

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للسيرازي

للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي

الجزء الثالث

محققه وعائنه عليه وأكملته بعد وفاته

محمد نجيب المطيعي

وحقوق الطبع محفوظة له

مكتبة الإشراف

جدة - المملكة العربية السعودية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلاة

قال المصنف رحمه الله تعالى

(الصلاة (١) المكتوبة خمس لما روى طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه قال : « جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من اهل نجد نثر الراس ، نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا ، فاذا هو يسأل عن الاسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات [كتبهن الله عليك] في اليوم والليلة ، قال : هل على غيرهن ؟ قال : لا الا ان تطوع » .)

(الشرح) الصلاة في اللغة الدعاء ، وسيت الصلاة الشرعية صلاة لاشتمالها عليه ، هذا هو الصحيح وبه قال الجمهور من اهل اللغة وغيرهم من اهل التحقيق وقيل في اشتقاقها ومعناه أقوال كثيرة أكثرها فاسدة لاسيما قول من قال : هي مشتقة من صليت العود على النار اذا قومته ، والصلاة تقيم العبد على الطاعة وبطلان هذا الخطأ أظهر من أن نذكره لأن لام الكلمة في الصلاة واو ، وفي صليت ياء ، فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الأصلية ؟ . وأما حديث طلحة فرواه البخارى ومسلم وهو بعض حديث طويل مشهور . وقوله : « نثر » أى منتقش شعره وهو برفع الراء وقوله : « نسمع ولا نفقه » هو بالنون المفتوحة فيهما ، وروى بالياء المثناة من تحت مضومة ، وكلاهما صحيح لكن النون أصح وأشهر .

وقوله « دوى » هو بفتح الدال المهملة ، هذا هو المشهور ، وحكى صاحب المطالع ضمها وهو شاذ ضعيف ، ومعناه بعده في الهواء وعلوه ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الا أن تطوع » هو بتشديد الطاء والواو ، على ادغام احدى التاءين في الطاء . ويجوز تخفيف الطاء على الحذف .

وأما طلحة الراوى ، فهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، رضى الله

(١) في نسخة الركني (الصلوات المكتوبات خمس) ط .

عنهم ، وهو أبو محمد طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم بن كعب بن مرة بن لؤى القرشي التيمي ، يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب ، ومناقبه كثيرة مشهورة ، سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة الخير ، وطلحة الجود ، قتل يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين ودفن بالبصرة ، وحديثه هذا مشتمل على فوائد كثيرة جمعتها واضحة في أول شرح صحيح البخارى ومختصرها أن فيه بطوله وجوب الصلوات الخمس كل يوم وليلة وجوب الصيام وجوب الزكاة وأنه لا يجب من الصلوات الا الخمس ولا من الصيام غير رمضان وأن من حافظ على الواجبات ولم يفعل شيئا من النوافل دخل الجنة ، وأن الايمان والاسلام يطلق على الصلاة والصيام وغيرهما من الطاعات ، وفيه أنه ليس في المال حق متأصل غير الزكاة ، وفيه جواز قول رمضان من غير ذكر الشهر وجواز الحلف بالله تعالى من غير استحلاف ، وتقرير هذه الفوائد مما يتعلق بها موضع هنا .

(اما حكم المسألة) فأجمعت الأمة على أن الصلوات الخمس فرض عين ، وأجمعوا أنه لا فرض عين سواهن ، واختلفوا في العيد هل هو فرض كفاية أم سنة ؟ وفي الوتر هل هو سنة أم واجب ؟ مع اجماعهم أنه ليس بفرض . وأما صلاة الجنازة ففرض كفاية وأما ركعتا الطواف فالأصح أنها سنة ، ومن قال بوجوبها فأنها وجبتا عنده لعارض وهو الطواف لا بالأصالة ، فأشبهت المندورة . وقد كان قيام الليل واجبا في أول الاسلام ، ثم نسخ في حق الأمة ، وهل نسخ في حق النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فيه وجهان لأصحابنا . قال أكثرهم : لم ينسخ ، والصحيح أنه نسخ . ونقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعى رحمه الله ، ويدل عليه حديث سعد بن هشام عن عائشة ، وهو حديث طويل قال فيه : قلت « أتبينى عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم » قالت « ألت تقرأ يا أيها المزمل » فذكرته الى أن قالت « فصار قيام الليل تطوعا بعد أن كان فريضة » رواه مسلم في صحيحه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب ذلك الا على مسلم بالغ عاقل طاهر ، فاما الكافر فان كان اصليا لم تجب عليه ، واذا اسلم لا يخاطب بقضائها لقوله تعالى : (قل للذين كفروا

ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولان في ايجاب ذلك عليهم تنفيرا فعفى عنه ،
وان كان مرتدا وجبت عليه ، واذا أسلم لزمه قضاؤها لانه اعتقد وجوبها وقدر
على التسبب الى أدائها فهو كالمحدث) .

(الشرح) أما الكافر المرتد فيلزمه الصلاة في الحال ، واذا أسلم لزمه
قضاء ما فات في الردة لما ذكره المصنف ، هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا .
وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في رواية عنه وداود : لا يلزم المرتد اذا
أسلم قضاء ما فات في الردة ولا في الاسلام قبلها ، وجعلوه كالكافر الأصلي
يسقط عنه بالاسلام ما قد سلف والله أعلم .

وأما الكافر الأصلي فاتفق أصحابنا في كتب الفروع على أنه لا يجب
عليه الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من فروع الاسلام ، فأما في
كتب الأصول فقال جمهورهم : هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل
الايان ، وقيل لا يخاطب بالفروع . وقيل : يخاطب بالمنهي عنه كتحريم الزنا
والسرقة والخمر والربا وأشباهاها دون المأمور به كالصلاة ، والصحيح
الأول ، وليس هو مخالفا لقولهم في الفروع لأن المراد هنا غير المراد هناك ،
فمرادهم في كتب الفروع أنهم لا يطالبون بها في الدنيا مع كفرهم ، واذا
أسلم أحدهم لم يلزمه قضاء الماضي ، ولم يتعرضوا لعقوبة الآخرة ومرادهم
في كتب الأصول أنهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر ،
فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعا لا على الكفر وحده ، ولم يتعرضوا
للمطالبة في الدنيا فذكروا في الأصول حكم أحد الطرفين وفي الفروع حكم
الطرف الآخر ، والله أعلم .

(شرح) لا يصح من كافر أصلي ولا مرتد صلاة ، ولو صلى في
كفره ثم أسلم لم تبين صحتها بل هي باطلة بلا خلاف . أما اذا فعل الكافر
الأصلي قربة لا يشترط النية لصحتها كالصدقة والضيافة وصلة الرحم
والاعتاق والقرض والعارية والمنحة وأشبا ذلك فان مات على كفره فلا ثواب
له عليها في الآخرة لكن يطعم بها في الدنيا ويوسع في رزقه وعيشه وان أسلم
فالصواب المختار أنه يثاب عليها في الآخرة للحديث الصحيح أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « اذا أسلم العبد فحسن اسلامه كتب الله له بكل

حسنة كان زلفها » أى قدمها ومعنى حسن اسلامه أى أسلم اسلاما محققا
لا تفاق فيه .

وفى الصحيحين عن حكيم بن حزام رضى الله عنه قلت « يا رسول الله
أرأيت أمورا كنت أتحدث بها فى الجاهلية من صدقة أو اعتاق أو صلة رحم
أفيها أجر ؟ » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أسلمت على ما أسلفت
من خير » وفى رواية الصحيح « أسلمت على ما أسلفت لك من الخير » قوله :
أتحدث أى أتعبد فهذان حديثان صحيحان لا يمنعهما عقل ولم يرد الشرع
بخلافهما فوجب العمل بهما . وقد نقل الإجماع على ما ذكرته من اثبات
ثوابه اذا أسلم وقد أوضحت المسألة بدلائلها وما يتعلق بها مبسوطا فى أول
شرحى صحيحى البخارى ومسلم .

وأما قول أصحابنا وغيرهم : لا يصح من كافر عبادة ولو أسلم لم يعتد
بها . فمراهم لا يعتد بها فى أحكام الدنيا وليس فيه تعرض لثواب الآخرة
فان أطلق مطلق أنه لا يثاب عليها فى الآخرة وصرح بذلك فهو مجازف غالى
مخالف للسنة الصحيحة التى لا معارض لها . وقد قال الشافعى والأصحاب
وغيرهم من العلماء اذا لزم الكافر كفارة ظهار أو قتل أو غيرهما فكفر فى حال
كفره أجزاء ، واذا أسلم لا يلزمه اعادتها والله أعلم .

(فرع) اذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم ووقت تلك الصلاة باق
لم يجب اعادتها وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية عنه يجب والمسألة
مبنية على أصل سبق وهو أن عندنا تبطل الأعمال بالردة الا أن يتصل بها
الموت وعندهم يبطل بنفس الارتداد . احتجوا بقول الله تعالى (ومن يكفر
بالإيمان فقد حبط عمله ^(١)) واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (ومن يرتد
منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) ^(٢) فعلق الحنوط
بشرطين : الردة والموت عليها والمعلق بشرطين لا يثبت بأحدهما والآية التى
احتجوا بها مطلقة وهذه مقيدة فيحمل المطلق على المقيد .

قال الشافعى والأصحاب : يلزم المرتد اذا أسلم أن يقضى كل ما فاتة فى

(١) الآية ٥ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

الردة أو قبلها وهو مخاطب في حال الردة بجميع ما يخاطب به المسلم وإذا أسلم لا يلزمه إعادة ما كان فعله قبل الردة من حج وصلاة وغيرهما والله أعلم .

(فرع) إذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر وجبت عليه الصلاة كما لو هاجر فإن تركها لزمه القضاء سواء علم وجوبها أم جهله وهذا مذهبنا . وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يلزمه ما لم يعلم وجوبها دليلنا عموم النصوص والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الصبي فلا تجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » ولا يجب عليه القضاء إذا بلغ لأن زمن الصغر يطول فلو أوجبنا القضاء شق فعفى عنه) .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم علي وعائشة رضي الله عنهما رواه أبو داود والنسائي في كتاب الحدود من سننهما من رواية علي بإسناد (١) صحيح وروياه هما وابن ماجه في كتاب الطلاق من رواية عائشة ، وقد كرره المصنف في مواضع كثيرة من المذهب ، وقل أن يذكر راويه وقد ذكره في كتاب السير من رواية علي رضي الله عنه ، وأما المسألان اللتان ذكرهما وهما أن الصلاة لا تجب على صبي ولا ضحية ولا يلزمهما قضاؤها بعد البلوغ فمتفق عليهما لما ذكره ، ويقال زمن وزمان لغتان مشهورتان واتفقا على أن الصبي لا تكليف عليه ولا يأثم بفعل شيء لكن يجب على وليه أداء الزكاة وتفقة القريب من ماله ، وكذا غرامة اتلافه ونحوها والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما من زال عقله بجنون أو اغماء أو مرض فلا تجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة » فنص على المجنون وقسنا عليه كل من زال عقله بسبب مباح . وإن زال عقله بمحرم كمن شرب المسكر أو تناول

(١) قد أوردت تخريجه مستقيماً في البيوع وغيرها من تكملة (ط) .

دواء من غير حاجة فزال عقله وجب عليه القضاء اذا افاق لانه زال عقله بمحرم فلم يسقط عنه الفرض .

(الشرح) من زال عقله بسبب غير محرم ، كمن جن أو أغمى عليه أو زال عقله بمرض أو بشرب دواء لحاجة أو أكره على شرب مسكر فزال عقله فلا صلاة عليه ، واذا افاق فلا قضاء عليه ، بلا خلاف للحديث ، سواء قل زمن الجنون والاعماء أو كثر . هذا مذهبتنا ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : ان كان الاعماء دون يوم وليلة لزمه قضاء ما فات فيه ؛ وان كان أكثر فلا ، ونقل ابن حزم عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان وقتادة : أن المغمى عليه يقضى ، دليلنا القياس على المجنون وعلى ما فوق يوم وليلة ، أما اذا زال عقله بمحرم بأن شرب المسكر عمدا علما به مختارا ؛ أو شرب دواء لغير حاجة ، وهو مما يزول به العقل ، فزال عقله لم تصح صلاته في ذلك الحال ، فاذا عاد عقله لزمه القضاء . قال الشافعي رحمه الله في الأم : أقل السكر أن يذهب عنه لغلبته بعض ما لم يكن يذهب . وقال الشافعي في موضع آخر : (السكران من اختل كلامه المنظوم ، وباح بسره المكتوم) وقال أصحابنا : هو أن تختل أحواله فلا تنتظم أفعاله وأقواله ، وان كان له بقية تمييز وفهم كلام ، فأما من حصل له بشرب الخمر نشاط وهزة لديب الخمر ولكن لم يستول عليه بعد ولم يختل شيء من عقله فهو في حكم الصالح ، فتصح صلاته في هذه الحال وجميع تصرفاته بلا خلاف ولا ينتقض وضوءه ، وقد سبق هذا في باب ما ينقض الوضوء ، وسنعيده ايضاحا في كتاب الطلاق وحيث بسطه المصنف والأصحاب ان شاء الله تعالى .

(شرح) قد ذكرنا أن الجنون والاعماء وما في معناهما مما يزيل العقل بغير معصية يمنع وجوب الصلاة ولا اعادة سواء كثر زمن الجنون والاعماء ونحوهما أم قل ، حتى لو كان لحظة أسقط فرض الصلاة . ويتصور اسقاط الفرض بجنون لحظة واعماء لحظة فيما اذا بلغ مجنونا وقد بقي من وقت الصلاة لحظة ، ثم زال الجنون عقب خروج الوقت .

وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة أنه قال : يلزم المغمى عليه بعد الاقامة قضاء يوم وليلة ، ولا يلزمه ما زاد . وقال أحمد : يلزمه الجميع وان كثر .

وروى هذا عن طاوس وعطاء ومجاهد ، وروى مثل مذهبننا عن مالك وأحمد ، والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة ، كما أشار اليه المصنف بقوله : شرب دواء من غير حاجة ، وإذا زال عقله والحالة هذه لم يلزمه قضاء الصلوات بعد الافاقة لأنه زال بسبب غير محرم ، ولو احتيج في قطع يده المتأكلة الى تعاطي ما يزيل عقله فوجهان أصحهما جوازهما ، وسنوضح هذه المسألة ان شاء الله تعالى بفروعها في باب حد الخمر . أما اذا أراد تناول دواء فيه سم ، قال الشيخ أبو حامد في التعليق وصاحب البيان : قال الشافعي رحمه الله في كتاب الصلاة : ان غلب على ظنه أنه يسلم منه جاز تناوله ، وان غلب على ظنه أنه لا يسلم منه لم يجز ، وذكر في كتاب الأطعمة أن في تناوله اذا كان الغالب منه السلامة قولين ، قال الشيخ أبو حامد والبندنجي : فان حرمناه وزال عقله بتناوله وجب القضاء ، وان لم نحرمه فلا قضاء .

(فسر) قال أصحابنا رحمهم الله : اذا لم يعلم كون الشراب مسكرا أو كون الدواء مزيلا للعقل لم يحرم تناوله ، ولا قضاء عليه كالأغواء ، فان علم أن جنسه مسكر وظن أن ذلك القدر لا يسكر وجب القضاء لتقصيره وتعاطيه الحرام . وأما ما يزيل العقل من غير الأثرية والأدوية كالبنج وهذه الحشيشة المعروفة فحكمه حكم الخمر في التحريم ووجوب قضاء الصلوات ، ويجب فيه التعزير دون الحد ^(١) ، والله أعلم .

(فسر) لو وثب من موضع فزال عقله فان فعله لحاجة فلا قضاء ، وان فعله عبثا لزمه القضاء . هكذا نص عليه الشافعي ، ونقله الشيخ أبو حامد عن النص ، واتفق الأصحاب عليه ، ولو وثب لغير حاجة فانكسرت رجله فصلى قاعدا فلا قضاء على أصح الوجهين ، وستأتي المسألة مبسطة في صفة الصلاة مع قضاؤها ان شاء الله تعالى .

(١) وكذلك يجب التعزير في شربه الدخان لتيقن ضرره بإجماع الأطباء مسلمين وغير مسلمين
ونفيهم لكفة ألفم بما يؤدي الملائكة لمن يدخل المسجد من المدخنين (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما فعل الصلاة لما ذكرناه في باب الحيض ، وإن جن في حال الردة ففاته صلوات لزمه قضاؤها ، وإن حاضت المرأة في حال الردة ففاتها صلوات لم يلزمها قضاؤها ، لأن سقوط الصلاة عن المجنون للتخفيف ، والمرتد لا يستحق التخفيف ، وسقوط القضاء عن الحائض عزيمة ، وليس لأجل التخفيف ، والمرتد من أهل العزائم) .

(الشرح) أما الحائض والنفساء فلا صلاة عليهما ولا قضاء بالاجماع ، وقد سبق إيضاحه في كتاب الحيض مع ما يتعلق به . وأما قوله : أن الصلاة الفائتة في حال جنون المرتد يجب قضاؤها إذا أسلم بعد الافاقة ، والفائتة في حال ردة الحائض والنفساء لا يجب قضاؤها فمتفق عليه . وقوله : لأن سقوط القضاء عنه للتخفيف وسقوطه عنها عزيمة ، هكذا قاله أصحابنا وهو ظاهر وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله أن الغزالي رحمه الله قال في درسه : الفرق بينهما عسر ، وأورد عليه وجوب قضاء الصوم عليها . قال الشيخ : ونحن نقرر الفرق فنقول : العزيمة الحكم الثابت على وفق الدليل ، والرخصة الحكم الثابت على خلاف الدليل لمعارض راجح ، وإنما كان سقوط قضاء الصلاة عن الحائض عزيمة لأنها مكلفة بترك الصلاة ، فإذا تركتها فقد امتثلت ما أمرت به من الترك فلم تكلف مع ذلك بالقضاء . ولا نقول الفرق بين الصوم والصلاة كثرتها وندوره فيكون إسقاط قضاؤها تخفيفا ورخصة ، بل سبب إسقاط قضاؤها ما ذكرناه ، وهذا يقتضي إسقاط قضاء الصوم أيضا ، لكن للشرع زيادة اعتناء بصوم رمضان ، فأوجب قضاءه بأمر محدود في وقت ثان ، وتسميته قضاء مجاز ، وهو في الحقيقة فرض مبتدأ ، فمخالفة الدليل أن حصلت فهي وجوب قضاء الصوم ، لا في عدم قضاء الصلاة ، فثبت أن عدم قضاء الصلاة ليس رخصة ، وأن المرتدة ساوت المسلمة في مستنده فتساويا في الحكم فيه . وأما كون سقوط القضاء عن المجنون رخصة فلأن الدليل يقتضي أن من فاته صلاة في وقتها من غير أن يكون مكلفا بتركها في وقتها يؤمر بقضائها في وقت آخر لئلا يخلو من وظيفتها [ولهذا وجب قضاؤها على النائم وإنما سقط ذلك عن المجنون رخصة وتخفيفا] ، والمرتد ليس أهلا لذلك فلزمه القضاء . هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو وأما قول المصنف : لأجل التخفيف ، فهو مما أنكر على

الفقهاء من الألفاظ . وقيل ان صوابه (من أجل) قال الله تعالى : (من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل ^(١)) وهذا هو المعروف في استعمال العرب وكتب اللغة ، وفيه لغتان فتح الهمزة وكسرها ، حكاها الجوهري وغيره ، الفتح أفصح وأشهر وبه جاء القرآن .

(فرع) لو سكر ثم جن ثم أفاق وجب قضاء المدة التي قبل الجنون ، وفي مدة الجنون وجهان مشهوران الأصح لا يجب ، صححه المتولي وآخرون ، وقطع به البغوي وغيره ، لأنه ليس سكران في مدة الجنون بخلاف الردة فانها اذا تعقبها الجنون كان مرتدا في مدة الجنون . قال المتولي : فاذا لم يعرف وقت الجنون وجب قضاء الصلوات التي يمتد اليها السكر غالبا ، ولو سكرت ثم حاضت لم تقض أيام الحيض كما لو ارتدت ثم حاضت ، ولو شربت دواء للحيض فحاضت لم يلزمها القضاء ، وكذا لو شربت دواء لتلقى الجنين فألقته وتفتت لم يلزمها قضاء صلوات مدة النفاس على الصحيح من الوجهين ، لأن سقوط القضاء من الحائض والنفساء عزيمة كما سبق . وفي النفاس وجه مشهور وان كان ضعيفا حكاها صاحبا التتمة والتهذيب . قال الرافعي : فالحاصل أن من لم يؤمر بالترك لا يستحيل أن يؤمر بالقضاء ، فاذا لم يؤمر كان تخفيفا ، ومن أمر بالترك فامتثل الأمر لا يؤمر بالقضاء الا الحائض والنفساء في الصوم فانهما يؤمران بتركه وبقضائه ، وهو خارج عن القياس للنص ؛ والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يؤمر أحد ممن لا يجب عليه فعل الصلاة بفعلها الا الصبي فانه يؤمر بفعلها لسبع سنين ويضرب على تركها لعشر ، لا روى سيرة الجهنى رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : علموا الصبي الصلاة لسبع سنين واضربوه عليها ابن عشر سنين » .

(الشرح) حديث سيرة صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد صحيحة . قال الترمذي : هو حديث حسن ، ولفظ أبي داود : « مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين ، واذا بلغ عشر سنين فاضربوه »

(١) الآية ٢٢ من سورة المائدة .

عليها « ولفظ الترمذى كلفظ المصنف ، وسيرة بفتح السين المهملة واسكان الباء الموحدة ، وهو سيرة بن معبد ، قال الترمذى وغيره : ويقال سيرة بن عوسجة الجهنى أبو ثربه (بضم الشاء المثناة وفتح الراء) وقيل كنيته أبو الربيع ، حكاه الخافظ أبو القاسم على بن الحسن الدمشقى المعروف بابن عساكر رحمه الله ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » رواه أبو داود باسناد حسن والاستدلال به واضح لأنه يتناول بمنطوقه الصبى والصبية في الأمر بالصلاة والضرب عليها ، وفيه زيادة أخرى وهى التفريق في المضاجع .

واعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم : « مروا أولادكم بالصلاة » ليس أمرا منه صلى الله عليه وسلم للصبى ، وإنما هو أمر للولى ، فأوجب على الولى أن يأمر الصبى ، وهذه قاعدة معروفة في الأصول أن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا بالشيء ما لم يدل عليه دليل كقوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) .

(اما حكم المسألة) فمن لا تلزمه الصلاة لا يؤمر بفعلها لا إيجابا ولا ندبا الا الصبى والصبية فيؤمران بها ندبا اذا بلغ سبع سنين وهما ميزان ، ويضربان على تركها اذا بلغا عشر سنين ، فان لم يكونا مميزين لم يؤمروا لأنها لا تصح من غير مميز ، وقد اقتصر المصنف على الصبى ، ولو قال : الصبى والصبية لكان أولى ، وأنه لا فرق بينهما بلا خلاف ، صرح به أصحابنا لحدیث عمرو بن شعيب الذى ذكرناه ، وهذا الأمر والضرب واجب على الولى سواء كان أباً أو جداً أو وصياً أو قیماً من جهة القاضى ، صرح به أصحابنا منهم صاحباً الشامل والعدة وآخرون ذكره صاحب العدة فى آخر باب موقف الامام والمأموم هناك ، وذكره المزنى عن الشافعى فى المختصر ، ودليل هذه القاعدة قوله تعالى : (وأمر أهلك بالصلاة) (١) وقوله تعالى :

(١) الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

(٢) الآية ١٣٢ من سورة طه .

(قوا أنفسكم وأهليكم نارا^(١)) وقوله صلى الله عليه وسلم : « وان لولدك عليك حقا » رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصيام من رواية ابن عمرو بن العاص ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كلكم راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته » رواه البخاري ومسلم . قال الشافعي في المختصر : « وعلى الآباء والأمهات أن يؤدبوا أولادهم ويعلموهم الطهارة والصلاة ويضربوهم على ذلك اذا عقلوا » قال أصحابنا : ويأمره الولي بحضور الصلوات في الجماعة ، وبالسواك وسائر الوظائف الدينية ، ويعرفه تحريم الزنا واللواط والخمر والكذب والغيبة وشبهها . قال الرافعي : قال الأئمة : يجب على الآباء والأمهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة والشرائع بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين ، وأجرة تعليم الفرائض في مال الصبي ، فان لم يكن له مال فعلى الأب فان لم يكن فعلى الأم . وهل يجوز أن يعطى أجرة تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من مال الصبي ؟ فيه وجهان أحدهما يجوز ، وقد سبق بيان هذا مع ما يتعلق به في مقدمة الكتاب في بيان أقسام العلم . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان دخل في الصلاة ثم بلغ في اثائها قال الشافعي رحمه الله : (احببت ان يتم ويعيد ولا يبين لي أن عليه الاعادة) قال ابو اسحاق : يلزمه الاتمام ويستحب له ان يعيد ، وقوله (احببت) يرجع الى الجمع بين الاتمام والاعادة وهو الظاهر من المنصوص ، والدليل عليه أن صلاته صحيحة ، وقد أدركه الوجوب وهو فيها فلزمه الاتمام ، ولا يلزمه ان يعيد لانه صلى الواجب بشروطه فلا يلزمه الاعادة وعلى هذا لو صلى في أول الوقت ثم بلغ في آخره أجزاء ذلك عن الفرض لانه صلى صلاة الوقت بشروطها فلا يلزمه الاعادة .

وحكى عن ابي العباس بن سريج مثل قول ابي اسحاق ، وحكى عنه انه قال : يستحب الاتمام وتجب الاعادة فعلى هذا لو صلى في أول الوقت وبلغ في آخره لزمه ان يعيد ، لأن ما صلى قبل البلوغ نفل فاستحب اتمامه فيلزمه ان يعيد ، لانه أدرك وقت الفرض ولم يأت به ، فيلزمه ان يأتي به ، ومن أصحابنا من قال : ان خرج منها ثم بلغ ولم يبق من وقتها ما يمكن قضاؤها فيه لم تلزمه الاعادة ، وان بقي من وقتها ما يمكنه القضاء فيه لزمه ، وهذا غير صحيح لانه لو وجبت الاعادة اذا بقي من الوقت قدر الصلاة لوجب الاعادة اذا أدرك مقدار ركعة) .

(١) الآية ٦ من سورة التحريم .

(الشرح) حاصل ما ذكره مسألتان (أحدهما) إذا بلغ في أثناء الصلاة بالسن ثلاثة أوجه الصحيح الذي عليه الجمهور - وهو ظاهر النص - أنه يلزمه اتمام الصلاة ، ويستحب اعادتها ولا يجب . والثاني : يستحب الإتمام وتجب الاعادة . والثالث قاله الاصطخري ولم يذكره المصنف أن بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة وجبت الاعادة والا فلا .

(المسألة الثانية) صلى وفرغ منها وهو صبي ثم بلغ في الوقت ثلاثة أوجه الصحيح : تستحب الاعادة ولا تجب . والثاني : تجب سواء قل الباقي من الوقت أم كثر والثالث قاله الاصطخري : أن بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة بعد بلوغه وجبت الاعادة والا فلا . وقد ذكر المصنف توجيه الجميع ، هذا كله في غير الجمعة أما إذا صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ وأمكنه ادراك الجمعة - فإن قلنا في سائر الأيام تجب الاعادة - وجبت الجمعة ، والا فوجهان مشهوران حكاهما المصنف في باب صلاة الجمعة ، (أحدهما) وبه قال ابن الحداد : يجب أيضا ، لأنه كان مأمورا بالجمعة (والصحيح) لا تجب كالمسافر والعبد إذا صليا الظهر ثم زال عندهما وأمكنهما ؛ لا يلزمهما إلا خلاف والله أعلم .

(فسر) مذهبا المشهور المنصوص أن الصبي إذا بلغ في أثناء الوقت وقد صلى لا يلزمه الاعادة . وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يلزمه اعادة الصلاة دون الطهارة ، وقال داود : يلزمه اعادة الطهارة والصلاة ، واحتج لأبي حنيفة بأن صلاته وقعت تقلا فلا تنقلب فرضا ، وقياسا على المصلي قبل الوقت . واحتج أصحابنا بأنه أدى وظيفة يومه ، قال الشيخ أبو حامد وغيره : وقولهم لا تنقلب فرضا نوافقهم عليه فنقول : قد صلى صلاة مثله ووقعت تقلا وامتنع به وجوب الفرض عليه ، لا أنه انقلب فرضا . والجواب عن المصلي قبل الوقت أنه غير مأمور به ولا مندوب اليه ، ولا مأذون فيه بخلاف مسألتنا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وجبت عليه الصلاة وامتنع من فعلها - فإن كان جاحدا لوجوبها - فهو كافر ويجب قتله بالردة لأنه كذب الله تعالى في خبره ، وإن تركها وهو معتقد لوجوبها وجب عليه القتل ، وقال الزنى يضرب ولا يقتل ، والملييل

على انه يقتل قوله صلى الله عليه وسلم : « نهيت عن قتل المصلين » ولأنه احدى دعائم (١) الاسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين ، ومتى يقتل ؟ فيه وجهان قال ابو سعيد الاصطخري : يقتل بترك الصلاة الرابعة اذا ضاق وقتها فيقال له : ان صليت والا قتلناك ، لأنه يجوز ان يكون ما دون ذلك تركها (٢) لعذر . وقال ابو اسحاق : يقتل بترك الصلاة الثانية اذا ضاق وقتها ، ويقال له : ان صليت والا قتلناك ويستتاب كما يستتاب المرتد لأنه ليس باكثر من المرتد ، وفي استتابة المرتد قولان ، (احدهما) : ثلاثة ايام ، (والثاني) : يستتاب في الحال فان تاب والا قتل وكيف يقتل ؟ المنصوص انه يقتل ضربا بالسيف . وقال ابو العباس : لا يقصد قتله لكن يضرب بالخشب وينخس بالسيف حتى يصلى أو يموت كما يفعل بمن قصد النفس أو المال ، ولا يكفر بترك الصلاة لأن الكفر بالاعتقاد ، واعتقاده صحيح ، فلم يحكم بكفره ، ومن اصحابنا من قال يكفر بتركها لقوله صلى الله عليه وسلم : « بين الكفر (٣) والعبد ترك الصلاة فمن تركها فقد كفر » والمذهب الأول والخبر متناول .

(الشرح) أما حديث « نهيت عن قتل المصلين » فرواه أبو داود في سننه في كتاب الأدب في باب حكم المخنثين عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا بال هذا ؟ فقالوا : يا رسول الله يتشبه بالنساء فأمر به فنفي الى النقيع فقالوا : يا رسول الله ألا تقتله ؟ فقال : انى نهيت عن قتل المصلين » واسناده ضعيف فيه مجهول والنقيع بالنون الحمى المذكور في باب احياء الموات ، وروى هذا الحديث البيهقي من رواية عبد الله بن عدي بن الخيار عن عبد الله بن عدي الأنصاري الصحابي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه ، ورواه مرسل عن عبيد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث « بين الكفر والعبد ترك الصلاة » فصحيح رواه مسلم من رواية جابر بمعناه كما سنذكره في فرع مذاهب العلماء .

أما قول المصنف : (لأنه احدى دعائم الاسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين) فالضمير في قوله : (لأنه) يعود الى

(١) في نسخة المذهب المطبوعة (ولأنها احدى دعائم الاسلام) ويبدو انه تغيير من المصحح وكثيرا ما يتصرف المصححون على غير ما يتوجه عند المحققين (ط) .

(٢) في نسخة المذهب المطبوعة تركه .

(٣) النسخة المطبوعة بتقديم العبد .

فرض الصلاة المعلوم من سياق الكلام وان لم يذكره بلفظه ، والدعائم :
القواعد واحدها : دعامة بكسر الدال وقوله : لا تدخله النيابة بنفس ولا مال
احتراز من الزكاة والصوم والحج فانه لا يقتل بترك واحد منها ولا بتركها
كلها .

(اما حكم الفصل) ففيه مسائل (احداها) اذا ترك الصلاة جاحدا
لوجوبها أو جحد وجوبها ولم يترك فعلها في الصورة فهو كافر مرتد باجماع
المسلمين ويجب على الامام قتله بالردة الا أن يسلم ويترتب عليه جميع
أحكام المرتدين ، وسواء كان هذا الجاحد رجلا أو امرأة ، هذا اذا كان قد
نشأ بين المسلمين ، فأما من كان قريب العهد بالاسلام أو نشأ ببادية بعيدة من
المسلمين بحيث يجوز أن يخفى عليه وجوبها فلا يكفر بمجرد الجحد ، بل
نعره وجوبها فان جحد بعد ذلك كان مرتدا فان قيل : كيف أهل المصنف
هذا القيد وهو كونه نشأ بين المسلمين مع أنه شرط بلا خلاف ؟ فالجواب
أن في لفظه ما يقتضي اشتراطه ، وهو قوله : (فان كان جاحدا) لأن الجاحد
عند أهل اللغة من أنكر شيئا سبق اعترافه به . هكذا صرح به صاحب
المجل وغيره ، وقد أوضحته في تهذيب الأسماء .

(فروع) من جحد وجوب صوم رمضان أو الزكاة أو الحج أو
نحوها من واجبات الاسلام أو جحد تحريم الزنا أو الخمر ونحوهما من
الحرمت المجمع عليها - فان كان مما اشتهر واشترك الخواص أو العوام في
معرفة كالحمر والزنا فهو مرتد ، وان كان مجمعا عليه لكن لا يعرفه الا
الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب ، وتحريم نكاح
المعتدة ، وكاجماع أهل عصر على حكم حادثة لم يكفر بجحدته لأنه معذور
بل نعرفه الصواب ليعتقده ، هذا هو الصحيح في المسألة وفيها زيادة
سنوضحها في كتاب الردة ^(١) ان شاء الله تعالى .

(المسألة الثانية) من ترك الصلاة غير جاحد قسمان : أحدهما تركها
لعذر كنوم ونسيان ونحوهما فعليه القضاء فقط ، ووقته موسع ولا اثم

(١) لم يتسن للنووي رضي الله عنه ان يصل الى كتاب الردة وقد شرحناه مترسعين خطأ
وقد شهد بذلك الاشياخ وحكم القضاء المبني على نصيحة خبراء مجمع البحوث بالزهر (هـ) .

عليه . والثاني : تركها بلا عذر تكاسلا وتهاونا فيأثم بلا شك ويجب قتله اذا أمر وهل يكفر ؟ فيه وجهان حكاهما المصنف وغيره ، أحدهما يكفر ، قال العبدري : وهو قول منصور الفقيه من أصحابنا وحكاه المصنف في كتابه في الخلاف عن أبي الطيب بن سلمة من أصحابنا والثاني : لا يكفر وهو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور ، وقد ذكر المصنف دليلهما وسنوضحه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى . وقال المزني : يحبس ويؤدب ولا يقتل ، واذا قلنا يقتل فمتى يقتل ؟ فيه خمسة أوجه الصحيح يقتل بترك صلاة واحدة اذا ضاق وقتها ، وهذا هو الذي اختاره المصنف في التنبيه ، ولم يذكره هنا . والثاني : اذا ضاق وقت الثانية . والثالث : اذا ضاق وقت الرابعة ، والرابع اذا ترك أربع صلوات . والخامس : اذا ترك من الصلوات قدرا يظهر لنا به اعتياده الترك وتهاونه بالصلاة . والمذهب الأول ، وعلى هذا قال أصحابنا : الاعتبار باخراج الصلاة عن وقت الضرورة ، فاذا ترك الظهر لم يقتل حتى تغرب الشمس ، واذا ترك المغرب لم يقتل حتى يطلع الفجر . قال الرافعي : هكذا حكاه الصيدلاني ، وتابعه عليه الأئمة .

(المسألة الثالثة) قال أصحابنا : على الأوجه كلها لا يقتل حتى يستتاب ، وهل تكفى الاستتابة في الحال ؟ أم يجب استتابته ثلاثة أيام ؟ فيه قولان ، قال صاحب العدة وغيره الأصح أنه في الحال ، والقولان في استحباب الاستتابة على الأصح وقيل في وجوبها .

(الرابعة) الصحيح المنصوص عليه في البويطي أنه يقتل بالسيف ضربا للرقبة كما يقتل المرتد وفيه وجه أنه ينخس بحديدة أو يضرب بخشبة ، ويقال له : صل والا قتلناك ولا يزال يكرر عليه حتى يصل أو يموت ، وهذا قول ابن سريج كما حكاه المصنف والأصحاب .

(فرع) اذا قتل فالصحيح أنه يغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويرفع قبره كغيره ، وفيه خلاف سنذكره في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى .

(فرع) اذا أراد السلطان قتله فقال : صليت في بيتي تركه ، لأنه أمين على صلاته ، صرح به صاحب التهذيب وغيره ، ولو ترك الصلاة وقال :

تركها ناسيا أو للبرد أو لعدم الماء أو لنجاسة كانت على ونحو ذلك من الأعذار صحيحة كانت الأعذار أم باطلة قال صاحب التتمة : يقال له : صل فإن امتنع لم يقتل على المذهب لأن القتل يستحق بسبب تعمد تأخيرها عن الوقت ، ولم يتحقق ذلك . وفيه وجه أنه يقتل لعناده ، ولو قال : تعمدت تركها ولا أريد فعلها قتل بلا خلاف ، وإن قال : تعمدت تركها بلا عذر ولم يقل ولا أصلها قتل أيضا على الصحيح لتحقق جنايته وفيه وجه أنه لا يقتل ما لم يصرح بترك القضاء .

(فرع) لو امتنع من فعل الوضوء قتل على الصحيح لأن الصلاة لا تصح إلا به وفيه وجه حكاه الرافعي أنه لا يقتل .

(فرع) لو امتنع من صلاة الجمعة وقال : أصلها ظهرا بلا عذر فقد جزم الغزالي في الفتاوى بأنه لا يقتل لأنه لا يقتل بترك الصوم ، فالجمعة أولى لأن لها بدلا وتسقط بأعذار كثيرة ، وتابع الرافعي الغزالي على هذا فحكاه عنه ، واقتصر عليه وجزم الشاشي في فتاويه بأنه يقتل بترك الجمعة وإن كان يصليها ظهرا لأنه لا يتصور قضاؤها ، وليست الظهر قضاء عنها . واختار الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ما قاله الشاشي وبسط القول في أدلته وقرره تقريراً حسناً في فتاويه .

(فرع) لو امتنع من فعل الصلاة المنذورة لم يقتل . ذكره صاحب البيان وغيره .

(فرع) لو قتل انسان تارك الصلاة في مدة الاستتابة فقد ذكر صاحب البيان أنه يائمه ولا ضمان عليه كقاتل المرتد ، وكذا قال القفال في الفتاوى : انه لا قصاص فيه قال الرافعي : وليكن هذا جوابا على الصحيح المنصوص في الزاني المحصن أنه لا قصاص في قتله ، قال القفال : فلو جن قبل فعلها لم يقتل في حال الجنون ، فلو قتله انسان لزمه القصاص ، وكذا لو سكر ، ولو جن المرتد أو سكر فقتله رجل فلا قصاص لقيام الكفر .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن ترك الصلاة تكاسلا مع اعتقاده وجوبها فمذهبا المشهور ما سبق أنه يقتل حدا ولا يكفر ، وبه قال مالك

والأكثرون من السلف والخلف : وقالت طائفة : يكفر ويجرى عليه أحكام المرتدين في كل شيء ، وهو مروى عن علي بن أبي طالب ، وبه قال ابن المبارك وإسحاق بن راهوية وهو أصح الروايتين عن أحمد ، وبه قال منصور الفقيه من أصحابنا كما سبق . وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة والمزني . لا يكفر ولا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلى واحتج لمن قال بكفره بحديث جابر رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » رواه مسلم بهذا اللفظ ، وهكذا الرواية « الشرك والكفر » بالواو ، وفي غير مسلم « الشرك أو الكفر » وأما الزيادة التي ذكرها المصنف وهي قوله : (فمن تركها فقد كفر) فليست في صحيح مسلم وغيره من الأصول . وعن بريدة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » رواه الترمذي والنسائي . قال الترمذي : حديث حسن صحيح وعن شقيق بن عبد الله العقيلي التابعي المتفق على جلالته قال : « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » رواه الترمذي في كتاب الايمان باسناد صحيح واحتجوا بالقياس على كلمة التوحيد .

واحتج لأبي حنيفة وموافقيه بحديث ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : الثيب الزان والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة » رواه البخاري ومسلم وهكذا الرواية « الزان » وهي لغة واللغة الفاشية الزاني بالياء ، وبالقياس على ترك الصوم والزكاة والحج وسائر المعاصي واحتج أصحابنا على قتله بقول الله تعالى : (اقتلوا ^(١) المشركين) الى قوله تعالى : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا

(١) الآية من سورة التوبة (فإذا انسلك الشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم)

الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم » رواه البخارى
ومسلم ويحدث « نهيت عن قتل المصلين » وبالقاس على كلمة التوحيد .

واحتجوا على أنه لا يكفر لحديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال :
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « خمس صلوات افترضهن
الله ، من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان
له على الله عهد أن يغفر له ، ومن لم يفعل فليس له على الله عهد أن شاء غفر
له وإن شاء عذبه » حديث صحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة ،
وبالأحاديث الصحيحة العامة كقوله صلى الله عليه وسلم : « من مات وهو
يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة » رواه مسلم وأشباهه كثيرة ، ولم يزل
المسلمون يورثون تارك الصلاة ويورثون عنه ، ولو كان كافرا لم يغفر له ولم
يرث ولم يورث . وأما الجواب عما احتج به من كفره من حديث جابر وبريدة
ورواية شقيق فهو أن كل ذلك محمول على أنه شارك الكافر في بعض
أحكامه ، وهو وجوب القتل . وهذا التأويل متعين للجمع بين نصوص
الشرع وقواعده التي ذكرناها ، وأما قياسهم فمتروك بالنصوص التي
ذكرناها ، والجواب عما احتج به أبو حنيفة أنه عام مخصوص بما ذكرناه ،
وقياسهم لا يقبل مع النصوص ، فهذا مختصر ما يتعلق بالمسألة والله أعلم
بالصواب .

(فرع) في الإشارة الى بعض ما جاء في فضل الصلوات الخمس ،
فمن ذلك ما ذكرناه في الفرع قبله ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه سمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « رأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل
منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يبقى من درنه
شيء » ، قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا » رواه
البخارى ومسلم . وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « مثل الصلوات الخمس كمثل نهر غمر على باب أحدكم يغتسل
منه كل يوم خمس مرات » رواه مسلم ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة
كفارة لما بينهن ما لم يغفر الكبائر » رواه مسلم ، وعن أبي موسى أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال « من صلى البردين دخل الجنة » رواه البخارى
ومسلم : البردان الصبح والعصر وستأتي جملة من الأحاديث فى نحو هذا
فى أول باب صلاة الجماعة ان شاء الله تعالى .

باب مواقيت الصلاة

قال المصنف رحمه الله تعالى

(أول وقت الظهر اذا زالت الشمس وآخره اذا صار ظل كل شيء مثله
غير الظل الذى يكون للشخص عند الزوال ، والدليل عليه ما روى ابن عباس
رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أمنى جبريل عليه السلام
عند باب البيت مرتين فصلى بى الظهر فى المرة الأولى حين زالت الشمس
والفء مثل الشراك ، ثم صلى [بى] المرة الأخيرة حين كان ظل كل شيء
مثله ») .

(الشرح) حديث ابن عباس رضى الله عنهما أصل فى المواقيت وقد
ذكره المصنف مقطعا ، والوجه أن تذكره هنا بكماله ونضم اليه الأحاديث
التي هى أصول المواقيت . عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله
عليه وسلم قال : « أمنى جبريل عند البيت مرتين فصلى الظهر فى المرة الأولى
حين كان الفء مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظليه ،
ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ، ثم صلى العشاء حين
غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم ،
وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ،
ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ، ثم صلى المغرب لوقته الأول ،
ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أسفرت
الأرض ، ثم التفت الى جبريل فقال : يا محمد هذا وقت الأنبياء قبلك ،
والوقت فيما بين هذين الوقتين » رواه أبو داود والترمذى وغيرهما من
أصحاب السنن والحاكم أبو عبد الله فى المستدرک ، وقال : هو حديث
صحيح ، وقال الترمذى : حديث حسن وهذا المذكور لفظ رواية الترمذى ،
ولفظ الباقيين بمعناه . وروى حديث امامة جبريل جماعة من الصحابة غير ابن
عباس وليس فى هذه الكتب المشهورة قوله فى المذهب : « عند باب البيت »
انما فيها عند البيت ثم رواه الترمذى من رواية جابر عن النبى صلى الله عليه

وسلم قال : « أمني جبريل » قال فذكر نحو حديث ابن عباس بمعناه ، قال الترمذى : حديث ابن عباس حسن ، قال : وقال محمد يعنى البخارى أصح شئ فى المواقيت حديث جابر .

وعن بريدة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم « أن رجلا سأله عن وقت الصلاة فقال : صل معنا هذين يعنى اليومين ، فلما زالت الشمس أمر بلالا رضى الله عنه فأذن ثم أمره فأقام الظهر ، ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية ، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر ، فلما أن كان اليوم الثانى أمره فأبرد الظهر فأبرد بها فأنعم أن يبرد بها ، وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذى كان وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلى العشاء بعدما ذهب ثلث الليل وصلى الفجر فأسفر بها ، ثم قال : أين السائل عن وقت الصلاة ؟ فقال الرجل : أنا يارسول الله قال : وقت صلاتكم بين ما رأيتم » رواه مسلم ، وفى رواية له قال فى المغرب فى اليوم الثانى ثم أمره بالاقامة للمغرب قبل أن يرتفع الشفق .

وعن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا ، قال : فأقام الفجر حين انشق الفجر ، والناس لا يكادون يعرف بعضهم بعضا ، ثم أمره فأقام بالظهر حتى زالت الشمس ، والقائل يقول : قد اتصف النهار وهو كان أعلم منهم ، ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة ، ثم أمره فأقام بالمغرب حين وقعت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها ، والقائل يقول : قد طلعت الشمس أو كادت ، ثم آخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس ، ثم آخر العصر حتى انصرف منها ، والقائل يقول قد احمرت الشمس ، ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ، ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول ، ثم أصبح فدعا السائل فقال « الوقت ما بين هذين » رواه مسلم ، والأحاديث فى الباب كثيرة سنذكرها فى مواضعها من الكتاب ان شاء الله تعالى .

وقوله صلى الله عليه وسلم « أمني جبريل » هو الملك الكريم رسول الله

تعالى الى رسله الآدميين صلوات الله وسلامه عليهم ، وفيه تسع لغات حكاها ابن الأنباري وحكاها عنه أيضا أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد ابن الخضر الجواليقي في كتاب المعرب ، وهي جبريل وجبريل بكسر الجيم وفتحها ، وجبرئيل بفتح الجيم وهمزة بعد الراء وتشديد اللام وجبرائيل بهمزة ثم ياء مع الألف وجبرائيل يباءين بعد الألف وجبرئيل بهمزة بعد الراء وياء وجبرئيل بكسر الهمزة وتخفيف اللام وجبرين وجبرين بكسر الجيم وفتحها .

قال جماعات من المفسرين : وحكاها صاحب المحكم والجوهري وغيرهما من أهل اللغة في جبريل وميكائيل : أن جبر وميك اسمان أضيفا الى ايل وال ، قالوا : وايل وال اسمان لله تعالى ، قالوا : ومعنى جبر وميك (١) بالسريانية عبد ، فتقديره عبد الله . قال أبو علي الفارسي : هذا خطأ من وجين : (أحدهما) أن ايل وال لا يعرفان في أسماء الله في اللغة العربية . (والثاني) أنه لو كان كذلك لم ينصرف آخر الاسم في وجوه العربية ، ولكان آخره مجرورا أبدا كعبد الله . قال الواحدى : هذا الذى قاله أبو على أراد به أنه ليس هذا في العربية قال : وقد قال بالأول جماعة من العلماء قلت : الصواب قول أبى على فان ما ادعوه لا أصل له والله أعلم .

وأما لفظ الظهر فمشتق من الظهور لأنها ظاهرة في وسط النهار ، وقوله صلى الله عليه وسلم « والفىء مثل الشراك » هو بكسر الشين وهو أحد سيور النعل التى تكون على وجهها ، وليس الشراك هنا للتحديد والاشتراط ، بل لأن الزوال لا يبين بأقل منه ، وأما الظل والفىء فقال أبو محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة في أوائل أدب الكاتب : يتوهم الناس أن الظل والفىء بمعنى ، وليس كذلك ، بل الظل يكون غدوة وعشية ومن أول النهار الى

(١) قال الباحث اليهودى مراد فرج في كتابه القراءون والزبانون طبعة مطبعة الرغائب بدار المؤيد بمصر (اسرائيل نطقها العبرى اسرائيل بالياء وهي مركبة من كلمتين يسرى وايل ويسرا من مصدر سروة بفتح وضم متوسطا معدودا وكلهاء لا تنطق بمعنى غلب) اه وهؤلاء المفاليك يظنون أن يعقوب عليه السلام صارح الله (تعالى صا يصفون) فغلب الله وقهره فسمى اسرائيل بمعنى قاهر الله بمشيئة الله ففى الله أنواهم وشل أيديهم وكبتهم وأخزاهم وعندنا أن اسرائيل تعنى (عبد الله) رغم تحريفهم حاملهم الله بما يستحقون في الدارين (ط) .

آخره . ومعنى الظل الستر . ومنه قولهم : « أنا في ظلك » ومنه : « ظل الجنة » وظل شجرها انما سترها ونواحيها ، وظل الليل سواده لأنه يستر كل شيء ، وظل الشمس ما سترته الشخوص من مسقطها . قال : وأما القيء فلا يكون الا بعد الزوال ، ولا يقال لما قبل الزوال قيء ، وانما سمي بعد الزوال قيئا لأنه ظل قاء من جانب الى جانب ، أى رجع والقيء الرجوع . هذا كلام ابن قتيبة ، وهو كلام قيس ، وقد أوضحت هذه الألفاظ في (تهذيب الأسماء واللغات) وبالله التوفيق .

(اما احكام المسألة) فأجمعت الأمة على أن أول وقت الظهر زوال الشمس ، نقل الاجماع فيه خلافاً ، ودليله الأحاديث السابقة ، والمراد بالزوال ما يظهر لنا لا الزوال في نفس الأمر ، فان ذلك يتقدم على ما يظهر ، ولكن لا اعتبار بذلك وانما يتعلق التكليف ويدخل الوقت بالزوال الذي يظهر لنا ، فلو شرع في تكبيرة الاحرام بالظهر قبل ظهور الزوال ، ثم ظهر عقبها أو في أثناءها لم تصح الظهر ، وان كانت التكبيرة حاصلة بعد الزوال في نفس الأمر لكن قبل ظهوره لنا . ذكره امام الحرمين وغيره . قالوا : وأما قبل ظهور الظل فهو معدود من وقت الاستواء . قال : وكذا الصبح ولو اجتهد فيها وطلع الفجر بحيث علم وقوعها بعد طلوعه لكن في وقت لا يتصور أن يبين الفجر للناظر لم تصح الصبح ، والله أعلم .

وأما آخر وقت الظهر فهو اذا صار ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون له عند الزوال ، واذا خرج هذا دخل وقت العصر متصلاً به ولا اشتراك بينهما ، هذا مذهبنا وبه قال الأوزاعي والثوري والليث وأبو يوسف ومحمد وأحمد . وقال عطاء وطاوس : اذا صار ظل الشيء مثله دخل وقت العصر وما بعده وقت للظهر والعصر على سبيل الاشتراك حتى تغرب الشمس وقال اسحاق بن راهوية وأبو ثور والمزني وابن جرير : اذا صار ظله مثله فقدر أربع ركعات بعده وقت للظهر والعصر ، ثم يتمحض الوقت للعصر . وقال مالك : اذا صار ظله مثله فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر بالاشتراك ، فاذا زاد على المثل زيادة بينة خرج وقت الظهر . وعن مالك رواية أن وقت الظهر يمتد الى غروب الشمس . وقال أبو حنيفة : يبقى

وقت الظهر حتى يصير الظل مثلين ، فاذا زاد على ذلك يسيرا كان أول وقت العصر . قال القاضي أبو الطيب : قال ابن المنذر : لم يقل هذا أحد غير أبي حنيفة ، واحتج من قال بالاشتراك بحديث ابن عباس المذكور قالوا : فصلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر في الأول وعن ابن عباس أيضا قال : « جمع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة من غير خوف ولا سفر » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم : « من غير خوف ولا مطر » فدل على اشتراكهما قالوا : ولأن الصلوات زيد فيها على بيان جبريل في اليوم الثاني وللأختيار فينبغي أن يزداد وقت الظهر .

واحتج أصحابنا بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا صليتم الفجر فانه وقت الى أن يطلع قرن الشمس الأول ، ثم اذا صليتم الظهر فانه وقت الى أن تحضر العصر ، فاذا صليتم العصر فانه وقت الى أن تصفر الشمس ، فاذا صليتم المغرب فانه وقت الى أن يسقط الشفق ، فاذا صليتم العشاء فانه وقت الى نصف الليل » رواه مسلم من طرق كثيرة وفي بعضها : « وقت الظهر اذا زالت الشمس مالم تحضر العصر » . واحتجوا أيضا بحديث أبي موسى السابق عن صحيح مسلم قال فيه في صلاة الظهر في اليوم الثاني : « ثم آخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس ، ثم قال في آخره : الوقت ما بين هذين » وهذا نص في أن وقت الظهر لا يمتد وراء ذلك فيلزم منه عدم الاشتراك ، وبحديث أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا انه ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى » رواه مسلم في جملة حديث طويل واحتجوا بأحاديث كثيرة منها ما لا يحتج به وبأقيسة لا حاجة اليها مع هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة .

وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم : « صلى بي العصر في اليوم الأول حين صار ظل الشيء مثله وصلى بي الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله » فمعناه بدأ بالعصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار الظل مثله ، وبهذا التفسير يحصل بيان أول وقت العصر وآخر وقت الظهر ولو حمل على الاشتراك لم

يحصل تحديد آخر وقت الظهر ولقات بيانه وقد قال في آخر الحديث : « الوقت بين هذين » قال الشيخ أبو حامد : ولأن حقيقة الكلام أن يكون فرغ من الصلاتين حين صار ظل الشيء مثله فمنعنا الاجماع من ارادة ذلك في العصر فتأولناها على أنه ابتداء حينئذ وبقيت الظهر على حقيقته ، وظير ما تأولنا عليه لفظ الحديث قول الله تعالى (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن) ^(١) وقال تعالى : (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن) ^(٢) المراد بالبلوغ الأول مقارنته وبالتالي حقيقة انقضاء الأجل ، ويقال : بلغ المسافر البلد إذا انتهى إليه وإن لم يدخله وبلغه إذا دخله . وأما الجواب عن الجمع بالمدينة فمن وجهين (أحدهما) : أنه محمول على أنه آخر الظهر إلى آخر وقتها ، وقدم العصر في أول وقتها فصار صورته صورة جمع وليس يجمع ، وعلى هذا التأويل حملة امامان تابعيان من رواته وهما : أبو الشعثاء جابر بن زيد راويه عن ابن عباس ، والآخر عمرو بن دينار ثبت ذلك عنهما في صحيح مسلم وغيره (والثاني) أنه جمع بعذر : أما بمطر وأما مرض عند من يقول به كما سنوضحه في باب صلاة المسافر إن شاء الله تعالى ، وأما قولهم : زيد في الصلاة على بيان جبريل فذلك الزيادات ثبتت بنصوص ولا نص هنا في الزيادة ولا مدخل للقياس .

واحتج لأبي حنيفة بحديث ابن عمر رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما بقاؤكم فيما سلف من الأمم قبلكم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس أوتى أهل التوراة التوراة فعملوا حتى إذا انتصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا ثم أوتى أهل الانجيل الانجيل فعملوا إلى صلاة العصر فعجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين فقال أهل الكتاب : أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطا قيراطا ونحن أكثر عملا قال الله تعالى : هل ظلمتكم من أجركم من شيء ؟ قالوا : لا . قال : فهو فضلى أوتيه من أشياء » رواه البخاري ومسلم قالوا : فهذا دليل على أن وقت العصر أقصر من وقت الظهر . ومن حين يصير ظل الشيء مثله إلى غروب الشمس هو ربع النهار

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

وليس بأقل من وقت الظهر ، بل هو مثله ، واحتجوا بأقيسة ومناسبات لا أصل لها ولا مدخل لها في الأوقات . واحتج أصحابنا عليهم بحديث ابن عباس وهو صحيح كما سبق واحتجوا بأحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما في دلالة بعضها نظر ويفنى عنها حديث ابن عباس . وأوجز امام الحرمين في الأساليب فقال : عمدتنا حديث جبريل ، ولا حجة للمخالف الا حديث ساقه النبي صلى الله عليه وسلم مساق ضرب الأمثال ، والأمثال مظنة التوسعات والمجاز ، ثم التأويل متطرق الى حديثهم ولا يتطرق الى ما اعتمدناه تأويل ولا مطمع في القياس من الجانبين . هذا كلام الامام ، وأجاب الأصحاب عن حديث ابن عمر بأربعة أجوبة (أحدها) جواب امام الحرمين المذكور (الثاني) أن المراد بقولهم : أكثر عملاً أن مجموع عمل الفريقين أكثر (الثالث) أن ما بعد صلاة العصر مع التأهب لها بالأذان والاقامة والطهارة وصلاة السنة أقل مما بين العصر وتصف النهار (الرابع) حكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه عن أبي سعيد الاصطخري قال : كثرة العمل لا يلزم منها كثرة الزمان فقد يعمل الانسان في زمن قصير أكثر مما يعمل غيره في زمن مثله أو أطول منه .

(**فروع**) للظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر . فوقت الفضيلة أوله وسيأتي بيان الخلاف فيما تحصل به فضيلة أول الوقت ان شاء الله تعالى حيث تعرض له المصنف ، ووقت الاختيار ما بعد وقت الفضيلة الى آخر الوقت ، ووقت العذر وقت العصر في حق من يجمع بسفر أو مطر ، هكذا قال الأكثرون : ان أوقات الظهر ثلاثة كما ذكرنا ، وقال القاضى حسين : لها أربعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز ووقت عذر . فوقت الفضيلة اذا صار ظل الشيء مثل ربه والاختيار اذا صار مثل نصفه والجواز اذا صار ظله مثله وهو آخر الوقت والعذر وقت العصر لمن جمع بسفر أو مطر .

(**فروع**) بدأ المصنف بصلاة الظهر كما بدأ الشافعى والأصحاب تأسيساً بامامة جبريل عليه السلام فانه بدأ بالظهر كما سبق . وقال

البندنجي : بدأ الشافعي في الجديد بالظهر ^(١) وفي القديم بالصبح ، قال :
وعليه كل الفقهاء ، فإن قيل : كيف بدأ بالظهر والاسراء كان في الليل
ووجبت الصلوات الخمس في الليل فأول صلاة تحضر بعد ذلك هي الصبح ،
فالجواب أن ذلك محمول على أنه نص على أن أول وجوب الخمس من
الظهر والله أعلم .

(فرع) قال صاحب البيان : إذا زالت الشمس وجبت الظهر ،
ويستحب فعلها حينئذ ، ولا ينتظر بها مصير النية مثل الشراك . وحكى
الساجي عن الشافعي رحمه الله أنه يستحب ذلك ولا يجب ، وليس بشيء ،
قال : ومن الناس من قال : لا يجوز أن يصلى حتى يصير النية مثل الشراك ،
لحديث جبريل عليه السلام . وحكى القاضي أبو الطيب هذا في تعليقه عن
بعض الناس قال : وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء وخلاف الأحاديث دليلنا
حديث أبي موسى السابق وحديث ابن عمرو بن العاص السابق قريبا « وقت
الظهر إذا زالت الشمس » وأما حديث جبريل فالمراد به أنه حين زالت الشمس
كان النية حينئذ مثل الشراك من ورائه لأنه آخر إلى أن صار مثل الشراك .

(فرع) في معرفة الزوال

قال أصحابنا رحمهم الله : الزوال هو ميل الشمس عن كبد السماء بعد
اتصاف النهار ، وعلامته زيادة الظل بعد تنهاى نقصانه ، وذلك أن ظل
الشخص يكون في أول النهار طويلا متدنا ، فكلما ارتفعت الشمس نقص ،
فاذا انتصف النهار وقف الظل ، فاذا زالت الشمس عاد الظل إلى الزيادة
فاذا أردت أن تعلم هل زالت فانصب عصا أو غيرها في الشمس على أرض
مستوية وعلم على طرف ظلها ثم راقبه فإن نقص الظل علمت أن الشمس
لم تزال ، ولاتزال تراقبه حتى يزيد فمتى زاد علمت الزوال حينئذ . قال
أصحابنا : ويختلف قدر ما يزول عليه الشمس من الظل باختلاف الأزمان
والبلاد ، فأقصر ما يكون الظل عند الزوال في الصيف عند تنهاى طول

(١) في الزاهر في غريب الفاظ مختصر المزي للامام أبي منصور الأزهري قال : الصلاة الأولى
يقال لها : الظهر ومنه قوله صلى (وحين يظهرون) يقال : اظهر ألقوم إذا دخل وقت الظهر أو
الظهرة وذلك حين لزول الشمس (ط) .

النهار ، وأطول ما يكون في الشتاء عند تناهى قصر النهار . ونقل القاضي أبو الطيب أن أبا جعفر الراسبي قال في كتاب المواقيت : ان عند انتهاء طول النهار في الصيف لا يكون بمكة ظل لشيء من الأشخاص عند الزوال ستة وعشرين يوما قبل انتهاء الطول وستة وعشرين يوما بعد انتهائه وفي هذه الأيام متى لم ير للشخص ظل فإن الشمس لم تزل ؛ فإذا رأى الظل بعد ذلك فإن الشمس قد زالت وباقى أيام السنة معرفة الزوال بمكة كمعرفتها بغيرها ونقل الشيخ أبو حامد في تعليقه أنه انما لا يكون للانسان فيء بمكة عند الزوال في يوم واحد في السنة لا غير والله أعلم .

قال أصحابنا : قامة الانسان ستة أقدام ونصف بقدم نفسه .

(هـ ر) في قول الله تعالى (أقم ^(١) الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) أما غسق الليل فظلامه ، وأما الدلوك فاختلف فيه أهل التفسير والفقه واللغة ، فقال الشافعي في البويطي وأصحابنا : هو زوال الشمس ، وهو قول ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبي بردة وعائشة والحسن البصري . وقال أبو حنيفة : هو الغروب ، وهو مروى عن علي وابن مسعود وابن زيد ، وهما قولان مشهوران في كتب أهل التفسير واللغة وممن حكاهما من أهل اللغة ابن قتيبة والأزهري والجوهري وآخرون ، وجزم الزبيدي في مختصر العين وابن فارس بأنه الزوال واختاره الأزهري والجوهري ، واختار ابن قتيبة الغروب والله أعلم ، وفائدة الخلاف أن الظهر هل تجب بأول الوقت أم لا ؟ ومذهبنا الوجوب وأبو حنيفة بخلافه وسيأتي مبسوطا ان شاء الله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله و زاد ادنى زيادة وآخره اذا صار ظل كل شيء مثليه ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وصلى [بي] جبريل العصر حين ^(٢) صار ظل كل شيء مثل ظله ثم صلى [بي] ^(٣) المرة الأخيرة حين صار ظل كل شيء مثليه » ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز والأداء الى غروب الشمس .

(١) الآية ٧٨ من سورة الاسراء .

(٢) في نسخة (حين كان) (ط) .

(٣) ما بين كعتوفين ليس في ش و ق (ط) .

وقال أبو سعيد الاصطخري : اذا صار ظل كل شيء مثليه فأتت الصلاة ، ويكون ما بعده وقت القضاء ، والمذهب الأول لما روى أبو قتادة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس التفريط في النوم ، انما التفريط في اليقظة ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى » .

(الشرح) حديث ابن عباس صحيح سبق بيانه ، وحديث أبي قتادة صحيح أيضا رواه أبو داود بهذا اللفظ بإسناد صحيح على شرط مسلم ، وروى مسلم في صحيحه بمعناه قال : « ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى » واليقظة بفتح الياء والقف ، وأبو قتادة اسمه الحارث بن ربیع وقيل النعمان بن ربیع ، وقيل عمرو بن ربیع والصحيح الأول ، وهو أنصاري سلمى بفتح السين واللام مدني ، يقال له : فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحدا والخندق وما بعدهما من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في شهوده بدر . توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة رضي الله عنه .

(اما حكم المسألة) فمذهبنا أنه يدخل وقت العصر (١) اذا صار ظل كل شيء مثله غير الظل الذي يكون له عند الزوال ، وهو اذا انقضى وقت الظهر ولا اشتراك بينهما ولا فاصل بينهما هذا مذهبنا وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك . وأما قول المصنف « وزاد أدنى زيادة » فكذا نص عليه الشافعي في مختصر المزني ، وكذا ذكره الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب والمحاملي وجماهير العراقيين والمتولي وآخرون من الخراسانيين . وقال صاحب الذخائر : اختلف أصحابنا في هذه الزيادة على ثلاثة أوجه (أحدها) أنها لبيان انتهاء الظل الى المثل والا فالوقت قد دخل قبل حصول الزيادة بمجرد حصول المثل ، فعلى هذا تكون الزيادة من وقت العصر (والثاني) أنها من وقت الظهر وانما تدخل العصر عقبها قال وهذا ظاهر كلام الشافعي والعراقيين وعليه كثير من الأصحاب ، (والثالث) أنها ليست من وقت الظهر ولا من وقت العصر بل هي فاصل بين الوقتين ، هذا ما حكاه

(١) قال الأزهري في غريب المختصر : [وأما العصر فانما سميت عصرًا باسم ذلك الوقت والعرب تقول : فلان يأتي العصرين والبردين اذا كان يأتيه طرفي النهار ، والعصران هما النداء والمعنى آه] (ط)

في الذخائر وهذا الثالث ليس بشيء لقوله صلى الله عليه وسلم « وقت العصر بما لم تحضر العصر » فدل على أنه لا فاصل بينهما والأصح أنها من وقت العصر ، وبه قطع القاضي حسين وآخرون ونقل الرافعي الاتفاق عليه . . وأما آخر وقت العصر فهو غروب الشمس ، هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به جمهور الأصحاب ، وقال أبو سعيد الاصطخري : آخره اذا صار ظل الشيء مثليه ، فان آخر عن ذلك أثم وكانت قضاء ، قال الشيخ أبو حامد : هذا الذي قاله الاصطخري لم يخرج على أصل الشافعي ، لأن الشافعي نص في القديم والجديد أن وقتها يمتد حتى تغرب الشمس ، انما هو اختيار لنفسه وهو خلاف نص الشافعي والأصحاب ، واستدل بحديث جبريل ، ودليل المذهب حديث أبي قتادة السابق وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » رواه البخاري ومسلم . وحديث أبي موسى الذي ذكرته في أول الباب عن صحيح مسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم آخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول : قد احمرت الشمس »

وأما حديث جبريل فانما ذكر في وقت الاختيار لا وقت الجواز . بدليل الأحاديث الصحيحة التي ذكرتها . وهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث ، ولأن هذه الأحاديث متأخرة عن حديث جبريل ، فيكون العمل عليها ، ولأنها أصح منه بلا خلاف بين أهل الحديث ، وان كان هو أيضا صحيحا ، ولأن الحائض وغيرها من أهل الأعذار اذا زال عذرهم قبل غروب الشمس بركة لزمهم العصر بلا خلاف ، ولو كان الوقت قد خرج لم يلزمهم وهذا الالتزام حسن ذكره امام الحرمين وغيره . وقد قال الغزالي في درسه : ان الاصطخري يحمل حديث من أدرك ركعة من العصر على أصحاب الأعذار .

(فرع) قال القاضي حسين والصيدلاني وامام الحرمين والرويانى وغيرهم : للعصر خمسة أوقات : وقت فضيلة ، ووقت اختيار ، ووقت جواز بلا كراهة ، ووقت جواز وكراهة ، ووقت عذر . فالفضيلة من أول الوقت الى أن يصير ظل الشخص مثله ونصف مثله ، ووقت الاختيار الى أن يصير

مثلين ، والجواز بلا كراهة الى اصفرار الشمس ، والجواز مع الكراهة حال الاصفرار حتى تغرب والمذر وقت الظهر لمن جمع بسفر أو مطر . وقد نقل أبو عيسى الترمذى عن الشافعى وغيره من العلماء كراهة تأخير العصر ، ودليل الكراهة حديث أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « تلك صلاة المنافقين ، يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرنى الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله فيها الا قليلا » رواه مسلم ، والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن وقت الاختيار للعصر يمتد الى مصير ظل كل شيء مثليه . وبه قال جماهير العلماء . وقال أبو حنيفة : يمتد الى اصفرار الشمس .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واول وقت المغرب اذا غابت الشمس ، لما روى : «ان جبريل عليه السلام صلى المغرب حين غابت [الشمس] (١) وافطر الصائم » وليس لها وقت واحد ، وهو بقدر ما يتطهر ويستر العورة ويؤذن ويقيم الصلاة ويدخل فيها فان اخر الدخول من هذا الوقت اثم لما روى ابن عباس أن جبريل عليه السلام صلى المغرب في المرة الأخيرة كما صلاها في المرة الأولى ولم يغير . ولو كان لها وقت آخر لبين كما بين في سائر الصلوات ، فان دخل فيها في وقتها ففيه ثلاثة أوجه . (أحدها) : أن له أن يستديهما الى غيبوبة الشفق ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الأعراف في صلاة المغرب (والثاني) لا يجوز [له] أن يستديهما أكثر من قدر ثلاث ركعات لأن جبريل صلى ثلاث ركعات (الثالث) [أن] له أن يصلى مقدار أول الوقت في سائر الصلوات لأنه لا يكون مؤخرا في هذا القدر ، ويكون مؤخرا فيما زاد عليه ، ويكره أن يسمى صلاة المغرب العشاء لما روى عبد الله بن مفضل رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تفلبنكم الأعراب على اسم صلاة المغرب وتقول الأعراب هي العشاء » .

(الشرح) حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق بيانه ، وحديثه الآخر هو تمام الأول ، وحديث عبد الله بن مفضل صحيح أيضا رواه البخارى ، والأعراب سكان البادية ، وحديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالأعراف في المغرب صحيح رواه البخارى بمعناه ، فرواه عن مروان بن الحكم قال :

(١) ما بين المعقوفين ليس فيه شذوذا (ط) .

قال لي زيد بن ثابت « مالك تقرأ في المغرب بقصار ؟ » وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بأطول الطولين « هذا لفظ البخاري ، وفي رواية النسائي واسنادها صحيح عن زيد « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بأطول الطولين ، ألمص » .

وأما مغفل فبضم الميم وفتح الغين المعجمة والفاء ، وكنية عبد الله بن مغفل أبو سعيد ، وقيل أبو عبد الرحمن ، وقيل أبو زياد المزني ممن بايع بيعة الرضوان سكن المدينة ثم البصرة وبها توفي سنة ستين ، وكان من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم .

(اما حكم المسألة) فأول وقت المغرب اذا غربت الشمس وتكامل غروبها وهذا لا خلاف فيه ، نقل ابن المنذر وخلائق لا يحصون الاجماع فيه .

قال أصحابنا : والاعتبار بسقوط قرصها بكماله ، وذلك ظاهر في الصحراء ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : ولا قطر بعد تكامل الغروب الى بقاء شعاعها بل يدخل وقتها مع بقاءه ، وأما في العمران وقلل الجبال فالاعتبار بالأ يري شيء من شعاعها على الجدران وقلل ^(١) الجبال ، ويقبل الظلام من المشرق . وأما آخر وقت المغرب نص الشافعي رحمه الله في كتبه المشهورة الجديدة والقديمة أنه ليس لها الا وقت واحد وهو أول الوقت ، ونقل أبو ثور عن الشافعي أن لها وقتين ، الثاني منهما ينتهي الى مغيب الشفق ، هكذا نقله عنه القاضي أبو الطيب وغيره . قال القاضي : والذي نص عليه الشافعي في كتبه أنه ليس لها الا وقت واحد وهو أول الوقت ، وقال صاحب الحاوي : حكى أبو ثور عن الشافعي في القديم أن لها وقتين يمتد ثانيهما الى مغيب الشفق . وقال فمن أصحابنا من جعله قولاً ثانياً ، قال : وأنكره جمهورهم لأن ^(٢) الزعفراني وهو أثبت أصحاب القديم حكى عن الشافعي أن للمغرب وقتاً واحداً .

(١) جمع قلة بضم القاف أملى الرأس والسنام والجبل أو أملى كل شيء وبكرها الرعدة والخوف وفتحتها النخضة من علة أو فقر (ط) .

(٢) هو أبو الحسين الزعفراني أحد قدماء أصحابنا من رواية القديم (ط) .

واختلف أصحابنا المصنفون في المسألة على طريقين ، (أحدهما) القطع بأن لها وقتا فقط ، وبهذا قطع المصنف هنا والمحاملي وآخرون من العراقيين ، ونقله صاحب الحاوي عن الجمهور كما سبق (والطريق الثاني) على قولين ، أحدهما هذا ، والثاني يمتد الى مغيب الشفق وله أن يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان ، وبهذا الطريق قطع المصنف في التنبيه وجماعات من العراقيين وجماهير الخراسانيين وهو الصحيح ، لأن أبا ثور ثقة امام ، ونقل الثقة مقبول ولا يضره كون غيره لم ينقله ، ولا كونه لم يوجد في كتب الشافعي ، وهذا مما لا شك فيه ، فعلى هذا الطريق اختلف في أصح القولين ، فصحيح جمهور الأصحاب القول الجديد ، وهو أنه ليس لها إلا وقت واحد ، وصحيح جماعة القديم ، وهو أن لها وقتين ، من صححه من أصحابنا أبو بكر بن خزيمة وأبو سليمان الخطابي وأبو بكر البيهقي والغزالي في احياء علوم الدين وفي درسه والبغوي في التهذيب ، ونقله الروياني في الحلية عن أبي ثور والمزني وابن المنذر وأبي عبد الله الزيري ، قال : وهو المختار ، وصححه أيضا العجلي والشيخ أبو عمرو بن الصلاح .

(قلت) هذا القول هو الصحيح لأحاديث صحيحة ، منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وقت المغرب ما لم يغب الشفق » وفي رواية « وقت المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق » وفي رواية « وقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق » رواه مسلم بهذه الألفاظ كلها ، وقوله : ثور الشفق هو بالياء المثلثة أى ثورانه وفي رواية أبي داود فور الشفق بالقاء وهو بمعنى ثوره . وعن أبي موسى الأشعري في بيان النبي صلى الله عليه وسلم للسائل عن مواقيت الصلاة قال : « ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق » رواه مسلم ، وقد سبق بطوله ، وعن بريدة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق » رواه مسلم ، وقد سبق بطوله . وعن أبي قتادة في حديثه السابق « ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى » رواه مسلم وسبق بيانه فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول به جزما لأن الشافعي نص عليه في القديم كما نقله أبو ثور وعلق الشافعي القول به في الاملاء على ثبوت الحديث ،

وقد ثبت الحديث بل أحاديث ، والاملاء من كتب الشافعى الجديدة ، فيكون منصوفا عليه فى القديم والجديد ، وهذا كله مع القاعدة العامة التى أوصى بها الشافعى رحمه الله أنه اذا صح الحديث خلاف قوله يترك قوله ويعمل بالحديث ، وأن مذهبه ما صح فيه الحديث ، وقد صح الحديث ولا معارض له ، ولم يتركه الشافعى الا لعدم ثبوته عنده ، ولهذا علق القول به فى الاملاء على ثبوت الحديث وبالله التوفيق .

وأما حديث صلاة جبريل عليه السلام فى اليومين فى وقت فجوابه من ثلاثة أوجه (أحسنها وأصحها) : أنه انما أراد بيان وقت الاختيار لا وقت الجواز فهكذا هو فى أكثر الصلوات وهى العصر والعشاء والصبح وكذا المغرب . (والثانى) أن حديث جبريل مقدم فى أول الأمر بمسكة وهذه الأحاديث متأخرة بالمدينة فوجب تقديمها فى العمل . (والثالث) أن هذه الأحاديث أقوى من حديث جبريل لوجهين (أحدهما) أن رواتها أكثر (والثانى) أنها أصح اسنادا ، ولهذا خرجها مسلم فى صحيحه دون حديث جبريل ، وهذا لا شك فيه ، فحصل أن الصحيح المختار أن للمغرب وقتين يمتد ما بينهما الى مغيب الشفق ، ويجوز ابتداؤها فى كل وقت من هذا ، فعلى هذا لها ثلاثة أوقات : وقت فضيلة واختيار وهو أول الوقت ، والثانى : وقت جواز وهو ما لم يغيب الشفق ، والثالث : وقت عذر وهو وقت العشاء فى حق من جمع لسفر أو مطر وهذا الذى ذكرناه من أن وقت الفضيلة ووقت الاختيار واحد وهو أول الوقت هو الصواب ، وبه قطع المحققون . وقال القاضى حسين والبعوى : على هذا يكون النصف الأول مما بين أول الوقت ومغيب الشفق وقت اختيار . والنصف الثانى : وقت جواز ، وهذا ليس بشئ . ويكفى فى رده حديث جبريل ، وقد نقل أبو عيسى الترمذى عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب .

أما اذا قلنا : ليس للمغرب الا وقت واحد فهو اذا غربت الشمس ومضى قدر طهارة وستر العورة وأذان واقامة وخمس ركعات ، هذا هو الصحيح ، وبه قطع الخراسانيون ، وقيل : يعتبر ثلاث ركعات للقرض فقط ، وبهذا قطع المصنف وآخرون من العراقيين ، وادعى الرويانى أنه ظاهر المذهب ،

وليس كما ادعى . وحكى القاضى أبو الطيب فى تعليقه وجها أنه لا يتقدر بالصلاة بل بالعرف فمتى آخر عن المتعارف فى العادة خرج الوقت ، وهذا قوى ، ولكن المشهور اعتبار خمس ركعات منها ركعتان للسنة فكيف يقال : ان السنة تكون مقضية ؟ فاذا مضى هذا القدر فقد انقضى الوقت وما يمكن تقديمه على الغروب كالطهارة ، والستر لا يجب تقديمه ولكن يستحب ، وفيه وجه أنه يجب تقديم ما يمكن تقديمه وهو الوضوء والستر دون التيمم والأذان والاقامة ووضوء المستحاضة ومن فى معناها . حكاه القاضى حسين والمتولى وغيرهما وهو شاذ والصواب الأول ، والمعتبر فى كل ذلك الوسط المعتدل بلا اطالة ولا استعجال ، هكذا أطلق الجمهور . قال القفال : تعتبر هذه الأمور متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لكن يعتبر فى حق كل انسان فعل نفسه لأنهم يختلفون فى ذلك فبعضهم خفيف الحركات والجسم والقراءة وبعضهم عكسه ، قال جماعة من الخراسانيين ويحتمل مع ذلك أيضا أكل لقم يكسر بها حدة الجوع ، هكذا قالوا .

والصواب أنه لا ينحصر الجواز فى لقم خفى الصحيحين عن أنس (رضى) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قدم العشاء فابدأوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تعجلوا عن عشاءكم » فان آخر الدخول فيها عن هذا القدر المذكور أثم وصارت قضاء ، وان لم يؤخر بل دخل فيها فى هذا الوقت فهل له أن يبدئها ويستديها ؟ فيه ثلاثة أوجه مشهورة حكاه المصنف والمحاملى وآخرون قال البدينى : هذه الأوجه حكاه أبو اسحاق المروزى فى الشرح ، وقد ذكر المصنف أدلتها (أحدها) لا يجوز ، (والثانى) يجوز استدانتها الى القدر الذى يتمادى اليه فضيلة أول الوقت فى سائر الصلوات ، (والثالث) وهو الصحيح : يجوز استدانتها الى مغيب الشفق صححه أصحابنا منهم الشيخ أبو حامد والمحاملى والجرجاني وآخرون وقطع به المصنف فى التبييه والمحاملى فى المقنع ودليله حديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فى المغرب الأعراف وهو صحيح كما سبق ، وفى رواية النسائى قرأ بالأعراف فرقها فى الركعتين وهذا يمنع تأويل من قال : قرأ ببعضها والله أعلم .

(شرح) أنكر الشيخ أبو حامد على أصحابنا المتقدمين وغيرهم

قولهم : هل للغرب وقت ؟ أم وقتان ؟ وقال : عبارتهم هذه غلط قال : بل للصلوات كلها وقت واحد ولكن المغرب يقصر وقتها وغيرها يطول ، وأجاب الشيخ أبو على السنجى عن هذا الإنكار وقال فى كتابه شرح التلخيص : ليس المراد بقولنا : للصبح وغيرها وقتان أن يكون وقتان منفردين ولكن وقت واحد له أول وآخر كالصبح وقتها : أول طلوع الفجر ، ووقتها الثانى ما لم تطلع الشمس ، . وحينئذ لا إنكار على طائفة اصطلمت على هذا .

(شرح) قال القاضى حسين : ان قيل كيف قلتم للمغرب وقت واحد على الجديد مع أنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء فى وقت المغرب بالسفر والمطر ، ومن شرط الجمع وقوع الصلاتين فى أحدهما ؟ فالجواب من وجهين (أحدهما) انه لا يشترط وقوع الصلاتين فى وقت أحدهما ، انما يشترط وقوع احدهما عقب الأخرى (والثانى) أن وقت المغرب بعد الطهارة ونحوها قدر خمس ركعات للفريضة والسنة ، وهذا القدر يمكن فيه صلاة المغرب والعشاء مقصورة وكذا تامة تفريعا على الأصح أن التى يقع بعضها خارج الوقت أداء ، هذا كلام القاضى والسؤال قوى ، والجوابان ضعيفان ، أما الأول فينتقض بن جمع بين الظهر والعصر فى آخر وقت العصر بحيث وقعت الظهر قبل غروب الشمس والعصر بعد الغروب .

فان قيل : المراد بالجمع جمع التقديم ، قلنا : انما صحت الظهر والعصر فى آخر وقت الظهر بحيث وقعت العصر فى وقتها ، لأن الوقت قابل لها بخلاف المغرب والعشاء ، فان بعد خروج وقت المغرب لا يصلح الوقت للعشاء على قوله الجديد فينبغى أن لا يصح ، وقد صحت بالاتفاق ، فدل على امتداد الوقت .

وأما الجواب الثانى : فظاهر الفساد أيضا فانه لا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم كانوا يجمعون بحيث يقع بعض الصلاة الثانية لا فى وقت الأولى ولا فى وقت الثانية ، ولأنه اذا جمع فى وقت المغرب جاز القصر بلا خلاف ولو كان كذا قال القاضى لكان فى صحة القصر خلاف بناء على أن الصلاة التى يقع بعضها خارج الوقت أداء أم قضاء ، وبناء على المقضية فى السفر ، فظهر بما قلناه أن الصحيح امتداد وقت المغرب والله أعلم .

(**شرح**) في مذاهب العلماء في وقت المغرب : قد ذكرنا اجماعهم على

أن أول وقتها غروب الشمس وبيننا المراد بالغروب ، وحكى الماوردي وغيره عن الشيعة أنهم قالوا : لا يدخل وقتها حتى يشتبك النجوم والشيعة لا يعتقد بخلافهم ، وأما آخر وقتها فقد ذكرنا أن المشهور في مذهبنا أن لها وقتا واحدا وهو أول الوقت وأن الصحيح أن لها وقتين يمتد ثانيهما الى غروب الشفق . ومن قال بالوقتين أبو حنيفة والثوري وأحمد وأبو ثور واسحاق وداود وابن المنذر ، ومن قال بوقت واحد الأوزاعي ، ونقله أبو علي السنجي في شرح التلخيص عن أبي يوسف ومحمد وأكثر العلماء ، وعن مالك ثلاث روايات الصحيحة منها - وهي المشهورة في كتب أصحابه وأصحابنا - أنه ليس لها الا وقت واحد ولم ينقل ابن المنذر عنه غيرها ، والثانية : وقتان الى مغيب الشفق ، والثالثة : يبقى الى طلوع الفجر ، ونقله ابن المنذر عن طاوس وعطاء ، وقد سبقت دلائل المسألة وقد يستدل للشيعة بحديث يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى المغرب عند اشتباك النجوم » ودليلنا حديث جبريل عليه السلام ، وحديث أبي موسى وبريدة أنه صلى المغرب حين غربت الشمس ، وهي أحاديث صحيحة كما سبق .

وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال : « كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب فينصرف أحدهما وانه ليصير مواقع نبله » رواه البخاري ومسلم ، وعن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال : « كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب اذا توارت بالحجاب » رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال لعقبة بن عامر رضى الله عنه وقد أصر المغرب أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تزال أمتي بخير » أو قال : « على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب الى أن تشتبك النجوم » رواه أبو داود بإسناد حسن وهو حديث حسن ، وعن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم » رواه ابن ماجه بإسناد جيد ، والأحاديث في المسألة كثيرة . وأما الحديث المحتج لهم به فباطل لا يعرف ولا يصح ، ولو نقل لكان محمولا على أنه صلى الله عليه وسلم صلاحها كذلك

مرة لبيان الجواز ، وقد صح في أحاديث سبقت أن النبي صلى الله عليه وسلم
آخر المغرب لبيان الجواز ، والله أعلم •

(فرع) يكره تسمية المغرب عشاء ، كذا صرح به المصنف وغيره ،
للحديث السابق •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق ، وهو الحمرة ، وقال المزني :-
« الشفق البياض » والدليل عليه « أن جبريل عليه السلام صلى العشاء
الآخرة حين غاب الشفق » والشفق هو الحمرة . والدليل عليه ما روى
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « وقت المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق » ولأنها صلاة تتعلق بأحد
النهرين والمتفقين في الاسم الخاص فتعلقت بآظهرهما وانورهما كالصبح ، وفي
آخره قولان ، قال في الجديد : إلى ثلث الليل لما روى أن جبريل عليه السلام
صلى في المرة الآخرة العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ، وقال في القديم
والإملاء : إلى نصف الليل لما روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل » ثم
ينتهي وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني وقال أبو
سعيد الاصطخري : إذا ذهب ثلث الليل أو نصفه فأتت الصلاة وتكون قضاء
والمذهب الأول ، لما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله عنه . ويكره أن
تسمى العشاء العتمة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « لا يقلبكنم الأعراب على اسم صلاتكن » قال ابن عيينة :
أنها العشاء وأنهم يعتمون بالآبل . ويكره النوم قبلها والحديث بعدها ، لما
روى أبو برزة (١) رضي الله عنه قال : « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن النوم قبلها والحديث بعدها ») •

(الشرح) في هذه القطعة مسائل (أحداها) في الأحاديث ، أما حديثنا
جبريل الأول والثاني فصحيحان سبق بيانهما ، وأما حديث عبد الله بن عمرو
ابن العاص : « وقت المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق » فغريب بهذا
اللفظ ، والثابت منه في صحيح مسلم وغيره أنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « وقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق » كما سبق بيانه وتحصيل
الدلالة بهذا لأن ثوره هو ثوراته وهذه صفة الأحمر لا الأبيض ، وأما حديث

(١) في النسخة المطبوعة من المذهب أبو هريرة وهو خطأ (ط) •

عبد الله بن عمرو بن العاص الآخر فصحيح أيضا رواه مسلم ولفظه في مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت صلاة العشاء الى نصف الليل الأوسط » وأما حديث أبي قتادة فصحيح سبق بيانه ، وأما حديث ابن عمر ابن الخطاب رضى الله عنهما : « لا يغلبنكم الأعراب على أسم صلاتكم » فصحيح رواه مسلم ، ولفظه عنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يغلبنكم الأعراب على أسماء صلاتكم الا انها العشاء وهم يعمنون بالابل » وقول المصنف قال ابن عيينة : انها العشاء الى آخره كان ينبغي حذف ذكر ابن عيينة وأما حديث أبي برزة فصحيح رواه البخاري ومسلم لكن لفظه عندهما عن أبي برزة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها يعنى العشاء » .

(المسألة الثانية) في أسماء الرجال فابن عمر وأبو قتادة والمزني سبق بيانهم ، وذكر أحوالهم في مواضعهم ، وأما عبد الله بن عمرو بفتح العين فروى عنه هنا حديثين : حديث وقت المغرب الى أن تذهب حمرة الشفق ، والحديث الآخر : وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل . وهو عبد الله بن عمرو بن العاصي بالياء على التصحيح وب حذفها على لغة قليلة وهو الأشهر في كتب المحدثين وغيرهم وفي ألسنتهم ، ابن وائل بن هاشم بن سعيد بضم السين وفتح العين بن سهم بن هيصص ^(١) بضم الهاء بصادين مهملتين بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي السهمي كنية عبد الله : أبو محمد ، وقيل أبو عبد الرحمن ، وقيل أبو نصير أسلم قبل أبيه ولم يكن بينه وبين أبيه في السن الا احدى عشرة سنة وقيل اثنتا عشرة ، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : « نعم أهل البيت عبد الله وأبو عبد الله وأم عبد الله » وكان عبد الله مجتهدا في العبادة اجتهدا بليغا وكان كثير العلم والسمع من النبي صلى الله عليه وسلم توفي بمكة وقيل بالطائف وقيل بمصر في ذي الحجة سنة خمس وستين وقيل ثلاث وستين وقيل : ثلاث وسبعين وقيل سنة ست وستين وقيل سبع وستين وهو ابن ثنتين وسبعين سنة .

(١) في الإصابة (هــبـر) بالمعجمتين وهو خطأ ، وتكتبته بأبي نصر استغفربا ابو عمر ابن عبد البر في الاستيعاب (ط) .

وأما أبو يرزة فبفتح الباء الموحدة واسكان الراء وبعدها زاي وهو أبو يرزة فضلة بن عبيد الأسلمي أسلم قديما ، وشهد فتح مكة ، ثم نزل البصرة ، ثم غزا خراسان ، وتوفي بها وقيل بالبصرة وقيل بنيسابور وقيل في مفارق بين سجستان وهرات سنة ستين ، وقيل أربع وستين •

وأما ابن عيينة فهو أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي كوفي سكن مكة وكان امام أهلها في عصره وهو أحد شيوخ الشافعي وأحد أجدادنا في سلسلة التفقه ، سمع خلافا من أئمة التابعين روى عنه الأعمش وهو تابعي وأحد شيوخه وخلائق من الأئمة كالثوري وابن جريج وابن المبارك والشافعي ووكيع وابن مهدي وأحمد وغيرهم ، وكان من أعلم الناس بالقرآن قال الشافعي رحمه الله : ما رأيت أحدا من الناس فيه من آلة العلم ما في سفيان بن عيينة ، وما رأيت أحدا أحسن تفسيراً للحديث منه •

روينا عن سفيان قال قرأت القرآن وأنا ابن أربع سنين ، وكتبت الحديث وأنا ابن سبع ، ولد سنة سبع ومائة وتوفي بمكة يوم السبت غرة رجب سنة ثمان وتسعين ومائة رحمه الله •

(المسألة الثالثة في الأحكام) : أجمعت الأمة على أن وقت العشاء مغيب الشفق واختلفوا في الشفق هل هو الحمرة ؟ أم البياض ؟ وسنذكر فيه فرعا مستقلا ان شاء الله تعالى • ومذهبنا أنه الحمرة دون البياض ، وأما الصفرة التي بعد الحمرة وقبل البياض فاختلف كلام الأصحاب فيها فقال الغزالي في الوسيط : الشفق الحمرة دون الصفرة والبياض • وقال امام الحرمين والغزالي في البسيط : يدخل وقت العشاء بزوال الحمرة والصفرة ، وقد يستبدل لهما بما نقله صاحب جمع الجوامع عن نص الشافعي أنه قال : الشفق الحمرة التي في المغرب ، فإذا ذهب الحمرة ولم ير منها شيء فقد دخل وقتها ، ومن افتتحها وقد بقي من الحمرة شيء أعادها ، فهذا لفظه وهو محتمل لما قاله امام الحرمين لأن الحمرة ترق وتستحيل لونا آخر ، بحيث يعد بقية للون الحمرة ، وفي حكم جزء منها ، ولكن نص الشافعي في مختصر المزني : الشفق الحمرة وهكذا عبارات جماهير الأصحاب • وهذا ظاهر في أنه يدخل الوقت بمغيب الحمرة وان بقيت الصفرة وهذا هو المذهب •

وأما آخر وقت العشاء المختار ففيه قولان مشهوران (أحدهما) وهو المشهور في أنه يمتد الى ثلث الليل (والثاني) وهو نصه في القديم والاملاء من الجديد : يمتد الى نصف الليل ودليلهما في الكتاب ، وهما حديثان صحيحان ، واختلف المصنفون في أصح القولين فقال القاضي أبو الطيب صحيح أبو اسحاق المروزي كونه نصف الليل ، وصحح أصحابنا ثلث الليل ، ومن صحح ثلث الليل البغوي والرافعي ، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات منهم الماوردي في الاقتناع والغزالي في الخلاصة والشاشي في العمدة ، ودليل الثلث حديث جبريل وحديث أبو موسى الأشعري ، وقد سبق بطوله ، ومن صحح النصف الشيخ أبو حامد والمحاملي وسليمان في رؤوس المسائل وأبو العباس الجرجاني والشيخ نصر في تهذيبه والرويانى ، وقطع به جماعة منهم أبو عبد الله الزيرى وسليم في الكفاية والمحاملي في المقنع ونصر المقدسى في الكافي .

هذه طريقة جماهير الأصحاب في وقت الاختيار أن فيه قولين كما ذكرنا ، واقرء صاحب الحاوى فقال : فيه طريقان (أحدهما) فيه قولان كما سبق ، قال : وهى طريقة الجمهور (والثانية) وهى طريقة ابن سريج : ليست على قولين بل الأحاديث الواردة بالأمرين ، والنصان للشافعى محمولان على اختلاف حال الابتداء وال انتهاء ، فالمراد بالثلث أنه آخر وقت الابتداء بها ، والمراد بالنصف أنه آخر وقت الانتهاء وهذا الطريق غريب ، والمختار ثلث الليل ، فاذا ذهب وقت الاختيار بقى وقت الجواز الى طلوع الفجر الثانى ، هذا هو المذهب ، نص عليه الشافعى وقطع به جمهور أصحابنا المتقدمين والمتأخرين . وقال أبو سعيد الاصطخرى : اذا ذهب وقت الاختيار فانت العشاء ويأثم بتركها وتصير قضاء ، وهذا الذى قاله هو أيضا أحد احتمالين حكاهما القفال في شرح التلخيص عن أبى بكر الفارسى ، وقد قال الشافعى في باب استقبال القبلة : اذا مضى ثلث الليل فلا أراها الا فائتة ، فمن أصحابنا من وافق الاصطخرى لظاهر هذا النص ، وتأول الجمهور قال القاضى أبو الطيب ، قال أصحابنا : أراد الشافعى أن وقت الاختيار فات دون وقت الجواز ، لأن الشافعى قال في هذا الكتاب : ان المعذورين اذا زالت أعمارهم قبل الفجر بتكبيرة لزمهم المغرب والعشاء ، فلو لم يكن وقتا لها لما لزمهم

وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه في الرد الاصطخرى : اذا كمل الصبي والكافر والمجنون والحائض قبل الفجر بركعة لزمهم العشاء بلا خلاف ، ووافق عليه الاصطخرى ، فلو لم يكن ذلك وقتا لها لم يلزمهم . فهذا كلام الشيخ أبي حامد ، وقد غلط بعض المتأخرين الشارحين للتنبيه فنقل عنه موافقة الاصطخرى وهذه غباوة من هذا الشارح ، وكأنه اشتبه عليه كلام أبي حامد لطوله والصواب عن أبي حامد موافقة الجمهور في امتداد وقت العشاء الى الفجر ، وانكاره على الاصطخرى ، والله أعلم .

(فرع) للعشاء أربعة أوقات ، فضيلة واختيار وجواز وعذر ، فالفضيلة أول الوقت ، والاختيار بعده الى ثلث الليل في الأصح . وفي قول نصفه ، والجواز الى طلوع الفجر الثاني والعذر وقت المغرب لمن جمع بسفر . أو مطر .

(فرع) قال صاحب التتمة : في بلاد المشرق نواح تقصر لياليهم فلا يغيب الشفق عندهم . فأول وقت العشاء عندهم أن يمضي من الزمان بعد غروب الشمس قدر يغيب الشفق في مثله في أقرب البلاد اليهم .

(فرع) قيل : ان ما بين المغرب والعشاء نصف سدس الليل ، فان طال الليل طال نصف السدس ، وان قصر قصر .

(المسألة الرابعة) يستحب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة للحديث السابق ، هكذا قاله المحققون من أصحابنا (يستحب أن لا تسمى عتمة) وكذا قال الشافعي في الأم : « أحب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة » وقال المصنف والشيخ أبو حامد وطائفة قليلة : « يكره أن تسمى عتمة » فان قيل : فقد جاءت أحاديث كثيرة بتسميتها عتمة ، كقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا » رواه البخاري وغيره من رواية أبي هريرة بهذا اللفظ . فالجواب من وجهين (أحدهما) أن هذا الاستعمال ورد في نادر من الأحوال لبيان الجواز ، فانه ليس بحرام (والثاني) أنه خوطب به من قد يشتبه عليه العشاء بالمغرب ، فلو قيل العشاء لتوهم ارادة المغرب لأنها كانت معروفة عندهم بالعشاء وأما العتمة فصرحة في العشاء الآخرة فاحتمل اطلاق العتمة لهذه المصلحة .

واعلم أنه يجوز أن يقال العشاء الآخرة ، والعشاء فقط من غير وصف بالآخرة ، قال الله تعالى : (ومن بعد صلاة العشاء) وثبت في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أيما امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة » وثبت في صحيح مسلم استعمال العشاء الآخرة من جماعات من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد أنكر الأصمعي قول العشاء الآخرة . وقال : الصواب العشاء فقط ، وهذا غلط لما ذكرته ، وقد أوضحت هذا كله في تهذيب الأسماء .

(الخامسة) يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها للحديث الصحيح السابق والمراد بالحديث الذي يكره بعدها ما كان مباحا في غير هذا الوقت ، أما المكروه في غيره فهنا أشد كراهة ، وسبب الكراهة أنه يتأخر نوعا فيخاف تقويته لصلاة الليل أن كانت له صلاة ليل ، أو تقويته الصبح عن وقتها أو عن أوله ، وهذه الكراهة إذا لم تدع حاجة إلى الكلام ، ولم يكن فيه مصلحة . أما الحديث للحاجة فلا كراهة فيه ، وكذا الحديث بالخير كقراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاكرة الفقه وحكايات الصالحين ، والحديث مع الضيف ونحوها فلا كراهة في شيء من ذلك ، وقد جاءت بهذا كله أحاديث صحيحة مشهورة ، وجمعتها في أواخر كتاب الأذكار . وسبب عدم الكراهة في هذا النوع أنه خير فاجز فلا يترك لمفسدة متوهمة ، بخلاف ما إذا لم يكن في الحديث خير ، فانه مخاطرة بتقويت الصلاة لغير مصلحة والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في الشفق وآخر وقت العشاء :

أما الشفق فقد سبق أنهم أجمعوا أنه يدخل وقت العشاء بمغيبه ، واختلفوا في الشفق ، فذهبنا أنه الجمرة ، ونقله صاحب التهذيب عن أكثر أهل العلم ، ورواه البيهقي في السنن الكبير عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس رضي الله عنهم ، ومكحول وسفيان الثوري ، ورواه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بثابت مرفوعا ، وحكاه ابن المنذر عن ابن أبي ليلى ومالك والثوري وأحمد واسحاق وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وهو

قول أبي ثور وداود . وقال أبو حنيفة وزفر والمزني : هو البياض . وروى ذلك عن معاذ بن جبل وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي ، واختاره ابن المنذر قال : وروى عن ابن عباس روايتان . واحتج أصحابنا للجمرة بأشياء من الحديث والقياس لا يظهر منها دلالة لشيء يصح منها ، والذي ينبغي أن يعتمد أن المعروف عند العرب أن الشفق الجمرة ، وذلك مشهور في شعرهم ونثرهم ، ويدل عليه أيضا نقل أئمة اللغة .

قال الأزهري : « الشفق عند العرب الجمرة » قال الفراء : سمعت بعض العرب يقول « عليه ثوب مصبوغ كأنه الشفق » وكان أحمر . وقال ابن فارس في المجمل قال الخليل : « الشفق الجمرة التي من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة » قال وقال ابن دريد أيضا : « الشفق الجمرة » وذكر ابن فارس قول الفراء ولم يذكر هذا وقال الزبيدي في مختصر العين : الشفق الجمرة بعد غروب الشمس ، وقال الجوهري : الشفق بقية ضوء الشمس وحمرتها في أول الليل إلى قرب من الغمة ، ثم ذكر قول الخليل والفراء ولم يذكر غير هذا ، فهذا كلام أئمة اللغة ، وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وقت الصبح إذا طلع الفجر الثاني ، وهو الفجر الصادق الذي يحرم به الطعام والشراب على الصائم ، وآخره إذا أسفر لما روى : « أن جبريل عليه السلام صلى الصبح حين طلع الفجر ، وصلى من الفجر حين أسفر ، ثم التفت وقال : هذا [وقتك] (١) . ووقت الأنبياء من قبلك ، وفيما بين هذين وقت » ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى [حين] طلوع الشمس وقال أبو سعيد الاصطخري يذهب الوقت وما بعده وقت القضاء والمذهب الأول لحديث أبي قتادة رضي الله عنه ، ويكره أن تسمى صلاة الغداة لأن الله تعالى سماها بالفجر ، فقال تعالى : (وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا) (٢) وسماها رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فقال : « من أدرك ركعة من الصبح فقد أدركها » .

(الشرح) حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق بيانه وكذا حديث أبي قتادة ، وحديث من أدرك ركعة من الصبح رواه البخاري ومسلم من

(١) ما بين المتولين ليس في شي و في (ط) .

(٢) الآية ٧٨ من سورة الاسراء .

رواية أبي هريرة ، وأجمعت الأمة على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق ، وهو الفجر الثاني ، وآخر وقت الاختيار إذا أسفر أى أضاء ، ثم يبقى وقت الجواز الى طلوع الشمس ، وقال الاصطخرى . يخرج الوقت بالاسفار ، ويكون ما بعده قضاء ، ويأثم بالتأخير اليه ، وقد سبق ذيله . ودليل المذهب فى وقت صلاة العصر . قال صاحب التهذيب : ويكره تأخير الصبح بغير عذر الى طلوع الحمرة ، يعنى الحمرة التى قبيل طلوع الشمس .

(**فروع**) قال أصحابنا : الفجر فجران (أحدهما) يسمى الفجر الأول والفجر الكاذب (والآخر) يسمى الفجر الثانى والفجر الصادق ، فالفجر الأول يطلع مستطيلا نحو السماء كذب السرحان ، وهو الذئب ، ثم يغيب ذلك ساعة ثم يطلع الفجر الثانى الصادق مستطيرا ، بالراء أى منتشرا ، عرضا فى الأفق . قال أصحابنا : والأحكام كلها متعلقة بالفجر الثانى ، فيه يدخل وقت صلاة الصبح ويخرج وقت العشاء ويدخل فى الصوم ، ويحرم به الطعام والشراب على الصائم ، وبه ينتضى الليل ويدخل النهار ، ولا يتعلق بالفجر الأول شئ من الأحكام باجماع المسلمين . قال صاحب الشامل : سبى الفجر الأول كاذبا لأنه يضىء ثم يسود ويذهب ويسمى الثانى صادقا لأنه صدق عن الصبح وبينه ، ومما يستدل به للفجرين من الحديث ، حديث ابن مسعود رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (لا يمنعن أحدكم أو واحدا منكم أذان بلال من سحوره فانه يؤذن أو ينادى بليل ليرجع قائمكم ، وليتنبه نائمكم وليس أن يقول الفجر أو الصبح . وقال - بأصابه ورفعها الى فوق وطأها الى أسفل - حتى يقول هكذا . وقال بسبائتيه احداهما فوق الأخرى ثم مدهما عن يمينه وشماله) رواه البخارى ومسلم وعن سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يفرنكم أذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطير) رواه مسلم ورواه الترمذى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يمنعنكم من سحوركم أذان بلال ، ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير فى الأفق) قال الترمذى : حديث حسن ، وعن طلق بن على رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (كلوا واشربوا ولا يهمنكم الساطع المصعد ، وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر)

رواه أبو داود والترمذي قال الترمذي : هذا حديث حسن قال : والعمل عليه عند أهل العلم أنه لا يحرم الأكل والشرب على الصائم حتى يكون الفجر المعترض والله أعلم .

(فرع) صلاة الصبح من صلوات النهار ، وأول النهار طلوع الفجر الثاني هذا مذهبنا ، وبه قال العلماء كافة إلا ما حكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه عن قوم أنهم قالوا : ما بين طلوع الشمس والفجر لا من الليل ولا من النهار ، بل زمن مستقل فاصل بينهما ، قالوا : وصلاة الصبح لا في الليل ولا في النهار . وحكى الشيخ أبو حامد أيضا عن حذيفة بن اليمان وأبي موسى الأشعري وأبي مجلز والأعمش رضى الله عنهم قالوا : آخر الليل طلوع الشمس وهو أول النهار . قالوا وصلاة الصبح من صلوات الليل قالوا : وللصائم أن يأكل حتى تطلع الشمس هكذا نقله أبو حامد عن هؤلاء ولا أظنه يصح عنهم . وقال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل : وحكى عن الأعمش أنه قال : هي من صلوات الليل ، وإنما قبل طلوع الشمس من الليل يحل فيه الأكل للصائم قال : وهذه الحكاية بعيد صحتها مع ظهور تحريم الأكل بطلوع الفجر في كل عصر مع ظاهر القرآن ، فإن احتج له بقوله تعالى : (فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة ^(١)) وآية النهار هي الشمس فيكون النهار من طلوعها ، ويقول أمية بن أبي الصلت :

والشمس تطلع كل آخر ليلة حمراء تبصر لونها توقد

فالجواب أنه يثبت كونه من النهار بقوله تعالى (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ^(٢)) وباجتماع أهل الأعصار على تحريم الطعام والشراب بطلوع الفجر ، وثبت في حديث جبريل عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ثم صلى الفجر حين يرق الفجر وحرم الطعام على الصائم) وهو حديث صحيح كما سبق ، وثبتت الأحاديث الأربعة في الفرع الذي قبل هذا ، وفي الصحيحين أن رسول الله

(١) الآية ١٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

صلى الله عليه وسلم قال (ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) والليل لا يصح الصوم فيه باجماع المسلمين .

وأما الجواب عن الآية التي احتج له بها فليس فيها دليل لأن الله تعالى أخبر أن الشمس آية للنهار ، ولم ينف كون غيرها آية فإذا قامت للدلائل على أن هذا الوقت من النهار وجب العمل بها ، ولأن الآية العلامة ، ولا يلزم أن يقارن جميع الشيء ، كما أن القمر آية الليل ولا يلزم مقارنته لجميع الليل ، وأما الشعر فقد نقل الخليل بن أحمد امام اللغة أن النهار هو الضياء الذي بين طلوع الفجر وغروب الشمس ، وحينئذ يحمل قول الشاعر أنه أراد قريب آخر كل ليلة لا آخرها حقيقة فإن قيل : فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (صلاة النهار عجماء) قلنا : قال الدارقطني وغيره من الحفاظ : هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه ، وإنما هو قول بعض الفقهاء قال الشيخ أبو حامد وسألت عنه أبا الحسن الدارقطني فقال : لا أعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيحا ولا فاسدا مع أن المراد معظم صلوات النهار ، ولهذا يجهر في الجمعة والعيد والله أعلم .

واحتج الأصحاب على من قال : ان ما بين الفجر والشمس لا من الليل ولا من النهار بقول الله تعالى : (يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل)^(١) فدل على أنه لا فاصل بينهما والله أعلم .

(فسر) صلاة الصبح اسمان الفجر والصبح جاء القرآن بالفجر^(٢) والسنة بالفجر والصبح كما سبق بيانه ، قال الشافعي في الأم : أحب أن لا تسمى الا بأحد هذين الاسمين ولا أحب أن تسمى الغداة ، هذا نص الشافعي ، وكذا قاله المحققون من أصحابنا فقالوا : يستحب تسميتها صبحا وفجرا ولا يستحب تسميتها غداة ولم يقولوا تكره تسميتها غداة ، وقول المصنف وشيخه القاضي أبي الطيب : يكره أن تسمى غداة غريب ضعيف

(١) الآية ٦١ من سورة الحج و ٢٦ من سورة لقمان و ١٢ من سورة فاطر و ٦ من سورة الحديد .

(٢) قال الأزهري في شرح مختصر المزني : (والفجر سمي فجرا لانفجار الصبح وهما فجران الاول وهو الاسود وهو الكادب والثاني وهو أبيض لانتشار البياض في الأفق قال أبو داود الإبادي : فلما أضاعت لنا سدة ولاح من الصبح خيط اكارة

لا دليل له وما ذكره لا يدل على الكراهة ، فان المكروه ما ثبت فيه نهى غير جازم ، ولم يرد في الغداة نهى ، بل اشتهر استعمال لفظ الغداة فيها في الحديث وفي كلام الصحابة رضى الله عنهم من غير معارض ، فالصواب أنه لا يكره لكن الأفضل الفجر والصبح والله أعلم .

(**شرح**) لو دخل في الصبح أو العصر أو غيرهما وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته سواء كان صلى في الوقت ركعة أو أقل أو أكثر ، لكن هل تكون أداء ؟ أم قضاء ؟ فيه خلاف سنوضحه حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى ، هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء . وقال أبو حنيفة : تبطل الصبح لأنها عبادة يبطلها الحدث فبطلت بخروج الوقت فيها كطهارة مسح الخف ، دليلنا حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح » رواه البخارى ومسلم ، والجواب عن مسألة الخف أن صلاته انما بطلت هناك لبطلان طهارته وهنا لم تبطل طهارته والله أعلم .

(**شرح**) ثبت في صحيح مسلم عن النواس بن سمعان رضى الله عنه قال : « ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا : يا رسول الله وما لبثه ؟ قال : أربعون يوما ، يوم كسنة ، ويوم كشهر ، ويوم كجمعة . وسائر أيامه كأيامكم ، قلنا : يا رسول الله فذلك اليوم الذى كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : لا . اقدروا له قدره » فهذه مسألة سيحتاج اليها نهى عليها ليعلم حكمها بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(**تجب الصلاة في اول الوقت لأن الامر تناول اول الوقت فاقتضى الوجوب فيه**) .

(**الشرح**) مذهبنا أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا ، ويستقر الوجوب بامكان فعلها ، وبه قال مالك وأحمد وداود وأكثر العلماء نقله الماوردى عن أكثر الفقهاء ، وعن أبي حنيفة روايات (احداها) كمنهنا ،

وهي غريبة ، (والثانية) وهي رواية زفر عنه : يجب اذا بقى من الوقت ما يسع صلاة الوقت (والثالثة) وهي المشهورة عنه وحكاها عنه جمهور أصحابنا أنها تجب بآخر الوقت اذا بقى منه قدر تكبيرة ، فلو صلى في أول الوقت قال أكثر أصحاب أبي حنيفة : تقع صلاته موقوفة ، فان بقى الى آخر الوقت مكلفا تبينا وقوعها فرضا والا كانت نفلا ، وقال الكرخي منهم تقع نفلا ، فان بقى الى آخر الوقت مكلفا منع ذلك النفل وجوب الفرض عليه . واحتج لأبي حنيفة في كونها لا تجب بأول الوقت لأنها لو وجبت لم يجز تأخيرها كصوم رمضان ، ولأن وقت الصلاة كحول الزكاة فانه يجوز فعلها في أوله وآخره كالصلاة ، ثم الزكاة تجب بآخره فكذا الصلاة ، ولأن من دخل وقت الصلاة وهو حاضر ومضى ما يمكن فيه الصلاة ثم سافر فله قصر هذه الصلاة ، فلو وجبت بأول الوقت لم يجز قصرها ، كما لو سافر بعد الوقت ، ولأنه مخير بين فعلها في أول الوقت وتركها ، فاذا فعلها فيه كانت نفلا .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل ^(١)) والدلوك الزوال كما سبق بيانه في وقت الظهر ، وهذا أمر وهو يقتضى الوجوب ، وعن أبي ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف أنت اذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن وقتها ؟ قال فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ثم اذهب لحاجتك ، فان أقيمت الصلاة وأنت في المسجد فصل » رواه مسلم ومعناه يؤخرون الصلاة عن أول وقتها ، فهذا هو المنقول عن أولئك الأمراء ، وهو التأخر عن أول الوقت لا عن الوقت كله ومعنى (صل الصلاة لوقتها) أى لأول وقتها ، ولأنها عبادة مقصودة لا لغيرها تجب في البدن لا تعلق لها بالمال ، تجوز في عموم الأوقات ، فكان كل وقت لجوازها وقتا لوجوبها كالصوم . قال القاضي أبو الطيب : احتزنا بقوانا مقصودة لا لغيرها عن الوضوء ، وبقولنا تجب في البدن عن الزكاة ، وبقولنا : لا تعلق بالمال عن الحج ، وبقولنا : في عموم الأوقات عن صلاة الجمع ، فانه تجوز صلاة العصر في وقت الظهر تبعا ، وان كانت الآن غير

(١) آية ٧٨ من سورة الاسراء .

واجبة ، لكنها لا تجوز في هذا الوقت في عموم الأوقات ، وانما تجوز في سفر أو مطر أو في نسك الحج .

والجواب عن قولهم : لو وجبت بأول الوقت لم يجز تأخيرها كصوم رمضان أن الواجب ضربان : موسع ومضيق ، فالموسع يتبع فيه التوسع وله أن يفعله في كل وقت من ذلك الزمن المحدود للتوسع ، ومن هذا الضرب الصلاة ، وأما المضيق فتجب المبادرة به ؛ ومن هذا صوم رمضان في حق المقيم . والجواب عن قياسهم على حول الزكاة أن تعجيل الزكاة جوز رخصة للحاجة والا فقياس العبادات ألا تقدم . وجواب آخر وهو أن الزكاة لا تجب إلا بعد انقضاء الحول بالاتفاق ، واتفقنا على أن الصلاة تجب في الوقت ، لكن قلنا نحن : تجب بأوله ، وهم : بآخره ، فلا يصح إلحاقها بها ، والجواب عن مسألة المسافر أن لنا فيها خلافا ، ففى وجه قال المزنى وابن سريج : لا يجوز القصر ، وعلى الصحيح المنصوص وقول جمهور أصحابنا يجوز القصر ، فعلى هذا انما جاز القصر لأنه صفة للصلاة والاعتبار في صفتها بحال فعلها لا بحال وجوبها ، ولهذا لو فاتته صلاة في حال قدرته على القيام أو الماء ثم عجز عنهما صلاحها قاعدا بالتيمم وأجزأته ، ولو فاتته وهو عاجز عنهما فقضاها وهو قادر لزمه القيام والوضوء . والجواب عن قياسهم على النوافل أنه يجوز تركها مطلقا والمكتوبة لا يجوز تركها مطلقا بالاجماع ، ولأنه ينتقض بمن نذر أن يصلى ركعتين في يوم كذا فله أن يصليهما في أى وقت منه شاء ، فلو صلاحهما في أوله وقعتا فرضا .

قال امام الحرمين في الأساليب : « الوجه أن نقول لهم : أتسلمون الواجب الموسع أم تتكروته ؟ فإن أنكروه أقمنا عليه قواطع الأدلة ، والقول الوجيز فيه أن المعنى بالواجب الموسع أن يقول الشارع قد أوجبت عليك تحصيل هذا الفعل ، وضربت لتحصيلك إياه هذا الأمد ، فمتى فعلته فيه في أوله أو آخره فقد امتثلت ما أمرتك به فهذا غير منكر عقلا ؛ وله ظائر ثابتة بالاتفاق كالكفارات وقضاء الصلوات المنسيات والصوم المتروك بعذر ، وان اعترفوا بالواجب الموسع قلنا لهم : المكلف مأمور بتحصيل الصلاة في وقت موسع ؛ ومتى أوقعها فيه سقط عنه الفرض ، وعبادات البدن لا تصح قبل

وجوبها . فان قالوا : لو وجبت لعصى بتأخيرها عن أول الوقت . قلنا هذه صفة للواجب المضيق ؛ وقد بينا أن هذا واجب موسع كالكفارة والله أعلم .»

(فرع) اذا دخل وقت الصلاة وأراد تأخيرها الى أثناء الوقت أو آخره هل يلزمه العزم على فعلها ؟ فيه وجهان مشهوران لأصحابنا في كتب الأصول ؛ ومن ذكرهما المصنف في اللمع ، ومن ذكرهما في كتب المذهب صاحب الحاوي ؛ (أحدهما) : لا يلزمه العزم (والثاني) : يلزمه ، فان آخرها بلا عزم وصلاتها في الوقت أثم وكانت أداء ؛ والوجهان جاريان في كل واجب موسع .

وجزم الغزالي في المستصفى بوجوب العزم وهو الأصح ، قال : فان قيل : قوله : صل في هذا الوقت ليس فيه تعرض للعزم فإيجابه زيادة على مقتضى الصيغة ، ولأنه لو غفل عن العزم ومات في وسط الوقت لم يكن عاصيا ، قلنا : قولكم : لو غفل عن العزم لا يكون عاصيا صحيح ، وسببه أن الغافل لا يكلف ، أما اذا لم يغفل عن الأمر فلا يترك العزم الا بضده ، وهو العزم على الترك مطلقا ، وهذا حرام وما لا خلاص من الحرام الا به فهو واجب ، فهذا الدليل على وجوبه وان لم يدل بمجرد الصيغة من حيث وضع اللسان ، لكن دليل العقل أقوى من دلالة الصيغة ، والله أعلم .

(فرع) اذا أخر الصلاة وقلنا : لا يجب العزم أو أوجبناه وعزم ثم مات في وسط الوقت فجأة فهل يموت عاصيا ؟ فيه وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين الصحيح لا يموت عاصيا لأنه مأذون له في التأخير . قال الغزالي في المستصفى : ومن قال : يموت عاصيا فقد خالف اجماع السلف ، فانا نعلم أنهم كانوا لا يؤثمون من مات فجأة بعد مضي قدر أربع ركعات من الزوال ولا ينسبونه الى تقصير لا سيما اذا اشتغل بالوضوء ونهض الى المسجد فمات في الطريق ، بل محال أن يعصى وقد جاز له التأخير ، ومتى فعل ما يجوز له كيف يمكن تعصيته ؟ . فان قيل : جاز التأخير بشرط سلامة العاقبة ، قلنا : محال لأن العاقبة مستورة عنه ، فاذا سألنا وقال : العاقبة مستورة عني وعلى صوم يوم ، وأريد تأخيره الى الغد ، فهل لى تأخيره مع

جهل العاقبة ؟ أم أعصى بالتأخير ؟ فإن قلنا : لا تعصى قال : فلم آثم بالموت الذى ليس الى • وإن قلنا : يعصى خالفنا الاجماع فى الواجب الموسع • وإن قلنا ان كان فى علم الله أنك تموت قبل الغد عصيت ، وإن كان فى علمه أنك تحبى فلك التأخير • قال : فما يدرينى ما فى علم الله تعالى ، فما قولكم فى حق الجاهل ؟ فلا بد من الجزم بتحليل أو تحریم •

فإن قيل : اذا جوزتم تأخيرہ أبدا ولا يعصى اذا مات فلا معنى لوجوبه ، قلنا : تحقق الوجوب بأنه لم يجز التأخير الا بشرط العزم ، ولا يجوز العزم على التأخير الا الى مدة يغلب على ظنه البقاء اليها ، كتأخير الصلاة من ساعة الى ساعة وتأخير الصوم من يوم الى يوم مع العزم على التفرغ له فى كل وقت ، وتأخير الحج من سنة الى سنة فلو عزم المريض المشرف على الهلاك على التأخير شهرا ، أو الشيخ الضعيف على التأخر سنين وغالب ظنه أنه لا يبقى الى تلك المدة عصى بهذا التأخير وإن لم يمت ووفق للعمل لأنه مؤاخذ بظنه كالمزور اذا ضرب ضربا يهلك ، أو قطع سلعته وغالب ظنه الهلاك بها يآثم وإن سلم ، ولهذا قال أبو حنيفة : لا يجوز تأخير الحج من سنة الى سنة ، لأن البقاء الى سنة لا يغلب على الظن • ورآه الشافعى غالبا على الظن فى الشاب الصحيح دون الشيخ والمريض ، ثم المزور اذا فعل ما يغلب على الظن السلامة فهلك منه ضمن لأنه أخطأ فى ظنه ، والمخطئ ضامن غير آثم • هذا آخر كلام الغزالي رحمه الله ، ولنا فيمن أخر الحج حتى مات ثلاثة أوجه • أصحها : يموت عاصيا الشيخ والشاب الصحيح (والثاني) لا يموت عاصيا (والثالث) يعصى الشيخ دون الشاب ، وهو الذى اختاره الغزالي هنا كما ذكرناه عنه ، ولكن الأصح عند الأصحاب العصيان مطلقا • وسنبسط المسألة بفروعها وما يترتب على العصيان من الأحكام فى كتاب الحج حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والأفضل فيما سوى الظهر والعشاء التقديم فى أول الوقت لما روى عبد الله رضى الله عنه قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل ؟ فقال : الصلاة فى أول وقتها » ولأن الله تعالى امر بالحفاضة عليها • قال الشافعى رحمه الله : ومن الحفاضة عليها تقديمها فى أول الوقت لانه اذا

آخرها عرضها للنسيان وحوادث الزمان] واما العشاء ففيها قولان قال في القديم والاملاء : تقديمها افضل ، وهو الاصح لما ذكرناه في سائر الصلاة وقال في الجديد : تأخيرها افضل لقوله صلى الله عليه وسلم « لولا ان اشق على امتي لامرتهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلاة » (١) .

(الشرح) حديث عبد الله المذكور ، وهو ابن مسعود رضى الله عنه ، رواه ابن خزيمة في صحيحه بهذا اللفظ واليهي هكذا من رواية ابن مسعود ، ورواه أبو داود والترمذي من رواية أم فروة الصحابية رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ، ولكنه ضعيف ضعفه الترمذي وضعفه بين . ويعنى عنه ما سنذكره من الأحاديث الصحيحة ان شاء الله تعالى .

(اما حكم المسألة) فالأفضل تمجيل الصبح في أول وقتها ، وهو اذا تحقق طلوع الفجر ، هذا مذهبا ومذهب عمر وعثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة رضى الله عنهم ، والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق وداود وجهور العلماء .

وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وأبو حنيفة : تأخيرها الى الاسفار افضل ، واحتج لمن قال بالاسفار بحديث رافع بن خديج رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح وهذا لفظ الترمذي وفي رواية أبي داود : « أصبحوا بالصبح فانه أعظم للأجر » وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، يعنى المزدلفة ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها » رواه البخارى ومسلم ، قالوا : ومعلوم أنه لم يصلها قبل طلوع الفجر ، وانما صلاها بعد طلوعه مغلسا بها فدل على أنه كان يصلها في جميع الأيام غير ذلك اليوم مسفرا بها . قالوا : ولأن الاسفار يفيد كثرة الجماعة واتصال الصفوف ، ولأن الاسفار يتسع به وقت التنفل قبلها ، وما أفاد كثرة النافلة كان أفضل .

(١) هذا الفصل ساقط من ش و ق وقد ثبت في نسخة الركنى وبرى شرحه بعد قليل وانظر كيف فات المشايخ !! وتنا قد اثبتنا هذا النص في الطبعة السابقة في هامش بعد هذا ولكن مكانه هنا .

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (حافظوا على الصلوات ^(١)) ومن المحافظة تقديمها في أول الوقت لأنه اذا أخرها عرضها للفوات ، ويقول الله تعالى (وسارعوا الى مغفرة من ربكم ^(٢)) والصلوة تحفظ ذلك ، ويقول (فاستبقوا الخيرات) ^(٣) وبحديث عائشة رضى الله عنها قالت : « كنا نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن الى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس » رواه البخارى ومسلم ، المتلفعات المتلفعات والمروط الأكسية ، وعن أبى برزة رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه ، وكان يقرأ بالسنتين الى المائة » رواه البخارى . وعن جابر رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر اذا زالت الشمس ، والعصر والشمس حية ، والمغرب اذا غابت الشمس ، والعشاء اذا رأى في الناس قلة آخر واذا رأى كثرة عجل والصبح بغلس » رواه البخارى ومسلم وعن قتادة عن أنس رضى الله عنه قال : « تسحر نبى الله صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت فلما فرغا من سحورهما قام نبى الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة فصلى ، قلت لأنس : كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة ؟ قال قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية » رواه البخارى بلفظه ومسلم بمعناه . وعن سهل ابن سعد رضى الله عنه قال : « كنت أتسحر فى أهلى ثم يكون سرعة بى أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ، وعن أبى مسعود البدرى رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح مرة بغلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر » رواه أبو داود بإسناد حسن . قال الخطابى : هو صحيح الإسناد . وعن مغيث بن سمي قال : « صليت مع ابن الزبير صلاة الفجر فصلى بغلس وكان يسفر بها ، فلما سلم قلت لابن عمر : ما هذه الصلاة ؟ وهو الى جانبي . فقال : هذه صلاتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فلما قتل عمر أسفر بها

(١) الآية ٢٣٨ سورة البقرة .

(٢) الآية ١٣٢ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ١٤٨ من سورة البقرة .

عثمان رضى الله عنه » قال الترمذى فى كتاب العلل قال البخارى هذا حديث حسن .

وأما الجواب عن حديث رافع بن خديج فمن وجهين (أحدهما) أن المراد بالاسفار طلوع الفجر وهو ظهوره ، يقال سمرت المرأة أى كشفت وجهها ، فإن قيل : لا يصح هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وسلم « فانه أعظم للأجر » لأن هذا يدل على صحة الصلاة قبل الاسفار لكن الأجر فيها أقل . فالجواب أن المراد أنه اذا غلب على الظن دخول الوقت ولم يتيقنه جاز له الصلاة ، ولكن التأخير الى اسفار الفجر وهو ظهوره الذى يتيقن به طلوعه أفضل . وقيل : يحتمل أن يكون الأمر بالاسفار فى الليالى المقمرة فانه لا يتيقن فيها الفجر الا باستظهار فى الاسفار (والثانى) ذكره الخطابى أنه يحتمل أنهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الأول والثانى طلبا للثواب ، ف قيل لهم : صلوا بعد الفجر الثانى وأصبحوا بها فانه أعظم لأجركم ، فإن قيل : لو صلوا قبل الفجر لم يكن فيها أجر ، فالجواب أنهم يؤجرون على نيتهم وإن لم تصح صلاتهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » .

وأما الجواب عن حديث ابن مسعود رضى الله عنه فمعناه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الفجر فى هذا اليوم قبل عاداته فى باقى الأيام وصلى فى هذا اليوم فى أول طلوع الفجر ليتسع الوقت لمناسك الحج ، وفى غير هذا اليوم كان يؤخر عن طلوع الفجر قدر ما يتوضأ المحدث ويغتسل الجنب ونحوه فقوله : قبل ميقاتها معناه قبل ميقاتها المعتاد بشئ يسير ، والجواب عن قولهم : (الاسفار تفيد كثرة الجماعة ويتسع به وقت النافلة) أن هذه القاعدة لا تلتحق بفائدة فضيلة أول الوقت ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسل بالفجر .

(فصل) وأما الظهر فى غير شدة الحر فمذهبنا أن تعجيلها فى أول الوقت أفضل ، وبه قال الجمهور ، وقال مالك : أحب أن تصلى فى الصيف والشتاء والقيء ذراع كما قال عمر رضى الله عنه ، دليلنا حديث أبى برزة رضى الله عنه قال : « كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا زالت

الشمس» رواه البخارى ومسلم ، وعن جابر بن سمرة رضى الله عنهما قال :
« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا دحضت الشمس »
رواه مسلم قوله : والشمس دحضت أى زالت •

(فصل) وأما العصر فتقدمها فى أول الوقت أفضل وبه قال جمهور العلماء وقال الثورى وأبو حنيفة وأصحابه : تأخيرها أفضل ما لم تتغير الشمس ، واحتجوا بقول الله تعالى : (أقم الصلاة طرفى النهار) ^(١) وبحديث على بن شيبان رضى الله عنه قال : « قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر العصر مادامت الشمس نقية » • وعن عبد الواحد بن نافع عن ابن رافع بن خديج عن أبيه رضى الله عنه قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتأخير العصر » ولأنها اذا أخرت اتسع وقت النافلة : واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : (حافظوا على الصلوات) ^(٢) وقد سبق تقرير وجه الدليل بالآيتين السابقتين فى الظهر وبحديث أنس رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب الى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة » رواه البخارى ومسلم وفى رواية لهما « فيذهب الذاهب الى العوالي » قال العلماء : العوالي قرى عند المدينة أقربها منها على أربعة أميال وقيل ثلاثة وأبعدها على ثمانية • وعن أبى أمامة بن سهل بن حنيف وهو صحابى ابن صحابى رضى الله عنهما قال : « صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلى العصر فقلت : يا عم ما هذه الصلاة التى صليت ؟ قال العصر وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى كنا نصلى معه » رواه البخارى ومسلم • وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال : « كنا نصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تنحر الجزور فتقسم عشر قسم فنأكل لحما نضيحا قبل مغيب الشمس » رواه البخارى ومسلم • وعن أنس رضى الله عنه قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فلما انصرف أتاه رجل من بنى سلمة فقال : يا رسول الله انا نريد أن ننحر جزورا لنا ونحب أن تحضرها فانطلق وانطلقنا معه

(١) الآية ١١٤ من سورة هود •

(٢) الآية ٢٣٨ من سورة البقرة •

فوجدنا الجزور لم تنجر ، فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس » رواه مسلم . وعن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : « ان صل العصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب ثلاث فراسخ » رواه مالك في الموطأ عن هشام ، وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فقال أصحابنا : قال أهل اللغة : الطرف ما بعد النصف ، وعن حديث علي بن شيبان أنه باطل لا يعرف ، وعن حديث رافع أنه ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاه وبيناه ضعفه ، ونقل البيهقي عن البخاري أنه ضعفه وضعفه أيضا أبو زرعة الرازي وأبو القاسم اللالكائي وغيرهما ، وقولهم : يتسع وقت النافلة سبق جوابه في تقديم الصبح والله أعلم .

(فصل) وأما المغرب فتعجيلها في أول وقتها أفضل بالاجماع .

(فصل) وأما العشاء فذكر المصنف والأصحاب فيها القولين ، (أحدهما) : وهو نصه في الاملاء - والقديم أن تقديمها أفضل كغيرها (١) ولأنه الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد روى النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال : « أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة عشاء الآخرة ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما لسقوط القمر لثالثه » رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح ، وهذا نص في تقديمها ، (والقول الثاني) تأخيرها أفضل وهو نصه في أكثر الكتب الجديدة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ، ورواه بإسناد صحيح ، فقال : « لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة » . وعن زيد بن خالد رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولأخرت صلاة العشاء الى ثلث الليل »

(١) هذا الذي أشار إليه النووي سقط من الطبعين السابقين غير الكاملين وقد نقلنا كلام المصنف بين معقوفين في الفصل .

« رواه أبو داود والترمذى ، وقال حديث حسن صحيح ، وأما الحديث المذكور فى النهاية والوسيط : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة ولأخرت العشاء الى نصف الليل » فهو بهذا اللفظ حديث منكر لا يعرف ، وقول امام الحرمين : انه حديث صحيح ليس بمقبول فلا يغتر به وعن جابر بن سمرة رضى الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر صلاة العشاء الآخرة » رواه مسلم ، وعن أبى برزة رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء » رواه البخارى ومسلم . وعن عائشة رضى الله عنها قالت « أعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء حتى ناداه عمر رضى الله عنه : الصلاة ، نام النساء والصبيان ، فخرج وقال : ما ينتظرها من أهل الاسلام غيركم ، وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل الأول » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ البخارى وفى رواية لمسلم : « أعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نام أهل المسجد فخرج فصلى فقال : انه لوقتها ، لولا أن أشق على أمتى » وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « أعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رقد الناس واستيقظوا ، ورقدوا واستيقظوا فقام عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : الصلاة . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم أن يصلوها هكذا » رواه البخارى ومسلم . وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « مكثنا ذات ليلة نتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده ، فلا ندرى أشئ شغله فى أهله أو غير ذلك ؟ فقال حين خرج : انكم تنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ، ولولا أن تثقل على أمتى لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى » رواه مسلم بلفظه والبخارى بعضه . وعن أنس رضى الله عنه قال : « آخر النبى صلى الله عليه وسلم العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال : صلى الناس وناموا أما انكم فى صلاة ما انتظرتوها » رواه البخارى ومسلم ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « أعتم النبى صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد ، ثم خرج فصلى فقال : انه لوقتها لولا أن أشق على أمتى » رواه مسلم . فهذه أحاديث صحاح فى

فضيلة التأخير وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وآخرين ، وحكاة الترمذى عن أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ، ونقله ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس والشافعى وأبي حنيفة ، والأصح من القولين عند أصحابنا أن تقديمها أفضل ، ممن صححه الشيخ أبو حامد والمحاملى فى المجموع والتجريد والمصنف هنا وفى التنبيه ، والشيخ نصر والشاشى فى المستظهرى وآخرون ، وقطع به سليم فى الكفاية والمحاملى فى المقنع ، والجرجاني فى كتابيه ، والشيخ نصر فى الكافى والغزالي فى الخلاصة ، والشاشى فى العمدة . وقطع الزبيرى فى الكافى بتفضيل التأخير وهو أقوى دليلا للأحاديث السابقة .

فان قلنا بهذا أخرت الى وقت الاختيار وهو نصف الليل فى قول وثله فى قول هكذا صرح به القاضى حسين وصاحب العدة وآخرون قالوا : ولا يؤخرها عن وقت الاختيار ، هذا الذى ذكرناه من أن فى استحباب تأخير العشاء وتقديمها قولين هو المشهور فى المذهب . قال صاحب الحاوى : وقال ابن أبى هريرة : ليست على قولين ، بل على حالين ، فان علم من نفسه أنه اذا أخرها لا يغلبه نوم ولا كسل استحب تأخيرها ، والا فتعجلها ، وجمع بين الأحاديث بهذا ، وضعف الشاشى هذا الذى قاله ابن أبى هريرة ، وليس هو بضعيف كما زعم ، بل هو الظاهر أو الأرجح والله أعلم .

(فروع) فيما يحصل به فضيلة أول الوقت فى جميع الصلوات ثلاثة أوجه : (أصحابها) وبه قطع العراقيون وصاحب التقریب وآخرون يحصل بأن يشغل أول دخول الوقت بأسباب الصلاة كالإذان والاقامة وستر العورة وغيرها ، ولا يضر الشغل الخفيف كأكمل لقم وكلام قصير ، ولا يكلف العجلة على خلاف العادة ، وشرط الشيخ أبو محمد تقديم ستر العورة قبل الوقت لنيل فضيلة أول الوقت ، لأن الستر واجب لا اختصاص له بالصلاة ، وضعفه امام الحرمين وغيره ، ونقلوا عن العراقيين وغيرهم أنه لا يشترط تقديمه و (الوجه الثانى) يبقى وقت الفضيلة الى نصف الوقت وادعى صاحب البيان أنه المشهور ، وكذا أطلقه جماعة . وقال آخرون : الى نصف وقت الاختيار (والثالث) لا تحصل فضيلة أول الوقت حتى يقدم قبل الوقت ما يمكن

تقديمه من الأسباب لتتطبق الصلاة على أول الوقت ، وعلى هذا قيل : لا ينال التيمم فضيلة أول الوقت ، وهذا الوجه الثالث غلط صريح ، وإن كان مشهورا في كتب الخراسانيين فإنه مخالف للسنة المستفيضة من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه فمن بعدهم من التابعين وسائر أئمة المسلمين . قال امام الحرمين : هذان الوجهان الأخيران حكاهما الشيخ أبو علي ، وهما ضعيفان .

(فرع) قال أصحابنا : إذا كان يوم غيم استحب أن تؤخر الصلاة حتى يتيقن الوقت أو لا يبقى الا وقت لو أخر عنه خاف خروج الوقت .

(فرع) لو كان عادة الامام تأخير الصلاة فهل يستحب لغيره تقديمها في أول الوقت لحيازة فضيلته ؟ أم تأخيرها لفضيلة الجماعة ؟ فيه خلاف منتشر سبق بيانه واضحا في باب التيمم .

(فرع) هذا المذكور من فضيلة أول الوقت تستثنى منه صنور منها من يدافع الحدث ، ومن حضره طعام وتناق اليه ، والتيمم الذي يتيقن وجود الماء في آخر الوقت ، وكذا المريض الذي لا يقدر على القيام أول الوقت ، ويعلم قدرته عليه في آخره بالعادة ، والمنفرد الذي يعلم حضور الجماعة في آخر الوقت إذا قلنا يستحب لها التأخير على ما سبق في باب التيمم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الظاهر فإنه إن كان في غير حر شديد فتقديمها افضل لما ذكرناه ، وإن كان في حر شديد وتصلى جماعة في موضع تقصده الناس من البصد استحب (١) الإبراد بها بقدر (٢) ما يحصل فيه يمشى فيه القاصد الى الصلاة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » وفي صلاة الجمعة وجهان (أحدهما) أنها كالظهر لما روى أنس رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم : كان إذا اشتد البرد بكر بها ، وإذا اشتد الحر أبرد بها »

(١) في النسخة المطبوعة (فالمستحب) ط .

(٢) في النسخة المطبوعة (بمقدار) ط .

(والثاني) (١) تقديمها أفضل بكل حال ، لأن الناس لا يتأخرون عنها لأنهم قد ندبوا إلى التكبير فلم يكن للتأخير وجه) .

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم ، وفيح جهنم بفتح الفاء واسكان الياء المثناة تحت وبالحاء ، وهو غليانها وانتشار لهبها ووهجها ، وحديث أنس رضي الله عنه في صحيح البخاري ، لكن لفظه عن أنس رضي الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة » يعني الجمعة هذا لفظه ، وترجم له البخاري (باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة) .

(اما حكم المسألة) فتقديم الظهر في أول وقتها في غير شدة الحر أفضل بلا خلاف لما سبق من الأحاديث . أما في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة وطريقه في الحر فالإبراد بها سنة مستحبة على المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي ، وقطع به جمهور العراقيين والخراسانيين ، وفيه وجه شاذ حكاه الخراسانيون أن الإبراد رخصة وأنه لو تكلف المشقة وصلى في أول الوقت كان أفضل ، هكذا حكاه جماعات من الخراسانيين والقاضي أبو الطيب في تعليقه بهذا اللفظ ، ومنهم أبو علي السنجي في شرح التلخيص وزعم أنه الأصح ، وليس كما قال ، بل هذا الوجه غلط منابذ للسنن المتظاهرة ، فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالإبراد وأنه فعله . قال أصحابنا : والحكمة فيه أن الصلاة في شدة الحر والمشي إليها يسلب الخشوع أو كماله ، فاستحب التأخير لتحصيل الخشوع ، كمن حضره طعام تتوق نفسه إليه ، أو كان يدافع الأخبثين ، وحقيقة الإبراد أن يؤخر الصلاة عن أول الوقت بقدر ما يحصل للحيطان فيء يمشي فيه طالب الجماعة ولا يؤخر عن النصف الأول من الوقت ، وللابراد أربعة شروط : أن يكون في حر شديد ، وأن تكون بلاد حارة ، وأن يصلي جماعة وأن يقصدها الناس من البعد ، هكذا نص الشافعي في الأم وجمهور الأصحاب على هذه الشروط الأربعة ، وترك المصنف اشتراط البلاد الحارة ، وهو وجه مشهور حكاه صاحب الحاوي وجماعة من الخراسانيين . وفي البويطي قول :

(١) ولها (أن تقديمها) ط .

أنه لو قربت منازلهم من المسجد استحب الابراد كما لو بعدوا ، وهذا القول حكاه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما من العراقيين وجماعة من الخراسانيين وطرده في جماعة هم في موضع لا يأتيهم اليه أحد ، وفيمن يمكنه المشي الى المسجد في ظل ، وفيمن صلى في بيته منفردا ، والأصح المنصوص أنهم كلهم لا يبردون بل تشترط الشروط الأربعة ، هكذا قاله الأصحاب متابعة لنص الشافعي رحمه الله ، وظاهر الحديث أنه لا يشترط غير اشتداد الحر ، وأما الجمعة فالأصح أنهم لا يبردون بها ، ودليل الوجهين في الكتاب والله أعلم .

وأما حديث زهير عن أبي اسحاق عن سعيد بن وهب عن خباب بن الأرت رضى الله عنه قال : « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء فلم يشكنا . قال زهير قلت لأبي اسحاق : أفى الظهر ؟ قال : نعم ، قلت : أفى تعجيلها ؟ قال : نعم » رواه مسلم ، فهو منسوخ بين البيهقي وغيره نسخه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واؤكد (١) الصلوات في المحافظة عليها الصلاة الوسطى ، لأن الله تعالى خصها بالذكر فقال تعالى (والصلاة الوسطى) [والصلاة الوسطى هي الصبح والليل عليه أن الله تعالى قال (وقوموا لله قانتين)] فقرنها بالقنوت (٢) ولا قنوت الا في الصبح ، ولأن الصبح يدخل وقتها والناس في أطيب نوم فخصت بالمحافظة [عليها] حتى لا يتغافل عنها بالنوم ، ولهذا خصت بالتثويب [فدل على ما قلناه] (٣) .

(الشرح) اتفق العلماء على أن الصلاة الوسطى أكد الصلوات الخمس ، واختلفوا فيها ، فقال الشافعي : هي الصبح ، نص عليه في الأم وغيره وهو مذهب مالك ، ونقله الواحدي عن عمر ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر رضى الله عنهم وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس رحمهم الله وقال طائفة : هي العصر ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر ، ونقله الواحدي عن علي وابن مسعود وأبي هريرة رضى الله عنهم والنخعي

(١) في النسخة المطبوعة : (واكد الصلاة) .

(٢) ما بين المعقوفين ليس في ش و ق (ط) .

(٣) كل ما بين المعقوفين ليس في ش و ق (ط) .

والحسن وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل . ونقله ابن المنذر عن أبي أيوب الأنصاري وأبي سعيد الخدري وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم وعبيدة السلماني رحمه الله ، ونقله الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم وقالت طائفة : هي الظهر ، وهو رواية عن أبي حنيفة ، ونقله الواحدي عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وأسامة بن زيد وعائشة ، ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد ، وقال قبيصة ابن ذؤيب : هي المغرب ، قال الواحدي : وقال بعضهم : هي العشاء الآخرة وبعضهم : انها احدى الصلوات الخمس مبهمه ، ونقل القاضي عياض عن بعضهم : انها الجمعة ، وعن بعضهم ان الوسطى جميع الصلوات الخمس . فهذه مذاهب العلماء فيها ، والصحيح منها مذهبان العصر والصبح ، والذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها العصر ، وهو المختار .

قال صاحب الحاوى : نص الشافعى رحمه الله أنها الصبح وصحت الأحاديث أنها العصر ، ومذهبه اتباع الحديث ، فصار مذهبه أنها العصر ، قال : ولا يكون في المسألة قولان كما وهم بعض أصحابنا . هذا كلام صاحب الحاوى .

واحتج القائلون أنها العصر بحديث على رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب : « شغلونا عن الصلاة الوسطى ، صلاة العصر ، ملا الله بيوتهم وقبورهم نارا » رواه مسلم بهذا اللفظ والبخارى بمعناه .

واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف ، وأجابوا عن الحديث بأن العصر تسمى وسطى ولكن لا نسلم أنها المرادة في القرآن ، وهذا الجواب ضعيف ، واحتجاج أصحابنا بقوله تعالى : (وقوموا لله قانتين) مما ينكره المخالفون ، ويقولون لا نسلم اثبات القنوت في الصبح ، وان سلمناه لا نسلم أن المراد بالقنوت هذا القنوت المعروف عندكم ، بل القنوت الطاعة والعبادة ، كذا قال أهل اللغة : ان هذا أشهر معانيه ، والجواب عن هذا الانكار أن القنوت في اللغة يطلق على طول القيام ، وعلى الدعاء ففى صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل الصلاة طول القنوت » وقال أبو اسحاق

الزجاج : المشهور في اللغة والاستعمال أن القنوت العبادة والدعاء لله تعالى في حال القيام ، قال الواحدى : فتظهر الدلالة للشافعى أن الوسطى للصبح لأنه لا فرض يدعى فيه قائما غيرها ، والله أعلم .

ومما استدل به البيهقى على أنها الصبح وليست العصر حديث عائشة رضى الله عنها أنها قالت لمن يكتب لها مصحفا : « اكتب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين » قالت عائشة « سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم ، قال فعطف العصر على الوسطى يدل على أنها غيرها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز تأخير الصلاة الى آخر الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم « أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله » ولأننا لو لم نجوز التأخير ضاق على الناس ، فسمح لهم بالتأخير ، فإن صلى ركعة في الوقت ثم خرج ففيه وجهان (أحدهما) وهو ظاهر المذهب ، وهو قول أبى على بن خيران أنه يكون مؤديا للجميع ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ومن أصحابنا من قال : هو مؤد لما صلى في الوقت قاض لما صلى بعد خروج الوقت اعتبارا (١) بما في الوقت وبعده) .

(الشرح) حديث أول الوقت رضوان الله ، حديث ضعيف رواه الترمذى من رواية ابن عمر ، ورواه الدارقطنى من رواية ابن عمر ، وجري ابن عبد الله ، وأبى محذورة وأسائيد الجميع ضعيفة وجمعها البيهقى وقال : أسائيده كلها ضعيفة ويعنى عنه الأحاديث التى قدمتها في الباب كحديث : « ليس التفريط في النوم » وحديث امامة جبريل عليه السلام وحديث : « وقت الظهر ما لم تحضر العصر ، وصلى المغرب عند سقوط الشفق » وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة . وأما حديث أبى هريرة : « من أدرك من الصبح ركعة الى آخره » فرواه البخارى ومسلم بلفظه ، وقد ذكرته قبل

(١) في نسخة الركبى : (ومن أصحابنا من قال : يكون مؤديا لما صلى في الوقت قاضيا لما صلى بعد خروج الوقت اعتبارا بما أدركه من الوقت وبما صلى بعد خروج الوقت) .

هذا ، وفي رواية في الصحيحين « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » .

(اما حكم المسألة) فيجوز تأخير الصلاة الى آخر الوقت بلا خلاف حيث تقع جميعا في الوقت ، فإذا وقع بعض صلاته في الوقت وبعضه خارجه نظر ان وقع في أول الوقت ركعة فصاعدا فثلاثة أوجه (أصحها) باتفاقهم ، قال البنديجي : وهو المنصوص في الجديد والقديم أن الجميع أداء (والثاني) الجميع قضاء ، حكاه الخراسانيون (والثالث) ما في الوقت أداء وما بعده قضاء ، وهو قول أبي اسحاق المروزي حكاه عنه القاضي أبو الطيب وآخرون ، ودليل الوجهين في الكتاب ودليل القضاء أن الاعتبار بأخر الصلاة ، ولهذا لو خرج الوقت في أثناء الجمعة أتموها ظهرا ، وان كان الواقع في الوقت دون ركعة فطريقان : المذهب أن الجميع قضاء ، وبه قطع الأكثرون . والثاني : أنه على الأوجه حكاه القاضي حسين وآخرون .

وحيث قلنا : الجميع قضاء أو البعض لم يجز للمسافر قصر تلك الصلاة على قولنا : لا تقصر المقضية ، ولو أراد انسان تأخير الشروع في الصلاة الى حد يخرج بعضها عن الوقت — فان قلنا كلها أو بعضها قضاء — لم يجز بلا خلاف ، وان قلنا : كلها أداء لم يجز أيضا على المذهب ، وبه قطع البغوي ، وهو الذي صوبه امام الحرمين ، وفيه تردد للشيخ أبي محمد ، وجزم البنديجي بالجواز وليس بشيء . أما اذا شرع في الصلاة وقد بقى من الوقت ما يسع جميعها فمدها بتطويل القراءة حتى خرج الوقت قبل فراغها فثلاثة أوجه ، (أصحها) : لا يحرم ولا يكره ، لكنه خلاف الأولى ، (والثاني) يكره ، (والثالث) يحرم ، حكاه القاضي حسين في تعليقه ، والله أعلم .

(هـ) ذكرنا أن حديث (أول الوقت رضوان الله) ضعيف ، والرضوان بكسر الراء وضما لغتان قرئ بهما في السبع ، قال الشافعي رحمه الله في المختصر : رضوان الله تعالى انما يكون للمحسنين ، والعفو يشبه أن يكون للمقصرين ، قال أصحابنا : قوله : للمقصرين قد يستشكل من حيث ان التأخير لا اثم فيه فكيف يكون فاعله مقصرا ؟ وأجابوا بوجهين

(أحدهما) أنه مقصر بالنسبة الى من صلى في أول الوقت وان كان لا اثم عليه (والثاني) أنه مقصر بتفويت الأفضل كما يقال من ترك صلاة الضحى فهو مقصر وان لم يَأثم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يعذر أحد من أهل الفرض في تأخير الصلاة عن وقتها الا نائم او ناس او مكره او من يؤخرها للجمع بعذر السفر او المطر لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس التفريط في النوم انما التفريط في اليقظة » [ان يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت صلاة اخرى] (١) فنص على النائم وقسنا عليه الناسي والمكره لانهما في معناه ، واما من يؤخر الصلاة لسفر او مطر فنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى) .

(الشرح) حديث ليس في النوم تفريط ؛ صحيح سبق بيانه من رواية أبي قتادة رضى الله عنه ، وقوله : لا يعذر أحد من أهل الفرض الى آخره هكذا قاله أصحابنا ، فان قيل : يرد عليه المرأة اذا رأت دما يحتمل الحيض فانها تمسك عن الصلاة على الصحيح كما سبق في بابها ، وقد ينقطع لدون يوم وليلة وتتيقن وجوب الصلاة ولم يستشها ، وجوابه أن الصلاة لم تكن واجبة عليها في ظاهر الحكم حين آخرتها والله أعلم .

واعلم أن قوله : (ان من يؤخرها للجمع بالمطر) تفريع على القول الضعيف في جواز التأخير في الجمع بالمطر ، والأصح أنه لا يجوز التأخير وانما يجوز التقديم . وأما قوله : (أو من أكره على تأخيرها) فمحمول على أن من أكره على ترك الصلاة ، ومنع من الايماء بها أو أكره على التلبس بما ينافيها ، فأما من لم يكن كذلك وأمكنه الايماء برأسه وعينه أو نحو ذلك فيجب عليه الصلاة في الوقت لحرمته ، ويميد كما قاله أصحابنا في مسألة الفريق والمصلوب والمريض وغيرهم ممن عجز عن القبلة واتمام الأركان : انه يجب الصلاة في الحال بحسب الامكان وتجب الاعادة على المذهب ، وسبق بيان المسألة والخلاف فيها في باب التيمم ، وقد نص الشافعي رحمه الله على المكروه ، فقال في البويطى في آخر كتاب الصلاة قبل الجنائز بدون ورقة : ولو أسر رجل ومنع من الصلاة فقدر أن يصليها ايماء صلاها ولم يدعها

(١) ما بين المتوفين ليس في ش وق (ط) .

وأعادها (قلت) ودليله قوله صلى الله عليه وسلم : (وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة رضى الله عنه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا بلغ الصبى أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء أو أفاق المجنون أو المفمى عليه ، وقد بقى من وقت الصلاة قدر ركعة لزمه فرض الوقت لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) فإن بقى من الوقت دون الركعة ففيه القولان روى المزنى عنه أنه لا يلزمه لحديث أبى هريرة رضى الله عنه ولأن بدون الركعة لا يدرك الجمعة فكذلك هنا . وقال فى كتاب استقبال القبلة : يلزمه بقدر تكبيرة لأنه أدرك حرمة فاستوى فيه الركعة والتكبيرة كادراك الجماعة ، وتخالف الجمعة فإنه أدرك فعل فاعتبر فيه الركعة ، وهذا أدرك حرمة فهو كالجماعة . وأما الصلاة التى قبلها فينظر فيها - فإن كان ذلك فى وقت الصبح أو الظهر أو المغرب - لم يلزمه ما قبلها ، لأن ذلك ليس بوقت لما قبلها ، وإن كان ذلك فى وقت العصر أو وقت العشاء - قال فى الجديد : يلزمه الظهر بما يلزم به العصر ويلزم المغرب بما يلزم به العشاء - وفيما يلزم به العصر والعشاء قولان أحدهما : ركعة والثانى : تكبيرة ، والدليل عليه أن وقت العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب فى حق أهل العذر وهو المسافر ، وهؤلاء من أهل العذر فجعل ذلك وقتا لها فى حقهم . وقال فى القديم : فيه قولان (أحدهما) يجب بركعة وطهارة (والثانى) يجب الظهر والعصر بمقدار خمس ركعات : أربع للظهر وركعة للعصر ، وتجب المغرب مع العشاء بأربع ركعات : ثلاث للمغرب وركعة للعشاء ، لأن الوقت اعتبر لادراك الصلاتين فاعتبر وقت يمكن الفراغ من أحدهما والشروع فى الأخرى وغلط أبو اسحق فى هذا فقال : أربع من العصر وركعة من الظهر وأربع من العشاء وركعة من المغرب ، وهذا خلاف النص فى القديم وخلاف النظر ، لأن العصر تجب بركعة فدل على أن الأربع للظهر . وخرج أبو اسحاق فى المسألة قولاً خامساً أنه يدرك الظهر والعصر بمقدار إحدى الصلاتين وتكبيرة) .

(التشرح) إذا زال الصبا أو الكفر أو الجنون أو الأغماء أو الحيض أو النفاس فى آخر الوقت - فإن بقى من الوقت قدر ركعة - لزمته تلك الصلاة بلا خلاف لحديث أبى هريرة رضى الله عنه وهو فى الصحيحين كما سبق بيانه قريباً والمعتبر فى الركعة أخف ما يمكن وحكى امام الحرمين عن والده أنه قال مرة : يكفى ركعة مسبوق ، وضعفه الامام . وهل يشترط

معها زمن امكان الطهارة ؟ فيه قولان حكاهما الخراسانيون وبعضهم يحكي وجيهين (أصحهما) وبه قطع العراقيون : لا يشترط لظاهر الحديث (والثاني) يشترط ليتمكن من فعل الركعة ، واذا بقى من الوقت قدر تكبيرة فما فوقها مما لا يبلغ ركعة فقولان (أصحهما) باتفاق الأصحاب تلزمه تلك الصلاة لأنه ادراك جزء منه ، كادراك الجماعة (والثاني) لا ، لمفهوم الحديث وقياسا على الجمعة ، وفي اشتراط زمن الطهارة القولان ، فان قلنا تلزم بتكبيرة فأدرك زمن نصف تكبيرة ان تصور ذلك ففي اللزوم به تردد للشيخ أبي محمد حكاه امام الحرمين والغزالي في البسيط لأنه ادراك جزء من الوقت الا أنه لا يسع ركنا .

قال أصحابنا : وشرط الوجوب بركعة أو تكبيرة أن يمتد السلامة من المانع قدر امكان الطهارة وفعل تلك الصلاة ، فان عاد مانع قبل ذلك لم تجب . مثاله : بلغ صبي في آخر وقت العصر ثم جن أو أفاق مجنون ثم عاد جنونه أو طهرت ثم جنت أو أفاقت ثم حاضت - فان مضى في حال السلامة ما يسع طهارة وأربع ركعات وجبت العصر والا فلا . ويستوى في الادراك بركعة جميع الصلوات ، فان كانت المدركة صباحا أو ظهرا أو مغربا لم يجب غيرها ، وان كانت عصرا أو عشاء وجب مع العصر الظهر ، ومع العشاء المغرب بلا خلاف . وفيما تجب به قولان (أظهرهما) باتفاق الأصحاب وهو نصه في الجديد : تجب بما تجب به الأولى فتجب الصلاتان بركعة في قول وتكبيرة في قول ، وهو الأظهر (والثاني) وهو القديم لا تجب الظهر مع العصر الا بادراك أربع ركعات مع ما تجب به العصر ، فعلى قول يشترط خمس ركعات وعلى قول أربع وتكبيرة ، وعلى هذا تكون الأربع للظهر والركعة أو التكبيرة للعصر على الصحيح المنصوص في القديم ، ليتمكن الفراغ من الظهر والشروع في العصر ، وتدرك المغرب بأربع ركعات من آخر وقت العشاء ، ثلاث للمغرب ، وركعة للعشاء . وقال أبو اسحاق المروزي الأربع للعصر والركعة للظهر ، قال : ويشترط في المغرب مع العشاء خمس ركعات أربع للعشاء وركعة للمغرب قال المصنف والأصحاب : هذا الذي قاله أبو اسحاق غلط صريح مخالف للنص والدليل ، فكيف يصح أن يشترط للثانية أربع ركعات ويكتفى في الأولى بركعة ؟ وهل يشترط مع ذلك زمن

امكان الطهارة ؟ فيه القولان السابقان (أظهرهما) لا يشترط واذا جمعت الأقوال حصل فيما يلزم به كل صلاة في آخر وقتها أربعة أقوال (أصحها) قدر تكبيرة (والثاني) تكبيرة وطهارة (والثالث) ركعة (والرابع) ركعة وطهارة ، وفيما يلزم به الظهر مع العصر ثمانية أقوال هذه الأربعة (والخامس) قدر أربع ركعات وتكبيرة (والسادس) هذا وزيادة طهارة (والسابع) خمس ركعات (والثامن) هذا وطهارة وفيما تلزم به المغرب مع العشاء اثنا عشر قولاً هذه الثمانية (والتاسع) ثلاث ركعات وتكبيرة (والعاشر) ثلاث ركعات وتكبيرة وطهارة (والحادي عشر) أربع ركعات (والثاني عشر) هذا وطهارة .

(فرع) عادة أصحابنا يسمون هؤلاء أصحاب الأعذار ، فأما غير الكافر فتسميته معذوراً ظاهرة ، ويسمى الكافر معذوراً لأنه لا يطالب بالقضاء بعد الاسلام تخفيفاً عنه ، كما لا يطالبون تخفيفاً عنهم ، واستدلوا على وجوب الظهر بادرارك آخر وقت العصر ، ووجوب المغرب بادرارك آخر وقت العشاء بأنهما كالصلاة الواحدة ووقت احدهما وقت الأخرى في حق المعذور بسفر . وهذا الحكم رواه البيهقي عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفقهاء المدينة السبعة رضي الله عنهم .

واعلم أن الأصحاب أطلقوا اشتراط أربع ركعات للزوم الظهر على القول الضعيف وهذا محمول على غير المسافر ، أما المسافر فأنما يشترط في حقه للظهر ركعتان فقط .

(فرع) قد ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه يجب على المعذور الظهر بادرارك ما تجب به العصر ، وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفقهاء المدينة السبعة وأحمد وغيرهم ، وقال الحسن وقتادة وحماد والثوري وأبو حنيفة ومالك وداود : لا تجب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فأما اذا أدرك جزءاً من اول الوقت ، ثم طرا العذر بان كان عاقلاً في الوقت فجئ ، او طاهراً فحاضت ؛ نظرت فان لم يترك ما يسع فرض الوقت سقط الوجوب ولم يلزمه القضاء وقال ابو يحيى البلخي : حكمه حكم آخر

الوقت فيلزمه في أحد القولين بركعة وفي الثاني بتكبيرة . والمذهب الأول لأنه لم يتمكن من فعل الفرض فسقط وجوبه [كما لو هلك النصاب بعد الحول وقبل التمكن من الأداء] ويخالف آخر الوقت ، فإنه يمكنه أن يبني ما بقى على ما أدركه بعد [خروج] الوقت فلزمه ، وإن أدركه من الوقت ما يسع للفرض ثم طرأ الجنون أو الحيض استقر الوجوب ولزمه القضاء إذا زال العذر وحكى عن أبي العباس أنه قال : لا يستقر حتى يدرك آخر الوقت ، والمذهب الأول لأنه وجب عليه وتمكن من أدائه فأشبهه إذا وجبت الزكاة وتمكن من أدائها فلم يخرج حتى هلك المال ، وأما الصلاة التي بعدها [فإنها لا] تلزمه وقال أبو يحيى البلخي : تلزمه العصر بادرآه وقت الظهر وتلزمه الضياء بادرآه وقت المغرب كمكسه [لأن وقت الأولى وقت الثانية في حال الجمع كما أن وقت الثانية وقت الأولى في حال الجمع فإذا لزمته الأولى بادرآه وقت الثانية لزمته الثانية بادرآه وقت الأولى] (١) والمذهب الأول لأن وقت الأولى وقت الثانية على سبيل التبع ، ولهذا لا يجوز فعل الثانية في الجمع حتى يقدم الأولى بخلاف وقت الثانية فإنه وقت للأولى لا على وجه التبع ولهذا يجوز فعلها قبل الأولى .

(الشرح) إذا طرأ العذر الذي يمكن طرء أنه وهو الجنون والاعماء والحيض والنفاس ، فإن كان الماضي من الوقت دون قدر الفرض فطريقان ، المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور لا يجب شيء ولا يجب القضاء . وقال أبو يحيى البلخي وغيره من أصحابنا : حكم أول الوقت حكم آخره فيجب القضاء بادرآه ركعة في قول وتكبيرة في قول ، وغلطه الأصحاب بما ذكره المصنف ، وإن كان قد مضى من الوقت قبل وجود العذر ما يسع تلك الصلاة وجب قضاء تلك الصلاة على الصحيح المنصوص ، وبه قطع الأكثرون ، وخرج ابن سريج قولاً أنه لا يجب القضاء إلا إذا أدرك جميع الوقت ، خرج من المسافر إذا سافر في أثناء الوقت ، نص على أن له القصر ، ولو كانت تجب بأول الوقت لم يقصر الوجوب ، وقد سبق الجواب عن مسألة القصر قريباً في مسألة وجوب الصلاة بأول الوقت ، فعلى المذهب المعبر أخف ما يمكن من الصلاة حتى لو دخلت في الصلاة في أول الوقت وطولتها فحاضت فيها - وقد مضى من الوقت ما يسعها لو خففتها لزمها القضاء لأنها فوتتها مع التمكن .

ولو كان الرجل مسافراً فطرأ جنون أو اعماء أو كانت مسافرة فطرأ

(١) ما بين المعقوفين فليس في شوق (ط) .

الحيض بعد ما مضى من وقت الصلاة المقصورة ما يسع ركعتين وجب قضاؤها ، لأنه لو قصرها لأمكنه أدائها ، هكذا صرح به الأصحاب ، منهم الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة ، وهل يشترط مع امكان فعلها وامكان الطهارة ؟ فيه طريقان (أحدهما) لا ، لامكان تقديمها قبل الوقت الا اذا لم يجز تقديم طهارة صاحب الواقعة كالتميم والمستحاضة (والثاني) في اشتراطه لمن يمكنه تقديمها الخلاف الذي في آخر الوقت ، لأنه وان أمكن التقديم لا يجب ، واذا أوجبنا الظهر أو المغرب بادراك أول وقتها لم تجب العصر والعشاء على المذهب ، وأوجبهما البلخي اذا أدرك من أول الظهر ثماني ركعات ، ومن أول المغرب سبع ركعات ، هكذا نقله عنه الأصحاب ، وأخل المصنف ببيان اشتراط ثماني ركعات ؛ واتفق الأصحاب على تغليب أبي يحيى البلخي في هذا لأن وقت الظهر لا يصلح للعصر الا اذا صليت الظهر جمعا والله أعلم •

واعلم أن الحكم بوجوب الصلاة اذا أدرك من وقتها ما يسعها لا يختص بأوله بل لو كان المدرك من وسطه لزمّت الصلاة •

مثاله : أفاق المجنون في أثناء الوقت وعاد جنونه في الوقت ، أو بلغ صبي ثم جن ، أو أفاقت مجنونة ثم حاضت ، أو طهرت ثم جنت في الوقت ، وقد تلزم الظهر بادراك أول وقت العصر ، كما تلزم بآخره •

مثاله : أفاق مغشى عليه بعد أن مضى من وقت العصر ما يسع الظهر والعصر فان كان مقيما فالمعتبر قدر ثماني ركعات ، وان كان مسافرا يقصر ، كفى قدر أربع ركعات ، ويقاس المغرب مع العشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر مع العصر والله أعلم •

(شرح) قول المصنف : سقط الوجوب مجاز ، والمراد امتنع الوجوب ، وأبو يحيى البلخي من كبار أصحابنا ، أصحاب الوجوه ، سافر الى أقاصى الدنيا في طلب الفقه حتى بلغ فيه الغاية ، وكان حسن البيان في النظر ، عذب اللسان في الجدل ، وهو من أصحاب ابن سريج رحمهما الله تعالى ورضى عنهما •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وجبت عليه الصلاة فلم يصل حتى فات الوقت لزمه قضاؤها لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها » والمستحب ان يقضيها على الفور للحديث الذي ذكرناه ، فان اخرها جاز لما روى : « ان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة الصبح فلم يصلها حتى خرج من الوادي » ولو كانت على الفور لما اخرها . وقال ابو اسحاق : ان تركها بغير عذر لزمه قضاؤها على الفور لانه مفطر في التأخير [وان فاتته صلوات (١)] والمستحب ان يقضيها على الترتيب ، لان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته اربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب ، فان قضاها من غير ترتيب جاز لانه ترتيب استحق للوقت فسقط بفسوات الوقت كقضاء الصوم .

وان ذكر الفائتة وقد ضاق وقت الحاضرة لزمه ان يسد بالحاضرة لان الوقت تعين لها فوجبت البداية بها ، كما لو حضره رمضان وعليه صوم رمضان قبله ولانه اذا اخر الحاضرة فاتت فوجبت البداية بها) .

(الشرح) أما الحديث الأول فصحيح ، ففي صحيح البخارى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نسي صلاة فليصل اذا ذكر » .

وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها اذا ذكرها » وأما الحديث الثانى ففي الصحيحين عن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : « كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أسيرنا حتى كنا في آخر الليل وقمنا وقعة ولا وقعة أحلى عند المسافر منها فما أيقظنا الا حر الشمس ، فلما استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم شكوا اليه الذي أصابهم ، فقال : لا ضير ولا ضرر ارتحلوا ، فارتحلوا فسار غير بعيد ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ونودى بالصلاة فصلى بالناس » .

وأما حديث فوات أربع صلوات يوم الخندق ، فرواه الترمذى والنسائى من رواية أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ، وأبو عبيدة لم يسمع أباه فهو حديث منقطع لا يحتج به . ويعنى عنه حديث جابر رضى الله عنه :

(١) ما بين المعقوفين ليس فى ش و ق (ط) .

« أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش ، وقال : يا رسول الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب ، فقال صلى الله عليه وسلم : والله ما صليتها ، فقمنا الى بطحان فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب » رواه البخارى ومسلم . وقوله : البداية لحن عند أهل العربية . والصواب البداء بضم الباء والمد ، والبداء بفتحها واسكان الدال بعدها همزة ، والبدوء بضم الباء والدال وبعدها همزة ممدودة ثلاث لغات حكاهن الجوهري وغيره .

أما حكم الفصل ففيه مسألتان (احدهما) من لزمه صلاة فواته لزمه قضاؤها سواء فاتت بعذر أو بغيره ، فان كان فواتها بعذر كان قضاؤها على التراخي ويستحب أن يقضيها على الفور قال صاحب التهذيب : وقيل : يجب قضاؤها حين ذكر للحديث ، والذي قطع به الأصحاب أنه يجوز تأخيرها لحديث عمران بن حصين . وهذا هو المذهب ، وان فوتها بلا عذر فوجهان كما ذكر المصنف (أصحهما) عند العراقيين أنه يستحب القضاء على الفور ، ويجوز التأخير كما لو فاتت بعذر (وأصحهما) عند الخراسانيين أنه يجب القضاء على الفور ، وبه قطع جماعات منهم أو أكثرهم . ونقل امام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه ؛ وهذا هو الصحيح لأنه مفرط بتركها ، ولأنه يقتل بترك الصلاة التي فاتت ، ولو كان القضاء على التراخي لم يقتل .

(فروع) الصوم الفائت من رمضان كالصلاة ، فان كان معذورا في فواته كالفائت بالحض والنفس والمرض والاعماء والسفر فقضاؤه على التراخي ما لم يحضر رمضان السنة القابلة ، وسيأتى تفصيله في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى ، وان كان متعديا في فواته ففيه الوجهان كالصلاة ، أصحهما عند العراقيين قضاؤه على التراخي ، وأصحهما عند الخراسانيين وبعض العراقيين ؛ وهو الصواب أنه على الفور ، وأما قضاء الحج الفاسد فهل هو على الفور أم التراخي ؟ فيه وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف والأصحاب في موضعهما أصحهما على الفور لأنه متعد بالافساد . وأما الكفارة فان كانت بغير عدوان ككفارة القتل خطأ وكفارة اليمين في بعض

الصور ، فهي على التراخي بلا خلاف لأنه معذور . وإن كان متعديا فهل هي على الفور أم على التراخي ؟ فيه وجهان حكاهما القفال والأصحاب (أصحابهما) على الفور . قال القفال : هما كالوجهين في قضاء الحج لأن الكفارة كالْحج (الثانية) إذا فاتته صلاة أو صلوات استحب أن يقدم الفائتة على فريضة الوقت المؤداة وأن يرتب الفوائت فيقضى الأولى ثم الثانية ثم الثالثة ، وهكذا لحديث جابر وللخروج من خلاف العلماء الذي سنذكره إن شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء .

وإن ترك الترتيب أو قدم المؤداة على المقضية أو قدم المتأخرة على الفوائت جاز لما ذكره المصنف ، وإن ذكر الفائتة وقد ضاق وقت الحاضرة لزمه تقديم الحاضرة لما ذكره المصنف ، ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر الفائتة وهو فيها أتم الحاضرة سواء اتسع الوقت أم ضاق ، لأن الحاضرة لا يجوز الخروج منها وإن اتسع الوقت ، لكن يتمها ثم يقضى الفائتة ، ويستحب أن يعيد الحاضرة ، هكذا صرح جماعة من أصحابنا بهذه المسألة ، منهم الشيخ أبو حامد وصاحب التهذيب والرافعي . ولو دخل في الفائتة معتقدا أن في الوقت سعة فبان ضيقه وجب قطعها والشروع في الحاضرة على الصحيح من المذهب ، وفي وجه ضعيف يجب اتمام الفائتة ، ولو تذكر فائتة - وهناك جماعة يصلون الحاضرة والوقت متسع - استحب أن يصلى الفائتة أولا منفردا ثم يصلى الحاضرة منفردا أيضا إن لم يدرك جماعة لأن الترتيب مختلف في وجوبه ، والقضاء خلف الأداء فيه أيضا خلاف السلف فاستحب الخروج من الخلاف .

(فرع) في مذاهب العلماء في قضاء الفوائت .

قد ذكرنا أن مذهبا أنه لا يجب ترتيبها ولكن يستحب ، وبه قال طاووس والحسن البصري ومحمد بن الحسن وأبو ثور وداود . وقال أبو حنيفة ومالك : يجب ما لم تزد الفوائت على صلوات يوم وليلة ، قالا : فإن كانت في حاضرة فذكر في أثناءها أن عليه فائتة بطلت الحاضرة ويجب تقديم الفائتة ثم يصلى الحاضرة ، وقال زفر وأحمد : الترتيب واجب قلت الفوائت أم كثرت . قال أحمد : ولو نسي الفوائت صحت الصلوات التي يصليها بمدها . قال

أحمد واسحاق : ولو ذكر فائتة وهو في حاضرة تمم التي هو فيها ثم قضى الفائتة ثم يجب إعادة الحاضرة . واحتج لهم بحديث ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام ، فاذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم ليعد الصلاة التي صلاها مع الامام » وهذا حديث ضعيف ضعفه موسى بن هرون الجمال (بالحاء) الحافظ . وقال أبو زرعة الرازي ثم البيهقي : الصحيح أنه موقوف ، واحتج أصحابنا بأحاديث ضعيفة أيضا ، والمعتمد في المسألة أنها ديون عليه لا يجب ترتيبها الا بدليل ظاهر ؛ وليس لهم دليل ظاهر ، ولأن من صلاهن بغير ترتيب فقد فعل الصلاة التي أمر بها فلا يلزمه وصف زائد بغير دليل ظاهر والله أعلم .

(فرع) أجمع العلماء الذين يعتد بهم على أن من ترك صلاة عمدا لزمه قضاؤها وخالفهم أبو محمد على بن حزم فقال : لا يقدر على قضائها أبدا ولا يصح فعلها أبدا قال : بل يكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ليشغل ميزانه يوم القيامة ويستغفر الله تعالى ويتوب ، وهذا الذي قاله مع أنه مخالف للاجماع باطل من جهة الدليل ، وبسط هو الكلام في الاستدلال له ، وليس فيما ذكر دلالة أصلا . ومما يدل على وجوب القضاء حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر المجامع في نهار رمضان أن يصوم يوما مع الكفارة » أي بدل اليوم الذي أفسده بالجماع عمدا . رواه البيهقي بإسناد جيد وروى أبو داود نحوه ، ولأنه إذا وجب القضاء على التارك ناسيا فالعائد أولى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان نسي صلاة ولم يعرف عينها لزمه ان يصلى خمس صلوات : وقال الزنى : [يلزمه ان] (١) يصلى أربع ركعات وينوي الفائتة ويجلس في ركعتين ثم يجلس في الثالثة ثم يجلس في الرابعة ، وهذا غير صحيح لأن تعيين النية شرط في صحة الصلاة ، ولا يحصل ذلك الا بان يصلى خمس صلوات بخمس نيات) .

(١) ما بين المقوفين ليس في ش و ق (ط) .

(الشرح) اذا نسي صلاة أو صلاتين أو ثلاثا أو أربعا من الخمس ، قال الشافعى فى الأم والأصحاب : لزمه أن يصلى الخمس ، وفيه مذهب المزنى ، ودليل المذهب المذكور ، وعلى مذهب المزنى يجهر بالقراءة فى الأولين ، حكاه عنه القاضى أبو الطيب وصاحب الشامل فى باب صفة الصلاة ، وهناك ذكر كثيرون المسألة ، قال : لأن الجهر يكون فى ثلاث صلوات فغلب ، ولو نسي صلاتين من يومين — ان علم اختلافهما وجهل عينهما — كماه أن يصلى الخمس ، وان علم اتفاقهما أو شك لزمه أن يصلى عشر صلوات كل صلاة مرتين ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة فى باب التيمم . قال الشافعى رحمه الله فى الأم : لو كان عليه ظهر أو عصر أو جهل أيتهما هى فدخل بنية احدهما ثم شك أيتهما نوى لم تجزه هذه الصلاة عن واحدة منهما ، ولو كان عليه فوائت لا يعرف عددها ويعلم المدة التى فاتة فيها بأن قال : تركت صلوات من هذا الشهر ولا أعلم قدرها ، فوجهان حكاهما صاحبا التتمة والبيان والشاشى (أحدهما) وهو قول القفال يقال له : كم تتحقق أنك تركت ؟ فان قال : عشر صلوات وأشك فى الزيادة لزمه العشر دون الزيادة (والثانى) وهو قول القاضى حسين ، يقال له : كم تتحقق أنك صليت فى هذا الشهر ؟ فاذا قال كذا وكذا ألزمناه قضاء ما زاد ، لأن الأصل شغل ذمته فلا يسقط الا ما تحققه .

قال صاحب التتمة : وظير المسألة من شك بعد سلامه هل ترك ركنا ؟ وفيه قولان (أحدهما) لا شىء عليه (والثانى) يلزمه البناء على الأقل ان قرب الفصل ، وان بعد لزمه الاستئناف فعلى قياس الأول يلزمه قضاء ما تحقق تركه فحسب وعلى الثانى يلزمه ما زاد على ما تحقق فعله ، قلت : قول القاضى حسين أصح ، والذى ينبغى أن يختار وجه ثالث وهو أنه ان كان عادته الصلاة ويندر تركه لم يلزمه الا ما يتيقن تركه كما لو شك بعد السلام فى ترك ركن فان المذهب أنه لا يلزمه شىء لأن الظاهر مضىها على الصحة ، وان كان يصلى فى وقت ويترك فى وقت ولم تغلب منه الصلاة لزمه قضاء ما زاد على ما يتيقن فعله لأن الأصل بقاؤه فى ذمته ولم يعارضه ظاهر والله أعلم .

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) إذا اشتبه عليه وقت الصلاة - والعجب أن المصنف ترك هذه المسألة وهي مهمة ومشهورة في كل الكتب حتى في التبيين ، قال أصحابنا : إذا اشتبه وقتها لغيره أو لحبس في موضع مظلم أو غيرهما لزمه الاجتهاد فيه ، ويستدل بالدرس والأوراد والأعمال وشبهها ، ويجتهد الأعمى كالبصير لأنه يشارك البصير في هذه العلامات بخلاف القبلة ، وإنما يجتهدان إذا لم يخبرهما ثقة بدخول الوقت عن مشاهدة ، فإن أخبر عن مشاهدة بأن قال : رأيت الفجر طالعا أو الشفق غاربا ، لم يجز الاجتهاد ، ووجب العمل بخبره . وكذا لو أخبر ثقة عن أخبار عن مشاهدة وحب قبوله ، فإن أخبر عن اجتهاد لم يجز للبصير القادر على الاجتهاد تقليده لأن المجتهد لا يجوز له تقليد مجتهد ، ويجوز للأعمى والبصير العاجز عن الاجتهاد تقليده على أصح الوجهين لضعف أهليته ، وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله ، وقطع به القاضي أبو الطيب في تعليقه في تقليد الأعمى ، وإذا وجب الاجتهاد فصلى بغير اجتهاد لزمه إعادة الصلاة وإن صادف الوقت ، لتقصيره وتركه الاجتهاد الواجب ، وقد تقدم نظيره في باب التيمم .

قال في التتمة : لو ظن دخول الوقت فصلى بالظن بغير علامة ظهرت فصادف الوقت لا تصح صلاته لتفريطه بترك الاجتهاد والعلامة ، وإذا لم تكن له دلالة أو كانت فلم يغلب على ظنه شيء لزمه الصبر حتى يظن دخول الوقت ، والاحتياط أن يؤخر إلى أن يتيقنه أو يظنه ، ويغلب على ظنه أنه لو أخر خرج الوقت نص عليه الشافعي رحمه الله ، واتفق الأصحاب عليه ، وإذا قدر على الصبر إلى استيقان دخول الوقت جاز له الاجتهاد على الصحيح ، وهو قول جمهور أصحابنا . وفيه وجه اختاره أبو إسحاق الأسفرائيني وهو ظن مسألة الأواني ؛ إذا اشتبه أئامان ومعه ثالث يتيقن طهارته .

ولو كان في بيت مظلم وقدر على الخروج لرؤية الشمس فهل له الاجتهاد فيه وجهان حكاهما صاحب التتمة وغيره (أحدهما) لا ، لقدرته على اليقين والصحيح الجواز كما للصحابي اعتماد رواية صحابي وفتواه ، وإن كان قادرا على سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وتحصيل العلم القطعي

بذلك ، وحيث جاز الاجتهاد فصلى به ان لم يتبين الحال فلا شيء عليه ، وان بان وقوع الصلاة في الوقت أو بعده فلا شيء عليه وقد أجزأته صلاته لكن الواقعة فيه أداء والواقعة بعده قضاء على أصح الوجهين ، فعلى هذا لو كان مسافرا وقصرها وجبت اعادةها تامة اذا قلنا : لا يجوز قصر المقضية وان كان وقوعها قبل الوقت وأدركه وجبت الاعادة بلا خلاف ، وان لم يدركه فقولان (الصحيح) وجوب الاعادة ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقهما والبندنجي (والثاني) لا يجب ، وهذا الخلاف والتفصيل كنظيره فيمن اشتبه عليه شهر رمضان . ولو أخبره ثقة أن صلاته وقعت قبل الوقت فان أخبره عن علم ومشاهدة وجبت الاعادة كالحاكم اذا وجد النص بخلاف حكمه فانه يجب نقض حكمه ، وان أخبره عن اجتهاد فلا اعادة بلا خلاف ، ولو علم المنجم الوقت بالحساب حكى صاحب البيان أن المذهب أنه يعمل به بنفسه ولا يعمل به غيره .

(فرع) المؤذن الثقة العارف بالمواقيت هل يجوز اعتماده في دخول الوقت ؟ فيه أربعة أوجه : (أحدها) يجوز للأعمى في الصحو والغيم ، ويجوز للبصير في الصحو ولا يجوز له في الغيم لأنه في الغيم مجتهد والمجتهد لا يقلد المجتهد ، وفي الصحو يشاهد فهو مخبر عن مشاهدة . وهذا الوجه هو الذي رجحه الروياني والرافعي وغيرهما . (والثاني) وهو الأصح : يجوز للبصير والأعمى في الصحو والغيم قاله ابن سريج والشيخ أبو حامد وصححه صاحب التهذيب ، ونقله عن نص الشافعي رحمه الله ، وقطع به البندنجي وصاحب العدة ، قال البندنجي : ولعله اجماع المسلمين لأنه لا يؤذن في العادة الا في الوقت . (والثالث) لا يجوز لهما لأنه اجتهاد وهما مجتهدان حكاه في التهذيب والتتمة . (والرابع) يجوز للأعمى دون البصير من غير فرق بين الغيم والصحو حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه . ولو كثر المؤذنون في يوم صحو أو غيم وغلب على الظن أنهم لا يخطئون لكثرهم جاز اعتمادهم للبصير والأعمى بلا خلاف .

(فرع) الديك الذي جربت اصابته في صياحه للوقت يجوز اعتماده في دخول الوقت ذكره القاضي حسين وصاحب التتمة والرافعي .

(المسألة الثانية) ^(١) قال الشافعي رحمه الله في المختصر : الوقت للصلاة وقتان وقت مقام ورفاهية ووقت عذر وضرورة ، واتفق أصحابنا على أن المراد بوقت المقام والرفاهية وقت المقيم في وطنه اذا لم يكن هناك مطر ، وأما وقت العذر والضرورة ففيه وجهان مشهوران لمتقدمي أصحابنا بحكماهما الشيخ أبو حامد وسائر شارحي المختصر ، الصحيح عندهم وهو قول أبي اسحاق المروزي وغيره أن المراد به وقت واحد ، وهو الوقت الجامع بين الصلاتين بسفر أو مطر ووقت صبي بلغ وكافر أسلم ومجنون ومعنى عليه أفاق وحائض ونفساء طهرتا قبل خروج وقت الصلاة الثانية فتلزمهم الصلاتان (والثاني) : أن المراد بوقت العذر وقت الجامع ، والمراد بوقت الضرورة وقت الصبي والباقيين - قال الجمهور هذا التفسير غلط .

(الثالثة) اذا دخل في الصلاة المكتوبة في أول وقتها أو غيره حرم قطعها بغير عذر وهذا هو نص الشافعي في الأم ، وقطع به جماهير الأصحاب ، وقد سبقت المسألة مبسطة في باب التيمم وذكرنا هناك أن الصحيح أيضا تحريم قطع الصوم الواجب بقضاء أو نذر أو كفارة وأوضحنا جميع ذلك .

(الرابعة) يستحب ايقاظ النائم للصلاة لاسيما ان ضاق وقتها لقوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » ولحديث عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بين يديه فإذا بقي الوتر أيقظني فأوترت » وفي رواية : « فإذا أوتر قال : قومي فأوترى يا عائشة » رواه مسلم ، وعن أبي بكره رضي الله عنه قال : « خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلاة أو حركه برجله » رواه أبو داود بإسناد فيه ضعف ولم يضعفه والله أعلم .

باب الأذان

قال أهل اللغة : أصل الأذان الاعلام والأذان للصلاة معروف ، يقال فيه الأذان والأذنين والتأذين ، قال الجوهري ^(٢) في الغريب . قال : وقال

(١) واجع قوله : فروع في مسائل تتعلق بالباب (ط) .

(٢) هكذا بالأصل ولعله الهروزي لأنه صاحب الغريبين أما الجوهري فله الصحاح (ط) .

شيخى الأذنين المؤذن المعلم بأوقات الصلاة فمبيل بمعنى مفعول . قال الأزهرى : يقال : أذن المؤذن تأذينا وأذاقا ، أى أعلم الناس بوقت الصلاة فوضع الاسم موضع المصدر . قال : وأصله من الأذن كأنه يلتقى فى آذان الناس بصوته ما يدعوهم الى الصلاة .

قال القاضى عياض رحمه الله : اعلم أن الأذان كلام جامع لعقيدة الايمان مشتمل على نوعه من العقلیات والسمعیات ، فأوله اثبات الذات وما يستحقه من الكمال والتنزيه عن أضدادها ، وذلك بقوله « الله أكبر » وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه ، ثم صرح بآثبات الوحداية ونفى ضدها من الشراكة المستحيلة فى حقه سبحانه وتعالى ، وهذه عمدة الايمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين ، ثم صرح بآثبات النبوة والشهادة بالرسالة لنبينا صلى الله عليه وسلم وهى قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوحداية ، وموضعها بعد التوحيد لأنها من باب الأفعال الجائزة الوقوع . وتلك المقدمات من باب الواجبات ، وبعد هذه القواعد كملت العقائد العقلیات فيما يجب ويستحيل ويجوز فى حقه سبحانه وتعالى ثم دعا الى ما دعاهم اليه من العبادات فدعا الى الصلاة وجعلها عقب اثبات النبوة لأن معرفة وجوبها من جهة النبی صلى الله عليه وسلم لا من جهة العقل ، ثم دعا الى الفلاح وهو الفوز والبقاء فى النعيم المقيم ، وفيه اشعار بأمور الآخرة من البعث والجزاء ، وهى آخر تراجم عقائد الاسلام ثم كرر ذلك باقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها ، وهو متضمن لتأكيد الايمان وتكرار ذكره عند الشروع فى العبادة بالقلب واللسان ، ولیدخل المصلی فيها على بينة من أمره وبصيرة من ايمانه ويمتشمع عظيم ما دخل فيه ، وعظمة حق من يعبد وجزىل ثوابه . هذا آخر كلام القاضى وهو من النفائس الجليلة وبالله التوفيق .

(فسر) الأصل فى الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتجنيون الصلوات ليس ينادى بها فتكلموا يوما فى ذلك فقال بعضهم : اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم : بل بوقا مثل قرن اليهود ، فقال عمر : أولا تبعثون رجلا ينادى بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

يا بلال قم فناد بالصلاة » رواه البخارى ومسلم . هذا النداء دعاء الى الصلاة غير الأذان كان قبل شرع الأذان ، وعن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصارى رضى الله عنه قال : « لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بى وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا فى يده فقلت : يا عبد الله أتبيع الناقوس ؟ فقال : وما تصنع به ؟ فقلت ندعو به الى الصلاة قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت : بلى . فقال تقول : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حى على الصلاة ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، حى على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله . ثم استأخر عنى غير بعيد ، ثم قال : ثم تقول اذا أقيمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله حى على الصلاة حى على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ، فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال : انها رؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال فألق عليه ما رأيت فليؤذن به ، فانه أئدى صوتا منك ، فقم مع بلال فجعلت ألقه عليه فيؤذن به ، فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو فى بيته فخرج يجبر رداءه يقول : والذي بعثك بالحق يا رسول الله لقد رأيت مثل ما رأى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فله الحمد » رواه أبو داود باسناد صحيح : وروى الترمذى بعضه بطريق أبى داود ، وقال : حسن صحيح ، وقال فى آخره : « فله الحمد وذلك أثبت » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(الأذان والإقامة مشروعان للصلوات الخمس لما روى : « ان النبى صلى الله عليه وسلم استشار المسلمين فيما يجمعهم على الصلاة فقالوا : البوق فكرهه من اجل اليهود ، ثم ذكر الناقوس فكرهه من اجل النصارى ، فادى تلك الليلة عبد الله بن زيد النداء فآخبر النبى صلى الله عليه وسلم بلالا فانذ به ») .

(الشرح) هذا الحديث الذى ذكره رواه بهذا اللفظ ابن ماجه باسناد ضعيف جدا من رواية ابن عمر رضى الله عنهما ويعنى عنه حديث عبد الله

ابن زيد الذي قدمناه وغيره من الأحاديث الصحيحة ، وإنما الصحيح في رواية ابن عمر ما قدمناه في الفصل السابق . وقوله في هذا الحديث فأرى تلك الليلة . هذا التقييد بالليلة ضعيف غريب ، وإنما الصحيح ما سبق . والناقوس هو الذي يضرب به لصلاة النصارى جمعه نواقيس ، وقوله من أجل هو بفتح الهمزة وكسرهما حكاها الجوهري ، والمشهور الفتح وبه جاء القرآن .

وعبد الله بن زيد هذا هو أبو محمد عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصارى شهد العقبة وبدرا وكانت رؤياه الأذان في السنة الأولى من الهجرة بعد بناء النبي صلى الله عليه وسلم مسجده ، توفي رضى الله عنه بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ، وهو ابن أربع وستين سنة .

(وأما حكم المسألة) فالأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس بالنصوص الصحيحة والاجماع ، ولا يشرع الأذان ولا الاقامة لغير الخمس بلا خلاف ، سواء كانت مندورة أو جنازة أو سنة وسواء سن لها الجماعة كالعيدين والكسوفين والاستسقاء أم لا كالضحى ، ولكن ينادى للعيد والكسوف والاستسقاء : الصلاة جامعة ، وقد ذكره المصنف في أبوابها ، وكذا ينادى للتراويح : الصلاة جامعة اذا صليت جماعة ، ولا يستحب ذلك في صلاة الجنازة على أصح الوجهين وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملى وصاحب العدة والبلغوى وآخرون وقطع الغزالى بأنه يستحب فيها ، والمذهب الأول وهو المنصوص . قال الشافعى رحمه الله في أول كتاب الأذان من الأم : لا أذان ولا اقامة لغير المكتوبة ، فأما الأعياد والكسوف وقيام شهر رمضان فأحب أن يقال فيه : الصلاة جامعة ، قال : والصلاة على الجنازة وكل نافلة غير العيد والخسوف فلا أذان فيها ولا قول : الصلاة جامعة . هذا نصه والله أعلم .

وأما قول صاحب الذخائر : ان المنذورة يؤذن لها ويقيم اذا قلنا يسلك بالندى مسلك واجب الشرع فغلط منه ، وهو كثير الغلط وقد اتفق الأصحاب على أنه لا يؤذن للندى ولا يقام ولا يقال : الصلاة جامعة . وهذا مشهور .

(فسر) ذكرنا أن مذهبنا أن الأذان والاقامة لا يشرعان لغير المكتوبات الخمس . وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف ، وتقل سليم الرازي في كتابه رءوس المسائل وغيره عن معاوية بن أبي سفيان وعمر ابن عبد العزيز رضي الله عنهم أنهما قالا : هما سنة في صلاة العيدين ، وهذا ان صح عنهما محمول على أنه لم يبلغهما فيه السنة ، وكيف كان هو مذهب مردود .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا اقامة » وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وهو افضل من الإمامة ، ومن اصحابنا من قال : الإمامة افضل لأن الأذان يراد للصلاة فكان القيام بأمر الصلاة أولى من القيام بما يراد لها ، والأول اصح لقوله تعالى : (ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا) قالت عائشة رضي الله عنها : نزلت في المؤذنين ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « والأئمة ضمانة والمؤذنون امانة » ، فارشده الله الأئمة وغفر للمؤذنين « والأمين احسن (١) حالا من الضمين . وعن عمر رضي الله عنه قال : « لو كنت مؤذنا لما باليت ان لا اجاهد ولا أحج ولا اعتمر بعد حجة الاسلام ») .

(التشرح) هذا التفسير المنقول عن عائشة رضي الله عنها مشهور عنها ووافقها عليه عكرمة . وقال آخرون : المراد بالداعي الى الله تعالى هنا هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا قول ابن عباس وابن زيد والسدي ومقاتل وفي رواية عن ابن عباس أنه أبو بكر رضي الله عنه .

وأما حديث : الأئمة ضمانة الى آخره ، فرواه أبو داود والترمذي وغيرهما من رواية أبي هريرة ولكن ليس اسناده بقوى وذكر الترمذي تضعيفه عن علي بن المديني امام هذا الفن ، وضعفه أيضا البخاري وغيره لأنه من رواية الأعمش عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة ، ورواه البيهقي أيضا من رواية عائشة واسناده أيضا ليس بقوى . ولكن يغني عنه ما سنذكره

(١) في بعض النسخ والانباء والضمائم بالجمع (ط) .

ان شاء الله تعالى ، والضمان في اللغة هو الكفالة والحفظ والرعاية قاله
الهروي وغيره .

قال الشافعي في الأم : يحتمل أنهم ضمناء لما غابوا عليه من الاسرار
بالقراءة والذكر وقبل : المراد ضمناء الدعاء ، أى يعم القوم به ولا يخص
نفسه به ، وقيل : لأنه يتحمل القراءة والقيام عن المسبوق ، وقيل لأنه يسقط
بفعلهم فرض الكفاية وقال الخطابي : قال أهل اللغة : الضامن الراعى ، قال
ومعنى الحديث أنه يحفظ على القوم صلاتهم ، وليس هو من الضمان الموجب
للعرامة .

وأما أمانة المؤذنين فقليل لأنهم آمناء على مواقيت الصلاة ، وقيل آمناء
على حرم الناس يشرفون على موضع عال ، وقيل : آمناء في تبرعهم بالأذان ،
وقول المصنف : والأمين أحسن حالا من الضمين ، الضمين هو الضامن .
قال المحاملى : لأن الأمين متطوع بعمله والضامن يجب عليه فعل ذلك .

(اما حكم المسألة) فهل الأذان أفضل من الامامة أم هي أفضل منه ، فيه أربعة
أوجه (أصحها) عند العراقيين والسرخسي والبغوى الأذان أفضل ، وهو نصه
في الأم وبه قال أكثر الأصحاب .

قال المحاملى : هو مذهب الشافعي ، قال وبه قال عامة أصحابنا وغلط
من قال غيره ، وكذا قال الشيخ أبو حامد انه مذهب الشافعي وعامة
أصحابنا . (والثاني) الامامة أفضل ، وهو الأصح عند الخراسانيين ونقلوه
عن نص الشافعي وصححه القاضي أبو الطيب ، وقطع به الدارمي .
(والثالث) : هما سواء ، حكاه صاحب البيان والزافعي وغيرهما .
(والرابع) : ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة وجميع خصاها فهي
أفضل والا فالأذان . حكاه الشيخ أبو حامد وصاحب البيان وغيرهما ، ونقله
الرافعي عن أبي علي الطبري والقاضي أبي القاسم بن كج والمسعودي
والقاضي حسين ، والمذهب ترجيح الأذان ، وقد نص في الأم على كراهة
الامامة فقال : أحب الأذان لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم
اغفر للمؤذنين » وأكره الامامة للضمان وما على الامام فيها هذا نصه .

واحتج لمن رجع الامامة بأن النبي صلى الله عليه وسلم ثم الخلفاء الراشدين أموا ولم يؤذوا وكذا كبار العلماء بعدهم . وفي الصحيحين عن مالك بن الحويرث رضى الله عنه قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » .

واحتج من رجع الأذان بحديث معاوية رضى الله عنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » رواه مسلم وبحديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ثم لم يجدوا الا أن يستهوا عليه لاستهوا » رواه البخارى ومسلم . وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال « لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا شهد له يوم القيامة » سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه البخارى .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا نودى للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين ، فاذا قضى النداء أقبل حتى اذا ثوب بالصلاة أدبر حتى اذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه ، يقول اذكر كذا واذكر كذا - لما لم يكن يذكر - حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى » رواه البخارى ومسلم ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أذن اثنتى عشرة سنة وجبت له الجنة ، وكتب له بتأذنيه فى كل يوم ستون حسنة ، ولكل اقامة ثلاثون حسنة » رواه ابن ماجه والدارقطنى والحاكم وقال : حديث صحيح ، وهو من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث ، ومنهم من جرحه ومنهم من وثقه ، وله شاهد يقويه ، وأجاب هؤلاء عن مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الامامة . وكذا من بعده من الخلفاء والأئمة ولم يؤذوا بأنهم كانوا مشغولين بمصالح المسلمين التى لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ، فلم يتفرغوا للأذان ومراعاة أوقاته ، وأما الامامة فلا بد لهم من صلاة ، ويؤيد هذا التأويل ما رواه البيهقى باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال « لو كنت أطيق الأذان مع الخلافة لأذنت » .

(فرع) قال كثير من أصحابنا : يكره أن يكون الامام هو المؤذن ممن نص على هذا الشيخ أبو محمد الجويني والبغوي وغيرهما ، واحتج هؤلاء بحديث عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يكون الامام مؤذنا » رواه البيهقي وقال : هو ضعيف بمرة ، وقال القاضي أبو الطيب : قال أبو علي الطبري : الأفضل أن يجمع الرجل بين الأذان والامامة ليحوز الفضيلتين ، وبهذا قطع صاحب الحاوي وهو الأصح ، وفيه حديث جيد سنذكره في مسألة الأذان قائما ونقل الرافعي عن ابن كج أيضا أنه استحب الجمع بينهما ، قال : ولعله أراد الأذان لقوم والامامة لآخرين .

(قلت) وإذا لم يثبت في الجمع بينهما نهى فكراسته خطأ ، فحصل وجهان الصحيح أنه يستحب ، وقد قال القاضي أبو الطيب في أول صفة الصلاة في مسألة لا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة : أجمع المسلمون على جواز كون المؤذن اماما واستحبابه . قال صاحب الحاوي : في كل واحد من الأذان والامامة فضل ، وللإنسان فيهما أربعة أحوال : حال يمكنه القيام بهما والفراغ لهما ، فالأفضل أن يجمع بينهما ، وحال يعجز عن الامامة لقلة علمه وضعف قراءته ويقدر على الأذان لعلو صوته ومعرفته بالأوقات ، فالانفراد للأذان أفضل ، وحال يعجز عن الأذان لضعف صوته وقلة ابلاغه ويكون قويا بالامامة لمعرفته أحكام الصلاة وحسن قراءته فالامامة أفضل . وحال يقدر على كل واحد ويصلح له ولا يمكنه الجمع فأيهما أفضل ؟ فيه وجهان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان تنازع جماعة في الأذان وتشاحوا أقرع بينهم لقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهوا عليه لاستهوا ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ، والاستهام الاقتراع ، والنداء بكسر النون وضمها لقتان مشهورتان الكسر أشهر ، وبه جاء القرآن ، وقوله : (اذا تنازعوا أقرع) هذا اذا لم يكن

للمسجد مؤذن راتب ، أو كان له مؤذنون وتنازعوا في الابتداء ، أو كان المسجد صغيرا وأدى اختلاف أصواتهم الى تهويش فيقرع ويؤذن واحد ، وهو من خرجت له القرعة . أما اذا كان هناك راتب ونازعه غيره فيقدم الراتب ، وان كان جماعة مرتبون وأمكن أذان كل واحد في موضع من المسجد لكبره أذن كل واحد وحده ، وان كان صغيرا ولم يؤد اختلاف أصواتهم الى تهويش أذنوا دفعة واحدة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

([وهما سنتان (١)] ومن اصحابنا من قال : هما [فرض] من فروض الكفاية ، فان اتفق اهل بلد او [اهل] صفع على تركها قوتلوا عليه لانه من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله ، وقال ابو علي بن خيران وابو سعيد الاصطخرى : هو سنة الا في الجمعة فانه من فرائض الكفاية فيها ، لانها لما اختصت الجمعة بوجوب الجماعة اختصت بوجوب الدعاء اليها والمنهـب الاول لانه دعاء الى الصلاة فلم تجب ، كقوله : الصلاة جامعة) .

(الشرح) الصفع بضم الصاد ، الناحية والكورة ، ويقال صفع وشفع وزقع بالصاد والسين والزاي ثلاث لغات ، وقوله : الصلاة جامعة بنصبهما الصلاة على الاغراء ، وجامعة على الحال ، وقوله : دعاء الى الصلاة فلم تجب كقوله : الصلاة جامعة ، يعنى حيث تشرع الصلاة جامعة كالعيد والكسوف وهذا القياس ضعيف ، لانه ليس في قوله الصلاة جامعة شعار ظاهر بخلاف الأذان .

وقوله (شعائر الاسلام) هى جمع شعيرة بفتح الشين ، قال اهل اللغة والمفسرون : هى متعبدات الاسلام ومعامله الظاهرة مأخوذة من شعرت ، أى علمت ، فهى ظاهرات معلومات .

(اما حكم المسألة) ففى الأذان والاقامة ثلاثة أوجه كما ذكر المصنف ، أصحها أنهما سنة ، والثاني فرض كفاية ، والثالث فرض كفاية فى الجمعة ، سنة فى غيرها ، وهو قول ابن خيران والاصطخرى كما ذكره المصنف وغيره ، وحكاه السرخى عن أحمد السيارى من أصحابنا ، ومما احتجوا به لكونهما

سنة قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي المسئء صلاته : افعل كذا وكذا ،
ولم يذكرهما مع أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الوضوء واستقبال القبلة
وأركان الصلاة •

قال أصحابنا : فان قلنا : فرض كفاية فأقل ما يتأدى به الفرض أن ينتشر
الأذان في جميع أهل ذلك المكان ، فان كانت قرية صغيرة بحيث اذا أذن
واحد سمعوا كلهم سقط الفرض بواحد ، وان كان بلدا كبيرا وجب أن
يؤذن في كل موضع واحد بحيث ينتشر الأذان في جميعهم ، فان أذن واحد
فحسب سقط الحرج عن الناحية التي سمعوه دون غيرهم •

قال صاحب الابانة : ويسقط فرض الكفاية بالأذان لصلاة واحدة في كل
يوم وليلة ولا يجب لكل صلاة ، وحكى امام الحرمين هذا عنه ولم يحك
عن غيره وقال : لم أر لأصحابنا ايجابه لكل صلاة ، قال : ودليله أنه اذا
حصل مرة في كل يوم وليلة لم تدرس الشعار ، واقتصر الغزالي في البسيط
على ما ذكره صاحب الابانة وهذا الذي ذكروه خلاف ظاهر كلام جمهور
أصحابنا ، فان مقتضى كلامهم واطلاقهم أنه اذا قيل : انه فرض كفاية وجب
لكل صلاة ، وهذا هو الصواب تقريرا على قولنا فرض كفاية لأنه المعهود ،
ولا يحصل الشعار الا به ، واذا قلنا الأذان سنة حصلت بما يحصل به اذا
قلنا فرض كفاية •

قال أصحابنا : فان قلنا : فرض كفاية فاتفق أهل بلد أو قرية على تركه
وطولبوا به فامتنعوا وجب قتالهم كما يقاتلون على ترك غيره من فروض
الكفاية • وان قلنا : هو سنة فتركوه فهل يقاتلون ؟ فيه وجهان مشهوران في
كتب المراقبين ، وذكرهما قليلون من الخراسانيين ، (الصحيح) منهما
لا يقاتلون كما لا يقاتلون على ترك سنة الظهر والصبح وغيرهما ، (الثاني) :
يقاتلون لأنه شعار ظاهر بخلاف سنة الظهر •

قال امام الحرمين : قال الأصحاب : لا يقاتلون • وقال أبو اسحق
المروزي : يقاتلون وهو باطل لا أصل له ، وهو رجوع الى أنه فرض كفاية
والا فلا قتال على ترك السنة ، هكذا قاله امام الحرمين وابن الصباغ

والشاشي وآخرون ، قال الامام : واذا قلنا انه فرض كفاية في الجمعة خاصة فوجهان (أحدهما) لا يسقط الفرض الا بأذان يفعل بين يدي الخطيب * (والثاني) : يسقط بأن يؤتى به لصلاة الجمعة وان لم يكن بين يديه ، وافتقوا على أنه لا يسقط بأذان يفعل في يوم الجمعة لغير صلاة الجمعة ، وقال الامام : والقول في الاقامة كالقول في الأذان في جميع ما ذكرناه *

(فرع) في مذاهب العلماء في الأذان والاقامة

مذهبنا المشهور أنهما سنة لكل الصلوات في الحضر والسفر للجماعة والمنفرد لا يجبان بحال * فان تركهما صحت صلاة المنفرد والجماعة ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه واسحاق بن راهويه ، ونقله السرخسي عن جمهور العلماء وقال ابن المنذر : هما فرض في حق الجماعة في الحضر والسفر قال : وقال مالك : تجب في مسجد الجماعة ، وقال عطاء والأوزاعي : ان نسي الاقامة أعاد الصلاة ، وعن الأوزاعي - رواية - أنه يعيد مادام الوقت باقيا قال العبدري : هما سنة عند مالك وفرضا كفاية عند أحمد ، وقال داود : هما فرض لصلاة الجماعة وليسا بشرط لصحتها ، وقال مجاهد : ان نسي الاقامة في السفر أعاد ، وقال المحاملي : قال أهل الظاهر : هما واجبان لكل صلاة واختلفوا في اشتراطهما لصحتها *

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وهل يسن للفوائت ؟ فيه ثلاثة اقوال قال في الام : يقيم لها ولا يؤذن والليل عليه ما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « حبسنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل حتى كفينا وذلك قول الله عز وجل : وكفى الله المؤمنين القتال ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر [فصلاها] واحسن كما تصلى في وقتها ثم اقام العصر فصلاها كذلك ثم اقام المغرب فصلاها كذلك ثم اقام العشاء فصلاها كذلك ، ولان الأذان للاعلام بالوقت وقد فات الوقت ، والاقامة [تراد] لاستفتاح (١) الصلاة وذلك موجود ، وقال في القديم : يؤذن ويقيم الاولى وحدها ويقيم للتي بعدها والدليل عليه ما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « أن الشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله

(١) ما بين المقولين ليس في ش و ق وفي بعض النسخ لاستفتاح (ط) .

فأمر [النبي صلى الله عليه وسلم] بلأذان فاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ولأنهما صلاتان جمعهما وقت واحد فكانتا بأذان واقامتين كالمغرب والعشاء بالمزدلفة فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلاههما بأذان واقامتين وقال في الإملاء : ان أمل اجتماع الناس اذن واقام ، وان لم يؤمل اقام ، والدليل عليه ان الأذان يراد لجمع الناس ، فإذا لم يؤمل الجمع لم يكن للأذان وجه وإذا أمل كان له وجه . قال أبو إسحاق : وعلى هذا القول للصلاة الحاضرة أيضا إذا أمل الاجتماع لها اذن واقام وان لم يؤمل اقام ولم يؤذن .

(الشرح) حديث أبي سعيد رضى الله عنه صحيح رواه الأمامان أبو عبد الله الشافعى وأحمد بن حنبل في مسنديهما بلفظه هنا بإسناد صحيح ، ورواه النسائى لكن لم يذكر المغرب والعشاء وإسناده صحيح أيضا ، وحديث ابن مسعود رضى الله عنه مرسل فانه من رواية ابنه أبي عبيدة عنه وابنه لم يسمع منه لصغره وقد سبق بيان هذا في آخر باب مواقيت الصلاة .

وحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واقامتين صحيح رواه مسلم من رواية جابر ، ويوم الخندق هو يوم الأحزاب وكان ذلك سنة أربع من الهجرة ، وقيل سنة خمس ، وحديث ابن مسعود كان يوم الخندق أيضا وهو مخالف لحديث أبي سعيد ، ويجب عن اختلافهما بأنهما قضيتان جرتا في أيام الخندق ، فان أيام الخندق كانت خمسة عشر يوما وكان فوات هذه الصلوات للاشتغال بالقتال وكان ذلك قبل نزول صلاة الخوف كذا صرح به في رواية الشافعى وأحمد وغيرهما .

وقوله : ذهب هوى من الليل هو بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء ، ويقال أيضا بضم الهاء جكاها صاحب المطالع الأنوار وغيره ، لكن الفتح هو المشهور الأفصح ومعناه طائفة منه .

(اما حكم المسألة) فإذا أراد قضاء فوائت دفعة واحدة أقام لكل واحدة بلا خلاف ، ولا خلاف أنه لا يؤذن لغير الأولى منهن ، وهل يؤذن للأولى ؟ فيه الأقوال الثلاثة التى ذكرها المصنف بدلائلها . أصحها عند جمهور الأصحاب يؤذن ، ممن صححه الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحاملى في

كتايبه المجموع والتجريد وقطع به في المنع وصححه المصنف في التنبيه ،
 وصاحب الإبانة والشيخ نصر ، والرويانى في الحلية وقطع به سليم الرازى في
 الكفاية وصححه في رؤوس المسائل فهذا هو الصحيح الذى جاءت به
 الأحاديث الصحيحة ، ولا يغتر بتصحيح الرافعى وغيره منع الأذان ولو أراد
 قضاء فائتة وحدها أقام لها وفي الأذان هذه الأقوال أصحها يؤذن قال
 أصحابنا : الأذان في الجديد حق الوقت وفي القديم حق الفريضة وفي الاملاء
 حق الجماعة ولو أراد قضاء الفوائت متفرقات كل واحدة في وقت ففي
 الأذان لكل واحدة الأقوال الثلاثة أصحها يؤذن ، ولو قضى فائتة في جماعة
 جاء القولان الجديد والقديم دون نص الاملاء ولو والى بين فريضة الوقت
 ومقضية فان قدم فريضة الوقت أذن لها وأقام للمقضية ولم يؤذن وإن قدم
 المقضية أقام لها ، وفي الأذان لها الأقوال الثلاثة . وأما فريضة الوقت فقال
 الثورانى وامام الحرمين ان قلنا يؤذن للمقضية لم يؤذن لها والا أذن وقطع
 السرخسى في الأمالى بأنه يؤذن لها وقطع المتولى والبغوى وصاحب العدة
 بأنه لا يؤذن لها ، والأصح أنه لا يؤذن لفريضة الوقت الا أن يؤخرها عن
 المقضية بحيث يطول الفصل بينهما فانه حينئذ يؤذن لفريضة الوقت
 بلا خلاف .

واعلم أنه لا يشرع توالى أذنين الا في صورتين (احدهما) : اذا أخروا
 المؤداة الى آخر وقتها فأذنوا لها وصلوا ثم دخلت فريضة أخرى فيؤذن لها
 قطعاً (الثانية) اذا صلى فائتة قبيل الزوال مثلاً وأذن لها على قولنا يشرع
 الأذان لها فلما فرغ من الصلاة دخلت الظهر فيؤذن ولم يستثن امام الحرمين
 غير هذه الصورة الثانية ولا بد من استثناء الأولى أيضاً والله أعلم .

(فروع) في مذاهب العلماء في الأذان للفائتة : قد ذكر أن الأصح
 عندنا أنه مشروع لها ، قال الشيخ أبو حامد : وهو مذهب مالك وأبى
 حنيفة وأحمد وأبى ثور وقال الأوزاعى واسحاق لا يؤذن قال أبو حامد :
 وقال أبو حنيفة اذا أراد فوائت أذن لكل واحدة دليلنا أنه لا يشرع زيادة
 على أذان للأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السابقة
 أنه لم يوال بين أذنين .

(فسر) المنفرد في صحراء أو بلد يؤذن على المذهب والمنصوص في الجديد والتقديم لاطلاق الأحاديث وفيه قول مخرج أنه لا يؤذن ، ووجه خرجه أبو اسحاق المروزي من نصه في الاملاء أن رجلا حضور جماعة أذن والا فلا . هذا كله اذا لم يبلغ المنفرد أذان غيره فان بلغه فطريقان (أحدهما) أنه كما لو لم يبلغه فيكون فيه الخلاف وبهذا الطريق قطع الماوردي والبندنجي . قال البندنجي : القول الجديد يؤذن والتقديم لا (والطريق الثاني) لا يؤذن لأن مقصود الأذان حصل بأذان غيره فان قلنا : يؤذن أقام ، وان قلنا لا يؤذن فهل يقيم ؟ فيه طريقان : الصحيح وبه قطع الجمهور : يقيم (والثاني) حكاه جماعة من الخراسانيين وفيه وجهان ، وهذا غلط .

واذا قلنا : يؤذن فهل يرفع صوته ؟ نظر ان صلى في مسجد قد صليت فيه جماعة لم يرفع لثلا يومهم دخول وقت صلاة أخرى ، نص عليه في الأم واتفقوا عليه ، وان لم يكن كذلك فوجهان الأصح : يرفع لعموم الأحاديث في رفع الصوت بالأذان والثاني ان رجلا جماعة رفع والا فلا .

ولو أقيمت جماعة في مسجد فحضر قوم لم يصلوا ، فهل يسن لهم الأذان ؟ قولان الصحيح نعم وبه قطع البغوي وغيره ، ولا يرفع الصوت لخوف اللبس سواء كان المسجد مطروقا أو غير مطروق .

قال امام الحرمين : حيث قلنا في الجماعة الثانية في المسجد الذي أذن فيه مؤذن وصليت فيه جماعة لا يرفع الصوت لا نغنى به أنه يحرم الرفع ، بل نغنى به أن الأولى أن لا يرفع . واذا قلنا : المنفرد لا يرفع صوته فلا نغنى به أن الأولى أن لا يرفع صوته ، فان الرفع أولى في حقه ولكن نغنى أنه يعتد بأذانه وان لم يرفع ، هكذا قاله امام الحرمين ، فعنده أن الخلاف في رفع المنفرد صوته هو في أنه هل يعتد بأذانه بلا رفع أم لا ؟ والذي قاله الجمهور أنه يعتد به بلا رفع بلا خلاف وانما الخلاف في استحباب الرفع ، قالوا : فيكفي أن يسمع نفسه وشرط امام الحرمين أن يسمع من هو عنده ، قال الشافعي في الأم : وأذان الرجل في بيته واقامته كهما في غير بيته ، سواء سمع المؤذنين حوله أم لا . هذه نصه ، وتابعه الشيخ أبو حامد وغيره والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان جمع بين صلاتين فان جمع بينهما في وقت الأول منهما اذن واقام للأولى واقام للثانية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ، وان جمع بينهما في وقت الثانية فهما كالفائتين لأن الأولى قد فات وقتها ، والثانية تابعة لها [وقد بينا حكم الفوات (١)] .

(الشرح) هذا الحديث رواه مسلم من رواية جابر رضى الله عنه ، وقوله : فهي ، يعنى المسألة . قال أصحابنا : ان جمع بينهما في وقت الأولى اذن للأولى بلا خلاف واقام لكل واحدة للحديث المذكور ، وان جمع في وقت الثانية وبدأ بالأولى كما هو المشروع لم يؤذن للثانية ، وهل يؤذن للأولى ؟ فيه الأقوال الثلاثة التى فى الفوائت ، هكذا قاله الأصحاب فى الطرق ، وخالفهم القاضى حسين والمتولى فقالا : ان قلنا يؤذن للفائتة فهنا أولى ، والا فوجهان لأنها مؤداة ، والمذهب أنه على الأقوال الثلاثة التى فى الفوائت ، الصحيح أنه يؤذن لحديث جابر المذكور فى مسألة الفوائت فى الجمع بمزدلفة .

وقد روى البخارى ومسلم من رواية ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى الصلاتين بمزدلفة باقامة » وفى رواية لأبى داود بأذان ، وروى الأذان البخارى عن ابن مسعود موقوفا عليه ، ويجب عن حديث ابن عمر رضى الله عنه بجوابين (أحدهما) أنه انبا حفظ الاقامة ، وقد حفظ جابر الأذان فوجب تقديمه لأن معه زيادة علم (والثانى) أن جابرا استوفى أمور حجة النبي صلى الله عليه وسلم وأتقنها ، فهو أولى بالاعتماد والله أعلم .

فلو خالف فبدأ بالعصر وقلنا بالمذهب انه يصح الجمع اذن للعصر التى بدأ بها قولاً واحداً ولا يؤذن للظهر ، ويقيم لكل واحدة ، صرح به صاحب التتمة وغيره قال لا يؤذن للثانية ، سواء قلنا الترتيب شرط أم لا ، لأننا ان شرطناه صارت الثانية فائتة والفائتة المفعولة بعد فرض الوقت لا يؤذن لها ، وان لم نشرطه فالثانية من صلاتي الجمع لا يؤذن لها .

(١) ما بين القولين ساكت من وقا (ط) .

وقال صاحب الابانة : اذا شرطنا الترتيب فبدأ بالعصر فهي كالمقضية ،
ففى الأذان لها الخلاف .

قال امام الحرمين والأصحاب : هذا غلط صريح لا وجه له لأن صلاة
العصر مؤداة فى وقتها قطعاً ، وإنما يتطرق الخلل بترك الترتيب الى الظهر
فقط .

وقال صاحب الحاوى : ان بدأ العصر أذن لها وهل يؤذن للظهر ؟ فيه
ثلاثة أقوال قال الشاشى : هذا صحيح فى العصر وغير صحيح فى الظهر
بعدها ، فان قيل اذا جمع فى وقت العصر وبدأ بالظهر لم لا يؤذن للعصر لأن
الوقت لها ؟ فالجواب ما أجاب به المصنف والأصحاب أن العصر فى حكم
التابعة للظهر هنا ، ونقل الرافعى وجها عن أبى الحسن بن القطان أنه يستحب
أن يؤذن لكل واحدة من صلاتى الجمع سواء قدم أو آخر وهذا الوجه حكاه
الدارمى وهو غلط مخالف للأحاديث الصحيحة ، ولما قاله الشافعى والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز الأذان لغير الصبح قبل دخول الوقت لأنه يراد للإعلام بالوقت
فلا يجوز قبله . واما الصبح فيجوز أن يؤذن لها بعد نصف الليل لقول النبى
صلى الله عليه وسلم « ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم
مكتوم » ولأن الصبح يدخل وقتها والناس نيام وفيهم الجنب والمحدث ،
فاحتيج الى تقديم الأذان ليتأهب للصلاة و [يخالف] سائر الصلوات [فانه]
يدخل وقتها والناس مستيقظون فلا يحتاج الى تقديم الأذان ، واما الإقامة
فلا يجوز تقديمها على الوقت لأنها تراد لاستفتاح الصلاة فلا تجوز قبل
الوقت) .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه البخارى ومسلم من رواية ابن
عمر رضى الله عنهما وروى ابن خزيمة والبيهقى وغيرهما من رواية عائشة
وغيرها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ان ابن مكتوم ينادى بليل فكلوا
واشربوا حتى ينادى بلال » قال البيهقى : قال ابن خزيمة : ان صحت هذه
الرواية فيجوز أن يكون بين ابن أم مكتوم وبلال نوبة ، فكان بلال فى نوبة
يؤذن بليل ، وكان ابن أم مكتوم فى نوبة يؤذن بليل قال : وان لم تصح

رواية من روى تقديم أذان ابن أم مكتوم فقد صح خبر ابن عمر وابن مسعود وسرة وعائشة أن بلالا كان يؤذن بليل والله أعلم .

واسم ابن أم مكتوم^(١) عمرو بن قيس ، وقيل عبد الله بن زائدة القرشي العامري وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة مرة في غزواته ، وشهد فتح القادسية واستشهد بها في خلافة عمر رضى الله عنه ، واسم أم مكتوم عاتكة بنت عبد الله .

(اما احكام الفصل) فلا يجوز لغير الصبح قبل وقتها بلا خلاف لما ذكره قال الشافعي في الأم والأصحاب : لو أوقع بعض كلمات الأذان لغير الصبح قبل الوقت وبعضها في الوقت لم يصح بل عليه استئناف الأذان كله . هذا هو المشهور وقال الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق : قال الشافعي رحمه الله : لو وقع بعض كلمات الأذان قبل الزوال وبعضها بعده بنى على الواقع في الوقت ، قال : ومراده قوله في آخر الأذان : الله أكبر الله أكبر ، فيأتي بعده بالتكبير مرتين ، ثم الشهادة الى آخره ولا يحتاج الى أربع تكبيرات وليس مراده أن غير ذلك يحسب له ، فان الترتيب واجب ، قال : ولا يضر قوله : لا اله الا الله بين التكبيرات لأنه لو خلل بينها كلاما يسيرا لا يضر ، فالذكر أولى .

ونقل الشيخ أبو علي السنجى في شرح التلخيص عن الأصحاب فهو هذا ، ويجوز للصبح قبل وقتها بلا خلاف ، واختلف أصحابنا في الوقت الذي يجوز فيه من الليل على خمسة أوجه أصحها — وهو قول أكثر أصحابنا — وبه قطع معظم العراقيين يدخل وقت أدائها من نصف الليل .

(والثاني) أنه قبيل طلوع الفجر في السحر ، وبه قطع البغوى وصححه القاضى حسين والمتولى وهذا ظاهر المنقول عن بلال وابن أم مكتوم .

(والثالث) يؤذن في الشتاء لسبع يبقى من الليل ، وفي الصيف لنصف سبع نقله امام الحرمين وآخرون من الخراسانيين ، ورجحه الرافعي على خلاف عادته في التحقيق .

(١) ومكتوم هو نفسه عمرو لأنه أصلى لا يصر وأمه مكناة به فهو ابن أم نفسه (ط) .

(والرابع) أنه يؤذن بعد وقت العشاء المختار ، وهو ثلث الليل في قول ، ونصفه في قول حكاه القاضى حسين وصاحبها الابانة والتتمة والبيان وغيرهم .

(والخامس) جميع الليل وقت لأذان الصبح ، حكاه امام الحرمين وصاحب العدة والبيان وآخرون وهو في غاية الضعف بل غلط .

قال امام الحرمين : لولا علو قدر الحاكى له وهو الشيخ أبو على وأنه لا ينقل الا ما صح وتنقح عنده لما استجزت نقل هذا الوجه . وكيف يحسن الدعاء لصلاة الصبح في وقت الدعاء الى المغرب والسرف في كل شيء مطرح ؟ هذا كلام الامام ، والظاهر أن صاحب هذا القول لا يقوله على الاطلاق الذى ظنه امام الحرمين ؛ بل انما يجوز به بعد مضى صلاة العشاء الآخرة وقطعة من الليل . وأما الوجه الذى نقله الخراسانيون أنه يؤذن في الشتاء لسبع يبقى ، وفي الصيف لنصف سبع ، فهو أيضا تقييد باطل ، وكأنهم بنوه على حديث باطل نقله الغزالي وغيره عن سعد القرظ ^(١) الصحابي قال « كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشتاء لسبع يبقى من الليل ، وفي الصيف لنصف سبع » وهذا الحديث باطل غير معروف عند أهل الحديث . وقد رواه الشافعى في القديم باسناد ضعيف عن سعد القرظ قال « أذنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بقاء ، وفي زمن عمر رضى الله عنه بالمدينة فكان أذاننا في الصبح في الشتاء لسبع ونصف يبقى من الليل ، وفي الصيف لسبع يبقى منه » وهذا المنقول مع ضعفه مخالف لقول صاحب هذا الوجه فالصحيح اعتبار نصف الليل كما سبق والله أعلم .

وأما الاقامة فلا يصح تقديمها على وقت الصلاة ، ولا على ارادة الدخول فيها ولا بد من هذين الشرطين ، وهما دخول الوقت وارادة الدخول في الصلاة ، فان أقام قبيل الوقت بجزء لطيف بحيث دخل الوقت عقب الاقامة ثم شرع في الصلاة عقب ذلك لم تصح اقامته ، وأن كان ما فصل بينها وبين الصلاة لكونها وقعت قبل الوقت ، وقد نص في الأم على هذا ، وان أقام في الوقت وآخر الدخول في الصلاة بطلت اقامته ان طال الفصل لأنها تراد للدخول في الصلاة فلا يجوز الفصل والله أعلم .

(١) بالإضافة الى القرظ لانه كان يبيمه (ط) .

(فرع) قال أصحابنا : السنة أن يؤذن للصبح مرتين ، أحدهما قبل الفجر ، والأخرى عقب طلوعه لقوله صلى الله عليه وسلم « ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » والأفضل أن يكون مؤذنان ، يؤذن واحد قبل الفجر والآخر بعده ، فإن اقتصر على أذان واحد جاز أن يكون قبل الفجر وأن يكون بعده ، وجاز أن يكون بعض الكلمات قبل الفجر وبعضها بعده إذا لم يطل بينهما فصل ، وإذا اقتصر على أذان واحد فالأفضل أن يكون بعد الفجر على ما هو المعبود في سائر الصلوات ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في الأذان للصبح وغيرها . أما غيرها فلا يصح الأذان لها قبل وقتها بإجماع المسلمين ، نقل الإجماع فيه ابن جرير وغيره . وأما الصبح فقد ذكرنا أن مذهبنا جوازه قبل الفجر وبعده ، وبه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف وأبو ثور وأحمد وإسحاق وداود . وقال الثوري وأبو حنيفة ومحمد : لا يجوز قبل الفجر .

وحكى ابن المنذر عن طائفة أنه يجوز أن يؤذن قبل الفجر ان كان يؤذن بعده ، واحتج لأبي حنيفة وموافقيه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن بلالا رضي الله عنه أذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي « ألا ان العبد نام ألا ان العبد نام ثلاثا » دليلنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما : ان بلالا « يؤذن بليل » وهو في الصحيحين كما سبق ، وفي الصحيح أحاديث كثيرة بمعناه . وأما حديث ابن عمر الذي احتجوا به ، فرواه أبو داود والبيهقي وغيرهما وضعفوه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والأذان تسع عشرة كلمة ، الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد ان لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد ان محمدا رسول الله ، أشهد ان لا اله الا الله ، ثم يرجع فيمد صوته ويقول : أشهد ان لا اله الا الله ، أشهد ان لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله . لما روى أبو مخلوة رضي الله عنه قال : « القي على رسول الله صلى الله عليه وسلم التاذنين بنفسه فقال : قل الله أكبر »

الله أكبر» فذكر نحو ما قلناه وان كان في اذان الصبح زاد فيه [التثويب] وهو ان يقول بعد الحيلة : « الصلاة خير من النوم مرتين » وكره ذلك في الجديد .

قال أصحابنا : يسن ذلك قولاً واحداً ، وانما كره [ذلك] في الجديد لان ابا محذورة لم يحكه ، وقد صح ذلك في حديث ابي محذورة ، وانه قال له : « حي على الفلاح ، الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ، و [اما] الإقامة [فانها] احدى عشرة كلمة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ، وقال في القديم : الإقامة مرة [مرة] لانه لفظ في الإقامة فكان فراداً (١) كالحيطة والأول أصح لما روى أنس رضي الله عنه قال : « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » ولأن سائر ألفاظ الإقامة ، الا الإقامة (٢) [قد قضى حقها في اول الأذان فاعيدت على النقصان كآخر الأذان ولفظ الإقامة لم يقض حقه في الأذان فلم يلحقه النقصان » .

(الشرح) حديث أنس « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » صحيح رواه البخارى ومسلم بلفظه . وأما حديث أبي محذورة في الترجيح فصحيح رواه مسلم . لكنه وقع التكبير في أوله في رواية مسلم مرتين فقط : الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله ، وفي رواية أبي داود والنسائي وغيرهما التكبير أربعا كما هو في المذهب واسناده صحيح ، قال الترمذى : هو حديث صحيح .

وأما حديث أبي محذورة في التثويب فرواه أبو داود وغيره بإسناد جيد ، وعن أنس رضي الله عنه قال : (من السنة اذا قال المؤذن في أذان الفجر حي على الفلاح ، قال : الصلاة خير من النوم ، الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله) رواه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطنى والبيهقى . قال البيهقى : اسناده صحيح .

وأبو محذورة بالحاء المهملة وضم الذال المعجمة اسمه سمرة بن معير بميم مكسورة ثم عين ساكنة ثم ياء مثناه تحت مفتوحة ثم راء ، ويقال أوس ابن معير ، ويقال : سمرة بن عمير ، ويقال : أوس بن معير بضم الميم وفتح الياء المشددة ، كان من أحسن الناس صوتا ، أسلم بعد الفتح ، توفى بمكة

(١) هذا التعبير أدق . جمع لفرد لان الفرد الذى هو نصف الزوج والمتحد بجمع على فراد ، واما ما لا نظير له فيجمع على أفراد ، والإقامة نصف الأذان (ط) .
(٢) كل ما بين العتوقين ساقط من شى وق (ط) .

سنة تسع وخمسين ، وقيل تسع وسبعين ، وأما التثويب فمأخوذ من ثاب اذا رجع كأنه رجع الى الدعاء الى الصلاة مرة أخرى لأنه دعا اليها بقوله « حي على الصلاة » ثم دعا اليها بقوله « الصلاة خير من النوم » قال الترمذى فى جامعه ويقال فيه التثويب .

وأما الحيلة فهى بفتح الحاء وهى قوله « حي على الصلاة ، حي على الفلاح » قال الأزهرى : قال الخليل : لا تأتلف العين والحاء فى كلمة واحدة أصلية فى الحروف لقرب مخرجيهما الا أن يتألف فعل من كلمتين ، مثل « حي على » فيقال « حيلة » ومثل الحيلة من المركبات البسمة والحمدلة والحوقة فى بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله وأشباهاها ، وقد أوضحتها فى تهذيب الأسماء واللغات . وقوله « أمر بلال أن يشفع الأذان » هو بفتح الياء ، أى أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الأمر والنهى .

وقوله « الا الاقامة » يعنى قوله قد قامت الصلاة فيأتى به مرتين . وقوله « ثم يرجع فيمد صوته » لو قال فيرفع صوته كان أحسن لأنه لا يلزم من المد الرفع ، والمراد الرفع . وقوله « يرجع » هو بفتح الياء واسكان الراء وتخفيف الجيم ، وقد رأيت من يضم الياء ويشدد الجيم ، وهو تصحيف ، لأن الترجيع اسم للذى يأتى به سرا .

(واما حكم المسألة) فمذهبنا أن الأذان تسع عشرة كلمة كما ذكرنا بآثبات الترجيع وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا قبل الجهر ، وهذا الترجيع سنة على المذهب الصحيح الذى قاله الأكثرون ، فلو تركه سهوا أو عمدا صح أذانه وفاته الفضيلة وفيه وجه حكاة الخراسانيون وبعضهم يحكيه قولا أنه ركن لا يصح الأذان الا به . قال القاضى حسين : نقل أحمد البيهقى عن الامام الشافعى أنه ان ترك الترجيع لا يصح أذانه ، والمذهب الأول لأنه جاءت أحاديث كثيرة بحذفه ، منها حديث عبد الله بن زيد الذى قدمناه فى أول الباب ، ولو كان ركنا لم يترك ، ولأنه ليس فى حذفه اخلال ظاهر بخلاف باقى الكلمات ، والحكمة فى الترجيع أنه يقوله سرا بتدبر واخلاص .

وأما الثوب في الصحيح ففيه طريقتان الصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور أنه مسنون قطعا لحديث أبي محذورة •

(والطريق الثاني) فيه قولان (أحدهما) هذا وهو القديم ، ونقله القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل عن نص الشافعي في البويطي فيكون منصوبا في القديم والجديد ونقله صاحب التتمة عن نص الشافعي رحمه الله في عامة كتبه (والثاني) وهو الجديد لأنه يكره ، ومن قطع بطريقة القولين الدارمي ، وادعى امام الحرمين أنها أشهر والمذهب أنه مشروع ، فعلى هذا فهو سنة لو تركه صح الأذان وفاته الفضيلة • هكذا قطع به الأصحاب •

وقال امام الحرمين : في اشتراطه احتمال ، قال : وهو بالاشتراط أولى من الترجيح ثم ظاهر اطلاق الأصحاب أنه يشرع في كل أذان للصبح سواء ما قبل الفجر وبعده ، وقال صاحب التهذيب : ان ثوب في الأذان الأول لم يثوب في الثاني في (أصح) الوجهين •

وأما الإقامة ففيها خمسة أقوال (الصحيح) أنها إحدى عشرة كلمة كما ذكره المصنف ، وهذا هو القول الجديد وقطع به كثيرون من الأصحاب ، ودليه حديث أنس •

(والثاني) أنها عشر كلمات يفرد قوله قد قامت الصلاة • وهذا قول قديم حكاه المصنف والأصحاب •

(والثالث) قديم أيضا أنها تسع كلمات يفرد أيضا التكبير في آخرها ، حكاه امام الحرمين •

(والرابع) قديم أيضا أنها ثمان كلمات يفرد التكبير في أولها وآخرها مع لفظ الإقامة ، حكاه القاضي حسين والقوراني والسرخسي وصاحب العدة وجها • وحكاه البغوي قولاً •

(والخامس) أنه ان رجع في الأذان ثنى جميع كلمات الإقامة فيكون سبع عشرة كلمة ، وان لم يرجع أفرد الإقامة فجعلها إحدى عشرة كلمة •

قال البغوي : وهذا اختيار أبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة من

أصحابنا ، والمذهب أنها إحدى عشرة كلمة سواء رجع أم لا ، ودليله حديث عبد الله بن زيد الذي ذكرناه في أول الباب وحديث أنس المذكور هنا .
فإن قيل : فقد قال : أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة فهذا ظاهره أنه يأتي بالتكبير مرة فقط ، وقد قلتم يأتي به مرتين .

فالجواب أنه وتر بالنسبة إلى تكبير الأذان فإن التكبير في أول الأذان أربع كلمات ، ولأن السنة في تكبيرات الأربع أن يأتي بها في نفسين كل تكبيرتين في نفس ، وفي الإقامة يأتي بالتكبيرتين في نفس فصارت وترا بهذا الاعتبار والله أعلم .

(شرع) في مذاهب العلماء في ألفاظ الأذان .

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه تسع عشرة كلمة ، وبه قال طائفة من أهل العلم بالحجاز وغيره ، وقال مالك ، هو سبع عشرة كلمة أسقط تكبيرتين من أوله ؛ وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري هو خمس عشرة كلمة أسقطا الترجيع وجعلا التكبير أربعاً كمذهبنا ، وقال أحمد وإسحاق : أثبت الترجيع وحذفه كلاهما سنة ؛ وحكى الخرقى عن أحمد أنه لا يرجع .

واحتج لأبي حنيفة وموافقيه في إسقاط الترجيع بحديث عبد الله بن زيد ؛ واحتج أصحابنا بحديث أبي محذورة قالوا : وهو مقدم على حديث عبد الله بن زيد لأوجه (أحدها) أنه متأخر (والثاني) أن فيه زيادة ؛ وزيادة الثقة مقبولة (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم لقنه إياه (والرابع) عمل أهل الحرمين بالترجيع والله أعلم .

(شرع) في مذاهبهم في التثويب : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه سنة في أذان الصبح ومن قال بالتثويب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابنه وأنس والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداد ، ولم يقل أبو حنيفة بالتثويب على هذا الوجه ، دليلنا الحديث السابق فيه .

(شرع) في مذاهبهم في الإقامة مذهبنا المشهور أنها إحدى عشرة كلمة كما سبق وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري

ومكحول والزهرى والأوزاعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور ويحيى بن يحيى
وداود وابن المنذر قال البيهقى : ومن قال بإفراد الاقامة سعيد بن المسيب
وعروة بن الزبير والحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى وعمر بن
عبد العزيز ومشايخ جلة من التابعين سواهم ، قال البغوى : هو قول
أكثر العلماء .

وقال مالك : عشر كلمات جعل قوله : قد قامت الصلاة مرة ، وقال
أبو حنيفة والثورى وابن المبارك : هو سبع عشرة كلمة مثل الأذان عندهم مع
زيادة قد قامت الصلاة مرتين ، واحتج لأبى حنيفة وموافقيه بحديث أبى
محبوبة « أن النبى صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشر كلمة والاقامة
سبع عشرة كلمة » رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح .

وعن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عبد الله بن زيد قال « كان أذان
رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعاً شفعاً فى الأذان والاقامة » وعن
عبد الرحمن بن أبى ليلى عن معاذ مثله وقياساً على الأذان ، واحتج أصحابنا
بحديث عبد الله بن زيد المذكور فى أول الباب وهو صحيح كما سبق بيانه ،
وبحديث أنس قال « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة الا الاقامة »
رواه البخارى ومسلم ورواه البيهقى بإسنادين صحيحين أيضاً عن أنس أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة » .

وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال « انما كان الأذان على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة غير أنه يقول : قد قامت
الصلاة قد قامت الصلاة » رواه أبو داود والنسائى بإسناد صحيح . وفى
المسألة أحاديث كثيرة واحتجوا بأقصة كثيرة لا حاجة اليها مع الأحاديث
الصحيحة قالوا : والحكمة فى أفراد الاقامة أن السامع يعلم أنها اقامة فلو
ثبت لاشتبهت عليه بالأذان ، ولأنها للحاضرين فلم يحتج الى تكرير للتأكيد
بخلاف الأذان ، وأجابوا عن حديث عبد الله بن زيد بأن ابن أبى ليلى لم يدرك
عبد الله بن زيد ولم يدرك أيضاً معاذاً ، هكذا أجاب به حفاظ الحديث
واتفقوا عليه ، ولأن المشهور عن عبد الله بن زيد أفراد الاقامة كما سبق فى
أول الباب فى حديث بدء الأذان .

قال ابن خزيمة : سمعت الامام محمد بن يحيى الذهلي يقول : ليس في أخبار عبد الله بن زيد في الأذان أصح من هذا - يعنى الرواية التى ذكرناها في أول الباب - وعن حديث أبى محذورة أن الرواية اختلفت عنه ، فروى جماعة عنه افراد الاقامة وآخرون تشنيها ، وقد روى ابن خزيمة والدارقطنى والبيهقى طرقهم وبينوها .

وقد اتفقنا نحن وأصحاب أبى حنيفة على أن حديث أبى محذورة هذا لا يعمل بظاهره لأن فيه الترجيع وتشنية الاقامة وهم لا يقولون بالترجيع ونحن لا نقول بتشنية الاقامة فلا بد لنا ولهم من تأويله فكان الأخذ بالأفراد أولى لأنه الموافق لباقي الروايات والأحاديث الصحيحة ، كحديث أنس وغيره مما سبق في الافراد .

قال البيهقى : أجمعوا أن الاقامة ليست كالأذان في عدد الكلمات اذا كان بالترجيع فدل على أن المراد به جنس الكلمات ، وأن تفسيرها وقع من بعض الرواة توها منه أن ذلك هو المراد ، ولهذا لم يرو مسلم في صحيحه الاقامة في حديث أبى محذورة مع روايته الأذان عنه ، ثم ذكر البيهقى بأسانيده الصحيحة روايات عن أبى محذورة تبين صحة قوله ، ثم روى البيهقى عن ابن خزيمة قال : الترجيع في الأذان مع تشنية الاقامة من جنس الاختلاف المباح فيباح أن يرجع في الأذان ويشنى الاقامة ، ويباح أن يشنى الأذان ويفرد الاقامة لأن الأمرين صحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما تشنية الأذان بلا ترجيع وتشنية الاقامة فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال البيهقى : وفي صحة التشنية في الاقامة سوى لفظ التكبير وكلمتى الاقامة نظر ففى اختلاف الروايات ما يوهم أن يكون الأمر بالتشنية عاد الى كلمتى الاقامة وفى دوام أبى محذورة وأولاده على ترجيع الأذان وافراد الاقامة ما يؤذن بضعف رواية من روى تشنيها ويقضى أن الأمر بقى على ما كان عليه هو وأولاده وسعد القرظ وأولاده في حرم الله تعالى وحرم رسوله صلى الله عليه وسلم الى أن وقع التغيير في أيام المصريين (١) .

(١) يعنى على عهد الدولة الفاطمية التى سطت سلطانها على مصر والشام والحجاز واليمن ، وكان خلفاؤها ووزراؤها وقادتها قرامطة ينفون القرمطة الا من خاصتهم ممن يمتنق دهرهم ولازل

قال الشافعي رحمه الله : أدركت ابراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة يؤذن كما حكى ابن محيرز - يعنى بالترجيع - قال : وسمعتة يحدث عن أبيه عن ابن محيرز عن أبي محذورة عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ما حكى ابن جريج قال : وسمعتة يفرد الاقامة الا لفظ الاقامة .

وقال الشافعي في القديم : الرواية في الأذان تكلف لأنه خمس مرات في اليوم واللييلة في المسجدين ، يعنى مسجدى مكة والمدينة على رؤوس المهاجرين والأنصار ، ومؤذنوا مكة آل أبي محذورة ، وقد أذن أبو محذورة للنبي صلى الله عليه وسلم وعلمه الأذان ثم ولده بمكة وأذن آل سعد القرظ منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر رضى الله عنه ، كلهم يحكى الأذان والاقامة والتثويب وقت الفجر ، كما ذكرنا ، فان جاز أن يكون هذا غلطا من جماعتهم والناس بحضرتهم ويأتينا من طرف الأرض من علمنا ذلك جاز له أن يسألنا عن عرفة ومنى ثم يخالفنا ، ولو خالفنا في المواقيت لكان أجوز له من مخالفتنا في هذا الأمر الظاهر المعمول به . وروى البيهقي عن مالك قال : أذن سعد القرظ في هذا المسجد في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فلم ينكره أحد منهم . وكان سعد وبنوه يؤذنون بأذانه الى اليوم ، فقليل له كيف أذانهم ؟ فقال يقول : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، فذكره بالترجيع قال ؛ والاقامة مرة مرة . قال أبو عبد الله محمد بن نصر : فأرى فقهاء أصحاب الحديث قد أجمعوا على افراد الاقامة واختلفوا في الأذان ، يعنى اثبات الترجيع وحذفه والله أعلم .

(هــرـع) يكره التثويب في غير الصبح ، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور ، وحكى الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوى والمحاملى وغيرهم عن النخعي أنه كان يقول : التثويب سنة في كل الصلوات كالصبح .

وحكى القاضى أبو الطيب عن الحسن بن صالح أنه مستحب في أذان

= بقيتهم في الشام تسمى بالدروز الاسلامية والجبلاطية ، وفي الهند وجنوب افريقيا تسمى بالاسماعيلية لان حبيد الله المهدي مؤسس هذه الدولة كان يزعم انه من نسل اسماعيل ابن الامام جعفر الصادق ولهم امام يدعى : اما خان لحام الله اجمعين (ط) .

العشاء أيضا لأن بعض الناس قد ينام عنها ، دليلا حديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » رواه البخارى ومسلم .

وروى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى التابعى عن بلال رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يثوبن فى شيء من الصلوات الا فى صلاة الفجر » رواه الترمذى وضعف اسناده ، وهو مع ضعف اسناده مرسل لأن ابن أبى ليلى لم يسمع بلالا .

وعن مجاهد قال : « كنت مع ابن عمر فتوب رجل فى الظهر أو العصر فقال : « اخرج بنا فان هذه بدعة » رواه أبو داود وليس اسناده بقوى ، والمعتمد حديث عائشة رضى الله عنها .

(فرع) يكره أن يقال فى الأذان : حى على خير العمل ، لأنه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى البيهقى فيه شيئا موقوفا على ابن عمر وعلى بن الحسين رضى الله عنهم ، قال البيهقى : لم يثبت هذه اللفظة عن النبى صلى الله عليه وسلم فنحن نكره الزيادة فى الأذان والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصح الأذان إلا من مسلم عاقل ، فاما الكافر والمجنون فلا يصح أذانها لأنهما ليسا من أهل العبادات ، ويصح من الصبي العاقل لأنه من أهل العبادات ، ويكره للمرأة أن تؤذن ، ويستحب لها أن تقيم لأن فى الأذان ترفع الصوت وفى الإقامة لا ترفع [الصوت] فإذا أذنت للرجال لم يعتد بأذانها لأنه لا يصح امامتها للرجال فلا يصح تاذينها لهم) .

(الشرح) فيه مسائل (احداها) لا يصح أذان كافر على أى ملة كان ، فإن أذن فهل يكون أذانه اسلاما ؟ ينظر ان كان عيسويا ^(١) والعيسوية

(١) فى معرض بحثى عن فرق اليهود والاحدى وسبعين فرقة التى ورد بها الحديث الشريف عرفت منها الفرق بين المبريين والموسويين واليهود والاسرائيليين والسامرة والمكابيين والصورتين واليتوسيين والحسيديم والاسبجيم والكتاب والفريسيين والربانيين والقمرانيين والتلموديين والسفرديم والاسكنازييم والميسويين وقد تفرع من الميسويين الذين كانوا فى عصر عبيد الملك بن مروان وكان زعيمهما يصفى بمحمد بن عيسى واتبعه جمهور كبير من اليهود وقد حدثت وقائع بينه وبين رجال أبى جعفر المنصور فقتلوه وقد ادعى النبوة وأنه بشرى

طائفة من اليهود ينسبون الى أبى عيسى اليهودى الأصهبانى ، يعتقدون اختصاص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم بالعرب فهذا لا يصير بالأذان مسلما لأنه اذا نطق بالشهادتين اعتقد فيها الاختصاص وان كان غير عيسى فله في نطقه بالشهادة ثلاثة أحوال (أحدها) أن يقولها حكاية بأن يقول : سمعت فلانا يقول : لا اله الا الله محمد رسول الله ؛ فهذا لا يصير مسلما بلا خلاف ، لأنه حاك كما لا يصير المسلم كافرا بحكايته الكفر . (والثاني) أن يقولها بعد استدعاء بأن يقول له انسان قل : لا اله الا الله محمد رسول الله فيقولها قصدا فهذا يصير مسلما بلا خلاف . (والثالث) أن يقولها ابتداء لا حكاية ولا أنه يصير لنطقه بهما باستدعاء فهل يصير مسلما ؟ فيه وجهان مشهوران الصحيح منهما وبه قطع الأكثرون : أنه يصير لنطقه بهما اختيارا ، والثاني : لا يصير لاحتمال الحكاية ، وسواء حكمنا بإسلامه أم لا ، لا يصح أذانه ، لأنه وان حكم بإسلامه فانما يحكم بعد الشهادتين فيكون بعض الأذان جرى في الكفر . ولو أذن المسلم ثم ارتد عقب فراغه اعتد بأذانه ، ويستحب أن لا يعتد به لاحتمال أن تكون عرضت له الردة قبل فراغه ، وممن نص على هذا الشافعى .

(المسألة الثانية) لا يصح أذان المجنون والمغنى عليه لأن كلامهما لغو وليس في الحال من أهل العبادة . وأما السكران فلا يصح أذانه على الصحيح كالمجنون ، وفيه وجه أنه يصح ، حكاه امام الحرمين والبغوى وغيرهما وصححه الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق ، والقاضى حسين فى الفتاوى بناء على صحة تصرفاته وليس بشيء . وأما من هو فى أول النشوة فيصح أذانه بلا خلاف .

= المسيح المنتظر وكانت دعوته شبيهة بالبهاية والقاديانية ومنع اكل اللحم وأمر بالتنقيف وأوجب عشر صلوات وأدعى أنه المسيح ويؤمن أتباعه أنه حي وأنه سيظهر مرة أخرى نسبة الى يود جان وهو تلميذ أبى عيسى وأدعى أنه المسيح وأهل السبوت والاعياد ثم الشدجوثيم وهم فرقة من اليهودجثيم والموشكثيم نسبة الى كبيرهم موشكا وكان من طريقتهم الاكراه على طريقتهم خلافا ليودجان وقتل ببلاد فارس ثم على اسم كبيرهم وكانوا كاليود جاثيم وهذه الفرق المنفرعة من المسيحية تؤمن برسالة محمد صلى الله عليه وسلم والقرآن الى العرب اذ هـ من جتساب القراؤن والربانون للمعاصم اليهودى مراد فرج وينسك ص ١٦ والكنز من كتب اليهود ص ٩٥ ، ٩٦ لحامم الله اجمعين (ط) .

(الثالثة) يصح أذان الصبي المميز كما تصح امامته . هذا هو المذهب ،
وبه قطع الجمهور ، ونص عليه في الأم لما ذكره المصنف .

قالوا : ولأنه يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة ، كما لو دل أعمى على
محراب يجوز أن يصلى ، ويقبل قوله في الأذن في دخول الدار وحمل الهدية ،
وفيه وجه أنه لا يصح أذانه ، حكاه صاحب التتمة وغيره ، وهو مذهب
أبى حنيفة ودادود . وقال مالك وأحمد يصح ، فإذا قلنا بالمذهب : أنه يصح
قال الماوردى والبندنجى وصاحب الشامل والعدة وغيرهم : يكره ، ونقل
المحاملى كراهته عن نص الشافعى قال الماوردى وصاحب العدة ، سواء كان
مراهقا أو دونه يكره أن يرتب للأذان .

(الرابعة) لا يصح أذان المرأة للرجال لما ذكره المصنف هذا هو المذهب
وبه قطع الجمهور ، ونص عليه في الأم ، ونقل امام الحرمين الاتفاق عليه ،
وفيه وجه حكاه المتولى أنه يصح كما يصح خبرها .

وأما اذا أراد جماعة النسوة صلاة ففيها ثلاثة أقوال ، المشهور المنصوص
في الجديد والقديم ، وبه قطع الجمهور : يستحب لمن الإقامة دون الأذان لما
ذكره المصنف .

والثانى : لا يستحبان ، نص عليه في البويطى ، والثالث : يستحبان
حكاهما الخراسانيون فعلى الأول اذا أذنت ولم ترفع الصوت لم يكره وكان
ذكر الله تعالى هكذا نص عليه الشافعى في الأم والبويطى ، وصرح به الشيخ
أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملى في كتابيه وصاحب الشامل وغيرهم .

وشذ المصنف والجرجاني في التحرير فقالا : يكره لها الأذان ، والمذهب
ما سبق واذا قلنا : تؤذن فلا ترفع الصوت فوق ما تسمع صواحبتها اتفق
الأصحاب عليه ونص عليه في الأم ، فان رفعت فوق ذلك حرم كما يحرم
تكشفها بحضور الرجال لأنه يفتتن بصوتها كما يفتتن بوجهها ، ومن صرح
بتحريمه امام الحرمين والغزالي والرافعى ، وأشار اليه القاضى حسين .

وقال السرخسى في الأمالى : رفع صوتها مكروه ، ولو أرادت الصلاة
امرأة منفردة ، فان قلنا الرجل المنفرد لا يؤذن فهى أولى والا فعلى الأقوال

الثلاثة في جماعة النساء ، والخثني المشكل في هذا كله كالمرأة ، ذكره أبو الفتوح والبغوي وغيرهما ، وقال مالك وأحمد ودلود : يسن للمرأة ، وللنساء الإقامة دون الأذان ، وقال أبو حنيفة : لا يسن الإقامة لهن .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب أن يكون المؤذن حرا بالغا لما روى ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا : « يؤذن لكم خياركم » وقال عمر رضي الله عنه لرجل : « من مؤذنوكم؟ فقال : موالينا أو عبيدنا فقال : ان ذلك لنقص كبير » والمستحب أن يكون عدلا لأنه أمين على الموافيت ، ولأنه يؤذن على موضع عال ، فإذا لم يكن آمينا لم يؤمن أن ينظر الى العورات) .

(الشرح) قوله : روى ابن عباس مرفوعا أي مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم تقديره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي بإسناد فيه ضعف ، وأما الأثر المذكور عن عمر فرواه البيهقي وهذا الرجل الذي قاله له عمر من مؤذنوكم ؟ هو قيس ابن أبي حازم التابعي الجليل روى عن العشرة ، ولا يعرف أحد روى عن العشرة غيره ، وقيل لم يسمع عبد الرحمن بن عوف ، وقوله : موالينا أو عبيدنا هكذا هو في المذهب (أو عبيدنا) بأو ، وفي سنن البيهقي (وعبيدنا) بالواو .

واما الاحكام ففيه مسائل :

(احداها) يصح أذان العبد كما يصح خبره لكن الحر أولى ، لأنه أكمل ، قال صاحب الحاوي : قال الشافعي رحمه الله : والعبد في الأذان كالحر قال : فاحتمل مراده بذلك أمرين :

أحدهما : أنه يجوز أن يكون مؤذنا كالحر . والثاني : أنه يسن له الأذان والإقامة لصلاته كالحر وهذا صحيح لأن مسنونات الصلاة وفروضها يستوى فيها الحر والعبد ، لكن ان أراد أن يؤذن لنفسه لم يلزمه استئذان سيده لأن ذلك لا يضر بخدمة السيد ، وان أراد أن يكون مؤذنا للجماعة لم يجوز إلا بأذن سيده ، لأن فيه اضرازا بخدمته لأنه يحتاج الى مراعاة الأوقات .

(الثانية) سبق أن المذهب الصحيح صحة أذان الصبي المميز ويتأدى به الشعار وفرض الكفاية إذا قلنا به ، ولكن البالغ أولى منه ، وقد سبق أن جماعة من أصحابنا قالوا : يكره أن يكون مؤذنا لأن فيه تغريرا فانه يخالف غلطه .

(الثالثة) ينبغي أن يكون المؤذن عدلا ذا صيانة في دينه ومروءته ، لما ذكره المصنف فان كان فاسقا صح أذانه وهو مكروه ، واتفق أصحابنا على أنه مكروه ، ومن نص عليه البندنجي وابن الصباغ والرويانى وصاحب العدة وغيرهم ، قال أصحابنا : وانما يصح أذانه في تحصيل وظيفة الأذان ولا يجوز تقليده وقبول خبره في دخول الوقت ، لأن خبره غير مقبول .

قال صاحب العدة : فان أذن خصي أو مجبوب فلا كراهة فيه ، قال الشافعى رحمه الله في الأم : ومن أذن من عبد ومكاتب أجزا قال : وكذلك الخصي والمجبوب والأعجمي اذا أفصح بالأذان وعلم الوقت ، قال : وأحب أن يكون المؤذنون خيار الناس .

(فسر) قال الامام الشافعى في الأم والمختصر « وأحب أن لا يجعل مؤذن الجماعة الا عدلا ثقة » قال صاحب الحاوى : قيل جمع بينهما تأكيدا ، وقيل أراد عدلا ان كان حرا ، ثقة ان كان عبدا لأن العبد لا يوصف بالعدالة وانما يوصف بالثقة والأمانة ، وقيل : أراد عدلا في دينه ثقة في معرفته بالمواقيت .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وينبغي ان يكون عارفا بالمواقيت لانه اذا لم يكن عارفا غر الناس بأذانه والمستحب أن يكون من ولد من جعل النبي صلى الله عليه وسلم الأذان فيهم او من الأقرب فالأقرب اليهم لما روى ابو محنورة رضى الله عنه قال : « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان لنا » وروى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الملك في قریش والقضاء في الانتصار والأذان في الحبشة » .

(الشرح) قوله : ينبغي أن يكون عارفا بالمواقيت يعنى يشترط أن يكون عارفا بالمواقيت هكذا صرح باشرطه صاحب التتمة وغيره ، وأما

ما حكاه الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وقطع به ووقع في كلام المحاملي وغيره أنه يستحب كونه عارفاً بالمواقيت فمؤول ، ويعنى بالاشتراط فيمن يولى ويرتب للأذان ، وأما من يؤذن لنفسه أو يؤذن لجماعة مرة فلا يشترط معرفته بالمواقيت بل إذا علم دخول وقت الأذان لتلك الصلاة صح أذانه لها بدليل أذان الأعشى .

وأما قوله : يستحب أن يكون من ولد من جعل الأذان فيهم ثم من الأقرب فالأقرب إليهم فمتفق عليه ، ونص عليه الشافعي رحمه الله والمحاملي وزاد الشافعي من جعل بعض الصحابة الأذان فيه ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحباً الشامل والبيان : فإن لم يكن ففى أولاد الصحابة ، وأما حديث أبي هريرة فرواه الترمذي هكذا مرفوعاً قال : والأصح أنه موقوف على أبي هريرة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب أن يكون صبيته لأن النبي صلى الله عليه وسلم اختار أبا محذورة لصوته ويستحب أن يكون حسن الصوت لأنه أرقى لسامعيه ويكره أن يكون المؤذن أعمى ، لأنه ربما غلط في الوقت ، فإن كان معه بصير لم يكره لأن ابن أم مكتوم كان يؤذن مع بلال) .

(الشرح) هذه المسائل حكمها كما ذكر باتفاق أصحابنا ، ونص الشافعي رحمه الله عليها كلها ، والصيت بتشديد الياء هو شديد الصوت ورفيعه ، وحديث ابن أم مكتوم في الصحيحين كما سبق ، وحديث أبي محذورة صحيح أيضاً ، ومما يستدل به قوله صلى الله عليه وسلم « ألقه على بلال فإنه أندى صوتاً منك » وهو صحيح كما سبق في أول الباب .

قال الشافعي في الأم والشيخ أبو حامد والمحاملي والبغوي وغيرهم : إذا كان مع الأعمى بصير يخبره بالوقت ولا يؤذن لم يكره كون الأعمى مؤذناً ، كما لا يكره إذا كان معه بصير يؤذن قبله أو بعده ، لأنه لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت . قال أصحابنا : وإنما كرهنا انفراد الأعمى وإن كان يمكنه معرفة الوقت بسؤال غيره وبالاقتداء لأنه يفوت على الناس فضيلة أول الوقت باشتغاله بذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان يكون على طهارة لما روى وائل بن حجر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « حق وسنة ان لا يؤذن [لكم] احد الا وهو طاهر » ولانه اذا لم يكن على طهارة انصرف لأجل الطهارة فيجىء من يريد الصلاة فلا يجد احدا فينصرف ، والمستحب ان يكون على موضع عال لان الذى رآه عبد الله بن زيد كان على جذم حائط ، ولانه ابلغ في الاعلام ، والمستحب ان يؤذن قائما لان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا بلال قم فناد » ولانه ابلغ في الاعلام فان كان مسافرا وهو راكب اذن قاعدا كما يصلى قاعدا . والمستحب ان يكون مستقبل القبلة ، فلذا بلغ الحيلة لوى عنقه يمينا وشمالا ولا يستدير ، لما روى ابو جحيفة رضى الله عنه قال : « رايت بلالا خرج الى الأبطح فاذن واستقل القبلة فلما بلغ حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر » ولانه اذا لم يكن له بد من جهة فجهة القبلة اولى ، والمستحب ان يجعل اصبعيه فى صماخى اذنيه لما روى ابو جحيفة قال : « رايت بلالا واصبعاه فى [صماخى] اذنيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى قبة له حمراء » ولان ذلك اجمع للصوت) .

(الشرح) أما حديث وائل فرواه البيهقى عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه موقوفا عليه ، وهو موقوف مرسل ، لأن أئمة الحديث متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئا ، وقال جماعة منهم : انما ولد بعد وفاة أبيه بستة أشهر ، وحجر بحاء مهملة مضمومة ثم جيم ساكنة ، وكنية وائل أبو هنيذة ، وهو من بقايا ملوك حمير ، نزل الكوفة وعاش الى أيام معاوية .
وأما قوله : لأن الذى رآه عبد الله بن زيد كان على جذم حائط ، فروى أبو داود معناه ، قال : (قام على المسجد) وجذم الحائط أصله ، وهو بكسر الجيم واسكان الذال المعجمة .

وأما حديث « يا بلال قم فناد » فرواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر رضى الله عنهما . وأما الحديثان اللذان عن أبى جحيفة فصحيحان رواه البخارى ومسلم عن أبى جحيفة قال « رأيت بلالا يؤذن فجعلت أتبعه فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا ، يقول حى على الصلاة حى على الفلاح » وفى رواية أبى داود « فلما بلغ : حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر » واسناده صحيح ، وفى رواية الترمذى : « رأيت بلالا

يؤذن وأتبع فاه ههنا وههنا وأصبعاه في أذنيه » قال الترمذى حديث حسن صحيح ، وأبو جحيفة بجيم مضمومة ثم جاء مهملة مفتوحة ، وهو صحابي مشهور رضى الله عنه واسمه وهب بن عبد الله ، وقيل وهب الله السؤائى بضم السين توفى سنة ثنتين وسبعين ، قيل توفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يبلغ الحلم .

(اما احكام الفصل) ففيه مسائل (احداها) يستحب أن يؤذن على طهارة فان أذن وهو محدث أو جنب أو أقام الصلاة وهو محدث أو جنب صح أذانه واقامته لكنه مكروه ، نص على كراهته الشافعى والأصحاب ، واتفقوا عليها ، ودليلنا ما ذكره المصنف مع ما سنذكره ان شاء الله تعالى . قالوا : والكراهة في الجنب أشد منها في المحدث ، وفي الإقامة أغلظ .

قال الشافعى رضى الله عنه في الأم : ولو ابتداء في الأذان طاهرا ثم انتقضت طهارته بنى على أذانه ولم يقطعه ، سواء كان حدثه جنابة أو غيرها . قال ولو قطعه وتطهر ثم رجع بنى على أذانه ، ولو استأنف كان أحب الى . هذا نصه : وتابعه الأصحاب . قالوا : وانما استحب اتمامه ولا يقطعه ، لئلا يظن أنه متلاعب . وانما يصح البناء اذا لم يطل الفصل طولا فاحشا ، وان طال طولا غير فاحش ففى صحة البناء طريقان حكاهما صاحب البيان وآخرون :

(أحدهما) يصح البناء قولاً واحداً ، وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون (والثانى) فيه قولان ، قال أصحابنا : واذا أذن أو أقام وهو جنب فى المسجد أثم بلبثه فى المسجد ، وصح أذانه واقامته ، لأن المراد حصول الاعلام وقد حصل ، والتحريم لمعنى آخر وهو حرمة المسجد . وقال صاحب البيان وغيره : وكذا لو أذن الجنب فى رحبة المسجد يأثم ويصح أذانه . قال : والرحبة كالمسجد فى التحريم على الجنب ، قال صاحب الحاوى وغيره : ولو أذن مكشوف العورة أثم وأجزأه .

(فسر) فى مذاهب العلماء فى الأذان بغير طهارة .

قد ذكرنا أن مذهبنا أن أذان الجنب والمحدث واقامتهما صحيحان مع الكراهة وبه قال الحسن البصرى وقتادة وحماد بن أبى سليمان وأبو حنيفة

والثوري وأحمد وأبو ثور وداود وابن المنذر . وقالت طائفة : لا يصح أذانه ولا إقامته ، منهم عطاء ومجاهد والأوزاعي وإسحاق . وقال مالك : يصح الأذان ولا يقيم الا متوضئاً ، وأصح ما يحتج به في المسألة حديث المهاجر بن قنفذ رضى الله عنه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلمت عليه فلم يرد على حتى توضأ ، ثم اعتذر الى فقال : انى كرهت أن أذكر الله الا على طهر ، أو قال على طهارة » حديث صحيح رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة . وعن الزهري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤذن الا متوضئاً » رواه الترمذى ، هكذا قال ، والأصح أنه عن الزهري عن أبي هريرة موقوف عليه وهو منقطع ، فان الزهري لم يدرك أبا هريرة .

(المسألة الثانية) يستحب أن يؤذن على موضع عال من منارة أو غيرها وهذا لا خلاف فيه ، واحتج له الأصحاب بما ذكره المصنف ، وبحديث ابن عمر رضى الله عنهما قال : « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم . قال : ولم يكن بينهما الا أن ينزل هذا ويرقى هذا » رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر وعائشة ، وهذا لفظ مسلم وعن عروة بن الزبير عن امرأة من بنى النجار قالت « كان يتي أطول بيت حول المسجد ، فكان بلال يؤذن عليه الفجر » رواه أبو داود بإسناد ضعيف . قال المحاملى فى المجموع وصاحب التهذيب : ولا يستحب فى الإقامة أن تكون على موضع عال وهذا الذى قالاه محمول على ما اذا لم يكن مسجد كبير تدعو الحاجة فيه الى العلو للاعلام .

(الثالثة) السنة أن يؤذن قائماً مستقبل القبلة لما ذكره المصنف ، فلو أذن قاعداً أو مضطجعا أو الى غير القبلة كره وصح أذانه لأن المقصود الاعلام وقد حصل ، هكذا صرح به الجمهور وقطع به العراقيون وأكثر الخراسانيين وهو المنصوص ، وذكر جماعات من الخراسانيين فى اشتراط القيام واستقبال القبلة فى حال القدرة وجهين . وحكى القاضى حسين وجهاً أنه يصح أذان القاعد دون المضطجع ، والمذهب صحة الجميع ، ومما يستدل له حديث يعلى

ابن مرة الصحابي رضى الله عنه أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير فاتتهم الى مضيق وحضرت الصلاة فمطرت السماء من فوقهم والبلية من أسفل منهم ، فأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته وأقام فتقدم على راحلته فصلى بهم يومئ ايماء يجعل السجود أخفض من الركوع » رواه الترمذى بإسناد جيد ، وهذه الصلاة كانت فريضة ، ولهذا أذن لها وصلاتها على الدابة للعدر ، ويجب أعادتها . وأما حديث زياد بن الحارث قال : « أذنت مع النبي صلى الله عليه وسلم للصبح وأنا على راحلتي » فضعيف والله أعلم .

والسنة أن يلتفت في الحيلتين يميناً وشمالاً ولا يستدير لما ذكره المصنف وفي كيفية الالتفات المستحب ثلاثة أوجه (أصحها) وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين أنه يلتفت عن يمينه فيقول : « حى على الصلاة حى على الصلاة » ثم يلتفت عن يساره فيقول « حى على الفلاح حى على الفلاح » (والثانى) أنه يلتفت عن يمينه فيقول : « حى على الصلاة » ثم يعود الى القبلة ثم يلتفت عن يمينه فيقول « حى على الصلاة » ثم يلتفت عن يساره فيقول « حى على الفلاح » ثم يعود الى القبلة ثم يلتفت عن يساره فيقول : « حى على الفلاح » (والثالث) وهو قول القائل يقول : « حى على الصلاة » مرة عن يمينه ومرة عن يساره ، ثم « حى على الفلاح » مرة عن يمينه ومرة عن يساره .

قال القاضي أبو الطيب وغيره : فإن قيل : استحبيتم التفات المؤذن في الحيلتين وكرهتم التفات الخطيب في شيء من الخطبة فما الفرق ؟ قلنا : الخطيب واعظ للحاضرين فالأدب أن لا يعرض عنهم ، بخلاف المؤذن فإنه داع للغائبين ، فإذا التفت كأن أبلغ في دعائهم وإعلامهم ، وليس فيه ترك أدب . قال أصحابنا : والمراد بالالتفات أن يلوى رأسه وعنقه ولا يحول صدره عن القبلة ولا يزيل قدمه عن مكانها . وهذا معنى قول المصنف : ولا يستدير ، ودليله الحديث المذكور والمحافظة على جهة القبلة ، وهذا الذى ذكرناه من أنه لا يستدير في المنارة وغيرها هو الصحيح المشهور الذى نص عليه الشافعى وقطع به الجمهور .

وقال صاحب الحاوى : ان كان بلدا صغيرا وعددا قليلا لم يستدر ، وإن

كان كبيراً ففى جواز الاستدارة وجهان ، وهما فى موضع الحيلتين ولا يستدير فى غيره وهذا غريب ضعيف ، والسنة فى اقامة الصلاة أن يكون مستقبل القبلة وقائماً كما ذكرنا فى الأذان ، فان ترك الاستقبال والقيام فيها فهو كتركه فى الأذان ، وهل يستحب الالتفات فى الاقامة ؟ فيه ثلاثة أوجه أصحابها : يستحب ، ونقل امام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه قال : وحكى بعض المصنفين ، يعنى الفورانى صاحب الابانة عن القفال أنه قال مرة : لا يستحب . قال الامام : وهذا غير صحيح ، والوجه الثانى : لا يستحب ، ورجحه البغوى ، لأن الاقامة للحاضرين فلا حاجة الى الالتفات . والثالث : لا يلتفت الا أن يكبر المسجد ، وبه قطع المتولى قال أصحابنا : واذا شرع فى الاقامة فى موضع تممها فيه ولا يمشى فى أثنائها .

(شرع) فى مذاهب العلماء فى الالتفاتات فى الحيلتين والاستدارة .

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب الالتفات فى الحيلة يمينا وشمالا ولا يدور ولا يستدبر القبلة ، سواء كان على الأرض أو على منارة ، وبه قال النخعى والثورى والأوزاعى وأبو ثور ، وهو رواية عن أحمد ، وقال ابن سيرين : يكره الالتفات وقال مالك : لا يدور ولا يلتفت الا أن يريد أسماع الناس . وقال أبو حنيفة واسحاق وأحمد فى رواية : يلتفت ولا يدور الا أن يكون على منارة فيدور ، واحتج لمن قال يدور بحديث الحجاج بن أرطاة عن عون بن أبى جحيفة عن أبى جحيفة قال : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم بالأبطح فخرج بلال فأذن فاستدار فى أذانه » رواه ابن ماجه والبيهقى .

واحتج أصحابنا بالحديث الصحيح السابق من رواية أبى داود أنه لم يستدر ، وأما حديث الحجاج فجوابه من أوجه ، أحدها أنه ضعيف لأن الحجاج ضعيف ومدلس ، والضعيف لا يحتج به ، والمدلس اذا قال : عن لا يحتج به ولو كان عدلاً ضابطاً .

(والجواب الثانى) أنه مخالف لرواية الثقات عن عون بن أبى جحيفة عن أبيه فوجب رده .

(الثالث) أن الاستدارة تحمل على الالتفات جميعاً بين الروايات ، وقد روى عن غير جهة الحجاج ابن أرطاة بطريق ضعيف بين البيهقى ضعفه .

(الرابعة) السنة أن يجعل أصبعيه في صباخى أذنيه لما ذكره المصنف وهذا متفق عليه ونقله المحاملى في المجموع عن عامة أهل العلم قال أصحابنا: وفيه فائدة أخرى وهى أنه ربما لم يسمع انسان صوته لصمم أو بعد أو غيرهما فيستدل بأصبعيه على أذانه ، فان كان فى إحدى يديه علة تمنعه من ذلك جعل الأصبع الأخرى فى صباخه ولا يستحب وضع الأصبع فى الأذن فى الإقامة . صرح به الرويانى فى الحلية وغيره والله أعلم .

(فرع) لو أذن راكبا وأقام الصلاة راكبا أجزأه ولا كراهة فيه ان كان مسافرا ، فان كان غير مسافر كره ؛ والإقامة أشد كراهة ، والأولى أن يقيمها المسافر بعد نزوله لأنه لا بد من نزوله للفريضة ، هكذا قاله الأصحاب . ولو أذن انسان ماشيا ؛ قال صاحب الحاوى : ان انتهى فى آخر أذانه الى حيث لا يسمعه من كان فى موضع ابتدائه لم يجزه ، وان كان يسمعه أجزأه . هذا كلامه ، وفيه نظر ، ويحتمل أن يجزئه فى الحالين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان يترسل فى الأذان ، ويدرج الإقامة لما روى عن ابن الزبير مؤذن بيت المقدس ان عمر رضى الله عنه قال : « اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاحذم ») ولان الأذان للفتنيين فكان الترسل فيه ابلغ والإقامة للحاضرين فكان الإدراج فيه اشبه ، ويكره التمليط وهو التمهيد [والتفنى] وهو التطريب لما روى ان رجلا قال لابن عمر « اتى لاحبك فى الله قال : وانا ابغضك فى الله فك تبغى فى اذانك » قال حماد : يعنى التطريب) .

(الشرح) هذا الحكم الذى ذكره متفق عليه ، وهكذا نص عليه الشافعى فى الأم قال : وكيفما أتى بالأذان والإقامة أجزأ ، غير أن الاختيار ما وصفت ، هذا نصه ، واتفق أصحابنا على أنه يجزئه كيف أتى به قال الشافعى فى المعتمد : الصواب أن يكون صوته بتحزين وترقيق ليس فيه جفاء كلام الأعراب ولا لين كلام المتماوتين ، وهذا الأثر المذكور عن عمر رضى الله عنه رواه البيهقى ورواه أبو عبيد فى غريب الحديث وروى مرفوعا من رواية أبى هريرة وجابر ، ووقع فى المذهب (واذا أقامت فاحذم) بحاء مهلهلة وذال معجمة مكسورة وبعدها ميم وهمزته همزة وصل ، ورواه البيهقى من طريقين أحدهما هكذا ، والثانى : فاحذر بالراء بدل الميم

ومعناها واحد وهو الاسراع وترك التطويل ، قال ابن فارس : كل شيء أسرع فيه فقد خدمته ، وأما الأثر المذكور عن ابن عمر فرواه أبو بكر بن أبي داود السجستاني في كتابه المفازي ، وقال فيه : تختال في أذانك بدل تبغى .

وجاء في الترسل حديثان أحدهما عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال : « إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فأحذر » رواه الترمذي وضمه ، وعن علي رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نرسل الأذان ونحذر الإقامة » رواه الدارقطني بإسناد ضعيف وقوله : يترسل قال أهل اللغة : هو الترتيل والتأني وترك العجلة . قال الأزهرى : المترسل المتمهل في تأديته ، وبين كلامه تبينا يفهمه كل من سمعه ، قال : وهو من قولك : جاء علي رسله وفعل كذا علي رسله أى على هيئته غير مستعجل ولا متعب نفسه ، وقوله يدرج هو بضم الياء وكسر الراء ، ويجوز فتح الياء وضم الراء لغتان مشهورتان ، ويقال درجته أيضا بالتشديد ثلاث لغات حكاهن الأزهرى عن ابن الأعرابي . قال : أفصحهن أدرجته ، وكذا اختاره المصنف بقوله ، الادراج أشبه قال الأزهرى وغيره وأصحابنا : ادراج الإقامة هو أن يصل بعضها ببعض ، ولا يترسل ترسله في الأذان ، وأصل الادراج والدرج الطي .

وقوله : البغى هو بفتح الباء الموحدة واسكان الغين المعجمة وهو المبالغة في رفع الصوت ومجاوزة الحد ، قال الأزهرى : البغى أن يكون في رفع صوته يحكى كلام الجبابة والمتكبرين والمتفهمين ، قال : والبغى في كلام العرب الكبر ، والبغى الضلال ، والبغى الفساد . قال صاحب الحاوى : البغى تفخيم الكلام والتشادق فيه ، قال : ويكره تلحين الأذان لأنه يخرججه عن الافهام ولأن السلف تجافوه ، وانما أحدث بعدهم وقوله : (أنك تبغى في أذانك) يجوز فتح همزة أنك وكسرها والفتح أحسن للتعليل ، وقوله : تبغى هو بفتح التاء واسكان الباء وكسر الغين ، وابن الزبير المذكور لا يعرف اسمه ، كذا قاله الحاكم أبو أحمد وغيره ، وقوله : بيت المقدس فيه لغتان مشهورتان فتح الميم واسكان القاف وكسر الدال ، والثانية : المقدس بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة ، وهو مشتق من القدس وهو الطهر ،

ويقال فيه القدس والقدس بإسكان الدال وضما وايليا وغير ذلك ، وقد أوضحت في تهذيب الأسماء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب أن يرفع صوته في الأذان أن كان يؤذن للجماعة لقوله صلى الله عليه وسلم « يغفر للمؤذن مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس » ولأنه أبلغ في جمع الجماعة ، ولا يبالغ بحيث يشق حلقه لما روى أن عمر رضي الله عنه سمع أبا محذورة قد رفع صوته فقال له : « أما خشيت أن ينشق مريطاؤك ؟ فقال : أحبيت أن تسمع صوتي » فإن أسر بالأذان لم يعتد به ، لأنه لا يحصل به المقصود ، وإن كان يؤذن لصلاته وحده لم يرفع الصوت لأنه لا يدعو غيره فلا وجه لرفع الصوت ، والمستحب أن يكون رفع الصوت في الإقامة دون رفع الصوت في الأذان لأن الإقامة للحاضرين) .

(الشرح) حديث « يغفر للمؤذن مدى صوته » رواه أبو داود من رواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ، وفي إسناده رجل مجهول ، ورواه البيهقي من رواية أبي هريرة وابن عمر ، وفي رواية ابن عمر للبيهقي « ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته » وفي رواية أبي هريرة « كل رطب ويابس سمعه » وفي سنن ابن ماجه « ويستغفر له كل رطب ويابس » وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال له : « اني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء ، فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة ، قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم » والمدى بفتح الميم مقصور يكتب بالياء وهو غاية الشيء . وقوله : يغفر للمؤذن مدى صوته معناه أن ذنوبه لو كانت أجساما غفر له منها قدر ما يملأ المسافة التي بينه وبين منتهى صوته ، وقيل : تمد له الرحمة بقدر مد الأذان ، وقال الخطابي : معناه أن يستكمل مغفرة الله تعالى إذا استوفى وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية من المغفرة إذا بلغ الغاية من الصوت ، وأما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي محذورة : « أما خشيت أن تنشق مريطاؤك » فروى البيهقي عنه هذا القدر دون قوله : أحبيت أن تسمع صوتي ، والمريطاء بيم مضمومة ثم راء مفتوحة ثم ياء مشناه من تحت ساكنة ثم طاء مهملة وبالد والقصر لغتان

أشهرهما المد وهي مؤنثة ، وهي ما بين السرة والعانة قال الأصمعي : هي ممدودة ولم يذكر الجوهري وجماعة سوى المد ، ومن ذكر المد والقصر أبو عمر الزاهد في شرح القصيح ، قال الجوهري : هي كلمة جاءت مصفرة والمشهور أنها ما بين السرة والعانة كما سبق ، وقال ابن فارس ، ما بين الصدر الى العانة .

(اما حكم المسألة) فإن كان يؤذن لجماعة استحب أن يرفع صوته ما أمكنه بحيث لا يلحقه ضرر ، فإن أمر به لم يصح لما ذكره المصنف ، هذا هو الصحيح ، وبه قطع الجمهور وفيه وجه أنه يصح كما لو أسر بالقراءة في موضع الجهر . وفيه وجه ثالث أنه لا بأس بالاسرار ببعضه ولا يجوز الاسرار بالجميع ، وهكذا نص عليه في الأم لكن تأوله الجمهور على أنه أراد من لم يبالغ في الجهر ، ومنهم من تأوله على من أذن لنفسه لا لجماعة ومنهم من أخذ بظاهره ، وموضع الخلاف إذا أسمع نفسه فحسب فإن لم يسمع نفسه فليس ذلك بأذان ولا كلام ، وإن أسمع بعض الناس دون بعض حصل الأذان قطعاً ، قال صاحب الحاوي : لو أسمع واحداً من الجماعة أجزاءه لأن الجماعة تحصل بهما ، ولو اقتصر في الإقامة على اسماع نفسه لم تصح إقامته على أصح الوجهين ، هذا كله في المؤذن والمقيم لجماعة أما من يؤذن لنفسه وحده فقطع الجمهور بأنه يكفي أن يسمع نفسه في الأذان والإقامة .

وقال امام الحرمين : يشترط اسماع من عنده ، والمذهب الأول ونقله الشيخ أبو حامد في تعليقه عن أصحابنا ، وهل يستحب له رفع الصوت ؟ فيه خلاف وتفصيل سبق بيانه في (فرع) في أوائل الباب ، ومن يقول : لا يرفع المنفرد يحمل الأحاديث الصحيحة في فضل رفع الصوت على الأذان للجماعة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب أن يرتب الأذان لأنه إذا تكلم لا يعلم السامع أن ذلك أذان ، والمستحب أن لا يتكلم في أذانه فإن تكلم لم يبطل أذانه لأنه إذا لم تبطل الخطبة بالكلام فلا أن يبطل الأذان أولى ، وإن أغمى عليه وهو في الأذان لم يجز لغيره أن يبني عليه لأن الأذان من اثنين لا يحصل به المقصود ، لأن السامع يظنه على وجه اللهو واللعب فإن الخلق في الحال وبني عليه جاز لأن المقصود يحصل به ،

وان ارتد في الأذان ثم رجع الى الاسلام في الحال ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز ان يبنى عليه لأن ما فعله قد بطل بالردة ؛ والمذهب انه يجوز لأن الردة انما تبطل اذا اتصل بها الموت ، وههنا رجع قبل الموت فلم يبطل .

(الشرح) اتفقوا على اشتراط الترتيب في الأذان لما ذكره فان نكسه فما وقع في موضعه صحيح فله أن يبنى عليه بأن أتى بالنصف الثاني من الأذان ثم بالنصف الأول ، فالنصف الثاني باطل ، والأول صحيح لوقوعه في موضعه فله أن يبنى عليه ، فيأتي بالنصف الثاني ، ولو استأنف الأذان كان أولى ليقع متواليا ولو ترك بعض كلماته أتى بالمتروك وما بعده ، ولو استأنف كان أولى ، وأما الكلام في الأذان فقال أصحابنا : الموالاة بين كلمات الأذان مأمور بها فان سكت سيرا لم يبطل أذانه بلا خلاف ، بل يبنى ، وان تكلم في أثناءه فمكروه بلا خلاف ، قال أصحابنا : فان عطس حمد الله في نفسه وبنى ، وان سلم عليه انسان أو عطس لم يجبه ولم يشتمه حتى يفرغ ، فان أجابه أو شتمه أو تكلم بغير ذلك لمصلحة لم يكره وكان تاركا للفضل .

ولو رأى أعشى يخاف وقوعه في بئر أو حية تدب الى غافل ، أو نحو ذلك وجب انذاره ويبنى على أذانه ، واذا تكلم فيه لمصلحة أو لغير مصلحة لم يبطل أذانه ان كان سيرا لأنه ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في الخطبة ، فالأذان أولى أن لا يبطل فانه يصح مع الحدث وكشف العورة وقاعدا وغير ذلك من وجوه التخفيف وهذا الذي ذكرناه من أنه لا يبطل أذانه باليسير هو المذهب وبه قطع الأصحاب الا الشيخ أبا محمد فتردد فيه اذا رفع به الصوت والصحيح قول الأصحاب ، وان طال الكلام أو سكت سكوتا طويلا أو نام أو أغشى عليه في الأذان ثم أفاق ففي بطلان أذانه طريقان (أحدهما) لا يبطل قولاً واحداً ، وبه قطع العراقيون وهو نص الشافعي رحمه الله في الأم (والثاني) في بطلانه قولان ، وهو طريقة الخراسانيين قالوا : والنوم والاعماء أولى بالابطال من الكلام ، والكلام أولى بالابطال من السكوت ، قال الرافعي : الأشبه وجوب الاستئناف عند طول الفصل ، وحمل النص على الفصل اليسير .

قال أصحابنا : والجنون هنا كالاعماء ، ممن صرح به القاضي أبو الطيب والماوردي والمحاملي والمتولي وغيرهم ثم في الاعماء والنوم اذا لم نوجب

الاستئناف لقلة الفصل ، أو مع طوله على قولنا : لا يبطل الطويل : يستحب الاستئناف ، نص عليه في الأم ، واتفق الأصحاب عليه ، وكذا يستحب في السكوت والكلام الكثيرين إذا لم توجبه ، فإن كان الكلام يسيرا لم يستحب الاستئناف على أصح الوجهين ، وبه قطع الأكثرون كما لا يستحب الاستئناف عند السكوت اليسير بلا خلاف . والوجه الثاني : يستحب ورجحه صاحب الشامل والتتمة لأنه مستغن عن الكلام بخلاف السكوت ، ثم إذا قلنا يبنى مع الفصل الطويل فالمراد ما لم يفحش الطول بحيث لا يعد مع الأول أذانا ، وحيث قلنا لا يبطل بالفصل المتخلل فله أن يبنى عليه بنفسه ولا يجوز لغيره على المذهب ، وهو المنصوص في الأم ، وبه قطع العراقيون لأنه لا يحصل به اعلام .

وقال الخراسانيون : ان قلنا لا يجوز الاستخلاف في الصلاة فهنا أولى ، والا فقولان ، وأما إذا تكلم في الإقامة كلاما يسيرا فلا يضر ، هذا مذهبا ، وبه قال الجمهور ، وحكى صاحب البيان عن الزهري أنه قال : تبطل إقامته دليلنا أنه إذا لم تبطل الخطبة وهي شرط لصحة الصلاة فالإقامة أولى .

قال الشافعي في الأم : ما كرهت له من الكلام في الأذان كنت له في الإقامة أكره قال : فإن تكلم في الأذان والإقامة أو سكت فيهما سكوتا طويلا أحبت أن يستأنف ولم أوجبه . أما إذا ارتد بعد فراغ أذانه - والعياذ بالله - فلا يبطل أذانه لكن المستحب أن لا يعتد به ويؤذن غيره نص عليه في الأم ، واتفق الأصحاب عليه لأن رده تورث شبهة فيه في حال الأذان فإن أسلم وأقام صح ، وإن ارتد في أثناء الأذان لم يصح بناؤه في حال الردة ، فإن أسلم وبنى فالمذهب أنه ان لم يطل الفصل جاز البناء والا فقولان الصحيح منعه وقيل في جوازه قولان مطلقا ، وقال البندنجي وغيره : وجهان أحدهما الجواز ، وإذا جوزنا له البناء فقل جوازه لغيره بخلاف السابق ، والمذهب أنه لا يجوز ، كذا الحكم لو مات في خلال الأذان فالمذهب أنه لا يجوز البناء ، وبه قطع صاحب الحاوي والدارمي والله أعلم .

(فسر) قد ذكرنا أن مذهبا الأذان لا يبطل بالكلام ، وبه قال جماهير العلماء ، قال الشيخ أبو حامد : وحكى عن الزهري أنه أبطله بالكلام قال : وهو ضعيف عنه ودليلنا القياس على الخطبة كما ذكره المصنف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول إلا في الحيعتين فإنه يقول : لا حول ولا قوة إلا بالله لما روى عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر ، فقال أحدهم : الله أكبر الله أكبر ثم قال : أشهد أن لا اله إلا الله ، فقال : أشهد أن لا اله إلا الله ، ثم قال : أشهد أن محمدا رسول الله ، فقال : أشهد أن محمدا رسول الله ، ثم قال : حي على الصلاة ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : حي على الفلاح ، فقال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : الله أكبر الله أكبر ، فقال : الله أكبر الله أكبر ، ثم قال : لا اله إلا الله فقال : لا اله إلا الله [خالصا] من قلبه دخل الجنة » .

فإن سمع ذلك وهو في الصلاة لم يأت بها في الصلاة فإذا فرغ أتى بها ، فإن كان في قراءة أتى بها ، ثم رجع إلى القراءة لأنها تفوت ، والقراءة لا تفوت ، ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على فاته من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرة » ثم يسأل الله تعالى الوسيلة فيقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت [سيدنا (١)] محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ، لما روى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعتي يوم القيامة » وإن كان الأذان للمغرب قال : « اللهم هذا أقبال ليلك وادبار نهارك واصوات دعائك اغفر لى » لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أم سلمة رضى الله عنها أن تقول ذلك ، ويدعو الله تعالى بين الأذان والإقامة لما روى أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة » .

(الشرح) حديثا عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم رواهما مسلم باللفظ الذى ذكره ، وحديث جابر رواه البخارى بلفظه هذا . وحديث أم سلمة رواه أبو داود والترمذى ، وفي أسناده مجهول ، وحديث أنس رواه أبو داود والترمذى ، وقال حديث حسن . وفي صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال حين يسمع المؤذن : أشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا

(١) لا توجد لفظ سيدنا في نسخة الركني من متن المذهب ولا في التوكلية من المجموع وهي ثابتة في شرح و ق والطبعة الأولى من الوحيدة (ط) .

عنده ورسوله ، رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه » وقوله الوسيلة هي منزلة في الجنة ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ، ثم سلوا الله لى الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لى الوسيلة حلت له الشفاعة » .

وقوله : الدعوة التامة هي بفتح الدال وهي دعوة الأذان سميت دعوة تامة لكمالها وعظم موقعها وسلامتها من نقص يتطرق الى غيرها ، وقوله الصلاة القائمة أى التى ستقوم أى تقام وتحضر ، قوله مقاما محمودا وهكذا هو في المذهب مقاما محمودا بالتنكير ، وكذا هو في صحيح البخارى وجميع كتب الحديث ، وهو صحيح ويكون قوله : الذى وعدته بدلا منه ، أو منصوبا بفعل محذوف تقديره أعنى الذى وعدته ، أو مرفوعا خبر مبتدأ محذوف ، أى هو الذى وعدته .

وأما ما وقع في التنبيه وكثير من كتب الفقه المقام المحمود فليس بصحيح في الرواية وانما أراد النبي صلى الله عليه وسلم التأدب مع القرآن ، وخكاية لفظه في قول الله عز وجل : (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) فينبغى أن يحافظ على هذا وقوله صلى الله عليه وسلم « حلت له شفاعتى » أى غشيتة وقالته ونزلت به وقيل حقت له .

(اما احكام الفصل) فقال أصحابنا يستحب للمؤذن أن يقول بعد فراغ أذانه هذه الأذكار المذكورة من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة والدعاء بين الأذان والاقامة ، والدعاء عند أذان المغرب ، ويستحب لسامعه أن يتابعه في الفاظ الأذان ويقول عند الحيعلتين « لا حول ولا قوة الا بالله » فاذا فرغ من متابعتة استحب له أيضا أن يقول هذه الأذكار المذكورة كلها ، ويقول اذا سمع قول المؤذن « الصلاة خير من النوم » صدقت وبررت هذا هو المشهور . وحكى الرافعى وجها أنه يقول : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم . ويستحب أن يتابعه

في الفاظ الاقامة ، الا أنه يقول في كلمة الاقامة أقامها الله وأدامها . هكذا قطع به الأصحاب ، الا الغزالي فحكى في البسيط عن صاحب التقريب وجها أنه لا يستحب متابعتها الا في كلمة الاقامة . وهذا شاذ ضعيف .

قال أصحابنا : ويستحب أن يتابع المؤذن في كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها ولا يقارنه ولا يؤخر عن فراغه من الكلمة ، ويدل عليه حديث عمر رضي الله عنه ، ويقول « لا حول ولا قوة الا بالله » أربع مرات في الأذان ، ومرتين في الاقامة فيقولها عقب كل مرة من قول المؤذن « حي على الصلاة ، حي على الفلاح » ويقول في التثويب صدقت وبررت مرتين ، ذكره الروياني في الحلية وغيره . وتستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ ، ثم سؤال الوسيلة بعدها للمؤذن والسماع ، وكذا الدعاء بين الأذان والاقامة يستحب لهما ولغيرهما . قال أصحابنا : وانما استحب للمتابع أن يقول مثل المؤذن في غير الحيلتين ليدل على رضاه به وموافقته في ذلك ، وأما الحيلة فدعاء الى الصلاة ، وهذا لا يليق بغير المؤذن فاستحب للمتابع ذكر آخر ، فكان لا حول ولا قوة الا بالله لأنه تفويض محض الى الله تعالى . وثبت في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة » .

قال أصحابنا : ويستحب متابعتها لكل سامع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير لأنه ذكر . وكل هؤلاء من أهل الذكر ، ويستثنى من هذا المصلي ومن هو على الخلاء والجماع ، فإذا فرغ من الخلاء والجماع تابعه ، صرح به صاحب الحاوي وغيره ، فإذا سمعه وهو في قراءة أو ذكر أو درس علم أو نحو ذلك قطعه وتابع المؤذن ، ثم عاد الى ما كان عليه ان شاء ، وان كان في صلاة فرض أو قفل قال الشافعي والأصحاب : لا يتابعه في الصلاة فإذا فرغ منها قاله .

وحكى الخراسانيون في استحباب متابعتها في حال الصلاة قولاً . وهو شاذ ضعيف ، فإذا قلنا بالمذهب انه لا يتابعه فتابعه فقولان ، أحصهما : يكره ، والثاني : أنه خلاف الأولى . وقيل انه مباح لا يستحب فعله ولا تركه ولا يكره ، وهذا اختيار الشيخ أبي على السنجي وامام الحرمين ، والمذهب

كراهته . فإذا تابعه في ألفاظ الأذكار وقال في الحيعلتين : لا حول ولا قوة الا بالله لم تبطل صلاته لأنها أذكار والصلاة لا يبطلها الأذكار . وإن قال في الحيعلة حتى على الصلاة حتى على الفلاح ، فهذا كلام آدمي ، فإن كان عالماً بأنه في الصلاة وأن هذا كلام آدمي بطلت صلاته ، وإن كان ناسياً للصلاة لم تبطل ، وإن كان عالماً بالصلاة جاهلاً بأن ذلك كلام آدمي وأنه ممنوع منه فقي بطلان صلاته وجهان حكاهما القاضي حسين في تعليقه وغيره ، أصحابها لا تبطل ، وبه قطع الأكثرون ، منهم الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوي والمحاملي وصاحب الشامل والابانة والمتولى وصاحب العدة . قالوا ويسجد للنسوة الناسي وكذا الجاهل إذا لم تبطلها لأنه تكلم في صلاته ناسياً ، قال القاضي حسين : ولو قال في متابعتة في التشويب صدقت وبررت فهو كقوله : حتى على الصلاة لأنه كلام آدمي ، قال وكذا لو قال مثله : الصلاة خير من النوم ، قال : ولو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تبطل صلاته . ولو قال : قد قامت الصلاة بطلت صلاته ، كما لو قال حضرت الصلاة ، ولو قال أقامها الله أو اللهم أقمها وأدمها لم تبطل صلاته . هذا كلام القاضي وهو كما قال .

واتفقوا على أنه لا يتابعه إذا كان في أثناء قراءة الفاتحة ، فإن ذلك مكروه ، ومن نقل الاتفاق عليه امام الحرمين . قالوا : فلو تابع فيها وجب استئناف القراءة بلا خلاف ، لأنه غير مستحب بخلاف ما لو امن فيها لتأمين الامام فانه لا يوجب الاستئناف على الأصح لأن التأمين مستحب قال صاحب الشامل : قال أبو اسحاق : وليس التأكيد في متابعة المؤذن بعد فراغ المصلي كالتأكيد في متابعة من ليس هو في صلاة . قال صاحب الحاوي ولو سمعه وهو في الطواف تابعه وهو على طوافه ، لأن الطواف لا يمنع الكلام .

(فرع) إذا سمع مؤذناً بعد مؤذن ، هل يختص استحباب المتابعة بالأول ؟ أم يستحب متابعة كل مؤذن ؟ فيه خلاف للسلف حكاه القاضي عياض في شرح صحيح مسلم ، ولم أر فيه شيئاً لأصحابنا ، والمسألة محتملة ، والمختار أن يقال : المتابعة سنة متأكدة يكره تركها لصريح الأحاديث الصحيحة بالأمر بها ، وهذا يختص بالأول لأن الأمر لا يقتضي التكرار ، وأما أصبل الفضيلة والثواب في المتابعة فلا يختص والله أعلم .

(فرع) مذهبا أن المتابعة سنة ليست بواجبة ، وبه قال جمهور العلماء ، وحكى الطحاوى خلافا لبعض السلف في إيجابها وحكاة القاضي عياض .

(فرع) مذهبا ومذهب الجمهور أنه يتابع المؤذن في جميع الكلمات . وعن مالك روايتان أحدهما كالجمهور ، والثانية يتابعه الى آخر الشهادتين فقط ، لأنه ذكر الله تعالى وما بعده بعضه ليس بذكر وبعضه تكرار لما سبق ، وحجة الجمهور حديث عمر رضى الله عنه .

(فرع) لم أر لأصحابنا كلاما في أنه هل يستحب متابعة المؤذن في الترجيع أم لا ؟ ويحتمل أن يقال لا يستحب لأنه لا يسمعه ، ويحتمل أن يقال يستحب لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول » والترجيع مما يقول ، ولم يقل فقولوا مثل ما تسمعون ، وهذا الاحتمال أظهر وأحوط .

(فرع) من رأى المؤذن وعلم أنه يؤذن ولم يسمعه لبعده أو صمم الظاهر أنه لا تشرع له المتابعة ، لأن المتابعة معلقة بالسماع ، والحديث مصرح باشتراطه ، وقايضا على تسميت العاطس فانه لا يشرع الا لمن يسمع تحييده .

(فرع) لمن سمع المؤذن ولم يتابعه حتى فرغ ، لم أر لأصحابنا تعرضا له لأنه هل يستحب تدارك المتابعة ؟ والظاهر أنه يتدارك على القرب ولا يتدارك بعد طول الفصل ، وقد قال امام الحرمين : لو سمعه وهو في الصلاة فلم يتابعه ينبغي أن يأتي بالاذكار بمجرد السلام . فلو طال الفصل فهو كترك سجود السهو ، فيه تفصيل في موضعه .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبا المشهور أنه يكره للمصلى متابعته في الصلاة ، وسواء صلاة الفرض والنفل ، وبه قال جماعة من السلف . وعن مالك ثلاث روايات أحدها يتابعه ، والثانية يتابعه في النافلة دون الفرض .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان يقعد بين الاذان والإقامة قعدة ينتظر فيها الجماعة ، لان الذى رآه عبد الله بن زيد رضى الله عنه في المنام اذن وقعد قعدة ، ولانه اذا

وصل الأذان بالإقامة فات الناس الجماعة فلم يحصل المقصود بالأذان ؛ ويستحب ان يتحول من الأذان الى غيره للإقامة لما روى في حديث عبد الله بن زيد : « ثم استأخر غير كثير ثم قال مثل ما قال وجعلها وترا » .

(الشرح) حديث عبد الله بن زيد هذا رواه أبو داود باسناد صحيح وروى الترمذى بمضه بطريق الى أبي داود وقال : حسن صحيح كما تقدم في أول الباب .

(أما حكم المسألة) فاتفق أصحابنا على استحباب هذه القعدة قدر ما تجتمع الجماعة الا في صلاة المغرب فانه لا يؤخرها لصيق وقتها ، ولأن الناس في العادة يجتمعون لها قبل وقتها ، ومن تأخر عن التقدم لا يتأخر عن أول الصلاة ، ولكن يستحب أن يفصل بين أذانها وإقامتها فصلا يسيرا بقعدة أو سكوت أو نحوهما ، هذا مذهبننا لا خلاف فيه عندنا ، وبه قال أحمد وأبو يوسف ومحمد ، وهو رواية عن أبي حنيفة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنه : لا يقعد بينهما وأما استحباب التحول للإقامة الى غير موضع الأذان فمتفق عليه للحديث .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان يكون المقيم هو المؤذن لأن زياد بن الحارث الصدائي اذن فجاء بلال ليقيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ان اخا صداء اذن ، ومن اذن فهو يقيم » فان اذن واحد وإقام غيره جاز لأن بلالا اذن وإقام عبد الله ابن زيد) .

(الشرح) حديث زياد بن الحارث رواه أبو داود والترمذى وغيرهما ، قال الترمذى والبعوى : في اسناده ضعف ، وعلق البيهقى القول فيه فقال : ان ثبت كان أولى ما روى في حديث عبد الله بن زيد « أن بلالا اذن فقال عبد الله : يا رسول الله انى أرى الرؤيا ويؤذن بلال ؟ » قال : فأقم أنت » لما في اسناده ومتمنه من الاختلاف ، وأنه كان في أول ما شرع الأذان وحديث الصدائي كان بعده . وأما حديث عبد الله بن زيد فرواه أبو داود وغيره ، وقد ذكرنا قول البيهقى فيه . وقال الامام أبو بكر الحازمى في كتابه الناسخ والمنسوخ : في اسناده مقال ، قال : واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم

غيره أن ذلك جائز ، واختلفوا في الأولوية فقال أكثرهم : لا فرق والأمر متسع . ومن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور . وقال بعض العلماء الأولى أن من أذن فهو يقيم .

وقال الشافعي : إذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة لشيء يروى : أن من أذن فهو يقيم ، قال الحازمي : وحجة هذا المذهب حديث الصدائي لأنه أقوم اسنادا من حديث عبد الله بن زيد ، ثم حديث ابن زيد كان في أول ما شرع الأذان في السنة الأولى ، وحديث الصدائي بعده بلا شك والأخذ بآخر الأمرين أولى . قال : وطريق الانصاف أن يقال الأمر في هذا الباب على التوسعة ، وادعاء النسخ مع إمكان الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل .

أما الصدائي فبضم الصاد وتخفيف الدال المهملتين وبالمد ، منسوب الى صداء تصرف ولا تصرف ، وهو أبو هذه القبيلة واسمه يزيد بن حرب . قال البخاري في تاريخه : صداء حي من اليمن ، وكان أذان زياد الصدائي في صلاة الصبح في السفر ، ولم يكن بلال حاضرا حينئذ .

(أما حكم المسألة) فان أذن واحد فقط فهو الذي يقيم ، وإن أذن جماعة دفعة واحدة وانفقوا على من يقيم منهم أقام ، وإن تشاحوا أقرع ، وإن أذنوا واحدا بعد واحد فان كان الأول هو المؤذن الراتب أو لم يكن هناك مؤذن راتب فالذي يقيم هو الأول . وإن كان الذي أذن أولا أجنبيا وأذن بعده الراتب فمن أولى بالإقامة ؟ فيه وجهان حكاهما الخراسانيون (أحدهما) الراتب لأنه صاحب ولاية الأذان والإقامة وقد أذن (والثاني) الأجنبي لأن بأذان الأول حصلت سنة الأذان أو فرضه ، ولو أقام في هذه الصور غير من له ولاية الإقامة ممن أذن أو أجنبى اعتد بإقامته على المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور . وحكى الخراسانيون وجها أنه لا يعتد به ، تخريجا من قول الشافعي انه لا يجوز أن يخطب واحد ويصلى آخر . وهذا ليس بشيء . ويستحب أن لا يقيم في المسجد الواحد الا واحدا الا اذا لم تحصل به الكفاية ، وفيه وجه أنه لا بأس بأن يقيموا جميعا اذا لم يؤد الى تهوئش ، وبه قطع البغوي ، واذا أقام غير من أذن فهو خلاف الأولى ، ولا يقال

مكروه . وقيل انه مكروه ، وبه جزم العبدري ونقل مثله عن أحمد ؛ قال :
وقال مالك وأبو حنيفة : لا يكره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب لمن سمع الإقامة أن يقول مثل ما يقول الآ في الحيلة فانه
يقول : لا حول ولا قوة الا بالله ، وفي لفظ الإقامة يقول : أقامها الله وأدامها
[ما دامت السموات والأرض (١)] لما روى أبو أمامة رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال ذلك) .

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود بأسناده عن محمد بن ثابت
العبدري عن رجل من أهل الشام عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة أو بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو حديث
ضعيف لأن الرجل مجهول ، ومحمد بن ثابت العبدري ضعيف بالاتفاق وشهر
مختلف في عدالته وعلى المصنف انكار في جزمه بروايته عن أبي أمامة وانما
هو على الشك كما ذكرنا لكن الشك في أعيان الصحابة لا يضر لأنهم كلهم
عدول لكن لا يجوز الجزم به عن أبي أمامة مع الشك ، وكيف كان فهو حديث
ضعيف لكن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال باتفاق العلماء ، وهذا من
ذاك ، واسم أبي أمامة صدى بن عجلان سبق في باب التيمم ، واتفق
أصحابنا على استحباب متابعتها في الإقامة كما قال المصنف الا الوجه الشاذ
الذي قدمناه عن البسيط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب أن يكون المؤذن للجماعة اثنين لأن النبي صلى الله عليه وسلم
كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنهما ، فإن احتاج الى الزيادة
جعلهم أربعة لأنه كان لعثمان رضي الله عنه أربعة ، والمستحب أن يؤذن واحد
بعد واحد كما فعل بلال وابن أم مكتوم ، ولأن ذلك ابلغ في الاعلام) .

(الشرح) حديثا بلال وابن أم مكتوم صحيحان كما سبق رواهما
البخاري ومسلم ، قال الشافعي والأصحاب : يجوز الاقتصار على مؤذن
واحد للمسجد ، والأفضل أن يكون مؤذنان للحديث فإن احتاج الى أكثر
من ذلك ، قال أبو علي الطبري : تجوز الزيادة الى أربعة كما فعل عثمان

(١) ما بين المتوفين ليس في ش و ق (ط) .

رضى الله عنه ، ولا يزداد على أربعة • وتابع أبا على الطبرى على هذا المصنف
والشيخ أبو حامد والمحاملى والسرخسى والبغوى وصاحب العدة ورجحه
الرويانى وكثيرون ، ونقله صاحب البيان عن الأكثرين ، وأنكر المحققون هذا
على أبى على ، وقالوا : انما الضبط بالحاجة ورؤية المصلحة فان رأى الامام
المصلحة فى الزيادة على أربعة فعله ، وان رأى الاقتصار على اثنين لم يزد ،
وهذا هو الصحيح لأنه اذا جازت الزيادة على ما كان فى زمن رسول الله صلى
الله عليه وسلم للحاجة فالزيادة على ما كان فى زمن عثمان للحاجة أولى •

قال القاضى أبو الطيب : قال الشافعى فى الأم : لا تضيق أن يكون
للمؤذنون أكثر من اثنين ، قال أبو على الطبرى : لا يزداد على أربعة ، قال
القاضى : قال أصحابنا • هذا لا يعرف ، والصحيح أنه يجوز أن يزيد ما شاء
لأن الشافعى لم يحدد شيئاً ، وقال صاحب الشامل : هذا التقدير الذى قاله
أبو على لم يذكره أحد من أصحابنا غيره ، وظاهر كلام الشافعى جواز
الزيادة •

وقال صاحب التتمة : هذا الذى قاله أبو على ليس بصحيح ، وقال
صاحب الحاوى : يكون له مؤذنان فان لم يكف اثنين لكثرة الناس جعلهم
أربعة ، فان لم يكفوا جعلهم ستة فان زاد فثمانية ليكونوا شفعاً لا وتراً ،
وأقوال أصحابنا بنحو ما ذكره هؤلاء مشهورة ، فالصواب أن الضبط
بالحاجة والمصلحة ، وان بلغوا ما بلغوا ، وقد قال أبو على البنديجى : قد نص
الشافعى فى القديم على جواز الزيادة على أربعة •

(قلت) وهذا قديم لم يعارضه جديد ، فهو مذهب الشافعى كما سبق
بيانه فى مقدمة هذا الشرح ، قال صاحب الحاوى : ومراد الشافعى
والأصحاب بهذا المؤذنون الذين يرتبهم الامام له على الدوام ، والا فلو أذن
أهل المسجد كلهم لم يمنعوا معنى أذن واحد بعد واحد ولم يؤد الى تهويش
واختلاط •

(فسر) اذا كان للمسجد مؤذنان فأكثر أذنوا واحداً بعد واحد كما
صح عن بلال وابن أم مكتوم ، ولأنه أبلغ فى الاعلام ، فان تنازعوا فى
الابتداء أقرع فان ضاق الوقت والمسجد كبير أذنوا فى أقطاره كل واحد فى

قطر لسمع أهل تلك الناحية ، وإن كان صغيرا أذنوا معا إذا لم يؤد إلى تهويش .

قال صاحب الحاوي وغيره : ويقفون جميعا عليه كلمة كلمة ، فإن أدى إلى تهويش أذن واحد فقط فإن تنازعوا أقرع ، قال الشيخ أبو حامد والقاضي حسين وغيره : فإن أذنوا جميعا واختلفت أصواتهم لم يجز لأن فيه تهويشا على الناس ، ومتى أذن واحد بعد واحد لم يتأخر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت ، ولئلا يظن من سمع الأخير أن هذا أول الوقت ، قال الشافعي في الأم ولا أحب للامام إذا أذن المؤذن الأول أن يبطئ بالصلاة ليفرغ من بعده ، بل يخرج ويقطع من بعده الأذان بخروج الامام .

(فرع) اختلف أصحابنا في الأذان للجمعة ، فقال المحاملي في المجموع : قال الشافعي رحمه الله : أحب أن يكون للجمعة أذان واحد عند المنبر ، ويستحب أن يكون المؤذن واحدا لأنه لم يكن يؤذن يوم الجمعة للنبي صلى الله عليه وسلم إلا بلال هذا كلام المحاملي ، وقال البندنجي : قال الشافعي : أحب أن يكون مؤذن الجمعة واحدا بين يدي الامام إذا كان على المنبر لا جماعة مؤذنين وصرح أيضا القاضي أبو الطيب وآخرون بأنه يؤذن للجمعة مؤذن واحد .

وقال الشافعي رحمه الله في البويطي : النداء يوم الجمعة هو الذي يكون والامام على المنبر يكون المؤذنون يستفتحون الأذان فوق المنارة جملة حين يجلس الامام على المنبر لسمع الناس فيأتون إلى المسجد فإذا فرغوا خطب الامام بهم ومنع الناس البيع والشراء تلك الساعة هذا نصه بحروفه . وفي صحيح البخاري في باب رجم الحبلى من الزنا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « جلس عمر رضي الله عنه على المنبر يوم الجمعة فلما سكث المؤذنون قام فأتى على الله تعالى . وذكر الحديث » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز استدعاء الامراء إلى الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها أن بلالا رضي الله عنه جاء فقال : « السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته الصلاة رحمتك الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مرى أبا بكر فليصل بالناس » قال ابن قسيط : وكان بلال يسلم على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما كان يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(الشرح) ثبت في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت « لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بلال يؤذن بالصلاة فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس » وأما هذه الزيادة التي ذكرها المصنف فليست في الصحيحين ، وقوله : مرى ، هكذا وقع في المذهب ، والذي في الصحيحين مروا كما ذكرناه ، وفي الصحيحين : مروا من غير رواية عائشة ، وأما ابن قسيط فبضم القاف وفتح السين وهو منسوب الى جده وهو يزيد بن عبد الله بن قسيط ابن أسامة بن عمير الليثي المدني أبو عبد الله سمع ابن عمر وأبا هريرة وغيرهما توفي سنة ثنتين وعشرين ومائة بالمدينة ، وهو ثقة ، وقوله ان بلالا كان يسلم على أبى بكر وعمر يعنى عند استدعائهما الى الصلاة . وهذا النقل بعيد أو غلط فان المشهور المعروف عند أهل العلم بهذا الفن أن بلالا لم يؤذن لأبى بكر ولا عمر ، وقيل : أذن لأبى بكر رضى الله عنهم ، ورواية ابن قسيط هذه منقطعة فانه لم يدرك أبا بكر ولا عمر ولا بلالا رضى الله عنهم . وهذا الذى ذكره المصنف من جواز الاستدعاء هو كما قال ، وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : سلام المؤذن بعد الأذان على الأمراء وقوله : حى على الصلاة حى على الفلاح مكروه وقال صاحب العدة الشيخ نصر المقدسى : يكره أن يخرج بعد الأذان الى باب الأمير وغيره ، ويقول : حى على الصلاة أيها الأمير فان أتى بابه ، وقال : الصلاة أيها الأمير فلا بأس .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان وجد من يتطوع بالأذان لم يرزق المؤذن من بيت المال لان [مال بيت] المال جعل للمصلحة ولا مصلحة فى ذلك ، وان لم يوجد من يتطوع رزق [من يؤذن] من خمس الخمس لان ذلك من المصالح ، وهل يجوز ان يستاجر فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز ، وهو اختيار الشيخ أبى حامد ، لانه قرينة فى حقه فلم يجوز ان يستاجر عليه كالإمامة فى الصلاة (الثانى) يجوز لانه عمل معلوم يجوز ان يأخذ الرزق عليه فجاز أخذ الأجرة عليه كسائر الأعمال) .

(الشرح) قوله : قرينة فى حقه احتراز من الحج وقوله : عمل معلوم احتراز من القضاء ، وقوله : يجوز أخذ الرزق عليه احتراز من عمل المعصية ، وقيل : احتراز من صلاته منفردا .

قال الشافعي رحمه الله في الأم : أحب أن يكون المؤذنون متطوعين قال :
وليس للامام أن يرزقهم وهو يجد من يؤذن متطوعا ممن له أمانة الا أن
يرزقهم من ماله . قال ولا أحسب أحدا يبذل كثير الأهل يعوزة أن يجد
مؤذنا أميناً لازماً يؤذن متطوعاً ، فإن لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذنا ، ولا
يرزقه الا من خمس الخمس سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز
أن يرزقه من غيره من النعم لأن لكل مالكا موصوفا ، ولا يجوز أن يرزقه
من الصدقات شيئا ، ويجوز للمؤذن أخذ الرزق اذا رزق من حيث وصفت
أن يرزق ولا يجوز له أخذه من غيره بأن يرزق ، هذا نص بحرفه وتابعه
الأصحاب كلهم عليه ، وافقوا عليه .

وعن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قال « آخر ما عهد الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا » ، رواه
الترمذي وقال حديث حسن ، قال أصحابنا : ولا يجوز أن يرزق مؤذنا وهو
يجد متبرعا عدلا ، كما نص عليه ، قال القاضي حسين : لأن الامام في بيت
المال كالوصي في مال اليتيم ثم الوصي لو وجد من يعمل في مال اليتيم متبرعا
لم يجز أن يستأجر عليه من مال اليتيم فكذا الامام فلو وجد فاسقا متبرعا ،
وعدلا لا يؤذن الا برزق فالمذهب أنه يرزق العدل وبهذا قطع الشيخ أبو حامد
والجامل والمبدي وصاحب الشامل والمعتمد والجمهور ، وهو ظاهر
النص الذي ذكرناه ، وذكر صاحب التتمة وجهين أحدهما : يرزق العدل ،
والثاني الفاسق أولى ، وهذا ليس بشيء ولو وجد متطوعا حسن الصوت
وغيره رفيعه فهل له أن يرزق حسن الصوت ؟ فيه وجهان حكاه القاضي
وصاحباه المتولى والبقوى غيرهم ، قال ابن سريج يرزقه وقال القفال
والشيخ أبو محمد لا والأصح أنه يرزقه ان رآه مصلحة لظهور تفاوتهما ،
وتعلق المصلحة به .

قال القاضي والمتولى : هما مبنيان على القولين في الأم اذا طلبت أجرة
الرضاع ووجد الأب متبرعا ، قال أصحابنا والرزق يكون من خمس خمس
النعم والغنيمة ، وكذا من أربعة أخماس النعم اذا قلنا : انه للمصالح ،
وينبغي أن لا يختص بذلك بل يرزقه من كل مال هو لمصالح المسلمين ؛

كالأموال التي يرثها بيت المال ، والمال الضائع الذي آيسنا من صاحبه
وغير ذلك .

قال أصحابنا : والرزق يكون بقدر الحاجة ، فان كان في البلد مسجد
واحد رزق ما تدعو الحاجة اليه من مؤذن أو جماعة كما سبق ، وان كان فيه
مساجد ولم يمكن جمع الناس في مسجد واحد رزق عددا من المؤذنين
للمساجد بحيث تحصل بهم الكفاية ويتأدى الشعار ، وان أمكن بلا مشقة
فوجان مشهوران في كتب الخراسانيين ، أحدهما : يجمعهم ويرزق واحدا
فقط ، وأصحبهما لا يجمعهم بل يرزق الجميع لثلاث تتعطل المساجد ، قال
القاضي حسين : ولأن تكثير الجماعات وفعلها في مساجد أكثر فضيلة من
أدائها في مسجد واحد ، واذا لم يكن في بيت المال سعة بدأ بالأهم وهو رزق
مؤذن الجامع وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره ، قال أصحابنا : ويجوز
للامام أن يرزق من مال نفسه ولآحاد الرعية من مال نفسه وحينئذ يجوز أن
يرزق كم شاء وكيف شاء ومتى شاء فيرزق ما شاء من العدد ، ومع وجود
المتبرع وفوق قدر الكفاية ، وصرح به في التهذيب وغيره .

(**فروع**) في جواز الاستتجار على الأذان ثلاثة أوجه (أصحابها) :
يجوز للامام من مال بيت المال ومن مال نفسه ولآحاد الناس من أهل المحلة
ومن غيرهم من مال نفسه ونقله القاضي أبو الطيب عن أبي على الطبري وعامة
أصحابنا ، وكذا نقله المتولي وصاحب الذخائر والعبدري عن عامة أصحابنا
وصححه القاضي أبو الطيب والفوراني وامام الحرمين وابن الصباغ والمتولي
والغزالي في البسيط والكنيا الهراسي في كتابه الزوايا في الخلاف والشاشي في
المعتمد والرافعي وآخرون ، وقطع به الغزالي في الخلاصة والرويانى في
الحلية ، وهو مذهب مالك وداود . (والثاني) لا يجوز الاستتجار لأحد ،
وبه قطع الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوى والقفال وصححه المحاملى
والبندنجى والبغوى وغيرهم وبه قال الأوزاعى وأبو حنيفة وأحمد وابن
المنذر (والثالث) يجوز للامام دون آحاد الناس ، ودليل الجميع ظاهر بما
ذكره المصنف .

قال أصحابنا : واذا جوزنا للامام الاستتجار من بيت المال فانما يجوز

حيث يجوز الرزق من بيت المال خلافا ووفقا ، قال صاحب التهذيب : وان استأجر من بيت المال لم يقتصر الى بيان المدة ، بل يكفي أن يقول : استأجرتك لتؤذن في هذا المسجد في أوقات الصلاة كل شهر بكذا ، ولو استأجر من مال نفسه أو استأجر آحاد الناس ففي اشتراط بيان المدة وجهان (أصحهما) الاشتراط ، قال : والاقامة تدخل في الاستئجار للأذان ، ولا يجوز الاستئجار للاقامة وحدها اذ لا كلفة فيها بخلاف الأذان ؟ قال الرافعي : ولا تخلو هذه الصورة عن اشكال ، وكذا قال السرخسي في الأمالي : ان شرط له الامام الجعل من بيت المال لم يشترط ذكر آخر المدة ، بل يكفي كل شهر أو سنة بكذا كالجزية والخراج ، وان شرط من مال نفسه فوجهان (أحدهما) هذا (والثاني) يشترط كالأجارة على غيره من الأعمال ، قال صاحب الذخائر : الفرق بين الرزق والأجرة أن الرزق أن يعطيه كفايته هو وعياله ، والأجرة ما يقع به التراضي ، وأما حديث عثمان بن أبي العاص أنه قال : آخر ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا » رواه الترمذي وقال هو حديث حسن محمول على النذب .

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) قال أصحابنا رحمهم الله : يستحب أن يكون الأذان بقرب المسجد (الثانية) يكره أن يخرج من المسجد بعد الأذان قبل أن يصلى الا لعذر ، وقد سبقت هذه المسألة بدليلها في آخر باب ما يوجب الفصل ، وذكرها في هذا الباب جماعة من أصحابنا (الثالثة) يستحب أن لا يكتفى أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم ، بل يؤذن في كل مسجد واحد ذكره صاحب العدة وغيره (الرابعة) قال البندنجي وصاحب البيان : يستحب أن يقف المؤذن على أواخر الكلمات في الأذان لأنه روى موقوفا ، قال الهروي : وعوام الناس يقولون : الله أكبر بضم الراء وكان أبو العباس المبرد يفتح الراء فيقول الله أكبر الله أكبر ، الأولى مفتوحة ، والثانية ساكنة ، قال : لأن الأذان سمع موقوفا كقوله : حي على الصلاة ، حي على الفلاح فكان الأصل أن يقول : الله أكبر الله أكبر بإسكان الراء فحركات الألف من اسم الله تعالى في اللفظة الثانية لسكون الراء قبلها ففتحت كقوله تعالى « الم ، الله لا اله الا هو » وقال صاحب التتمة

يجمع كل تكبيرتين بصوت لأنه خفيف ، وأما باقى الكلمات فيفرد كل كلمة بصوت ، وفى الإقامة يجمع كل كلمتين بصوت .

(الخامسة) قال البغوى : لو زاد فى الأذان ذكرا أو زاد فى عدد كلماته لم ييطل أذانه ، وهذا الذى قاله محمول على ما اذا لم يؤد الى اشتباهه بغير الأذان على السامعين . قال القاضى أبو الطيب وغيره : لو قال الله الأكبر بدل الله أكبر صح أذانه كما لو قاله فى تكبيرة الاحرام تنعقد صلاته .

(السادسة) قال الشافعى فى الأم : وواجب على الامام أن يتفقد أحوال المؤذنين ليؤذنوا فى أول الوقت ولا ينتظرهم بالإقامة ، وأن يأمرهم فيقيموا فى الوقت ، هذا نصه قال أصحابنا : وقت الأذان منوط بنظر المؤذن لاحتاج فيه الى مراجعة الامام ، ووقت الإقامة منوط بالامام فلا يقيم المؤذن الا بإشارته ، فلو أقام بغير اذنه فقد قال امام الحرمين : فى الاعتداد به تردد للأصحاب ولم يبين الراجح ، والظاهر ترجيح الاعتداد .

(السابعة) قال الشافعى فى مختصر المزنى : وترك الأذان فى السفر أخف منه فى الحضر . قال أصحابنا : وجه ذلك أن السفر مبنى على التخفيف وفعل الرخص ، ولأن أصل الأذان للاعلام بالوقت ، والمسافرون لا ينفردون غالبا .

قال فى الأم : ولو تركت المرأة الإقامة لصلاتها لم أكره لها من تركها ما أكره من تركها للرجال ، وإن كنت أحب أن تقيم . قال فى الأم : ويصلى الرجل بأذان رجل لم يؤذن له ، يعنى لم يقصد الأذان لهذا الرجل ، وهذا الذى نص عليه هو ما ذكره صاحب العدة وغيره . قالوا : لو اجتاز رجل بمسجد قد أذن فيه اكتفى بذلك الأذان وإن كان المؤذن لم يقصده .

(الثامنة) قال صاحب الحاوى : لو أذن بالفارسية ان كان يؤذن لصلاة جماعة لم يجز ، سواء كان يحسن العربية أم لا ، لأن غيره قد يحسن ، وإن كان أذانه لنفسه فإن كان يحسن العربية لم يجزئه كذا ذكر الصلاة ، وإن كان لا يحسن أجزاءه وعليه أن يتعلم . هذا كلامه وهذا الذى قاله من أن مؤذن الجماعة لا يجزئه بالفارسية وإن لم يحسن العربية ، محمول على ما اذا كان فى الجماعة من يحسن العربية فإن لم يكن صح وقد أشار اليه فى تعليقه .

(التاسعة) قال الدارمي : لو لقن الأذان أجزاءه لحصول الاعلام .

(العاشرة) قال الشافعي رحمه الله تعالى في آخر أبواب الأذان : اذا كانت ليلة مطيرة أو ذات ريح وظلمة يستحب أن يقول المؤذن اذا فرغ من أذانه : « ألا صلوا في رحالكم » قال : فان قاله في أثناء الأذان بعد الخيلة فلا بأس . هذا نصه .

وهكذا نقله البندنجي وقطع به ، وهكذا صرح به الصيدلاني وصاحب العدة والشاشي وآخرون ذكروه بحروفه التي نقلتها ، واحتجوا له بالحديث الذي سأذكره ان شاء الله تعالى . واستبعد امام الحرمين قوله في أثناء الأذان ، وقال تغيير الأذان من غير سبب مستبعد . ذكره في كتاب صلاة الجماعة ، وهذا الذي استبعده ليس بعيد ، بل هو الحق والسنة ، فقد ثبت ذلك في أحاديث كثيرة في الصحيحين بعد الأذان وفي أثناءه ، فروى قافع أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ثم قال « ألا صلوا في الرحال » ثم قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة ذات برد ومطر يقول : « ألا صلوا في الرحال » رواه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم أنه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر مؤذنه به في السفر » .

وعن عبد الله بن الحارث قال : « خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردغ فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة أمره أن ينادي الصلاة في الرحال ، فنظر بعضهم الى بعض فقال كأنكم أنكرتم هذا ؟ قد فعل هذا من هو خير مني وانها عزمة » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية للبخاري ومسلم ، قال ابن عباس لمؤذنه في يوم مطير وهو يوم جمعة « اذا قلت : أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل : حي على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم ، فكأن الناس استنكروا ، فقال : فعله من هو خير مني ، ان الجمعة عزمة واني كرهت أن أخرجكم فتمشوا في الطين والدحض » وفي رواية لمسلم « فعله من هو خير مني » يعني النبي صلى الله عليه وسلم . وفي رواية له « أذن مؤذن ابن عباس يوم جمعة في يوم مطير فذكره » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب طهارة البدن وما يصلى فيه وعليه

(الطهارة ضربان ، طهارة عن حدث ، وطهارة عن نجس ، فاما الطهارة عن الحدث فهي شرط في صحة الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول » وقد مضى حكمها في كتاب الطهارة) .

(الشرح) هذا الحديث رواه مسلم من رواية ابن عمر رضى الله عنهما ؛ والطهور بضم الطاء ويجوز فتحها ، والمراد فعل الطهارة ، والغلول بضم الغين لا غير وهو الخيانة ، يقال غل وأغل أى خان . وقوله هي شرط في صحة الصلاة هذا مجمع عليه ولا تصح صلاة بغير طهور ، اما بالماء واما بالتيمم بشرطه ، سواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجنابة وسجود التلاوة والشكر ، هذا مذهبنا ، وبه قال العلماء كافة ونقل أصحابنا عن الشعبي ومحمد بن جرير جواز صلاة الجنابة للمحدث لأنها دعاء ، وهذا باطل ، فقد سماها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم صلاة ، ولا تقبل صلاة بغير طهور .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما طهارة البدن عن النجاسة فهي شرط في صحة الصلاة ، والدليل عليها قوله صلى الله عليه وسلم « تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه ») .

(الشرح) هذا الحديث سبق بيانه في باب ازالة النجاسة ، ومذهبنا أن ازالة النجاسة شرط في صحة الصلاة ، فان عليها لم تصح صلاته بلا خلاف ، وان نسيها أو جهلها فالمذهب أنه لا تصح صلاته ، وفيه خلاف نذكره حيث ذكره المصنف في أواخر الباب ، وسواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجنابة وسجود التلاوة والشكر ، فإزالة النجاسة شرط لجميعها ، هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف ، وعن مالك في ازالة النجاسة ثلاث روايات أصحها وأشهرها أنه ان صلى عالما بها لم تصح صلاته ، وان كان جاهلا أو ناسيا صحت ، وهو قول قديم عن الشافعي (والثانية) لا تصح الصلاة علم أو جهل أو نسي . (والثالثة) تصح

الصلاة مع النجاسة ، وإن كان عالما متعمدا ، وأزالتها سنة . ونقل أصحابنا عن ابن عباس وسعيد بن جبير نحوه ، واتفق ^(١) الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وعامة العلماء على أن أزالتها شرط إلا مالكا .

واحتج لمالك بحديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال « بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : ما حلتكم على القائكم نعالكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيهما قدرا » رواه أبو داود بإسناد صحيح ، ورواه الحاكم في المستدرک وقال : هو صحيح على شرط مسلم ، وفي رواية لأبي داود « خبثا » بدل « قدرا » وفي رواية غيره « قدرا أو أذى » وفي رواية « دم خلمة » .

واحتج الجمهور بقول الله تعالى (وثيابك فطهر) والأظهر أن المراد ثيابك الملبوسة وأن معناه طهرها من النجاسة ، وقد قيل في الآية غير هذا ، لكن الأرجح ما ذكرناه ونقله صاحب الحاوي عن الفقهاء ، وهو الصحيح ، وبحديث « تنزهوا من البول » وهو حسن كما سبق ، وبقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلى » رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه ، وبحديث ابن عباس قال « مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال انهما يعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » رواه البخاري ومسلم ، وبالقياص على طهارة الحدث والجواب عن حديث أبي سعيد من وجين .

(أحدهما) أن القذر هو الشيء المستقذر . كالمخاط والبصاق والمني والبول وغيره فلا يلزم أن يكون نجسا .

(الثاني) لعله كان دما يسيرا ، أو شيئا يسيرا من طين الشوارع ، وذلك معفو عنه والله أعلم .

(١) في شوقي (وقال) والصواب ما هنا (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والنجاسة ضربان : دماء وغير دماء ، فاما غير الدماء فينظر فيه فان كان قفرا يدركه الطرف لم يعف عنه لأنه لا يشق الاحتراز منه ، وان كان قدرا لا يدركه الطرف ففيه ثلاث طرق (أحدها) أنه يعفى عنه لأنه لا يدرك بالطرف فعفى عنه كقباب السرجين (والثاني) لا يعفى عنه لأنه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالذي يدركه الطرف (والثالث) على قولين ، أحدهما : يعفى عنه والثاني : لا يعفى ووجه القولين ما ذكرنا) .

(الشرح) هاتان المسألتان كما ذكر ، وأصح الطرق أنه يعفى عنه ، وقد سبق في باب المياه أن في مسألة ما لا يدركه الطرف سبع طرق في الماء والثوب والأصح يعفى فيهما ، وهذه العبارة التي ذكرها المصنف يقتضي أن ونيم^(١) الذباب لا يعفى عنه بلا خلاف اذا أدركه الطرف ، وقد ذكر البلوى وغيره أن له حكم دم البراغيث لأنه تعم به البلوى ويشق الاحتراز منه ، والصحيح أنه كدم البراغيث .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما الدماء فينظر فيها فان كان دم القمل والبراغيث وما اشبههما فانه يعفى عن قليله لأنه يشق الاحتراز منه ، فلو لم يعف عنه شق وضاق ، وقد قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وفي كثيره وجهان ، قال ابو سعيد الاصطخري : لا يعفى عنه لأنه نادر لا يشق غسله ، وقال غيره يعفى عنه وهو الأصح ، لأن هذا الجنس يشق الاحتراز منه في الغالب فالحق نادره بغالبه ، وان كان دم غيرهما من الحيوانات ففيه ثلاثة أقوال ، قال في الأم : يعفى عن قليله ، وهو القدر الذي يتماواه الناس في العادة ، لأن الإنسان لا يخلو من بشرة وحكة يخرج منها هذا القدر فعفى عنه ، وقال في الاملاء : لا يعفى عن قليله ولا عن كثيره ، لأنه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالبول ، وقال في القديم : يعفى عما دون الكف ولا يعفى عن الكف والأول اصح) .

(الشرح) البثرة باسكان الثاء ويقال بفتحها لغتان ، والاسكان أشهر ، وهي خراج صغير ، ويقال بثروجه بكسر الثاء وضمها وفتحها ، ثلاث لغات حكاهن الجوهري وغيره ، والحكة بكسر الحاء وهي انجرب ، ذكره

(١) ونيم الذباب خرؤه او بوبضاته التي يتركها على الأشياء التي يتجمع عليها وفعله ونم كوعد ونما ووثيما (ط) .

الجوهري • أما دم القمل والبراغيث والبق والقردان وغيرهما مما لا نفس له سائلة فهو تجس عندنا كما سبق في باب إزالة النجاسة ، وذكرنا خلاف أبي خنيفة وأحمد فيه ، واتفق أصحابنا على أنه يعفى عن قليله ، وفي كثيره وجهان مشهوران أحدهما قال الاصطخري : لا يعفى عنه ، وأصحها باتفاق الأصحاب يعفى عنه قال القاضي أبو الطيب : هذا قول ابن سريج وأبي اسحاق المروزي • قال صاحب البيان هذا قول عامة أصحابنا • وقال المحاملي في المجموع هذا قول ابن سريج وأبي اسحاق وسائر أصحابنا قال الشيخ أبو حامد والمحاملي في التجريد : القليل هو ما تعافاه الناس أي عدوه عفوا وتساهلوا فيه ، والكثير ما غلب على الثوب وطيته •

وذكر الخراسانيون في ضبط القليل كلاما طويلا اختصره الرافعي ولخصه فقال في قول قديم : القليل قدر دينار • وفي قديم آخر : القليل ما دون الكف وعلى الجديد وجهان (أحدهما) الكثير ما يظهر للنظر من غير تأمل وامعان طلب والقليل دونه ، (وأصحهما) الرجوع الى العادة ، فما يقع التلطيخ به غالبا ويفسر الاحتراز منه فقليل ، وما لا فكثير ، فعلى الأول لا يختلف ذلك باختلاف البلاد والأوقات • وعلى الثاني وجهان :

(أحدهما) يعتبر الوسط المعتدل فلا يعتبر من البلاد والأوقات ما يندر ذلك فيه أو يتفاحش (وأصحهما) يختلف باختلاف الأوقات والبلاد ، ويجتهد المصلي هل هو قليل أم كثير ؟ فلو شك فيه احتملان لامام الحرمين ، (أرجحهما) وبه قطع الغزالي : له حكم القليل (والثاني) له حكم الكثير ، وسواء في كل ما ذكرناه ما كان من هذا الدم في الثوب والبدن بالاتفاق ، فلو كان قليلا فمرق وانتشر التلطيخ بسببه ففيه الوجهان في الكثير ، حكاهما المتولي والبغوي • قال الشيخ أبو عاصم : يعفى عنه • وقال القاضي حسين لا يعفى عنه ولو أخذ قملة أو برغوثا وقتله في ثوبه أو بدنه أو بين أصبعيه فتلوث به قال المتولي : ان كثر ذلك لم يعف عنه ، وان كان قليلا فوجهان أصحهما يعفى عنه ، قال : ولو كان دم البراغيث في ثوب في كمه وصلى به أو بسطه وصلى عليه ، فإن كان كثيرا لم تصح صلاته ، وان كان قليلا فوجهان أما دم ما له نفس سائلة من آدمي وسائر الحيوانات ففيه الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف ، وهي مشهورة ، أصحها بالاتفاق قوله في الأم : انه يعفى عن

قليله ، وهو القدر الذى يتعافاه الناس فى العادة ، يعنى يعدونه عفوا ، قال الأزهرى يعدونه عفوا قد عفى لهم عنه ، ولم يكلفوا إزالته للمشقة فى التحفظ منه .

قال صاحب الشامل : قدره بعض أصحابنا بدمعة ، وهذه الأقوال فى دم غيره من آدمى وحيوان آخر ، وأما دم نفسه فضربان أحدهما ما يخرج من بشرة من دم وقیح وصديد فله حكم دم البراغيث بالاتفاق ، يعنى عن قليله قطعا ، وفى كثيره الوجهان أصحهما العفو ، فلو عصر بشرة فخرج منها دم قليل عفى عنه على أصح الوجهين . وهما كالوجهين السابقين فى دم القملة ونحوها إذا عصره فى ثوبه أو بدنه .

(الضرب الثانى) ما يخرج منه لا من البثرات بل من الدماويل والقروح وموضع القصد والحجامة وغيرها . وفيه طريقتان (أحدهما) أنه كدم البراغيث والبثرات فيعفى عن قليله . وفى كثيره الوجهان قال الرافعى : هذا مقتضى كلام الأكثرين . (والثانى) وهو الأصح ، واختاره ابن كج والشيخ أبو محمد وإمام الحرمين : وهو ظاهر كلام المصنف وسائر المراقبين أنه كدم الأجنبى . فأما دم الاستحاضة وما يدوم غالبا فسبق حكمه فى باب الحيض . وأما ماء القروح فسبق فى باب إزالة النجاسة أنه إن تغيرت رائحته فهو نجس والافطريقان (أصحهما) أنه طاهر . (والثانى) على قولين . وحيث نجسناه فهو كالبثرات ، قال أصحابنا : وقیح الأجنبى وصديده وسائر الحيوان كدم ذلك الحيوان . ثم الجمهور أطلقوا الكلام فى الدماء على ما سبق وقيد صاحب البيان الخلاف فى العفو بغير دم الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما وأشار الى أنه لا يعفى عن شيء منه بلا خلاف قال البغوى : وحكم ونيم الذباب وبول الخفاش حكم الدم لتعذر الاحتراز .

(شرع) قال صاحب التتمة وغيره : لو كان فى صلاة فأصابه شيء جرحه وخرج الدم يدفق ولم يلوث البشرة ، أو كان التلويث قليلا بأن خرج كخروج القصد لم تبطل صلاته ، واحتجوا بحديث جابر رضى الله عنه فى أنرجلين ^(١) اللذين حرسا للنبي صلى الله عليه وسلم فجرح أحدهما وهو

(١) الرجلان هما عباد بن بشر وعمار بن ياسر والذى جرح هو عباد بن بشر وقال : كنت فى سورة الكهف فخشيت أن أقطعها (ط) .

يصلى فاستمر في صلاته ودماءه تسيل ؛ وهو حديث حسن سبق بيانه في باب ما ينقض الوضوء ؛ قالوا : ولأن المنفصل عن البشرة لا يضاف اليه وان كان بعض الدم متصلا ببعض ، ولهذا لو صب الماء من ابريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الطريق ، وان كان بعضه متصلا ببعض .

(شرح) في مذاهب العلماء في الدماء : ذكرنا مذهبننا ، وحكى الشيخ أبو حامد عن مالك أنه يعفى عما دون نصف الثوب ولا يعفى عن نصفه ؛ وعن أحمد يعفى عما دون شبر في شبر ، وعن أبي حنيفة أن النجاسة من الدم وغيره ان كانت قدر درهم بغلى عفى عنها ، ويعفى عن أكثر ، وعن النخعي والأوزاعي يعفى عن قدر دون درهم لا عن درهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ما يغسلها به صلى واعاد ، كما قلنا فيمن لم يجد ماء ولا ترابا ، وان كان على قرحة (١) دم يخاف من غسله صلى واعاد ، وقال في القديم : لا يعيد لانه نجاسة يعلو في تركها فسقط معها الفرض كآثر الاستنجاء ، والأول أصح لانه صلى بنجس نادر غير متصل فلم يسقط معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسيها) .

(الشرح) القرحة بفتح القاف وضما لفتان ؛ وقوله (صلى بنجس نادر) احتراز من أثر الاستنجاء ، وقوله (غير متصل) احتراز من دم المستحاضة .

(أما حكم المسألة) اذا كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها وعجز عن ازالتها وجب أن يصلّى بحاله لحرمة الوقت لحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « واذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم . وتلزمه الاعادة لما ذكره المصنف ، وقد سبق في باب التيمم قول غريب أنه لا تجب الاعادة في كل صلاة أمرناه أن يصلّيها على نوع خلل . أما اذا كان على قرحة دم يخاف من غسله وهو كثير بحيث لا يعفى عنه ففى وجوب الاعادة القولان اللذان ذكرهما المصنف

(١) في النسخة المطبوعة من المذهب (قرحة) وهو خطأ (ط) .

الجديد الأصح : وجوبها والقديم : لا يجب وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني ودادود ، والمعتبر في الخوف ما سبق في باب التيمم ، وقوله (كما لو صلى بنجاسة نسيها) هذا على طريقته وطريقة العراقيين أن من صلى بنجاسة نسيها تلزمه الاعادة قولاً واحداً ، وإنما القولان عندهم فيمن صلى بنجاسة جهلها فلم يعلمها قط ، وعند الخراسانيين في الناسي خلاف مرتب على الجاهل ، وسنوضحه قريباً حيث ذكره المصنف ان شاء تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان جبر عظمه بعظم نجس - فان لم يخف التلف من قلعه لزمه قلعه لانه نجاسة غير معفو عنها اوصلها الى موضع يلحقه حكم التطهير لا يخاف التلف من ازالته ، فاشبه اذا وصلت المرأة شعرها بشعر نجس ، فان امتنع من قلعه اجبره السلطان على قلعه لانه مستحق عليه تدخله النيابة ، فاذا امتنع لزم السلطان ان يقلعه كرد المصوب ، وان خاف التلف من قلعه لم يجب قلعه ؛ ومن اصحابنا من قال : يجب لانه حصل بقلعه وعدوانه فانترع منه ، وان خيف عليه التلف كما لو غصب مالا ولم يمكن انتزاعه منه الا بضرب يخاف منه التلف ، والمذهب الاول لان النجاسة يسقط حكمها عند خوف التلف ، ولهذا يحل اكل الميتة عند خوف التلف فكذلك ههنا ، وان مات فقد قال ابو العباس : يقلع حتى لا يلقي الله تعالى حاملاً للنجاسة ، والمنصوص انه لا يقلع لان قلعه عبادة ، وقد سقطت العبادة عنه بالموت وان فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دماً والتحم وجب فتحه واخراجه كالعظم . وان شرب خمرًا فالمنصوص في صلاة الخوف انه يلزمه ان يتقايأ لما ذكرناه في العظم ، ومن اصحابنا من قال : لا يلزمه لان النجاسة حصلت في معدتها فصار كالطعام الذي اكله وحصل في المعدة) .

(الشرح) اذا انكسر عظمه فينبغي أن يجبره بعظم طاهر ، قال اصحابنا : ولا يجوز أن يجبره بنجس مع قدرته على طاهر يقوم مقامه ، فان جبره بنجس ظر - ان كان محتاجاً الى الجبر ولم يجد طاهراً يقوم مقامه - فهو معذور ، وان لم يحتج اليه ووجد طاهراً يقوم مقامه أثم ووجب نزعه ان لم يخف منه تلف نفسه ولا تلف عضو ولا شيئاً من الأغذار المذكورة في التيمم ، فان لم يفعل أجبره السلطان ولا تصح صلاته معه ، ولا يعذر بالألم الذي يجده اذا لم يخف منه ، وسواء اكتسى العظم لحناً أم لا ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور لأنها نجاسة أجنبية حصلت في غير معدتها وفيه

وجه شاذ ضعيف أنه اذا اكتسى اللحم لا ينزع وان لم يخف الهلاك ، حكاه
الرافعي ومال اليه امام الحرمين والغزالي ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك .
وان خاف من النزع هلاك النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو لم يجب
النزع على الصحيح من الوجهين ودليلهما في الكتاب . قال صاحب التتمة
وغيره : لو لم يخف التلف وخاف كثرة الألم وتأخر البرء - وقلنا : لو خاف
التلف لم يجب النزع - فهل يجب هنا ؟ فيه وجهان بناء على القولين في نظيره
في التيمم وحيث أوجبا النزع فتركه لزمه إعادة كل صلاة صلاحها معه قولا
واحدا لأنه صلى بنجاسة متعمدا ، ومتى وجب النزع فمات قبله لم ينزع على
الصحيح المنصوص ، وفيه وجه أبي العباس ودليلهما في الكتاب وهما جاريان
سواء استتر باللحم أم لا ؟ وقيل : ان استتر لم ينزع وجها واحدا ، فاذا قلنا
ينزع فهل النزع واجب أم مستحب ؟ فيه وجهان حكاهما الرافعي الصحيح
أنه واجب وبه قطع صاحب الحاوي .

(فرع) مداواة الجرح بدواء نجس وخياطته بخيط نجس كالوصل
بمعظم نجس ، فيجب النزع حيث يجب نزع العظم ، ذكره المتولي والبعوي
وآخرون ؛ وكذا لو فتح موضعا من بدنه وطرح فيه دما أو نجاسة أخرى أو
وشم يده أو غيرها فإنه ينجس عند الفرز فله حكم العظم . هذا هو الصحيح
المشهور ، قال الرافعي : وفي تعليق الفراء أنه يزال الوشم بالعلاج فان لم
يمكن الا بالجرح لا يجرح ولا اثم عليه بعد التوبة .

(فرع) اذا شرب خمر أو غيرها من النجاسات ، قال الشافعي
رحمه الله في البويطي في باب صلاة الخوف : وان أكره على أكل محرم فعليه
أن يتقايأه هذا نصه في البويطي ؛ وقال في الأم : ولو أسر رجل فحمل على
شرب محرم أو أكل محرم وخاف ان لم يفعله فعليه أن يتقايأه ان قدر عليه ،
وهذان النصان ظاهران أو صريحان في وجوب الاستقاء لمن قدر عليهما ،
وبهذا قال أكثر الأصحاب ، وصححه صاحبنا الشامل والمستظهرى ، وفيه
وجه أنه لا يجب بل يستحب وضحه القاضي أبو الطيب ولا فرق بين المغذور
في الشرب وغيره كما نص عليه .

(فرع) لو انقلعت سنه فردها موضعها ، قال أصحابنا العراقيون :

لا يجوز لأنها نجسة وهذا بناء على طريقتهم أن عضو آدمى المنفصل في حياته نجس وهو المنصوص في الأم ، ولكن المذهب طهارته وهو الأصح عند الخراسانيين ، وقد سبق ايضاحه في باب ازالة النجاسة ، فلو تحركت سنه فله أن يربطها بفضة وذهب وهي طاهرة بلا خلاف ، وصرح به الماوردي والقاضي أبو الطيب والمحاملي وسائر الأصحاب .

(فسر) قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر : ولا تصل المرأة بشعرها شعر انسان ولا شعر ما لا يؤكل لحمه بحال ، قال أصحابنا : اذا وصلت شعرها بشعر آدمى فهو حرام بلا خلاف سواء كان شعر رجل أو امرأة وسواء شعر المحرم والزوج وغيرهما بلا خلاف ، لعموم الأحاديث الصحيحة في لمن الواصلة والمستوصلة ، ولأنه يحرم الانتفاع بشعر آدمى وسائر أجزائه لكرامته ، بل يلفن شعره وظفره وسائر أجزائه ، وان وصلت به شعر غير آدمى — فان كان شعرا نجسا وهو شعر الميتة وشعر ما لا يؤكل اذا انفصل في حياته — فهو حرام أيضا بلا خلاف للحديث لأنه حمل نجاسة في الصلاة وغيرها عمداً ، وسواء في هذين النوعين المرأة المزوجة وغيرها من النساء والرجال .

وأما الشعر الطاهر من غير آدمى — فان لم يكن لها زوج ولا سيد — فهو حرام أيضا على المذهب الصحيح ، وبه قطع الدارمي والقاضي أبو الطيب والبعوي والجمهور ، وفيه وجه أنه مكروه قاله الشيخ أبو حامد وحكاه الشاشي ورجحه ، وحكاه غيره وجزم به المحاملي ، وهو شاذ ضعيف ، ويطله عموم الحديث . وان كان لها زوج أو سيد فثلاثة أوجه حكاه الدارمي وآخرون (أصحابها) عند الخراسانيين ، وبه قطع جماعة منهم ، ان وصلت بأذنه جاز والا حرم (والثاني) يحرم مطلقا (والثالث) لا يحرم ولا يكره مطلقا ، وقطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وصاحب الحاوي والمحاملي وجمهور العراقيين بأنه يجوز باذن الزوج والسيد ، قال صاحب الشامل : قال أصحابنا : ان كان لها زوج أو سيد جاز لها ذلك وان لم يكن زوج ولا سيد كره . فهذه طريقة العراقيين ، والصحيح ما صححه الخراسانيون ، وقول من قال بالتحريم مطلقا أقوى لظاهر اطلاق الأحاديث

الصحيحة ، قال صاحب التهذيب : وتحميم الوجه والخضاب بالسواد وتطريف الأصابع حرام بغير إذن الزوج ، وبأذنه وجهان (أحدهما) التحريم .

وقال الرافعي : تحميم الوجهة ان لم يكن لها زوج ولا سيد أو فعلته بغير أذنه فحرام ، وان كان بأذنه فجائز على المذهب ، وقيل وجهان كالوصل قال : وأما الخضاب بالسواد وتطريف الأصابع فألحقوه بالتحميم . قال امام الحرمين : ويقرب منه تعجيد الشعر ، ولا بأس بتصفيف الطرر وتسوية الأصداع ، وأما الخضاب بالحناء فمستحب للمرأة المزوجة في يديها وزجليها تعميما لا تطريفا ويكره لغيرها ، وقد أطلق البغوي وآخرون استحباب الخضاب للمرأة ومرادهم المزوجة .

وأما الرجل فيحرم عليه الخضاب الا لحاجة لعموم الأحاديث الصحيحة في نهى الرجال عن التشبه بالنساء ، وقد تقدمت هذه المسألة بأدلتها في آخر باب السواك ، وأما الوشم والوشر وهو تحديد الأسنان محرم على المرأة والرجل ، ويستحب المزوجة الخلق ويكره للرجل ، وقد سبق هذا في باب السواك ، ومما جاء من الأحاديث الصحيحة في الوشم والوصل والوشر وغيرها حديث أسماء رضي الله عنها : « أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم قالت : يا رسول الله ان ابنتي أصابتها الحصبة فتمرق شعرها واني زوجها أفأصل فيه ؟ فقال : لعن الله الواصلة والموصولة » رواه البخاري ومسلم ، وفي الصحيحين عن عائشة نحوه . قولها (تمرق) هو بالراء المهملة ، يعني انتشر وسقط .

وعن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية على المنبر وتناول قصة من شعر كانت في يد حرمي فقال : « يا أهل المدينة أين علماءكم ؟ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول : انما هلكت بنو اسرائيل حين اتخذها نساؤهم » رواه البخاري ومسلم . وعن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة » رواه البخاري ومسلم . وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال (لعن الله الواشحات والمستوشحات والمتنصصات والمتفلجات للحسن ، المغيرات خلق الله ، فقالت له امرأة في ذلك ، فقال : وما لي لا ألعن من امنه

صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله تعالى «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» (رواه البخاري ومسلم : المتفجرة التي تبرد من أسنانها ليتباعد بعضها عن بعض وتحسنها وهو الوشر ، والنامصة التي تأخذ من شعر الحاجب وترققه ليصير حسنا ، والنامصة التي تأمر من يفعل ذلك بها .

(فرع) هذا الذي ذكرناه من تحريم الوصل في الجملة هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء ، وحكى القاضي عياض عن طائفة جوازه ، وهو مروي عن عائشة رضي الله عنها قال : ولا يصح عنها بل الصحيح عنها كقول الجمهور ، قال : والوصل بالصوف والخرق كالوصل بالشعر عند الجمهور ، وجوزه الليث بن سعد بغير الشعر ، والصحيح الأول لحديث جابر رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر أن تصل المرأة برأسها شيئا » رواه مسلم . وهذا عام في كل شيء . فأما ربط الشعر بخيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس بمنهى عنه . وأشار القاضي الى نقل الاجماع فيه لأنه ليس بوصل ، ولا هو في معنى مقصود الوصل ، وإنما هو للتجمل والتحسين .

(فرع) ذكر القاضي عياض أن وصل الشعر من المعاصي الكبائر للنف فاعله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما طهارة الثوب الذي يصلى فيه فهي شرط في صحة الصلاة ، والدليل عليه قوله تعالى : (وثيابك فطهر (١)) فان كان على ثوبه نجاسة غير مفعو عنها ولم يجد ماء يفسلها به صلى عريانا ولا يصلى في الثوب النجس . قال البويطي : وقد قيل يصلى فيه ويميد ، والمذهب الأول لان الصلاة مع العري يسقط بها الفرض ، ومع النجاسة لا يسقط [لانه تجب اعاتها] فلا يجوز ان تترك صلاة يسقط بها الفرض الى صلاة لا يسقط بها الفرض) .

(الشرح) طهارة الثوب شرط لصحة الصلاة ، ودليله ما ذكره المصنف وما سبق في أول الباب فان لم يقدر الا على ثوب عليه نجاسة لا يعفى عنها ولم يقدر على غسله فطريقان (أحدهما) يصلى عريانا وأشهرهما على قولين

(١) الآية ٣ من سورة المدثر .

(أصحهما) يجب عليه أن يصلي عريانا (والثاني) يجب أن يصلي فيه ،
ودليلهما في الكتاب . فإن قلنا : يصلي عريانا فلا إعادة ، وإن قلنا : يصلي
فيه وجبت الاعادة ، ولو كان معه ثوب طاهر ولم يجد الا موضعا نجسا
فوجهان مشهوران في الابانة وغيره (أصحهما) يجب أن ينزعه فيمسطه
ويصلي عليه ولا إعادة (والثاني) يصلي فيه على النجاسة ويعيد ، ووجهها
ما سبق ، ولو لم يجد الا ثوب حرير فوجهان (أصحهما) يجب أن يصلي فيه
لأنه طاهر يسقط الفرض به ، انما يحرم في غير محل الضرورة (والثاني)
يصلي عاريا لأنه عادم لسثرة شرعية ، ولا إعادة لما ذكرنا ، ويلزمه لبس الثوب
التجس والحرير في غير الصلاة للستر عن الأعين ، وكذا في الخلوة اذا أوجبت
الستر فيها .

(فرع) لو كان معه ثوب طرفه نجس وليس معه ماء يغسله به
وأمكنه قطع موضع النجاسة - فإن كان ينقص بالقطع قدر أجره مثل السترة
- لزمه قطعه ، وإن كان أكثر فلا يلزمه ، ذكره المتولي وآخرون .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد الا ثوبا نجسا .

قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أنه يصلي عاريا ولا إعادة عليه ، وبه
وقال أبو ثور . وقال مالك والمزني : يصلي فيه ولا يعيد ، وقال أحمد :
يصلي فيه ويعيد . وقال أبو حنيفة : ان شاء صلى فيه وإن شاء عريانا ولا
إعادة في الحالين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن اضطر الى لبس الثوب لحر أو برد صلى فيه وأعاد اذا قدر ، لأنه
صلى بنجس نادر غير متصل فلا يسقط معه الفرض وكما لو صلى بنجاسة
نسيها) .

(الشرح) قوله : نادر احترازا من دم البراغيث ونحوه ، قوله : غير
متصل احترازا من دم الاستحاضة وسلس البول ونحوهما ، واذا اضطر الى
لبس الثوب النجس لحر أو برد أو غيرهما صلى فيه للضرورة ويلزمه الاعادة
لما ذكره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان قدر على غسله وخفى عليه موضع النجاسة لزمه ان يغسل الثوب كله ولا يتحرى فيه ، لان التحرى انما يكون في عينين] فاذا اداه اجتهاده الى طهارة احدهما رده الى اصله وانه طاهر بيقين ، وهذا لا يوجد في الثوب الواحد (١) [فان شقه نصفين لم يتحر فيه لانه يجوز ان يكون الشق في موضع النجاسة فتكون القطعتان نجستين) .

(الشرح) هاتان المسألتان متفق عليهما كما ذكره المصنف ؛ الا ان صاحب البيان حكى فيما اذا خفى موضع النجاسة من الثوب وجها عن ابن سريج انه اذا غسل بمضه كماه ويصلى فيه ، لانه يشك بعد ذلك في نجاسته والاصل طهارته ، وهذا ليس بشيء لانه ييقن النجاسة في هذا الثوب وشك في زوالها ، وهذا الذى ذكرناه من وجوب غسل جميعه هو اذا احتل وجود النجاسة في كل موضع منه فلو علم انها كانت في مقدمه وجهل موضعها ، وعلم انها ليست في مؤخره وجب غسل مقدمه فقط ، فلو أصابت يده المبتلة بعض هذا الثوب قبل غسله لم يحكم بنجاسة اليد لاحتمال أن الذى أصابته طاهر صرح به البغوى وغيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان معه ثوبان طاهر ونجس واشتبهها عليه تحرى وصلى في الطاهر على الأغلب عنده لانه شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فجاز التحرى فيه كالقبلة ، فان اجتهد فلم يؤده الاجتهاد الى طهارة احدهما صلى عريانا واعاد لانه صلى ومعه ثوب طاهر بيقين ، وان اداه الاجتهاد الى طهارة احدهما ونجاسة الآخر فغسل النجس عنده جاز ان يصلى في كل واحد منهما ، فان لبسهما معا وصلى فيهما ففيه وجهان .

قال ابو اسحاق تلزمه الاعادة لانهما صارا كالثوب الواحد وقد ييقن حصول النجاسة وشك في زوالها ، لانه يحتمل ان يكون الذى غسله هو الطاهر فلم تصح صلاته ، كالثوب الطاهر الواحد اذا أصابته نجاسة وخفى عليه موضعها فتحرى وغسل موضع النجاسة بالتحرى وصلى فيه .

وقال ابو المباس : لا اعادة عليه لانه صلى في ثوب طاهر بيقين وثوب طاهر في الظاهر ، فهو كما لو صلى في ثوب اشتراه لا يعلم حاله وثوب غسله ، فان كانت النجاسة في أحد الكمين واشتبه فوجهان ، قال ابو اسحاق : لا يتحرى

(١) ما بين المتوفين وهو قطعة كبيرة مشتملة حكبين ليس في شوق (ط) .

لأنه ثوب واحد . وقال أبو العباس : يتحرى لأنهما عينان متميزتان هما كالثوبين ، فإن فصل أحد الكمين جاز التحرى فيه بلا خلاف .

(الشرح) . فيه مسائل (أحداها) إذا اشتبه ثوب نجس لزمه التحرى فيهما ويصلى في الذي يؤدي اجتهاده الى طهارته ، وهذا مذهبنا ، وفيه خلاف للسلف سبق بيانه بأدلته في باب التحرى في الماء ، وسواء كان عدد الطاهر أكثر أو أقل ، حتى لو اشتبه عشرة ثياب أحدها طاهر والباقي نجس اجتهد ، ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس واشتبهوا معه ثالث طاهر يتيقن أو معه ما يمكن به غسل ثوب هل له الاجتهاد ؟ فيه الوجهان السابقان في مثله في الأواني أصحهما الجواز ووجه ثالث حكاه المتولي يجوز الاجتهاد إذا كان معه ماء يغسل به ، ولا يجوز إذا كان معه ثالث لأن عليه ضررا في اتلاف الماء بخلاف الثوب ، والأصح الجواز مطلقا .

وقول المصنف لأنه شرط من شروط الصلاة الى آخره ، فيه احترازات سبق بيانها في باب الشك في نجاسة الماء ، وقوله : شرط هو الصواب بخلاف قوله هناك لأنه سبب ، وقد نبهنا على هذا هناك ، وقاس على القبلة لأنه مجمع على الاجتهاد فيها مع أن جهات الخطأ فيها أكثر من جهة الصواب .

(الثانية) إذا اجتهد فتحير ولم يظهر له بالاجتهاد شيء لزمه أن يصلى عريانا لحرمة الوقت ، ويلزمه الاعادة لأنه صلى عريانا ومعه ثوب طاهر . وعذره نادر غير متصل ، هذا هو الصحيح المشهور ، وفيه قول أنه يجب أن يصلى في أحدهما وهو القول الضعيف الذي أشار اليه في البويطي ، كما سبق أنه إذا لم يجد الا ثوبا نجسا صلى فيه وأعاد لثلا يكشف عورته ، وفيه وجه غريب حكاه صاحبا الحاوي والبيان أنه يصلى تلك الصلاة في كل ثوب مرة ، ولا اعادة حينئذ ، وهذا ليس بشيء لأنه أمر بالصلاة بنجاسة يتيقن والمذهب أنه يصلى عريانا ويعيد . هذا إذا لم يكن معه ماء يغسل به أحدهما ، فإن كان وجب عليه غسل أحدهما ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور . وحكى المتولي وجها أنه لا يلزمه الغسل ، لأن الثوب الذي يريد غسله لا يتيقن نجاسته ولا يمكن ايجاب غسل ما لا يعلم نجاسته وهذا خيال عجيب وخطأ ظاهر ، وانما أذكر مثله لأبين بطلانه ، وقد قال صاحب الشامل

في جواب هذا ، انما يجب غسل النجس لأنه لا يمكنه الصلاة الا بغسله ، وهذا المعنى موجود هنا •

(الثالثة) اذا أدى اجتهاده الى طهارة أحدهما فغسل الآخر فله أن يصلى في كل واحد على الاقتراد ولا خلاف في هذا الا وجها أشار اليه المتولى أنه لا يجوز أن يصلى في الذى لم يغسله ، وهذا ليس بشئ فلو لبسهما معا وصلى ففيه الوجان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما أصحهما الجواز ، ولو كانت النجاسة في أحد كمين واشتبه ففى جواز الاجتهاد فيه الوجان المذكوران في الكتاب بدليلهما أصحهما الجواز ، فلو فصل أحدهما جاز الاجتهاد فيهما بعد ذلك بلا خلاف ، لأنهما عيان متميزتان ، ويجرى الوجان فيما لو نجست احدى يديه أو أحد أصابعه ، والأصح أنه لا يجوز الاجتهاد ، فلو اجتهد وغسل ما ظن نجاسته وصلى لم تصح على الأصح ولو غسل أحد كفيه بالاجتهاد ثم فصله عن الثوب فجواز الصلاة فيما لم يغسله على الوجهين ، ولو أخبره ثقة بأن النجس هو هذا الكم فالمذهب أنه يقبل قوله ويغسله وحده ويصلى فيه ، وقال صاحب الحاوى فيه وجان بناء على الوجهين في الاجتهاد فيهما ان جوزناه قبل قوله والا فلا ، لأنه يتقن النجاسة ولم يتقن زوالها ، والصواب الأول •

(فروع) لو تلف أحد الثوبين المشتبهين قبل الاجتهاد ففى جواز الصلاة في الآخر وجان كنظيره في الاناءين اذا تلف أحدهما ، حكاها الدارمى والمتولى وغيرهما أصحهما لا يجوز ، ولو غسل أحد المشتبهين بغير اجتهاد فله الصلاة فيه ، وهل له الصلاة في الآخر • قال المتولى : فيه هذان الوجان لأن المغسول أسقط فيه الاجتهاد ، فصار كالتالف والصحيح أنه لا يجوز •

(فروع) اذا اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس فلم يجتهد ، بل صلى في كل ثوب مرة تلك الصلاة ، قال المتولى وغيره : صلاته باطلة كما لو ترك الاجتهاد في القبلة وصلى أربع مرات الى أربع جهات • وقال المزنى : لا يجوز الاجتهاد ، بل يلزمه أن يصلى في كل ثوب مرة كمن نسي صلاة من صلاتين يلزمه فعلهما ، دليلنا : أنه شرط للصلاة فأشبهه القبلة ، ويخالف مسألة الناس من وجهين •

أحدهما : أن الاشتباه هناك في نفس الصلاة فوجب اليقين بأن يصليهما ،
الفرض هنا متعين ، والاشتباه في شرط فأشبه القبلة •

الثاني : أن هناك لا يؤدي الى ارتكاب حرام بل غايته أن يصلى صلاة
ليست عليه فتقع نافلة ، وهنا يؤدي اليه لأن الصلاة مع النجاسة حرام •

(فسر) لو ظن بالاجتهاد طهارة ثوب من ثوبين أو أثواب وصلى
فيه ثم دخل وقت صلاة أخرى ، هل يجدد الاجتهاد ؟ فيه وجهان (أحدهما)
وبه قطع المتولى يجدده ، كما يجدده في القبلة على الصحيح (وأصحهما) وبه
قطع صاحب الحاوى لا يجدده قال : ويخالف القبلة فانها تتغير بتغير المواضع
ويختلف ادراكها باختلاف الأحوال ، فلو اجتهد وقلنا الاجتهاد واجب أو غير
واجب فإن لم يتغير اجتهاده أو ظهر له طهارة الذي كان يظن طهارته أولا
صلى فيه ، وإن تغير اجتهاده فظهر له طهارة الآخر لم تلزمه إعادة الصلاة
الأولى بلا خلاف ، وكيف يصلى الآن ؟ فيه وجهان مشهوران في الحاوى ،
وتعليق القاضى أبى الطيب والتتمة وغيرها (أصحهما) - وهو الذى صححه
المتولى وغيره - يصلى في الثوب الثانى وهو الذى ظهر له الآن أنه الطاهر
ولا إعادة عليه ، كما اذا تغير اجتهاده في القبلة يصلى الى الجهة الثانية بخلاف
ما اذا تغير اجتهاده في مسألة الأوانى لأنه في الأوانى ان توضع بالثانى ولم
يفسل ما أصابه من الأول صلى بنجاسة قطعاً ، وإن ألزماه بفسله نقضنا
الاجتهاد بالاجتهاد ، وهذا ممتنع • (والوجه الثانى) وهو الذى صححه
القاضى أبو الطيب وصاحب الحاوى : لا يجوز أن يصلى في واحد من
الثوبين ، بل يصلى عزياناً وتلزمه إعادة كمسألة الأوانى وهذا ضعيف ،
والصحيح الأول بخلاف الأوانى فانه يؤدي الى الصلاة بنجاسة أو نقض
اجتهاد باجتهاد •

أما اذا تيقن أن الذى صلى فيه أولاً كان نجساً وتيقن أن الثانى طاهر
فيصلى في الثانى ، وفي وجوب إعادة الصلاة الأولى طريقان حكاهما الدارمى
(أحدهما) القطع بالوجوب كمن صلى بنجاسة نسيها على طريقة العراقيين ،
(والثانى) وهو المذهب ، وبه قطع الأكثرون : فيه القولان فيمن صلى
بنجاسة جهلها أصحهما الوجوب والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان عليه ثوب طاهر وطرفه موضوع على نجاسة كالعمامة على راسه وطرफها على ارض نجسة لم تجز صلاته لانه حامل لما هو متصل بنجاسة) .

(الشرح) هذا الذى ذكره متفق عليه ، وسواء تحرك الطرف الذى يلقى النجاسة بحركته وقيامه وقعوده وركوعه وسجوده ، أم لم يتحرك ، هذا مذهبنا لا خلاف فيه ، ولو سجد على طرف عمامته ان تحرك بحركته لم تصح صلاته ، وان لم تتحرك صحت صلاته بلا خلاف ، والفرق أن المعتبر فى النجاسة أن لا يكون ثوبه المنسوب اليه ملاقيا لنجاسة ، وهذه العمامة ملاقية ، وأما السجود فالأمر به أن يسجد على قرار وانما تخرج العمامة عن كونها قرارا بالحركة بحركته فاذا لم تتحرك فهي فى معنى القرار ، هذا مذهبنا ، قال العبدى : وهو الصحيح من مذهب مالك وأحمد ودأود ، وقال أبو حنيفة : ان تحركت حركته لم تصح والا فتصح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان فى وسطه جبل مشدود الى كلب صغير لم تصح صلاته لانه حامل للكلب لانه اذا مشى انجر معه ، وان كان مشدودا الى كلب كبير ففيه وجهان ، أحدهما لا تصح صلاته لانه حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كالعمامة على راسه وطرफها على نجاسة ، والثانى : تصح لأن للكلب اختيارا وان كان الجبل مشدودا الى سفينة فيها نجاسة والشدة فى موضع طاهر من السفينة فان كانت السفينة صغيرة لم يجز لانه حامل للنجاسة ، وان كانت كبيرة ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنها منسوبة اليه (والثانى) يجوز لانه غير حامل للنجاسة ولا لما هو متصل بالنجاسة فهو كما لو صلى والجبل مشدود الى باب دار فيها نجس) .

(الشرح) هذه المسائل عند جمهور الأصحاب كما ذكر ، ودلائلها واضحة ، والحاصل انه ان شدة الى كلب صغير أو ميت لم تصح صلاته ، وان شدة الى كلب كبير لم تصح أيضا على الأصح ، وان شدة الى سفينة صغيرة لم تصح ، وان شدة الى كبيرة صحت صلاته على الأصح ؛ وان شدة الى باب دار فيها حش وهو الخلاء صحت بلا خلاف ، وان شدة فى موضع نجس من السفينة بطلت صلاته بلا خلاف ، كما أشار اليه المصنف ، وقد

صرح به صاحب الحاوي والبندنجي والشيخ أبو حامد سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، هذه طريقة العراقيين والأكثرين وهي الصحيحة .

وأما طريقة الخراسانيين فمضطربة ، وقد لخصها الرافعي ، ومختصرها أنه إذا قبض طرف جبل أو ثوب أو شدة في يده أو رجليه أو وسطه - وطرفه الآخر نجس أو متصل بنجاسة - فثلاثة أوجه الصحيح : بطلان صلاته ، والثاني : لا تبطل . والثالث : أن كان الطرف نجسا أو متصلا بعين النجاسة بأن كان في عنق كلب بطلت وإن كان متصلا بطاهر وذلك الطاهر متصلا بنجاسة بأن شد في ساجور أو خرقة وهما في عنق كلب أو شدة في عنق حمار عليه حمل نجس لم تبطل ، والأوجه جارية سواء تحرك الطرف بحركته أم لا ، كذا قاله الأكثرون ، وقطع امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما بالبطلان إذا تحرك ، وخصوا الخلاف بغير المتحرك وقطع البغوي بالطلان في صورة الشدة ، وخص الخلاف بصورة القبض باليد .

واتفقت طرق جميع الأصحاب على أنه لو جعل طرف الجبل تحت رجله صحت صلاته في جميع الصور ، وقول المصنف : دار فيها حش هو بفتح الحاء وضمها لغتان مشهورتان الفتح أشهر ، وهو الخلاء وأصله البستان وكانوا يقضون الحاجة فيه ، فسمى موضع قضاء الحاجة حشا كالفائض والعذرة ، فإن الفائض في الأصل المكان المظنن والعذرة : فناء الدار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن حمل حيوانا طاهرا في صلاته صحت صلاته لأن النبي صلى الله عليه وسلم حمل إمامة بنت أبي العاص في صلاته ، ولأن ما في الحيوان من النجاسة في معدن النجاسة فهو كالنجاسة التي في جوف المصلي ، وإن حمل قارورة فيها نجاسة وقد سد رأسها ففيها وجهان ، أحدهما : يجوز لأن النجاسة لا تخرج منها فهو كما لو حمل حيوانا طاهرا ، والمذهب : أنه لا يجوز لأنه حمل نجاسة غير معفو عنها في غير معدنها فاشبهه إذا حمل النجاسة في كفه) .

(الشرح) حديث أمامة رواه البخاري ومسلم وهي أمامة بنت زبيب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واسم أبي العاص مهشم بكسر الميم واسكان الهاء وفتح الشين المعجمة ، وقيل لقيط ، وقيل ياسر ، وقيل القاسم ابن الربيع بن عبد العزى بن عبد مناف القرشية كان النبي صلى الله عليه

وسلم يجبها تزوجها على بن أبي طالب بعد وفاة فاطمة ، وكانت فاطمة أوصته بذلك رضى الله عنهم .

(اما حكم المسألة) فإذا حمل حيوانا طاهرا لا نجاسة على ظاهره في صلاته صحت صلاته ، بلا خلاف ، وإن حمل حيوانا مذبوحا بعد غسل موضع الدم وما على ظاهره من النجاسة لم تصح صلاته بلا خلاف ، وفيه وجه في البحر صرح به الأصحاب منهم القاضي أبو الطيب ، لأن في باطنه نجاسة لا حاجة الى استصحابها بخلاف الحي ، ولو تنجس منفذ الحيوان الحي كطائر ونحوه فحمله ففى صحة صلاته وجهان (أحدهما) عند الفزالي الصحة ، ويعفى عنه كالباقى على محل نجو المصلى (وأصحهما) عند امام الحرمين لا يصح ، وبه قطع المتولى وهو الأصح لعدم الحاجة الى احتمالها ، ولو وقع هذا الحيوان في ماء قليل أو مائع لم ينجسه في أصح الوجهين وقد سبقت هذه المسألة في باب المياه .

ولو حمل بيضة صار باطنها دما وظهرها طاهرا ، أو حمل عنقودا صار باطن حباته خيرا ولا رشح على ظاهره لم تصح صلاته في أصح الوجهين ، ويجزى الوجهان في كل استتار خلقى .

أما اذا حمل قارورة مصمة الرأس برصاص أو نحوه وفيها نجاسة فلا تصح صلاته على الصحيح ، وفيه وجه مشهور ، ودليلهما مذكور في الكتاب ، والقائل بالصحة أبو على بن أبي هريرة ، ذكره صاحب الحاوى والقاضى أبو الطيب وامام الحرمين والفزالي وغيرهم .

وإن كان رأسها مسدودا بخرقة لم تصح صلاته بلا خلاف ، وإن كان بشمع فطريقان . أحدهما : كالخرقة . والثانى : كالرصاص ، هذا ما ذكره الأصحاب ، واتفقوا على أن المسدودة بخرقة لا تصح الصلاة معها ، وقد أطلق المصنف المسألة فيحمل كلامه على المصمة برصاص وكذا قال صاحب البيان : ينبغى أن يحمل على الرصاص ليوافق الأصحاب .

(فسر) لو حمل المصلى مستجرا بالأحجار لم تصح صلاته في أصح الوجهين ، لأنه غير محتاج اليه ، وحديث أمانة رضى الله عنها محمول

على أنها كانت قد نجيت بالماء ، ولو حمل من عليه نجاسة معفو عنها ففيه الوجهان لما ذكرناه ، ويقرب منه من استنجى بالأحجار وعرق موضع النجوس فتلوث به غيره ، ففي صحة صلاته وجهان ، ولكن الأصح هنا الصحة لعدم الاحتراز منه ، بخلاف حمل غيره . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط في صحة الصلاة لما روى عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سبعة مواضع لا تجوز فيها الصلاة : المجرزة والمزيلة والمقبرة ومعادن الإبل والخمائم وقارعة الطريق وفوق بيت الله العتيق » فذكر المجرزة والمزيلة ، وإنما منع من الصلاة فيهما للنجاسة ، فدل على أن طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط) .

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه هذا رواه الترمذى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم لكن من رواية عبد الله بن عمر لا من رواية عمر ، وفي رواية للترمذى عن عمر ، قال الترمذى : ليس اسناده بذلك القوى . وكذا ضعفه غيره ، والمجرزة بفتح الميم والزاي موضع ذبح الحيوان ، والمزيلة بفتح الباء وضما لفتان الفتح أجود ، والمقبرة بفتح الباء وضما وكسرها ، ومعادن الإبل واحدها معطن بفتح الميم وكسر الطاء ، ويقال فيها عطن وجمعه أعطان ، وسنوضح تفسيرها حيث ذكرها المصنف في آخر الباب .

والبيت العتيق هو الكعبة زادها الله شرفا ، سمي عتيقا لعنته من الجابرة ؛ فلم يسلطوا على انتهاكه ، ولم يملكه أحد من الخلق . كذا نقل عن ابن عباس وابن الزبير ومجاهد وقتادة ؛ وقيل عتيق أى متقدم ، وقيل كريم من قولهم فرس عتيق .

(اما حكم المسألة) فطهارة الموضع الذي يلاقيه في قيامه وقعوده وسجوده شرط في صحة صلاته ؛ سواء ما تحته وما فوقه من سقف وما بجنبه من حائط وغيره ، فلو ماس في شيء من صلاته سقفا نجسا أو حائطا أو غيره بيده أو ثوبه لم تصح صلاته ، ودليله ما سبق في أول الباب . وأما الحديث المذكور هنا فلا يصح الاحتجاج به ، ومما يحتج به حديث بول الأعرابي في المسجد . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « صبوا عليه ذنوبا من ماء » رواه البخارى ومسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان صلى على بساط عليه نجاسة غير معفو عنها فان صلى على الموضع النجس منه لم تصح صلاته لانه ملاق للنجاسة ، وان صلى على موضع طاهر منه صحب صلاته لانه غير ملاق للنجاسة ولا حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كما لو صلى على أرض طاهرة وفي موضع منها نجاسة) .

(الشرح) اذا كان على البساط أو الحصر ونحوهما نجاسة فصلى على الموضع النجس لم تصح صلاته ، وان صلى على موضع طاهر منه صحت صلاته ، قال أصحابنا سواء تحرك البساط بتحريكه أم لا ، لانه غير حامل ولا ماس للنجاسة ، وهكذا لو صلى على سرير قوائمه على نجاسة صحت صلاته وان تحرك بحركته ، صرح به صاحب التتمة وغيره وقال أبو حنيفة : اذا تحرك البساط أو السرير بحركته بطلت صلاته والا فلا وكذا عنده طرف العمامة الذي يلاقى النجاسة ، ولو كان ما يلقى بدنه وثيابه طاهرا وما يحاذى صدره أو بطنه أو شيئاً من بدنه في سجوده أو غيره نجسا صحت صلاته في أصح الوجهين ، ونقله صاحب الحاوي عن نص الشافعي ، ونقله ابن المنذر عن الشافعي وأبي ثور ولو بسط على النجاسة ثوبا مهلهل النسيج وصلى عليه ، فان حصلت ماسة النجاسة من الفرج بطلت صلاته ، وان لم تحصل وحصلت المحاذاة فعلى الوجهين الأصح لا تبطل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان صلى على أرض فيها نجاسة ، فان عرف موضعها تجنبها وصلى في غيرها وان فرش عليها شيئاً وصلى عليه جاز لانه غير مباشر للنجاسة ولا حامل لما هو متصل بالنجاسة ، وان خفى عليه موضع النجاسة ، فان كانت في أرض واسعة فصلى في موضع منها جاز ، لانه غير متحقق لها ولان الأصل فيه الطهارة ، وان كانت النجاسة في بيت وخفى موضعها لم يجز ان يصلى فيه حتى يفصله ومن أصحابنا من قال : يصلى فيه حيث شاء كالصحراء ، وليس بشيء ، لان الصحراء لا يمكن حفظها من النجاسة ، ولا يمكن غسل جميعها ، والبيت يمكن حفظه من النجاسة وغسله [فاذا نجس امكن غسله ، واذا خفى موضع النجاسة منه غسله كله كالثوب وان كانت النجاسة في احد البيتين واشتبها عليه تحرى كما يتحرى في الثوبين] (١) .

(١) هذه القطعة ساقطة من ش ، ق والوحيدة وهي ثابتة في نسخة الركني والتوكلية (ط) .

(الشرح) في هذه القطعة مسائل (احداها) اذا كان على الأرض نجاسة في بيت أو صحراء تنحى عنها وصلى في موضع لا يلاقي النجاسة ، فان فرش عليها شيئا بحيث لا يلاقيه منها شيء صحت صلاته ، وان كان الثوب مهلهل النسج فقد سبق حكمه قريبا .

(الثانية) اذا خفى عليه موضع النجاسة من أرض ان كانت واسعة صلى في موضع منها بغير اجتهاد لأن الأصل طهارته . قال القاضي أبو الطيب وغيره : والمستحب أن ينتقل الى موضع لا شك فيه ولا يلزمه ذلك ، كما لو علم أن بعض مساجد البلد يبال فيه وجهه فله أن يصلى في أيها شاء . وقال البغوى : يتحرى في الصحراء فان أراد أنه يجب الاجتهاد فهو شاذ مخالف للأصحاب ، وان أراد أنه مستحب فهو موافق لما حكيناه عن القاضي أبي الطيب وغيره ، وان كانت صغيرة أو في بيت أو بساط فوجهان (أحدهما) لا يجوز أن يصلى فيه لا هجوما ولا باجتهاد حتى يغسله أو ييسط عليه شيئا . (والثاني) له أن يصلى فيه حيث شاء ، ودليلهما في الكتاب ، وهذا الثاني ليس بشيء . ثم ان المصنف وشيخه القاضي أبا الطيب وابن الصباغ والشاشي صرحوا بأنه على هذا الثاني يصلى حيث شاء منه بلا اجتهاد ، وقال الشيخ أبو حامد والمحاملى والدارمى والبغوى والرافعى وغيرهم : على هذا الثاني يجتهد فيه ، وهذا أصح .

(الثالثة) اذا كانت النجاسة في أحد يدين تحرى كالثوبين ، فلو قدر على موضع ثالث أو شيء ييسطه أو ماء يغسل به أحدهما ففي جواز الاجتهاد الوجهان في الأواني والثوب الثالث أحدهما الجواز . ذكر المسألة صاحب البيان .

(فروع) اذا خفى عليه موضع النجاسة من أرض كبيرة ، أو بيت أو بساط وجوزنا الصلاة عليهما فله أن يصلى صلوات في موضع واحد منه ، وله أن يصلى في موضع حتى يبقى موضع بقدر النجاسة فلا تصح بعد ذلك صلاته في ذلك الموضع ، كمسألة من حلف لا يأكل ثمرة فاختلفت بتمر كثير يأكله الا ثمرة ، هكذا ذكر المتولى ، وقد سبق في الأواني أنه لو اشتبه اناء بأوان غير محصورة فله أن يتوضأ من واحد بعد واحد حتى يبقى واحد في

وجه ، وفي وجه حتى يبقى عدد لو كان الاشتباه فيه ابتداء لم يجز الهجوم
فيحتل أن يجيء الوجان ويمكن الفرق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان حبس في حش (١) ولم يقدر أن يتجنب النجاسة في قعوده وسجوده
تجافى عن النجاسة وتجنبها في قعوده ، وأوما في السجود الى الحد الذي لو زاد
عليه لاقى النجاسة ، ولا يسجد على الأرض لأن الصلاة قد تجزى مع الإيماء
ولا تجزى مع النجاسة ، وإذا قدر ففيه قولان ، قال في القديم : لا يعيد لأنه
صلى على حسب حاله فهو كالمرضى ، وقال في الإملاء : يعيد لأنه ترك الفرض
لعدو نادر غير متصل فلم يسقط الفرض عنه ، كما لو ترك السجود ناسيا ،
وأذا أعاد ففي الفرض اقوال . قال في الأم : الفرض هو الثاني لأن الفرض به
يسقط . وقال في القديم : الفرض هو الأول لأن الإعادة مستحبة غير واجبة في
القديم . وقال في الإملاء : الجميع فرض لأن الجميع يجب فعله فكان الجميع
فرضا ، وخرج أبو اسحاق قولاً رابعاً أن الله تعالى يحتسب له بإيهما (٢) شاء ،
قياساً على ما قال في القديم فيمن صلى الظهر ثم سعى الى الجمعة فصلاها
إن الله تعالى يحتسب له بما شاء) .

(الشرح) قد سبق أن الحش بفتح الحاء وضما هو الخلاء ، فإذا
حبس انسان في موضع نجس وجب عليه أن يصلى . هذا مذهبنا وبه فإن
العلماء كافة الا أبا حنيفة فقال : لا يجب أن يصلى فيه ، دليلنا حديث أبي
هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه
ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم . وقياساً على المريض العاجز عن بعض
الأركان ، وإذا صلى يجب عليه أن يتجافى عن النجاسة بيديه وركبتيه وغيرهما
القدر الممكن ، ويجب أن ينحني للسجود الى القدر الذى لو زاد عليه لاقى
النجاسة ، ولا يجوز أن يضع جبهته على الأرض . هذا هو الصحيح وحكى
صاحب البيان وجهاً أنه يلزمه أن يضع جبهته على الأرض ، وليس بشيء ،
ودليله ما ذكره المصنف . فإذا صلى كما أمرناه فينبغى أن يعيد الصلاة اذا
خرج الى موضع طاهر . وهذه الإعادة واجبة على الجديد الأصح ومستحبة
على القديم ، فإذا أعاد فهل الفرض الأولى أم الثانية أم كلاهما ؟ واحداهما

(١) من أخطاء المصححين ما حرفوا به كلمة (حش) فجعلوها (حبس) في النسخة المطبوعة
من المذهب (ط) .

(٢) بعض نسخ المذهب (يحتسب له بإيهما شاء) مكررة في الجملتين (ط) .

مبهمة ؟ فيه أربعة أقوال كما ذكره المصنف (أصحابها) عند جمهور الأصحاب أن الفرض ، الثانية ، وادعى الشيخ أبو حامد الاتفاق عليه ، واختار ابن الصباغ أن الفرض كلاهما ، وهو قوى لأنه مطالب بهما ، وقد سبق بيان هذه الأقوال وفتاؤها فبين لم يجد ماء ولا ترابا ، وذكرنا في آخر التيمم فرعا جامعا للصلوات المقعولات على نوع خلل ، وما يجب قضاؤه منها ، وما لا يجب ، واستوفينا استيفاء بليغا والله الحمد ، وقوله : لأن الصلاة قد تجزى مع الإيماء ، إنما قال : قد تجزى لأنها في بعض المواضع تجزى كصلاة شدة الخوف وصلاة المريض وفي بعضها لا تجزى كصلاة من ربط على خشبة ونحوه ، وقد سبق بيانه في باب التيمم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا فرغ من الصلاة ثم رأى على ثوبه أو بدنه أو موضع صلاته نجاسة غير معفو عنها نظرت - فإن جوز أن تكون حدثت بعد الفراغ من الصلاة - لم تلزمه الإعادة لأن الأصل أنها لم تكن في حال الصلاة فلا تجب الإعادة بالشك ، كما لو توضأ من بئر وصلى ، ثم وجد في البئر فارة ، وإن علم أنها كانت في الصلاة فإن كان علم بها قبل الدخول في الصلاة لزمه الإعادة ، لأنه فرط في تركها ، وإن لم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة ففيه قولان . قال في القديم : لا يعيد لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « خلع نعليه في الصلاة فخلع الناس نعالهم فقال : ما لكم خلعت نعالكم ؟ قالوا : رأيناك خلعت نعليك فخلعنا نعالنا ، فقال : أتاني جبريل فاخبرني أن فيهما قلرا ، أو قال : دم حلما » فلو لم تصح الصلاة لاستأنف الاحرام ، وقال في الجديد : تلزمه الإعادة لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كالوضوء) .

(الشرح) حديث أبي سعيد صحيح سبق بيانه في أول هذا الباب ، وذكرنا لفظه هناك ، والحلمة بفتح الحاء واللام القراء العظيم والجماعة حلم كقصبة وقصب وفي هذا الحديث من الفوائد مع ما ذكره المصنف أن الصلاة في النعل الطاهرة جائزة وأنه يجوز المشي في المسجد بالنعل ، وأن العمل القليل في الصلاة جائز ، وأن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم يقتدى بها كأقواله ، وأن الكلام في الصلاة لا يجوز سواء كان لمصلحتها أو لغيرها ، ولولا ذلك لسألهم النبي صلى الله عليه وسلم عند نزعهم ولم يؤخر سؤالهم وقوله (كما لو توضأ من بئر) وصورته أن يكون دون قلتين فيتوضأ منه ثم

يجد فيه فارة ميتة يحتمل أنها كانت فيه حال الوضوء ، ويحتمل حدوثها بعده ، ومن قال بالجديد أجاب عن الحديث بأن المراد بالقدر الشيء المستقدر كالمخاط ونحوه ، وبدم الحلمة - ان ثبت - الشيء اليسير المعفو عنه ، وانما خلعه النبي صلى الله عليه وسلم تنزهها .

(اما حكم المسألة) فاذا سلم من صلاته ثم رأى عليه نجاسة يجوز أنها كانت في الصلاة ، ويجوز أنها حدثت بعدها فصلاته صحيحة بلا خلاف ، قال الشافعي والأصحاب : ويستحب اعادتها احتياطاً ، وان علم أنها كانت في الصلاة - فان كان لم يعلمها قبل ذلك - فقولان (الجديد) الأصح بطلان صلاته ، (والقديم) صحتها ودليلهما في الكتاب ، وان كان علمها ثم نسيها فطريقان مشهوران للخراسانيين (أصحابهما) - وبه قطع العراقيون تجب الاعادة قولاً واحداً لتفريطه ، (والثاني) فيه قولان كالجاهل ، واذا أوجبنا الاعادة وجب اعادة كل صلاة تيقن وجود النجاسة فيها ، ولا يجب ما شك فيه ولكن يستحب ، ولو رأى النجاسة في أثناء الصلاة - فان قلنا : لا تجب الاعادة اذا رآها بعد الفراغ أزالها وبني على صلاته والا بطلت ووجب الاستئناف . قال أصحابنا : واذا رأى في ثوبه نجاسة لم يعلم متى أصابته لزمه أن يصلي كل صلاة تيقن أنها كانت فيها ، ولا يلزمه ما يشك فيه كما لو شك بعد فراغها ، ولكن يستحب أن يعيد كل صلاة يحتمل أنها كانت فيها ، وهذا كما سبق فيمن رأى المنى في ثوبه .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن صلى بنجاسة نسيها أو جهلها .

ذكرنا أن الأصح في مذهبنا وجوب الاعادة وبه قال أبو قلابة وأحمد ، وقال جمهور العلماء : لا اعادة عليه ، حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن المسيب وطاوس وعطاء وسالم بن عبيد الله ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري ويحيى الأنصاري والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور ، قال ابن المنذر : وبه أقول ، وهو مذهب ربيعة ومالك وهو أقوى في الدليل وهو المختار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصلي في مقبرة لما روى أبو سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام » فان صلى في مقبرة

[نظر فإن كانت مقبرة] تكرر فيها النش لم تصح صلاته لأنه قد اختلط بالأرض صديد الموتى ، وإن كانت جديدة لم تنبش كرهت صلاته فيها لأنها مدفن النجاسة والصلاة صحيحة ، لأن الذي يشر بالصلاة طاهر ، وإن شك هل نبشت أم لا ؟ ففيه قولان (أحدهما) لا تصح صلاته لأن الأصل بقاء الفرض في ذمته ، وهو يشك في إسقاطه ؛ والفرض لا يسقط بالشك (والثاني) تصح لأن الأصل طهارة الأرض فلا يحكم بنجاستها بالشك .

(الشرح) حديث أبي سعيد رواه أبو داود والترمذي وغيرهما ، قال الترمذي وغيره : هو حديث مضطرب ، وقال الحاكم في المستدرک ، أسانيدہ صحيحة ، وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل به - أي حضرته الوفاة - قال : « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما صنعوا « وفي الصحيحين نحوه عن أبي هريرة أيضا ، وعن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس يقول : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاركم عن ذلك » رواه مسلم ، وعن أبي مرثد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » رواه مسلم ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » رواه البخاري ومسلم .

(أما حكم المسألة) فإن تحقق أن المقبرة منبوشة لم تصح صلاته فيها بلا خلاف إذا لم ييسط تحته شيء ، وإن تحقق عدم نبشها صحت بلا خلاف ، وهي مكروهة كراهة تنزيه ، وإن شك في نبشها فقولان (أحدهما) تصح الصلاة مع الكراهة ، (والثاني) لا تصح ، هكذا ذكر الجمهور الخلاف في المسألة الأخيرة قولين كما ذكره المصنف هنا ، ممن ذكرهما قولين الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي والشيخ أبو علي البندنجي وصاحب الشامل وخلائق من العراقيين ، ومعظم الخراسانيين ونقلهما جماعة وجهين منهم المصنف في التبيين وصاحب الحاوي قال في الحاوي : القول بالصحة هو قول ابن أبي هريرة وبالبطلان قول أبي إسحاق والصواب طريقة من قال : قولان ، قال صاحب الشامل ، قال في الأم : لا تصح ، وقال في

الاملاء : تصح واتفق الأصحاب على أن الأصح الصحة وبه قطع الجرجاني في التحرير ، قال أصحابنا : ويكره أن يصلى الى القبر هكذا قالوا يكره ، ولو قيل : يحرم لحديث أبي مرثد وغيره مما سبق لم يبعد ، قال صاحب التتمة : وأما الصلاة عند رأس قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجها اليه فحرام .

(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة في المقبرة . قد ذكرنا مذهبنا فيها ، وأنها ثلاثة أقسام ، قال ابن المنذر : روي عن علي وابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي أنهم كرهوا الصلاة في المقبرة ، ولم يكرهها أبو هريرة ووائل بن الأسقع والحسن البصري ، وعن مالك روايتان أشهرهما لا يكره ما لم يعلم نجاستها ، وقال أحمد : الصلاة فيها حرام ، وفي صحتها روايتان وإن تحقق طهارتها ، ونقل صاحب الحاوي عن داود أنه قال : تصح الصلاة وإن تحقق نبشها .

(فرع) قال أصحابنا : يكره أن يصلى في مزبلة وغيرها من النجاسات فوق حائل طاهر لأنه في معنى المقبرة .

(فرع) تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة حكاه ابن المنذر عن عمر ابن الخطاب وابن عباس ومالك رضى الله عنهم ، ونقل الترخيص فيها عن أبي موسى والحسن والشعبي والنخعي وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وهي رواية عن ابن عباس واختاره ابن المنذر .

(فرع) في نبش قبور الكفار لطلب المال المدفون معهم ، قال القاضى عياض في شرح صحيح مسلم : اختلف العلماء في ذلك فكرهه مالك ، وأجازه أصحابه قال : واختلف في علة كراهته فقليل : مخافة نزول عذاب عليهم وسخط ، لأنها مواضع العذاب والسخط ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن دخول ديار المعذنين ، وهم ثمود أصحاب الحجر خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم قال : الا أن تكونوا باكين » فمن دخلها لطلب الدنيا فهو ضد ذلك ، وقيل : مخافة أن يصادف قبر نبي أو صالح بينهم ، قال : وحجة من أجاز ذلك نبش الصحابة رضى الله عنهم قبر أبي رغال واستخراجهم منه قضيب الذهب الذى أعلمهم النبي صلى الله عليه

وسلم أنه مدفون معه ، هذا كلام القاضي ، ومقتضى مذهبا : جواز نبشه
ان كان دارسا ، أو كان جديدا وعلمنا أن فيه مالا لحربى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصلى فى الحمام لحديث أبى سعيد ، واختلف اصحابنا لآى معنى
منعت الصلاة فيه فمنهم من قال : انما منع لانه تفسل فيه النجاسات ، فعلى
هذا اذا صلى فى موضع تحقق طهارته صحت صلاته ، وان صلى فى موضع
تحقق نجاسته لم تصح وان شك فعلى قولين كالمقبرة ، ومنهم من قال : انما
منع لانه ماوى الشياطين لما يكشف فيه من العورات ، فعلى هذا تكره الصلاة
فيه وان تحقق طهارته (١) فالصلاة صحيحة لأن المنع لا يعود الى الصلاة) .

(الشرح) هذه المسألة عند الأصحاب كما ذكرها المصنف ، والأصح
أن سبب النهى كونه ماوى الشياطين فتكره كراهة تنزيه وتصح الصلاة ،
وعلى هذا تكره فى المبلخ ، وعلى الأول لا تكره ، والحمام مذكر هكذا نقله
الأزهري عن العرب ، يقال : حمام مبارك ، وجمعه حمامات مشتق من الحميم
وهو الماء الحار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وتكره الصلاة فى اعطان الابل ، ولا تكره فى مراحيض الغنم لما روى عبد الله
ابن مغفل المزنى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« صلوا فى مرايض الغنم ، ولا تصلوا فى اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين »
ولأن فى اعطان الابل لا يمكن الخشوع ، لما يخاف من نفورها ، ولا يخاف
نفور الغنم) .

(الشرح) حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن رواه البيهقى هكذا
من رواية ابن مغفل باسناد حسن ، ورواه النسائى مختصرا عن ابن مغفل أن
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة فى اعطان الابل ، وعن جابر بن
سمرة « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال : أصلى فى مرايض
الغنم ؟ قال : نعم ، قال : أصلى فى مبارك الابل ؟ قال : لا » رواه مسلم ،
وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صلوا فى

(١) فى شوق (والصلاة) وهو خطأ (ط) .

مرايض الغنم ، ولا تصلوا في أعطان الابل » رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح •

وأما الأعطان فهي جمع عطن ، واتفق تفسير الشافعى رحمه الله تعالى في الأم وغيره ، وتفسير الأصحاب على أن العطن الموضع الذى يقرب موضع شرب الابل ، تنحى اليه الابل الشاربة ليشرب غيرها ذودا ذودا ، فإذا شربت كلها واجتمعت فيه سبقت الى المراعى ، قال الأزهرى : العطن الموضع الذى تنحى اليه الابل اذا شربت الشربة الأولى فتترك فيه ، ثم يملأ لها الحوض ثانيا فتعود من عطنها الى الحوض لتعل وتشرب الشربة الثانية ، وهو العلل ، قال : ولا تعطن الابل عن الماء الا فى حمارة القيظ (بتخفيف الميم وتشديد الراء) قال : وموضعها الذى تترك فيه على الماء يسمى عطنا ، ومعطنا ، وقد عطنت تعطن وتعطن بكسر الطاء وضمها عطونا • وأما مراح الغنم بضم الميم هو مأواها ليلا هكذا فسره أصحابنا • قال الأزهرى ويقال : مأوتها فإذا صلى في أعطان الابل أو مراح الغنم وماس شيئا من أبوالها أو أبقارها أو غيرها من النجاسات بطلت صلاته ، وإن بسط شيئا طاهرا وصلى عليه ، أو صلى في موضع طاهر منه صحت صلاته ، لكن يكره في أعطان الابل ولا تكره في مراح الغنم وليست الكراهة بسبب النجاسة ، فانهما سواء فى نجاسة البول والبرص وإنما سبب كراهة أعطان الابل ما ذكره المصنف والأصحاب وهو ما يخاف من تقارها بخلاف الغنم ، فانها ذات سكينة ولهذا ثبت فى صحيح البخارى وغيره أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ما من نبى الا رعى الغنم » وقال فى الابل « انها خلقت من الشياطين » قال الخطابى : معناه لما فيها من النفار والشروء وربما أفسدت على المصلى صلاته قال : والعرب تسمى كل مارد شيطانا ، قال أصحابنا : وقد يكون فى الغنم مثل عطن الابل فيكون حكمه حكم عطن الابل ، وأما مأوى الابل ليلا فتكره الصلاة فيه أيضا لكن أخف من كراهة العطن •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره ان يصلى فى مأوى الشيطان لما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اخرجوا من هذا الوادى فان فيه شيطانا » فلم يصل فيه) •

(الشرح) الصلاة فى مأوى الشيطان مكروهة بالاتفاق ، وذلك مثل

مواضع الخمر والحانة ومواضع المكوس ونحوها من المعاصي الفاحشة ،
والكنائس والبيع والحشوس ونحو ذلك ، فإن صلى في شيء من ذلك ولم
يمس نجاسة بيده ولا ثوبه صحت صلاته مع الكراهة ، وهذا الحديث
المذكور صحيح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « عرشنا مع نبي الله صلى
الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا موضع حضرنا فيه الشيطان »
وذكر الحديث رواه مسلم وغيره .

واعلم أن بطون الأودية لا تكره فيها الصلاة كما لا تكره في غيرها ، وأما
قول الغزالي : تكره الصلاة في بطن الوادي فباطل أتكرهه عليه ، وإنما كره
الشافعي رحمه الله الصلاة في الوادي الذي نام فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الصلاة لا في كل واد ، وقد قال بعض العلماء : لا تكره الصلاة في
ذلك الوادي أيضا لأننا لا نتحقق بقاء ذلك الشيطان فيه والله أعلم ، ويستحب
أن لا يصلى في موضع حضره فيه الشيطان لهذا الحديث .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصلى في قارعة الطريق لحديث عمر رضى الله عنه : « سبعة مواطن
لا تجوز فيها الصلاة وذكر قارعة الطريق » ولأنه يمنع الناس من المعر وينقطع
خشوعه بمعر الناس ، فإن صلى فيها صحت صلاته لأن المنع لتترك الخشوع
أو لمنع الناس من الطريق ، وذلك لا يوجب بطلان الصلاة) .

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه ضعيف سبق بيانه ، وقارعة
الطريق أعلاه . قال الأزهرى والجوهري : وقيل صدره وقيل ما يبرز منه ،
وكله متقارب والطريق تذكر وتؤنث والصلاة فيها مكروهة لما ذكره من
العتين ، وهى كراهة تنزيه . وذكر الأصحاب علة ثالثة ، وهى غلبة النجاسة
فيها . قالوا : وعلى هذه العلة تكره الصلاة في قارعة الطريق في البرارى ،
وان قلنا : العلة فوات الخشوع فلا كراهة في البرارى إذ لم يكن هناك
طارقون ، وإذا صلى في شارع أو طريق يغلب على الظن نجاسته ولا يتيقن
فى صحة الصلاة القولان السابقان في أبواب المياه في تعارض الأصل
والظاهر ، الأصح الصحة ، فإن بسط عليه شيئا طاهرا صحت وبقيت الكراهة
لمرور الناس وفوات الخشوع ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

* (ولا يجوز أن يصلى في أرض مفصوبة لأن اللبث فيها يحرم في غير الصلاة فلأن يحرم في الصلاة أولى ، فان صلى فيها صحت صلاته ، لأن المنع لا يختص بالصلاة فلا يمنع صحتها) *

(الشرح) الصلاة في الأرض المفصوبة حرام بالاجماع ، وصحيحة عندنا وعند الجمهور من الفقهاء وأصحاب الأصول . وقال أحمد بن حنبل والجبائي وغيره من المعتزلة : باطلة ، واستدل عليهم الأصوليون باجماع من قبلهم . قال الغزالي في المستصفى : هذه المسألة قطعية ليست اجتهدية ، والمصيب فيها واحد ، لأن من صحح الصلاة أخذه من الاجماع وهو قطعى ، ومن أبطلها أخذه من التضاد الذى بين القرية والمعصية ، ويدعى كون ذلك محالا بالعقل ، فالمسألة قطعية ، ومن صححها يقول هو عاص من وجه متقرب من وجه ، ولا استحالة في ذلك ، انما الاستحالة في أن يكون متقربا من الوجه الذى هو عاص به وقال القاضى أبو بكر الباقلاني : يسقط الفرض عند هذه لا بها ، بدليل الاجماع على سقوط الفرض اذا صلى ، واختلف أصحابنا هل في هذه الصلاة ثواب أم لا ؟ ففى الفتاوى التى نقلها القاضى أبو منصور أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد عن عمه أبى نصر بن الصباغ صاحب الشامل رحمه الله قال : « المحفوظ من كلام أصحابنا بالعراق أن الصلاة في الدار المفصوبة صحيحة يسقط بها الفرض ولا ثواب فيها » . قال القاضى أبو منصور : ورأيت أصحابنا بخراسان اختلفوا ، منهم من قال : لا تصح صلاته قال : وذكر شيخنا - يعنى ابن الصباغ في كتابه ^(١) الكامل : انا اذا قلنا بصحة الصلاة ينبغى أن يحصل الثواب ، فيكون مثابا على فعله عاصيا بمقامه . قال القاضى : وهذا هو القياس اذا صححتها .

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب .

(احداها) قال أصحابنا : (لا تكره الصلاة على الصوف واللبود والبسط والطنافس وجميع الأمتعة ولا يكره فيها أيضا) هذا مذهبنا ونقله

(١) لعله يريد « الشامل » فإنه من أجود كتب أصحابنا ومن اصحها نقلا واثبتها أدلة وكان احد مراجعنا في كلمة هذا الكتاب (ط) .

المبدري عن جماهير العلماء • وقال مالك : (يكره كراهة تنزيه) قال :
وقالت الشيعة : لا تجوز الصلاة على الصوف ، وتجوز فيه لأنه ليس نابتاً
من الأرض •

(الثانية) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : (تجوز الصلاة في ثوب
الحائض والثوب الذي تجامع فيه إذا لم يتحقق فيهما نجاسة ولا كراهة فيه)
قالوا : وتجوز في ثياب الصبيان والكفار والقصابين ومدمنى الخمر وغيرهم
إذا لم يتحقق نجاستها ؛ لكن غيرها أولى ، وسبق في كتاب الطهارة بيان
خلاف ضعيف في هؤلاء •

(الثالثة) إذا أصاب ثوبه أو بدنه نجاسة يابسة فنقضها ولم يبق شيء
منها وصلى صحت صلاته بالاجماع •

باب ستر العورة

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ستر العورة [عن العيون] واجب لقوله تعالى : (وإذا فعلوا فاحشة
قالوا : وجدنا عليها آباءنا (١)) قال ابن عباس : « كانوا يطوفون البيت عراة
فهي فاحشة » وروى على رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« لا تبرز فخذك ولا تنظر الى فخذ حتى ولا ميت » فان اضطر الى الكشف
للمداواة أو للختان جاز ذلك لأنه موضع ضرورة ، وهل يجب سترها في حال
الخلوة ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجب لحديث على رضى الله عنه (والثاني)
لا يجب ، لأن المنع من الكشف للنظر وليس في الخلوة من ينظر فلم يجب
الستر) •

(الشرح) هذا التفسير مشهور عن ابن عباس رضى الله عنهما ووافقه
فيه غيره ، وحديث على رضى الله عنه رواه أبو داود في سنته في كتاب
الجنائز ، ثم في كتاب الحمام وقال : هذا الحديث فيه نكارة ، ويفنى عنه
حديث جرهد ، بفتح الجيم والهاء ، الصحابي رضى الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال له : « غط فخذك فان الفخذ من العورة » رواه أبو داود في
كتاب الحمام ، والترمذي في الاستئذان من ثلاثة طرق ، وقال في كل طريق
منها « هذا حديث حسن » وقال في بعضها « حديث حسن وما أرى إسناده

« متصل » وعن المسور بن مخرمة رضى الله عنه قال : « أقبلت بحجر ثقيل أحمله وعلى أزار خفيف فأنحل أزارى ومعى الحجر لم أستطع أضعه حتى بلغت به الى موضعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ارجع الى ثوبك فخذ ، ولا تمشوا عراة » رواه مسلم ، وعن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال : قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأثى منها وما نذر ؟ قال : « احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك ، قال قلت يا رسول الله اذا كان القوم بعضهم فى بعض ، قال ان استطعت أن لا يرينها أحد فلا يرينها أحدا ، قلت يا رسول الله اذا كان أحدا خاليا ؟ قال الله أحق أن يستحي منه من الناس » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم ، قال الترمذى حديث حسن قال أهل اللغة « سميت العورة لقبح ظهورها ولغض الأبصار عنها ، مأخوذة من العور ، وهو النقص والعيب والقبح ، ومنه عور العين ، والكلمة العوراء القبيحة » .

(اما حكم المسألة) فستر العورة عن العيون واجب بالاجماع لما سبق ، عن الأدلة وأصح الوجهين وجوبه فى الخلوة لما ذكرنا من حديث بهز وغيره ، ومن نص على تصحيحه المصنف والبندنجى ، فان احتاج الى الكشف جاز أن يكشف قدر الحاجة فقط ، هكذا قاله الأصحاب . وقول المصنف (فان اضطر) محمول على الحاجة لا على حقيقة الضرورة ، ولو قال : احتاج كما قال الأصحاب لكان أصوب ، لثلايوهم اشتراط الضرورة فمن الحاجة حالة الاغتسال يجوز فى الخلوة عاريا ، والأفضل التستر بمنزلة ، وقد سبق بيان هذا واضحا فى باب صفة الغسل ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

* (يجب ستر العورة للصلاة لما روى عن عائشة رضى الله عنها ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار » فان انكشف شيء من العورة مع القدرة [على الستر] لم تصح صلاته) * .

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن ، ورواه الحاكم فى المستدرک ، وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، والمراد بالحائض التى بلغت ، سميت حائضا لأنها بلغت سن الحيض ، هذا هو الصواب فى العبارة عنها ، ويقع فى كثير من كتب شروح الحديث وكتب الفقه

أن المراد بالحائض التي بلغت سن الحيض ، وهذا تساهل لأنها قد تبلغ سن الحيض ولا تبلغ البلوغ الشرعى ثم ان التقييد بالحائض خرج على الغالب ، وهو أن التي دون البلوغ لا تصلى والا فلا يقبل صلاة الصبية المميزة الا بخمار .

واعلم أن الحديث مخصوص بالحرة والا فالأمة تصح صلاتها مكشوفة الرأس .

(اما حكم المسألة) فستر العورة شرط لصحة الصلاة ، فان انكشف شيء من عورة المصلى لم تصح صلاته ، سواء أكثر المنكشف أو قل وكان أدنى جزء ، وسواء في هذا الرجل والمرأة ، وسواء المصلى في حضرة الناس والمصلى في الخلوة وسواء صلاة النفل والقرض والجنائزة والطواف وسجود التلاوة والشكر . ولو صلى في سترة ثم بعد الفراغ علم أنه كان فيها خرق تبين منه العورة وجبت إعادة الصلاة على المذهب ، سواء كان علمه ، ثم نسبه أم لم يكن علمه ، وفيه الخلاف السابق فيمن صلى بنجاسة جهلها أو نسيها فان احتمل حدوث الخرق بعد الفراغ من الصلاة فلا إعادة عليه بلا خلاف ، كما سبق في نظيره من النجاسة في آخر باب طهارة البدن .

(فروع) في مذاهب العلماء في ستر العورة في الصلاة . قد ذكرنا أنه شرط عندنا ، وبه قال داود . وقال أبو حنيفة : ان ظهر ربع العضو صحت صلاته ، وان زاد لم تصح ، وان ظهر من السوأتين قدر درهم بطلت صلاته ، وان كان أقل لم تبطل . وقال أبو يوسف : ان ظهر نصف العضو صحت صلاته وان زاد لم تصح . وقال بعض أصحاب مالك : ستر العورة واجب وليس بشرط ، فان صلى مكشوفها صحت صلاته سواء تعمد أو سها . وقال أكثر المالكية : السترة شرط مع الذكر والقدرة عليها ، فان عجز أو نسي السترة صحت صلاته ، وهذا هو الصحيح عندهم . وقال أحمد : ان ظهر شيء يستر صحت صلاته ، سواء العورة المخففة والمغلظة ، دليلنا أنه ثبت وجوب الستة بحديث عائشة ، ولا فرق بين الرجل والمرأة بالاتفاق . واذا ثبت الستة اقتضى جميع العورة فلا يقبل تخصيص البعض الا بدليل ظاهر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

﴿ وعورة الرجل ما بين السرة والركبة ، والسرة والركبة ليستا من العورة ، ومن اصحابنا من قال : هما من العورة والأول اصح لما روى ابو سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عورة الرجل ما بين سرتة الى ركبته » واما الحرة فجميع بدننها عورة الا الوجه والكفين لقوله تعالى (ولا يبدین زینتھن الا ما ظهر منها (١)) قال ابن عباس « وجهها وكفيها » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى المرأة الحرام (٢) عن لبس القفازين والنقاب » ولو كان الوجه والكف عورة لما حرم سترهما . ولأن الحاجة تدعو الى ابراز الوجه للبيع والشراء ، والى ابراز الكف للأخذ والعطاء فلم يجعل ذلك عورة . واما الأمة ففيها وجهان (أحدهما) ان جميع بدننها عورة الا مواضع التقليل وهي الرأس والذراع ، لأن ذلك تدعو الحاجة الى كشفه وما سواه لا تدعو الحاجة الى كشفه (والثاني) وهو المذهب ان عورتها ما بين السرة والركبة ، لما روى عن ابي موسى الأشعري رضى الله عنه أنه قال على المنبر : الا لا اعرفن احدا أراد أن يشتري جارية فينظر الى ما فوق الركبة او دون السرة لا يفعل ذلك احد الا عاقبته » ولأن من لا يكون رأسه عورة لا يكون صدره عورة كالرجل) .

(الشرح) هذا التفسير المذكور عن ابن عباس قد رواه البيهقي عنه ، وعن عائشة رضى الله عنهم ، وقيل في الآية غير هذا ، وأما حديث نهى المحرمة عن لبس القفازين ففي صحيح البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين » وأما حديث أبي سعيد رضى الله عنه (٣) .

(اما حكم المسألة) ففي عورة الرجل خمسة أوجه (الصحيح المنصوص) أنها ما بين السرة والركبة ، وليست السرة والركبة من العورة ، قال الشيخ أبو حامد : نص الشافعى على أن عورة الحر والعبد ما بين سرتة وركبته وأن السرة والركبة ليستا عورة في الأم والاملاء . (والثاني) أنها عورة (والثالث) السرة عورة دون الركبة (والرابع) عكسه حكاه الرافعى (والخامس) أن العورة هي القبل والدبر فقط ، حكاه الرافعى عن أبي سعيد

(١) الآية ٢١ من سورة النور .

(٢) في النسخة المطبوعة من المذهب (المرأة في الحرام) واظنها من زيادات المصححين (ط) .

(٣) بياض بالأصل وتحريرة (فضيف) قلت : وقد أورده السيوطى في جامعة الصغير

ووصف استناده بالضعف (راجع السراج المنير) (ط) .

الاصطخري وهو شاذ منكر ، وسواء في هذا الحر والعبد والصبي . وأما عورة الحرة فجميع بدننها الا الوجه والكفين الى الكوعين ، وحكى الخراسانيون قولاً وبعضهم يحكيه وجهاً : أن باطن قدميها ليس بعورة ، وقال المزني : القدمان ليسا بعورة ، والمذهب الأول ، وأما الأمة ففيها ثلاثة أوجه ، أصحها عند الأصحاب : عورتها كعورة الرجل فتجرى فيها الأوجه الأربعة الأولى دون الخامس (والثاني) وهو قول أبي على الطبري : كعورة الحرة الا رأسها فليس بعورة (والثالث) ما ينكشف في حال خدمتها وتصرفها كالرأس والرقبة وطرف الساعد ليس بعورة ، وما عداه عورة وسواء في هذا الخلاف الأمة القنة والمعلق عنقها على صفة والمديرة والمكاتبه وأم الولد ومن بعضها حر ، ولا خلاف في شيء منهن عندنا ، الا التي بعضها حر ففيها وجهان في الحاوي (أحدهما) هذا (والثاني) أنها كالحرة وصححه واستدل له بتغليب الاحتياط ، قال : ويجرى الوجهان في عورتها في نظر سيدها والأجانب اليها (أحدها) أنها كالحرة في حق السيد وغيره (والثاني) كأمة الأجنبي .

والذي قطع به الجمهور أنها كالأمة القنة في الصلاة ، لأن معظم أحكام الرق جارية عليها ، وحكى أصحابنا عن مالك أن أم الولد كالحرة في الصلاة وعن الحسن البصري أنها بعد وضع الولد كالحرة ، وأما الخنثى فإن كان رقيقاً - وقلنا : عورة الأمة كالرجل - فهو كالرجل ، وإن كان حراً أو رقيقاً - وقلنا : عورة الأمة أكثر من عورة الرجل - وجب ستر الزيادة على عورة الرجل أيضاً ، لاحتمال الأنوثة - فلو خالف فاقصر على ستر ما بين السرة والركبة ففى صحة صلاته وجهان أفقهما : لا تصح لأن الستر شرط ، وشككنا في حصوله ، وقد سبق في باب ما ينقض الوضوء في فصل أحكام الخنثى أن صاحب التهذيب والقاضي أبا الفتوح وكثيرين قطعوا بأنه لا تلزمه الاعادة للشك فيها .

(فسر) في مذاهب العلماء في العورة ، قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا أن عورة الرجل ما بين سترته وركبته وكذلك الأمة ، وعورة الحرة جميع بدننها الا الوجه والكفين ، وبهذا كله قال مالك وطائفة وهي رواية عن أحمد ، وقال أبو حنيفة : عورة الرجل من ركبته الى سترته وليست السرة

عورة • وبه قال عطاء ، وقال داود ومحمد بن جرير - وحكاها في التتمة عن عطاء : عورته الفرجان فقط ومن قال عورة الحرة جميع بدنها الا وجهها وكفيها الأوزاعي وأبو ثور • وقال أبو حنيفة والثوري والمزني : قدماها أيضا ليستا بعورة ، وقال أحمد جميع بدنها الا وجهها فقط ، وحكى الماوردي والمتولي عن أبي بكر بن عبد الرحمن التابعي أن جميع بدنها عورة ، ومن قال : عورة الأمة ما بين السرة والركبة مالك وأحمد ؛ وحكى ابن المنذر وغيره عن الحسن البصري أنها اذا زوجت أو تسراها سيدها لزمها ستر رأسها ولم يوافق أحد من العلماء ، وحكى المتولي عن ابن سيرين أن أم الولد يلزمها ستر الرأس في الصلاة •

دليلا ما سبق عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : « كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبل أبو بكر رضى الله عنه آخذا بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته • فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم فقد غامر فسلم فذكر الحديث » رواه البخاري ، وعن أبي موسى رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبتيه فلما دخل عثمان غطاها » رواه البخاري بلفظه ، وتقدم ذكر الأحاديث في أن الفخذ عورة وأما حديث عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتها كاشفا عن فخذه أو ساقه ، فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحال فتحدث ، ثم استأذن عثمان » وذكر الحديث ، فهذا لا دلالة فيه على أن الفخذ ليس بعورة ، لأنه مشكوك في المكشوف • قال أصحابنا : لو صح الجزم بكشف الفخذ تأولناه على أن المراد كشف بعض ثيابه لا كلها ، قالوا : ولأنها قضية عين فلا عموم لها ولا حجة فيها ، وأما حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « غزا خيبر فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر ثم حسر الازار عن فخذه حتى انى لأظفر الى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري ومسلم فهذا محمول على أنه انكشف الازار وانحسر بنفسه لا أن النبي صلى الله عليه وسلم تعمد كشفه ، بل انكشف لاجراء الفرس ، ويدل عليه أنه ثبت في رواية في الصحيحين فانحسر الازار ، قال الشيخ أبو حامد وغيره : وأجمع العلماء على أن رأس الأمة ليس بعورة مزوجة كانت أو غيرها الا

رواية عن الحسن البصري أن الأمة المزوجة التي أسكنها الزوج منزله
كالحره والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

* (ويجب ستر العورة بما لا يصف لون البشر من ثوب رقيق أو جلد
أو ورق ، فإن ستر بما يظهر منه لون البشرة من ثوب رقيق لم يجز لأن الستر
لا يحصل بذلك) * .

(الشرح) قال أصحابنا : يجب الستر بما يحول بين الناظر لون
البشرة ، فلا يكفي ثوب رقيق يشاهد من ورائه سواد البشرة أو بياضها ،
ولا يكفي أيضا الغليظ المهمل النسج الذي يظهر بعض العورة من خلله ، فلو
ستر اللون ووصف حجم البشرة كالركبة والألية ونحوهما صحت الصلاة
فيه لوجود الستر ، وحكى الدارمي وصاحب البيان وجها أنه لا يصح اذا
وصف الحجم ، وهو غلط ظاهر ويكفي الستر بجميع أنواع الثياب والجلود
والورق والحشيش المنسوج وغير ذلك مما يستر لون البشرة ، وهذا
لا خلاف فيه ، ولو ستر بعض عورته بشيء من زجاج بحيث ترى البشرة منه
لم تصح صلاته بلا خلاف ، ولو وقف في ماء صاف لم تصح صلاته الا اذا
غلبت الخضرة لتراكم الماء ، فان انعكس الى عنقه ومنعت الخضرة رؤية لون
البشرة أو وقف في ماء كدر صحت على الأصح ، وصورة الصلاة في الماء أن
يصلى على جنازة ، ولو طين عورته فاستتر اللون أجزأه على الصحيح ، وبه
قطع الأصحاب سواء وجد ثوبا أم لا ، وفيه وجه حكاه الرافعي أنه لا يصح
وهو شاذ مردود .

قال أصحابنا : ويشترط ستر العورة من أعلا ومن الجوانب ، ولا يشترط
من أسفل الذيل والازار حتى لو كان عليه ثوب متسع الذيل فضلى على طرف
سطح ورأى عورته من ينظر اليه من أسفل صحت صلاته ، كذا قاله الأصحاب
كلهم الا امام الحرمين والشاشي فحكيا ما ذكرنا ، وتوقفا في صحة الصلاة في
مسألة السطح ورأيا فسادها ، وسنبسط الكلام في القميص الواسع الجيب
حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى .

ويشترط في الساتر أن يشمل المستور ، اما باللبس كالثوب والجلد
ونحوهما ، واما بغيره كالتطين ، فأما الخيمة الضيقة ونحوها فاذا دخل انسان

وصلى مكشوف العورة لم تصح صلاته لأنها ليست سترة ولا يسمى مستترا، ولو وقف في جب وهو الخاية وصلّى على جنازة فإن كان واسع الرأس يرى هو أو غيره منه العورة لم تصح صلاته ، وإن كان ضيقه فوجهان حكاهما الرافعي ، أصحهما - وبه قطع صاحب التمهة - تصح صلاته كثوب واسع الذيل ، ولو حفر حفيره في الأرض وصلّى على جنازة إن رد التراب فواري عورته صحت صلاته ، والا فكالجب ذكره المتولي وغيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب للمرأة أن تصلى في ثلاثة أثواب خمار تغطي به الرأس والعنق ودرع تغطي به البدن والرجلين وملحفة صفيقة تستر الثياب ، لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « تصلى المرأة في ثلاثة أثواب درع وخمار وازار » وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : « تصلى في الدرع وانخمار والملحفة » والمستحب أن تكتف جلبابها حتى لا يصف أعضاءها ، وتجافي الملحفة عنها في الركوع والسجود حتى لا يصف ثيابها) .

(الشرح) هذا الحكم الذي ذكره نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب وقوله « تكتف جلبابها » هذا لفظ الشافعي رحمه الله وضبطناه في المذهب والتنبيه تكتف بالثاء المثناة ، واختلف الأصحاب في ضبطها عن الشافعي على ثلاثة أوجه ، حكاهما الشيخ أبو حامد في تعليقه ، والبندنجي والمحاملي وغيرهم (أحدها) تكتف كما سبق ، ومعناه تنخذه كيفاً أي غليظاً ، صفيقا (والثاني) تكتف بالثاء المثناة فوق . قالوا : أراد بها تعقد أزارها ، حتى لا ينحل عند الركوع والسجود ، فتبدو عورتها (والثالث) تكتف (١) بفاء ثم ثاء مثناة فوق ، أي تجمع أزارها عليها والكفت الجمع .

وأما الجلباب فقال في البيان هو الخمار والازار . وقال الخليل : هو أوسع من الخمار وألطف من الازار . وقال المحاملي : هو الازار . وقال صاحب المطالع : قال النضر بن شميل : هو ثوب أقصر من الخمار وأعرض من المقنعة تغطي به المرأة رأسها . قال : وقال غيره : هو ثوب واسع دون الرداء تغطي به المرأة ظهرها وصدرها وقال ابن الأعرابي هو الازار ؛ وقيل :

(١) في ش و ق تكشف ولم يورد الشارح وجه القائلين بأنها شين مجمعة ولذلك نوزر كونها شينا إلى النساخ والراجع الثاء المثناة من هذه الأوجه والله أعلم (ط) .

هو كالملاءة والملحفة وقال آخرون هو الملاءة التي تلتحف بها المرأة فوق ثيابها . وهذا هو الصحيح وهو مراد الشافعي رحمه الله والمصنف والأصحاب هنا ، وهو مراد المحاملي وغيره بقولهم : هو الازار ، وليس مرادهم الازار المعروف الذي هو المئزر .

وقول المصنف : (وتجا في الملحفة في الركوع) لا يخالف ما ذكرناه ، فالملحفة هي الجلباب وهما لفظان مترادفان ، عبر بأحدهما في الأول ، وبالأخر في الثاني ويوضح هذا أن الشافعي قال في مختصر المزي : وأحب لها أن تكتف جلبابها وتجا فيه راحة وساجدة لثلا تصفها ثيابها .

وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم « أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليه ازار ؟ قال : اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها » رواه أبو داود بإسناد جيد ، لكن قال : رواه أكثر الرواة عن أم سلمة موقوفا عليها من قولها ، وقال الحاكم . هو حديث صحيح على شرط البخاري ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة » قالت أم سلمة : فكيف تصنع النساء بذيولهن ؟ قال : يرخين شبرا فقالت : اذن تتكشف أقدامهن ، قال : فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه » رواه الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حديث صحيح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب للرجل أن يصلي في ثوبين قميص ورداء ، او قميص وازار او قميص وسراويل ؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا صلى احدكم فليلبس ثوبيه فان الله احق من تزين له ، فمن لم يكن له ثوبان فليتزرد اذا صلى ، ولا يشتمل اشتمال اليهود ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود وغيره ، ولفظ أبي داود عن ابن عمر قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال . قال عمر : « اذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن الا ثوب واحد فليتزرد به ، ولا يشتمل اشتمال اليهود » اسناده صحيح ، قال الخطابي : اشتمال اليهود المنهى عنه هو أن يخلل بدنه بالثوب ويسبله من غير أن يرفع طرفه قال : واشتمال الصماء أن يخلل بدنه بالثوب ، ثم يرفع طرفه على عاتقه الأيسر ،

وذكر البغوي هذا عن الخطابي قال : والى هذا ذهب الفقهاء ، قال ، وفسر الأصمعي الصماء بالأول ، قال البغوي : وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن الصماء اشتغال اليهود » فجعلهما شيئا واحدا .

(اما حكم المسألة) فقال أصحابنا : يستحب أن يصلي الرجل في أحسن ثيابه المتيسرة له ، ويتقصد ويتعمم ، فان اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص ورداء ، أو قميص وازار أو قميص وسراويل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان أراد أن يصلي في ثوب فالقميص أولى لانه اعم في الستر ، ولانه يستر العورة ويحصل على الكتف فان كان القميص واسع الفتح بحيث اذا نظر رأى العورة زره لما روى سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال « قلت : يا رسول الله انا نصيد (١) افنصلي في الثوب الواحد ؟ فقال نعم ، ولتزره ولو بشوكة » فان لم يزره وطرح على عنقه شيئا جاز لأن الستر يحصل به ، فان لم يفعل ذلك لم تصح صلاته . وان كان القميص ضيق الفتح جاز أن يصلي فيه محلول الأزار ، لما روى ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي محلول الأزار » فان لم يكن قميص فالرداء أولى ، لانه يمكنه أن يستر به العورة ويبقى منه ما يطرحة على الكتف ، فان لم يكن فالأزار أولى من السراويل لأن الأزار يتجافى عنه ولا يصف الأعضاء والسراويل يصف الأعضاء) .

(الشرح) حديث أم سلمة حديث حسن رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بإسناد حسن ورواه الحاكم في المستدرک وقال : حديث صحيح وقوله صلى الله عليه وسلم « ولتزره » يجوز في هذه اللام الاسكان والكسر والفتح ، وهو أضعفها والرأء مضمومة على الصحيح المختار وجوز ثعلب في الفصيح كسرهما وفتحها أيضا ، وغلطوه فيه ، وأما حديث ابن عمر فرواه الحاكم في المستدرک وقال : حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم .

(اما حكم المسألة) فقال أصحابنا : واذا أراد الاقتصار على ثوب واحد فالقميص أولى ، ثم الرداء ، ثم الأزار ثم السراويل ؛ لما ذكره المصنف فان كان القميص واسع الفتح بحيث ترى عورته في قيامه أو ركوعه أو سجوده ، فان زره أو وضع على عنقه شيئا يستره أو شد وسطه صحت صلاته ، فان

(١) في بعض النسخ يحذف همزة الاستفهام (ط) .

تركه على حاله لم تصح صلاته ، نص الشافعي على هذا كله ، واتفقوا عليه
 الا أن البندنجي ذكر أن نص الشافعي أن الازار أفضل من السراويل كما
 قدمناه عن الشافعي والأصحاب ثم قال اختيارا لنفسه : ان السراويل أفضل ،
 والمذهب الأول . ولو كان الجيب بحيث ترى منه العورة في ركوعه ولا تظهر
 في القيام فهل تنعقد صلاته ؟ ثم اذا ركب تبطل أم لا تنعقد أصلا ؟ فيه وجهان
 أصحهما الانعقاد ، وفائدتهما فيما لو اقتدى به غيره قبل الركوع ، وفيما لو
 ألقى ثوبا على عنقه قبل الركوع ، ولو كانت لحيته أو شعر رأسه يستر جيبه
 وينع رؤيته العورة صحت صلاته على أصح الوجهين ؛ كما لو كان على ازاره
 خرق فجمع عليه الثوب بيده فانه يصح بلا خلاف فلو ستر الخرق بيده ففيه
 الوجهان ، الأصح الصحة ، وجزم صاحب الحاوي بالبطلان في مسألة اللحية
 ونحوها ، وجزم به أيضا في اللحية واليد القاضي أبو الطيب في باب الاحرام
 في تعليقه ، والأصح الصحة . وأما اذا كان الجيب ضيقا بحيث لا ترى العورة
 في حال من أحوال صلاته ، فتصح صلاته سواء زره أم لا . هذا تفصيل
 مذهبنا ، وعند أبي حنيفة ومالك تصح صلاته وان كان الجيب واسعا ترى
 منه عورته ، كما لو رآها غيره من أسفل ذيله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان كان الازار ضيقا اتزر به ، وان كان واسعا التحف به ، ويخالف
 بين طرفيه على عاتقه كما يفعل القصار في الماء لما روى جابر رضي الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا صليت وعليك ثوب واحد ، فان كان
 واسعا فالتحف به ، وان كان ضيقا فاتزر به » وروى عن ابن أبي سلمة رضي
 الله عنهما قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد
 ملتحفا به ، مخالفا بين طرفيه على منكبيه » فان كان ضيقا فاتزر به (١) أو
 صلى في سراويل فالمستحب ان يطرح على عاتقه شيئا لما روى أبو هريرة رضي
 الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يصلين أحدكم في الثوب
 الواحد ليس على عاتقه منه شيء ، فان لم يجد ثوبا يطرحه على عاتقه طرح
 جبلا حتى لا يظلو من شيء ») .

(الشرح) هذه الأحاديث الثلاثة رواها البخاري ومسلم ، وحكم
 المسألة كما ذكره المصنف ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يصلين أحدكم
 في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » فهي كراهة تنزيه لا تحریم ، فلو

(١) في بعض النسخ (فليأزر) (ط) .

صلى مكشوف العاتقين صحت صلاته مع الكراهة ، هذا مذهبا ، ومذهب مالك وأبى حنيفة وجمهور السلف والخلف . وقال أحمد وطائفة قليلة : يجب وضع شيء على عاتقه لظاهر الحديث ، فإن تركه ففي صحة صلاته عن أحمد روايتان ، وخص أحمد ذلك بصلاة الفرض . دليلنا حديث جابر في قوله صلى الله عليه وسلم : (فاتزر به) هكذا احتج به الشافعي في الأم واحتج به الأصحاب وغيرهم والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره اشتغال الصماء وهو أن يلتحف بثوب ثم يخرج يده من قبل صدره لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اشتغال الصماء وأن يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء) .

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم بلفظه ، والصماء بالمد ، وقد سبق قريبا تفسيرها والفرق بينها وبين اشتغال اليهود . وأما ما ذكره المصنف من تفسيرها فغريب . قال صاحب المطالع : اشتغال الصماء ادارة الثوب على جسده لا يخرج منه يده ، نهى عن ذلك لأنه إذا أتاها ما يتوقاه لم يمكنه اخراج يده بسرعة ولأنه إذا أخرج يده انكشفت عورته . وهذا تفسير الأصمعي وسائر أهل اللغة ، والذي سبق عن الخطابي تفسير الفقهاء . قال ابن قتيبة : سميت صماء لأنه سد منافذها كالصحراء الصماء ليس فيها خرق ولا صدع . وقوله : وأن يحتبى هو بالحاء المهملة من الحيوة بضم الحاء وكسرهما لغتان ، قال أهل اللغة : الاحتباء أن يقعد الانسان على ألييه وينصب ساقيه ، ويحتوى عليها بثوب أو نحوه أو بيده والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره أن يسدل في الصلاة وفي غيرها . وهو أن يلقى طرفي الرداء من الجانبين ، لما روى عن علي رضي الله عنه أنه رأى قوما سدلوا في الصلاة فقال « كأنهم اليهود خرجوا من فهورهم » . وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رأى أعرابيا عليه شملة قد ذبلها وهو يصلي قال : « ان الذي يجز ثوبه من الخلاء في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام ») .

(الشرح) يقال : سدل بالفتح يسدل ويسدل بضم الدال وكسرهما قال أهل اللغة : هو أن يرسل الثوب حتى يصيب الأرض ، وكلام المصنف

محمول على هذا ، والشملة كساء يشتمل به ، وقيل : انما تكون شملة اذا كان لها هذب ، قال ابن دريد : هي كساء يؤتزر به . وقوله (ذيلها) بتشديد الياء ، معناه أرخى ذيلها وهو طرفها الذى فيه الأهذاب ، وقوله (خرجوا من فهورهم) بضم الفاء واحدها فهر ، بضم الفاء واسكان الهاء . قال الهروى فى الغريين : فهورهم موضع مدراسهم ، وهى كلمة نبطية عربت وقال الجوهري : أصله بهر وهى عبرانية عربت . وقال صاحب المحكم : فهورهم موضع مدراسهم الذى يجتمعون اليه فى عيدهم ، قال : وقيل : هو يوم يأكلون فيه ويشربون قال : والنصارى يقولون فخر ، يعنى بضم الفاء وبالخاء المعجمة .

وقوله (ليس من الله فى حلال ولا حرام) قيل : معناه لا يؤمن بحلال الله تعالى وحرامه ، وقيل : معناه ليس من الله فى شيء ، أى ليس من دين الله فى شيء ، ومعناه قد برئ من الله تعالى وفارق دينه ، وهذا الكلام المذكور فى الكتاب عن ابن مسعود ذكره البغوى فى شرح السنة بغير اسناده عن ابن مسعود ، قال وبعضهم يرويه عن ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم .

(اما حكم المسألة) فمذهبنا أن السدل فى الصلاة وفى غيرها سواء ، فان سدل للخلاء فهو حرام ، وان كان لغير الخلاء فمكروه وليس بحرام ، قال البيهقى : قال الشافعى فى البويطى : لا يجوز السدل فى الصلاة ولا غيرها للخلاء ، فأما السدل لغير الخلاء فى الصلاة فهو خفيف ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأبى بكر رضى الله عنه ، وقال له : ان ازارى يسقط من أحد شقى ، فقال له : « لست منهم » هذا نصه فى البويطى ، وكذا رأيته أنا فى البويطى ، وحديث أبى بكر رضى الله عنه هذا رواه البخارى . قال البيهقى : وروينا عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن السدل فى الصلاة » وفى حديث آخر : « لا يقبل الله صلاة رجل مسبل ازاره » قال : وحديث أبى بكر دليل على خفة الأمر فيه اذا كان لغير الخلاء .

قال الخطابى : رخص بعض العلماء فى السدل فى الصلاة روى ذلك عن عطاء ومكحول والزهرى والحسن وابن سيرين ومالك . قال : ويشبه أن يكونوا فرقوا بين اجازته فى الصلاة دون غيرها ، لأن المصلى لا يمشى فى

الثوب وغيره يمشى عليه ويسبله ، وذلك المنهى عنه وكان الثوري يكره السدل في الصلاة وكرهه الشافعي في الصلاة وغيرها . وقال ابن المنذر : ممن كره السدل في الصلاة ابن مسعود ومجاهد وعطاء والنخعي والثوري . ورخص فيه ابن عمر وجابر ومكحول والحسن وابن سيرين والزهري وعبد الله بن الحسن . قال وروينا عن النخعي أيضاً أنه رخص في سدل القميص وكرهه في الأزار . وقال ابن المنذر : لا أعلم في النهي عن السدل خبراً يثبت فلا نهى عنه بغير حجة .

(قلت) احتج أصحابنا فيه بحديث أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة » رواه داود والترمذي وغيرهما . قال الترمذي : لا نعرفه مرفوعاً إلا من طريق عسل بن سفيان ، وقد ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري وأبو حاتم وابن عدي ، والذي نعتمده في الاستدلال على النهي عن السدل في الصلاة وغيرها عموم الأحاديث الصحيحة في النهي عن اسبال الأزار وجره ، منها حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر أزاره بطراً » رواه البخاري ومسلم ، وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسفل من الكعبين من الأزار ففي النار » رواه البخاري وعنه قال : « بينما رجل يصلي مسبل أزاره قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذهب فتوضأ ، فذهب فتوضأ ثم جاء ، فقال : اذهب فتوضأ ، فقال رجل : يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ ؟ ثم سكت عنه ؟ قال : انه كان يصلي وهو مسبل أزاره ، وان الله تعالى لا يقبل صلاة رجل مسبل » رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم . وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أزرة المسلم إلى نصف الساق ولا حرج ، أو قال لا جناح فيما بينه وبين الكعبين ، ما كان أسفل من الكعبين فهو في النار . ومن جر أزاره بطراً لم ينظر الله إليه » رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن ابن عمر قال : « مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أزاره استرخاء ، فقال : يا عبد الله ارفع أزارك فرفعت ، ثم قال : زد فزدت ، فما زلت أتحراها بعد ، فقال بعض القوم : إلى أين ؟ قال إلى أنصاف الساقين » رواه مسلم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا اسبال في الأزار والقميص »

والعمامة ، من جر شيئاً خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة » رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح ، وفي المسألة أحاديث صحيحة كثيرة غير ما ذكرته قد جمعتها في كتاب (رياض الصالحين) وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره أن يصلي الرجل وهو مثلث لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى أن يغطي الرجل فاه في الصلاة » ويكره للمرأة أن تتقّب في الصلاة لأن الوجه من المرأة ليس بعورة فهي كالرجل) .

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود بإسناد فيه الحسن بن ذكوان، وقد ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني ، لكن روى له البخاري في صحيحه ، وقد رواه أبو داود ولم يضعفه ، والله أعلم . ويكره أن يصلي الرجل مثلثاً ، أي مغطياً فاه بيده أو غيرها ، ويكره أن يضع يده على فمه في الصلاة إلا إذا ثأب ، فإن السنة وضع اليد على فيه ، ففى صحيح مسلم عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا ثأب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان يدخل » والمرأة والخنثى كالرجل في هذا ، وهذه كراهة تنزيه لا تمنع صحة الصلاة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير ولا على ثوب حرير لأنه يحرم عليه استعماله في غير الصلاة ، فلأن يحرم في الصلاة أولى ، فإن صلى فيه أو صلى عليه صحت صلاته ، لأن التحريم لا يختص بالصلاة ولا النهي يعود إليها فلم يمنع صحتها . ويجوز للمرأة أن تصلي فيه وعليه ، لأنه لا يحرم عليها استعماله ، وتكره الصلاة في الثوب الذي عليه الصورة ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « كان لي ثوب فيه صورة فكنت أبسطه ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اليه فقال لي : اخبره عنى فجعلت منه وسادتين ») .

(الشرح) حديث عائشة رواه البخاري عن أنس قال : « كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أميطي عنا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي » القرام بكسر القاف ستر رقيق ، وأجمع العلماء على أنه يحرم على الرجل أن يصلي في ثوب حرير وعليه ، فإن صلى فيه صحت صلاته عندنا وعند الجمهور ، وفيه خلاف أحمد السابق في الدار المغصوبة ، وهذا التحريم إذا وجد سترة غير الحرير فإن لم

يجد الا ثوب الحرير لزمه الصلاة فيه على أصح الوجهين ، وقد سبقت المسألة في باب طهارة البدن ، وللمرأة أن تصلى فيه بلا خلاف ، وهل لها أن تجلس عليه في الصلاة وغيرها ؟ فيه وجهان حكاهما الخراسانيون (أحصهما) وهو طريقة المصنف وسائر العراقيين - يجوز كما يجوز لبسه ، ولقوله صلى الله عليه وسلم في الذهب والحرير : « ان هذين حرام على ذكور أمتي حل لائناها » وهذا عام يتناول الجلوس واللبس وغيرهما (والثاني) لا يجوز لأنه انما أيسح لها اللبس تزينا لزوجها وسيدها ، وانما يحصل كمال ذلك باللبس لا بالجلوس ، ولهذا يحرم عليها استعمال اثناء الذهب في الشرب ونحوه مع أنها يجوز لها التحلى به ، والمختار الأول ، والخشى في هذا كالرجل ، وأما الثوب الذي فيه صور أو صليب أو ما يلهمى فتكره الصلاة فيه واليه وعليه للحديث .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الصلاة في ثوب حرير وثوب مغصوب وعليهما ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال أحمد في أصح الروايتين : لا يصح ، وقد يحتج لهم بما رواه أحمد في مسنده عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم تقبل له صلاة مادام عليه ، ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال : صمتا ان لم أكن سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقوله » وهذا الحديث ضعيف في رواته رجل مجهول ، ودليلنا ما سبق في مسألة الصلاة في الدار المغصوبة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا لم يجد ما يستر به العورة ووجد طينا ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه أن يستر به العورة لأنه سترة ظاهرة فاشبهت الثوب ، وقال أبو إسحاق : لا يلزمه لأنه يتلوث به البدن) .

(الشرح) هذان الوجهان مشهوران بدليلهما ، أحصهما عند الأصحاب وجوب الستر به ، ومن صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي وصاحب العدة وآخرون ، واذا قلنا لا يجب فهو مستحب بالاتفاق ، ثم ان الجمهور أطلقوا الوجهين في وجوب التطين . وقال صاحب الحاوى : ان كان الطين ثخينا يستر العورة ويغطي البشرة وجب وان كان رقيقا لا يستر العورة لكن يغطي البشرة استحباب ولا يجب ، وصرح صاحب البيان وآخرون بجريان

الوجين في الطين الثخين والرقيق ، أما اذا وجد ورق شجر ونحوه وأمكنه خصفه والتستر به فيجب بلا خلاف ، نص عليه في الأم واتفق الأصحاب عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان وجد ما يستر به بعض العورة ستر به القبل والدبر لانهما أغلظ من غيرهما ، وان وجد ما يكفى أحدهما ففيه وجهان (أصحهما) انه يستر به القبل لانه يستقبل به القبلة ، ولانه لا يستر بغيره ، والدبر يستتر بالالين (والثاني) يستر به الدبر لانه افحش في حال الركوع والسجود) .

(الشرح) اذا وجد ما يستر به بعض العورة فقط لزمه التستر به بلا خلاف لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة ، وسبق ذكره مرات ، وسبق في باب التيمم مسائل متشابهة فيما اذا وجد المكلف بعض ما أمر به كمن وجد بعض ما يكفيه في الوضوء أو الغسل أو التيمم ، وفي ستر العورة ، وفي قراءة الفاتحة ، وفي صاع الفطرة ، وفي الماء الذى يغسل به النجاسة ، وبعض رقبة الكفارة وأحكامها مختلفة وسبقت الإشارة الى الفرق بينها . ويستر بهذا الموجود القبل والدبر بلا خلاف لأنهما أغلظ فان لم يكن الا أحدهما فأربعة أوجه (أصحها) باتفاق الأصحاب يستر القبل ونص عليه الشافعى في الأم ، ونقله الشيخ أبو حامد والدارمى والبنديجى وغيرهم عن النص أيضا (والثاني) يستر الدبر ، وذكر المصنف دليلهما . (والثالث) حكاه الدارمى وصاحب البيان وغيرهما : هما سواء فيتخير بينهما (والرابع) حكاه القاضى حسين : تستر المرأة القبل والرجل الدبر ثم ما ذكرناه من تقديم القبل والدبر أو أحدهما على الفخذ وغيره ، ومن تقديم أحدهما على الآخر هل هو مستحب أم واجب ؟ فيه وجهان (أصحهما) الوجوب ، وأنه شرط وهو مقتضى كلام الأكثرين ، ممن صححه الفزالى في البسيط والرافعى (والثاني) مستحب ، وبه قطع البنديجى والقاضى أبو الطيب . وأما الخنثى المشكل فان وجد ما يستر قبله ودبره ستر ، فان لم يجد الا ما يستر واحدا ، وقلنا : يستر عين القبل ستر أى قبله شاء ، والأولى أن يستر آلة الرجال ان كان هناك امرأة وآلة النساء ان كان هناك رجل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اجتمع رجل وامرأة وهناك سترة تكفى احدهما قدمت المرأة لأن عورتها اعظم) •

(الشرح) هذه الصورة فيما لو أوصى انسان بثوبه لأحوج الناس اليه في الموضع الفلاني أو وكل من يدفعه الى الأحوج ، أو وقفه على لبس الأحوج فتقدم المرأة على الخنثى ، ويقدم الخنثى على الرجل لأنه الأحوج • أما اذا كان الثوب لواحد فلا يجوز أن يعطيه لغيره ، ويصلى عريانا ، لكن يصلى فيه ، ويستحب أن يعيره لغيره ممن يحتاج اليه سواء في هذا الرجل والمرأة وقد سبقت هذه المسألة في باب التيمم ، وسبق هناك أنه لو خالف ووهب لغيره الماء وصلى بالتيمم هل تلزمه الاعداء ؟ فيه تفصيل يجيء هناك مثله سواء والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان لم يجد شيئا يستر به العورة صلى عريانا ولا يترك القيام ، وقال المزني : يلزمه ان يصلى قاعدا لأنه يحصل له بالقعود ستر بعض العورة ، وستر بعض العورة أكد من القيام ، لأن القيام يجوز تركه مع القدرة ، والستر لا يجوز تركه [بحال] فوجب تقديم الستر ، وهذا لا يصح لأنه يترك القيام والركوع والسجود على التمام ، ويحصل له ستر القليل من العورة ، والمحافظة على الأركان أولى من المحافظة على بعض الفرض) •

(الشرح) اذا لم يجد سترة يجب لبسها وجب عليه أن يصلى عريانا قائما ولا اعادة عليه ، هذا مذهبننا وبه قال عمر بن عبد العزيز ومجاهد ومالك • وقال ابن عمر وعطاء وعكرمة وقتادة والأوزاعي والمزني : يصلى قاعدا • وقال أبو حنيفة : هو مخير ان شاء صلى قائما وان شاء قاعدا موميا بالركوع والسجود والقعود أفضل • وعن أحمد روايتان (احدهما) يجب القيام (والثانية) القعود ، وقد سبق في باب التيمم أن الخراسانيين حكوا في هذه المسألة ثلاثة أوجه : أحدها : يجب القيام • والثاني : القعود • والثالث : يتخير • والمذهب الصحيح وجوب القيام • ودليل الجميع يفهم مما ذكر المصنف •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان صلى عاريا ثم وجد السترة لم تلزمه الإعادة لأن العرى عذر عام وربما اتصل ودام ، فلو أوجبنا الإعادة لشق [وضاق] (١) فان دخل في الصلاة وهو عريان ثم وجد السترة في أثناءها فان كانت بقربه ستر العورة وبني على صلاته لأنه عمل قليل فلا يمنع البناء ، وان كانت بعيدة بطلت صلاته لأنه يحتاج الى عمل كثير ، وان دخلت الأمة في الصلاة وهي مكشوفة الراس فاعتقت في أثناءها فان كانت السترة قريبة منها سترت وأتمت صلاتها ، وان كانت بعيدة بطلت صلاتها ، وان اعتقت ولم تعلم حتى فرغت من الصلاة ففيها قولان كما قلنا فيمن صلى بنجاسة لم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة) .

(الشرح) في هذه القطعة مسائل (أحداها) اذا عدم السترة الواجبة فصلى عاريا أو ستر بعض العورة وعجز عن الباقي وصلى فلا إعادة عليه . سواء كان من قوم يعتادون العرى أم غيرهم ، وحكى الخراسانيون فيمن لا يعتادون العرى وجها أنه يجب الإعادة ، وهذا الوجه سبق بيانه في آخر باب التيمم وهو ضعيف ليس بشيء ، وقد قال الشيخ أبو حامد في التعليق : لا أعلم خلافاً يعنى بين المسلمين أنه لا يجب الإعادة على من صلى عاريا للمعجز عن السترة .

(الثانية) اذا وجد السترة في أثناء صلاته لزمه الستر بلا خلاف لأنه شرط لم يأت عنه يبدل ، بخلاف من صلى بالتيمم ، ثم رأى الماء في أثناء صلاته قال أصحابنا : فان كانت قريبة ستر وبني ، والا وجب الاستئناف على المذهب ، وبه قطع المراقبون ، وقال الخراسانيون : في جواز البناء مع البعد القولان فيمن سبقه الحدث ، قالوا : فان قلنا بالقديم : أنه يبني ، فله السعى في طلب السترة ، كما يسعى في طلب الماء ، وان وقف حتى أتاه غيره بالسترة نظر ان وصلته في المدة التي لو سعى لوصلها فيها أجزاء وان زاد فوجهان الأصح : لا يجوز وتبطل صلاته ، ولو كانت السترة قريبة ولا يمكن تناولها الا باستدبار القبلة بطلت صلاته اذا لم يتأوله غيره ، ذكره القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما ، ولو كانت السترة بقربه ولم يعلمها فصلى عاريا ثم علمها بعد الفراغ أو في أثناء الصلاة ففي صحة صلاته طريقان ، حكاهما القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما (أحدهما) وبه قطع المصنف

(١) ما بين المعقوفين ليس في ش و ق (ط) .

وآخرون : فيه القولان فيمن صلى بنجاسة جاهلا بها (والثاني) تجب الاعادة هنا قولاً واحداً ، لأنه لم يأت ببدل ، ولأنه نادر ، وبهذا الطريق قطع الشيخ أبو حامد والمحاملي .

(الثالثة) يستحب للأمة أن تستر في صلاتها ما تستره الحرة فلو صلت مكشوفة الرأس فعتقت في أثناء صلاتها بإعتاق السيد أو بموته إذا كانت مديرة أو مستولدة فإن كانت عاجزة عن الستر مضت في صلاتها وأجزأتها بلا خلاف ، والا فهي كمن وجد السترة في أثناء صلاته في كل ما ذكرنا ، ولو جهلت العتق فهي كجهلها وجود السترة فتكون على الطريقين والله أعلم .

(فرع) إذا قال لأمته : إذا صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها ، فصلت مكشوفة الرأس إن كان في حال عجزها عن ستره صحت صلاتها وعتقت ، وإن كانت قادرة على السترة صحت صلاتها ولا تعتق ، لأنها لو عتقت لصارت حرة قبل الصلاة وحينئذ لا تصح صلاتها مكشوفة الرأس ، وإذا لم تصح لا تعتق فائبات العتق يؤدي إلى بطلانه وبطلان الصلاة فبطل وصحت الصلاة ذكر المسألة جماعة منهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ فيمن قال : إن صليت مكشوفة الرأس فأنت حرة الآن .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن اجتمع جماعة عراة ، قال في القديم : الأولى أن يصلوا فرادى لأنهم إذا صلوا جماعة لم يمكنهم أن يأتوا بسنة الجماعة ، وهو تقديم الإمام ، وقال في الأم : صلوا جماعة وفرادى . فسوى بين الجماعة والفرادى ، لأن في الجماعة أدراك فضيلة الجماعة وفوات فضيلة سنة الموقف وفي الفرادى أدراك فضيلة الموقف وفوات فضيلة الجماعة فاستويا . فإن كان معهم مكتس يصلح للإمامة فالأفضل أن يصلوا جماعة لأنهم يمكنهم الجمع بين فضيلة الجماعة وفضيلة الموقف بأن يقدموه ، فإن لم يكن فيهم مكتس وأرادوا الجماعة استحسب أن يقف الإمام وسطهم ويكون المأمومون صفًا واحداً حتى لا ينظر بعضهم إلى عورة بعض ، فإن لم يمكن إلا صفين ، صلوا وغطوا الإبصار . وإن اجتمع نسوة (١) عراة استحسب لهن الجماعة لأن سنة الموقف في حقهن لا تنفي (٢) بالمرى) .

(١) في بعض النسخ من المذهب (نساء) ط .

(٢) في شوقي (لا تمين) ط .

(الشرح) اذا اجتمع رجال عراة صحت صلاتهم جماعة وفرادى ، فان صلوا جماعة وهم بصرء وقف امامهم وسطهم ، فان خالف ووقف قدامهم صحت صلاته وصلاتهم وينقضون أبصارهم فان نظروا لم يؤثر في صحة صلاتهم وهل الأفضل أن يصلوا جماعة ؟ أم فرادى ؟ ينظر - ان كانوا عميا أو في ظلمة بحيث لا يرى بعضهم بعضا - استحب الجماعة بلا خلاف ويقف امامهم قدامهم ، وان كانوا بحيث يرون فثلاثة أقوال (أصحها) أن الجماعة والافراد سواء (والثاني) الافراد أفضل (والثالث) الجماعة أفضل بحكاه الخراسانيون فان كان فيهم مكتس يصلح للامامة استحب أن يقدموه ويصلوا جماعة ، قولاً واحداً ويكونون وراءه صفاً ، فان تعذر فصفين أو أكثر بحسب الحاجة ، فلو خالفوا فأمرهم عار واقتدى به اللابس صحت صلاة الجميع كما تصح صلاة المتوضىء خلف المتيهم وصلاة القائم خلف المضطجع .

أما اذا اجتمع نساء غاريات فالجماعة مستحبة لهن بلا خلاف لأن امامتهن تقف وسطهن في حال اللبس أيضاً ، وان اجتمع نساء ورجال عراة لم يصلوا جميعاً لا في صف ولا في صفين ، بل يصلى الرجال ، ويكون النساء جالسات خلفهم مستدبرات القبلة ، ثم يصلى النساء ويجلس الرجال خلفهن مستدبرين ، فان أمكن أن تتوارى كل طائفة في مكان آخر حتى تصلى الطائفة الأخرى فهو أفضل . وقول المصنف : لأن في الفرادى ادراك فضيلة الموقف . قد يستشكل اذ ليس للمنفرد موقفان يقف في أفضلهما ، وجوابه أن المنفرد يأتي بالموقف المشروع له بخلاف امام العراة . وقوله : وسطهم هو باسكان السين . وقوله : نسوة عراة لحن وصوابه : غاريات ، ويقال : نسوة بكسر النون وضمها لغتان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اجتمع جماعة عراة ومع انسان كسوة استحب ان يعبرهم ، فان لم يفعل لم يفصّب عليه ، لأن صلاتهم تصح من غير سترة ، وان أعار واحداً بعينه لزمه قبوله ، فان لم يقبل وصلى عرباناً بطلت صلاته ، لأنه ترك الستر مع القدرة وان وهبه له لم يلزمه قبوله لأن عليه في قبوله منة [وفي (١) احتمال المنة مشقة فلم يلزم] وان أعار جماعتهم صلى فيه واحد بعد واحد ، فان خافوا ان صلى واحد [بعد واحد] ان يفوتهم الوقت قال الشافعى رحمه الله : ينتظرون

(١) ما بين المعنيتين ساقط من ش وق (ط) .

حتى يصلوا في الثوب . وقال في قوم في سفينة ، وليس فيها موضع يقوم فيه الا واحد ؛ انهم يصلون من قعود ولا يؤخرون الصلاة ، فمن اصحابنا من نقل الجواب في كل واحدة من المسئلتين الى الأخرى وقال : فيهما قولان ، ومنهم من حملهما على ظاهرهما فقال في السترة ينتظرون وان خافوا الفوت ولا ينتظرون في القيام لأن القيام يسقط مع القدرة في [حال] النافلة ، والسترة لا تسقط مع القدرة بحال . ولأن القيام يتركه الى بدل وهو القعود والستر يتركه الى غير بدل) .

(الشرح) يستحب لمن كان معه ثوب أن يعيره لمحتاج اليه للصلاة . ولا يلزمه الاعارة كما لا يلزمه بذل الماء للوضوء بخلاف بذله للعطشان . اذ لا بدل للعطش وتصح الصلاة بالتيمة وعاريا . واذا امتنع من اعارته لم يجز قهره عليه لما ذكرنا ، وان أعار واحدا بعينه لزمه قبوله على الصحيح ، وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه حكاه الدارمي وصاحب العدة والبيان وغيرهم ، لأن فيه منة ، وهذا ليس بشيء . وان وهبه له فثلاثة أوجه حكاه صاحب الحاوي والبيان وغيرهما ، الصحيح : لا يجب القبول للمنة ، وبهذا قطع الجمهور . والثاني : يجب القبول وليس له رده على الواهب بعد قبضه الا برضى الواهب . والثالث : يجب القبول وله أن يرده بعد الصلاة فيه على الواهب ، ويلزم الواهب بعد ذلك قبوله ، وهذا الوجه حكاه أبو على الطبري في الافصاح والقاضي أبو الطيب وآخرون ، واتفقوا على تضعيفه .

واذا ضمنا مسألة العارية الى الهبة حصل فيها أربعة أوجه (الصحيح) وبه قطع الجمهور : يجب قبول العارية دون الهبة (والثاني) لا يجب القبول فيهما (والثالث) يجب فيهما ، (والرابع) يجب في الهبة دون العارية ، حكاه الدارمي في الاستذكار ، وكان قائله نظر الى أن العارية مضمونة بخلاف الهبة ، وهذا ليس بشيء ، وحيث وجب القبول فتركه وصلى عريانا لم تصح صلاته في حال قدرته عليه بذلك الطريق ، أما اذا أعار جماعتهم ولم يعين واحدا فان اتسع الوقت صلى فيه واحد بعد واحد ، فان تنازعوا في المتقدم أقرع بينهم ، وان ضاق الوقت ففيه نصوص للشافعي وطرق للأصحاب ، وكلام مبسوط سبق بيانه واضحا في باب التيمم . ولو رجع المعير في العارية في أثناء الصلاة نزعه وبنى على صلاته ولا اعادة عليه بلا خلاف ، ذكره صاحب الحاوي وغيره والله أعلم .

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب .

(احداها) اذا وجد سترة تباع أو تؤجر وقدر على الثمن أو الأجرة لزمه الشراء أو الاستئجار بثمن المثل وأجرته ، ذكره صاحب الحاوي وغيره ، ويحى فيه التفرع السابق في باب التيمم ، واذا وجب تحصيله بشراء أو اجارة فتركه وصلى لم تصح صلاته ، واقراض الثمن كاقراض ثمن الماء ، وقد سبق بيانه في التيمم ولو احتاج الى شراء الثوب والماء للطهارة ولم يمكنه الا أحدهما اشترى الثوب لأنه لا بدل له ، ولأنه يدوم ، وقد سبقت المسألة مع نظائرها في التيمم .

(الثانية) اذا لم يجد العاري الا ثوبا لغيره فان أمكن استئذان صاحبه فيه فعل والا حرمت الصلاة فيه وصلى عريانا ولا اعادة عليه ، وهذا وان كان واضحا فقد صرح به صاحب الحاوي وغيره . قال صاحب الحاوي : سواء كان صاحبه حاضرا أو غائبا لا تجوز الصلاة فيه الا بإذنه ، وان عجز عن الاذن صلى عاريا ولا اعادة .

(الثالثة) اذا لم يكن معه الا ثوب طرفه نجس ولا يجد ماء يفسله به — فان كان يدخل بقطعه من النقص قدر أجرة المثل — لزمه قطعه ، وان كان أكثر لم يلزمه وقد سبقت في طهارة البدن . وسبق فيه أيضا أن من كان محبوسا في موضع نجس ومعه ثوب لا يكفي العورة وستر النجاسة ففيه قولان ، أظهرهما يبسطه على النجاسة ويصلى عاريا ولا اعادة .

(الرابعة) لو كان معه ثوب وأتلفه أو خرقة بعد دخول الوقت لغير حاجة عصى ويصلى عاريا . وفي وجوب الاعادة الوجهان فيمن أراق الماء سفها . وقد سبقت مسألة الاراقة واتلاف الثوب في باب التيمم مستوفاتين .

(الخامسة) قال الدارمي : لو قدر العريان أن يصلى في الماء ويسجد في الشط لا يلزمه .

باب استقبال القبلة

قال المصنف رحمه الله تعالى

(استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا في حالين : في شدة الخوف ، وفي النافلة في السفر ، والاصل فيه قوله تعالى : « فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطرة » (١) .

(الشرح) استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة الا في الحالين المذكورين على تفصيل يأتي فيهما في موضعهما ، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه من حيث الجملة وان اختلف في تفصيله . والمراد بالمسجد الحرام هنا الكعبة نفسها . وشطر الشيء يطلق على جهته ونحوه ويطلق على نصفه . والمراد هنا الأول .

واعلم أن المسجد الحرام قد يطلق ويراد به الكعبة فقط ، وقد يراد به المسجد حولها معها ، وقد يراد به مكة كلها ، وقد يراد به مكة مع الحرم حولها بكماله ، وقد جاءت نصوص الشرع بهذه الأقسام الأربعة ، فمن الأول قول الله تعالى : (فول وجهك شطر المسجد الحرام) ومن الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد الى آخره » ومن الرابع قوله تعالى : « انما المشركون (٢) نجس فلا يقربوا المسجد الحرام » وأما الثالث وهو مكة فقال المفسرون : هو المراد بقوله تعالى (سبحان (٣) الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) وكان الاسراء من دور مكة .

وقول الله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (٤)) قيل مكة ، وقيل الحرم ، وهما وجهان لأصحابنا سنوضحهما في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقول الله تعالى (والمسجد الحرام الذي (٥) جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) هو عند الشافعي ومن وافقه المسجد حول الكعبة

(١) الآية ١٥٠ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٨ من سورة التوبة .

(٣) الآية ١ من سورة الاسراء .

(٤) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٢٥ من سورة الحج .

مع الكعبة فلا يجوز بيعه ولا اجارته ، والناس فيه سواء . وأما دور مكة وسائر بقاعها فيجوز بيعها واجارتها . وحمله أبو حنيفة ومن وافقه على جميع الحرم فلم يجوزوا بيع شيء منه ولا اجارته ومستأنتى المسألة ان شاء الله تعالى بمسوفة حيث ذكرها المصنف في باب ما يجوز بيعه ، فهذا مختصر ما يتعلق بالمسجد ، وقد بسطته في تهذيب ^(١) الأسماء واللغات والله أعلم .

(فرع) في بيان أصل استقبال الكعبة

عن البراء بن عازب رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهرا أو سبعة عشر شهرا ، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت ، وأنه أول صلاة صلاها صلاة العصر ، وصلى معه قوم فخرج رجل ممن صلى معه فمر على أهل مسجد وهم راكعون فقال : أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة فداروا كما هم قبل البيت » رواه البخارى ومسلم .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه وبعد ما هاجر الى المدينة ستة عشر شهرا ثم صرف الى الكعبة » رواه أحمد بن حنبل في مسنده . قال أهل اللغة : أصل القبلة الجهة ، وسيت الكعبة قبلة لأن المصلى يقابلها وتقابله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن كان بحضرة البيت لزمه التوجه الى عينه لما روى اسامة بن زيد رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « دخل البيت ولم يصل ، وخرج وركع ركعتين (٢) قبل الكعبة وقال : هذه القبلة ») .

(١) مما ذكره ما يفيدها أن ذراع ما بين الركن الأسود والى مقام إبراهيم عليه السلام ٢ ذراعا و ٩ أصابع وذراع ما بين جدار الكعبة من وسط الكعبة الى المقام ٢٧ ذراعا وذراع ما بين شديوان الكعبة والمقام ٢٦ ذراعا ونصف ومن الركن الشمالى الى المقام ٢٨ ذراعا و ١٩ أصبعا من الركن الذى فيه الحجر الأسود الى حد حجرة زمزم ٣٦ ذراعا ونصف ومن الركن الأسود الى رأس زمزم ٤٠ ذراعا ومن وسط جدار الكعبة الى جدار المسعى ٢١٣ ذراع ومن وسط جدار الكعبة الى الجدار الذى يلي باب بنى جحج ١٩٦ ذراعا ومن وسط جدار الكعبة الى الجدار الذى يلي الوادى ١٤١ ذراعا و ١٨ أصبعا (ط) .

(٢) هكذا فى نسخ المذهب والذى فى الصحيح (فى قبل الكعبة) (ط) .

(الشرح) حديث أسامة رواه البخارى ومسلم من رواية أسامة ، ومن رواية ابن عباس . وقوله : قبل الكعبة هو بضم القاف والباء ، ويجوز اسكان الباء ، قيل معناه ما استقبلك منها وقيل مقابله ، وفي رواية ابن عمر في الصحيح في هذا الحديث « فصلى ركعتين في وجه الكعبة » وهذا هو المراد بقبلها ، وقوله صلى الله عليه وسلم « هذه القبلة » قال الخطابي : معناه أن أمر القبلة قد استقر على هذا البيت فلا ينسخ بعد اليوم فصلوا اليه أبدا فهو قبلتكم ، قال : ويحتمل أنه علمهم سنة موقف الامام وأنه يقف في وجهها دون أركانها ، وإن كانت الصلاة في جميع جهاتها مجزئة ، هذا كلام الخطابي . ويحتمل معنى ثالثا وهو أن معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لا كل الحرم ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة ، بل هي الكعبة نفسها فقط ، والله أعلم .

وقوله (دخل البيت ولم يصل) قد روى بلال « أنه صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة » رواه البخارى ومسلم ، وأخذ العلماء برواية بلال لأنها زيادة ثقة ، ولأنه مثبت فقدم على الناقى ، ومعنى قول أسامة لم يصل ، لم أره صلى ، وسبب قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وبلال وأسامة وعثمان بن شيبة وأغلق الباب وصلى ، فلم يره أسامة لاجتماع الباب ، ولاشتغاله بالدعاء والخضوع . وقوله « بحضرة البيت » يجوز فتح الحاء وضمها وكسرها ثلاث لغات مشهورات .

(اما حكم المسألة) فإن كان بحضرة الكعبة لزمه التوجه الى عينها لتمكنه منه وله أن يستقبل أى جهة منها أراد ، فلو وقف عند طرف ركن - وبعضه يحاذيه وبعضه يخرج عنه - ففى صحة صلاته وجهان (أحدهما) لا تصح قال الامام : وبه قطع الصيدلانى لأنه لم يستقبلها كله ، ولو استقبل الحجر بكسر الحاء ولم يستقبل الكعبة فوجهان مشهوران حكاهما صاحب الحاوى والبحر وآخرون (أحدهما) تصح صلاته لأنه من البيت للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحجر من البيت » رواه مسلم ، وفي رواية « ست أذرع من الحجر من البيت » ولأنه لو طاف فيه لم يصح طوافه ، وأصحهما بالاتفاق : لا تصح صلاته لأن كونه من البيت مظنون غير

مقطوع به ؛ ولو وقف الامام بقرب الكعبة والمؤمنون خلفه مستديرين بالكعبة جاز ، ولو وقفوا في آخر المسجد وامتد صف طويل جاز ، وان وقف بقربه وامتد الصف فصلاة الخارجين عن محاذاة الكعبة باطلة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان دخل البيت وصلى فيه جاز لانه متوجه الى جزء من البيت ، والافضل ان يصلى النفل في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » والافضل ان يصلى الفرض خارج البيت لانه يكثر [فيه (١)] الجمع فكان اعظم للاجر) .

(الشرح) حديث « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة فيجوز عندنا أن يصلى في الكعبة الفرض والنفل وبه قال أبو حنيفة والثوري وجهور العلماء ، وقال محمد بن جرير : لا يجوز الفرض ولا النفل ، وبه قال أصبغ بن الفرغ المالكي وجماعة من الظاهرية وحكى عن ابن عباس وقال مالك وأحمد : يجوز النفل المطلق دون الفرض والوتر دليلنا حديث بلال « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة » رواه البخاري ومسلم ، وسبق قريبا الجواب عن حديث أسامة ، وقال أصحابنا : وإذا صلى في الكعبة فله أن يستقبل أى جدار شاء ، وله أن يستقبل الباب ان كان مردودا أو مفتوحا وله عتبة قدر ثلثي ذراع تقريبا ، هذا هو الصحيح المشهور ، ولها وجه أنه يشترط في العتبة كونها بقدر ذراع ، وقيل يشترط قدر قامة المصلى طولاً وعرضاً ، ووجه ثالث أنه يكفي شخصها بأى قدر كان ، والمذهب الأول .

قال أصحابنا : والنفل في الكعبة أفضل منه خارجها ، وكذا الفرض ان لم يرج جماعة أو أمكن الجماعة الحاضرين الصلاة فيها ، فان لم يمكن فخارجها أفضل ، وكلام المصنف — وان كان مطلقا — فهو محمول على هذا التفصيل : قال الشافعي في الأم : قضاء الفريضة الفائتة في الكعبة أحب الى من قضائها

(١) ما بين المعنيتين ساقط من ش و ق و ق وبعض النسخ (فهما سواء من المساجد الا المسجد الحرام) والثابت هنا رواية البخاري (ط) .

خارجها قال : وكل ما قرب منها كان أحب الى مما بعد ، قال الشافعى والأصحاب : وكذا المنذورة في الكعبة أفضل من خارجها ، قال الشافعى لا موضع أفضل ولا أطهر للصلاة من الكعبة وأما استدلال المصنف بالحديث على فضل الصلاة في الكعبة فما أنكر عليه لأنه خص المسجد الحرام في هذا الحديث بالكعبة ، وليس هو في هذا الحديث مختصا بها ، بل يتناولها هي والمسجد حولها كما سبق بيانه ، ويمكن أن يجاب عن المصنف ، ويحمل كلامه على أنه لم يرد اختصاص الحديث بالكعبة ، بل أراد بيان فضيلة الصلاة في المسجد الحرام ، وقد علم أن الكعبة أفضله فكانت الصلاة فيها أفضله ، فإن قيل : كيف جزمتم بأن الكعبة أفضل من خارجها ؟ مع أنه مختلف بين العلماء في صحتها ، والخروج من الخلاف مستحب ؟ فالجواب أنا انما نستحب الخروج من خلاف محترم ، وهو الخلاف في مسألة اجتهادية ، أما اذا كان الخلاف مخالفا سنة صحيحة كما في هذه المسألة فلا حرمة له ولا يستحب الخروج منه لأن صاحبه لم تبلغه هذه السنة ، وإن بلغته وخالفها فهو محجوج بها والله أعلم .

قال الشيخ أبو حامد في آخر كتاب الحج من تعليقه ، قال الشافعى : ليس في الأرض موضع أحب الى أن أقضى فيه الصلاة القائمة من الكعبة لأن الفضيلة في القرب منها للمصلى فكانت الفضيلة في بطنها أولى .

(فسر) في قاعدة مهمة صرح بها جماعة من أصحابنا ، وهي مفهومة من كلام الباقرين وهي أن المحافظة على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان العبادة ، وتخرج على هذه القاعدة مسائل مشهورة في المذهب منها هذه المسألة التي ذكرها المصنف ، وقد ذكرها الشافعى في الأم والأصحاب وهي أن المخالفة على تحصيل الجماعة خارج الكعبة أفضل من المحافظة على الصلاة في الكعبة لأن الجماعة فضيلة تتعلق بنفس الصلاة والكعبة فضيلة تتعلق بالموضع ومنها أن صلاة الفرض في كل المساجد أفضل من غير المسجد ، فلو كان هناك مسجد ليس فيه جماعة ؛ وهناك جماعة في غير مسجد فصلاته مع الجماعة في غير المسجد أفضل من صلاته منفردا في المسجد .

ومنها أن صلاة النفل في بيت الانسان أفضل منها في المسجد مع شرف المسجد لأن فعلها في البيت فضيلة تتعلق بها ، فانه سبب لتمام الخشوع والاخلاص وأبعد من الرياء والاعجاب وشبههما ، حتى ان صلاته النفل في بيته أفضل منها في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكرناه ودليله الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابه رضى الله عنهم حين صلوا في مسجده النافلة « أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » رواه البخارى ومسلم . وفي رواية أبى داود : « أفضل من صلاته في مسجدى هذا » ومنها أن القرب من الكعبة في الطواف مستحب ، والرمل مستحب فيه ، فلو منعته الرحمة من الجمع بينهما لم يمكنه الرمل مع القرب وأمكنه مع البعد ، فالمحافظة على الرمل مع البعد أولى من المحافظة على القرب بلا رمل لما ذكرناه ، وظائر هذه المسائل مشهورة وسنوضحها في مواضعها ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان صلى على سطحه نظرت فان كان بين يديه سترة متصلة به جاز ، لانه متوجه الى جزء منه ، وان لم يكن بين يديه سترة متصلة لم يجز لما روى عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سبعة مواطن لا يجوز فيها الصلاة وذكر : (فوق بيت الله العتيق) » ولانه صلى الله عليه وسلم لم يصل عليه من غير عذر فلم يجز كما لو وقف على طرف السطح واستبره ، فان كان بين يديه عصا مفروزة غير مثبتة ولا مسمرة ففيه وجهان (أحدهما) تصح لان المفروزة من البيت ولهذا يدخل الأوتاد المفروزة في بيع الدار (والثاني) لا يصح لانها غير متصلة بالبيت ولا منسوبة اليه ، وان صلى في عرصة البيت وليس بين يديه سترة ففيه وجهان ، قال أبو اسحاق : لا يجوز ، وهو المنصوص لانه صلى الله عليه وسلم يصل اليه من غير عذر فاشبهه اذا صلى على السطح ، وقال أبو العباس : يجوز لانه صلى الله عليه وسلم ما بين يديه من ارض البيت فاشبهه اذا خرج من البيت وصلى الى ارضه) .

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه ضعيف ، وسبق بيانه في باب طهارة البدن ، وقوله : (من غير عذر) احتراز من حال شدة الخوف والنافلة في السفر ، وقوله : غير مبنية هي بالباء الموحدة والنون وقد يقال بالياء المثناة بعدها باء موحدة ثم تاء مثناة فوق ، والأول أشهر وأجود ، والعرصة باسكان الراء لا غير .

(اما حكم المسألة) فقال أصحابنا : لو وقف على أى قيس أو غيره من المواضع العالية على الكعبة بقرها صحت صلاته بلا خلاف ، لأنه يعد مستقبلا ، وإن وقف على سطح الكعبة - نظر - أن وقف على طرفها واستدبر باقيها لم تصح صلاته بالاتفاق لعدم استقبال شيء منها ، وهكذا لو انهدمت والعياذ بالله فوقف على طرف العرصة واستدبر باقيها لم تصح صلاته ، ولو وقف خارج العرصة واستقبلها صح بلا خلاف . وأما إذا وقف وسط السطح أو العرصة فإن لم يكن بين يديه شيء شاخص لم تصح صلاته على الصحيح المنصوص وبه قال أكثر الأصحاب ، وقال ابن سريج تصح ؛ وبه قال أبو حنيفة وداود ومالك - في رواية عنه - كما لو وقف على أى قيس وكما لو وقف خارج العرصة واستقبلها ، والمذهب الأول ، والفرق أنه لا يعد هنا مستقبلا بخلاف ما قاس عليه ، وهذا الوجه الذى لابن سريج جار فى العرصة والسطح كما ذكرنا ، كذا نقله عنه امام الحرمين وصاحب التهذيب وآخرون ، وكلام المصنف يوهم أنه لا يقول به فى السطح وليس الأمر كذلك وإن كان بين يديه شيء شاخص من أجزاء الكعبة كبقية جدار ورأس حائط ونحوهما ، فإن كان ثلثى ذراع صحت والا فلا ، وقيل يشترط ذراع ، وقيل يكفى أدنى شخوص ؛ وقيل يشترط كونه قدر قامة المصلى طولا وعرضا حكاه الشيخ أبو حامد وغيره ، والصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور الأول وهو ثلثا ذراع . ولو وضع بين يديه متاعا واستقبله لم يصح بلا خلاف ، ولو استقبل شجرة ثابتة أو جمع تراب العرصة أو السطح أو حفر حفرة ووقف فيها أو وقف فى آخر السطح أو العرصة واستقبل الطرف الآخر وهو مرتفع عن موقعه صحت بلا خلاف .

ولو استقبل حشيشا ثابتا عليها أو خشبة أو عصا مفروزة غير مسمرة فوجهان أصحهما لا يصح ، صححه امام الحرمين والرافعى وغيرهما ، ودليلهما فى الكتاب وإن كانت العصا مثبتة أو مسمرة صحت بلا خلاف . قال امام الحرمين : لكنه يخرج بعضه عن محاذاتها ، وقد سبق الخلاف فيمن خرج بعض بدنه عن محاذاة بعض الكعبة لوقوفه على طرف ركن ، قال قفى هذا تردد ظاهر عندي ، وظاهر كلام المصنف والأصحاب أن هذا يصح وجها واحدا وإن خرج بعض بدنه عن محاذاة العصا لأنه يعد مستقبلا بخلاف

مسألة الخارج بعضه عن محاذاة الكعبة ، ولهذا قطع الأصحاب بالصحة اذا كانت العصا مسمرة وقطعوا بها أيضا فيما اذا بقيت بقية من أصل الجدار قدر مؤخرة الرجل ، وان كانت أعالي بدنه خارجة عن محاذاته لكونه مستقبلا ببعضه جزءا شاخصا وبإيقه هواء الكعبة ، وأما الواقف على طرف الركن فلم يستقبل ببعضه شيئا أصلا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان لم يكن بحضرة البيت نظرت - فان عرف القبلة - صلى اليها وان أخبره من يقبل خبره عن علم قبل قوله ولا يجتهد ، كما يقبل الحاكم النص من الثقة ولا يجتهد ، وان رأى محارب المسلمين في بلد صلى اليها ولا يجتهد ، لان ذلك بمنزلة الخبر) .

(الشرح) اذا غاب عن الكعبة وعرفها صلى اليها ، وان جهلها فأخبره من يقبل خبره لزمه أن يصلى بقوله ولا يجوز الاجتهاد ، وقد تقدم في باب الشك في باب نجاسة الماء بيان من يقبل خبره ، وأنه يدخل فيه الحر والعبد والمرأة بلا خلاف ، ولا يقبل خبر الكافر في القبلة بلا خلاف . وأما الصبي المميز فالمشهور أنه لا يقبل خبره ونقل القاضي حسين وصاحب التهذيب والتمة فيه نصين للشافعي (أحدهما) يقبل (والثاني) لا . قالوا : فمن أصحابنا من قال : في قبول قوله هنا قولان للنصين ، وقال القفال : فيه وجهان ، وكذا في قبول روايته حديث النبي صلى الله عليه وسلم وغيره الوجان ، الأصح لا يقبل . ومنهم من قال : النصان على حالين ، فان دله على المحراب أو أعلمه بدليل قبل منه ، وان أخبره باجتهاد فلا يقبل منه .

وأما الفاسق ففيه طريقان (المشهور) أنه لا يقبل خبره هنا كسائر أخباره ، وبهذا قطع البغوي والأكثرون (والثاني) في قبوله وجهان لعدم التهمة هنا ، ومن حكى الوجين فيه القاضي حسين وصاحب التمة وآخرون ، واختار صاحب التمة القبول ، وقد سبق في باب الشك في نجاسة الماء أن الكافر والفاسق يقبل قولهما في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية ، أما المحراب فيجب اعتماده ولا يجوز معه الاجتهاد . ونقل صاحب الشامل اجماع المسلمين على هذا ، واحتج له أصحابنا بأن المجاريب لا تنصب الا

بحضرة جماعة من أهل المعرفة بسمت الكواكب والأدلة ، فجرى ذلك مجرى
الخبر .

واعلم أن المحراب إنما يعتمد بشرط أن يكون في بلد كبير أو في قرية
صغيرة يكثر المارون بها بحيث لا يقرونه على الخطأ ، فإن كان في قرية صغيرة
لا يكثر المارون بها لم يجوز اعتماده ، هكذا ذكر هذا التفصيل جماعة منهم
صاحب الحاوي والشيخ أبو محمد الجويني في كتابة التبصرة ، وصاحب
التهذيب والتتمة وآخرون ، وهو مقتضى كلام الباقي .

قال صاحب التهذيب : لو رأى علامة في طريق يقل فيه مرور الناس أو
في طريق يسر فيه المسلمون والمشركون ولا يدري من نصبها ، أو رأى محراباً
في قرية لا يدري بناء المسلمون أو المشركون ؟ أو كانت قرية صغيرة للمسلمين
اتفقوا على جهة يجوز وقوع الخطأ لأهلها ؟ فإنه يجتهد في كل هذه الصور
ولا يعتمد ، وكذا قال صاحب التتمة : لو كان في صحراء أو قرية صغيرة أو
مسجد في برية لا يكثر به المارة فالواجب عليه الاجتهاد ، قال : ولو دخل بلداً
قد خرب وانجلى أهله فرأى فيه محاريب ، فإن علم أنها من بناء المسلمين
اعتمدها ولم يجتهد ، وإن احتمل أنها من بناء المسلمين واحتمل أنها من بناء
الكفار لم يعتمدها بل يجتهد ، ونقل الشيخ أبو حامد في تعليقه هذا التفصيل
في البلد الخراب عن أصحابنا كلهم .

(فروع) قال أصحابنا : إذا صلى في مدينة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فمحراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه كالكعبة ، فمن يعاينه
يعتمده ، ولا يجوز العدول عنه بالاجتهاد بحال ، ويعنى بمحراب رسول الله
صلى الله عليه وسلم مصلاه وموقفه ، لأنه لم يكن (هذا المحراب هو
المعروف) في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أحدثت المحاريب بعده .
قال أصحابنا : وفي معنى محراب المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا ضبط المحراب ، وكذا المحاريب المنصوبة في بلاد
المسلمين بالشرط السابق ، فلا يجوز الاجتهاد في هذه المواضع في الجهة
بلا خلاف .

وأما الاجتهاد في التيامن والتياسر فان كان محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز بحال ، وان كان في سائر البلاد ففيه أوجه (أصحابها) يجوز ، قال الرافعي : وبه قطع الأكثرون (والثاني) لا يجوز في الكوفة خاصة (والثالث) لا يجوز فيها ولا في البصرة لكثرة من دخلها من الصحابة رضي الله عنهم .

(فرع) قال أصحابنا : الأعمى يعتمد المحراب بمس إذا عرفه بالمس حيث يعتمد البصير ، وكذا البصير في الظلمة ، وفيه وجه أن الأعمى انما يعتمد محرابا رآه قبل العمى ، ولو اشتبه على الأعمى مواضع لمسها صبر حتى يجد من يخبره فان خاف فوت الوقت صلى على حسب حاله وتجب الاعادة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان لم يكن شيء من ذلك نظرت - فان كان ممن يعرف الدلائل - فان كان غائبا عن مكة - اجتهد في طلب القبلة لأن له طريقا الى معرفتها بالشمس والقمر والجبال والرياح ، ولهذا قال الله تعالى (وعلامات وبالنجم هم يهتدون (١)) فكان له ان يجتهد كالعالم في الحادثة ، وفي فرضه قولان : قال في الام : فرضه اصابة العين لأن من لزمه فرض القبلة لزمه اصابة العين كالملكى ، وظاهر ما نقله الزنى ان الفرض هو الجهة ، لأنه لو كان الفرض هو العين لما صحت صلاة الصف الطويل لأن فيهم من يخرج عن العين) .

(الشرح) اذا لم يعرف الغائب عن أرض مكة القبلة ولم يجد محرابا ولا من يخبره على ما سبق لزمه الاجتهاد في القبلة ويستقبل ما أدى اليه اجتهداه ، قال أصحابنا : ولا يصح الا بأدلة القبلة وهي كثيرة وفيها كتب مصنفة وأضعفها الرياح لاختلافها ، وأقواها القطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى ، بين الفرقدین والجدي واذا اجتهد وظن القبلة في جهة بعلامة صلى اليها ، ولا يكفي الظن بلا علامة بلا خلاف ، بخلاف الأواني فان فيها وجهها ضعيفا أنه يكفي الظن فيها بغير علامة وذلك الوجه لا يجيء هنا بالاتفاق وقد سبق هناك الفرق ، ولو ترك القادر على الاجتهاد الاجتهاد وقبل مجتهدا لم تصح صلاته وان صادف القبلة ، لأنه ترك وظيفته في

الاستقبال فلم تصح صلاته ، كما لو صلى بغير تقليد ولا اجتهاد وصادف فانه لا يصح بالاتفاق ، وسواء ضاق الوقت أم لم يضق . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه لابن سريج أنه يقلد عند ضيق الوقت وخوف القوات وهو ضعيف . وفي فرض المجتهد ومطلوبه قولان (أحدهما) جهة الكعبة بدليل صحة صلاة الصف الطويل ، ونقل القاضي أبو الطيب وغيره الاجماع على صحة صلاتهم ، وأصحهما عينها اتفق العراقيون والقفال والمتولي . والبغوى على تصحيحه ، ودليلها في الكتاب . وأجاب الأصحاب عن صلاة الصف الطويل بأن مع طول المسافة تظهر المسامة والاستقبال كالنار على جبل ونحوها . قال البندنجي : القول بأن فرضه الجهة نقله المزني وليس هو بمعروف للشافعي وكذا أنكره الشيخ أبو حامد وآخرون ، وسلك امام الحرمين والغزالي طريقة أخرى شاذة ضعيفة اخترعها الامام تركتها لشذوذها ، واحتج الأصحاب للقول بالعين بحديث ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة خرج فصلى إليها وقال : هذه القبلة » رواه البخارى ومسلم ، وهو حديث أسامة بن زيد الذى ذكره المصنف فى أول الباب ، واحتجوا للجهة بحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ، وصح ذلك عن عمر رضى الله عنه موقوفا عليه .

(فرع ١) فى مذاهب العلماء فى ذلك

قد ذكرنا أن الصحيح عندنا أن الواجب اصابة عين الكعبة ، وبه قال بعض المالكية ورواية عن أحمد . وقال أبو حنيفة : الواجب الجهة ، وحكاه الترمذى عن عمر بن الخطاب وعن على بن أبى طالب وابن عباس وابن المبارك وسبق دليلهما .

(فرع ٢) فى تعلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه (أحدها) أنه فرض كفاية (والثانى) فرض عين ، وصححه البغوى والرافعى كتعلم الوضوء وغيره من شروط الصلاة وأركانها (والثالث) وهو الأصح أنه فرض كفاية الا أن يريد سفرا فيتعين ، لعموم حاجة المسافر وكثرة الاشتباه عليه ، ولا يصح قول من

أطلق أنه فرض عين اذ لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ثم السلف ألزموا
أحاد الناس تعلم أدلة القبلة ، بخلاف أركان الصلاة وشروطها ، لأن الوقوف
على القبلة سهل غالبا ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان في ارض مكة - فان كان بينه وبين البيت حائل أصلى كالجبل
- فهو كالفائب عن مكة ، وان كان بينهما حائل طارئ وهو البناء ففيه وجهان
(أحدهما) لا يجتهد لأنه في أى موضع كان فرضه الرجوع الى العين فلا يتغير
[فرضه] بالحائل الطارئ (والثاني) [أنه] يجتهد وهو ظاهر المذهب ، لأن
بينه وبين البيت حائلا يمنع المشاهدة فاشبه اذا كان بينهما جبل) .

(الشرح) قال أصحابنا : اذا صلى بمكة خارج المسجد ، فان عاين
الكعبة كمن يصلى على أبى قبيس أو سطح دار ونحوه صلى اليها ، واذا بنى
محرابه على العيان صلى اليه أبدا ، ولا يحتاج في كل صلاة الى المعاينة . قال
أصحابنا : وفي معنى العيان من نشأ بمكة ويتيقن اصابة الكعبة وان لم
يشاهدها في حال الصلاة ، فهذا فرضه اصابة العين قطعا ، ولا اجتهداد في
حقه . فأما من لا يعاين الكعبة ولا يتيقن الاصابة ، فان كان بينه وبينها حائل
أصلى كالجبل فله الاجتهاد بلا خلاف ، قال أصحابنا : ولا يلزمه صعود
الجبل لتحصيل المشاهدة ، لأن عليه في ذلك مشقة ، وان كان الحائل طارئا
فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أحدهما) عند المصنف والبندنجي
وابن الصباغ والشاشي والرافعي أنه يجوز الاجتهاد (والثاني) لا يجوز ،
وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمحاملي
والجرجاني .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان اجتهد رجلان فاختلفا في جهة القبلة لم يقلد أحدهما صاحبه ،
ولا يصلى أحدهما خلف الآخر لأن كل واحد منهما يعتقد بطلان اجتهاد
صاحبه [وبطلان (١) صلاته]) .

(الشرح) هذا الذي قاله متفق عليه عندنا ، وحكى أصحابنا عن أبى
نور أنه قال : تصح صلاة أحدهما خلف الآخر ، ويستقبل كل واحد ما ظهر
له بالاجتهاد فلو تعاكس فظهر وجهه الى وجهه كما يجوز أن يصلوا

(١) كل ما بين الموقوفين سابق من ش وق (ط) .

حول الكعبة ، وكل واحد يعتقد صحة صلاة امامه . قال امام الحرمين : فلو كان اختلافهما في تيامن قريب وتياسر ، فان قلنا : يجب على المجتهد مراعاة ذلك لم يصح الاقتداء والا فيصح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان صلى بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت صلاة اخرى ففيه وجهان (احدهما) [أنه] يصلى بالاجتهاد الأول لأنه قد عرف بالاجتهاد الأول . (والثاني) يلزمه أن يعيد الاجتهاد ، وهو المنصوص في الأم كما تقول في الحاكم اذا اجتهد في حادثة ثم حدثت تلك الحادثة مرة اخرى) .

(الشرح) الوجهان مشهوران ، أصحهما باتفاق الأصحاب ، وجوب إعادة الاجتهاد ، وبه قطع كثيرون ، وهو المنصوص في الأم قد سبق مثلها في التيميم اذا طلب الماء فلم يجده وصلى وبقي في موضعه حتى حضرت صلاة أخرى ، قال الرافعي : قيل الوجهان فيما اذا لم يفارق موضعه فان فارقه وجب الاجتهاد وجها واحدا كالتييم قال : ولكن الفرق ظاهر ، ولا يحتاج الى تجديد الاجتهاد للنافلة بلا خلاف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان اجتهد للصلاة الثانية فاداه الاجتهاد الى جهة اخرى صلى الصلاة الثانية الى الجهة الثانية ولا يلزمه إعادة ما صلاه الى الجهة الأولى كالحاكم اذا حكم باجتهاد ثم تغير اجتهد لم ينقض ما حكم فيه بالاجتهاد الأول ، وان تغير اجتهد وهو في الصلاة ففيه وجهان . (احدهما) يستأنف الصلاة لأنه لا يجوز أن يصلى صلاة باجتهادين كما لا يحكم الحاكم في قضية باجتهادين . (والثاني) يجوز لانا لو الزمناه أن يستأنف [الصلاة] نقضنا ما اداه من الصلاة بالاجتهاد باجتهاد بعده وذلك لا يجوز ، وان دخل في الصلاة بالاجتهاد ثم شك في اجتهداته اتم صلاته لأن الاجتهاد ظاهر ، والظاهر لا يزال بالشك) .

(الشرح) في الفصل ثلاث مسائل

(احداها) لو صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى فاجتهد لها سواء أوجبنا الاجتهاد ثانيا أم لا ، فتغير اجتهداها يجب أن يصلى الصلاة الثانية الى الجهة الثانية بلا خلاف ، ولا يلزم إعادة شيء من الصلاتين حتى لو صلى أربع صلوات الى أربع جهات باجتهادات فلا إعادة في شيء منهن ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وحكى الخراسانيون وجها أنه يجب إعادةهن ، قال

القاضي حسين : هو قول الأستاذ أبي اسحاق الاسفراييني ، وحكوا وجهها ثالثاً أنه تجب إعادة غير الأخيرة والصواب الأول .

(الثانية) لو تغير اجتهاده في أثناء الصلاة ففيه وجهان مشهوران ، وقيل : قولان ذكر المصنف دليلهما ، أحدهما : يجب استئناف الصلاة الى الجهة الثانية ، وأصحهما عند الأصحاب : لا يستأنف بل ينحرف الى الجهة الثانية ويبنى ، قال أصحابنا : وعلى هذا الثاني لو صلى أربع ركعات من صلاة واحدة الى أربع جهات باجتهادات صحت صلاته ولا إعادة كالصلوات وخص صاحب التهذيب الوجهين بما اذا كان الدليل الثاني أوضح من الأول قال : فان استويا تسم صلاته الى الجهة الأولى ولا إعادة ، والمشهور اطلاق الوجهين .

(الثالثة) اذا دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك فيه ولم يرجح له شيء من الجهات أتم صلاته الى جهته ولا إعادة ، نص عليه في الأم ، واتفقوا عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان صلى ثم تيقن الخطأ ففيه قولان ، قال في الأم : يلزمه ان يعيد لانه تعين له ييقن الخطأ فيما يامن مثله في القضاء ، فلم يعتد بما مضى ، كالحاكم اذا حكم ثم وجد النص بخلافه ، وقال في القديم و [في باب] الصيام من الجديد : لا يلزمه لانه جهة تجوز الصلاة اليها بالاجتهاد ، فأنشبه اذا لم يتيقن الخطأ . وان صلى الى جهة ثم رأى القبلة في يمينها او شمالها لم يعد لان الخطأ في اليمين والشمال لا يظلم قطعا فلا ينتقص به الاجتهاد) .

(الشرح) قوله : تعين احتراز مما اذا صلى صلاتين باجتهادين الى جهتين فانه ييقن الخطأ في احدهما فلا إعادة عليه لأنه لم تتعين التي أخطأ فيها ، وقوله ييقن الخطأ احتراز مما اذا صلى الى جهة ثم ظهر بالاجتهاد أن القبلة غيرها فقد تعين الخطأ بالظن لا باليقين ، وقوله : يؤمن مثله في القضاء احتراز ممن أكل في الصوم ناسيا أو وقف للحج في اليوم العاشر غالطا .

(اما حكم الفصل) فقال أصحابنا رحمهم الله اذا صلى بالاجتهاد ثم ظهر له الخطأ في الاجتهاد فله أحوال :

(أحدها) أن يظهر الخطأ قبل الشروع في الصلاة فان تيقن الخطأ في

اجتهاده أعرض عنه واعتمد الجهة التي يعلمها أو يظنها الآن ، وان لم يتيقن ، بل ظن أن الصواب جهة أخرى - فان كان دليل الثاني عنده أوضح من الأول - اعتمد الثاني وان كان الأول أوضح اعتمده ، وان تساويا فوجهان أصحهما : يتخير فيهما ، والثاني : يصلى الى الجهتين مرتين •

(الحال الثاني) أن يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فان تيقنه فهي مسألة الكتاب ففيها القولان المذكوران في الكتاب بدليلهما ، أصحهما عند الأصحاب تجب الاعادة ، والقولان جاريان سواء تيقن مع الخطأ جهة الصواب أم لا ، وقيل : القولان اذا تيقن الخطأ ولم يتيقن الصواب ؛ فأما اذا تيقنهما فتلزمه الاعادة قولاً واحداً ، وقيل القولان اذا تيقن الصواب ، أما اذا لم يتيقن الصواب فلا اعادة قولاً واحداً والمذهب الأول ، ولو تيقن خطأ الذي قلده الأعمى فهو كما لو تيقن المجتهد خطأ نفسه ، أما اذا لم يتيقن الخطأ ولكن ظنه فلا اعادة حتى لو صلى أربع صلوات الى أربع جهات فلا اعادة على المذهب كما سبق •

(الحال الثالث) أن يظهر الخطأ في أثناءها ، وهو ضربان (أحدهما) : يظهر الخطأ ويظهر الصواب مقترفاً به ، فان كان الخطأ متيقناً بنيناه على تيقن الخطأ بعد الفراغ ، فان قلنا بوجوب الاعادة بطلت صلاته والا فوجهان ، وقيل : قولان (أصحهما) ينحرف الى جهة الصواب ويبنى (والثاني) تبطل صلاته وان لم يكن الخطأ متيقناً بل مظنوناً ، ففيه هذان الوجهان أو القولان كما سبق ، وفيه كلام صاحب التهذيب السابق في الفرق بين رجحان الدليل الثاني وعدمه (الضرب الثاني) : أن لا يظهر الصواب مع الخطأ ، فان عجز عن الصواب بالاجتهاد على القرب بطلت صلاته ، وان قدر عليه على القرب فهل ينحرف ويبنى ؟ أم يستأنف ؟ فيه القولان أحدهما : أنه على الخلاف في الضرب الأول ، والثاني - وهو المذهب : القطع بوجوب الاستئناف لأنه مضى جزء من صلاته الى غير قبلة محسوبة ، مثال ظهور الخطأ دون الصواب : أن يعرف أن قبلته عن يسار المشرق وكان هناك غيم فذهب وظهر كوكب قريب من الأفق وهو مستقبله فعلم الخطأ يقيناً ، ولم يعلم الصواب ، اذ يحتمل كون الكوكب في المشرق ويحتمل المغرب لكن قد يعرف الصواب

على قرب بأن يرتفع فيعلم أنه مشرق ، أو ينحط فيعلم أنه مغرب ، وتعرف به القبلة ، وقد يعجز عن ذلك بأن يطبق الغيم عقب ظهور الكوكب والله أعلم .

هذا كله اذا ظهر الخطأ في الجهة ، أما اذا ظهر الخطأ في التيامن والتياسر فان كان ظهوره بالاجتهاد وظهر بعد الفراغ من الصلاة لم يؤثر قطعا والصلاة ماضية على الصحة وان كان في أثنائها انحرف وأتمها بلا خلاف ، وان كان ظهوره يقينا وقلنا : الفرض جهة الكعبة فالحكم كذلك ، وان قلنا عنها ففى وجوب الاعادة بعد الفراغ ، ووجوب الاستئناف في الأثناء القولان قال صاحب التهذيب وغيره : ولا يتيقن الخطأ في الانحراف مع البعد من مكة وانما يظن ومع القرب يمكن اليقين والظن . قال الرافعي : هذا كالتوسط بين خلاف أطلقه أصحابنا المراقبون أنه هل يتيقن الخطأ في الانحراف من غير معاينة الكعبة ؟ من غير فرق بين القرب من مكة والبعد ، فقالوا : قال الشافعي رحمه الله : لا يتصور الا بالمعاينة وقال بعض الأصحاب يتصور .

(فسر) لو اجتهد جماعة في القبلة واتفق اجتهدهم فأهمهم أحدهم ، ثم تغير اجتهد مأموم لزمه المفارقة وينحرف الى الجهة الثانية ، وهل له البناء ؟ أم عليه الاستئناف ؟ فيه الخلاف السابق في تغير الاجتهاد في أثناء الصلاة وهل هو مفارق بعذر ؟ أم بغير عذر لتركه كمال البحث ؟ فيه وجهان أحدهما : بعذر ، ولو تغير اجتهد الامام انحرف الى الجهة الثانية بانيا أو مستأنفا على على الخلاف ويفارقه المأموم وهي مفارقة بعذر بلا خلاف ، ولو اختلف اجتهد رجلين في التيامن والتياسر والجهة واحدة فان أوجبا على المجتهد رعاية ذلك وجعلناه مؤثرا في بطلان الصلاة فهو كالاختلاف في الجهة فلا يقتدى أحدهما بالآخر . والا فلا بأس ويجوز الاقتداء .

ولو شرع المقلد في الصلاة بالتقليد فقال له عدل : أخطأ بك فلان فله حالان أحدهما : أن يكون قوله عن اجتهد ، فان كان قوله الأول أرجح عنده لزيادة عدالته أو معرفته أو كان مثله أو شك ، لم يجب العمل بقول الثاني ، وفي جوازه خلاف مبني على أن المقلد اذا اختلف عليه اجتهد اثنين ؛ هل يجب الأخذ بأعلمهما أم يتخير ؟ ان قلنا بالأول لم يجز والا فوجهان الأصح : لا يجوز أيضا ، وان كان الثاني أرجح فهو كتغير اجتهد البصير فينحرف .

وهل يبنى ، أم يستأنف ؟ فيه الخلاف . ولو قال له المجتهد الثاني بعد فراغه من الصلاة ، لم تجب الاعادة بلا خلاف وان كان الثاني أرجح . كما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ . الحال الثاني : أن يخبر عن علم ومشاهدة فيجب الرجوع الى قوله ، وان كان قول الأول أرجح عنده ، ومن هذا القبيل أن يقول للأعمى : أنت مستقبل الشمس ، والأعمى يعلم أن قبلته الى غير الشمس فيلزم الاستئناف على أصح القولين ، ولو قال الثاني : أنت على الخطأ قطعاً وجب قبوله بلا خلاف لأن تقليد الأول بطل بقطع هذا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان ممن لا يصرف الدلائل نظرت فان كان ممن اذا عرف يعرف ، والوقت واسع ، لزمه أن يتعرف بالدلائل ويجتهد في طلبها ، لأنه يمكنه اداء الفرض بالاجتهاد فلا يؤديه بالتقليد وان كان ممن اذا عرف لا يصرف فهو كالأعمى لا فرق بين أن لا يعرف لعدم البصر وبين أن لا يعرف لعدم البصيرة ، وفرضهما التقليد لأنه لا يمكنهما الاجتهاد ، فكان فرضهما التقليد كالعامي في احكام الشريعة . وان صلى من غير تقليد واصاب لم تصح صلاته ، لأنه صلى وهو شاك في صلاته فان اختلف عليه اجتهاد رجلين قلد اوثقهما وابصرهما ؛ فان قلد الآخر جاز ، وان عرف الأعمى القبلة باللمس صلى واجزاه لأن ذلك بمنزلة التقليد ، وان قلد غيره ودخل في الصلاة ثم أبصر - فان كان هناك ما يعرف به القبلة من محراب [في] مسجد أو نجم يعرف به - أتم صلاته ، وان لم يكن شيء من ذلك بطلت صلاته لأنه صار من اهل الاجتهاد فلا يجوز أن يصلى بالتقليد ، وان لم يجد من فرضه التقليد من يقلده صلى على حسب حاله حتى لا يخلو الوقت من الصلاة ، فاذا وجد من يقلده اعاد) .

(الشرح) فيه مسائل

(احداها) قد سبق بيان الخلاف في أن تعلم أدلة القبلة فرض عين أم كفاية ، فاذا لم يعرف القبلة ولا دلائلها - فان كان يمكنه التعلم والوقت واسع فان قلنا : التعلم فرض عين - لزمه التعلم ، فان ترك التعلم وقلد لم تصح صلاته ، لأنه ترك وظيفته في الاستقبال ، فعلى هذا ان ضاق الوقت عن التعلم فهو كالعالم اذا تحير وسنذكره في الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى .

وان قلنا التعلم ليس بفرض عين صلى بالتقليد ولا يعيد كالأعمى . وقد جزم المصنف بالأول .

(الثانية) اذا لم يعرف القبلة وكان ممن لا يتأتى منه التعلم لعدم أهليته أو لم يجد من يتعلم منه وضاق الوقت أو كان أعمى فرضهم التقليد ، وهو قول الغير المستند الى اجتهاد ، فلو قال بصير : رأيت القطب ، أو رأيت الخلق العظيم من المصلين يصلون الى هنا ، كان الأخذ به قبول خيرا لا تقليدا . قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله : وشرط الذى يقلده أن يكون بالغاً عاقلاً مسلماً ثقة عارفا بالأدلة ، سواء فيه اجتهاد الرجل والمرأة والعبد ، وفي وجه شاذ له تقليد صبي مميز حكاه الرافعى ، فان اختلف عليه اجتهاد مجتهدين قلد من شاء . منها على الصحيح المنصوص وبه قطع المصنف والجمهور والأولى تقليد الأوثق والأعلم ، وهو مراد المصنف بقوله : (أبصرهما) وفيه وجه أنه يجب ذلك . وقيل يصلى الى الجهتين مرتين حكاه (١) .

(الثالثة) اذا عرف الأعمى القبلة باللمس بأن لمس المحراب فى الموضع الذى يجوز اعتماده المحراب على ما سبق صلى اليه ولا اعادة وقد سبق بيان هذا وما يتعلق به .

(الرابعة) اذا دخل الأعمى والجاهل الذى هو كالأعمى فى الصلاة بالتقليد ثم أبصر الأعمى أو عرف الجاهل الأدلة فان كان هناك ما يعتمد منه من محراب أو نجم أو خبر ثقة أو غيرها استمر فى صلاته ولا اعادة ، وإن لم يكن شيء من ذلك واحتاج الى الاجتهاد بطلت صلاته .

(الخامسة) اذا لم يجد من فرضه التقليد من يقلده وجب عليه أن يصلى لحزمة الوقت على حسب حاله وتلزمه الاعادة لأنه عذر نادر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان ممن يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه لظلمة أو غيب فقد قال الشافعى رحمه الله : ومن خفيت عليه الدلائل فهو كالأعمى ، وقال فى موضع آخر ولا يسع بصيراً أن يقلد [غيره] فقال أبو اسحاق : لا يقلد لأنه يمكنه الاجتهاد وقوله كالأعمى أراد به كالأعمى فى أنه يصلى ويعيد لا أنه يقلد . وقال أبو العباس : ان ضاق الوقت قلد ، وان اتسع لم يقلد وعليه يؤول قول

(١) بياض بالأصل ولعله (بعض اصحابنا) على الإبهام أو اسم سماه على التصريح فقد والله اعلم وقد وجدت فى الروضة ما يفيد أنه كلام امام الحرمين ج ١ ص ١٨ طبعة المكتب الاسلامى للاستاذ نصر الجاويش (ط) .

الشافعي ، وقال الزنى وغيره : المسألة على قولين ، وهو الأصح أحدهما :
يقلد وهو اختيار الزنى لأنه خفيت عليه الدلائل فهو كالأعمى والثاني : لا يقلد
لأنه يمكنه التوصل بالاجتهاد) .

(الشرح) إذا خفيت الأدلة على المجتهد لغيم أو ظلمة أو تعارض
الأدلة أو غيرها ففيه أربع طرق أصحها : فيه قولان أصحهما : لا يقلد ،
والثاني : يقلد .

(والطريق الثاني) يقلد قطعاً (والثالث) لا يقلد قطعاً (والرابع) ان
ضاق الوقت قلد والا فلا ، وذكر المصنف دليل الجميع ، فان قلنا : لا يقلد
صلى على حسب حاله ووجبت الاعادة لأنه عذر نادر ، وان قلنا : يقلد فقلد
وصلى فلا اعادة عليه على الصحيح وبه قطع الجمهور . وقال امام الحرمين
والغزالي في البسيط وغيرهما : فيه وجهان بناء على القولين فيمن صلى بالتيمم
العذر نادر غير دائم ، هل يلزمه القضاء ؟ وهذا شاذ ضعيف . واعلم أن
الطرق جارية سواء ضاق الوقت أم لا ، هكذا صرح به المصنف والجمهور ،
وقال امام الحرمين : هذه الطرق اذا ضاق الوقت ، ولا يجوز التقليد قبل
ضيقه قطعاً لعدم الحاجة قال : وفيه احتمال من التيمم أول الوقت ، والمذهب
ما حكيناه عن الجمهور .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما في شدة الخوف والتحام القتال فيجوز ان يترك القبلة اذا اضطر
الى تركها ، ويصلى حيث أمكنه لقوله تعالى (فان خفتهم فرجالا أو ركبانا (١))
قال ابن عمر رضي الله عنهما : « مستقبلي القبلة وغير مستقبليها » ولأنه فرض
اضطر الى تركه فصلّى مع تركه كالمرضى اذا عجز عن القيام) .

(الشرح) هذا الذي نقله عن ابن عمر رواه البخاري في صحيحه ،
لكن سياقه مخالف لهذا ، فرواه عن نافع أن ابن عمر كان اذا سئل عن صلاة
الخوف قال : يتقدم الامام وطائفة من الناس فذكر صفتها قال : فان كان
خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالا قياما على أقدامهم أو ركبانا مستقبلي
القبلة أو غير مستقبليها قال نافع : لا أرى ابن عمر ذكر ذلك الا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم هذا لفظ البخاري ذكره في كتاب التفسير من

صحيحه . قال أبو الحسن الواحدى رحمه الله فى تفسير الآية : فان خفتم - أى عدوا - قال : والرجال جمع راجل كصاحب وصحاب ، وهو الكائن على رجله ماشيا كان أو واقفا ، قال : وجمعه رجل ورجالة ورجال ورجال ، والركبان جمع راكب كفارس وفرسان ، قال : ومعنى الآية فان لم يمكنكم أن تصلوا قائمين موفين للصلاة حقوقها فصلوا مشاة وركبانا ، فان ذلك يجزيكم ، قال المفسرون : هذا فى حالة المسايفة ^(١) والمطاردة . قال ابن عمر فى تفسير هذه الآية : مستقبلى القبلة وغير مستقبلها هذا آخر كلام الواحدى ، فصرح بأن كلام ابن عمر تفسير للآية وهو ظاهر عبارة المصنف ، والصواب أن هذا ليس تفسيراً للآية ، بل هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف وهو ظاهر ما نقلناه من رواية البخارى .

(اما حكم المسألة) فيجوز فى حال شدة الخوف الصلاة الى أى جهة أمكنه ، ويجوز ذلك فى الفرض والنفل ، وسيأتى مبسوطا فى باب صلاة الخوف ان شاء الله تعالى .

وقول المصنف : ولأنه فرض اضطر الى تركه أراد بقوله : فرض أنه شرط فان استقبال القبلة شرط . وليس مراده أنه يجب عليه الاستقبال ، فانا لو حملناه على هذا لم تدخل فيه صلاة النافلة فانه يستباحها فى شدة الخوف الى غير القبلة كالفرضة ، صرح به صاحب التهذيب وغيره . قال صاحب الحاوى : ولو أمكنه أن يصلى فى شدة الخوف قائما الى غير القبلة أو راكبا الى القبلة صلى راكبا الى القبلة ولم يجز أن يصلى الى غير القبلة قائما لأن استقبال القبلة أكد من القيام ، ولهذا سقط القيام فى النفل مع القدرة بلا عذر ، ولم يسقط الاستقبال بلا عذر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما النافلة فينظر فيها فان كان فى السفر وهو على دابته نظرت فان كان يمكنه ان يدور على ظهرها كالعمارية والمحمل الواسع لزمه ان يتوجه الى القبلة لانها كالسفينة ، وان لم يمكنه ذلك جاز أن يترك القبلة ويصلى عليها حيث توجه لما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته فى السفر حيثما توجهت به » ويجوز ذلك فى

(١) المسايفة المفاعلة وهو المبارزة بالسيوف والمقاتلة بها (ط) .

السفر الطويل والقصير لانه اجيز حتى لا ينقطع عن السير وهذا موجود في القصير والطويل) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم ، وفي الصحيحين أيضا عن جماعات من الصحابة مثله ونحوه ، والمحمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، وقيل : بكسر الأولى وفتح الثانية لغتان ، وقد أوضحت في التهذيب ، والعمارية ضبطها جماعة من الفقهاء الذين تكلموا في ألفاظ المذهب بتشديد الميم والياء ، وضبطها غيرهم بتخفيف الميم وهو الأجود ، وقد أوضحتها في التهذيب وهو مركب صغير على هيئة مهد الصبي أو قريب من صورته .

(اما حكم المسألة) فإذا أراد الراكب في السفر نافلة نظر ان أمكنه أن يدور على ظهر الدابة ويستقبل القبلة ، فإن كان في محل أو عمارية أو هودج ونحوها ففيه طريقتان (المذهب) ^(١) أنه يلزمه استقبال القبلة وإتمام الركوع والسجود ، ولا يجزيه الايماء لأنه متمكن منها ، فأشبهه راكب السفينة ، وبهذا الطريق قطع المصنف والجمهور (والثاني) على وجهين ؛ أحدهما هذا ، والثاني : يجوز له ترك القبلة والايماء بالأركان كالراكب على سرج لأن عليه مشقة في ذلك بخلاف السفينة . ومن ذكر هذين الوجهين صاحب الحاوى والدارمى ، ونقل الرافعى الجواز عن نص الشافعى وهو غريب ، والصحيح الأول . قال القاضى أبو الطيب : سواء كانت الدابة مقطورة أو مفردة يلزمه الاستقبال أما الراكب في سفينة فيلزمه الاستقبال وإتمام الأركان سواء كانت واقفة أو سائرة لأنه لا مشقة فيه ، وهذا متفق عليه .

هذا في حق ركايب الأجانب أما ملاجها الذى يسيرها فقال صاحب الحاوى وأبو المكارم : يجوز له ترك القبلة في نوافله في حال تسييره . قال صاحب الحاوى : لأنه اذا جاز للماشى ترك القبلة لئلا ينقطع عن سيره ، فلأن يجوز للملاح الذى ينقطع هو وغيره أولى ، وأما راكب الدابة من بعير وفرس وحمار وغيرها اذا لم يمكنه أن يدور على ظهرها بأن ركب على سرج وقتب ونحوهما فله أن يتنقل الى أى جهة توجه لما سبق من الأدلة ، وهذا مجمع

(١) مما اصطلح عليه الامة الشافعية ان القول هو ما كان للشافعى والوجه ما كان لبعض اصحابه وان الاظهر هو الراجح من الاول ، وان الاصح هو الراجح من الاوجه ، وان اختلاف الاصحاب في الاول يسمى الطرق وان الراجح من الطرق باسمه المذهب (ط) .

عليه ، ولأنه لو لم يجز التنفل في السفر الى غير القبلة لانقطع بعض الناس عن أسفارهم لرغبتهم في المحافظة على العبادة ، وانقطع بعضهم عن التنفل لرغبتهم في السفر وحكى القاضي حسين عن القفال أنه سأل الشيخ أبا زيد فعلم بالعلة الأولى ، وسأل الشيخ أبا عبد الله الخضرى فعلم بالثانية ، والتعليل الذى ذكرته أحسن . وهذا معنى قول الغزالى فى البسيط : لكيلا ينقطع المتعبد عن السفر والمسافر عن التنفل ، وهذا التنفل على الراحة من غير استقبال جائز فى السفر الطويل والقصير وهذا هو المشهور من نص الشافعى ، نص عليه فى الأم والمختصر . وقال فى البويطى : وقد قيل لا يتنفل أحد على ظهر دابته الا فى سفر تقصر فيه الصلاة ؛ فجعل الخراسانيون ذلك قولاً آخر للشافعى ، فجعلوا فى المسألة قولين : أحدهما : يختص بالسفر الطويل وهو مذهب مالك ، وأصحهما لا يختص ؛ وقطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين بأنه يجوز فى القصير . قالوا وقوله فى البويطى حكاية لمذهب مالك لا قول له ، وعبارته ظاهرة فى الحكاية ، فحصل فى المسألة طريقان ، المذهب أنه يجوز فى القصير لأطلاق الأحاديث ، وفرقوا بينه وبين القصر والفطر والمسح على الخف ثلاثاً بأن تلك الرخص تتعلق بالفرض فاحتطنا له باشتراط طول السفر ، والتنفل مبنى على التخفيف ، ولهذا جاز قاعداً فى الحضر مع القدرة على القيام ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم ينظر فان كان واقفا نظرت فان كان فى قطار لا يمكنه ان يدير الدابة الى القبلة صلى حيث توجه ، وان كان منفردا لزمه ان يدير رأسه الى القبلة لانه لا مشقة عليه فى ذلك ؛ وان كان سائرا - فان كان فى قطار او منفردا والدابة حرون يصعب عليه ادارتها - صلى حيث توجه ، وان كان سهلا ففيه وجهان . (أحدهما) يلزمه ان يدير رأسها الى القبلة فى حال الاحرام لما روى أنس رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فاراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث (١) وجهه ركابه » (والمذهب (٢)) انه لا يلزمه لانه يشق ادارة البهيمة فى حال السير) .

(١) يعنى صلى حيث توجهت به (ط) .

(٢) قول الشارح هنا (والمذهب) غير موافق لما اصطلح عليه المتأخرون من أصحابنا حيث قيدوا المذهب بالراجع من الطرق (والاصح) هو الراجع من الأوجه والظاهر هو الراجع من الأقوال (ط) .

(الشرح) حديث أنس رواه أبو داود بهذا اللفظ باسناد حسن ، وحاصل ما ذكره الأصحاب أن المتنفل الراكب في السفر إذا لم يمكنه الركوع والسجود والاستقبال في جميع صلاته بأن كان على سرج وقتب ونحوهما ففي وجوب استقباله القبلة عند الاحرام أربعة أوجه ، أصحها ان سهل وجب والا فلا ، فالسهل أن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريفها ، أو كانت سائرة ويده زمامها فهي سهلة . وغير السهلة أن تكون مقطرة أو صعبة ، والثاني : لا يجب الاستقبال مطلقا ، وصححه المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب . والثالث : يجب مطلقا ، فان تعذر لم تصح صلاته ، والرابع : ان كانت الدابة عند الاحرام متوجهة الى القبلة أو طريقه أحرم كما هو ، وان كانت الى غيرهما لم يصح الاحرام الا الى القبلة .

قال القاضي حسين : نص الشافعي رحمه الله في موضع على وجوب الاستقبال وفي موضع أنه لا يجب ، فقولان ، وقيل حالان ، ويفرق بين السهل وغيره ، والاعتبار في الاستقبال بالراكب دون الدابة ، فلو استقبل هو عند الاحرام والدابة منحرفة أو مستديرة أجزاء بلا خلاف ؛ وعكسه لا يصح اذا شرطنا الاستقبال ، واذا لم نشترط الاستقبال عند الاحرام فعند السلام أولى ؛ وان شرطناه عند الاحرام ففي اشتراطه عند السلام وجهان مشهوران ، أصحهما لا يشترط ، ولا يشترط في غير الاحرام والسلام بالاتفاق ، لكن يشترط لزوم جهة المقصد في جميعها ، كما سنذكره ان شاء الله تعالى قريبا وأما ما وقع في التنبيه وتعليق القاضي أبي الطيب من اشتراط الاستقبال عند الركوع والسجود فباطل لا يعرف ولا أصل له والله أعلم .

قال أصحابنا : وليس عليه وضع الجبهة في ركوعه وسجوده على السرج والاكاف ولا عرف الدابة ولا المتاع الذي بين يديه ، ولو فعل جاز ، وانما عليه في الركوع والسجود أن ينحني الى جهة مقصده ، ويكون السجود أخفض من الركوع . قال امام الحرمين : والفصل بينهما عند التمكن محتوم ، والظاهر أنه لا يجب مع ذلك أن يبلغ غاية وسعه في الانحناء ، وأما باقى الأركان فكيفيتها ظاهرة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان صلى على الراحلة متوجها الى مقصده فعدلت الى جهة نظرت فان كانت جهة القبلة جاز ، لأن الأصل في فرضه جهة القبلة ، فاذا عدلت اليه فقد أتى بالأصل ، وإن لم تكن جهة القبلة - فان كان ذلك باختياره مع العلم - بطلت صلاته لأنه ترك القبلة لغير عذر ، وإن نسي أنه في الصلاة أو ظن أن ذلك طريق بلده أو غلبته الدابة لم تبطل صلاته ، فاذا علم رجوع الى جهة المقصد ، قال الشافعي رحمه الله ويسجد للسهو) .

(الشرح) ينبغي للمتأمل ماشيا أو راكبا أن يلزم جهة مقصده ، ولا يشترط سلوك نفس الطريق ، بل الشرط جهة المقصد ، فلو انحرف المتأمل ماشيا أو حرف الراكب دابته أو انحرفت ظفرت فان كان الانحراف والتخريف في طريق مقصده وجهاته ومعاطفه لم يؤثر ذلك في صحة صلاته بلا خلاف وإن طال ، لأن ذلك كله من جملة مقصده وموصل اليه ولا بد له منه ، وسواء طال هذا التخريف وكثر أم لا لما ذكرناه . وإن كان التخريف والانحراف الى جهة القبلة لم يؤثر أيضا بلا خلاف لأنها الأصل ، وإن كان الى غير جهة المقصد وهو عامد مختار عالم بطلت صلاته بلا خلاف ، وإن كان ناسيا أو جاهلا ظن أنها جهة مقصده ، فان عاد على قرب لم تبطل صلاته ، وإن طال ففى بطلانها وجهان ، الأصح تبطل ككلام الناسي لا تبطل بقليله وتبطل بكثيره على الأصح ، وبهذا قطع الصيدلاني والبغوي وغيرهما . والثاني : لا تبطل ، وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون .

وإن غلبته الدابة فانحرف بجماحها وطال الزمان ففى بطلان صلاته وجهان .

(الصحيح) تبطل كما لو كان يصلى على الأرض فأماله انسان قهرا لأنه قادر (والثاني) لا تبطل . وبه قطع الشيخ أبو حامد ، وإن قصر الزمان فطريقان (أحدهما) أنه كالطويل ، حكاه الغزالي في الوجيز وأشار اليه في الوسيط قال الرافعي وغيره : لم نر هذا الخلاف لغيره (والثاني) وهو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور : لا تبطل قطعا لعموم الحاجة ، ثم إذا لم تبطل في صورة النسيان فان طال الزمان سجد للسهو . وإن قصر فوجهان (الصحيح) المنصوص لا يسجد وفي صورة الجماع أوجه أصحها يسجد .

(والثاني) لا • (والثالث) ان طال سجد ، والا فلا • وهذا كله تفريع على المذهب الصحيح أن النفل يدخله سجود السهو • وفيه قول غريب سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى أنه لا يدخله •

(فرع) اذا انحرف المصلي على الأرض فرضا أو تغلا عن القبلة نظر — ان استدبرها أو تحول الى جهة أخرى عمدا — بطلت صلاته ، وان فعله ناسيا وعاد الى الاستقبال على قرب لم تبطل ، وان عاد بعد طول الفصل بطلت على أصح الوجهين وهما كالوجهين في كلام الناسي اذا كثر ، ولو أماله غيره عن القبلة قهرا فعاد الى الاستقبال بعد طول الفصل بطلت بلا خلاف ، وان عاد على قرب فوجهان ، أصحهما تبطل أيضا ، لأنه نادر ، كما لو أكره على الكلام فانها تبطل على الصحيح من الوجهين ، لأنه نادر •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان المسافر ماشيا جاز ان يصلي النافلة حيث توجه [كالراكب] لان الراكب اجيز له ترك القبلة حتى لا يقطع الصلاة في السفر ، وهذا المعنى موجود في الماشي غير أنه يلزم الماشي ان يحرم ويركع ويسجد على الأرض مستقبل القبلة ، لأنه يمكنه ان يأتي بذلك من غير ان ينقطع عن السير) •

(الشرح) يجوز للماشي في السفر التنفل بلا خلاف لما ذكره المصنف ، وفي لبثه في الأركان ثلاثة أقوال حكاهما الخراسانيون أصحها وبه قطع المصنف وسائر العراقيين : يشترط أن يركع ويسجد على الأرض ، وله التشهد ماشيا ، كما أن له القيام ماشيا • والثاني : يشترط التشهد أيضا قاعدا ولا يمشي الا في حالة القيام • والثالث : لا يشترط اللبث في الأرض في شيء من صلاته ويومئ بالركوع والسجود وهو ذاهب في جهة مقصده كالراكب • وأما استقباله فان قلنا بالقول الثاني وجب عند الاحرام وفي جميع الصلاة غير القيام • وان قلنا بالأول استقبل في الاحرام والركوع والسجود ولا يجب عند السلام على أصح الوجهين وان قلنا بالثالث : لم يشترط الاستقبال في غير حالتى الاحرام والسلام وحكمه فيهما حكم رাকب بيده زمام دابته ، وحينئذ يكون الأصح وجوبه عند الاحرام دون السلام ، وحيث لم نوجب استقبال القبلة يشترط ملازمة جهة المقصد كما سبق في الراكب والله أعلم •

(فسر) مذهبا جواز صلاة المسافرين النافلة ماشيا . وبه قال أحمد وداود ، ومنعها أبو حنيفة ومالك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان دخل الراكب أو الماشي إلى البلد الذي يقصده وهو في الصلاة أتم صلاته إلى القبلة ، وان دخل بلدا في طريقه جاز أن يصلي حيث توجه ما لم يقطع السير ، لأنه باق على السير) .

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله : يشترط لجواز التنفل راكبا وماشيا دوام السفر والسير ، فلو بلغ المنزل في خلال صلاته اشترط إتمامها إلى القبلة متمكنا وينزل وان كان راكبا ، ويتم الأركان ، ولو دخل وطنه ومحل إقامته أو دخل البلد الذي يقصده في خلالها اشترط النزول ، وإتمام الصلاة بأركانها مستقبلا بأول دخوله البنيان إلا إذا جوزنا للمقيم التنفل على الراحلة . ولو نوى الإقامة بقرية في أثناء طريقه صارت كمقصده ووطنه ولو مر بقرية مجتازا فله إتمام الصلاة راكبا أو ماشيا حيث توجه في مقصده فإن كان له بها أهل وليست وطنه فهل يصير مقيما بدخولها ؟ فيه قولان يجريان في التنفل والقصر والفطر وسائر الرخص ، أصحهما : لا يصير ، فيكون كما لو لم يكن له بها أهل ، والثاني : يصير فيشترط النزول وإتمامها مستقبلا ، وحيث أمرناه بالنزول فذلك عند تعذر الدابة على البناء مستقبلا فلو أمكن الاستقبال وإتمام الأركان عليه وهي واقفة جاز ، وإذا نزل وبني ثم أزداد الركوب والسفر فليتمها ويسلم منها ، ثم يركب فإذا ركب في أثناءها بطلت صلاته ، قال القاضي أبو الطيب : وعند المزني لا تبطل كما لا تبطل بالنزول ، قال : وهذا خطأ .

قال صاحب الحاوي : المصلي سائرا إلى غير القبلة يلزمه العدول إلى القبلة في أربعة مواضع :

(أحدها) إذا دخل بلدته أو مقصده فيلزمه استقبال القبلة فيما بقي من صلاته فإن لم يفعل بطلت .

(الثاني) إذا نوى الإقامة فيلزمه الاستقبال فيما بقي فإن لم يفعله بطلت .

(الثالث) أن يصل المنزل لأنه وإن كان باقيا على حكم السفر فقد انقطع سيره فيلزمه الاستقبال فإن تركه بطلت صلاته .

(الرابع) أن يقف عن السير بغير نزول لاستراحة أو انتظار رفيق ونحو ذلك فيلزمه الاستقبال فيما بقي ، فإن تركه بطلت صلاته ، فإن سار بعد أن توجه الى القبلة وقبل اتمام صلاته فإن كان ذلك لسير القافلة جاز أن يتمها الى جهة سيره ، لأن عليه ضررا في تأخره عن القافلة ، وإن كان هو المريد لأحداث السير اشترط أن يتمها قبل ركوبه لأنه بالوقوف لزمه التوجه في هذه الصلاة ، فلم يجز تركه كالنازل إذا ابتداء الصلاة الى القبلة ثم ركب سائرا لم يجز أن يتم هذه الصلاة الى غير القبلة ، واتفق الأصحاب على أنه إذا ابتداء النافلة على الأرض لم يجز أن يتمها على الدابة لغير القبلة ونقله الشيخ أبو حامد وغيره عن نص الشافعي رحمه الله .

(شرح) لو دخل بلدا في أثناء طريقه ، ولم ينو الإقامة لكن وقف على راحلته لانتظار شغل ونحوه وهو في النافلة فله اتمامها بالاياء ، ولكن يشترط استقبال القبلة في جميعها ما دام واقفا ، صرح به الصيدلاني وإمام الحرمين والغزالي وآخرون .

قال المصنف رحمه الله تعالى

و [اما] إذا كانت النافلة في الحضر لم يجز أن يصلّيها الى غير القبلة ، وقال أبو سعيد الاصطخري : يجوز لأنه إنما رخص في السفر حتى لا ينقطع (١) عن التطوع وهذا موجود في الحضر ، والمذهب الأول ، لأن الفالسب من حال الحضر اللبس والمقام فلا مشقة عليه [في استقبال القبلة] .

(الشرح) في تنفل الحاضر أربعة أوجه (الصحيح) المنصوص الذي قاله جمهور أصحابنا المتقدمين : لا يجوز للماشي ولا للراكب ، بل لنافلته حكم الفريضة في كل شيء غير القيام ، فانه يجوز التنفل قاعدا (والثاني) قاله أبو سعيد الاصطخري : يجوز لهما ، قال القاضي حسين وغيره : وكان أبو سعيد الاصطخري محتسب ببغداد ويطوف في السكك وهو يصلّي على دابته (والثالث) يجوز للراكب دون الماشي حكاه القاضي حسين ، لأن الماشي

(١) في ش وق (حتى لا ينقطع الركوع) وكذلك ما بين المعرفين ليس فيهما (ط) .

يمكنه أن يدخل مسجدا بخلاف الراكب (والرابع) يجوز بشرط استقبال القبلة في كل الصلاة ، قال الرافعي : هذا اختيار الفقهاء .

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب .

(احداها) شرط جواز التنفل في السفر ماشيا وراكبا أن لا يكون سفر معصية ، وكذا جميع رخص السفر شرطها أن لا يكون سفر معصية ، وقد سبق بيانه في باب مسح الخف وسنيسطه ان شاء الله تعالى في باب صلاة المسافر .

(الثانية) يشترط أن يكون ما يلقى بدن المصلي على الراحة وثيابه من السرج والمتاع واللجام وغيرها طاهرا ، ولو بالت الدابة أو وطئت نجاسة أو كان على السرج نجاسة فسترها وصلى عليه لم يضر ، ولو أوطأها الراكب نجاسة لم يضر أيضا على الصحيح من الوجهين ، لأنه لم يباشر النجاسة ولا خيل ما يلقاها ، وبهذا الوجه قطع امام الحرمين والغزالي والمتولي وآخرون . قال القاضي حسين والمتولي : ولو دمي فم الدابة وفي يده لجامها فهو كما لو صلى وفي يده جبل طاهر طرفه على نجاسة ، وقد سبق بيانه ، ولو وطئ المتنفل ماشيا على نجاسة عمدا بطلت صلاته . قال امام الحرمين والغزالي وغيرهما : ولا يكلف أن يتحفظ ويتصون ويحسب في المشي لأن الطريق يغلب فيها النجاسة ، والتصون منها عسر فمراعاته تقطع المسافر عن أغراضه ، قال امام الحرمين : ولو انتهى الى نجاسة يابسة لا يجد عنها معدلا فهذا فيه احتمال ، قال : ولا شك لو كانت رطبة فمشى عليها بطلت صلاته ، وان لم يتعمد لأنه يصير حامل نجاسة .

(الثالثة) يشترط ترك الأفعال التي لا يحتاج اليها فان ركض ^(١) الدابة للحاجة فلا بأس ، وكذا لو ضربها أو حرك رجله لتسير فلا بأس ان كان لحاجة ، قال المتولي : فان فعله لغير حاجة لم تبطل صلاته ان كان قليلا ، فان كثر بطلت ، ولو أجراها لغير عذر أو كان ماشيا فعدا بلا عذر ، قال البغوي : بطلت صلاته على أصح الوجهين .

(١) ركض الدابة حثها على السير بتحريك رجله ، لأن ركض من معانيها دفع ، وركض يتعدى ويلزم فيقال ركض الرجل وركضت الفرس كما يقال ركضت هذا (ط)

(الرابعة) إذا كان المسافر راكب تعاسيف وهو الهائم الذي يستقبل تارة ويستدبر تارة ، وليس له مقصد معلوم فليس له التنفل على الراحة ولا ماشيا ، كما ليس له القصر ولا الترخص بشئ من رخص السفر ، فلو كان له مقصد معلوم لكن لم يسر اليه في طريق معين فهل له التنفل مستقبلا جهة مقصده ؟ فيه قولان حكاهما امام الحرمين والغزالي وآخرون (أصحهما) جوازه لأن له طريقا معلوما (والثاني) لا ، لأنه لم يسلك طريقا مضبوطا فقد لا يؤدي سيره الى مقصده .

(الخامسة) قال صاحب التتمة : إذا كان متوجها الى مقصد معلوم فتغيرت نيته وهو في الصلاة فنوى السفر الى غيره أو الرجوع الى وطنه فليصرف وجهه دابته الى تلك الجهة في الحال ، ويستمر على صلاته وتصير الجهة الثانية قبلته بمجرد النية .

(السادسة) لو كان ظهره في طريق مقصده الى القبلة فركب الدابة مقلوبا وجعل وجهه الى القبلة فوجهان حكاهما صاحب التتمة (أحدهما) لا تصح لأن قبلته طريقه (وأصحهما) تصح لأنها اذا صحت لغير القبلة فلها أولى .

(السابعة) حيث جازت النافلة على الراحة وماشيا فجميع النوافل سواء في الجواز ، وحكى الخراسانيون وجها أنه لا يجوز العيد والكسوف والاستسقاء لشبهها بالفرائض في الجماعة ، وبهذا الوجه قطع الدارمي ، والصحيح الأول وهو المنصوص وبه قطع الأكثرون ، ولو سجد لشكر أو تلاوة خارج الصلاة بالاياء على الراحة ففي صحته الخلاف في صلاة الكسوف لأنه نادر ، والصحيح الجواز فأما ركعتا الطواف - فان قلنا : هما سنة - جازت على الرحلة ، وان قلنا : واجبة فلا ، ولا تصح المنذورة ولا الجنائز ماشيا ولا على الراحة على المذهب فيها . وفيهما خلاف سهق في باب التيمم .

(الثامنة) شرط الفريضة المكتوبة أن يكون مصليا مستقبلا القبلة مستقرا في جميعها فلا تصح الى غير القبلة في غير شدة الخوف ولا تصح من الماشي المستقبل ولا من الراكب المخل بقيام أو استقبال بلا خلاف ، فلو استقبل القبلة وأتم الأركان في هودج أو سرير أو نحوهما على ظهر دابة واقفة ففي

صحة فريضته وجهان (أصحهما) تصح ، وبه قطع الأكثرون منهم القاضى أبو الطيب والشيخ أبو حامد وأصحاب التتمة والتهذيب والمعتمد والبحر وآخرون ، ونقله القاضى عن الأصحاب لأنه كالسفينة (والثانى) لا يصح وبه قطع البندنجي وامام الحرمين والغزالي ، فان كانت الدابة سائرة والصورة كما ذكرنا فوجهان ، حكاهما القاضى حسين والبغوى والشيخ ابراهيم المروزي وغيرهم (الصحيح) المنصوص : لا تصح لأنها لا تعد قرارا (والثانى) تصح كالسفينة ، وتصح الفريضة فى السفينة الواقعة والجارية والزورق المشدود بطرف الساحل بلا خلاف اذا استقبل القبلة وأتم الأركان ، فان صلى كذلك فى سرير يحمله رجال أو أرجوحة مشدودة بالجمال أو الزورق الجارى فى حق المقيم ببغداد ونحوه ففى صحة فريضته وجهان ، الأصح : الصحة كالسفينة ، وبه قطع القاضى أبو الطيب فقال فى باب موقف الامام والمأموم ، قال أصحابنا : لو كان يصلى على سرير فحمله رجال وساروا به صحت صلاته .

(فرع) قال أصحابنا : اذا صلى الفريضة فى السفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة ، كما لو كان فى البر ، وبه قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : يجوز اذا كانت سائرة ، قال أصحابنا : فان كان له عذر من دوران الرأس ونحوه جازت الفريضة قاعدا لأنه عاجز ، فان هبت الريح وحولت السفينة فتحول وجهه عن القبلة وجب رده الى القبلة ، ويبنى على أصلاته بخلاف ما لو كان فى البر ، وحول انسان وجهه عن القبلة قهرا فانه تبطل صلاته كما سبق بيانه قريبا ، قال القاضى حسين : والفرق أن هذا فى البر نادر ، وفى البحر غالب وربما تحولت فى ساعة واحدة مرارا .

(فرع) قال أصحابنا : ولو حضرت الصلاة المكتوبة وهم سائرون ، وخاف لو نزل ليصليها على الأرض الى القبلة انقطاعا عن رفقته أو خاف على نفسه أو ماله لم يجز ترك الصلاة وإخراجها عن وقتها ، بل يصليها على الدابة لحزمة الوقت ، وتجب الاعادة لأنه عذر نادر ، هكذا ذكر المسألة جماعة منهم صاحب التهذيب والرافعى ، وقال القاضى حسين : يصلى على الدابة كما ذكرنا قال ووجوب الاعادة يحتمل وجهين .

أحدهما : لا تجب كشدة الخوف . والثاني : تجب لأن هذا نادر وما يستدل للمسألة حديث يعلى بن مرة (رض) الذي ذكرناه في باب الأذان في مسألة القيام في الأذان .

(فرع) المريض الذي يعجز عن استقبال القبلة ولا يجد من يحوله الى القبلة — لا متبرعا ولا بأجرة مثله وهو واجدها — يجب عليه أن يصلى على حسب حاله وتجب الاعادة لأنه عذر نادر والمربوط على خشبة والغريق ونحوهما تلزمهما الصلاة بالأيضاء حيث أمكنهم ، وتجب الاعادة لندوره ، وفيهم خلاف سبق في باب التيمم والصحيح وجوب الاعادة .

(التاسعة) اذا تيقن الخطأ في القبلة لزمه الاعادة في أصح القولين كما سبق واختار المزني أن لا اعادة ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود ، واحتجوا بأشياء كثيرة منها : أن أهل قباء صلوا ركعة الى بيت المقدس بعد نسخه ووجوب استقبال الكعبة ، ثم علموا في أثناء الصلاة النسخ فاستداروا في صلاتهم ، وأنموا الى الكعبة ، وكانت الركعة الأولى الى غير الكعبة بعد وجوب استقبال الكعبة ولم يؤمروا بالاعادة . قال الشيخ أبو حامد في جوابه : اختلف أصحابنا في النسخ اذا ورد الى النبي صلى الله عليه وسلم هل يثبت في حق الأمة قيل بلوغه اليهم ؟ أم لا يكون نسخا في حقهم حتى يبلغهم ؟ وفيه وجهان ، فان قلنا : لا يثبت في حقهم حتى يبلغهم فأهل قباء لم تصر الكعبة قبلتهم الا حين بلغتهم فلا اعادة على أهل قباء قولاً واحداً ، وان كان في المخطيء قولان ، قال : والفرق أن أهل قباء استقبلوا بيت المقدس بالنص ، فلا يجوز لهم الاجتهاد في خلافه ، فلا ينسبون الى تفريط ، بخلاف المجتهد الذي أخطأ . واحتجوا أيضا بحديث عامر بن ربيعة قال : (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل منا حياله ، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل : « فأينما ^(١) تولوا فثم وجه الله ») وبحديث جابر قال : « كنا في مسير فأصابنا غيم فتحيرنا في القبلة فصلى كل رجل على حدة وجعل أحدنا يخط بين يديه فلما أصبحنا اذا نحن قد صلينا لغير القبلة ، فقال النبي صلى الله عليه

(١) من الآية ١١٥ من سورة البقرة .

وسلم : « قد أجزت صلاتكم » والجواب أن الحديثين ضعيفان ، ضعف الأول الترمذى والبيهقى وآخرون ، وضعف الثانى الدارقطنى والبيهقى وآخرون . قال البيهقى : « لا نعلم له اسنادا صحيحا » ولو صححا لأمكن حملهما على صلاة الثقل والله أعلم .

(العاشرة) قال الشافعى فى الأم : لو اجتهد فدخل فى الصلاة فعلم فيها أنها ولا إعادة ، لأن اجتهاده الأول أولى من اجتهاد غيره قال : فإن دار عن تلك الجهة أو أداره غيره خرج من الصلاة واستأنفها باجتهاد غيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(المستحب لمن يصلى الى ستره أن يدنو منها لما روى عن سهل بن أبى حثمة (١) رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان صلاته ») والمستحب أن يكون بينه وبينها قدر ثلاثة أذرع لما روى سهل بن سعد الساعدى رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وبينه وبين القبلة قدر ممر العنز قدر ثلاثة أذرع » فإن كان يصلى فى موضع ليس بين يديه بناء فالمستحب أن ينصب بين يديه عصا لما روى أبو جحيفة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم « خرج فى حلة حمراء فركز عنزة فجعل يصلى اليها بالبطحاء يمررون الناس من ورائها ، الكلب والحمار والمرأة » والمستحب أن يكون ما يستتره قدر مؤخرة الرجل لما روى طلحة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي من [مر] وراء ذلك » قال عطاء : مؤخرة الرجل ذراع ، فإن لم يجد عصا فليخط بين يديه خطا الى القبلة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فإن لم يجد شيئا فلينصب عصا فإن لم يجد عصا فليخط خطا ولا يضربه ما مر بين يديه » ويكره أن يصلى وبين يديه رجل يستقبله بوجهه . لما روى أن عمر رضى الله عنه « رأى رجلا يصلى ورجل جالس مستقبله فضربهما بالجرة » . فإن صلى وممر بين يديه ما دفعه ولم تبطل صلاته بذلك . لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقطع صلاة المرء شيء وأدعوا ما استطعتم » () .

(الشرح) حديث سهل بن أبى حثمة صحيح رواه أبو داود والنسائى بإسناد صحيح ورواه الحاكم فى المستدرک ، وقال : حديث صحيح على شرط البخارى ومسلم ، وحديث سهل بن سعد رواه البخارى ومسلم ولفظهما :

(١) وفى النسخة المطبوعة من المذهب (خيشة) وهو خطأ ظاهر (ط) .

« كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار ممر الشاة »
 وحديث أبى جحيفة رواه البخارى ومسلم أيضا . وحديث طلحة رواه مسلم
 لكن وقع فى المذهب : « ولا يبالى من وراء ذلك » والذى فى صحيح مسلم
 وغيره « من مر وراء ذلك » بزيادة لفظة (مر) وفى رواية الترمذى « من مر
 من وراء ذلك » وحديث أبى هريرة فى الخط رواه أبو داود وابن ماجه . قال
 البغوى وغيره : هو حديث ضعيف ، وروى أبو داود فى سننه عن سفيان بن
 عيينة تضعيفه ، وأشار الى تضعيفه الشافعى والبيهقى وغيرهما . قال البيهقى :
 هذا الحديث أخذ به الشافعى فى القديم وسنن حرمة وقال فى البويطى :
 ولا يخط بين يديه خطا الا ان يكون فى ذلك حديث ثابت فيتبع . قال
 البيهقى : وانما توقف الشافعى فى الحديث لاختلاف الرواة على اسماعيل ابن
 أمية أحد رواة . وقال غير البيهقى : هو ضعيف لاضطرابه . وأما حديث
 « لا يقطع الصلاة شيء وادراؤا ما استطعتم فانما هو شيطان » فرواه أبو داود
 باسناد ضعيف من رواية أبى سعيد الخدرى وأما قوله قال عطاء « مؤخرة
 الرجل ذراع » فرواه عنه أبو داود فى سننه باسناد صحيح ، وهو عطاء بن
 أبى رباح .

وأما ألفاظ الفصل ففيه سهل بن أبى حشة بفتح الحاء المهملة واسكان
 المثناة ، واسم أبى حشة عبد الله ، وقيل عامر بن ساعدة الأنصارى المدنى ،
 كنية سهل أبو يحيى ، وقيل أبو محمد ، توفى النبی صلى الله عليه وسلم وهو
 ابن ثمان سنين ، وحفظ جملة أحاديث وأما سهل بن سعد فهو أبو العباس
 سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصارى الساعدى المدنى ، منسوب الى
 ساعدة أحد أجداده ، توفى بالمدينة سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة .
 قال محمد بن سعد : هو آخر من مات من أصحاب النبی صلى الله عليه وسلم
 بالمدينة ، ليس بيننا فى ذلك اختلاف وأما أبو جحيفة فسبق بياناه فى باب
 الأذان ، وطلحة سبق فى أول كتاب الصلاة وعمر فى نية الوضوء وأبو هريرة
 فى المياه وعطاء فى الحيض . وفى الذراع لغتان التذكير والتأنيث وهو الأفصح
 الأكثر .

قوله : « وممر العنز قدر ثلاثة أذرع » هو من كلام المصنف لا من
 الحديث ، وقوله « فركز عنزة » هو بفتح النون ، وهى عصا تحو نصف رمح

في أسفلها زج كزج الرمح في أسفله ، والحلة ثوبان ازار ورداء ، قال أهل اللغة : لا تكون الا ثوبين ، ومؤخرة الرجل سبق يياها في الباب ، والبطحاء بالمد هي بطحاء مكة ويقال فيها الأبطح ، وهو موضع معروف على باب مكة ، وادبروا ما استطعتم ، أى ادفعوا ، وقوله « يملأ الناس من ورائها » كذا وقع في المذهب ، والذي في الأحاديث الصحيحة يمر الناس ، وهذا هو المشهور في اللغة ، وان كان الذي في المذهب لغة قليلة ضعيفة ، وهي لغة أكلوني البراغيث .

(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل :

(أحداها) السنة للمصلى أن يكون بين يديه سترة من جدار أو سارية أو غيرها ويدنو منها ، ونقل الشيخ أبو حامد الإجماع فيه ، والسنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع ، فان لم يكن حائط ونحوه غرز عصا ونحوها أو جمع متاعه أو رحله ويكون ارتفاع العصا ونحوها ثلثي ذراع فصاعدا ، وهو قدر مؤخرة الرجل على المشهور ، وقيل ذراع كما حكاه عن عطاء وكذا قاله الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب ، فان لم يجد شيئا شاخصا فهل يستحب أن يخط بين يديه ؟ نص الشافعي في القديم وسنن حرملة أنه يستحب ، وفي البويطي لا يستحب .

وللأصحاب طرق (أحداها) وبه قطع المصنف والشيخ أبو حامد والأكثر « يستحب قولاً واحداً » ونقل في البيان اتفاق الأصحاب عليه ، ونقله الرافعي عن الجمهور (والطريق الثاني) لا يستحب ، وبه قطع امام الحرمين والغزالي وغيرهما (والثالث) فيه قولان ، فان قلنا بالخط ففى كفيته اختلاف ، قال أحمد بن حنبل والحميدى شيخ البخارى وصاحب الشافعي : (يجعله مثل الهلال) وقال أبو داود فى سننه : سمعت مسددا يقول : قال ابن داود « الخط بالطول » وقال المصنف : يخط بين يديه خطا الى القبلة ، وقال غيره : يخطه يمينا وشمالا كالجنازة ، والمختار استحباب الخط لأنه — وان لم يثبت الحديث — ففيه تحصيل حريم للمصلى ، وقد قدمنا اتفاق العلماء على العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال دون الحلال والحرام ، وهذا من نحو فضائل الأعمال ، والمختار فى كفيته ما ذكر المصنف . ومن جزم باستحباب

الخط القاضى أبو حامد المروزي والشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب
والبندينجى ، وأشار اليه البيهقى وغيره . قال الغزالى والبغوى وغيرهما :
واذا لم يجد شاخصا بسط مصلاه .

(فرع) قال الشافعى رحمه الله فى البويطى : ولا يستتر بامرأة
ولا دابة ، فأما قوله فى المرأة فظاهر لأنها ربما شغلت ذهنه . وأما الدابة ففى
الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان
يعرض راحلته فيصلى اليها » زاد البخارى فى روايته : « وكان ابن عمر
يفعله » ولعل الشافعى رحمه الله لم يبلغه هذا الحديث ، وهو حديث صحيح
لا معارض له ، فيتعين العمل به لاسيما وقد أوصانا الشافعى رحمه الله بأنه
إذا صح الحديث فهو مذهبه .

(فرع) المعتبر فى السترة أن يكون طولها كمؤخرة الرجل وأما
عرضها فلا ضابط فيه ، بل يكفى الغليظ والدقيق عندنا .

وقال مالك أقله كغلظ الرمح تمسكا بحديث العنزة ، ودليلا حديث أبى
هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يجزىء من السترة
مثل مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة » .

وعن سبرة بن معبد رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
« استتروا فى صلاتكم ولو بسهم » رواه الحاكم فى المستدرک وقال حديثان
صحيحان ، الأول على شرط البخارى ومسلم ، والثانى على شرط مسلم .

(فرع) قال البغوى وغيره : يستحب أن يجعل السترة على حاجبه
الأيمن أو الأيسر لما روى المقداد بن الأسود رضى الله عنه قال « ما رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الى عود ولا عمود ولا شجرة الا جعله
على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمد له » رواه أبو داود ولم يضعفه ، لكن
فى اسناده الوليد بن كامل وضعفه جماعة . قال البيهقى (تفرد به الوليد)
وقد قال البخارى : (عنده عجائب) .

(المسألة الثانية ^(١)) اذا صلى الى سترة حرم على غيره المرور بينه وبين
السترة ، ولا يحرم وراء السترة . وقال الغزالى « يكره ولا يحرم » والصحيح

(١) المسألة الأولى بعد قوله (أما احكام الفصل) وهى (السنة للصلى فحرد) (ط) .

بل الصواب أنه حرام ، وبه قطع البغوي والمحققون ، واحتجوا بحديث أبي
الجهيم الأنصاري الصحابي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه ؟ لكان أن يقف أربعين خيرا له
من أن يمر بين يديه » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية رويناهما في كتاب
الأربعين للحافظ عبد القادر الزهاوي : « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا
عليه من الاثم » وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اذا صلى أحدكم الى شيء يستره من الناس
فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبي فليقاتله ، فانما هو شيطان »
رواه البخاري ومسلم ، قال أصحابنا « ويستحب للمصلي دفع من أراد المرور
لحديث أبي سعيد المذكور » وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين
يديه فان أبي فليقاتله فان معه القرين » رواه مسلم . ويدفعه دفع الصائل
بالأسهل ثم الأسهل ويزيد بحسب الحاجة وإن أدى الى قتله ، فان مات منه فلا
ضمان فيه كالصائل . قال الرافعي : وكذا ليس لأحد أن يمر بين يديه وبين الخط
على الصحيح من الوجهين وبه قطع الجمهور كالعصا . أما اذا لم يكن بين
يديه سترة أو كانت وتباعد عنها فوجهان ، أحدهما : له الدفع لتقصير المار ،
وأصحهما ليس له الدفع لتقصيره بترك السترة ولمفهوم قوله صلى الله عليه
وسلم « اذا صلى أحدكم الى شيء يستره » ولا يحرم في هذه الحالة المرور
بين يديه ، ولكن يكره .

(فرع) اذا وجد الداخل فرجة في الصف الأول فله أن يمر بين يدي
الصف الثاني ويقف فيها لتقصير أهل الصف الثاني بتركها .

(فرع) قال امام الحرمين : النهي عن المرور ، والأمر بالدفع انما
هو اذا وجد المار سبيلا سواه ، فان لم يجد وازدحم الناس فلا نهى عن المرور
ولا يشرع الدفع وتابع الغزالي امام الحرمين على هذا . قال الرافعي : وهو
مشكل ، ففي صحيح البخاري خلافه ، وأكثر كتب الأصحاب ساكتة عن
التقييد بما اذا وجد سواه سبيلا .

(قلت) الحديث الذي في صحيح البخاري عن أبي صالح السمان قال

« رأيت أبا سعيد الخدري رضى الله عنه في يوم الجمعة يصلى الى شئ يستره من الناس ، فأراد شاب أن يجتاز بين يديه ، فدفع أبو سعيد في صدره ، فنظر الشاب فلم يجد مساعا إلا بين يديه فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الأول فنال من أبي سعيد ثم دخل على مروان فشكا اليه ما لقي من أبي سعيد ، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان ، فقال : مالك ولابن أخيك يا أبا سعيد ؟ قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اذا صلى أحدكم الى شئ يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبى فليقاتله فانما هو شيطان » رواه البخارى ومسلم .

(المسألة الثالثة) اذا صلى الى سترة فمر بينه وبينها رجل أو امرأة أو صبي أو كافر أو كلب أسود أو حمار أو غيرها من الدواب لا تبطل صلاته عندنا قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : وبه قال عامة أهل العلم الا الحسن البصرى فانه قال « تبطل بمرور المرأة والحمار والكلب الأسود » وقال أحمد واسحاق « تبطل بمرور الكلب الأسود فقط » واحتج للحسن ولهما في الكلب بحديث عبد الله بن الصامت عن أبي ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا قام أحدكم يصلى فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخره الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود قال قلت : يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟ قال : يا بن أخى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سألتني فقال : الكلب الأسود شيطان » رواه مسلم وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » رواه مسلم ، وعن ابن عباس رفعه « يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب » رواه أبو داود باسناد صحيح .

وعن عكرمة عن ابن عباس قال : أحسبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا صلى أحدكم الى غير سترة فانه يقطع صلاته الحمار والخنزير واليهودى والمجوسى والمرأة ، ويجزى عنه اذا مروا بين يديه على قذفة بحجر » رواه أبو داود وضعفه وجعله منكرا ، وروى أبو داود أحاديث كثيرة من هذا النوع ضعيفة ، واحتج لأصحابنا والجمهور بحديث مسروق قال : « ذكروا عند عائشة رضى عنها ما يقطع الصلاة فذكروا الكلب والحمار

والمرأة ، فقالت : شبهتمونا بالحر والكلاب ، لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وأنا على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة » رواه البخارى ومسلم . وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « أقبلت راكبا على حمار أتان ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس بيننا الى غير جدار ، فمرت بين يدي بعض الصف فنزلت وأرسلت الأتان ترتع ودخلت فى الصف فلم ينكر ذلك على أحد » رواه البخارى ومسلم . وعن الفضل بن عباس رضى الله عنهما قال : « أتان رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن فى بادية لنا فصلى فى صحراء ليس بين يديه سترة وحمار لنا وكلبة تبثان بين يديه ، فما بالى ذلك » رواه أبو داود بإسناد حسن . قال أبو داود : (وإذا اختلف الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظر الى ما عمل به أصحابه وعن ابن عباس قال : « كنت رديف الفضل على أتان فجئنا والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه بمنى فنزلنا عنها فوصلنا الصف فمرت بين أيديهم فلم تقطع صلاتهم » رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح .

وأما الجواب عن الأحاديث الصحيحة التى احتجوا بها فمن وجهين ، أحدهما وأحسنهما ما أجاب به الشافعى والخطابى والمحققون من الفقهاء والمحدثين أن المراد بالقطع القطع عن الخشوع والذكر للشغل بها والالتفات إليها لا أنها تفسد الصلاة . قال البيهقى رحمه الله : ويدل على صحة هذا التأويل أن ابن عباس أحد رواة ^(١) قطع الصلاة بذلك . ثم روى عن ابن عباس أنه حمل على الكراهة ، فهذا الجواب هو الذى نعتده ، وأما ما يدعيه أصحابنا وغيرهم من النسخ فليس بقبول ، إذ لا دليل عليه ، ولا يلزم من كون حديث ابن عباس فى حجة الوداع وهى فى آخر الأمر أن يكون ناسخا ، إذ يمكن كون أحاديث القطع بعده . وقد علم وتقرر فى الأصول أن مثل هذا لا يكون ناسخا ، مع أنه لو احتمل النسخ لكان الجمع بين الأحاديث مقدما عليه ، إذ ليس فيه رد شئ منها ، وهذه أيضا قاعدة معروفة ، والله أعلم .

(المسألة الرابعة) يكره أن يصلى وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه ، وقد كرهه عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضى الله عنهما ، ولأنه

(١) بياض بالاصل (ش) هكذا علق المشايخ والمبارة مستقيمة وليس فيها سقط والله أعلم (ط) .

يشغل القلب غالبا ، فكره كما كره النظر الى ما يليه ، كئيب له أعلام ، ورفع البصر الى السماء وغير ذلك مما ثبت فيه الأحاديث الصحيحة ؛ وقال البخارى فى صحيحه : كره عثمان رضى الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلى ، قال البخارى وانما هذا اذا اشتغل به ، فأما اذا لم يشتغل به فقد قال زيد بن ثابت : (ما باليت أن الرجل لا يقطع صلاة الرجل) ثم احتج البخارى بحديث عائشة المذكور فى المسألة الثالثة ، وليس فى حديث عائشة ما يخالف ما ذكرناه أولا ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلى وهى مستقبلته ، بل كانت مضطجعة ، واضطجاعها فى ظلام الليل ، فوجودها كعدمه ، اذ لا ينظر اليها ولا يستقبلها •

(فرع) لا تكره الصلاة الى النائم وتكره الى المتحدثين الذين يشتغل بهم فأما عدم الكراهة فى النائم فلحديث عائشة السابق ، وأما الكراهة فى المتحدث فلشغل القلب ولما ذكرناه فى المسألة الرابعة ، وأما حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث » فرواه أبو داود ولكنه ضعيف باتفاق الحفاظ ، ومن ضعفه أبو داود ، وفى اسناده رجل مجهول ^(١) لم يسم ، قال الخطابى : هذا الحديث لا يصح ، وقد ثبت حديث عائشة قال : « فأما الصلاة الى المتحدثين فقد كرهها الشافعى وأحمد لأن كلامهم يشغل المصلى عن صلاته » •

(فرع) اذا صلى الرجل وبجنبه امرأة لم تبطل صلاته ولا صلاتها سواء كان اماما أو مأموما هذا مذهبا وبه قال مالك والأكثر ، وقال أبو حنيفة : ان لم تكن المرأة فى صلاة أو كانت فى صلاة غير مشاركة له فى

(١) يقول أبو داود : حدثنا القعنبي ثنا عبد الملك بن محمد بن ايمى عن عبد الله بن يعقوب ابن اسحق عن حماد بن عيسى عن محمد بن كعب القرظى قال : قلت له - يعنى عمر بن عبد العزيز - حدثنى عبد الله بن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا تصلوا الخ نص كلام الخطابى كما افاده العظيم آبادى فى عون المعبود : هذا الحديث لا يصح عن النبى صلى الله عليه وسلم لضعف سنده وعبد الله بن يعقوب لم يسم من حدثه عن محمد بن كعب وانما رواه عن محمد بن كعب رجلا من كلاهما ضعيفان تمام بن بزيغ وعيسى بن ميمون وقد تكلم فيهما يحيى بن معين والبخارى ورواه ايضا عبد الكريم أبو أمية عن مجاهد عن ابن عباس وعبد الكريم متروك الحديث قال أحمد ابن حنبل : ضربنا عليه فافربوا عليه قال يحيى بن معين : ليس بثقة ولا يحمل عنه قلت ' وعبد الكريم هذا هو أبو أمية البصرى وليس بالجزرى وعبد الكريم الجزرى ايضا ليس فى الحديث بذلك الا أن البصرى لضعيف جدا قلت : وقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه صلى ومائشة نائمة متعرضة بينه وبين القبلة (ط) •

صلاته صحت صلاته وصلاتها ، فان كانت في صلاة يشاركها فيها - ولا تكون مشاركة له عند أبي حنيفة الا اذا نوى الامام امامة النساء - فاذا شاركته فان وقتت بجانب رجل بطلت صلاة من الى جنبها ، ولا تبطل صلاتها ولا صلاة من يلي الذي يليها ، لأن بينه وبينها حاجزا ، وان كانت في صف بين يديه بطلت صلاة من يحاذيها من ورائها ، ولم تبطل صلاة من يحاذي محاذيها لأن دونه حاجزا . فان صف نساء خلف الامام وخلفهن صف رجال بطلت صلاة الصف الذي يليهن ، قال : وكان القياس أن لا تبطل صلاة من وراء هذا الصف من الصفوف بسبب الحاجز ، ولكن نقول : تبطل صفوف الرجال ورائه ، ولو كانت مائة صف استحسانا ، فان وقتت بجانب الامام بطلت صلاة الامام ، لأنها الى جنبه ومذهبه أنها اذا بطلت صلاة الامام بطلت صلاة المأمومين أيضا ، وتبطل [صلاتها] أيضا لأنها من جملة المأمومين .

وهذا المذهب ضعيف الحجة ظاهر التحكم والتمسك بتفصيل لا أصل له ، وعمدتنا أن الأصل أن الصلاة صحيحة حتى يرد دليل صحيح شرعى في البطلان ، وليس لهم ذلك ، وينضم الى هذا حديث عائشة رضى الله عنها المذكور في المسألة الثالثة . فان قالوا : نحن نقول به لأنها لم تكن مصلية قال أصحابنا نقول : اذا لم تبطل وهى في غير عبادة ، ففي العبادة أولى وقاس أصحابنا على وقوفها في صلاة الجنازة فانها لا تبطل عندهم ، والله أعلم بالصواب وله الحمد والنعمة والمنة ، وبه التوفيق والهداية والعصمة .

باب صفة الصلاة

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا أراد أن يصلى في جماعة لم يقيم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة لأنه ليس بوقت للدخول في الصلاة والدليل عليه ما روى أبو امامة : « ان بلالا اخذ في الإقامة فلما قال : قد قامت الصلاة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم أقامها الله وادامها وقال في سائر الإقامة مثل ما يقوله ، فاذا فرغ المؤذن قام ») .

(الشرح) حديث أبي امامة رواه أبو داود باسناد ضعيف جدا ، وقد سبق بيانه في أواخر باب الأذان حيث ذكره المصنف هناك ، وقول المصنف (اذا أراد أن يصلى جماعة) احتراز من المنفرد فانه يقوم أولا ، ثم يقيم قائما ، وقوله (لأنه ليس بوقت للدخول) يعنى أنه لا يشرع الدخول فيها

قبل الفراغ من الإقامة لا أنه لا يصح الدخول ، فانها يصح الدخول فيها في أثناء الإقامة وقبلها ، وقوله (والدليل عليه) يعنى الدليل على أنه ليس بوقت للدخول ، لأن في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم تابعه في جميع ألفاظ الإقامة ولا يتابعه الا قبل الدخول .

(اما حكم المسألة) فمذهبنا أنه يستحب للامام والمأموم أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الإقامة ، فاذا فرغ قاما [قياما] متصلا بفراغه ، قال القاضي أبو الطيب : وهذا قال مالك وأبو يوسف وأهل الحجاز وأحمد وإسحاق ، وقال أبو حنيفة والثوري : اذا قال المؤذن : حي على الصلاة نهض الامام والمأمومون . فاذا قال : قد قامت الصلاة كبر وكبروا وعن محمد بن الحسن روايتان كالمذهبيين ، وقال ابن المنذر ، كان أنس بن مالك اذا قيل : قد قامت الصلاة وثب ، وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن كعب وسالم بن عبد الله وأبو قلابة وعراك بن مالك والزهرى وسليمان بن حبيب المحاربى يقومون الى الصلاة في أول بدوه من الإقامة ، وبه قال عطاء وهو مذهب أحمد وإسحاق اذا كان الامام في المسجد . وكان مالك لا يؤقت فيه شيئا ، هذا ما نقله ابن المنذر ووافقنا جمهور العلماء من السلف والخلف على أنه لا يكبر الامام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة نقله عنهم القاضي عياض .

واحتج لأبى حنيفة بما روى أن بلالا قال للنبي صلى الله عليه وسلم (لا تسبقنى بآمين) رواه أبو داود وعن الحجاج بن فروخ عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبى أوفى قال : « كان بلال اذا قال : قد قامت الصلاة نهض النبي صلى الله عليه وسلم فكبر » رواه البيهقى ، قالوا : ولأنه اذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة ولم يكبر الامام يكون كاذبا ، واحتج أصحابنا المحدثون منهم البيهقى والبقوى وغيرهما بحديث أبى قتادة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى » رواه البخارى ومسلم .

واحتج الجمهور بحديث أبى أمامة المذكور في الكتاب لكنه ضعيف ، قالوا : ولأنه دعاء الى الصلاة فلم يشرع الدخول في الصلاة الا بعد فراغه كالأذان .

والجواب عن حديث بلال من وجهين أحسنهما - وهو جواب البيهقي والمحققين - أنه ضعيف روى مرسلًا ، وفي رواية مسندًا فاسناده ضعيف ليس بشيء وإنما رواه الثقات مرسلًا ، ورواه الامام أحمد في مسنده بإسناده عن أبي عثمان النهدي قال : قال بلال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسبقني بآمين » قال البيهقي : فيرجع الحديث الى أن بلالا كأنه كان يؤمن قبل تأمين النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تسبقني بآمين » .

والجواب الثاني جواب الأصحاب أنه طلب ذلك حين عرض له حاجة خارج المسجد فسأل النبي صلى الله عليه وسلم التمهّل ليذكر تأمينه ، الدليل على هذا أن بين قوله : قد قامت الصلاة وبين آخر الإقامة زمنًا يسيرًا جدًا يمكنه اتمام الإقامة وإدراك أولها بل ما قبلها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ دعاء الافتتاح بعد تكبيره ثم يتعوذ ثم يشرع في الفاتحة ، فيتعين ما قلناه وأما حديث ابن أبي أوفى فضعيف . قال البيهقي : لا يرويه إلا حجاج ابن فروخ ، وكان يحيى بن معين يضعفه (قلت) اتفقوا على جرح الحجاج هذا ، فقال ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين : ليس هو بشيء وقال أبو حاتم . هو شيخ مجهول ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال الدارقطني : متروك ، وهذه أوضح العبارات عندهم ، وفي الحديث ضعف من جهة أخرى وهي أن العوام ابن حوشب لم يدرك ابن أبي أوفى كذا قاله أحمد بن حنبل وغيره ولم يسمع أحدا من الصحابة وإنما روايته عن التابعين . وأما قولهم : أنه يكون كاذبا فجوابه أن معناه قد قرب الدخول في الصلاة فهكذا قاله أهل العربية والفقهاء والمحدثون ، وهو مجاز مستعمل حسن كقول الله تعالى (فإذا بلغن أجلهن) أى قاربته ، وفي الحديث « من وقف بعرفة فقد تم حجه » أى قارب التمام ، قال أصحابنا : ولأن ما ألزمونا به يلزمهم على مقتضاه تقديم الاحرام على قوله : قد قامت الصلاة والله أعلم .

(فسر) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب للمأموم والامام أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الإقامة هكذا أطلقه المصنف والجمهور ، وقال صاحب الحاوي في آخر باب الأذان : ينبغي لمن كان شيخا بطيء النهضة أن يقوم عند قوله : قد قامت الصلاة ولسرع النهضة أن يقوم بعد الفراغ ليستووا قياما في وقت واحد .

(فرع) لو دخل المسجد وأراد الشروع في تحية المسجد أو غيرها ، فشرع المؤذن في الإقامة قبل أحرامه فليستمر قائماً ولا يشرع في التحية للحديث الصحيح : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » ولا يجلس للحديث الصحيح في النهي عن الجلوس قبل التحية ، وإذا استمر قائماً لا يكون قد قام للصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة ، لأن هذا لم يتد القيام لها ، صرح بهذه المسألة البغوى وغيره وهى ظاهرة ، وفي كتاب الزيادات لأبى عاصم أنه يجلس ، وهذا غلط نبهت عليه لثلاث يفتقر به .

(فرع) إذا أقيمت الصلاة وليس الامام مع القوم بل يخرج اليهم فقد نقل الشيخ أبو حامد عن مذهبننا ومذهب أبى حنيفة أنهم يقومون عقب فراغ المؤذن من الإقامة ، وهذا مشكل ، فقد ثبت في الصحيحين عن أبى قتادة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى » وفي رواية لمسلم « حتى ترونى قد خرجت » فان قيل : ففى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « كانت الصلاة تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم مقامه » قلنا : معناه أنهم كانوا يقومون إذا رأوه قد خرج قبل وصوله مقامه يدل عليه حديث جابر بن سمرة رضى الله عنهما قال : « كان بلال يؤذن إذا دحضت ولا يقيم حتى يخرج النبى صلى الله عليه وسلم فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه » . فان قيل : ففى صحيح مسلم عن أبى هريرة قال : « أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصنوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا أقام في مصلاه » وذكر الحديث قلنا : هذا محمول على أنه كان في بعض الأوقات ، وكان الغالب ما في حديث جابر بن سمرة أو أنه أراد بقوله (قبل أن يخرج إلينا) أى قبل أن يصلنا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والقيام فرض في الصلاة المفروضة لما روى عمران بن الحصين (رضى الله عنه) ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « صل قائماً فان لم تستطع فقعدا ، فان لم تستطع فعلى جنب ») وأما في النافلة فليس بفرض لأن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يتنفل على الراحلة وهو قاعد » ولأن النوافل تكثر ، فلو وجب فيها القيام شق وانقطعت النوافل .

(الشرح) حديث عمران رضى الله عنه رواه البخارى بلفظه (١) وحسين صحابى على المشهور ، وقيل : لم يسلم ، كنية عمران أبو نجيد بضم النون أسلم عام خير وهو خزاعي نزل البصرة وولى قضاءها ، ثم استقال فأقيل ، وتوفى بها سنة اثنتين وخمسين ، وأما حديث تنفل النبي صلى الله عليه وسلم على الراحلة فثابت رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر وجابر وأنس وعامر بن ربيعة رضى الله عنهم .

(اما حكم المسألة) فالقيام فى الفرائض فرض بالاجماع لا تصح الصلاة من القادر عليه الا به حتى قال أصحابنا : لو قال مسلم : أنا استحل القعود فى الفريضة بلا عذر أو قال : القيام فى الفريضة ليس بفرض كبر الا أن يكون قريب عهد باسلام .

(فسر) فى مسائل تتعلق بالقيام (أحداها) قال أصحابنا : يشترط فى القيام الاتصاف ، وهل يشترط الاستقلال بحيث لا يستند فيه أوجه أصحها ، وبه قطع أبو على الطبرى فى الإفصاح والبعوى وآخرون وصححه القاضى أبو الطيب فى تعليقه والرافعى لا يشترط ، فلو استند الى جدار أو انسان أو اعتمد على عضا بحيث لو رفع السناد لسقط صحت صلاته مع الكراهة لأنه يسمى قائما ، والثانى : يشترط ولا تصح مع الاستناد فى حال القدرة بحال حكاه القاضى أبو الطيب عن ابن القطان ، وبه قطع امام الحرمين والغزالي . والثالث : يجوز الاستناد ان كان بحيث لو رفع السناد لم يسقط والا فلا . هذا فى استناد لا يسلب اسم القيام ، فان استند متكئا بحيث لو رفع عن الأرض قدميه لأمكنه البقاء لم تصح صلاته بلا خلاف لأنه ليس بقائم ، بل معلق نفسه بشئ فلو لم يقدر على الاستقلال فوجان ، الصحيح :

(١) والحسين هو ابن عبيد بن خلف بن عبيد بن نهم بن حذيفة وينهى الى عمرو الخزاعي قال ابن الأثير : مختلف فى صحبته واسلامه ثم ساق بالاسناد اخبرنا اسماعيل بن عبيد الله وغير واحد باسنادهم الى محمد بن عيسى حدثنا أحمد بن منيع اخبرنا أبو معاوية عن شبيب بن ثبة عن الحسن بن عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بى : يا حسين كم تعبد اليوم لها ؟ قال : سبعة فى الأرض وواحد فى السماء قال : فأيهم تعبد لرغبتك ورويتك ؟ قال : الذى فى السماء قال : يا حسين أما أنك لو أسلمت لعلمتكم كلمتين ينقضانك قال : فلما أسلم قال : يا رسول الله علمنى الكلمتين اللتين وعدتنى قال : قل : « اللهم الهمنى رشدى وأعدنى من خير نفسى » (ط) .

أنه يجب أن ينتصب متكئا لأنه قادر على الانتصاب ، والثاني : لا يلزمه الانتصاب ، بل له الصلاة قاعدا .

أما الانتصاب المشروط فالمعتبر فيه نصب فقار الظهر ، وليس للقادر أن يقف مائلا الى أحد جانبيه زائلا عن سنن القيام ولا أن يقف منحنيا في حد الراكعين فإن لم يبلغ انحناؤه حد الراكعين ، لكن كان اليه أقرب فوجهان أصحهما لا تصح صلاته لأنه غير منتصب ، والثاني : تصح لأنه في معناه ، ولو أطرقت رأسه بغير انحناء صحت صلاته بلا خلاف ، لأنه منتصب ولو لم يقدر على النهوض الا بيمين ، ثم اذا نهض لا يتأذى بالقيام لزمه الاستعانة اما بمتبرع واما بأجرة المثل ان وجدها هذا كله في القادر على الانتصاب . فأما العاجز كمن تقوس ظهره لزمانة أو كبير ، وصار في حد الراكعين فيلزمه القيام فاذا أراد الركوع زاد في الانحناء ان قدر عليه هذا هو الصحيح ، وبه قطع العراقيون والمتولي والبنغوي ونص عليه الشافعي ، قال الرافعي : هو المذهب ، ونقله ابن كج عن نص الشافعي . وقال امام الحرمين والغزالي : يلزمه أن يصلي قاعدا قالوا : فان قدر عند الركوع على الارتقاع الى حد الراكعين لزمه ، والمذهب الأول ، لأنه قادر على القيام ، ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لعله بظهره تمنع الانحناء لزمه القيام ، ويأتي بالركوع والسجود بحسب الطاقة ، فيحني صلبه قدر الامكان ، فان لم يطق حتى رقبته ورأسه ، فان احتاج فيه الى شيء يعتمد عليه أو ليميل الى جنبه لزمه ذلك فان لم يطق الانحناء أصلا أو مأ اليهما ولو أمكنه القيام والاضطجاع دون القعود ، قال البنغوي : يأتي بالقعود قائما لأنه قعود وزيادة .

وسياتي ان شاء الله تعالى بيان مسائل العجز عن القيام وفروعها في باب صلاة المريض حيث ذكرها المصنف رحمه الله .

(فرع) في مذاهب العلماء في الاعتماد على شيء في حال القيام : قد ذكرنا تفصيل مذهبننا ، قال القاضي عياض في مسائل قيام الليل في شرح مسلم: اختلف السلف في جواز التعلق بالحبال ونحوها في صلاة النفل لطولها فنهى عنه أبو بكر الصديق وحذيفة رضي الله عنهما ، ورخص فيه آخرون قال : وأما الاتكاء على المعصى فجائز في النوافل باتفاقهم الا ما حكى عن ابن سيرين من

كراهته ، وقال مجاهد : ينقص من أجره بقدره ، قال : وأما في الفرائض فمنعه مالك والجمهور ، وقالوا من اعتمد على عصا أو حائط ونحوه بحيث يسقط لو زال لم تصح صلاته قال : وأجاز ذلك أبو ذر وأبو سعيد الخدري وجماعة من الصحابة والسلف قال : وهذا إذا لم يكن ضرورة فإن كانت جاز وكان أفضل من الصلاة جالسا والله أعلم .

(المسألة الثانية) لو قام على إحدى رجليه صحت صلاته مع الكراهة ، فإن كان معذورا فلا كراهة ويكره أن يلصق القدمين ، بل يستحب التفريق بينهما ، ويكره أن يقدم أحدهما على الأخرى ويستحب أن يوجه أصابعهما إلى القبلة .

(فرع) في الترويح بين القدمين في القيام ، قال ابن المنذر : قال مالك وأحمد وإسحاق : لا بأس به ، قال : وبه أقول وهذا أيضا مقتضى مذهبنا .

(الثالثة) تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود لحديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الصلاة أفضل ؟ قال « طول القنوت » رواه مسلم ، والمراد من القنوت القيام ، وتطويل السجود أفضل من تطويل باقى الأركان غير القيام لحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » رواه مسلم .

وقال جماعة من العلماء : تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود أفضل من تطويل القيام ، حكاه الترمذى والبيهقى في شرح السنة لقوله صلى الله عليه وسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقوله صلى الله عليه وسلم : « عليك بكثرة السجود » رواه مسلم .

وقال بعض أصحابنا به ، وتوقف أحمد بن حنبل في المسألة ، ولم يقض فيها بشيء ، وقال إسحاق بن راهويه : أما في النهار فتكثير الركوع والسجود أفضل ، وأما بالليل فتطويل القيام أفضل إلا أن يكون للرجل جزء بالليل يأتى عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لأنه يقرأ جزءه ويربح كثرة الركوع والسجود قال الترمذى : إنما قال إسحاق هذا لأنهم وصفوا صلاة النبى صلى

الله عليه وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف بالليل . دليلنا على تفضيل اطالة القيام حديث « أفضل الصلاة طول القنوت » ولأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « كان يطول القيام أكثر من الركوع والسجود » ولأن ذكر القيام القراءة وهى أفضل من ذكر الركوع والسجود .

(الرابعة) والواجب من القيام قدر قراءة الفاتحة ولا يجب ما زاد ، والواجب من الركوع والسجود قدر أدنى طمأنينة ولا يجب ما زاد ، فلو زاد في القيام والركوع والسجود على ما يجزئه فهل يقع الجميع واجبا أم الواجب ما يجزئه والباقي تطوع ؟ فيه وجهان مشهوران للخراسانيين ، والأصح أن الجميع يقع واجبا وبه قطع الشيخ أبو محمد في كتابه التبصرة ، وهما مثل الوجهين في مسح كل الرأس وفي البعير المخرج في الزكاة عن خمس ، وفي البدنة المضحي بها بدلا عن شاة منذورة قال صاحب التتمة : والوجهان مبنيان على أن الوقص في الزكاة عفو أم يتعلق به الفرض ؟ وفيه قولان وتظهر فائدة الخلاف في القيام والركوع والسجود ومسح الرأس في تكثير الثواب فإن ثواب الفرض أكثر من ثواب التطوع ، وفي الزكاة في الرجوع عند التعجيل وفي البدنة في الأكل منها . وقد سبق بيان هذه المسائل في مسألة مسح الرأس .

(الخامسة) لو جلس للغزاة رقيب يرقب العدو فأدركته الصلاة ، ولو قام لرآه العدو ، أو جلس الغزاة في مكنن ولو قاموا رآهم العدو وفسد التدبير ، فلهم الصلاة قعودا وتجب الاعادة لندوره . وقال المتولى في غير الرقيب : ان خاف لو قام أن يقصده العدو صلى قاعدا أجزأته على الصحيح . قال : ولو صلى الكمين في وهدة قعودا ففى صحتها قولان ، قلت أصحهما وجوب الاعادة .

(السادسة) يجوز فعل النافلة قاعدا مع القدرة على القيام بالاجماع ، ودليله الأحاديث الصحيحة التى ذكرناها وغيرها مما هو مشهور في الصحيح ، لكن ثوابها يكون نصف ثواب القائم ، لحديث عمران بن حصين رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى قائما فهو أفضل ،

ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد
رواه البخاري ، والمراد بالنائم المضطجع ولو تنفل مضطجعا بالإيماء بالرأس
مع قدرته على القيام والقعود فوجهان .

(أحدهما) لا تصح صلاته لأنه يذهب صورتها بغير عذر ، وهذا
أرجحهما عند إمام الحرمين (والثاني) وهو الصحيح : صحته لحديث عمران ،
ولو صلى النافلة قاعداً أو مضطجعا للعجز عن القيام والقعود فتوابه ثواب
القيام بلا خلاف كما في صلاة الفرض قاعداً أو مضطجعا للعجز ، فإن ثوابها
ثواب القائم بلا خلاف ، والحديث ورد فيمن صلى النفل قاعداً أو مضطجعا
مع قدرته على القيام ، يستوى فيما ذكرناه جميع النوافل المطلقة والراتبة
وصلاة العيد والكسوف والاستسقاء وحكى الخراسانيون وجهاً أنه لا يجوز
العيد والكسوف والاستسقاء قاعداً مع القدرة كالقرائض ، وبه قطع ابن
كجب ، وهذا شاذ ضعيف .

وأما الجنازة فسبق في باب التيميم بيان نصوص الشافعي وطرق الأصحاب
فيها والمذهب أنها لا تصح قاعداً مع القدرة ، لأن القيام معظم أركانها .
والثاني : يجوز والثالث : أن تعينت لم يجز والا جاز . قال الرافعي : إذا
جوزنا الاضطجاع في النفل مع قدرته فهل يجزئ الاقتصار على الإيماء
بالركوع والسجود ؟ أم يشترط أن يركع ويسجد كالقاعد ؟ فيه وجهان
أصحهما الثاني . قال إمام الحرمين : عندنا أن من جوز الاضطجاع لا يجوز
الاقتصار في الأركان الذكرية كالتشهد والتكبير وغيرهما على ذكر القلب ،
وهذا الذي قاله إمام الحرمين لا بد منه فلا يجزئ ذكر القلب قطعاً ، لأنه حينئذ
لا يبقى للصلاة صورة أصلاً ، وإنما ورد الحديث بالترخيص في القيام والقعود ،
فيبقى ما عداهما على مقتضاه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم بنوى والنية فرض من فروض الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم
« إنما الأعمال بالنيات ولكل أمرئ ما نوى ») ولأنها قرينة محضة فلم تصح من
غير نية كالصوم ومحل النية القلب ، فإن نوى بقلبه دون لسانه اجزأه . ومن
أصحابنا من قال : ينوى بالقلب ويتلفظ باللسان ، وليس بشيء لأن النية هي
القصد بالقلب) .

(الشرح) حديث « انما الأعمال بالنيات » رواه البخاري ومسلم من رواية عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وسبق بيانه في أول نية الوضوء .

وقوله « قربة محضة » فلم يصح من غير نية كالصوم ، انما قاس عليه لأنه ورد فيه نص خاص « لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل » وهذا القياس ينتقض بإزالة النجاسة فانها قربة محضة ، فكان ينبغي أن يقول طريقها الأفعال كما قاله في نية الوضوء ليحترز عن إزالة النجاسة .

(اما حكم المسألة) فالنية فرض لا تصح الصلاة الا بها ، وقيل ابن المنذر في كتابه الاشراف وكتاب الإجماع والشيخ أبو حامد الاسفرايينى والقاضى أبو الطيب وصاحب الشامل ومحمد بن يحيى وآخرون اجماع العلماء على أن الصلاة لا تصح الا بالنية . وحكى صاحب البيان رواية عن أحمد ليست بصحيحة ^(١) عنه أنه ينظر أوجبها فان نوى بقلبه ولم يتلفظ بلسانه أجزأه على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وفيه الوجه الذى ذكره المصنف وذكره غيره . وقال صاحب الحاوى : هو قول أبى عبد الله الزيرى أنه لا يجزئه حتى يجمع بين نية القلب وتلفظ اللسان ، لأن الشافعى رحمه الله قال في الحج : اذا نوى حجا أو عمرة أجزأ ، وان لم يتلفظ وليس كالصلاة لا تصح الا بالنطق . قال أصحابنا : غلط هذا القائل ، وليس مراد الشافعى بالنطق في الصلاة هذا ، بل مراده التكبير ولو تلفظ بلسانه ولم ينو بقلبه لم تنعقد صلاته بالاجماع فيه . كذا نقل أصحابنا بالاجماع فيه . ولو نوى بقلبه صلاة الظهر وجرى على لسانه صلاة العصر انعقدت صلاة الظهر .

(فسر) اختلف أصحابنا في النية هل هي فرض أم شرط ؟ فقال المصنف والأكثر : هي فرض من فروض الصلاة وركن من أركانها ، كالتكبير والقراءة والركوع وغيرها ، وقال جماعة : هي شرط كاستقبال القبلة والطهارة . وبهذا قطع القاضى أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ واختاره

(١) هكذا بالأصل والعبارة ركيكة وفامضة وملعب أحمد كما في المتن . أن النية هي قصد وملحها القلب وان تلفظ بها كان توكيدا فان كانت الصلاة مكتوبة لزمه نية الصلاة بعينها ظهرا او عمرا أو غيرها فيحتاج الى نية شيئين الفصل والتميين قال : واختلف أصحابنا في الفرعية فقال بعضهم لا يحتاج اليها لان التمييز يقضى منها : ثم ساق اختلاف أصحاب أحمد وخلص الى وجوب التمييز (ط) .

الغزالي وحكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه في أول باب ما يجزىء من الصلاة ،
وقال ابن القاص والقفال : استقبال القبلة ركن ، والصحيح المشهور أنه شرط
لا ركن ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب أن تكون النية مقارنة للتكبير لأنه أول فرض من فروض الصلاة
فيجب أن تكون [النية] مقارنة له) .

(الشرح) قال الشافعي رحمه الله في المختصر (وإذا أحرم نوى صلاته
في حال التكبير لا بعده ولا قبله) ونقل الغزالي وغيره النص بعبارة أخرى
فقالوا : قال الشافعي (ينوى مع التكبير لا قبله ولا بعده) . قال أصحابنا :
يشترط مقارنة النية مع ابتداء التكبير ، وفي كيفية المقارنة وجهان (أحدهما)
يجب أن يتبدى النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ويفرغ منها مع فراغه
منه ، وأصحهما لا يجب ، بل لا يجوز لئلا يخلو أول التكبير عن تمام النية ،
فعلى هذا وجهان (أحدهما) وهو قول أبي منصور بن مهران شيخ أبي بكر
الأودني : يجب أن يقدم النية على أول التكبير بشيء يسير لئلا يتأخر أولها
عن أول التكبير (والثاني) وهو الصحيح عند الأكثرين لا يجب ذلك ، بل
الاعتبار بالمقارنة وسواء قدم أم لم يقدم ويجب استصحاب النية إلى انقضاء
التكبير على الصحيح ، وفيه وجه ضعيف أنه لا يجب . واختار إمام الحرمين
والغزالي في البسيط وغيره أنه لا يجب التدقيق المذكور في تحقيق مقارنة
النية ، وأنه تكفي المقارنة العرفية العامة بحيث يعد مستحضرا لصلاته غير
غافل عنها ، اقتداء بالأولين في تسامحهم في ذلك ، وهذا الذي اختاراه هو
المختار والله أعلم .

قال أصحابنا : والنية هي القصد فيحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب
التعرض له من صفاتها ، كالظهيرية والفرضية وغيرهما ، ثم يقصد هذه
العلوم ^(١) قصدا مقارنا لأول التكبير ، ويستصحبه حتى يفرغ التكبير ، ولا
يجب استصحاب النية بعد التكبير ، ولكن يشترط أن لا يأتي بمناقض لها ،
فلو نوى في أثناء صلاته الخروج بطلت صلاته . وقال أبو حنيفة وأحمد :
يجوز أن تتقدم النية على التكبير بزمان يسير بحيث لا يعرض شاغل عن

(١) كذا بالطبعين ش وإق ولعل الصواب (لم يقصد هذا العموم) .

الصلاة ، وقال : يجب أن تتقدم النية على التكبير ويكبر عقبها بلا فصل ولا يجب في حال التكبير . وقال أبو يوسف وغيره من أصحاب أبي حنيفة : إذا خرج من منزله قاصدا صلاة الظهر مع الإمام فانتهى إليه وهو في الصلاة فدخل معه فيها ولم يحضره أنها تلك الصلاة أجزأه .

(فسر) قال الشيخ أبو حامد في تعليقه في هذا الموضع : قال الشافعي في الكفارة : وينوى مع التكفير أو قبله . قال فمن أصحابنا من قال : يجب أن ينوى في الكفارة مع التكفير كالصلاة . قال : وقول الشافعي : أو قبله يعنى أو قبيله ، ويستدعى ذكر النية حتى يكون ذاكرا لها حال التكفير . ومن أصحابنا من قال : يجوز تقديم النية قبل التكفير ، وفرق بينها وبين الصلاة بثلاثة أشياء (أحدها) أن نية الصلاة أكد ، ولهذا يشترط تعيينها بخلاف الكفارة (والثاني) أن الكفارة والزكاة تدخلهما النيابة فتدعو الحاجة إلى تقديم نية الصلاة (الثالث) أن الزكاة والكفارة يجوز تقديمهما على وجوبهما فجاز تقديم النية بخلاف الصلاة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن كانت فريضة لزمه تعيين النية فينوى الظهر أو العصر لتمييز غيرها وهل تلزمه نية الفرض ؟ فيه وجهان ؛ قال أبو إسحاق : يلزمه لتمييز عن ظهر الصبي ، وظهر من صلى وحده ، ثم أدرك جماعة فصلها معهم ، وقال أبو علي ابن أبي هريرة يكفي نية للظهر والعصر ، لأن الظهر والعصر لا يكونان في حق هذا إلا فرضا ولا يلزمه أن ينوى الأداء أو القضاء ، ومن أصحابنا من قال : يلزمه نية القضاء ، والأول هو المنصوص ، فإن قال فيمن صلى يوم الفيم بالاجتهاد فوافق ما بعد الوقت : أنه يجزيه ، وإن كان عنده أنه يصليها في الوقت ، وقال في الأسر : إذا اشتبهت عليه الشهور فصام يوما (١) بالاجتهاد فوافق رمضان أو ما بعده أنه يجزيه . وإن كان عنده أنه يصوم في شهر رمضان) .

(الشرح) إذا أراد فريضة وجب قصد أمرين بلا خلاف (أحدهما) فعل الصلاة متماز عن سائر الأفعال ولا يكفي احضار نفس الصلاة بالبال غافلا عن الفعل (والثاني) تعيين الصلاة المأمى بها هل هي ظهر أم عصر أو غيرها ، فلو نوى فريضة الوقت فوجان حكاهما الرافعي ، أحدهما يجزيه لأنها هي

(١) في بعض النسخ (لصام يوما بالاجتهاد فوافق رمضان الخ) « ط » .

الظهر مثلا ، وأصحهما لا يجزيه لأن الفائتة التي يتذكرها تشاركها في كونها فريضة الوقت ، ولو نوى في غير الجمعة الجمعة بدلا عن الظهر لم تصح صلاته ، هذا هو الصواب الذي قطع به الأصحاب ، وحكى الرافعي وجهها أنها تصح ويحصل له الظهر ، وهو غلط ظاهر . ولا تصح الجمعة بنية مطلق الظهر ، ولا تصح بنية الظهر المقصورة ان قلنا : انها صلاة بخيالها ، وان قلنا انها ظهر مقصورة صحت .

واختلفوا في اشتراط أمور (أحدها) الفريضة وفيها الوجهان اللذان حكاهما المصنف ، الأصح عند الأكثرين اشتراطها ، سواء كانت قضاء أم أداء ، ومن صححه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبعثي . قال الرافعي : وسواء كان النوى بالغا أو صييا وهذا ضعيف ، والصواب أن الصبي لا يشترط في حقه نية الفريضة وكيف ينوى الفريضة وصلاته لا تقع فرضا ، وقد صرح بهذا صاحب الشامل وغيره (الثاني) الاضافة الى الله تعالى بأن يقول : لله أو فريضة الله ، ولا يشترط ذلك على أصح الوجهين ، وقد سبق بيانهما في باب نية الوضوء ، وحكى امام الحرمين الاشتراط عن صاحب التلخيص وغيره (الثالث) القضاء والأداء وفيهما أربعة أوجه ، أصحها : لا يشترطان لما ذكره المصنف . والثاني : يشترطان ، وهذا القائل يجيب عن نص الشافعي في المصلي في الغيم أو الأسير بأنهما معذوران ؛ والثالث : يشترط نية القضاء دون الأداء ، حكاه المصنف وغيره ، لأن الأداء يتميز بالوقت بخلاف القضاء ، والرابع ان كان عليه فائتة اشترط نية الأداء والا فلا ، وبه قطع صاحب الحاوي أما اذا كان عليه فائتة أو فوائت فلا خلاف أنه لا يشترط أن ينوى ظهر يوم الخميس مثلا بل يكفي نية الظهر ، والظهر الفائتة اذا اشترطنا نية القضاء .

قال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما : لو ظن أن وقت الصلاة قد خرج فصلها بنية القضاء فبان أنه باق أجزائه بلا خلاف ، وقد نص الشافعي على أنه لو صلى يوم الغيم بنية الأداء وهو يظن بقاء الوقت فبان وقوع الصلاة خارج الوقت أجزائه ، واستدلوا به على أن نية القضاء ليست بشرط ، هذا كلام الأصحاب في المسألة . وقال الرافعي : الأصح أنه لا يشترط نية القضاء والأداء ؛ بل يصح الأداء بنية القضاء وعكسه هذا

كلامهم • قال الرافعي : لك أن تقول : الخلاف في اشتراط نية الأداء في الأداء ونية القضاء في القضاء ظاهره . أما الخلاف في صحة القضاء بنية الأداء وعكسه فليس بظاهر ، لأنه ان جرت هذه النية على لسانه أو في قلبه ولم يقصد حقيقة معناها فينبغي أن تصح بلا خلاف ، وان قصد معناها فينبغي أن لا تصح بلا خلاف لتلاعبه ، هذا كلام الرافعي وهذا الالتزام الذي ذكره حكمه صحيح • وقد صرح الأصحاب بأن من نوى الأداء الى وقت القضاء عالما بالحوال لم تصح صلاته بلا خلاف ، ممن نقله إمام الحرمين في مواقيت الصلاة ، ولكن ليس هو مراد الأصحاب بقولهم : القضاء بنية الأداء وعكسه بل مرادهم من نوى ذلك وهو جاهل الوقت لغيم ونحوه كما في الصورتين السابقتين عن القاضي أبي الطيب ونص الشافعي والله أعلم • (الرابع) نية استقبال القبلة وعدد الركعات ليس بشرط على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه أنه يشترط وهو غلط صريح لكن لو نوى الظهر خمسا أو ثلاثا لا تتعقد صلاته لتقصيره •

(شرح) قال البندنجي وصاحب الحاوي : العبادات ثلاثة اضرب (أحدها) يفتقر الى نية الفعل دون الوجوب والتعيين وهو الحج والعمرة والطهارة لأنه لو نوى تقلا في هذه المواضع وقع عن الواجب (والثاني) يفتقر الى نية الفعل والوجوب دون التعيين ، وهو الزكاة والكفارة (والثالث) يفتقر الى نية الفعل والوجوب والتعيين وهو الصلاة والصيام ، وفي نية الوجوب وجهان •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كانت الصلاة سنة راتبة كالوتر وسنة الفجر لم تصح حتى تعين النية لتمييز عن غيرها ، وان كانت نافلة غير راتبة اجزائه نية الصلاة) •

(الشرح) قال أصحابنا : النوافل ضربان (أحدهما) ما لها وقت أو سبب كسبب المكتوبات والضحي والوتر والكسوف والاستسقاء والعيد وغيرها فيشترط فيها نية فعل الصلاة والتعيين ، فينوى مثلا صلاة الاستسقاء والخسوف وعيد الفطر أو الأضحى أو الضحي ونحوها ، وفي الرواتب تعين بالإضافة فينوى سنة الصبح أو سنة الظهر التي قبلها أو التي بعدها أو سنة العصر • وحكى الرافعي وجها ضعيفا وهو اختيار صاحب الشامل أنه يكفي

في الرواتب سوى سنة الصبح نية أصل الصلاة لتأكد سنة الصبح فالتحقت بالفرائض . وأما الوتر فينوي سنة الوتر ولا يضيفها الى العشاء لأنها مستقلة ، فان أوتر بأكثر من ركعة نوى بالجميع الوتر ان كان بتسليمة ، وان كان بتسليمات نوى بكل تسليمة ركعتين من الوتر ، وقيل : ينوي بما قيل الأخير صلاة الليل ، وقيل : ينوي به سنة الوتر ؛ وقيل مقدمة الوتر ، وهذه الأوجه في الأفضل والأولية دون الاشتراط والصحيح الأول .

(الضرب الثاني) النوافل المطلقة فيكفي فيها نية فعل الصلاة فقط ، ونقل الرافعي في اشتراط نية النافلة في الضرب الأول وجهين ، قال : ولم يذكر وجهها في الضرب الثاني ، قال : ويمكن أن يقال بجريانهما (قلت) الصواب أنه لا تشترط النافلة في الأول ولا في الثانية لعدم المعنى الذي علل به الاشتراط في الفريضة وهذا هو المشهور في كتب الأصحاب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان احرم ثم شك هل نوى ؟ ثم ذكر انه نوى [فان (١) كان] قبل ان يحدث شيئا من افعال الصلاة اجزاه ، وان ذكر ذلك بعد ما فعل شيئا من ذلك بطلت صلاته لانه فعل [ذلك] هو شك في صلاته) .

(الشرح) اذا شك هل نوى أم لا ؟ أو هل أتى ببعض شروط النية أم لا وهو في الصلاة ؟ فينبغي له أن لا يفعل شيئا في حال الشك ، فان تذكر أنه أتى بكمالها قبل أن يفعل شيئا على الشك وقصر الزمان لم تبطل صلاته بلا خلاف ، وان طال بطلت على أصح الوجهين لانقطاع نظمها ، حكى الوجهين الخراسانيون وصاحب الحاوي . وان تذكر بعد أن أتى مع الشك بركن فعلى كركوع أو سجود أو اعتدال بطلت صلاته بلا خلاف لما ذكره المصنف ، وان أتى بركن قولى كالقراءة والتشهد بطلت أيضا على أصح الوجهين وهو المنصوص في الأم ، وبه قطع العراقيون كالفعل . والثاني : لا تبطل ، وبه قطع الغزالي لأن تكريره لا يخل بصورة الصلاة ، قال صاحب الحاوي : لو شك هل نوى ظهرا أو عصرا ؟ لم يجزئه عن واحدة منهما ، فان تيقنها فعلى هذا التفصيل ، قال الغزالي في البسيط : اذا فعل ركنا في حال

(١) ما بين المعقولين ليس في شي في (ظ) .

الشك أطلق الأصحاب بطلان صلاته ، وهذا ظاهر ان فعله مع علمه بحكم المسألة ، فان كان جاهلا فاطلاقهم البطلان مشكل ولا يبعد أن يعذر لجهله (قلت) انما لم يعذروه لأنه مفرط بالفعل في حال الشك فانه كان يمكنه الصبر بخلاف من زاد في صلاته ركنا ناسيا فانه لا حيلة في النسيان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان نوى الخروج من الصلاة او نوى انه سيخرج او شك هل يخرج ام لا بطلت صلاته لان النية شرط في جميع الصلاة ، وقد قطع ذلك بما احدث فبطلت صلاته كالطهارة اذا قطعها بالحدث) .

(الشرح) قال أصحابنا : العبادات في قطع النية على ضرب :

(الضرب الأول) الاسلام والصلاة فيبطلان بنية الخروج منهما وبالتردد في أنه يخرج أم يبقى ، وهذا لا خلاف فيه ، والمراد بالتردد : أن يطرأ شك مناقض جزم النية ، وأما ما يجري في الفكر أنه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال ؟ فهذا مما يتلى به الموسوس فلا تبطل به الصلاة قطعا . قاله امام الحرمين وغيره . قال الامام : وقد يقع ذلك في الايمان بالله تعالى فلا تأثير له ولا اعتبار به ، ولو نوى في الركعة الأولى الخروج من الصلاة في الركعة الثانية ، أو علق الخروج بشيء يوجد في صلاته قطعا بطلت صلاته في الحال . هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور وفيه وجه شاذ حكاه امام الحرمين عن الشيخ أبي على السنجي أنها لا تبطل في الحال ، بل لو رفض هذا التردد قبل الانتهاء الى الغاية المنوية ضحت صلاته . ولو علق الخروج بدخول شخص ونحوه مما يحتمل حصوله في الصلاة وعدمه فوجهان أصحهما : تبطل كما لو دخل في الصلاة هكذا ، فانها لا تنعقد بلا خلاف وكما لو علق به الخروج عن الاسلام والعباد بالله تعالى فانه يكفر في الحال بلا خلاف ، والثاني : لا تبطل في الحال ، فعلى هذا ان وجدت الصفة وهو ذاهل عن التعليق ففى بطلانها وجهان ، (أحدهما) لا تبطل قاله الشيخ أبو محمد ، لأنه في الحال غافل ، والنية الأولى لم تؤثر ، (وأصحهما) تبطل ، وبه قطع الشيخ أبو على السنجي والأكثرون .

قال امام الحرمين : ويظهر على هذا أن يقال تبينا بالصفة بطلانها من حين

التعليق ، أما اذا وجدت وهو ذاك للتعليق فتبطل بلا خلاف ، ولو نوى في الركعة الأولى أن يتكلم في الثانية أو يأكل أو يفعل فعلا مبطلا للصلاة لم تبطل في الحال بلا خلاف ، قال أصحابنا : وهذا مراد الشافعي رحمه الله بقوله : ولا تبطل الصلاة بعمل القلوب ، والفرق بين هذا وبين من نوى تعليق النية أو قطعها في الركعة الثانية أنه مأمور بجزم النية في كل صلاته ، وهذا ليس بجازم . وأما من نوى الفعل فالذي يحرم عليه أن يأتي بفعل مناف للصلاة ولم يأت به فإذا أتى به بطلت ، قال أصحابنا : ومثل هذا اذا دخل الامام في صلاة الخوف بنية أن يصلي بكل فرقة ركعة من الرباعية ، وقلنا : تبطل صلاة الامام فانها لا تبطل في الحال ، وانما تبطل بالانتظار الثالث على تفصيل فيه معروف فقد نوى في أول صلاته أن يفعل في أثناءها فعلا مبطلا ، ولم تبطل في الحال والله أعلم .

(الضرب الثاني) الحج والعمرة : فإذا نوى الخروج منهما ونوى قطعهما لم ينقطع بلا خلاف ، ولأنه لا يخرج منهما بالافساد .

(الضرب الثالث) الصوم والاعتكاف فإذا جزم في أثناءهما بنية الخروج منهما ففى بطلانهما وجهان مشهوران ، وقد ذكرهما المصنف في بايهما ، أصحهما لا يبطل كالحج وصحح المصنف في الصوم البطلان ووافقه عليه كثيرون ولكن الأكثرين قالوا : لا تبطل ، ولو تردد الصائم في قطع نية الصوم والخروج منه أو علقه على دخول شخص ونحوه فطريقان (أحدهما) على الوجهين فيمن جزم بالخروج منه . (والثاني) — وهو المذهب وبه قطع الأكثرون : لا تبطل وجها واحدا .

(الضرب الرابع) الوضوء فان نوى قطعه في أثناءه لم يبطل ما مضى منه على أصح الوجهين ، ولكن يحتاج الى نية لما بقى ، وان نوى قطعه بعد الفراغ منه لم يبطل على المذهب كما لو نوى قطع الصلاة والصوم والاعتكاف والحج بعد فراغها فانها لا تبطل بلا خلاف وقيل : في بطلان الوضوء وجهان لأن أثره باق فانه يصلي به بخلاف الصلاة وغيرها ، وقد سبق بيان هذه المسألة مستقصى في آخر باب نية الوضوء ، وذكرنا هناك مسائل كثيرة تتعلق بالنية في الصلاة وفي سائر العبادات وبالله التوفيق .

(شرح) في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج من الصلاة : مذهبنا أنها تبطل وبه قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة لا تبطل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان دخل في الظهر ثم صرف النية الى العصر بطل الظهر لانه قطع نيتها ولم يصح العصر لانه لم ينو عند الاحرام ، وان صرف نية الظهر الى التطوع بطل الظهر لما ذكرناه ، وفي التطوع قولان (أحدهما) : لا تصح لما ذكرناه في العصر (والثاني) : تصح لأن نية الفرض تتضمن نية النفل بدليل أن من دخل في الظهر قبل الزوال وهو يظن أنه بعد الزوال كانت صلاته نافلة) .

(الشرح) متى دخل في فريضة ثم صرف نية الى فريضة أخرى أو نافلة بطلت التي كان فيها ، ولم يحصل التي نواها بلا خلاف لما ذكره . وفي انقلابها نافلة خلاف ، قال أصحابنا : من أتى بما ينافي الفريضة دون النافلة في أول فريضة أو أثائها بطل فرضه ، وهل تبقى صلاته نفلا أم تبطل ؟ فيه قولان اختلف في الأصح منهما بحسب الصور ، فمنها اذا قلب ظهره الى عصر أو الى نفل بلا سبب أو وجد المصلي قاعدا خفة في صلاته وقدر على القيام فلم يقيم أو أحرم القادر على القيام في الفرض قاعدا فالأظهر في هذه المسائل بطلان الصلاة . ومنها لو أحرم بالظهر قبل الزوال — فان كان عالما بحقيقة الحال — فالأصح البطلان لأنه متلاعب ، وان جهل وظن دخول الوقت فالصحيح انعقادها نفلا ، وبه قطع المصنف والأكثر . ومنها لو وجد المسبوق الامام راکعا فاتى بتكبيره الاحرام أو بعضها في الركوع لا ينعقد فرضا بلا خلاف ، فان كان عالما بتحريمه فالأصح بطلانها . والثاني : تنعقد نفلا ، وان لم يعلم تحريمها فالأصح انعقادها نفلا وهو المنصوص في الأم ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقهما . ومنها لو أحرم بفريضة منفردا ، ثم أقيمت جماعة فسلم من ركعتين ليدركها ، الأصح : صحتها ، والثاني : تبطل ، ومنها لو شرعوا في صلاة الجمعة في وقتها ، ثم خرج الوقت وهم فيها فالمذهب أنهم يتمونها ظهرا وتجزئهم ، وقطع بهذا المصنف والمراقبون . وعند الخراسانيين قولان أصحهما هذا ، والثاني : لا تجزئهم عن الظهر بل يجب استئناف الظهر ، فعلى هذا هل ينقلب نفلا أم تبطل ؟ فيه القولان أصحهما تنقلب نفلا .

(فرع) في مسائل تتعلق بالنية

(احداها) لو عقب النية بقوله : ان شاء الله بقلبه أو لسانه — فان قصد به التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى — لم يضره ، وان قصد به التعليق أو الشك لم يصح . ذكره الرافعي (الثانية) لو صلى الظهر والعصر ثم تيقن أنه ترك النية في احداهما وجهل عينها لزمه اعادتهما جميعا (الثالثة) لو قال له انسان : صل الظهر لنفسك ولك على دينار فصلاها بهذه النية أجزأته صلاته ولا يستحق الدينار . ذكروه في كتاب الكفارات في مسألة من اعتق عن الكفارة عبدا بعوض ، ويقرب منه من صلى وقصد دفع غريمه عنه في ضمن الصلاة صحت صلاته . ذكره ابن الصباغ . وقد سبقت المسألة في نية الوضوء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يكبر والتكبير للاحرام فرض من فروض الصلاة لا روى عن علي كرم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد صحيح ، الا أن فيه عبد الله بن محمد بن عقيل . قال الترمذي : هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسنه ، قال : وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ؛ قال : وسمعت البخاري يقول : كان أحمد وإسحاق والحبيدي يحتجون بحديثه ، وانما سمي الوضوء مفتاحا لأن الحدث مانع من الصلاة كالغلق على الباب يمنع من دخوله الا بمفتاح ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (وتحريمها التكبير) . قال الأزهرى أصل التحريم من قولك : حرمت فلانا كذا أى منعه ، وكل ممنوع فهو حرام وحرم ، فسمى التكبير تحريما لأنه يمنع المصلي من الكلام والأكل وغيرهما .

(اما حكم المسألة فتكبير الاحرام ركن من أركان الصلاة لا تصح الا بها . هذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجمهور السلف والخلف .

وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن الزهرى أنه قال تنعقد الصلاة بمجرد

النية بلا تكبير ، قال ابن المنذر : ولم يقل به غير الزهري . وحكى أبو الحسن الكرخي عن ابن علية والأصم كقول الزهري . وقال الكرخي من أصحاب أبي حنيفة : تكبيرة الاحرام شرط لا تصح الصلاة الا بها ، ولكن ليست من الصلاة بل هي كستر العورة . ومنهم من حكا عن أبي حنيفة ، ويظهر فائدة الخلاف بيننا وبينه فيما لو كبر وفي يده نجاسة ثم ألقاها في أثناء التكبيرة ، أو شرع في التكبيرة قبل ظهور زوال الشمس ثم ظهر الزوال قبل فراغها فلا تصح صلاته عندنا في صورتين ، وتصح عنده كستر العورة . واحتج للزهري بالقياس على الصوم والحج ، وللكرخي بقوله تعالى : (وذكر اسم ربه فصلی ^(١)) فعقب الذكر بالصلاة ، فدل على أنه ليس منها ، وبقوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير ، والاضافة تقتضى أن المضاف غير المضاف اليه ، كدار زيد .

ودليلا على الزهري حديث تحريمها التكبير ، وحديث أبي هريرة رضى الله عنه في المساء صلاته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « اذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ، وذكر الحديث » رواه البخاري ومسلم ، وهذا أحسن الأدلة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يذكر له في هذا الحديث الا الفروض خاصة ، وثبت في الصحيحين عن جماعات من الصحابة رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يكبر للاحرام » .

وثبت في صحيح البخاري عن مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلوا كما رأيتموني أصلى » وهذا مقتضى وجوب كل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم الا ما خرج وجوبه بدليل كرفع اليدين ونحوه . فان قيل : المراد ما يرى وهي الأفعال دون الأقوال ، فأجاب القاضي أبو الطيب وغيره بجوابين :

(أحدهما) أن المراد رؤية شخصه صلى الله عليه وسلم وكل شيء فعله صلى الله عليه وسلم أو قاله وجب علينا مثله .

(الثاني) ان المراد بالرؤية العلم ، أى صلوا كما علمتموني أصلى .

(١) الآية ١٥ من سورة الاعلى .

والجواب عن قياسه على الصوم والحج أنهما ليسا مبنيين على النطق بخلاف الصلاة ، ودليلنا على الكرخى حديث معاوية بن الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وإنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم ، فإن قالوا : المراد به تكبيرات الانتقال ، فجوابه من وجهين (أحدهما) أنه عام ولا يقبل تخصيصه إلا بدليل (والثاني) أن حمله على تكبيرة لا بد منها بالاتفاق أولى من تكبيرة لا تجب ، والجواب عن قوله تعالى : (وذكر اسم ربه فصلى) أنه ليس المراد بالذكر هنا تكبيرة الاحرام بالاجماع قبل خلاف المخالف . والجواب عن قولهم : الاضافة تقتضى المغايرة أن الاضافة ضربان (أحدهما) تقتضى المغايرة ككوب زيد ، (والثاني) تقتضى الجزئية كقوله : رأس زيد ، وصحن الدار ، فوجب حمله على الثاني لما ذكرناه .

(فروع) قد ذكرنا أن تكبيرة الاحرام لا تصح الصلاة الا بها ، فلو تركها الامام أو المأموم سهوا أو عمدا لم تنعقد صلاته ولا تجزى عنها تكبيرة الركوع ولا غيرها ، هذا مذهبنا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود والجمهور . وقالت طائفة : اذا نسيها فيها أجزأته عنها تكبيرة الركوع ، حكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب والحسن البصري والزهري وقتادة والحكم والأوزاعي ، ورواية عن حماد ^(١) بن أبي سليمان . قال العبدري وروى عن مالك في المأموم مثله ، لكنه قال يستأنف الصلاة بعد سلام الامام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والتكبير ان يقول : الله اكبر ، لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل به الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي ») فان قال : الله اكبر اجزأته لأنه أتى بقوله الله اكبر وزاد زيادة لا تحيل المعنى ، فهو كقوله : الله اكبر كبيرا .

(الشرح) أما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل في الصلاة بقوله : الله اكبر فالأحاديث فيه مشهورة . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » فرواه البخارى من رواية مالك بن الحويرث ،

(١) في ش وق (حامد بن أبي سليمان) وهو خطأ وإنما هو حماد بن أبي سليمان الأشعري مولاهم أبو اسماعيل الكوفي مات سنة ١٢٠ (ط) .

فان قال : الله أكبر انعقدت صلاته بالاجماع ، فان قال : الله الأكبر انعقدت على المذهب الصحيح ، وبه قطع الجمهور ، وحكى القاضى أبو الطيب وصاحب التتمة وغيرهما قولاً أنه لا تتعقد به الصلاة وهو مذهب مالك وأحمد وداود . قال الشافعى والأصحاب : ويتعين لفظ التكبيرة ولا يجزىء ما قرب منها ، كقوله : الرحمن أكبر ، والله أعظم والله كبير ، والرب أكبر وغيرها .

وحكى ابن كج والرافعى وجها أنه يجزىء : الرحمن أكبر أو الرحيم أكبر ، وهذا شاذ ضعيف وأما اذا كبر وزاد ما لا يغيره فقال : الله أكبر وأجل وأعظم ، والله أكبر كبيراً والله أكبر من كل شيء فيجزىء بلا خلاف لأنه أنى بالتكبير وزاد ما لا يغيره ، ولو قال : الله الجليل أكبر أجزأه على أصح الوجهين ، ويجريان فيما لو أدخل بين لفظتى التكبير لفظة أخرى من صفات الله بشرط أن لا يطول كقوله : الله عز وجل أكبر ، فان طال كقوله : الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس أكبر لم يجزئه بلا خلاف ، لخروجه عن اسم التكبير ، ويجب الاحتراز فى التكبير عن الوقفة بين كلمتيه . وعن زيادة تغير المعنى فان وقف أو قال الله أكبر بمد همزة الله أو بهزتين ، أو قال : الله أكبار أو زاد واوا ساكنة أو متحركة بين الكلمتين لم يصح تكبيره قال الشيخ أبو محمد الجوينى فى التبصرة : ولا يجوز المد الا على الألف التى بين اللام والهاء ولا يخرجها بالمد عن حد الاقتصاد للأفراط ، واذا قال : أصلى الظهر مأموماً أو اماماً الله أكبر فليقطع الهمزة من قوله : الله أكبر ويخففها فلو وصلها فهو خلاف الأولى ، ولكن تصح صلاته ، وممن صرح به (١) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان قال : أكبر الله ففيه وجهان أحدهما يجزىء كما لو قال عليكم السلام فى آخر الصلاة ، والثانى لا يجزىء ، وهو ظاهر قوله فى الأم لأنه ترك الترتيب فى الذكر فهو كما لو قدم آية على آية وهذا يبطل بالتشهد والسلام) .

(الشرح) اذا قال أكبر الله أو الأكبر الله نص الشافعى أنه لا يجزىء ونص أنه لو قال فى آخر الصلاة : عليكم السلام يجزىء فقليل فيهما قولان

(١) بياض بالأصل (ش) .

بالنقل والتخريج ، وقال الجمهور يجزيه في السلام لأنه يسمى تسليما وهو كلام منتظم موجود في كلام العرب وغيرهم معتاد ولا يجزيه في التكبير لأنه لا يسمى تكبيرا ، وقيل يجزيه في قوله الأكبر الله دون أكبر الله والفرق ظاهر ، وحكي امام الحرمين هذا عن والده أبي محمد ثم قال وهذا زلل غير لائق بتميزه في علم اللسان وضحح القاضي أبو الطيب الاجزاء فيهما والمذهب أنه لا يجزيه ثم هذا الذي ذكرناه من التعليل بأنه لا يسمى تكبيرا هو الصواب ، وأما تعليل المصنف فضعيف ، وممن قال : الأصح أنه لا يجزيه أكبر الله والأكبر الله صاحب الحاوي ، وحكاه أبو حامد عن ابن سريج وغيره وصححه أيضا القاضي أبو حامد المروروذي وأبو علي الطبري والبندنجي وامام الحرمين والغزالي في البسيط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان كبر بالفارسية وهو يحسن بالعربية لم يجزئه لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رايتهموني أصلي » وان لم يحسن العربية وضاق الوقت عن ان يتعلم كبر بلسانه لأنه عجز عن اللفظ فاتى بمعناه ، وان اتسع الوقت لزمه ان يتعلم فان لم يتعلم وكبر بلسانه بطلت صلاته لأنه ترك اللفظ (١) مع القدرة عليه) .

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري كما سبق بيانه قريبا ، وإذا كبر بغير العربية وهو يحسنها لم تصح صلاته عندنا بلا خلاف فان عجز عن كلمة التكبير أو بعضها فله حالان (أحدهما) أن لا يمكنه كسب القدرة بأن كان به خرس ونحوه وجب أن يحرك لسانه وشفثيه ولهاته بالتكبير قدر امكانه ، وان كان ناطقا لا يطاوعه لسانه لزمه أن يأتي بترجمة التكبير ولا يجزيه العدول الى ذكر آخر ، ثم جميع اللغات في الترجمة سواء فيتخير بينها ، هكذا قطع به الأكثرون منهم الشيخ أبو حامد والبندنجي وفيه وجه ضعيف : ان أحسن السريانية أو العبرانية تعينت لشرفها بانزال الكتاب بها وبعدهما الفارسية أولى من التركية والهندية .

وقال صاحب الحاوي : اذا لم يحسن العربية وأحسن الفارسية والسريانية ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) يكبر بالفارسية لأنها أقرب اللغات الى

(١) في بعض نسخ المذهب (لا ترك الفرض) (ط) .

العربية (والثاني) بالسريانية لأن الله تعالى أنزل بها كتابا ولم ينزل بالفارسية ،
(والثالث) يتخير بينهما قال : فان كان يحسن التركية والفارسية فهل تتعين
الفارسية أم يتخير ؟ فيه وجهان ولو كان يحسن النبطية والسريانية فهل تتعين
السريانية أم يتخير ؟ فيه وجهان فان كان يحسن التركية والهندية يتخير
بلا خلاف .

(الحال الثاني) أن يمكنه القدرة بتعلم أو نظر في موضع كتب عليه لفظ
التكبير فيلزمه ذلك لأنه قادر ، ولو كان بيادية أو موضع لا يجد فيه من
يعلمه التكبير لزمه المسير الى قرية يتعلم بها على الصحيح ، وفيه وجه أنه
لا يلزمه ، بل يجزيه الترجمة كما لا يلزمه المسير الى قرية للوضوء بل له
التيمم ، وهذا قطع صاحب الحاوي . والمذهب الأول وصححه امام الحرمين
والغزالي وآخرون ، لأن نفع تعلم التكبير يدوم . ونقل الامام الوجهين في
المسير لتعلم الفاتحة والتكبير ، وقال : عدم الوجوب ضعيف ولا تجوز
الترجمة في أول الوقت لمن أمكنه التعلم في آخره ، فان لم يجد من يعلمه
العربية ترجم ، ومتى أمكنه التعلم وجب ، واذا صلى بالترجمة في الحال
الأول فلا اعادة ، وأما في الحال الثاني فان ضاق الوقت عن التعلم لبلادة
ذهنه أو قلة ما أدركه من الوقت فلا اعادة أيضا ، وان أخر التعلم مع التمكن
وضاق الوقت صلى بالترجمة ، ولزمه الاعادة على الصحيح لتقصيره ، وفيه
وجه أنه لا اعادة ، وهو غريب وغلط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان بلسانه خبل أو خرس حركه بما يقدر عليه لقوله صلى الله عليه
وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة ،
وهو بعض حديث طويل وهو حديث عظيم كثير الفوائد ، وهو أحد الأحاديث
التي عليها مدار الاسلام ، وقد جمعتها في جزء فبلغت أربعين حديثا (١) ،
قوله : وان كان بلسانه خبل ، هو بفتح الخاء المعجمة واسكان الباء الموحدة ،

(١) هي الأربعون حديثا النووية وكان من شأنه أن نفع الله به العامة كما نفع بالمجموع
الخاصة (ط) .

وهو الفساد وجميعه خبول ، فإذا كان بلسانه خبل أو خرس لزمه أن يحركه قدر إمكانه ، ولو شفى بعد ذلك وأفصح بالتكبير فلا إعادة عليه ، وهذا الذى ذكرناه من وجوب تحريكه قدر إمكانه هو نصه فى الأم ، واتفق الأصحاب عليه ، قال أصحابنا : وهكذا حكم تشهده وسلامه وسائر أذكاره ، ولامام الحرمين احتمال فى وجوب تحريك اللسان لأنه ليس جزءا من القراءة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب للامام أن يجهر بالتكبير لیسمع من خلفه ، ويستحب لغيره أن يسمع به وادناه أن يسمع نفسه) .

(الشرح) يستحب للامام أن يجهر بتكبيره الاحرام وبتكبيرات الانتقالات لیسع المأمومین فيعلموا صحة صلاته . فان كان المسجد كبيرا لا يبلغ صوته الى جميع أهله أو كان ضعيف الصوت لمرض ونحوه أو من أصل خلقته بلغ عنه بعض المأمومين أو جماعة منهم على حسب الحاجة ، للحديث الصحيح أن النبی صلى الله عليه وسلم « صلى فى مرضه بالناس وأبو بكر رضى الله عنه یسمعهم التكبير » رواه البخارى ومسلم من رواية عائشة وسأبسط هذه المسألة فى أول فصل الركوع ان شاء الله تعالى . وأما غیر الامام فالسنة الاسرار بالتكبير سواء المأموم والمنفرد ، وأدنى الاسرار أن یسمع [نفسه] اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لفظ وغيره . وهذا عام فى القراءة والتكبير والتسبیح فى الركوع وغيره ، والتشهد والسلام والدعاء ، سواء واجبها وتفلها لا یحسب شیء منها حتى یسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ولا عارض ، فان لم یکن كذلك رفع بحيث یسمع لو كان كذلك لا یجزیه غیر ذلك ، هكذا نص علیه الشافعى ، واتفق علیه الأصحاب . قال أصحابنا ويستحب أن لا یزید على استماع نفسه ، قال الشافعى فى الأم : یسمع نفسه ومن یلیه لا يتجاوزہ .

(فسر) فى مسائل تتعلق بالتكبير (احداها) یجب أن یکبر للاحرام قائما حیث یجب القيام وكذا المسبوق الذى یدرك الامام راكعا یجب أن تقع تكبيرة الاحرام بجمیع حروفها فى حال قیامه ، فان أتى بحرف منها فى غیر حال القيام لم تنعقد صلاته فرضا بلا خلاف ، وفى انعقادها تفلأ الخلاف السابق قریبا فى فصل النية ، هذا مذهبنأ وهو رواية عن مالک والأشهر عنه أنه تنعقد

صلاته فرضاً اذا كبر وهو مسبوق ، وهو نصه في الموطأ والمدونة ، قال الشيخ أبو محمد في كتابه التبصرة : فلو شك هل وقعت تكبيرته كلها في القيام ؟ أم وقع حرف منها في غير القيام لم تنعقد صلاته لقلاً لأن الأصل عدم التكبير الا في القيام .

(واعلم) أن جمهور الأصحاب أطلقوا أن تكبيرة الاحرام اذا وقع بعضها في غير حال القيام لم تنعقد صلاته ، وكذا قاله الشيخ أبو محمد في التبصرة ، ثم قال : ان وقع بعض تكبيرته في حال ركوعه لم تنعقد فرضاً ، وان وقع بعضها في انحنائه وتمت قبل بلوغه حد الراكعين انعقدت صلاته فرضاً لأن ما قبل حد الركوع من جملة القيام ولا يضر الانحناء السير ، قال : والحد الفاصل بين حد الركوع وحد القيام أن تنال راحتاه ركبتيه لو مد يديه فهذا حد الركوع ، وما قبله حد القيام ، فان كانت يداه أو احدهما طويلة خارجة عن العادة اعتبر عادة مثله في الخلقة ، هذا كلام الشيخ أبي محمد وهو وجه ضعيف ، والأصح أنه متى انحنى بحيث يكون الى حد الركوع أقرب لم يكن قائماً ، ولا تصح تكبيرته ، وقد سبق بيان هذا في فصل القيام .

(الثانية) ذكر الأزهري وغيره من أهل العربية في قوله : الله أكبر قولين لأهل العربية أحدهما معناه الله كبير قالوا : وقد جاء افعل نعتاً في حروف مشهورة كقولهم هذا أمر أهون أي هين ، قال الزجاج : هذا غير منكر ، والثاني : معناه الله أكبر كبير ، كقولك : هو أعز عزيز كقول الفرزدق :

ان الذي رفع السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول

أراد دعائمه أعز عزيز ، وأطول طويل ، وقيل قول ثالث : معناه الله أكبر من أن يشرك به ، أو يذكر بغير المدح والتمجيد والثناء الحسن ، قال صاحب التحرير في شرح صحيح مسلم : هذا أحسن الأقوال لما فيه من زيادة المعنى لاسيما على أصلنا فانا لا نجوز الله كبير أو الكبير بدل الله أكبر ، وأما قولهم : الله أكبر كبيراً فنصب كبيراً على تقدير كبرت كبيراً .

(الثالثة) قال صاحب التلخيص وتابعه القاضي أبو الطيب والبغوي والأصحاب ونقله البنديجي وامام الحرمين والغزالي في البسيط ومحمد بن

يحيى عن الأصحاب كافة : لو كبر للاحرام أربع تكبيرات أو أكثر دخل في الصلاة بالأوتار ^(١) وبطلت بالأشفاع ، وصورته أى ينوى بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ، ولا ينوى الخروج من الصلاة بين كل تكبيرتين ، فبالأولى دخل في الصلاة ، وبالثانية خرج منها ، وبالثالثة دخل في الصلاة وبالرابعة خرج وبالخامسة دخل وبالسابعة خرج ، وهكذا أبدا لأن من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى بطلت صلاته لأنه يتضمن قطع الأولى . فلو نوى بين كل تكبيرتين افتتاح الصلاة أو الخروج منها فبالنية يخرج من الصلاة وبالتكبير يدخل فلو لم ينو بالتكبيرة الثانية وما بعدها افتتاحا ولا دخولا ولا خروجا صح دخوله بالأولى ، ويكون باقى التكبيرات ذكرا لا تبطل به الصلاة ، بل له حكم باقى الأذكار .

(الرابعة) نص الشافعى والأصحاب أنه لو أخل بحرف واحد من التكبير لم تنعقد صلاته ، وهذا لا خلاف فيه لأنه ليس بتكبير .

(الخامسة) المذهب الصحيح المشهور أنه يستحب أن يأتى بتكبيرة الاحرام بسرعة ، ولا يمدّها لئلا تزول النية . وحكى المتولى وجها أنه يستحب مدّها ؛ والمذهب الأول . قال الشافعى فى الأم : يرفع الامام صوته بالتكبير ويمدّه من غير تمطيط ولا تحريف ، قال الأصحاب : أراد بالتمطيط المد وبالتحريف اسقاط بعض الحروف كالراء من أكبر ، وأما تكبيرات الانتقال كالركوع والسجود ففيها قولان ؛ القديم يستحب أن لا يمدّها والجديد الصحيح يستحب مدّها الى أن يصل الى الركن المنتقل اليه حتى لا يخلو جزء من صلاته من ذكر .

(السادسة) قال المتولى وغيره : يجب على السيد أن يعلم مملوكه التكبير وسائر الأذكار المفروضة وما لا تصح الصلاة الا به ، أو يخليه حتى يتعلم ، ويلزم الأب تعليم ولده وقد سبق بيان تعليم الوالد فى مقدمة هذا الشرح وفى أول كتاب الصلاة .

(السابعة) يجب على المكلف أن يتعلم التكبير وسائر الأذكار الواجبة بالعربية .

(١) الأوتار والأشفاع جمعاً وتر ورفع وليساً مصدرين ومصدرهما الابتاز والأشفاع (ط) .

(الثامنة) في بيان ما يترجم عنه بالعجمية وما لا يترجم ، أما الفاتحة وغيرها من القرآن فلا يجوز ترجمته بالعجمية بلا خلاف ، لأنه يذهب الاعجاز ، بخلاف التكبير وغيره ، فإنه لا اعجاز فيه . وأما تكبيرة الاحرام والتشهد الأخير والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وعلى الآل اذا أوجبتاها فيجوز ترجمتها للعاجز عن العربية ، ولا يجوز للقادر . وأما ما عدا الألفاظ الواجبة فقسمان ، دعاء وغيره ، أما الدعاء المأثور ففيه ثلاثة أوجه أصحها : تجوز الترجمة للعاجز عن العربية ، ولا تجوز للقادر ، فإن ترجم بطلت صلاته . والثاني : تجوز لمن يحسن العربية وغيره . والثالث : لا تجوز لواحد منهما لعدم الضرورة اليه ، ولا يجوز أن يخترع دعوة غير مأثورة ويأتي بها بالعجمية بلا خلاف ، وتبطل بها الصلاة بخلاف ما لو اخترع دعوة بالعربية فإنه يجوز عندنا بلا خلاف .

وأما سائر الأذكار كالشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والقنوت والتسبيح في الركوع والسجود ، وتكبيرات الانتقال فان جوزنا الدعاء بالعجمية فهذه أولى والا ففى جوازها للعاجز أوجه أصحها : يجوز والثاني : لا والثالث : يترجم لما يجبر بالسجود دون غيره ^(١) وذكر صاحب الحاوى أنه اذا لم يحسن العربية أتى بكل الأذكار بالعجمية ، وان كان يحسنها أتى بها بالعربية فان خالف وقالها بالفارسية فما كان واجبا كالشهد والسلام لم يجزه وما كان سنة كالتسبيح والافتتاح أجزأه وقد أساء .

(فرع) اذا أراد الكافر الاسلام فان لم يحسن العربية أتى بالشهادتين بلسانه ويصير مسلما بلا خلاف ، وان كان يحسن العربية فهل يصح اسلامه بغير العربية ؟ فيه وجهان مشهوران الصحيح باتفاق الأصحاب صحته ، قال القاضى أبو الطيب وصاحب الحاوى وآخرون : قال أبو سعيد الاصطخرى : لا يصير مسلما ، وقال عامة أصحابنا : يصير ، وكذا نقله عن الاصطخرى الشيخ أبو حامد والبنديجى والمحاملى وغيرهم ، واتفقوا على ضعفه ، وقاسه الاصطخرى على تكبيرة الاحرام وفرق الأصحاب بأن المراد

(١) ولعل هنا في بعض النسخ « هذا رتب المذهب » ولم نجد لها مداقا فليحز (ش) .

من الشهادتين الاخبار عن اعتقاده ، وذلك يحصل بكل لسان ، وأما التكبير فتعبد الشرع فيه بلفظ فوجب اتباعه مع القدرة •

(التاسعة) في مذاهب العلماء في التكبير بالعجمية : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا تجوز تكبيرة الاحرام بالعجمية لمن يحسن العربية وتجاوز لمن لا يحسن ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود والجمهور • وقال أبو حنيفة : تجوز الترجمة لمن يحسن العربية ولغيره ، واحتج بقوله تعالى (وذكر اسم ربه فصلى ^(١)) ولم يفرق بين العربية وغيرها • وبحديث « تحريمها التكبير » وقياسا على اسلام الكافر ودليلا قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وكان يكبر بالعربية فإن قالوا : التكبيرة عندنا ليست من الصلاة بل شرط خارج عنها ، قلنا : قد سبق الاستدلال على أنها من الصلاة • والجواب عن احتجاجهم بالآية أن المفسرين وغيرهم مجمعون على أنها لم ترد في تكبيرة الاحرام فلا تعلق لهم فيها ، وعن حديث « تحريمها التكبير » أنه محمول على التكبير المعهود ، وعن قياسهم على الاسلام أن المراد الاخبار عن اعتقاد القلب ، وذلك حاصل بالعجمية بخلاف التكبير •

(العاشرة) تنعقد الصلاة بقوله : الله أكبر بالاجماع ، وتنعقد بقوله : الله الأكبر عندنا وعند الجمهور ، وقال مالك وأحمد وداود : لا تنعقد ، وهو قول قديم كما سبق ولا تنعقد بغير هذين ، فلو قال : الله أجل ، أو الله أعظم ، أو الله الكبير ونحوها لم تنعقد عندنا وعند مالك وأحمد وداود والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فإنه قال : تنعقد بكل ذكر يقصد به تعظيم الله تعالى ، كقوله : الله أجل ، أو الله أعظم ، أو الحمد لله ولا اله الا الله وسبحان الله وبأى أسمائه شاء كقوله : الرحمن أكبر أو أجل ، أو الرحيم أكبر أو أعظم ، والقدوس أو الرب أعظم ونحوها ، ولا تنعقد بقوله : يا الله ارحمنى ، أو اللهم اغفر لى ، أو بالله أستعين وقال أبو يوسف : تنعقد بالفاظ التكبير ، كقوله : الله أكبر أو الله الأكبر أو الله الكبير ، ولو قال : الله أو الرحمن ، واقتصر عليه من غير صفة ففي انعقاد صلاته روايتان عن أبي حنيفة •

(١) الآية ١٥ من سورة الأعلى •

واحتج لأبي حنيفة بقول الله تعالى (قد أفلح ^(١)) من تزكى وذكر اسم ربه فصلى) ولم يخص ذكرا . وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضى الله عنهما « كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » رواه البخارى بهذا اللفظ ومسلم بلفظ آخر ، ولأنه ذكر فيه تعظيم فأجزأ كالتكبير ، ولأنه ذكر فلم يخص بلفظ كالخطبة .

واحتج أصحابنا بحديث « تحريمها التكبير » وليس هو تمسكا بدليل الخطاب بل بمنطوق ، وهو أن قوله « تحريمها التكبير » يقتضى الاستغراق ، وأن تحريمها لا يكون إلا به ، وبقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلى » رواه البخارى كما سبق ، ولهم عليه اعتراض سبق هو وجوابه . وأما احتجاجهم بالآية فقد سبق أن المفسرين مجمعون على أنها لم ترد فى تكبيرة الاحرام ، وعن حديث أنس رضى الله عنه أن المراد كانوا يفتتحون القراءة ، ففى رواية مسلم « فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها » . وبينه حديث عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » رواه البخارى ومسلم . وعن قولهم : ذكر فيه تعظيم أنه قياس يخالف السنة ، ولأنه ينتقض بقولهم : اللهم أرحمنى . والجواب عن الخطبة أن المراد الموعظة ويحصل بكل لفظ ، وهنا المراد الوصف يؤكد الصفات ، وليس غير قولنا الله أكبر فى معناه .

واحتج أبو يوسف بحديث « تحريمها التكبير » وهو حاصل بقولنا الله الكبير ولأنه بمعناه . دليلنا ما سبق . وأما حديث « تحريمها التكبير » فمضمول على المعهود وهو الله أكبر . وأما قوله : انه بمعناه فممنوع لأن فى الله أكبر مبالغة وتعظيما ليس فى غيره ، واحتج لمالك وموافقيه بأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أكبر فلا يجوز الله الأكبر كما لا يجوز الله الكبير ، وكما لا يجوز فى الأذان الله الأكبر . دليلنا أن قوله الله الأكبر هو

(١) الإيتان ١٤ ، ١٥ من سورة الأعلى .

الله أكبر وزيادة لا تغير المعنى فجاز كقوله : الله أكبر كبيرا ، وبهذا يحصل الجواب عن الحديث .

قال القاضي أبو الطيب : قالوا : يجوز الله الكبير الأكبر الموضوع للمبالغة ، وأما قولهم : لا يجوز في الأذان الله الأكبر ، فقال القاضي أبو الطيب والأصحاب : لا نسلمه بل يجوز ذلك في الأذان كالصلاة ، والله أعلم .

(الحادية عشرة) تكبيرة الاحرام واحدة ولا تشرع زيادة عليها ، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة والاجماع منعقد عليه ، وحكى القاضي أبو الطيب والعبدري عن الرافضة انه يكبر ثلاث تكبيرات ، وهذا خطأ ظاهر ، وهو مردود بنفسه غير محتاج الى دليل على رده ، فلو كبر ثلاثا أو كبر (١) ففيه التفصيل السابق في المسألة الثالثة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب ان يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام حذو منكبيه ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا كبر للركوع ، واذا رفع راسه من الركوع ») .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم ، وأجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة الاحرام ، ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع فيه ونقل العبدري عن الزيدية أنه لا يرفع يديه عند الاحرام ، والزيدية لا يعتقد بهم في الاجماع ، ونقل المتولي عن بعض العلماء أنه أوجب الرفع ، ورأيت أنا فيما علق من فتاوى القفال أن الامام البارع في الحديث والفقهاء أبا الحسن أحمد بن سيار المروزي من متقدمي أصحابنا في طبقة المزي قال : اذا لم يرفع يديه لتكبيرة الاحرام لا تصح صلاته لأنها واجبة فوجب الرفع بخلاف باقي التكبيرات لا يجب الرفع لها لأنها غير واجبة ، وهذا الذي قاله مردود باجماع من قبله .

وأما محل الرفع فقال الشافعي في الأم ومختصر المزي والأصحاب : يرفع حذو منكبيه ، والمراد أن تحاذي راحته منكبيه . قال الرافعي والمذهب أنه

(١) بياض بالاصل ، ولعله اربعا أو اكثر ، يعني فيه التفصيل السابق في الاشغاف

يرفعهما بحيث يحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، وإيهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه وهذا معنى قول الشافعي والأصحاب رحمهم الله ، يرفعهما حذو منكبيه ، وهكذا قاله المتولي والبغوي والغزالي ، وقد جمع الشافعي بين الروايات بما ذكرناه ، وكذا نقل القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون عن الشافعي أنه جمع بين الروايات الثلاث بهذا ، قال الرافعي : وأما قول الغزالي في الوجيز فيه ثلاثة أقوال فمنكر لا يعرف لغيره . ونقل امام الحرمين في المسألة قولين (أحدهما) يرفع حذو المنكبين (والثاني) حذو الأذنين ^(١) ، وهذا الثاني غريب عن الشافعي وإنما حكاه أصحابنا العراقيون وغيرهم عن أبي حنيفة وعدوه من مسائل الخلاف ، وقد روى الرفع الى حذو المنكبين مع ابن عمر أبو حميد الساعدي رواه البخاري ، ورواه أبو داود أيضا من رواية علي رضي الله عنه . وروى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه » وفي رواية « فروع أذنيه » رواه مسلم وعن وائل بن حجر نحوه رواه مسلم ، وفي رواية لأبي داود في حديث وائل « رفع يديه حتى كاتتا حبال منكبيه ، وحاذي بإيهاميه أذنيه » لكن اسنادها منقطع لأنه من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمع منه . وقيل انه ولد بعد وفاة أبيه ، وذكر البغوي في شرح السنة أن الشافعي رحمه الله جمع بين رواية المنكبين ورواية الأذنين على ما في هذه الرواية ، وهي ضعيفة أيضا عن وائل : « رفع إيهاميه الى شحمتي أذنيه » والمذهب الرفع حذو المنكبين كما قدمناه ، ورجحه الشافعي والأصحاب بأنه أصح اسنادا وأكثر رواية لأن الرواية اختلفت عن روى الى محاذاة الأذنين بخلاف من روى حذو المنكبين والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في محل رفع اليدين : ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه يرفع حذو منكبيه ، وبه قال عمر بن الخطاب وابنه رضي الله عنهما ومالك وأحمد وإسحاق وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : حذو أذنيه ، وعن أحمد رواية أنه يتخير بينهما ولا فضيلة لأحدهما ، وحكاه ابن المنذر عن بعض أهل الحديث واستحسنه ، وحكى العيني عن طاوس أنه رفع يديه حتى تجاوز بهما رأسه ، وهذا باطل لا أصل له .

(١) هذا ما رجحه الغزالي في الإحياء في ربيع العبادات (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويفرق بين أصابعه لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينشر أصابعه في الصلاة نشرًا ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه الترمذى وضعفه وبالحق في تضعيفه ، واختلف أصحابنا في استحباب تفريق الأصابع هنا فقطع المصنف والجمهور باستحبابه ، ونقله المحاملى في المجموع عن الأصحاب مطلقا ، وقال الغزالي : لا يتكلف الضم ولا التفريق ، بل يتركها منشورة على هيئتها . وقال الرافعى : يفرق تفريقا وسطا ، والمشهور الأول . قال صاحب التهذيب : يستحب التفريق في كل موضع أمرناه برفع اليدين .

(فسر) للأصابع في الصلاة أحوال (أحدها) حالة الرفع في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه والقيام من التشهد الأول ، وقد ذكرنا أن المشهور استحباب التفريق فيها (والثانى) حالة القيام والاعتدال من الركوع فلا تفريق فيها (الثالث) حالة الركوع يستحب تفريقها على الركبتين (الرابع) حالة السجود يستحب ضمها وتوجيهها الى القبلة (الخامس) حالة الجلوس بين السجدين وفيها وجهان الصحيح : أنها كحالة السجود والثانى : يتركها على هيئتها ولا يتكلف ضمها (السادس) حالة التشهد باليمين مقبوضة الأصابع الا المسبحة والابهام خلاف مشهور ، واليسرى مبسوطة وفيها الوجهان اللذان في حالة الجلوس بين السجدين ، الصحيح يضمها ويوجهها للقبلة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهاءه مع انتهائه ، فان سبقت اليد أثبتتها مرفوعة حتى يفرغ من التكبير ، لأن الرفع للتكبير فكان معه) .

(الشرح) في وقت استحباب الرفع خمسة أوجه ، أصحها هذا الذى جزم به المصنف ، وهو أن يكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير ، وانتهاءه مع انتهائه ، وهذا هو المنصوص . قال الشافعى في الأم : يرفع مع افتتاح التكبير ، ويرفع يديه عند الرفع مع انقضائه ويثبت يديه مرفوعة حتى يفرغ من التكبير كله . قال : فان أثبت يديه بعد انقضاء التكبير مرفوعتين قليلا لم يضره ولا أمره به ، هذا نصه بحروفه .

وقال الشيخ أبو حامد في التعليق : لا خلاف بين أصحابنا أنه يتبدى بالرفع مع ابتداء التكبير ، ولا خلاف أنه لا يحط يديه قبل انتهاء التكبير .

(والثاني) يرفع بلا تكبير ثم يتبدى التكبير مع إرسال اليدين وينهيه مع انتهائه .

(والثالث) يرفع بلا تكبير ثم يكبر ويداه قارتان ، ثم يرسلهما بعد فراغ التكبير ، وصححه البغوي .

(والرابع) يتبدى بهما معا وينهى التكبير مع انتهاء الإرسال .

(والخامس) وهو الذي صححه الرافعي يتبدى الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحباب في الانتهاء ، فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس أتم الباقي ، وإن فرغ منهما حط يديه ولم يستدم الرفع . وقد ثبت في الصحيح أحاديث يستدل بها لهذه الأوجه كلها أو أكثرها (منها) عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية للبخاري « يرفع يديه حين يكبر » وفي رواية له « كبر ورفع يديه » وفي رواية لمسلم قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبر » وفي رواية لأبي داود بإسناد صحيح أو حسن « ثم كبر وهما كذلك » وعن أبي قلابة بكسر القاف أنه رأى مالك بن الحويرث رضي الله عنه إذا صلى كبر ثم رفع يديه وقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا » رواه مسلم بهذا اللفظ وفي رواية للبخاري « كبر ورفع يديه » وفي رواية لمسلم عن مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا كبر رفع يديه » والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن لم يمكنه رفعهما (يديه) أو أمكنه رفع أحدهما أو رفعهما إلى دون المنكب رفع ما أمكنه لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وإن كان به علة إذا رفع اليد جاوز المنكب رفع ، لأنه يأتي بالأمور به وبزيادة هو مغلوب عليها ، وأن نسي الرفع وذكره قبل أن يفرغ من التكبير أتى به لأن محطه باقي) .

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة رضى الله عنه ، وقد سبق بيانه قريبا ، قال أصحابنا : اذا كان أقطع اليدين أو احدهما من المعصم رفع الساعد ، قال البغوى : فان قطع من المرفق رفع العضد على أصح الوجين للحديث المذكور ، والثانى : لا يرفع لأن العضد لا يرفع فى حال الصحة ، وجزم المتولى برفع العضد ، ولو لم يمكنه الرفع الا بزيادة على المشروع أو نقص أتى بالممكن ، فان قدر على الزيادة والنقص ولم يقدر على المشروع أتى بالزيادة لما ذكره المصنف . نص عليه الشافعى فى الأم واتفق الأصحاب عليه . فان كانت احدى يديه مقطوعة من أصلها أو شلاء لا يمكن رفعها رفع الأخرى فان كانت احدهما صحيحة والأخرى علية فعل بالعليلة ما ذكرناه ، ورفع الصحيحة حذو المنكين ، نص عليه فى الأم ، ولو ترك رفع اليدين عمدا أو سهوا حتى أتى ببعض التكبير رفعهما فى الباقي ، فان أتم التكبير لم يرفع بعده ، نص عليه فى الأم واتفقوا عليه .

(فرع) فى مسائل منشورة تتعلق بالرفع . قال الشافعى رضى الله عنه فى الأم : استحب الرفع لكل مصل امام أو مأوم أو منفرد أو امرأة ، قال وكل : ما قلت يصنعه فى تكبيرة الاحرام أمرته بصنعه فى تكبيرة الركوع ، وفى قوله : سمع الله لمن حمد ، قال : ورفع اليدين فى كل صلاة نافلة وفريضة سواء ، قال : ويرفع يديه فى تكبيرات الجنائز والفريضة والاستسقاء وسجود القرآن وسجود الشكر ، قال : وسواء فى هذا كله صلى أو سجد وهو قائم أو قاعد أو مضطجع يومئ ايماء ، فى أنه يرفع يديه لأنه فى ذلك كله فى موضع قيام ، قال : وان ترك رفع يديه فى جميع ما أمرته به أو رفعهما حيث لم أمره فى فريضة أو نافلة أو سجود أو عيد أو جنازة كرهت ذلك له ولم يكن عليه إعادة صلاة ولا سجود سهو عمد ذلك أو نسيه أو جهله ، لأنه هيئة فى العمل ، وهكذا أقول فى كل هيئة عمل تركها . هذا نصه بحروفه .

قال المتولى : ويستحب أن يكون كفه الى القبلة عند الرفع ، قال البغوى : والسنة كشف اليدين عند الرفع قال أصحابنا : والمرأة كالرجل فى كل هذا .

(فرع) اختلف العلماء فى الحكمة فى رفع اليدين ؛ فروى البيهقى

في مناقب الشافعي باسناده عن الشافعي أنه صلى بجنب محمد بن الحسن فرفع الشافعي يديه للركوع وللرفع منه ، فقال له محمد : لم رفعت يديك ؟ فقال الشافعي : اعظاما لجلال الله تعالى ، واتباعا لسنة رسوله ، ورجاء لثواب الله .

وقال التميمي من أصحابنا في كتابه التحرير في شرح صحيح مسلم : من الناس من قال رفع اليدين تعبد لا يعقل معناه ، ومنهم من قال : هو إشارة الى التوحيد ، وقال المهلب بن أبي صفرة المالكي في شرح صحيح البخاري : حكمة الرفع عند الاحرام أن يراه من لا يسمع التكبير فيعلم دخوله في الصلاة فيقتدى به ، وقيل : هو استسلام وانقياد ، وكان الأسير اذا غلب مد يديه علامة لاستسلامه ، وقيل : هو إشارة الى طرح أمور الدنيا والاقبال بكليته على صلاته .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فاذا فرغ من التكبير فالمستحب ان يضع اليمنى على اليسار فيضع اليمنى على بعض الكف وبعض الرسغ ، لما روى وائل بن حجر قال : « قلت لأنظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي ؟ فنظرت اليه [وقد] وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى ، والرسغ والساعد » والمستحب أن يجعلهما تحت الصدر لما روى وائل قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فوضع يديه على صدره احدهما على الأخرى ») .

(الشرح) أما حديث وائل فسنبينه في فرعى مسئلتى الخلافين ان شاء الله تعالى ، وأما اليد اليسار — فيفتح الياء وكسرهما — لغتان والفتح أفصح وأشهر والرسغ بضم الراء واسكان السين المهملة — وبالفين المعجمة — قال الجوهري : ويقال بضم السين وجمعه أرساغ ، ويقال رصغ بالصاد ، وكذا جاء في هذا الحديث كما سنذكره قريبا ان شاء الله تعالى ، والسين أفصح وأشهر ، وهو المفصل بين الكف والساعد . ووائل بن حجر — بضم الحاء المهملة وبعدها جيم مضمومة — وكان وائل من كبار العرب وأولاد ملوك حمير ، كنيته أبو هنيذة ، نزل الكوفة وعاش الى أيام معاوية .

قال أصحابنا : السنة أن يحيط يديه بعد التكبير ، ويضع اليمنى على اليسرى ، ويقبض بكف اليمنى كوع اليسرى وبعض رسفها وساعدها . قال

القفال : يتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها في ضوِّب الساعد ، ويجعلهما تحت صدره وفوق سرتة ، هذا هو الصحيح المنصوص ، وفيه وجه مشهور لأبي اسحاق المروزي أنه يجعلهما تحت سرتة ، والمذهب الأول .

قال الرافعي : واختلفوا في أنه إذا أرسل يديه هل يرسلهما إرسالاً بليفاً ، ثم يستأنف رفعهما إلى تحت صدره ووضع اليمنى على اليسرى أم يرسلهما إرسالاً خفيفاً إلى تحت صدره فقط ثم يضع ؟ قلت : الثاني أصح ، وبه قطع الغزالي في تدريبه وجزم في الخلاصة بالأول .

(فرع) في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى .

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه سنة ، وبه قال علي بن أبي طالب وأبو هريرة وعائشة وآخرون من الصحابة رضي الله عنهم وسعيد بن جبير والنخعي وأبو مجلز وآخرون من التابعين ، وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد واسحاق وأبو ثور وداود وجمهور العلماء ، قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وحكى ابن المنذر عن عبد الله بن الزبير والحسن البصري والنخعي : أنه يرسل يديه ولا يضع أحدهما على الأخرى ، وحكاه القاضي أبو الطيب أيضاً عن ابن سيرين ، وقال الليث بن سعد : يرسلهما ، فإن طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة . وقال الأوزاعي : هو مخير بين الوضع والإرسال ، وروى ابن عبد الحكم عن مالك الوضع ، وروى عنه ابن القاسم الإرسال وهو الأشهر وعليه جميع أهل المغرب من أصحابه أو جمهورهم ، واحتج لهم بحديث المسىء صلواته بأن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الصلاة ولم يذكر وضع اليمنى على اليسرى .

واحتج أصحابنا بحديث أبي حازم عن سهل بن سعد قال « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه في الصلاة » قال أبو حازم : لا أعلمه إلا ينمى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري ، وهذه العبارة صريحة في الرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن وائل بن حجر « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في

الصلاة ، ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى » رواه مسلم بهذا اللفظ ، وعن وائل بن حجر أيضا قال : « قلت لأقترن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلى فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرفع يده حتى حاذى أذنيه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرصغ والساعد » رواه أبو داود باسناد صحيح ، وهكذا هو في رواية أبي داود والبيهقى وغيرهما . الرصغ بالصاد .

وعن ابن مسعود « أنه كان يصلى فوضع يده اليسرى على اليمنى فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى » رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم ، وعن هلب الطائي قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنا فيأخذ شماله يمينه » رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، وعن ابن الزبير قال : « صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة » رواه أبو داود باسناد حسن ، وعن محمد بن أبان الأنصارى عن عائشة قالت : « ثلاثة من النبوة تعجيل الإفطار وتأخير السحور ، ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة » رواه البيهقى وقال : هذا صحيح عن محمد بن أبان (قلت) محمد هذا مجهول ، قال البخارى : لا يعرف له سماع من عائشة ، وفي الباب عن جابر وابن عباس وغيرهما من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم قد رواها الدارقطنى والبيهقى وغيرهما ، وفيما ذكرناه أبلغ كفاية .

قال أصحابنا : ولأن وضع اليد على اليد أسلم له من المبت وأحسن في التواضع والتضرع والتذلل ، وأما الجواب عن حديث المسألة فصلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه الا الواجبات فقط والله أعلم .

(فسر) في مذاهبهم في محل موضع اليدين : قد ذكرنا أن مذهبنا أن المستحب جعلهما تحت صدره فوق سرتة وبهذا قال سعيد بن جبير وداود ، وقال أبو حنيفة والثوري واسحاق يجعلهما تحت سرتة ، وبه قال أبو اسحاق المروزي من أصحابنا كما سبق ، وحكاه ابن المنذر عن أبي هريرة والنخعي وأبي مجلز ، وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه روايتان ، احدهما : فوق السرة ، والثانية تحتها ، وعن أحمد ثلاث روايات هاتان ،

والثالثة يتخير بينهما ولا تفضيل وقال ابن المنذر فى غير الاشراف أظنه فى الأوسط : لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك شىء وهو مخير بينهما ■

واحتج من قال : تحت السرة بما روى عن على رضى الله عنه أنه قال : « من السنة فى الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة » واحتج أصحابنا بحديث وائل بن حجر قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره » رواه أبو بكر بن خزيمة فى صحيحه ، وأما ما احتجوا به من حديث على فرواه الدارقطنى والبيهقى وغيرهما ، واتفقوا على تضعيفه لأنه من رواية عبد الرحمن بن اسحاق الواسطى وهو ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان ينظر الى موضع سجوده لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة لم ينظر الا الى موضع سجوده ») .

(الشرح) حديث ابن عباس هذا غريب لا أعرفه ، وروى البيهقى أحاديث من رواية أنس وغيره بمعناه وكلها ضعيفة .

(أما حكم المسألة) فأجمع العلماء على استحباب الخشوع والخضوع فى الصلاة وغض البصر عما يلهى وكراهة الالتفات فى الصلاة وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه ، ثم فى ضبطه وجهان (أحدهما) وهو الذى جزم به المصنف وسائر العراقيين وجماعة من غيرهم أنه يجعل نظره الى موضع سجوده فى قيامه وقعوده (والثانى) وبه جزم البغوى والمتولى يكون نظره فى القيام الى موضع سجوده ؛ وفى الركوع الى ظهر قدميه ، وفى السجود الى أنه ، وفى القعود الى حجزه لأن امتداد البصر يلهى فإذا قصره كان أولى . ودليل الأول أن ترديد البصر من مكان الى مكان يشغل القلب ويمنع كمال الخشوع ، وفى هذه المسألة فروع وزيادات سنيسطها ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف فى آخر باب ما يفسد الصلاة .

(شرح) أما تفضيل العين فى الصلاة ، فقال العبدى من أصحابنا

في باب اختلاف نية الامام والمأموم : يكره أن يغمض المصلي عينيه في الصلاة قال : قال الطحاوي : وهو مكروه عند أصحابنا أيضا ، وهو قول الثوري ، وقال مالك : لا بأس به في الفريضة والنافلة .

دليلا أن الثوري قال : ان اليهود تفعله ، قال الطحاوي : ولأنه يكره تغميض العين فكذا تغميض العينين هذا ما ذكره العبدري ، ولم أر هذا الذي ذكره من الكراهة لأحد من أصحابنا ، والمختار أنه لا يكره اذا لم يخف ضرراً لأنه يجمع الخشوع وحضور القلب ، ويمنع من ارسال النظر وتفريق الذهن ، قال البيهقي : وقد روينا عن مجاهد وقتادة أنهما كرها تغميض العينين في الصلاة وفيه حديث قال : وليس بشيء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يقرأ دعاء الاستفتاح وهو سنة ، والأفضل أن يقول ما رواه علي بن ابي طالب رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة (١) قال : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك امرت وأنا من المسلمين ، اللهم انت الملك لا اله الا انت ، انت ربي وأنا عبدك ، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب الا انت ، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها الا انت ، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت ، لبك وسعديك ، والخير كله بيدك ، والشر ليس إليك أنا بك وإليك تباركت وتعاليت ، استغفرك وأتوب إليك » كما روى علي بن ابي طالب كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك غير أن في حديث علي (فانا أول المسلمين) فان النبي صلى الله عليه وسلم كان أول المسلمين وغيره لا يقول الا ما ذكرناه [] .

(الشرح) هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه بهذه الحروف المذكورة ، ومن صحيح مسلم نقلته ، وفي نسخ المذهب مخالفة له في بعض الحروف منها أنه في المذهب في أوله أنه كان اذا قام الى المكتوبة ، والذي في مسلم وغيره قام الى الصلاة وهو أعم ، وقوله : وأنا من المسلمين هكذا هو في صحيح مسلم من المسلمين وفي المذهب أن لفظة من ليست في الحديث وهذا غلط ، بل ثابتة في مسلم وغيره وقد رواه البيهقي من طرق كثيرة في

(١) في ش وق كان ١٣١ قام للصلاة ، وفي بعض النسخ (لا يهديني لأحسنها) و (الخير كله في يديك) وفي بعض النسخ من المذهب حذف (أنا بك وإليك) (ط) .

بعضها : وأنا من المسلمين ، وفى بعضها : وأنا أول المسلمين ، وقال الشافعى
فى الأم : (رواه أكثرهم وأنا أول المسلمين) وسقط فى المذهب قوله : أنت
ربى . وياليتك نقله من صحيح مسلم .

وأما تفسير ألفاظ هذا الحديث فتحتمل جزءا كبيرا لكنى أشير الى
مقاصده رمزاً لأن المصلى مأمور بتدبر الأذكار ، فينبغى أن يعرف معناها
ليمكنه تدبر معانيها .

قوله : اذا قام الى الصلاة يتناول الفرض والنفل ، قوله : وجهت وجهى .
قال الأزهرى وغيره : معناها أقبلت بوجهى . وقيل قصدت بعبادتى وتوحيدي
اليه ، ويجوز فى وجهى اليه اسكان الياء وفتحها ، وأكثر القراء على الاسكان .
وقوله (فطر السموات) أى ابتداء خلقها على غير مثال سابق ، وجمع
السموات دون الأرض وان كانت سبعة كالسموات ، لأنه أراد جنس
الأرضين ، وجمع السموات لشرفها ، وهذا يؤيد المذهب الصحيح المختار
الذى عليه الجمهور أن السموات أفضل من الأرضين ، وقيل الأرضون أفضل
لأنها مستقر الأنبياء ومدفنتهم وهو ضعيف .

وقوله (حنيفا) قال الأزهرى وآخرون : أى مستقيما ، وقال الزجاج
والأكثر : الحنيف المائل . ومنه قيل أحنف الرجل ، قالوا : والمراد هنا
المائل الى الحق ، وقيل له ذلك لكثرة مخالفيه وقال أبو عبيد : الحنيف عند
العرب من كان على دين ابراهيم صلى الله عليه وسلم واتصّب حنيفا على
الحال ، أى وجهت وجهى فى حال حنيفيتى ، وقوله (وما أنا من المشركين)
بيان للحنيف وايضاح لمعناه ، والمشرک يطلق على كل كافر من عابد وثن أو
صنم ، ويهودى ونصرانى ومجوسى وزندىق وغيرهم . وقوله (ان صلاتى
ونسكى) قال الأزهرى : الصلاة اسم جامع للتكبير والقراءة والركوع
والسجود والدعاء والتشهد وغيرها . قال : والنسك العبادة ، والناسك الذى
يخلص عبادته لله تعالى ، وأصله من النسيكة وهى النقرة الخالصة المذابة
المصفاة من كل خلط ، والنسيكة أيضا القربان الذى يتقرب به الى الله تعالى ،
وقيل : النسك ما أمر به الشرع ، وقوله (ومحياى ومماتى) أى حياتى
ومماتى ، ويجوز فيهما فتح الياء واسكانها ، والأكثر على فتح محياى

واسكان مماتى الله ، قال الواحدى وغيره : هذه لام الاضافة ولها معنيان ، الملك كقولك : المال لزيد ، والاستحقاق كالسرج للفرس ، وكلاهما مراد هنا .

وقوله (الله رب العالمين) فى معنى رب أربعة أقوال حكاهما الماوردى وغيره : المالك ، والسيد ، والمدير ، والمربى . قال : فان وصف الله تعالى بأنه رب أو مالك أو سيد فهو من صفات الذات ، وان قيل لأنه مديبر خلقه أو مربيه فهو من صفات فعله ، قال : ومتى أدخلت عليه الألف واللام فهو مختص بالله تعالى دون خلقه ، وان حذفته كان مشتركا فتقول : رب العالمين ورب الدار ، وأما العالمون فجمع عالم ، والعالم لا واحد له من لفظه ، واختلف العلماء فى حقيقته ، فقال المتكلمون من أصحابنا وغيرهم وجماعات من أهل اللغة والمفسرون : العالم كل المخلوقات وقال جماعة : هم الملائكة والانس والجن . وقيل : هو أربعة أنواع الملائكة والانس والجن والشياطين قاله أبو عبيدة والقراء وقيل : بنو آدم ، قاله الحسن بن الفضل وأبو معاذ النحوى . وقال آخرون : هو الدنيا وما فيها .

قال الواحدى : اختلفوا فى اشتقاق العالم فقيل مشتق من العلامة لأن كل مخلوق دلالة وعلامة على وجود صانعه ، فالعالم اسم لجميع المخلوقات ، وذليله استعمال الناس فى قولهم العالم محدث ، وهذا قول الحسن ومجاهد وقنادة ودليله من القرآن قوله عز وجل (قال فرعون وما رب العالمين) (١) ؟ قال : رب السموات والأرض وما بينهما (وقيل مشتق من العلم ، فالعالمون على هذا من يعقل خاصة ، قاله ابن عباس واختاره أبو الهيثم والأزهري لقول الله تعالى (ليكون (٢) للعالمين نذيرا) قوله « اللهم أنت الملك » قال الأزهري : فيه مذهبان للنحويين ، قال القراء : أصله يا الله آمنا بخير ، فكثرت فى الكلام واختلطت ، فقيس : اللهم وتركت مفتوحة الميم ، وقال الخليل : معناه يا الله والميم المشددة عوض عن ياء النداء والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم قبلها ولا يجمع بينهما ، فلا يقال : يا أللهم ، وقوله : أنت الملك أى القادر على كل شيء .

(١) الآية ٢٢ من سورة الشعراء .

(٢) الآية ١ من سورة الفرقان .

قوله (وأنا عبدك) قال الأزهرى أى انى لا أعبد غيرك ، والمختار أن معناه أنا مجترب بأنك مالكى ومدبرى وحكمك نافذ فى ، قوله (ظلمت نفسى) قال الأزهرى : هو اعتراف بالذنب قدمه على سؤال المغفرة كما أخبر الله تعالى عن آدم وحواء عليهما السلام (قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ^(١)) قوله (اهدنى لأحسن الأخلاق) أى أرشدنى لصوابها ، ووفقنى للتخلق به وسيئها : قبيحها •

قوله (لبيك) قال الأزهرى وآخرون : معناه أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة ، يقال : لب بالمكان لباً وألب الباباً أقام به ، وأصل لبيك لبيّن ، فحذفت النون للإضافة ، وقوله (وسعديك) قال الأزهرى : أى مساعداً لأمرك بعد مساعدة ، ومتابعة بعد متابعة لدينك الذى ارتضيته بعد متابعة •

قوله (والشر ليس إليك) فيه خمسة أقوال للعلماء :

(أحدها) معناه لا يتقرب به إليك ، قاله الخليل بن أحمد والنضر بن شميل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وأبو بكر بن خزيمة والأزهرى وغيرهم •

(والثانى) حكاه الشيخ أبو حامد عن المزنى وقاله أيضاً غيره معناه : لا يضاف إليك على انفراد ، فلا يقال : يا خالق القردة والخنازير ، يا رب الشر ونحو هذا ، وإن كان يقال : يا خالق كل شيء ورب كل شيء ، وحينئذ يدخل الشر فى العموم •

(والثالث) معناه والشر لا يصعد إليك وإنما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح •

(والرابع) معناه والشر ليس شراً بالنسبة إليك فانك خلقتة لحكمة بالغة وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين •

(والخامس) حكاه الخطابى أنه كقوله فلان إلى بنى فلان ، وإذا كان عداده فيهم أو صفوه إليهم • قال الشيخ أبو حامد : ولا بد من تأويل

(١) الآية ٢٢ من سورة الأعراف •

الحديث لأنه لا يقول أحد من المسلمين بظاهره لأن أهل الحديث يقولون :
 الخير والشر جميعا الله فاعلها ولا أحداث للعبد فيهما ، والمعتزلة يقولون :
 يخلقهما ويخترعهما وليس لله فيهما صنع . ولا يسمع القول بأن الخير من
 عند الله والشر من نفسك الا هيج العامة ، ولم يقله أحد من أهل العلم لا سنى
 ولا بدعى .

وقوله (أنا بك واليك) أى التجائى . واتتمائى اليك وتوفيقى بك .
 قال الأزهرى معناه أعتصم بك وألجأ اليك ، قوله (تباركت) استحققت
 الثناء ، وقيل : ثبت الخير عندك . وقال ابن الأنبارى : تبارك العباد
 بتوحيده . والله أعلم .

(اما حكم المسألة) فيستحب لكل مصل من امام ومأموم ومنفرد
 وامرأة وصبي ومسافر ومنفرض ومتنفل وقاعد ومضطجع وغيرهم أن يأتى
 بدعاء الاستفتاح عقب تكبيرة الاحرام ، فلو تركه سهوا أو عمدا حتى شرع
 فى التعوذ لم يعد اليه لقوات محله ولا يتداركه فى باقى الركعات لما ذكرناه ،
 وقال الشيخ أبو حامد فى تعليقه : اذا تركه وشرع فى التعوذ يعود اليه من بعد
 التعوذ ، والمذهب هو الأول وبه قطع المصنف فى باب سجود السهو والجمهور ،
 ونص عليه الشافعى فى الأم ، ولكن لو خالف فأتى به لم تبطل صلاته لأنه
 ذكر ولا يسجد للسهو [له] ، كما لو دعا أو سبح فى غير موضعه . قال الشافعى
 فى الأم : وكذا لو أتى به حيث لا أمره به فلا شيء عليه ولا يقطع ذكر الصلاة
 فى أى حال ذكره . قال البغوى : ولو أحرم مسبوق فأمن الامام عقب احرامه
 أمن ثم أتى بالاستفتاح لأن التأمين يسير ، ولو أدرك مسبوق الامام فى
 التشهد الأخير فكبر وقعد فسلم مع أول قعوده قام ولا يأتى بدعاء الاستفتاح
 لقوات محله . وذكر البغوى وغيره ، قالوا : ولو سلم الامام قبل قعوده
 لا يقعد ويأتى بدعاء الاستفتاح . وهذا الذى ذكرناه من استحباب دعاء
 الاستفتاح لكل مصل يدخل فيها النوافل المرتبة والمطلقة والعيد والكسوف
 فى القيام الأول والاستسقاء وغيرها ويستثنى منه موضعان :

(أحدهما) صلاة الجنازة ، فيها وجهان ذكر المصنف فى الجنائز أحدهما
 عنده وعند الأصحاب : لا يشرع فيها دعاء الاستفتاح لأنها مبنية على
 الاختصار ، والثانى : تستحب كغيرها .

(الموضع الثاني) المسبوق اذا أدرك الامام في غير القيام لا يأتي بدعاء الاستفتاح ، حتى قال الشيخ أبو محمد في التبصرة لو أدرك الامام رافعا من الاعتدال حين كبر للاحرام لم يأت بدعاء الاستفتاح ، بل يقول : سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد ، الى آخره موافقة للامام ، وان أدركه في القيام وعلم أنه يمكنه دعاء الاستفتاح والتعوذ والفاتحة أتى به ، نص عليه الشافعي في الأم وقاله الأصحاب . قال الشيخ أبو محمد في التبصرة : ويستحب أن يعجل في قراءته ويقرأ الى قوله : (وأنا من المسلمين) فقط ثم ينصت لقراءة امامه ، وان علم أنه لا يمكنه الجمع أو شك لم يأت بدعاء الاستفتاح ، ولو خالف وأتى به فركع الامام قبل فراغ الفاتحة فهل يركع معه ويترك بقية الفاتحة أم يتمها وان تأخر عنه ؟ فيه خلاف مشهور سنوضحه ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في صلاة الجماعة ، وان علم أنه يمكنه أن يأتي ببعض دعاء الافتتاح مع التعوذ والفاتحة ولا يمكنه كله أتى بالمكن نص عليه في الأم .

(فرع) في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة في الصحيح ، منها حديث علي رضي الله عنه المذكور في الكتاب . ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت بين التكبير والقراءة ، فقلت : بأبي وأمي يا رسول الله في إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال : أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد » رواه البخاري ومسلم ، هذا لفظ أحدي روايات البخاري . ورواية مسلم مثلها الا أنه قال : « اللهم نقني من خطاياي ^(١) اللهم واغسلني من خطاياي » وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك » رواه أبو داود والترمذي والدارقطني وضعفه أبو داود والترمذي . وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام

(١) رواية مسلم : اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم واغسلني الخ لما تقرر الشارح على موضع الخلاف بين الروايين (ط) .

الى الصلاة بالليل كبر ثم يقول : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ، ثم يقول : الله أكبر كبيرا ، ثم يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه وقته » رواه أبو داود والترمذى : والنسائى وضعفه الترمذى وغيره . وهو ضعيف قال الترمذى : قال أحمد بن حنبل : لا يصح هذا الحديث ، وجاء فى غير رواية أبى سعيد تفسير هذه الألفاظ (نفثه) الشر (ونفخه) الكبر (وهمزه) المؤنة أى الجنون . وروى الاستفتاح : « سبحانك وبحمدك » جماعة من الصحابة ، وأحاديثه كلها ضعيفة قال البيهقى وغيره : أصح ما فيها الأثر الموقوف على عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه حين افتتح الصلاة قال : « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك » وهذا الأثر رواه مسلم فى صحيحه لكن لم يصرح أنه قاله فى الاستفتاح ، بل رواه عن عبدة أن عمر رضى الله عنه كان يجهر بهؤلاء الكلمات « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك » .

قال أبو على الفسائى : هذه الرواية وقعت فى مسلم مرسلة ، لأن عبدة ابن أبى لبابة لم يسمع عمر ، ورواه البيهقى بإسناده الصحيح عن عمر متصلا وفى روايته التصريح بأن عمر رضى الله عنه قاله فى افتتاح الصلاة ، وروى البيهقى بإسناده عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان اذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ، وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيئا وما أنا من المشركين ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين » وعن أنس رضى الله عنه « أن رجلا جاء فدخل الصف وقد حفره النفس فقال : الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : أيكم المتكلم بالكلمات ؟ فأرم القوم ، فقال أيكم المتكلم بها ؟ فانه لم يقل بأسا ، فقال رجل : جئت وقد حفرنى النفس فقلتها ، فقال : رأيت اثنى عشر ملكا يتدرونها أيهم يرفعها » رواه مسلم . قوله « أرم » بالراء أى سكت . وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « بينما نحن نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال رجل فى القوم : الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ، فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من القائل كذا وكذا ؟ قال رجل من القوم : أنا يا رسول الله ، قال : عجبت لها كلمة فتحت لها أبواب السماء . قال ابن عمر فما تركن من منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك » رواه مسلم متصلاً بحديث أنس الذي قبله ، فهذه الأحاديث الواردة في الاستفتاح بأيتها استفتح حصل سنة الاستفتاح ، لكن أفضلها عند الشافعي والأصحاب حديث علي رضي الله عنه ، ويليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وقال جماعة من أصحابنا منهم أبو اسحاق المروزي والقاضي أبو حامد : يجمع بين سبحانك اللهم وبحمدك ، ووجهت وجهي إلى آخرها لحديث جابر الذي رواه البيهقي ، والصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي والجمهور حديث علي رضي الله عنه . قال أصحابنا : فإن كان اماماً لم يزد على قوله : وجهت وجهي ، إلى قوله : وأنا من المسلمين ، وإن كان منفرداً أو اماماً لقوم محصورين لا يتوقعون من يلحق بهم ورضوا بالتطويل استوفى حديث علي بكماله ، ويستحب معه حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(فرع) في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به

أما الاستفتاح فقال باستجابته جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا يعرف من خالف فيه إلا مالك رحمه الله فقال : لا يأتي بدعاء الاستفتاح ولا بشيء بين القراءة والتكبير أصلاً ، بل يقول : الله أكبر ، الحمد لله رب العالمين إلى آخر الفاتحة . واحتج له بحديث « المسء صلاته » وليس فيه استفتاح ، وقد يحتج له بحديث أبي هريرة السابق في فصل التكبير وهو قوله « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » ودليلنا الأحاديث الصحيحة التي ذكرناها ، ولا جواب له عن واحد منها . والجواب عن حديث « المسء صلاته » ما قدمناه في مسألة رفع اليد ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علمه الفرائض فقط ، وهذا ليس منها . والجواب عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه ما سبق في فصل التكبير أن المراد بفتح القراءة كما في رواية مسلم ، ومعناه أنهم كانوا يقرأون الفاتحة قبل السورة ، وليس المقصود أنه لا يأتي بدعاء الاستفتاح ، وبينه حديث عائشة رضي الله عنها الذي ذكرناه

هناك ، وكيف كان فليس فيه تصريح بنفى دعاء الاستفتاح ، ولو صرح بنفيه كانت الأحاديث الصحيحة المتظاهرة بإثباته مقدمة لأنها زيادة ثقات ولأنها اثبات وهو مقدم على النفى والله أعلم .

وأما ما يستفتح به فقد ذكرنا أنه يستفتح بوجهت وجهى الى آخره ، وبه قال على بن أبى طالب ، وقال عمر بن الخطاب وابن مسعود والأوزاعى والثورى وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وداود : يستفتح بسبحانك اللهم الى آخره ولا يأتى بوجهت وجهى . وقال أبو يوسف : يجمع بينهما ويبدأ بأيهما شاء ، وهو قول أبى إسحاق المروزي والقاضى أبى حامد من أصحابنا كما سبق ، قال ابن المنذر : أى ذلك قال أجزاءه وأنا الى حديث : وجهت وجهى أميل ، دليلنا أنا قدمنا أنه لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الاستفتاح بسبحانك اللهم شىء وثبت وجهت وجهى فتعين اعتماده والعمل به والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يتعوذ فيقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، لما روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك » قال فى الأم : كان ابن عمر رضى الله عنه يتعوذ فى نفسه ، وأبو هريرة رضى الله عنه يجهر به ، وإيهما فعل جاز ، قال أبو على الطبرى : استحبه أن يسر به لأنه ليس بقراءة ولا علم على الاتباع ، ويستحب ذلك فى الركعة الأولى ، قال فى الأم : يقول فى أول ركعة ، وقد قيل : أن قاله فى كل ركعة فحسن ، ولا أمر به امرى فى أول ركعة ، فمن أصحابنا من قال : فيما سوى الأولى قولان (أحدهما) يستحب لأنه يستفتح القراءة فيها فهى كالأولى . (الثانية) لا يستحب لأن استفتاح القراءة فى الأولى ، ومن أصحابنا من قال : يستحب فى الجميع قولاً واحداً ، وإنما فى الركعة الأولى أشد استحباباً ، وعليه يدل قول الشافعى رضى الله عنه) .

(الشرح) حديث أبى سعيد هذا غريب بهذا اللفظ ، رواه أبو داود فى سننه فقال فيه : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ونفخه ونفثه » رواه الترمذى ، والمتمم فى الاستدلال على قول الله تعالى « فاذا قرأت القرآن فاستمع بالله من الشيطان الرجيم » وإنما ابتدأ المصنف بالحديث دون الآية لأن ظاهر الآية

أن الاستعاذة بعد القراءة وليس فيها كيفية الاستعاذة فاستدل بالحديث لأن فيه بيان المحل ، ولكن الحديث ضعيف ، فالجواب الاحتجاج بالآية •

ومعنى : أعوذ بالله ألوذ واعتصم به ، وألجأ إليه ، والشيطان اسم لكل متمردات سمى شيطانا لشطونه عن الخير ، أى تباعده ، وقيل لشيطه ، أى هلاكه واحتراقه ، فعلى الأول النون أصلية وعلى الثانى زائدة ، والرجيم المطرود والمبعد وقيل المرجوم بالشهب ، وقوله : ليس بقراءة ولا علم على الاتباع ، العلم بفتح العين واللام العلامة والدليل واحترز به عن التكثير •

(اما حكم الفصل) فهو أن التعوذ مشروع فى أول ركعة فيقول بعد دعاء الاستفتاح : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هذا هو المشهور الذى نص عليه الشافعى وقطع به الجمهور ، وفيه وجه أنه يستحب أن يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وبه جزم البندنجى وحكاه الرافعى • وهو غريب • قال الشافعى فى الأم وأصحابنا : يحصل التعوذ بكل ما اشتمل على الاستعاذة بالله من الشيطان ، لكن أفضله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، قال صاحب الحاوى : وبعده فى الفضيلة أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وبعده هذا أعوذ بالله العلى من الشيطان الغوى •

قال البندنجى : لو قال : أعوذ بالرحمن من الشيطان أو أعوذ بكلمات الله من الشيطان الرجيم أجزأه ان كانت الصلاة سرية بلا خلاف ، وان كانت جهرية ففيه طريقان (أحدهما) وبه قال أبو على الطبرى وصاحب الحاوى يستحب الاسرار به قولاً واحداً ، كدعاء الافتتاح (والثانى) وهو الصحيح المشهور فيه ثلاثة أقوال (أصحابها) يستحب الاسرار (والثانى) يستحب الجهر لأنه تابع للقراءة فأشبهه التأمين كما لو قرأ خارج الصلاة فانه يجهر بالتعوذ قطعاً (والثالث) يخير بين الجهر والاسرار ولا ترجيح ، وهذا ظاهر نصه فى الأم كما نقله المصنف •

واختلفوا من حيث الجملة فصحح الشيخ أبو حامد والمحاملى ونقلوا التعوذ فى كل ركعة عن ابن سيرين وغلطوا ، فهذه طرق الأصحاب والمذهب استحباب التعوذ فى كل ركعة ، وصححه القاضى أبو الطيب وامام الحرمين

والغزالي في البسيط والرويانى والشاشى والرافعى وآخرون ، ولو تركه في الأولى عمدا أو سهوا استحب في الثانية بلا خلاف ، سواء قلنا : يختص بالأولى أم لا بخلاف ما لو ترك دعاء الاستفتاح في الأولى لا يأتى به فيما بعدها بلا خلاف ، قال أصحابنا : والفرق أن الاستفتاح مشروع في أول الصلاة ، وقد فات فصار كالفراغ من الصلاة ، وأما التعوذ فمشروع في أول القراءة والركعة الثانية وما بعدها فيها قراءة .

(فرع) في مسائل متعلقة بالتعوذ (احداها) قال الشافعى في الأم لو ترك التعوذ عمدا ^(١) فإن تركه عمدا أو سهوا فليس عليه شيء (الثانية) في استحباب التعوذ في القيام الثانى من صلاة الكسوف في الركعة الأولى ، والثانية وجهان حكاهما صاحب الحاوى في باب صلاة الكسوف وهما كالخلاف في الركعة الثانية من سائر الصلوات (الثالثة) قال الشافعى والأصحاب : يستحب التعوذ في كل صلاة فريضة أو نافلة أو مندورة لكل مصل من امام ومأموم ومنفرد ومضطجع ورجل وامرأة وصبى وحاضر ومسافر وقائم وقاعد ومحارب الا المسبوق الذى يخاف فوت بعض الفاتحة لو اشتغل به فيتركه ويشرع في الفاتحة ويتعوذ في الركعة الأخرى . وفي صلاة الجنازة وجهان ذكرهما المصنف والأصحاب ، الصحيح أنه يستحب فيها التعوذ كالتأمين (والثانى) لا يستحب لأنها مبنية على التخفيف (الرابعة) التعوذ يستحب لكل من يريد الشروع في قراءة أو صلاة أو غيرها ويجهر القارئ خارج الصلاة باتفاق القراء ، ويكفيه التعوذ الواحد ما لم يقطع قراءته بكلام أو سكوت طويل ، فان قطعها بواحد منهما استأنف التعوذ وان سجد لتلاوة ثم عاد الى القراءة لم يتعوذ لأنه ليس بفصل أو هو فصل يسير . ذكره المتولى .

(فرع) في مذاهب العلماء في التعوذ ومحلّه وصفته والجهر به وتكراره في الركعات واستحبابه للمأموم وأنه سنة أم واجب . أما أصله فاستحبه للمصلى جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، ومنهم ابن عمر وأبو هريرة وعطاء بن أبى رباح والحسن البصرى وابن سيرين

(١) هكذا بالأصل وفيها سقط ولعله (تداركه في الثانية) كما يفهم من عبارة الروضة والام ،

وقد حكى الشارح عبارة الام بالمعنى (ش) .

والنخعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وسائر أصحاب الرأي وأحمد
واسحاق وداود وغيرهم وقال مالك لا يتعوذ أصلاً لحديث « المنيء صلاته »
ودليل الجمهور الآية ، واستدلوا بأحاديث ليست بثابتة فالآية أولى .

وأما محله فقال الجمهور : هو قبل القراءة ، وقال أبو هريرة وابن
سيرين والنخعي يتعوذ بعد القراءة وكان أبو هريرة يتعوذ بعد فراغ المفاضة
لظاهر الآية . وقال الجمهور : معناها إذا أردت القراءة فاستعد ، وهو اللائق
السابق الى الفهم . وأما صفته فمذهبنا أنه يستحب أن يقول « أعوذ بالله من
الشیطان الرجيم » وبه قال الأكثرون . قال القاضي أبو الطيب : وقال الثوري :
يستحب أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم «
وقال الحسن بن صالح يقول « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان
الرجيم » ونقل الشاشي عن الحسن بن صالح « أعوذ بالله السميع
العليم من الشيطان الرجيم ، ان الله هو السميع العليم » وحكى صاحب
الشامل هذا عن أحمد بن حنبل ، واحتج بقول الله (واما ينزغك من الشيطان
نزغ فاستعد بالله انه هو السميع العليم) (١) وحديث أبي سعيد ، واحتج
أصحابنا بقول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعد بالله من الشيطان
الرجيم) (٢) فقد امثل الأمر .

وأما الجواب عن الآية التي احتج بها فليست بيانا لصفة الاستعاذة ، بل
أمر الله تعالى بالاستعاذة ، وأخبر أنه سميع الدعاء عليم ، فهو حث على
الاستعاذة ، والآية التي أخذنا بها أقرب الى صفة الاستعاذة وكانت أولى ،
وأما حديث أبي سعيد رضى الله عنه فسبق أنه ضعيف ، وأما الجهر بالتعوذ
في الجهرية فقد ذكرنا أن الراجح في مذهبنا أنه لا يجهر ، وبه قال ابن عمر
وأبو حنيفة . وقال أبو هريرة : يجهر ، وقال ابن أبي ليلى الاسرار والجهر
سواء وهما حسنان .

وأما استحبابه في كل ركعة فقد ذكرنا أن الأصح في مذهبنا استحبابه في
كل ركعة . وبه قال ابن سيرين . وقال عطاء والحسن والنخعي والثوري وأبو

(١) الآية ٢٠٠ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٩٨ من سورة النحل .

حنيفة : يختص التعمد بالركعة الأولى وأما استحبابه للمأموم فمذهبنا أنه يستحب له كما يستحب للامام والمنفرد . وقال الثوري وأبو حنيفة : لا يتعمد المأموم لأنه لا قراءة عليه عندهما وأما حكمه فمستحب ليس بواجب ، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور ، ونقل البدرى عن عطاء والثوري أنها أوجباه ، قال : وعن داود روايتان (احدهما) وجوبه قبل القراءة ، ودليله ظاهر الآية ودليلنا حديث المسىء صلاته . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يقرأ فاتحة الكتاب وهو فرض من فروض الصلاة لا روى عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ») .

(الشرح) حديث عبادة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم رحمهما الله ، وقراءة الفاتحة للقادر عليها فرض من فروض الصلاة وركن من أركانها ومتعينة لا يقوم مقامها ترجمتها بغير العربية ولا قراءة غيرها من القرآن ، ويستوى فى تعيينها جميع الصلوات فرضها وثقلها ، جهرها وسرها ، والرجل والمرأة ، والمسافر والصبى ، والقائم والقاعد والمضطجع ، وفى حال شدة الخوف وغيرها ، سواء فى تعيينها الامام والمأموم والمنفرد . وفى المأموم قول ضعيف أنها لا تجب عليه فى الصلاة الجهرية ، وسنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى .

وتسقط الفاتحة عن المسبوق ويتحملها عنه الامام بشرط أن تلك الركعة محسوبة للامام احتراز عن الامام المحدث ، والذي قام لخامسة ناسيا ، وسنوضح ذلك كله فى موضعه ان شاء الله تعالى .

(فرع) قد ذكرنا أن قراءة الفاتحة متعينة فى كل صلاة ، وهذا عام فى الفرض والنفل كما ذكرناه ، وهل نسميها فى النافلة واجبة أم شرطا ؟ فيه ثلاثة أوجه سبق بيانها فى مواضع أصحابها ركن والله أعلم .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى القراءة فى الصلاة :

مذهبنا أن الفاتحة متعينة لا تصح صلاة القادر عليها الا بها ، وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وقد حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن أبى العاص وابن عباس وأبى هريرة وأبى سعيد

الخدرى وخوات بن جبير والزهرى وابن عون والأوزاعى ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحاق وأبى ثور ، وحكاه أصحابنا عن الثورى وداود ، وقال أبو حنيفة : لا تتعين الفاتحة لكن تستحب ، وفى رواية عنه تجب ولا تشتط ، ولو قرأ غيرها من القرآن أجزاءه ، وفى قدر الواجب ثلاث روايات عنه (أحداها) آية تامة (والثانية) ما يتناوله الاسم قال الرازى : وهذا هو الصحيح عندهم (والثالثة) ثلاث آيات قصار أو آية طويلة وبهذا قال أبو حنيفة ومحمد ، واحتج لأبى حنيفة بقول الله تعالى (فاقراءوا ما تيسر منه ^(١)) وبحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته « كبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » رواه البخارى ومسلم ، وبحديث أبى سعيد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة الا بفاتحة الكتاب أو غيرها » وفى حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم « لا صلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب » قالوا : فدل على أن غيرها يقوم مقامها ، قالوا : ولأن سور القرآن فى الحرمة سواء بدليل تحريم قراءة الجميع على الجنب وتحريم مس المحدث المصحف .

واحتج أصحابنا بحديث عبادة بن الصامت المذكور فى الكتاب : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه البخارى ومسلم . فان قالوا : معناه لا صلاة كاملة قلنا : هذا خلاف الحقيقة وخلاف الظاهر والسابق الى الفهم فلا يقبل . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثا ، أى غير تمام فقليل لأبى هريرة : انا نكون وراء الامام فقال : اقرأ بها فى نفسك ، فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قال الله تعالى : قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين نصفها لى ونصفها لعبدى فاذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين ، قال الله : حمدنى عبدى ، واذا قال : الرحمن الرحيم ، قال : أثنت على عبدى واذا قال : مالك يوم الدين ، قال : مجدنى عبدى . وقال مرة : فوض الى عبدى . فاذا قال : اياك نعبد واياك نستعين قال : هذا بينى وبين عبدى ولعبدى ما سأل ، فاذا قال : اهدنا الصراط المستقيم

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال : هذا لعبدى ولعبدى ماسأل » رواه مسلم وعن عبادة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب » رواه الدارقطنى وقال : اسناده صحيح حسن ورجاله ثقات كلهم . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » رواه بهذا اللفظ ابن خزيمة وأبو حاتم ابن حبان بكسر الحاء فى صحيحيهما باسناد صحيح . وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : « أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم ، وفى المسألة أحاديث كثيرة صحيحة والجواب عن الآية التى احتجوا بها أنها وردت فى قيام الليل لا فى قدر القراءة ، وعن الحديث أن الفاتحة تيسر فيحمل عليها جمعا بين الأدلة أو يحمل على من يحسنها ، وعن حديث أبى هريرة « لا صلاة الا بقرآن » أنه حديث ضعيف رواه أبو داود باسناد ضعيف .

وجواب آخر وهو أن معنى هذا الحديث لو صح أن أقل ما يجزى فاتحة الكتاب ، كما يقال : صم ولو ثلاثة أيام من الشهر ، أى أكثر من الصوم ، فإن نقصت فلا تنقص عن ثلاثة أيام . وعن قولهم : ان سور القرآن سواء فى الحرمة أنه لا يلزم منه استواؤها فى الاجزاء فى الصلاة ، لاسيما وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة فى نفس الفاتحة فوجب المصير اليها هذا مختصر ما يتعلق بالمسألة من الدلائل لنا ولهم ، اقتضت فيها على الصواب من الدلائل الصحيحة ، اذ لا فائدة فى الاطناب فى الواهيات ، وبالله التوفيق .

(فسر) فى مناهبهم فى اصل القراءة :

مذهبنا ومذهب العلماء كافة وجوبها ، ولا تصح الصلاة الا بها ، ولا خلاف فيه الا ما حكاه القاضى أبو الطيب ومتابعوه عن الحسن بن صالح وأبى بكر الأصم أنهما قالوا : لا تجب القراءة بل هى مستحبة . واحتج لهما بما رواه أبو سلمة ومحمد بن على أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « صلى المغرب فلم يقرأ فقل له فقال : كيف كان الركوع والسجود ؟ قالوا : حسنا قال : فلا بأس » رواه الشافعى فى الأم وغيره . وعن الحارث الأعور « أن رجلا قال لعلى رضى الله عنه : انى صليت ولم أقرأ ، قال : أتممت الركوع

والسجود؟ قال : نعم ، قال تمت صلاتك » رواه الشافعي . وعن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : (القراءة سنة) رواه البيهقي ، واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة السابقة في الفرع قله ولا معارض لها ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة الا بقراءة » رواه مسلم .

وأما الأثر عن عمر رضى الله عنه فجوابه من ثلاثة أوجه (أحدها) أنه ضعيف لأن أبا سلمة ومحمد بن علي ^(١) لم يدركا عمر (والثاني) أنه محمول على أنه أسر بالقراءة (والثالث) أن البيهقي رواه من طريقين موصولين عن عمر رضى الله عنه أنه صلى المغرب ولم يقرأ فأعاد ، قال البيهقي : وهذه الرواية موصولة موافقة للسنة في وجوب القراءة ، وللقياس في أن الأركان لا تسقط بالنسيان وأما الأثر عن علي رضى الله عنه فضعيف أيضا لأن الحارث الأعور متفق على ضعفه وترك الاحتجاج به ، وأما الأثر عن زيد فقال البيهقي وغيره : مراده أن القراءة لا تجوز الا على حسب ما في المصحف فلا تجوز مخالفته وإن كان على مقاييس العربية ، بل حروف القراءة سنة متبعة أى طريق يتبع ولا يغير والله أعلم .

(فرع) لفاتحة الكتاب عشرة أسماء حكاه الامام أبو اسحاق الثعلبي وغيره (أحدها) فاتحة الكتاب ، وجاءت الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تسميتها بذلك ، قالوا : سميت به لأنه يفتح بها المصحف والتعلم والقراءة في الصلاة ، وهي مفتحة بالحمد الذي يفتح به كل أمر ذي بال ، وقيل لأن الحمد فاتحة كل كتاب (الثاني) سورة الحمد لأن فيها الحمد (الثالث) و (الرابع) أم القرآن وأم الكتاب لأنها مقدمة في المصحف ، كما أن مكة أم القرى حيث دحيت الدنيا من تحتها ، وقيل : لأنها مجمع العلوم والخيرات كما سمي الدماغ أم الرأس لأنه مجمع الحواس والمنافع .

قال ابن دريد : الأم في كلام العرب الراية ينصبها الأمير للعسكر يفزعون اليها في حياتهم وموتهم ، وقال الحسن بن الفضل : سميت بذلك لأنها امام

(١) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف لم يدرك عمر لأن مولده كان سنة بضع ومشرين ومحمد بن علي هو محمد ابن العنفة احدى سبابة بنى حنيفة ولم يكن ميمرا في عهد عمر رضى الله عنهم اجمعين (ط) .

لجميع القرآن يقرأ في كل ركعة ، ويقدم على كل سورة كأم القرى لأهل الاسلام وقيل : سميت بذلك لأنها أعظم سورة في القرآن ، ثبت في صحيح البخارى عن أبى سعيد بن المعلى رضى الله عنه قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم « لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل أن تخرج من المسجد ، فأخذ بيدي فلما أراد أن يخرج قلت له : ألم تقل لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن ؟ قال : الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » .

(الخامس) الصلاة للحديث الصحيح في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي » وهو صحيح كما سبق بيانه قريباً (السادس) السبع المثاني للحديث الصحيح الذي ذكرناه قريباً سميت بذلك لأنها تشني في الصلاة فتقرأ في كل ركعة (السابع) الوافية — بالناء — لأنها لا تنقص فيقرأ بعضها في ركعة ، وبعضها في أخرى بخلاف غيرها (الثامن) الكافية لأنها تكفى عن غيرها ولا يكفى عنها غيرها (التاسع) الأساس روى عن ابن عباس (العاشر) الشفاء فيه حديث مرفوع قال الماوردي في تفسيره : اختلفوا في جواز تسميتها أم الكتاب فجوزه الأكثرون لأن الكتاب تبع لها ومنعه الحسن وابن سيرين وزعموا أن هذا اسم للوح المحفوظ فلا يسمى به غيره (قلت) هذا غلط فقى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « من قرأ بأم الكتاب أجزاء عنه » وفي سنن أبى داود عن أبى هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله رب العالمين أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان تركها ناسياً ففيه قولان ، قال في القديم : « تجزيه لأن عمر رضى الله عنه ترك القراءة فقبل له في ذلك فقال : كيف كان الركوع والسجود ؟ قالوا : حسناً قال : فلا بأس » وقال في الجديد : لا تجزيه لأن ما كان ركناً في الصلاة لم يسقط فرضه بالنسيان كالركوع والسجود) .

(الشرح) هذا الأثر عن عمر رضى الله عنه قد قدمنا بيانه في الفرع السابق في مذهبهم في القراءة وذكرنا أنه ضعيف وأنه أعاد الصلاة .

(اما حكم المسألة) فليمن ترك الفاتحة ناسياً حتى سلم أو ركع قولان

مشهوران ، أصحابهما باتفاق الأصحاب وهو الجديد : لا تسقط عنه القراءة ، بل ان تذكر في الركوع أو بعده قبل القيام الى الثانية عاد الى القيام وقراً ، وان تذكر بعد قيامه الى الثانية لغت الأولى وصارت الثانية هي الأولى ، وان تذكر بعد السلام — والفصل قريب — لزمه العود الى الصلاة ويبني على ما فعل ، فيأتي بركعة أخرى ويسجد للسهو وان طال الفصل يلزمه استئناف الصلاة .

والقول الثاني القديم أنه تسقط عنه القراءة بالنسيان ، فعلى هذا ان تذكر بعد السلام فلا شيء عليه ، وان تذكر في الركوع وما بعده قبل السلام فوجهان (أحدهما) وبه قطع المتولي : يجب أن يعود الى القراءة كما لو نسي سجدة ونحوها (والثاني) لا شيء عليه ، وركعته صحيحة ، وسقطت عنه القراءة كما لو تذكر بعد السلام وبهذا قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه ، ونقله عن نصه في القديم ، وقطع به أيضا البندنجي والقاضي أبو الطيب وصاحب العدة وهو الأصح .

(فسر) لهذه المسألة فتاوى فيها خلاف كهذه والأصح أنها تصح (منها) ترك ترتيب الوضوء ناسياً (ونسيان) الماء في رحله في التيمم (ومن) صلى أو صام بالاجتهاد فصادف قبل الوقت أو صلى بنجاسة حملها أو نسيها ، أو أخطأ في القبلة ييقن وغير ذلك ، وقد سبق بيانها في باب صفة الوضوء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب ان يتدثها ب (بسم الله الرحمن الرحيم) فانها آية منها ، والدليل عليه ما روته أم سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فصدّها آية » ولأن الصحابة رضي الله عنهم اثبتوها فيما جمعوا من القرآن فدل على أنها آية منها ، فان كان في صلاة يجهر فيها جهر بها كما يجهر بسائر الفاتحة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « جهر ببسم الله الرحمن الرحيم » ولأنها تقرأ على أنها آية من القرآن بدليل أنها تقرأ بعد التعوذ فكان سبقتها الجهر كسائر الفاتحة) .

(الشرح) حديث أم سلمة رضي الله عنها صحيح رواه ابن خزيمة في صحيحه بمعناه ، وحديث ابن عباس رواه الترمذي وقال : ليس اسناده بذلك ، وسنذكر ما يغني عنه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى .

(اما حكم المسألة) فمذهبنا أن (بسم الله الرحمن الرحيم) آية كاملة من أول الفاتحة بلا خلاف ، وليست في أول براءة باجماع المسلمين ، وأما باقى السور غير الفاتحة وبراءة ففى البسمة فى أول كل سورة منها ثلاثة أقوال حكاه الخراسانيون أصحابها وأشهرها وهو الصواب أو الأصوب أنها آية كاملة (والثانى) أنها بعض آية (والثالث) أنها ليست بقرآن فى أوائل السور غير الفاتحة ، والمذهب أنها قرآن فى أوائل السور غير براءة ، ثم هل هى فى الفاتحة وغيرها قرآن على سبيل القطع كسائر القرآن ؟ أم على سبيل الحكم لاختلاف العلماء فيها ؟ فيه وجهان مشهوران لأصحابنا حكاهما المحاملى وصاحب الحاوى والبندنجى (أحدهما) على سبيل الحكم بمعنى أنه لا تصح الصلاة الا بقراءتها فى أول الفاتحة ، ولا يكون قارئاً لسورة غيرها بكاملها الا اذا ابتدأها بالبسمة (والصحيح) أنها ليست على سبيل القطع اذ لا خلاف بين المسلمين أن نافيها لا يكفر ، ولو كانت قرآناً قطعاً لكفر ، كمن تفى غيرها ، فعلى هذا يقبل فى اثباتها خبر الواحد كسائر الأحكام ، واذا قال : هى قرآن على سبيل القطع لم يقبل فى اثباتها خبر الواحد كسائر القرآن وانما ثبت بالنقل المتواتر عن الصحابة فى اثباتها فى المصحف كما سيأتى تحريره فى فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى .

وضعف امام الحرمين وغيره قول من قال : انها قرآن على سبيل القطع ، قال الامام : هذه غباوة (١) عظيمة من قائل هذا لأن ادعاء العلم حيث لا قاطع محال . وقال صاحب الحاوى : قال جمهور أصحابنا : هى آية حكما لا قطعاً ، وقال أبو على ابن أبى هريرة هى آية من أول كل سورة غير براءة قطعاً ، ولا خلاف عندنا أنها تجب قراءتها فى أول الفاتحة ولا تصح الصلاة الا بها لأنها كباقي الفاتحة ، قال الشافعى والأصحاب : ويسن الجهر بالبسمة فى الصلاة الجهرية فى الفاتحة وفى السورة وهذا لا خلاف فيه عندنا .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى اثبات البسمة وعدمها

اعلم أن مسألة البسمة عظيمة مهمة ينبى عليها صحة الصلاة التى هى

(١) بالنظر الى جميع اصول المجموع نجد (هذه عبارة) وبالرجوع الى النهاية نسخة خطية يحقها الأخ الاستاذ عبد الحليم الديب لنيل الدكتوراة نجد (هذه غباوة عظيمة) الخ (ط) .

أعظم الأركان بعد التوحيد ، ولهذا المحل الأعلى الذى ذكرته من وصفها
اعتنى العلماء من المتقدمين والمتأخرين بشأنها ، واكثروا التصانيف فيها
مفردة ، وقد جمع الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم
المقدسى الدمشقى ذلك فى كتابه المشهور ، وحوى فيه معظم المصنفات فى ذلك
مجلدا كبيرا وأنا ان شاء الله تعالى أذكر هنا جميع مقاصده مختصرة وأضم
اليها تتمات لا بد منها فأقول : قد ذكرنا أن مذهبنا أن البسملة آية من أول
الفاتحة بلا خلاف ، فكذلك هى آية كاملة من أول كل سورة غير براءة على
الصحيح من مذهبنا كما سبق ، وبهذا قال خلائق لا يحصون من السلف .
قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر : هذا قول ابن عباس وابن عمر وابن الزبير
وطاوس وعطاء ومكحول وابن المنذر وطائفة ، وقال : ووافق الشافعى فى
كونها من الفاتحة أحمد واسحق وأبو عبيد وجماعة من أهل الكوفة ومكة
وأكثر أهل العراق ، وحكاها الخطابى أيضا عن أبى هريرة وسعيد بن جبير ،
ورواه البيهقى فى كتابه الخلافات بإسناده عن على بن أبى طالب رضى الله
عنه والزهرى وسفيان الثورى ، وفى السنن الكبير له عن على وابن عباس
وأبى هريرة ومحمد بن كعب رضى الله عنهم .

وقال مالك والأوزاعى وأبو حنيفة وداود : ليست البسملة فى أوائل السور
كلها قرآنا لا فى الفاتحة ولا فى غيرها ، وقال أحمد : هى آية فى أول الفاتحة
وليست بقرآن فى أوائل السور . وعنه رواية أنها ليست من الفاتحة أيضا .
وقال أبو بكر الرازى من الحنفية وغيره منهم : هى آية بين كل سورتين غير
الأفقال وبراءة ، وليست من السور ، بل هى قرآن كسور قصيرة ، وحكى
هذا عن داود وأصحابه أيضا ، ورواية عن أحمد . وقال محمد بن الحسن :
ما بين دفتى المصحف قرآن ، وأجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أثبتها ولا
من نقاها لاختلاف العلماء فيها ، بخلاف ما لو نقي حرفا مجمعا عليه أو أثبت
ما لم يقل به أحد ، فانه يكفر بالاجماع ، وهذا فى البسملة التى فى أوائل
السور غير براءة ، وأما البسملة فى أثناء سورة النمل (انه من ^(١) سليمان
وانه : بسم الله الرحمن الرحيم) فقرآن بالاجماع فمن جحد منها حرفا كفر
بالاجماع .

(١) الآية ٣٠ من سورة النمل .

واحتج من نقاها في أول الفاتحة وغيرها من السور بأن القرآن لا يثبت بالظن ولا يثبت الا بالتواتر ، وبحديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين فاذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين » الى آخر الحديث ، ولم يذكر البسملة ، رواه مسلم ، وقد سبق قريبا بطوله ، وبحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ان من القرآن سورة ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهى « تبارك الذى ^(١) بيده الملك ») رواه أبو داود والترمذى ، وقال : حديث حسن ، وفي رواية أبي داود « تشفع » قالوا : وقد أجمع القراء على أنها ثلاثون آية سوى البسملة وبحديث عائشة في مبدا الوحي « أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم . ولم يذكر البسملة في أولها » رواه البخارى ومسلم وبحديث أنس رضى الله عنه قال « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » رواه مسلم وفي رواية له « فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون : بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها » (قالوا) ولأنها لو كانت من القرآن لكفر جاحدها وأجمعنا أنه لا يكفر (قالوا) ولأن أهل العدد مجمعون على ترك عدها آية من غير الفاتحة ، واختلفوا في عدها في الفاتحة ، قالوا : ونقل أهل المدينة بأسرهم عن آبائهم التابعين عن الصحابة رضى الله عنهم افتتاح الصلاة بالحمد لله رب العالمين (قالوا : وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبى بن كعب « تقرأ أم القرآن فقال : الحمد لله رب العالمين ^(٢) ») .

واحتج أصحابنا بأن الصحابة رضى الله عنهم أجمعوا على اثباتها في المصحف في أوائل السور جميعا سوى براءة بخط المصحف ، بخلاف الأعشار وتراجم السور ، فان العادة كتابتها بحمرة ونحوها ، فلو لم تكن قرآنا لما استجازوا اثباتها بخط المصحف من غير تمييز ، لأن ذلك يحمل على اعتقاد أنها قرآن فيكونون مغررين بالمسلمين ، حاملين لهم على اعتقاد ما ليس

(١) الآية ١ من سورة الملك .

(٢) الآية ٢ من سورة الفاتحة .

بقرآن قرآنا فهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة رضى الله عنهم ، قال أصحابنا : هذا أقوى أدلتنا في اثباتها .

قال الحافظ أبو بكر البيهقي : أحسن ما يحتج به أصحابنا كتابتها في المصاحف التي قصدوا بكتابتها نفي الخلاف عن القرآن ، فكيف يتوهم عليهم أنهم أثبتوا مائة وثلاث عشرة آية ليست من القرآن ، قال الغزالي في المستصفى : أظهر الأدلة كتابتها بخط القرآن قال : ونحن نقنع في هذه المسألة بالظن ولا شك في حصوله (فان قيل) لعلها أثبتت للفصل بين السور (فجوابه) من أوجه (أحدها) أن هذا فيه تغرير لا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل (والثاني) أنه لو كان للفصل لكتبت بين براءة والأفعال ، ولما حسن كتابتها في أول الفاتحة (الثالث) أن الفصل كان ممكنا بتراجم السور كما حصل بين براءة والأفعال .

فان قيل : لعلها كتبت للتبرك بذكر الله ، فجوابه من هذه الأوجه الثلاثة ، ومن وجه رابع أنه لو كانت للتبرك لاكتفى بها في أول المصحف ، أو لكتبت في أول براءة ، ولما كتبت في أوائل السور التي فيها ذكر الله كالفاتحة والأنعام وسبحان والكهف والفرقان والحديد ونحوها فلم يكن حاجة الى البسمة ، ولأنهم قصدوا تجريد المصحف مما ليس بقرآن . ولهذا لم يكتبوا التعوذ والتأمين مع أنه صح الأمر بهما ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما تلا الآيات النازلة في براءة عائشة رضى الله عنها لم ييسمل ، ولما تلا سورة الكوثر حين نزولها بيسمل ، فلو كانت للتبرك لكانت الآيات في براءة عائشة أولى مما يتبرك فيه لما دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأهله وأصحابه من السرور بذلك .

وعن أم سلمة رضى الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسم (١) الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة في الصلاة وعدها آية » وعن ابن عباس رضى الله عنه في قوله تعالى (ولقد آتيناك سبعا من المثاني (٢)) قال : هي فاتحة الكتاب ، قال فأين السابعة ؟ قال (بسم الله الرحمن الرحيم) رواهما ابن خزيمة في صحيحه ، ورواهما البيهقي وغيره . وعن أنس رضى الله عنه

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة .

(٢) الآية ٨٧ من سورة الحجر .

قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى اغفاء
ثم رفع رأسه متبسما فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال أنزلت على سورة
فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم : انا أعطيناك الكوثر ^(١) ، فصل لربك وانحر ،
ان شئت لك هو الأبر » رواه مسلم . وعن أنس رضي الله عنه أنه سئل عن
قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال « كانت مدا ثم قرأ : بسم الله الرحمن
الرحيم يمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم » رواه البخاري .

وعن ابن عباس قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل
السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم » رواه الحاكم في المستدرك ،
وقال حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ، ورواه أبو داود وغيره .
وأخرج الحاكم في المستدرك أيضا ثلاثة أحاديث كلها عن عمرو بن دينار عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما (الأول) أن النبي صلى الله عليه
وسلم « كان إذا جاءه جبريل عليه السلام فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم علم
أنها سورة (الثاني) « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة
حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم (الثالث) كان المسلمون لا يعلمون
انقضاء السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم وفي سنن البيهقي عن
علي وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم « أن الفاتحة هي السبع
من المثاني وهي السبع آيات وأن البسملة هي الآية السابعة » وفي سنن
الدارقطني عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قرأتم
الحمد فاقروا : بسم الله الرحمن الرحيم انها أم القرآن وأم الكتاب والسبع
المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها » قال الدارقطني : رجال
اسناده كلهم ثقات وروى موقوفا .

فهذه الأحاديث متعاضدة محصلة للظن القوي بكونها قرآنا حيث
كتبت ، والمطلوب هنا هو الظن لا القطع ، خلاف ما ظنه القاضي أبو بكر
الباقلاني حيث شنع على مذهبنا وقال : لا يثبت القرآن بالظن ، وأنكر عليه
الغزالي وأقام الدليل على أن الظن يكفي فيما نحن فيه (مما) ذكره حديث

(١) جميع سورة الكوثر .

(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة .

« كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف ختم السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم » قال : والقاضى معترف بهذا لكنه تأوله على أنها كانت تنزل ولم تكن قرآنا . قال : وليس كل منزل قرآنا . قال الغزالي : وما من منصف الا ويرد هذا التأويل ويضعفه . واعترف أيضا بأن البسمة كتبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوائل السور مع اخباره صلى الله عليه وسلم أنها منزلة ، وهذا موهم كل أحد أنها قرآن ودليل قاطع أو كالقاطع انها قرآن فلا وجه لترك بيانها لو لم تكن قرآنا .

فان قيل : لو كانت قرآنا لبينها ، فالجواب أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله انها منزلة ، وباملائها على كتابه وبأنها تكتب بخط القرآن ، كما لم يبين عند املاء كل آية أنها قرآن اكتفاء بعلم ذلك من قرينة الحال ومن التصريح بالانزال .

فان قيل : قوله لا يعرف فصل السور ، دليل على أنها للفصل ، قلنا موضع الدلالة قوله : حتى ينزل فأخبر بنزولها ، وهذا صفة كل القرآن ، وتقدير الله لا يعرف بالشروع في سورة أخرى الا بالبسمة فانها لا تنزل الا في أوائل السور قال الغزالي في آخر كلامه : للغرض بيان أن المسألة ليست قطعية بل ظنية وأن الأدلة وان كانت متعارضة فجواب الشافعى فيها أرجح وأغلب .

وأما الجواب عن قولهم لا يثبت القرآن الا بالتواتر فمن وجهين (أحدهما) أن اثباتها في المصحف في معنى التواتر (والثاني) أن التواتر انما يشترط فيما يثبت قرآنا على سبيل القطع ، أما ما يثبت قرآنا على سبيل الحكم فيكفى فيه الظن كما سبق بيانه ، والبسمة قرآن على سبيل الحكم على الصحيح ، وقول جمهور أصحابنا كما سبق . وأما الجواب عن حديث « قسمت الصلاة » فمن أوجه ذكرها أصحابنا :

(أحدها) أن البسمة انما لم تذكر لاندراجها في الآيتين بعدها (الثاني) أن يقال معناه فاذا انتهى العبد في قراءته الى « الحمد لله رب العالمين » وحينئذ تكون البسمة داخلة (الثالث) أن يقال المقسوم ما يختص بالفاتحة من الآيات

الكاملة واحترزنا بالكاملة عن قوله تعالى (وقيل ^(١) الحمد لله رب العالمين) وعن قوله تعالى : (وسلام ^(٢) على المرسلين والحمد لله رب العالمين) وأما البسمة فغير مختصة (الرابع) لعله قاله قبل نزول البسمة فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل عليه الآية فيقول : (ضعوها في سورة كذا) .

(الخامس) أنه جاء ذكر البسمة في رواية الدارقطني والبيهقي قال « فإذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم يقول الله ذكرني عبدي » ولكن اسنادها ضعيف .

فان قيل : قد أجمعت الأمة على أن الفاتحة سبع آيات . واختلف في السابعة . فمن جعل البسمة آية قال السابعة (صراط الدين) الى آخر السورة ، ومن قهاها قال « صراط ^(٣) الذين أنعمت عليهم » سادسة « وغير المغضوب عليهم » الى آخرها هي السابعة ، قالوا : ويترجح هذا لأن به يحصل حقيقة التنصيف فتكون لله تعالى ثلاث آيات ونصف وللعبد مثلها ، وموضع التنصيف « اياك نعبد ^(٤) واياك نستعين » فلو عدت البسمة آية ولم يعد « غير ^(٥) المغضوب عليهم » صار لله تعالى أربع آيات ونصف وللعبد آيتان ونصف ، وهذا خلاف تصريح الحديث بالتنصيف ، فالجواب من أوجه « أحدها » منع ارادة حقيقة التنصيف ، بل هو من باب قول الشاعر :

إذا مت كان الناس نصفين شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

فيكون المراد أن الفاتحة قسمان ، فأولها لله تعالى وآخرها للعبد (والثاني) أن المراد بالتنصيف قسمان الثناء والدعاء من غير اعتبار لعدد الآيات (الثالث) أن الفاتحة اذا قسمت باعتبار الحروف والكلمات والبسمة منها كان التنصيف في شطريها أقرب مما اذا قسمت بحذف البسمة ، فلعل المراد تقسيمها باعتبار الحروف . فان قيل يترجح جعل الآية السابعة (غير

(١) الآية ٧٥ من سورة الزمر .

(٢) الآية ١٨٢ من سورة الصافات .

(٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٤) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

(٥) الآية ٧ من سورة الفاتحة .

المغضوب) لقوله : فإذا قال العبد (اهدنا الصراط) الى آخر السورة ، قال : فهؤلاء لعبدى ، فلفظة هؤلاء جمع يقتضى ثلاث آيات ، وعلى قول الشافعى ليس للعبد الا آيتان ، فالجواب أن أكثر الرواة رواه : فهذا لعبدى ، وهو الذى رواه مسلم فى صحيحه ، وان كان (هؤلاء) ثابتة فى سنن أبى داود والنسائى بإسناديهما الصحيحين .

وعلى هذه الرواية تكون الإشارة بهؤلاء الى الكلمات أو الى الحروف أو الى آيتين ونصف من قوله تعالى (وإياك نستعين) الى آخر السورة ، ومثل هذا يجمع كقول الله تعالى (الحج أشهر ^(١) معلومات) والمراد شهران وبعض الثالث أو الى آيتين فحسب ، وذلك يطلق عليه اسم الجمع بالاتفاق ، ولكن اختلفوا فى أنه حقيقة أم مجاز وحقيقته ثلاثة والأكثر على أنه مجاز فى الاثنين ، حقيقة فى الثلاثة . قال الشيخ أبو محمد المقدسى : هذا كله اذا سلمنا أن التنصيف توجه الى آيات الفاتحة ، وذلك ممنوع من أصله ، وانما التنصيف متوجه الى الصلاة بنص الحديث . فان قالوا : المراد قراءة الصلاة . قلنا : بل المراد قسمة ذكر الصلاة أى الذكر المشروع فيها ، وهو ثناء ودعاء ، فالثناء منصرف الى الله تعالى ، سواء ما وقع منه فى القراءة وما وقع فى الركوع والسجود وغيرهما . والدعاء منصرف الى العبد ، سواء ما وقع منه فى القراءة والركوع والسجود وغيرها ، ولا يشترط التساوى فى ذلك لما سبق .

ثم ذكر النبى صلى الله عليه وسلم بعد اخباره بقسمة أذكار الصلاة أمراً آخر وهو ما يقوله الله تعالى عند قراءة العبد هذه الآيات التى هى من جملة المقسوم ، لا أن ذلك تفسير بعض المقسوم ، فان قيل يترجح كونه تفسيراً لذكره عقيب . قلنا ليس كذلك لأن قراءة الصلاة غير منحصرة فى الفاتحة ، فحمل الحديث على قسمة الذكر أعم وأكثر فائدة ، فهذا الحديث هو عمدة نفاة البسمة وقد بان أمره والجواب عنه .

وأما الجواب عن حديث شفاعة تبارك هو أن المراد ما سوى البسمة لأنها غير مختصة بهذه السورة ، ويحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول البسمة فيها فلما نزلت أضيفت اليها بدليل كتابتها فى المصحف ، ويؤيد

(١) الآية ١٦٧ من سورة البقرة .

تأويل هذا الحديث أنه رواية أبي هريرة فمن ثبت البسملة فهو أعلم بتأويله .
وأما الجواب عن حديث مبدأ الوحي وهو أن البسملة نزلت بعد ذلك
كنظائر لها من الآيات المتأخرة عن سورة في النزول فهذا هو الجواب المعتمد وبه
أجاب الشيخ أبو حامد وسليم الرازي وغيرهما (وجواب آخر) وهو أن
البسملة نزلت أولا وروى في ذلك حديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « أول ما ألقى على جبريل : بسم الله الرحمن الرحيم » ونقله
الواحدى في أسباب النزول عن الحسن وعكرمة وهذا ليس بثابت فلا اعتماد
عليه . وأما حديث أنس فسيأتى جوابه في مسألة الجهر بالبسملة ، وأما قولهم :
لو كانت قرآنا لكفر جاحدها فجوابه من وجهين (أحدهما) أن يقرب عليهم
فيقال : لو لم تكن قرآنا لكفر مثبتها (الثانى) أن الكفر لا يكون بالظنيات ،
بل بالقطعيات والبسملة ظنية . وأما قولهم : أجمع أهل العدد على أنه لا تعد
آية ، فجوابه من وجهين (أحدهما) أن أهل العدد ليسوا كل الأمة حتى يكون
اجماعهم حجة ، بل هم طائفة من الناس عدوا كذلك اما لأن مذهبهم نفي
البسملة ، واما لاعتقادهم أنها بعض آية ، وأنها مع أول السورة آية (الثانى)
أنه معارض بما ورد عن ابن عباس وغيره « من تركها فقد ترك مائة وثلاث
عشرة آية » .

وأما الجواب عن نقل أهل المدينة واجماعهم فلا نسلم اجماعهم ، بل قد
اختلف أهل المدينة في ذلك كما سبق الخلاف عن الصحابة فمن بعدهم من
أهل المدينة وغيرهم وستأتى قصة معاوية حين تركها في صلاته فأنكر عليه
المهاجرون والأنصار فأبى اجماع مع هذا ؟ قال ابن عبد البر : الخلاف في
المسألة موجود قديما وحديثا قال : ولم يختلف أهل مكة أن (بسم الله
الرحمن الرحيم ^(١)) أول آية من الفاتحة ولو ثبت اجماع أهل المدينة لم يكن
حجة مع وجود الخلاف لغيرهم هذا مذهب الجمهور .

وأما قولهم : قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبى بن كعب « كيف تقرأ
أم القرآن ؟ فقال : الحمد لله رب العالمين » فجوابه أن هذا غير ثابت وانما
لفظه في كتاب الترمذى « كيف تقرأ في الصلاة فقرأ أم القرآن » وهذا

لا دليل فيه ، وفي سنن الدارقطني عكس ما ذكره وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريدة : « بأي شيء تستفتح القرآن إذا افتتحت الصلاة ؟ » قال : قلت : بسم الله الرحمن الرحيم » وعن علي وجابر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم معناه والله أعلم .

(فرج) في مذاهب العلماء في الجهر بيسم (١) الله الرحمن الرحيم : قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الجهر بها حيث يجهر بالقراءة في الفاتحة والسورة جميعا فلها في الجهر حكم باقي الفاتحة والسورة وهذا قول أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والقراء ، فأما الصحابة الذين قالوا به فرواه الحافظ أبو بكر الخطيب عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعمار بن ياسر وأبي بن كعب وابن عمر وابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد وقيس بن مالك وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر والحسين بن علي وعبد الله بن جعفر (٢) ومعاوية وجنادة المهاجرين والأنصار الذين حضروه لما صلى بالمدينة وترك الجهر فأنكروا عليه فرجع إلى الجهر بها رضى الله عنهم أجمعين .

قال الخطيب : وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم أكثر من أن يذكر وأوسع من أن يحصروا ، ومنهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبو وائل وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولى ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو الشعثاء ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه محمد بن علي والأزرق بن قيس وعبد الله بن مغفل ابن مقرن فهؤلاء من التابعين ، قال الخطيب : ومن قال به بعد التابعين عبد الله بن عمر العمري والحسن بن زيد وعبد الله بن حسن وزيد بن علي بن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد واسحاق بن راهويه ، ورواه البيهقي عن بعض هؤلاء وزاد في التابعين عبد الله بن صفوان

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة .

(٢) كذا بالأصل ، ولعله وعبد الله بن عمرو (ط) .

ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعتمر بن سليمان ، ونقله ابن عبد البر عن بعض هؤلاء وزاد فقال : هو قول جماعة أصحاب ابن عباس طاوس وعكرمة وعمرو بن دينار ، وقول ابن جريج ومسلم بن خالد وسائر أهل مكة وهو أحد قولي ابن وهب صاحب مالك وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي ثور .

وقال الشيخ أبو محمد المقدسي : والجهر بالبسلة هو الذي قرره الأئمة الحفاظ واختاروه وصنفوا فيه مثل محمد بن نصر المروزي وأبي بكر بن خزيمة وأبي حاتم بن حبان وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبد الله الحكم وأبي بكر البيهقي والخطيب وأبي عمر بن عبد البر وغيرهم رحمهم الله .

وفي كتاب الخلافات للبيهقي عن جعفر بن محمد قال : أجمع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم على الجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » وتقل الخطيب عن عكرمة أنه كان لا يصلى خلف من لا يجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » . وقال أبو جعفر محمد بن علي : لا ينبغي الصلاة خلف من لا يجهر ، قال أبو محمد : واعلم أن أئمة القراءة السبعة (منهم) من تروى البسلة بلا خلاف عنه (ومنهم) من روى عنه الأمران ، وليس فيهم من لم يسمل بلا خلاف عنه فقد بحثت عن ذلك أشد البحث فوجدته كما ذكرته ثم كل من رويت عنه البسلة ذكرت بلفظ الجهر بها إلا روايات شاذة جاءت عن حمزة رحمه الله بالأسرار بها وهذا كله مما يدل من حيث الإجمال على ترجيح إثبات البسلة والجهر بها ، وفي كتاب البيان لابن أبي هاشم عن أبي القاسم بن المسلمي قال : كنا نقرأ « بسم (١) الله الرحمن الرحيم » في أول فاتحة الكتاب ، وفي أول سورة البقرة وبين السورتين في الصلاة ؛ وفي الفرض كان هذا مذهب القراء بالمدينة .

وذهبت طائفة إلى أن السنة الأسرار بها في الصلاة السرية والجهرية وهذا حكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن الزبير والحكم وحماد والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ، وهو مذهب أحمد ابن حنبل وأبي عبيد ، وحكى عن النخعي وحكى القاضي أبو الطيب وغيره

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة .

عن ابن أبي ليلى والحكم أن الجهر والاسرار سواء . واعلم أن مسألة الجهر ليست مبنية على مسألة اثبات البسمة لأن جماعة ممن يرى الاسرار بها لا يعتقدونها قرآنا بل يرونها من سننه كالتعوذ والتأمين وجماعة ممن يرى الاسرار بها يعتقدونها قرآنا وانما أسروا بها ، وجهر أولئك لما ترجح عند كل فريق من الأخبار والآثار .

واحتج من يرى الاسرار بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » رواه البخاري ، وعن أنس أيضا رضي الله عنه قال « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » رواه مسلم ، وعنه « صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها » رواه مسلم .

وفي رواية الدارقطني « فلم أسمع أحدا منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم » وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » رواه مسلم ، وروى عن ابن عبد الله بن مغفل : « سمعني أبي وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال : أي بني إياك والحدث فاني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع رجلا منهم يقوله فاذا قرأت قل : الحمد لله رب العالمين » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي : حديث حسن وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال « ما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة مكتوبة ببسم الله الرحمن الرحيم ولا أبو بكر ولا عمر رضي الله عنهما » .

قالوا : ولأن الجهر بها منسوخ ، قال سعيد بن جبير « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم بمكة وكان أهل مكة

(١) الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة .

يدعون مسيلم (الرحمن) فقالوا ان محمدا يدعو الى اله اليمامة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخفاها فما جهر بها حتى مات « قالوا : وسئل الدارقطني بمصر حين صنف كتاب الجهر فقال : لم يصح في الجهر بها حديث .

قالوا : وقال بعض التابعين : الجهر بها بدعة قالوا : وقياسا على التعوذ قالوا : ولأنه لو كان الجهر ثابتا لنقل نقلا متواترا أو مستفيضا كوروده في سائر القراءة •

واحتج أصحابنا والجمهور على استحباب الجهر بأحاديث وغيرها جمعها ولخصها الشيخ أبو محمد المقدسي فقال : اعلم أن الأحاديث الواردة في الجهر كثيرة ، منهم من صرح بذلك ، ومنهم من فهم من عبارته • ولم يرد تصريح بالاسرار بها عن النبي صلى الله عليه وسلم الا روايتان : (احدهما) عن ابن مغفل وهي ضعيفة • (والثانية) عن أنس وهي معللة بما أوجب سقوط الاحتجاج بها كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ، ومنهم من استدل بحديث « قسمت الصلاة » السابق ولا دليل فيه على الاسرار ومنهم من يستدل بحديث عن عائشة وحديث عن ابن مسعود واعتمادهم على حديثي أنس وابن مغفل ولم يدع أبو الفرج بن الجوزي في كتابه التحقيق غيرهما ، فقال : لنا حديثان فذكرهما ، وسنوضح أنه لا حجة فيهما ، وأما أحاديث الجهر فالحجة قائمة بما يشهد له بالصحة ، منها - وهو ما روى عن ستة من الصحابة أبي هريرة وأم سلمة وابن عباس وأنس وعلي بن أبي طالب وسمرة ابن جندب رضى الله عنهم - أما أبو هريرة فوردت عنه أحاديث دالة على ذلك من ثلاثة أوجه •

(الأول) ما هو مستنبط من متفق على صحته رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة « قال في كل صلاة قراءة » وفي رواية « بقراءة » وفي أخرى « لا صلاة الا بقراءة » قال أبو هريرة « فما أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلنه لكم ، وما أخفاه أخفيناه لكم » وفي رواية « فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعناكم وما أخفى منا أخفيناه منكم » كل هذه الألفاظ في الصحيح ، وبعضها في الصحيحين ، وبعضها في أحدهما ، ومعناه يجهر بما جهر به ويسر بما أسر به ، ثم قد ثبت عن أبي هريرة أنه كان يجهر في

صلاته بالبسلة فدل على أنه سمع الجهر بها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال الخطيب أبو بكر الحافظ البغدادي : الجهر بالتسمية مذهب لأبي هريرة حفظ عنه واشتهر به وزواه عنه غير واحد من أصحابه .

(الوجه الثاني) حديث نعيم بن عبد الله المجرم قال « صليت وراء أبي هريرة رضى الله عنه فقراً بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم الكتاب حتى اذا بلغ ولا الضالين قال : آمين وقال الناس : آمين ويقول كلما سجد : الله أكبر واذا قام من الجلوس من الاثنين قال : الله أكبر ثم يقول اذا سلم : والذي نفسي بيده انى لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه النسائي في سننه وابن خزيمة في صحيحه قال ابن خزيمة في مصنفه : فأما الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فقد صح وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ثابت متصل لاشك ولا ارتيات عند أهل المعرفة بالأخبار في صحة سنده واتصاله ، فذكر هذا الحديث ، ثم قال : فقد بان وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ، وأخرجه أبو حاتم بن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه وقال هذا حديث صحيح ورواته كلهم ثقات ورواه الحاكم في المستدرک على الصحيح وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخارى ومسلم ، واستدل به الحافظ البيهقي في كتاب الخلافات ثم قال : رواية هذا الحديث كلهم ثقات مجمع على عدالتهم محتج بهم في الصحيح ، وقال في السنن الكبير : وهو اسناد صحيح وله شواهد ، واعتمد عليه الحافظ أبو بكر الخطيب في أول كتابه الذى صنفه في الجهر بالبسلة في الصلاة ، فرواه من وجوه متعددة مرضية ، ثم قال : هذا الحديث ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل في اتصاله وثقة رجاله .

(الوجه الثالث) ما رواه الدارقطني في سننه من طريقين عن منصور بن أبي مزاحم قال حدثنا ادريس عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو هريرة هي آية من كتاب الله اقرأوا ان شئتم فاتحة الكتاب فانها الآية السابعة وفي رواية أن النبي صلى

الله عليه وسلم « كان اذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطني : رجال اسنده كلهم ثقات . وقال الخطيب : قد روى جماعة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ويأمر به فذكر هذا الحديث » وقال بدل قرأ : جهر وعن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم » وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم » قال الشيخ أبو محمد المقدسي : فلا عذر لمن يترك صريح هذه الأحاديث عن أبي هريرة ويعتمد رواية حديث « قسمت الصلاة » ويحمله على ترك التسمية مطلقا ، أو على الاسرار وليس في ذلك تصريح بشيء منهما والجميع رواية صحابي واحد ، فالتوفيق بين رواياته أولى من اعتقاد اختلافها مع أن هذا الحديث الذي رواه الدارقطني باسناد حديث « قسمت الصلاة » بعينه فوجب حمل الحديثين على ما صرح به في أحدهما .

وأما حديث أم سلمة فرواه جماعة من الثقات عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عنها رضى الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين » وفي رواية « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يقطعها حرفا حرفا » وفي رواية « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرأ يقطع قراءته آية آية » رواه الحاكم في المستدرک وابن خزيمة والدارقطني وقال : اسنده كلهم ثقات وهو اسناد صحيح . وقال الحاكم في المستدرک : هو صحيح على شرط البخاري ومسلم ورواه عمر بن (١) هارون البلخي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فعدّها آية ، الحمد لله رب العالمين آيتين ، الرحمن الرحيم ثلاث آيات ، مالك يوم الدين أربع آيات ، وقال : هكذا اياك نعبد واياك نستعين وجمع خمس أصابعه » قال أبو محمد

(١) عمر بن هارون بن يزيد بن جابر بن سلمة الثقفي مولاهم أبو حمص البلخي من اصحاب ابن جريج وسعيد بن ابي عروبة وحرير بن عثمان وطائفة مات ببلخ يوم جمعة سنة ١٩٢ .

لما وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه المقاطيع أخبر عنه أنه عند كل مقطع آية لأنه جمع عليه أصابعه ، فبعض الرواة حين حدث بهذا الحديث نقل ذلك زيادة في البيان . وعن عمر بن هارون هذا كلام لبعض الحفاظ إلا أن حديثه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، وأما الزيادة التي في حديثه وهي قوله قرأ في الصلاة فرواها الطحاوي من حديث ابن جريج بسنده وذكر الرازي له تأملات ضعيفة أبطلتها في الكتاب الطويل .

وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک باسنادهما عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الحاكم : هذا اسناد صحيح وليس له علة . وأخرج الدارقطني حديثين كلاهما عن ابن عباس ، وقال في كل واحد منهما : هذا اسناد صحيح ليس في روايته مجروح (أحدهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم « جهر بيسم الله الرحمن الرحيم » (والثاني) كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة « بيسم الله الرحمن الرحيم » وهذا الثاني رواه الترمذي وقال : ليس اسناده بذلك .

قال أبو محمد المقدسي : فحصل لنا والحمد لله عدة أحاديث عن ابن عباس صححها الأئمة لم يذكر ابن الجوزي في التحقيق شيئاً منها ، بل ذكر حديثاً رواه عمر بن حفص المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في السورتين حتى قبض » قال ابن الجوزي : وعمر بن حفص أجمعوا على تركه ، وليس هذا بانصاف ولا تحقيق فانه يوهم أنه ليس عن ابن عباس في الجهر سوى هذا الحديث الضعيف . وأما حديث أنس فالاستدلال به من أوجه (الأول) أن في صحيح البخاري من حديث عمرو بن عاصم عن همام وجريز عن قتادة قال « سئل أنس كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كانت مداً » ثم قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم » قال الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي : هذا حديث صحيح لا نعرف له علة . قال : وفيه دلالة على الجهر مطلقاً يتناول الصلاة وغيرها لأن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اختلفت في

الجهر بين حالتى الصلاة وغيرها لينها أنس ولما أطلق جوابه ، وحيث أجاب بالبسملة دل على أن النبى صلى الله عليه وسلم يجهر بها فى قراءته ولولا ذلك لأجاب أنس « بالحمد لله رب العالمين » أو غيرها .

(الوجه الثانى) أن فى صحيح مسلم عن أنس رضى الله عنه قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى اغفاء ثم رفع رأسه متبسما ، قلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : أنزلت على أنفسنا سورة فقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم)^(١) انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) الى آخرها » وهذا تصريح بالجهر بها خارج الصلاة فكذا فى الصلاة كسائر الآيات . وقد أخرج مسلم هذا الحديث فى صحيحة عقب الحديث المحتج به فى نفى الجهر كالتعليل له به ، لأن الحديثين من رواية أنس . فإن قيل : انما جهر بها فى الحديث لأنه تلا ما أنزل ذلك الوقت فيلزمه أن يبلغه جميعه فجهر بباقي السور . قلنا : فهذا دليل لنا لأنها تكون من السورة فيكون له حكم باقيةا فى الجهر حتى يقوم دليل خلافه .

(الوجه الثالث) ما اعتمده الامام الشافعى من اجماع أهل المدينة فى عصر الصحابة رضى الله عنهم خلافا لما ادعته المالكية من الاجماع . قال الشافعى : أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال : أخبرنى عبد الله بن عثمان بن خيثم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك قال : صلى معاوية بالمدينة صلاة يجهر فيها بالقراءة فقرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » لأم القرآن ولم يقرأ بها للسور التى بعدها حتى قضى تلك القراءة ولم يكبر حين يهوى حتى قضى تلك الصلاة ، فلما سلم ناداه من شهد من المهاجرين من كل مكان : يا معاوية أسرقت الصلاة أم نسيت ؟ فلما صلى بعد ذلك قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » للتى بعد أم القرآن وكبر حين يهوى ساجدا . ورواه يعقوب بن سفيان الامام عن الحميدى واعتمد عليه يعقوب أيضا فى اثبات الجهر بالبسملة ، وقد أخرجه الحاكم فى المستدرک وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، وقد أحج بعبد المجيد ، وسائر رواته متفق على عدالتهم . قال البيهقى : وتابعه على ذلك عبد الرزاق عن

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة الكوثر باحتساب البسملة حكما .

ابن جريج • ورواه ابن خيثم باسناد آخر • ورواه الدارقطني في سننه وقال :
رجاله كلهم ثقات • قال الدارقطني : وحدثنا أبو بكر النيسابوري قال :
حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي فذكره ، الا أنه قال : فلم يقرأ « بسم
الله الرحمن الرحيم » لأم القرآن ولم يقرأ للسورة بعدها ، فذكر الحديث •
وزاد : والأنصار • ثم قال : فلم يصل بعد ذلك الا قرأ « بسم الله الرحمن
الرحيم » لأم القرآن وللسورة • ورواه الشافعي من وجه آخر • وقال :
فناداه المهاجرون والأنصار حين سلم : يا معاوية أسرقت صلاتك ؟ أين بسم
الله الرحمن الرحيم ؟ وقد حصل الجواب في الكتاب الكبير عما أورد في اسناد
هذا الحديث ومثته ، ويتكفي أن على شرط مسلم •

(الوجه الرابع) روى الدارقطني في سننه ومسنده عن المعتمر بن سليمان
عن أبيه عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة بسم
الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطني : اسناده صالح ، وفيه عن محمد بن أبي
السرى العسقلاني قال : صليت خلف المعتمر بن سليمان ما لا أحصى صلاة
المغرب والصبح فكان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب
وبعدها ، وسمعت المعتمر يقول : ما آلو أن أقتدى بصلاة أبي ، وقال أبي :
ما آلو أن أقتدى بصلاة أنس بن مالك • وقال أنس : ما آلو أن أقتدى
بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم • قال الدارقطني اسناده كلهم ثقات ،
وأخرجه الحاكم في المستدرك وقال : رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات •

وأخرج الحاكم أيضا عن شريك بن عبد الله عن أنس قال : « سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الحاكم : رواه
كلهم ثقات ، قال الحاكم : ففى هذه الأخبار معارضة لحديث قتادة عن أنس
السابق في ترك قراءة البسمة ، وهو كما قاله ، لأنه اذا صح عنه ما ذكرناه
فعلا ورواية ، فكيف يظن به أنه يروى ما يفهم خلافه فهو لم يقتد في جهره
بها الا برسول الله صلى الله عليه وسلم ففى الصحيحين عن حماد بن زيد
عن ثابت عن أنس « اني لا آلو أن أصلى بكم كما رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلى بنا » قال أبو محمد المقدسى : قد حصل لنا والحمد لله
عدة أحاديث جياذ في الجهر • وتعرض ابن الجوزى لتضعيف بعض رواته عن

أس لم نذكرها نحن ، وتعرض مما ذكرناه لرواية شريك وطعن فيه . وجواب ما قال أن شريكا من رجال الصحيحين ، ويكفي أن نحتج بمن احتج به البخارى ومسلم ، وفيما ذكرناه من الأحاديث الصحيحة المشهود لها بالصحة ما يرد قول ابن الجوزى : انه لم يصح عن أنس شيء في الجهر .

وأما حديث على رضى الله عنه الذى بدأ الدارقطنى بذكره في سننه قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » في صلاته . قال الدارقطنى : هذا اسناد علوى لا بأس به ، وقد احتج به ابن الجوزى على المالكية في تركهم البسملة في الصلاة ولم يحتج في المسألة بغيره ، ثم ساق الدارقطنى الروايات في ذلك عن غير على من الصحابة ، ثم ختمها برواية عنه حين قال : سئل على رضى الله عنه عن السبع المثاني فقال : « الحمد لله رب العالمين » ف قيل : انما هي ست آيات ، فقال : « بسم الله الرحمن الرحيم » آية . قال الدارقطنى : اسناده كلهم ثقات واذا صح أن عليا يعتقدونها من الفاتحة فلها حكم باقيها في الجهر . وأما حديث سمرة فأخرجه الدارقطنى والبيهقى عن حميد عن الحسن عن سمرة رضى الله عنه قال : « كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سكتان ، سكتة اذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وسكتة اذا فرغ من القراءة » وأنكر ذلك عمران بن حصين ، فكتبوا الى أبي بن كعب وكتب أن صدق سمرة . قال الدارقطنى : كلهم ثقات ، وكان على بن المدينى يثبت سماع الحسن من سمرة . . قال الخطيب : فقله سكتة اذا قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » يعنى اذا أراد أن يقرأ لأن السكتة انما هي قبل قراءة البسملة لا بعدها .

وأما الجواب عن استدلالهم بحديث أنس « كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » وعن حديث عائشة فهو أن المراد كانوا يفتتحون سورة الفاتحة لا بالسورة ، وهذا التأويل متعين للجمع بين الروايات ، لأن البسملة مروية عن عائشة رضى الله عنها فعلا ورواية عن النبى صلى الله عليه وسلم ولأن مثل هذه العبارات وردت عن ابن عمر وأبى هريرة رضى الله عنهم . . وهما ممن صح عنه الجهر بالبسملة ، فدل على أن مراد جميعهم اسم السورة ، فهو كقوله بالفاتحة ، وقد ثبت أن أول الفاتحة البسملة فتعين الابتداء

بها • وأما الرواية التي في مسلم (فلم أسمع أحدا منهم يقرأ « بسم الله الرحمن الرحيم ») فقال أصحابنا : هي رواية للفظ الأول بالمعنى الذي فهمه الراوى عبر عنه على قدر فهمه فأخطأ ، ولو بلغ الحديث بلفظه الأول لأصاب ، فإن اللفظ الأول هو الذي اتفق عليه الحفاظ ، ولم يخرج البخارى والترمذى وأبو داود غيره ، والمراد به اسم السورة كما سبق •

وثبت في سنن الدارقطنى عن أنس قال : « كنا نصلى خلف النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يفتتحون بأم القرآن فيما يجهر به » قال الدارقطنى : هذا صحيح ، وهو دليل صريح لتأويلنا ، فقد ثبت الجهر بالبسملة عن أنس وغيره كما سبق فلا بد من تأويل ما ظهر خلاف ذلك قال الشيخ أبو محمد المقدسى : ثم للناس في تأويله والكلام عليه خمس طرق (أحداها) وهى التى اختارها ابن عبد البر أنه لا يجوز الاحتجاج به لتلونه واضطرابه واختلاف ألفاظه مع تغاير معانيها فلا حجة فى شىء منها عندى ، لأنه قال مرة : كانوا يفتتحون « بالحمد لله رب العالمين » ومرة كانوا لا يجهرون « بسم الله الرحمن الرحيم » ومرة كانوا لا يقرأونها ومرة قال وقد سئل عن ذلك : كبرت ونسيت • فحاصل هذه الطريقة أننا نحكم بتعارض الروايات ولا نجعل بعضها أولى من بعض فيسقط الجميع • ونظير ما فعلوا فى رد حديث أنس • هذا ما نقله الخطابى فى معالم السنن عن أحمد ابن حنبل أنه رد حديث رافع بن خديج فى المزارعة لاضطرابه وتلونه • وقال : هو حديث كثير الألوان •

(الطريقة الثانية) أن نرجح بعض ألفاظ هذه الروايات المختلفة على باقىها ونرد ما خالفها إليها فلا نجد الرجحان إلا للرواية التى على لفظ حديث عائشة « أنهم كانوا يفتتحون بالحمد لله » أى بالسورة • وهذه طريقة الامام الشافعى ومن تبعه لأن أكثر الرواة على هذا اللفظ ولقوله فى رواية الدارقطنى « بأم القرآن » فكان أناسا أخرج هذا الكلام مستدلا به على من يجوز قراءة غير الفاتحة أو يبدأ بغيرها ، ثم افترقت الرواة عنه فمنهم من أداه بلفظه فأصاب ، ومنهم من فهم منه حذف البسملة فعبّر عنه بقوله « كانوا لا يقرأون » أو فلم أسمعهم يقرأون البسملة ومنهم من فهم الاستمرار فعبّر عنه فان قيل إذا اختلفت ألفاظ روايات حديث قضى المبين منها على المجمل ، فإن

سلم أن رواية : يفتحون محتملة ، فرواية : لا يجهرون تعين المراد . قلنا : ورواية « بأم القرآن » تعين المعنى الآخر فاستويا وسلم لنا ما سبق من الأحاديث المصرحة بالجهر عن أنس وغيره ، وتلك لا تحتل تأويلا وهذه أمكن تأويلها بما ذكرناه فأولت وجمع بين الروايات وألفاظها .

(الطريقة الثالثة) أن يقال : ليس في هذه الروايات ما ينافي أحاديث الجهر الصحيحة السابقة : أما الرواية المتفق عليها فظاهرة ، وأما قوله لا يجهرون فالمراد به نهي الجهر الشديد الذي نهى الله تعالى عنه بقوله تعالى (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا) ^(١) فنفي أنس رضي الله عنه الجهر الشديد دون أصل الجهر ، بدليل أنه هو روى الجهر في حديث آخر . وأما رواية من روى « يسيرون » فلم يرد حقيقة الاسرار ، وهذه طريقة الامام أبي بكر بن خزيمة ، وانما أراد بقوله يسيرون التوسط المأمور به الذي هو بالنسبة الى الجهر المنهى عنه كالاسرار ، واختار هذا اللفظ مبالغة في نهي الجهر الشديد المنهى عنه ، وهذا معنى ما روى عن ابن عباس أنه قال : « الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قراءة الأعراب » أراد الجهر الشديد قراءة الأعراب لجفائهم وشدهم لأن ابن عباس ممن رأى الجهر بالبسملة كما سبق .

(الطريقة الرابعة) رجحها الامام ابن خزيمة ، وهي رد جميع الروايات الى معنى أنهم كانوا يسيرون بالبسملة دون تركها ، وقد ثبت الجهر بها بالأحاديث السابقة عن أنس وكان أنسا بالغ في الرد على من أنكر الجهر والاسرار بها فقال « أنا صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه فرأيتهم يسيرون بها » أي وقع ذلك منهم مرة أو مرات لبيان الجواز ولم يرد الدوام ، بدليل ما ثبت عنه من الجهر رواية وفعلا كما سبق ، فتكون أحاديث أنس قد دلت على جواز الأمرين ووقوعهما من النبي صلى الله عليه وسلم وهما : الجهر والاسرار ، ولهذا اختلفت أفعال الصدر الأول في ذلك ، وهو كالإختلاف في الأذان والاقامة . قال أبو حاتم بن حبان : هذا عندي من الإختلاف المباح ، والجهر أحب الى ؛ فعلى هذا قول من روى « لم يقرأ » أي لم يجهر ؛ ولم أسمعه يقرأون ، أي يجهرون .

(١) الآية ١١٠ من سورة الاسراء .

(الطريقة الخامسة) أن يقال : نطق أنس بكل هذه الألفاظ المروية في مجالس متعددة بحسب الحاجة إليها في الاستدلال والبيان . فان قيل : هلا حملتم حديث أنس رضي الله عنه على أن آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الجهر بدليل أنه حكى ذلك عن الخلفاء بعده ؟ قلنا : منع ذلك أن الجهر مروى عن أنس من فعله كما سبق من حديث المعتمر عن أبيه عن أنس ، فلا يختار أنس لنفسه إلا ما كان آخر الأمرين قال أبو محمد : وإن رما ترجيح الجهر فيما نقل أنس ، قلنا : هذه الرواية التي انفرد بها مسلم المصححة بحذف البسمة أو بعدم الجهر بها قد عللت وعورضت بأحاديث الجهر الثابتة عن أنس ، والتعليل يخرجها من الصحة إلى الضعف ، لأن من شرط الصحيح أن لا يكون شاذاً ولا معللاً ، وإن اتصل سنده بنقل عدل ضابط عن مثله ، فالتعليل يضعفه لكونه اطلع فيه على علة خفية قاذحة في صحته كاشفة عن وهم لبعض روايته ، ولا ينفع حينئذ إخراجها في الصحيح لأنه في نفس الأمر ضعيف ؛ وقد خفي ضعفه وقد تخفى العلة على أكثر الحفاظ ويعرفها الفرد منهم فكيف والأمر هنا بالعكس ، ولهذا امتنع البخاري وغيره من إخراجها .

وقد علل حديث أنس هذا بثمانية أوجه ذكرها أبو محمد مفصلة ، وقال : الثامن فيها أن أبا سلمة سعيد بن زيد قال : سألت أنسا « أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين ؟ أو بيسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : انك لتسألني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك » رواه أحمد بن حنبل في مسنده ، وابن خزيمة في كتابه ، والدارقطني في سننه ، وقال : اسناده صحيح ، وهذا دليل على توقف أنس وعدم جزمه بواحد من الأمرين ، وروى عنه الجزم بكل واحد منهما فاضطربت أحاديثه ، وكلها صحيحة فتعارضت فسقطت ، وإن ترجح بعضها فالترجيح : الجهر لكثرة أحاديثه ، ولأنه أثبات فهو مقدم على النفي ولعل النسيان عرض له بعد ذلك ؛ قال ابن عبد البر : من حفظ عنه حجة على من سأل في حال نسيانه والله أعلم .

وأما الجواب عن حديث ابن عبد الله بن مغفل فقال أصحابنا والحفاظ :

هو حديث ضعيف لأن ابن عبد الله بن مغفل مجهول ، قال ابن خزيمة : هذا الحديث غير صحيح من جهة النقل لأن ابن عبد الله مجهول .

وقال ابن عبد البر : ابن عبد الله مجهول لا يقوم به حجة ، وقال الخطيب أبو بكر وغيره : هذا الحديث ضعيف لأن ابن عبد الله مجهول ، ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذى : حديث حسن لأن مداره على مجهول ولو صح وجب تأويله جمعا بين الأدلة السابقة . وذكروا في تأويله وجهين (أحدهما) قال أبو الفتح الرازى في كتابه في البسلة ان ذلك في صلاة سرية لا جهرية لأن بعض الناس قد يرفع قراءته بالبسلة وغيرها رفعا يسمعه من عنده فنهاه أبوه عن ذلك وقال : هذا محدث ، والقياس أن البسلة لها حكم غيرها من القرآن في الجهر والاسرار (الثانى) جواب أبى بكر الخطيب قال : ابن عبد الله مجهول ولو صح حديثه لم يؤثر في الحديث الصحيح عن أبى هريرة في الجهر ، لأن عبد الله بن مغفل من أحداث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو هريرة من شيوخهم . وقد صح أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول لأصحابه « ليلنى منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم » فكان أبو هريرة يقرب من النبى صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن مغفل يبعد لحدائثة سنة ، ومعلوم أن القارىء يرفع صوته ويجهر بقراءته في أثنائها أكثر من أولها فلم يحفظ عبد الله الجهر بالبسلة لأنه بعيد ، وهى أول القراءة ، وحفظها أبو هريرة لقربه واصغائه وجودة حفظه وشدة اعتناؤه ، وأما حديث ابن مسعود رضى الله عنه ، فجوابه أنه ضعيف لأنه من رواية محمد بن جابر اليمامى عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود ، ومحمد بن جابر ضعيف باتفاق الحفاظ مضطرب الحديث لاسيما في روايته عن حماد بن أبى سليمان ، هذا وفيه ضعف آخر وهو أن ابراهيم ^(١) النخعى لم يدرك ابن

(١) قال المجلى : رأى عائشة رؤيا وكان مفتى اهل الكوفة ، وكان رجلا صالحا فقيها متوقفا قليل التكلف ومات وهو مختف من الحجاج . وقال الأعمش كان ابراهيم خيرا في الحديث وقال الشعبي ما ترك أحدا أعلم منه وقال ابن معين مراسيل ابراهيم أحب الى من مراسيل الشعبي ، وقال الأعمش قلت لابراهيم : أسند لى من ابن مسعود ، فقال ابراهيم اذا حدثكم عن رجل عن عبد الله فهو الذى سمعت ، واذا قلت : قال عبد الله فهو من غير واحد من عبد الله قال أبو نعيم : مات سنة ٩٦ وقال غيره : وهو ابن ٤٩ سنة وقيل ابن ٥٨ وقيل أحد من حماد بن خالد عن شعبة : لم يسمع النخعى من أبى عبد الله الجدلى حديث خزيمة بن ثابت في المسح وفي العلل الكبير للترمذى : سمع ابراهيم النخعى حديث أبى عبد الله الجدلى من ابراهيم =

مسعود بالاتفاق فهو منقطع ضعيف واذا ثبت ضعفه من هذين الوجهين لم يكن فيه حجة ، ولو كانت لكائن الأحاديث الصحيحة السابقة المصرحة بالجهر مقدمة لصحتها وكثرتها ولأنها اثبات وهذا تقي ، والاثبات مقدم .

وأما قول سعيد بن جبير : ان الجهر منسوخ فلا حجة فيه ، وان كان قد روى متصلا عنه عن ابن عباس ، وقال : فأنزل الله تعالى (ولا تجهر ^(١) بصلاتك) فيسمع المشركون فيهرأون (ولا تخافت بها) عن أصحابك فلا تسمعهم (وابتغ ^(٢) بين ذلك سبيلا) وفي رواية « فخفض النبي صلى الله عليه وسلم يسم الله الرحمن الرحيم » .

قال البيهقي : يعنى — والله أعلم — فخفض بها دون الجهر الشديد الذى يبلغ اسماع المشركين ، وكان يجهر بها جهرا يسمع أصحابه . قال أبو محمد : وهذا هو الحق لأن الله تعالى كما نهاه عن الجهر بها نهاه عن المخافتة ، فلم يبق الا التوسط بينهما وليس هذا الحكم مختصا بالبسمة بل كل القراءة فيه سواء . وأما ما حكوا عن الدارقطنى فلا يصح عنه لأن الدارقطنى صحح فى سننه كثيرا من أحاديث الجهر كما سبق ، وكتاب السنن صنعه الدارقطنى بعد كتاب الجهر بدليل أنه أحال فى السنن عليه ، فان صحت تلك الحكاية حمل الأمر على أنه اطلع آخرأ على ما لم يكن اطلع عليه أولا ، ويجوز أن يكون أراد ليس فى الصحيحين منها شيء وان كان قد صحت فى غيرها ، وهذا بعيد فقد سبق استنباط الجهر من الصحيحين من حديث أنس وأبى هريرة . وأما قولهم : قال بعض التابعين : الجهر بالبسمة بدعة لا حجة فيه لأنه يخبر عن اعتقاده ومذهبه كما قال أبو حنيفة — العقيقة بدعة ، وصلاة الاستسقاء بدعة ، وهما سنة عند جماهير العلماء للأحاديث الصحيحة فيها ، ومذهب واحد من الناس لا يكون حجة على مجتهد آخر ، فكيف يكون حجة على الأكثرين مع مخالفته للأحاديث الصحيحة السابقة . (وأما قياسهم)

= التيمى ، والتيمى لم يسمعه منه ، وقال ابن المدينى : لم يلق النخعي احداً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له : فعائشة ؟ قال : هذا لم يروه غير سعيد بن ابى عروبة عن ابن معمر عن ابراهيم وهو ضعيف فقد رأى ابا جحيفة وزيد بن ارقم وابن ابى اوفى ولم يسمع من ابن عباس ا هـ ملخصاً من تهذيب التهذيب وتاريخ بغداد والجرح والتعديل لابى حامد وغيرهما (ط) .
(١) الآية ١١٠ من سورة الانبياء .

على التعوذ (فجوابه) أن البسلة من الفاتحة ومرسومة في المصحف بخلاف التعوذ ، وأما قولهم لو كان الجهر ثابتا لنقل تواترا فليس ذلك بلازم لأن التواتر ليس بشرط لكل حكم ، والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب ان يقرأها مرتبا فان قرا في خلالها غيرها ناسيا ثم أتى بما بقي منها اجزاه وان قرا عامدا لزمه ان يستأنف القراءة كما لو تعمد في خلال الصلاة ما ليس منها لزمه ان يستأنفها ، وان نوى قطعها ولم يقطع لم يلزمه استئنافها لان القراءة باللسان ولم يقطع ذلك بخلاف ما لو نوى قطع الصلاة ، لان النية بالقلب وقد قطع ذلك) .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب : تجب قراءة الفاتحة مرتبة متوالية لأن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ هكذا » وثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » فان ترك الترتيب فقدم المؤخر وآخر المقدم — فان تعمد ذلك — بطلت قراءته ، ولا تبطل صلاته ؛ لأن ما فعل أنه قرأ آية أو آيات في غير موضعها ، ويلزمه استئناف الفاتحة ، وان فعل ذلك ساهيا لم يعتد بالمؤخر ويبنى على المرتب من أول الفاتحة ، نص عليه في الأم ، واتفق الأصحاب عليه ، قال بغوى وغيره : الا أن يطول الفصل فيجب استئناف القراءة هكذا قاله الأصحاب .

قال الرافعي : ينبغي أن يقال : ان كان يعتبر الترتيب مبطلا للمعنى تبطل صلاته كما اذا تعمد ، كما قالوا اذا تعمد تغيير التشهد تغييرا يبطل المعنى فان صلاته تبطل وأما الموالاته فمعناها أن يصل الكلمات بعضها ببعض ، ولا يفصل الا بقدر التنفس فان أخل بالموالاته فله حالان (أحدهما) أن يكون عامدا فينظر ان سكت في أثناء الفاتحة طويلا بحيث أشعر بقطعه القراءة أو اعراضه عنها مختارا أو لعائق بطلت قراءته ووجب استئناف الفاتحة ، هذا هو المذهب وحكى امام الحرمين والغزالي عن العراقيين أنه لا تبطل قراءته ، وليس بشيء والموجود في كتب العراقيين وجوب الاستئناف ، وان قصرت مدة السكوت لم يؤثر بلا خلاف ، وان نوى قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قراءته بلا خلاف نص عليه في الأم ، واتفق الأصحاب عليه قال في الأم : لأنه حديث نفس وهو موضوع عنه ، وان نوى قطعها وسكت طويلا بطلت

بلا خلاف ، وان سكنت يسيرا بطلت أيضا على الصحيح المشهور وبه قطع
الأكثرون ، ونص عليه في الأم ، وأشار اليه المصنف ، وفيه وجه أنها لا تبطل
حكاها صاحب الحاوي وغيره لأن النية الفردة لا تؤثر ، وكذا السكوت
اليسير ، وكذا اذا اجتماعا .

وان أتى في أثناء الفاتحة بتسييح أو تهليل أو غيرها من الأذكار أو قرأ
آية من غيرها عمدا بطلت قراءته بلا خلاف ، سواء كثر ذلك أو قل ، لأنه
مناف لقراءتها . هذا فيما لا يؤمر به المصلي ، فأما ما أمر به اليه كتأمين
المأموم لتأمين امامه ، وسجوده لتلاوته ، ففيه خلاف نذكره قريبا ان شاء الله
تعالى .

(الحال الثاني) أن يخل بالموالاة ناسيا فالصحيح الذي نص عليه الشافعي
في الأم وقطع به الأصحاب أنه لا تبطل قراءته ، بل يبنى عليها لأنه معذور ،
سواء كان أدخل بالموالاة بسكوت أم بقراءة غير الفاتحة في أثناءها نص عليه
في الأم وقاله الأصحاب ، قال في الأم : لأنه مغفور له في النسيان ، وقد قرأ
الفاتحة كلها ، وسواء قلنا يعذر بترك الفاتحة ناسيا أم لا ، ومال امام الحرمين
والغزالي الى انقطاع الموالاة بالنسيان اذا قلنا : لا تسقط القراءة بالنسيان ،
والمذهب الأول ، ولو أعيب في أثناء الفاتحة فسكت للاغياء ثم بنى على قراءته
حين أمكنه صحت قراءته ، نص عليه في الأم لأنه معذور ، وأما قول المصنف :
ويجب أن يقرأها مرتين فهو بفتح التاء ويجوز كسرهما ، وقوله فان قرأ في
خلالها غيرها الى آخره ليس مراده به تفسير الترتيب والتفريع عليه ، اذ ليس
في هذا ترك ترتيب ، وانما هو بيان للمسألة الثانية ، وهي أن الموالاة واجبة
كالترتيب فين أنه لو ترك الموالاة عمدا لا تجزيه القراءة ، واستغنى به عن
قوله : وتجب الموالاة والله أعلم .

(فروع) قال امام الحرمين اذا كرر الفاتحة أو آية منها كان شيخى
يقول : لا بأس بذلك ان كان ذلك لتشككه في أن الكلمة قرأها جيدا كما
ينبغي أم لا لأنه معذور وان كرر كلمة منها بلاسبب كان شيخى يتردد في
الحاقة بما لو أدرج في أثناء الفاتحة ذكرا آخر . قال الامام : والذي أراه أنه
لا تنقطع مولاته بتكرير كلمة منها كيف كان ، هذا كلام الامام وقد جزم

شيخه وهو والده الشيخ أبو محمد في كتابه التبصرة بأنه لا تنقطع قراءته سواء كررها للشك أو للتفكير . وقال البغوى : ان كرر آية لم تنقطع القراءة ، وان قرأ نصف الفاتحة ثم شك هل أتى بالبسملة فأنتمها ثم ذكر أنه كان أتى بها يجب أن يعيد ما قرأ بعد الشك ، ولا يجب استئناف الفاتحة لأنه لم يدخل فيها غيرها .

وقال ابن سريج : يجب استئناف الفاتحة ، وقال المتولى : ان كرر الآية التى هو فيها لم تبطل قراءته ، وان أعاد بعض الآيات التى فرغ منها بأن وصل الى (أنعمت عليهم) ثم قرأ (مالك يوم الدين) فان استمر على القراءة من (مالك يوم الدين) أجزأته قراءته ، وان اقتصر على (مالك يوم الدين) ثم عاد فقرأ (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) لم تصح قراءته وعليه استئنافها لأن هذا غير معهود فى التلاوة وهذا ان كان عامدا فان كان ساهيا أو جاهلا لم تنقطع قراءته كما لو تكلم فى أثناء صلاته بما ليس منها ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ، وكذا لا تبطل قراءته هنا وأما صاحب البيان فقال : ان قرأ آية من الفاتحة مرتين فان كانت أول آية أو آخرها لم يضر وان كانت فى أثناءها فالذى يقتضيه القياس أنه كما لو قرأ فى خلالها غيرها فانه لو تعمده بطلت قراءته ، وان سها بنى ، وكأن صاحب البيان لم يقف على النقل الذى حكيته عن الأصحاب ، ولهذا قال : الذى يقتضيه القياس ، وهذه عادته فيما لم ير فيه نقلا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان قرأ الامام الفاتحة فامن والمأموم فى أثناء الفاتحة فامن بتأمينه ففيه وجهان قال الشيخ أبو حامد الاسفراينى : تنقطع القراءة كما لو قطعها بقراءة غيرها . وقال شيخنا القاضى أبو الطيب : لا تنقطع لأن ذلك مأمور به فلا تنقطع القراءة كالسؤال فى آية الرحمة ، والاستعاذة من النار فى آية العذاب فيما يقرأ فى صلاته منفردا) .

(الشرح) قال أصحابنا : اذا أتى فى أثناء الفاتحة بما ندب اليه لمصلحة الصلاة مما يتعلق بها كتأمين المأموم وسجوده معه لتلاوته وفتحه عليه القراءة وسؤاله الرحمة عند قراءة آيتها والاستعاذة من المذاب عند قراءة آيته ونحو ذلك فهل تنقطع موالاته الفاتحة ؟ (فيه وجهان) مشهوران (أحدهما) لا ينقطع بل يبنى عليها وتجزيه وبهذا قال أبو على الطبرى والفقهاء

والقاضي أبو الطيب وأبو الحسن الواحدى فى تفسيره البسيط ، وصححه
 الغزالى والشاشى والرافعى وغيرهم (والثانى) تنقطع فيجب استئناف الفاتحة
 وهو قول الشيخ أبى حامد والمحاملى والبنديجى وصححه صاحب التتمة ،
 ولا يطرده الوجهان فى كل مندوب ، فلو أجاب المؤذن فى أثناء الفاتحة أو عطس
 فقال : الحمد لله أو فتح القراءة على غير امامه أو سبح لمن استأذن عليه أو
 نحوه انقطعت الموالاة بلا خلاف صرح به البغوى والأصحاب قالوا : وانما
 الوجهان فى ذكر متعلق بالصلاة لمصلحتها ، وظاهر كلام المصنف أن السؤال فى
 آية الرحمة والعذاب لا يقطع الموالاة وجها واحدا ولا يجرى فيه الوجهان فى
 التأمين . وليس هو كما قال ، بل الوجهان فى السؤال عند آية الرحمة
 والاستعاذة لآية العذاب مشهوران صرح بهما الشيخ أبو محمد الجوينى
 وولده امام الحرمين والغزالى وصاحب التهذيب وآخرون لا يحضرون ،
 واتفقوا على جريانه فى سجوده مع امامه للتلاوة .

وينكر على المصنف شيان (أحدهما) قياسه على السؤال فى آية الرحمة
 والعذاب فأوهم أنه لا خلاف فيه ، وفيه الخلاف كما ذكرنا (والثانى) اضافته
 عدم الانقطاع الى القاضي أبى الطيب وحده فأوهم أنه لم يقل به غيره ، أو لم
 يسبق اليه وليس هو كذلك ، بل القول بعدم الانقطاع لأبى على الطبرى ذكره
 فى الافصاح وهو متقدم على القاضي أبى الطيب بأزمان ، والعجب أن القاضي
 أبى الطيب ذكر المسألة فى تعليقه وقال : فيها وجهان (أصحهما) وهو قول أبى على
 الطبرى فى الافصاح لا ينقطع (والثانى) قول الشيخ أبى حامد ينقطع فكان
 ينبغي للمصنف أن يقول كما قاله شيخه : والثانى لا ينقطع وهو قول أبى
 على الطبرى واختاره شيخنا أبو الطيب ، قال القاضي أبو الطيب ولو كان فى
 أثناء الفاتحة فقرأ الامام (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) (١) فقال
 المأموم : بلى . تنقطع قراءته يعنى أنه كسؤال الرحمة فيكون على الخلاف
 والله أعلم . والأحوط فى هذه الصور أن يستأنف الفاتحة ليخرج من الخلاف .
 (واعلم) أن الخلاف مخصوص بمن أتى بذلك عامدا علما . اما من
 أتى به ساهيا أو جاهلا فلا تنقطع قراءته بلا خلاف ، صرح به صاحب التتمة

(١) الآية ٤٠ من سورة القيامة .

وغيره وهو واضح مفهوم مما سبق قريبا أن الفاتحة لا تنقطع بما تخللها في حالة النسيان ، قال صاحب التتمة دليله أن الصلاة لا تبطل بما تخللها ناسيا أو جاهلا فكذا الفاتحة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وتجب قراءة الفاتحة في كل ركعة لما روى رفاعه بن رافع رضى الله عنه قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد ورجل يصلى ، فلما انصرف أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه ، فقال له : أعد صلاتك فانك لم تصل ، فقال علمنى يا رسول الله ، فقال اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر - الى أن قال - ثم اصنع في كل ركعة ذلك » ولأنها ركعة يجب فيها القيام فوجب فيها القراءة كالركعة الأولى) .

(الشرح) حديث رفاعه هذا رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم ببعض ما ذكره المصنف ، وليس في روايتهم قوله في المذهب « ثم اقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر » بل فيها « فاقراً ما تيسر معك من القرآن » وليس في أكثرها « ثم اصنع ذلك في كل ركعة » وفي رواية « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد فدخل رجل فصلّى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فصل فانك لم تصل ، فصلّى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فصل فانك لم تصل ، ثلاثا . فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمنى ، فقال : اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، افعل ذلك في صلاتك كلها » رواه البخارى ومسلم ، وزاد في رواية لهما : « اذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » وذكر تمامه ، وذكر البخارى هذه الزيادة في كتاب السلام . وهذا الحديث المتفق على صحته في الدلالة وفيه نحو ثلاثين فائدة قد جمعتها في غير هذا الموضع .

(اما حكم المسألة) فقراءة الفاتحة واجبة في كل ركعة الا ركعة المسبوق اذا أدرك الامام راكعا فانه لا يقرأ وتصح له الركعة ، وهل يقال يحملها عنه الامام أم لم تجب أصلا ؟ فيه وجهان حكاهما الرافعى (أصحابها) يحملها ،

وبه قطع الأكثرون ولهذا لو كان الامام ^(١) لم تحسب هذه الركعة للمأموم .

(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة في كل الركعات

قد ذكرنا مذهبنا وجوب الفاتحة في كل ركعة ، وبه قال أكثر العلماء ، وبه قال أصحابنا عن علي وجابر رضي الله عنهما ، وهو مذهب أحمد ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عون والأوزاعي وأبي ثور ، وهو الصحيح عن مالك وداود وقال أبو حنيفة : تجب القراءة في الركعتين الأوليين ، وأما الأخريان فلا تجب فيهما قراءة ، بل ان شاء قرأ وان شاء سبح وان شاء سكت .

وقال الحسن البصري وبعض أصحاب داود : لا تجب القراءة الا في ركعة من كل الصلوات . وحكى ابن المنذر عن اسحاق بن راهوية ان قرأ في أكثر الركعات أجزاء . وعن الثوري ان قرأ في ركعة من الصبح أو الرابعة فقط لم يجزه ، وعن مالك ان ترك القراءة في ركعة من الصبح لم تجزه ، وان تركها في ركعة من غيرها أجزاء . واحتج لمن لم يوجب قراءة في الأخيرتين بقول الله تعالى (فاقرأوا ما تيسر منه) ^(٢) وبحديث عبد الله بن العباس قال « دخلنا على ابن عباس فقلنا لشباب : سل ابن عباس أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر ؟ فقال : لا لا ، فقل له : لعله كان يقرأ في نفسه ؟ فقال خمشي ، هذه شر من الأولى كان عبداً مأموراً بلغ ما أرسل به وما اختصنا دون الناس بشيء الا بثلاث خصال ، أمرنا أن نسبع الوضوء ، وأن لا نأكل الصدقة ، وأن لا ننزى الحمار على الفرس » رواه أبو داود بإسناد صحيح . وقوله « خمشا » هو بالخاء والشين المعجمتين أي خمش الله وجهه وجلده خمشا كقولهم عقرى حلقى .

وعن عكرمة عن ابن عباس قال : « لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر أم لا » رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وبحديث عبادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم

(١) كذا بالأصل وفيها سقط فخره (ش) قلت : ولعله (لو كان الامام صلياً) لانه

لا يحمل البالغ على المذهب (ط) .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

يقرأ بأَم القرآن » رواه البخارى ومسلم . قالوا : وهذا لا يقتضى أكثر من مرة ، وبحديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم « لا صلاة الا بقرآن ولو بقاتحة الكتاب » وعن على رضى الله عنه أنه قرأ في الأولين وسبح في الآخرين .

واحتج أصحابنا بحديث أبى هريرة السابق فى حديث « المسىء صلاته » وقول النبى صلى الله عليه وسلم « ثم افعل ذلك فى صلاتك كلها » وفى رواية ذكرها البيهقى بإسناد صحيح « ثم افعل ذلك فى كل ركعة » وبحديث مالك ابن الحويرث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » رواه البخارى وقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى كل الركعات ، وعن أبى قتادة رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الظهر والعصر فى الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ، ويسمعا الآية أحيانا ، ويقرأ فى الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب » رواه مسلم ، وأصله فى صحيحى البخارى ومسلم ، لكن قوله « يقرأ فى الأخيرتين بفاتحة الكتاب » انفرد به مسلم . وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى صلاة الظهر فى الركعتين الأوليين فى كل ركعة قدر ثلاثين آية وفى الأخيرتين قدر نصف ذلك وفى العصر فى الركعتين الأوليين فى كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة وفى الأخيرتين قدر نصف ذلك » واستدل أصحابنا أيضا بأشياء لا حاجة إليها مع ما ذكرنا من الأحاديث الصحيحة .

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنها وردت فى قيام الليل . وعن حديث ابن عباس أنه تفى وغيره أثبت ، والمثبت مقدم على النافى وكيف ؟ وهم أكثر منه وأكبر سنا وأقدم صحبة وأكثر اختلاطا بالنبى صلى الله عليه وسلم لاسيما أبو هريرة وأبو قتادة وأبو سعيد فتعين تقديم أحاديثهم على حديثه . والرواية الثانية عن ابن عباس تبين أن تفيه فى الرواية الأولى كان على سبيل التخمين والظن لا عن تحقيق ، فلا يعارض الأكثرين الجازمين بآيات القراءة . وعن حديث عبادة أن المراد قراءة الفاتحة فى كل ركعة بدليل ما ذكرنا من الأحاديث . وعن حديث أبى هريرة جوابان (أحدهما) أنه ضعيف سبق بيان

تضعيفه في مسألة اختلاف العلماء في تعيين الفاتحة (والثاني) أن المراد الفاتحة في كل ركعة جمعا بين الأدلة . وعن حديث على أنه ضعيف لأنه من رواية الحارث الأعور وهو كذاب مشهور بالضعف عند الحفاظ . وقد روى عن على كرم الله وجهه خلافه والله أعلم .

(فرع) وله في الكتاب في الحديث « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد » قال الجوهرى : أصل بينا (بين) فأشبهت الفتحه فصارت ألفا قال : وبينما بمعناه زيدت فيه (ما) قال وتقديره بين أوقات جلوسه جرى كذا وكذا ، وقول المصنف : ولأنها ركعة يجب فيها القيام فوجب فيها القراءة مع القدرة كالركعة الأولى ، وهو قوله (يجب فيها القيام) احتراز من ركعة المسبوق ، وقوله : (مع القدرة) احتراز ممن لم يحسن الفاتحة ، وفي هذا القياس رد على جميع المخالفين في المسألة .

وأما رفاعه بن رافع راوى الحديث المذكور في الكتاب فهو أبو معاذ رفاعه ابن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن عامر بن زريق الأنصارى الزرقى ، شهدا بدرًا ، وكان أبوه صحابيا نقييا ^(١) توفي في أول خلافة معاوية ، وقد ذكره المصنف بعد هذا في فصل الاعتدال ، وقال فيه : رفاعه بن مالك نسبة الى جده وهو صحيح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وهل تجب على المأموم ؟ فإن كان في صلاة يسر فيها بالقراءة وجبت عليه ، وإن كان في صلاة يجهر فيها ففيه قولان ، قال في الأم والبويطى : يجب ، لما روى عبادة بن الصامت قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم [الصبح] فثقلت عليه القراءة فلما انصرف قال : انى لاراكم تقرأون خلف امامكم ، قلنا : والله اجل يا رسول الله نفعل هذا . قال : لا تفعلوا الا بأم الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » ولأن من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القدرة كالامام والمنفرد . وقال في القديم : لا يقرأ لما روى ابو هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال : هل قرا معي احد منكم ؟ فقال رجل : نعم يا رسول الله قال : انى اقول ما لى انازع القرآن ؟ فانهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ») .

(١) وشهد أحداً وسائر المشاهد أيضاً وامه أم مالك بنت ابن سنان وشهد معه بدرًا
أخوه غلام ومالك وشهد مع على الجمل وصفين (ط) .

(الشرح) هذان الحديثان رواهما أبو داود والترمذى وغيرهما ، وقال الترمذى : هما حديثان حسنان ، وصحح البيهقى الحديث الأول وضعف الثانى (حديث أبى هريرة) وقال تفرد به عن أبى هريرة ابن أكيمه - بضم الهمزة وفتح الكاف - وهو مجهول . قال وقوله : (فانتفى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه) هو من كلام الزهرى وهو الراوى عن ابن أكيمه . قاله محمد بن يحيى الذهلى والبخارى وأبو داود ، واستدلوا برواية الأوزاعى حين ميزه من الحديث وجعله من قول الزهرى .

قوله « أجل يا رسول الله تفعل هذا » هو بتشديد الذال وتثوينها هكذا ضبطناه ، وهكذا ضبطه البخارى فى معالم السنن ، وكذا ضبطناه فى سنن أبى داود والدارقطنى والبيهقى وغيرها ، وفى رواية الدارقطنى « فهذه هذا » « أو ندرسه درسا » قال الخطابى وغيره : الهذ السرعة وشدة الاستعجال فى القراءة ، هذا هو المشهور ، قال الخطابى : وقيل المراد بالهذ هنا الجهر ، وتقديره يهذ هذا ، وقد بسطت شرحه وضبطه فى تهذيب اللغات . وقول المصنف (ولأن من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القدرة كالامام) احترز بقوله : (لزمه قيام القراءة) عن المسبوق ، وبقوله (مع القدرة) عن لا يحسن القراءة .

(اما حكم المسألة) فقراءة الفاتحة واجبة على الامام والمنفرد فى كل ركعة وعلى المسبوق فيما يدرکه مع الامام بلا خلاف . . وأما المأموم فالمذهب الصحيح وجوبها عليه فى كل ركعة فى الصلاة السرية والجهرية ، وقال الشافعى فى القديم : لا تجب عليه فى الجهر ونقله الشيخ أبو حامد فى تعليقه عن القديم والاملاء ، ومعلوم أن الاملاء من الجديد ، ونقله البندنجى عن القديم والاملاء وباب صلاة الجمعة من الجديد . وحكى الرافعى أنها لا تجب عليه وجها فى السرية ، وهو شاذ ضعيف واذا قلنا : لا تجب عليه فى الجهرية فالمراد بالتى يشرع فيها الجهر ، فأما ثالثة المغرب والعشاء ورابعة العشاء فتجب عليه القراءة فيها بلا خلاف ، صرح به صاحب التتمة وغيره . وقال أصحابنا : واذا قلنا : لا تجب عليه فى الجهرية بأن كان أصم أو بعيدا من الامام لا يسمع قراءة الامام ففى وجوبها عليه وجهان مشهوران للخراسانيين ،

(أصحهما) تجب لأنها في حقه كالسرية (والثاني) لا تجب لأنها جهرية • ولو جهر الامام في السرية أو أسر في الجهرية فوجهان ، أصحهما وهو ظاهر النص أن الاعتبار بفعل الامام والثاني : بصفة أصل الصلاة • وإذا لم يقرأ المأموم فهل يستحب له التعوذ ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب العدة والبيان وغيرهما أصحهما : لا ، اذ لا قراءة • والثاني : نعم لأنه ذكر سرى ، وإذا قلنا : يقرأ المأموم في الجهرية كره له أن يجهر بحيث يؤذى جاره ، بل يسر بحيث يسمع نفسه لو كان سميماً ولا شاغل من لفظ وغيره ، لأن هذا أدنى القراءة الجزئية كما سنوضحه ان شاء الله تعالى في مسائل الفرع • قال أصحابنا : ويستحب للامام على هذا القول أن يسكت بعد الفاتحة قدر قراءة المأموم لها • قال السرخسي في الأمالي : ويستحب أن يدعو في هذه السكتة بما ذكرناه في حديث أبي هريرة في دعاء الاستفتاح : « اللهم بأعد بيني وبين خطيائي » الى آخره •

(قلت) ومختار الذكر والدعاء والقراءة سرا ، ويستدل له بأن الصلاة ليس فيها سكوت حقيقي في حق الامام وبالقياس على قراءته في انتظاره في صلاة الخوف ولا تمنع تسميته سكوتاً مع الذكر فيه كما في السكتة بعد تكبيرة الاحرام ، ولأنه سكوت بالنسبة الى الجهر قبله وبعده ، ودليل هذه السكتة حديث الحسن البصري أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكرا فحدث سمرة أنه « حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتتين سكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من قراءة (غير المغضوب عليهم^(١) ولا الضالين) فحفظ ذلك سمرة وأنكر عليه عمران وكتبنا في ذلك الى أبي بن كعب رضي الله عنهم فكان في كتابه اليهما : أن سمرة قد حفظ » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن ، وهذا لفظ أبي داود ، ولفظ الترمذي بمعناه ، والدليل على كراهة رفع المأموم صوته حديث في صحيح مسلم سنذكره في فصل الجهر ان شاء الله تعالى •

(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة المأموم خلف الامام •
قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في كل الركعات ،

(١) الآية ٧ من سورة الفاتحة •

الصلاة السرية والجهرية • هذا هو الصحيح عندنا كما سبق ، وبه قال أكثر العلماء • قال الترمذى فى جامعه : القراءة خلف الامام هى قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين قال : وبه يقول مالك وابن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق • وقال ابن المنذر : قال الثورى وابن عيينة وجماعة من أهل الكوفة : لا قراءة على المأموم ، وقال الزهري ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحاق : لا يقرأ فى الجهرية وتجب القراءة فى السرية • وقال ابن عون والأوزاعى وأبو ثور وغيره من أصحاب ^(١) تجب القراءة على المأموم فى السرية والجهرية ، وقال الخطابى : قالت طائفة من الصحابة رضى الله عنهم : تجب على المأموم وكانت طائفة منهم لا تقرأ ، واختلف الفقهاء بعدهم على ثلاثة مذاهب فذكر المذاهب التى حكاه ابن المنذر ، وحكى الايجاب مطلقا عن مكحول وحكاه القاضى أبو الطيب عن الليث بن سعد ، وحكى العبدى عن أحمد أنه يستحب له أن يقرأ فى سكتات الامام ولا يجب عليه ، فان كانت جهرية ولم يسكت لم يقرأ ، وان كانت سرية استحبت الفاتحة وسورة •

وقال أبو حنيفة : لا تجب على المأموم ، ونقل القاضى أبو الطيب والعبدى عن أبى حنيفة أن قراءة المأموم معصية ، والذى عليه جمهور المسلمين القراءة خلف الامام فى السرية والجهرية • قال البيهقى : وهو أصح الأقوال على السنة وأحوطها ، ثم روى الأحاديث فيه ثم رواه بأسانيده المتعددة عن عمر ابن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود وأبى بن كعب ومعاذ ابن جبل وابن عباس وأبى الدرداء وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وأبى سعيد الخدرى وعبادة بن الصامت وأبى هريرة وهشام بن عامر وعمران وعبد الله بن مغفل وعائشة رضى الله عنهم قال : ورويناه عن جماعة من التابعين • فرواه عن عروة بن الزبير ومكحول والشعبى وسعيد بن جبير والحسن البصرى رحمهم الله •

واحتج لمن قال : لا يقرأ مطلقا بحديث يرويه مكى بن ابراهيم عن أبى حنيفة عن موسى بن أبى عنبسه عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبى

(١) يبايى بالأصل ولعله : أصحاب الحديث كما هو واضح من السياق بعد (ط) •

صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة » وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، وعن عمران بن حصين قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس ورجل يقرأ خلقه ، فلما فرغ قال : من الذى يخالجنى سورتي ؟ » فنهى عن القراءة خلف الامام . وعن أبي الدرداء قال : « سئل النبي صلى الله عليه وسلم أى كل صلاة قراءة ؟ فقال : نعم فقال رجل من الأنصار : وجبت هذه ؟ فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت أقرب القوم اليه : ما أرى الامام اذا أم القوم الا قد كفاهم » وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتحة الكتاب فهي خداج الا أن يكون وراء الامام » . وعن زيد بن ثابت قال : « من قرأ وراء الامام فلا صلاة له » قال : وفى الحديث « الامام ضامن » وليس يضمن الا القراءة عن المأموم قالوا : ولأنها قراءة فسقطت عن المأموم كالسورة في الجهرية وكركة المسبوق .

واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » رواه البخارى ومسلم ، وسبق بيانه مرات ، وهذا عام فى كل مصل ، ولم يثبت تخصيصه بغير المأموم بمخصص صريح فبقى على عموميه وبحديث عبادة بن الصامت المذكور فى الكتاب « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فى صلاة الصبح فثقلت عليه القراءة فلما فرغ قال : لعلمكم تقرأون وراء امامكم قلنا : نعم هذا يا رسول الله قال : لا تفعلوا الا بفتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » رواه أبو داود والترمذى والدارقطنى والبيهقى وغيرهم قال الترمذى : حديث حسن وقال الدارقطنى : اسنده حسن ، وقال الخطابى : اسنده جيد لا مطعن فيه .

فان قيل : هذا الحديث من رواية محمد بن اسحاق بن سيار عن مكحول . ومحمد بن اسحاق مدلس والمدلس اذا قال فى روايته : عن ، لا يحتاج به عند جميع المحدثين ، فجوابه أن الدارقطنى والبيهقى روياه باسنادهما عن ابن اسحاق قال : حدثنى مكحول بهذا فذكره قال الدارقطنى فى اسنده : هذا اسناد حسن ، وقد علم من قاعدة المحدثين أن المدلس اذا روى حديثه من طريقين قال فى احدهما عن وفى الأخرى حدثنى أو أخبرنى كان الطريقان

صحيحين ، وحكم باتصال الحديث ، وقد حصل ذلك هنا ، ورواه أبو داود من طرق ، وكذلك الدارقطني والبيهقي ، وفي بعضها : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة فقال : لا يقرآن أحد منكم اذا جهرت بالقراءة الا بأمر القرآن » قال البيهقي عقب هذه الرواية : والحديث صحيح عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم وله شواهد . ثم روى أحاديث شواهد له . واحتج البيهقي وغيره بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج ، فقليل لأبي هريرة : وانا نكون وراء الامام ، فقال : اقرأ بها في نفسك » الى آخر حديث : قسمت الصلاة وهو صحيح رواه مسلم ، وقد سبق بطوله في مسألة تعيين الفاتحة ، وأطنب أصحابنا في الاستدلال ، وفيما ذكرناه كفاية .

والجواب عن الأحاديث التي احتج بها القائلون باسقاط القراءة بها أنها كلها ضعيفة وليس فيها شيء صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضها موقوف وبعضها مرسل وبعضها في رواته ضعيف أو ضعفاء ، وقد بين البيهقي رحمه الله علل جميعها وأوضح تضعيفها ، وأجاب أصحابنا عن الحديث الأول لو صح بأنه محمول على المسبوق أو على قراءة السورة بعد الفاتحة جمعا بين الأدلة ، والجواب عن قراءة السورة أنها سنة فتركت لاستماعه قراءة القرآن بخلاف الفاتحة ، وعن ركعة المسبوق أنها سقطت تخفيفا عنه لعموم الحاجة والله أعلم .

واحتج القائلون بالقراءة في السرية دون الجهرية بقول الله تعالى . (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ^(١)) قال الشافعي في القديم : هذا عندنا في القراءة التي تسمع خاصة . وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين لنا سنننا وعلمنا صلاتنا فقال : أقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم ، فاذا كبر فكبروا ، واذا قرأ فأنصتوا » رواه مسلم ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ

(١) الآية ٢٠٤ من سورة الاعراف .

فأنصتوا » رواه أبو داود والترمذي والنسائي فليل لمسلم بن الءءءء في صءءءه عن ءءء أبى هريرة هءا (فءال : هو عنءى صءءء ، فليل لم لم ءضعه ههنا ؟ فءال : لیس ءل شئ عنءى صءءء وضعته ههنا ، انما وضعت ههنا ما أءمعوا علیه) وبءءء ابن أءیمة عن أبى هريرة المءءور فى الءءاب (ما لى أنازع القرآن ، فاءهى الناس عن القراءة) الى آءره وقء سبء ىباه .

واءء اصءابنا بالأءاءء السابءة فى الاءءءء على المانعین مءلقا . والءواب عن الآیة الءریمة من وءمین (أءءهما) أن المسءء للامام أن یسءء بعء الفاءة قءر ما یقرأ المأموم الفاءة ءما سبء ىباه قریبا وءءرنا ءلیله من الءءء الصءء قریبا وءینءء لا یمنع قراءة الفاءة (الءانى) أن القراءة الءى یؤمر بالانصاء لها فى السورة وءءا الفاءة اذا سءء الامام بعءها ، وهءا اذا سلمنا أن المرء بالآیة ءىء قرئ القرآن وهو الءى أءءء رجءانه ، والا فءء روینا عن مءاءء وءیره أنها ءزلء فى الءطبة وسمیء قرأنا لاشءمالها علیه ، وروینا فى سنن البیهقى عن أبى هريرة ومعاویة أنها قالا : ءان الناس یءءلمون فى الصلاء ءءزلء هءه الآیة ، وأما الءواب عن ءءء : « واذا قرأ فأنصءوا » ءمن أوجه (منها) الوءهان اللءان ءءرءاهما فى ءواب الآیة (والوجه الءالء) وهو الءى اءءاره البیهقى أن هءه اللفظة لیسء ءابءة عن النبى صلى الله علیه وسلم قال أبو ءاوء فى سننه : هءه اللفظة لیسء بمءفوظة ءم روى البیهقى عن الءافظ أبى على النیسابورى أنه قال : هءه اللفظة غیر مءفوظة وءالف الءیمى ءمیع اصءاب قءاءة فى زیاءءه هءه اللفظة ءم روى عن یءى بن معین وأبى ءاتم [الرازى] أنها قالا : لیسء مءفوظة قال یءى بن معین : لیسء هى بشئ . وءءر البیهقى طرقها وعللها ءلها .

وأما ءءء الزهرى عن أبى أءیمة عن أبى هريرة « ما لى أنازع القرآن » الى آءره ءءوابه ایضا من الأوجه الءالءة (الوءمین السابءین) فى ءواب الآیة (والءالء) أن الءءء ضعیف لأن ابن أءیمة مءءول ءما سبء قال البیهقى : ابن أءیمة مءءول لم یءءء الا بهءا الءءء ، ولم یءءء عنه غیر الزهرى ، ولم یءن عنء الزهرى من معرفءه أكثر من أن : أراه یءءء [عن]

سعيد بن المسيب ثم قال البيهقي بإسناده عن الحميدى شيخ البخارى قال :
 فى حديث ابن أكيمة : هذا حديث رجل لم يروه عنه غير الزهرى فقط ، ولأن
 الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين يتفقون على أن هذه الزيادة وهى قوله :
 « فاتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه »
 ليست من كلام أبى هريرة ، بل هى من كلام الزهرى مدرجة فى الحديث ،
 وهذا لا خلاف فيه بينهم ، قال ذلك الأوزاعى ومحمد بن يحيى الذهلى شيخ
 البخارى وإمام أهل نيسابور ، قاله البخارى فى تاريخه وأبو داود فى سننه
 والخطابى والبيهقى وغيرهم ، رواه البيهقى من رواية عبد الله بن بحينة نحو
 رواية ابن أكيمة عن أبى هريرة ، ثم روى عن الحافظ يعقوب بن سفيان قال :
 هذا خطأ لا شك فيه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإذا فرغ من الفاتحة آمن ، وهو سنة لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم
 « كان يؤمن وقال : صلوا كما رايتهمونى أصلى ») فان كان إماماً آمناً وأمن
 المأموم لما روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم
 قال « إذا آمن الإمام فأمنوا فان الملائكة تؤمن بتأمينه فمن وافق تأمينه تأمين
 الملائكة ففر له ما تقدم من ذنبه » وان كان فى صلاة يجهر فيها جهر الإمام لقوله
 صلى الله عليه وسلم « إذا آمن الإمام فأمنوا » ولو لم يجهر به لما علق تأمين
 المأموم عليه ، ولأنه تابع للفاتحة فكان حكمه حكمها فى الجهر كالسورة) .

(وأما المأموم فقد قال فى الجديد لا يجهر ، وقال فى القديم : يجهر فمن
 اصحابنا من قال على قولين (أحدهما) يجهر لما روى عطاء « ان ابن الزبير كان
 يؤمن ويؤمنون وراءه حتى ان المسجد للجة » (والثانى) لا يجهر لأنه ذكر
 مسنون فى الصلاة فلا يجهر به المأموم كالتكبيرات ومنهم من قال : ان كان
 المسجد صغيراً يلفهم تأمين الإمام لا يجهر لأنه لا يحتاج الى الجهر به ، وان
 كان كبيراً جهر لأنه يحتاج الى الجهر للإبلاغ ، وحمل القولين على هذين
 الحالين ، فان نسى الإمام التأمين أمن المأموم وجهر به ليسمع الإمام فيأتى به) .

(الشرح) الذى أختاره : أقدم الأحاديث الواردة فى التأمين فيحصل
 منها بيان ما ذكره المصنف وغيره ، وما يحتاج الى الاستدلال به فيما تذكره
 من الأحكام . ان شاء الله تعالى ، فمن ذلك عن أبى هريرة رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا آمن الإمام فأمنوا فانه من وافق

تأمينه تأمين الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه « رواه البخارى ومسلم ومالك فى الموطأ وأبو داود والترمذى هكذا ، وعن أبى هريرة أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قال أحدكم آمين ، قالت الملائكة فى السماء آمين ، فان وافقت أحدهما الأخرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم وزاد مسلم فى رواية له « اذا قال الامام : غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا : آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ البخارى ، ولفظ مسلم « اذا قال القارئ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال من خلفه : آمين فوافق قوله قول أهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه » وعن أبى هريرة أيضا رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « اذا آمن القارئ فأمّنوا فان الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى فى كتاب الدعوات من صحيحه .

وعن وائل بن حجر رضى الله عنه قال : « سمعت أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال : آمين ، مد بها صوته » رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن وفى رواية أبى داود « رفع بها صوته » واسناده حسن كل رجاله ثقات الا محمد بن كثير العبدى جرحه ابن معين ووثقه غيره وقد روى له البخارى وناهيك به شرفا وتوثيقا له وهكذا رواه سفيان الثورى عن سلمة بن كهيل عن عنبس عن وائل بن حجر . ورواه شعبة عن سلمة فاختلف عليه فيه فرواه عنه أبو الوليد الطيالسى كذلك ورواه عنه أبو داود الطيالسى وقال فيه « قال : آمين خفض بها صوته » ورواه الأکثرون عن سلمة باسناده « قالوا يرفع بها صوته » .

قال البخارى فى تاريخه : أخطأ شعبة انما هو جهر بها ، وقال الترمذى : قال البخارى حديث سفيان أصح فى هذا من حديث شعبة قال : وأخطأ فيه شعبة . قال الترمذى : وكذلك قال أبو زرعة الرازى عن أبى هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين » رواه أبو داود والدارقطنى ، وقال : هذا اسناد حسن ، وهذا لفظه وقال الحاكم أبو عبد الله : هذا حديث صحيح .

وفي رواية أبي داود « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال : آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول » رواه ابن ماجه وزاد « فيرتج بها المسجد » .

وقال الشافعي في الأم : « أخبرنا الحكم بن أبي خالد عن ابن جريج عن عطاء قال : كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون : آمين ومن خلفهم : آمين حتى ان للمسجد للجة ، وذكر البخاري في صحيحه هذا الأثر عن ابن الزبير تعليقا فقال : وقال عطاء : آمين دعاء أمن ابن الزبير ومن وراءه حتى ان للمسجد للجة » وقد قدمنا أن تعليق البخاري اذا كان بصيغة جزم مثل هذا ، كان صحيحا عنده وعند غيره . هذا مختصر ما يتعلق بأحاديث الفصل .

وأما لغاته ففي آمين لغتان مشهورتان (أفصحهما) وأشهرهما وأجودهما عند العلماء آمين بالمد بتخفيف الميم وبه جاءت روايات الحديث ، والثانية آمين بالقصر وبتخفيف الميم حكاهما ثعلب وآخرون ، وأنكرها جماعة على ثعلب ، وقالوا : المعروف المد وانما جاءت مقصورة في ضرورة الشعر ، وهذا جواب فاسد لأن الشعر الذي جاء فيها فاسد من ضرورة القصر .

وحكى الواحدى لغة ثالثة آمين بالمد والامالة مخففة الميم وحكاها عن حمزة والكسائي وحكى الواحدى آمين بالمد أيضا وتشديد الميم ، قال : روى ذلك عن الحسن البصرى والحسين أبى الفضل قال : ويؤيده أنه جاء عن جعفر الصادق أن تأويله قاصدين اليك وأنت الكريم من أن تخيب قاصدا . وحكى لغة الشد أيضا القاضى عياض وهى شاذة منكرة مردودة ، ونص ابن السكيت وسائر أهل اللغة على أنها من لحن العوام ، ونص أصحابنا فى كتب المذهب على أنها خطأ .

قال القاضى حسين فى تعليقه : لا يجوز تشديد الميم قالوا : وهذا أول لحن سمع من الحسين بن الفضل البلخى حين دخل خراسان ، وقال صاحب التتمة : لا يجوز التشديد فان شدد متممدا بطلت صلاته ، وقال الشيخ أبو محمد الجوينى فى التبصرة والشيخ نصر المقدسى : لا تعرفه العرب وان كانت الصلاة لا تبطل به لقصد الدعاء وهذا أجود من قول صاحب التتمة .

قال أهل العربية : آمين موضوعه موضع اسم الاستجابة ، كما أن صه
موضوعه للسكوت قالوا : وحق آمين الوقف • لأنها كالأصوات فإن حركها
محرك ووصلها بشيء بعدها فتحها لالتقاء الساكنين قالوا : وانما لم تكسر لثقل
الحركة بعد الياء كما فتحوا آين وكيف ، واختلف العلماء في معناها (فقال)
الجمهور من أهل اللغة والغريب والفقهاء : معناه اللهم استجب (وقيل) ليكن
كذلك (وقيل) افعل (وقيل) لا تخيب رجاءنا (وقيل) لا يقدر على هذا
غيرك (وقيل) هو طابع الله على عباده يدفع به عنهم الآفات (وقيل) هو كنز
من كنوز العرش لا يعلم تأويله الا الله (وقيل) هو اسم الله تعالى ، وهذا
ضعيف جدا وقيل غير ذلك •

قوله (حتى ان للمسجد للجة) هي بفتح اللامين وتشديد الجيم ، وهو
اختلاط الأصوات ، وقوله (لأنه تابع للقاتحة فكان حكمه في الجهر حكمها)
احترز بقوله تابع ، عن دعاء الافتتاح ، وقوله لأنه ذكر مسنون في الصلاة
فلا يجهر به المأموم قال القلمي : قوله في الصلاة احتراز من الأذان ، قال : وقوله
مسنون غير مؤثر فلو حذفه لم تنتقض العلة وانما أتى به لتقريب الشبه بين
الأصل والفرع ، وقوله : وان نسي الامام التأمين أمن المأموم ، كان ينبغي أن
يقول : وان ترك الامام التأمين ليتناول تركه عامدا وناسيا فان الحكم لا يختلف
بذلك كما سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى ، وكذلك قال الشافعي في الأم :
فان تركه •

وأما عطاء الراوى هنا عن ابن الزبير فهو عطاء بن أبى رباح ، وقد ذكرنا
أحواله في باب الحيض ، وأما ابن الزبير فهو أبو خبيب - بضم الخاء المعجمة
- ويقال له أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي وأمه أسماء
بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهم وهو أول مولود ولد للمسلمين بعد
الهجرة ، ولد بعد عشرين شهرا من الهجرة وقيل في السنة الأولى منها ، كان
صواما قواما وصولا للرحم فصيحاً شجاعاً ، ولى الخلافة سبع سنين وقتله
الحجاج بمكة سنة ثلاث وسبعين ، وقيل : سنة ثنتين وسبعين رضى الله عنه
والله أعلم •

(اما احكام الفصل) ففيه مسائل (احداها) التأمين سنة لكل مصل فرغ
من الفاتحة سواء الامام والمأموم ، والمنفرد ، والرجل والمرأة والصبي ، والقائم

والقاعد والمضطجع والمفترض والمنتقل في الصلاة السرية والجهرية ولا خلاف في شيء من هذا عند أصحابنا قال أصحابنا : ويسن التأمين لكل من فرغ من الفاتحة سواء كان في صلاة أو خارجها . قال الواحدى : لكنه في الصلاة أشد استحبابا (الثانية) ان كانت الصلاة سرية أسر الامام وغيره بالتأمين تبعا للقراءة وان كانت جهرية وجهر بالقراءة استحباب للمأموم الجهر بالتأمين بلا خلاف ، نص عليه الشافعى ، واتفق الأصحاب عليه للأحاديث السابقة ، وفي تعليق القاضى حسين اشارة الى وجه فيه وهو غلط من الناسخ أو المصنف بلا شك ، وأما المنفرد فقطع الجمهور بأنه يسن له الجهر بالتأمين كالامام ، ممن صرح به البندنجى والمحاملى في كتابيه المجموع والمقنع والشيخ نصر وصاحب العدة والبغوى وصاحب البيان والرافعى وغيرهم . وفي تعليق القاضى حسين أنه يسر به وهو شاذ ضعيف .

وأما المأموم فقد قال المصنف وجمهور الأصحاب : قال الشافعى في الجديد : لا يجهر ، وفي القديم يجهر ، وهذا أيضا غلط من الناسخ أو من المصنف بلا شك لأن الشافعى قال في المختصر وهو من الجديد : يرفع الامام صوته بالتأمين ويسمع من خلفه أنفسهم .

وقال في الأم : يرفع الامام بها صوته فاذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم ، ولا أحب أن يجهروا ، فان فعلوا فلا شيء عليهم ، هذا نصه بحروفه ، ويحتمل أن يكون القاضى حسين رأى فيه نصا في موضع آخر من الجديد .

ثم للأصحاب في المسألة طرق أصحها وأشهرها والتي قالها الجمهور أن المسألة على قولين : (أحدهما) يجهر (والثانى) يسر . قال الماوردى : هذه طريقة أبى اسحاق المروزى وابن أبى هريرة ، ونقلها امام الحرمين والغزالى في البسيط عن أصحابنا (والثانى) يجهر قولاً واحداً (والثالث) ان كثر الجمع وكبر المسجد جهر ، وان قلوا أو صغر المسجد أسر (والرابع) حكاه الامام والغزالى وغيرهما أنه ان لم يجهر الامام جهر والا فقولان ، والأصح من حيث الحجة أن الامام يجهر به ، ممن صححه المصنف في التنبيه والغزالى في الوجيز والبغوى والرافعى وغيرهم ، وقطع به المحاملى في المقنع وآخرون ،

وحينئذ تكون هذه المسألة مما يفتى فيها على القديم على ما سبق ايضاحه
في مقدمة هذا الشرح .

وهذا الخلاف اذا أمن الامام ، أما اذا لم يؤمن الامام فيستحب للمأموم
التأمين جهاً بلا خلاف ، نص عليه في الأم ، واتفقوا عليه ليسمعه الامام فيأتي
به ، قال أصحابنا : سواء تركه الامام عمداً أو سهواً ، ويستحب للمأموم
الجهر ، ممن صرح بأنه لا فرق بين ترك الامام له عمداً أو سهواً الشيخ
أبو حامد في التعليق وهو مقتضى نص الشافعي في الأم فانه قال : وان تركه
الامام قاله من خلفه وأسمعه لعله يذكر فيقوله ولا يتركونه لتركه ، كما لو
ترك التكبير والتسليم لم يكن لهم تركه . هذا نصه .

(الثالثة) يستحب أن يقع تأمين المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده ،
لقوله صلى الله عليه وسلم : « فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم
من ذنبه » فينبغي أن يقع تأمين الامام والمأموم والملائكة دفعة واحدة ، ومن
نص على هذا من أصحابنا الشيخ أبو محمد الجويني وولده امام الحرمين
وصاحبا الغزالي في كتبه والرافعي ، وقد أشار اليه المصنف بقوله : وأمن
المأموم معه . قالوا : فان فاته التأمين معه أمن بعده .

وقال امام الحرمين : كان شيخى يقول : لا يستحب مقارنة الامام في شيء
الا في هذا . قال الامام : يمكن تعليل استحباب المقارنة بأن القوم لا يؤمنون
لتأمينه وانما يؤمنون لقراءته وقد فرغت قراءته .

فان قيل : هذا مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا أمن الامام
فأمنوا » فجوابه أن الحديث الآخر : « اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا
الضالين فقولوا آمين » وكلاهما في الصحيحين كما سبق فيجب الجمع بينهما ،
فيحمل الأول على أن المراد اذا أراد الامام التأمين فأمنوا ليجمع بينهما . قال
الخطابي وغيره : وهذا كقولهم اذا رحل الأمير فارحلوا ، أى اذا تهيأ للرحيل
فتهيأوا ليكن رحيلكم معه ويأمنه في الحديث الآخر « اذا قال أحدكم آمين ،
وقالت الملائكة : آمين فوافق أحدهما الآخر » فظاهره الأمر بوقوع تأمين
الجميع في حالة واحدة ، فهذا جمع بين الأحاديث . وقد ذكر معناه
الخطابي وغيره .

(فرع) قال الشافعى فى الأم : ولا يقال آمين الا بعد أم القرآن ، فان لم يقل لم يقضه فى موضع غيره . قال أصحابنا : اذا ترك التأمين حتى اشتغل بغيره فات ولم يعد اليه . وقال صاحب الحاوى : ان ترك التأمين ناسيا فذكره قبل قراءة السورة أمن ، وان ذكره فى الركوع لم يؤمن ، وان ذكره فى القراءة فهل يؤمن ؟ فيه وجهان مخرجان من القولين فيمن نسي تكبيرات العيد حتى شرع فى القراءة ، وذكر الشافعى هذين الوجهين ، وقال : الأصح لا يؤمن ، وقطع غيرهما بأنه لا يؤمن وهو ظاهر نص الشافعى الذى ذكرناه .

قال البغوى : فلو قرأ المأموم الفاتحة مع الامام وفرغ منها قبل فراغه فالأولى أن لا يؤمن حتى يؤمن الامام ، وهذا الذى قاله فيه نظر ، والمختار أو الصواب أنه لا يؤمن لقراءة نفسه ، ثم يؤمن مرة أخرى بتأمين الامام . قال السرخسى فى الأمالى : واذا أمن المأموم بتأمين الامام ثم قرأ المأموم الفاتحة أمن ثانيا لقراءة نفسه ، قال فلو فرغا من الفاتحة معا كفاه أن يؤمن مرة واحدة .

(فرع) ذكر أصحابنا أو جماعة منهم أنه يستحب أن لا يصل لفظة آمين بقوله : ولا الضالين ، بل بسكتة لطيفة جدا ، ليعلم أن آمين ليست من الفاتحة للفصل اللطيف ظواهرها فى السنة وغيرها سترها فى مواضعها ان شاء الله تعالى ، ومن نص على استحباب هذه السكتة القاضى حسين فى تعليقه ، وأبو الحسن الواحدى فى البسيط والبغوى فى التهذيب وصاحب البيان والرافعى . وأما قول امام الحرمين يتبع التأمين القراءة فيمكن حمله على موافقة الجماعة ، ويكون معناه لا يسكت طويلا . والله أعلم .

(فرع) السنة فى التأمين أن يقول آمين ، وقد تقدم بيان لغاتها وأن المختار (آمين) بالمد وتخفيف الميم ، وبه جاءت روايات الأحاديث . قال الشافعى فى الأم : لو قال آمين رب العالمين وغير ذلك من ذكر الله تعالى كان حسنا لا تنقطع الصلاة بشئ من ذكر الله تعالى : قال : وقوله يدل على أنه لا بأس من أن يسأل العبد ربه فى الصلاة كلها فى الدين والدنيا .

(فرع) في مذاهب العلماء في التأمين

قد ذكرنا أن مذهبنا استحبابه للإمام والمأموم والمنفرد ؛ وأن الإمام والمنفرد يجهران به ، وكذا المأموم على الأصح . وحكى القاضي أبو الطيب والعبدري الجهر به لجميعهم عن طاوس وأحمد وإسحاق وابن خزيمة وابن المنذر وداود ، وهو مذهب ابن الزبير . وقال أبو حنيفة والثوري يسرون بالتأمين ، وكذا قاله مالك في المأموم وعنه في الإمام روايتان (أحدهما) يسر به (والثانية) لا يأتي به ، وكذا المنفرد عنده ، ودليلنا الأحاديث الصحيحة السابقة ، وليس لهم في المسألة حجة صحيحة صريحة ، بل احتجت الحنفية برواية شعبة وقوله « وخضض بها صوته » .

واحتجت المالكية بأن سنة الدعاء بآمين للسامع دون الداعي ، وآخر الفاتحة دعاء فلا يؤمن الإمام لأنه داع . قال القاضي أبو الطيب : هذا غلط ، بل إذا استحب التأمين للسامع فالداعي أولى بالاستحباب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن لم يحسن الفاتحة وأحسن غيرها قرأ سبع آيات ، وهل يعتبر أن يكون فيها بقدر حروف الفاتحة ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يعتبر ، كما إذا فاتته صوم يوم طويل لم يعتبر أن يكون القضاء في يوم بقدر ساعات الأداء (والثاني) يعتبر وهو الأصح لأنه لما اعتبر عند أي الفاتحة اعتبر بقدر حروفها ، ويخالف الصوم فإنه لا يمكن اعتبار المقدار في الساعات إلا بمشقة ، فإن لم يحسن شيئاً من القرآن لزمه أن يأتي بذكر ، لما روى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه ((أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انى لا أستطيع أن أحفظ شيئاً من القرآن فعلمنى ما يجزئنى في الصلاة ، فقال : قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله)) ولأنه ركن من أركان الصلاة فجاز أن ينتقل فيه عند العجز إلى بدل كالقيام . وفي الذكر وجهان ، قال أبو إسحاق رضي الله عنه : يأتي من الذكر بقدر حروف الفاتحة لأنه أقيم مقامها فاعتبر قدرها .

وقال أبو علي الطبري رضي الله عنه : يجب ما نص عليه الرسول صلى الله عليه وسلم من غير زيادة كالتيتم لا تجب الزيادة فيه على ما ورد به النص ، والمذهب الأول .

وان أحسن آية من الفاتحة وأحسن غيرها ففيه وجهان ، أصحهما أنه يقرأ الآية ثم يقرأ ست آيات من غيرها لأنه إذا لم يحسن شيئاً منها انتقل إلى غيرها ، فإذا كان يحسن بعضها وجب أن ينتقل فيما لم يحسن إلى غيرها كما

لو عدم بعض الماء (والثاني) يلزمه تكرار الآية لأنها اقرب اليها ، فان لم يحسن شيئاً من القرآن ولا من الذكر قام بقدر سبع آيات ، وعليه ان يتعلم ، فان اتسع الوقت ولم يفعل وصلى لزمه ان يعيد لأنه ترك القراءة مع القدرة فاشبهه اذا تركها وهو يحسن) .

(الشرح) قال أصحابنا : اذا لم يقدر على قراءة الفاتحة وجب عليه تحصيل القدر بتعلم أو تحصيل مصحف يقرأها فيه بشراء أو اجارة أو اعارة ، فان كان في ليل أو ظلمة لزمه تحصيل السراج عند الامكان ، فلو امتنع من ذلك عند الامكان أثم ولزمه اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة ، ودليلنا القاعدة المشهورة في الأصول والفروع أن ما لا يتم الواجب الا به وهو مقدور للمكلف فهو واجب وهذا الذي ذكرناه من أنه تجب اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة هو المذهب ، وبه قطع الجمهور .

وفي الحاوي وجه آخر أنه تجب اعادة ما صلى من حين أمكنه التعليم الى أن شرع في التعليم فقط ، والصحيح الأول ، فان تعذرت عليه الفاتحة لتعذر التعليم لضيق الوقت أو بلادته أو عدم المعلم أو المصحف أو غير ذلك لم يجز ترجمة القرآن بغير العربية ، بل ينظر ان أحسن غيرها من القرآن لزمه قراءة سبع آيات ، ولا يجزيه دون سبع ، وان كانت طوالاً بلا خلاف .

ونقل الشيخ أبو محمد في التبصرة وآخرون اتفاق الأصحاب على هذا ولا يضر طول الآيات وزيادة حروفها على حروف الفاتحة ، وهل يشترط أن لا ينقص عن حروفها ؟ فيه خلاف جعله المصنف قولين ، وحكاة جمهور الأصحاب في طريقتي العراق وخراسان وجهين ، وقال صاحب الشامل والبيان : اختلف أصحابنا فيه ، فبعضهم حكاة قولين وبعضهم حكاة وجهين ، ونقلهما القاضي أبو الطيب في تعليقه قولين (أحدهما) تجب أن تكون بعدد حروف الفاتحة وهو الذي نقله المزني (والثاني) لا تجب نص عليه الشافعي في باب استقبال القبلة ، قال : تجب سبع آيات ، طوالاً كن أو قصاراً .

وحاصل ما ذكره الأصحاب ثلاثة أوجه ، أصحها باتفاقهم بشرط أن لا ينقص حروف الآيات السبع عن حروف الفاتحة ، ولا يشترط أن كل آية بقدر آية ، بل يجزيه أن يجعل آيتين بدل آية بحيث يكون مجموع الآيات لا ينقص عن حروف الفاتحة والحرف المشدد بحرفين في الفاتحة والبدل ،

ذكره الشيخ أبو محمد في التبصرة وهو واضح . (والثاني) يجب أن يعدل حروف كل آية من البدل حروف آية من الفاتحة على الترتيب ، فيكون مثلها أو أطول ، حكاه البغوي وآخرون وضعفوه . (والثالث) يكفي سبع آيات ناقصات كما يكفي صوم قصير عن طويل ، وقول المصنف لا يمكن اعتبار الساعات الا بمشقة ، لا يسلم بل يمكنه ذلك بالاستظهار بأطول منه كما قلنا هنا ، ثم ان لم يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور كان له العبدول الى مفرقة بلا خلاف ، نص عليه في الأم وافقوا عليه . ولكن الجمهور أطلقوا المسألة وقال امام الحرمين : لو كانت الآية الفردة لا تغير ^(١) معنى منظوما اذا قرئت وحدها كقوله (ثم نظر) فيظهر أن لا تأمره بقراءة هذه الآية المتفرقة ، ونجعله كمن لا يحسن قرآنا أصلا ، فسيأتي بالذكر . والمختار ما سبق عن اطلاق الأصحاب ، وان كان يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور فوجهان حكاهما السرخسي في الإمالي وغيره .

(أحدهما) لا تجزيه المتفرقة بل تجب قراءة سبع آيات متوالية وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي في البسيط والرافعي (أصحابهما) تجزيه المتفرقة من سورة أو سور وبه قطع القاضي أبو الطيب في تعليقه والبندنجي وصاحب البيان وهو المنصوص في الأم . أما اذا كان يحسن دون سبع آيات كآية أو آيتين فوجهان (أصحابهما) يقرأ ما يحسنه ثم يأتي بالذكر عن الباقي لأنه عاجز عن الباقي فانتقل الى بدله (والثاني) يجب تكرار ما يحسنه حتى يبلغ قدر الفاتحة لأنه أقرب اليها من الذكر ، فلو لم يحسن الا بعض الفاتحة ولم يحسن بدلا من الذكر وجب تكرار ما يحسنه حتى يبلغ قدرها بلا خلاف . ولو أحسن آية أو آيات من الفاتحة ولم يحسن جميعها فإن لم يحسن لباقيها بدلا وجب تكرار ما أحسنه حتى يبلغ قدر الفاتحة بلا خلاف ، وان أحسن لباقيها بدلا ففيه خلاف حكاه المصنف هنا وجهين وكذا حكاهما الجمهور في طريقتي العراقيين وخراسان وجهين وحكاهما المصنف في التبيين قولين وكذلك حكاهما الشيخ نصر في تهذيبه (وأصحابهما) باتفاقهم أنه يجب قراءة ما يحسنه من الفاتحة ثم يأتي ببذل الباقي ، لأن الشيء الواحد لا يكون أصلا وبدلا .

(١) كذا بالأصل ولعلها (لا تغيد معنى) وانما أصابها التصحيف والله اعلم .

(والثاني) يجب تكرار ما يحفظه من الفاتحة حتى يبلغ قدرها . ويجرى الخلاف سواء كان البديل الذي يحسنه قرأنا أو ذكرنا ، صرح به الشيخ أبو حامد وغيره ، لكن لا يجوز الانتقال الى الذكر الا بعد المعجز عن القرآن . (فإن قلنا) بالأصح انه يقرأ ما يحسنه ويأتى بالبديل وجب الترتيب بينهما ، فإن كان يحفظ أول الفاتحة أتى به ، ثم يأتى بالبديل ، ولا يجوز العكس . وإن كان يحفظ آخرها أتى بالبديل ثم قرأ الذي يحفظه منها ، فلو عكس لم يجزئه على المذهب وبه قطع الأكثرون . وحكى البغوى وجها أنه لا يجب هذا الترتيب ، بل كيف أتى به أجزأه فهو غريب ضعيف . وقد قال امام الحرمين : اتفق أئمتنا على أن هذا الترتيب واجب وعلل بعلتين (احداهما) أن الترتيب في أركان الصلاة واجب وعليه البديل قبل النصف الثاني من الفاتحة فليقدمه (والثانية) أن البديل له حكم البديل والترتيب شرط في نصفى الفاتحة وكذا في نصفها وما قام مقام النصف الأول .

وأعلم أن الأحوط والمستحب لمن يحفظ آية من الفاتحة أن يكررها سبع مرات ويأتى مع ذلك ببديل ما زاد عليها ليخرج من الخلاف ، ومن نبه على هذا الشيخ أبو محمد في التبصرة ، هذا حكم من يحسن شيئا من القرآن ، ولا خلاف أنه متى أحسن سبع آيات من القرآن لا يجوز له أن يتركها ، وينتقل الى الذكر ، فإن كان يحسن دون سبع فهل يكرره ؟ أم يأتى ببديل الباقي ؟ فيه الخلاف السابق ، فإن لم يحسن شيئا منه وجب عليه أن يأتى بالذكر بدلها ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، واستدل أصحابنا فيه بحديث عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنهما قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انى لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئا فعملنى ما يجزئنى منه قال : قل : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله » قال : يا رسول الله هذا الله فما لى ؟ قال : قل اللهم ارحمنى وارزقنى وعافنى واهدنى . فلما قام قال هكذا بيده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هذا فقد ملأ يده من الخير » رواه أبو داود والنسائى ولكنه من رواية ابراهيم السكسكى وهو ضعيف ، ويغنى عنه حديث رفاعة بن رافع قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل يصلى في ناحية المسجد فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقه ثم جاء فسلم

فرد عليه ، وقال : ارجع فصل فانك لم تصل ، ثم جاء فسلم عليه ، ثم قال : ارجع فصل فانك لم تصل ، قال مرتين أو ثلاثا فقال له في الثالثة أو الرابعة والذي بعثك بالحق لقد اجتهدت في تقسي فعلمني وأرني ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذا أردت أن تصل فتوضأ كما أمرك الله ، ثم تشهد فأقم ، ثم كبر فان كان معك قرآن فاقرا به والا فاحمد الله وكبره وهمله ثم اركع فاطمئن راکعا ، ثم اعتدل قائما — وذكر تمام الحديث « رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن .

واختلف أصحابنا في الذكر على ثلاثة أوجه (أحدها) وهو قول أبي علي الطبري أنه يتعين أن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ، فتجب هذه الكلمات الخمس وتكفيه (والثاني) أنها تتعين ويجب معها كلمتان من الذكر ليصير سبعة أنواع مقام سبع آيات والمراد بالكلمات أنواع الذكر لا الألفاظ المسردة (والثالث) وهو الصحيح عند المصنف وجمهور الأصحاب ، وهو الصحيح أيضا في الدليل أنه لا يتعين شيء من الذكر ، بل يجزیه جميع الأذكار من التهليل والتسبيح والتكبير وغيرها . فيجب سبعة أذكار ولكن هل يشترط أن لا ينقص حروف ما أتى به عن حروف الفاتحة ؟ فيه وجهان (أصحهما) يشترط وهما كالوجهين في البذل من القرآن . قال امام الحرمين : ولا يراعى هنا الا الحروف بخلاف ما اذا أحسن قرأنا غير الفاتحة فانا نراعى الآيات وفي الحروف خلاف ، وقال البغوي : يجب سبعة أنواع من الذكر يقام كل نوع مقام آية ، قال الرافعي : هذا أقرب من قول الامام .

واحتج لأبي علي الطبري بحديث ابن أبي أوفى وليس فيه غير الكلمات الخمس ، وأجاب القائلون بالصحيح بأن الحديث ضعيف ، ولو صح لم يكن فيه تقى وجوب زيادة من الأذكار (فان قيل) لو وجب زيادة لذكرت (قيل) يجوز تأخير البيان الى وقت الحاجة والله أعلم .

فان قيل : ما الفرق بين الذكر والقرآن ؟ حيث جوزتم — على قول أبي علي — خمس كلمات ولم تجوزوا القرآن الا سبع آيات بالاتفاق ؟ فالفرق ما ذكره صاحب التتمة أن القرآن بدل للفاتحة من جنسها فاعتبر فيه قدرها والذكر بخلافها فجاز أن يكون دونه كالتيمن عن الوضوء .

(فرع) اذا عجز عن القرآن وانتقل الى الأذكار فقد ذكرنا أنه يجزیه التسبیح والتهلیل والتکبیر والتحمید والحوقة ونحوها ، وأما الدعاء المحض ففيه تردد للشيخ أبي محمد الجويني ، قال امام الحرمين : ولعل الأشبه أن الذي يتعلق منه بأمور الآخرة يجزیه دون ما يتعلق بالدنيا ، وهو الذي قاله الامام ، هو المرجح ، رجحه الغزالي في البسيط •

(فرع) شرط الذكر الذي يأتي به أن لا يقصد به شيئا آخر ، وهل يشترط أن يقصد به البدلية أم يكفيه الاتيان به بلا قصد ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب التقريب وامام الحرمين ومتابعوه • قال الرافعي : الأصح لا يشترط فلو أتى بدعاء الاستفتاح أو بالتعوذ وقصد به بدل الفاتحة أجزاء عنها وان قصد الاستفتاح أو التعوذ لم يجزه ، وان لم يقصد شيئا ففيه الوجهان (الأصح) يجزیه عند الأصحاب •

(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولم يحسن الذكر بالعربية وأحسنه بالعجمية أتى به بالعجمية • ذكره صاحب الحاوي كما يأتي بتكبيره الاحرام بالعجمية اذا لم يحسن العربية ، وقد سبق تفصيل ما يجوز في فصل التكبير •

(فرع) اذا أتى ببدل الفاتحة من قراءة أو ذكر حيث يجوزان بالشرط السابق واستمر العجز عن الفاتحة أجزأته صلاته ولا اعادة ، فلو تمكن من الفاتحة في الركوع أو ما بعده فقد مضت ركعته على الصحة ولا يجوز الرجوع الى الفاتحة ، وان تمكن قبل الشروع في البدل لزمه قراءة الفاتحة ، وان كان في أثناء البدل فوجهان حكاهما السرخسي في الأمالي قولين (الصحيح) أنه يلزمه الفاتحة بكما لها •

(والثاني) يكفيه أن يأتي من الفاتحة قدر ما بقى • وان تمكن بعد فراغ البدل وقبل الركوع فطريقان حكاهما السرخسي وصاحب البيان وآخرون (أصحهما) لا يلزمه كما لو قدر المكفر بالصوم على الرقبة بعد الصوم (والثاني) فيه وجهان كما لو تمكن في أثناء البدل ، ومن حكي الوجهين في هذه الصورة الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة وامام

الحرمين والغزالي قال أصحابنا : والتمكن قد يكون بتلقين وقد يكون بمصحف وغيرهما .

(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولا من الذكر ولا أمكنه التعلم وجب عليه أن يقوم بقدر الفاتحة ساكتا ، ثم يركع ويجزيه صلاته بلا إعادة لأنه مأمور بالقيام والقراءة فاذا عجز عن أحدهما أتى بالآخر لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم .

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل عبد الله بن أبي أوفى وهو وأبوه صحابيان رضى الله تعالى عنهما واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث وكنية عبد الله أبو ابراهيم ، وقيل : أبو محمد ، وقيل أبو معاوية شهد بيعة الرضوان ونزل الكوفة ، وتوفي سنة ست وثمانين قيل : هو آخر من مات من الصحابة بالكوفة وقول المصنف (لأنه ركن من أركان الصلاة) فجاز أن ينتقل عنه عند العجز الى بدل كالقيام وقوله (من أركان الصلاة) احتراز من الحج فانه لا بدل لأركانه ، وقوله (فجاز أن ينتقل) لو قال (وجب) كان أصوب .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لا يحسن الفاتحة كيف يصلى اذا لم يحسن التعلم ؟ فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجب عليه قراءة سبع آيات غيرها ، فان لم يحسن شيئا من القرآن لزمه الذكر ، فان لم يحسنه ولا أمكنه وجب أن يقف بقدر قراءة الفاتحة ، وبه قال أحمد ، وقال أبو حنيفة : اذا عجز عن القرآن قام ساكتا ولا يجب الذكر ، وقال مالك : لا يجب ولا القيام ، وقد سبق دليلنا عليهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان قرا القرآن بالفارسية لم تجزه لأن القصد من القرآن اللفظ والنظم (١) وذلك لا يوجد في غيره) .

(١) ما بين المقولين ليس في حرف و ق (ظ) .

(الشرح) مذهبا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها ، وسواء كان في الصلاة أو غيرها ، فإن أتى بترجمته في صلاة بدلا عن القراءة لم تصح صلاته سواء أحسن القراءة أم لا ، هذا مذهبا ، وبه قال جماهير العلماء منهم مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : تجوز وتصح به الصلاة مطلقا ، وقال أبو يوسف ومحمد : يجوز للعاجز دون القادر . واحتج لأبي حنيفة بقوله تعالى (قل ^(١) : الله شهيد بيني وبينكم وأوحى الى هذا القرآن لأنذركم به) قالوا : والعجم لا يعقلون الانذار الا بترجمته ، وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » . وعن سلمان الفارسي رضى الله عنه أن قوما من الفرس سألوه أن يكتب لهم شيئا من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية ، ولأنه ذكر فقامت ترجمته مقامه كالشهادتين في الاسلام ، وقياسا على جواز ترجمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقياسا على جواز التيسير بالعجمية .

واحتج أصحابنا بحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سمع هشام ابن حكيم يقرأ سورة على غير ما يقرأ عمر فلبيه ^(٢) بردائه وأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث رواه البخارى ومسلم ، فلو جازت الترجمة لأنكر عليه صلى الله عليه وسلم اعتراضه في شيء جائز ، واحتجوا أيضا بأن ترجمة القرآن ليست قرآنا لأن القرآن هو هذا النظم المعجز ، وبالترجمة يزول الاعجاز فلم يجز ، وكما أن الشعر يخرج ترجمته عن كونه شعرا فكذا القرآن .

(١) الآية ١٩ من سورة الانعام .

(٢) هشام بن حكيم بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي . وهم ابن منده منسبه مخزوميا ثبت ذكره في الصحيح في هذه الرواية من رواية الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه أنه أحضره ولبيه من مجامع لوبه فاستقرأهما نصوبهما وقال : نزل القرآن على سبعة أحرف (الحديث) قال ابن سعد : كان هشام مهيئا وقال الزهري : كان يأمر بالمعروف في رجال معه وقال مصعب الزبيري كان له فضل . وقال ابن وهب عن عبد الله : لم يكن يتخذ أخلاء ولا له ولد وأقد مات قبل أبيه بمدة طويلة قال أبو نعيم استشهد بأجنادين (ط) .

وأما الجواب عن الآية الكريمة فهو أن الانذار يحصل لیتم به ، وإن نقل اليهم معناه ، وأما الجواب عن الحديث فسیب لغات للعرب ، ولأنه يدل على أنه لا يتجاوز هذه السبعة ، وهم يقولون : يجوز بكل لسان ، ومعلوم أنها تزيد على سبعة ، وعن قول سلمان أنه كتب تفسيرها لا حقيقة الفاتحة ، وعن الاسلام أن في جواز ترجمته للقادر على العربية وجهين سبق بيانهما في فصل التكبير . فإن قلنا : لا يصح فظاهر ، وإن قلنا - بالمذهب انه يصح اسلامه ، فالفرق أن المراد معرفة اعتقاده الباطن ، والعجمية كالعربية في تحصيل ذلك . وعن القياس على الحديث والتسبيح أن المراد بالقرآن الأحكام والنظم المعجز بخلاف الحديث والتسبيح ، هذه طريقة أصحابنا في المسألة وبسطها امام الحرمين في الأساليب فقال : عمدتنا أن القرآن معجز ، والمعتمد في اعجازه اللفظ قال : ثم تكلم علماء الأصول في المعجز منه فقليل : الاعجاز في بلاغته وجزالته وفصاحته المجاوزة لحدود جزالة العرب ، والمختار أن الاعجاز في جزالته مع أسلوبه الخارج عن أساليب كلام العرب والجزالة والأسلوب يتعلقان بالألفاظ ، ثم معنى القرآن في حكم التابع للألفاظ فحصل من هذا أن اللفظ هو المقصود المتبوع ، والمعنى تابع فنقول بعد هذا التمهيد :

ترجمة القرآن ليست قرآنا بإجماع المسلمين ، ومحاولة الدليل لهذا تكلف فليس أحد يخالف في أن من تكلم بمعنى القرآن بالهندية ليست قرآنا ، وليس ما لفظ به قرآنا ومن خالف في هذا كان مراغما جاحدا ، وتفسير شعر امرئ القيس ليس شعره ، فكيف يكون تفسير القرآن قرآنا ؟ وقد سلموا أن الجنب لا يحرم عليه ذكر معنى القرآن ، والمحدث لا يمنع من حمل كتاب فيه معنى القرآن وترجمته فعلم أن ما جاء به ليس قرآنا ، ولا خلاف أن القرآن معجز وليست الترجمة معجزة ، والقرآن هو الذي تحدى به النبي صلى الله عليه وسلم العرب ووصفه الله تعالى بكونه عربيا ، وإذا علم أن الترجمة ليست قرآنا - وقد ثبت أنه لا تصح صلاته الا بقرآن - حصل أن الصلاة لا تصح بالترجمة .

هذا كله مع أن الصلاة مبناها على التعبد والاتباع والنهي عن الاختراع ، وطريق القياس منسدة ، وإذا نظر الناظر في أصل الصلاة وأعدادها

واختصاصها بأوقاتها وما اشتملت عليه من عدد ركعاتها واعادة ركوعها في كل ركعة وتكرر سجودها الى غير ذلك من أفعالها - ومدارها على الاتباع ، ولم يفارقها جملة وتفصيلا - فهذا يسد باب القياس حتى لو قال قائل : مقصود الصلاة الخضوع فيقوم السجود مقام الركوع لم يقبل ذلك منه وان كان السجود أبلغ في الخضوع . ثم عجت من قولهم : ان الترجمة لا يكون لها حكم القرآن في تحريمها على الجنب ويقولون لها حكمه في صحة الصلاة التي مبناها على التعبد والاتباع ويخالف تكبيرة الاحرام التي قلنا يأتي بها العاجز عن العربية بلسانه لأن مقصودها المعنى مع اللفظ وهذا بخلافه . هذا آخر كلام امام الحرمين رحمه الله .

(فرع) لو قرأ الفاتحة بلغة لبعض العرب غير اللغة المقروء بها لم تصح ، ولم يجز في غير الصلاة أيضا ، صرح به صاحب التتمة ، قال : ومن أتى بالترجمة ان كان متعمدا بطلت صلاته ، وان كان ناسيا أو جاهلا لم يعتد بقراءته ولكن لا تبطل صلاته ويسجد للسهو كسائر الكلام ناسيا أو جاهلا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة وذلك سنة ، والمستحب ان يقرأ في الصبح بطوال المفصل لما روى « ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالواقعة » فان كان [في] يوم الجمعة استحب ان يقرأ فيها (الم) (١) ، تنزيل (السجدة و (هل أتى (٢) على الانسان) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ذلك ويقرأ في الأوليين من الظهر بنحو ما يقرأ في الصبح لما روى ابو سعيد الخدري رضي الله عنه قال « حزرنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر بقدر ثلاثين آية قدر الم تنزيل السجدة وحزرنا قيامه في [الأخيرتين] على النصف من ذلك ، وحزرنا قيامه في الأوليين من العصر على قدر الأخيرتين من الظهر ، وحزرنا قيامه في الأخيرتين من العصر على النصف من ذلك » () .

(ويقرأ في الأوليين من العصر باوساط المفصل لما روينا من حديث ابي سعيد رضي الله عنه ، ويقرأ في الأوليين من العشاء الآخرة بنحو ما يقرأ في

(١) الآية الأولى من سورة السجدة .

(٢) الآية الأولى من سورة الانسان .

العصر لما روى عنه عليه السلام انه قرأ في المشاء الآخرة سورة الجمعة والمنافقين ، وقرأ في الأوليين من المغرب بقصار الفصل ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في المغرب بقصار الفصل فان خالف وقرأ غير ما ذكرناه جاز لما روى رجل من جهينة » انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح اذا زلزلت الأرض » .

(الشرح) الذى اختاره أن أقدم جملة من الأحاديث الواردة في السورة بعد الفاتحة فيحصل منها بيان ما ذكره المصنف وغيره ، وما يحتاج في الاستدلال به في ذلك ان شاء الله تعالى . فأما الظهر والعصر فعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال « كانت الصلاة تقام فينطلق أحدنا الى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتى أهله ثم يرجع الى المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى » رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الأخيرين قدر خمس عشرة آية ، أو قال نصف ذلك ، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الأخيرين قدر نصف ذلك » رواه مسلم وعن أبي سعيد أيضا قال : « حزرنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر بقدر ثلاثين آية قدر ألم^(١) تنزل السجدة ، وحزرنا قيامه في الركعتين الأخيرتين على النصف من ذلك ، وحزرنا قيامه في الأوليين من العصر على قدر الآخيرتين من الظهر ، وحزرنا قيامه في الأخيرتين من العصر على النصف من ذلك » رواه مسلم .

وعن جابر بن سمرة رضى الله عنهما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بـ (الليل اذا يغشى)^(٢) وفي العصر بنحو ذلك ، وفي الصبح أطول من ذلك » رواه مسلم ؛ وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في الظهر سبح اسم^(٣) ربك الأعلى ، وفي الصبح أطول من ذلك » رواه مسلم . وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في الظهر

(١) الآية الأولى من سورة السجدة .

(٢) الآية الأولى من سورة الليل .

(٣) الآية الأولى من سورة الأعلى .

والعصر بالسما ذات البروج^(١) ، والسما والطارق^(٢) ونحوهما من السور»
 رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن والنسائى . وعن البراء رضى
 الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بنا الظهر فنسمع
 منه الآية بعد الآيات من سورة لقمان والذاريات » رواه النسائى وابن ماجه
 باسناد حسن وأما المغرب فعن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال « سمعت النبى
 صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور فى المغرب » رواه البخارى ومسلم . وفى
 رواية البخارى « يقرأ فى المغرب بالطور » وعن ابن عباس رضى الله عنهما :
 « أن أم الفضل — وهى أمه — رضى الله عنهما سمعته وهو يقرأ والمرسلات
 عرفا^(٣) ، فقالت : يا بنى والله لقد ذكرتني بقراءةك هذه السورة أنها لآخر
 ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها فى المغرب » رواه البخارى
 ومسلم . وعن مروان بن الحكم قال : « قال لى زيد بن ثابت رضى الله عنه :
 مالك تقرأ فى المغرب بقصار ؟ وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
 بطولى الطولين » رواه البخارى . هكذا قال ابن أبى مليكة طولى الطولين
 الأعراف والمائدة ، ورواه النسائى باسناده الصحيح « أن زيد بن ثابت قال
 لمروان : أتقرأ فى المغرب بقل هو الله أحد^(٤) وأنا أعطيناك الكوثر^(٥) ؟
 قال : نعم قال — يعنى زيدا — فمخلوقة لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقرأ فيها بأطول الطولين المص » . وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم « قرأ فى صلاة المغرب بسورة الأعراف فرقىها فى
 ركعتين » رواه النسائى باسناد حسن . وعن سليمان بن يسار عن أبى هريرة
 رضى الله عنه قال : « ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله
 عليه وسلم من فلان . قال سليمان : كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر
 ويخفف الأخيرتين ويخفف العصر ، ويقرأ فى المغرب بقصار المفصل ، ويقرأ فى
 العشاء بوسط المفصل ، ويقرأ فى الصبح بطوال المفصل » رواه النسائى

(١) الآية الأولى من سورة البروج .

(٢) الآية الأولى من سورة الطارق .

(٣) الآية الأولى من سورة المرسلات .

(٤) الآية الأولى من سورة الصمد .

(٥) الآية الأولى من سورة الكوثر .

باسناد صحيح . وعن عبد الله الصنابحي (١) « أنه صلى وراء أبي بكر الصديق رضي الله عنه المغرب يقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ، ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت حتى إن كاد تمس ثيابي بشيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وهذه الآية : (ربنا (٢) لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب) رواه مالك في الموطأ باسناده الصحيح .

وأما العشاء فمن الرءى رضي الله عنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء بالتين والزيتون ، وما سمعت أحدا أحسن منه صوتا أو قراءة » رواه البخاري ومسلم وعن أبي رافع قال : « صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ (إذا (٣) السماء انشقت) فسجد ، فقلت له ، فقال : سجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري ومسلم . وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ حين طول في العشاء : « يا معاذ إذا أممت الناس فاقرا بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ؛ واقرا بسم ربك ، والليل إذا يغشى » (٤) رواه البخاري ومسلم . هذا لفظ إحدى روايات مسلم وعن بريدة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ونحوها من السور » رواه الترمذي وقال حديث حسن .

وأما الصبح فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فيتنصرف الرجل فيعرف جلسه ، وكان يقرأ في الركعتين

(١) في شوق (البانحي) وهو خطأ ظاهر قال أبو عيسى الترمذي : الصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عبد الرحمن ابن عسيلة (بالعين) يكنى أبا عبد الله وحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق وقد روى من النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث . والصنابحي بن الأعسر الأحمسي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له الصنابحي أيضا وإنما حديثه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال ابن الأثير : قال ابن أبي خيثمة من يحيى بن معين قال : يقال : عبد الله ويقال : أبو عبد الله . وخالفه غيره فقال : هذا غير أبي عبد الله اسم أبي عبد الله : عبد الرحمن وهذا عبد الله . وقال ابن معين : عبد الله الصنابحي الذي يروي عنه المدنيون يشبه أن تكون له ضجة قال : والاصواب عندي أنه أبو عبد الله لا عبد الله (ط) .

(٢) الآية ١٩٤ من سورة آل عمران .

(٣) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٤) أوائل سور سبق تخريجها .

أو أحدهما ما بين الستين إلى المائة » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ رواية البخاري ، وسائر رواياته وروايات مسلم « يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة » وعن عبد الله بن السائب رضي الله عنه قال « صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون ، أو حتى جاء ذكر عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع » رواه مسلم . وعن قطبة ^(١) بن مالك رضي الله عنه « أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح فقرأ في أول ركعة (والنخل ^(٢)) باستقامت لها طلع نضيد) أو ربما قال في ق » رواه مسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في الفجر بـ ق والقرآن المجيد ، وكان صلاته بعد تخفيفا » رواه مسلم . وعن ابن حريث رضي الله عنه « أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر : والليل إذا عسعس ^(٣) » رواه مسلم . وعن معاذ بن عبد الله الجهني أن رجلا من جهينة أخبره « أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كلها فلا أدرى أنسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم قرأ ذلك عمدا » رواه أبو داود بإسناد صحيح . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة ألم تنزيل السجدة ، وهل أتى على الإنسان » رواه البخاري ومسلم ، ورواه مسلم أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وأما الجمع بين سورتين في ركعة ففيه حديث أبي وائل قال « جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : قرأت المفصل الليلة في ركعة فقال ابن مسعود رضي الله عنه هذا ^(٤) كهذا الشعر ، لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما ، فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين في كل ركعة » رواه البخاري ومسلم ، فهذه جملة من الأحاديث الصحيحة في المسألة ، وفي الصحيح أحاديث كثيرة بنحو ما ذكرناه . وأما الأحاديث الحسنة والضعيفة فيه فلا تنحصر والله أعلم .

(١) هو قطبة - بالتحريك - ابن مالك الثعلبي ويقال : الثعلبي وصوب الآخر ابن عبد البر
 ورجح ابن السكن كونه من ثعل وقال : هو الصواب روى عنه زياد بن طلاقة ويقال هو م زياد
 (ط) .

(٢) الآية ١٠ من سورة ق .

(٣) الآية ١٧ من سورة التكوين .

(٤) الهد التلطيع والبرمة في القراءة .

قال العلماء : واختلاف قدر القراءة في الأحاديث كان بحسب الأحوال فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم من حال المأمومين في وقت أنهم يؤثرون التطويل فيطول ، وفي وقت لا يؤثرونه لمذر ونحوه فيخفف ، وفي وقت يريد اطالتها فيسمع بكاء الصبي كما ثبت في الصحيحين . والله أعلم .

وأما ضبط ألفاظ الكتاب وبيانها فالمفصل سمي بذلك لكثرة الفصول فيه بين سورة ، وقيل : لقلة المنسوخ فيه ، وآخره (قل ^(١) أعوذ برب الناس) وفي أوله مذاهب قيل (سورة القتال) وقيل من (الحجرات) وقيل من (ق) وقال الخطابي : وروى هذا في حديث مرفوع ، وهذه المذاهب مشهورة ، وحكى القاضي عياض قولاً أنه من (الجاثية) وهو غريب والسورة تهمز ولا تهمز لغتان [وغير] الهمز أشهر وأصح . وبه جاء القرآن العزيز ^(٢) .

قوله : (وقرأ فيها بالواقعة) هذا الحديث أشار إليه الترمذي فقال : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ في الصبح بالواقعة » وفيما ذكرناه من الأحاديث الصحيحة كفاية عنه . قوله : يقرأ فيها (ألم تنزيل ^(٣) السجدة) أما تنزيل فمرفوعة اللام على حكاية التلاوة ، وأما السجدة فيجوز رفعها على أنها خبر مبتدأ ويجوز نصبها على البدل من موضع ألم أو باضمار : أعنى . سورة السجدة ثلاثون آية مكية . وقوله : « يقرأ في الأولين والآخرين » هو بالياء المثناة من تحت المكررة في (حزرنا قيامه في الظهر قدر ثلاثين آية) يعنى في كل ركعة كما سبق بيانه في الرواية الأخرى ، قوله (العشاء الآخرة صحيح) وقد أنكره الأصمعي وقال : لا يقال الآخرة ، وليس كما قال ، بل ثبت في مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة » وثبت ذلك عن جماعات من الصحابة وقد أوضحته في تهذيب الأسماء .

(١) الآية الأولى من سورة الناس .

(٢) السورة في كلام العرب الابانة لها من سورة أخرى وانفصالها عنها وسميت بذلك لانه يرتفع فيها من منزلة الى منزلة ، وقيل سميت بذلك لشرفها وارتفاعها كما يقال لما ارتفع من الأرض سور وقيل : سميت بذلك لانها قطعت من القرآن على حدة من قول العرب للبقية سور ، وجاء في إيسر الناس أى بقاءهم فعلى هذا يكون الأصل سورة بالهمزة فأبدلت واوا لأنفسهم ما قبلها ، وقيل : سميت بذلك لشانها وكمالها من قول العرب للثقة التامة سورة والجمع سور والله تعالى أعلم (ط) .

(٣) الآية الأولى من سورة السجدة .

(اما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : يستحب أن يقرأ الامام والمنفرد بعد الفاتحة شيئاً من القرآن في الصبح وفي الأولين من سائر الصلوات ، ويحصل أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن ولكن سورة كاملة أفضل ، حتى ان سورة قصيرة أفضل من قدرها من طويلة لأنه اذا قرأ بعض سورة فقد يقف في غير موضع الوقف وهو انقطاع الكلام المرتبط ، وقد يخفى ذلك . قالوا : ويستحب أن يقرأ في الصبح بطوال المفصل (كالحجرات) (والواقعة) وفي الظهر بقریب من ذلك ، وفي العصر والعشاء بأوساطه ، وفي المغرب بقصاره فان خالف وقرأ بأطول أو أقصر من ذلك جاز . ودليله الأحاديث السابقة . واتفقوا على أنه يسن في صبح يوم الجمعة (ألم تنزيل) في الركعة الأولى (وهل أتى) في الثانية للحديث الصحيح السابق ، ويقرأ السورتين بكاملهما ، وهذا الذي ذكرناه من استحباب طوال المفصل وأوساطه هو فيما اذا أثر المأمومون التطويل وكانوا محصورين لا يزيدون والا فليخفف . وقد ذكرنا أن اختلاف الأحاديث في قدر القراءة كان بحسب الأحوال ، ويجوز أن يجمع بين سورتين فأكثر في ركعة للحديث السابق .

قال أصحابنا : والسنة أن يقرأ على ترتيب المصحف متوالياً ، فاذا قرأ في الركعة الأولى سورة قرأ في الثانية التي بعدها متصلة بها . قال المتولي : حتى لو قرأ في الأولى (قل أعوذ برب الناس) يقرأ في الثانية من أول البقرة ، ولو قرأ سورة ثم قرأ في الثانية التي قبلها فقد خالف الأولى ولا شيء عليه والله أعلم .

(فرع) فيما يتعلق بالسورة للنوافل

يستحب في ركعتي سنة الصبح التخفيف ، ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في الأولى منهما (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا) (١) الآية . وفي الثانية (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة (٢)) الآية » وفي رواية لمسلم يقرأ فيهما (قل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد) ونص الشافعي في البويطي على استحباب القراءة بهما فيهما .

(١) الآية ١٣٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

وعن ابن عمر قال : « رمت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر : قل يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد » رواه النسائي بإسناد جيد إلا أن فيه رجلا اختلفوا في توثيقه وجرحه ، وقد روى له مسلم والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان ماموما نظرت فان كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة لم يزد على الفاتحة لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا كنتم خلفي فلا تقرأوا الا بأم الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » وان كان في صلاة يسر فيها بالقراءة او في صلاة يجهر فيها الا انه في موضع لا يسمع القراءة قرا لانه غير مأمور بالانصات الى غيره فهو كالامام والمنفرد) .

(الشرح) هذا الحديث صحيح تقدم بيانه قريبا في قراءة المأموم الفاتحة فلا خلاف أن المأموم لا يشرع له قراءة السورة في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ، ولو جهر ولم يسمعه لبعده أو سمعه فوجهان أصحهما يستحب قراءة السورة ، وبه قطع المراقبون أو جمهورهم اذ لا معنى لسكوته والثاني لا يقرؤها حكاه الخراسانيون .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واذا كانت الصلاة تزيد على ركعتين فهل يقرأ السورة فيما زاد على الركعتين ؟ فيه قولان : قال في القديم : (لا يستحب) لما روى ابو قتادة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة في كل ركعة ، وكان يسمعنا الآية احيانا ، وكان يطيل في الأولى ما لا يطيل في الثانية ، وكان يقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب [في كل ركعة] وقال في الأم : يستحب لما رويناه من حديث أبي سعيد الخدري ولأنها ركعة يشرع فيها الفاتحة فيشرع فيها السورة كالأوليين ولا يفضل الركعة الأولى على الثانية في القراءة وقال أبو الحسن الماسرجسي رحمه الله : يستحب ان تكون قراءته في الأولى من كل صلاة اطول لما رويناه من حديث أبي قتادة ، وظاهر قوله في الأم : أنه لا يفضل لما رويناه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وحديث أبي قتادة يحتمل ان يكون أطال لانه أحس بداخل) .

(الشرح) حديث أبي قتادة رواه البخاري ومسلم واسم أبي قتادة الحارث بن ربيع ، وقيل النعمان بن ربيع ، وقيل : عمرو بن ربيع الأنصاري السلمي بفتح السين واللام توفي بالمدينة سنة سبع وخمسين على الأصح ،

وقوله (سمعنا الآية أحيانا) أى فى نادر من الأوقات ، وهذا محمول على أنه لغلبة الاستغراق فى التدبر يحصل الجهر بالآية من غير قصد ، أو أنه فعله لبيان جواز الجهر ، وأنه لا تبطل الصلاة ولا يقتضى سجود سهو أو ليعلمهم أنه يقرأ ، أو أنه يقرأ السورة الفلانية وأما أبو الحسن الماسرجسى بفتح السين المهملة وكسر الجيم واسمه محمد بن على بن سهل تفقه عليه القاضى أبو الطيب الطبرى ، وكان متقنا للمذهب ، وهو أحد أجدادنا فى سلسلة الفقه ، توفى رحمه الله سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة ، وقول المصنف لأنها ركعة يشرع فيها الفاتحة احتراز من ركعة المسبوق .

(أما الأحكام) فهل يسن قراءة السورة فى الركعة الثالثة والرابعة ؟ فيه قولان مشهوران (أحدهما) وهو قوله فى القديم لا يستحب ، قال القاضى أبو الطيب ونقله البويطى والمزنى عن الشافعى (والثانى) يستحب وهو نصه فى الأم ونقله الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوى عن الاملاء أيضا ، واختلف الأصحاب فى الأصح منهما ، فقال أكثر العراقيين : الأصح الاستحباب ، ممن صححه الشيخ أبو حامد والمحاملى وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسى والشاشى ، وصححت طائفة عدم الاستحباب وهو الأصح ، وبه أفتى الأكثرون وجعلوا المسألة من المسائل التى يفتى فيها على القديم قلت : وليس هو قديما فقط ، بل معه نصان فى الجديد كما حكيناه عن القاضى أبى الطيب واتفق أصحابنا على أنه اذا قلنا بالسورة فى الثالثة والرابعة تكون أخف من الأولى والثانية لحديث أبى سعيد رضى الله عنه ، وهل يطول الأولى فى القراءة على الثانية من كل الصلوات ؟ فيه وجهان (أحدهما) عند المصنف والأكثرين : لا يطول (والثانى) يستحب التطويل لحديث أبى قتادة . قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : الصحيح أن يطول الأولى من كل الصلوات لكنه فى الصبح أشد استحبابا قال : وهذا قول الماسرجسى وعامة أصحابنا بخراسان وبه قال الثورى ومحمد بن الحسن .

وقال أبو حنيفة : يستحب ذلك فى الفجر خاصة قال : والوجه الآخر يسوى بينهما . ذكره أصحابنا العراقيون لنصه فى الأم ، قال القاضى : والصحيح أنه يطولها لحديث أبى قتادة وليدركها قاصد الجماعة .

وأما تأويل المصنف أنه أحس بداخل فضيف لوجهين (أحدهما) أنه قال : وكان يطيل ، وهذا يشعر بتكرار هذا ، وأنه مقصود على مذهب من يقول : ان كان يقتضى التكرار (والثاني) أن من أحس بداخل وهو في القيام لا يستحب له انتظاره على المذهب ، وإنما اختلفوا في انتظاره في الركوع والتشهد ، والصحيح استحباب تطويل الأولى كما قاله القاضي أبو الطيب ونقله وقد وافقه غيره ، ومن قال به الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وحسبك به معتمدا في هذا ، وإذا قلنا بتطويل الأولى على الثانية فهل يستحب تطويل الثالثة على الرابعة ؟ فيه طريقان نقل القاضي أبو الطيب الاتفاق على أنها لا تطول لعدم النص فيها ، ولعدم المعنى المذكور في الأولى ونقل الرافعي فيها الوجهين ، وإذا قلنا : تسن السورة في الأخيرتين فهي مسنونة للامام والمأموم والمنفرد وفي المأموم وجه ضعيف بناء على أنه لا يقرأ السورة في السرية حكاه المتولي .

(فرع) قال صاحب التتمة : المتنفل يركعتين تسن له السورة ؛ والمتنفل بأكثر ان كان يقتصر على تشهد واحد قرأ السورة في كل ركعة وان تشهد تشهدين فهل تسن له السورة في الركعات المفعولة بين التشهدين ؟ فيه وجهان بناء على القولين في الأخيرتين من الفرائض .

(فرع) المسبوق يركعتين من الرباعية نص عليه الشافعي رحمه الله أنه يأتي بهما بالفاتحة وسورتين ، وللأصحاب طريقان (أحدهما) قاله أبو على الطبري في استحباب السورة له القولان لأنها آخر صلاته ، وإنما فرعه الشافعي على قوله تستحب السورة في كل الركعات .

(والطريق الثاني) قاله أبو اسحاق : تستحب له السورة قولاً واحداً ، وان قلنا : لا تستحب في الأخيرتين ولا أدرك قراءة الامام للسورة فاستحب له لثلاثاً تخلو صلاته من سورتين ، وهذا الطريق الثاني هو الصحيح عند الأصحاب .

ومن صححه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون ، ونقله صاحب الحاوي عن أبي اسحاق وأكثر الأصحاب ، فان كان ذلك في [رابعة] العشاء وثالثة المغرب لم يجهر بالقراءة على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وحكى أبو

أبو على الطبرى فى الافصح والقاضى أبو الطيب فى تعليقه وصاحب الشامل والبيان فى جهره قولين كالسورة . قال القاضى أبو الطيب : نص فى الاملاء أنه يجهر لأن الجهر قد فاتة فيتداركه كالسر ، ونص فى غيره أنه لا يجهر لأن سنة آخر الصلاة الاسرار فلا يفوته ، وبهذا يحصل الفرق بينه وبين الشيخ أبى محمد فى التبصرة لو كان الامام بطيء القراءة وأمكن المأموم المسبوق أن يقرأ السورة فيما أدرك فقرأها لم يعدها فى الأخيرتين اذا قلنا تختص القراءة بالأولين .

(فرع) لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة أجزأته الفاتحة ولا تحسب له السورة على المذهب وهو المنصوص فى الأم وبه قطع الأكثرون ، فمن قطع به القاضى أبو الطيب والبنديجى والمحاملى فى المجموع ، والقاضى حسين والفورانى ، لأنه أتى بها فى غير موضعها ، وحكى الشيخ أبو محمد الجوينى فى التبصرة وولده امام الحرمين والشيخ نصر المقدسى وغيرهم فى الاعتداد بالسورة وجهين لأن محلها القيام وقد أتى بها فيه .

(فرع) لو قرأ الفاتحة مرتين وقلنا بالمذهب ان الصلاة لا تبطل بذلك لم تحسب المرة الثانية عن السورة بلا خلاف . صرح به المتولى وغيره ، قال : لأن الفاتحة مشروعة فى الصلاة فرضا والشيء الواحد لا يؤدى به فرض ونقل فى محل واحد .

(فرع) قال الشيخ أبو محمد الجوينى فى كتابه التبصرة : لو ترك الامام السورة فى الأولين فإن تمكن المأموم فقرأها قبل ركوع الامام حصلت له فضيلة السورة وان لم يتمكن لاسراع الامام وكان يود أن يتمكن فللمأموم ثواب السورة وعلى الامام وبال تقصيره لحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يصلون لكم فان أصابوا فلكم ولهم ، وان أخطأوا فلكم وعليهم » رواه البخارى ومسلم قال : وربما تأخر المأموم بعد ركوع الامام لقراءة السورة وهذا خطأ لأن المأموم يتعين عليه فرض المتابعة اذا هوى الامام للركوع فلا يجوز أن يشتغل عن الفرض بنفل .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى السورة بعد الفاتحة : مذهبا أنها سنة فلو اقتصر على الفاتحة أجزأته الصلاة ، وبه قال مالك والثورى وأبو

حيفة وأحمد وكافة العلماء الا ما حكاه القاضى أبو الطيب عن عثمان بن أبي العاص الصحابى رضى الله عنه وطائفة أنه تجب مع الفاتحة سورة أقلها ثلاث آيات ، وحكاه صاحب البيان عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ويحتج له بأنه المعتاد من فعل النبى صلى الله عليه وسلم كما تظاهرت به الأحاديث الصحيحة مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتمونى أصلى » دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » وظاهره الاكتفاء بها . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « فى كل صلاة يقرأ ، فما أسمعنا رسول الله أسمعناكم وما أخفى عنا أخفينا ، وان لم ترد على أم القرآن أجزأت وان زدت فهو خير لك » رواه البخارى ومسلم واستدل البيهقى وغيره فى هذه المسألة بهذا الأثر عن أبى هريرة رضى الله عنه ، ولا دلالة فيه لمسألتنا فان الصحابة رضى الله عنهم لا يحتج بعضهم بقول بعض ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين ولم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب » رواه (١) باسناد ضعيف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب للإمام أن يجهر بالقراءة فى الصبح والأولين من المغرب والأولين من العشاء والليل عليه نقل الخلف عن السلف ، ويستحب للمأموم أن يسر لأنه اذا جهر نازع الإمام فى القراءة ولأنه مأمور بالانصات الى الإمام واذا جهر لم يمكنه الانصات [لغيره فهو كالإمام] ويستحب للمنفرد أن يجهر فيما يجهر فيه الإمام لأنه لا ينازع غيره ولا هو مأمور بالانصات الى غيره فهو كالإمام (٢)] وان كانت امرأة لم تجهر فى موضع فيه رجال اجانب لأنه لا يؤمن أن يفتتن بها ، ويستحب الاسرار فى الظهر والعصر ، والثالثة من المغرب والأخرين من العشاء لأنه نقل الخلف عن السلف وان فاتته صلاة بالنهار فقتضاها بالليل اسر لأنه صلاة نهار ، وان فاتته صلاة بالليل فقتضاها بالنهار اسر لما روى أبو هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال « اذا رأيتم

(١) كان فى مكان هذا البياض لفظ البخارى وليس فى البخارى مثل هذا الخبر فاخذت فى التتبع منه فى السنن وجميع كتب السنة التى بين يدى فلم أجده فى واحد منها وقد حدثت اسم البخارى تنزيها له عن أن ينسب اليه ما ليس فيه ثم يرد بضعف الاسناد فيكون مجرأ لمن فتنوا برد أحاديث البخارى أن يتأيدوا بمثل هذه الغلطة التى مصدرها التساخ أو الطامون ولعل البخارى أخرجه فى جزء رفع اليدين أو فى غيره حاشا للجمع والله اعلم . (ط) .

(٢) ما بين المقومين ليس فى ش و ق (ط) .

من يجهر بالقراءة في [صلاة] النهار فارموه بالبحر ويقول : ان صلاة النهار عجماء) ويحتمل عندى ان يجهر كما يسر فيما فاتته من صلاة النهار فقضاها بالليل) .

(الشرح) السلف في اللغة هم المتقدمون والمراد هنا أوائل هذه الأمة والخلف بفتح اللام ويقال باسكانها لفتان الفتح أفصح وأشهر ، وهم السابقون ^(١) لمن قبلهم في الخير والعلم والفضل وقوله : (صلاة النهار عجماء) بالمد أى لا جهر فيها تشبيها بالعجماء من الحيوان الذى لا يتكلم ، وهذا الحديث الذى ذكره باطل غريب لا أصل له .

(اما حكم المسألة) فالسنة الجهر في ركعتي الصبح والمغرب والعشاء ، وفي صلاة الجمعة ، والاسرار في الظهر والعصر ، وثالثة المغرب والثالثة والرابعة من العشاء وهذا كله باجماع المسلمين مع الأحاديث الصحيحة المتظاهرة على ذلك ، هذا حكم الامام . وأما المنفرد فيسن له الجهر عندنا وعند الجمهور ، قال المبدري : هو مذهب العلماء كافة الا أبا حنيفة فقال : جهر المنفرد واسراره سواء . دليلنا أن المنفرد كالامام في الحاجة الى الجهر للتدبير فسن له الجهر كالامام وأولى ، لأنه أكثر تدبرا لقراءته لعدم ارتباط غيره وقدرته على إطاعة القراءة . ويجهر بها للتدبير كيف شاء ، ويخالف المنفرد المأموم فانه مأمور بالاستماع ولثلا يهوش على الامام . وأجمعت الأمة على أن المأموم يسن له الاسرار ويكره له الجهر ، سواء سمع قراءة الامام أم لا .

قال صاحب الحاوى : حد الجهر أن يسمع من يليه ، وحد الاسرار أن يسمع نفسه ، ودليل كراهة الجهر للمأموم حديث عمران بن الحصين رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه » سبح اسم ربك الأعلى ^(٢) » فلما انصرف قال : أيكم قرأ ؟ أو أيكم القارئ ؟ فقال رجل : أنا فقال : قد ظننت أن بعضهم خالجنها) رواه مسلم . ومعنى خالجنها جاذبنيها ونازعنيها . وأما المرأة فقال أكثر أصحابنا : ان كانت تصلى خاليه أو بحضرة نساء أو رجال محارم جهرت بالقراءة سواء صلت

(١) هكذا والاولى ان يقال : اللاحقون لمن قبلهم الخ حتى لا توهم العبادة اثبات فضل الخلف على السلف بالاثبات السابق والأمر عكس ذلك أو وهم السابقون لمن يليهم والله أعلم (ط) .
(٢) الآية الاولى من سورة الأعلى .

بنسوة أو منفردة ، وإن صلت بحضرة أجنبي أسرت ، ومن صرح بهذا التفصيل المصنف والشيخ أبو حامد والبنديجي وأبو الطيب في تعليقهما والمحاملي في المجموع والتجريد وآخرون وهو المذهب ، وأطلق صاحب الحاوي أنها تسر سواء صلت منفردة أو امامة ، وبالحق القاضي حسين فقال : هل صوت المرأة عورة ؟ فيه وجهان الأصح أنه ليس بعورة ، قال : فإن قلنا : عورة فرفعت صوتها في الصلاة بطلت صلاتها ، والصحيح ما قدمناه عن الأكثرين . قال البنديجي : ويكون جهرها أخفض من جهر الرجل . قال القاضي أبو الطيب : وحكم التكبير في الجهر والاسرار حكم القراءة ، وأما الخنثى فيسر بحضرة النساء والرجال الأجانب ، ويجهر إن كان خالياً أو بحضرة محارمه فقط . وأطلق جماعة أنه كالمرأة ^(١) ، والصواب ما ذكرته . وأما الفاتنة فإن قضى فائتة الليل بالليل جهر بلا خلاف ، وإن قضى فائتة النهار بالنهار أسر بلا خلاف ، وإن قضى فائتة النهار ليلاً أو الليل نهاراً فوجهان حكاهما القاضي حسين والبعوى والمتولى وغيرهم (أصحهما) أن الاعتبار بوقت القضاء في الاسرار والجهر صححه البعوى والمتولى والرافعي (والثاني) الاعتبار بوقت القوات ، وبه قطع صاحب الحاوي . قال : لكن يكون جهره نهاراً دون جهره ليلاً وطريقة المصنف مخالفة لهؤلاء كلهم ، فانه قطع بالاسرار مطلقاً (قلت) كذا أطلق الأصحاب لكن صلاة الصبح - وإن كانت نهارية - فلها في القضاء في الجهر حكم الليلية ، ولو قتها فيه حكم الليل ، وهذا مراد الأصحاب .

(١) يقول الفقهاء : الخنثى هو الذي لا يخلص اليه الحكم بأنه ذكر ولا بأنه أنثى ويقول الأطباء الخنثى : هو من اكتملت فيه أعضاء الذكورة وأعضاء الأنوثة معا فيكون له فرج كالنساء وذكر كالرجال وهذا نادر ندره أسطورية في عالم الطب . ولكن الحالة التي يكثر وجودها هي أن يكون أحد الجهازين مغالباً للآخر ، وهذا يرجع إلى أن التكوين الوراثي للجنين يحدد جنسا معينا للمولود . قالوا : ثم يحدث خلل في التوازن الهرموني يجعله غير منسج مع التكوين الجنسي الوراثي للجنين ، مثال ذلك : جنين أنثى ولديها مبيضان فانها نتيجة ورم في الغدد فوق الكلوية أو بعض أورام المبيض نفسه يفرز هرمونا ذكريا ، تظهر الأعضاء التناسلية والتكوين الجسدي الظاهر في شكل ذكر إنما الذي في الداخل فإن الجهاز التناسلي لأنثى . قالوا : وعلاج هذه الحالة هو الاكتشاف المبكر وإزالة الورم المسبب فيها قالوا : يوجد نوع آخر يقال عنه عندهم (الجنس المحايد) أي لا ذكر ولا أنثى وهذا يرجع إلى اختلال وراثي في تكوين الكروموزومات ويصون بهذا أن الكروموزومات هي المادة التي تحدد نوع الجنين بما خصها الله تعالى من أسباب فيحدث خلل في عملها فيوجد بسبب ذلك الجنين وشكله الظاهر أنثى ولكن لا توجد له أعضاء تناسلية قالوا : وعلاج هذا باعطاء الهرمونات التي تساعد على اظهار الجنس الأكثر بروزاً في حياته وحسب ميله ، ولهم في هذا كلام سنوفية في تكلمتنا إن شاء الله تعالى وله الحمد والمنة (ط) .

(فرع) لو جهر في موضع الاسرار أو عكس لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه ، ولكنه ارتكب مكروها ، هذا مذهبا ، وبه قال الأوزاعي وأحمد في أصح الروايتين . وقال مالك والثوري وأبو حنيفة واسحاق : يسجد للسهو ، دليلنا قوله في حديث أبي قتادة « ويسمعا الآية أحيانا » وهو صحيح كما سبق .

(فرع) في حكم النوافل في الجهر

أما صلاة العيد والاستسقاء والتراويح وخسوف القمر فيسن فيها الجهر بلا خلاف ، وأما نوافل النهار فيسن فيها الاسرار بلا خلاف ، وأما نوافل الليل غير التراويح فقال صاحب التتمة : يجهر فيها ، وقال القاضي حسين وصاحب التهذيب : يتوسط بين الجهر والاسرار ، وأما السنن الراتبه مع الفرائض فيسر بها كلها باتفاق أصحابنا . ونقل القاضي عياض في شرح مسلم عن بعض السلف الجهر في سنة الصبح وعن الجمهور الاسرار كمذهبنا .

(فرع) في الأحاديث الواردة في الجهر والاسرار في صلاة الليل . عن حذيفة رضى الله عنه قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة ، فقلت يركع عند المائة ، ثم مضى فقلت : يصلى بها في ركعة فمضى فقلت : يركع بها . ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم افتتح النساء ، فقرأها ، يقرأ مترلا ، وإذا مر بآية فيها تسبيح سبح ، وإذا مر بسؤال سأل ، وإذا مر بتعوذ تعوذ » رواه مسلم . وعن أبي قتادة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج ليلة فاذا هو بأبي بكر رضى الله عنه يصلى يخفض من صوته ، ومر بعمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو يصلى رافعا صوته ، فلما اجتمعا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم : مررت بك يا أبا بكر وأنت تصلى تخفض من صوتك قال : قد أسمعت من ناحيت يارسول الله وقال لعمر : مررت بك وأنت تصلى رافعا صوتك . فقال : يارسول الله أوقف الوسنان وأطرد الشيطان ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئا ، وقال لعمر : اخفض من صوتك شيئا » رواه أبو داود باسناد صحيح . ورواه أبو داود باسناد صحيح عن أبي هريرة بهذه القصة ولم يذكر قوله « فقال لأبي بكر

ارفع من صوتك شيئاً ولعمر اخفض شيئاً ، وقد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ هذه السورة ومن هذه السورة قال : كلام طيب يجمع الله بعضه الى بعض ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلکم قد أصاب .

وعن أبي هريرة قال « كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم باللينل يخفض طوراً ويرفع طوراً » رواه أبو داود بإسناد حسن وعن عصف (١) ابن حارث وهو تابعي جليل ، وقيل صحابي ، قال : « قلت لعائشة رضي الله عنها : أرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر أول الليل أو آخره ؟ قالت : ربما أوتر في أول الليل وربما أوتر في آخره ، قلت : الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة . قلت : أرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن ويخفت به ؟ قالت ربما جهر به وربما خفت ، قلت : الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة » رواه أبو داود بإسناد صحيح . ورواه غيره . وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالمر بالصدقة » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن ، والنسائي . وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال : اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال : ألا إن كلکم مناج ربه فلا يؤذین بعضکم بعضاً ، ولا يرفع بعضکم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة » رواه أبو داود بإسناد صحيح .

(فصل) في مسائل مهمة تتعلق بقراءة الفاتحة وغيرها في الصلاة ، وأذكر إن شاء الله أكثرها مختصرة خوفاً من الإملال بكثرة الإطالة .

(أحداها) قال أصحابنا وغيرهم : تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع ، ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة لأنها ليست قرآناً فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وكل واحدة من

(١) كذا في ش و ق وهو في أسد الغابة (عفيف بن الحارث اليماني أوردته الطبراني في الصحابة لم أورد كلام أبي موسى بأن صاحبه اسمه غضيف بمجمتين ابن الحارث الشمالي وفي تهذيب التهذيب غضيف ويقال غطيف بن الحارث بن زعيم السكوني الكندي ويقال أبو أسماء الحموي ، مختلف في صحبته اهـ وقال المعلى : غضيف بن الحارث شامي تابعي ثقة (ط) .

السبع متواترة هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه ، ومن قال غيره فغالط أو جاهل ، وأما الشاذة فليست متواترة ، فلو خالف وقرأ بالشاذة أنكر عليه قراءتها في الصلاة أو غيرها وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشواذ وقد ذكرت [تفصيله ^(١)] في التبيان في آداب حملة القرآن ونقل الامام الحافظ أبو عمر بن عبد البر اجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلى خلف من يقرأ بها ، قال العلماء : فمن قرأ بالشاذ ان كان جاهلا به أو بتحريمه عرف ذلك ، فان عاد اليه بعد ذلك أو كان عالما به عزز تعزيرا بليغا الى أن ينتهى عن ذلك ، ويجب على كل مكلف قادر على الانكار أن ينكر عليه فان قرأ الفاتحة في الصلاة بالشاذة - فان لم يكن فيها تغير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصه صحت صلاته والا فلا ، واذا قرأ بقراءة من السبع استحب أن يتم القراءة بها ، فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبع جاز بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية مرتبطا بالأولى .

(الثانية) تجب قراءة الفاتحة في الصلاة بجميع حروفها وتشديداتها ، وهن أربع عشرة تشديدة ، في البسمة منهن ثلاث ، فلو أسقط حرفا منها أو خفف مشددا أو أبدل حرفا بحرف مع صحة لسانه لم تصح قراءته ولو أبدل الضاد بالطاء ففي صحة قراءته وصلاته وجهان للشيخ أبي محمد الجويني . قال امام الحرمين والغزالي في البسيط والرافعي وغيرهم : أصحهما لا تصح ، وبه قطع القاضي أبو الطيب . قال الشيخ أبو حامد : كما لو أبدل غيره (والثاني) تصح لعسر ادراك مخرجهما على العوام وشبههم .

(الثالثة) اذا لحن في الفاتحة لحنا يخل المعنى بأن ضم تاء أنعمت أو كسرهما أو كسر كاف اياك نعبد أو قال اياء بهمزتين لم تصح قراءته وصلاته ان تعتمد ، وتجب اعادة القراءة ان لم يعتمد ، وان لم يخل المعنى كفتح دال نعبد ونون نستعين وصاد صراط ونحو ذلك لم تبطل صلاته ولا قراءته ولكنه مكروه ويحرم تعمله . ولو تعمله لم تبطل قراءته ولا صلاته . هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور ، وفي التتمة وجه أن اللحن الذي لا يخل المعنى لا تصح

(١) في مكان تفصيله كانت كلمة (قصة) في كل من ش وق ولا يراها سائفة (ط) .

الصلاة معه ، قال : والخلاف مبني على الاعجاز في النظم والاعراب جميعا
أو في النظم فقط .

(الرابعة) في دقائق مهمة ذكرها الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة
تتعلق بحروف الفاتحة ، قال : شرط السين من البسمة وسائر الفاتحة أن
تكون صافية غير مشوبة بغيرها لطيفة المخرج من بين الثنايا - يعني وأطراف
اللسان - فإن كان به لثغة تمنعه من اصفاء السين فجعلها مشوبة بالثاء ، فإن
كانت لثغة فاحشة لم يجز للفصح الاقتداء به ، وإن كانت لثغة يسيرة ليس
فيها ابدال السين جازت امامته ويجب اظهار التشديد في الحرف المشدد فإن
بالغ في التشديد لم تبطل صلاته لكن الأحسن اقتصاره على الحد المعروف
للقراءة وهو أن يشدد التشديد الحاصل في الروح ، وليس من شرط الفاتحة
فصل كل كلمة عن الأخرى كما يفعله المتقشفون ^(١) المتجاوزون للحد ، بل
البصريون يعدون هذا من العجز والعيب ولو أراد أن يفصل في قراءته بين
البسمة والحمد لله رب العالمين قطع همزة الحمد وخففها والأولى أن يصل
البسمة بالحمد لله لأنها آية منها والأولى أن لا يقف على أنعمت عليهم لأن
هذا ليس بوقف ولا منتهى آية أيضا عند الشافعي رحمه الله قال : ومن الناس
من يبالغ في الترتيل فيجعل الكلمة كلمتين ، وأصل اظهار الحروف كقولهم
نستعين ، يقفون بين السين والفاء وقفة لطيفة فينقطع الحرف عن الحرف
والكلمة ، وهذا لا يجوز لأن الكلمة الواحدة لا تحتل التقطيع والفصل
والوقف في أثنائها ، وإنما القدر الجائز من الترتيل أن يخرج الحرف من
مخرجه ثم ينتقل الى ما بعده متصلا بلا وقفة ، وترتيل القرآن وصل الحرف
والكلمات على ضرب من الثاني ، وليس من الترتيل فصل الحروف ولا الوقف
في غير موضعه .

ومن تمام التلاوة اشتمام الحركة الواقعة على الحرف الموقوف عليه
اختلاسا لا اشباعا ولو أخرج بعض الحروف من غير مخرجه بأن يقول :
نستعين تشبه التاء الدال أو الصاد لا يصاد محضة ولا بسين محضة ، بل بينهما ،
فإن كان لا يمكنه التعلم صحت صلاته ، وإن أمكنه وجب التعلم ، ويلزمه

(١) كلما في شروق وصوابه (المتقشفون) (ط) .

قضاء كل صلاة في زمن التفريط في التعلم . هذا حكم الفاتحة فأما غيرها فالخلل في تلاوته ان غير المعنى وهو متعمد بأن قرأ (انما يخشى الله من عباده العلماء) ^(١) يرفع الله ونصب العلماء أو قرأ بعض الكلمات التي في الشواذ كقراءة (والسارق والسارقة فأقطعوا ^(٢) أيماهما ^(٣)) و (فمن لم يجد فصيام ^(٤) ثلاثة أيام متتابعات) (وأقيموا ^(٥) الحج والعمرة لله) فهذا كله تبطل به الصلاة وان كان خلا لا يغير المعنى ولا يزيد في الكلام لم تبطل به الصلاة ولكنها تكره ، هذا آخر كلام الشيخ أبي محمد رحمه الله .

قال صاحب التتمة : وان كان في الشاذة تغيير معنى فتعمد بطلت والا فلا ويسجد للسهو قال الشيخ أبو محمد في التبصرة : لو فرغ من الفاتحة وهو معتقد أنه أتمها ولا يشك في ذلك ثم عرض له شك في كلمة أو حرف منها فلا أثر لشكه . وقراءته محكوم بصحتها ، ولو فرغ من الفاتحة شاكاً في تمامها لزمه اعادة كما لو شك في أثنائها ، ولو كان يقرأ غافلاً ففطن لنفسه وهو يقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، ولم يتيقن قراءة جميع السورة فعليه استئناف القراءة ، وان كان الغالب أنه لا يصل آخرها الا بعد قراءة أولها ، الا أنه يحتمل أنه ترك منها كلمة أو حرفاً ، فان لم يستأنفها وركع عبداً بطلت صلاته ، وان ركع ناسياً فكل ما فعله قبل القراءة في الركعة الثانية لغو .

(السادسة) شرط القراءة وغيرها أن يسمع نفسه ان كان صحيح السمع ولا شاغل للسمع ، ولا يشترط في هذه الحالة حقيقة الاسماع ، وهكذا الجميع في التشهد والسلام وتكبيره الاحرام ونسيح الركوع وغيره وسائر الأذكار التي في الصلاة فرضها ونقلها كله ، على هذا التفصيل بلا خلاف .

(السابعة) قال أصحابنا : على الأخرس أن يحرك لسانه بقصد القراءة بقدر ما يحركه الناطق ، لأن القراءة تتضمن نطقاً وتحريك اللسان ، فسقط

(١) الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٢) يريد أيماهما بدل (أيديهما) والآية التي بعدها فيها زيادة متتابعات لم قوله : وأقيموا والمتواتر (وأتموا) (ط) .

(٣) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٤) البقرة ١٩٦ والمائدة ٨٩ .

(٥) الآية (وأقيموا الحج والعمرة لله) ١٩٦ من البقرة .

ما عجز عنه ووجب ما قدر عليه بقوله صلى الله عليه وسلم « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم ، وقد سبق بيان هذه القاعدة في فصل التكبير وقد ذكر المصنف المسألة هناك وبسطناها .

(الثامنة) يستحب عندنا أربع سككات للإمام في الصلاة الجهرية (الأولى) عقب تكبيرة الاحرام يقول فيها دعاء الاستفتاح (والثانية) بين قوله : ولا الضالين وآمين سكتة لطيفة (الثالثة) بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة (الرابعة) بعد فراغه من السورة سكتة لطيفة جدا ليفصل بها بين القراءة وتكبيرة الركوع وتسمية الأولى سكتة مجاز فانه لا يسكت حقيقة بل يقول دعاء الاستفتاح ، لكن سميت سكتة في الأحاديث الصحيحة كما سبق ووجهه أنه لا يسمع أحد كلامه فهو كالساكت ، وأما الثانية والرابعة فسككتان حقيقتان ، وأما الثالثة فقد قدمنا عن السرخسى أنه قال : يستحب أن يقول فيها دعاء وذكر ، وقد تقدمت دلائل السككات الأول في مواضعها وأما الرابعة فاتفق أصحابنا على استحبابها ، ممن صرح بها الشيخ أبو محمد في التبصرة وصاحب البيان ، واحتجوا بحديث الحسن عن سمرة بن جندب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يسكت سكتين إذا استفتح وإذا فرغ من القراءة كلها » وفي رواية « إذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع فأنكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا في ذلك الى المدينة الى أبي بن كعب فصدق سمرة » رواه أبو داود بهذين اللفظين وفي رواية له والترمذى « سكتة اذا استفتح وسكتة اذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين » وهذه الرواية لا تخالف السابقين بل يحصل من المجموع اثبات السككات الثلاث والله أعلم .

قال الشيخ أبو محمد : في التبصرة : روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال في الصلاة وفسروه على وجهين (أحدهما) وصل القراءة بتكبيرة الركوع يكره ذلك بل يفصل بينهما (والثاني) ترك الطمأنينة في الركوع والاعتدال والسجود والاعتدال فيحرم أن يصل الانتقال بالانتقال ، بل يسكن للطمأنينة .

(التاسعة) يستحب ترتيل القراءة وتدبرها وهذا مجمع عليه قال الله

تعالى « ورتل ^(١) القرآن ترتيلا » وقال تعالى « كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ^(٢) » وأما الأحاديث في هذا فأكثر من أن تحصر ، وقد ذكرت جملا منها في كتاب آداب القراءة ^(٣) وذكرت فيه جملا مهمة تتعلق بالقرآن والقراءة وقد سبق بيان معظم ذلك في هذا الشرح في آخر باب ما يوجب الفصل ، وفيها تفاسير لا يستغنى عن معرفتها وبالله التوفيق .

(والعاشرة) أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن ، وأن من جحد شيئا منه كفر ، وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل ليس بصحيح عنه . قال ابن حزم في أول كتابة المجلى ^(٤) هذا كذب على ابن مسعود موضوع ، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر عن ابن مسعود ، وفيها الفاتحة والمعوذتان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يركع وهو فرض من فروض الصلاة لقوله عز وجل « اركعوا واسجدوا » والمستحب أن يكبر للركوع لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم وحين يركع ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها » ولأن الهوى إلى الركوع فعل فلا يخلو من ذكر كسائر الأفعال) .

(الشرح) حديث أبي هريرة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم . والركوع في اللغة الانحناء ، كذا قاله أهل اللغة وأصحابنا ، وقال صاحب الحاوى وبعضهم : هو الخضوع وأنشدوا فيه البيت المشهور :

علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

وقوله : ولأن الهوى هو بضم الهاء وتشديد الياء وهو السقوط والانخفاض وقاله الجوهري وآخرون بفتح الهاء . وقال صاحب المطالع : الهوى بالفتح النزول والسقوط ، والهوى بالضم الصعود قال : وقال

(١) من الآية ٤ من سورة المزمل .

(٢) الآية ٢٩ من سورة (ص) .

(٣) هو كتاب [البيان في آداب حملة القرآن] .

(٤) لابن حزم كتابان المحلى والمجلى وكلاهما في الفقه وشوقي (المجال) وهو تعريف للمجلى

الخليل : هما لغتان بمعنى ، وأجمع العلماء على وجوب الركوع ودليله مع الآية الكريمة والاجماع حديث « المنيء صلاته » مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ويسن أن يكبر للركوع بلا خلاف عندنا . قال أصحابنا : ولا يضل تكبيرة الركوع بالقراءة ، بل يفصل بينهما بسكتة لطيفة كما سبق قالوا : ويتبدى بالتكبير قائما ويرفع يديه ويكون ابتداء رفع يديه وهو قائم مع ابتداء التكبير ، فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى ويمد التكبير الى أن يصل الى حد الركعتين ، هذا هو المذهب ، ونص عليه في الأم ، وقطع به العراقيون وغيرهم . وحكى جماعة من الخراسانيين قولين (أحدهما) هذا هو الجديد (والثاني) وهو القديم . لا يمد التكبير بل يشرع به ، قالوا : والقولان جريان في جميع تكبيرات الانتقالات ، وهل تحذف أم تمد ؟ حتى يصل الى الذكر الذي بعدها ؟ الصحيح المد ، ولو ترك التكبير عمدا أو سهوا حتى ركع لم يأت به لفوات محله .

(فرع) في مذاهب العلماء في تكبيرات الانتقالات

(اعلم) أن الصلاة الرباعية يشرع فيها اثنتان وعشرون تكبيرة منها خمس تكبيرات في كل ركعة أربع للسجدين والرفعين منها ، والخامسة للركوع فهذه عشرون ، وتكبيرة الاحرام وتكبيرة القيام من التشهد الأول ، وأما الثلاثة فيشرع فيها سبع عشرة سقط منها تكبيرات ركعة وهن خمس . وأما الثنائية فيشرع فيها احدى عشرة للركعتين وتكبيرة الاحرام ، وهذه كلها عندنا سنة الا تكبيرة الاحرام فهي فرض ، هذا مذهبا ومذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . قال ابن المنذر : وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر وابن مسعود وابن عمر وابن (١) جابر وقيس بن عباد وشعيب والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وعوام أهل العلم .

ونقل أصحابنا عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أنهم قالوا : لا يشرع الا تكبيرة الاحرام فقط ، ولا يكبر غيرها ، ونقله ابن المنذر أيضا عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ونقله أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري عن جماعات من السلف منهم

(١) هو عبد الله بن جابر البجلي .

معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين والقاسم بن محمد وسالم وسعيد بن جبير . وأما قول البغوي في شرح السنة : اتفقت الأمة على هذه التكبيرات فليس كما قال ، ولعله لم يبلغه ما نقلناه ، أو أراد اتفاق العلماء بعد التابعين على مذهب من يقول الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف وهو المختار عند متأخري الأصوليين وبه قال من أصحابنا أبو علي بن خيران والقفال والشاشي وغيرهما .

وقال أحمد بن حنبل : جميع التكبيرات واجبة ، واحتج لأحمد بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » وثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبرهن ، واحتج لمن أسقطهن غير تكبير الاحرام بحديث عن الحسن بن عمران ^(١) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبيه عن أبيه رضي الله عنه « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لا يتم التكبير » رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما هكذا . وفي رواية الامام أحمد بن حنبل في مسنده زيادة « لا يتم التكبير يعنى اذا خفض واذا رفع » ودليلنا على أحمد حديث « المساء صلاته » فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بتكبيرات الانتقال وأمره بتكبير الاحرام ، وأما فعله صلى الله عليه وسلم فمحمول على الاستحباب جمعا بين الأدلة .

ودليلنا على الآخرين حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس » رواه البخاري ومسلم ونقله لمسلم .

وعن مطرف قال « صليت أنا وعمران بن حصين خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكان اذا سجد كبر ، واذا رفع رأسه كبر واذا نهض من

(١) الحسن بن عمران قال أبو داود السجستاني صاحب السنن : قال ابن بشار الشامي هو أبو عبد الله المسقلاني .

الركعتين كبير ، فلما انصرفنا أخذ عمران بيدي ثم قال : لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم أو لقد ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ومسلم . وعن عكرمة قال « صليت خلف شيخ بسكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة فقلت لابن عباس : انه أحق : فقال : ثكلتك أمك سنة أبى القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى . وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر فى كل خفض ورفع وقعود وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما » رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ، وفى المسألة أحاديث كثيرة فى الصحيح ، وفيما ذكرناه كفاية . والجواب عن حديث ابن أبى رزى من أوجه : (أحدها) أنه ضعيف لأن راويه الحسن بن عمران ليس [معروفا] (١) .

(والثانى) أنه محمول على أنه لم يسمع التكبير ، وقد سمعه غيره ممن ذكرنا فقدمت رواية الميث . (والثالث) لعله ترك التكبيرات أو نحوها لبيان الجواز ، وهذان الجوابان ذكرهما البيهقى ، والجواب الأول جواب محمد بن جرير الطبرى وغيره .

(فرع) يسن للإمام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها ، وبقوله (سمع الله لمن حمده) ليعلم المأمومون انتقاله ، فإن كان ضعيف الصوت لمرض وغيره فالسنة أن يجهر المؤذن أو غيره من المأمومين جهرا يسمع الناس ، وهذا لا خلاف فيه ، ودليلنا من السنة حديث سعيد بن الحارث قال « صلى بنا أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين حتى قضى صلاته على ذلك وقال : انى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا يصلى » . وعن جابر رضى الله عنه قال « اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر رضى الله عنه يسمع الناس تكبيره » رواه مسلم وفى رواية لمسلم أيضا « صلى

(١) كذا بالأصل فليحذر (ش) مصححه قلت : وقد تكرر فى شى وقوله من الحسن بن عمران وهذا خطأ طبعا لأن الحسن هو ابن عمران وانظر الهامش قبله أما الكلام على صحة الخبر فقد قال ابن حبان فى الثقات : له عند أبى داود حديث واحد فى تمام التكبير قال الحافظ ابن حجر : والحديث معلول : قال أبو داود الطيالسى والبخارى : لا يصح : قلت : نقل البخارى عن الطيالسى أنه قال : هذا عندنا باطل وقال الطبرى فى تهذيب الآثار : الحسن عندنا مجهول (ط) .

بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وأبو بكر رضى الله عنه خلفه فاذا كبر كبر أبو بكر يسمعا » . وعن عائشة رضى الله عنها فى قصة مرض رسول الله قالت : فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس الى جنبه - يعنى أبا بكر رضى الله عنه - وكان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير » رواه مسلم بلفظه والبخارى بمعناه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن يرفع يديه حذو منكبيه فى التكبير لما ذكرناه من حديث ابن عمر رضى الله عنهما فى تكبيرة الاحرام) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم ، ويستحب رفع اليدين حذو المنكبين للركوع وللرفع منه ، وفى تكبيرة الاحرام لكل مصل من قائم وقاعد ومضطجع وامرأة وصبي ومفترض وممتثل ، نص عليه فى الأم ، واتفق عليه الأصحاب ، ويكون ابتداء رفعه وهو قائم مع ابتداء التكبير ، وقد سبق فى فصل تكبيرة الاحرام عن البغوى أنه يستحب تفريج الأصابع هنا وفى كل رفع ، ولو كانت يداه أو احدهما علىة فحكمه ما سبق فى رفع تكبيرة الاحرام ، وجميع الفروع تجيء هنا .

(فسر) فى مذاهب العلماء فى رفع اليدين للركوع وللرفع منه

(اعلم) أن هذه مسألة مهمة جدا فان كل مسلم يحتاج اليها فى كل يوم مرات متكاثرات لا سيما طالب الآخرة ، ومكثر الصلاة ، ولهذا اعتنى العلماء بها أشد اعتناء حتى صنف الامام أبو عبد الله البخارى كتابا كبيرا فى اثبات الرفع فى هذين الموضعين والانكار الشديد على من خالف ذلك ، فهو كتاب نفيس ، وهو سماعى والله الحمد ، فسأقل هنا ان شاء الله تعالى منه معظم مهمات مقاصده ، وجمع فيه الامام البيهقى أيضا جملة حسنة ، وسأقل من كتابه هنا ان شاء الله تعالى مهمات مقاصده ، ولولا خوف الاطالة لأريتكم فيه عجائب من النفائس ، وأرجو أن أجمع فيه كتابا مستقلا .

(اعلم) أن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ^(١) باجماع من يعتقد به ،

(١) كذا بالاصل وفى العبارة تقدير : سنة أو ثابت (ط) .

وفيه شيء ذكرناه في موضعه ، وأما رفعهما في تكبيرة الركوع وفي الرفع منه فمذهبنا أنه سنة فيهما ، وبه قال أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، حكاه الترمذي عن ابن عمر وابن عباس وجابر وأنس وابن الزبير وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، وعن جماعة من التابعين منهم طاوس وعطاء ومجاهد والحسن وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير ونافع وغيرهم . وعن ابن المبارك وأحمد وإسحاق وحكاه ابن المنذر عن أكثر هؤلاء ، وعن أبي سعيد الخدري والليث بن سعد وأبي ثور ، قال . ونقله الحسن البصري عن الصحابة رضي الله عنهم قال : وقال الأوزاعي : أجمع عليه علماء الحجاز والشام والبصرة ، وحكاه ابن وهب عن مالك . قال ابن المنذر : وبه قال الامام أبو عبد الله البخاري ، يروي هذا الرفع عن سبعة عشر نفسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة الأنصاري وأبو أسيد الساعدي البدرى ، ومحمد بن مسلمة البدرى وسهل بن سعد وعبد الله ابن عمر وعبد الله بن عباس وأنس وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير ووائل بن حجر ومالك بن الحويرث وأبو موسى الأشعري وأبو حميد الساعدي رضي الله عنهم ، قال : وقال الحسن وحيد بن هلال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم فلم يستثن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

قال البخاري : ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه قال : وروينا الرفع أيضا هنا عن عدة من علماء أهل مكة وأهل الحجاز وأهل العراق والشام والبصرة واليمن وعدة من أهل خراسان منهم سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والقاسم بن محمد وسالم ابن عبد الله وعمر بن عبد العزيز والنعمان بن أبي عياش والحسن وابن سيرين وطاوس ومكحول وعبد الله بن دينار ونافع وعبيد الله بن عمر والحسن بن مسلم وقيس بن سعيد وعدة كثيرة ، وكذلك روى عن أم الدرداء رضي الله عنها أنها كانت ترفع يديها ، وكان ابن المبارك يرفع يديه وكذلك عامة أصحابه ومحدثي أهل بخارى ، منهم عيسى بن موسى وكعب بن سعيد ومحمد بن سلام وعبد الله بن محمد المشيخي ، وعدة ممن لا يحصى لا اختلاف بين من

وصفنا من أهل العلم ، وكان عبد الله بن الزبير - يعني الحميدى شيخه ^(١) - وعلى بن المدينى ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم يثبتون عامة هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرونها حقا ، وهؤلاء أهل العلم من أهل زمانهم .

هذا كلام البخارى ونقله ، ورواه البيهقى عن هؤلاء الصحابة المذكورين ، قال : وروينا عن أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله بن جابر البياضى الصحابين رضى الله تعالى عنهم ثم رواه عن هؤلاء التابعين الذين ذكرهم البخارى ، قال : وروينا أيضا عن أبى قلابة وأبى الزبير ومالك والأوزاعى والليث وابن عينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى وابن المبارك ويحيى بن يحيى وعدة كثيرة من أهل الآثار بالبلدان فهؤلاء هم أئمة الاسلام شرقا وغربا فى كل عصر .

وقال أبو حنيفة والثورى وابن أبى ليلى وسائر أصحاب رأى : لا يرفع يديه فى الصلاة الا لتكبيرة الاحرام ، وهى رواية عن مالك ، واحتج لهم بحديث البراء بن عازب رضى الله عنهما قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لا يعود » رواه أبو داود وقال : ليس بصحيح . وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « لأصلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا مرة » رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن ، وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم الا عند افتتاح الصلاة » رواه الدارقطنى والبيهقى . وعن على رضى الله عنه أنه « كان يرفع يديه فى التكبيرة الأولى من الصلاة ثم لا يرفع فى شئ منها » رواه البيهقى ؛ وعن على (رضى) أنه كان يرفع يديه فى التكبيرة الأولى من الصلاة . وعن جابر بن سمرة (رضى) قال : قال رسول الله صلى

(١) عبد الله بن الزبير الحميدى شيخ البخارى ولعل الهاء هنا ضمير يعود على البخارى وانما أبوه لشهرة مشيخته له ولعود الضمير على المتكلم وهو أول من سماه فى الجامع الصحيح فان أول ما يطالعك حديث انما الأعمال وأول رواه الحميدى عبد الله بن الزبير فهو أول رجل ذكره البخارى فى صحيحه (ط) .

الله عليه وسلم ما لى أراكم رافعى أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ؟ اسكنوا في الصلاة » رواه مسلم في صحيحه : وعن ^(١) ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن من افتتاح الصلاة وفي استقبال القبلة ، وعلى الصفا ، والمزوة ، وبعرفات ، وجمع في المقامين ، وعند الجسرتين » .

واحتج أصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك » رواه البخارى ومسلم في صحيحهما من طرق كثيرة . وعن أبى قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث « إذا صلى كبر ثم رفع يديه فإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا » وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع ، ويصنعه إذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه فى شيء من صلاته وهو قاعد ، وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر » رواه أبو داود بهذا اللفظ والترمذى وقال : حديث حسن صحيح . وقوله (وإذا قام من السجدين) يعنى به الركعتين ، والمراد إذا قام من التشهد الأول ، كذا فسرہ الترمذى وغيره وهو ظاهر .

وعن وائل بن حجر رضى الله عنه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم « رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر . ووصف همام وهو أحد الرواة : حيال أذنيه ، ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركع ، فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه ، فلما سجد سجد بين كفيه » رواه مسلم في صحيحه وعن محمد بن عمرو بن عطاء أنه سمع أبا حميد فى عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول « أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : فاعرض ، فقال : كان رسول الله صلى الله عليه

(١) واحتج به صاحب البدائع بقوله : أما أصل الرفع فلما روى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما موقوفاً عليهما ومرفوعاً إلى النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن وذكر من جعلتها تكبيرة الافتتاح (ط) .

وسلم اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، فاذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم قال : الله أكبر وركع ثم اعتدل فاعتدل فلم يصوب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه ثم قال : سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه وذكر الحديث الى أن قال : ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى قام من السجدين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، قال وقوله « قام من السجدين » يعني الركعتين . وفي رواية لأبي داود والترمذي أيضا قالوا في آخره « صدقت هكذا صلى النبي صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري في كتاب رفع اليدين من طرق . وعن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه عند الركوع » رواه البخاري في كتاب رفع اليدين . وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه البخاري في رفع اليدين ، والأحاديث الصحيحة في الباب كثيرة غير منحصرة ، وفيما ذكرناه كفاية .

قال القاضي أبو الطيب : قال أبو علي : روى الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون من الصحابة رضى الله عنهم . وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث البراء رضى الله عنه فمن أوجه (أحدها) وهو جواب أئمة الحديث وحفاظهم أنه حديث ضعيف باتفاقهم ممن نص على تضعيفه سفيان بن عيينة والشافعي وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي والبخاري وغيرهم من المتقدمين ، وهؤلاء أركان الحديث وأئمة الاسلام فيه . وأما الحفاظ والمتأخرون الذين ضعفوا فأكثروا من [نقد ^(١)] الخبر : وسبب تضعيفه أنه من رواية سفيان بن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضى الله عنه ، واتفق هؤلاء الأئمة المذكورون وغيرهم على أن يزيد بن أبي زياد غلط فيه ، وأنه رواه أولا « اذا افتتح الصلاة رفع يديه » قال سفيان : فقدمت الكوفة فسمعتهم يحدث به ويزيد فيه ثم لا يعود ، فظننت أنهم لقنوه ، قال سفيان : وقال لي أصحابنا : ان حفظه قد تغير أو قد أبياء ،

(١) ما بين المعقوفين يقتضيها السياق أو كلمة (ذكر) حتى تستقيم العبارة .

قال الشافعي : ذهب سفيان الى تغليب يزيد بن أبي زياد في هذا الحديث .
وقال الحميدي : هذا الحديث رواه يزيد ، ويزيد ^(١) يزيد .

وقال أبو سعيد الدارمي : سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا يصح وسمعت يحيى بن معين يضعف يزيد بن أبي زياد . قال الدارمي : ومما يحقق قول سفيان أنهم لقنوه هذه اللفظة أن سفيان الثوري وزهير بن معاوية وهشاما وغيرهم من أهل العلم لم ينكروها انما جاء بها من سمع منه بأخرة . قال البيهقي : ومما يؤيد ما ذهب اليه هؤلاء أبو عبد الله ^(٢) وذكر اسناده الى سفيان بن عيينة . قال حدثنا يزيد بن أبي زياد بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضى الله عنه قال « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه ، واذا أراد أن يركع واذا رفع رأسه من الركوع » قال سفيان : فلما قدمت الكوفة سمعته يقول « يرفع يديه اذا استفتح الصلاة ثم لا يعود » فظننت أنهم لقنوه . قال البيهقي : وروى هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن البراء قال فيه « ثم لا يعود » ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لا يحتج بحديثه وهو أسوأ حالا عند أهل المعرفة بالحديث من يزيد بن أبي زياد . ثم روى البيهقي باسناد عن عثمان بن سعيد الدارمي أنه ذكر فصلا في تضعيف حديث يزيد بن أبي زياد هذا ، قال ولم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أقوى من يزيد ، وذكر البخاري في تضعيفه نحو ما سبق .

(الجواب الثاني) ذكره أصحابنا قالوا : لو صح وجب تأويله على أن معناه لا يعود الى الرفع في ابتداء استفتاحه ولا في أوائل باقى ركعات الصلاة الواحدة ، ويتعين تأويله جمعا بين الأحاديث .

(الجواب الثالث) أن أحاديث الرفع أولى لأنها اثبات وهذا نفى فيقدم الاثبات لزيادة العلم .

(١) يزيد الاولى الاسم والاخرة فعل مضارع وهو ضرب من الجنس اليدى (ط) .
(٢) هكذا ورد في الأصل وق ش وق ولعله (ما ذهب اليه هؤلاء ما رواه أبو عبد الله الحاكم ابن البيع) او محمد بن اسماعيل والله أعلم .

(الرابع) أن أحاديث الرفع أكثر فوجب تقديمها . وأما حديث ابن مسعود رضى الله عنه فجوابه من هذه الأوجه الأربعة فأما الأوجه الثلاثة الأخيرة فظاهرة وأما تضعيفه فقد روى البيهقي بإسناده عن ابن المبارك أنه قال : لم يثبت عندى حديث ابن مسعود . وروى البخارى فى كتاب رفع اليدين تضعيفه عن أحمد بن حنبل وعن يحيى بن آدم وتابعهما البخارى على تضعيفه ، وضعفه من المتأخرين الدارقطنى والبيهقى وغيرهما وأما حديث على (رض) فجوابه من أوجه أيضا (أحدها) تضعيفه ، ممن ضعفه البخارى ثم روى البخارى تضعيفه عن سفيان الثورى . وروى البيهقى عن عثمان الدارمى أنه قال : روى هذا الحديث عن على من هذا الطريق الواهى .

وقد ثبت عن على رضى الله تعالى عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم رفع اليد فى الركوع والرفع منه والقيام من الركعتين كما سبق فكيف يظن به أنه يختار لنفسه خلاف ما رأى النبى صلى الله عليه وسلم يفعله ؟ قال البيهقى : قال الزعفران : قال الشافعى : ولا يثبت عن على وابن مسعود يعنى ما روى عنهما أنهما كانا لا يرفعان أيديهما فى غير تكبيرة الافتتاح . قال الشافعى : ولو كان ثابتا عنهما لأشبه أن يكون رأهما الراوى مرة أغفلا ذلك ، قال : ولو قال قائل : ذهب عنهما حفظ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظه ابن عمر لكانت له الحجة وأما حديث جابر بن سمرة فاحتجاجهم به من أعجب الأشياء وأقبح أنواع الجهالة بالسنة ، لأن الحديث لم يرد فى رفع الأيدي فى الركوع والرفع منه ولكنهم كانوا يرفعون أيديهم فى حالة السلام من الصلاة ويشيرون بها الى الجانبين يريدون بذلك السلام على من عن الجانبين ، وهذا لا خلاف فيه بين أهل الحديث ومن له أدنى اختلاط بأهل الحديث ويبينه أن مسلم بن الحجاج رواه فى صحيحه من طريقين (أحدهما) الطريق السابق (والثانى) عن جابر بن سمرة قال « كنا اذا صلينا مع رسول الله (ص) قلنا : السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده الى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام توأمون بأيديكم كأنها أذئاب خيل شمس انما يكفى أحدكم أن يضع يديه على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله » هذا لفظه بحروفه فى صحيح مسلم ، وكذا رواه غير مسلم من أصحاب السنن وغيرهم وفى رواية أخرى فى صحيح مسلم عن

جابر بن سمره قال « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنا اذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم . فنظر الينا رسول الله (ص) فقال : ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس ؟ اذا سلم أحدكم فليلتفت الى صاحبه ولا يوميء بيده » هذا لفظ صحيح مسلم .

قال البخارى (١) : وأما احتجاج بعض من لا يعلم بحديث جابر بن سمره فانما كان في الرفع عند السلام لا في القيام قال : ولا يحتج بمثل هذا من له حظ من العلم لأنه معروف مشهور لا اختلاف فيه ، ولو كان كما توهمه هذا المحتج لكان رفع الأيدي في الافتتاح وفي تكبيرات العيد أيضا منها عنه لأنه لم يبين رفعا ، وقد بينه حديث أبي نعيم ثم ذكر بأسناده رواية مسلم التي نقلتها الآن ، ثم قال البخارى : فليحذر امرؤ أن يتأول أو يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، قال الله عز وجل « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم (٢) » .

وأما قوله : عن ابن عباس « لا ترفع الأيدي الا في سبعة مواطن » فجوابه من أوجه (أحدها) أنه ضعيف مرسل وهذا جواب البخارى وقد بين ذلك وأوضحه (الثانى) أن هذا قى وغيره اثبات وهو مقدم (الثالث) أنه لو ثبت عنه لم يجز لأحد ترك السنن ، والأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم (٣) به ، ويؤيد هذا أن الرفع ثابت في مواطن كثيرة غير هذه السبعة قد بينها البخارى بأسانيده ، وسأفرع بها بفرع مستقل في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى ، فهذا تنقيح ما يتعلق بالمسألة ودلائلها من الجانبين وأختمها بما ختم به البيهقى رحمه الله تعالى فانه روى عن الامام أبى بكر بن اسحق الفقيه قال : قد صح رفع اليدين يعنى في هذه المواضع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب أن هؤلاء الصحابة لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه ، وقد نسي ابن مسعود كيفية قيام الاثنين خلف الامام ونسى نسخ التطبيق في الركوع ، وغير ذلك ،

(١) في كتابه (رفع اليدين) (ط) .

(٢) الآية ٦٣ من سورة النور .

(٣) كذا بالأصل ولعل في العبارة سقطا تقديره (مستفيضة) أو (فائقة) والله أعلم (ط) .

فاذا نسي هذا كيف لا ينسى رفع اليدين ؟ ثم روى البيهقي عن الربيع قال : قلت للشافعي : ما معنى رفع اليدين عند الركوع ؟ فقال : مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيما لله تعالى وسنة متبعة نرجو فيها ثواب الله تعالى ، ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما .

وروى البيهقي عن سفيان بن عيينة قال : اجتمع الأوزاعي والثوري عشاء فقال الأوزاعي للثوري : لم لا ترفع يديك في خفض الركوع ورفع ؟ فقال : حدثنا يزيد بن أبي زياد فقال الأوزاعي أروى لك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم تعارضني يزيد بن أبي زياد ؟ ويزيد رجل ضعيف ، وحديثه ضعيف ، مخالف لسنة . فاحمر وجه الثوري فقال الأوزاعي : كأنك كرهت ما قلت ؟ قال : نعم فقال الأوزاعي : قم بنا الى المقام نلتعن أينما على الحق ، فتبسم الثوري لما رأى الأوزاعي قد احتده .

وروى البخاري في كتاب رفع اليدين بإسناده الصحيح عن فافع « أن ابن عمر كان إذا رأى رجلا لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصي » وروى البخاري عن أم الدرداء رضي الله عنها « أنها كانت ترفع يديها في الصلاة حذو منكبيها وحين تفتتح الصلاة وحين تركع ، وإذا قالت : سمع الله لمن حمده رفعت يديها وقالت ، ربنا ولك الحمد » قال البخاري : ونساء بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أعلم من هؤلاء . وبإسناده الصحيح عن سعيد بن جبير أنه قال « رفع اليدين في الصلاة شيء يزيد به صلاتك » .

قال البخاري : ولم يثبت عند أهل البصرة ممن أدركنا من أهل الحجاز وأهل العراق ، منهم الحميدي ومحمد بن المشني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وهؤلاء أهل العلم من أبناء أهل زمانهم لم يثبت عند أحد منهم علمه في ترك رفع الأيدي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه قال : وكان ابن المبارك يرفع يديه ، وهو أكثر أهل زمانه علما فيما يعرف ، فلو لم يكن عند من لم يعلم عن السلف علم فاقتدى بابن المبارك فيما اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين لكان أولى به من أن يقتدي بقول من لا يعلم .

وقال معمر : قال ابن المبارك : صليت الى جنب ^(١) النعمان فرفعت يدي فقال ما حسبت أن تطير ، قلت : ان لم أطر في الأولى لم أطر في الثانية ثم روى البخارى رفع الأيدي في هذه المواضع عن أعلام أئمة الاسلام من الصحابة والتابعين وتابعيهم ثم قال : فهؤلاء أهل مكة والمدينة واليمن والعراق قد اتفقوا على رفع الأيدي . ثم رواه عن جماعات آخرين ، ثم قال فمن زعم أن رفع اليدين بدعة فقد طعن في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف ومن بعدهم ، وأهل الحجاز وأهل المدينة وأهل مكة وعدة من أهل العراق وأهل الشام واليمن وعلماء خراسان منهم ابن المبارك حتى شيوخنا ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ترك الرفع وليس أسانيد ^(٢) أصح من أسانيد الرفع .

قال البخارى : وأما رواية الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم الرفع عند الافتتاح وعند الركوع والرفع منه ورواية الذين رووا أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع في هذه المواضع وفي القيام من الركعتين فالجميع صحيح لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة ، واختلفوا فيها بعينها مع أنه لا اختلاف في ذلك ، وانما زاد بعضهم على بعض ، والزيادة مقبولة من أهل العلم ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب ان ينحن الى حد يبلغ راحته ركبتيه لانه لا يسمى بما دونه واكما ويستحب ان يضع يديه على ركبتيه ويفرق أصابعه ، لما روى أبو حميد الساعدي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمسك راحتيه على ركبتيه كالقابض عليهما وفرج بين أصابعه » ولا يطبق لما روى عن مصعب بن سعد رضي الله عنه قال « صليت الى جنب سعد بن مالك فجعلت يدي بين ركبتي وبين فخذى وطبقتهما فضرب بيدي وقال : اضرب بكفك على ركبتيك ، وقال : يا بني انا قد كنا نفعل هذا فامرنا أن نضرب بالأكف على الركب » والمستحب أن يمد ظهره وعنقه ولا يقنع رأسه ولا يصوبه لما روى أن أبا حميد الساعدي رضي الله عنه « وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : فركع واعتدل ولم يصوب رأسه ولم يقنعه » والمستحب أن يجافي مرفقيه عن جنبه ، لما روى أبو حميد الساعدي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه

(١) معنى أبا حنيفة رحمه الله تعالى وهو النعمان بن ثابت (ط) .

(٢) الضمير يعود على الترك بمعنى وليس أسانيد الترك الخ (ط) .

وسلم فعل ذلك فان كانت امرأة لم تجاف بل تنضم المرفقين الى الجنبين لان ذلك استر لها ، ويجب ان يطمئن في الركوع لقوله صلى الله عليه وسلم للمساء صلاته « ثم اركع حتى تطمئن رايها » .

(الشرح) حديث أبي حميد الأول وحديثه الأخير صحيحان رواهما أبو داود والترمذي وهما من جملة الحديث الطويل في صفة الصلاة بكمالها ، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بهذه الألفاظ الا قوله (ويخرج أصابعه) فلم يذكرها الترمذي ، وروى البخاري حديث أبي حميد هذا لكنه لم يقع فيه هاتان اللفظتان كما وقعتا هنا ، وأما لفظ البخاري فمن محمد بن عمرو ابن عطاء : « أنه كان جالسا مع نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو حميد الساعدي : أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيته اذا كبر جفل يديه حذاء منكبيه واذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فاذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقاره مكانها ، فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضا واستقبل أصابع رجله موجهة للقبلة ، فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فاذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى على مقعدته » هذا لفظ رواية البخاري . وأما رواية الترمذي فمن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد قال : سمعته وهو في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : فأعرض قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه فاذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم قال : الله أكبر ورفع ، ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ، ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه ثم قال : سمع الله لمن حمده ، ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا ، ثم هوى الى الأرض ساجدا ثم قال : الله أكبر ثم جافى عضديه عن ابطينه وفتح أصابع رجله ، ثم ثنى رجله اليسرى وقعد عليها ، ثم اعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا ، ثم هوى ساجدا ثم قال : الله أكبر ثم ثنى رجله وقعد واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه ثم نهض ، ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى اذا قام من السجدة كبر

ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته آخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركا ، ثم سلم ، قالوا : صدقت هكذا صلى صلى الله عليه وسلم » هذا لفظ رواية الترمذى قال : هذا حديث حسن صحيح •

قال : وقوله (اذا قام من السجدين رفع يديه) يعنى اذا قام من الركعتين من التشهد الأول ورواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم مثل رواية الترمذى وزاد بعده بتكبيره الاحرام يقرأ وقال فيها ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه وقال (ثم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه) ورواه أبو داود من رواية أخرى وقال « اذا ركع أمكن كفيه من ركبتيه وفرج بين أصابعه » لكنه من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف • وفي رواية له في السجود « واستقبل بأطراف أصابعه القبلة » فهذه طرق من حديث التطبيق رواها البخارى ومسلم بإسنادهما عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال صليت الى جنب أبى فطبت بين كفى ووضعتهما بين فخذي فنهاني أبى وقال : كنا فعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب » • وأما حديث « المسىء صلاته » فرواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة •

(اما الفاظ الفصل) فالتطبيق هو أن يجعل بطن كفيه على بطن الأخرى ويجعلهما بين ركبتيه وفخذه • وقوله : ولا يقنع رأسه أى لا يرفعه ولا يصوبه - وهو بضم الياء وفتح الصاد وبالياء الموحدة ، أى لا يبالغ في خفضه وتنكيسه ، وقوله : يحافى هو مقصور ومعناه يباعد ومنه ، الجفوة والجفاء بالمد ، وأبو حميد اسمه عبد الرحمن وقيل المنذر بن عمرو الأنصارى الساعدى من بنى ساعدة ، بطن من الأنصار المدنى رضى الله عنه توفى في آخر خلافة معاوية رضى الله عنه ، ومصعب بن سعد بن أبى وقاص ، اسم أبى وقاص مالك بن وهيب ويقال : أهيب فسمد بن مالك هو سعد بن أبى وقاص وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ومصعب ابنه وقوله في حديث أبى حميد ثم هصر ظهره وهو بفتح الهاء والصاد المهمل المخفضة أى ثناه وعطفه ، والفقار عظام الظهر بفتح الفاء • وقوله « فتح أصابع رجله » وهو بالحاء المهمل أى لينها وثناها الى القبلة ، وقوله : وركع ثم اعتدل أى استوى في ركوعه •

(أما احكام الفصل) قال أصحابنا : أقله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه لو أراد وضعهما عليهما ، ولا يجزيه دون هذا بلا خلاف عندنا . وهذا عند اعتدال الخلقة وسلامة اليدين والركبتين ، ولو انحنس وأخرج ركبتيه ، وهو مائل منتصب وصار بحيث لو مد يديه بلغت راحته ركبتيه لم يكن ذلك ركوعا لأن بلوغهما لم يحصل بالانحناء .

قال امام الحرمين : ولو مزج الانحناء بهذه الهيئة وكان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين جميعا لم يكن ركوعا أيضا ، ثم ان لم يقدر على الانحناء الى الحد المذكور الا بعمى أو باعتماد على شيء أو بأن ينحني على جانبه لزمه ذلك بلا خلاف لأن ذلك يؤدي الى تحصيل الركوع فوجب ، فان لم يقدر انحنى القدر الممكن فان عجز أوماً بطرفه من قيام ، هذا بيان ركوع القائم .

أما ركوع المصلى قاعدا فأقله أن ينحني بحيث يحاذي وجهه ما وراء ركبتيه من الأرض ، وأكمله أن ينحني بحيث تحاذي جبهته موضع سجوده ، فان عجز عن هذا القدر لعلته بظهره ونحوها فعل الممكن من الانحناء ، وفي ركوع العاجز وسجوده فروع كثيرة سنذكرها ان شاء الله تعالى حيث ذكر (المصنف المسألة) في باب صلاة المريض قال أصحابنا : ويشترط أن لا يقصد بهويه غير الركوع فلو قرأ في قيامه آية سجدة فهوى ليسجد ثم بدا له بعد بلوغه حد الراكعين أن يركع لم يعتد بذلك عن الركوع ، بل يجب أن يعود الى القيام ثم يركع ، وهذا لا خلاف فيه .

ولو سقط من قيامه بعد فراغ القراءة فارتفع من الأرض الى حد الراكعين لم يجزه بلا خلاف ، وقد ذكره المصنف في باب سجود التلاوة ، بل عليه أن ينتصب قائما ثم يركع ، ولو انحنى للركوع فسقط قبل حصول أقل الركوع لزمه أن يعود الى الموضع الذي سقط منه ويبنى على ركوعه ، صرح به صاحب الحاوى والأصحاب ، ولو ركع واطمأن ثم سقط لزمه أن يعتدل قائما ولا يجوز أن يعود الى الركوع لثلا يزيد ركوعا نص عليه الشافعى في الأم ، وقطع به الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والأصحاب ، وتجب الطأينة في الركوع بلا خلاف لحديث « المسىء صلاته » وأقلها أن ينكث

في هيئة الركوع حتى تستقر أعضاؤه وتتفصل حركة هويته عن ارتفاعه من الركوع ، ولو جاوز حد أقل الركوع بلا خلاف لحديث « المنيء صلاته » ولو زاد في الهوى ثم ارتفع والحركات متصلة ولم يلبث لم تحصل الطمأنينة ، ولا يقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة بلا خلاف .

وأما أكمل الركوع في الهيئة فإن ينحني بحيث يستوى ظهره وعنقه ويمدهما كالصفحة ، وينصب ساقيه ولا يثنى ركبتيه قال الشافعي في الأم : ويمد ظهره وعنقه ولا يخفض ظهره عن عنقه ولا يرفعه ، ويجتهد أن يكون مستويا ، فإن رفع رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جافى ظهره حتى يكون كالمحدودب كرهته ولا إعادة عليه ويضع يديه على ركبتيه ويأخذهما بهما ويفرق أصابعه حينئذ ويوجهها نحو القبلة . قال الشيخ أبو محمد في التبصرة : ويوجهها نحو القبلة غير منحرفة يميناً وشمالاً وهذا الذي ذكرناه من استحباب تهريقها هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في المختصر وغيره وقطع به الأصحاب في جميع الطرق . وأما قول امام الحرمين والغزالي في الوسيط يتركها على حالها فشاذ مردود ، قال الشافعي في الأم وأصحابنا : فإن كانت إحدى يديه مقطوعة أو عليلة فعل بالأخرى ما ذكرنا وفعل بالعليلة الممكن ، فإن لم يمكنه وضع اليدين على الركبتين أرسلهما .

قال أصحابنا : ولو كان أقطع من الزندين لم يبلغ بزنديه ركبتيه وفي الرفع يرفع زنديه حذو منكبيه ، والفرق أن في تبليغهما إلى الركبتين في الركوع مفارقة لهيئته من استواء الظهر بخلاف الرفع ، ولو لم يضع يديه على ركبتيه ولكن بلغ ذلك القدر أجزاءه ويكره تطبيق اليدين بين الركبتين لحديث سعد رضي الله عنه فقد صرح فيه بالتهني ، ويسن للرجل أن يجافي مرفقيه عن جنبيه ، ويسن للمرأة ضم بعضها إلى بعض وترك المجافاة ، وقد ذكر المصنف دليل هذا كله مع ما ذكرناه من حديث أبي حميد وأما الخنثى فالصحيح أنه كالمرأة يستحب له ضم بعضه إلى بعض . وقال صاحب البيان : قال القاضي أبو الفتح : لا يستحب له المجافاة ولا الضم لأنه ليس أحدهما أولى من الآخر ^(١) ، والمذهب الأول ، وبه قطع الرافعي لأنه أحوط ، قال الشافعي في

(١) الخنثى هو الجنس الثالث وهو إنسان تتصارع فيه فقد الذكورة مع فقد الأنوثة بامر الله تعالى وفي قلبه غدة الذكورة برز الذكورة ونموها وانبات الشعر للحية والشاربين وفي =

الأم : أحب للمرأة في السجود أن تضم بعضها الى بعض وتلتصق بطنها
بفخذها كأستر ما يكون لها ، قال : وهكذا أحب لها في الركوع وجميع
الصلاة ، والمعتمد في استحباب ضم المرأة بعضها الى بعض كونه أستر لها
كما ذكره المصنف .

وذكر البيهقي بابا ذكر فيه أحاديث ضعفها كلها ، وأقرب ما فيه حديث
مرسل في سنن أبي داود . قال العلماء : والحكمة في استحباب مجافاة الرجل
مرفقيه عن جنبه في الركوع والسجود أنها أكمل في هيئة الصلاة وصورتها ،
ولا أعلم في استحبابها خلافا لأحد من العلماء . وقد نقل الترمذي استحبابها
في الركوع والسجود عن أهل العلم مطلقا ، وقد ذكرت حكم تفريق الأصابع
والمواضع التي يضم فيها أو يفرق في فصل رفع اليدين في تكبيرة الاحرام .

(فرع) قال الشافعي في الأم والشيخ أبو حامد وصاحب التتمة :
لو ركع ولم يضع يديه على ركبتيه ورفع ثم شك هل انحنى قدرا تصل به
راحتاه الى ركبتيه أم لا ؟ لزمه إعادة الركوع لأن الأصل عدمه .

(فرع) في مذاهب العلماء في حد الركوع .

مذهبنا أنه يجب أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه ، ولا يجب وضعهما
على الركبتين وتجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال من الركوع
والجلوس بين السجدين ، وهذا كله قال مالك وأحمد وداود . وقال أبو
حنيفة : يكفي في الركوع أدنى انحناء ، ولا يجب الطمأنينة في شيء من هذه
الأركان ، واحتج له بقوله تعالى (اركعوا ^(١) واسجدوا) والانخفاض
والانحناء قد أتى به .

واحتج أصحابنا والجمهور بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة
المسيء صلاته « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : اركع حتى تطمئن
راكعا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع
حتى تطمئن جالسا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم افعل ذلك في صلاتك

= غلبة الأخرى غمور المذاكير وتجرد الوجه من اللحية والشاربين ونحوه. الأهداف وبروز الشدين
لذا كان كذلك فالحكم يتبع مظاهر غلبة أحد القسمين على الآخر والله أعلم (ط) .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الحج .

« كلها » رواه البخارى ومسلم وهذا الحديث لبيان أقل الواجبات كما سبق التنبيه عليه ، ولهذا قال له النبى صلى الله عليه وسلم « ارجع فصل فانك لم تصل » فان قيل : لم يأمره بالاعادة ، قلنا : هذا غلط وغفلة لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال له فى آخر مرة « ارجع فصل فانك لم تصل » فقال له : علمنى فعله ، وقد سبق أمره له بالاعادة فلا حاجة الى تكراره .

وعن زيد بن وهب عن حذيفة رضى الله عنه « رأى رجلا لا يتم الركوع والسجود فقال : ما صليت ولو مت مت على غير الفطرة التى فطر الله عليها محمدا صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى . وعن رفاعة بن رافع حديثه فى قصة المسىء صلواته بمعنى حديث أبى هريرة ، وهو صحيح كما سبق بيانه فى فصل قراءة الفاتحة وعن أبى مسعود البدرى رضى الله عنه قال النبى صلى الله عليه وسلم « لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره فى الركوع والسجود » رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح والنسائى وغيرهم وهذا لفظ أبى داود ولفظ الترمذى « لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه فى الركوع والسجود » قال الترمذى : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ، والصلب الظهر . وفى الباب أحاديث كثيرة مشهورة وفيما ذكرناه كفاية ، وأما احتجاجهم بالآلة الكريمة فجوابه أنها مطلقة بينت السنة المراد بها فوجب اتباعه .

(فرع) فى الركوع

اتفق العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على كراهة التطبيق فى الركوع الا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فانه كان يقول : التطبيق سنة ، ويخبر أنه قد رأى النبى صلى الله عليه وسلم يفعله ، ثبت ذلك عنه فى صحيح مسلم ، وحجة الجمهور حديث سعد ، وهو صريح فى النسخ كما سبق بيانه ، وحديث أبى حميد الساعدى وغيرهما . وعن أبى عبد الرحمن السلمى قال : « قال لنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب » رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح والنسائى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان يقول : سبحان ربى العظيم ثلاثا ، وذلك أدنى الكمال ، لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال « اذا ركع احدكم فقال سبحان ربى العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه ، وذلك ادناه » والأفضل ان يضيف : « اللهم لك ركعت ، ولك خشعت ، وبك آمنت ولك اسلمت ، خشع لك سمى وبصرى وعظمى ومخى وعصبى » لما روى على رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم « كان اذا ركع قال ذلك » فان ترك التسبيح لم تبطل صلاته لما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته « ثم اركع حتى تطمئن راکها » ولم يذكر التسبيح) .

(الشرح) حديث ابن مسعود رضى الله عنه رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ، قال أبو داود والترمذى وغيرهما : هو منقطع لأن عوناً لم يلق ابن مسعود ، ولهذا قال الشافعى فى الأم : وان كان هذا الحديث ثابتاً فانما يعنى بقوله : تم ركوعه وذلك أدناه ، أى أدنى ما ينسب الى كمال الفرض والاختيار معا ، لا كمال الفرض وحده . قال البيهقى : انما قال : ان كان ثابتاً ، لأنه منقطع . وأما حديث على رضى الله عنه فرواه مسلم ، وفيه مغايرة فى بعض الألفاظ ساذكرها ان شاء الله تعالى ، وحديث « المسيء صلاته » رواه البخارى ومسلم وسبق بيانه مرات .

(وأما حكم المسألة) فقال الشافعى رحمه الله فى المختصر : يقول سبحان ربى العظيم ثلاثا . وذلك أدنى الكمال . وقال فى الأم : أحب أن يبدأ الراكع فيقول سبحان ربى العظيم ثلاثا ، ويقول ما حكيتة عن النبى صلى الله عليه وسلم يعنى حديث على رضى الله عنه قال أصحابنا : (يستحب التسبيح فى الركوع ، ويحصل أصل السبحة بقوله : سبحان الله أو سبحان ربى وذلك أدنى الكمال أن يقول : سبحان ربى العظيم ثلاث مرات ، فهذا أدنى مراتب الكمال) قال القاضى حسين : قول الشافعى يقول سبحان ربى العظيم ثلاثا وذلك أدنى الكمال ، لم يرد أنه لا يجزيه أقل من الثلاث ، لأنه لو سبح مرة واحدة كان آتيا بسنة التسبيح ، وانما أراد أن أول الكمال الثلاث ، قال : ولو سبح خمسا أو سبعا أو تسعا أو احدى عشرة كان أفضل وأكمل ، لكنه

إذا كان اماما يستحب أن لا يزيد على ثلاث . وكذا قال صاحب الحاوي :
أدنى الكمال ثلاث وأعلى الكمال إحدى عشرة أو تسع وأوسطه خمس ، ولو
سبح مرة حصل التسبيح .

قال أصحابنا : ويستحب أن يقول : سبحان ربى العظيم وبحمده ، ومن
نص على استحباب قوله « وبحمده » القاضى أبو الطيب والقاضى حسين
وصاحب الشامل والغزالي وآخرون وينكر على الرافعى لأنه قال : وبعضهم
يضيف اليه وبحمده فأوهم أنه وجه شاذ مع أنه مشهور لهؤلاء الأئمة . قال
أصحابنا ويستحب أن يقول : اللهم لك ركعت الى آخر ما فى الحديث على
رضى الله عنه ، وهذا أتم الكمال . واتفق الأصحاب على أنه يأتى بالتسبيح
أولا ، وهو ظاهر نص الشافعى فى الأم الذى قدمته . قال أصحابنا : فإذا
أراد الاقتصار على أحد الذكرين فالتسبيح أفضل لأنه أكثر فى الأحاديث .
ومن صرح بهذا القاضى حسين وامام الحرمين وصاحب العدة وآخرون
قال القاضى أبو الطيب (والاثنيان بقوله : اللهم لك ركعت الى آخره مع
ثلاث تسبيحات أفضل من حذفه وزيادة التسبيح على ثلاث ، وهذا الذى قاله
واضح لا يجىء فيه خلاف) .

قال أصحابنا : والزيادة على ثلاث تسبيحات تستحب للمنفرد ، وأما
الامام فلا يزيد على ثلاث تسبيحات ، وقيل خمس الا أن يرضى المأمومون
بالنطويل ويكونوا محصورين لا يزيدون ، هكذا قاله الأصحاب ، وقد قال
الشافعى فى الأم : أحب أن يبدأ الراكع فيقول : سبحان ربى العظيم ثلاثا ،
ويقول ما حكيت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقوله ، يعنى حديث على
رضى الله عنه ، قال وكل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ركوع أو
سجود أحببت أن لا يقصر عنه اماما كان أو منفردا ، وهو تخفيف لا تثقيل ،
هذا لفظ نصه ، وظاهره استحباب الجميع للامام ، لكن الأقوى ما ذكره
للأصحاب فيتأول نصه على ما إذا رضى المأمومون أو على غيره والله أعلم .

(فرع) فى بيان الأحاديث الواردة فى أذكار الركوع والسجود .
عن عائشة رضى الله عنها قالت (١) « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) رواية مسلم هذه من زهير بن حرب عن جرير عن منصور عن أبى الضحى عن معروق عنها .

يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي »
رواه البخارى ومسلم ، وعنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقول في
ركوعه وسجوده : سبحو قدوس رب الملائكة والروح » رواه البخارى ومسلم ،
وسبحو قدوس بضم أولهما وفتح لنتان ، وعنهما قالت « اقتعدت النبي صلى
الله عليه وسلم ذات ليلة فتحسست ثم رجعت فإذا هو راكع وساجد يقول :
سبحانك ^(١) وبحمدك لا اله الا أنت » رواه مسلم .

وعن حذيفة رضى الله عنه قال « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات
ليلة فافتتح البقرة ، فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت : يصلى بها في ركعة
فمضى فقلت يركع بها . ثم افتتح آل عمران فقرأها ، ثم افتتح النساء فقرأها
يقرأ مترسلا اذا مر بآية فيها تسييح سبح ، واذا مر بسؤال سأل ، واذا مر
بتعوذ تعوذ ، ثم ركع فجعل يقول : سبحان ربي العظيم فكان ركوعه نحوا
من قيامه ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ، ثم قام قياما طويلا
قريبا مما ركع ثم سجد فقال : سبحان ربي الأعلى . وكان سجوده قريبا من
قيامه » رواه مسلم . وعن علي رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم « كان اذا قام الى الصلاة قال : وجهت وجهي الى آخره . واذا ركع
قال : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت ، خشع لك سمعى وبصرى
ومخى وعظمى وعصبى . واذا رفع قال : اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات
[وملء] الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد . واذا سجد
قال : اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه
وصوره وشق سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين » رواه ^(٢) مسلم .

= قالت : [كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك ربنا
اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي - يتأول القرآن] .

(١) في مسلم بإسناده الى ابن جريج قال : قلت لعطاء : كيف تقول أنت في الركوع ؟ قال :
أما سبحانك وبحمدك لا اله الا أنت فأخبرني ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : اقتعدت النبي
صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فظننت أنه ذهب الى بعض نساءه فتحسست ثم رجعت فإذا هو
راكع أو ساجد يقول : سبحانك وبحمدك لا اله الا أنت فقلت بأبى وأمى أنى في شأن وأنت لى
آخر لا ط .

(٢) في مسلم من طريق محمد بن أبى بكر الملقمى وعند أبى داود من طريق الحسين بن على
وعند الترمذى من طريق عبد الله بن معاذ وعند النسائى من طريق عمرو بن على وعند ابن ماجه
من طريق على بن عمر وعباس الشيرى (ط) .

وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال « لما نزلت (فسبح باسم ربك)^(١) العظيم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ، فلما نزلت سبح^(٢) اسم ربك الأعلى قال : اجعلوها في سجودكم » رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن ، زاد أبو داود في رواية أخرى قال « فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركع قال : سبحان ربى العظيم وبحمده ثلاثا . واذا سجد قال : سبحان ربى الأعلى وبحمده ثلاثا » قال أبو داود : ونخاف أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة ، وفي رواها مجهول . وعن حذيفة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يقول في ركوعه : سبحان ربى العظيم وبحمده ثلاثا وفي سجوده سبحان ربى الأعلى وبحمده ثلاثا » رواه الدارقطنى باسناد فيه محمد بن أبى ليلى وهو ضعيف . وعن عوف بن مالك رضى الله عنه قال : « قمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقام يقرأ بسورة البقرة ، لا يمر بآية رحمة الا وقف فسأل ، ولا يمر بآية عذاب الا وقف فتمود ، ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه : سبحان ذى الجبروت والمملكوت والكبرياء والعظمة ، ثم سجد بقدر قيامه ثم قال في سجوده مثل ذلك ثم قام فقرأ بآل عمران ، ثم قرأ سورة سورة » رواه أبو داود باسناد صحيح . وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم » رواه مسلم ، وفي الباب أحاديث كثيرة ستأتى بقية منها في السجود ان شاء الله تعالى .

(فرع) قال الشافعى والأصحاب وسائر العلماء : قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد وغير حالة القيام من أحوال الصلاة^(٣) لحديث على رضى الله عنه قال « نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن وأنا راكع أو ساجد » رواه مسلم . وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ألا وانى نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا ،

(١) الآية ١٦ من سورة الواقعة ، وسبح اسم ربك الأعلى هي الآية الأولى من سورة الأعلى .

(٢) كذا بالأصل وفيه سقط لعله مكروهة أو نحوه فليحرق وكلام الشافعى رضى الله عنه

في الآم ج ١ ص ٩٦ : ولا أحب لأحد أن يقرأ راكعا ولا ساجدا انتهى وشذول الله صلى الله عليه وسلم وانها موضع ذكر غير القراءة وكذلك لا أحب لأحد أن يقرأ في موضع التشهد قياسا على هذا

(ط) .

فاما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم » رواه مسلم . فان قرأ غير الفاتحة في الركوع والسجود لم تبطل صلاته ، وان قرأ الفاتحة أيضا لم تبطل على الأصح وبه قطع جمهور العراقيين ، وفي وجه حكاه الخراسانيون وصاحب الحاوي أنه تبطل صلاته لأنه نقل ركنا الى غير موضعه ، كما لو ركع أو سجد في غير موضعه ، وستأتي فروع هذه المسألة ونبسطها في سجود السهو ان شاء الله تعالى .

(فرع) في التسييح وسائر الأذكار في الركوع والسجود ، وقول : سمع الله لمن حمده ، وربنا لك الحمد ، والتكبيرات غير تكبيرة الاحرام كل ذلك سنة ليس بواجب ، فلو تركه لم يأنثم وصلاته صحيحة ، سواء تركه عمدا أو سهوا ، لكن يكره تركه عمدا هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء ، قال الشيخ أبو حامد : وهو قول عامة الفقهاء ، قال صاحب الحاوي : وهو مذهب الفقهاء كافة .

وقال اسحاق بن راهويه : التسييح واجب ان تركه عمدا بطلت صلاته ، وان نسيه لم تبطل ، وقال داود : واجب مطلقا ، وأشار الخطابي في معالم السنن الى اختياره ، وقال أحمد : التسييح في الركوع والسجود وقول : سمع الله لمن حمده ، وربنا لك الحمد ، والذكر بين السجدين وجميع التكبيرات واجبة ، فان ترك شيئا منه عمدا بطلت صلاته وان نسي لم تبطل ، ويسجد للسهو عنه ، وعنه رواية أنه سنة كقول الجمهور . واحتج من أوجبه بحديث عقبة بن عامر المذكور في فرع أذكار الركوع ، وبأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله ، وقال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وبالقاس على القراءة .

واحتج الشافعي والجمهور بحديث المسىء صلاته ، فان النبي صلى الله عليه وسلم علمه واجبات الصلاة ، ولم يعلمه هذه الأذكار مع أنه علمه تكبيرة الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الأذكار واجبة لعلمه اياها ، بل هذه أولى بالتعليم لو كانت واجبة لأنها تقال سرا وتخفى ، فاذا كان الركوع والسجود مع ظهورهما لا يعلمها فهذه أولى ، وأما الأحاديث الواردة بهذه الأذكار فمحمولة

على الاستحباب جمعا بين الأدلة ، وأما القياس على القراءة ففرق أصحابنا بأن الأفعال في الصلاة ضربان :

(أحدهما) معتاد للناس في غير الصلاة ، وهو القيام والقعود ، وهذا لا تتميز العبادة فيه عن العادة فوجب فيه الذكر لتمييز .

(والثاني) غير معتاد ، وهو الركوع والسجود فهو خضوع في نفسه متميز لصورته عن أفعال العادة فلم يقتصر الى مميز والله أعلم .

(فرع) التسييح في اللغة معناه التنزيه ، قال الواحدي : أجمع المفسرون وأهل المعاني على أن معنى تسييح الله تعالى تنزيهه وتبرئته من السوء ، قال : وأصله في اللغة التباعد من قولك سبحت في الأرض اذا بعدت فيها ، وسبحان الله منصوب على المصدر عند الخليل والفراء ، كأنك قلت : سبحانا وتسييحنا فجعل السبحان موضع التسييح ، قال سيويه : سبحت الله سبحانا بمعنى واحد ، فالمصدر التسييح وسبحان اسم يقوم مقام المصدر ، وبجمله سبخته فحذف سبخته اختصارا ، ويكون قوله : وبجمله حالا أى حامدا سبخته ، وقيل معناه وبجمله أبتدىء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يرفع رأسه ، ويستحب أن يقول : سمع الله أن حمده لما ذكرناه من حديث أبي هريرة في الركوع ، ويستحب أن يرفع يديه حذو منكبيه في الرفع ، لما ذكرناه من حديث ابن عمر في تكبيرة الاحرام فان قال من حمد الله سمع الله له اجزاه لانه أتى باللفظ والمعنى ، فاذا استوى قائما استحب أن يقول : ربنا لك الحمد ملء السموات ، وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد حق ما قال العبد ، كلنا لك عبد ، لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا رفع رأسه من الركوع قال ذلك » ويجب أن يطمئن قائما ، لما روى رفاعة بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا قام احدكم الى الصلاة فليتوضأ كما امره الله تعالى - الى ان قال - ثم ليركع حتى يطمئن راکعا ، ثم ليقيم حتى يطمئن قائما ثم ليسجد حتى يطمئن ساجدا » .

(الشرح) أما حديث أبي سعيد فصحيح رواه مسلم بلفظه الا انه قال (أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد) باثبات الألف في أحق وواو في

(وكلنا) هكذا رواه أبو داود وسائر المحدثين ، ووقع في المذهب وكتب الفقه (حق ما قال العبد كلنا) بحذف الألف والواو ، وهذا وإن كان منتظم المعنى لكن الصواب ما ثبت في كتب الحديث . قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله : معناه (أحق ما قال العبد) قوله (لا مانع لما أعطيت) إلى آخره ، وقوله « وكلنا لك عبد » اعتراض بين المبتدأ والخبر ، قال أبو داود : أو يكون قوله « أحق ما قال » خبرا لما قبله أى قوله : ربنا لك الحمد إلى آخره « أحق ما قال العبد » والأول أولى وهذا الذى رجحه هو الراجح الذى يحسن أن يقال انه أحق ما قال العبد لما فيه من كمال التفويض الى الله تعالى والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره وسلطانه وانفراد بالوحدانية وتدير مخلوقاته .

وأما حديث ابن عمر فصحيح رواه البخارى ومسلم ، وحديث رفاعة صحيح تقدم بيانه بطوله في فصل القراءة لكن وقع هنا « حتى تطمئن قائما » والذي في الحديث « حتى تعتدل قائما » .

(اما الفاظ الفصل) فقوله : لأنه أتى باللفظ والمعنى . احتراز من قوله : في التكبير أكبر الله ، فانه لا تجزئه ، لأنه أتى باللفظ دون المعنى ، وقوله « سمع الله لمن حمده » أى تقبل الله منه حمده وجزاه به ، وقوله « ملء السموات وملء الأرض » هو بكسر الميم ويجوز نصب آخره ورفع معن ذكرهما جميعا ابن خالويه وآخرون وحكى عن الزجاج أنه لا يجوز إلا الرفع ، ورجح ابن خالويه والأكثرون النصب وهو المعروف في روايات الحديث ، وهو منصوب على الحال أى مالتا وتقديره لو كان جسما ملأ ذلك وقد بسطت الكلام في هذه اللفظة في تهذيب اللغات ، وذكرت قول الزجاج وابن خالويه وغيرهما وقوله (أهل) منصوب على النداء ، وقيل ويجوز رفعه على تقدير أنت أهل والمشهور الأول ، والثناء : المجد ، والمجد العظمة ، وقوله (لا ينفع ذا الجدمك الجدم) هو بفتح الجيم على المشهور ، وقيل بكسرها والصحيح الأول والجدم : الحظ والمعنى لا ينفع ذا المال والحظ والغنى غناه ولا يمنعه من عقابك ، وإنما ينفعه ويمنعه من عقابك العمل الصالح ، وعلى رواية الكسر يكون معناه لا ينفع ذا الاسراع في الهرب اسراعه وهربه ، وقد أوضحته في تهذيب الأسماء واللغات : وقوله : رفاعة بن مالك كذا هو في

المذهب ، والذي في رواية الشافعي والترمذي وغيرهما رفاعة بن رافع وكذا ذكره المصنف قبل هذا في فصل قراءة الفاتحة ، وقد بيناه هناك .

(اما حكم الفصل) فالاعتدال من الركوع فرض وركن من أركان الصلاة لا تصح الا به بلا خلاف عندنا ، وقد يتعجب من المصنف حيث لم يصرح به كما صرح به في التكبير والقراءة والركوع كأنه تركه لاستغناؤه بقوله بعده : ويجب أن يطمئن قائما . قال أصحابنا : والاعتدال الواجب هو أن يعود بعد ركوعه الى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع سواء صلى قائما أو قاعدا ؛ فلو ركع عن قيام فسقط في ركوعه نظر ان لم يطمئن من ركوعه لزمه أن يعود الى الركوع ويطمئن ثم يعتدل منه وان اطمأن لزمه أن ينتصب قائما فيعتدل ثم يسجد ولا يجوز أن يعود الى الركوع فان عاد علما بتحريمه بطلت صلاته ، لأنه زاد ركوعا ، ولو رفع الراكع رأسه ثم سجد وشك هل تم اعتداله ؟ لزمه أن يعود الى الاعتدال ثم يسجد ، لأن الأصل عدم الاعتدال . ويجب أن لا يقصد بارتفاعه من الركوع شيئا غير الاعتدال ، فلو رأى في ركوعه حية ونحوها فرفع فزعا منها لم يعتد به ، وينبغي أن لا يطول الاعتدال زيادة على القدر المشروع لأذكاره ، فان طول زيادة عليه ففي بطلان صلاته خلاف ، وتفصيل نذكره ان شاء الله تعالى في باب سجود السهو .

قال أصحابنا : ولو أتى بالركوع الواجب فعرضت علة منعه من الانتصاب سجد من ركوعه وسقط عنه الاعتدال لتعذره ، فلو زالت العلة قبل بلوغ جبهته من الأرض وجب أن يرتفع وينتصب قائما ويعتدل ثم يسجد ، وان زالت بعد وضع جبهته على الأرض لم يرجع الى الاعتدال بل سقط عنه ، فان خالف وعاد اليه قبل تمام سجوده علما بتحريمه بطلت صلاته ، وان كان جاهلا لم تبطل ، ويعود الى السجود ، وتجب الطمأنينة في الاعتدال بلا خلاف عندنا .

وقال امام الحرمين : في قلبي من ايجابها شيء ، وسببه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث المسىء صلاته « حتى تعتدل قائما » وقال في باقي الأركان حتى تطمئن ، والصواب الأول ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطمئن وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » هذا ما يتعلق بواجب الاعتدال

وأما أكمله ومندوباته ، فمنها أن يرفع يديه حذو منكبيه كما سبق بيانه في صفة الرفع في تكبيرة الاحرام ، ويكون ابتداء رفعهما مع ابتداء الرفع ، ودليل الرفع حديث ابن عمر الذي ذكره المصنف مع غيره مما سبق في فصل الركوع ، وسبق هناك بيان مذاهب العلماء ، فإذا اعتدل قائما حط يديه ، والسنة أن يقول في حال ارتفاعه : سمع الله لمن حمده .

قال الشافعي في الأم والأصحاب : فإن قال : (من حمد الله سمع له) أجزاء في تحصيل هذه السنة ، لأنه أتى باللفظ والمعنى ، بخلاف ما لو قال في التكبيرة أكبر الله ، فانه لا يجزيه على الصحيح لأنه يحيل معناه بالتشكيس . قال الشافعي والأصحاب لكن قول سمع الله لمن حمده أولى ، لأنه الذي وردت به الأحاديث ، فإذا استوى قائما استحَب أن يقول « ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد : لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

وقال الشافعي والأصحاب : (يستوى في استحباب هذه الأذكار كلها الامام والمأموم والمنفرد ، فيجمع كل واحد منهم بين قوله سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد الى آخره) وهذا لا خلاف فيه عندنا . لكن قال الأصحاب : انما يأتي الامام بهذا كله اذا رضى المأمومون بالتطويل وكانوا محصورين ، فان لم يكن كذلك اقتصر على قوله : سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ، وقد قدمنا أن الذي في رواية الحديثين « أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد » والذي في كتب الفقه « حق ما قال العبد كلنا » بخلاف الألف والواو ، وكلاهما صحيح المعنى ، لكن المختار ما وردت به السنة الصحيحة ، وهو اثبات الألف والواو . وثبت في الأحاديث الصحيحة من روايات كثيرة « ربنا لك الحمد » وفي روايات كثيرة « ربنا ولك الحمد » بالواو . وفي روايات « اللهم ربنا ولك الحمد » وفي روايات « اللهم ربنا لك الحمد » وكله في الصحيح . قال الشافعي والأصحاب : كله جائز . قال الأصمعي : سألت أبا عمرو عن الواو في قوله « ربنا ولك الحمد » فقال : هي زائدة ، تقول العرب : بعني هذا الثوب : فيقول المخاطب : نعم وهو لك بدرهم فالواو زائدة (قلت) ويحتمل أن تكون عاطفة على محذوف ، أي ربنا أطعناك وحمدناك ولك

الحمد . قال الشافعي والأصحاب : « ولو قال ولك الحمد ربنا » أجزاء لأنه أتى باللفظ والمعنى ، وقد سبق الآن الفرق بينه وبين قوله « أكبر الله » قالوا : ولكن الأفضل قوله « ربنا لك الحمد » على الترتيب الذي وردت به السنة .

قال صاحب الحاوي وغيره : يستحب للإمام أن يجهر بقوله سمع الله لمن حمده ليسمع المأمومون ويعلموا انتقاله ، كما يجهر بالتكبير ويسر بقوله : ربنا لك الحمد لأنه يفعله في الاعتدال فأسر به كالتسبيح في الركوع والسجود وأما المأموم فيسر بهما كما يسر بالتكبير ، وإذا أراد تبليغ غيره انتقال الإمام كما يبلغ التكبير جهر بقوله سمع الله لمن حمده ، لأنه المشروع في حال الارتفاع ولا يجهر بقوله : ربنا لك الحمد لأنه إنما يشرع في حال الاعتدال والله أعلم .

(فرع) ذكر صاحب التتمة في اشتراط الاعتدال في صلاة النفل وجهين ، بناء على أن النفل هل يصح مضطجعا مع القدرة على القيام ؟ قال : وجه السنة أنه اقتصر على الإيلاء مع القدرة على اكمال الأركان .

(فرع) في مذاهب العلماء في الاعتدال

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه ركن في الصلاة لا تصح الصلاة إلا به ، وبهذا قال أحمد وداود وأكثر العلماء . وقال أبو حنيفة : لا يجب ، بل لو انحط من الركوع إلى السجود أجزاء . وعن مالك روايتان كالمذهبين ، واحتج لهم بقوله تعالى (اركعوا ^(١) واسجدوا) واحتج أصحابنا بحديث المسىء صلواته ، والآية الكريمة لا تعارضه ، وبقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يقال في الاعتدال

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يقول في حال ارتفاعه : سمع الله لمن حمده ، فإذا استوى قائما قال : ربنا لك الحمد إلى آخره ، وأنه يستحب الجمع بين هذين الذكرين للإمام والمأموم والمنفرد ، وبهذا قال عطاء وأبو بردة ومحمد بن

(١) من الآية ٧٧ من سورة الحج .

سيرين واسحاق وداود ، وقال أبو حنيفة : يقول الامام والمنفرد : سمع الله لمن حمده فقط ، والمأموم ربنا لك الحمد فقط . حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك وأحمد ، قال : وبه أقول . وقال الثوري والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد « يجمع الامام الذكرين ويقتصر المأموم على ربنا لك الحمد » واحتج لهم بحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا قال الامام : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا لك الحمد » رواه البخارى ومسلم . وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه البخارى ومسلم ورواه مسلم أيضا من رواية أبى موسى .

واحتج أصحابنا بحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قال : سمع الله لمن حمده قال : اللهم ربنا ولك الحمد » رواه البخارى ومسلم وعن حذيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين رفع رأسه : « سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد » رواه مسلم ، وقد سبق بطوله في فصل الركوع ، ومثله في صحيح البخارى من رواية ابن عمر رضى الله عنهما ، وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله بن أبى أوفى وغيره . وثبت في صحيح البخارى من حديث مالك بن الجويرث رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلوا كما رأيتموني أصلى » فيقتضى هذا مع ما قبله أن كل مصل يجمع بينهما ، ولأنه ذكر يستحب للامام فيستحب لغيره كالتسبيح في الركوع وغيره ، ولأن الصلاة مبنية على أن لا يفتر عن الذكر في شيء منها ، فإن لم يقل بالذكرين في الرفع والاعتدال بقى أحد الحالين خاليا عن الذكر .

وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » فقال أصحابنا : فمعناه قولوا : ربنا لك الحمد مع ما قد علمتموه من قول : سمع الله لمن حمده ، وانما خص هذا بالذكر لأنهم كانوا يسمعون جهر النبي صلى الله عليه وسلم بسمع الله لمن حمده ، فإن السنة فيه الجهر ، ولا يسمعون قوله : ربنا لك الحمد لأنه يأتى به سرا كما سبق بيانه وكانوا يعلمون قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني

أصلى » مع قاعدة التأسى به صلى الله عليه وسلم مطلقا ، وكانوا يوافقون في
سمع الله لمن حمده فلم يحتج الى الأمر به ، ولا يعرفون ربنا لك الحمد
فأمروا به ، والله أعلم .

(فرع) ثبت عن رفاعه بن رافع رضى الله عنه قال : « كنا نصلى
وراء النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن
حمده ، فقال رجل وراءه : ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، فلما
انصرف قال : من المتكلم ؟ قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم
يكتبها أول » رواه البخارى ، فيستحب أن يجمع بين هذه الأذكار فيقول في
ارتفاعه سمع الله لمن حمده ، فإذا انتصب قال : « اللهم ربنا لك الحمد حمدا
كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض الى قوله : منك الجدة » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يسجد وهو فرض لقوله تعالى (اركعوا واسجدوا (١)) ويستحب
ان يتدبّر عند الهوى الى السجود بالتكبيرات لما ذكرناه من حديث ابى هريرة
رضى الله تعالى عنه في الركوع) .

(الشرح) قال الأزهري : أصل السجود التظامن والميل . وقال
الواحدى : أصله الخضوع والتذلل ، وكل من تذلل وخضع فقد سجد ،
وسجود كل موات في القرآن طاعته لما سجد له ، هذا أصله في اللغة ، وقيل
لمن وضع جبهته في الأرض سجد لأنه غاية الخضوع . والسجود فرض بنص
الكتاب والسنة والاجماع ، ويستحب له التكبير للأحاديث السابقة في فصل
الركوع ، وذكرنا هناك اختلاف العلماء ، وأن أحمد أوجب تكبيرات
الانتقالات على أصح الروايتين عنه ، وجماعة من السلف لا يشرع ، وذكرنا
الدليل على الجميع ، ويستحب مد التكبير من حين يشرع في الهوى حتى
يضع جبهته على الأرض ، هذا هو المذهب وفيه قول ضعيف حكاه
الخراسانيون أنه يستحب أن لا يمدّه ، وقد سبق بيانه في فصل الركوع .

(١) الآية ٧٧ من سورة الحج .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب ان يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وانفه ، لما روى وائل بن حجر رضى الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ، واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه » فان وضع يديه قبل ركبتيه اجزا الا انه ترك هيئة) .

(الشرح) مذهبنا أنه يستحب أن يقدم في السجود الركبتين ثم اليدين ، ثم الجبهة والأنف ، قال الترمذى والخطابى : وبهذا قال أكثر العلماء وحكاه أيضا القاضى أبو الطيب عن عامة الفقهاء . وحكاه ابن المنذر عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، والنخعى ومسلم بن بشار وسفيان الثورى وأحمد واسحاق وأصحاب الرأى قال : وبه أقول ، وقال الأوزاعى ومالك : يقدم يديه على ركبتيه ، وهى رواية عن أحمد ، وروى عن مالك أنه يقدم أيهما شاء ولا ترجيح .

واحتج لمن قال بتقديم اليدين بأحاديث ولما قال بعكسه بأحاديث ولا يظهر ترجيح أحد المذهبين من حيث السنة ، ولكنى أذكر الأحاديث الواردة من الجانبين وما قيل عن وائل بن حجر رضى الله عنه قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم قال الترمذى : هو حديث حسن ، وقال الخطابى : هو أثبت من حديث تقديم اليدين ، وهو ارفق بالمصلى وأحسن فى الشكل ورأى العين .

وقال الدارقطنى : قال ابن أبى داود : وضع الركبتين قبل اليدين تفرد به شريك القاضى عن ابن كليب وشريك ليس هو منفردا به ، وقال البيهقى : هذا الحديث يعد من أفراد شريك ، هكذا ذكره البخارى وغيره من الحفاظ المتقدمين ، وزاد أبو داود فى رواية له « واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه » وهى زيادة ضعيفة من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمعه ، وقيل ولد بعده . وعن أنس رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر » وذكر الحديث وقال فى السجود « سبقت ركبتاه يديه » رواه الدارقطنى والبيهقى وأشار الى تضعيفه . وعن أبى هريرة قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه ^(١) » رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد ولم يضعفه أبو داود عن عبد الله بن سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يرك بروك الجمل » رواه البيهقي وضعفه . وقال : عبد الله بن سعيد ضعيف .

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : « كنا نضع الركبتين قبل اليدين » رواه ابن خزيمة في صحيحه ، وادعى أنه ناسخ لتقديم اليدين ، وكذا اعتمده أصحابنا ولكن لا حجة فيه لأنه ضعيف ظاهر التضعيف بين البيهقي وغيره وضعفه وهو من رواية يحيى بن سلمة ^(٢) بن كهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ ، قال أبو حاتم : هو منكر الحديث ، وقال البخاري : في حديثه مناكير والله أعلم .

(فرع) قال الشافعي في الأم : أحب أن يتدعى التكبير قائماً وينحط وكأنه ساجد ، ثم انه يكون أول ما يضع على الأرض منه ركبتيه ثم يديه ثم وجهه فان وضع وجهه قبل يديه أو يديه قبل ركبتيه كرهته ولا إعادة عليه ولا سجود سهو قال : وان آخر التكبير عن ذلك يعني عن الانحطاط وكبر معتدلاً أو ترك التكبير كرهت ذلك ، قال الشيخ أبو حامد في تعليقه : والجبهة والأنف كعضو واحد يقدم أيهما شاء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويسجد على الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين ، وأما السجود على الجبهة فواجب لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سجدت فمكّن جبهتك من الأرض ولا تنفره نقرأ » . قال في الأم : فان وضع بعض الجبهة كرهته واجزاء لأنه يسجد على

(١) الذي رجحه ابن القيم من مجتهدى الحنابلة في كتابه زاد الماد وهو كتاب في فقه الشريعة أن هذا الحديث فيه قلب وإن أصله : [وليضع ركبتيه قبل يديه] للجمع بين الروايات وكثرة العاملين بتقديم الركبتين والله أعلم (ط) .

(٢) كان في ش و ق مسلمة وهو خطأ وهو يروى عن أبيه سلمة بن كهيل وعنه ابنه اسماعيل وضعفه ابن معين وقال أبو حاتم منكر الحديث ليس بالقوي ، وقال النسائي . وليس بثقة ، وأما ابنه سلمة فقد وثقه أحمد والمجلى وزاد : فيه تشيع وأما ابنه اسماعيل فقد قال الدارقطني : متروك (ط) .

الجبهة فان سجد على حائل [متصل به] دون الجبهة لم يجزئه ، لما روى خباب بن الارت رضى الله عنه قال « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا » . واما السجود على الأنف فهو سنة لما روى ابو حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجد وامكن جبته وانفه من الأرض » فان تركه أجزأه لما روى جابر رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد باعلى جبته على قصاص الشعر » وإذا سجد باعلى جبته لم يسجد على الأنف .

(الشرح) حديث ابن عمر وجابر غريبان ضعيفان ، وقد روى الدارقطني حديث جابر بلفظه هنا لكنه ضعفه ، وأما حديث خباب فرواه البيهقي بلفظه هنا واسناده جيد ، ورواه مسلم بغير هذا اللفظ فرواه عن زهير عن أبي اسحاق السبيعي عن سعيد بن وهب عن خباب قال « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكونا اليه حر الرمضاء فلم يشكنا » . قال زهير : قلت لأبي اسحاق : أفى الظهر ؟ قال نعم ، قلت في تعجيلها ؟ قال : نعم « هذا لفظ رواية مسلم ورواه البيهقي من طريق آخر ، وقال : فما أشكنا ، وقال : « اذا زالت الشمس فصلوا » وقد اعترض بعضهم على أصحابنا في احتجاجهم بهذا الحديث لوجوب كشف الجبهة وقال : هذا ورد في الابراد وهذا الاعتراض ضعيف لأنهم شكوا حر الرمضاء في جباههم وأكفهم ، ولو كان الكشف غير واجب لقليل لهم استروها ، فلما لم يقل ذلك دل على أنه لا بد من كشفها . وقوله : فلم يشكنا ولم يجبنا الى ما طلبناه ثم نسخ هذا ، وثبتت السنة بالابراد بالظهر ، وأما حديث أبي حميد فرواه ابو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح وقد ثبت السجود على الأنف في أحاديث كثيرة صحيحة ، وقوله : قصاص الشعر هو بضم القاف وفتحها وكسرها ثلاث لغات حكاهن ابن السكيت وغيره ، وهو أصل منبته من مقدم الرأس .

وأما خباب بن الارت فكنته أبو عبد الله شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من كبار الصحابة والسابقين الى الاسلام نزل الكوفة وتوفي بها سنة سبع وثلاثين وهو ابن ثلاث وسبعين سنة .

(اما حكم المسألة) فالسجود على الجبهة واجب بلا خلاف عندنا ، والأولى أن يسجد عليها كلها ، فان اقتصر على ما يقع عليه الاسم منها أجزأه

مع أنه مكروه كراهة تنزيه ، هذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في الأم ، وقطع به جمهور الأصحاب . وحكى ابن كج والدارمي وجها أنه يجب وضع جميعها وهو شاذ ضعيف ؛ ولو سجد على الجبين وهو الذي في جانب الجبهة أو على خده أو صدغه أو مقدم رأسه أو على أذنه ولم يضع شيئا من جبهته على الأرض لم يجزئه بلا خلاف ، ونص عليه في الأم .

والصحيح من الوجهين أنه لا يكفي في وضع الجبهة الأساس ، بل يجب أن يتحامل على موضع سجوده بثقل رأسه وعنقه حتى تستقر جبهته ، فلو سجد على قطن أو حشيش أو شيء محشو بهما وجب أن يتحامل حتى ينكس ويظهر أثره على يد - لو فرضت تحت ذلك المحشو - فإن لم يفعل لم يجزئه وقال امام الحرمين : عندي أنه يكفي ارخاء رأسه ولا حاجة الى التحامل كيف فرض محل السجود ، والمذهب الأول ، وبه قطع الشيخ أبو محمد الجويني وصاحب التتمة والتهذيب .

قال الشافعي والأصحاب : ويجب أن يكشف ما يقع عليه الاسم فيباشر به موضع السجود ، وقد ذكر المصنف دليله ، فإن حال دون الجبهة حائل متصل به فإن سجد على كفه أو كور عمامته أو طرف كفه أو عمامته وهما يتحركان بحركته في القيام والقعود أو غيرهما لم تصح صلاته بلا خلاف عندنا لأنه منسوب اليه ، وإن سجد على ذيله أو كفه أو طرف عمامته وهو طويل جدا لا يتحرك بحركته فوجهان (الصحيح) أنه تصح صلاته ، وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي والرافعي قال امام الحرمين لأن هذا الطرف في معنى المنفصل (والثاني) لا تصح وبه قطع القاضي حسين في تعليقه ، كما لو كان على ذلك الطرف نجاسة فانه لا تصح صلاته ، وإن كان لا يتحرك بحركته ، وقد سبق الفرق بينهما في باب طهارة البدن .

أما اذا سجد على ذيل غيره أو طرف عمامة غيره أو على ظهر رجل أو امرأة من غير أن تقع بشرته على بشرتها أو على ظهر غيرهما من الحيوانات الطاهرة كالحمار والشاة وغيرهما أو على ظهر كلب عليه ثوب طاهر بحيث لم يباشر شيئا من النجاسة فيصح سجوده وصلاته في كل هذه الصور بلا خلاف اذا وجدت هيئة السجود . قال صاحب التتمة : لكنه يكره على الظهر . هذا كله

إذا لم يكن في ترك المباشرة بالجبهة عذر . فإن كان على جبهته جراحة وعصبها بعصابة وسجد على العصاية أجزاء ذلك وصحت صلاته ولا إعادة عليه ، لأنه إذا سقطت الإعادة مع الإيماء بالرأس للعذر فهذا أولى . قال صاحب الحاوي والمستظهرى : وفيه وجه يخرج من مسح الجبهة أن عليه الإعادة ، والمذهب أنه لا إعادة عليه ، وبه قطع الجمهور ، ونص عليه في الأم . قال الشيخ أبو محمد في التبصرة : وشرط جواز ذلك أن يكون عليه مشقة شديدة في إزالة العصاية ، ولو عصب على جبهته عصاية مشقوقة لحاجة أو لغير حاجة وسجد وماس ما بين شقيها شيئا من جبهته الأرض أجزاء ذلك القدر ، وكذا لو سجد وعلى جبهته ثوب مخرق فمس من جبهته الأرض أجزاء ، نص عليه في الأم واتفقوا عليه ، ويحى فيه الوجه الذى حكاه ابن كج .

(فرع) إذا سجد على كور عمامته أو كفه ونحوهما فقد ذكرنا أن سجوده باطل ، فإن تعمد مع علمه بتحريمه بطلت صلاته وإن كان ساهيا لم تبطل ، لكن يجب إعادة السجود ، هكذا صرح به أصحابنا ، منهم أبو محمد في التبصرة .

(فرع) السنة أن يسجد على آتفه مع جبهته . قال البندنجى وغيره : يستحب أن يضعهما على الأرض دفعة واحدة لا يقدم أحدهما ، فإن اقتصر على آتفه دون شيء من جبهته لم يجزئه بلا خلاف عندنا ، فإن اقتصر على الجبهة أجزاء . قال الشافعى في الأم : كرهت ذلك وأجزاء ، وهذا هو المشهور في المذهب وبه قطع الجمهور . وحكى صاحب البيان عن الشيخ أبى يزيد المروزى أنه حكى قولاً للشافعى أنه يجب السجود على الجبهة والألف جميعا . وهذا غريب في المذهب ، وإن كان قويا في الدليل .

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب وضع الجبهة والألف على الأرض . أما الجبهة فجمهور العلماء على وجوبها وأن الألف لا يجزى عنها ، وقال : أبو حنيفة : هو مخير بينها وبين الألف ، وله الاقتصار على أحدهما ، قال ابن المنذر : لا يحفظ هذا عن أحد غير أبى حنيفة . وأما الألف فمذهبنا أنه لا يجب السجود عليه لكنه يستحب ، وحكاه ابن المنذر عن طاوس وعطاء وعكرمة والحسن وابن سيرين والثورى وأبى يوسف ومحمد بن الحسن

وأبى ثور . وقال سعيد بن جبير والتخمي واسحاق : يجب السجود على الأتف مع الجبهة . وعن مالك وأحمد روايتان كالمذهبين ، واحتج لأبى حنيفة بحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، على الجبهة - وأشار بيده الى آتفه - واليدين والركبتين وأطراف القدمين » رواه البخاري ومسلم ، وبالقياص على الجبهة . واحتج لمن أوجبها بحديث أبى حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا سجد أمكن جبهته وآتفه من الأرض » وهو صحيح كما سبق ، وبحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أسجد على سبع : الجبهة والأتف واليدين والركبتين والقدمين » رواه مسلم . وعن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه رأى رجلا يصلي لا يصيب آتفه الأرض فقال : لا صلاة لمن لا يصيب آتفه من الأرض ما يصيب الجبين » .

واحتج أصحابنا في وجوب الجبهة بحديث ابن عباس وأبى حميد وغيرهما من الأحاديث ، وبحديث خباب المذكور في الكتاب ، ولأن المقصود بالسجود التذلل والخضوع ولا يقوم الأتف مقام الجبهة في ذلك ، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقتصار على الأتف صريحا لا بفعل ولا بقول ، واحتجوا في أن الأتف لا يجب بالأحاديث الصحيحة المطلقة في الأمر بالجبهة من غير ذكر الأتف وفي هذا الاستدلال ضعف لأن روايات الأتف زيادة من ثقة ولا منافاة بينهما وأجاب الأصحاب عن أحاديث الأتف بأنها مجعولة على الاستحباب .

وأما حديث عكرمة عن ابن عباس فقال الترمذي ثم أبو بكر بن أبي داود ثم الدارقطني ثم البيهقي وغيرهم من الحفاظ : الصحيح أنه مرسل عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الدارقطني من رواية عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه وضعفه من وجهين ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في السجود على كفه وذيله ويده وكور عمامته وغير ذلك مما هو متصل به ، قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح سجوده على شيء من ذلك وبه قال داود وأحمد في رواية . وقال مالك وأبو حنيفة والأوزاعي واسحاق وأحمد - في الرواية الأخرى - يصح . قال صاحب التهذيب : وبه قال أكثر العلماء . واحتج لهم بحديث أنس رضي الله عنه

قال « كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض يسط ثوبه فيسجد عليه » رواه البخارى ومسلم . وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم مطير وهو يتقى الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه » رواه ابن حنبل في مسنده ، وعن الحسن قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته » رواه البيهقي وبما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجد على كور عمامته » وقاسا على باقى الأعضاء .

واحتج أصحابنا بحديث خباب وهو صحيح كما سبق ، وقد سبق بيانه ووجه الدلالة فيه ، وبحديث رفاع بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته « أنه لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء - وذكر صفة الصلاة الى أن قال - فيمكن وجهه وربما قال جبهته من الأرض - وذكر تمام صفة الصلاة ثم قال - لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك » رواه أبو داود والبيهقي باسنادين صحيحين . وفي رواية البيهقي قال (فيمكن جبهته) بلا شك . وبحديث ابن عباس السابق في الفرع قبله . وأجاب أصحابنا عن حديث أنس أنه محمول على ثوب منفصل ، وأما حديث ابن عباس المذكور في مسند أحمد فضعيف في اسناده مجروح ^(١) ولو صح لم يكن فيه دليل لستر الجبهة ، وأجاب البيهقي والأصحاب عن حديث الحسن أنه محمول على أن الرجل يسجد على العمامة مع بعض الجبهة ، ويدل على هذا أن العلماء مجمعون على أن المختار مباشرة الجبهة للأرض فلا يظن بالصحابة إهمال هذا ، وأما المروي أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجد

(١) هذا الحديث أخرجه بهذا اللفظ الذى في الفرع قبله أبو يعلى وكذا الطبرانى في الكبير والأوسط ورواه يعقوب بن أبي شيبة بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد يتقى بفضله حر الأرض ويردها » . وقال البيهقي في مجمع الزوائد : رجال أحمد رجال الصحيح . قلت : وقد أتهم النووي رحمه الله المجروح ولم يعرفه . فبصار الى الاجتهاد مع التسليم بصحة الحديث . وأما قول النووي من البيهقي : أنه لم يصح في السجود على كور العمامة حديث لذلك لأنه روى من جماعة من الصحابة عند أبي نعيم عن ابن عباس ضعف اسناده الحافظ ابن حجر ومن ابن أبي أوفى عند الطبرانى وفيه قائد أبو الوفاء وهو ضعيف ومن جابر عند ابن عدى وفيه عمرو بن شمر وجابر الجعفي وعند ابن أبي حاتم في العلل من أنس وفيه حسان بن سيار ورواه عبد الرزاق مرسلاً هـ ملخصاً من ثيل الأوطار والتلخيص الحبير وشرح مسلم للنووى (ط) .

على كور عمامته » فليس بصحيح ، قال البيهقي فلا يثبت في هذا شيء ، وأما القياس على باقى الأعضاء أنه لا يختص وضعها على قول وإن وجب ففى كشفها مشقة بخلاف الجبهة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما السجود على اليدين والركبتين والقدمين ففيه قولان (أشهرهما) أنه لا يجب لانه لو وجب لوجب الإيماء بها إذا عجز كالجبهة (والثانى) يجب لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم « أمر أن يسجد على سبعة أعضاء يديه وركبتيه وأطراف أصابعه وجبهته » فإذا قلنا : بهذا لم يجب كشف القدمين والركبتين لأن كشف الركبة يقضى الى كشف العورة فتبطل صلاته ، والقدم قد يكون فى الخف فكشفها يبطل المسح والصلاة ، وأما اليد ففيها قولان (المنصوص) فى الكتب أنه لا يجب لأنها لا تكشف إلا لحاجة فهي كالقدم ، وقال فى السبق والرمى : قد قيل فيه قول آخر : أنه يجب لحديث خباب بن الارت رضى الله عنه) .

(الشرح) حديث ابن عباس رضى الله عنهما رواه البخارى ومسلم وقوله : قال فى السبق والرمى ، يعنى قال الشافعى فى كتاب السبق والرمى ، وهو كتاب من كتب الأم .

(أما حكم المسألة) ففى وجوب وضع اليدين والركبتين والقدمين قولان مشهوران نص عليهما فى الأم ، قال الشيخ أبو حامد : ونص فى الاملاء أن وضعها مستحب لا واجب واختلف الأصحاب فى الأصح من القولين فقَالَ القاضى أبو الطيب : ظاهر حديث الشافعى أنه لا يجب وضعها ، وهو قول عامة الفقهاء . وقال المصنف والبعوى : هذا هو القول الأشهر وصححه التبرجاني فى التحرير والروايات فى الحلية والرافعى . وصحح جماعة قول الوجوب ، ومنهم البندنجى وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسى ، وبه قطع الشيخ أبو حامد فى التبصرة ، وهذا هو الأصح وهو الراجح فى الدليل ، فإن الحديث صريح فى الأمر بوضعها والأمر للوجوب على المختار ، وهو مذهب الفقهاء والقائل الأول يحمل الحديث على الاستحباب ، ولكن لا نسلم له لأن أصله الوجوب فلا يصرف عنه بغير دليل فالمختار : الصحيح الوجوب ، وقد أشار الشافعى رحمه الله فى الأم الى ترجيحه كما سأذكره قريباً إن شاء الله تعالى .

ثم اختلف أصحابنا في موضع القولين فقال المصنف والجمهور : في اليدين والركبتين والقدمين قولان ، ولم يفرقوا بينها ، وقال القاضي حسين : في وجوب وضع اليدين قولان فإن قلنا : لا يجب لم يجب وضع الركبتين والا فقولان (فإن قلنا) لا تجب الركبتان فالقدمان أولى والا فقولان ، وذكر امام الحرمين أن المذهب طرد القولين في الجميع ، وإن من الأصحاب من خصهما باليدين وقال : لا تجب الركبتان والقدمان ، وذكر القفال في شرح التلخيص قول ابن القاص : إن في الجميع قولين ثم قال القفال : قال أصحابنا : هذا غلط ، ولا يختلف المذهب أن وضع الركبتين وأطراف القدمين واجب وإنما اختلف قوله في وجوب وضع اليدين وهذا الذي نقله القفال عن الأصحاب عجيب غريب وهو غلط بلا شك ، لأن الشافعي نص على القولين في الأعضاء الستة في الأم وصرح الأصحاب المتقدمون والمتأخرون بجريان القولين في الجميع وها أنا أنقل نص الشافعي رحمه الله من الأم بحروفه •

قال في الأم : « كمال السجود أن يسجد على جبهته وأنته وراحته وركبتيه وقدميه وإن سجد على جبهته دون أنته كرهت ذلك له وأجزأه ، وإن سجد على بعض جبهته دون جميعها كرهت ذلك ، ولم يكن عليه إعادة ، قال : وأحب أن يياشر براحتيه الأرض في الحر والبرد ، ولا أحب هذا في ركبتيه ، بل أحب أن يكونا مستترين بالثياب وأحب أن لم يكن الرجل متخففا أن يفرض بقدميه إلى الأرض ولا يسجد متنعلا • قال الشافعي : وفي هذا قولان (أحدهما) لمن [يكون] ^(١) عليه أن يسجد على جميع أعضائه التي أمرته بالسجود عليها [ويكون حكمها غير حكم الوجه في أن له أن يسجد عليها كلها متغطية فتجزيه لأن اسم السجود يقع عليها وإن كانت محولا دونها بشيء] فمن قال بهذا قال : إن ترك ^(٢) عضوا منها لم يوقعه الأرض وهو يقدر على إيقاعه لم يكن ^(٣) ساخدا ، كما إذا ترك جبهته فلم يوقعها الأرض وهو يقدر [على ذلك فلم يسجد] ، وإن سجد على ظهر كفيه لم يجزه

(١) ما بين القولين ساقط من شوق وأظن الفرق بين ما هو في الأم وبين ما هو مطبوع في الطبعتين السابقتين وعند الله الجراء (ط) •

(٢) في نسخة الأم طبعة الأميرية بمصر : (إن ترك جبهته) والصواب ما أثبتته النوى هنا (ط) •

(٣) في نسخة الأم السابقة : (فلم يسجد) (ط) •

[لأن السجود على بطونها] وكذا ان سجد على حروفها ، وان ماس الأرض ببعض يديه أصابعها أو بعضهما أو راحتيه أو بعضهما أو سجد على ما عدا جهته متغطية أجزأه وهكذا [هذا] في الركبتين والقدمين • (قال الشافعي) وهذا مذهب يوافق الحديث • (والقول الثاني) أنه اذا سجد على جهته أو على شيء منها دون ما سواها أجزأه •

هذا نص الشافعي بحروفه نقلته من الأم من نسخة معتمدة مقابلة وفيه فوائد كثيرة فحصل للأصحاب أربع طرق في اليدين والركبتين والقدمين والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ونص عليه أن في وجوب وضع الجميع قولين وهذا الذي حكاه القفال ، وهذه الطرق الثلاثة سوى الأول غلط مخالف للحديث ونص الشافعي وجمهور الأصحاب ، وانما أذكرها لبيان حالها لئلا يفتربها •

ثم اختلفوا في صورة المسألة اذا قلنا : لا يجب وضع هذه الأعضاء الستة ، فقال جماعة من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين ، منهم المحاملي في المجموع : اذا قلنا : لا يجب وضعها فمعناه يجوز ترك بعضها على البدل فتارة يترك اليدين أو احدهما وتارة يترك القدمين أو احدهما ، وكذلك الركبتان ولا يتصور ترك الجميع • وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي : اذا قلنا : لا يجب وضعها فأمكنه أن يسجد على جهته دونها كلها أجزأه ، وقال صاحب العدة مثله ، قال الرافعي : اذا قلنا : لا يجب وضعها اعتمد ما شاء ورفع ما شاء ، ولا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع هذا هو الغالب والمقطوع به (قلت) ويتصور رفع الجميع فيما اذا صلى على حجرين بينهما حائط قصير فاذا سجد انبطح ببطنه على الحائط ورفع هذه الأعضاء أو اعتمد بوسط ساقه أو بظهر كفه فان ذلك له حكم رفع الكف كما سبق في نص الشافعي والله أعلم •

قال أصحابنا : فاذا قلنا يجب وضع هذه الأعضاء كفى وضع أدنى جزء من كل عضو منها كما قلنا في الجبهة ، والاعتبار في القدمين يبطون الأصابع ، فلو وضع غير ذلك لم يجزئه ، ونقل صاحب البيان عن صاحب الفروع أنه ان سجد على ظاهر قدمه أجزأه والأول أصح ، وبه قطع الرافعي وغيره ،

والاعتبار في اليدين بباطن الكف سواء فيه باطن الأصابع وباطن الراحة ، فان اقتصر على باطن بعض الراحة أو بعض باطن الأصابع أجزاء ، وإن اقتصر على ظاهر الكفين أو حرفهما لم يجزئه ، هكذا نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم كما سبق بيانه ، وهكذا قطع به الجمهور ، منهم الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمتولي . وخالفهم المحاملي في التجريد فقال : الذي يتعلق به السجود هو الراحتان والصحيح الأول ، وأنه يجزيه بطون الأصابع كما نص عليه الشافعي والجمهور ، لأنه يسمى ساجداً على يديه والله أعلم .

قال الشافعي والأصحاب : وإذا أوجبنا وضع هذه الأعضاء لم يجب كشف الركبتين والقدمين ، لكن يستحب كشف القدمين ويلزمه عدم كشف الركبتين ، وقد سبق دليل الجميع ، وفي وجوب كشف اليدين قولان (الصحيح) أنه لا يجب وهو المنصوص في عامة كتب الشافعي كما ذكره المصنف (والثاني) يجب كشف أدنى جزء من باطن كل كف والله أعلم .

(فرع) لو تعذر وضع أحد الكفين أو أحد القدمين لقطع أو غيره فحكم المسألة كما سبق ولا فرض في المتعذرة ولا يجب وضع طرف الزند من المقطوعة لأن محل الفرض فات فلا يجب غيره ، كما لو قطعت من فوق المرفق لا يجب غسل العضد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن يجافي مرفقيه عن جنبه لما روى أبو قتادة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا سجد جافى عنصديه [عن جنبه] » ويستحب أن يقل بطنه عن فخذه لما روى البراء بن عازب رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان « إذا سجد جخ » وروى « جخي » والجح الخاوي ، وإن كانت امرأة ضمت بعضها إلى بعض لأن ذلك استر لها) .

(الشرح) حديث البراء رواه النسائي والبيهقي بأسناد صحيح ، وفي رواية النسائي (جخي) وفي رواية البيهقي (جخ) وقد ذكر المصنف الروايتين وهو — بفتح الجيم وبعدها خاء معجمة مشددة — قال الأزهرى : معنى اللفظين واحد والتجخية التخوية ، وقال غيره : معناه جافى ركوعه وسجوده .

قال الشافعي والأصحاب : يسن أن يجافى مرفقيه عن جنبيه ويرفع بطنه عن فخذه ، وتضم المرأة بعضها الى بعض ، وعن عبد الله ابن بحنة رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو وضوح ابطيه من ورائه » رواه مسلم ^(١) والوضوح البياض ، وعن أحمد بن جزء بالزاي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان اذا سجد جافى عضديه عن جنبيه حتى تأوى له » رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح ، قوله تأوى ^(٢) له بالهمزة . قال الخطابي معناه رق له ورثي له . وفي المسألة أحاديث كثيرة بنحو ما ذكرناه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويفرج بين رجليه لما روى أن أبا حميد وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « اذا سجد فرج بين رجليه » ويوجه أصابعه نحو القبلة لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم [« كان اذا سجد وضع أصابعه تجاه القبلة »] وروى أبو قتادة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم [« كان يفتح أصابع رجليه »] والفتح تمويج الأصابع ويضم أصابع يديه ويضمها حلو منكبيه ، لما روى وائل بن حجر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا سجد ضم أصابعه وجعل يديه حلو منكبيه » ويرفع مرفقيه ويعتمد على راحتيه لما روى البراء بن عازب رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا سجدت فضم يديك وأرفع مرفقيك » .

(الشرح) حديث أبي حميد رواه أبو داود والبيهقي من رواية بنية ^(٣) ابن الوليد عن عتبة بن أبي حكيم وهما مختلف في توثيقهما وجرحهما ولفظه « اذا سجد فرج بين فخذه » وأما حديث عائشة فغريب ويعنى عنه حديث أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجد واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة » رواه البخارى ، وقد سبق الحديث بطوله في فصل الركوع ، وسبق في رواية أبي داود والترمذى قال وفتح أصابع رجليه والفتح بالخاء

(١) كذا بالأصل وفيه سقط لعله « وفي رواية لمسلم وضع ابطيه الخ » كما يتضح من مراجعة صحيح مسلم المجلد (٥) .

(٢) في ش وق نادى بالذال في الموصفين وصوابه ما التبتاه وكذلك هو في سنن أبي داود .

(٣) ما بين المقولتين ساقط وفيه رواية عائشة التى اختلط بها رواية أبي قتادة ولم يشر الشارح إليها ولعل السقط في تبخته لعدم ورود تخريج للحديثين يشفى .

(٤) قال أصحابنا المحدوثون : أحاديث بنية ، ليست بنية ، فكن منها على بنية (ط) .

المعجبة ومعناه عطفها الى القبلة . وأما حديث وائل فرواه البيهقي عن وائل قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع فرج أصابعه واذا سجد ضم أصابعه » وفي صحيح مسلم عن وائل « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فلما سجد سجد بين كفيه » .

وأما حديث البراء فرواه مسلم في صحيحه ونقله عن البراء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك » وروى البيهقي بإسناده عن البراء قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فوضع يديه بالأرض استقبل بكفيه وأصابعه القبلة » وفي رواية له : « واذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتفاج » وبإسناده عن ابن عمر قال « يكره أن لا يميل بكفيه الى القبلة اذا سجد » وعن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اعتدلوا في السجود ولا ييسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان ينهى أن يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع » رواه مسلم في جملة حديث طويل قال الشافعي والأصحاب : يستحب للمسجد أن يفرج بين ركبتيه وبين قدميه . قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : قال أصحابنا : يكون بين قدميه قدر شبر ، والسنة أن ينصب قدميه وأن يكون أصابع رجله موجهة الى القبلة ، وانما يحصل توجيهها بالتحامل عليها والاعتماد على بطونها . وقال امام الحرمين : ظاهر النص أنه يضع أطراف أصابع رجله على الأرض في السجود ، ونقل المزني أنه يستقبل بها القبلة ، وهذا يتضمن أن يتحامل عليها ويوجه رؤوسها الى القبلة . قال : والذي صححه الأئمة أنه لا يفعل ذلك ، بل يضع أصابع رجله من غير تحامل عليها . هذا كلام امام الحرمين وتابعه عليه الغزالي في البسيط ومحمد بن (١) يحيى في

(١) هذا الاسم لم يكن واضحاً في شىء حتى أسم الكتاب كان بالخاء المعجمة حتى حرثناه وتحققنا أنه محمد بن يحيى بن منصور الإمام العظيم الشهيد النيسابوري تلميذ الغزالي ولد سنة ٤٧٦ قال ابن السبكي : وخرجت له أربعين حديثاً وقمت لنا بالسماع وله تصانيف كثيرة منها المحيط في شرح الوسيط وهو هذا الذي يذكره النووي وفي ترجمة محمد بن الوفاء الخبوشاني أنه كان يستخفى كتاب شيخه محمد بن يحيى المحيط عندما قدم الكتاب فأفاده من خاطره وله كتاب : (تحقيق المحيط) في ستة عشر مجلداً .

أما محمد بن يحيى فقد قتله الفرس فمات شهيداً ، قيل أنهم ذسوا في فيه التراب حتى مات وذلك لما خرجوا على السلطان الكبير اعظم ملوك السلجوقية سنجر بن ملكشاه السلجوقي ،

المحيط ، وهو شاذ مردود مخالف للأحاديث الصحيحة السابقة ولنص الشافعي ولما قطع به الأصحاب أنه يستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة . والسنة أن يضم أصابع يديه ويسطها الى جهة القبلة ويضع كفيه حذو منكبيه ويعتمد على راحتيه ويرفع ذراعيه ، ويكره بسطهما واقتراشهما ، وقد سبق دليل ذلك كله .

(فرع) قال صاحب التتمة : إذا كان يصلى وحده وطول السجود ولحقه مشقة بالاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه ، لحديث سمي (١) عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : شكوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم فقال : « استعينوا بالركب » رواه أبو داود والترمذي والبيهقي ، وروى مرسل عن سمي عن النعمان بن أبي عياش تابعي قال : « شكوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره » قال البيهقي ، قال البخاري : إرساله أصح من وصله وقال الترمذي : كان رواية الإرسال أصح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

ويجب أن يطمئن في سجوده لما رويناه من حديث رفاعه [بن مالك] ثم يسجد حتى يطمئن ساجدا .

(الشرح) حديث رفاعه صحيح والطمانينة واجبة في السجود عندنا

« وفعلوا العظام ، واقتحموا الجرائم ، وكانت واقعتهم من أعظم الوقائع وأغربها ، وقتل فيها ام لا يحصيهم الا الله سبحانه الذي خلقهم وقد قال على بن أبي القاسم البيهقي يرضيه :

يا سافكا دم عالم متبحر قد طار في أقصى الممالك صيته
باله اقل لي يا ظالم ولا تخف من كان يحيى الدين كيف لميته

وقال آخر :

وفات الدين والاسلام تحيى بمحيى الدين مولانا ابن يحيى
كان الله رب المبرش يلتقى عليه حين يلتقى الفرس وحيا

وله نظر في بعض المسائل في العائلات سنن أبيه أن شاء الله (ط) .

(١) سمي بالتصغير هو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن الخروصي أبو عبد الله المدني من مولا ومن أبي المسيب وعنه سهيل بن أبي صالح وعبد الله بن عمرو ومالك وهو مولى (ط) .

(٢) النعمان بن أبي عياش الزرقى أبو سلمة المدني من أبي سعيد وجابر ولقه ابن معين ولنا بحث في الجرح والتعديل عقدنا فيه لابن معين فصلا فيما أفرد به من التوثيق من سلسلة كتبنا في مجلة الأزهر وأجمع عدد صفر سنة ١٣٩٢ (ط) .

وعند الجمهور ، وقد تقدم خلاف أبي حنيفة والدليل عليه في فصل الركوع ،
وتقدم هناك بيان حد الطمأنينة وما يتعلق به .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب أن يقول : سبحان ربى الأعلى ثلاثا ، وذلك أدنى الكمال لما
روى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
« إذا سجد أحدكم فقال في سجوده : سبحان ربى الأعلى ثلاثا فقد تم سجوده ،
وذلك أدناه ») والأفضل أن يضيف إليه (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك
أسلمت سجد وجهى للذى خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره ، تبارك الله
أحسن الخالقين) لما روى على كرم الله وجهه قال : « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا سجد قال ذلك » وإن قال في سجوده سبح قدوس رب الملائكة
والروح فهو حسن لما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ذلك في سجوده » قال الشافعى رحمه الله : ويحتج في
النساء رجاء الإجابة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه
وسلم قال « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء » ويكره
أن يقرأ في الركوع والسجود ، لما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم « أما
أنى نهيت أن أقرأ راکما أو ساجدا ، أما الركوع فعظموا فيه الرب ؛ وأما
السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فقمن أن يستجاب لكم ») .

(الشرح) حديث ابن مسعود ضعيف فانه تمام الحديث السابق في
الركوع « إذا قال أحدكم في ركوعه : سبحان ربى العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه
وذلك أدناه ، وإذا قال أحدكم في سجوده : سبحان ربى الأعلى ثلاثا فقد تم
سجوده وذلك أدناه » رواه أبو داود والترمذى وآخرون واتفقوا على
تضعيفه ، وسبق في فصل الركوع بيان تضعيفه وبيان معنى « تم ركوعه
وذلك أدناه » وأما حديث على وحديث عائشة وحديث أبى هريرة وحديث
« أما انى نهيت أن أقرأ راکما » الى آخره فرواها كلها مسلم بلفظها هنا ،
وحديث « أما انى نهيت » من رواية ابن عباس رضى الله عنهما .

وأما شرح ألفاظها فتقدم في فصل الركوع بيان حقيقة التسييح .

وقوله « وشق سمعه وبصره » استدل به من يقول الأذن من الوجه ،
وقد سبق الجواب عنه في صفة الوضوء ، ومعنى شق سمعه وبصره ، أى
منفذهما ، وقوله « تبارك الله أحسن الخالقين » أى تعالى ، والبركة النماء
والعلو ، حكاه الأزهري عن ثعلب . وقال ابن الأنبارى : تبارك العباد بتوحيده

وذكر اسمه ، وقال ابن فارس : معناه ثبت الخير عنده ، وقيل تعظم وتمجد
قاله الخليل ، وهو بمعنى تعظيم . وقيل استحق التعظيم ، وقوله : (أحسن
الخالقين) أى المصورين والمقدرين .

وقوله : « سبح قدوس » بضم أولهما ويفتح لغتان مشهورتان أفصحهما
وأكثرهما الضم ، قال أهل اللغة : هما صفتان لله تعالى : وقال ابن فارس
والترمذى : اسمان لله تعالى وتقديره ومعناه : مسبح مقدس رب الملائكة
والروح عز وجل ، ومعناه المبرأ من كل نقص ومن الشريك ومن كل ما لا يليق
بالإلهية ، والرواية هكذا : سبح قدوس بالرفع . قال القاضى عياض : وقيل
سبوحا قدوسا بالنصب أى أسبح سبوحا أو أعظم أو أذكر أو أعبد .

وقوله : « رب الملائكة والروح » قيل الروح جبريل وقيل : ملك عظيم
أعظم الملائكة خلقا ، وقيل : أشرف الملائكة ، وقيل : خلق كالناس ليسوا
بناس ، وقيل غير ذلك . وقوله صلى الله عليه وسلم « فقمين » هو يفتح الميم
وكسرهما لغتان مشهورتان ، ويقال فى اللغة أيضا قمين ومعناه حقيق ، وقد
يسطت هذه الألفاظ أكمل بسط فى تهذيب اللغات .

(أما حكم المسألة) فقال الشافعى والأصحاب رحمهم الله : يسن التسبيح
فى السجود ، والاجتهاد فى الدعاء أن يقول « اللهم لك سجدت وبك آمنت »
الى آخر حديث على رضى الله عنه ، وأدنى السنة التسبيح وما فى حديث على
وسبح قدوس والدعاء . قال القاضى حسين وغيره : فإن أراد الاقتصار
فعلى التسبيح أولى ، وقد سبق هذا وما يتعلق به فى فصل الركوع ، وكل
ذلك يعود هنا ، وسبق هناك أذكار الركوع والسجود جميعا . ومما لم
يسبق حديث أبى هريرة رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يقول فى سجوده : اللهم اغفر لى ذنبى كله ، دقة وجله ، أوله وآخره
وعلايته وسره » رواه مسلم . وعن عائشة رضى الله عنها قالت « فقدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه فى
المنسجد وهما منصوبتان وهو يقول : اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك ،
ومعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على
نفسك » رواه مسلم . قال صاحب الحاوى وغيره : يستحب أن يجمع هذا

كله ، قال أصحابنا : ولا يزيد الإمام على ثلاث تسيحات إلا أن يرضى القوم المحصورون ، وفيه كلام ذكرته في ذكر الركوع عن نص الشافعي قال الشافعي في الأم : ويجتهد في الدعاء ما لم يكن اماما فيثقل على من خلفه ، أو مأموما فيخالف امامه . قال : والرجل والمرأة في الذكر سواء . ونقل الشيخ أبو حامد هذا النص عن الأم ، ونقل عن نصه في الاملاء أنه لا يدعو لثلاث يثقل على المأمومين . قال أبو حامد : النصان متقاربان في المعنى ، يعنى أنه يدعو بحيث لا يطول عليهم ، واتفقوا على كراهة قراءة القرآن في الركوع والسجود وغير حالة القيام للحديث ، فلو قرأ غير الفاتحة لم تبطل وفي الفاتحة خلاف سبق في فصل الركوع وسنوضحه في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى . وقد سبق في فصل الركوع بيان مذاهب العلماء في حكم التسييح والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان اراد ان يسجد فوقع على الأرض ثم انقلب فاصابت جبهته الأرض ، فان نوى السجود حال الانقلاب اجزاه كما لو اغتسل للتبرد [والتنظيف] ونوى رفع الحدث ، وان لم ينوه لم يجزئه كما لو توضأ للتبرد ولم ينو رفع الحدث) .

(الشرح) قال أصحابنا : يشترط لصحة السجود أن لا يقصد بهويه اليه غيره ولو سقط الى الأرض من الاعتدال قبل قصد الهوى لم يحسب ذلك السجود ، بل عليه أن يعود الى الاعتدال ويسجد منه ، لأنه لا بد من نية أو فعل ولم يوجد واحد منهما ، ولو هوى ليسجد فسقط على الأرض بجبهته نظر ان وضع جبهته على الأرض بنية الاعتماد لم يحسب عن السجود ، وان لم يحدث هذه النية حسب سواء قصد أم لم يقصد شيئا ، نص الشافعي على هذا التفصيل في الأم . واتفق الأصحاب عليه ، ومن نقل الاتفاق عليه امام الحرمين . ولو هوى ليسجد فسقط على جنبه فانقلب وأتى بصورة السجود فان قصد السجود اعتد به . نص عليه في الأم واتفق عليه الأصحاب ، وان قصد الاستقامة وقصد أيضا صرفه عن السجود لم يحسب له بلا خلاف ، نص عليه في الأم واتفقوا عليه .

قال امام الحرمين وغيره : وتبطل صلاته لأنه زاد فعلا لا يزداد مثله في

الصلاة . وإن قصد الاستقامة ولم يقصد صرفه عن السجود بل غفل عنه لم يجزئه على الصحيح المنصوص في الأم ، وبه قطع الأكثرون وفيه وجه حكاه امام الحرمين فخرج من الخلاف في مسألة نية التبرد في الوضوء اذا عرضت في أثناءها الغفلة عن نية الحدث ، لكن لا تبطل صلاته ، بل يكفيه أن يعتدل جالسا ، ثم يسجد ولا يجوز أن يقوم ليسجد من قيام فلو قام كان زائدا قياما متعمدا ، فتبطل صلاته ان علم تحريمه ، ولكن لامام الحرمين احتمال لنفسه يلزمه القيام ليسجد منه واستضعفه ، وقال : الأظهر أنه لا يقوم ، وإن لم يقصد السجود ولا الاستقامة أجزاء ذلك عن السجود بلا خلاف ، ونقل امام الحرمين الاتفاق عليه .

(فرع) في مسائل تتعلق بالسجود

(احداها ^(١)) : قال أصحابنا الخراسانيون : التمسك في السجود شرط لصحته قالوا وللساجد ثلاثة أحوال (احداها) أن تكون أسافله أعلى من أعاليه فتكون عجيزته مرتفعة عن رأسه ومنكبيه . فهذه هيئة التمسك المطلوبة ، ومتى كان المكان مستويا فحصلوها حين ، ولو كان موضع الرأس مرتفعا قليلا فقد رفع أسافله ، وتحصل هذه الهيئة أيضا وتصح صلاته بلا شك .

(الثانية) أن تكون أعاليه أرفع من أسافله بأن يضع رأسه على ارتفاع فيصير رأسه أعلا من حقويه فلا يجزئه لعدم اسم السجود كما لو آكب على وجهه ومد رجليه ، فانه لا يجزيه بلا شك . قال صاحب التتمة : الا أن تكون به علة لا يمكنه السجود الا هكذا فيجزئه .

(الثالثة) أن يستوى أعاليه وأسافله لارتفاع موضع الجبهة وعدم رفعه الأسافل أو لغير ذلك ففي صحة صلاته وجهان (الصحيح) أنها لا تصح لقوات الهيئة المطلوبة وهذا قطع الغزالي في الوجيز والبقوى . ودليل وجوب أصل التمسك أنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان يتمسك ، وعن أبي

(١) الواضح أن الثانية والثالثة هي أحوال وليست من المسائل ولعل كلمة احداها زائدة عن المطلوبة ألا لا تأتي لها (ط) .

اسحاق السبيعي قال « وصف لنا البراء بن عازب رضى الله عنهما - يعنى السجود - فوضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجزته وقال : هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد » رواه أبو داود والنسائي والبيهقي وأبو حاتم بإسناد حسن ، وهذا مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلى » يقتضى وجوبه والله أعلم .

ولو تعذر التنكس لمرض أو لغيره فهل يجب وضع وسادة ونحوها ليضع الجبهة على شيء ؟ فيه وجهان حكاهما امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما (أظهرهما) عند الغزالي الوجوب لأنه يجب التنكس ووضع الجبهة على شيء ، فإذا تعذر أحدهما لزمه الآخر (وأصحهما) عند غيره لا يجب ، بل يكفي الخفض المذكور قال الرافعي : هذا أشبه بكلام الأكثرين لأن هيئة السجود متعذرة فيكفيه الخفض الممكن قال : ولا خلاف أنه لو عجز عن وضع الجبهة على الأرض وأمكنه وضعها على وسادة مع التنكيس لزمه ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يرفع راسه [ويكبر] لما رويناه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه في الركوع ثم يجلس مفترشا ، يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى ، لما يروى أن أبا حميد الساعدي وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « ثم نثي رجله اليسرى وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظم الى موضعه » ويكره الإقعاء في الجلوس ، وهو أن يضع اليتية على عقبه كأنه قاعد عليها ، وقيل : هو أن يجمل يديه في الأرض ويقعد على أطراف أصابعه ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإقعاء [أى يقمى (١)] إقعاء القردة » ويجب أن يطمئن في جلوسه لقوله صلى الله عليه وسلم [للمسيء صلاته] « ثم أرفع حتى تطمئن جالسا » ويستحب أن يقول في جلوسه . اللهم اغفر لي [واجبرني] وعافني وأرزقني وأهذبني لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقول بين السجدةين ذلك ») .

(الشرح) حديث أبي هريرة في التكبير صحيح سبق بيانه في فصل الركوع وسبق هناك أحاديث كثيرة صحيحة فيه ، وحديث أبي حميد صحيح وسبق بيانه في فصل الركوع ، وهذا لفظ رواية أبي داود والترمذي . وأما

(١) كل ما بين المعقوفين فيما سبق ليس في شوق (ط) .

حديث الاقواء فرواه البيهقي باسناد ضعيف ، وروى النهي عن الاقواء جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن أبي طالب وأنس وسمرة بن جندب رواها كلها البيهقي بأسانيد ضعيفة ، وروى الترمذي حديث علي باسناد ضعيف وضعفه ، والحاصل أنه ليس في النهي عن الاقواء حديث صحيح وأما حديث « ارفع حتى تطمئن جالسا » فرواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالأسانيد الصحيحة من رواية رفاعة بن رافع ، وقد سبق بيانه مرات . وأما حديث ابن عباس فرواه أبو داود والترمذي وغيرهما باسناد جيد ، ورواه الحاكم في المستدرک وقال : صحيح الاسناد ، ولفظ أبي داود « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني » ولفظ الترمذي مثله لكنه ذكر « وأجرني وعافني » وفي رواية ابن ماجه (وارفعني) بدل (واهدني) وفي رواية البيهقي « رب اغفر لي وارحمني وأجرني وارفعني وارزقني واهدني » فالاحتياط والاختيار أن يجمع بين الروايات ويأتي بجميع ألفاظها وهي سبعة « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وأجرني وارفعني واهدني وارزقني » وقوله : يفرش هو بفتح الياء وضم الراء على المشهور ، وحكى كسر الراء .

(اما احكام الفصل) فالجلوس بين المسجدين فرض والطمأنينة فيه فرض للحديث وقد سبق بيان حد الطمأنينة في فصل الركوع ، ويشترط أن لا يقصد بالرفع شيئا آخر كما ذكرنا في الرفع من الركوع ، وينبغي أن لا يطوله طولا فاحشا فان طوله ففي بطلان صلاته خلاف ، وتفصيل يأتي في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى ، والسنة أن يكبر لجلوسه ويبتدئ التكبير من حين يبتدئ رفع الرأس ويمده الى أن يستوي جالسا فيكون مده أقل من مد تكبيرة الهوى من الاعتدال الى السجود لأن الفصل هنا قليل ، وقد سبق حكاية قول أنه لا يمد شيئا من التكبيرات أوضحت في فصل الركوع .

والسنة أن يجلس مقترشا يفرش رجله اليسرى ويجلس على كعبها وينصب اليمنى هذا هو المشهور ، وحكى صاحب الشامل وآخرون قولاً أنه يضع قدميه ويجلس على صدرهما ، وسنذكر ان شاء الله تعالى نص الشافعي في البويطي والاملاء على صفة هذا الجلوس عند تفسير الاقواء ، ويستحب أن

يضع يديه على فخذه قريبا من ركبتيه منشورتى الأصابع وموجهة الى القبلة، ولو انقطعت أطراف أعلى الركبتين فلا بأس . كذا قاله امام الحرمين وغيره . قال امام الحرمين وغيره : ولو تركهما على الأرض من جانبي فخذه كان كارسالهما في القيام يعنى يكون تاركا للسنة ، وهل يستحب أن تكون أصابعه مضومة كما في السجود أو مفرقة ؟ فيه وجهان (أصحهما) مضومة لتوجه الى القبلة ، وسنوضحها في فصل التشهد ان شاء الله تعالى .

ويستحب الدعاء المذكور ، والمختار الأحوط أن يأتى بالكلمات السبع كما سبق بيانه ، قال صاحب التتمة : ولا يتعين هذا الدعاء بل أى دعاء دعا به حصلت السنة ، ولكن هذا الذى في الحديث أفضل .

(واعلم) أن هذا الدعاء مستحب باتفاق الأصحاب . قال الشيخ أبو حامد : لم يذكره الشافعى في هذا الموضع في شيء من كتبه ، ولم ينفه قال وهو سنة للحديث المذكور .

(فرع) في الاقضاء

قد ذكرنا أن الأحاديث الواردة في النهي عنه مع كثرتها ليس فيها شيء ثابت وبيننا روايتها ، وثبت عن طاوس قال « قلنا لابن عباس في الاقضاء على القدمين قال : هي السنة فقلنا : انا لنراه جفاء بالرجل قال : بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم في صحيحه . وفي رواية للبيهقى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « من سنة الصلاة أن تمس أليتك عقيق بين السجدين » . وذكر البيهقى حديث ابن عباس هذا ثم روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول : انه من السنة ثم روى عن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم أنهما كانا يقعيان ثم روى عن طاوس أنه كان يقعى وقال : رأيت العبادلة يفعلون ذلك : عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير رضى الله عنهم .

قال البيهقى : فهذا الاقضاء المرضى فيه والمسنون على ما روينا عن ابن عباس وابن عمر هو أن يضع أطراف أصابع رجليه على الأرض ويضع أليتيه على عقيقه ويضع ركبتيه على الأرض ، ثم روى الأحاديث الواردة في النهي

عن الاقعاء بأسانيدها عن الصحابة الذين ذكرناهم . ثم ضعفها كلها وبين
ضعفها وقال : حديث ابن عباس وابن عمر صحيح ، ثم روى عن أبي عبيد
أنه حكى عن شيخه أبي عبيدة أنه قال : الاقعاء أن يلقى أليته بالأرض
وينصب ساقيه ويضع يديه بالأرض قال : وقال في موضع آخر : الاقعاء
جلوس الانسان على أليته ناصبا فخذه مثل اقعاء الكلب والسمك ، قال
البيهقي : وهذا النوع من الاقعاء غير ما روينا عن ابن عباس وابن عمر رضى
الله عنهم ، فهذا منهي عنه ، وما روينا عن ابن عباس وابن عمر مستنون قال :
وأما حديث عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « كان
ينهى عن عقب الشيطان » فيحتمل أن يكون واردا في الجلوس للشهادة الأخير
فلا يكون منافيا لما رواه ابن عباس وابن عمر في الجلوس بين السجدين .

هذا آخر كلام البيهقي رحمه الله ولقد أحسن وأجاد وأنقن وأفاد وأوضح
ايضا شافيا وحرر تحريرا وافيا رحمه الله وأجزل مثوبته ، وقد تابعه على
هذا الامام المحقق أبو عمرو بن الصلاح فقال بعد أن ذكر حديث النهى عن
الاقعاء : هذا الاقعاء محمول على أن يضع أليته على الأرض وينصب ساقيه
ويضع يديه على الأرض ، وهذا الاقعاء غير ما صح عن ابن عباس وابن عمر
أنه سنة ، فذلك الاقعاء أن يضع أليته على عقيه قاعدة عليها وعلى أطراف
أصابع رجليه ، وقد استحب الشافعي في الجلوس بين السجدين في الاملاء
والبويطى . قال : وقد خبط في الاقعاء من المصنفين من ^(١) يعلم أنه فوعان
كما ذكرنا . قال : وفيه في المذهب تخليط : هذا آخر كلام أبي عمرو رحمه
الله ، وهذا الذي حكاه عن البويطى والاملاء من نص الشافعي قد حكاه عنهما
البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار . وأما كلام الخطابي فلم يحصل له
ما حصل للبيهقي ، وخالف في هذا الحديث عادته في حل المشكلات ، والجمع
بين الأحاديث المختلفة ، بل ذكر حديث ابن عباس ثم قال : وأكثر الأحاديث
على النهى عن الاقعاء وأنه عقب الشيطان .

وقد ثبت من حديث أبي حميد ووائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه
وسلم « قد بين السجدين مفترشا قدمه اليسرى » . قال : ورويت كراهة

(١) كذا وعلته (من لا يعلم) والله اعلم (ط) .

الاقعاء عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، وكرهه النخعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأهل الرأي وعامة أهل العلم . قال : والاقعاء أن يضع أليتيه على عقبه ويقعد مستوفزا غير مطمئن الى الأرض ، وهذا اقعاء الكلاب والسباع . قال أحمد بن حنبل : وأهل مكة يستعملون الاقعاء . قال الخطابي : ويشبهه أن يكون حديث ابن عباس منسوخا والعمل على الأحاديث الثابتة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم . هذا آخر كلام الخطابي ، وهو فاسد من أوجه ، منها أنه اعتمد على أحاديث النهي فيه ، وادعى أيضا نسخ حديث ابن عباس ، والنسخ لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع بين الأحاديث وعلما التاريخ ، ولم يتعذر هنا الجمع بل أمكن كما ذكره البيهقي ، ولم يعلم أيضا التاريخ ، وجعل أيضا الاقعاء نوعا واحدا وانما هو نوعان . فالصواب الذي لا يجوز غيره أن الاقعاء نوعان كما ذكره البيهقي وأبو عمرو (أحدهما) مكروه (والثاني) جائز أو سنة .

وأما الجمع بين حديثي ابن عباس وابن عمر وأحاديث أبي حميد ووائل وغيرهما في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفهم الافتراش على قدمه اليسرى فهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له في الصلاة أحوال ، حال يفعل فيها هذا وحال يفعل فيها ذاك ، كما كانت له أحوال في تطويل القراءة وتخفيفها وغير ذلك من أنواعها ، وكما توضع مرة مرة ومرتين وثلاثا ثلاثا ، وكما طاف راكبا وطاف ماشيا ، وكما أوتر أول الليل وآخره وأوسطه وانتهى وتره الى السحر ، وغير ذلك كما هو معلوم من أحواله صلى الله عليه وسلم وكان يفعل العبادة على نوعين أو أنواع ليعين الرخصة والجواز بمرة أو مرات قليلة ، ويواظب على الأفضل بينهما على أنه المختار والأولى .

فالحاصل أن الاقعاء الذي رواه ابن عباس وابن عمر فعله النبي صلى الله عليه وسلم على التفسير المختار الذي ذكره البيهقي ، وفعل صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو حميد وموافقوه من جهة الافتراش ، وكلاهما سنة لكن احدى الستين أكثر وأشهر ، وهي رواية أبي حميد لأنه رواها وصدقه عشرة من الصحابة كما سبق ، ورواها وائل بن حجر وغيره ، وهذا يدل على مواظبته صلى الله عليه وسلم عليها وشهرتها عندهم ، فهي أفضل وأرجح ، مع أن

الاقعاء سنة أيضا ، فهذا ما يسر الله الكريم من تحقيق أمر الاقعاء وهو من المهمات لتكرار الحاجة اليه في كل يوم مع تكرره في كتب الحديث والفقه واستشكال أكثر الناس له من كل الطوائف ، وقد من الله الكريم باتقائه والله الحمد على جميع نعمه .

(فرع) في مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه
مذهبنا أنهما واجبان لا تصح الصلاة الا بهما ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة : لا تجب الطمأنينة ولا الجلوس ، بل يكفي أن يرفع رأسه عن الأرض أدنى رفع ولو كحد السيف وعنه وعن مالك أنهما قالا : يجب أن يرتفع بحيث يكون الى القمود أقرب منه ، وليس لهما دليل يصح التمسك به . ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » رواه البخاري من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي من حديث رفاع بن رافع ، وقد سبق بيان هذا وغيره من الأدلة في مسألة وجوب الاعتدال عن الركوع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يسجد سجدة اخرى مثل الاولى)

(الشرح) قال القاضي أبو الطيب : أجمع المسلمون على وجوب السجدة الثانية ودليله الأحاديث الصحيحة المشهورة والاجماع . قال أصحابنا : وصفة السجدة الثانية صفة الأولى في كل شيء ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يرفع رأسه مكبرا لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع . قال الشافعي : فإذا استوى قاعدا نهض . وقال في الأم : « يقوم من السجدة » فمن أصحابنا من قال : المسألة على قولين (أحدهما) لا يجلس لما روى وأثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما بتكبيرة » (والثاني) يجلس لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا كان في الركعة الأولى والثالثة لم ينهض حتى يستوى قاعدا » وقال أبو إسحاق : أن كان ضعيفا جلس لانه يحتاج الى الاستراحة ، وإن كان قويا لم يجلس لانه لا يحتاج الى الاستراحة ، وحمل القولين على هذين الحالين فإن قلنا : يجلس جلس مفترشا لما روى أبو حنيفة أن

النبي صلى الله عليه وسلم « نئى رجليه فقعد عليها حتى يرجع كل عظم الى موضعه ثم نهض » ويستحب أن يعتمد على يديه في القيام لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم « استوى قاعدا ثم قام واعتمد [على] الأرض بيديه » قال الشافعى : لأن هذا أشبه بالتواضع واعون للمصلى ويمد التكبير الى أن يقوم حتى لا يخلو [فعل] من ذكر .

(الشرح) حديث أبى هريرة صحيح سبق بيانه مرات ، وحديث وائل غريب وحديث مالك بن الحويرث رواه البخارى فى مواضع من صحيحه ، وحديث أبى حميد صحيح رواه أبو داود والترمذى ، وسبق بيانه بطوله فى فصل الركوع . وحديث مالك بن الحويرث الأخير صحيح أيضا رواه البخارى بمعناه ، وسأذكره بلفظه فى فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى ، وكل هؤلاء الرواة سبق ذكرهم وبيان أحوالهم الا مالك بن الحويرث ، وهو أبو سليمان مالك بن الحويرث ، ويقال : ابن الحارث الليثى رضى الله عنه ، توفى بالبصرة سنة أربع وتسعين فيما قيل . وقوله : قال الشافعى : « فاذا استوى قاعدا نهض » يعنى قال هذا فى مختصر المزنى .

(اما حكم الفصل) فيسن التكبير اذا رفع رأسه من السجدة الثانية ، فان كانت السجدة يعقبها تشهد مده حتى يجلس ، وان كانت لا يعقبها تشهد فهل تسن جلسة الاستراحة ؟ فيها النصان اللذان ذكرهما المصنف عن الشافعى ، وللأصحاب فيها ثلاثة طرق .

(أحدها) وهو قول أبى اسحاق المروزى : هما محمولان على حالين فان كان المصلى ضعيفا لمرض أو كبير أو غيرهما استحب والا فلا .

(الطريق الثانى) القطع بأنها تستحب لكل أحد ، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد فى تعليقه والبندنجى والمحاملى فى المقنع والفورانى فى الابانة وامام الحرمين والغزالى فى كتبه وصاحب العدة وآخرون . ونقل الشيخ أبو حامد اتفاق الأصحاب عليه .

(الطريق الثالث) فيه قولان أحدهما يستحب (والثانى) لا يستحب ، وهذا الطريق أشهر ، واتفق القائلون به على أن الصحيح من القولين استحبابها ، فحصل من هذا أن الصحيح فى المذهب استحبابها . وهذا هو

الصواب الذى ثبتت فيه الأحاديث الصحيحة التى سنذكرها ان شاء الله تعالى فى فرع مذاهب العلماء ، فاذا قلنا لا تسن جلسة الاستراحة ابتداء التكبير مع ابتداء الرفع و فرغ منه مع استوائه قائما ، واذا قلنا بالمذهب وهو أنها مستحبة ، قال أصحابنا : هى جلسة لطيفة جدا ، وفى التكبير ثلاثة أوجه حكاهما البغوى والمتولى وصاحب البيان وآخرون (أصحابها) عند الجمهور وبه قطع المصنف هنا وفى التنبيه ، ونقله أبو حامد عن نص الشافعى أنه يرفع مكبرا ويمده الى أن يستوى قائما ويخفف الجلسة ، ودليله ما ذكره المصنف والأصحاب أن لا يخلو جزء من الصلاة عن ذكر (الثانى) يرفع غير مكبر ويبدأ بالتكبير جالسا ويمده الى أن يقوم (والثالث) يرفع مكبرا فاذا جلس قطعه ثم يقوم بلا تكبير ، نقله أبو حامد عن أبى اسحاق المروزى ، وقطع به القاضى أبو الطيب قال أصحابنا : ولا خلاف أنه لا يأتى بتكبيرتين ، ممن صرح بذلك القاضى حسين والبغوى ، والسنة فيها أن يجلس مفترشا لحديث أبى حميد ، هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ، وحكى صاحب الحاوى وجها أنه يجلس على صدور قدميه وهو شاذ ، وتسن هذه الجلسة عقب السجدين فى كل ركعة يعقبها قيام سواء الأولى والثالثة والقرائن والنوافل ، لحديث مالك بن الحويرث أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان اذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعدا » رواه البخارى .

ولو سجد المصلى للتلاوة لم تشرع جلسة الاستراحة بلا خلاف ، وصرح به القاضى حسين والبغوى وغيرهما . قال أصحابنا : ولو لم يجلس الامام جلسة الاستراحة فجلسها المأموم جاز ولا يضر هذا التخلف لأنه يسير ، وبهذا فرق أصحابنا بينه وبين ما لو ترك التشهد الأول . واختلف أصحابنا فى جلسة الاستراحة هل هى من الركعة الثانية أم جلوس مستقل ؟ على وجهين (أحدهما) أنها من الثانية ، حكاه فى البيان عن الشيخ أبى حامد (الثانى) وهو الصحيح المشهور أنها جلوس فاصل بين الركعتين ، وليس من واحدة منهما كالتشهد الأول وجلوسه ، وبهذا قطع ابن الصباغ والمتولى ، وتظهر فائدة الخلاف فى تعليق اليمين على شئ فى الركعة الثانية ونحو ذلك .

واعلم أنه ينبغى لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث

فيها وعدم المعارض الصحيح لها ، ولا تغتر بكثرة المتساهلين بتركها ، فقد قال الله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ^(١)) وقال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه ^(٢)) قال أصحابنا : وسواء قام من الجلسة أو من السجدة يسن أن يقوم معتمدا بيديه على الأرض ، وكذا اذا قام من التشهد الأول يعتمد بيديه على الأرض ، سواء في هذا القوى والضعيف ، والرجل والمرأة ، ونص عليه الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب لحديث مالك بن الحويرث وليس له معارض صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم .

واذا اعتمد بيديه جعل بطن راحتيه وبطن أصابعه على الأرض بلا خلاف . وأما الحديث المذكور في الوسيط وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض كما يضع العاجن » فهو حديث ضعيف أو باطل لا أصل له ، وهو بالنون ، ولو صح كان معناه : قائما معتمدا بطن يديه كما يعتمد العاجز ، وهو الشيخ الكبير ، وليس المراد عاجن العجين .

(فرع) في مذاهب العلماء في استحباب جلسة الاستراحة

مذهبنا الصحيح المشهور أنها مستحبة كما سبق ، وبه قال مالك بن الحويرث وأبو حميد وأبو قتادة وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، وأبو قلابة وغيره من التابعين ، قال الترمذي : وبه قال أصحابنا وهو مذهب داود ورواية عن أحمد وقال كثيرون أو الأكثرون : لا يستحب بل اذا رفع رأسه من السجود نهض ، حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبي الزناد ومالك والثوري وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق ، قال : قال النعمان ابن أبي عياش : « أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل هذا » وقال أحمد بن حنبل : أكثر الأحاديث على هذا ، واحتج لهم بحديث « المنيء صلاته » ولا ذكر لها فيه ، وبحديث وائل بن حجر المذكور في الكتاب ، وقال الطحاوي : ولأنه لا دلالة في حديث أبي حميد قال : ولأنها لو كانت مشروعة لسن لها ذكر كغيرها .

(١) الآية ٢١ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٧ من سورة الحشر .

واحتج أصحابنا بحديث مالك بن الحويرث أنه « رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا »
 رواه البخاري بهذا اللفظ ، ورواه أيضا من طرق كثيرة بمعناه عن أبي هريرة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث المساء صلاته « اسجد حتى
 تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم
 ارفع حتى تطمئن جالسا » رواه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ في كتاب
 السلام . وعن أبي حميد وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنه وصف صلاة
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال « ثم هوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى
 رجع كل عظم موضعه ثم نهض ، وذكر الحديث » فقالوا : صدقت ، رواه
 أبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح واسناد أبي داود اسناد
 صحيح على شرط مسلم ، وقد سبق بيان الحديث بطوله في الركوع .
 والجواب عن حديث المساء صلاته أن النبي إنما علمه الواجبات دون
 المسنونات ، وهذا معلوم سبق ذكره مرات ، وأما حديث وائل فلو صح وجب
 حمله على موافقة غيره في اثبات جلسة الاستراحة لأنه ليس فيه تصريح
 بتركها ، ولو كان صريحا لكان حديث مالك بن الحويرث وأبي حميد
 وأصحابه مقدا عليه لوجهين . (أحدهما) صحة أسانيدهما (والثاني)
 كثرة رواتهما ، ويحتمل حديث وائل أن يكون رأى النبي صلى الله عليه
 وسلم في وقت أو أوقات تبينا للجواز ، وواظب على ما رواه الأكثرون ،
 ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمالك بن الحويرث بعد أن
 قام يصلي معه ويتحفظ العلم منه عشرين يوما ، وأراد الانصراف من عنده
 إلى أهله « اذهبوا إلى أهليكم ومروهم وكلموهم وصلوا كما رأيتموني
 أصلي » وهذا كله ثابت في صحيح البخاري من طرق فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم هذا وقد رآه يجلس الاستراحة فلو لم يكن هذا هو المسنون
 لكل أحد لما أطلق صلى الله عليه وسلم قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي »
 وبهذا يحصل الجواب عن فرق أبي اسحاق المروزي من القوي والضعيف ،
 ويجب به أيضا عن قول من لا معرفة له : ليس تأويل حديث وائل وغيره
 بأولي من عكسه .

وأما قول الامام أحمد بن حنبل : ان أكثر الأحاديث على هذا ، ومعناه

أن أكثر الأحاديث ليس فيها ذكر الجلسة اثباتا ولا نفيا ، ولا يجوز أن يحمل كلامه على أن مراده أن أكثر الأحاديث تنفيها لأن الموجود في كتب الحديث ليس كذلك ، وهو أجل من أن يقول شيئا على سبيل الاخبار عن الأحاديث ونجد فيها خلافه ، وإذا تقرر أن مراده أن أكثر الروايات ليس فيها اثباتها ولا نفيا لم يلزم رد سنة ثابتة من جهات عن جماعات من الصحابة .
وأما قول الطحاوي : انها ليست في حديث أبي حميد فمن العجب الغريب !! فانها مشهورة فيه في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما من كتب السنن والمسانيد للمتقدمين ، وأما قوله : لو شرعت لكان لها ذكر ، فجوابه أن ذكرها التكبير فإن الصحيح أنه يمد حتى يستوعبها ويصل الى القيام كما سبق ، ولو لم يكن فيها ذكر لم يجز رد السنن الثابتة بهذا الاعتراض والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم في كيفية النهوض الى الركعة الثانية وسائر الركعات : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أن يقوم معتمدا على يديه . وحكى ابن المنذر هذا عن ابن عمر ومكحول وعمر بن عبد العزيز وابن أبي زكريا والقاسم بن عبد الرحمن ومالك وأحمد . وقال أبو حنيفة وداود : يقوم غير معتمد بيديه على الأرض ، بل يعتمد صدور قدميه ، وهذا مذهب ابن مسعود وحكاه ابن المنذر عن علي رضي الله عنه والنخعي والثوري ، واحتج لهم بحديث أبي شيبه عن قتادة عن أبي جحيفة عن علي رضي الله عنه قال : « من السنة إذا نهض الرجل في الصلاة المكتوبة من الركعتين الأولين أن لا يعتمد بيديه على الأرض الا أن يكون شيخا كبيرا لا يستطيع » رواه البيهقي ، وعن خالد بن الياس ، ويقال ابن ياس عن صالح مولى ^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلاة على صدور قدميه » رواه الترمذي والبيهقي . وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة رواه أبو داود . وعن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا بالأصل ، والسقط (التومة) لأن صالحا مولى التومة هو راوى الحديث عن أبي هريرة واسمه صالح بن نبهان المدني . ضعفه شعبة ومالك وغيرهما والتومة بنت أمية بن خلف وكانت لها أخت أخرى وهما تومتان واشتهرت أحدهما بصالح مولاها (ط) .

قال : « واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه » رواه أبو داود . وعن عبد الرحمن بن يزيد أنه « رأى ابن مسعود يقوم على قدميه في الصلاة » رواه البيهقي وقال : هذا صحيح عن ابن مسعود وعن عطية العوفي قال : « رأيت ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدري رضي الله عنهم يقومون على صدور أقدامهم في الصلاة » رواه البيهقي .

واحتج الشافعي والأصحاب بحديث أيوب السخيتاني عن أبي قلابة قال : جاءنا مالك بن الحويرث ف صلى بنا فقال « اني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ، أريد أن أريكم كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي » قال أيوب : فقلت لأبي قلابة « كيف كانت صلاته ؟ فقال مثل شيخنا هذا — يعني عمرو بن سلمة — قال أيوب : وكان ذلك الشيخ يتم التكبير ، فاذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام » رواه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ . قال الشافعي : ولأن ذلك أبلغ في الخشوع والتواضع وأعون للمصلي وأحرى أن لا ينقلب ، والجواب عن أحاديثهم أنها كلها ليس فيها شيء صحيح الا الأثر الموقوف على ابن مسعود ^(١) وترك السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول غيره .

فأما حديث على رضي الله عنه فضعيف ضعفه البيهقي ، وقال ابن أبي شيبة : ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما ، وأما حديث أبي هريرة فضعيف ، ضعفه الترمذي والبيهقي وغيرهما لأن رواية خالد بن الياس وصالح ضعيفتان ، وأما حديث ابن عمر فضعيف من وجهين (أحدهما) أنه رواية محمد بن عبد الملك الغزالي وهو مجهول (والثاني) أنه مخالف لرواية الثقات ، لأن أحمد بن حنبل رفيق الغزالي في الرواية لهذا الحديث عن عبد الرزاق وقال فيه « نهى أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يديه » ورواه آخرون عن عبد الرزاق خلاف ما رواه الغزالي ، وقد ذكر أبو داود ذلك كله وقد علم من قاعدة المحدثين وغيرهم أن ما خالف الثقات كان حديثه شاذاً مردوداً . وأما حديث وائل فضعيف أيضاً لأنه من رواية ابنه عبد الجبار ابن وائل عن أبيه ، واتفق الحفاظ على أنه لم يسمع من أبيه شيئاً ، ولم

(١) لعل في العبارة سقطاً تقديره (ولا يجوز ترك) الخ (ط) .

يدركه ، وقيل : انه ولد بعد وفاته بستة أشهر ، وأما حكاية عطية فمردودة لأن عطية ضعيف .

(فرع) قال القاضي أبو الطيب والشاشي : يكره أن يقدم إحدى رجليه حال القيام ويعتمد عليها ، وحكاها ابن المنذر عن ابن عباس واسحاق ، قال اسحاق : الا أن يكون شيخا كبيرا ، ومثله عن مجاهد : وقال مالك : لا بأس به .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يرفع اليدين الا في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى منكبيه ، واذا اراد أن يركع ، وبعدها رفع رأسه من الركوع ، ولا يرفع يديه بين السجدين) وقال أبو علي الطبري وأبو بكر ابن المنذر : يستحب كلما قام الى الصلاة من السجود ومن التشهد لما روى على رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم [رفع (١) اليدين في الصلاة من السجود] وروى أبو حميد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم [« كان اذا قام من الركعتين يرفع يديه » والمذهب الأول] .

(الشرح) المشهور من نصوص الشافعي رحمه الله تعالى في كتبه ، وهو المشهور في المذهب ، وبه قال أكثر الأصحاب أنه لا يرفع الا في تكبيرة الاحرام ، وفي الركوع والرفع منه ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو في صحيح البخاري ومسلم من طرق . وفي رواية في الصحيحين « وكان لا يفعل ذلك في السجود » وفي رواية البخاري « ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع من السجود » وقال جماعة من أصحابنا منهم أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري : يستحب الرفع كلما قام من السجود ومن التشهد ، وقد يحتاج لهذا بما ذكره البخاري في كتاب رفع اليدين أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه اذا ركع واذا سجد » لكنه ضعيف ، ضعفه البخاري ، وفي كتاب النسائي حديث يقتضيه عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال آخرون من أصحابنا : يستحب الرفع اذا قام من التشهد الأول . وهذا هو الصواب . وممن قال به من أصحابنا : ابن المنذر وأبو

(١) ما بين المقوفين ساقط من ض و ق (ط) .

على الطبرى وأبو بكر البيهقى وصاحب التهذيب فيه وفى شرح السنة وغيرهم ، وهو مذهب البخارى وغيره من المحدثين . دليله حديث نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما « كان اذا دخل الصلاة كبر ورفع يديه ، واذا ركع رفع يديه ، واذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه ، واذا قام من الركعتين رفع يديه ، ورفع ابن عمر ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى فى صحيحه .

وعن حميد الساعدى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيها « واذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه » حديث صحيح رواه أبو داود والترمذى وغيرهما بالأسانيد الصحيحة . وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . وقد سبق بطوله فى فصل الركوع وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراءته وأراد أن يركع ، ويصنعه اذا رفع من الركوع . ولا يرفع يديه فى شىء من صلاته وهو قاعد ، واذا قام من الركعتين رفع يديه كذلك وكبر » وهو حديث صحيح رواه البخارى فى كتاب رفع اليدين وأبو داود والترمذى وابن ماجه وآخرون . قال الترمذى : حديث حسن صحيح رواه الأکثرون فى كتاب الصلاة والترمذى فى كتاب الدعاء فى أواخر كتابه . وفى رواية أبى داود « واذا قام من السجدين » بدل الركعتين ، والمراد بالسجدين الركعتان بلا شك كما جاء فى رواية الباقرين ، وهكذا قاله العلماء من المحدثين والفقهاء الا الخطابى فانه ظن أن المراد السجدة المعروفتان . ثم استشكل الحديث وقال : لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به وكأنه لم يقف على طرق روايته ، ولو وقف عليها لحمله على الركعتين كما حمله الأئمة . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه ، واذا ركع فعل ذلك ، واذا رفع للسجود فعل مثل ذلك ، واذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك » رواه أبو داود بإسناد صحيح فيه رجل فيه أدنى كلام . وقد وثقه الأکثرون ، وقد روى له البخارى فى صحيحه .

(١) هذه العبارة (منهم أبو قتادة) كانت هنا ولا نجد لها مساعدا وكانها مقحمة (ط)

وقوله (رفع للسجود) يعنى رفع رأسه من الركوع كما صرح به في الأحاديث السابقة قال البخارى في كتاب رفع اليدين ما زاده على وأبو حميد رضى الله عنهما في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى وابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يرفع إذا قام من الركعتين » كله صحيح لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة ، وتختلف رواياتهم فيها بعينها ، مع أنه لا اختلاف مع ذلك ، وانما زاد بعضهم على بعض والزيادة مقبولة من أهل العلم وقال البيهقى في كتابه معرفة السنن والآثار : وقد قال الشافعى في حديث أبى حميد : وهذا أقول .

وقال صاحب التهذيب : لم يذكر الشافعى رفع اليدين إذا قام من الركعتين ، ومذهبه اتباع السنة وقد ثبت ذلك وقد روى جماعة من الصحابة رفع اليدين في هذه المواضع الأربعة ، منهم على وابن عمر وأبو حميد بحضرة أصحابه ، وصدقه كلهم على ذلك .

هذا كلام البغوى وأما قول الشيخ أبى حامد في التعليق : انعقد الاجماع على أنه لا يرفع في هذه المواضع فاستدلالة بالاجماع على نسخ الحديث مردود عليه غير مقبول ولم ينعقد الاجماع على ذلك ، بل قد ثبت الرفع في القيام من الركعتين عن خلائق من السلف والخلف ، فمن ذلك ما قدمناه عن على وابن عمر وأبى حميد مع أصحابه العشرة ، وهو قول البخارى . قال الخطابى : وبه قال جماعة من أهل الحديث ، فحصل من مجموع ما ذكرته أنه يتعين القول باستحباب رفع اليدين إذا قام من الركعتين ، وأنه مذهب الشافعى لثبوت هذه الأحاديث وكثرة رواياتها من كبار الصحابة والشافعى قائل به للوجهين اللذين ذكرهما البيهقى والله أعلم .

(فرع) ذكر المصنف هنا ابن المنذر وهو الامام المشهور أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى من متقدمى أصحابنا في زمن ابن سريج وطبقته ، توفي سنة تسع وعشرين وثلثمائة وهو صاحب المصنفات المفيدة التى يحتاج اليها كل الطوائف وقد ذكرنا شيئا من حاله في مقدمة هذا الشرح ، وهو مستقصى في الطبقات وتهذيب الأسماء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يصلى الركعة الثانية مثل الأولى الا فى النية ودعاء الاستفتاح لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته « ثم افعل ذلك فى صلاتك كلها » واما النية ودعاء الاستفتاح فان ذلك يراد للدخول فى الصلاة والاستفتاح ، وذلك لا يوجد الا فى الركعة الأولى) .

(الشرح) حديث أبى هريرة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم ، لكن قد يقال : ليس فيه دليل لجميع ما يفعله فى الركعة الثانية ، فان المذكور فيه الواجبات فقط فلا يدل على استحباب السنن المفصلة فى الأولى ، وفى المسألة أحاديث كثيرة صحيحة صريحة فى أن الركعة الثانية كالأولى ، منها حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس « رواه البخارى ومسلم . وعن أبى حميد الساعدى حديثه السابق فى فصل الركوع بطوله قال فى آخره : « ثم صنع كذلك حتى كانت الركعة الأخيرة » وهو صحيح كما سبق . وعن أبى مسعود البدرى حديث فى معنى حديث أبى هريرة رواه أبو داود والنسائى لكنه من رواية عطاء بن السائب . وكان اختلط فى آخر عمره ، والراوى عنه هنا أخذ عنه فى الاختلاط فلا يحتج به وفيما ذكرناه كفاية والله أعلم .

(واما حكم المسألة) فقال أصحابنا : صفة الركعة الثانية كالأولى الا فى النية والاستفتاح وتكبيرة الاحرام ورفع اليدين فى أولها ، واختلفوا فى التعوذ وتقصير الثانية عن الأولى فى القراءة ، وقد ذكر المصنف الخلاف فيهما فى موضعه ، ولهذا لم يذكره هنا ، وترك المصنف هنا تكبيرة الاحرام ورفع اليدين ولا بد منهما ، فان قيل : تركهما لشهرتهما ، قيل فالنية والافتتاح أشهر وقد ذكرهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس فى الركعتين للتشهد لنقل الخلف عن السلف عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو سنة ، لما روى عبد الله ابن بحينة

رضي الله عنهما قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام من اثنتين ولم يجلس ، فلما قضى صلاته سجد سجدتين بعد ذلك ثم سلم » ولو كان واجبا لفعله ولم يقتصر على السجود ، والسنة أن يجلس في هذا التشهد مفترشا لما روى أبو حميد رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الأولين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى » .

(الشرح) حديث ابن بحنة رواه البخارى ومسلم وحديث أبي حميد رواه البخارى وسبق بطوله في فصل الركوع ، وبحينه بضم الموحدة وفتح المهملة وهى صحابية أسلمت رضي الله عنها وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن سعد : اسمها عبدة - يعنى وبحينة لقب - وابنها ^(١) عبد الله بن مالك يكنى أبا محمد ، أسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم قديما ، وكان فاضلا ناسكا يصوم الدهر غير أيام النهى رضي الله عنه .

(اما حكم المسألة) فإذا كانت الصلاة أكثر من ركعتين جلس بعد الركعتين وهذا الجلوس سنة وليس بواجب ، وقد سبق بيان صفة الاقتراش في الجلوس بين السجدتين وجلسة الاستراحة وجلسة التشهد الأول وجلسة التشهد الأخير ، فالأولى والرابعة واجبتان ، والثانية والثالثة سنتان ، والمنة أن يجلس في الثلاث الأولى مفترشا ، وفي الرابعة متوركا . فلو عكس جاز ، ولكن الأفضل ما ذكرناه .

(فرع) قال أصحابنا : لا يتعين للجلوس في هذه المواضع هيئة للاجزاء بل كيف وجد أجزاءه ، سواء تورك أو افترش أو مد رجله أو نصب ركبتيه أو احدهما أو غير ذلك ، لكن السنة التورك في آخر الصلاة والاقتراش فيما سواه والاقتراش أن يضع رجله اليسرى على الأرض ويجلس على كعبها ، وينصب اليمنى ويضع أطراف أصابعها على الأرض موجهة الى القبلة ، والتورك أن يخرج رجله وهما على هيئة الاقتراش من جهة يمينه ، ويمكن وركه الأيسر من الأرض .

(فرع) في مذاهب العلماء في حكم التشهد الأول والجلوس له .

(١) القاعدة الإملائية أن لفظة ابن إذا وقعت بين علمين حذفت الألف إلا إذا وقعت بين ذكر وانثى أو كانت في أول السطر أو كانت بين كنييتين فإذا قيل عبد الله ابن بحنة ثبتت الألف كمبي ابن مريم ومحمد ابن الحنفية واسماعيل ابن علي وهكذا (ط) .

مذهبنا أنهما سنة ، وبه قال أكثر العلماء ، منهم مالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة قال الشيخ أبو حامد وغيره : وهو قول عامة العلماء . وقال الليث وأحمد وأبو ثور وإسحاق وداود : هو واجب ، قال أحمد : إن ترك التشهد عمدا بطلت صلاته ، وإن تركه سهوا سجد للسهو وأجزأته صلاته . واحتج لهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقياسا على التشهد الأخير . واحتج أصحابنا بحديث ابن بحنة ، ووجه الدلالة ما ذكره المصنف . وأجابوا عن حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » بأنه متناول للفرض والنفل وقد قامت دلائل على تمييزهما . وأجابوا عن القياس على التشهد الأخير بأنه لم يقم دليل على إخراجهم عن الوجوب وأيضا فإنه لا يجبره سجود السهو بخلاف الأول .

(فرع) في مذاهبهم في هيئة الجلوس في التشهدين

مذهبنا أنه يستحب أن يجلس في التشهد الأول مفترشا وفي الثاني متوركا ، فإن كانت الصلاة ركعتين جلس متوركا . وقال مالك : يجلس فيهما متوركا ، وقال أبو حنيفة والثوري : يجلس فيهما مفترشا . وقال أحمد : إن كانت الصلاة ركعتين افترش وإن كانت أربعا افترش في الأول وتورك في الثاني . واحتج لمن قال يفرش فيهما بحديث عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى وينهى عن عقب الشيطان » وفي رواية البيهقي « يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى » وعن وائل بن حجر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يفرش رجله اليسرى » واحتج للتورك بحديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى » رواه مسلم ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما « سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى » رواه البخاري .

وروى مالك بإسناده الصحيح عن ابن عمر الجلوس على قدمه اليسرى . واحتج أصحابنا بحديث أبي حميد في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال « فإذا جلس في الركعتين

جلس على رجله اليسرى وينصب اليمنى ، فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته « رواه البخارى بهذا اللفظ ، وقد سبق بطوله في فصل الركوع وسبق هناك رواية أبى داود والترمذى . قال الشافعى والأصحاب : فحديث أبى حميد وأصحابه صريح في الفرق بين التشهدين . وباقى الأحاديث مطلقة فيجب حملها على موافقته ، فمن روى التورك أراد الجلوس في التشهد الأخير . ومن روى الافتراش أراد الأول . وهذا متعين للجمع بين الأحاديث الصحيحة لاسيما وحديث أبى حميد وافقه عليه عشرة من كبار الصحابة رضى الله عنهم ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : الحكمة في الافتراش في التشهد الأول ، والتورك في الثانى أنه أقرب الى تذكر الصلاة وعدم اشتباه عدد الركعات ، ولأن السنة تخفيف التشهد الأول فيجلس مفترشا ليكون أسهل للقيام ، والسنة تطويل الثانى ولا قيام بعده ، فيجلس متوركا ليكون أعون له وأمكن ليتوفر الدعاء ، ولأن المسبوق اذا رآه علم في أى التشهدين .

(فرع) المسبوق اذا جلس مع الامام في آخر صلاة الامام فيه وجهان الصحيح المنصوص في الأم ؛ وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجى والقاضى أبو الطيب والغزالى والجمهور : يجلس مفترشا لأنه ليس بآخر صلاته (والثانى) يجلس متوركا متابعة للامام ، حكاه امام الحرمين ووالده والرافعى (الثالث) ان كان جلوسه في محل التشهد الأول للمسبوق افتراش والا تورك لأن جلوسه حينئذ لمجرد المتابعة فيتابع في الهيئة ، حكاه الرافعى .

واذا جلس من عليه سجود سهو في آخره فوجهان حكاهما امام الحرمين وآخرون (أحدهما) يجلس متوركا لأنه آخر صلاته (والثانى) وهو الصحيح يفترش وبه قطع صاحب العدة وآخرون ، ونقله امام الحرمين عن معظم الأئمة لأنه مستوفز ليطمئنه صلاته ، فعلى هذا اذا سجد سجدتى السهو تورك ثم سلم .

(فرع) قال أصحابنا : يتصور أن يتشهد أربع مرات في صلاة

المغرب بأن يكون مسبقا أدرك الامام بعد الركوع ^(١) تشهد أربع مرات
يفترش في ثلاثة منهن ويتورك في الرابعة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب أن يبسط أصابع يده اليسرى على فخذه [اليسرى] وفي
اليد اليمنى ثلاثة أقوال (أحدها) يضعها على فخذه [اليمنى] مقبوضة
الأصابع إلا المسبحة ، وهو المشهور لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على
ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين ،
وأشار بالسبابة ») .

وروى ابن الزبير رضي الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا جلس افترش اليسرى ونصب اليمنى ووضع ابهامه عند الوسطى
وأشار بالسبابة ووضع اليسرى على فخذه اليسرى » وكيف يضع الإبهام ؟
فيه وجهان (أحدهما) يضعها بجانب المسبحة على حرف راحته أسفل من
المسبحة كأنه عاقد ثلاثا وخمسين لحديث ابن عمر رضي الله عنهما (والثاني)
يضعها على حرف أصبعه الوسطى لحديث ابن الزبير . (والقول الثاني) قاله
في الاملاء يقبض الخنصر والبنصر والوسطى ويبسط المسبحة والإبهام ، لما
روى أبو حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم . (والقول الثالث) أنه يقبض
الخنصر والبنصر ويحلق الإبهام مع الوسطى لما روى وائل بن حجر رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « وضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ،
ثم عقد أصابعه الخنصر والتي تليها وحلق حلقة باصبعه الوسطى على الإبهام
ورفع السبابة ورايته يشير بها ») .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه مسلم بلفظه ، وحديث ابن الزبير
رواه مسلم أيضا ، ولفظه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد في
الصلاة وضع قدمه بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى ووضع يده اليسرى
على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بأصبعه » .
وفي رواية لمسلم أيضا عنه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو
وضع يده اليمنى على فخذه [اليمنى] ويده اليسرى على فخذه اليسرى ،
وأشار بأصبعه السبابة ، ووضع ابهامه على أصبعه الوسطى ، ويلقم كفه

(١) أي في جلسة التشهد الوسطى فيجلس مع الإمام ثم يقوم للركعة الثالثة للإمام والأولى
له ثم يجلس للتشهد مع الإمام تشهد الأخير ثم يسلم الإمام فيقوم هو إلى الركعة الثانية فيجلس
للتشهد الأوسط ثم يصلي الثالثة ويتشهد لها الأخير فيكون بهذا قد جلس للتشهد أربع
مرات في صلاة الثلاثية (ط)

اليسرى ركبته » . وأما حديث أبي حميد فالذى رواه أبو داود وغيره عنه بالاسناد الصحيح أنه قال « وضع كفه اليمنى [على ركبته اليمنى] وكفه اليسرى على ركبته اليسرى ، وأشار بأصبعه » وأما حديث وائل فرواه البيهقي بلفظه وابن ماجه بمعناه واسناده صحيح . قال البيهقي : ونحن نخير ونختار ما فى حديث ابن عمر وابن الزبير لثبوت خبرهما وقوة اسنادهما ومزية رجالهما ورجحانهم فى الفضل على عاصم بن كليب راوى حديث وائل .

(اما الفاظ الفصل) فالمسبحة هى السبابة ، سميت مسبحة لاشارتها الى التوحيد والتنزيه وهو التسييح ، وسميت سبابة لأنه يشار بها عند المخاصمة والسب وقوله « عقد ثلاثة وخمسين » شرط عند أهل الحساب أن يضع طرف الخنصر على البنصر ، وليس ذلك مرادا هنا . بل مراده أن يضع الخنصر على الراحة كما يضع البنصر والوسطى عليها ، وانما أراد صفة الابهام والمسبحة وتكون اليد على الصورة التى يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين اتباعا لرواية الحديث فى صحيح مسلم وغيره كما سبق والله أعلم .

(اما احكام المسألة) فقال الشافعى والأصحاب : السنة فى التشهدين جميعا أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ، واليمنى على فخذه اليمنى ، وينشر أصابعه اليسرى جهة القبلة ويجعلها قريبة من طرف الركبة بحيث تساوى رءوسها الركبة وهل يستحب أن يفرج الأصابع أم يضمها ؟ فيه وجهان ، قال الرافعى : الأصح أن يفرجها تقريبا مقتصدا ، ولا يؤمر بالتفريج الفاحش فى شئ من الصلاة ، وهذا اختيار صاحب الشامل وأكثر الغراسانيين أو كثير منهم . (والثانى) يضعها موجهة الى القبلة ، وهذا الثانى أضح ، وبه قطع المحاملى والبندنجى والرويانى وآخرون . ونقل الشيخ أبو حامد فى تعليقه اتفاق الأصحاب عليه . وأما قول امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما لا يؤمر بضم الأصابع الا فى السجود فهو اختيار منه لأحد الوجهين ، والأصح خلافه والله أعلم .

وأما اليمنى فيضعها على طرف الركبة اليمنى ويقبض خنصرها وبنصرها ويرسل المسبحة ، وفيما يفعل بالابهام والوسطى الأقوال الثلاثة التى حكاها المصنف ، وهى مشهورة فى كتب الأصحاب ، وأنكروا على امام الحرمين

والغزالي حيث حكياها أوجها ، وهى أقوال مشهورة (أحدها) يقبض
الوسطى مع الخنصر والبنصر ويرسل الإبهام مع المسبحة ، وهذا نصه فى
الاملاء (والثانى) يخلق الإبهام والوسطى ، وفى كيفية التحليق وجهان
حكاهما بغوى وآخرون . قالوا (أصحابهما) يخلقهما برأسهما ، وبهذا قطع
المحاملى فى كتابيه (والثانى) يضع أنملة الوسطى بين عقدتى الإبهام (والقول
الثالث) وهو الأصح أنه يقبض الوسطى والإبهام أيضا ، وفى كيفية قبض
الإبهام على هذا وجهان أصحابهما يضعها بجنب المسبحة كأنه عاقد ثلاثة
وخمسين (والثانى) يضعها على حرف أصبعه الوسطى كأنه عاقد ثلاثة
وعشرين . قال أصحابنا : وكيف فعل من هذه الهيئات فقد أتى بالسنة ، وإنما
الخلاف فى الأفضل .

قال أصحابنا : وعلى الأقوال والأوجه كلها يسن أن يشير بمسبحة يمينه
فيرفعها إذا بلغ الهزرة من قوله لا اله الا الله ، ونص الشافعى على استجواب
الإشارة للأحاديث السابقة . قال أصحابنا : ولا يشير بها الا مرة واحدة .
وحكى الرافعى وجهاً أنه يشير بها فى جميع التشهد وهو ضعيف ، وهل
يحركها عند الرفع بالإشارة ؟ فيه أوجه (الصحيح) الذى قطع به الجمهور
أنه لا يحركها ، فلو حركها كان مكروها ولا تبطل صلاته ، لأنه عمل قليل
(والثانى) يحرم تحريكها ، فإن حركها بطلت صلاته ، حكاه (١) عن أبى على
ابن أبى هريرة وهو شاذ ضعيف (والثالث) يستحب تحريكها ، حكاه
الشيخ أبو حامد والبندنجى والقاضى أبو الطيب وآخرون . وقد يحتج
لهذا بحديث وائل بن حجر رضى الله عنه أنه وصف صلاة رسول الله صلى
الله عليه وسلم وذكر وضع اليدين فى التشهد قال « ثم رفع أصبعه فرأيتـه
يحركها يدعو بها » رواه البيهقى باسناد صحيح . قال البيهقى : يحتمل أن
يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تكرير تحريكها ، فيكون موافقا لرواية
ابن الزبير ، وذكر باسناده الصحيح عن ابن الزبير رضى الله عنهما أن النبى
صلى الله عليه وسلم « كان يشير بأصبعه اذا دعا لا يحركها » رواه أبو داود
باسناد صحيح . وأما الحديث المروى عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه

(١) بياض بالأصل .

وسلم « تحريك الأصبع في الصلاة مذكرة للشيطان » فليس بصحيح . قال البيهقي تفرد به الواقدي وهو ضعيف . قال العلماء : الحكمة في وضع اليدين على الفخذين في التشهد أن يمنعهما من العبث .

(فرع) في مسائل تتعلق بالإشارة المسيحية :

(أحداها) أن تكون اشارته بها إلى جهة القبلة ، واستدل له البيهقي بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (الثانية) ينوي بالإشارة الاخلاص والتوحيد ، ذكره المزي في مختصره وسائر الأصحاب ، واستدل له البيهقي بحديث فيه رجل مجهول عن الصحابي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يشير بها للتوحيد » عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : هو الاخلاص ، وعن مجاهد قال « مقمعة الشيطان » (الثالثة) يكره أن يشير بالسبابتين من اليدين لأن سنة اليسرى أن تستمر مبسوطة (الرابعة) لو كانت اليمنى مقطوعة سقطت هذه السنة فلا يشير بغيرها لأنه يلزم ترك السنة في غيرها ، ومن صرح بالمسألة المتولى ، وهو ظير من ترك الرمل في الثلاثة لا يتداركه في الأربعة لأن سنتها ترك الرمل ، وقد سبقت له نظائر (الخامسة) أن لا يجاوز بصره اشارته ، واحتج له البيهقي وغيره بحديث عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى وأشار بأصبعه ولا يجاوز اشارته « رواه أبو داود بإسناد صحيح والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويتشهد وأفضل التشهد أن يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله . لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطمئنا التشهد كما يطمئنا السورة ، فيقول : قولوا : التحيات المباركات الصلوات الطيبات » وذكر نحو ما قلناه . وحكى أبو على الطبري رحمه الله تعالى عن بعض أصحابنا أن الأفضل أن يقول : بسم الله وبالله التحيات لله ، لما روى جابر رضى الله عنه (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف المذهب . وذكر التسمية غير صحيح عند أصحاب الحديث . وأقل ما يجزى من ذلك خمس كلمات وهي : (التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته،

(١) لم يذكر متن الحديث وقد ساقه الشارح عند تخريج أحاديث الفصل (ط) .

سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (لأن هذا يأتي على معنى الجميع) .

(الشرح) حديث ابن عباس رضى الله عنهما صحيح رواه مسلم ، وقد ثبت في التشهد أحاديث (أحدها) حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال « كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان وفلان فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : الله هو السلام ، فإذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين - فانكم إذا قلمتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض - أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو » رواه البخاري ومسلم وفي رواية البخاري : « كنا نقول : السلام على الله من عباده ، السلام على فلان وفلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام » . وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله » رواه مسلم ، وفي رواية له كما يعلمنا القرآن .

وعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم : التحيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله » رواه النسائي ، وروى أبو داود نحوه من رواية ابن عمر وجابر وسمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الرحمن بن عبد القاري - بتشديد الياء - أنه سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول « قولوا : التحيات لله الزاكيات لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى

عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله »
رواه مالك في الموطأ . وعن القاسم بن محمد أن عائشة رضی الله عنها :
« كانت اذا تشهدت قالت : التحيات الطيبات الصلوات الزاکیات لله أشهد
أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، السلام عليك أيها النبی ورحمة
الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » صحيح رواه مالك في
الموطأ .

فهذه الأحاديث الواردة في التشهد وكلها صحيحة ، وأشدّها صحة باتفاق
المحدثين حديث ابن مسعود ، ثم حديث ابن عباس ، قال الشافعي والأصحاب :
وبأيها تشهد أجزأه لكن تشهد ابن عباس أفضل ، وهذا معنى قول المصنف :
وأفضل التشهد أن يقول الى آخره فقله : أفضل التشهد دليل على جواز
غيره ، وقد أجمع العلماء على جواز كل واحد منها ، ومن نقل الاجماع
القاضي أبو الطيب قال أصحابنا : انما رجح الشافعي تشهد ابن مسعود لزيادة
لفظة المباركات ، ولأنها موافقة لقول الله تعالى : (تحية من عند الله مباركة
طيبة) ولقله : كما يعلمنا السورة من القرآن ، ورجحه البيهقي قال بأن
النبي صلى الله عليه وسلم علمه لابن عباس وأقر أنه من أحداث الصحابة ،
فيكون متأخرا عن تشهد ابن مسعود وأضرابه .

واختار أبو حنيفة والثوري وأحمد وأبو ثور تشهد ابن مسعود واختار
مالك تشهد ابن عمر رضي الله عنهم ، وأما حديث جابر الذي في أوله باسم الله
وبالله فرواه النسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ولكنه ضعيف عند أهل
الحديث كما نقله المصنف عنهم وكذا نقله البغوي ، ومن ضعفه البخاري
والنسائي ، وروى التسمية البيهقي من طرق وضعفها ، ونقل تضعفه عن
البخاري ، وذكر الحاكم أبو عبد الله في المستدرک أن حديث جابر صحيح
ولا يقبل ذلك منه ، فإن الذين ضعفوه أحمل من الحاكم وآتقن .

(واما الفاظ الفصل) فسمى التشهد لما فيه من الشهادتين ، وقوله :
التحيات جمع تحية ، قال الأزهری : قال الفراء : الملك ، وقيل البقاء الدائم ،
وقيل : السلامة وتقديره السلامة من الآفات حكاها الأزهری ، وقيل : التحية
الحيا والأول روى عن ابن مسعود وابن عباس وقاله ابن المنذر وآخرون ،

قال ابن قتيبة : انما قيل التحيات بالجمع لأنه كان لكل واحد من ملوكهم تحية يحيا بها فقيل لنا : قولوا : التحيات لله ، أى الألفاظ التى تدل على الملك مستحقة لله تعالى وحده . قال البغوى فى شرح السنة : لأن شيئا مما كانوا يحيون به الملوك لا يصلح للثناء على الله تعالى ، وقوله : المباركات الصلوات الطيبات قالوا : تقديره والمباركات والصلوات والطيبات بالواو كما جاء فى الأحاديث الباقية ، ولكن حذفت الواو وحذف واو العطف جائز .

قوله (الصلوات) قيل المراد به العبادات قاله الأزهرى ، وقيل : الرحمة ، وقيل : الأدعية حكاهما البغوى ، وقيل : المراد الصلوات الشرعية ، وقيل : الصلوات الخمس ، وهذا قال ابن المنذر فى الاشراف والبنديجى وصاحب العدة والبيان ، قال صاحب المطالع : على هذا تقدير الصلوات لله منه أى هو المتفضل بها ، وقيل المعبود بها . قوله (الطيبات) قيل معناه الطيبات من الكلام الذى هو ثناء على الله تعالى وذكر له ، قاله الأزهرى وآخرون ، وقال الخطابى : معناه ما طاب وحسن من الكلام فيصلح أن يثنى به عليه ، ويدعى به دون ما لا يليق . وقال ابن المنذر وابن بطل وصاحب البيان : معناه الصالحة . قوله (سلام عليك أيها النبى) قال الأزهرى : فيه قولان (أحدهما) معناه اسم السلام أى اسم الله عليك (والثانى) معناه سلم الله عليك تسليما وسلاما ، ومن سلم الله عليه سلم من الآفات كلها . قوله (السلام علينا) لم أر لأحد كلاما فى الضمير فى علينا ، وفاوضت فيه كبارا فحصل أن المراد الحاضرون من الامام والمؤمنين والملائكة وغيرهم وقوله (وعلى عباد الله الصالحين) العباد جمع عبد ، رويناه عن الأستاذ أبى القاسم القشيرى فى رسالته قال : سمعت أبا على الدقاق يقول : ليس شئ أشرف من العبودية ، ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية ، ولهذا قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وكانت أشرف أوقاته (سبحان الذى أسرى^(١) بعبده ليلا) وقال تعالى (فأوحى الى عبده^(٢) ما أوحى) والصالحون جمع صالح .

قال أبو اسحاق الزجاج وصاحب المطالع : هو القائم بما عليه من حقوق

(١) الآية الأولى من سورة الاسراء .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النجم .

الله وحقوق عباده وقوله (أشهد أن لا اله الا الله) معناه أعلم وأبين ، قوله :
(رسول الله) قال الأزهرى : الرسول هو الذى يتابع أخبار من بعثه ، وقال
غيره : لتتابع الوحي اليه والله أعلم •

وأما قول المصنف : (لما روى جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم) كذا
وقع فى المذهب ، وفيه محذوف تقديره « عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه
كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن : بسم الله وبالله التحيات
لله » الى آخره ، وأما قوله (لأن هذا يأتى على معنى الجميع) فينازع فيه ،
لأن لفظ التحيات لا يتضمن المباركات والصلوات والطيبات •

(اما حكم المسألة) فأكمل التشهد عندنا تشهد ابن عباس بكماله ، ويقوم
مقامه فى الكلام تشهد ابن مسعود ثم تشهد ابن عمر رضى الله عنهم ، وقد
بيننا الجميع ، وحكى الرافعى وجها غريبا أن الأفضل أن يقول : « التحيات
المباركات الزاكيات والصلوات لله » ليكون جامعا لها كلها • وقال جماعة من
أصحابنا منهم أبو على الطبرى : أن يقول فى أوله : بسم الله وبالله التحيات
لله الى آخره ، وقطع الجمهور بأنه لا يستحب التسمية ، ولم يذكرها الشافعى
لعدم ثبوت الحديث فيها • وحكى الشيخ أبو حامد التسمية عن على بن أبى
طالب وابن عمر رضى الله عنهم قال : ولم يقل بها غيرهما من الفقهاء •

وأما أقل التشهد فقال الشافعى وأكثر الأصحاب : أقله « التحيات لله ،
سلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين ، أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وقال جماعة : وأن
محمدا رسوله كذا نقله الرافعى عن العراقيين والرويانى وقال البغوى :
وأشهد أن محمدا رسوله ، قال : ونقله ابن كج والصيدلانى فأسقطا قوله
وبركاته ، وقالوا : وأشهد أن محمدا رسول الله (قلت) وكذا رأيت نص
الشافعى فى الأم كما نقله الصيدلانى ، وكذا نقله الشيخ أبو حامد فى تمليقه
عن الأم • وقال ابن سريج : أقله : « والتحيات لله سلام عليك أيها النبى ، سلام
على عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسوله » وأسقط
بعضهم فى الحكاية عن ابن سريج لفظ السلام الثانى فقال « السلام عليك أيها
النبى وعلى عباد الله الصالحين » وأسقط بعضهم الصالحين ، واختاره الامام
أبو عبد الله الحليمى من كبار أصحابنا المتقدمين ، والصحيح الأول لأنه تكرر

في الأحاديث ولم يسقط في شيء من الروايات الصحيحة ، فيجب الاتيان به كله ، ولهذا قال الشافعي والأصحاب يتعين لفظة التحيات لثبوتها في جميع الروايات بخلاف المباركات وما بعدها ، ومما يدل لسقوط لفظة (وأشهد) رواية أبي موسى السابقة ، وأما إسقاط الصالحين فخطأ لأن الشرع لم يرد بالسلام على كل العباد هنا بل خص به الصالحين فيتعين أن يكون إسقاط علينا خطأ أيضا لأن المتكلم لا يدخل في الصالحين فلا يجوز حذفه .

فالحاصل أن في قوله : ورحمة الله وبركاته ثلاثة أوجه (أصحها) وجوبها (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الأول دون الثاني وفي علينا الصالحين ثلاثة أوجه (أصحها) وجوبها (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الصالحين دون علينا ، وفي الشهادة الثانية ثلاثة أوجه : (أحدها) وأشهد أن محمدا رسول الله (والثاني) وهو الأصح وأن محمدا رسول الله (والثالث) وأن محمدا رسوله والله أعلم .

(فرع) وقع في المذهب في التشهد (سلام عليك أيها النبي ، سلام علينا) بتكرير سلام في الموضعين وكذا هو في البويطي وكذا ذكره المصنف في التنبيه وآخرون وكذا جاء في بعض الأحاديث . وقال جماعات من الأصحاب : السلام عليك ، السلام علينا بالآلف واللام فيهما ، وكذا جاء في أكثر الأحاديث وأكثر كلام الشافعي ، ووقع في مختصر المزني : السلام عليك أيها النبي ، سلام علينا ، بآيات الألف واللام في الأول دون الثاني واتفق أصحابنا على أن جميع هذا جائز لكن الألف واللام أفضل لكثرة في الأحاديث وكلام الشافعي ولزيادته فيكون أحوط ، ولموافقته سلام التحلل من الصلاة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(قال في الأم : وإن ترك الترتيب لم يضر لأن المقصود يحصل مع ترك الترتيب ، ويستحب إذا بلغ الشهادة أن يشير بالسبحة لما رويناه من حديث ابن عمر وابن الزبير ووائل بن حجر رضي الله عنهم ، وهل يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا التشهد ؟ فيه قولان ، قال في القديم : لا يصلى لأنها لو شرعت الصلاة فيه عليه لشرعت على آله كالشهادتين الأخير ، وقال في الأم : يصلى عليه لأنه قبود شرع فيه التشهد فشرع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كالقبود في آخر الصلاة) .

(الشرح) قوله (قعود شرع فيه التشهد) احتراز من الجلوس بين السجدين ومن جلسة الاستراحة . وحاصل ما ذكره ثلاث مسائل (أحداها) استحباب الإشارة بالمسيحة ، وقد سبق بيان هذه المسألة وفروعها وبيان أحاديثها وما يتعلق بها في السابق (الثانية) لفظ التشهد متعين فلو أبدله بمعناه لم تصح صلاته ان كان قادرا على لفظه بالعربية فان عجز أجزأته ترجمته وعليه التعلم ، وقد سبق بيان هذه المسألة في فصل التكبير . وحكى القاضى أبو الطيب وجها أنه لو قال : أعلم أن لا اله الا الله بدل أشهد أجزأه لأنه بمعناه ، والصحيح المشهور أنه لا يجزیه كسائر الكلمات ، وينبغي أن يأتي بالتشهد مرتبا فان ترك ترتيبه نظر ان غيره تغييرا مبطلا للمعنى لم تصح صلاته ، وتبطل صلاته ان تعمده ؛ لأنه كلام أجنبي ، وان لم يغيره فطريقان المذهب : صحته ، وهو المنصوص في الأم وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين (والثاني) في صحته وجهان وقيل قولان حكاه الخراسانيون وصاحب الحاوى وقطع القاضى حسين والمتولى بأنه لا يصح والصحيح الأول . وقد روى مالك في الموطأ والبيهقي بإسناد صحيح عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تقول في التشهد « أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » وقد سبق بيانه قريبا .

(الثالثة) هل تشرع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التشهد الأول ؟ فيه قولان مشهوران (القديم) لا يشرع ، وبه قطع أبو حنيفة وأحمد وإسحق ، وحكى عن عطاء والشعبي والنخعي والثوري . (والجديد) الصحيح عند الأصحاب تشرع ، ودليلهما في الكتاب . وحكى المحاملى في المجموع طريقين (أحدهما) هذا (والثاني) يسن قولاً واحداً وحكى صاحب العدة طريقين (أحدهما) قولان (والثاني) لا يسن قولاً واحداً فحصل ثلاث طرق للمشهور في المسألة قولان والصحيح أنها تسن وهو نصه في الأم والاملاء . وأما الصلاة على آل في التشهد الأول ففيه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين لا يشرع (والثاني) حكاه الخراسانيون أنه يبنى على وجوبها في التشهد الأخير ، فان لم نوجبها وهو المذهب لم تشرع هنا ، والا فقولان كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال الرافعى : فان

قلنا لا تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول ولا في القنوت ففعلها في أحدهما ، أو أوجبناها على الأولى في الأخير ولم نسنها في الأول فان أتى بها فيه فقد ثقل ركننا الى غير موضعه ، وفي بطلان الصلاة به خلاف وتفصيل يأتي ان شاء الله تعالى .

(فسر) قال أصحابنا : يكره أن يزيد في التشهد الأول على لفظ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل اذا سنهما ، فيكره أن يدعو فيه أو يطوله بذكر آخر ، فان فعل لم تبطل صلاته ولم يسجد للسهو سواء طوله عمدا أو سهوا ، هكذا نقل هذه الجملة الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي ، واتفق الأصحاب عليها . وقد يحتج له بحديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف قالوا : حتى يقوم » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي : هو حديث حسن ، وليس كما قال لأن أبا عبيدة لم يسمع أباه ، ولم يدركه باتفاقهم ، وهو حديث منقطع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يقوم الى الركعة الثالثة معتمدا على الأرض بيديه ، لما روينا عن مالك ابن الحويرث في الركعة الأولى ، ثم يصلي ما بقي من صلاته مثل الركعة الثانية الا فيما بيناه من الجهر وقراءة السورة) .

(الشرح) مذهبنا أنه يقوم الى الثالثة معتمدا بيديه على الأرض ، وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك ودليلنا ودليلهم . قال الشافعي والأصحاب : ويقوم مكبرا ويتدء التكبير من حين يتدء القيام ويمده الى أن ينتصب قائما ، وقد سبق في فصل الركوع حكاية قول نقله الخراسانيون أنه لا يمده ، والصحيح الأول وينكر على المصنف كونه ترك ذكر التكبير ، وهو سنة بلا خلاف للأحاديث الصحيحة التي سبق ذكرها في فصل الركوع . وهذا الذي ذكرناه من استحباب ابتداء التكبير من القيام هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء . وعن مالك روايتان (احدهما) هكذا (والثانية) وهو أن شرعته أنه لا يكبر في حال قيامه ، فاذا انتصب قائما ابتداء التكبير . قال ابن بطال المالكي : وهذا الذي يوافق الجمهور أولى . قال : وهو الذي تشهد له الآثار . قال أصحابنا : ثم يصلي الركعة الثالثة كالثانية الا في الجهر وقراءة

السورة ففيها قولان سبقا هل تشرع أم لا ؟ فإن شرعت فهي أخف من القراءة في الثانية كما سبق وجهان في استحباب رفع اليدين إذا قام من التشهد الأول ، وذكرنا أن المشهور في المذهب أنه لا يستحب ، وأن الصحيح أو الصواب أنه يرفع يديه ؛ وبسطنا دلائله ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فإذا بلغ آخر الصلاة جلس للتشهد وتشهد ؛ وهو فرض ، لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال : « كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ ؛ السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ السَّلَامُ عَلَى فَلَانٍ ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، وَلَكِنْ قُولُوا : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » .

(الشرح) إذا بلغ آخر صلاته جلس للتشهد وتشهد ، وهذا الجلوس والتشهد فيه فرضان عندنا لا تصح الصلاة إلا بهما ؛ وبه قال الحسن البصري وأحمد وإسحق وداود وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونافع مولى ابن عمر وغيرهما ، وقال أبو حنيفة ومالك : والجلوس بقدر التشهد واجب ولا يجب التشهد وحكي الشيخ أبو حامد عن علي بن أبي طالب والزهرى والنخعي ومالك والأوزاعي والثوري أنه لا يجب التشهد الأخير ولا جلوسه إلا أن الزهرى ومالك والأوزاعي قالوا لو تركه سجد للسهو ، وعن مالك رواية كأبي حنيفة والأشهر عنه أن الواجب الجلوس بقدر السلام فقط . واحتج لهم بحديث المسئء صلاته ، وبحديث عبد الرحمن (١) ابن زياد بن أنعم الإفريقي عن بكر بن سودة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد الإمام في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يتشهد فقد تمت صلاته » وفي رواية « ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته » رواه أبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم وألفاظهم مختلفة ، وعن علي رضي الله عنه موقوفا ، وقياسا على التشهد الأول والتسبيح للركوع .

(١) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الشعماني أبو أيوب قاضي إفريقية عن أبيه وعنه ابن المبارك وابن وهب وثقه يحيى بن سعيد القطان واستنكر حديثه أحمد بن حنبل وقال يعقوب ابن شيبة : رجل صالح من الأمريين المعروف وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال البخاري : هو مقارب الحديث قلت : مات سنة ١٥٦ (ط) .

واحتج أصحابنا بحديث ابن مسعود المذكور في الكتاب وهو صحيح بهذا اللفظ رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا : اسناده صحيح ، قال أصحابنا : وفيه وجهان (أحدهما) قوله قبل أن يفرض التشهد فدل على أنه فرض (والثاني) قوله صلى الله عليه وسلم « ولكن قولوا : التحيات لله » وهذا أمر والأمر للوجوب ، ولم يثبت شيء صريح في خلافه ، قال أصحابنا : ولأن التشهد شبيه بالقراءة لأن القيام والقعود لا تتميز العبادة منهما عن العادة فوجب فيهما ذكر ليميز ، بخلاف الركوع والسجود . وأما الجواب عن حديث المسيء صلاته فقال أصحابنا : إنما لم يذكره له لأنه كان معلوماً عنده ، ولهذا لم يذكر له النية وقد أجمعنا على وجوبها ، ولم يذكر القعود للتشهد ، وقد وافق أبو حنيفة على وجوبه ولم يذكر السلام ، وقد وافق مالك والجمهور على وجوبه .

والجواب عن حديث ابن عمرو أنه ضعيف باتفاق الحفاظ ، ممن نص على ضعفه الترمذي وغيره ، وضعفه ظاهر ، قال الترمذي : ليس اسناده بقوى ، وقد اضطربوا فيه ، قال العلماء : وضعفه من ثلاثة أوجه (أنه) مضطرب ، والافريقي ضعيف أيضا باتفاق الحفاظ ، وبكر بن سواد لم يسمع من عبد الله بن عمرو وأما المنقول عن علي رضي الله عنه فضعيف أيضا ضعفه البيهقي ، وروى بإسناده عن أحمد بن حنبل أن هذا لا يصح وأما القياس على التسبيح في الركوع فقد سبق الجواب عنه . وعن قياسهم على التشهد الأول أن النبي صلى الله عليه وسلم جبر تركه بالسجود ، ولو كان فرضا لم يجبر ولم يجز هذا التشهد ، قال امام الحرمين ^(١) ولم يزل المسلمون يجبرون الأول بالسجود دون الثاني والله أعلم .

(فرع) أجمع العلماء على الاسرار بالتشهدين وكراهة الجهر بهما ، واحتجوا له بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « من السنة أن يخفي التشهد » رواه أبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن ، والحاكم في المستدرک ، وقال : حسن صحيح على شرط البخاري ومسلم ، قال الترمذي : والعمل عليه عند أهل العلم .

(١) بياض بالأصل ولعله في كتاب الإساليب (ط)

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والسنة في هذا القعود أن يكون متوركاً فيخرج رجله من جانب وركه الأيمن ، ويضع اليديه على الأرض لما روى أبو حميد رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الأوليين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى وإذا جلس في الأخير جلس على اليديه وجعل بطن قدمه اليسرى تحت مابض اليمنى ، ونصب قدمه اليمنى » ولأن الجلوس في هذا التشهد يطول فكان التورك فيه أمكن والجلوس في التشهد الأول يقصر فكان الافتراش فيه أشبه ، ويتشهد على ما ذكرناه) .

(الشرح) وهذه المسألة قد سبقت بدلائلها وفروعها ، ومذاهب العلماء فيها في الفصل الذي قبل هذا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإذا فرغ من التشهد صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو فرض في هذا الجلوس لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقبل الله صلاة إلا بظهور وبالصلاة على » والأفضل أن يقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد [كما] صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد [كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد ، لما روى كعب بن عجرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ذلك ، والواجب من ذلك] أن يقول [: اللهم صل على محمد ، وفي الصلاة على آلله وجهان (أحدهما) يجب لما روى أبو حميد قال : « قالوا : يا رسول الله كيف نصلي عليك ؟ فقال قولوا : اللهم صل على محمد و [علي أزواجه] وذريته كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته ، كما باركت على إبراهيم أنك حميد مجيد » والمذهب أنها لا تجب للاجماع) .

(الشرح) الذي أراه تقديم الأحاديث الواردة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آلله ، عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا : قد علمنا أو عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم أنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد كما باركت على إبراهيم أنك حميد مجيد » رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ ، وفي رواية لأبي داود « كما صليت على إبراهيم - وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم » وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنهم قالوا : يا رسول الله كيف نصلي عليك ؟ قال : « قولوا : اللهم صل على محمد وعلى أزواجه

وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته .
 كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد » رواه البخارى ومسلم وهذا
 لفظه . وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال « قلنا يا رسول الله هذا
 السلام عليك فكيف نصلى عليك ؟ قال : « قولوا : اللهم صل على محمد
 عبدك ورسولك كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما
 باركت على ابراهيم وآل ابراهيم » رواه البخارى فى صحيحه فى وسط كتاب
 الدعوات بهذه الأحرف ، وقد رأيت بعض الحفاظ المتأخرين الكبار عزاه الى
 البخارى فى غير هذا الموضع ، وفيه التصريح بقوله : كما صليت على ابراهيم
 وهى لما يده حيه (١) .

وعن أبى مسعود الأنصارى البدرى رضى الله عنه قال « أتانا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ونحن فى مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد :
 أمرنا الله عز وجل أن نصلى عليك يا رسول الله فكيف نصلى عليك ؟ فسكت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
 صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
 آل ابراهيم انك حميد مجيد ، والسلام كما قد علمتم » رواه مسلم بهذا
 اللفظ وفى رواية « كيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك فى صلاتنا ؟ قال
 « قولوا : اللهم صل على محمد النبى الأمى وعلى آل محمد كما صليت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم ، وبارك على محمد النبى الأمى وعلى آل محمد
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد » رواها أبو
 حاتم بن حبان بكسر الحاء ، والحاكم أبو عبد الله فى صحيحيهما والدارقطنى
 والبيهقى ، واحتجوا بها . قال الدارقطنى : هذا اسناد حسن ، وقال الحاكم :
 هذا حديث صحيح .

وفى هذه الرواية فائدتان (احدهما) قوله : اذا نحن صلينا عليك فى
 صلاتنا (والثانية) قوله كما صليت على ابراهيم ، لأن أكثر روايات هذا
 الحديث ليس فيها ذكر ابراهيم انما فيها كما صليت على آل ابراهيم . وعن

(١) كذا بالأصل فحرر وأمله (وهى الى حميد مجيد) (ط) .

فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال : « سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو في صلاته لم يمجّد الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عجل هذا ، ثم دعاه فقال له ولغيره : إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد الله والثناء عليه ، ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بعد بما شاء » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأبو حاتم بن حبان - بكسر الحاء - وأبو عبد الله الحاكم في صحيحيهما وغيرهما . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم ، وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرناه .

وأما كعب بن عجرة - بضم العين واسكان الجيم وبالراء - فهو أبو محمد ويقال أبو عبد الله ، ويقال أبو اسحاق بن عجرة الأنصاري السامي ، شهد بيعة الرضوان توفي بالمدينة سنة اثنتين ، وقيل ثلاث وقيل إحدى وخمسين ، وهو ابن خمس وسبعين سنة وقيل غير ذلك ، وقوله « حميد مجيد » قال أهل اللغة والمعاني والمفسرون : الحميد بمعنى المحمود ، وهو الذي تحمّد أفعاله ، والمجيد الماجد وهو من كمل في الشرف والكرم والصفات المحمودة .

(أما أحكام المسألة) فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير فرض بلا خلاف عندنا إلا ما سأذكره عن ابن المنذر أن شاء الله تعالى فانه من أصحابنا . وفي وجوبها على الآل وجهان ، وحكماهما امام الحرمين والغزالي قولين ، والمشهور وجهان (الصحيح) المنصوص ، وبه قطع جمهور الأصحاب أنها لا تجب (والثاني) تجب ولم يبين الجمهور قائله من أصحابنا ، وقد بينه أبو علي البنديجي في كتابه الجامع ، وأبو الفتح سليم الرازي في تقريبه وصاحبه الشيخ أبو الفتح نصر المقدسي في تهذيبه وصاحب العدة فقالوا : هو قول التريجي من أصحابنا - بمثناة من فوق مضومة ثم باء موحدة مضومة ثم جيم - واحتج له بحديث أبي حميد وليس فيه ذكر الآل ، وكان ينبغي أن يحتج بما ذكرناه من الأحاديث الصحيحة المصرحة بالصلاة على الآل ، ولعل المصنف أراد بالآل الأهل وهم الأزواج والذرية المذكورة في الحديث ، وهو أحد المذاهب في ذلك كما سأذكره في فرع مستقل إن شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله وغيره « وهذا الوجه مردود باجماع الأمة » قيل
قائله : ان الصلاة على الآل لا تجب . قال الشافعي والأصحاب : والأفضل
في صفة الصلاة أن يقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد الى آخر
ما ذكره المصنف . وينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة السابقة فيقول :
اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه
 وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى
وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
في العالمين انك حميد مجيد .

وأما أقل الصلاة فقال الشافعي والأصحاب : هو أن يقول اللهم صل على
محمد فلو قال صلى الله على محمد فوجهان حكاهما صاحب الحاوي . قال :
وهما كالوجهين في قوله عليكم السلام ، والصحيح أنه يجزئه ، وبه قطع
صاحب التهذيب ، وفي هذا دليل على أنه لو قال : اللهم صل على النبي أو
على أحمد أجزاء . وكذا قطع الرافعي بأنه لو قال صلى الله على رسوله
أجزاء ، قال : وفي وجه يكفي أن يقول صلى الله عليه ، والكنية ترجع الى
قوله في التشهد : وأشهد أن محمدا رسول الله قال : وهذا نظر الى المعنى
وقال القاضي حسين في تعليقه : لا يجزئه أن يقول اللهم صل على أحمد أو
النبي ، بل تسمية محمد صلى الله عليه وسلم واجبة . قال البغوي وغيره :
وأقل الصلاة على الآل اللهم صل على محمد وآله ، ويشترط أن يأتي
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من التشهد ، والله أعلم .

(فرع) في بيان آل النبي صلى الله عليه وسلم المأمور بالصلاة
عليهم وفيهم ثلاثة أوجه لأصحابنا (الصحيح) في المذهب أنهم بنو هاشم وبنو
المطلب ، وهو الذي نص عليه الشافعي في حرملة ، ونقله عنه الأزهرى
والبيهقى وقطع به جمهور الأصحاب (والثاني) أنهم عترته الذين ينسبون
اليه صلى الله عليه وسلم وهم أولاد فاطمة رضى الله عنها وتسلمهم أبدا ، حكاه
الأزهرى وآخرون (والثالث) أنهم كل المسلمين التابعين له صلى الله عليه
وسلم الى يوم القيامة ، حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه عن بعض أصحابنا ،
واختاره الأزهرى وآخرون ، وهو قول سفيان الثوري وغيره من المتقدمين ،
رواه البيهقى عن جابر بن عبد الله الصحابي وسفيان الثوري وغيرهما .

واحتج القائلون بهذا بقول الله تعالى (ادخلوا آل فرعون أشد
العداب ^(١)) والمراد جميع أتباعه كلهم . قال البيهقي : ويحتج لهم بقول الله
تعالى لنوح صلى الله عليه وسلم : (احمل فيها من كل زوجين اثنين ^(٢))
وأهلك) و (قال ان ابني من أهلي وان وعدك الحق وأنت أحكم
الحاكمين ^(٣)) قال : يا نوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح) فأخرجه
بالشرك عن أن يكون من أهل نوح . قال البيهقي : وقد أجاب الشافعي
عن هذا فقال : الذي نذهب اليه أن معنى الآية أنه ليس من أهلك الذين أمرناك
بحملهم لأنه تعالى قال : (وأهلك الا من سبق عليه القول منهم ^(٤)) فأعلمه
أنه أمره أن لا يحمل من أهله من يسبق عليه القول من أهل معصيته بقوله
تعالى (انه عمل غير صالح) وعن وائلة بن الأسقع رضى الله عنه قال : (جئت
أطلب عليا رضى الله عنه فلم أجده ، فقالت فاطمة رضى الله عنها : انطلق الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه فاجلس ، فجاء مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فدخل فدخلت معهما فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
حسنا ووحسينا فأجلس كل واحد منهما على فخذه وأدنى فاطمة من حجره
وزوجها ثم لف عليهم ثوبه وانه منتبز فقال : « انما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا ^(٥) » اللهم هؤلاء أهلى اللهم حق ، قال
واثلة : قلت يا رسول الله وأنا من أهلك ؟ قال : وأنت من أهلى ، قال واثله :
انها لمن أرجى ما أرجوه) قال البيهقي : هذا اسناد صحيح ، قال وهو الى
تخصيص وائلة بذلك أقرب من تعميم الأمة كلها به وكأنه جعل وائلة فى حكم
الأهل تشبيها بمن يستحق هذا الاسم لا تحقيقا .

وأما ما رواه أبو هريرة نافع السلمى عن أنس عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه سئل من آل محمد ؟ فقال : كل مؤمن من تقى . فقال البيهقي :
هذا ضعيف لا يحل الاحتجاج به ، لأن أبا هريرة كذبه يحيى بن معين وضعفه
أحمد وغيره من الحفاظ ، واحتج الشافعي ثم البيهقي والأصحاب لمذهب

(١) الآية ٤٦ من سورة غافر .

(٢) الآية ٤٠ من سورة هود .

(٣) الايتان ٢٥ ، ٤٦ من سورة هود .

(٤) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

(٥) الآية ٣٢ من سورة الاحزاب .

الشافعي أن الآل هم بنو هاشم وبنو المطلب بقوله صلى الله عليه وسلم « أن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » رواه مسلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير . قد ذكرنا أن مذهبنا أنها فرض فيه ، ونقله أصحابنا عن عمر بن الخطاب وابنه رضى الله عنهما ، ونقله الشيخ أبو حامد عن ابن مسعود وأبي مسعود البدرى رضى الله عنهما ، ورواه البيهقي وغيره عن الشعبي وهو احدى الروايتين عن أحمد وقال مالك وأبو حنيفة وأكثر العلماء : هي مستحبة لا واجبة ، وحكاها ابن المنذر عن مالك وأهل المدينة ، وعن الثوري وأهل الكوفة وأهل الرأي جملة من أهل العلم . قال ابن المنذر : وبه أقول .

وقال اسحق : ان تركها عمدا لم تصح صلاته ، وان تركها سهوا رجوت أن تجزئه . واحتج لهم بحديث « المسىء صلاته » وبحديث ابن مسعود في التشهد ثم قال في آخره : فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك . واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (صلوا عليه وسلموا تسليما)^(١) قال الشافعي رحمه الله تعالى : أوجب الله تعالى بهذه الآية الصلاة وأولى الأحوال بها حال الصلاة ، قال أصحابنا : الآية تقتضى وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد أجمع العلماء أنها لا تجب في غير الصلاة قال الكرخي : محجوج بالاجماع قبله واحتجوا أيضا بالأحاديث الصحيحة السابقة ، وأجابوا عن حديث « المسىء » صلاته بأنه مجمول على أنه كان يعلم التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحتج الى ذكرهما كما لم يذكر الجلوس وقد أجمعنا على وجوبه وانما تركت النية للعلم بها ، والجواب عن حديث ابن مسعود أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ ، وسيأتى ايضاح ادراجها وقول الحفاظ فيه في مسألة الخلاف في وجوب السلام ان شاء الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يدعو بما احب لما روى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا تشهد احدكم فليتعوذ من اربع عذاب النار ، وعذاب القبر وفتنة الحيا

(١) الآية ٥٦ من سورة الاحزاب .

والمات وفتنة المسيح الدجال ، ثم يدعو لنفسه بما بدا له فان كان اماما لم يطل الدعاء ، والافضل أن يدعو لما روى على رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقول بين التشهد والتسليم : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت » .

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم دون قوله (ثم يدعو لنفسه بما بدا له) والبيهقي والنسائي بهذه الزيادة بإسناد صحيح . وحديث على رضى الله عنه رواه مسلم . قال أهل اللغة : العذاب كل ما يضرني ^(١) الانسان ويشق عليه ، وأصله المنع وسمى عذابا لأنه يمنع من المعاودة ، ويمنع غيره من مثل ما فعله (وقوله) فتنة المحيا والمات أى الحياة والموت ، والمسيح بفتح الميم وتخفيف السين وبالحاء المهملة ، وهو الصواب في ضبطه . وقيل أشياء أخر ضعيفة نسطها في تهذيب اللغات . قال أبو عبيد وغيره : المسيح هو المسنوح العين ، وبه سمي الدجال ، وقال غيره : لمسحه الأرض فهو فعيل بمعنى فاعل وقيل المسيح الأعور وقال أبو العباس ثعلب : المسيح الكذاب والدجال من الدجل ، وهو التفطية سمي بذلك لتمويهه وتغطيته الحق بباطله وتجنبه له وقيل غير ذلك . وقوله : (أنت المقدم وأنت المؤخر) أى يقدم من لطف به الى رحمة وطاعته بفضله ويؤخر من شاء عن ذلك بعدله .

(اما حكم المسألة) فاتفق الشافعي والأصحاب على استحباب الدعاء بعد التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقبل السلام ، قال الشافعي والأصحاب : وله أن يدعو بما شاء من أمور الآخرة والدنيا ، ولكن أمور الآخرة أفضل وله الدعاء بالدعوات المأثورة في هذا الموطن والمأثورة في غيره ، وله أن يدعو بغير المأثور ، وبما يريد من أمور الآخرة والدنيا ، وحكى امام الحرمين عن والده الشيخ أبي محمد الجويني أنه كان يتردد في قول : اللهم ارزقني جارية صفتها كذا وكذا ويميل الى منعه وأنه يبطل الصلاة ، والصواب الذي عليه جمهور الأصحاب أنه يجوز كل ذلك ولا تبطل الصلاة بشيء منه ، ودليله الأحاديث الصحيحة التي سنذكرها في فرع مفرد ان شاء

(١) كانت في جميع النسخ (ما يضرني) وأظنها من التصحيف والصواب (ما يضرني) لأنه ليس من لازم الفناء ولا العكس (ط) .

الله تعالى منها : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ثم ليتخير من الدعاء ما شاء » ونحو ذلك من الأحاديث ، ولا فرق في استحباب هذا الدعاء بين الامام والمأموم والمنفرد ، وهكذا نص عليه الشافعي في الأم ، وبه قطع الجمهور . وحكى الرافعي وجها أنه لا يستحب الدعاء للامام وهذا غلط صريح مخالف للأحاديث الصحيحة ، ولنصوص الشافعي والأصحاب .

قال الشافعي في الأم : أحب لكل مصل أن يزيد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الله عز وجل ودعائه في الركعتين الأخيرتين وأرى أن يكون زيادة ذلك ان كان اماما أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قليلا للتخفيف عن خلفه ، وأرى أن يكون جلوسه وحده أكثر من ذلك ولا أكره ما أطال ما لم يخرج ذلك الى سهو أو يخاف به سهوا وإن لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كرهت ذلك ولا إعادة عليه ولا سجود سهو ، هذا نصه نقلته من الأم بحروفه وفيه فوائد ، والله أعلم .

(فرع) في أدعية صحيحة بين التشهد والتسليم وفي غير ذلك من أحوال الصلاة منها : حديث على رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم « ثم يتخير من المسألة ما شاء » وفي رواية له « ثم ليتخير من الدعاء » . وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله من أربع : من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظه وفي رواية لمسلم « اذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول : اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » . وفي رواية لمسلم أيضا عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ، وعذاب

النار ، وفتنة الحيا والممات ، وشر المسيح الدجال » وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يدعو في الصلاة : اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات ، اللهم انى أعوذ بك من المأثم والمغرم ، فقال له قائل : ما أكثر ما تستعيز من المأثم والمغرم ؟ فقال : ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف » رواه البخارى ومسلم .

وعن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول : قولوا : اللهم انا نعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات » رواه مسلم ، ثم قال : بلغنى أن طاووسا قال لابنه دعوت به في صلاتك ؟ فقال : لا ، فقال أعد صلاتك . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبى بكر الصديق رضى الله عنهم قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « علمنى دعاء أدعوه به في صلاتى فقال : قل : اللهم انى ظلمت نفسى ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى انك أنت الغفور الرحيم » رواه البخارى ومسلم .

(قوله) ظلما كثيرا — هو بالثناء المثلث في أكثر الروايات ، وفي بعض الروايات كبيرا بالباء الموحدة ، فينبغى أن يجمع بينهما فيقال كبيرا ، واحتج البخارى وخلائق من الأئمة بهذا الحديث في الدعاء بين التشهد والسلام .

وعن أبى صالح عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل : كيف تقول في الصلاة ؟ قال : أتشهد وأقول : اللهم انى أسألك الجنة وأعوذ بك من النار أما انى لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم حولهما ندندن » رواه أبو داود بإسناد صحيح . قال أهل اللغة : الدندنة كلام لا يفهم ، ومعنى حولهما ندندن أى حول سؤاليهما (احداهما) سؤال طلب (والثانية) سؤال رهب والأحاديث في هذا كثيرة ، وفيما ذكرته كفاية وبالله التوفيق .

(فرع) قد سبق في فصل تكبيرة الاحرام بيان حكم الدعاء بغير

العربية فيما يجوز الدعاء به في الصلاة . مذهبنا أنه يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز الدعاء به خارج الصلاة من أمور الدين والدنيا وله ^(١) : اللهم ارزقني كسبا طيبا وولدا ودارا وجارية حسناء يصفها ، اللهم خلص فلانا من السجن وأهلك فلانا وغير ذلك . ولا يبطل صلاته شيء من ذلك عندنا ، وبه قال مالك والثوري وأبو ثور واستحاق .

وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز الدعاء إلا بالأدعية المأثورة الموافقة للقرآن قال العبدري : وقال بعضهم : لا يجوز بما يطلب من آدمي ؟ وقال بعض أصحاب أحمد : أن دعا بما يقصد به اللذة وشبه كلام الآدمي كطلب جارية وكسب طيب بطلت صلاته . واحتج لهم بقوله صلى الله عليه وسلم « أن هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم ، وبالقياص على رد السلام وتشميت العاطس .

واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم « وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء » وفي الحديث الآخر « فأكثروا الدعاء » وهما صحيحان سبق بينهما فأطلق الأمر بالدعاء ولم يقيد فتناول كل ما يسمى دعاء ، ولأنه صلى الله عليه وسلم دعا في مواضع بأدعية مختلفة فدل على أنه لا حرج فيه . وفي الصحيحين في حديث ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في آخر التشهد « ثم ليخير من الدعاء ما أعجبه وأحب إليه وما شاء » وفي رواية مسلم كما سبق في الفرع قبله ، وفي رواية أبي هريرة « ثم يدعو لنفسه ما بدا له » قال النسائي : وإسناده صحيح كما سبق . وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في قنوته : « اللهم أنج الوليد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف » رواه البخاري ومسلم وفي الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم العن رعلا وذكوان وعصية عصت الله ورسوله » وهؤلاء قبائل من العرب ، والأحاديث بنحو ما ذكرناه كثيرة . والجواب عن حديثهم أن الدعاء لا يدخل في كلام الناس ، وعن

(١) يعنى وله أن يقول

التشيميت ورد السلام. أنهما من كلام الناس لأنهما خطاب لآدمي بخلاف الدعاء ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

وان كانت الصلاة ركعة أو ركعتين جلس في آخرها متوركا وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ودعا على ما وصفناه ، ويكره ان يقرأ في التشهد لأنه حالة من أحوال الصلاة لم يشرع فيها القراءة فكرهت فيها كالركوع والسجود .

(الشرح) هذا الذي ذكره كله متفق عليه على ما ذكره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يسلم وهو فرض في الصلاة ، لقوله صلى الله عليه وسلم « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ») ولأنه أحد طرفي الصلاة فوجب فيه نطق كالطرف الأول ، والسنة ان يسلم تسليمتين احدهما عن يمينه والأخرى عن يساره ، والسلام ان يقول : السلام عليكم ورحمة الله ، لما روى عبد الله رضي الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله ، وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده من ههنا ومن ههنا » .

وقال في القديم : ان اتسع المسجد وكثر الناس سلم تسليمتين ، وان صغر المسجد وقل الناس سلم تسليمة واحدة ، لما روت عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ، ولان السلام للاعلام بالخروج من الصلاة ، واذا كثر الناس كثر اللفظ فيسلم اثنتين ليبلغ واذا قل الناس كفاهم الاعلام بتسليمة واحدة ، والأول اصح لان الحديث في تسليمة غير ثابت عند اهل النقل ، والواجب من ذلك تسليمة لان الخروج يحصل بتسليمة ، فان قال : عليكم السلام اجزاه على المنصوص كما يجزئه في التشهد وان قدم بمضه على بعض . ومن اصحابنا من قال : لا يجزئه حتى ياتي به مرتبا كما يقول في القراءة والمذهب الأول ، وينوي الامام بالتسليمة الاولى الخروج من الصلاة والسلام على من عن يمينه وعلى الحفظة ، وينوي بالثانية السلام على من على يساره وعلى الحفظة ، وينوي المأموم بالتسليمة الاولى الخروج من الصلاة ، والسلام على الامام وعلى الحفظة وعلى المأمومين من ناحيته في صفه وورائه وقدامه ، وينوي بالثانية السلام على الحفظة وعلى المأمومين من ناحيته ، فان كان الامام قدامه نواه في اى التسليمتين شاء ، وينوي المنفرد بالتسليمة الاولى الخروج من الصلاة ، والسلام على الحفظة ، وبالثانية السلام على الحفظة ، والاصل فيه ما روى سمرة رضي الله عنه قال : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسلم على أنفسنا وان يسلم بعضنا على

بعض . وروى على رضى الله عنه وكرم الله وجهه : « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل الظهر اربعا وبعدها ركعتين ، ويصلى قبل العصر اربعا : يفصل كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبين ومن معه من المؤمنين » وان نوى الخروج من الصلاة ولم ينو ماسواه جاز لان التسليم على الحاضرين سنة ، وان لم ينو الخروج من الصلاة ففيه وجهان . قال ابو العباس بن سريج وابو العباس بن القاسم : لا يجزئه وهو ظاهر النص في البويطى لانه نطق في احد طرفي الصلاة فلم يصح من غير نية تكبيرة الاحرام . وقال ابو حفص بن الوكيل (١) وابو عبد الله الخنجراني رحمهم الله : يجزئه لان نية الصلاة قد اتت على جميع الافعال والسلام من جعلتها ، او لانه لو وجبت التنية في السلام لوجب تعيينها كما قلنا في تكبيرة الاحرام .

(الشرح) حديث مفتاح الصلاة الى آخره سبق بيانه في تكبيرة الاحرام وما يتعلق به . اما حكم السلام فحاصله ان السلام ركن من اركان الصلاة لا تصح الا به ولا يقوم غيره مقامه ، وأقله ان يقول : السلام عليكم ، فلو اخل بحرف من هذه الأحرف لم يصح سلامه ، فلو قال : السلام عليك أو قال : سلامي عليك أو سلام الله عليكم أو سلام عليكم بغير تنوين أو السلام عليهم لم يجزه بلا خلاف ، فان قاله سهوا لم تبطل صلاته ، ولكن يسجد للسهو وتجب اعادة السلام ، وان قاله عمدا بطلت صلاته الا في قوله : السلام عليهم . فانه لا تبطل الصلاة لانه دعاء لغائب ، وان قال : سلام عليكم بالتنوين فوجهان مشهوران في الطريقتين ، وحكاها الجرجاني قولين وهو غريب (أحدهما) يجزئه ويقوم التنوين مقام الألف واللام كما يجزئه في سلام التشهد ، وهذا هو الأصح عند جماعة من الخراسانيين منهم امام الحرمين والبعوى والرافعي (والثاني) لا يجزئه ، وهو الأصح المختار ، ممن صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب . هذا هو الأصح وهو الذي ذكره أبو اسحاق المروزي في الشرح وهو نص الشافعي رحمه الله قال الشيخ أبو حامد : هو ظاهر نص الشافعي وقول عامة أصحابنا . قال : ومن قال : يجزئه فقد غلط . ودليله قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلى » وينت الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول : « السلام عليكم » ولم ينقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد فانه نقل بالأحاديث الصحيحة بالتنوين وبالألف واللام .

(١) في النسخة المطبوعة من المذهب خلط بين الاسمين وخطا فيهما (ط) .

(وقولهم) التتوين يقوم مقام الألف واللام ليس بصحيح ، ولكنهما لا يجتمعان ولا يلزم من ذلك أنه يسد مسده في العموم والتعريف وغيره .
ولو قال : عليكم السلام فوجهان ، وحكماهما الماوردي قولين ، واتفقوا على أن الصحيح أنه يجزى كما ذكره المصنف في الكتاب ، وهو المنصوص قياسا على التشهد . فانه يجوز تقديم بعضه على بعض على المذهب كما سبق (والثاني) لا يجوز كما لو ترك ترتيب القراءة ، فعلى الأول يجزئه مع أنه مكروه نص عليه ، وهل يجب أن يتوى بسلامه الخروج ؟ فيه وجهان مشهوران ، أصحهما عند الخراسانيين لا يجب لأن نية الصلاة شملت السلام ، وهذا قول أبي حفص بن الوكيل وأبي عبد الله الختن كما ذكره المصنف . قال امام الحرمين وهو قول الأكثرين (والثاني) يجب وهذا هو الأصح عند جمهور العراقيين .

قال المصنف رحمه الله : وهو ظاهر نصه في البويطي ، وهو قول ابن سريج وابن القاص . وقال صاحب الحاوي : وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وقول جمهور أصحابه قياسا على أول الصلاة ، والصحيح الأول . قال الرافعي : وهو اختيار معظم المتأخرين ، وحملوا نص الشافعي على الاستحباب قال أصحابنا : فإن قلنا يجب نية الخروج لم تجب عن الصلاة التي يخرج منها بلا خلاف . ومن نقل اتفاق الأصحاب على هذا الشيخ أبو حامد في تعليقه وصاحب العدة وغيرهما . قالوا : لأن الخروج متعين لما شرع بخلاف الدخول في الصلاة فانه متردد : قالوا : فلو عين غير التي هو فيها عمدا بطلت صلاته ، وإن كان سهوا سجد للسهو وسلم ثانيا .

وإن قلنا لا تجب النية لم يضر الخطأ في التعيين لأنه كمن لم ينو . هكذا قاله أصحابنا واتفقوا عليه . قال صاحب العدة والبيان : لا يضره كما لو شرع في صلاة الظهر وظن في الركعة الثانية أنه في العصر ثم تذكر في الثالثة أنها الظهر لم يضره وصلاته صحيحة في المسألتين . قال أصحابنا : وإذا قلنا تجب النية فمعناه أن بسلامه الخروج من الصلاة ، وأنه تحلل به فتكون النية مقترنة بالسلام ، فلو أخرها عنه وسلم بلا نية بطلت صلاته إن تمعد ، وإن سها لم تبطل ويسجد للسهو ثم يعيد السلام مع النية إن لم يطل الفصل ، فإن طال

وجب استئناف الصلاة ، ولو نوى قبل السلام الخروج بطلت صلاته وان نوى قبل السلام أنه سينوي الخروج عند السلام لم تبطل صلاته لكن لا تجزئه هذه النية ، بل يجب أن ينوي مع السلام ، قال أصحابنا : ويشترط أن يوقع السلام في حالة القعود فلو سلم في غيره لم يجزه وتبطل صلاته ان تعمد ، هذا ما يتعلق بأقل السلام .

وأما أكمله فأن يقول : السلام عليكم ورحمة الله وهل يسن تسليمية ثانية ؟ أم يقتصر على واحدة ولا تشرع الثانية ؟ فيه ثلاثة أقوال (الصحيح) المشهور وهو نصه في الجديد . وبه قطع أكثر الأصحاب : يسن تسليمتان (والثاني) تسليمية واحدة قاله في القديم (والثالث) قاله في القديم أيضا ان كان منفردا أو في جماعة قليلة ولا لفظ عندهم فتسليمية واحدة والا فثنتان ، هكذا حكى الأصحاب هذا الثالث قولاً قديماً ، وحكام امام الحرمين والغزالي عن رواية الربيع ، فيقتضى أن يكون قولاً آخر في الجديد ، وهذا غريب وما أظنه ثبت . والمذهب تسليمتان للأحاديث الصحيحة التي سنذكرها ، ولم يثبت حديث التسليمية الواحدة كما سنذكره ان شاء الله تعالى ، ولو ثبت فله تأويلات سنذكرها ، فإن قلنا تسليمية واحدة جعلها تلقاء وجهه ، وإن قلنا تسليمتان فالسنة أن تكون احدهما عن يمينه والأخرى عن يساره .

قال صاحب التهذيب وغيره : يتبدىء السلام مستقبل القبلة ويتمه ملتفتا بحيث يكون تمام سلامه مع آخر الالتفات ، ففي التسليمية الأولى يلتفت حتى يرى من عن يمينه خده الأيمن وفي الثانية يلتفت حتى يرى من عن يساره خده الأيسر هذا هو الأصح ، وصححه امام الحرمين والغزالي في البسيط والجمهور ، وبه قطع الغزالي في الوسيط والبعث وغيرهما . وقال امام الحرمين : يلتفت حتى يرى خداه ، واختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : حتى يرى خداه من كل جانب ، وهذا بعيد فانه اسراف ، قال أصحابنا : ولو سلم التسليميتين عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه أجزأه وكان تاركا للسنة ، قال البغوي : ولو بدأ باليسار كره وأجزأه . قال امام الحرمين والغزالي وغيرهما : اذا قلنا : يستحب التسليمية الثانية فهي واقعة بعد فراغ

الصلاة ليست منها ، وقد انتقضت الصلاة بالتسليمة الأولى حتى لو أحدث مع الثانية لم تبطل صلاته ، ولكن لا يأتي بها الا بطهارة .

قال أصحابنا : ويستحب للامام أن ينوي بالتسليمة الأولى السلام على من عن يمينه من الملائكة ، ومسلمي الجن والانس ، وبالثانية على من يساره منهم وينوي المأموم مثل ذلك ويختص بشيء آخر ، وهو أنه ان كان عن يمين الامام نوى بالتسليمة الثانية الرد على الامام ، وان كان عن يساره نواه في الأولى ، وان كان معاذيا له نواه في أيتها شاء ، والأولى أفضل ، نص عليه في الأم ، واتفق الأصحاب عليه . ويستحب أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض ، ويستحب لكل منهم أن ينوي بالأولى الخروج من الصلاة ان لم نوجها ، ودليل هذه النيات ما ذكره المصنف والأصحاب من حديث على رضي الله عنه ، وسأذكره ان شاء الله تعالى . ولا خلاف أنه لا يجب شيء من هذه النيات غير نية الخروج ففيها الخلاف والله أعلم .

(فسر) يستحب أن يقول : السلام عليكم ورحمة الله كما سبق . هذا هو الصحيح والصواب الموجود في الأحاديث الصحيحة وفي كتب الشافعي والأصحاب . ووقع في كتاب المدخل الى المختصر لزاھر السرخسي ، والنهاية لامام الحرمين والحلية للرويانى زيادة : وبركاته . قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : هذا الذى ذكره هؤلاء لا يوثق به وهو شاذ في نقل المذهب ، ومن حيث الحديث فلم أجده في شيء من الأحاديث الا في حديث رواه أبو داود من رواية وائل بن حجر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » وهذه الزيادة نسبها الطبراني الى موسى ابن قيس الحضرمي ، وعنه رواها أبو داود (قلت) هذا الحديث أسنده في سنن أبي داود اسناد صحيح .

(فسر) في بيان الأحاديث التى ذكرها المصنف وغيرها مما ورد في السلام : أما حديث « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم » فسبق بيانه في تكبيرة الاحرام ، وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال : كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم « يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى يياض

خده « رواه مسلم ، وعن [أبى] معمر أن أميراً كان بمكة يسلم تسليمين فقال عبد الله (يعنى ابن مسعود) أنى علقها ؟ قال الحاكم فى حديثه « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله » رواه مسلم . (قوله) علقها - وهو بفتح العين وكسر اللام - ومعناه من أين حصلت له هذه السنة ، وعن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » رواه أبو داود والترمذى ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح وليس فى رواية الترمذى « حتى يرى بياض خده » وهذه اللفظة فى رواية أبى داود وغيره . وعن جابر بن سمرة رضى الله عنهما قال « كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، وأشار بيده الى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام تومثون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس ؟ إنما يكفى أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله » رواه مسلم وفى الباب أحاديث كثيرة فى التسليمين من الجانبين غير ما ذكرناه . ومنها حديث وأئل ابن حجر المذكور قبل الفرع رواه البيهقى من رواية ابن عمر ووائل بن الأسقع وسهل بن سعد وعبد الله بن زيد رضى الله تعالى عنهم وأما الاختصار على تسليمه ففيه حديث عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه » رواه الترمذى وابن ماجه وآخرون . قال الحاكم فى المستدرک على الصحيحين : هو حديث صحيح على شرط البخارى ومسلم ^(١) . وقال آخرون : هو ضعيف كما قال المصنف فى الكتاب : انه غير ثابت عند أهل النقل ، وكذا قال البغوى فى شرح السنة : فى اسناده مقال ، وقال الترمذى : لا نعرفه مرفوعاً الا من هذا الوجه ، واتفق أصحابنا فى كتب المذهب على تضعيفه وعن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمه واحدة »

(١) لم ينه على ضعفه الذهبى فى الخيص المستدرک ، وقد ساقه الحاكم كما رده الذهبى كذلك وفى اسناده عمرو بن أبى سلمة وزهير بن محمد قال الحاكم : وفند اتفاق الشيخان على الاحتجاج بهما قلت : فى هذا نظر لأن عمراً ضعفه ابن معين وقال أبو حاتم : لا يحتج به وأما زهير فقد قال البخارى : للشافعيين منه منكر وهو ثقة ليس به باس ومن ابن معين روايتان ثقة وضعيف (ط) .

رواه البيهقي وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه » وعن سلمة بن الأكوع قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم « صلى يسلم تسليمة واحدة » رواهما ابن ماجه والجواب من وجوه (أحدها) أنها ضعيفة (الثاني) أنها لبيان الجواز ، وأحاديث التسليمتين لبيان الأكمل الأفضل ، ولهذا واظب عليها صلى الله عليه وسلم فكانت أشهر وروايتها أكثر (الثالث) أن في روايات التسليمتين زيادة من ثقات فوجب قبولها والله أعلم .

وأما الأحاديث الواردة فيما ينوي بالسلام (فمنها) حديث جابر بن سمرة السابق من رواية مسلم ، وعن علي رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » رواه الترمذي في موضعين من كتابه وقال : حديث حسن وفي رواية عنه في مسند الامام أحمد بن حنبل رحمه الله « على الملائكة المقربين والنبين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » وعن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه قال « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد على الامام وأن يسلم بعضنا على بعض » رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وفي اسناد أبي داود سعيد بن بشير وهو مختلف في الاحتجاج به ، والأكثر لا يحتجون به واسناد روايتي الدارقطني والبيهقي حسن ، واعتضدت طرق هذا الحديث فصار حسنا أو صحيحا .

(فسر) في الفاظ الكتاب قوله (يسلم عن يساره) هو بفتح الياء ويجوز كسرهما لفتان سبق بيانها مرات . قوله : (لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه حتى يرى بياض خده) هو بضم الميم قوله : (لما روى سمرة بن جندب) هو بضم الدال وفتحها ، قيل : ابن هلال أبو سعيد وقيل غير ذلك توفي في آخر خلافة معاوية .

قوله : (أبو عبد الله الختن) بالخاء المعجمة والتاء المثناة فوق المفتوحتين يصفه بذلك لقربه من الامام الحافظ الفقيه أبي بكر الاسماعيلي ، ويقال له : ختن أبي بكر الاسماعيلي ، ويقال : الختن مطلقا كما ذكر المصنف هنا ، واسمه محمد بن الحسن الجرجاني ، وكان أحد أئمة أصحابنا في عصره مقدما

في علم الأدب والقراءات ومعاني القرآن مبرزاً في علم الجدل والنظر والفقه وصنف شرح التلخيص ، وسمع الحديث توفي رحمه الله تعالى يوم الأضحى سنة ست وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة .

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب السلام . مذهبنا أنه فرض وركن من أركان الصلاة لا تصح إلا به ، وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وقال أبو حنيفة : لا يجب السلام ولا هو من الصلاة ، بل إذا قعد قدر التشهد ثم خرج من الصلاة بما يناقها من سلام أو كلام أو حدث أو قيام أو فعل أو غير ذلك أجزأه وتمت صلاته ، وحكاها الشيخ أبو حامد عن الأوزاعي . واحتج له بحديث المسئء صلاته وبحديث ابن مسعود رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد وقال : إذا قضيت هذا فقد تمت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد » وعن ابن عمرو قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أحدث وقد قعد في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته » وعن علي رضي الله عنه قال : « إذا جلس قدر التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته » .

واحتج أصحابنا بحديث « تحليلها التسليم » وبالأحاديث المذكورة في الفرع قبله مع قوله صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » والجواب عن حديث المسئء صلاته أنه ترك بيان السلام لعلمه به كما ترك بيان النية والجلوس للتشهد وهما واجبان بالاتفاق . والجواب عن حديث ابن مسعود أن قوله « فقد تمت صلاته أو قضيت صلاته » إلى آخره زيادة مدرجة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ ، وقد بين الدارقطني والبيهقي وغيرهما ذلك ، وأما حديث علي وحديث ابن عمرو فضعيفان باتفاق الحفاظ وضعفهما مشهور في كتبهم ، وقد سبق بيان بعض هذا في ذكر مذاهب العلماء في وجوب التشهد ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم في استحباب تسليمة أو تسليمتين . قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أن المستحب أن يسلم تسليمتين ، وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم حكاه الترمذي والقاضي أبو الطيب وآخرون عن أكثر العلماء . وحكاها ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلي

ابن أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحارث رضى الله عنهم ، وعن عطاء بن أبي رباح وعلقمة والشعبي وأبي عبد الرحمن السلمي التابعين ، وعن الثوري وأحمد واسحاق وأبي ثور وأصحاب الرأي . قال : وقالت طائفة : يسلم تسليمة واحدة قاله ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة رضى الله عنهم والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي قال ابن المنذر : وقال عمار بن أبي عمار : كان مسجد الأنصار يسلمون فيه تسليمتين ومسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمة ، وقال ابن المنذر : وبالأول أقول ، ودليل الجميع يعرف من الأحاديث السابقة والله أعلم .

(فرع) مذهبا الواجب تسليمة واحدة ، ولا تجب الثانية ، وبه قال جمهور العلماء أو كلهم قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة ، وحكى الطحاوى والقاضى أبو الطيب وآخرون عن الحسن بن صالح أنه أوجب التسليمتين جميعا ، وهى رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك ، والله أعلم .

(فرع) يستحب أن يدرج لفظة السلام ولا يبدؤها ، ولا أعلم فيه خلافا للعلماء . واحتج له أبو داود والترمذى والبيهقى وغيرهم من أئمة الحديث والفقهاء بحديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال : « حذف السلام سنة » رواه أبو داود والترمذى وقال الترمذى : هو حديث حسن صحيح قال : قال ابن المبارك : معناه لا يمد مدا .

(فرع) ينبغي للمأموم أن يسلم بعد سلام الامام ، قال البغوى : يستحب أن لا يتبدى السلام حتى يفرغ الامام من التسليمتين ، وقال المتولى : يستحب أن يسلم بعد فراغ الامام من التسليمة الأولى وهو ظاهر نص الشافعى فى البويطى كما نقله البغوى ، فانه قال : (ومن كان خلف امام فاذا فرغ الامام من سلامه سلم عن يمينه وعن شماله) هذا نصه ، واتفقوا على أنه يجوز أن يسلم بعد فراغ الامام من الأولى وانما الخلاف فى الأفضل ، ولو قارنه فى السلام فوجهان (أحدهما) تبطل صلاته ان لم ينو مفارقتها كما لو قارنه فى تكبيرة الاحرام وأصحهما لا تبطل كما لو قارنه فى باقى الأركان بخلاف تكبيرة الاحرام . فانه لا يصير فى صلاة حتى يفرغ منها فلا يربط

صلاته بمن ليس في صلاة ، ولو سلم قبل شروع الامام في السلام بطلت
صلاته ان لم ينو مفارقتها ، فان نواها ففيه الخلاف فيمن نوى المفارقة ، ولا
يكون مسلماً بعده الا أن يتبدىء بعد فراغ الامام من الميم من قوله : السلام
عليكم .

(فرع) اتفق أصحابنا على أنه يستحب للمسبوق أن لا يقوم ليأتي
بما بقي عليه الا بعد فراغ الامام من التسليمتين ، ومن صرح به البغوي
والمتولي وآخرون ونص عليه الشافعي رحمه الله في مختصر البيهقي فقال :
ومن سبقه الامام بشيء من الصلاة فلا يقوم لقضاء ما عليه الا بعد فراغ الامام
من التسليمتين . قال أصحابنا : فان قام بعد فراغه من قوله : السلام عليكم
في الأولى جاز لأنه خرج من الصلاة ، فان قام قبل شروع الامام في التسليمتين
بطلت صلاته الا أن ينو مفارقة الامام فيجئ فيه الخلاف فيمن نوى
المفارقة ، ولو قام بعد شروعه في السلام قبل أن يفرغ من قوله « عليكم »
فهو كما لو قام قبل شروعه . ذكره البغوي . وقال المتولي : اذا قام المسبوق
مقارنة للتسليمة الأولى ، فان قلنا : للمأموم الموافق أن يسلم مقارناً للامام
جاز قيام المسبوق ، لأن كل حال جاز للموافق السلام فيها جاز للمسبوق
المفارقة فيها ، كما بعد السلام . وان قلنا : لا يجوز للموافق السلام مقارناً
له لم يجز للمسبوق القيام مع المقارنة وتبطل صلاته الا أن ينو المفارقة ،
ولو سلم الامام فمكث المسبوق بعد سلامه جالساً وطال جلوسه ، قال
أصحابنا : ان كان موضع تشهد الأول جاز ولا تبطل صلاته لأنه جلوس
محسوب من صلاته وقد انقطعت القدوة . وقد قدمنا أن التشهد الأول
يجوز تطويله لكنه يكره ، وان لم يكن موضع تشهد لم يجز أن يجلس بعد
تسليمه لأن جلوسه كان للمتابعة وقد زالت ، فان جلس متمسداً علماً بطلت
صلاته ، وان كان ساهياً لم تبطل ويسجد للسهو .

(فرع) اذا سلم الامام التسليمة الأولى انقضت قدوة المأموم
الموافق والمسبوق لخروجه من الصلاة ، والمأموم الموافق بالخيار ان شاء
سلم بعده وان شاء استدام الجلوس للتعوذ والدعاء وأطال ذلك ، هكذا ذكر
القاضي أبو الطيب في تعليقه نقلته بحروفه .

(شرح) قال الشافعي والأصحاب : إذا اقتصر الإمام على تسليمته يسن للمأموم تسليمتان لأنه خرج عن متابعتة بالأولى ، بخلاف التشهد الأول ، فإن الإمام لو تركه لزم المأموم تركه لأن المتابعة واجبة عليه قبل السلام والله أعلم .

(شرح) قال صاحب العدة : لو شرع في الظهر فتشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام قبل السلام وشرع في العصر — فإن فعل ذلك عمداً — بطلت صلاة الظهر بقيامه ، وصحت العصر ، وإن قام ناسياً لم يصح شروعه في العصر ، فإن ذكر — والفصل قريب — عاد إلى الجلوس وسجد للسهو وسلم من الظهر وأجزأته ، وإن طال الفصل بطلت صلاته ووجب استئناف الصلاتين جميعاً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب لمن فرغ من الصلاة أن يذكر الله تعالى لما روى ابن الزبير رضي الله عنهما أنه « كان يهلل في أثر كل صلاة يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا نعبد إلا إياه وله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن ؛ لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » ثم يقول : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل بهذا في دبر كل صلاة » وكتب المغيرة إلى معاوية رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد ») .

(الشرح) اتفق الشافعي والأصحاب وغيرهم رحمهم الله على أنه يستحب ذكر الله تعالى بعد السلام ، ويستحب ذلك للإمام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والمسافر وغيره ، ويستحب أن يدعو أيضاً بعد السلام بالاتفاق وجاءت في هذه المواضع أحاديث كثيرة صحيحة في الذكر والدعاء قد جمعناها في كتاب الأذكار (منها) عن أبي أمامة رضي الله عنه قال « قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الدعاء أسمع ؟ قال : جوف الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات » رواه الترمذي وقال حديث حسن . وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية مسلم « كنا نعرف »

وعن ابن عباس أيضا « أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته » رواه البخارى ومسلم . وعن ثوبان رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا قال : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام » قيل للأوزاعى وهو أحد رواة : كيف الاستغفار ؟ قال تقول : أستغفر الله أستغفر الله . . رواه مسلم .

وعن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من الصلاة وسلم قال : لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » رواه البخارى ومسلم . وعن عبد الله ابن الزبير رضى الله عنهما « أنه كان يقول فى دبر كل صلاة حين يسلم : لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون » قال ابن الزبير : « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل بهن دبر كل صلاة » رواه مسلم . وعن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه « أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم ، يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ولهم فضول من أموالهم يحجون بها ويعتصرون ويجاهدون ويتصدقون ، فقال ألا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم الا من صنع مثل ما صنعتم ؟ فقالوا : بلى يا رسول الله ، قال : تسبحون الله وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين » قال أبو صالح لما سئل عن كيفية ذكرها يقول : « سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون منهن كلهن ثلاثا وثلاثين » رواه البخارى ومسلم . (الدثور) بضم الدال جمع دثر بفتح الدال واسكان المثلثة وهو المال الكثير . وعن كعب بن عجرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « معقبات لا يخيب قائلهن أو فاعلهن

دبر كل صلاة مكتوبة ثلاثا وثلاثين تسبيحة ، وثلاثا وثلاثين تحميدة ، وأربعاً
وثلاثين تكبيرة » رواه مسلم .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ، وحمده ثلاثا وثلاثين ، وكبر
الله ثلاثا وثلاثين ، وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له
الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، غفرت خطاياه وان كانت مثل زبد
البحر » رواه مسلم . وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم « كان يتعوذ دبر الصلاة بهؤلاء الكلمات : اللهم انى
أعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من أن أرد الى أرذل العمر ، وأعوذ بك من
فتنة الدنيا ، وأعوذ بك من عذاب القبر » رواه البخارى فى أول كتاب
الجهاد . وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا سلم من الصلاة قال : اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت ، وما
أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به منى ، أنت المقدم وأنت
المؤخر لا اله الا أنت » هكذا رواه أبو داود باسناد صحيح وهو اسناد
مسلم ، هكذا فى رواية ، وفى رواية أنه كان يقول هذا بين التشهد والتسليم ،
وقد سبق هذا فى موضعه ولا منافاة بين الروایتين فهما صحيحتان ، وكان
يقول الدعاء فى الموضعين والله أعلم .

وعن معاذ رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده
وقال : يا معاذ والله انى لأحبك ، أوصيك يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة ،
تقول : اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه أبو داود
والنسائى باسناد صحيح ، وعن عقبه بن عامر رضى الله عنه قال « أمرنى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذتين دبر كل صلاة » رواه أبو داود
والترمذى والنسائى وغيرهم . وفى رواية أبى داود « بالمعوذات » فينبغى أن
يقرأ قل هو الله أحد مع المعوذتين . وروى الطبرانى فى معجمه أحاديث فى
فضل آية الكرسي دبر الصلاة المكتوبة ، لكنها كلها ضعيفة ، وفى الباب
أحاديث كثيرة غير ما ذكرته هنا ، وجاء فى الذكر بعد صلاة الصبح أحاديث
(منها) حديث أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

« من قال في دبر كل صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن يتكلم : لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ؛ عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك كله في حرز من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم يشغ لذنوب أن يدركه في ذلك اليوم الا الشرك بالله تعالى » رواه الترمذى والنسائى ، قال الترمذى حديث حسن غريب . وعن أنس رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمرة تامة تامة تامة » رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، وفي الباب غير ما ذكرته والله أعلم .

(فرع) قال القاضى أبو الطيب : يستحب أن يبدأ من هذه الأذكار بحديث الاستغفار . وحكى حديث ثوبان ، قال الشافعى رحمه الله في الأم بعد أن ذكر حديث ابن عباس ^(١) السابق في رفع الصوت بالذكر ، وحديث ابن الزبير السابق ، وحديث أم سلمة المذكور في الفصل بعد هذا : أختار للإمام والمأموم أن يذكر الله تعالى بعد السلام من الصلاة . ويخفيان الذكر الا أن يكون اماما يريد ^(٢) أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه فيسر ، فان الله تعالى يقول (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ^(٣)) يعنى والله أعلم الدعاء (ولا تجهر) ترفع (ولا تخافت) حتى لا تسمع نفسك . [وأحسب ما روى ابن الزبير من تهليل النبى صلى الله عليه وسلم وما روى ابن عباس من تكبيره كما روينا] قال : وأحسبه انما جهر قليلا - يعنى في حديث ابن عباس وحديث ابن الزبير - ليتعلم الناس منه لأن عامة الروايات

(١) الشافعى روى حديث ابن عباس عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عنه قال : كنت أفرغ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير - قال عمرو : ثم ذكره لأبي معبد بعد فقال لم أحفظه قال عمرو : قد حدثني قال : وكان من أصدق موالى ابن عباس قال الشافعى : كأنه نسبه بعد ما حدثه آياه .

قال السراج البلقينى : حديث ابن عباس هذا أخرجه الصحيحان من حديث أبي معبد واسمه نافذ عن ابن عباس وهذا ما أخرجه الصحيحان وفيه عنه أن الأصل قال للفرع : لا أحفظك بهذا وهذا خلاف جزم بعض الأصوليين بالنسبة فسقط (هـ ط) .

(٢) نسخة الأم طبعة الأميرية (يجب) بدل (يريد) .

(٣) الآية ١١٠ من سورة الأنبياء .

التي كتبناها مع هذا وغيرها ليس يذكر فيها بعد التسليم تهليل ولا تكبير [وقد يذكر أنه ذكر بعد الصلاة بما وصف ويذكر انصرافه بلا ذكر (١)] وقد ذكرت أم سلمة « مكث صلى الله عليه وسلم ولم يذكر جهرا وأحسبه صلى الله عليه وسلم لم يمكث الا ليذكر سرا (٢) » . قال : وأستحب للمصلي منفردا أو مأموما أن يطيل الذكر بعد الصلاة ويكثر الدعاء رجاء الاجابة بعد المكتوبة ، هذا نصه في الأم .

واحتج البيهقي وغيره لتفسيره الآية بحديث عائشة رضی الله عنها قالت في قول الله تعالى : (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) نزلت في الدعاء . رواه البخاري ومسلم . وهكذا قال أصحابنا : ان الذكر والدعاء بعد الصلاة يستحب أن يسر بهما الا أن يكون اماما يريد تعليم الناس فيجهر ليتعلموا ، فاذا تعلموا وكانوا عالمين أسرهم . واحتج البيهقي وغيره في الاسرار بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكنا اذا أشرفنا على واد هللنا وكبرنا ارتفعت أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا انه معكم سميع قريب » رواه البخاري ومسلم (اربعوا) - بفتح الباء - أي ارفقوا .

(فرع) قد ذكرنا استحباب الذكر والدعاء للامام والمأموم والمنفرد وهو مستحب عقب كل الصلوات بلا خلاف ، وأما ما اعتاده الناس أو كثير منهم من تخصيص دعاء الامام بصلاتي الصبح والعصر فلا أصل له ، وان كان قد أشار اليه صاحب الحاوي فقال : ان كانت صلاة لا يتنفل بعدها كالصبح والعصر استدبر القبلة واستقبل الناس ودعا ، وان كانت مما يتنفل بعدها كالظهر والمغرب والعشاء فيختار أن يتنفل في منزله ، وهذا الذي أشار اليه من التخصيص لا أصل له ، بل الصواب استجابة في كل الصلوات ، ويستحب أن يقبل على الناس فيدعو . والله أعلم .

(فرع) وأما هذه المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح والعصر

(١) ما بين المقوفين من زيادتنا على شوقي نقلا عن الام (ط) .

(٢) في نسخة الام المطبوعة (الا ليذكر ذكرنا غير جهرا) (ط) .

فقد ذكر الشيخ الامام أبو محمد بن عبد السلام (١) رحمه الله أنها من البدع المباحة ولا توصف بکراهة ولا استحباب ، وهذا الذى قاله حسن ، والمختار أن يقال : ان صافح من كان معه قبل الصلاة فمباحة كما ذكرنا ، وان صافح من لم يكن معه قبلها فمستحبة لأن المصافحة عند اللقاء سنة بالاجماع للأحاديث الصحيحة فى ذلك ، وسأبسط الكلام فى المصافحة والسلام وتشميت العاطس وما يتعلق بها ويشبهها فى فصل عقب صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى .

(فروع) يستحب الاكثار من الذكر أول النهار وآخره ، وفى الليل ، وعند النوم والاستيقاظ ، وفى ذلك أحاديث كثيرة جدا مشهورة فى الصحيحين وغيرهما مع آيات من القرآن الكريم وقد جمعت معظم ذلك مهذبا فى كتاب الأذکار .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واذا أراد ان ينصرف فان كان خلفه نساء استحَب له ان يلبث حتى تنصرف النساء لئلا يختلطن بالرجال ، لما روت ام سلمة رضى الله عنها « ان النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم قام النساء حين يقضى سلامه فيمكث يسيرا قبل ان يقوم » . قال الزهرى رحمه الله : (فترى والله اعلم ان مكثه لينصرف النساء قبل ان يعرکهن الرجال) . واذا اراد ان ينصرف توجه فى جهة حاجته لما روى الحسن رحمه الله قال : « كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون فى المسجد الجامع فمن كان بيته من قبيل بنى تميم انصرف عن يساره ومن كان بيته مما يلى بنى سليم انصرف عن يمينه يعنى بالبصرة » وأن لم يكن له حاجة فالأولى ان ينصرف عن يمينه لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن فى كل شيء) .

(الشرح) قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله تعالى : يستحب للامام اذا سلم أن يقوم من مصلاه عقب سلامه اذا لم يكن خلفه نساء ؛ هكذا قاله الشافعى فى المختصر ، واتفق عليه الأصحاب وعلمه الشيخ أبو حامد والأصحاب بعلتين (احدهما) لئلا يشك هو أو من خلفه هل سلم أم لا ؟ (والثانية) لئلا يدخل غريب فيظنه بعد فى الصلاة فيقتدى به ، أما اذا كان خلفه نساء فيستحب أن يلبث بعد سلامه ويثبت الرجال قدرا يسيرا يذكرون

(١) هو الامام العز بن عبد السلام الذى افق ببيع امراء المالک (ط) .

الله تعالى حتى تنصرف النساء ، بحيث لا يدرك المسارعون في سيرهم من الرجال آخريهن ويستحب لهن أن ينصرفن عقب سلامه فاذا انصرفن انصرف الامام وسائر الرجال واستدل الشافعي والأصحاب بالحديث الذي ذكره المصنف عن أم سلمة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه ومكث يسيرا كي ينصرفن قبل أن يدركهن أحد من القوم » وفي رواية قال ابن شهاب ^(١) « فأرى والله أعلم أن مكثه لكي ينفذ النساء قبل أن يدركهن من انصرف من القوم » رواه البخاري في مواضع كثيرة من صحيحه ، ولأن الاختلاط بهن مظنة الفساد ونسب للريبة لأنهن مزيّنات للناس مقدمات على كل الشهوات . قال الشافعي في الأم : فان قام الامام قبل ذلك أو جلس أطول من ذلك فلا شيء عليه . قال : وللمأموم أن ينصرف اذا قضى الامام السلام قبل قيام الامام قال : وتأخير ذلك حتى ينصرف بعد انصراف الامام أو معه أحب الي .

قال الشافعي في الأم والأصحاب : اذا انصرف المصلي اماما كان أو مأموما أو منفردا فله أن ينصرف عن يمينه وعن يساره وتلقاء وجهه رواه ^(٢) ولا كراهة في شيء من ذلك ، لكن يستحب ان كان له حاجة في جهة من هذه الجهات أن يتوجه اليها ، وان لم يكن له حاجة فجهة اليمنى أولى ، واستدل الشافعي في الأم والأصحاب « بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله » وقد سبقت الأحاديث الصحيحة في ذلك في باب صفة الوضوء في فصل غسل اليدين وجاء في هذه المسألة حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : « لا يجعل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته لا يرى الا أن حقا عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره » رواه البخاري ومسلم قال « أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه » وعن هلب بضم الهاء الطائي رضى الله عنه « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينصرف عن

(١) كذا بالأصل والذي رواه البخاري صيغتان اولاهما (قال : نرى والله أعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يدركهن من الرجال) وفي الأخرى (قالت : نرى والله أعلم ان ذلك لكي ينصرف النساء قبل ان يدركهن الرجال) (ط) .

(٢) كذا بالأصل ولعل المصواب (ورواه) (ط) .

شقيه » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم بإسناد حسن فهذه الأحاديث تدل على أنه يباح الانصراف من الجانبين ، وإنما أنكر ابن مسعود رضى الله تعالى عنه على من يعتقد وجوب ذلك .

(فرع) إذا أراد أن يقتل في المحراب ويقبل على الناس للذكر والدعاء وغيرهما جاز أن يقتل كيف شاء ، وأما الأفضل فقال البغوى : الأفضل أن يقتل عن يمينه ، وقال في كفيته وجهان (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدخل يمينه في المحراب ، ويساره الى الناس ، ويجلس على يمين المحراب (والثانى) وهو الأصح يدخل يساره في المحراب ويمينه الى القوم ويجلس على يسار المحراب ، هذا لفظ البغوى في التهذيب وجزم البغوى في شرح السنة بهذا الثانى . واستدل له بحديث البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : « كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أجبنا أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه فسمعته يقول في قنوته : رب قن عذابك يوم تبعث أو تجمع عبادك » رواه مسلم ، وقال امام الحرمين : ان لم يصح في هذا حديث فلست أرى فيه الا التخيير .

(فرع) قال أصحابنا : ان كانت الصلاة مما ينتقل بعدها فالسنة أن يرجع الى بيته لفعل النافلة لأن فعلها في البيت أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا أيها الناس في بيوتكم فان أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » رواه البخارى ومسلم من رواية زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه . وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » رواه البخارى ومسلم .

وعن جابر رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى أحدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته نصيبا فان الله جاعل في بيته من صلاته خيرا » رواه مسلم . قال أصحابنا فان لم يرجع الى بيته وأراد التنقل في المسجد يستحب أن ينتقل عن موضعه قليلا لتكثير مواضع سجوده هكذا علله البغوى وغيره ، فان لم ينتقل الى موضع آخر فينبغى أن يفصل بين الفريضة والنافلة بكلام انسان .

واستدل البيهقي وآخرون من أصحابنا وغيرهم بحديث عمرو بن عطاء « أن نافع بن جبير أرسله الى السائب بن أخت نمير يسأله عن شيء رآه منه معاوية في الصلاة فقال : نعم صليت معه الجمعة في المقصورة فلما سلم الامام قمت في مقامى فصليت فلما دخل أرسل الى فقال : لا تعد لما فعلت اذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة حتى نتكلم أو نخرج » رواه مسلم . فهذا الحديث هو المعتمد في المسألة وأما حديث عطاء الخراساني عن المغيرة ابن شعبة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى الامام في الموضع الذى يصلى فيه حتى يتحول » فضعيف رواه أبو داود . وقال : عطاء لم يدرك المغيرة وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر عن يمينه أو عن شماله في الصلاة ؟ يعنى النافلة » رواه أبو داود بإسناد ضعيف ، وضعفه البخارى في صحيحه . قال أصحابنا : فاذا صلى النافلة في المسجد جاز . وان كان خلاف الأفضل لحديث ابن عمر رضى الله عنهما قال : « صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعدها وسجدتين بعد المغرب وسجدتين بعد العشاء وسجدتين بعد العشاء ، فأما المغرب والعشاء ففى بيته » رواه البخارى ومسلم ، وظاهره أن الباقي صلاها في المسجد لبيان الجواز في بعض الأوقات ، وهو صلاة النافلة في البيت ، وفي الصحيحين « أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى ليلالى في رمضان في المسجد غير المكتوبات » والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والسنة في صلاة الصبح أن يقنت في الركعة الثانية لما روى أنس رضى الله تعالى عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو عليهم ثم تركه ، فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » ومحل القنوت بعد الرفع من الركوع » لما روى أنه سئل أنس هل قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح ؟ قال : نعم ، قيل : قبل الركوع أو بعده ؟ قال بعد الركوع » والسنة أن يقول « اللهم اهتني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقنى شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت » لما روى الحسن بن على رضى الله عنه قال : علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر فقال قل :

« اللهم اهتدي فيمن هديت » الى آخره وان قنت بما روى عن عمر رضى الله عنه كان حسنا وهو ما روى أبو رافع قال : قنت عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد الركوع في الصبح فسمعتة يقول : « اللهم انا نستعينك ونستغفرك ولا تكفرك ونؤمن بك . ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد ، واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم عذب كفرة اهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك يكلبون رسلك ويقاتلون اولياءك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات واصلح ذات بينهم والفرق بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك واوزعهم ان يوفوا بعهده الذي عاهدتهم عليه ، وانصرهم على عدوك وعدوهم يا اله الحق واجعلنا منهم » ويستحب ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء لما روى من حديث الحسن رضى الله عنه في الوتر انه قال : « تباركت وتعاليت وصلى الله على النبي وسلم » ويستحب للمأموم ان يؤمن على الدعاء لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يؤمن من خلفه » ويستحب له ان يشاركه في الشاء لانه لا يصلح التامين على ذلك فكانت المشاركة اولى .

واما رفع اليدين في القنوت فليس فيه نص ، والذي يقتضيه المذهب انه لا يرفع لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع اليد الا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة ولانه دعاء في الصلاة فلم يستحب له رفع اليد كالدعاء في التشهد ، وذكر القاضى ابو الطيب الطبرى في بعض كتبه انه لا يرفع اليد ، وحكى في التعليل انه يرفع اليد ، والاول عندي اصح . واما غير الصبح من الفرائض فلا يقنت فيه من غير حاجة ، فان نزلت بالمسلمين نازلة قنتوا في جميع الفرائض ، لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان لا يقنت الا ان يدعو لاحد او يدعو على احد ، كان اذا قال : سمع الله لمن حمده ، قال : ربنا لك الحمد وذكر الدعاء » .

(الشرح) في الفصل مسائل :

(احداها) القنوت في الصبح بعد رفع الرأس من ركوع الركعة الثانية سنة عندنا بلا خلاف ، واما ما نقل عن ابي على ابن ابي هريرة انه لا يقنت في الصبح لانه صار شعار طائفة مبتدعة فهو غلط لا يعد من مذهبنا ، واما غير الصبح من المكتوبات فهل يقنت فيها ؟ فيه ثلاثة أقوال حكاه امام الحرمين والغزالي وآخرون (الصحيح) المشهور الذي قطع به الجمهور : ان نزلت بالمسلمين نازلة كخوف أو قحط أو وباء أو جراد أو نحو ذلك قنتوا في جميعها والا فلا . (والثاني) يقنتون مطلقا حكاه جماعات منهم شيخ الأصحاب

الشيخ أبو حامد في تعليقه ومتابعوه . (والثالث) لا يقتنون مطلقا حكاية الشيخ أبو محمد الجويني وهو غلط مخالف للسنة الصحيحة المستفيضة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت في غير الصبح عند نزول النازلة حين قتل أصحابه القراء » وأحاديثهم مشهورة في الصحيحين وغيرهما وهذا الخلاف في الجواز وعدمه عند الأكثرين ، هكذا صرح الشيخ أبو حامد والجمهور . قال الرافعي : مقتضى كلام أكثر الأئمة أنه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال ، وإنما الخلاف في الجواز فحيث يجوز فلاختيار فيه إلى المصلي قال : ومنهم من يشعر كلامه بالاستحباب (قلت) وهذا أقرب إلى السنة ، فإنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم القنوت للنازلة فاقضى أن يكون سنة ، ومن صرح بأن الخلاف في الاستحباب صاحب العدة . قال : ونص الشافعي في الأم على الاستحباب مطلقا . وأما غير المكتوبات فلا يقنت في شيء منهن . قال الشافعي في الأم في كتاب صلاة العيدين في باب القراءة في العيدين : (ولا قنوت في صلاة العيدين والاستسقاء فإن قنت عند نازلة لم أكرهه ^(١)) .

(المسألة الثانية) محل القنوت عندنا بعد الركوع كما سبق ، فلو قنت قبله فإن كان مالكيًا يراه أجزاء ، وإن كان شافعيًا فالمشهور أنه لا يجزئه . قال صاحب المستظهرى : هو المذهب . وقال صاحب الحاوى : فيه وجهان (أحدهما) يجزئه لاختلاف العلماء فيه (والثاني) لا يجزئه لوقوعه في غير موضعه فيعيده بعد الركوع ، قال : وهل يسجد للسهو ؟ فيه وجهان وقطع البغوى وغيره بأنه يسجد للسهو وهو المنصوص . قال الشافعي في الأم : لو أطل القيام ينوى به القنوت كان عليه سجود السهو ، لأن القنوت عمل من عمل الصلاة ، فإذا عمله في غير موضعه أوجب سجود السهو . هذا نصه ، وأشار في التهذيب إلى وجه في بطلان صلاته لأنه قال : هو كما لو قرأ التشهد في القيام فحصل فيمن قنت قبل الركوع أربعة أوجه (الصحيح) أنه لا تبطل صلاته ولا يجزئه ويسجد للسهو (والثاني) لا يجزئه ولا يسجد للسهو (والثالث) يجزئه (والرابع) تبطل صلاته ، وهو غلط .

(الثالثة) السنة في لفظ القنوت : اللهم اهدنى فيمن هديت ، وعافنى

(١) وبقيّة النص : وإن قنت عند غير نازلة كرهت له (ط) .

فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر
 ما قضيت ، فأنك تقضي ولا يقضى عليك ، وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا
 وتعاليت . هذا لفظه في الحديث الصحيح باثبات الفاء في : فأنك والواو في :
 وانه لا يذل ، وتباركت ربنا ، هذا لفظه في رواية الترمذى ^(١) في رواية أبى
 داود وجمهور المحدثين ولم يثبت الفاء في رواية أبى داود ، وتقع هذه الألفاظ
 في كتب الفقه مغيرة فاعتمد ما حققته ، فان ألفاظ الأذكار يحافظ فيها على
 الثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم وهذا لفظ الترمذى عن الحسن بن على
 ابن أبى طالب رضى الله عنهما قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كلمات أقولهن في الوتر : اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت
 وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فأنك تقضي
 ولا يقضى عليك ، وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت » رواه أبو داود
 والترمذى والنسائى وغيرهم بإسناد صحيح . قال الترمذى هذا حديث
 حسن ، قال : ولا يعرف عن النبى صلى الله عليه وسلم في القنوت شيء أحسن
 من هذا . وفي رواية رواها البيهقى عن محمد ابن الحنفية ، وهو ابن على بن
 أبى طالب رضى الله عنه قال : « ان هذا الدعاء هو الذى كان أبى يدعو به في
 صلاة الفجر في قنوته » ورواه البيهقى من طرق عن ابن عباس وغيره أن
 النبى صلى الله عليه وسلم « كان يعلمهم هذا الدعاء ليدعوه به في القنوت من
 صلاة الصبح » وفي رواية أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يقنت في صلاة
 الصبح وفي وتر الليل بهذه الكلمات » وفي رواية « كان يقولها في قنوت
 الليل » قال البيهقى : فدل هذا كله على أن تعليم هذا الدعاء وقع لقنوت
 صلاة الصبح وقنوت الوتر وبالله التوفيق .

وهذه الكلمات الثمان من اللواتي نص عليهن الشافعى في مختصر المزنى
 واقتصر عليهن ، ولو زاد عليهن (ولا يعز من عاديت) قبل (تباركت ربنا
 وتعاليت) وبعده (فلك الحمد على ما قضيت ، أستغفرك وأتوب اليك)
 فلا بأس به وقال الشيخ أبو حامد والبندنجى وآخرون : هذه الزيادة حسنة .
 وقال القاضى أبو الطيب (من عاديت) ليس بحسن . لأن العداوة لا تضاف

(١) كذا بالأصل ولعل السقط : (يومى كذلك) (ط) .

الى الله تعالى ، وأنكر ابن الصباغ والأصحاب عليه وقالوا قد قال الله تعالى
(يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ^(١)) وغير ذلك من
الآيات . وقد جاء في رواية البيهقي ولا يعز من عادت . قال أصحابنا فإن
كان اماما لم يخص نفسه بالدعاء ، بل يعمم فيأتي بلفظ الجمع : اللهم أهدنا
الى آخره . وهل تتعين هذه الكلمات ؟ فيه وجهان ، الصحيح المشهور الذي
قطع به الجمهور أنه لا تتعين بل يحصل بكل دعاء .

(والثاني) تتعين كلمات التشهد فانها متعينة بالاتفاق وبهذا قطع امام
الحرمين والغزالي ومحمد بن يحيى في كتابه المحيط ، وصححه صاحب
المستظهرى قال صاحب المستظهرى : ولو ترك من هذا كلمة أو عدل الى غيره
لا يجزئه ويسجد للسهو ، والمذهب أنه لا يتعين وبه صرح الماوردي والقاضي
حسين والبقوي والمتولي وخلائق قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : قول
من قال يتعين شاذ مردود مخالف لجمهور الأصحاب ، بل مخالف لجماهير
العلماء . فقد حكى القاضي عياض اتفاقهم على أنه لا يتعين في القنوت دعاء
الا ما روى عن بعض أهل الحديث أنه يتعين قنوت مصحف أبي بن كعب رضى
الله عنه « اللهم انا نستعينك ونستغفرك » الى آخره ، بل مخالف لفعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول « اللهم أنج الوليد بن الوليد وفلانا
وفلانا اللهم العن فلانا وفلانا » فليعد هذا الذي قيل بالتعين غلطا غير معدود
وجها ، هذا كله كلام أبي عمرو .

فاذا قلنا بالمذهب وقلنا : انه لا يتعين فقال صاحب الحاوي : يحصل بالدعاء
المأثور وغير المأثور قال : فان قرأ آية من القرآن هي دعاء أو شبيهة بالدعاء
كآخر البقرة أجزأه ، وان لم يتضمن الدعاء ولم يشبه كآية الدين وسورة
تبت فوجهان (أحدهما) يجزئه اذا نوى القنوت لأن القرآن أفضل من الدعاء
(والثاني) لا يجزئه لأن القنوت للدعاء وهذا ليس بدعاء ، والثاني هو
الصحيح أو الصواب لأن قراءة القرآن في الصلاة في غير القيام مكروهة قال
أصحابنا : ولو قنت بالمنقول عن عمر رضى الله تعالى عنه كان حسنا ، وهو
الدعاء الذي ذكره المصنف رواه البيهقي وغيره ، قال البيهقي : هو صحيح

(١) الآية الاولى من سورة الممتحنة .

عن عمر • واختلف الرواة في لفظه والرواية التي أشار البيهقي الى اختيارها رواية عطاء عن عبيد الله بن عمر رضى الله عنهم قنت بعد الركوع فقال : « اللهم اغفر لنا وللمؤمنين وللمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفره أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ، ويكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأنزل بهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المجرمين ، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك ، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع ونخشى عذابك ونرجو رحمتك ان عذابك الجد بالكفار ملحق » هذا لفظ رواية البيهقي • ورواه من طرق أخرى أخصر من هذا ، وفيه تقديم وتأخير وفيه أنه قنت قبل الركوع في صلاة الفجر ، قال البيهقي : ومن روى عن عمر رضى الله عنه قنوته بعد الركوع أكثر فقد رواه أبو رافع وعبيد بن عمير وأبو عثمان النهدي وزيد بن وهب ، والعدد أولى بالحفظ من الواحد ، وفي حسن سياق عبيد بن عمير للحديث دلالة على حفظه وحفظ من حفظ عنه ، واقتصر البغوي في شرح السنة على الرواية الأولى ، وروى البيهقي بعض هذا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لكن اسناده مرسل والله أعلم •

وقوله (اللهم عذب كفره أهل الكتاب) انما اقتصر على أهل الكتاب لأنهم الذين كانوا يقاتلون المسلمين في ذلك العصر ، وأما الآن فالمختار أن يقال عذب الكفرة ليعلم أهل الكتاب وغيرهم من الكفار ، فان الحاجة الى الدعاء على غيرهم أكثر والله أعلم •

قال أصحابنا : يستحب الجمع بين قنوت عمر رضى الله عنه وبين ما سبق فان جمع بينهما فالأصح تأخير قنوت عمر ، وفي وجه يستحب تقديمه وان اقتصر فليقتصر على الأول ، وانما يستحب الجمع بينهما اذا كان منفردا أو امام محصورين يرضون بالتطويل والله أعلم •

(الرابعة) (١) هل يستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد

(١) رابعة المسائل التي في هذا الفصل وهي سبع مسائل (ط) •

القنوت ؟ فيه وجهان (الصحيح المشهور) وبه قطع المصنف والجمهور يستحب (والثاني) لا يجوز فإن فعلها بطلت صلاته لأنه نقل ركنا الى غير موضعه قاله القاضي حسين وحكاه عنه البغوى وهو غلط صريح ، ودليل المذهب أن في رواية من حديث الحسن رضى الله تعالى عنه قال « علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر قال : اللهم اهدنى فذكر الألفاظ الثمانية وقال في آخرها : تباركت وتعاليت وصلى الله على النبى » هذا لفظه في رواية النسائى بإسناد صحيح أو حسن .

(فرع) قال البغوى : يكره إطالة القنوت كما يكره إطالة التشهد الأول . قال : وتكره قراءة القرآن فيه ، فإن قرأ لم تبطل صلاته ويسجد للسجود .

(الخامسة) هل يستحب رفع اليدين في القنوت ؟ فيه وجهان مشهوران (أحدهما) لا يستحب ، وهو اختيار المصنف والقفال وألبغوى ، وحكاه امام الحرمين عن كثير من الأصحاب ، وأشاروا الى ترجيحه واحتجوا بأن الدعاء في الصلاة لا ترفع له اليد كدعاء السجود والتشهد (والثاني) يستحب ، وهذا هو الصحيح عند الأصحاب وفي الدليل ، وهو اختيار أبى زيد المروزى امام طريقة أصحابنا الخراسانيين والقاضى أبى الطيب في تعليقه وفي المنهاج ، والشيخ أبى محمد وابن الصباغ والمتولى والغزالي والشيخ نصر المقدسى في كتبه الثلاثة : الانتخاب والتهذيب والكافي وآخرين . قال صاحب البيان : وهو قول أكثر أصحابنا ، واختاره من أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث الامام الحافظ أبو بكر البيهقى ، واحتج له البيهقى بما رواه بإسناد له صحيح أو حسن عن أنس رضى الله عنه في قصة القراء الذين قتلوا رضى الله عنهم قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة يرفع يديه يدعو عليهم ، يعنى على الذين قتلوه » .

قال البيهقى رحمه الله تعالى : ولأن عددا من الصحابة رضى الله عنهم رفعوا أيديهم في القنوت . ثم روى عن أبى رافع قال « صليت خلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه ففقت بعد الركوع ورفع يديه وجهر بالدعاء » قال البيهقى : هذا عن عمر صحيح . وروى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه

باسناد فيه ضعف . وروى عن ابن مسعود وأبي هريرة رضي الله عنهما في قنوت الوتر . وأما مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء . فإن قلنا : لا يرفع اليدين لم يشرع المسح بلا خلاف ، وإن قلنا : يرفع فوجهان (أشهرهما) أنه يستحب . ومن قطع به القاضي أبو الطيب والشيخ أبو محمد الجويني وابن الصباغ والمتولي والشيخ نصر في كتبه والفضالي وصاحب البيان (والثاني) لا يمسح وهذا هو الصحيح ، صححه البيهقي والرافعي وآخرون من المحققين .

قال البيهقي : لست أحفظ في مسح الوجه هنا عن أحد من السلف شيئا ، وإن كان يروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة ، فأما في الصلاة فهو عمل لم يثبت فيه خبر ولا أثر ولا قياس . فالأولى أن لا يفعله ويقتصر على ما نقله السلف عنهم من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة ، ثم روى بإسناده حديثا من حسن أبي داود عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سلوا الله بيطون كفوفكم ولا تسألوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم » قال أبو داود : روى هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها وأهية ، هذا متنها وهو ضعيف أيضا . ثم روى البيهقي عن علي الباشاني قال : سألت عبد الله - يعني ابن المبارك - عن الذي إذا دعا مسح وجهه قال : لم أجد له ثبوتا . قال علي : ولم أره يفعل ذلك ، قال وكان عبد الله يقنت بعد الركوع في الوتر وكان يرفع يديه . هذا آخر كلام البيهقي في كتاب السنن ، وله رسالة مشهورة كتبها إلى الشيخ أبي محمد الجويني أنكر عليه فيها أشياء من جملتها مسح وجهه بعد القنوت ، وبسط الكلام في ذلك .

وأما حديث عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه » رواه الترمذي وقال : حديث غريب ، انفرد به حماد بن عيسى وحماد هذا ضعيف ، وذكر الشيخ عبد الحق هذا الحديث في كتابه الاحكام وقال : قال الترمذي : وهو حديث صحيح وغلط في قوله : ان الترمذي قال هو حديث صحيح ، وإنما قال غريب ، والحاصل لأصحابنا ثلاثة أوجه (الصحيح) يستحب رفع يديه

دون مسح الوجه (والثاني) لا يستحبان • (والثالث) يستحبان • وأما غير الوجه من الصدر وغيره فاتفق أصحابنا على أنه لا يستحب ، بل قال ابن الصباغ وغيره : هو مكروه ، والله أعلم •

(السادسة) إذا قنت الامام في الصبح هل يجهر بالقنوت ؟ فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين ، وحكماهما جماعة من العراقيين ومنهم صاحب الطاوى •

(أحدهما) لا يجهر كالتشهد وكسائر الدعوات (وأصحهما) يستحب الجهر ، وبه قطع أكثر العراقيين ، ويحتج له بالحديث الذي سندكره ان شاء الله قريبا عن صحيح البخارى في قنوت النازلة ، وبالقياص على ما لو سأل الرحمة أو استعاذ من العذاب في أثناء القراءة ، فان المأموم يوافقه في السؤال ولا يؤمن ، وبهذا استدلل المتولى • وأما المنفرد فيسر به بلا خلاف ، صرح به الماوردى والبعوى وغيرهما • وأما المأموم — فان قلنا : لا يجهر الامام — قنت وأسر • وان قلنا : يجهر الامام فان كان يسمع الامام فوجهان مشهوران للخراسانيين (أحدهما) يؤمن على دعاء الامام ولا يقنت وبهذا قطع المصنف والأكثرون . (والثاني) يتخير بين التأمين والقنوت فان قلنا يؤمن فوجهان (أحدهما) يؤمن في الجميع (وأصحهما) وبه قطع الأكثرون : يؤمن في الكلمات الخمس التي هي دعاء • وأما الثناء وهو قوله : فانك تقضى ولا يقضى عليك الى آخره فيشاركه في قوله أو يسكت ^(١) ، والمشاركة أولى لأنه ثناء وذكر لا يليق فيه التأمين ، وان كان لا يسمع الامام لبعده أو غيره وقلنا لو سمع لأمن فهنا وجهان (أحدهما) يقنت (والثاني) يؤمن ، وهما كالوجهين في استحباب قراءة السورة اذا لم يسمع قراءة الامام • هذا كله في الصبح وفيما اذا قنت في الوتر في النصف الأخير من شهر رمضان •

وأما اذا قنت في باقى المكتوبات حيث قلنا به فقال الرافعى كلام الغزالى يقتضى أنه يسر به في السريات ، وفي جهره به في الجهرات الوجهان ، قال

(١) من البدع التي لم نجد لها أصلا قول المأمومين وكانهم في حلقة من حلقات التساويد عند عبارات الثناء هذه « حقا » وقولهم عند بרכת ربنا وتعاليت (يا الله) ويجاريهم في ذلك بعض المتفهمين (ط) •

واطلاق غيره يقتضى طرد الخلاف في الجميع . قال وحديث قنوت النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل القراء رضى الله عنهم يقتضى أنه كان يجهر به في جميع الصلوات ، هذا كلام الزافعى . والصحيح أو الصواب استحباب الجهر ، ففى البخارى فى تفسير قول الله تعالى « ليس لك من الأمر شيء » (١) « عن أبى هريرة رضى الله عنه » « أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر بالقنوت فى قنوت النازلة » وفى الجهر بالقنوت أحاديث كثيرة صحيحة سنذكرها إن شاء الله تعالى قريبا فى فرع مذاهب العلماء فى القنوت .

واحتج المصنف والأصحاب فى استحباب تأمين المأموم على قنوت الامام بحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا متتابعاً فى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح فى دبر كل صلاة ، اذا قال سمع الله لمن حمده فى الركعة الآخرة يدعو على أحياء من بنى سليم على رعل وذكوان وعصية ويؤمن من خلفه » رواه أبو داود بإسناد حسن أو صحيح .

(السابعة) فى ألفاظ الفصل ، القنوت فى اللغة له معان ، منها الدعاء ، ولهذا سمي هذا الدعاء قنوتا ، ويطلق على الدعاء بخير وشر ، يقال : قنت له وقنت عليه قوله « قنت شهرا يدعو عليهم ثم تركه » معناه قنت شهرا يدعو على الكفار الذين قتلوا أصحابه القراء بيثر معونة — بفتح الميم وبالنون — وقوله « ثم تركه » فيه قولان للشافعى رحمه الله حكاهما البيهقى (أحدهما) ترك القنوت فى غير الصبح (والثانى) ترك الدعاء عليهم ولعنهم ، وأما الدعاء فى الصبح فلم يتركه . قوله « لا يذل من واليت » هو بفتح الياء وكسر الذال ، قوله « ونخلع من يفجرک » أى تترك من يعصيك ويلحد فى صفاتك ، وهو بفتح الياء وضم الجيم ، قوله « واليك نسعى ونخمد » هو بفتح النون وكسر الفاء ، أى نسارع الى طاعتك وأصل الحفد العمل والخدمة . قوله « ان عذابك الجذ » هو بكسر الجيم ، أى الحق ، ولم تقع هذه اللفظة فى المذهب . قوله « ملحق » الأشهر فيه كسر الحاء ، رواه البيهقى عن أبى عمرو بن العلاء ، وهو قول الأصمعى وأبى عبيدة والأكثرين من أهل اللغة .

وحكى ابن قتيبة وآخرون فيه الفتح ، فمن فتح فمعناه ان شاء الله الحق بهم ، ومن كسر معناه لحق ، كما يقال : أنبت ^(١) الزرع بمعنى نبت قوله « وأصلح ذات بينهم » أى أمورهم ومواصلاتهم قوله « وألف بين قلوبهم » أى اجمعها على الخير . قوله « الحكمة » هى كل ما منع القبيح . قوله « وأوزعهم » أى ألهمهم ، قوله « واجعلنا منهم » أى ممن هذه صفته ، قوله « ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يرفع اليد الا فى ثلاثة مواطن : فى الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة » والمراد بالاستنصار الدعاء بالنصر على الكفار .

قوله « لما روى الحسن بن على » هو أبو محمد الحسن بن على بن أبى طالب سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريعاته ، اختلف فى وقت ولادته والأصح أنه فى نصف شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة وتوفى بالمدينة ودفن بالبقيع سنة تسع وأربعين . وقيل سنة خمسين وقيل احدى وخمسين ومناقبه كثيرة مشهورة فى الصحيحين وغيرهما رضى الله تعالى عنه (وأما أبو رافع) الذى روى عنه فى الكتاب قنوت عمر رضى الله تعالى عنه فهو أبو رافع الصائغ واسمه قبيص - بضم النون - من كبار التابعين وأخيارهم بكى حين أعتق وقال : كان لى أجران فذهب أحدهما .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى اثبات القنوت فى الصبح .

مذهبنا أنه يستحب القنوت فيها سواء نزلت نازلة أو لم تنزل وبهذا قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم ومن قال به أبو بكر الصديق وعمر ابن الخطاب وعثمان وعلى وابن عباس والبراء بن عازب رضى الله عنهم رواه البيهقى بأسانيد صحيحة ، وقال به من التابعين فمن بعدهم خلائق وهو مذهب ابن أبى ليلى والحسن بن صالح ومالك وداود ، وقال عبد الله بن مسعود وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثورى وأحمد : لا قنوت فى الصبح قال أحمد : الا الامام فيقنت اذا بعث الجيوش ، وقال اسحاق : يقنت للنازلة خاصة . واحتج لهم بحديث أنس رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه

(١) أنبت لازم بمعنى نبت فيقال نبت الأرض وانبت الأرض بدون مفعول ويمكن أن يعتمد بمفعول لأن هذا الفعل كالحق يلزم ويتعدى (ط) .

وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو علي أحياء من العرب ثم تركه « رواه البخاري ومسلم ، وفي صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع في صلاته شهرا يدعو لفلان وفلان ثم ترك الدعاء لهم » وعن سعد بن طارق قال : « قلت لأبي يا أبا انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فكانوا يقتنون في الفجر ؟ فقال : أي بني فحدث » راه النسائي والترمذي وقال : حديث حسن صحيح وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته » وعن أبي مخرم قال : « صليت مع ابن عمر رضي الله تعالى عنهما الصبح فلم يفتن فقلت له : ألا أراك تقنت ؟ فقال : ما أحفظه عن أحد من أصحابنا » وعن ابن عباس رضي الله عنهما : « القنوت في الصبح بدعة » وعن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن القنوت في الصبح رواه البيهقي .

واحتج أصحابنا بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو عليهم ثم ترك فأما في الصبح فلم يزل يفتن حتى فارق الدنيا » حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ، ومن نص على صحته الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي البلخي والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي ، ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة ، وعن العوام بن حمزة قال « سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح قال : بعد الركوع قلت : عن ؟ قال : عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم » رواه البيهقي وقال : هذا اسناد حسن ورواه البيهقي عن عمر أيضا من طرق . وعن عبد الله بن معقل - بفتح الميم واسكان العين المهملة وكسر القاف - التابعي قال « قنت على رضي الله عنه في الفجر » رواه البيهقي وقال : هذا عن علي صحيح مشهور ، وعن البراء رضي الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتن في الصبح والمغرب » رواه مسلم ورواه أبو داود وليس في روايته ذكر المغرب ، ولا يضر ترك الناس القنوت في صلاة المغرب لأنه ليس بواجب أو دل الاجماع على نسخه فيها .

وأما الجواب عن حديث أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما في قوله : ثم تركه فالمراد ترك الدعاء على أولئك الكفار ولعنهم فقط ، لا ترك جميع

القنوت أو ترك القنوت في غير الصبح ، وهذا التأويل متعين لأن حديث أنس في قوله « لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا » صحيح صريح فيجب الجمع بينهما ، وهذا الذي ذكرناه متعين للجمع ، وقد روى البيهقي بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي الإمام أنه قال « إنما ترك اللعن » ويوضح هذا التأويل رواية أبي هريرة السابقة ، وهي قوله « ثم ترك الدعاء لهم » .

والجواب عن حديث سعد بن طارق أن رواية الذين أثبتوا القنوت معهم زيادة علم وهم أكثر فوجب تقديمهم ، وعن حديث ابن مسعود أنه ضعيف جدا لأنه من رواية محمد بن جابر السحمي ^(١) وهو شديد الضعف متروك ولأنه نفي وحديث أنس أثبات فقدم لزيادة العلم ، وعن حديث ابن عمر أنه لم يحفظه أو نسيه وقد حفظه أنس والبراء بن عازب وغيرهما فقدم من حفظ ، وعن حديث ابن عباس أنه ضعيف جدا وقد راواه البيهقي من رواية أبي ليلى الكوفي وقال : هذا لا يصح وأبو ليلى متروك . وقد روينا عن ابن عباس أنه « قنت في الصبح » وعن حديث أم سلمة أنه ضعيف لأنه من رواية محمد ^(٢) ابن يعلى عن عنبسة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة قال الدارقطني : هؤلاء الثلاثة ضعفاء ، ولا يصح لنافع سماع من أم سلمة والله أعلم .

(شـ ر ع) في القنوت في غير الصبح اذا نزلت فازلة : قدمنا أن الصحيح في مذهبنا أنها ان نزلت قنت في جميع الصلوات وقال الطحاوي لم يقل أحد من العلماء بالقنوت في غير الصبح من المكتوبات غير الشافعي قال الشيخ أبو حامد هذا غلط منه بل قد قنت على رضى الله عنه بصفين ودليلا على من خالفنا الأحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا لقتل القراء رضى الله عنهم » وقد سبقت جملة من هذه الأحاديث وبقائها مشهور في الصحيح .

(١) وورد اسمه مصفرا البهامي عن حبيب بن أبي ثابت ومومن بن أبي جعيفة وسماك بن حرب وطائفة وعنه أيوب مع تقدمه والسفيانان ووكيع وخلق . ضعفه ابن معين قال الفلاس : صدوق متروك الحديث اهـ من التهذيب (هـ) .

(٢) ابن يعلى السلمي الكوفي قال البخاري : ذاهب الحديث وعنبسة قال أبو حاتم يضع . اما عبد الله بن نافع مولى ابن عمر عن أبيه قال فيه البخاري منكر الحديث (ط) .

(**فروع**) في مذهبيهم في محل القنوت قد ذكرنا أن مذهبنا أن محله بعد رفع الرأس من الركوع ، وهذا قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم حكاه ابن المنذر عنهم ورواه البيهقي عنهم وعن أنس قال ابن المنذر : وروينا القنوت قبل الركوع عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وأبي موسى الأشعري والبراء وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحيد الطويل وعبد الرحمن بن أبي ليلى رضي الله عنهم ، وهذا قال مالك واسحق . وحكى ابن المنذر التخيير قبل الركوع وبعده عن أنس وأيوب السخيتاني وأحمد وقد جاءت الأحاديث بالأمرين فقي الصحيحين عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع » وعن ابن سيرين قال « قلت لأنس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح ؟ قال نعم بعد الركوع يسيرا » رواه البخاري ومسلم . وعن أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع في الفجر يدعو على بني عصى » رواه البخاري ومسلم وعن عاصم قال : « سألت أنسا عن القنوت أكان قبل الركوع أو بعده ؟ قال : قبله قلت فإن فلانا أخبرني أنك قلت : قبل الركوع : قال كذب إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري وعن سالم بن عمر رضي الله عنهما « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول : اللهم العن فلانا وفلانا بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، فأنزل الله تعالى : ليس لك من الأمر شيء ^(١) » رواه البخاري ، وعن خفاف ^(٢) بن إيماء رضي الله عنه قال « ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رفع رأسه فقال : غفر الله لها ، وأسلم سالمها الله وعصية عصت الله ورسوله ، اللهم العن بني لحيان والعن رعلا وذكوان ثم خر ساجدا » رواه مسلم .

قال البيهقي : وروينا عن عاصم الأحول عن أنس أنه أفتى بالقنوت بعد الركوع ثم ذكرنا بإسناده عن عاصم عن أنس قال « إنما قنت النبي صلى الله

(١) الآية ١٢٨ من سورة آل عمران .

(٢) هو الغفاري كان امام مسجد بني غفار وخطيبهم شهد العديبية ووفى في خلافة عمر بالمدينة (ط) .

عليه وسلم شهرا فقلت : كيف القنوت ؟ قال : بعد الركوع » . قال البيهقي فقد أخبرنا أن القنوت المطلق المعتاد بعد الركوع قال : وقوله (إنما كنت شهرا) يريد به اللعن . قال البيهقي : ورواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ فهو أولى ، وعلى هذا درج الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم في أشهر الروايات عنهم وأكثرها والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم في رفع اليدين في القنوت

قد سبق أن الصحيح في مذهبنا عند الأكثرين استحبابه وهو المختار ، قال ابن المنذر : وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم قال : وبه قال أحمد وإسحاق وأصحاب الرأي قال : وكان يزيد بن أبي مريم ومالك والأوزاعي لا يرون ذلك . وقد سبق دليل الجميع والله أعلم .

(فرع) في استحباب رفع اليدين في الدعاء خارج الصلاة وبيان جملة من الأحاديث الواردة فيه

اعلم أنه مستحب لما سذكره ان شاء الله تعالى عن أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى ورفع يديه وما في السماء قرعة فتار سحب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل من منبره حتى رأيت المطر يتحادر من لحيته » رواه البخاري ومسلم ورويا بمعناه عن أنس من طرق كثيرة وفي رواية للبخاري « فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ورفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا فمزلنا بمطر حتى كانت الجمعة الأخرى » وذكر تمام الحديث . وثبت رفع اليدين في الاستسقاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جماعة من الصحابة غير أنس وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

وعن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله حي كريم سخي اذا رفع الرجل يديه اليه أن يردهما صفراً خائبين » رواه أبو داود وقال : حديث حسن (والصفر) بكسر الصاد الخالي . وعن أنس رضي الله عنه في قصة القراء الذين قتلوا قال : « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صلى الغداة رفع يديه يدعو عليهم يعني على الذين قتلوه » رواه البيهقي بإسناد صحيح حسن ، وقد

سبق • وعن عائشة رضى الله عنها في حديثها الطويل في خروج النبي صلى الله عليه وسلم في الليل الى البقيع للدعاء لأهل البقيع والاستغفار لهم قالت : « أتى البقيع فقام فأطال القيام ثم رفع يديه ثلاث مرات ثم انصرف قال : ان جبريل عليه السلام أتاني فقال : ان ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع وتستغفر لهم » رواه مسلم • وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلا فاستقبل نبي الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه يقول : اللهم أنجز لى ما وعدتنى ، اللهم آت ما وعدتنى فما زال يهتف بربه مادا يديه حتى سقط رداؤه عن منكبيه » رواه مسلم •

(قوله) يهتف — بفتح أوله وكسر التاء المثناة فوق — يقال : هتف يهتف اذا رفع صوته بالدعاء وغيره •

وعن ابن عمر رضى الله عنهما « أنه كان يرمى الجمرة سبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ، ثم يتقدم حتى يستقبل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلا ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمى الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال فيستقبل ويقوم طويلا ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمى الجمرة ذات العقبة ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل » رواه البخارى • وعن أنس رضى الله عنه قال : « صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم خبير بكرة وقد خرجوا بالمساحي فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال : الله أكبر خربت خبير » رواه البخارى في آخر علامات النبوة من صحيحه • وعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال « لما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خبير بعث أبا عامر على جيش الى أوطاس وذكر الحديث وأن أبا عامر رضى الله عنه استشهد فقال لأبى موسى : يا ابن أخى أمرنى النبي صلى الله عليه وسلم فقل له : استغفر لى ، ومات أبو عامر قال أبو موسى : فرجعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لعبدك أبى عامر ورأيت بياض ابطينه ثم قال : اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك ومن الناس ، فقلت : ولى فاستغفر

فقال : اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه ، وأدخله يوم القيامة مدخلا كريما »
رواه البخارى ومسلم .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه الى السماء : يارب يارب ، ومطعمه حرام ومشربه حرام فأنى يستجاب لذلك » رواه مسلم . وعن سهل بن سعد رضى الله عنه أن « رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بنى عمرو ابن عوف ليصلح بينهم فحانت الصلاة فجاء المؤذن الى أبى بكر رضى الله عنه فقال : أتصلى بالناس فاقيم ؟ فقال : نعم . قال : فصلى بهم أبو بكر رضى الله عنه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس فى الصلاة فتخلص حتى وقف فى الصف فصفق الناس ، وكان أبو بكر لا يلتفت فالتفت أبو بكر رضى الله عنه فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اثبت مكانك فرفع أبو بكر يديه رضى الله عنه فحمد الله تعالى على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك » رواه البخارى ومسلم وعن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يدعو رافعا يديه يقول : انما أنا بشر فلا تعاقبنى ، أيما رجل من المؤمنين آذيته أو شتمته فلا تعاقبنى فيه » .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة وتهيا ورفع يديه وقال : اللهم أهد أوسا وأت بهم » وعن جابر رضى الله عنه « أن الطفيل بن عمرو قال للنبى صلى الله عليه وسلم : هل لك فى حصن حصين ومنعة ؟ » وذكر الحديث فى هجرته مع صاحب له ، وأن صاحبه مرض فجزع فجرح يديه فمات فرآه الطفيل فى المنام فقال : ما فعل الله بك ؟ فقال : غفر لى بهجرتى الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ما شأن يدبك ؟ قال قيل لن يصلح منك ما أفسدت من نفسك فقصصها الطفيل على النبى صلى الله عليه وسلم فقال : اللهم وليديه فاغفر . - رفع يديه » وعن على رضى الله عنه « قال : جاءت امرأة الوليد الى النبى صلى الله عليه وسلم تشكو اليه زوجها أنه يضربها فقال : اذهبي اليه فقولى له كيت وكيت أن النبى صلى الله عليه وسلم يقول ، فذهبت ثم عادت فقالت : انه عاد يضربنى فقال : اذهبي فقولى له كيت وكيت فقالت : انه يضربنى فرفع رسول الله صلى الله عليه

وسلم يده فقال : اللهم عليك الوليد » • وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رافعا يديه حتى بدأ ضبعاه يدعو لعود عثمان رضى الله عنه » وعن محمد بن ابراهيم التيمى قال : « أخبرنى من رأى النبى صلى الله عليه وسلم يدعو عند أحجار الزيت باسطا كفيه » وعن أبى عثمان قال : « كان عمر رضى الله عنه يرفع يديه فى القنوت وعن الأسود أن ابن مسعود رضى الله عنه كان يرفع يديه فى القنوت » هذه الأحاديث من حديث عائشة « انما أنا بشر فلا تعاقبنى » الى آخرها رواها البخارى فى كتاب رفع اليدين بأسانيد صحيحة ، ثم قال فى آخرها : هذه الأحاديث صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وفى المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته وفيما ذكرته كفاية والمقصود أن يعلم أن من ادعى حصر المواضع التى وردت الأحاديث بالرفع فيها فهو غلط غلطا فاحشا والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والغرض مما ذكرنا أربعة عشر : النية وتكبيره الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة والركوع حتى يطمئن فيه ، والرفع من الركوع حتى يعتدل ، والسجود حتى يطمئن ، والجلوس بين السجدين حتى يطمئن ، والجلوس فى آخر الصلاة ، والتشهد فيه ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، والتسليم الأولى ، ونية الخروج ، وترتيب أفعالها على ما ذكرنا • والسنن خمس وثلاثون : رفع اليدين فى تكبيره الاحرام ، والركوع ، والرفع من الركوع ، ووضع اليمين على الشمال ، والنظر الى موضع السجود ، ودعاء الاستفتاح ، والتعوذ ، والتأمين ، وقراءة السورة بعد الفاتحة ، والجهر والاسرار ، والتكبيرات سوى تكبيره الاحرام ، والتسميع ، والتحميد فى الرفع من الركوع ، والتسبيح فى الركوع ، والتسبيح فى السجود ، ووضع اليد على الركبة فى الركوع ، ومد الظهر والعنق فيه ، والبداية بالركبة ثم باليد فى السجود ، ووضع الاتف فى السجود ، ومجافاة المرفق عن الجنب فى الركوع والسجود ، وإقلال البطن عن الفخذ فى السجود ، والدعاء فى الجلوس بين السجدين ، وجلسة الاستراحة ، ووضع اليد على الأرض عند القيام ، والتورك فى آخر الصلاة ، والافتراش فى سائر الجلوسات ، ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة ، والإشارة بالمسبحة ، ووضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى مبسوطة ، والتشهد الأول ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، والصلاة على آله فى التشهد الأخير ، والدعاء فى آخر الصلاة ، والقنوت فى الصبح ، والتسليم الثانية ، ونية السلام على الحاضرين) •

(الشرح) أما الفروض فهي على ما ذكرنا الا أن نية الخروج من الصلاة فيها خلاف سبق ، وذكرنا هناك أن الأصح أنها سنة وليست بواجبة وضم ابن القاص والقفال الى الفروض استقبال القبلة وهو ضعيف ، بل الصحيح الذي عليه الجمهور أن الاستقبال شرط لا فرض ، وذكر جماعة أن نية الصلاة شرط لا فرض ، والصحيح الذي عليه الأكثر أن نية الصلاة شرط لا فرض ، وقد سبقت المسألة في موضعها مبسطة . وذكر الغزالي في البسيط وجهين في أن السجدة الثانية ركن مستقل كالركوع أم ركن متكرر كالركوع في الركعة الثانية ، قال : والصحيح الأول لأنه يفصل بينها وبين السجدة الأولى ركن ، قال : وهذا الخلاف انما هو في العبارة . وأما السنن فمنها هذه الخمس والثلاثون التي ذكرها وبقي منها سنن لم يذكرها المصنف هنا . وقد ذكر هو كثيرا في موضعه فكأنه استغنى بذلك عن ذكره هنا ، وكان ينبغي أن لا يستغنى به كما لم يستغن في هذه الخمس والثلاثين ، وإن كانت قد سبقت في موضعها لأن مراده هنا حصرها وضبطها بالعدد ، فما تركه تفريق أصابع يديه إذا رفعها ، وتفريقها على الركبة في الركوع ، وضمها الى القبلة في السجود ، وتوجيه أصابع رجليه الى القبلة في السجود ، وجعل يديه حذو منكبيه في السجود والاعتماد عليها في السجود ، والدعاء في السجود وجعل اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة والجهر بالتأمين والالتفات من التسليمتين يمينا وشمالا وغيرها مما سبق ، وكثير من هذه المذكورات يقال استغنى لكونه وصفا لشيء ذكره هنا ، واستغنى بذكر الموصوف . والله أعلم .

وقوله (التسميع والتحמיד في الرفع من الركوع) كان ينبغي أن يقول التسميع في الرفع والتحמיד في الاعتدال منه . لأن التحמיד لا يشرع في الرفع انما يشرع اذا اعتدل ، وكأنه اختصر واستغنى بذكره على وجهه في موضعه .

(فسر) قال أصحابنا : للصلاة أركان وأبعاض وهيئات وشروط ، فالأركان هي الفروض التي ذكرها المصنف وتكلمنا عليها ، والأبعاض ستة (أحدها) القنوت في الصبح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان (والثاني) القيام للقنوت ، (والثالث) التشهد الأول (والرابع) الجلوس له (والخامس) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول اذا قلنا

هي سنة (والسادس) الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهدين اذا قلنا هي سنة فيهما ، وقد سبق بيان كل ذلك في موضعه . وأما الهيئات وهي السنة التي ليست أبعاضا فكل ما يشرع في الصلاة غير الأركان والأبعاض ، وأما الشروط فخمسة : الطهارة عن الحدث ، والطهارة عن النجس واستقبال القبلة وستر العورة ومعرفة الوقت يقينا أو ظنا بمستند ، وضيم الفوراني والغزالي الى الشروط ترك الأفعال في الصلاة وترك الكلام وترك الأكل . والصواب أن هذه ليست بشروط وانما هي مبطلات الصلاة ، كقطع النية وغير ذلك ، ولا تسمى شروطا في اصطلاح أهل الأصول ولا في اصطلاح الفقهاء وإن أطلقوا عليها في موضع اسم الشرط كان مجازا لمشاركتها الشرط في عدم صحة الصلاة عند اختلاله ، والله أعلم .

قال أصحابنا : من ترك ركنا أو شرطا لم تصح صلاته الا في مواضع مخصوصة بعذر في بعض الشروط ، كفاقد السترة ، وإن ترك غيرها صحت وفاته الفضيلة ، سواء تركه عمدا أو سهوا ، لكن أن كان المتروك من الأبعاض سجد للسهو والا فلا . هذا مختصر القول في هذا ، وهو مبسوط في موضعه وبالله التوفيق .

(فرع) في مسائل تتعلق بصفة الصلاة

(أحدها) يستحب دخوله فيها بنشاط واقبال عليها وأن يتدبر القراءة والأذكار ويرتلها وكذلك الدعاء ، ويراقب الله تعالى فيها ويمتنع من الفكر في غير هذا حتى يفرغ منها ويستحضر ما أمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه قال الله تعالى (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ^(١)) روى البيهقي بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في تفسير هذه الآية قال : الخشوع في القلب وأن تلين جانبك للمرء المسلم ، وأن لا تلتفت في صلاتك . وعن جماعة من السلف : الخشوع السكون فيها ، وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس اسكنوا في الصلاة » رواه مسلم . الخيل الشمس ذات التوئب والنفار . وعن عتبة

(١) الآية الأولى من سورة المؤمنون .

ابن عامر رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلّى ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة » رواه مسلم ، وعن عمرو بن عبسة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه الطويل ذكر فضل الوضوء ، وفي آخره « أن قام فصلّى فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذى هو له أهل ، وفرغ قلبه لله الا انصرف من خطبته كهينة يوم ولدته أمه » رواه مسلم .

وعن عثمان رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من امرئ مسلم تحضره ^(١) صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة وذلك الدهر كله » رواه مسلم . وعن أبي اليسر - بفتح المثناة تحت والسين المهملة - واسمه كعب بن عمرو وهو آخر من توفي من أهل بدر رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « منكم من يصلى الصلاة كاملة ومنكم من يصلى النصف والثلث والرابع والخمس حتى بلغ العشر » رواه النسائي باسناد صحيح . وروى النسائي أيضا نحوه أو مثله عن عمار بن ياسر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم واسناده أيضا صحيح . وقد ذكر البيهقي باسناده الصحيح عن مجاهد قال : « كان ابن الزبير رضى الله عنه اذا قام فى الصلاة كأنه عود ، وحدث أن أبا بكر رضى الله عنه قال كذلك ، قال فكان يقال : ذلك الخشوع فى الصلاة » والأحاديث والآثار فى المسألة كثيرة مشهورة والله أعلم .

(المسألة الثانية) قال الشافعى رحمه الله فى الأم : أرى فى كل حال للامام أن يرتل التشهد والتسبيح والقراءة أو يزيد فيها شيئا بقدر ما يرى أن من وراءه ممن يثقل لسانه قد بلغ أن يؤدى ما عليه ، وكذلك أرى له فى الخفض والرفع أن يتمكن ليدركه الكبير والضعيف والثقل ، وإن لم يفعل وفعل بأخف الأشياء كرهت ذلك له ولا سجود للسهو عليه ، هذا نصه واتفق الأصحاب عليه ، وهذه المسألة بباب صلاة الجماعة أليق ، لكن لها تعلق بهذا الباب ، وهما ذكرها الشافعى رحمه الله وسنعيدها مبسطة بفروعها هناك ان شاء الله تعالى .

(١) فى شوق (يعجز) و (يؤت) (ط) .

(الثالثة) قال صاحب التهذيب : يشترط لصحة الصلاة العلم بأنها فرض ، ومعرفة أعمالها . قال : فإن جهل فرضية أصل الصلاة أو علم أن بعض الصلاة فريضة ولم يعلم فريضة الصلاة التي شرع فيها لم تصح صلاته ، وكذا إذا لم يعرف فرضية الوضوء ، أما إذا علم فرضية الصلاة ولم يعلم أركانها فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يعتقد جميع أفعالها سنة (والثاني) أن يعتقد بعض أفعالها فرضا وبعضها سنة ولا يميز الفرض من السنة فلا تصح صلاته في هذين الحالين بلا خلاف ، هكذا صرح به القاضي حسين وصاحبه المتسولي والبعوى (الثالث) أن يعتقد جميع أفعالها فرضا فوجهان حكاهما القاضي حسين والبعوى (أحدهما) لا تصح صلاته لأنه ترك معرفة ذلك وهي واجبة (وأصحهما) تصح وبه قطع المتولى لأنه ليس فيه أكثر من أنه أدى سنة باعتقاد الفرض وذلك لا يؤثر . قال البغوى : فإن لم نصح صلاته ففى صحة وضوئه في هذه الحالة وجهان ، هكذا ذكر هؤلاء هذه المسائل ولم يفرقوا بين العامي وغيره وقال الغزالي في الفتاوى : العامي الذي لا يميز فرائض صلاته من سننها تصح صلاته بشرط أن لا يقصد التنفل بها هو فرض ، فإن نوى التنفل به لم يعتد به ، ولو غفل عن التفصيل فنية الجملة في الابتداء كافية . هذا كلام الغزالي وهو الصحيح الذي يقتضيه ظاهر أحوال الصحابة رضى الله عنهم فمن بعدهم ، ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ألزم الأعراب وغيرهم هذا التمييز ، ولا أمر باعادة صلاة من لا يعلم هذا والله أعلم . قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : ويلزم المكلف أن يتعلم القراءة والتشهد وتكبيرة الاحرام وصفة الصلاة كلها ، فإن لم يتعلم فحكمه ما سبق فيمن لا يحسن تكبيرة الاحرام وسبق تفصيله ، ونص الشافعى في الأم على أصل هذه القاعدة .

(الرابعة) في التنبيه على حفظ أشياء سبقت مبسطة ، منها أن رفع اليدين مستحب في ثلاثة مواضع بالاتفاق عندنا ، عند الاحرام والركوع والرفع منه ، وكذا في القيام من التشهد الأول على المختار ، وتكون الأصابع مفرقة فيها كلها وللأصابع أحوال في الصلاة سبق بيانها في فصل تكبيرة الاحرام ، وسبق أن في الصلاة الرابعة اثنتين وعشرين تكبيرة وفي الثلاثة سبع عشرة وفي الثنائية إحدى عشرة ، وأن في الصلاة التي تزيد على ركعتين

أربع جلسات الجلسة بين سجدين ، وللاستراحة وللتشهدين يتورك في الآخرة ويفترش في الباقي وأنه يتصور في المغرب أربع تشهدات في حق المسبوق .

(الخامسة) قال الشافعي رحمه الله في المختصر : ولا فرق بين الرجال والنساء في عمل الصلاة ، الا أن المرأة يستحب لها أن تضم بعضها الى بعض ، وأن تلتصق بطنها بفخذها في السجود كأستر ما يكون ، وأحب ذلك لها في الركوع وفي جميع الصلاة ، وأن تكثف جلبابها وتجافيه راحة وساجدة لثلاث تصفها ثيابها ، وأن تخفض صوتها . وان ثابها شيء في صلاتها صفقت ، هذا نصه . قال أصحابنا : المرأة كالرجل في أركان الصلاة وشروطها وأبوابها وأما الهيئات المسنونات فهي كالرجل في معظمها وتخالفه فيما ذكره الشافعي ، ويخالف النساء الرجال في صلاة الجماعة في أشياء (أحدها) لا تتأكد في حقهن كتأكدها في الرجال (الثاني) تقف امامتهن وسطهن (الثالث) تقف واحدهن خلف الرجل لا بجنبه بخلاف الرجل (الرابع) اذا صلين صفوفا مع الرجال فأخر صفوفهن أفضل من أولها وستأتي هذه المسائل بدلائلها وفروعها مبسطة في صلاة الجماعة وموقف الامام والمأموم ان شاء الله تعالى . وأما صفة قعودها في صلاتها فكصفة قعود الرجل في جميع أحوالها وقال صاحب الحاوي : اذا صلت قاعدة جلست متربة وهذا شاذ مخالف لنص الشافعي الذي ذكرناه ولما قاله الأصحاب أنها كالرجل الا فيما استثناه الشافعي .

واعلم أن الشافعي رحمه الله نص هنا على خفض صوتها ، وقد سبق فيه تفصيل وخلاف في فصل القراءة وبالله التوفيق .

باب صلاة التطوع

اختلف أصحابنا في حد التطوع والنافلة والسنة على ثلاثة أوجه (أحدها) أن تطوع الصلاة هو ما لم يرد فيه نقل بخصوصيته بل يفعله الانسان ابتداء ، والذاهبون الى هذا قالوا : ما عدا الفرائض ثلاثة أقسام (سنن) وهي التي واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومستحبات) وهي التي فعلها أحيانا ولم يواظب عليها (وتطوعات) وهي التي ذكرنا أولاه

والوجه الثاني : أن النفل والتطوع لفظان مترادفان معناهما واحد ، وهما ما سوى الفرائض . والوجه الثالث : أن السنة والنفل والتطوع والمندوب والمرغب فيه والمستحب ألفاظ مترادفة وهي ما سوى الواجبات . قال العلماء : التطوع في الأصل فعل الطاعة ، وصار في الشرع مخصوصا بطاعة غير واجبة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(أفضل عبادات البدن الصلاة لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « استقيموا واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن » ولأنها تجمع من القرب ما لا يجمع غيرها من الطهارة ، واستقبال القبلة والقراءة وذكر الله تعالى ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمنع فيها من كل ما يمنع منه في سائر العبادات وتزيد عليها بالامتناع من الكلام والمشى وسائر الأفعال . وتطوعها أفضل التطوع) .

(الشرح) حديث عبد الله هذا رواه ابن ماجه في سننه في كتاب الوضوء واليهيقي فيه وفي فضائل الصلوات قبل استقبال القبلة رواه من حديث عبد الله ، ومن حديث ثوبان بلفظه هنا ، وفيه زيادة قال : « استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » الخ لكن في رواية ابن ماجه عن عبد الله « أن من خير أعمالكم الصلاة » وفي بعض روايات اليهقي اثبات (من) وفي بعضها حذفها واسناد رواية عبد الله فيه ضعف ، واسناد رواية ثوبان جيد لكن من رواية سالم بن أبي الجعد عن ثوبان وقال أحمد بن حنبل : لم يسمع سالم من ثوبان وذكره مالك في الموطأ مرسلًا معضلاً . فقال : بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « استقيموا ولن تحصوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ، ولن يحافظ على الوضوء إلا مؤمن » قال صاحب مطالع الأنوار : الزموا طريق الاستقامة ، وقاربوا وسددوا فانكم لا تطيقون جميع أعمال البر ولن تحصوا أن تطيقوا الاستقامة في جميع الأعمال ، وقيل : لن تحصوا ما لكم في الاستقامة من الثواب العظيم .

(اما حكم المسألة) فالمذهب الصحيح المشهور أن الصلاة أفضل من الصوم وسائر عبادات البدن ، وقال صاحب المستظهرى في كتاب الصيام : اختلف في الصلاة والصوم أيهما أفضل ؟ فقال قوم : الصلاة أفضل ، وقال

آخرون : الصلاة بمكة أفضل والصوم بالمدينة أفضل ، قال : والأول أصح ، ويحتج بترجيح الصوم بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لى وأنا أجزي به ، والصوم جنة وللصائم فرحتان يفرحهما اذا أفطر فرح [بفطره] واذا لقي ربه فرح بصومه » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية لمسلم « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها الى سبعمائة ، قال الله تعالى : الا الصوم فإنه لى وأنا أجزي به ، يدع شهوته وطعامه من أجلي » وعن سهل بن سعد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان فى الجنة بابا يقال له الريان يدخل فيه الصائمون لا يدخل منه غيرهم » رواه البخارى ومسلم . وأما الدليل لترجيح الصلاة - وهو المذهب - فأحاديث كثيرة فى الصحيح مشهورة (منها) « حديث بنى الاسلام على خمس » وقد سبق ، وموضع الدلالة منه تقديم الصلاة على الصوم ، والعرب تبدأ بالأهم (وحديث) ابن مسعود رضى الله عنه قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أحب الى الله ؟ وفى رواية أفضل ؟ فقال : الصلاة لوقتها » رواه البخارى ومسلم ، وعنه : « أن رجلا أصاب من امرأة قبله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فأنزل الله تعالى (وأقم الصلاة طرفى النهار ، وزلفا من الليل ، ان الحسنات يذهبن السيئات ^(١)) فقال الرجل : ألى هذا يا رسول الله ؟ قال لجميع أمتى » رواه البخارى ومسلم ، وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رأيتم نهرا بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه [شئ] ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شئ » قال : فذلك مثل الصلوات الخمس ، يمحو الله بهن الخطايا » رواه البخارى ومسلم ، وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش ^(٢) الكبائر » رواه مسلم .

وعن أبى موسى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) الآية ١١٤ من سورة هود .

(٢) الحديث « الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات ما بينهن

اذا اجتنب الكبائر » (ط) .

« من صلى البردين دخل الجنة » رواه البخاري ومسلم البردان الصبح والعصر ، وعن عمار بن ربيعة ^(١) رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعنى الفجر والعصر » رواه مسلم ، وعن جندب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى الصبح والعصر فهو في ذمة الله ، فانظريا ابن آدم لا يطالبك الله من ذمته بشيء » رواه مسلم والأحاديث في الباب كثيرة مشهورة .

ويستدل أيضا لترجيح الصلاة بما ذكره المصنف من كونها تجمع العبادات وتزيد عليها لأنه يقتل بتركها بخلاف الصوم وغيره ولأن الصلاة لا تسقط في حال من الأحوال ما دام مكلفا الا في حق الحائض بخلاف الصوم والله أعلم .
(فان قيل) قول المصنف : وتطوعها أفضل التطوع يرد عليه الاشتغال بالعلم فانه أفضل من تطوع الصلاة كما نص عليه الشافعي وسائر الفقهاء ، وقد سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح .

فالجواب أن هذا الإراد غلط وغفلة من مورده لأن الاشتغال بالعلم فرض كفاية لا تطوع ، وكلامنا هنا في التطوع والله أعلم .

(فرع) قال أبو عاصم العبادي في كتابه الزيادات : الاشتغال يحفظ ما زاد على الفاتحة من القرآن أفضل من صلاة التطوع لأن حفظه فرض كفاية .

(فرع) اعلم أنه ليس المراد بقولهم : الصلاة أفضل من الصوم أن صلاة ركعتين أفضل من صيام أيام أو يوم ، فان الصوم أفضل من ركعتين بلا شك ، وانما معناه أن من لم يمكنه الجمع بين الاستكثار من الصلاة والصوم وأراد أن يستكثر من أحدهما أو يكون غالبا عليه منسوبا الى الاكثار منه ، ويقتصر من الآخر على المتأكد منه فهذا محل الخلاف والتفضيل ، والصحيح تفضيل الصلاة والله أعلم .

(١) عمار بن ربيعة الثقفى له تسعة احاديث انفرد له مسلم بحديثين هذا احدهما (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وتطوعها ضربان (ضرب) تسن له الجماعة (وضرب) لا تسن له فما سن له الجماعة صلاة العيدين والكسوف والاستسقاء ، وهذا الضرب أفضل مما لا تسن له الجماعة لأنها تشبه الفرائض في سنة الجماعة ، وأؤكد ذلك صلاة العيد لأنها راتبة بوقت كالفرائض ، ثم صلاة الكسوف لأن القرآن دل عليها ، قال الله تعالى (لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن) (١) وليس هنا صلاة تتعلق بالشمس والقمر إلا صلاة الكسوف ثم صلاة الاستسقاء ولهذه الصلوات أبواب نذكر فيها أحكامها إن شاء الله تعالى وبه الثقة .

(الشرح) قال أصحابنا تطوع الصلاة ضربان :

(ضرب) تسن فيه الجماعة وهو العيد ، والكسوف ، والاستسقاء ، وكذا التراويح على الأصح (وضرب) لا تسن له الجماعة ، لكن لو فعل جماعة صح وهو ما سوى ذلك . قال أصحابنا : وأفضلها وأكدها صلاة العيد لأنها تشبه الفرائض ، ولأنها يختلف في كونها فرض كفاية ثم الكسوفين ثم الاستسقاء وهذا لا خلاف فيه . وأما التراويح فقال أصحابنا : إن قلنا الانفراد بها أفضل فالنوافل للراتبة مع الفرائض كسنة الصبح والظهر وغيرهما أفضل منها بلا خلاف ، وإن قلنا — بالأصح أن الجماعة فيها أفضل فوجهان مشهوران حكاهما المحاملي وإمام الحرمين وابن الصباغ وسائر الأصحاب (أحدهما) أن التراويح أفضل من السنن الراتبة لأنها تسن لها الجماعة فأشبهت العيد ، وهذا اختيار القاضي أبي الطيب في تعليقه ، (والثاني) وهو الصحيح باتفاق الأصحاب أن السنن الراتبة أفضل وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله في المختصر لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأقبل على الراتبة دون التراويح وضعف إمام الحرمين وغيره الوجه الأول .

قال أصحابنا : وسبب هذا الخلاف أن الشافعي رحمه الله ، قال في المختصر : وأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب إلى منه . قال إمام الحرمين : فمن أصحابنا من قال : مراد الشافعي أن الانفراد بالتراويح أفضل من إقامتها جماعة ، ومنهم من قال : أراد أن الراتبة التي لا تصلى جماعة أحب

(١) الآية ٣٧ من سورة فصلت .

الى التراويح وان شرعت لها الجماعة ، وهذا التأويل الثاني هو الصحيح عند الأصحاب ونقله المحاملى عن ابن سريج واستدل له بسياق كلام الشافعى ، ثم قال : هذا هو المذهب ، قال صاحب الشامل : هذا ظاهر نصه لأنه لم يقل صلاته منفردا أفضل ، بل قال : صلاة المنفرد أحب الى منه والله أعلم .

(فرع) قال صاحب الحاوى : صلاة كسوف الشمس أكد من صلاة كسوف القمر ، ويستدل له بالأحاديث الصحيحة من طرق متكاثرات أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ان الشمس والقمر آيتان » الحديث فقدم الشمس فى جميع الروايات مع كثرتها ولأن الارتفاع بالشمس أكثر من القمر .

(فرع) قد ذكرنا أن صلاة الكسوفين أفضل من صلاة الاستسقاء بلا خلاف واستدل أصحابنا بما ذكر المصنف ، ولأن صلاة الكسوف مجمع عليها ، وقال أبو حنيفة : صلاة الاستسقاء بدعة ، ولأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يستسقى تارة بالصلاة وتارة بالدعاء بغير صلاة ، ولم يترك صلاة الكسوف عند وجودها ولأن الكسوف يخاف فوتها بالانجلاء كما يخاف فوت الفريضة بخروج الوقت فتأكد لشبهها بها بخلاف الاستسقاء . قال أصحابنا : ولأن الكسوف عبادة محضة والاستسقاء لطلب الرزق ، فان قيل : لا نسلم أن الكسوف عبادة محضة بل فيها طلب ، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « ان الشمس والقمر آيتان لا يكسفان لموت أحد فاذا رأيتوهما فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم » وفى رواية « لا يكسفان لموت أحد ولكن يخوف الله بهما عباده » وفى رواية « فصلوا حتى يفرج الله عنكم » وفى رواية « يخوف الله بهما عباده فاذا رأيتم منها شيئا فصلوا وادعوا الله حتى يكشف ما بكم » وهذه الألفاظ كلها فى صحيحى البخارى ومسلم وبعضها فيهما . وبعضها فى أحدهما وفيهما ألفاظ كثيرة نحوها . فالجواب أن الكسوف غالبا لا يحصل منه ضرر بخلاف القحط فتمحض الكسوف عبادة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما ما لايسن له الجماعة فضربان : راتبة بوقت وغير راتبة ، فأما الراتبة فمنها السنن الراتبة مع الفرائض وأدنى الكمال فيها عشر ركعات غير الوتر ،

وهي ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء وركعتان بعد الصبح ، والأصل فيه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الظهر سجدتين ، وبعدها سجدتين ، وبعد المغرب سجدتين وبعد العشاء سجدتين » وحدثنني حفصة بنت عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يصلي سجدتين خفيفتين إذا طلع الفجر » والأكمل أن يصلي ثماني عشرة ركعة غير الوتر : ركعتين قبل الفجر ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، لما ذكرناه من حديث ابن عمر ، وأربعاً قبل الظهر ، وأربعاً بعدها [لما] روت أم حبيبة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم على النار » وأربعاً قبل العصر لما روى على رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصلي قبل العصر أربعاً يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة [المقربين والنبين (١)] ومن معهم من المؤمنين » والسنة فيها وفي الأربع قبل الظهر وبعدها أن يسلم من كل ركعتين لما رواه من حديث على رضي الله عنه [أنه كان يفصل بين كل ركعتين بالتسليم] .

(الشرح) حديث عمر رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم من طرق ، والسجدتان ركعتان ، وحديث أم حبيبة رضي الله عنها صحيح رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ، وحديث على رضي الله عنه رواه الترمذي وقال حديث حسن ، وقد سبق بيانه في فصل السلام من صفة الصلاة واسم أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان بن صخر بن حرب ، وقيل : اسمها هند كنيته بابنتها حبيبة بنت عبد الله بن جحش ، وكانت من السابقين الى الاسلام تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست ، وقيل سبع رضي الله عنها .

وفي الفصل أحاديث صحيحة أيضا (منها) حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ، ثم يخرج ويصلي بالناس ثم يدخل فيصلّي ركعتين » رواه مسلم وعنها « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاهن بعدها » رواه الترمذي وقال حديث حسن . وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصلي قبل العصر ركعتين » رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رحم الله امرءا

(١) ما بين المقولتين ساقط من نسخة (ط) .

صلى قبل العصر أربعاً » رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن • وفى الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته •

(اما حكم المسألة) فالأكمل فى الرواتب مع الفرائض غير الوتر ثمان عشرة ركعة كما ذكر المصنف ، وأدنى الكمال عشر كما ذكره ، منهم من قال : ثمان فأسقط سنة العشاء قاله الخضرى ونص عليه وقيل : اثنتى عشرة فزاد قبل الظهر ركعتين أخريين ، وقيل بزيادة ركعتين قبل العصر ، وكل هذا سنة ، وإنما الخلاف فى المؤكد منه •

(فرع) فى استحباب ركعتين قبل المغرب ، وجهان مشهوران فى طريقة الخراسانيين (الصحيح) منهما : الاستحباب لحديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « صلوا قبل صلاة المغرب قال فى الثالثة : لمن شاء » رواه البخارى فى مواضع من صحيحه ، وعن أنس رضى الله عنه « قال : رأيت كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتتبعون السوارى عند المغرب » رواه البخارى ، وعنه قال : « كنا نصلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس قبل المغرب ، فقلت : أكان النبى صلى الله عليه وسلم صلاها ؟ قال : كان يراها فصلوها فلم يأمرنا ولم ينهنا » رواه مسلم ، وعنه قال : « كنا بالمدينة وإذا أذن المؤذن بصلاة المغرب ابتدروا السوارى فركعوا ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصلونها » رواه مسلم • وعن عتبة بن عامر رضى الله عنه « أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى • فهذه الأحاديث صحيحة صريحة فى استحبابها ومن قال به من أصحابنا : أبو اسحاق الطوسى وأبو زكريا السكرى حكاه عنهما الرافعى ، وهذا الاستحباب إنما هو بعد دخول وقت المغرب وقبل شروع المؤذن فى إقامة الصلاة ، وأما إذا شرع المؤذن فى الإقامة فيكره أن يشرع فى شيء من الصلوات غير المكتوبة للحديث الصحيح « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » رواه مسلم ، وأما الحديث الذى رواه أبو داود عن ابن عمر قال « ما رأيت أحدا يصلى الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » فإسناده حسن

واجاب البيهقي وآخرون عنه بأنه نفى ما لم يعلمه وأثبت به غيره ممن علمه
فوجب تقديم رواية الذين أثبتوا لكثرتهم ولما معهم من علم ما لا يعلمه
ابن عمر .

(فرع) يستحب أن يصلى قبل العشاء الآخرة ركعتين فصاعدا
لحديث عبد الله بن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « بين كل أذانين
صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة قال فى الثالثة : لمن يشاء »
رواه البخارى ومسلم والمراد بالأذانين الأذان والاقامة باتفاق العلماء .

(فرع) فى سنة الجمعة بعدها وقبلها : تسن قبلها وبعدها صلاة
وأقلها ركعتان قبلها وركعتان بعدها والأكمل أربع قبلها وأربع بعدها هذا
مختصر الكلام فيها . وأما تفصيله فقال أبو العباس ابن القاص فى المفتاح فى
باب صلاة الجمعة : سنتها أن يصلى قبلها أربعاً وبعدها أربعاً ، وقال صاحب
التهذيب فى باب صلاة التطوع بعد صلاة الجمعة كهي بعد صلاة الظهر ،
وقل صاحب البيان فى باب صلاة الجمعة قال الشيخ أبو نصر : لا نص
للشافعى فيما يصلى بعد الجمعة والذي يجزئه على المذهب أنه يصلى بعدها
ما يصلى بعد الظهر ان شاء ركعتين ، وان شاء أربعاً . قال صاحب البيان :
وكذا يصلى قبلها ما يصلى قبل الظهر .

(قلت) وهذا الذى ادعاه أبو نصر وأقره صاحب البيان عليه من أن
الشافعى لا نص له فى الصلاة بعد الجمعة غلط بل نص الشافعى رحمه الله
على أنه يصلى بعدها أربع ركعات ، ذكر هذا النص فى الأم فى باب صلاة
الجمعة والعيدى ، من كتاب اختلاف على بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود
رضى الله عنهما ، وهو من أواخر كتب الأم قبل كتاب سير الواقدى ، كذلك
رأيت فيه . ونقل أبو عيسى الترمذى فى كتابه عن الشافعى رحمه الله أنه
يصلى بعد الجمعة ركعتان فهذا ما حضرنى الآن من نص الشافعى وكلام
الأصحاب رحمهم الله .

وأما دليله من الأحاديث فروى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى
الله عليه وسلم « كان يصلى بعد الجمعة ركعتين فى بيته » وفى رواية « كان
لا يصلى بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلّى ركعتين فى بيته » رواه البخارى

ومسلم ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً » وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً » وفي رواية « إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا بعدها أربعاً » ورواه مسلم بهذه الروايات الثلاث ، وفي رواية لأبي داود « إذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها أربعاً » وأما السنة قبلها فالعمدة فيها حديث عبد الله بن مغفل المذكور في الفرع قبله « بين كل أذانين صلاة » والقياس على الظهر وأما حديث ابن عباس في سنن ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصلي قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن » فلا يصح الاحتجاج به لأنه ضعيف جداً ليس بشيء ، وذكر أبو عيسى الترمذى أن عبد الله بن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً وإلى هه ذهب سفيان الثوري وابن المبارك .

(فرع) السنة لمن صلى أربعاً قبل الظهر أو بعدها أن يسلم من كل ركعتين لحديث على رضى الله عنه الذى ذكره المصنف وحديث « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وسيأتى أدلة المسألة ومذهب أبى حنيفة رحمه الله وغيره ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف فى آخر هذا الباب وبالله التوفيق .

وأما الحديث المروى عن أبى أيوب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أربع قبل الظهر ليس فيها تسليم يفتح لهن أبواب السماء » فضعيف رواه أبو داود وضعفه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وما يفعله قبل [هذه] الفرائض من هذه السنن يدخل وقتها بدخول وقت الفرض ويبقى وقتها إلى أن يذهب وقت الفرض وما كان بعد الفرض يدخل وقتها بالفراغ من الفرض ويبقى وقتها إلى أن يذهب وقت الفرض [لأنها تابعة للفرض فذهب وقتها بذهب وقت الفرض] (١) ومن أصحابنا من قال : يبقى وقت سنة الفجر إلى الزوال ؛ وهو ظاهر النص والأول أظهر) .

(الشرح) قال أصحابنا : يدخل وقت السنن التى قبل الفرائض بدخول وقت الفرائض ، ويبقى وقتها ما لم يخرج وقت الفريضة ، لكن

(١) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ط) .

المستحب تقديمها على الفريضة ويدخل وقت السنن التي بعد الفرائض بفعل الفريضة ويبقى مادام وقت الفريضة ، هذا هو المذهب في المسألتين ، وبه قطع الأكثرون ، وفي وجه حكاة المصنف وغيره يبقى وقت سنة الفجر ما لم تزل الشمس ، وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه .

وفي وجه حكاة القاضي حسين والمتولي أن سنة الصبح يخرج وقتها بفعل فريضة الصبح ، وفي وجه حكاة المتولي أن سنة فريضة الظهر التي قبلها يخرج وقتها بفعل الظهر ويصير قضاء ، وفي وجه حكاة المتولي أيضا أن وقت سنة المغرب يمتد الى غروب الشفق . وإن قلنا لا يمتد وقت المغرب ، وفي وجه حكاة المتولي أيضا أن وقت سنة المغرب يمتد الى أن يصلي العشاء ، ووقت العشاء يمتد الى أن يصلي فريضة الصبح ، والمذهب ما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الوتر فهو سنة لما روى أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الوتر حق ، وليس بواجب ، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » وأكثره إحدى عشرة ركعة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة يوتر فيهما بواحدة » وأقله ركعة لما ذكرناه من حديث أبي أيوب ، وأدنى السكالم ثلاث ركعات ، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة (سبح اسم ربك الأعلى (١)) وفي الثانية (قل يا أيها الكافرون (٢)) وفي الثالثة (قل هو الله أحد (٣)) (والمعوذتين) لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ذلك . والسنة لمن أوتر بما زاد على ركعة أن يسلم من كل ركعتين ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفصل بين الشفع والوتر ، ولأنه يجهر في الثالثة ، ولو كانت موصولة بالركعتين لما جهر فيها كالثالثة من المغرب . ويجوز أن يجمعها بتسليمة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر ، والسنة أن يقتت في الوتر في النصف الأخير من شهر رمضان لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « السنة إذا انتصف الشهر من رمضان أن تلعن الكفرة في الوتر بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يقول : اللهم قاتل الكفرة . قال أبو عبد الله الزبيرى : يقتت في جميع السنة لما روى أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يوتر

(١) الآية الأولى من سورة الأعلى .

(٢) الآية الأولى من سورة الكافرون .

(٣) الآية الأولى من سورة الصمد .

بثلاث ركعات ويقنت قبل الركوع» والمذهب الأول ، وحديث أبي بن كعب غير ثابت عند أهل النقل .

ومحل القنوت في الوتر بعد الرفع من الركوع ، ومن أصحابنا من قال : محله في الوتر قبل الركوع لحديث أبي بن كعب ، والصحيح هو الأول لما ذكرت من حديث عمر رضي الله عنه ، ولأنه في الصبح يقنت بعد الركوع فكذلك الوتر ، ووقت الوتر ما بين أن يصلي العشاء إلى طلوع الفجر الثاني ، لقوله عليه الصلاة والسلام « أن الله تعالى زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها من صلاة العشاء إلى طلوع الفجر » فإن كان ممن له تهجد فالأولى أن يؤخره حتى يصليه بعد التهجد ، وأن لم يكن له تهجد فالأولى أن يصليه بعد سنة العشاء لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من خاف منكم أن لا يستيقظ من آخر الليل فليوتر من أول الليل ثم ليرقد ، ومن طمع منكم أن يقوم من آخر الليل فليوتر آخر الليل » .

(الشرح) الوتر سنة عندنا بلا خلاف ، وأقله ركعة بلا خلاف ، وأدنى كماله ثلاث ركعات ، وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة وهي أكثره على المشهور في المذهب ، وبه قطع المصنف والأكثر ، وفيه وجه أن أكثره ثلاث عشرة حكاه جماعة من الخراسانيين ، وجاءت فيه أحاديث صحيحة ومن قال بإحدى عشرة يتأولها على أن الراوي حسب معها سنة العشاء ، ولو زاد على ثلاث عشرة لم يجز ، ولم يصح وتره عند الجمهور ، وفيه وجه — حكاه امام الحرمين وغيره — أنه يجوز ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله على أوجه من أعداد من الركعات ، فدل على عدم انحصاره .

وأجاب الجمهور عن هذا بأن اختلاف الأعداد إنما هو فيما لم يجاوز ثلاث عشرة ، ولم ينقل مجاوزتها فدل على امتناعها ، والخلاف شبيه بالخلاف في جواز القصر فيما زاد على إقامة ثمانية عشر يوما ، وفي جواز الزيادة على انتظارين في صلاة الخوف ، وإذا أوتر بإحدى عشرة فما دونها فالأفضل أن يسلم من كل ركعتين للأحاديث الصحيحة التي سأذكرها إن شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء ، فإن أراد جمعها بتشهد واحد في آخرها كلها جاز ، وإن أرادها بتشهدين وسلام واحد يجلس في الآخرة والتي قبلها جاز . وحكى الفوراني وإمام الحرمين وجها أنه لا يجوز بتشهدين ، بل يشترط الاقتصار على تشهد واحد ، وحمل هذا القائل الأحاديث الواردة بتشهدين على أنه كان يسلم في كل تشهد . قال الامام : وهذا الوجه رديء لا تعويل عليه . وحكى الرافعي وجها عكسه أنه لا يجزئ الاقتصار على تشهد واحد ،

وهذان الوجهان غلط ، والأحاديث الصحيحة مصرحة بإبطالهما ، والصواب جواز ذلك كما قدمناه . ولكن هل الأفضل تشهد أم تشهدان ؟ أم هما معا في الفضيلة ؟ فيه ثلاثة أوجه ، واختار الروياني تشهدا فقط ، أما إذا زاد على تشهدين وجلس في كل ركعتين واقتصر على السلام في الآخرة فوجهان حكاهما الرافعي وغيره . (أحدهما) يجوز ويصح وتره كما لو صلى نافلة مطلقة بتشهدات وسلام واحد فانه يجوز على المذهب الصحيح ، كما سنذكره قريبا ان شاء الله تعالى . (والثاني) وهو الصحيح لا يجوز ذلك ، لأنه خلاف المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قطع امام الحرمين وغيره . قال الامام : والفرق بينه وبين النوافل المطلقة أن النوافل المطلقة لا حصر لركعاتها وتشهداتها بخلاف الوتر ، وإذا أراد الاتيان بثلاث ركعات ففي الأفضل أوجه (الصحيح) أن الأفضل أن يصليها مفصولة بسلامين لكثرة الأحاديث الصحيحة فيه ، ولكثرة العبادات فانه تتجدد النية ودعاء التوجه والدعاء في آخر الصلاة والسلام وغير ذلك (والثاني) أن وصلها بتسليمة واحدة أفضل ، قاله الشيخ أبو زيد المروزي للخروج من الخلاف ، فان أبا حنيفة رحمه الله لا يصحح المفصولة (والثالث) ان كان منفردا فالفصل أفضل ، وان كان اماما فالوصل حتى تصح صلاته لكل المقتدين (والرابع) عكسه ، حكاه الرافعي .

وهل الثلاث الموصولة أفضل أم ركعة فردة ؟ فيه أوجه حكاهما امام الحرمين وغيره (الصحيح) أن الثلاث أفضل وبه قال القفال (والثاني) الفردة أفضل ، قال امام الحرمين : وغلا هذا القائل فقال : الركعة الفردة أفضل من إحدى عشرة موصولة (والثالث) ان كان منفردا فالفردة أفضل ، وان كان اماما فالثلاث الموصولة أفضل ، ثم ان الخلاف في التفضيل بين الفصل والوصل انما هو في الوصل بثلاث أما الوصل بزيادة على ثلاث فالفصل أفضل منه بلا خلاف ، ذكره امام الحرمين ، والله أعلم .

ثم ان أوتر بركعة نوى بها الوتر ، وان أوتر بأكثر واقتصر على تسليمة نوى الوتر أيضا ، وإذا فصل الركعتين بالسلام وسلم من كل ركعتين نوى بكل ركعتين ركعتين من الوتر ، هذا هو المختار ، وله أن ينوى غير هذا مما سبق بيانه في أول صفة الصلاة .

(هـ) (في وقت الوتر) أما أوله ففيه ثلاثة أوجه (الصحيح) المشهور الذي قطع به المصنف والجمهور أنه يدخل بفراغه من فريضة العشاء سواء صلى بينه وبين العشاء نافلة أم لا ، وسواء أوتر بركعة أم بأكثر ، فإن أوتر قبل فعل العشاء لم يصح وتره ، سواء تعمد أم سها وظن أنه صلى العشاء أم ظن جوازه ، وكذا لو صلى العشاء ظانا أنه تطهر ثم أحدث فتوضأ فأوتر فبان أنه كان محدثا في العشاء فوتره باطل .

(والوجه الثاني) يدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء وله أن يصليه قبلها ، حكاه امام الحرمين وآخرون ، وقطع به القاضي أبو الطيب ، قالوا : سواء تعمد أم سها . (والثالث) أنه ان أوتر بأكثر من ركعة دخل وقته بفعل العشاء ، وان أوتر بركعة فشرط صحتها أن يتقدمها نافلة بعد فريضة العشاء ، فإن أوتر بركعة قبل أن يتقدمها نفل لم يصح وتره وقال امام الحرمين : ويكون تطوعا ، قال الرافعي : ينبغي أن يكون في صحتها نفلا وبطلانها بالكلية بخلاف السابق فيمن أحرم بالظهر قبل الزوال . وأما آخر وقت الوتر فالصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور أنه يمتد الى طلوع الفجر ويخرج وقته بطلوع الفجر ، وحكى المتولى قولاً للشافعي أنه يمتد الى أن يصلى فريضة الصبح ، وأما الوقت المستحب للايتار فقطع المصنف والجمهور بأن الأفضل أن يكون الوتر آخر صلاة الليل ، فإن كان لا يتجدد استحب أن يوتر بعد فريضة العشاء وسننها في أول الليل ، وان كان له تهجد فالأفضل تأخير الوتر ليفعله بعد التهجد ، ويقع وتره آخر صلاة الليل .

وقال امام الحرمين والغزالي : تقديم الوتر في أول الليل أفضل وهذا خلاف ما قاله غيرهما من الأصحاب ، قال الرافعي : يجوز أن يحمل نفلها على من لا يعتاد قيام الليل ، ويجوز أن يحمل على اختلاف قول ، والأمر فيه قريب وكل سائق (قلت) والصواب التفصيل الذي سبق وأنه يستحب لمن له تهجد تأخير الوتر ويستحب أيضا لمن لم يكن له تهجد ووثق باستيقاظه أو آخر الليل اما بنفسه واما بإيقاظ غيره أن يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فإذا بقي الوتر أيقظني فأوترت » رواه مسلم .

وفي رواية له : « فاذا أوتر قال : قومي فأوترى يا عائشة » ودليل استحباب الايتار آخر الليل أحاديث كثيرة في الصحيح منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت « من كل ليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وآخره ، وانتهى وتره الى السحر » رواه البخاري ومسلم ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » رواه البخاري ومسلم ، وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « بادروا الصبح بالوتر » رواه مسلم . وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة ، وذلك أفضل » رواه مسلم بلفظه . وهذا صريح فيما ذكرناه أولا من التفصيل ولا معدل عنه .

وأما حديث أبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنهما : « أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت : صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وصلاة الضحى ، وألا أنام الا على وتر » رواهما مسلم ، وروى البخاري حديث أبي هريرة ، فمحمولان على من لا يثق بالقيام آخر الليل وهذا التأويل متعين ليجمع بينه وبين حديث جابر وغيره من الأحاديث السابقة من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله والله أعلم .

(فرع) اذا أوتر قبل أن ينام ثم قام وتهجد لم ينقض الوتر على الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور ، بل يتعهد بما تيسر له شفعاً ، وفيه وجه حكاه امام الحرمين وغيره من الخراسانيين أنه يصلي من أول قيامه ركعة يشفعه ثم يتعهد ما شاء ثم يوتر ثانياً ، ويسمى هذا نقض الوتر ، والمذهب الأول ، لحديث طلق بن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا وتران في ليلة » رواه أبو داود والترمذي والنسائي ، قال الترمذي : حديث حسن .

(فرع) اذا استحبنا الجماعة في التراويح استحبت الجماعة أيضاً في الوتر بعدها باتفاق الأصحاب ، فان كان له تهجد لم يوتر معهم بل يؤخره الى آخر الليل كما سبق فان أراد الصلاة معهم صلى نافلة مطلقة وأوتر آخر

الليل ، وأما في غير رمضان فالمشهور أنه لا يستحب فيه الجماعة ، وحكى
الرافعي عن حكاية أبي الفضل بن عبدان وجهين في استحبابها فيه مطلقا ،
والمذهب الأول . والمذهب أن السنة أن يقنت في الركعة الآخرة من صلاة
الوتر في النصف الأخير من شهر رمضان هذا هو المشهور في المذهب ، ونص
عليه الشافعي رحمه الله ، وفي وجه يستحب في جميع شهر رمضان ، وهو
مذهب مالك ، ووجه ثالث أنه يستحب في الوتر في جميع السنة . وهو قول
أربعة من كبار أصحابنا ، أي : عبد الله الزيري وأبي الوليد النيسابوري ،
وأبي الفضل بن عبدان ، وأبي منصور بن مهران . وهذا الوجه قوى في
الدليل لحديث الحسن بن علي رضي الله عنهما السابق في القنوت ، ولكن
المشهور في المذهب ما سبق ، وبه قال جمهور الأصحاب . قال الرافعي :
وظاهر كلام الشافعي رحمه الله كراهة القنوت في غير النصف الآخر من
رمضان ، قال : ولو ترك القنوت في موضع استحبه سجد للسهو ، ولو قنت
حيث لا يستحبه سجد للسهو ، وحكى الروياني وجها أنه يقنت في جميع
السنة بلا كراهة ، ولا يسجد للسهو لتركه من غير النصف الآخر من رمضان
قال : وهذا حسن وهو اختيار مشايخ طبرستان .

(فرع) في موضع القنوت في الوتر أوجه (الصحيح) المشهور بعد
الركوع ، ونص عليه الشافعي رحمه الله من حرمة ، وقطع به الأكثرون ،
وصححه الباقر (والثاني) قبل الركوع قاله ابن سريج (والثالث) يتخير
بينهما حكاية الرافعي وسيأتي دليل الجميع أن شاء الله تعالى ، فإذا قلنا : يقدمه
على الركوع ، فالصحيح المشهور أنه يقنت بلا تكبير ، وفيه وجه أنه يكبر بعد
القراءة ثم يقنت ثم يركع مكبرا حكاية الرافعي رحمه الله .

(فرع) قال أصحابنا : لفظ القنوت هنا كهو في الصباح ولهذا لم
يذكره المصنف قالوا : فيقنت ب (اللهم اهدني فيمن هديت) وبقنوت عمر
رضي الله عنه وقد سبق بيانها في صفة الصلاة ، وهل الأفضل تقديم قنوت
عمر على قوله : اللهم اهدني ؟ أم تأخيره ؟ فيه وجهان . قال الروياني : تقديمه
أفضل ، قال : وعليه العمل ، ونقل القاضي أبو الطيب في غير تعليقه عن
شيوخهم تأخيره ، وهذا هو الذي نختاره ، لأن قولهم : اللهم اهدني ثابت عن
النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أكد وأهم فقدم قال الروياني : قال ابن

القاص : يزيد في القنوت : ربنا لا تؤاخذنا الى آخر السورة واستحسنة ، وهذا الذي قاله غريب ضعيف ، والمشهور كراهة القراءة في غير القيام •

(فرع) حكم الجهر بالقنوت ورفع اليد ومسح الوجه كما سبق في قنوت الصبح •

(فرع) قال أصحابنا : يستحب لمن أوتر بثلاث أن يقرأ بعد الفاتحة في الأولى : سبح اسم ربك ، وفي الثانية : قل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة : قل هو الله أحد والمعوذتين ، واستدلوا له بالحديث الذي ذكره المصنف وسنذكره ان شاء الله تعالى وغيره •

(فرع) يستحب أن يقول بعد الوتر ثلاث مرات « سبحان الملك القدوس » وأن يقول « اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنتيت على نفسك » ففيهما حديثان صحيحان في سنن أبي داود وغيره •

(فرع) اذا أوتر ثم أراد أن يصلي نافلة أم غيرها في الليل جاز بلا كراهة ولا يعيد الوتر كما سبق ، ودليله حديث عائشة رضي الله عنها وقد سئلت عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت « كنا نعد له سواكه وطهوره فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيهن الا في الثامنة فيذكر الله ويمجده ويدعوه ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلّي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويمجده ويدعوه ، ثم يسلم تسليما يسمعا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد » رواه مسلم ، وهو بعض حديث طويل ، وهذا الحديث محمول على أنه صلى الله عليه وسلم صلى الركعتين بعد الوتر بيانا لجواز الصلاة بعد الوتر ، ويدل عليه أن الروايات المشهورة في الصحيحين عن عائشة مع رواية خلائق من الصحابة رضي الله عنهم في الصحيحين مصرحة بأن آخر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وترا وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بالأمر يكون آخر صلاة الليل وترا كقوله صلى الله عليه وسلم « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا ، وقد تقدم قريبا عن الصحيحين كقوله صلى الله عليه وسلم

« صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » رويها في الصحيحين من رواية ابن عمر رضي الله عنهما فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه كان يداوم على ركعتين بعد الوتر وإنما معناه ما ذكرناه أولاً من بيان الجواز ، وإنما بسطت الكلام في هذا الحديث لأنني رأيت بعض الناس يعتقد أنه يستحب صلاة ركعتين بعد الوتر جالسا ، ويفعل ذلك ويدعو الناس إليه ، وهذه جهالة وغباوة ، [لعدم] أنسه بالأحاديث الصحيحة وتنوع طرقها وكلام العلماء فيها فاحذر من الاغترار به واعتمد ما ذكرته أولاً وبالله التوفيق •

(فرع) في بيان الأحاديث المذكورة في الكتاب في فضل الوتر •

(الأول) حديث أبي أيوب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الوتر حق على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » رواه أبو داود بإسناد صحيح بهذا اللفظ ، ورواه هكذا أيضا الحاكم في المستدرک وقال : حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم • وأما الزيادة التي ذكرها المصنف فيه وهي قوله : الوتر حق وليس بواجب فغريبة لا أعرف لها إسنادا صحيحا ، ويعنى عنها ماسأذكره من الأدلة على عدم وجوب الوتر في فرع مذاهب العلماء فيه ان شاء الله تعالى •

(الثاني) حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة يوتر منها بواحدة ، رواه البخاري ومسلم • (الثالث) حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر في الأول « سبح اسم ربك » وفي الثانية « قل يا أيها الكافرون » وفي الثالثة « قل هو الله أحد والمعوذتين » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن ، ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية أبي بن كعب ، ورواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من رواية ابن عباس ، لكن ليس في روايتهما ذكر المعوذتين ، وهو ثابت في حديث عائشة كما ذكرناه • (الرابع) حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمونها » رواه أحمد بن حنبل في مسنده بهذا

اللفظ . (الخامس) قيل : فانه كان يعلم حديث عائشة رضى الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر » رواه النسائي بإسناد حسن ، ورواه البيهقي في السنن الكبيرة بإسناد صحيح ، وقال : يشبه أن يكون هذا اختصارا من حديثها في الايتار بتسع ، يعنى حديثها السابق في الفرع قبله .

(السادس) حديث قنوت عمر بن الخطاب رواه أبو داود في سننه من رواية الحسن البصرى أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلى لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم الا في النصف الباقي ، فاذا كان العشر الاواخر تخلف فصلى في بيته فكانوا يقولون « أبق أبى » هذا لفظ في أبي داود والبيهقي ، وهو منقطع لأن الحسن لم يدرك عمر بل ولد لستينين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب ورواه أبو داود أيضا عن ابن سيرين عن بعض أصحابه أن أبي بن كعب أمهم ، يعنى في رمضان ، وكان يقنت في النصف الآخر منه ، وهذا أيضا ضعيف لأنه رواية مجهول .

(السابع) حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع رواه أبو داود وضعفه ، وروى البيهقي القنوت في الوتر من رواية ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وضعفها كلها وبين سبب ضعفها .

(الثامن) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها من صلاة العشاء الى طلوع الفجر » هذا الحديث رواه أبو داود والترمذى من رواية خارجة بن حذافة رضى الله عنه قال : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ان الله قد أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ؛ وهي الوتر ، فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر » هذا لفظ رواية أبي داود وفي رواية الترمذى فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر ، وفي اسناد هذا الحديث ضعف ، وأشار البخارى وغيره من العلماء الى تضعيفه ، قال البخارى : فيه رجلان لا يعرفان الا بهذا الحديث ، ولا يعرف سماع رواية بعضهم من بعض .

(التاسع) حديث جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع » الحديث رواه
مسلم وقد سبق بيانه .

(فرع) في لغات الفاظ الفصل

الوتر : بفتح الواو وكسرهما ، لغتان ، وأبو أيوب الأنصاري اسمه خالد
ابن زيد شهد بدرًا والعقبة والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
نزل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة شهرًا حتى يثبت
مساكنه ، توفي في الغزو بالقسطنطينية رضى الله عنه .

وأما أبي بن كعب فهو أبو المنذر ، ويقال أبو الطفيل ، شهد العقبة الثانية
وبدرًا ومناقبه كثيرة ، ومن أجلها أن النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ عليه
(لم يكن الذين كفروا ^(١)) » السورة . وقال : أمرني الله تعالى أن أقرأها
عليك » وحديثه هذا مشهور في الصحيحين . توفي بالمدينة سنة تسع عشرة
وقيل عشرين وقيل اثنتين وعشرين رضى الله عنه . قوله « الوتر حق » أى
مشروع مأمور به ، والتهجد هو الصلاة في الليل بعد النوم .

(فسر) في مذاهب العلماء في حكم الوتر : مذهبا أنه ليس بواجب
بل هو سنة متأكدة ، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن
بعدهم . قال القاضي أبو الطيب : هو قول العلماء كافة حتى أبو يوسف
ومحمد . قال : وقال أبو حنيفة وحده : هو واجب وليس بفرض ، فإن تركه
حتى طلع الفجر أثم ولزمه القضاء ، وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه : الوتر
سنة مؤكدة ليس بفرض ولا واجب ، وبه قالت الأمة كلها إلا أبا حنيفة فقال :
هو واجب ، وعنه رواية أنه فرض ، وخالفه أصحابه فقالوا : هو سنة . قال
أبو حامد : قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا وافق أبا حنيفة في هذا . واحتج
له بحديث أبي أيوب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الوتر
حق على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس » الخ هو حديث صحيح كما
سبق قريبا . وعن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(١) الآية الأولى من سورة البينة .

« يا أهل القرآن أوتروا فان الله وتر يحب الوتر » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم . قال الترمذي : حديث حسن . وعن بريدة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا ، الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا » رواه أبو داود . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله زادكم صلاة فحافظوا عليها ، وهى الوتر » وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اجملوا آخر صلاتكم بالليل وترا » رواه البخارى ومسلم وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أوتروا قبل أن تصبحوا » وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل فاذا أوتر قال : قومى فأوترى يا عائشة » رواه مسلم . وذكروا أقيسة ومناسبات لا حاجة اليها مع هذه الأحاديث .

واحتج أصحابنا والجمهور بحديث طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه قال : « جاء رجل من أهل نجد فاذا هو يسأل عن الاسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس صلوات فى اليوم واليلة ، فقال : هل على غيرها ؟ فقال : لا الا أن تطوع ، وسأله عن الزكاة والصيام . وقال فى آخره : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أفلح ان صدق » رواه البخارى ومسلم من طرق ، واستنبط الشيخ أبو حامد وغيره منه أربعة أدلة (أحدها) أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره أن الواجب من الصلوات انما هو الخمس (الثانى) قوله هل على غيرها ؟ قال لا (الثالث) قوله صلى الله عليه وسلم الا أن تطوع ، وهذا تصريح بأن الزيادة على الخمس انما تكون تطوعا (الرابع) أنه قال لا أزيد ولا أنقص ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أفلح ان صدق . وهذا تصريح بأنه لا يأتى بترك غير الخمس . وعن ابن عباس رضى الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن فقال : ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول الله ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم

وليلة ، فإن هم أطاعوا (١) لذلك فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد الى فقرائهم » رواه البخارى ومسلم . وهذا من أحسن الأدلة لأن بعث معاذ رضى الله عنه الى اليمن كان قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل جدا .

وعن عبد الله بن مخيرز عن رجل من بنى كنانة يقال له المخدجى قال : كان بالشام رجل يقال له : أبو محمد قال : الوتر واجب ، فرحت الى عبادة — يعنى ابن الصامت — فقلت : ان أبا محمد يزعم أن الوتر واجب ، قال : كذب أبو محمد ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد من أتى بهن لم يضيع منهن شيئا جاء وله عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن ضيعهن استخفافا بحقهن جاء ولا عهد له ان شاء عذبه وان شاء أدخله الجنة » هذا حديث صحيح رواه مالك في الموطأ وأبو داود والنسائى وغيرهم . وعن علي رضى الله عنه قال : « ليس الوتر بحتم كهينة المكتوبة : ولكنه سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذى والنسائى وآخرون ، قال الترمذى : حديث حسن ، وعن عبادة ابن الصامت رضى الله عنه قال : « الوتر أمر حسن جميل عمل به النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده ، وليس بواجب » رواه الحاكم وقال : صحيح على شرط البخارى ومسلم وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يصلى الوتر على راحلته ولا يصلى عليها المكتوبة » رواه البخارى ومسلم ، واستدل به الشافعى والأصحاب على أن الوتر ليس بواجب .

فإن قيل : لا دلالة فيه لأن مذهبكم أن الوتر واجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان سنة في حق الأمة فالواجب أن يقال : لو كان على العموم لم يصح على الراحلة كالمكتوبة ، وكان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز هذا الواجب الخاص عليه على الراحلة ، فهذه الأحاديث هي التي يعتمدها في المسألة واستدل أصحابنا بأحاديث كثيرة مشهورة غير

(١) المحفوظ ان قوله « أطاعوك » جاءت في الفرائض والتكاليف ، أما الاولى فهي « فان هم أجابوك » لان الطاعة فرع الاجابة وهو من الأدب النبوى الكريم (ط) .

ما سبق ، لكن أكثرها ضعيفة لا أمستحل الاحتجاج بها ، وفيما ذكرته من الأحاديث الصحيحة أبلغ كفاية . ومن الضعيف الذي احتجوا به حديث أبي جناب - بجيم ونون - عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث هن على فرائض وهن لكم تطوع : التحر والوتر وركعتا الضحى » رواه البيهقي وقال : أبو جناب الكلبى اسمه يحيى بن أبى حينة (١) ضعيف وهو مدلس ، وانما ذكرت هذا الحديث لأين ضعفه وأحذر من الاغترار به . قال أصحابنا : ولأنها صلاة لا يشرع لها الأذان ولا الإقامة فلم تكن واجبة على الأعيان كالضحى وغيرها ، واحتزوا بقولهم : على الأعيان من الجنازة والنذر .

وأما الأحاديث التى احتجوا بها فمحمولة على الاستحباب والنسب المتأكد ، ولا بد من هذا التأويل للجمع بينها وبين الأحاديث التى استدللنا بها ، فهذا جواب يعنها ويحجب عن بعضها خصوصا بجواب آخر ، فحديث أبى أيوب لا يقولون به لأن فيه : « فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » وهم يقولون : لا يكون الوتر الا ثلاث ركعات . وحديث عمرو بن شعيب فى اسناده المثنى بن الصباح ، وهو ضعيف ، وحديث بريدة فى روايته عبيد الله ابن عبد الله العتقى أبو المنيب والظاهر أنه منفرد به وقد ضعفه البخارى وغيره ووثقه ابن معين وغيره وادعى الحاكم أنه حديث صحيح والله أعلم .

(فسر) فى مذاهبهم فى فعل الوتر على الراحة فى السفر : مذهبنا أنه جائز على الراحة فى السفر كسائر النوافل سواء كان له عذر أم لا ، وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم ، فمنهم على بن أبى طالب ، وابن عمر ، وابن عباس وعطاء والثورى ومالك وأحمد واسحاق وداود .

وقال أبو حنيفة وصاحبه : لا يجوز الا لعذر . دليلنا حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يوتر على راحته فى السفر » رواه البخارى ومسلم .

(١) كذا بالسختين ش و ق وصوابه يحيى بن أبى حية بهيمة ومحنة قال ابن حجر : ضعفه لكثرة تدليس وقال الخرجى : كان صدوقا مدلس وقال أبو نمير : ثقة مدلس وقال الفلاس : متروك ، وقال النسائى : ليس بالقوى (ظ) .

(سرع) في مذاهبهم في وقت الوتر واستحباب تقديمه وتأخيريه .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن ما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر وقت للوتر ، ثم حكى عن جماعة من السلف أنهم قالوا : يستد وقته الى أن يصلى الصبح ، وعن جماعة أنهم قالوا : يفوت لطلوع الفجر ، ومن استحب الايتار أول الليل أبو بكر الصديق وعثمان بن عفان وأبو الدرداء وأبو هريرة ورافع بن خديج وعبد الله بن عمرو بن العاص لما أسن رضى الله عنهم ، ومن استحب تأخيرها الى آخر الليل عمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود ومالك والثوري وأصحاب الرأي رضى الله عنهم ، وهو الصحيح في مذهبنا كما سبق وذكرنا دليله .

(سرع) في مذاهبهم في عدد ركعات الوتر : قد سبق أن مذهبنا أن أقله ركعة وأكثره احدى عشرة ، وفي وجه ثلاث عشرة وما بين ذلك جائز ، وكلما قرب من أكثره كان أفضل ، وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقال أبو حنيفة : لا يجوز الوتر الا ثلاث ركعات موصولة بتسليمة واحدة كهيئة المغرب قال : لو أوتر بواحدة أو بثلاث بتسليمتين لم يصح ، ووافقه سفيان الثوري . قال أصحابنا : لم يقل أحد من العلماء أن الركعة الواحدة لا يصح الايتار بها غيرهما ومن تابعهما ، واحتج لهم بحديث محمد بن كعب القرظي أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن البتراء » . وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : « الوتر ثلاث كوتر النهار : المغرب » قال البيهقي : هذا صحيح عن ابن مسعود من قوله وروى مرفوعا وهو ضعيف وعن ابن مسعود أيضا « ما أجزأت ركعة قط » وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان لا يسلم في ركعتي الوتر » رواه النسائي بإسناد حسن .

واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة » رواه البخاري ومسلم ، وعن ابن عمر أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الوتر ركعة من آخر الليل » رواه مسلم . وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصلى من الليل احدى عشرة ركعة يسلم كل ركعتين ويوتر

منها بواحدة» رواه البخاري ومسلم وعن أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل» حديث صحيح رواه أبو داود باسناد صحيح وصححه الحاكم وسبق بيانه، وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها» رواه مسلم وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا توتروا بثلاث أو توتروا بخمس أو بسبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب» رواه الدارقطني وقال: اسناده كلهم ثقات. والأحاديث في المسألة كثيرة في الصحيح وفيما ذكرته كفاية، قال البيهقي: وقد رويناه عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم التطوع أو الوتر بركعة واحدة مفصلة عما قبلها، ثم رواه من طرق بأسانيدنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص وتميم الدارمي وأبي موسى الأشعري وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب ونعاوية وغيرهم رضي الله عنهم.

والجواب عما احتجوا به من حديث البتراء أنه ضعيف ومرسل وعن قول ابن مسعود: «الوتر ثلاث» أنه محمول على الجواز، ونحن نقول به، وإن أريد به أنه لا يجوز إلا ثلاث فالأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمة عليه. والجواب عن قوله: «ما أجزأت صلاة ركعة قط» أنه ليس بثابت عنه ولو ثبت لحمل على الفرائض فقد روى أنه ذكره ردا على ابن عباس في قوله: «إن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة» فقال ابن مسعود: «ما أجزأته ركعة من المكتوبات قط» والجواب عن حديث عائشة أنه محمول على الايتار بتسع ركعات بتسليمة واحدة كما سبق بيانه في موضعه، أو يحمل على الجواز جمعا بين الأدلة والله أعلم.

(شرح) في مذاهبهم فيما يقرأ من أوتر بثلاث ركعات، قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يقرأ بعد الفاتحة في الأولى: سبح، وفي الثانية: قل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة: هل هو الله أحد والمعوذتين مرة، وحكاة القاضي عياض عن جمهور العلماء وبه قال مالك وأبو داود. وقال أبو حنيفة والثوري واسحق كذلك إلا أنهم قالوا: لا تقرأ المعوذتان، وحكى عن أحمد مثله،

ونقله الترمذى عن أكثر العلماء من الصحابة ومن بعدهم . دليلنا حديث عائشة رضى الله عنها الذى احتج به المصنف وقد بينا أنه حديث حسن فى فرع بيان الأحاديث ، واعتمدوا أحاديث ليس فيها ذكر المعوذتين ، وتقدم عليها حديث عائشة بآثبات المعوذتين فإن الزيادة من الثقة مقبولة والله أعلم .

(فرع) فى مذاهبهم فىمن أوتر بثلاث هل يفصل الركعتين عن الثلاثة بسلام ؟ فذكرنا اختلاف أصحابنا فى الأفضل من ذلك ، وأن الصحيح عندنا أن الفصل أفضل ، وهو قول ابن عمر ومعاذ القارىء وعبد الله بن عياش بن أبى ربيعة ومالك وأحمد واسحق وأبى ثور . وقال الأوزاعى : كلاهما حسن . وقال أبو حنيفة : لا تجوز الا موصولات ، وقد سبق بيان الأدلة عليه .

(فرع) فى مذاهبهم فى القنوت فى الوتر ، قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا أنه يستحب القنوت فيه فى النصف الأخير من شهر رمضان خاصة ، وحكاه ابن المنذر وأبى بن كعب وابن عمر وابن سيرين والزيبرى ويحيى (١) ابن وثاب ومالك والشافعى وأحمد وحكى عن ابن مسعود والحسن البصرى والنخعى واسحق وأبى ثور أنهم قالوا : يقنت فيه فى كل السنة وهو مذهب أبى حنيفة وهو رواية عن أحمد ، وقال به جماعة من أصحابنا كما سبق ، وعن طاوس أنه قال : القنوت فى الوتر بدعة وهى رواية عن ابن عمر .

(فرع) فى مذاهبهم فى محل الوتر ، قد ذكرنا أن الصحيح فى مذهبنا أنه بعد رفع الرأس من الركوع ، وحكاه ابن المنذر عن أبى بكر الصديق وعمر وعثمان وعلى وسعيد بن جبير رضى الله عنهم ، قال : به أقول . وحكى القنوت قبل الركوع عن عمر وعلى رضى الله عنهم أيضا وعن ابن مسعود وأبى موسى الأشعرى والبراء بن عازب وابن عمر وابن عباس وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحמיד الطويل وعبد الرحمن ابن أبى ليلى وأصحاب الرأى واسحق ، وحكى عن أيوب السخيتاني وأحمد ابن حنبل أنهما جائزان وقد سبقت أدلة المسألة فى قنوت الصبح وسبق هناك

(١) يحيى بن وثاب الأسدي سواه الكوفي المقرئ يروى عن ابن عباس وابن عمر وعنه طلحة ابن مصرف وأبو اسحق والاعمش وثقه النسائي وقال أبو الشيخ : امام فى القراءة (ط) :

مذاهبهم في استحباب رفع اليدين • وما احتج به للقنوت قبل الركوع ما روى عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يوتر بثلاث يسلم منها ويقنت قبل الركوع » وهذا حديث ضعيف ضعفه ابن المنذر وابن خزيمة وغيرهما من الأئمة ، وحديث آخر عن ابن مسعود رفعه مثل حديث أبي وهو ضعيف ظاهر الضعف •

(هـ) في مذاهبهم في نقض الوتر ، قد ذكرت أن مذهبنا المشهور أنه إذا أوتر في أول الليل ثم تهجد لا ينقض وتره بل يصلى ما شاء شفعاً وحكاه القاضي عياض عن أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وسعد وعمار بن ياسر وابن عباس وعائذ بن عمرو وعائشة وطاوس وعلقمة والنخعي وأبي مجلز والأوزاعي ومالك وأحمد وأبي ثور رضى الله عنهم ، وقالت طائفة : ينقضه فيصل في أول تهجده ركعة تشفعه ، ثم يتهجد ثم يوتر في آخر صلاته حكاه ابن المنذر عن عثمان بن عفان وعلى وسعد وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعمرو بن ميمون وابن سيرين واسحق رضى الله عنهم ، دليلنا [الحديث] السابق عن طلق بن على رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا وتران في ليلة » وقد سبق أن الترمذى قال هو حديث حسن ، ولأن الوتر الأول مضى على صحته فلا يتوجه بإبطاله بعد فراغه ، ودليل هذه المسائل المختلف فيها يفهم مما سبق في هذا الفصل فحذفنا هنا اختصاراً لطول الكلام وبالله التوفيق •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأكد هذه السنن الاربعة مع الفرائض سنة الفجر والوتر لأنه ورد فيهما ما لم يرد في غيرهما ، وايهما أفضل ؟ فيه قولان قال في الجديد • الوتر أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم « ان الله امدكم (١) بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ، وهى الوتر » وقال صلى الله عليه وسلم « من لم يوتر فليس منا » ولأنه مختلف في وجوبه ، وسنة الفجر مجمع على كونها سنة ، فكان الوتر أكد ، وقال في القديم : سنة الفجر أكد ، لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا ولو طردتكم الخيل » ولأنها محصورة لا تحتل الزيادة والنقصان فهي بالفرائض اشبه من الوتر) •

(١) في بعض نسخ المذهب (امرم) (ط) •

(الشرح) الحديثان الأولان سبق بيانهما في مسائل الوتر ، وأما حديث سنة الفجر فرواه أبو داود في سننه من رواية أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل » وفي إسناده من اختلف في توثيقه ، ولم يضعفه أبو داود وعن عائشة رضي الله عنها قالت « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر » رواه البخاري ومسلم ، وعنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » رواه مسلم ، وعنها « ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من النوافل أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر » رواه مسلم .

(اما حكم المسألة) قال أصحابنا : أفضل النوافل التي لا تسن لها الجماعة السنن الراتبة مع الفرائض ، وأفضل الرواتب الوتر وسنة الفجر ، وأيهما أفضل ؟ فيه قولان (الجديد) الصحيح الوتر أفضل (والقديم) أن سنة الفجر أفضل ، وقد ذكر المصنف دليلهما ، وحكى صاحب البيان والرافعي وجهاً أنهما سواء في الفضيلة فإذا قلنا بالجديد ، فالذي قطع به المصنف والجمهور أن سنة الفجر تلي الوتر في الفضيلة للأحاديث التي ذكرتها ، وفيه وجه حكاه الرافعي عن أبي إسحاق المروزي أن صلاة الليل أفضل من سنة الفجر ، وهذا الوجه قوى ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » وفي رواية لمسلم أيضا « الصلاة في جوف الليل » ثم أفضل الصلوات بعد الرواتب والتراويح : الضحى ، ثم ما يتعلق بفعل ركعتي الطواف إذا لم نوجبهما ، وركعتي الأحرام ، وتحية المسجد ، ثم سنة الوضوء . وأما قول المصنف : وسنة الفجر مجمع على كونها سنة فكذا يقوله أصحابنا ، وقد نقل القاضي عياض عن الحسن البصري أنه أوجبها للأحاديث ، وحكاه بعض أصحابنا عن بعض الحنفية والله أعلم .

(فرع) في مسائل تتعلق بالسنن الراتبة

(احداها) قد سبق أنه إذا صلى أربعاً قبل الظهر أو بعدها أو قبل العصر يستحب أن يكون بتسليمتين وتجوز بتسليمة بتشهد وبشهادتين فإذا

صلى أربعاً بتسليمتين ينوي بكل ركعتين ، ركعتين من سنة الظهر ، وإذا صلاها بتسليمة وتشهدين فقد سبق في باب صفة الصلاة خلاف في أنه هل يسن قراءة السورة في الأخيرتين ؟ كالخلاف في الفريضة .

(الثانية) يستحب تخفيف سنة الفجر ، وقد سبق في باب صفة الصلاة في فصل قراءة السورة أنه يسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة : قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا (١) الآية ، وفي الثانية : قل يا أهل الكتاب تعالوا (٢) الآية أو : قل يا أيها الكافرون (٣) ، وقل (٤) هو الله أحد . وذكرنا هناك أحاديث صحيحة في هذا . ومما يستدل به أنه يستحب تخفيفها حديث عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى اني لأقول : هل قرأ بأم الكتاب ؟ » رواه البخاري ومسلم ، وعنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر اذا سمع الأذان ويخففهما » رواه البخاري ومسلم .

(الثالثة) السنة أن يضطجع على شقه الأيمن بعد صلاة سنة الفجر ويصليها في أول الوقت ، ولا يترك الاضطجاع ما أمكنه ، فان تعذر عليه فصل بينهما وبين الفريضة بكلام ، ودليل تقديمها حديث عائشة السابق في المسألة قبلها ، ودليل الاضطجاع أحاديث صحيحة منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن » رواه البخاري وعنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فذكرت صلاة الليل ثم قالت : فاذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة » رواه مسلم . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه فقال له مروان بن الحكم : أما يجزي أحدنا مبشاه الى المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ قال : لا » حديث صحيح رواه أبو داود

(١) الآية ١٣٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

(٣) الآية الأولى من سورة الكافرون .

(٤) الآية الأولى من سورة الاخلاص .

باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم ، ورواه الترمذى مختصرا عن
 أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم
 ركعتى الفجر فليضطجع على يمينه » قال الترمذى : حديث حسن صحيح •
 وعن عائشة رضى الله عنها قالت « كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا صلى
 ركعتى الفجر فان كنت مستيقظة حدثنى والا اضطجع » رواه البخارى
 ومسلم ، وقولها : (حدثنى والا اضطجع) يحتمل وجهين (أحدهما) أن
 يكون صلى الله عليه وسلم يضطجع يسيرا ويحدثها والا فيضطجع كثيرا
 (والثانى) أنه صلى الله عليه وسلم فى بعض الأوقات القليلة كان يترك
 الاضطجاع ، بيانا لكونه ليس بواجب كما كان يترك كثيرا من المختارات فى
 بعض الأوقات بيانا للجواز كالوضوء مرة مرة ونظائره ، ولا يلزم من هذا أن
 يكون الاضطجاع وتركه سواء ، ولابد من أحد هذين التأويلين للجمع بين
 هذه الرواية وروايات عائشة السابقة ، وحديث أبى هريرة المصرح بالأمر
 بالاضطجاع ، والله أعلم •

وقد نقل القاضى عياض فى شرح مسلم استحباب الاضطجاع بعد سنة
 الفجر عن الشافعى وأصحابه ثم أنكره عليهم ، وقال : قال مالك وجهور
 العلماء وجماعة من الصحابة : ليس هو سنة بل سموه بدعة ، واستدل بأن
 أحاديث عائشة فى بعضها الاضطجاع قبل ركعتى الفجر بعد صلاة الليل ، وفى
 بعضها بعد ركعتى الفجر •

وفى حديث ابن عباس قبل ركعتى الفجر فدل على أنه لم يكن مقصوده ،
 وهذا الذى قاله مردود بحديث أبى هريرة الصريح فى الأمر بها وكونه صلى
 الله عليه وسلم اضطجع فى بعض الأوقات أو أكثرها أو كلها بعد صلاة الليل
 لا يمنع أن يضطجع أيضا بعد ركعتى الفجر ، وقد صح اضطجاعه بعدها
 وأمره به فتعين المصير اليه ويكون سنة وتركه يجوز جمعا بين الأدلة • وقال
 البيهقى فى السنن الكبير : أشار الشافعى الى أن المراد بهذا الاضطجاع
 الفصل بين النافلة والفريضة فيحصل بالاضطجاع والتحدث أو التحول من
 ذلك المكان أو نحو ذلك ولا يتعين الاضطجاع ، هذا ما نقله البيهقى •
 والمختار الاضطجاع لظاهر حديث أبى هريرة وأما ما رواه البيهقى عن ابن

عمر أنه قال : هي بدعة فاسناده ضعيف ، ولأنه تقي فوجب تقديم الإثبات عليه والله أعلم .

(الرابعة) يستحب عندنا وعند أكثر العلماء فعل السنن الراجعة في السفر لكنها في الحضر أكد وسنوضح المسألة بفروعها ودليلها ومذاهب العلماء فيها في باب صلاة المسافرين أن شاء الله تعالى ، وما تقدم الاستدلال به حديث أبي قتادة رضي الله عنه الطويل المشتمل على معجزات لرسول الله صلى الله عليه وسلم وجمل من القوائد والأحكام والآداب قال فيه « انهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فناموا عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس فصاروا حتى ارتفعت الشمس ثم نزل النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم » رواه مسلم ، وظاهره أن الركعتين هما سنة الصبح .

(الخامسة) من واطب على ترك الراجعة أو تسييحات الركوع والسجود ردت شهادته لتهاونه بالدين ، وقد ذكر أصحابنا المسألة في كتاب الشهادات ، وسنوضحها هناك أن شاء الله تعالى بدلائلها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن السنن الراجعة قيام رمضان وهو عشرون ركعة بعشر تسليمات ، والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة فيقول : من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » والأفضل أن يصليها في جماعة ، نص عليه [في البويطي ، لما روى أن عمر رضي الله عنه جمع الناس على أبي ابن كعب فصلى بهم التراويح] ومن أصحابنا من قال فعلها : منفرداً أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى ليالي فصلوها معه ، ثم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر » والمذهب الأول ، وإنما تأخر النبي صلى الله عليه وسلم لثلاث تفرض عليهم ، وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « خشيت أن تفرض عليكم فتمجزوا عنها » .

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه مسلم بلفظه ورواه البخاري ومسلم جميعاً مختصراً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قام رمضان إيماناً

واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » وأما حديث جمع عمر الناس على أبي بن كعب رضى الله عنهما فصحيح رواه البخارى فى صحيحه ، وهو حديث طويل ، وأما الحديثان الآخران أن النبى صلى الله عليه وسلم صلاها ليلالى فصلوها معه ثم تأخر ، والحديث الآخر « خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها » فرواهما البخارى ومسلم من رواية عائشة رضى الله عنها . قوله « من غير أن يأمرهم بعزيمة » مغناه لا يأمرهم به أمر تحتيم والزام وهو العزيمة ، بل أمر ندب وترغيب فيه بذكر فضله . وقوله صلى الله عليه وسلم « إيماناً » أى تصديقاً بأنه حق ، واحتساباً أى يفعله لله تعالى لا رياء ولا نحوه .

(اما حكم المسألة) فصلاة التراويح سنة باجماع العلماء ، ومذهبنا أنها عشرون ركعة بعشر تسليمات وتجاوز منفرداً وجماعة ، وأيهما أفضل ؟ فيه وجهان مشهوران كما ذكر المصنف ، وحكاها جماعة قولين (الصحيح) باتفاق الأصحاب أن الجماعة أفضل ، وهو المنصوص فى البويطى ، وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين .

(الثانى) الانفراد أفضل ، وقد ذكر المصنف دليلهما . قال أصحابنا العراقيون والصيدلانى والبغوى وغيرهما من الخراسانيين : الخلاف فىمن يحفظ القرآن ولا يخاف الكسل عنها لو انفرده ، ولا تختل الجماعة فى المسجد لتخلقه . فان فقد أحد هذه الأمور فالجماعة أفضل بلا خلاف ، وأطلق جماعة فى المسألة ثلاثة أوجه ثالثها هذا الفرق . وممن حكى الأوجه الثلاثة القاضى أبو الطيب فى تعليقه وامام الحرمين والغزالى . قال صاحب الشامل : قال أبو العباس وأبو اسحاق : صلاة التراويح جماعة أفضل من الانفراد لاجماع الصحابة واجماع أهل الأمصار على ذلك .

(شرع) يدخل وقت التراويح بالفراغ من صلاة العشاء ، ذكره البغوى وغيره ، ويبقى الى طلوع الفجر وليصلها ركعتين ركعتين كما هو العادة ، فلو صلى أربع ركعات بتسليمة لم يصح . ذكره القاضى حسين فى فتاويه لأنه خلاف المشروع ، قال : ولا تصح بنية مطلقة ، بل ينوى سنة التراويح أو صلاة التراويح أو قيام رمضان فينوى فى كل ركعتين ركعتين من صلاة التراويح .

(فرع) في مذاهب العلماء في عدد ركعات التراويح

مذهبنا أنها عشرون ركعة بعشر تسليمات غير الوتر؛ وذلك خمس ترويعات والترويجة أربع ركعات بتسليمتين ، هذا مذهبنا ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وداود وغيرهم ، ونقله القاضي عياض عن جمهور العلماء . وحكى أن الأسود بن يزيد ^(١) كان يقوم بأربعين ركعة ويوتر بسبع . وقال مالك : التراويح تسع ترويعات وهي ست وثلاثون ركعة غير الوتر . واحتج بأن أهل المدينة يفعلونها هكذا ، وعن نافع قال : أدركت الناس وهم يقومون رمضان بتسع وثلاثين ركعة يوترون منها بثلاث . واحتج أصحابنا بما رواه البيهقي وغيره بالاسناد الصحيح عن السائب بن يزيد الصحابي رضي الله عنه قال : « كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة ، وكانوا يقومون بالمائتين ، وكانوا يتكأون على عصيهم في عهد عثمان من شدة القيام » وعن يزيد بن رومان قال : كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثلاث وعشرين ركعة ، رواه مالك في الموطأ عن يزيد بن رومان ورواه البيهقي ، لكنه مرسل ، فإن يزيد بن رومان لم يدرك عمر ، قال البيهقي : يجمع بين الروایتين بأنهم كانوا يقومون بعشرين ركعة ويوترون بثلاث ، وروى البيهقي عن علي رضي الله عنه أيضا قيام رمضان بعشرين ركعة . وأما ما ذكره من فعل أهل المدينة فقال أصحابنا : سببه أن أهل مكة كانوا يطوفون بين كل ترويعتين طوافا ويصلون ركعتين ولا يطوفون بعد الترويجة الخامسة . فأراد أهل المدينة مساواتهم فجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات فزادوا ست عشرة ركعة وأوتروا بثلاث فصار المجموع تسعا وثلاثين والله أعلم .

(فرع ١) قال صاحبها الشامل والبيان وغيرهما ، قال أصحابنا : ليس

لغير أهل المدينة أن يفعلوا في التراويح فعل أهل المدينة فيصلوها ستا وثلاثين ركعة ، لأن لأهل المدينة شرفا بمهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدفنه

(١) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو الكوفي فقيه مخضرم روى عن ابن مسعود

وأبي موسى وعائشة وطائفة ورواه ابنه عبد الرحمن ويكنى به وإبراهيم النخعي وأبو اسحق وعمر ابن عمر وطائفة وثقة ابن معين والناس قال : كان النخعي يختم القرآن كل ليلة وروى أنه حج ثمانين حجة توفي سنة ٧٥ (ط) .

بخلاف غيرهم وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه : قال الشافعي : فأما غير أهل المدينة فلا يجوز أن يماروا أهل مكة ولا ينافسوهم .

(فرع) فيما كان السلف يقرأون في التراويح . روى مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن عبد الرحمن الأعرج قال : « ما أدركت الناس الا وهم يلتمنون الكفر في رمضان . قال : وكان القاريء يقوم بسورة البقرة في ثمان ركعات ، واذا قام بها في اثنتي عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف . وروى مالك أيضا عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال : سمعت أبي يقول « كنا نتصرف في رمضان من القيام فنستعجل الخدم بالسحور مخافة الفجر » روى مالك أيضا عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد قال : « أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبي بن كعب وتميما الداري أن يقوموا للناس ، وكان القاريء يقرأ بالمائتين حتى كنا نعتمد على العصا من طول القيام ، وما كنا نتصرف الا في فروع الفجر » وروى البيهقي بإسناده عن أبي عثمان النهدي قال : دعا عمر بن الخطاب بثلاثة قراء فاستقرأهم ، فأمر أسرعهم قراءة أن يقرأ للناس ثلاثين آية ، وأمر أوسطهم أن يقرأ خمسا وعشرين ، وأمر أبطأهم أن يقرأ عشرين آية .

(فرع) عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس على قيام شهر رمضان ، الرجل على أبي بن كعب ، والنساء على سليمان ابن أبي حشمة وعن عرفة الثقي قال : « كان على بن أبي طالب رضي الله عنه يأمر الناس بقيام شهر رمضان ، ويجعل للرجال اماما وللنساء اماما ، فكنت أنا امام النساء » رواهما البيهقي .

(فرع) قد ذكرنا أن الصحيح عندنا أن فعل التراويح في جماعة أفضل من الانفراد ، وبه قال جماهير العلماء ، حتى ان علي بن موسى القمي ادعى فيه الاجماع ، وقال ربيعة ومالك وأبو يوسف وآخرون : « الانفراد بها أفضل » دليلنا اجماع الصحابة على فعلها جماعة كما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن السنن الراتبة صلاة الصبح وافضلها ثمان ركعات لما روت ام هانئ بنت ابي طالب رضي الله عنها : « ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها ثمان ركعات » واقلها ركعتان لما روى ابو ذر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : « يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة ، ويجزى من ذلك ركعتان يصليهما من الضحى » ووقتها اذا أشرقت الشمس الى الزوال) •

(الشرح) حديث أم هانئ رواه البخارى ومسلم ، وحديث أبى ذر رواه مسلم واسم أم هانئ فاختة وقيل هند ، وقيل فاطمة ، أسلمت يوم الفتح وكنيت بابنها هانئ الحرة ^(١) ، واسم أبى طالب عبد مناف ، واسم أبى ذر رضى الله عنه جندب ، وقيل يربز - بضم الموحدة وتكرير الراء - وهو من السابقين الى الاسلام ومناقبه فى الصحيحين وغيرهما مشهورة ، قيل : كان رابع من أسلم ، وقيل : خامس : وهو كنانى غفارى ، توفى فى خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين بالربذة ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « على كل سلامى » هو بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم وهو المفصل وجمعه سلاميات ، بضم السين وفتح الميم وتخفيف الياء وهى المفاصل • وفى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انه خلق كل انسان من بنى آدم على ستين وثلاثمائة مفصل » وقوله : اذا أشرقت الشمس ، هكذا هو فى النسخ أشرقت بالألف ، ومعناه أضاءت وارتفعت ، ومنه قوله تعالى : (وأشرقت الأرض) • قال أهل اللغة : يقال أشرقت الشمس اذا أضاءت وصرقت طلعت •

(اما حكم المسألة) فقال أصحابنا : صلاة الضحى سنة مؤكدة وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان ركعات ، هكذا قاله المصنف والأكثر • وقال الرويانى والرافعى وغيرهما : أكثرها اثنتى عشرة ركعة ، وفيه حديث فيه ضعف سنذكره ان شاء الله تعالى • وأدنى الكمال أربع وأفضل منه ست • قال أصحابنا : ويسلم من كل ركعتين من الضحى ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال •

قال صاحب الحاوى : وقتها المختار اذا مضى ربع النهار لحديث زيد ابن أرقم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الأوابين حين ترمض الفصال » رواه مسلم ، ترمض بفتح التاء والميم ،

(١) هكذا ورد فى شى وق والوحيدة ، وهى أم هانئ بنت أبى طالب وهى أخت على رضى الله عنه لأبويه والله أعلم (ط) •

والرمضاء الرمل الذي اشتدت حرارته من الشمس ، أى حين يبول الفصلا
من شدة الحر في أخفافها .

(فرع) في مختصر من الأحاديث الواردة في صلاة الضحى ، وبيان
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها في بعض الأوقات ويتركها في
بعضها مخافة أن يعتقد الناس وجوبها أو خشية أن يفرض عليهم ، كما ترك
المواظبة على التراويح لهذا المعنى . فمن الأحاديث حديث أبى در وأم هانىء
وهما صحيحان كما سبق بيانهما . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال :
« أوصانى خليلى صلى الله عليه وسلم بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتى
الضحى وأن أوتر قبل أن أرقد » رواه البخارى ومسلم . وعن أبى الدرداء
نحوه رواه مسلم ، وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من
حافظ على شفعة الضحى غفر له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر » رواه
الترمذى بإسناد فيه ضعف . وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله » رواه مسلم
من طرق كثيرة في بعضها : « ويزيد ما شاء الله » وفي بعضها : « ويزيد
ما شاء » وعن عبد الله بن شقيق قال : قلت لعائشة رضى الله عنها « أكان
النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى ؟ قالت : لا ، إلا أن يجيء من
مغيبه » رواه مسلم وعنها قالت : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسبح سبحة الضحى وإنى لأسبحها » رواه البخارى . وعنها قالت :
« ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبحة الضحى قط ، وإنى
لأسبحها وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب أن
يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم » رواه مسلم .

قال العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث : « إن النبي صلى الله عليه
وسلم كان لا يداوم على صلاة الضحى مخافة أن يفرض على الأمة فيعجزوا
عنها ، كما ثبت في هذا الحديث وكان يفعلها في بعض الأوقات كما صرحت به
عائشة في الأحاديث السابقة ، وكما ذكرته أم هانىء وأوصى بها أبا الدرداء
وأبا هريرة » . وقول عائشة (ما رأيته صلاها) لا يخالف قولها (كان
يصليها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكون عندها في وقت الضحى

الا في نادر من الأوقات ، لأنه صلى الله عليه وسلم في وقت يكون مسافرا وفي وقت يكون حاضرا ، وقد يكون في الحضر في المسجد وغيره ، وإذا كان في بيت فله تسع نسوة ، وكان يقسم لهن ، فلو اعتبرت ما ذكرناه لما صادف وقت الضحى عند عائشة الا في نادر من الأوقات وما رآته صلاحها في تلك الأوقات النادرة ، فقالت : (ما رأيته) وعلمت بغير رؤية أنه كان يصلها بأخباره صلى الله عليه وسلم أو بأخبار غيره ، فروت ذلك فلا منافاة بينهما ، ولكن (١) .

وعن أم هانئ « أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح صلى سبعة الضحى ثمانى ركعات يسلم من كل ركعتين » رواه أبو داود بهذا اللفظ باسناد صحيح على شرط البخارى ، وعن أبي ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين ، وان صليتها أربعا كتبت من المحسنين ، وان صليتها ستا كتبت من القانتين وان صليتها ثمانيا كتبت من الفائزين وان صليتها عشرا لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وان صليتها ثنتى عشرة ركعة بنى الله لك بيتا في الجنة » رواه البيهقى وضعفه فقال : في اسناده ظر ، وعن نعيم بن عمار رضى الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يقول الله تعالى : ابن آدم لا تعجزنى من أربع ركعات من أول نهارك أكفك آخره » رواه أبو داود باسناد صحيح والله أعلم .

(فرع) قد ذكر المصنف أن صلاة الضحى من السنن الراتبة ، وأنكر عليه صاحب البيان فقال : لم يذكر أكثر أصحابنا الضحى من الرواتب بل هى سنة مستقلة (قلت) والأمر في هذا قريب وتسمية المصنف لها راتبة صحيحة ومراده أنها راتبة في وقت مضبوط لا أنها راتبة مع فرض كسنة الظهر وغيرها ، وهذا الذى ذكرناه من كون الضحى سنة هو مذهبنا ومذهب جمهور السلف ، وبه قال الفقهاء المتأخرون كافة ، وثبت عن ابن عمر أنه يراها بدعة ، وعن ابن مسعود نحوه ، دليلنا الأحاديث المذكورة ويتأول قوله : بدعة على أنه لم يبلغه الأحاديث المذكورة أو أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يداوم

(١) بياض بالاصل فحذر ولعله (ولكن روايات الالبات أحفظ من روايات النفى) والله أعلم (ط)

عليها أو أن الجهارة في المساجد ونحوها بدعة ، وإنما سنة النافلة في البيت ،
وقد بسطت جوابه في شرح صحيح مسلم رحمه الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن فاته من هذه السنن الراتبة شيء في وقته ففيه قولان (أحدهما)
لا تقضى لأنها صلاة نفل فلم تقضى كصلاة الكسوف والاستسقاء (والثاني)
تقضى لقوله صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا
ذكرها » ولأنها صلاة راتبة في وقت فلم تسقط بفوات الوقت إلى غير بدل
كالفرائض بخلاف الكسوف والاستسقاء لأنها غير راتبة ، وإنما تفعل لعارض
وقد زال العارض) .

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية أنس بن
مالك رضي الله عنه وهذا لفظ رواية مسلم ، وفي رواية البخاري « من نسي
صلاة فليصل إذا ذكرها » وقول المصنف : (لأنها صلاة راتبة) احتراز من
الكسوف ، وقوله : (إلى غير بدل) احتراز من الجمعة ، قال أصحابنا :
النوافل قسمان (أحدهما) غير مؤقت وإنما يفعل لعارض كالكسوف
والاستسقاء وتحية المسجد ، فهذا إذا فات لا يقضى (الثاني) مؤقت كالعيد
والضحى والرواتب مع الفرائض كسنة الظهر وغيرها فهذه فيها ثلاثة أقوال
الصحيح منها أنها يستحب قضاؤها ، قال القاضي أبو الطيب وغيره : هذا
القول هو المنصوص في الجديد ، والثاني : لا تقضى وهو نصه في القديم
وبه قال أبو حنيفة ، والثالث : ما استقل كالعيد والضحى قضى ومالا يستقل
كالرواتب مع الفرائض فلا يقضى ، وإذا [كانت] تقضى فالصحيح الذي قطع
به العراقيون وغيرهم أنها تقضى أبدا . وحكى الخراسانيون قولاً ضعيفاً أنه
يقضى فائت النهار ما لم تغرب شمس ، وفائت الليل ما لم يطلع فجره ، وعلى
هذا تقضى سنة الفجر ما دام النهار باقياً ، وحكوا قولاً آخر ضعيفاً أنه يقضى
كل تابع ما لم يصل فريضة مستقبلة ، فيقضى الوتر ما لم يصل الصبح ويقضى
سنة الصبح ما لم يصل الظهر ، والباقي هذا المثال ، وفيه وجه أنه على هذا
القول يكون الاعتبار بدخول وقت الصلاة المستقبلة لا بفعلها ، وهذا الخلاف
كله ضعيف والصحيح استحباب قضاء الجميع أبداً ، ودليله الحديث الذي
ذكره المصنف ، وحديث أبي قتادة السابق قريباً في المسألة الرابعة من مسائل

الفرع المتعلقة بالسنة الراتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم « فاته الصبح في السفر حتى طلعت الشمس فتوضأ ثم سجد سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة » رواه مسلم والمراد بالسجدتين ركعتان . وحديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « صلى ركعتين بعد العصر فسألته عن ذلك فقال : انه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان الركعتان بعد العصر » رواه البخاري ومسلم وحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما » رواه البيهقي باسناد جيد ، وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نام عن وتره أو نسيه فليصل اذا ذكره » رواه أبو داود باسناد حسن ورواه الترمذي باسناد ضعيف وتكلم على اسناده ، وانما ذكرت هذا لثلاثي يفتقر بكلام الترمذي فيه من لا أنس له بطرق الحديث والأسماء فيتوهم ضعف ما ليس هو بضعيف وان كان طريق الترمذي فيه ضعيفا . وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا فاتته الصلاة من الليل من وجع أو غيره صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة » رواه مسلم ، ودلالة هذا الحديث مبنية على الصحيح المختار أن قيام الليل نسخ وجوبه في حق النبي صلى الله عليه وسلم وصار سنة وسنيسط المسألة بأدلتها في الخصائص في أول كتاب النكاح (١) حيث ذكرها الأصحاب ان شاء الله تعالى ، وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرتها وفي هذا أبلغ كفاية ، وبالله التوفيق .

(فرع) ذكرنا أن الصحيح عندنا استحباب قضاء النوافل الراتبة ، وبه قال محمد والمزني وأحمد في رواية عنه وقال أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف في أشهر الرواية عنهم لا يقضى . دليلنا هذه الأحاديث الصحيحة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما غير الراتبة فهي الصلوات التي يتطوع الانسان بها في الليل والنهار وافضلها التهجد لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « افضل الصلاة بعد المفروضة صلاة الليل » وانها تفعل في وقت غفلة

(١) لم يكتب الله له قدس سره أن يصل الى كتاب النكاح لقد أدرته المنية في أول البيوع والقي الله على عاقبتنا هذه الامانة فبرنا على نهجه بقدر ما استطعنا (ط) .

الناس وتركهم الطاعات فكانت أفضل ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « ذاكروا الله في الغافلين كشجرة خضراء بين أشجار يابسة » وآخر الليل أفضل من أوله لقول الله تعالى (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون ؛ وبالأسحار هم يستغفرون (١)) ولأن الصلاة بعد النوم أشق ولأن المصلين فيه أقل فكان أفضل ، فإن جزأ الليل ثلاثة أجزاء فالثلث الأوسط أفضل لما روى عبد الله ابن عمرو رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه » ولأن الطاعات في هذا الوقت أقل فكانت الصلاة فيه أفضل ، ويكره أن يقوم الليل كله لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « تصوم النهار ؟ قلت : نعم ، قال : وتقوم الليل ؟ قلت : نعم ، قال : لكنني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأتى (٢) النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » (٣) .

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه مسلم ، وأما الحديث الأول عن عبد الله بن عمرو بن العاص فرواه البخاري ومسلم ، وأما حديثه الآخر فرواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ ، ولفظه عندهما أن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ قلت : بلى يا رسول الله قال : فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم فإن لجسدك عليك حقا ، وإن لعينك عليك حقا » وذكر الحديث ، ورويا في الصحيحين هذا اللفظ المذكور في المذهب من رواية أنس .

واعلم أنه يقع في أكثر النسخ في الحديث الأول عبد الله بن عمر بغير واو فيقتضى أن يكون عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما وهذا غلط صريح لا شك فيه ولا تأويل له ، وصوابه عبد الله بن عمرو بن العاص كما ذكرناه أولا ، وحديثه هذا في الصحيحين وسائر كتب الحديث .

قال العلماء : التهجد أصله الصلاة في الليل بعد النوم ، وقوله تعالى : « كانوا قليلا من الليل ما يهجعون » (٣) قال المفسرون وأهل اللغة : الهجوع النوم في الليل .

(١) الآيةان ١٧ ، ١٨ من المداريات .

(٢) في نسخة الركني (وأمس النساء) (ط) .

(٣) الآية ١٧ من سورة المداريات .

واختلفوا في معنى الآية فقليل : ان ما صلة • والمعنى كانوا يجمعون قليلا من الليل ويصلون أكثره ، وقليل معناه كان الليل الذي ينامونه كله قليلا ، وقيل بالوقف على قليلا أى كانوا قليلا من الناس • ثم يتبدأ من الليل ما يجمعون أى لا ينامون شيئا منه وضعف هذا القول • والأسحار جمع سحر وهو آخر الليل • قال الماوردي في تفسيره : قال ابن زيد : السحر السدس الآخر من الليل ، وقوله « فان جزأ الليل ثلاثة أجزاء » يقال : جزأ بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان فصيحتان حكاهما ابن السكيت وغيره ، وبعدها همزة أى قسم •

(اما حكم المسألة) فقيام الليل سنة مؤكدة ، وقد تطابقت عليه دلائل الكتاب والسنة واجماع الأمة • والأحاديث الواردة فيه في الصحيحين وغيرها أشهر من أن تذكر ، وأكثر من أن تحصر • قال أصحابنا وغيرهم : والتطوع المطلق بلا سبب في الليل أفضل منه في النهار لحديث أبى هريرة المذكور في الكتاب مع ما ذكره المصنف فان قسم الليل نصفين فالتنصف الآخر أفضل ، وان قسمه أثلاثا مستوية فالثالث الأوسط أفضلها وأفضل منه السدس الرابع والخامس لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص المذكور في الكتاب في صلاة داود صلى الله عليه وسلم وهذا مراد المصنف والشافعي في المختصر وغيرهم بقولهم : الثالث الأوسط أفضل ، وينبغي أن لا يخل بصلاة الليل وان قلت ، ويكره أن يقوم كل الليل دائما للحديث المذكور في الكتاب ، فان قيل : ما الفرق بينه وبين صوم الدهر غير أيام النهى فانه لا يكره عندنا ؟ فالجواب أن صلاة الليل كله دائما يضر العين وسائر البدن كما جاء في الحديث الصحيح بخلاف الصوم فانه يستوفى في الليل ما فاته من أكل النهار ولا يمكنه نوم النهار اذا صلى الليل لما فيه من تقويت مصالح دينه ودنياه •

هذا حكم قيام الليل دائما فأما بعض الليالي فلا يكره احيائها فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أن النبی صلى الله عليه وسلم « كان اذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا الليل » واتفق أصحابنا على احياء ليلتي العيدین ، والله أعلم •

(فرع) في مسائل مهمة تتعلق بصلاة الليل

(احداها) يسن لكل من استيقظ في الليل أن يمسح النوم عن وجهه ، وأن يتسوك وأن ينظر في السماء ، وأن يقرأ الآيات التي في آخر آل عمران « ان في خلق السموات والأرض ^(١) » الآيات • ثبت كل ذلك في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم •

(الثانية) السنة أن يفتتح صلاة الليل بركتين خفيفتين ثم يصلي بعدهما كيف شاء لحديث عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل ليصلي افتتح صلاته بركتين خفيفتين » رواه مسلم ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركتين خفيفتين » رواه مسلم •

(الثالثة) السنة أن يسلم من كل ركعتين وسنوضحه قريباً بدلائله وفروعه ان شاء الله تعالى •

(الرابعة) تطويل القيام عندنا أفضل من تطويل السجود والركوع وغيرهما وأفضل من تكثير الركعات ، وقد سبقت المسألة بدلائلها ومذاهب العلماء فيها في أول باب صفة الصلاة •

(الخامسة) هل يستحب الجهر بالقراءة في صلاة الليل ؟ أم الاسرار ؟ أم التوسط بينهما ؟ فيه ثلاثة أوجه سبقت بدلائلها في باب صفة الصلاة ، وذكرت هناك جملة من الأحاديث الواردة في المسألة ، وهذا الخلاف فيمن لا يتأذى بجهره أحد ولا يخاف به رياء ونحوه ، فان اختلف أحد هذين الشرطين أسر بلا خلاف ، والسنة ترتيل قراءته وتدبرها ولا بأس بترديد الآية للتدبر وان طال ترديدها •

(السادسة) إذا نعس في صلاته فليتركها وليرقد حتى يذهب عنه النوم لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا نعس أحدكم في صلاته فليرقد حتى يذهب عنه النوم فان أحدكم وهو ناعس يذهب يستغفر فيسب نفسه » رواه البخاري ومسلم • وعن أبي هريرة رضي الله

(١) الآية ١٩٠ من سورة آل عمران •

عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا قام أحدكم من الليل فاستمعجم القرآن على لسانه فلم يدر ما يقول فليضطجع » رواه مسلم . وعن أنس رضى الله عنه قال « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وحبل ممدود بين ساريتين فقال : ما هذا ؟ قالوا لزينب تصلى فاذا كنت أو فترت أمسكت به ، فقال : حلوه ليصل أحدكم نشاطه فاذا كسل أو فتر فليقعد » رواه البخارى ومسلم والأحاديث الصحيحة بهذا المعنى مشهورة .

(السابعة) يستحب للرجل اذا استيقظ لصلاة الليل أن يوقظ لها امرأته ، ويستحب للمرأة اذا استيقظت لها أن توقظ زوجها لها ، ويستحب لغيرهما أيضا لحديث أم سلمة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم استيقظ ليلة فقال : « سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتنة ، ماذا أنزل من الخزائن . من يوقظ صواحب الحجرات ، يارب كاسية فى الدنيا عارية فى الآخرة » رواه البخارى . وعن على رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « طرقة وفاطمة ليلة فقال : ألا تصليان ؟ قال : فقلت يارسول الله آتفئنا بيد الله فاذا شاء أن يبعثنا بعثا فانصرف حين قلت ذلك ، ثم سمعته وهو مول يضرب فخذه وهو يقول : « وكان الانسان أكثر شئ جدلا ^(١) » رواه البخارى ومسلم . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وأيقظ امرأته فان أبت نضح فى وجهها الماء ، رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت زوجها فان أبى نضحت فى وجهه الماء » رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح . وعن أبى سعيد وأبى هريرة جميعا قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا أيقظ الرجل أهله من الليل فصليا أو صلى ركعتين جميعا كتب من الذاكرين والذاكرات » رواه أبو داود والنسائى وغيرهما بإسناد صحيح .

(الثامنة) يستحب لمن أراد قيام الليل أن لا يعتاد منه الا قدرا يغلب على ظنه بقرائن حاله أنه يمكنه الدوام عليه مدة حياته ، ويكره بعد ذلك تركه والنقص منه لغير ضرورة ، ودلائل هذا كله فى الصحيحين مشهورة ، منها حديث عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خذوا من الأعمال ما تطيقون فوالله لا يمل الله حتى تملوا » رواه البخارى

(١) الآية ٥٤ من سورة الكهف .

ومسلم ، ومعناه لا يعاملكم معاملة المال ويقطع عنكم الثواب حتى تملوا .
وعنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « سئل أى العمل أحب إلى الله تعالى ؟
قال : أدومه وإن قل » رواه البخارى ومسلم ؛ وعنها قالت : « كان عمل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ديمة » رواه مسلم . وعنها قالت : « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عمل عملا أثبته ، وكان إذا نام من الليل
أو مرض صلى من النهار ثنتى عشرة ركعة . قالت : وما رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح ، وما صام شهرا متتابعاً إلا رمضان »
رواه مسلم وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم « يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك
قيام الليل » رواه البخارى ومسلم . وعن سالم بن عبد الله بن عمر بن
الخطاب رضى الله عنهم عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « نعم
الرجل عبد الله لو كان يصلى من الليل . قال سالم : فكان عبد الله يعد ذلك
لا ينام من الليل الا قليلا » . ورواه البخارى ومسلم ، وعن ابن مسعود رضى
الله عنه قال : « ذكر عند النبى صلى الله عليه وسلم رجل قام حتى أصبح ،
قال : ذاك رجل بال الشيطان فى أذنيه ، أو قال : فى أذنه » رواه البخارى
ومسلم ، والأحاديث فى الصحيحين بمعنى ما ذكرته كثيرة .

(التاسعة) ينبغى له أن ينوى عند نومه قيام الليل نية جازمة ليحوز
ما ثبت فى الحديث الصحيح عن أبى الدرداء رضى الله عنه يبلغ به النبى صلى
الله عليه وسلم قال : « من أتى فراشه وهو ينوى أن يقوم فيصلى من الليل
فغلبته عينه حتى يصبح كتب له ما نوى وكان نومه صدقة عليه من ربه »
رواه النسائى وابن ماجه باسناد صحيح على شرط مسلم .

(العاشرة) يستحب استحباباً مؤكداً أن يكثّر من الدعاء والاستغفار فى
ساعات الليل كلها وأكدّه النصف الآخر وأفضله عند الأسحار ، قال الله تعالى
(والمستغفرين بالأسحار ^(١)) وقال تعالى (وبالأسحار هم يستغفرون ^(٢))
وعن جابر رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

(١) من الآية ١٧ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ١٨ من سورة الداريات .

« ان في الليل لساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيرا من أمر الدنيا والآخرة الا أعطاه اياه وذلك كل ليلة » رواه مسلم . وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ينزل ربنا تبارك وتعالى في كل ليلة حين يبقى من ثلث الليل الآخر يقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له » رواه البخاري ومسلم . وفي هذا الحديث وشبهه من أحاديث الصفات وآياتها مذهبان مشهوران (أحدهما) تأويله على ما يليق بصفات الله سبحانه وتعالى وتنزيهه عن الانتقال وسائر صفات المحدث ، وهذا هو الأشهر عن المتكلمين (والثاني) الامسالك عن تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله سبحانه عن صفات المحدث لقوله تعالى « ليس كمثله شيء » . وهذا مذهب السلف وجماعة من المتكلمين ، وحاصله أن يقال : لا نعلم المراد بهذا ولكن تؤمن به مع اعتقادنا أن ظاهره غير مراد ، وله معنى يليق بالله تعالى والله أعلم .

(فرع) الصحيح المنصوص في الأم والمختصر أن الوتر يسمى تهجدا ، وفيه وجه أنه لا يسمى تهجدا ، بل الوتر غير التهجد .

(فرع) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل متقيا صحيحا » رواه البخاري .

(فرع) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « استعينوا بطعام السحر على صيام النهار ، وبالقيلول على قيام الليل » رواه ابن ماجه باسناد ضعيف : القيلولة في اللغة النوم نصف النهار ، وقد سبق أن أحاديث الفضائل يعمل فيها بالضعيف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأفضل التطوع بالنهار ما كان في البيت لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة ») .

(الشرح) حديث زيد رواه البخاري ومسلم ، ورواية زيد بن ثابت ابن ضحاك بن زيد الأنصاري النجاري بالنون والجيم كنيته أبو سعيد ، وقيل

أبو خارجة وقيل أبو عبد الرحمن ، وكان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان كاتباً لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين ، وقيل غير ذلك .

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : فعل ما لا تسن له الجماعة من التطوع في بيته أفضل منه في المسجد وغيره ، سواء في ذلك تطوع الليل والنهار ، وسواء الرواتب مع القرائن وغيرها ، وعجيب من المصنف في تخصيصه بتطوع النهار ، وكان ينبغي أن يقول : وفعل التطوع في البيت أفضل كما قاله في التنبيه ، وكما قاله الأصحاب وسائر العلماء . ودليله الحديث المذكور مع غيره من الأحاديث الصحيحة في ذلك . وقد قدمت هذه المسألة بدلائلها من الأحاديث الصحيحة وفروعها ، وكلام الأصحاب فيها في أواخر باب صفة الصلاة ، ومن الأحاديث المهمة التي سبق هناك حديث أبي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مثل البيت الذي يذكر الله تعالى فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه مثل الحى والميت » رواه البخارى ومسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والسنة أن يسلم من كل ركعتين لما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا رأت أن الصبح تدركك فأوتر بواحدة ») وان جمع ركعات بتسليمة جاز لما روت عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يصلى [من الليل] ثلاث عشرة ركعة ويوتر من ذلك بخمس يجلس في الآخرة ويسلم ، وأنه أوتر بسبع وبخمس لا يفصل بينهما بسلام [ولا كلام] » وان تطوع بركعة واحدة جاز ، لما روى أن عمر رضى الله عنه « مر بالمسجد فصلى ركعة فتمعه رجل فقال : يا أمير المؤمنين إنما صليت ركعة ؟ فقال : إنما هي تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص ») .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم ولفظه عندهما « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » وفي رواية « فإذا خفت » وفي رواية أبي داود « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » واسنادهما صحيح . وروى البيهقى بإسناده عن الامام البخارى أنه سئل عن هذه الرواية فقال : هي صحيحة ، ولو ذكر المصنف الرويتين كان أحسن . وحديث عائشة صحيح ، بعضه في الصحيحين وبعضه في أحدهما بمعناه ففى

رواية عنها « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء الا في آخرها » رواه مسلم ، وفي رواية « كان يصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة ثم ينهض ولا يسلم فيصلى التاسعة ثم يسلم » رواه مسلم . وأما الأثر المذكور عن عمر رضى الله عنه فرواه الشافعى ثم البيهقى باسنادين ضعيفين ، ومعنى كلامه أن التطوع يسن كونه ركعتين ولا يشترط ذلك ، بل من شاء استوفى المسنون ، ومن شاء زاد عليه فزاد على ركعتين بتسليمة ، ومن شاء نقص منه فاقصر على ركعة .

(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا : التطوع هو الذى لا سبب له ولا حصر له ولا لعدد ركعات الواحدة منه ، وله أن ينوى عددا وله أن لا ينويه بل يقتصر على نية الصلاة ؛ فإذا شرع في تطوع ولم ينو عددا فله أن يسلم من ركعة وله أن يزيد فيجعلها ركعتين أو ثلاثا أو عشرا أو مائة أو ألفا أو غير ذلك ، ولو صلى عددا لا يعلمه ثم سلم صح بلا خلاف ، اتفق عليه أصحابنا ، ونص عليه الشافعى رحمه الله في الاملاء . وروى البيهقى باسناده « أن أبا ذر رضى الله عنه صلى عددا كثيرا فلما سلم قال له الأحنف بن قيس رحمه الله : هل تدري انصرفت على شفع أم على وتر ؟ قال : الا أكن أدري فان الله يدري ، انى سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول - ثم بكى - ثم قال : انى سمعت خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول : ما من عبد يسجد لله سجدة الا رفعه الله بها درجة وحط عنه بها خطيئة » ورواه الدارمى فى مسنده باسناد صحيح الا رجلا اختلفوا فى عدالته . وحكى صاحب التتمة وجهين فيمن نوى التطوع مطلقا : يكره له الاقتصار على ركعة بناء على أنه لو نذر صلاة هل يكفيه ركعة أم يجب ركعتان ؟ وفيه القولان المشهوران . وهذا الوجه ضعيف جدا أو غلط . وأما اذا نوى ركعة واحدة واقتصر عليها فتصح صلاته بلا خلاف ، ولو نوى عددا قليلا أو كثيرا وان بلغت كثرته ما بلغت صحت صلاته ويستوفيه بتسليمة واحدة فانه أكثر المنقول فى الوتر ، وهذا الوجه شاذ ضعيف ، والصحيح المشهور جواز الزيادة ما شاء . قال أصحابنا : ثم اذا نوى عددا فله أن يزيد وله أن ينقص فمن أحرم بركعتين أو ركعة فله جعلها عشرا ومائة ، ومن أحرم بعشر أو مائة أو ركعتين فله جعلها ركعة ونحو ذلك قال أصحابنا .

وانما يجوز الزيادة والنقص بشرط تغيير النية قبل الزيادة والنقص ، فان زاد أو نقص بلا تغيير النية عمدا بطلت صلاته بلا خلاف . مثاله : نوى ركعتين فقام الى ثالثة نية الزيادة جاز ، وان قام بلا نية عمدا بطلت صلاته ، وان قام ناسيا لم تبطل لكن يعود الى القعود ويتشهد ويسجد للسهو ، فلو بدا له في القيام وأراد أن يزيد فهل يشترط العود الى القعود ثم يقوم منه أم له المضي ؟ فيه وجهان مشهوران (أحدهما) الاشتراط لأن القيام الى الثالثة شرط ولم يقع معتدا به ، ثم يسجد للسهو في آخر صلاته ، ولو نوى ركعتين فصلى أربعاً ساهياً ثم نوى اكمال صلاته أربعاً صلى ركعتين آخريتين ولا يحسب ما سها به . ولو نوى أربعاً ثم نوى الاقتصار على ركعتين جاز وسلم منهما ، فلو سلم قبل تغيير النية عمدا بطلت صلاته ، وان سلم سهواً أتم أربعاً وسجد للسهو ، فلو أراد بعد سلامه أن يقتصر على الركعتين جاز فيسجد للسهو ويسلم ثانياً ، لأن سلامه الأول وقع سهواً فهو غير محسوب . ثم ان تطوع بركعة فلا بد من التشهد عقبها ويجلس متوركا كما سبق بيانه في بابه ، وان زاد على ركعة فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر صلاته ، وهذا التشهد ركن لا بد منه ، وله أن يتشهد في كل ركعتين كما في القرائن الرباعية ، فان كان العدد وتراً فلا بد من التشهد في الآخرة أيضاً ، وهذا اذا كانت صلاته أربعاً ، فان كانت ستاً أو عشراً أو عشرين أو أكثر من ذلك شفعاً كانت أو وتراً ففيها أربعة أوجه :

(الصحيح) الذي قطع به العراقيون وآخرون أنه يجوز أن يتشهد في كل ركعتين وان كثرت الشهادات ، ويتشهد في الآخرة ، وله أن يقتصر على تشهد في الآخرة ، وله أن يتشهد في كل أربع أو ثلاث أو ست وغير ذلك ، ولا يجوز أن يتشهد في كل ركعة لأنه اختراع صورة في الصلاة لا عهد بها .

(والثاني) لا يجوز الزيادة على تشهدين بحال من الصلاة الواحدة ولا يجوز أن يكون بين التشهدين أكثر من ركعتين ان كان العدد شفعاً ، فان كان وتراً لم يجز بينهما أكثر من ركعة ، وبهذا الوجه قطع القاضي حسين وصاحب التتمة والتهديب وغيرهم ، وهو قوي ، وظاهر السنة يقتضيه .

(والثالث) أنه لا يجلس الا في الآخرة ، حكاه صاحبها الابانة والبيان وهو غلط .

(والرابع) يجوز التشهد في كل ركعتين وفي كل ركعة واختاره امام الحرمين والغزالي وهو ضعيف أو باطل ، قال الرافعي : لم يذكر هذا غير الامام والغزالي قال : ولا خلاف في جواز الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة ، قال : والمذهب جواز التشهد في كل ركعتين ، قال : فان اقتصر على تشهد قرأ السورة في كل الركعات ، وان صلى بتشهدين ففي استحباب قراءة السورة فيما بعد التشهد الأول القولان المعروفان في الفرائض ، وقد سبق بيان هذه المسألة في فصل القراءة من باب صفة الصلاة . قال أصحابنا : ولا خلاف أن الأفضل أن يسلم من كل ركعتين في نوافل الليل والنهار ، وقد تكرر بيان هذا في مواضع سبقت وبالله التوفيق .

(فسر) في مذاهب العلماء في ذلك : قد ذكرنا أنه يجوز عندنا أن يجمع ركعات كثيرة من النوافل المطلقة بتسليمية وأن الأفضل في صلاة الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين ، وبهذا قال مالك وأحمد وداود وابن المنذر ، وحكى عن الحسن البصري وسعيد بن جبير ، وقال أبو حنيفة : التسليم من ركعتين أو أربع في صلاة النهار سواء في الفضيلة ولا يزيد على ذلك . وصلاة الليل ركعتان وأربع وست وثمان بتسليمية ولا يزيد على ثمان ، وكان ابن عمر يصلي بالنهار أربعاً واختاره اسحاق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب لمن دخل المسجد ان يصلى ركعتين تحية المسجد لا روى ابو قتادة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا دخل أحدكم المسجد فليصل سجدة من قبل أن يجلس » فان دخل وقد حضرت الجماعة لم يصل التحية لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » ولأنه يحصل به التحية كما يحصل حق الدخول الى الحرم بحجة الغرض) .

(الشرح) حديث أبى قتادة صحيح رواه البخارى ومسلم بمعناه من طرق ، منها قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا دخل أحدكم المسجد

فلا يجلس حتى يصلى ركعتين » هذا لفظ البخارى ومسلم ، والمراد بالسجدة في رواية المصنف ركعتان ، وقد تكررت الأحاديث الصحيحة بمثل ذلك ، وأما حديث : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » فرواه مسلم من رواية أبى هريرة رضى الله عنه .

(أما حكم التمسك به ، فأجمع العلماء على استحباب تحية المسجد ويكره أن يجلس من غير تحية بلا عذر لحديث أبى قتادة المصريح بالنهاى وسواء عندنا دخل فى وقت النهى عن الصلاة أم فى غيره كما سنوضحه بدليله فى بابنا أن شاء الله تعالى . قال أصحابنا : وتحية المسجد ركعتان للحديث ، فإن صلى أكثر من ركعتين بتسليمه واحدة جاز ، وكانت كلها تحية لاشتمالها على الركعتين ، ولو صلى على جنازة أو سجد لتلاوة أو شكر أو صلى ركعة واحدة لم تحصل التحية ، لصريح الحديث الصحيح ، هذا هو المذهب . وحكى الرافعى وجها أنها تحصل لحصول عبادة واکرام المسجد والصواب الأول ، وإذا جلس والحالة هذه كان مرتكباً للنهى ، قال أصحابنا : ولا يشترط أن ينوى بالركعتين التحية ، بل إذا صلى ركعتين بنية الصلاة مطلقاً أو نوى ركعتين نافلة راتبة أو غير راتبة أو صلاة فريضة مؤداة أو مقضية أو مندورة أجزاء ذلك وحصل له ما نوى ، وحصلت تحية المسجد ضمناً ولا خلاف فى هذا . قال أصحابنا : وكذا لو نوى الفريضة وتحية المسجد أو الراتبة وتحية المسجد حصلاً جميعاً بلا خلاف ، وأما قول الرافعى فى الصورة الأولى : انه يجوز أن يطرد فيه الخلاف فيمن نوى بغسله الجنابة هل تحصل الجمعة ؟ وقول الشيخ أبى عمرو بن الصلاح فى الصورة الثانية انه ينبغى أن يطرد فيها الخلاف فيمن نوى بغسله الجنابة والجمعة ، فليس كما قالوا ، ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الذى ذكرناه ، بل كلهم مفرحون بحصول الصلاة فى صورتين ، وحصول التحية فيهما وبأنه لا خلاف فيه ويفارق مسألة غسل الجمعة لأنها سنة مقصودة وأما التحية فالمراد بها أن لا ينتهك المسجد بالجلوس بغير صلاة والله أعلم .

(فرع) لو تكرر دخوله فى المسجد فى الساعة الواحدة مراراً ، قال صاحب التتمة : تستحب التحية لكل مرة وقال المحاملى فى اللباب : أرجو أن تجزئه التحية مرة واحدة ، والأول أقوى وأقرب الى ظاهر الحديث .

(فرع) قال أصحابنا : تكره التحية في حالتين (احدهما) اذا دخل والامام في المكتوبة أو وقد شرع المؤذن في الإقامة (الثانى) اذا دخل المسجد الحرام فلا يشتغل بها عن الطواف ، وأما اذا دخل والامام يخطب يوم الجمعة أو غيره فلا يجلس حتى يصلى التحية ويخففها ، وسنوضحها بدلائلها حيث ذكرها المصنف في صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى .

(فرع) لو جلس في المسجد قبل التحية وطال الفصل فأتت ، ولا يشرع قضاؤها بالاتفاق كما سبق بيانه ، فان لم يطل الفصل فالذى قاله الأصحاب أنها تقوت بالجلوس فلا يفعلها بعده ، وذكر الأصحاب هذه المسألة في كتاب الحج في مسألة الاحرام لدخول الحرم ، وقاسوا عليها أن من دخله بغير احرام لا يقضيه ، بل فاته بمجرد الدخول كما تقوت التحية بالجلوس ، وذكر الامام أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا في كتابه المصنف في العبادات أنه لو نسى التحية وجلس ثم ذكرها بعد ساعة صلاها ، وهذا غريب . وقد ثبت عن جابر رضى الله عنه قال : « جاء سليك الفطاني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر فقعد سليك قبل أن يصلى فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركعت ركعتين ؟ قال : لا : قال : قم فاركعها » رواه مسلم بهذا اللفظ ورواه البخارى أيضا بمعناه فالذى يقتضيه هذا الحديث أنه اذا ترك التحية جهلا بها أو سهوا يشرع له فعلها ما لم يطل الفصل ، وهذا هو المختار وعليه يحمل قول ابن عبدان ويحمل كلام الأصحاب على ما اذا طال الفصل لئلا يصادم الحديث الصحيح ، وهذا الذى اختاره متعين لما فيه من موافقة الحديث ، والجمع بين كلام الأصحاب وابن عبدان والحديث ، والله أعلم .

(فصل) : في مسائل تتعلق بباب صلاة التطوع)

(احدها) يستحب ركعتان عقب الوضوء للأحاديث الصحيحة فيها ، وقد أوضحت المسألة بدلائلها في آخر الباب في صفة الوضوء ، ويستحب لمن أريد قتله بقصاص أو في حد أو غيرهما أن يصلى قبيله ان أمكنه لصديث أبى هريرة : « أن خبيب بن عدى الصحابى رضى الله عنه حين أخرجه الكفار

ليقتلوه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال : دعوني أصل ركعتين • فكان أول من صلى الركعتين عند القتل » رواه البخارى ومسلم •

(الثانية) من السنن ركعتا الاحرام وكذا ركعتا الطواف اذا قلنا بالأصح
أهما لا يجبان •

(الثالثة) السنة لمن قدم من سفر أن يصلى ركعتين فى المسجد أول قدمه لحديث كعب بن مالك رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين » رواه البخارى ومسلم واحتج به البخارى فى المسألة •

(الرابعة) صلاة الاستخارة سنة وهى أن من أراد أمرا من الأمور صلى ركعتين بنية صلاة الاستخارة ثم دعا بما سئله ان شاء الله تعالى ، واتفق أصحابنا وغيرهم على أنها سنة لحديث جابر رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة فى الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : اذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم انى استخيرك بعلمك ، واستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى أو قال : عاجل أمرى وآجله ، فاقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه ، اللهم وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى أو قال : عاجل أمرى وآجله ، فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم ارضنى به • ويسمى حاجته » رواه البخارى فى مواضع من صحيحه ، وفى بعضها ثم رضى به ، ويستحب له أن يقرأ فى الركعة الأولى بعد الفاتحة : قل يا أيها الكافرون وفى الثانية : قل هو الله أحد ثم ينهض بعد الاستخارة لما يشرح له صدره •

(الخامسة) قال القاضى حسين وصاحب التهذيب والتسمة والرويانى فى أواخر كتاب الجنائز من كتابه البحر : يستحب صلاة التسيح للحديث الوارد فيها وفى هذا الاستحباب نظر لأن حديثها ضعيف ، وفيها تغيير لنظم الصلاة المعروف ، فينبغى ألا يفعل بغير حديث ، وليس حديثها بثابت ، وهو ما رواه

ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس رضى الله عنه : « يا عباس يا عماه ألا أعطيك ، ألا أمنحك ، ألا أحبوك ألا أفعل بك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره ، قديمه وحديثه خطاه وعمده صغيره وكبيره سره وعلايته ، أن تصلى أربع ركعات تقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ، ثم تركم وتقولها وأنت راكع عشرا وترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ، ثم تهوى ساجدا فتقولها وأنت ساجد عشرا ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا ثم تسجد فتقولها عشرا ثم ترفع رأسك فتقولها عشرا فذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات إن استطعت أن تصليها كل يوم فافعل ، فإن لم تفعل ففى كل جمعة مرة ، فإن لم تفعل ففى كل شهر مرة ، فإن لم تفعل ففى كل سنة مرة ، فإن لم تفعل ففى كل عمرك مرة » رواه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه وغيرهم ، ورواه الترمذى من رواية أبي رافع بمعناه . قال الترمذى : روى عن النبى صلى الله عليه وسلم في صلاة التسبيح غير حديث قال : ولا يصح منه كبير شيء ، قال : قد رأى ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم صلاة التسبيح ، وذكروا الفضل فيه . وقد قال العقيلي : ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت ، وكذا ذكر أبو بكر بن العري وآخرون ، أنه ليس فيه حديث صحيح ولا حسن ^(١) والله أعلم .

(السادسة في صلاة الحاجة) عن ابن أبى أوفى رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ^(٢) من كانت له حاجة الى الله تعالى أو أحد من بنى آدم فليتوضأ فليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ، ثم ليثن على الله عز وجل وليصل على النبى صلى الله عليه وسلم ثم ليقول لا اله الا الله الحليم

(١) قلت ذكره ابن الجوزى في الموضوعات وقال ابن حجر : لا بأس بإسناد حديث ابن عباس وهو من شرط الحسن فإن له شواهد تقويه وقد أساء ابن الجوزى يذكره في الموضوعات . وقال في اللآلئ نقلا من ابن حجر : والحق أن طريقه كلها ضعيفة وإن حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لشدة الفردية وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيئتها لهيئة باقى الصلاة وقد صنف بعض العلماء في الباب حسناتها مصنقات .

(٢) أخرجه الترمذى وابن ماجه كلاهما من رواية فايد بن عبد الرحمن بن أبى الموقاد عنه وفايد متروك (ط) .

الكریم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرتة ولا هما الا فرجته ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها يا أرحم الراحمين » رواه الترمذی وضعفه •

(السابعة) يكره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي » رواه مسلم •

(الثامنة) قد سبق أن النوافل لا تشرع الجماعة فيها الا في العيدين والكسوفين والاستسقاء ، وكذا التراويح والوتر بعدها اذا قلنا بالأصح : ان الجماعة فيها أفضل ، وأما باقى النوافل كالسنن الراتبة مع الفرائض والضحي والنوافل المطلقة فلا تشرع فيها الجماعة ، أى لا تستحب ، لكن لو صلاها جماعة جاز ، ولا يقال : انه مكروه وقد نص الشافعى رحمه الله في مختصرى البويطى والربيع على أنه لا بأس بالجماعة في النافلة ودليل جوازها جماعة أحاديث كثيرة في الصحيح منها حديث عثمان بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « جاءه في بيته بعد ما اشتد النهار ومعه أبو بكر رضى الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أين تحب أن أصلى من بيتك ؟ فأشرت الى المكان الذى أحب أن يصلى فيه فقام وصفنا خلفه ثم سلم وسلمنا حين سلم » رواه البخارى ومسلم ، وثبتت الجماعة في النافلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية ابن عباس وأنس بن مالك وابن مسعود وحذيفة رضى الله عنهم ، وأحاديثهم كلها في الصحيحين الا حديث حذيفة ففى مسلم فقط ، والله أعلم •

(التاسعة) ينبغى لكل أحد المحافظة على النوافل والاكتثار منها على حسب ما سبق بيانه في الباب ، وقد سبقت دلائله ، ومن أهمها حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ان أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فان صلحت فقد أفلح وأنجح ، وان فسدت فقد خاب وخسر ، فان انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه وتعالى : اذكروا هل لعبدى من تطوع ؟ فأكمل به ما انتقص

من الفريضة ثم يكون سائر عمله على ذلك » رواه الترمذى والنسائى وآخرون ، قال الترمذى : حديث حسن ، ورواه أبو داود من رواية أبى هريرة هكذا ، ثم رواه من رواية تميم الدارى بمعناه بإسناد صحيح .

(العاشرة) الصلاة المعروفة بصلاة الرغائب ، وهى ثنتا عشرة ركعة تصلى بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة فى رجب ، وصلاة ليلة نصف شعبان مائة ركعة وهاتان الصلاتان بدعتان ومنكران قبيحتان ولا يفتر بذكرهما فى كتاب قوت القلوب ، وأحياء علوم الدين ، ولا بالحديث المذكور فهما فإن كل ذلك باطل ولا يفتر ببعض من اشتبه عليه حكمهما من الأئمة فصنف ورقات فى استحبابهما فانه غلط فى ذلك ، وقد صنف الشيخ الامام أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسى كتابا قيسا فى إبطالهما فأحسن فيه وأجاد رحمه الله .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى كيفية ركعات التطوع

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز فى النفل المطلق أن يسلم من ركعة وركعتين ، وأنه يجوز أن يجمع بين ركعات كثيرة سواء كان بالليل أم بالنهار ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز الاقتصار على ركعة فى صلاة أبدا ، قال : ويجوز نوافل النهار ركعتين وأربعا ولا يزيد عليها ، ونوافل الليل ركعتين وأربعا وستا وثمانيا ولا يزيد ، وقد سبقت الأحاديث الصحيحة فى فصل الوتر المصرحة بدلائل مذهبنا .

(فرع) مذهبنا ان الأفضل فى نفل الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين ، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى وسعيد بن جبير وحماد بن أبى سليمان ومالك وأحمد ، واختاره ابن المنذر ، وحكى عن ابن عمر وإسحاق بن راهوية أن الأفضل فى النهار أربعا . وقال الأوزاعى وأبو حنيفة : صلاة الليل مثنى وصلاة النهار ان شاء أربعا وان شاء ركعتين ، دليلنا الحديث السابق « صلاة الليل والنهار مثنى » وهو صحيح كما بيناه قريبا ، وقد ثبت فى كون صلاة النهار ركعتين ما لا يحصى من الأحاديث ، وهى مشهورة فى الصحيح كحديث ركعتين قبل الظهر وركعتين بعده ، وكذا قبل

العصر وبعد المغرب والعشاء ، وحديث ركعتي الضحى ، وتحية المسجد ، وركعتي الاستخارة ، وركعتين اذا قدم من سفر ، وركعتين بعد الوضوء ، وغير ذلك . وأما الحديث المروى عن أبى أيوب رضى الله عنه يرفعه : « أربع قبل الظهر لا تسليم فيهن يفتح لهن أبواب السماء » فضعيف متفق على ضعفه ، ومن ضعفه يحيى بن سعيد القطان وأبو داود والبيهقى ومدايره على عبيدة بن معتب وهو ضعيف والله أعلم .

(**فروع**) مذهبا أنه اذا أقيمت الصلاة كره أن يشتغل بناقلة سواء تحية المسجد وسنة الصبح وغيرها ونقله ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابنه وأبى هريرة وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير وابن سيرين وأحمد وإسحاق وأبى ثور ونقل عن ابن مسعود ومسروق والحسن البصرى ومكحول ومجاهد وحماة بن أبى سليمان أنه لا يأتى بصلاة سنة الصبح والامام فى الفريضة قال : وقال مالك : ان لم يخف أن يفوته الامام بالركعة فليصل خارجا قبل أن يدخل ، وان خاف فوت الركعة فليركع مع الامام ، وقال الأوزاعى وسعيد بن عبد العزيز وأبو حنيفة : اركعهما فى ناحية المسجد مادمت تيقن أنك تدرك الركعة الأخيرة ، فان خشيت فوت الأخيرة فادخل مع الامام . دليلنا حديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة » رواه مسلم وعن ابن بحنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « مر برجل وقد أقيمت صلاة الصبح فكلمه بشئ لا ندرى ما هو فلما انصرفنا أحطنا به نقول ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : يوشك أحدكم أن يصلى الصبح أربعاً » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظه ولفظ البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « رأى رجلا يصلى ركعتين وقد أقيمت الصلاة فلما انصرف قال : أَلصبح أربعاً ؟ » وعن عبد الله بن سرجس قال « دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الغداة فصلى ركعتين فى جانب المسجد ، ثم دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا فلان بأى الصلاتين اعتدلت ؟ بصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا ؟ » رواه مسلم .

(**فروع**) تصح النوافل وتقبل وان كانت الفرائض ناقصة لحديثى أبى هريرة وتميم الدارى السابقين فى المسألتين التاسعة والعاشرة . وأما

الحديث المروى عن على رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مثل المصلى مثل التاجر لا يخلص له ربحه حتى يخلص رأس ماله ، كذلك المصلى لا تقبل نافلة حتى يؤدى الفريضة » فحديث ضعيف بين البيهقى وغيره ضعفه ، قال البيهقى : ولو صح لحمل على نافلة تكون صحتها متوقفة على صحة الفريضة كسنة المغرب والعشاء والظهر [و] بعدها ليجمع بينه وبين حديثى أبى هريرة وتميم والله أعلم .

باب سجود التلاوة

قال المصنف رحمه الله تعالى

(سجود التلاوة مشروع للقارئ والمستمع لما روى ابن عمر رضى الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فإذا مر بسجدة كبر وسجد وسجدنا [معه] ») فان ترك القارئ سجدة المستمع ، لأنه توجه عليهما فلا يتركه أحدهما بترك الآخر . وأما من سمع القارئ وهو غير مستمع اليه فقال الشافعى : لا يؤكد عليه كما يؤكد على المستمع ، لما روى عن عثمان (١) وعمران بن الحصين رضى الله عنهم : « السجدة على من استمع » وعن ابن عباس رضى الله عنهما : « السجدة لمن جلس لها » وهو سنة غير واجب . لما روى زيد بن ثابت رضى الله عنه قال « عرضت النجم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسجد منا أحد » .

(الشرح) حديث ابن عمر رضى الله عنهما رواه البخارى ومسلم بلفظه الا قوله : (كبر) فليس فى روايتهما ، وهذا اللفظ فى رواية أبى داود واسنادها ضعيف وأما حديث زيد بن ثابت فرواه البخارى ومسلم بمعناه ولفظ رواية البخارى عن زيد قال « قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم : والنجم فلم يسجد فيها » ورواية مسلم « أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم : والنجم اذا هوى فلم يسجد فيها » .

وأما الأثر عن ابن عباس فصحيح ذكره البيهقى وكذا الأثران عن عثمان وعمران ذكرهما البخارى فى صحيحه تعليقا بصيغة الجزم .

(اما حكم المسألة) فسجود التلاوة سنة للقارئ والمستمع بلا خلاف ، وسواء كان القارئ فى صلاة أم لا ، وفى وجه شاذ ضعيف ، لا يسجد

(١) فى بعض النسخ من المذهب عن عمر بدل عثمان ونسخة الشارح ادق (ط) .

المستمع لقراءة مصل ، غير امامه حكاة الرافعي وسواء سجد القارىء أم لم يسجد يسن للمستمع أن يسجد . هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وقال الصيدلانى : لا يسن له السجود اذا لم يسجد القارىء ، واختاره امام الحرمين ولو استمع الى قراءة محدث أو كافر أو صبي فوجان الصحيح استحباب السجود لأنه استمع سجدة .

(والثانى) لا ، لأنه كالتابع للقارىء وأما الذى لا يستمع لكن يسمع بلا اصغاء ولا قصد فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) المنصوص فى البيوطى وغيره أنه يستحب له ولا يتأكد فى حقه تأكده فى حق المستمع (والثانى) أنه كالمستمع (والثالث) لا يسن له السجود ، وبه قطع الشيخ أبو حامد فى تعليقه والبندنجي .

(فرع) المصلى ان كان منفردا سجد لقراءة نفسه ، فلو قرأ السجدة فلم يسجد ثم بدا له أن يسجد لم يجز لأنه تلبس بالفرض فلا يتركه للعود الى سنة ، ولأنه يصير زائدا ركوعا ، فلو بدا له قبل بلوغ خد الركعتين جاز ، ولو هوى لسجود التلاوة ثم بدا له فرجع جاز ، كما لو قرأ بعض التشهد الأول ولم يتمه جاز بلا شك قال أصحابنا : ويكره للمصلى الاصغاء الى قراءة غير امامه ، فان أصغى المنفرد لقراءة قارىء فى الصلاة أو غيرها لم يجز أن يسجد لأنه ممنوع من هذا الاصغاء ، فان سجد بطلت صلاته ، وان كان المصلى اماما فهو كالمنفرد فيما ذكرناه ، قال أصحابنا : ولا يكره له قراءة آية السجدة فى الصلاة سواء كانت صلاة جهرية أو سرية ، هذا مذهبنا وسنذكر مذاهب العلماء فيه ان شاء الله تعالى .

واذا سجد الامام لزم المأموم السجود معه ، فان لم يسجد بطلت صلاته بلا خلاف لتخلقه عن الامام ، ولو لم يسجد الامام لم يسجد المأموم ، فان خالف وسجد بطلت صلاته بلا خلاف ، ويستحب أن يسجد بعد سلامه ليتداركها ولا يتأكد ولو سجد الامام ولم يعلم المأموم حتى رفع الامام رأسه من السجود لا تبطل صلاة المأموم لأنه تخلف بعذر ، ولكن لا يسجد ، فلو علم والامام بعد فى السجود لزمه السجود ، ولو هوى المأموم ليسجد معه فرفع الامام وهو فى الهوى رجع معه ولم يسجد ، وكذا الضعيف البطيء

الحركة الذى هوى مع الامام لسجود التلاوة ورفع الامام رأسه قبل انتهائه الى الأرض لا يسجد بل يرجع معه بخلاف سجود نفس الصلاة فانه لا بد أن يأتي به ، وان رفع الامام لأنه فرض . وأما المأموم فيكره له قراءة السجدة ويكره له أيضا الاصغاء الى قراءة غير امامه كما سبق . فلو سجد لقراءة نفسه أو لقراءة غير امامه بطلت صلاته ، لأنه زاد سجودا عمدا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسجدات التلاوة اربع عشرة في قوله الجديد ، سجدة في آخر الأعراف عند قوله تعالى (ويسبحونه وله يسجدون) (١) وسجدة في الرعد عند قوله سبحانه وتعالى (بالغدو والإصباح) (٢) وسجدة في النحل عند قوله تعالى (ويفطون ما يؤمرون) (٣) وسجدة في بنى اسرائيل عند قوله تعالى (ويزيدهم خشوعا) (٤) وسجدة في مريم عند قوله تعالى (خروا سجدا وبكيا) (٥) وسجدتان في الحج (احدهما) عند قوله تعالى (ان الله يفعل ما يشاء) (٦) (والثانية) عند قوله تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) (٧) وسجدة في الفرقان عند قوله تعالى (وزادهم نفورا) (٨) وسجدة في النمل عند قوله تعالى (رب العرش العظيم) (٩) وسجدة في ألم تنزل عند قوله تعالى (وهم لا يستكبرون) (١٠) وسجدة في حم السجدة عند قوله تعالى (وهم لا يستمنون) (١١) وثلاث سجديات في الفصل (احدها) في آخر النجم (فاسجدوا لله واعبدوا) (١٢) (والثانية) في (اذا السماء انشقت) (١٣) [عند قوله عز وجل] (واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) (١٤) (والثالثة) في آخر اقرا : (واسجد واقرب) (١٥) والدليل عليه ما روى عمرو بن العاص رضى الله عنه قال : « اقراني رسول الله صلى الله عليه

(١) من الآية ٢٠٦ من الأعراف .

(٢) من الآيات ٢٠٥ الأعراف و ١٥ الرعد و ٣٦ النور .

(٣) من الآية ٥٠ النحل .

(٤) من الآية ١٠٩ الاسراء .

(٥) من الآية ٥٨ مريم .

(٦) من الآية ١٨ الحج .

(٧) الآية ٧٧ الحج .

(٨) من الآية ٦٠ الفرقان .

(٩) الايتان ٢٥ ، ٢٦ من النمل .

(١٠) الآية ١٥ من سورة السجدة .

(١١) من الآية ٢٨ من سورة فصلت .

(١٢) الآية ٦٢ من سورة النجم .

(١٣) الآية الاولى من الانشقاق .

(١٤) الآية ٢١ من الانشقاق .

(١٥) الآية ١٩ من سورة الملوك .

وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدتان «
وفي القديم : سجود التلاوة احدى عشرة سجدة واسقط سجدات الفصل ،
لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « لم يسجد
في شيء من الفصل منذ تحول الى المدينة » () .

(الشرح) حديث عمر رواه أبو داود والحاكم بإسناد حسن ، وحديث
ابن عباس رواه أبو داود والبيهقى بإسناد ضعيف . وضعفه البيهقى وغيره ،
ومذهبنا أن سجدات التلاوة هذه الأربع عشرة ، وفي القديم أنها احدى عشرة
كما حكاه المصنف وهذا القديم ضعيف في النقل ، ودليله باطل كما سنذكره
ان شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء . ومواقع السجدات كما ذكره
المصنف ولا خلاف في شيء منها ، الا في موضعين .

(أحدهما) سجدة حم السجدة فيها وجهان لأصحابنا حكاهما القاضى في
تعليقه والبغوى وغيرهما أصحابهما عند (يسأمون) كما ذكره المصنف ، وبهذا
قطع الأكثرون (والثاني) أنها عند قوله تعالى (ان كنتم اياه ^(١) تعبدون) .
وحكى ابن المنذر هذا المذهب عن عمر بن الخطاب والحسن البصرى وابن
سيرين وأصحاب ابن مسعود وإبراهيم النخعى وأبى صالح وطلحة بن مصرف
وزيد بن الحارث ومالك والليث رضى الله عنهم ، وحكى الأول عن ابن المسيب
وابن سيرين أيضا وأبى وائل والثورى وإسحاق رحمهم الله . وهو مذهب
أبى حنيفة وأحمد . (الموضع الثاني) سجدة النمل الصواب أنها عند قوله
تعالى (رب العرش ^(٢) العظيم) كما ذكره المصنف . وبهذا قطع المصنف
والشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجى والقاضى أبو الطيب في كتابه المجرد ،
وصاحب الشامل ، وشذ العبدري من أصحابنا فقال في كتابه الكفاية : هي
عند قوله (ويعلم ما تخفون وما تعلنون ^(٣)) قال : هذا مذهبنا ، ومذهب
أكثر الفقهاء ، وقال مالك : هي عند قوله تعالى (رب العرش العظيم ^(٤))
وهذا الذى ادعاه العبدري ، ونقله عن مذهبنا باطل مردود ، والله أعلم .

(١) الآية ١٧٢ البقرة و ١١٤ من سورة النحل .

(٢) من الآيتين ١٢٩ التوبة و ٨٦ المؤمنون .

(٣) من الآية ٢٥ سورة النمل .

(٤) من الآيتين ١٢٩ من التوبة و ٨٦ المؤمنون .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما سجدة [ص] فهي عند قوله تعالى (وخر راكعا واناب) (١) وليست من سجديات التلاوة وانما هي سجدة شكر لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقرأ (ص) فلما مر بالسجدة تشزنا بالسجود فلما رآنا قال : انما هي توبة نبي ولكن قد استعذتم للسجود فنزل وسجد » وروى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سجدهما نبي الله داود توبة ، وسجدهما شكر » فان قرأها في الصلاة فسجد فيها ففيه وجهان : (أحدهما) تبطل صلاته لأنها سجدة شكر فبطلت بها الصلاة كالسجود عند تجدد نعمة (والثاني) لا تبطل لأنها تتعلق بالتلاوة فهي كسائر سجديات التلاوة .

(الشرح) حديث أبي سعيد رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخاري وقوله : تشزنا هو بقاء مثناة فوق ، ثم الشين المعجمة ، ثم زاي مشددة ثم نون مشددة أيضا أي تهيانا ، وحديث ابن عباس رواه النسائي والبيهقي وضعفه ، قال أصحابنا : سجدة (ص) ليست من عزائم السجود معناه ليست سجدة تلاوة ولكنها سجدة شكر ، هذا هو المنصوص وبه قطع الجمهور . وقال أبو العباس بن سريج وأبو اسحاق المروزي : هي سجدة تلاوة من عزائم السجود والمذهب الأول ، قال أصحابنا : اذا قلنا بالمذهب فقرأها في غير الصلاة استحب أن يسجد لحديث أبي سعيد هذا ، وحديث عمرو بن العاص السابق . وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في (ص) رواه (٢) .

وان قرأها في الصلاة ينبغي أن لا يسجد ، فان خالف وسجد ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ، ولكن يسجد للسهو ، وان سجدها عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته على أصح الوجهين ، وقد ذكرهما المصنف بدليلهما ، ولو سجد امامه في (ص) لكونه يعتقدها فثلاثة أوجه أصحها : لا يتابعه ، بل ان شاء نوى مفارقتها لأنه معذور ، وان شاء ينتظره قائما كما لو قام الى خامسة لا يتابعه ، بل ان شاء فارقه وان شاء انتظره فان انتظره لم يسجد

(١) من الآية ٢٤ من سورة ص .

(٢) كذا بالأصل (ش) أقول : وتمة العبارة يمكن أن تكون رواه أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي والنسائي في تفسيره لاننا وجدنا بالبحث هكذا . (الطيبي) .

للسهو لأن المأموم لا يسجد عليه (والثاني) لا يتابعه أيضا وهو مخير في
 المفارقة والانتظار كما سبق فإن انتظره سجد للسهو بعد سلام الامام لأنه
 يعتقد أن امامه زاد في صلاته جاهلا ، وأن لسجود السهو توجهها عليهما ،
 فإذا أخل به الامام سجد المأموم . (والثالث) يتابعه في سجوده في (ص)
 حكاه الروياني في البحر لتأكد متابعة الامام وتأويله والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في حكم سجود التلاوة : قد ذكرنا أن
 مذهبنا أنه سنة وليس واجب ، وبهذا قال جمهور العلماء ، ومن قال به
 عمر بن الخطاب وسلمان الفارسي وابن عباس وعمران بن الحصين ومالك
 والأوزاعي وأحمد وامحاق وأبو ثور وداود وغيرهم رضى الله عنهم .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : سجود التلاوة واجب على القارئ والمستمع ،
 واحتج له بقول الله تعالى (فما لهم لا يؤمنون ^(١)) وإذا قرئ عليهم القرآن
 لا يسجدون) وبقوله تعالى (فاسجدوا ^(٢) لله واعبدوا) وبالأحاديث
 الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد للتلاوة ، وقياسا على سجود
 الصلاة ، واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة منها حديث زيد بن ثابت رضى
 الله عنه قال : « قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم والنجم فلم يسجد
 فيها » . رواه البخاري ومسلم كما سبق بيانه . فان قالوا : لعله سجد في وقت
 آخر قلنا : لو كان كذلك لم يطلق الراوى ثنى السجود ، فان قالوا : لعل
 زيدا قرأها بعد الصبح أو العصر ولا يحل السجود ذلك الوقت بالاتفاق ،
 قلنا : لو كان سبب الترك ما ذكره لم يطلق زيد النفي وزمن القراءة ، ومن
 الدلائل حديث الأعرابي « خمس صلوات في اليوم والليلة قال : هل على
 غيرها ؟ قال : لا الا أن تطوع » رواه البخاري ومسلم وسبق مرات ، واحتج
 به الشافعي في المسألة ، ومنها أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ يوم الجمعة
 على المنبر سورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس حتى
 اذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى اذا جاء السجدة قال : « يا أيها الناس انما
 نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا اثم عليه ولم يسجد

(١) الآية ٢١ من الانشقاق .

(٢) الآية ٦٢ من سورة النجم .

عمر » وفي رواية قال : (ان الله لم يفرض السجود الا أن نشاء) روى البخارى الروایتين بلفظهما وهذا الفعل والقول من عمر رضى الله عنه في هذا الموطن والمجمع العظيم دليل ظاهر في اجماعهم على أنه ليس بواجب . ولأن الأصل عدم الوجوب حتى يثبت صحيح صريح في الأمر به ولا معارض له ولا قدرة لهم على هذا ، وقياسا على سجود الشكر ، ولأنه يجوز سجود التلاوة على الراحة بالاتفاق في السفر ، فلو كان واجبا لم يجوز كسجود صلاة الفرض . وأما الجواب عن الآية التي احتجوا بها فهي أنها وردت في ذم الكفار وتركهم السجود استكبارا وجحودا ، والمراد بالسجود في الآية الثانية سجود الصلاة والأحاديث محمولة على الاستحباب جمعا بين الأدلة والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم في عدد سجودات التلاوة : قد ذكرنا أن مذهبنا الصحيح أنها أربع عشرة منها سجودتان في الحج ، وثلاث في المفصل ، وليست (ص) سجدة تلاوة ، وقال أبو حنيفة : هي أربع عشرة ، لكنه أسقط الثانية من الحج وأثبت ص ، وعن مالك روايتان احدهما أربع عشرة كقولنا ، وأشهرهما إحدى عشرة أسقط سجودات المفصل . وعن أحمد روايتان احدهما أربع عشرة كقولنا والثانية خمس عشرة ، فأثبت ص - وهذا مذهب اسحاق ابن راهويه وهو قول ابن سريج وأبى اسحاق المروزي من أصحابنا كما سبق . وأجمعوا على السجدة الأولى في الحج ، واختلفوا في الثانية ، فمن أثبتها عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلى وابن عمر وأبو الدرداء وأبو موسى وأبو عبد الرحمن السلمى وأبو العالية وزر بن حبيش ومالك وأحمد واسحاق وأبو ثور وداود رضى الله عنهم . قال ابن المنذر : قال أبو اسحاق يعنى السبيعي التابعي الكبير : « أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدين » وحكى ابن المنذر عن سعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي وجابر بن زيد وأصحاب الرأي إسقاطها ، وعن ابن عباس روايتان . قال ابن المنذر : وبإثباتها أقول .

وأختلف العلماء في سجودات المفصل وهي النجم ، وإذا السماء (١) انشقت ، وقرأ ، فأثبتن الجمهور من الصحابة فمن بعدهم وحذفن جماعة ،

(١) الآية الأولى من الانشقاق .

احتج أصحابنا للمذهب بحديث عمرو بن العاص المذكور في الكتاب وهو صحيح كما بيناه ، وهو وإن كان فيه سجدة ص فهي محمولة على السجود فيها على أنه سجود شكر كما سنوضح دليله إن شاء الله تعالى . وثبت في الصحيحين عن أبي هريرة أنه سجد في إذا السماء انشقت وقال : « سجدت بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه » وفي رواية مسلم : « في إذا السماء انشقت ، واقرأ باسم ^(١) ربك » ومعلوم أن أبا هريرة إنما أسلم سنة سبع من الهجرة ، وقد سبق أن حديث ابن عباس في أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في المفصل منذ تحول إلى المدينة ليس بصحيح ، ولو صح قدمت عليه أحاديث أبي هريرة الصحيحة الصريحة المثبتة للسجود ، والمعدة في السجدة الثانية في الحج حديث عمرو بن العاص كما ذكرناه .

وأما حديث عقبة بن عامر قال : « قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : في الحج سجدتان ؟ قال : نعم ، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما » فرواه أبو داود والترمذي وقالوا : ليس اسناده بالقوى ، وهو من رواية ابن لهيعة وهو متفق على ضعف روايته وإنما ذكرته لأينه لئلا يفتر به ، وعن ابن عباس قال : « سجدة ص ليست من عزائم السجود ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها » رواه البخاري ، وفيها حديث أبي سعيد المذكور في الكتاب ، وقد بيناه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وحكم سجود التلاوة حكم صلاة النفل يفتقر إلى الطهارة والاستنارة واستقبال القبلة لأنها صلاة في الحقيقة فإن كان في الصلاة سجد بتكبير ورفع بتكبير ، ولا يرفع يديه ، وإن كان السجود في آخر سورة فالمستحب أن يقوم ويقرأ من السورة بعدها شيئاً ثم يركع ، فإن قام ولم يقرأ شيئاً وركع جاز ، وإن قام من السجود إلى الركوع ولم يقم لم يجز لأنه لم يبتدئ الركوع من قيام) .

(الشرح) قال أصحابنا : حكم سجود التلاوة في الشروط حكم صلاة النفل ، فيشترط فيه طهارة الحدث والطهارة عن النجس في البدن والثوب

(١) من الآية الأولى من الملق

والمكان وستر العورة واستقبال القبلة ودخول وقت السجود بأن يكون قد قرأ الآية أو سمعها فلو سجد قبل الانتهاء الى آخر آية السجدة ولو بحرف واحد لم يجز ، وهذا كله لا خلاف فيه عندنا . وقول المصنف (الستارة) بكسر السين ، وهى السترة ، أى ستر العورة ، قال أصحابنا : فان سجد للتلاوة فى الصلاة لم يكبر للافتتاح لأنه متحرم بالصلاة لكن يستحب أن يكبر فى الهوى الى السجود ولا يرفع اليد لأن اليد لا ترفع فى الهوى الى السجود ، ويكبر عند رفعه رأسه من السجود كما يفعل فى سجدة الصلاة وهذا التكبير سنة ليس بشرط ، وفيه وجه لأبى على بن أبى هريرة حكاه الشيخ أبو حامد وسائر أصحابنا عنه أنه لا يستحب التكبير للهوى ولا للرفع ، وهو شاذ ضعيف .

واذا رفع رأسه من السجود قام ولا يجلس للاستراحة بلا خلاف صرح به جماعة من أصحابه ، وقد سبق بيانه فى صفة الصلاة . قال أصحابنا : فإذا قام استحب أن يقرأ شيئا ثم يركع ، فان انتصب قائما ثم ركع بلا قراءة جاز اذا كان قد قرأ الفاتحة قبل سجوده ، ولا خلاف فى وجوب الانتصاب قائما لأن الهوى الى الركوع من القيام واجب كما سبق فى صفة الصلاة وسبق هناك مسائل حسنة متعلقة بهذه المسألة ، وفى الابانة والبيان وجه أنه لو رفع من سجود التلاوة الى الركوع ولم ينتصب أجزاء الركوع ، وهو غلط نهت عليه ثلثا يفتر به . وأما قول المصنف : (وان كان السجود فى آخر سورة) فكان ينبغى أن يحذف قوله آخر سورة ، لأن استحباب القراءة بعد الانتصاب لا فرق فيه بين آخر سورة وغيره باتفاق الأصحاب ، ولعل المصنف أراد التنبيه بآخر السورة على غيره لأنه اذا أحب افتتاح سورة أخرى فانما الأولى أولى ، والله أعلم .

وقال أبو حنيفة : اذا قرأ المصلى آية سجدة ثم ركع للصلاة وسجد سقط به سجود التلاوة ثم روى عنه أنه سقط فى الركوع ، وروى بالسجود .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان فى غير الصلاة كبر لما روى ابن عمر رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم « كان اذا مر بالسجدة كبر وسجد » ويستحب أن يرفع يديه لأنه تكبيرة افتتاح فهى كتكبيرة الاحرام ، ثم يكبر تكبيرة أخرى للسجود

ولا يرفع اليد ، والمستحب أن يقول في سجوده ما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن : سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » وإن قال : اللهم اكتب لى بها عندك اجرا واجعلها لى عندك ذخرا وضع عني بها وزرا واقبلها منى كما قبلتها من عبدك داود عليه السلام . فهو حسن ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما « أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله رأيت هذه الليلة فيما يرى النائم كاني أصلى خلف شجرة وكاني قرأت سجدة ، فسجدت فرأيت الشجرة تسجد لسجودي ، فسمعتها وهى ساجدة تقول : اللهم اكتب لى بها عندك اجرا ، وضع عني بها وزرا ، واجعلها لى عندك ذخرا ، وتقبلها منى كما قبلتها من عبدك داود . قال ابن عباس : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ سجدة فسمعتها وهى ساجدة يقول مثل ما قال الرجل عن الشجرة » وإن قال فيه ما يقول في سجود الصلاة جاز ، وهل يفتقر الى السلام ؟ فيه قولان قال في البويطى : لا يسلم كما لا يسلم منه في الصلاة . . وروى المزني عنه أنه قال : يسلم لأنها صلاة تفتقر الى الاحرام فافتقرت الى السلام كسائر الصلوات ، وهل تفتقر الى التشهد ، (المذهب) أنه لا يتشهد لأنه لا قيام فيه فلم يكن فيه تشهد . ومن أصحابنا من قال : يتشهد لأنه سجود يفتقر الى الاحرام والسلام فافتقر الى التشهد كسجود الصلاة) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه أبو داود بإسناد ضعيف ، وحديث عائشة رواه أبو داود والترمذى والنسائى . قال الترمذى هو حديث صحيح ، وإسناد الترمذى والنسائى على شرط البخارى ومسلم ، زاد الحاكم والبيهقى فيه « فتبارك الله أحسن الخالقين » . قال الحاكم : هذه الزيادة على شرط البخارى ومسلم ، وحديث ابن عباس رواه الترمذى وغيره بإسناد حسن قال الحاكم : هو حديث صحيح . قال أصحابنا رحمهم الله : إذا سجد للتلاوة في غير الصلاة نوى وكبر للاحرام ويرفع يديه في هذه التكبيرة حذو منكبيه كما يفعل في تكبيرة الاحرام في الصلاة ، ثم يكبر تكبيرة أخرى للهوى من غير رفع اليد . قال أصحابنا : تكبير الهوى مستحب ليس بشرط ، وفي تكبيرة الاحرام أوجه (الصحيح) المشهور أنها شرط (والثاني) مستحبة (والثالث) لا تشرع أصلا ، قاله أبو جعفر الترمذى من أصحابنا ، حكاه عنه الشيخ أبو حامد والبندنجى والقاضى أبو الطيب والأصحاب واتفقوا على شدوذه وفساده ، قال القاضى أبو الطيب : هذا شاذ لم يقل به أحد سواه والله أعلم . وهل يستحب لمن أراد السجود أن يقوم فيستوى قائما ، ثم يكبر

للأحرام ، ثم يهوى للسجود بالتكبيرة الثانية ؟ فيه وجهان (أحدهما) يستحب
 قاله الشيخ أبو محمد الجويني والقاضي حسين والبغوي والمتولي وتابعهم
 الرافعي (والثاني) وهو الأصح : لا يستحب ، وهذا اختيار امام الحرمين
 والمحققين . قال الامام : ولم أر لهذا القيام ذكرا ولا أصلا (قلت) ولم يذكر
 الشافعي وجمهور الأصحاب هذا القيام ولا ثبت فيه شيء يعتمد مما يحتاج
 به ، فالاختيار تركه لأنه من جملة المحدثات ، وقد ظاهرت الأحاديث
 الصحيحة على النهي عن المحدثات وأما ما رواه البيهقي بإسناده عن أم سلمة
 الأزدية قالت « رأيت عائشة تقرأ في المصحف فإذا مرت بسجدة قامت
 فسجدت » فهو ضعيف ، أم سلمة هذه مجهولة والله أعلم .

قال أصحابنا : ويستحب أن يقول في سجوده ما ذكره المصنف وهو
 قوله : سجد وجهي الى آخره وسجود الشجرة أيضا ، ولو قال ما يقوله في
 سجود الصلاة جاز وكان حسنا وسواء فيه التسييح والدعاء . ونقل الأستاذ
 اسماعيل الضرير في تفسيره أن اختيار الشافعي رحمه الله أن يقول في سجود
 التلاوة : سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ، وظاهر القرآن يقتضي مدح
 هذا فهو حسن ، وصفة هذا السجود صفة سجود الصلاة في كشف الجبهة
 ووضع اليدين والركبتين والقدمين والأُنف ، ومجافاة المرفقين عن الجنبين
 واقلال البطن عن الفخذين ، ورفع أسافله على أعاليه وتوجيه أصابعه الى
 القبلة وغير ذلك مما سبق في باب صفة الصلاة ، فالمباشرة بالجبهة شرط ووضع
 الأنف مستحب ، وكذا مجافاة المرفق واقلال البطن وتوجيه الأصابع ، وفي
 اشتراط وضع اليدين والركبتين والقدمين القولان السابقان هناك بفروعهما ،
 وحكم رفع الأسافل على ما سبق هناك والطمأنينة ركن لا بد منها ، والذكر
 مستحب ليس بركن ثم يرفع رأسه مكبرا ، وهذا التكبير مستحب على
 المذهب ، وبه قطع الجمهور وحكى القاضي أبو الطيب وغيره عن أبي جعفر
 الترمذي أنه لا يستحب ، والصواب الأول .

وهل يستحب مد تكبير السجود والرفع منه ؟ يجيء فيه القولان في
 سجود الصلاة ، وقد سبق بيانهما في صفة الصلاة ، الصحيح أنه يستحب مد
 الأول حتى يضع جبهته على الأرض ، ومد الثاني حتى يستوي قاعدا ، وهل
 يفترق الى السلام ويشترط لصحة سجوده ؟ فيه قولان مشهوران نقلهما

البويطي والمزني كما حكاه المصنف ، أصحاب اشتراطه ، ممن صححهما الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقاتهما والرافعي وآخرون . فان قلنا : لا يشترط السلام لم يشترط التشهد ، وان شرطنا السلام ففي اشتراط التشهد الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، الصحيح منهما لا يشترط . وقال جماعة من الأصحاب : في السلام والتشهد ثلاثة أوجه (أحدها) يشترط السلام دون التشهد (والثاني) يشترطان (والثالث) لا يشترطان ، فان قلنا : لا يشترط التشهد فهل يستحب ؟ فيه وجهان حكاهما امام الحرمين ، أحدهما لا يستحب ، اذ لم يثبت له أصل . وأما قول المصنف في التنبية : قيل يتشهد ويسلم ، وقيل : يسلم ولا يتشهد ، والمنصوص أنه لا يتشهد ولا يسلم ، فينكر عليه فيه شيان ، أحدهما : أنه أوهم أو صرح بأن نص الشافعي أنه لا يسلم وليس له نص غيره ، وليس الأمر كذلك ، بل القولان في اشتراط السلام مشهوران كما ذكرهما هو هنا في المذهب ، والثاني : أنه أوهم أو صرح بأن الراجح في المذهب أنه لا يسلم ، وليس الأمر كذلك بل الصحيح عند الأصحاب اشتراط السلام كما قدمناه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب ان مرت به آية رحمة ان يسأل الله تعالى ، وان مرت به آية عذاب ان يستعيز منه لما روى حذيفة رضي الله عنه قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرا البقرة فما مر بآية رحمة الا سأل ولا بآية عذاب الا استعاذ » ويستحب للمأموم ان يتابع الامام في سؤال الرحمة والاستعاذة من العذاب ، لانه دعاء فساوى المأموم الامام فيه كالتامين) .

(الشرح) قال الشافعي وأصحابنا : يسن للقارئ في الصلاة وخارجها اذا مر بآية رحمة أن يسأل الله تعالى الرحمة أو بآية عذاب أن يستعيز به من العذاب ، أو بآية تسييح أن يسبح أو بآية مثل أن يتدبر . قال أصحابنا : ويستحب ذلك للامام والمأموم والمفرد ، واذا قرأ (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ^(١)) قال : بلى وأنا على ذلك من الشاهدين ، واذا قرأ (فبأى حديث بعده يؤمنون ^(٢)) قال : آمنا بالله ، وكل هذا يستحب لكل قارئ في صلاته أو غيرها ، وسواء صلاة الفرض

(١) الآية ٤٠ من سورة القيامة .

(٢) الآية ٤٠ من سورة المرسلات .

والنفل والمأموم والامام والمنفرد ، لأنه دعاء فاستووا فيه كالتأمين ، ودليل هذه المسألة حديث حذيفة رضى الله عنه قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت : يركع عند المائة ، ثم مضى فقلت : يصلى بها في ركعة ، فمضى فقلت يركع بها ، ثم افتتح النساء فقرأها ، ثم افتتح آل عمران فقرأها ، يقرأ مترسلاً اذا مضى بآية فيها تسبيح سبح واذا مر بآية سؤال سأل ، واذا مر بتعوذ تعوذ » رواه مسلم بهذا اللفظ ، وكانت سورة النساء حينئذ مقدمة على آل عمران .

وعن عوف بن مالك رضى الله عنه قال « قمت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة فقام فقرأ سورة البقرة ، ولا يمر بآية رحمة الا وقف وسأل ، ولا يمر بآية عذاب الا وقف وتعوذ ، ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه : سبحانك ذا الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ، ثم قال في سجوده مثل ذلك » رواه أبو داود والنسائي في سننهما والترمذى في الشمائل بأسانيد صحيحة ، وفي رواية النسائي : ثم سجد بقدر ركوعه « وعن اسماعيل بن أمية قال : « سمعت أعرابياً يقول : سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ بالتين والزيتون فاتتهى الى آخرها فليقل وأنا على ذلك من الشاهدين . ومن قرأ لا أقسم بيوم القيامة فاتتهى الى آخرها : أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ^(١) ، فليقل : بلى ، ومن قرأ : والمرسلات فبلغ : فبأى حديث بعده يؤمنون ^(٢) ، فليقل آمنا بالله » رواه أبو داود والترمذى قال الترمذى : هذا الحديث انما يروى بهذا الاسناد عن الأعرابي عن أبى هريرة ولا يسمى .

(قلت) فهو ضعيف لأن الأعرابي مجهول فلا يعلم حاله ، وإن كان أصحابنا قد احتجوا به والله أعلم .

هذا تفصيل مذهبنا : وقال أبو حنيفة رحمه الله : يكره السؤال عند آية الرحمة والاستعاذة في الصلاة . وقال بمذهبنا جمهور العلماء من السلف فمن بعدهم .

(١) الآية ٤٠ من سورة القيامة .

(٢) الآية ٤٠ من سورة المرسلات .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة أو اندفعت عنه نقمة ظاهرة أن يسجد شكرا لله تعالى لما روى أبو بكرة رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه الشيء يسره به خر ساجدا شكرا لله تعالى » وحكم سجود الشكر في الشروط والصفات حكم سجود التلاوة خارج الصلاة) .

(الشرح) حديث أبي بكرة رواه أبو داود والترمذي وفي أسناده ضعف وقد قال الترمذي : انه حديث حسن ، قال : ولا نعرفه الا من هذا الوجه . قال الشافعي والأصحاب : سجود الشكر سنة عند تجدد نعمة ظاهرة واندفاع نقمة ظاهرة ، سواء خصته النعمة والنقمة أو عمت المسلمين . قال أصحابنا : وكذا إذا رأى مبتلى يلبى في بدنه أو بغيرها أو بمعصية يستحب أن يسجد شكرا لله تعالى ، ولا يشرع السجود لاستمرار النعم ، لأنها لا تنقطع . قال أصحابنا : وإذا سجد لنعمة أو اندفاع نقمة لا يتعلق بغيره استحباب اظهار السجود وان سجد لبلية في غيره وصاحبها غير معذور كالفاسق أظهر السجود فلمعله يتوب وان كان معذورا كالزمن ونحوه أخفاه لئلا يتأذى به ، فان خاف من اظهاره للفاسق مفسدة أو ضررا أخفاه أيضا . قال أصحابنا : ويفتقر سجود الشكر الى شروط الصلاة وحكمه في الصفات وغيرها حكم سجود التلاوة خارج الصلاة ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : وفي السلام منه والتشهد ثلاثة أوجه كما في سجود التلاوة (الصحيح) السلام دون التشهد (والثاني) لا يشترطان (والثالث) يشترطان .

(فرع) اتفق أصحابنا على تحريم سجود الشكر في الصلاة فان سجدها فيها بطلت صلاته بلا خلاف ، وقد صرح المصنف بهذا في مسألة سجدة ص ، ولو قرأ آية سجدة سجد بها للشكر ففي جواز السجود وجهان في الشامل والبيان وغيرهما أصحهما تحريم وتبطل صلاته ، وهما كالوجهين فيمن دخل المسجد لا لغرض آخر .

(فرع) في صحة سجود الشكر على الراحلة في السفر بالإيماء وجهان أصحهما الجواز ، وأما سجود التلاوة فان كان في صلاة جاز على الراحلة تبعا للصلاة ، والا فعلى الوجهين في سجود الشكر أصحهما الجواز

وجهة المنع ندوره ، وعدم الحاجة اليه غالبا ، بخلاف صلاة النفل . وقطع
البنوى وآخرون بالجواز ومسألة الخلاف فيمن اقتصر على الايماء فان كان
في مرقد ونحوه وأتم السجود جاز بلا خلاف ، وأما الماشي في السفر ففيه
وجهان (الصحيح) المشهور أنه يشترط شروطه على الأرض لعدم المشقة
فيه وتدوره (والثاني) يجزيه الايماء حكاه الرافعي .

(فرع) لو تصدق من تجددت له النعمة أو اندفعت عنه النقمة أو
صلى شكرا لله تعالى كان حسنا يعني مع فعله سجدة الشكر .

(فرع) لو خضع انسان لله تعالى فتقرب بسجدة بغير سبب يقتضى
سجود شكر ففيه وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره (أحدهما) يجوز ،
قاله صاحب التقريب (وأصحهما) لا يجوز ، صححه امام الحرمين وغيره
وقطع به الشيخ أبو حامد قال امام الحرمين : وكان شيخى يعنى أبا محمد
يشدد في انكار هذا السجود واستدلوا لهذا بالقياس على الركوع ، فانه
لو تطوع بركوع مفردا كان حراما بالاتفاق لأنه بدعة وكل بدعة ضلالة الا ما
دل دليل على استثنائه ، وسواء في هذا الخلاف في تحريم السجدة ما يفعل
بعد صلاة وغيره وليس من هذا ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين
يدى المشايخ ، بل ذلك حرام قطعا بكل حال سواء كان الى القبلة أو غيرها .
وسواء قصد السجود لله تعالى أو غفل ، وفي بعض صورته ما يقتضى الكفر أو
يقاربه ، عافانا الله الكريم ، وقد سبقت هذه المسألة مبسطة في آخر باب
ما ينقض الوضوء والله أعلم .

(فرع) لو فاتت سجدة الشكر فهل يشرع قضاؤها ؟ فيه طريقتان؛
قال صاحب التقريب : فيه الخلاف في قضاء الرواتب وقطع غيره بأنه لا تقضى
والخلاف مبنى على أنه يتطوع بمثله ابتداء أم لا ؟ فعند صاحب التقريب
يتطوع به كما سبق فيشبه الرواتب وعند غيره يحرم التطوع بسجدة فلا
تقضى كصلاة الكسوف .

(فرع) في مذاهب العلماء في سجود الشكر : مذهبنا أنه سنة عند
تجدد نعمة أو اندفاع نقمة ، وبه قال أكثر العلماء ، وحكاه ابن المنذر عن أبي
بكر الصديق وعلى وكمب بن مالك رضى الله عنهم .

وعن اسحاق وأبي ثور وهو مذهب الليث وأحمد وداود ، قال ابن المنذر : وبه أقول ، قال أبو حنيفة : يكره ، وحكاه ابن المنذر عن النخعي ، وعن مالك روايتان (أشهرهما) الكراهة ، ولم يذكر ابن المنذر غيرها (والثانية) أنه ليس سنة ، واحتج لمن كرهه بأن النبي صلى الله عليه وسلم « شكاه إليه رجل القحط وهو يخطب فرفع يديه ودعا فسقوا في الحال ، ودام المطر إلى الجمعة الأخرى ، فقال رجل : يا رسول الله تهدمت البيوت وتقطعت السبل فادع الله يرفعه عنا ، فدعا فرفع في الحال » والحديث في الصحيحين من رواية أنس ، وموضع الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد لتجدد نعمة المطر أولا ولا لدفع نقمته آخرا ، قالوا : ولأن الإنسان لا يخلو من نعمة فان كلفه لزم الحرج .

واحتج أصحابنا بحديث أبي بكرة وقد بيناه ، وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة نريد المدينة فلما كنا قريبا من حروراء نزل فرفع يديه فدعا الله تعالى ساعة ثم خر ساجدا ، فمكث طويلا ، ثم قام فرفع يديه ساعة ثم خر ساجدا فمكث طويلا ثم قام فرفع يديه قال : انى سألت ربى وشفعت لأمتى فأعطاني ثلث أمتى فخررت لربى شكرا ثم رفعت رأسى فسألت ربى لأمتى فأعطاني الثلث الآخر فخررت ساجدا لربى » رواه أبو داود : لا نعلم ضعف أحد من رواه ، ولم يضعفه أبو داود ، وما لم يضعفه فهو عنده حسن كما قدمنا بيانه غير مرة . وعن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم « خر ساجدا [حين] جاءه كتاب على رضى الله عنه من اليمن بإسلام همدان » رواه البيهقى من جملة حديث طويل ، وقال : هو صحيح على شرط البخارى . وعن كعب بن مالك رضى الله عنه في حديث توبته قال : « فخررت ساجدا ، وعرفت أنه قد جاء الفرج » رواه البخارى ومسلم ، وروى البيهقى وغيره سجود الشكر من فعل أبى بكر الصديق وعمر وعلى رضى الله عنهم .

والجواب عن حديثهم أنه ترك السجود في بعض الأحوال بيانا للجواز ، أو لأنه كان على المنبر ، وفي السجود حينئذ مشقة أو اكتفى بسجود الصلاة والجواب بأحد هذه الأوجه أو غيرها متعين للجمع بين الأدلة .

(فصل : في مسائل تتعلق بسجود التلاوة)

(أحداها) إذا قرأ آيات السجدة في مكان واحد سجد لكل سجدة فلو كرر الآية الواحدة في المجلس نظر ان لم يسجد للمرة الأولى كفاء للجميع سجدة واحدة وان سجد للمرة الأولى فثلاثة أوجه . أصحها : يسجد مرة أخرى لتجدد السبب ، وهذا قال مالك وأحمد وعن أبي حنيفة روايتان ، والثاني : تكفيه الأولى قاله ابن سريج ، ورجحه صاحب العدة والشيخ نصر المقدسي ، وقطع به الشيخ أبو حامد في تعليقه والثالث : ان طال الفصل بينهما سجد ثانياً والا فلا ولو كرر آية في الصلاة ، فان كان في ركعة فكمالمجلس الواحد ، وان كان في ركعتين سجد للثانية أيضاً كالمجلسين ، ولو قرأ مرة في الصلاة ومرة خارجها في مجلس واحد وسجد للأولى ، قال الرافعي : لم أر فيه نصاً للأصحاب ، قال : واطلاقهم يقتضي طرد الخلاف فيه .

(والثانية) ينبغي أن يسجد عقب قراءة السجدة أو استماعها فان أخر وقصر الفصل سجد ، وان طال فأت وهل تقضى ؟ فيه قولان حكاهما صاحب التقريب وتابعوه عليهما (أظهرهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والصيدلاني وآخرون : لا تقضى لأنها تفعل لعارض فأشبهت صلاة الكسوف وضبط طول الفصل يأتي بيانه في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى . ولو قرأ سجدة في صلاته فلم يسجد سجد بعد سلامه ان قصر الفصل ، فان طال فقيه الخلاف . ولو كان القارئ والمستمع محدثا حال القراءة فان تطهر على قرب سجد والا فالقضاء على الخلاف . ولو كان يصلي فقرأ قارئ السجدة وسمعه فقد قدمنا أنه لا يجوز أن يسجد فان سجد بطلت صلاته ، فاذا لم يسجد وفرغ من صلاته هل يسجد ؟ فيه طرق ، قال صاحب التقريب : فيه القولان وقال البغوي : يحسن أن يسجد ولا يتأكد كما يجب المؤذن اذا فرغ من الصلاة ، وقال آخرون : لا يسجد قطعاً وهذا هو المذهب وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه ، ونقله عن تصه في البويطي وقطع به أيضاً الشاشي وغيره واختاره امام الحرمين لأن قراءة غير امامه لا تقضى سجوده كما سبق ، واذا لم يحصل ما تقتضي اذا فكيف يقضى ؟ .

(والثالثة) لو قرأ السجدة في الصلاة قبل الفاتحة سجد بخلاف ما لو

قرأها في الركوع والسجود والتشهد فانه لا يسجد لأنه ليس محل قراءة ، ولو قرأ السجدة فهو يسجد فشك هل قرأ الفاتحة ؟ فانه يسجد للتلاوة ثم يعود الى القيام فيقرأ الفاتحة • ذكره البغوي وغيره •

(الرابعة) لو قرأ آية السجدة بالفارسية لم يسجد عندنا كما لو فسر آية سجدة وقال أبو حنيفة : يسجد •

(الخامسة) قال أصحابنا : لا يكره قراءة السجدة عندنا للامام كما لا يكره للمنفرد سواء كانت صلاة سرية أو جهرية ، ويسجد متى قرأها وقال مالك : يكره مطلقا وقال أبو حنيفة : يكره في السرية دون الجهرية قال صاحب البحر : وعلى مذهبنا يستحب تأخير السجود حتى يسلم لئلا يهوش على المأمومين •

(السادسة) مذهبنا أنه لا يكره سجود التلاوة في أوقات النهي عن الصلاة • وبه قال سالم بن عمر ^(١) والقاسم بن محمد وعطاء والشعبي وعكرمة والحسن البصري وأبو حنيفة وأصحاب الرأي ومالك في رواية عنه ، وقالت طائفة : يكره ، منهم ابن عمر وابن المسيب ومالك في رواية وإسحاق وأبو ثور رضى الله عنهم •

(السابعة) لا يقوم الركوع مقام السجود في حال الاختيار عندنا ، وبه قال جمهور السلف والخلف ، وقال أبو حنيفة : يقوم مقامه ، ودليل الجمهور القياس على سجود الصلاة • واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى : (وخر راكعا ^(٢)) ولأن المقصود الخضوع وأجاب الجمهور بأن هذا شرع من قبلنا ، فان سلمنا أنه شرعنا حملنا الركوع هنا على السجود كما اتفق عليه المفسرون وغيرهم ، وأما قولهم المقصود الخضوع فجوابه أن الركوع ليس فيه من الخضوع ما في السجود ، فأما العاجز عن السجود فيوميء به كما في سجود الصلاة •

(الثامنة) اذا سجد المستمع مع القارئ لا يرتبط به ولا ينوي الاقتداء به وله الرفع من السجود قبله •

(١) لعله سالم بن عبد الله بن عمر وإنما قال ابن عمر مجازا (ط) •

(٢) من الآية ٢٤ من سورة من •

(التاسعة) لو سجد لتلاوة فقرأ في سجوده سجدة أخرى لم يسجد ثانياً، هذا هو الصحيح المشهور ، وحكى صاحب البحر - وجها - أنه يسجد ثانياً وهو شاذ ضعيف أو غلط .

(العاشر) لو قرأ في صلاة الجنائز سجدة ، قال صاحب البحر : لا يسجد فيها ، وهل يسجد بعد فراغها ؟ قال فيه وجهان أحدهما : لا يسجد قال : وأصلهما أن القراءة التي لا تشرع هل يسجد لتلاوتها ؟ فيه وجهان .

(الحادية عشرة) لو أراد أن يقتصر على قراءة آية أو آيتين فيهما سجدة ليسجد لم أر لأصحابنا فيه كلاماً ، وقد حكى ابن المنذر عن الشعبي والحسن البصري وابن سيرين والنخعي وأحمد وإسحاق أنهم كرهوا ذلك ، وعن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأبي ثور أنه لا بأس به ، ومقتضى مذهبنا أنه لا يكره ان لم يكن في وقت الصلاة ولا في صلاة ، فان كان في وقت الكراهة فينبغي أن يجيء فيه الوجهان فيمن دخل المسجد في هذا الوقت ليصلي التحية لا لفرض آخر .

(الثانية عشرة) لو سمع رجل قراءة امرأة السجدة استحب له السجود ، هذا مذهبنا . وحكى ابن المنذر عن قتادة ومالك وإسحاق أنه لا يسجد .

(فرع) في فضل سجود التلاوة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول : يا ويلاه أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فأبيت فلى النار » .

(فرع) اذا كان المسافر قارئاً فقرأ السجدة في صلاة سجد بالاياء بلا خلاف وان كان في غير صلاة سجد بالاياء أيضاً على المذهب . وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه شاذ أنه لا يسجد وبه قال بعض الحنفية ، وقال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وأحمد وداود : يسجد مطلقاً .

« تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع باذن الله تعالى وأوله »

باب ما يفسد الصلاة ويكره فيها

کنا فی رحلة الی مالیزیا وقد عن لبعض من عهدنا الیهم تصحیح الملازم
أن يتجاوز بعض التجاوز وهذا من شیم البشر اذ العصمة لله وحده فجاءت
بعض الأخطاء التي نرجو من القارئ أن يتدارکها بقلمه (اللهم لا تؤاخذنا
ان نسيا أو أخطأنا) وهذا هو الهامش علی النحو الصحيح الخالی من الخطأ .

فی معرض بحثی عن فرق اليهود الأحدى وسبعین فرقة التي ورد بها الحديث الشريف مرقت
منها الفرق بین العبریین والموسویین واليهود والاسرائیلیین والسامرة والمکابیین والصدوتیین
والبتوسیین والحسیدیم والاسیم والکتاب والغریسین والربانین والقرائین والتلمودیین والسفر دیم
والاشکنازییم والمیسویین وقد تفرع من المیسویین الذين كانوا فی عصر عبد الملك بن مروان وكان
يعرف زعيمهم بمحمد بن عيسى وابنه جمهور كبير من اليهود وقد حدثت وقائع بينه وبين رجال أبي
جعفر المنصور فقتلوه وقد ادعى النبوة وزعم أنه بشر المسيح المنتظر وقد ظهر بعده يودجان
وهو زعيم فرقة الیودجانییم وقد ادعى أنه هو المسيح المنتظر ويزعم أتباعه أنه حي وأنه سيظهر
مرة أخرى وقد أعمل السیوت والأعیاد ولعد دعوة أبي عیسی وتلميذه يودجان هي السابقة
لدعوة الباب واليهاد حلو التمثل بالتمثل ثم جاءت بعد الیودجانییم فرقة الشدجونییم
والموشکونییم نسبة الی کبرهم موشکا وكان من طریقته الاکراه علی نخلته خلایفا لیودجان وقتل ببلاد
فارس ا هـ من کتاب القراءون والریانون للمحامی أليهودی الحاخام مراد فرج وينسکر ص ۱۶
والکنز من کتب اليهود ص ۶۵ ، ۵۶ لحي الله المفضوب علیهم والغبالین أجمعین (ط) .

فهارس الجزء الثالث من المجموع

أولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والأخبار والآثار

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام

أولاً: الآيات القرآنية

الصفحات

الآيات

٢٩٠-٢٨٨-٣	بسم الله الرحمن الرحيم
٢٩٢-٢٩٢-٢٩١	
٢٩٧-٢٩٥-٢٩٤	
٣٠٢-٣٠٠-٢٩٨	
٣٠٥-٣٠٤-٣٠٣	
٣٠٨-٣٠٧-٣٠٦	
٣١٥-٣١٠-٣٠٩	
٣١٥-٣٠٣	الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين
٤٤٩	أحمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك
٤٤٩	ادخلوا آل فرعون أشد العذاب
٥٥٨-٥٥٧-٣٤٦	إذا السماء انشقت
٣٤٧	إذا زلزلت الأرض
٣٩٢-٣٨١-٣٦٢	اركعوا واسجدوا
٣٩٤	
	اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ
٥٥٧-٣٤٦-٢٩١	وربك الأكرم
٥٥٨	
٥٧	أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل
٥٠	أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل
٢٩٦	الحج أشهر معلومات
٣٠٠-٢٩٧-٢٩١	الحمد لله رب العالمين
٣٠٨-٣٠٧-٣٠٣	
٣١٥-٣١٠	
١٣٦	الم الله لا اله الا هو
٣٤٨-٣٤٧-٣٦٣	الم تنزيل (السجدة)
٣٤٩	
٥٦٣-٥٦٢-٣١٦	ليس ذلك بقادر على ان يحيى الموتى
	انا اعطيناك الكوثر ، فصل لربك وانحر ، ان شئت
٢٤٥-٣٠٥-٢٩٣	هو الأبر

٤٤٩	ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين
٤٩٧	ان الحسنات يذهبن السيئات
٥٥٣	ان الله يفعل ما يشاء
٣٤٥-٣٠٥-٢٩٣	ان شئت هو الاثر
٥٣٦	ان في خلق السموات والارض
٥٥٤	ان كنتم اياه تعبدون
١٩٣	انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام
٣٦١	انما يخشى الله من عباده العلماء
	انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
٤٤٩	ويطهركم تطهيرا
٢٩٠	انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم
٤٤٩	انه عمل غير صالح
٥٥٣	بالغدو والاصال
٢٩١	تبارك الذي بيده الملك
٤٣٧	تحية من عند الله مباركة طيبة
١٢	خذ من اموالهم صدقة
٥٥٣	خروا سجدا ويكيا
١٩٣	ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام
٥٥٤-٥٥٣	رب العرش العظيم
	ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك
٢٤٦	رحمة انك انت الوهاب
٣٥٥-٣٤٦-٣٤٤	سبح اسم ربك الاعلى
٥١١-٥٠٥-٣٨٦	
٥١٩-٥١٢	
	سبحان الذي اسرى بعبد له ليل من المسجد الحرام الى
٤٣٨-١٩٣	المسجد الأقصى
٢٩٥	صراط الذين انعمت عليهم
٤٥٠	صلوا عليه وسلموا تسليما
١٢٤	عسى ان يفتك ربك مقاما محمودا
	فاذا انسلك الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث
	وجدتموهم وخذوهم واخصروهم واقعدوا لهم كل مرصد
١٩	فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم

٢٣٤	فإذا بلغن أجلهن
٢٧٩-٢٨٢	فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم
٥٥	فاستبقوا الخيرات
٥٥٣-٥٥٦	فاسجدوا لله واعبدوا
٢٨٤-٢٨٨	فاقرأوا ما تيسر منه
٢١١	فان خفتن فرجالا أو ركبانا
٤٣٨	فأوحى إلى عبده ما أوحى
٦	فأولئك حبطن أعمالهم
٢٢٣	فأينما تولوا فثم وجه الله
٥٦٢-٥٦٣	فبأى حديث بعده يؤمنون
٥٦٠	فتبارك الله أحسن الخالقين
٣٨٦	فسبح باسم ربك العظيم
٢٩٣-٣٠٥-٣٤٥	فصل لربك وانحر
	فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو
٣٧٤	يصيبهم عذاب أليم
٥٥٣-٥٥٦	فما لهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون
٤٧	فمحمونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة
٣٦١	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (متتابعات)
	فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم
١٩٣	فولوا ووجهكم شطره
	قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
٢٧٤	من الخاسرين
٢٧٣	قال فرعون وما رب العالمين
٤٤٩	قال يا نوح انه ليس من أهلِكَ انه عمل غير صالح
٢٥١-٢٥٢-٢٦٠	قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى
٢٦١	
٤٩٢	قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون
٣٤٨-٣٤٩	قل أعوذ برب الناس
	قل الله شهيد بيني وبينكم وأوحى إلى هذا القرآن
٣٤١	لأنذرکم به

٤٢١	قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحيبكم الله ويغفر لكم ذنوبكم
١	قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
٥١٢-٥١١-٥٠٥	قل هو الله احد
٥٢٣-٥١٩	
٥٢٣-٣٥٠-٣٤٩	قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء
٥٠٥-٣٥٠-٣٤٩	قل يا ايها الكافرون
٥١٩-٥١٢-٥١١	
٥٢٣	
١٣	قوا انفسكم واهليكم نارا
٥٢٣-٣٤٩	قولوا آمنا بالله وما انزل إلينا
٥٣٨-٥٣٤	كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وبالأشجار هم يستغفرون
٣٦٣	كتاب انزلناه اليك مباينك ليذبوا آياته
٥١٤	لم يكن الذين كفروا
٥٣٩	ليس كمثله شيء
٤٨٦-٤٨٢	ليس لك من الأمر شيء
٢٧٣	ليكون للعالمين نذيرا
١١	من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل
٣٤٩-٣٤٧	هل أتى على الانسان
٤٦٨-٣١٢-٣٠٩	وابتغ بين ذلك سبيلا
٤٦٩	
٣٦١	واتموا الحج والعمرة لله
٢٦	واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن
٢٦	واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن
١٧٠	واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا
٣٢٥	واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
٥٥٣	واسجد واقترب
٥٢٩	واشرقت الأرض بنور ربها
٥٥٣	وافعلوا الخير لعلكم تفلحون
	واقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات
٤٩٧	

٥٦٣	والتين والزيتون وطورى سينين
٣٦١	والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
٢٤٥	والسما ذات البروج
٢٤٥	والسما والطارق
٢٤٦	والشمس وضحاها
٦٣	والصلاة الوسطى
٢٤٧	والليل اذا عفس
٢٤٦-٢٤٤	والليل اذا يقش
٢٤٥	والمرسلات مرفا
٥٢٨	والمستفقرين بالاسحار
	والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه
١٩٣	والباد
٥٥١	والنجم اذا هوى
٢٤٧	والنخل باسقات لها طلع نضيد
	واما ينزعك من الشيطان نزع فاستعد بالله انه هو
٢٨٢	السميع العليم
١٢	وامر اهلك بالصلاة
٤٤٩	واهلك الا من سبق عليه القول منهم
٢٩٦	واياك نستعين
٨٠	وتعاونوا على البر والتقوى
١٤٩-١٤٠	وثيابك فطهر
٢٨	وحين تظهرون
٥٦٨-٥٥٥	وخر راکعاً واناب
٣٦٣	ورتل القرآن ترتيلاً
٥٥٣	وزادهم نفوراً
٢٩٥	وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
٢٠٢	وعلامات وبالنجم هم يهتدون
٤٥	وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهوداً
٦٤-٦٣	وقوموا لله قانتين
٢٩٥	وقيل الحمد لله رب العالمين

٥٣٧	وكان الانسان اكثر شيء جدلا
٩٠	وكفى الله المؤمنين القتال
		وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
٤٧	الخيط الاسود من الفجر
٢٩٢	ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم
١٤٨-١٤٩-٤٢١		وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
١٤١	وما جعل عليكم في الدين من حرج
٨٤		ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا
٤٤	ومن بعد صلاة العشاء
		ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك
٦	حبطت اعمالهم
٦	ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله
٥٥٣	وهم لا يسمعون
٥٥٣	وهم لا يستكبرون
٣٠٩-٣١٢-٤٦٨		ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابغ بين ذلك سبيلا
٤٦٩		
١٧٣	ولا يبدن بزینتهن الا ما ظهر منها
٥٥٣	ويزيدهم خشوعا
٥٥٣	ويسبحونه وله يسجدون
٥٥٤	ويعلم ما تخفون وما تعلنون
٥٥٣	ويفعلون ما يؤمرون
٥٦٣	لا أقسم بيوم القيامة
٤٩٩		لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن
٤٧٧		يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء
٤٨	يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل

ثانياً : الأحاديث والأخبار والآثار

- آخر الليل طلوع الشمس أول النهار ٤٧٠
 آخر ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً ١٢٤-١٢٦
 آل محمد كل مؤمن تقي ٤٤٩
 أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سائل يسأله عن
 مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً ، قال : فأقام الفجر حين
 انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً ثم أمره
 فأقام بالظهر حتى زالت الشمس والفائل يقول : قد انتصف
 النهار وهو كان أعلم منهم ثم أمره فأقام بالعصر والشمس
 مرتفعة ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة ثم أمره
 فأقام بالمغرب حين وقعت الشمس ثم أمره فأقام العشاء
 حين غابت الشمس ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف
 منها والفائل يقول : قد طلعت الشمس أو كادت ثم آخر
 الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس ثم آخر العصر
 حتى انصرف منها والفائل يقول قد احمرت الشمس ثم
 آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ثم آخر العشاء
 حتى كان ثلث الليل الأول ثم أصبح فدعا السائل فقال
 الوقت ما بين هذين ٢٢
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم البقيع فقام فاطال القيام
 ثم رفع يديه ثلاث مرات ثم انحرف قال : إن جبريل عليه
 السلام أتاني فقال : إن ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع
 وتستغفر لهم ٤٨٨
 أتى (بضم الهمزة وكسر التاء المثناة وفتح الياء)
 النبي صلى الله عليه وسلم بمخنث قد خضب يديه ورجليه
 بالحناء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال هذا ؟
 فقالوا : يا رسول الله يتشبه بالنساء فأمر به فغفي الى
 النقيع فقالوا يا رسول الله ألا تقتله ؟ فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم : أتى نهيت عن قتل المصلين ١٥ - ٢٠
 أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول
 فسلمت عليه فلم يرد علي حتى توضأ ثم اعتذر الى فقال :
 اني كرهت أن أذكر الله الا على طهر أو قال : على طهارة ١١٤

انى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا اقام فى

مصلاه ٢٣٥

انى جبريل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : اقرا باسم
ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرا وربك

الاکرم ولم يذكر البسملة فى اولها ٢٩١

انى رجل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : انى
لا أستطيع ان احفظ شيئا من القرآن فعلمنى ما يعزىنى فى
الصلاة فقال : قل : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله . قال : يا رسول الله
هذا لله فما لى ؟ قال قل : اللهم ارحمنى وارزقنى وعافنى
واهْدِنى فلما قام قال هكذا بيده فقال صلى الله عليه وسلم :
اما هذا فقد ملأ يده من الخير ٢٢٤-٢٢٧

انى فقراء المهاجرين الى النبى صلى الله عليه وسلم
فقالوا : ذهب اهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم ،
يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ولهم فضول من
أموالهم يحجون بها ويعتصرون ويجاهدون ويتصدقون
فقال : الا اعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به
من بعدكم ولا يكون احد افضل منكم الا من صنع مثل
ما صنعتم ؟ فقالوا : بلى يا رسول الله قال : تسبحون
الله وتحمدون الله وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين
إنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن فى بادية لنا ،

فصلى فى صحراء ليس بين يديه سترة وحمارة وكلبة لنا
تعبثان من بين يديه فما بالى بذلك ٢٢٣

اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن فى مجلس
سعد بن عباد فقال له بشر بن سعد : امرنا الله عز وجل
ان نصلى عليك فكيف نصلى عليك ؟ فسكت رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى تمنى انه لم يسأله ثم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : قولوا اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك
على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك
حميد مجيد ، والسلام كما قد علمتم ٤٤٥-٤٤٦

اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وقال : يا معاذ
والله انى لاحبك ، اوصيك يا معاذ لا تدعهن دبر كل صلاة
تقول : اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك .. ٤٦٧

٥٩	آخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال : صلى الناس واناموا اما انكم في صلاة ما انتظرونها
٢١- ٢٢	آخر النبي صلى الله عليه وسلم العصر حتى انصرف منها والقائل يقول : قد احمرت الشمس
٢٢٥	مؤخرة الرجل ذراع
١١٧	اذا اذنت فترسل ، واذا اقيمت فاحطم
٦- ٥	اذا اسلم المبدأ فحسن اسلامه كتب الله له بكل حسنة كان زلفها صدقة
١٦١-١٤٤- ٦٨	اذا امرتكم بشيء فاتوا منه ما استطعتم
٢٦٥-٢٥٥-١٨٦	
٣٦٢-٣٤٠	
٣٤٦	اذا امتت الناس فاقرأ بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ، واقرأ باسم ربك الذي خلق ، والليل اذا يقضى اذا امن الامام فامنوا ، فان الملائكة تؤمن بتأمينه فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ..
٣٢٢-٣٢٨-٣٢٢	
٣٣٢	اذا تشاءب احدكم فليمسك بيده على فيه فان الشيطان يدخل
١٨٤	اذا جاء النبي صلى الله عليه وسلم الشيء يسره خر ساجداً شكراً لله تعالى
٥٦٤	اذا جلس قدر التشهد ثم احدث فقد تمت صلاته اذا جلس في الاوليين جلس على قدمه اليسرى ونصب اقدامه اليمنى ، واذا جلس في الآخر جلس على اليثية وجعل بطن قدمه اليسرى تحت مابض اليمنى ونصب قدمه اليمنى
٤٤٥	
٥٦	اذا اجتهد الحاكم فاطأ له اجر
٤٦٢	اذا احدث وقد قعد في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته
٤٢٦-٤٢٥-٣٧٠	اذا دخل الصلاة كبر ورفع يديه واذا ركع رفع يديه واذا قال : سمع الله لمن حمده رفع يديه ، واذا قام من الركعتين رفع يديه ، ورفع ابن عمر ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
٤٢٧	

٥٤٤-٥٤٣	إذا دخل أحدكم المسجد فليصل سجدة من قبل أن يجلس
٣٥٥	إذا رأيتم من يجهر بالقراءة في صلاة النهار فارموه بالبعر ويقول : أن صلاة النهار عجماء
٤١٨	إذا رفع رأسه من السجدة ، استوى قائما بتكبيره
٤٨٠	إذا رفع يديه في الدعاء لم يخطمها حتى يمسح بهما وجهه
٣٨٣	إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربى الأعلى ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه
٣٧٨	إذا ركع أمكن كفيه من ركبتيه وفرج بين أصابعه
٣٨٦	إذا ركع صلى الله عليه وسلم قال : سبحان ربى العظيم وبحمده ثلاثا ، وإذا سجد قال : سبحان ربى الأعلى وبحمده ثلاثا
٣٩٧	إذا رأى في الناس قلة آخر وإذا رأى كثرة عجل والصبح بفلس
٣٩٧	إذا زالت الشمس فصلوا
٣٩٦	إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يترك بروك الجمل
٣٩٦	إذا سجد أحدكم فلا يترك كما يترك البعير وليضع ركبتيه قبل يديه
٤١٠-٤٠٩	إذا سجد صلى الله عليه وسلم قال : اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين
٤٠٧	إذا سجد صلى الله عليه وسلم فوضع يديه بالأرض استقبل بكفيه وأصابعه القبلة
٢٧٧-٢٧٦	إذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا الخ
٤٠٦	إذا سجدت فضم يديك وارفع مرفقيك
٤٠٧	إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك
٤٠٧	إذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتفاج
٤٠٦	إذا سجد فرج بين فخذه
٢١٤-٢١٢	إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه مكانه

إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه
قبل ركبتيه ٢٩٥

إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على
فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا
الله لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنفى الا لعباد من عباد
الله وأرجو أن اكون أنا هو فمن سأل الله لي الوسيلة حلت
له شفاعتي ١٢٣-١٢٤-١٢٧

إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح
جهنم ٦١

إذا تشهد أحدكم فليتعوذ من أربع : عذاب النار ،
وعذاب القبر ، وفتنة الحيا والممات ، وفتنة المسيح الدجال
ثم يدعو بما بدا له فان كان أماما لم يطل الدعاء ٤٥١-٤٥٢-٤٥٢

إذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله والصلوات
والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، ثم ليتخير من الدعاء
أعجبه إليه فيدعوه ٤٥٢

إذا صلى أحدكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان
صلاته ٢٢٤

إذا صلى أحدكم الى شيء يستتره من الناس فأراد أحد
أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبى فليقاتله فانما هو
شيطان ٢٢٩-٢٢٨

إذا صلى أحدكم الى غير سترة فانه يقطع صلاته الخمار
والخنزير واليهودي والمجوسي والمرأة ويجزى عنه اذا مروا
بين يديه على قدفة حجر ٢٢٩

إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على
يمينه فقال له مروان بن الحكم أما يجزى أحدنا ممشاه الى
المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ فقال : لا ٥٢٣-٥٢٤

إذا صلى كبر ثم رفع يديه فاذا أراد أن يركع رفع يديه
وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وحدث أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا ٣٧٠

إذا صليتم الفجر فانه وقت الى ان يطلع قرن الشمس
الاول ، ثم اذا صليتم الظهر فانه وقت الى أن تحضر العصر

- فاذا صليت العصر فانه وقت الى ان تصفر الشمس فاذا
صليت المغرب فانه وقت الى ان يسقط الشفق فاذا
صليت العشاء فانه وقت الى نصف الليل ٢٥
- اذا صلى احدكم فليجمل تلقاء وجهه شيئا ، فان لم يجد
شيئا فلينصب عصا ، فان لم يجد عصا فليخط خطا ولا
يضره ما مر بين يديه ٢٢٤
- اذا صلى احدكم فليلبس ثوبه فان الله احق من تزين
له فمن لم يكن له ثوبان فليتزرا اذا صلى ولا يشتمل اشتمال
اليهود ١٧٨
- اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعاً ٥٠٤
- اذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم او
تخرج ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بذلك
ان لا نوصلي حتى نتكلم او نخرج ٤٧٣
- اذا صليت وعليك ثوب واحد فان كان واسعا فالتحف
به وان كان ضيقا فاتزر به ١٨٠
- اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا
ان تكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه فسمعتنه يقول في
قنوته : رب قنئ عذابك يوم تبعث عبادك ٤٧٢
- اذا فرغ من فاتحة الكتاب قرا سورة عند الركوع فانكر
ذلك عمران بن الحصين فكتبوا في ذلك الى المدينة الى ابي
ابن كعب فصدق سمره ٣٦٢
- اذا فرغ احدكم من التشهد فليتعوذ بالله من اربع من
عذاب جهنم ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والمات
ومن فتنة المسيح الدجال ٤٥٢
- اذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ٤٥٠
- اذا قدم صلى الله عليه وسلم من سفر الى المسجد
فصلى ركعتين فيه ٥٤٦
- اذا قدم العشاء فابدأوا به قبل ان تصلوا صلاة المغرب
ولا تعجلوا عن عشاكنم ٣٦١
- اذا قرا ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان

- يبكى يقول : يا ويلاه امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامرت بالسجود فانبت قلب النار
- ٥٦٩ اذا قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم انها
- ام القرآن وام الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم
- ٢٩٣ احدى آياتها
- اذا قضى احدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته نصيبا فان الله جاعل في بيته من صلاته خيرا
- ٤٧٢ اذا قضيت هذا فقد تمت صلاتك ان شئت ان تقوم
- ٤٦٢ فقم وان شئت ان تقعد فاقعد
- اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم احدث قبل ان يتشهد فقد تمت صلاته
- ٤٤٣ اذا قعد في الصلاة وضع قدمه بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بأصبعه
- ٤٣٢ اذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع ابهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته
- ٤٣٣-٤٣٢ اذا قبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى
- ١٤٠ اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا لك الحمد
- ٣٩٣ اذا قال الامام غير المفضوب عليهم ولا الضالين ، فقولوا : آمين
- ٣٣٢ اذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم يقول الله : ذكرني عبدي
- ٢٩٥ اذا قال احدكم في ركوعه : سبحان ربى العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه ، واذا قال احدكم في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه
- ٤٠٩ اذا قال المؤذن : الله اكبر فقال احدكم : الله اكبر ثم قال : اشهد ان لا اله الا الله فقال : اشهد ان لا اله الا الله ثم قال : حى على الصلاة فقال : لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال : حى على الفلاح فقال : لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال : الله اكبر الله اكبر فقال الله اكبر الله اكبر ثم قال : لا اله الا الله فقال : لا اله الا الله خالصا من قلبه دخل الجنة
- ١٢٣

- إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض كما يضع
العاجن ٤٢١
- إذا قال سمع الله لمن حمده قال : ربنا لك الحمد وذكر
الدعاء ٤٧٤
- إذا قال بلال : قد قامت الصلاة نهض النبي صلى الله
عليه وسلم فكبر ٢٣٣
- إذا قلت : أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حى على
الصلاة ولكن قل : صلوا في بيوتكم ، فكان الناس استنكروا
فقال فعله من هو خير منى ، أن الجمعة عزمة وإنى كرهت
أن أخرجكم فتمشوا في الطين والدحض ١٣٨
- إذا قام من الركعتين رفع يديه ٤٢٥
- إذا قام إلى الصلاة قال : وجهت وجهي إلى آخره وإذا
ركع قال : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك
سمعى وبصرى ومخى وعصبى وإذا رفع قال : اللهم ربنا
لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما بينهما وملء
ما شئت من شئ بعد ، وإذا سجد قال : اللهم لك سجدت
وبك آمنت الخ ٣٨٥
- إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين
يركع ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه
من الركوع ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك الحمد ثم
يكبر حين يهوى ساجداً ثم يكبر حين يقوم من الثنتين بعد
الجلوس ٤٢٨
- إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى قد خرجت
إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه
ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع ويصنعه
إذا رفع يديه كذلك وكبر ٤٢٦
- إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر ثم يقول : سبحانك
اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم
يقول : الله أكبر كبيراً ثم يقول : أصوذ بالله من الشيطان
الرجيم من همزه ونفخه ونفثه ٢٧٦-٢٧٧
- إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله إلى
أن قال : ثم ليركع حتى يطمئن راکماً ثم ليقم حتى يطمئن
قائماً ، ثم ليسجد حتى يطمئن ساجداً ٢٨٨
- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ٥٥٠

- إذا قام أحدكم يصلي فانه يستره إذا كان بين يديه مثل
آخرة الرجل ، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فانه
يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود قال : قلت :
يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب
الأصفر قال : يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عما سألتني عنه فقال : الكلب الأسود شيطان .. ٢٢٩
- إذا قام أحدكم من الليل فاستعجم القرآن على لسانه
فلم يدر ما يقول فليضطجع .. ٥٣٧
- إذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة
فكبر .. ٢٥١
- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة .. ٥٤٣-٥٠٢-٢٣٥
- إذا كان الدرع سابغا يعطى ظهور قدميها .. ٥٤٤
- إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر
الله فيها الا قليلا .. ٣٢
- إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه فان
أبى فليقاتله فان معه القرين .. ٢٢٨
- إذا كان في الركعة الأولى والثالثة لم ينهض حتى
يستوى قاعداً .. ٤١٨
- إذا مرض العبد أو سافر كتب له قبل ما كان يعمل
مقيماً صحيحاً .. ٥٣٩
- أذنت مع النبي صلى الله عليه وسلم للصبح وأنا على
راحتي .. ١١٥
- ليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم .. ٨٦
- أصابنا غيم فتحيرنا في القبلة فصلى كل رجل على حدة
وجعل أحدنا يخط بين يديه فلما أصبحنا إذا نحن قد
صلينا لغير القبلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قد أجزت صلاتكم .. ٢٢٣
- إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع
التأذين فإذا قضي النداء أقبل حتى إذا ثوب بالصلاة أدبر
حتى إذا قضي التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه
يقول : اذكر كذا واذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل
لا يدرى كم صلى .. ٨٦

إذا انتصف الشهر من رمضان السنة أن تلتمن الكفرة
في الوتر بعد ما يقول : سمع الله من حده ثم يقول اللهم قاتل
الكفرة قال أبو عبيد الله الزبيري يقتل في جميع السنة

إذا نكس أحدكم في صلاته فليرقد حتى يذهب عنه النوم
فإن أحدكم وهو ناعس يذهب يستغفر فيسب نفسه ..

٥٣٦

إذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه ..

٤٢٤-٣٩٥

إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل
ولا يبالي من مر وراء ذلك ..

٢٢٤

إذا أيقظ الرجل أهله من الليل فصليا أو صلى ركعتين
جميعا كتب من الذاكرين والذاكرات ..

٥٣٧

الأذان في الحيشة ..

١١٠

يؤذن بلال وأتبع فاه ههنا وههنا وأصبعاه في أذنيه

١١٣

يؤذن لكم خياركم ..

١٠٩

أذنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بقاء وفي زمن
عمر رضي الله عنه بالمدينة فكان أذاننا في الصباح في الشتاء
لسبع ونصف من الليل يبقى من الليل وفي الصيف لسبع
يبقى منه ..

٩٧

أذن سعد القرظ في هذا المسجد في زمن عمر رضي الله
عنه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون
فلم ينكره أحد منهم ..

١٠٥

أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ثم قال : ألا صلوا
في الرحال ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة ذات برد ومطر يقول : ألا
صلوا في الرحال ..

١٣٨

أربع قبل الظهر ليس فيها تسليم يفتح لهن أبواب
السماء ..

٥٠٤

أربع ركعات قبل الظهر لا تسليم فيهن يفتح لهن أبواب
السماء ..

٥٥٠

أربعون يوما يوم كسنة ويوم كجمعة ويوم كشهر وسائر
أيامه كأيامكم قلنا : يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة
اتكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : لا ، أقدروا له قدره ..

٤٩

الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ..

١٦٣

أزرة المسلم إلى نصف الساق ولا حرج أو قال :

لا جناح فيما بينه وبين الكعابين ، ما كان أسفل من الكعابين

١٨٣ فهو في النار ومن جر أزاره بطراً لم ينظر الله اليه ..

١٧١ الله أحق أن يستجيب منه من النار

٤٨٨ الله أكبر خربت خيبر

الا انه ليس في النوم تفريط على من لم يصل الصلاة

حتى يجيء وقت الأخرى ٢٥- ٣٠- ٣٤

٦٥- ٦٧

الا أن كلكم مناج وبه فلا يؤذين بعضكم بعضاً ولا يرفع

بعضكم على بعض في القراءة ٣٥٨

٩٨ الا ان العبد نام ، الا ان العبد نام ، الا ان العبد نام

١٣٨ الا صلوا في الرحال

الا اعطيك الا امنحك ، الا احبوك ، الا افعل بك عثم

خصال اذا انت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك اوله وآخره

قديمة وحديثه ، خطاه وعمده ، صغيره وكبيره ، سره

وعلايته ، ان تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة بفاتحة

الكتاب وسورة ، فاذا فرغت من القراءة في أول ركعة وانت

قائم قلت : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر

خمس عشرة مرة ثم تركع وتقولها وانت راکع عشرًا وترفع

راسك من الركوع فتقولها عشرًا ثم تهوى ساجداً فتقولها

وانت ساجد عشرًا ، ثم ترفع راسك من السجود فتقولها

عشرًا ثم تسجد فتقولها عشرًا ثم ترفع راسك فتقولها عشرًا

فذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات

ان استطعت ان تصليها كل يوم فافعل ، فان لم تفعل ففي

كل جمعة مرة فان لم تفعل ففي كل شهر مرة فان لم تفعل

ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي كل عرك مرة .. ٥٤٧

الا لا اعرفن احدا اراد ان يشتري جارية فينظر الي

١٧٣ ما فوق الركبة او دون السرة لا يفعل ذلك احد الا عاقبته

الم اخبر انك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ قلت : بلى

يا رسول الله قال : فلا تفعل ، صم وافطر وقم ونم فان

٥٣٤ لجسدك عليك حقا وان لعينك عليك حقا

٢٣٦ اللهم الهمني رشدي واعذني من شر نفسي

اللهم باعد بيني وبين خطاي كما باعدت بين المشرق

والمغرب ، اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض

٢٢٢-٢٧٦

من الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد ..

اللهم انى ظلمت نفسى ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى انك انت الغفور
الرحيم

٤٥٣

اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربى وانا عبدك ظلمت
نفسى واعترفت بذنبى فاغفر لى ذنوبى جميعا انه لا يغفر
الذنوب جميعا الا انت واهدنى لاحسن الاخلاق لا يهدى
لاحسنها الا انت ، واصرف عنى سيئها لا يصرف عنى سيئها
الا انت لبيك وسعديك والخير كله بيدك والشر ليس اليك
انا بك واليك تباركت ربى وتعاليت واستغفرك واتوب اليك

٢٧٢-٢٧١

٢٧٦-٢٧٢

اللهم باعد بينى وبين خطاياى

اللهم انى اسألك الجنة واعوذ بك من النار ، اما انى
لا احسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال النبى صلى الله عليه
وسلم : حولهما دندن

٤٥٣

اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك ، ومعافاةك من
عقوبتك وبك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على
نفسك

٥١١-٤١٠

اللهم انا نعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب
القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال
اللهم انا نعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب
القبر واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، واعوذ بك من
فتنة المحيا والممات

٤٥٣

اللهم انى اعوذ بك من عذاب القبر ، واعوذ بك من فتنة
المسيح الدجال ، واعوذ بك من فتنة المحيا والممات ، اللهم
انى اعوذ بك من المائم والمغرم ، فقال : ان الرجل اذا غرم
حدث فكذب ووعد فأخلف

٤٥٣

اللهم انى اعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار
وفتنة المحيا والممات وشر المسيح الدجال

٤٥٢

اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين
والمسلمات والف بين قلوبهم واصلح ذات بينهم وانصرهم
على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة اهل الكتاب الذين
يصدون عن سبيلك ، ويكذبون رسلك ويقاتلون اولياءك ،
اللهم خالف بين كلمتهم ، وزلزل اقدامهم وانزل بهم بأسك
الذى لا ترده عن القوم الكافرين ، بسم الله الرحمن الرحيم ،
اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا تكفرك ونخلع
ونترك من يفجرك ، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبد

- ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونحفد ، ونخشى عذابك ،
 ونرجو رحمتك ان عذابك الجذ بالكفار ملحق .. ٤٧٨
 اللهم اغفر لى وارحمنى واجبرنى وعافنى وارزقنى
 واهدنى .. ٤١٣-٤١٤
 اللهم اغفر لى ذنبى كله دقه وجله اوله وآخره وعلايته
 وسره .. ٤١٠
 اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما
 أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت
 المؤخر ، لا اله الا أنت .. ٤٥١
 اللهم انا نستعينك ونستغفرك ولا نكفرك ونؤمن بك
 ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم اياك نعبد ولك نصلى
 ونسجد واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك
 ان عذابك الجد بالكفار ملحق ، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب
 الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ، ويقاثلون
 أولياءك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين
 والمسلمات ، وأصلح ذات بينهم والفرق بين قلوبهم ، واجعل
 فى قلوبهم الايمان والحكمة وكبتهم على ملة رسولك وأوزعهم
 ان يوقوا بمعذرتك الذى عاهدتهم عليه وأنصرهم على عدوك
 وعدوهم يا اله الحق واجعلنا منهم .. ٤٧٤-٤٧٧-٥١٠
 ٥١٣
 اللهم لك ركعت ولك خشعت وبك آمنت ولك أسلمت ،
 خضع لك سمعى وبصرى وعظمى وقمى وعصبى .. ٢٨٣
 اللهم لك ركعت وبك آمنت ، ولك أسلمت خضع
 لك سمعى وبصرى ومخى وعظمى وعصبى .. ٢٨٥
 اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض ،
 وملء ما بينهما وملء ما شئت من شىء بعد .. ٢٨٥
 اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد
 وجهى للذى خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره تبارك
 الله أحسن الخالقين .. ٢٨٥
 اللهم أشدد وطأتك على مضر ، واجعلها عليهم سنين
 كسنى يوسف .. ٤٥٥
 اللهم عليك الوليد .. ٤٨٩
 اللهم المن رعلا وذكوان وعصية عصت الله ورسوله
 اللهم أنج الوليد بن الوليد وعياش بن أبى ربيعة
 وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم أشدد
 وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسنى يوسف .. ٤٥٤-٤٧٧

- ٢٧٦ اللهم تقنى من خطاياى اللهم واغسلنى من خطاياى
 اللهم اهذبى فيمن هديت وعافنى فيمن عافيت
 وتولتنى فيمن توليت وبارك لى فيما اعطيت وقتى شر
 ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت
 تباركت وتعاليت
- ٤٧٩-٤٧٦-٤٧٣
- ٥١٠
- ٤٨٩ اللهم اهد اوسا وات بهم
 اللهم هؤلاء اهلى اللهم حق قال واثلة : قلت يا رسول
 الله وانا من اهلك ؟ قال : وانت من اهلى قال : انها لمن
 ارجى ما ارجوه
- ٤٤٩
- اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك واصوات دعائك
 اغفر لى
- ١٢٣
- ٤٨٩ اللهم وليديه فاغفر ، ورفع يديه ..
 اما اتى نهيته ان اقرا راكما او ساجدا اما الركوع
 فمظمووا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء
 فقمم ان يستجاب لكم
- ٤٠٩
- اما خشيت ان ينشق مريطاؤك ؟ فقال : اجبت ان
 تسمع صوتى
- ١١٩
- اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :
 لا تزال امتى بخير - او قال على الفطرة - ما لم يؤخروا
 المغرب الى ان تشتبك النجوم
- ٢٨
- الامام ضامن ..
- ٢٢٤
- اما الركوع فمظمووا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا
 فى الدعاء فقمم ان يستجاب لكم
- ٤٠٩-٢٨٧-٢٨٦
- اما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء - وفى لفظ -
 فاكثرُوا الدعاء
- ٤٥٤
- امر أم سلمة ان تقول : اللهم هذا اقبال ليلك وادبار
 نهارك واصوات دعائك فاغفر لى
- ١٢٣
- امر بلالا فاقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية
 ثم امره فاقام المغرب حين غاب الشفق ثم امره فاقام الفجر
 حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثانى امره فابرد الظهر
 فابرد بها فانعم ان يبرد بها وصلى العصر والشمس مرتفعة

- آخرها فوق الذي كان صلى المغرب قبل أن يغيب الشفق
 وصلى العشاء بعدما ذهب ثلث الليل وصلى الفجر فأسفر
 بها ثم قال : أين السائل عن وقت الصلاة ؟ فقال الرجل :
 أنا يا رسول الله قال : وقت صلاتكم ما بين ما رأيتم
 ٥٣٣- ٣٩- ٢٢
 أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ
 بالمؤذنين دبر كل صلاة ٤٦٧
 أمرنا أن نسبح الوضوء وأن لا نأكل الصدقة وأن
 لا ننزى الحمار على الفرس ٣١٨
 أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ٤٥٠
 أمر الجامع في نهار رمضان أن يصوم يوما مع الكفارة
 ٧٦
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتأخير العصر ٥٧
 أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على
 أنفسنا وأن يسلم بعضنا على بعض ٤٥٥
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله
 وأن محمداً رسول الله ويسيروا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا
 فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم ٢٠- ١٩
 أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر ٢٨٥
 أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد على الإمام وأن
 يسلم بعضنا على بعض ٤٦١
 أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقل له استغفر
 لي ومات أبو عامر قال أبو موسى فرجعت إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فأخبرته فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه
 فقال : اللهم اغفر لعبدك أبي عامر ورايت بياض أبطيه ثم
 قال : اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك ومن
 الناس فقلت ولي فاستغفر فقال : اللهم اغفر لعبد الله بن
 قيس ذنبه وأدخله يوم القيامة مدخلا كريما ٤٨٨-٤٨٩
 أمنى جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى الظهر
 في المرة الأولى حين كان الفء مثل الشراك ثم صلى العصر
 حين كان كل شيء مثل ظليه ، ثم صلى المغرب حين وجبت
 الشمس وأفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق
 ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم
 وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت
 العصر بالأمس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه
 ثم صلى المغرب لوقته الأول ثم صلى العشاء الآخرة حين

ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ثم
التفت الى جبريل فقال : يا محمد هذا وقت الانبياء قبلك
والوقت فيما بين هذين الوقتين

٢١ - ٣٩ - ٤٥

٤٧

انا صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه
فرايتهم يسرون بها

٢٠٩

انا اعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا
فاعرض قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي
بهما منكبيه ثم قال : الله اكبر ورفع ثم اعتدل فلم يصوب
راسه ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه ثم قال : سمع الله
لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه
معتدلا ثم هوى الى الأرض ساجدا ثم قال : الله اكبر ثم
جافى عضديه عن ابطيه وفتح أصابع رجله ثم ثنى رجله
اليسرى وقعد عليها ثم اعتدل حتى يرجع كل عظم في
موضعه معتدلا ثم هوى ساجدا ثم قال : الله اكبر ثم ثنى
رجله وقعد واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه
ثم نهض ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى اذا
قام من السجدة كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه
كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى كانت
الركعة التي تنقضي منها صلاته آخر رجله اليسرى وقعد
على شقه متوركا ثم سلم . قالوا : صدقت هكذا صلى صلى
الله عليه وسلم

٢٧٧-٢٧٢-٢٧٠

انا اعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة عشاء الآخرة
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها لسقوط القمر
لثالثه

٥٨

انا كنت احفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم رايتنه اذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه واذا ركع
امكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فاذا رفع راسه استوى
حتى كان كل فقاره مكانها فاذا سجد وضع يديه غير مفترش
ولا قابضها ، واستقبل أصابع رجله موجهة الى القبلة ،
فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب
اليمنى فاذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى
ونصب الاخرى على مقعدته

٢٧٧

١٢٨

ان اخا صداء اذن ومن اذن فهو يقيم

- ان ابا ذر رضى الله عنه صلى عددا كثيرا فلما سلم قال
له الاحنف بن قيس رحمه الله : هل تدري انصرفت على
شفع ام على وتر ؟ قال : الا اكن ادري فان الله يدري اني
سمعت خليلي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول ثم بكى
ثم قال : اني سمعت خليلي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم
يقول : ما من عبد يسجد لله سجدة الا رفعه الله بها درجة
وحط عنه خطيئة ٥٤١
- ان الله خلق كل انسان من بنى آدم على ستين وثلاثمائة
مفصل ٥٢٩
- ان الله حي كريم سخى اذا رفع الرجل يديه ان يردهما
صفرا خائبين ٤٨٧
- ان الله قد امدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي
الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر ٥١٥-٥١٣-٥١٥
- ٥٢١
- ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء ٥٥٧
- ان الله وتر يحب الوتر ٥١٥
- ان الذي يجز ثوبه من الخيلاء في الصلاة ليس من الله
في حل ولا حرام ١٨٢-١٨١
- ان بلالا اخذ في الاقامة فلما قال : قد قامت الصلاة قال
النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله وادامها وقال في سائر
الاقامة مثل ما يقول ٢٣٢
- ان بلالا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : لا تسبقني
بآمين ٢٣٤-٢٣٣
- ان ام الفضل وهي ام ابن عباس رضى الله عنهما سمعت
وهو يقرأ والمرسلات عرفا فقالت : يا بني والله لقد ذكرتني
بقراءتك هذه السورة انها لآخر ما سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب ٢٤٥
- ان اول ما يحاسب به العبد من عمله صلاته فان
صلحت فقد اقلح وانجح وان فسدت فقد خاب وخسر
فان انتقص من فريضته شيئا قال الرب : اذكروا هل لعبدى
من تطوع فاكملوا به ما انتقص من الفريضة ثم يكون سائر
عمله على ذلك ٥٤٨
- ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام
مكتوم ٤٨

- ان بلالا اثن فقال عبد الله : يا رسول الله انى ارى
 الرؤيا ويؤذن بلال ؟ قال : فاقسم أنت ١٢٨
- ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة .. ١٥-١٦
- ان جبريل عليه السلام صلى المغرب حين غابت الشمس
 وافطر الصائم ٣٢
- ان خبيب بن عدى رضى الله عنه حين أخرجه الكفار
 ليقتلوه فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم قال دعونى اصل
 ركعتين فكان اول من صلى الركعتين عند القتل .. ٥٤٥-٥٤٦
- ان ذلك لنقص كبير ١٠٩
- ان رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال :
 يا رسول الله رايت هذه الليلة فيما يرى النائم كأنى أصلى
 خلف شجرة تسجد لسجودى فسمعتها وهى ساجدة
 تقول : اللهم اكتب لى بها عندك أجرا وضع عنى بها وزرا ،
 واجعلها لى عندك ذخرا وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك
 داود . قال ابن عباس فرايت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قرأ سجدة فسمعتة وهو ساجد يقول مثل ما قال
 الرجل عن الشجرة ٥٦٠
- ان رجلا أصاب من امرأة قبيلة فأتى النبى صلى الله
 عليه وسلم فاخبره فأنزل الله تعالى (وأقم الصلاة طرفي
 النهار وزلفا من الليل ، ان الحسنات يذهبن السيئات)
 ان رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم = أتى رجل
 ان زيد بن ثابت قال لمروان : اتقرا فى المغرب بقل هو
 الله أحد ، وأنا أعطيناك الكوثر ؟ قال : نعم ، قال يعنى زيدا :
 فمحطوقة ، لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
 فيها باطول الطولين (المص) ٣٤٥
- ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يكشفان موت
 أحد ولكن يخوف الله بهما عباده فاذا رأيتهم منها شيئا
 فصلوا وادعوا الله حتى يكشف ما بكم ٥٠٠
- ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد ٤٥٠
- ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من العاملين ، وان
 صليتها أربعا كتبت من المحسنين وأن صليتها ستا
 كتبت من القانتين ، وان صليتها ثمانيا كتبت من الفائزين ،
 وان صليتها عشرا لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب ، وان
 صليتها ثنتى عشرة ركعة بنى الله لك بيتا فى الجنة .. ٥٣١

- ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه مر بالمسجد فصلى
ركعة فتبعه رجل فقال : يا امير المؤمنين انما صليت ركعة ؟
فقال : انما هي تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص .. ٥٤٠
- ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرا يوم الجمعة على
المنبر سورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد
وسجد الناس حتى اذا كانت الجمعة القابلة قراها حتى اذا
جاء السجدة قال : يا ايها الناس انما نمر بالسجود فمن
سجد فقد اصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه، ولم يسجد عمر
ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جاء يوم الخندق بعدما
غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال : يا رسول
الله ما كادت اُصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال
صلى الله عليه وسلم : والله ما صليتها ، فقمنا الى بطحان
فتوضا للصلاة وتوضانا لها فصلى العصر بعد ما غربت
الشمس ثم صلى بعدها المغرب .. ٧٤
- ان في الجنة بابا يقال له الريان يدخل فيه الصائمون
لا يدخل منه غيرهم .. ٤٩٧
- ان في الليل لساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله
خيرا من امر الدنيا والاخرة الا اعطاه اياه وذلك كل ليلة
ان فقراء المهاجرين اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا : ذهب اهل = اتى .. ٥٣٩
- ان قوما من الفرس سألوا سلمان الفارسي رضى الله
عنه ان يكتب لهم شيئا من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب
بالفارسية .. ٣٤١
- انما كان الاذان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
مرتين والاقامة مرة مرة غير انه يقول : قد قامت الصلاة
قد قامت الصلاة .. ١٠٣
- ان لولدك عليك حقا .. ١٣
- انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .. ٢٤ - ٢٤١
- ان امرأة سالت النبي صلى الله عليه وسلم قالت :
يا رسول الله ان ابنتي اصابها الحصبة فتمزق شعرها واني
زوجتها افاصل فيه ؟ فقال : لعن الله الواصلة والموصلة
ان من القرآن سورة ثلاثين آية شفعت لرجل حتى
غفر له وهي : تبارك الذي بيده الملك .. ٢٩١
- انما هلكت بنو اسرائيل حين اتخذوا نساؤهم .. ١٤٨

انما انا بشر فلا تعاقبني ، ايما رجل من المؤمنين آذنته
او شتمته فلا تعاقبني فيه ٤٨٩-٤٩٠

انما بقاءكم فيما سلف من الامم قبلكم كما بين صلاة
المصر الى غروب الشمس اوتي اهل التوراة التوراة فعملوا
حتى اذا انتصف النهار عجزوا فاعطوا قيراطا قيراطا ثم اوتي
اهل الانجيل الانجيل فعملوا الى صلاة المصر فعجزوا فاعطوا
قيراطا قيراطا ثم اوتينا القرآن فعملنا الى غروب الشمس
فاعطينا قيراطين قيراطين فقال اهل الكتاب اي ربنا اعطيت
هؤلاء قيراطين واعطينا قيراطا ونحن اكثرهم عملا قال الله
تعالى : هل ظلمتكم من اجركم من شيء ؟ قالوا : لا قال :
فهو فضلي اوتيه من اشاء ٢٦

ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يسجد على
سبعة اعضاء يديه وركبتيه واطراف اصابعه وجبهته .. ٤٠٢

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حلة حمراء
فركز عنزة فجعل يصلي اليها بالبطحاء يمررون الناس
من ورائها الكلب والحمار والمرأة ٢٢٥-٢٢٤

ان النبي صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر
فيها بالقراءة فقال : هل قرأ معي احد منكم ؟ فقال رجل :
نعم يا رسول الله قال : اني اقول مالي انازع القرآن فانتهي
الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما
جهر فيه بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول
الله صلى الله عليه وسلم ٣٢٤-٣٢١-٣٢٠

ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح سبعة
الضحى ثمانى ركعات يسلم من كل ركعتين ٣٢٧-٣٢٦
٥٣١-٥٢٨

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصبح مرة
بفلس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بها ثم كانت صلاته بعد
ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر ٥٥

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد
يتقى بفضوله حر الارض وبردها ٤٠١

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طرقة وفاطمة ليلة
فقال : الا تصليان ؟ قال : قلت يا رسول الله انفسنا بيد الله
فاذا شاء ان يبعثنا بعثنا فانصرف حين قلت ذلك ثم سمعته
وهو مول يضرب فخذه وهو يقول (وكان الانسان اكثر شيء
جدلا) ٥٣٧

- ان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة الصبح فلم
يصلها حتى خرج من الوادي ... ٧٣
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسم الله الرحمن
الرحيم فعدّها آية ... ٢٨٨
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو عليهم ثم
تركه فاما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا ... ٤٨٥-٤٨٤
- ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لبريدة : يا
شيء تستفتح القرآن اذا افتتحت الصلاة ؟ قال : قلت :
بسم الله الرحمن الرحيم ... ٢٩٨
- ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما لك بن
الحويرث بعد ان قام يصلي معه ويتحفظ العلم منه عشرين
يوما واراد الانصراف من عنده الى اهله : اذهبوا الى اهليكم
ومروهم وكلموهم وصلوا كما رايتموني اصلي ... ٢٥٤-٢٥٢-٢٥١
٣١٩-٣١٣-٢٦٠
٣٦٤-٣٥٤-٣٢٧
٣٩٠-٣٨٧-٣٦٥
٤١٣-٣٩٧-٣٩٢
٤٣٠-٤٢٢
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلواته : انه
لا يتم صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء ... ٤٠١
- ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول لاصحابه :
ليكني اولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم فكان ابو هريرة
يقرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الله بن مفضل
يبعد لحدائثة سنة ... ٣١١
- ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استيقظ ليلة فقال :
سبحان الله ماذا أنزل الليل من الفتن ؟ ماذا أنزل من الخزائن ؟
من يوقظ صواحب الحجرات ، يارب كاسية في الدنيا عارية
في الآخرة ... ٥٣٧
- ان نافع بن جبير ارسله الى السائب بن اخت تمر يساله
عن شيء رآه منه معاوية في الصلاة فقال : نعم صليت معه
الجمعة في المقصورة فلما سلم الامام قمت في مقامي فصليت
فلما دخل ارسل الي فقال : لا تعد لما فعلت ، اذا
صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بذلك ... ٤٧٣

- ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
 وانما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن .. ٢٥٢
- انهما يمدبان وما يمدبان في كبير ، أما أحدهما فكان
 لا يستنزه من بوله ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة .. ١٤٠
- ان هذين حرام على ذكور أمتي حل لائهما .. ١٨٥
- انه أعظم للأجر .. ٥٦
- انه قرا في الأوليين وسبح في الآخرين .. ٢١٩
- انه لوقتها لولا ان أشق على أمتي .. ٥٩
- انه لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبح الوضوء .. ٤٠١
- اني سألت ربي وشفعت لأمتي فأعطاني ثلث أمتي
 فخررت لربي شاكرًا ثم رفعت رأسي فسألت ربي لأمتي
 فأعطاني الثلث الآخر فخررت ساجدًا لربي .. ٥٦٦
- اني لأحبك في الله قال : وأنا أبفضك في الله انك تبغى
 في أذاك .. ١١٨-١١٧
- اني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو
 باديتك فأذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع
 مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء الا شهد له يوم
 القيامة .. ١١٩
- اني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ، أريد ان أريكم كيف
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قال
 أيوب فقلت لأبي قلابة كيف كانت صلاته ؟ قال مثل شيخنا
 هذا يعني عمرو بن سلمة قال أيوب : وكان ذلك الشيخ يتم
 التكبير فإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد
 على الأرض ثم قام .. ٤٢٤
- أين تحب ان أصلي من بيتك فأشرت الى المكان الذي
 أحب ان يصلي فيه فقال : وصفنا خلفه ثم سلم وسلمنا
 حين سلم .. ٥٤٨
- اني صليت ولم أقرأ قال له علي : أتممت الركوع
 والسجود ؟ قال نعم قال : تمت صلاتك .
- أيما امرأة أصابت بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة ٤٤ - ٣٤٨
- أي الدعاء أسمع ؟ قال صلى الله عليه وسلم : جوف
 الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات .. ٤٦٥
- أيكم المتكلم بالكلمات ؟ فإرم القوم فقال : أيكم المتكلم

- بها ؟ فانه لم يقل باسا ، فقال رجل : جئت وقد حفرني
النفس فقلتها فقال : رأيت اثني عشر ملكا يتدرونها ايهم
يرفعها ٢٧٧
- ايما رجل من المؤمنين أذيته أو شتمته فلا تعاقبني فيه ٤٨٩-٤٩٠
بادروا الصبح بالوتر ٥٠٩
- تباركت وتعاليت وصلى الله على النبي وسلم ٤٧٤
- بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً الى اليمن فقال :
ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول الله فان هم
أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس
صلوات في كل يوم وليلة ، فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن
الله تعالى افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم
وترد الى فقرائهم ٥١٥-٥١٦
- بعث النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من خير أبا
عامر على جيش الى اوطاس وأن أبا عامر رضى الله عنه
استشهد فقال لأبى موسى يا ابن أخى أمرنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقل له استغفر لى ومات أبو عامر
قال أبو موسى فرجعت الى النبي صلى الله عليه وسلم
فأخبرته فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال : اللهم
اغفر لعبدك أبى عامر ورأيت بياض أبيه ثم قال : اللهم
اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك ومن الناس ، فقلت
ولى فاستغفر فقال : اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه ،
وادخله يوم القيامة مدخلا كريما ٤٨٨-٤٨٩
- بل هى سنة - جواب ابن عباس فى الإقضاء ٤١٥
- بنى الاسلام على خمس ٤٩٧
- بيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا
اذ أغفى اغفاء ثم رفع رأسه متبسما فقلنا : ما أضحكك
يا رسول الله قال : أنزلت على سورة فقرأ بسم الله الرحمن
الرحيم انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ان شأنك
هو الأبر ٢٩٣-٣٠٥
- بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ١٥- ١٩
- بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، بين كل
أذانين صلاة ، قال فى الثالثة : لمن شاء ٥٠٣-٥٠٤
- بينما رجل يصلى مسبباً أزاره قال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم : اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء فقال :

- اذهب فتوضأ فقال رجل : يا رسول الله مالك امرته ان يتوضأ ثم سكت عنه ، قال : انه كان يصلى وهو مسبل ازاره وان الله تعالى لا يقبل صلاة رجل مسبل .. ١٨٣
- بينما نحن نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال رجل في القوم : الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من الفائز كذا وكذا ؟ قال : انا يا رسول الله قال : عجبت لها كلمة فتحت لها ابواب السماء .. ٢٧٧-٢٧٨
- ترك عمر رضى الله عنه القراءة فقليل له في ذلك فقال : كيف كان الركوع والسجود ؟ قالوا حسنا قال : فلا بأس تلك صلاة المنافقين يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها اربعا لا يذكر الله فيها الا قليلا .. ٣٢
- ثلاثة من النبوة تعجيل الافطار وتأخير السجود ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة .. ٢٦٩
- ثلاث هن على فرائض وهن لكم تطوع : النحر والوتر وركعتا الضحى .. ٥١٧
- ثم آخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم قال في آخره : الوقت ما بين هذين .. ٢٥
- ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق .. ٣٤
- ثم ادخل اصبعيه في اذنيه وقال : صمنا ان لم اكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول .. ١٨٠
- ثم يتخير من المسئلة ما يشاء .. ٤٥٢
- ثم ليتخير من الدعاء ما شاء .. ٤٥٢
- ثم غنى رجله اليسرى وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظم الى موضعه .. ٤١٣
- ثم رفع اصبعه فرائته يحركها يدعو بها .. ٤٣٤
- ثم استأخر غير كثير ثم قال مثل ما قال وجعلها وترا .. ١٢٨
- ثم هوى ساجدا ثم غنى رجله فقعد عليها حتى يرجع كل عظم الى موضعه ثم نهض .. ٤١٩-٤٢٢
- جاء بلال فقال : السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ، الصلاة يرحمك الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم مرى ابا بكر فليصل بالناس .. ١٣٢

جاء بلال يقيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان
أخا صديء أذن ومن أذن فهو يقيم ١٢٨

جاءت امرأة الوليد الى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم تشكو اليه زوجها أنه يضربها فقال : اذهبي اليه
فقلولي له كيت وكيت ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول
فذهبت ثم عادت فقالت : انه عاد يضربني فقال : اذهبي
له فقلولي له كيت وكيت فقالت : انه يضربني فرفع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يده فقال : اللهم عليك الوليد ٤٨٩

جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال :
يا رسول الله رأيت هذه الليلة فيما يرى النائم كأنى أصلى
خلف شجرة وكأنى قرأت سجدة فسجدت فראيت الشجرة
تسجد لسجودى فسمعتها وهى ساجدة تقول : اللهم
اكتب لى بها عندك اجرا وضع عنى بها وزرا واجعلها لى
عندك ذخرا وتقبلها منى كما قبلتها من عبدك داود ، قال
ابن عباس : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ
سجدة فسمعته وهو ساجد يقول مثل ما قال الرجل عن
الشجرة ٥٦٠

جاء رجل الى ابن مسعود فقال : قرأت المفصل الليلة فى
ركعة فقال ابن مسعود رضى الله عنه هذا كهذا الشعر لقد
عرفت النظائر التى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقرن بينهما فذكر عشرين من المفصل سورتين فى كل ركعة ٣٤٧

جاء رجل فدخل الصف وقد حفزه النفس فقال :
الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما قضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلاته قال : ايكم المتكلم بالكلمات ؟
فأرم القوم فقال : ايكم المتكلم بها ؟ فانه لم يقل بأى
فقال رجل : جئت وقد حفزنى النفس فقلت فقال : رأيت
اثنى عشر ملكا يبتدونها ايهم يرفعها ٢٧٧

جاء رجل من أهل نجد فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس صلوات فى اليوم
والليلة ، فقال : هل على غيرها ؟ قال : لا ألا أن تطوع ،
وسأله عن الزكاة والصيام وقال فى آخره : والله لا أزيد على
هذا ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
أفلح ان صدق ٥١٥-٥٥٦

جاء سليك القطفائى يوم الجمعة ورسول الله صلى الله
عليه وسلم قاعدا على المنبر فقام سليك قبل أن يصلى فقال

له النبي صلى الله عليه وسلم : أركعت ركعتين ؟ قال :
لا قال : قم فاركعهما

٥٤٥

جاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوم الخندق بعدما
غربت الشمس فجعل يسب كفار قريشى وقال : يا رسول
الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال
صلى الله عليه وسلم : والله ما صليتها فقمنا الى بطحان
فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها فصلى العصر بعد ما غربت
الشمس ثم صلى بعد المغرب

٧٤

جئت أطلب عليا رضى الله عنه فلم أجده فقالت فاطمة
رضى الله عنها : انطلق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بدعوه فاجلس فجاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فدخل فدخلت معهما فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
حسنا وحسينا فأجلس كل واحد منهما على فخذه وأدنى
فاطمة من حجره وزوجها ثم لف عليهم ثوبه وأنه منتبذ
فقال : انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت
ويطهركم تطهيرا . اللهم هؤلاء أهلى اللهم حق ، قال وثلة :
قلت يا رسول الله وأنا من أهلك ؟ قال : وأنت من أهلى
قال وثلة : انها لمن أرجى ما أرجوه

٤٤٩

جاء صلى الله عليه وسلم في بيته بعدما اشتد النهار
ومعه أبو بكر رضى الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
اين تحب أن أصلى من بيتك فأشرت الى المكان الذى أحب
أن يصلى فيه ، فقام وصفنا خلفه ثم سلم وسلمنا حين سلم
يجزىء من السترة مثل مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة

٥٤٨

٢٢٧

٥١٥-٥١١-٥٠٩

٤٧٢-١٦٤

١١٠

٣٨٦

٣٨٦

اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا
اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا
جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان لنا
اجعلوها في ركوعكم (سبح اسم ربك العظيم)
اجعلوها في سجودكم (سبح اسم ربك الأعلى)
جلس عمر بن الخطاب رضى الله عنه على المنبر يوم
الجمعة فلما سكت المؤذنون قام فاثنى على الله تعالى

١٣٢

٥٢٦-٥٢٥-٥١٣

جمع عمر الناس على أبي بن كعب فكان يصلى لهم
عشرين ليلة ولا يقنت بهم الا في النصف الباقي فاذا كان
العشر الاواخر تخلف فصلى في بيته فكانوا يقولون أبعد أبى
جمع عمر رضى الله عنه الناس على قيام شهر رمضان

٥٢٨	الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حشمة
٢٥	جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة من غير خوف ولا سفر
٩١	جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المغرب والعشاء بالمزلفة بأذان واقامتين
٣٠٩	الجهري يسمي الله الرحمن الرحيم قراءة الأعراب
٢٨٨	جهري النبي صلى الله عليه وسلم يسمي الله الرحمن الرحيم
٤٨٢	جهري النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقنوت في قنوت النازلة
٤٧٢	أحبنا أن تكون عن يمينه صلى الله عليه وسلم يقبل علينا بوجهه فسمعتة يقول في قنوته : رب قني عذابك يوم تبث مبادك
٥٣٤	أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود ، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه
٩٠	حبسنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل حتى كفينا وذلك قول الله تعالى : وكفى الله المؤمنين القتال . فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها وأحسن كما تصلى في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ، ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك
٣٨٩-٣٩٠	حتى تعبدل قائما
١٩٥	الحجر من البيت
٤٦٣	حذف السلام سنة
٤٥٩	تحريمها التكبير وتحليلها السلام
٤٣٥	تحريك الأصبع في الصلاة مذكرة للشيطان
٤٣٥	تحريك الأصبع في الصلاة هو الإخلاص
٣٤٤-٣٤٣	حزنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر بقدر ثلاثين آية قدر ألم تنزيل المسجدة . وحزنا قيامه في الأوليين من العصر على قدر الأخيرتين من الظهر ، وحزنا قيامه في الأخيرتين من العصر على النصف
٣٤٨-٣٤٤-٣٤٣	حزنا قيامه في الظهر قدر ثلاثين آية

احفظ عورتك الا من زوجتك او ما ملكت يمينك ، قال :
قلت : يا رسول الله اذا كان القوم بعضهم في بعض قال :
ان استطعت ان لا يرىنها احد فلا ترىنها احدا ، قلت :
يا رسول الله اذا كان احدا خاليا ؟ قال : الله احق يستحيا
منه من الناس ١٧١

حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتين ،
سكتة اذا كبر ، وسكتة اذا فرغ من قراءة (غير المفضوب
عليهم ولا الضالين) فحفظ ذلك سمرة وانكر عليه عمران
وكتبنا الى ابي بن كعب رضى الله عنهم فكان في كتابه اليهما :
ان سمرة قد حفظ ٣٢٢

حق وسنة ان لا يؤذن لاكم احد الا وهو طاهر .. ١١٢-١١٣-١١٤
حمل النبي صلى الله عليه وسلم امامة بنت ابي العاص
في صلاته ١٥٦

حولهما ندندن ٤٥٣

اخبرني من راي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو
عند ابحار الزيت باسما كفيه ٤٩٠

خذوا من الاعمال ما تطيقون فوالله لا يل الله حتى تملاوا
خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح
فكان لا يمر برجل الا ناداه بالصلاة او حركه برجله .. ٨٠

خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال :
ان الله قد امدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي
الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر .. ٥٠٦-٥١٣-٥١٥

اخرجوا من هذا الوادي فان فيه شيطانا ٥٢١
١٦٧

خرج ليلة فاذا هو بابي بكر رضى الله عنه يصلي يخفض
من صوته ومر بممر بن الخطاب رضى الله عنه وهو يصلي
رافعا صوته ، فلما اجتمعا عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : مررت
بك يا ابا بكر وانت تصلي تخفض من صوتك قال : قد
اسمعت من ناجيت يا رسول الله . وقال لعمر : مررت
بك وانت تصلي رافعا صوتك فقال : يا رسول الله اوقظ
الوسنان واطرد الشيطان فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم : يا ابا بكر ارفع من صوتك شيئا . وقال لعمر :
اخفض من صوتك شيئا ٣٥٧-٣٥٨

- خرج صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء فركب عنزة
فجعل يصلى اليها بالبطحاء ويمرون الناس من ورائها ،
٢٢٥-٢٢٤ الكلب والحمار والمرأة
- خر ساجدا حين جاءه كتاب على رضى الله عنه من اليمن
٥٦٦ باسلام همدان
- فخررت ساجدا وعرفت أنه قد جاء الفرج (توبة كعب
٥٦٦ ابن مالك)
- خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها
٥٢٥-٥٢٦
- خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقرا (ص)
فلما مر بالسجدة تشزنا بالسجود فلما رأنا
قال : انما هي توبة نبي ولكن قد استعديتم للسجود فنزل
وسجد
٥٥٥
- خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين لنا سنننا
وعلمنا صلاتنا ، فقال : اقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم
فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا
٣٢٦-٣٢٥
- خفض صوته بآمين
٣٢٨-٣٢٤
- خمس صلوات كتبهن الله على العباد من اتى بهن لم
يضيع منهن شيئا جاء له عند الله عهد أن يدخله الجنة ،
ومن ضمهن استخفافا بحقهن جاء ولا عهد له أن شاء
عذبه وان شاء أدخله الجنة
٥١٦
- خمس صلوات افترضهن الله من احسن وضوءهن
وصلاهن لوقتتهن واتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله
عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد أن
شاء غفر له وان شاء عذبه
٢٠
- أختار النبي صلى الله عليه وسلم أبا محذورة لصوته
١١٢-١١١
- دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في
صلاة الغداة فصلى ركعتين في جانب المسجد ثم دخل مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سلم رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : يا فلان بأى الصلاتين اعتددت ؟
بصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا ؟
٥٥٠
- دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت ولم
يصل ، وخرج وركع ركعتين قبل الكعبة وقال : هذه هي
القبلة
١٩٥-١٩٤
- دخل صلى الله عليه وسلم الكعبة هو وبلال واسامة
وعثمان بن شيبة وأغلق الباب وصلى
١٩٦-١٩٥

دخل صلى الله عليه وآله وسلم المسجد فدخل رجل
فصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
ارجع فصل فانك لم تصل فصلى ثم جاء فسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فصل فانك لم تصل
ثلاثا ، فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني ،
فقال صلى الله عليه وسلم اذا قمتم الى الصلاة فكبر ثم
اقرأ فاتحة الكتاب الى آخر حديث المساء صلاته وقد جاء
نصا واشارة وبسطا وإيجازا في الصفحات :

٨٩ - ٢٨٤ - ٣١٧

٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٣٧

٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٧٧

٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠

٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣

٣٩٢ - ٤١٤ - ٤١٨

٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٨

٤٤٣

دخل صلى الله عليه وسلم المسجد وحبل ممدود بين
ساريتين فقال : ما هذا ؟ قالوا لزيتب تصلى فاذا كسلت
أو فترت أمسكت به فقال : حلوه ليصل أحدكم نشاطه فاذا
كسل أو فتر فليقعده ٥٢٧

دخلنا على ابن عباس فقلنا لشاب : سل ابن عباس
اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر ؟
فقال : لا ، . فقيل له : لعله كان يقرأ في نفسه ؟ فقال :
خشى هذه شر من الأولى ، كان عبدا مأمورا بلغ ما أُرسل
به وما اختصنا بشيء دون الناس الا بثلاث خصال أمرنا
ان نسيغ الوضوء وان لا نأكل الصدقة وان لا ننزى الحمار
على الفرس ٣١٨

أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم اذا رفع رأسه من السجود ٤٢١
أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في سورة الحج
سجدتين ٥٥٧

ذاكروا الله في الأفالين كشجرة خضراء بين أشجار يابسة
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يطيل السفر
أشعث أغبر يمد يديه الى السماء : يا رب يا رب ومطعمه
حرام ومشربه حرام فاني يستجاب لذلك ٤٨٩
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا : يا رسول
الله وما لبثه ؟ قال : أربعمائة يوم أو ثلثمائة يوم أو كثره ،

ويوم الجمعة ، وسائر أيامه كأيامكم قلنا : يا رسول الله
فذلك اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال :

لا ، اقدروا له قدره ٤٩

ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل نام حتى
أصبح قال : ذلك رجل بال الشيطان في أذنيه أو قال في

أذنه ٥٣٨

ذكروا عند عائشة رضي الله عنها ما يقطع الصلاة ،
فذكروا الكلب والحمار والمرأة فقالت : شبهتمونا بالحمير
والكلاب لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا
على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة ٢٢٩-٢٣٠-٢٣١

ذهب النبي صلى الله عليه وسلم الى بنى عمرو بن
عوف ليصلح بينهم فجاء المؤذن الى أبي بكر رضي الله عنه
فقال : اتصلي بالناس فأقيم ؟ فقال : نعم إن شئتم ، قال :
فصلى بهم أبو بكر رضي الله عنه فجاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف
فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت ، فالتفت أبو بكر رضي
الله عنه فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبت
مكانك فرفع أبو بكر يديه رضي الله عنه فحمد الله تعالى
على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ٤٨٩

فيذهب للذهاب الى العوالي ٥٧

رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي ركعتين
وقد أقيمت الصلاة فلما انصرف قال : ألتصيح أربعا ٥٥٠

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة
رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا أراد أن يركع وبمدها رفع
رأسه من الركوع ولا يرفع يديه بين السجدين ٤٢٥

رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالأبطح فخرج بلال
فأذن فاستدار في أذانه ١١٦

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم راقما يديه حتى
بدا ضبعاه يدعو لعود عثمان رضي الله عنه ٤٩٠

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب
واحد ملتصقا به مخالفا بين طرفيه على منكبيه ١٨٠

رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
محلول الأزار ١٨٩

أرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر

أول الليل أو آخره ؟ قالت : ربما أوتر في أول الليل ، وربما
أوتر في آخره ، قلت : الله أكبر الحمد لله الذي جعل في
الأمر سعة ، قلت : أرايت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان يجهر بالقرآن أو يخفت به قالت : ربما يجهر به
وربما خفت قلت : الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر
سعة

٣٥٨

رأى صلى الله عليه وسلم رجلا لا تصيب أنفه الأرض
فقال : لا صلاة لمن لم تصب أنفه من الأرض ما يصيب
الجبين

٤٠٠

رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يسلم
تسليمة واحدة

٤٦١

رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي ركعتين
وقد أقيمت الصلاة فلما انصرف قال : أصبح أربعاً

٥٥٠

رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدمو رافعا يديه
يقول : إنما أنا بشر فلا تعاقبني ، أيما رجل من المؤمنين
أذيته أو شتمته فلا تعاقبني فيه

٤٨٩-٤٩٠

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة
رفع يديه ثم لا يعود

٣٧٢-٣٦٩

رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا على السرير
بينه وبين القبلة ، مضطجعة

٢٢٩-٢٣٠-٢٣١

رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد وضع
ركبتيه قبل يديه

٣٩٥

رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر

٣٩٥

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فوضع
يديه على صدره أحدهما على الأخرى

٢٦٧-٢٧٠

رأى مالك بن الحويرث رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي
قامدا

٤٢٠-٤٢٢

رأى وائل بن حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصلي فلما سجد سجد بين كفيه

٤٠٧

رأى وائل بن حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم رفع يديه حتى دخل في الصلاة ثم التحف بثوبه ثم
وضع يده اليمنى على اليسرى

٢٦٨-٢٦٩

رأى حذيفة رضي الله عنه رجلا لا يتم الركوع والسجود

- فقال : ما صليت ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر
 ٣٨٢ الله عليها محمدا صلى الله عليه وسلم
 رأى عمر رجلا يصلى ورجل جالس مستقبلة
 ٢٢٤ فضربهما بالدرة
 رايت بلالا خرج الى الأبطح فأذن واستقبل القبلة
 فلما بلغ حى على الصلاة ، حى على الفلاح لوى عنقه يمينا
 ١١٢ وشمالا ولم يستدر
 رايت بلالا واصبعاه الى صماخى اذنيه ورسول الله
 ١١٢ صلى الله عليه وآله وسلم فى قبة له حمراء
 رايت بلالا يؤذن فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا يمينا
 ١١٢ وشمالا يقول : حى على الصلاة ، حى على الفلاح
 رأى على رضى الله عنه قوما سدلوا فقال : كأنهم
 ١٨١ اليهود فى فهورهم
 رايت عائشة تقرأ فى المصحف فاذا مرت بسجدة قامت
 ٥٦١ فسجدت
 رأى عبد الرحمن بن يزيد ابن مسعود يقوم على قدميه
 ٤٢٤ فى الصلاة
 رايت ابن عمر وابن عباس وأبا سعيد الخدرى رضى
 ٤٢٤ الله عنهم يقومون على صدور أقدامهم فى الصلاة
 أرايتم لو أن نهرا يباب احدكم يغتسل منه كل يوم
 خمس مرات ، هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يبقى من
 درنه شيء قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن
 ٢٠ - ٤٩٧ الخطايا
 ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، فلما
 انصرف قال : من المتكلم ؟ رايت بضعة وثلاثين ملكا
 ٣٩٤ يتدرونها أيهم يكتبها أول ؟
 ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء
 ما شئت من شيء بعد اهل الثناء واهل المجد حق ما قال
 العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت
 ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩١ ولا ينفع ذا الجد منك الجد
 ٣٩٢
 رحل عبد الرحمن بن عسيلة الى النبی صلى الله عليه
 وآله وسلم فقبض النبی صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى
 ٣٤٦ الطريق

- ٥٠٢ رحم الله امرأة صلى قبل العصر أربعاً
- رحم الله رجلاً قام من الليل فصلى وأيقظ امرأته فان
- أبت نضح في وجهها الماء ، رحم الله امرأة قامت من الليل
- ٥٣٧ فصلت وأيقظت زوجها فان أبى نضحت في وجهه الماء
- رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة
- كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت أعلم
- ٤٦٦ اذا انصرفوا بذلك اذا سمعته
- رفع إبهاميه الى شحمتي أذنيه ٢٦٣
- رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى
- يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق ٧
- رفع يديه حتى كانتا خيال منكبيه وحاذى بإبهاميه أذنيه ٢٦٣
- رفع النبي صلى الله عليه وسلم اليدين في الصلاة من
- السجود ٤٢٥
- رفع اليدين في الصلاة شيء تزيد به في صلاتك .. ٣٧٥
- يرفع اليدين من الركوع والرفع منه ٣٦٧
- رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر - ووصف همام
- وهو أحد الرواة خيال أذنيه - ثم التحف بثوبه ثم وضع
- يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه من
- الثوب ، ثم رفعهما ثم كبر ، فركع فلما قال : سمع الله لمن
- حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه ٣٧٠
- ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها ٥٢٢
- ركع صلى الله عليه وسلم ثم رفع رأسه فقال : غفار
- غفر الله لها وأسلم سالما الله ، وعصية عصت الله ورسوله ،
- اللهم المن بنى لحيان ، واللعن رجلاً وذكوان ثم خر ساجداً
- ٤٨٦ ومقت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين مرة يقرأ في
- الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر : قل يا أيها
- الكافرون وقل هو الله أحد ٣٥٠
- روى عن ابن عمر الجلوس على قدمه اليسرى .. ٤٢٠
- روى الرفع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثون
- ٣٧١ من الصحابة رضى الله عنهم
- زجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تصل المرأة
- برأسها شيئاً ١٤٩
- راى صلى الله عليه وسلم رجلاً لا تصيب أنفه الأرض

- فقال : لا صلاة لمن لم يصب انفه من الأرض ما يصيب
الجبين ٤٠٠
- سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أصلى في
مرايض الغنم ؟ قال : نعم ، قال : أصلى في مبارك الإبل ؟
قال : لا ١٦٦
- سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال
أحب إلى الله ورسوله ؟ قال : الصلاة لوقتها .. ٥٣-٤٩٧
- سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح قال بعد الركوع
قلت : ممن ؟ قال : عن أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله
تعالى عنهم ٤٨٤
- سألت أنسا أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يستفتح بالحمد لله رب العالمين ؟ أو بيسم الله الرحمن
الرحيم ؟ فقال : أنك لتسألنى ما أحفظه وما سألنى عنه
أحد قبلك ٣١٠
- سألت أنسا عن القنوت أكان قبل الركوع أو بعده ؟
قال : قبله ، قلت : فإن فلانا أخبرنى أنك قلت : قبل
الركوع ، قال : كذب ، إنما كنت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعد الركوع شهرا .. ٤٨٦-٤٨٧
- سألت عبد الله - يعنى ابن المبارك - عن الذى إذا دعا
مسح وجهه قال : لم أجد له ثبتا قال على : ولم أره يفعل
ذلك قال : وكان عبد الله يقنت بعد الركوع فى الوتر ، وكان
يرفع يديه ٤٨٠
- سئل أنس هل كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى
صلاة الصبح ؟ قال : نعم قال : قبل الركوع أو بعده ؟ قال :
بعد الركوع ٤٧٣
- سئل أنس كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ؟ قال : كانت مدا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بعد
بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم ٢٩٣-٣٠٣-٣٠٤
- سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم : فى كل صلاة
قراءة ؟ فقال : نعم فقال رجل من الأنصار : وجبت هذه
فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت أقرب
القوم إليه : ما أرى الإمام إذا أم القوم الا قد كفاهم ٣٢٤
- سئل النبي صلى الله عليه وسلم : أى الصلاة أفضل ؟
قال : طول القنوت ٢٣٨-٢٣٩

- سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أى العمل أحب
إلى الله تعالى ؟ قال : أدومه وإن قل ٥٢٨
- سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من آل محمد ؟
فقال : كل مؤمن تقى ٤٤٩
- سئلت من وتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قالت : كنا نعد له سواكه وطهوره فيبعثه الله ما شاء أن
يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضأ ويصلى تسع ركعات
لا يجلس فيهن الا فى الثامنة فيذكر الله ويمجده ويدعوه
ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلى التاسعة ، ثم يقعد
فيذكر الله ويمجده ويدعوه ثم يسلم تسليما يسمعه ثم
يصلى ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد ٥١١
- سئل على رضى الله عنه عن السبع المثاني ، فقال :
الحمد لله رب العالمين ، فقيل : انما هي ست آيات فقال :
بسم الله الرحمن الرحيم ٣٠٧
- سبحان الله ماذا أنزل الله من الفتنة ؟ وماذا أنزل من
الخرائن ؟ من يوقظ صواحب الحجرات ، يارب كاسية فى
الدنيا عارية فى الآخرة ٥٣٧
- سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا اله غيرك ، وجهت وجهي للذى فطر السموات والأرض
حنيفا وما أنا من المشركين ، ان صلاتي ونسكى ومحياي
ومماتي لله رب العالمين ٢٧٦-٢٧٧
- سبحانك ربنا اللهم وبحمدك ، اللهم اغفر لى - يتأول
القرآن ٢٨٥
- سبحان الملك القدوس ٥١١
- سبحان الله او سبحان ربي وذلك أدنى الكمال أن يقول :
سبحان ربي العظيم ثلاث مرات فهذا أدنى مراتب الكمال ٢٨٢
- سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة : المجررة والمزبلة
والمقبرة ومواطن الأبل والحمام وقارعة الطريق وفوق بيت
الله العتيق ١٥٨-١٦٨-١٩٨
- سبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ثم يقدم حتى
يستقبل فيقوم مستقبلا القبلة ، فيقوم طويلا ويدعو ويرفع
يديه ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيستقبل
ويقوم طويلا ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الجمرة ذات العقبة
ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول : هكذا رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يفعله ٤٨٨

- سبقت ركبته يديه ٣٤٥
- سبح قدوس رب الملائكة والروح ٣٨٥-٤٠٩-٤١٠
- ست الذرع من الحجر من البيت ١٩٥
- استتروا في صلاتكم ولويسهم ٢٢٧
- استوى قاعداً ثم قام واعتمد على الأرض بيديه ٤١٩
- سجد أبو هريرة رضي الله عنه في (إذا السماء انشقت)
وقال : سجدت بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم
فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه ٥٥٨
- السجدة لمن جلس لها ٥٥١
- السجدة على من استمع ٥٥١
- سجدة (ص) ليست من عزائم السجود
وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها ٥٥٨
- سجدها نبي الله داود توبة وسجدناها شكراً ٥٥٥
- سجد واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة .. ٤٠٦
- سجد صلى الله عليه وسلم وأمكن جبهته وأنفه من
الأرض ٤٩٧-٤٠٠
- سجد صلى الله عليه وآله وسلم على كور عمامته ٤٠١
- سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره
تبارك الله أحسن الخالقين ٤٠٩-٤١٠
- سحر نبي الله صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت فلما
فرغا من سجورهما قام نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
إلى الصلاة فصلى ، قلت لأنس : كم كان بين فراغهما من
سجورهما ودخولهما في الصلاة ؟ قال : قدر ما يقرأ الرجل
خمسین آية ٥٥
- أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر ٥٤
- اسكنوا في الصلاة ٣٧-٤٩٢
- سلوا الله يبطون كفوفكم ولا تسألوا بظهورها فإذا فرغتم
فامسحوا بها وجوهكم ٤٨٠
- يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وعن
يساره : السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده من
ههنا ومن ههنا ٤٥٥
- سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر يعلم

الناس التشهد يقول : قولوا : التحيات لله الزاقيات لله
الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن
لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .. ٤٣٦

سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يدعو في
صلاته لم يمجّد الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عجل هذا
ثم دعاه فقال له ولغيره : إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد
الله والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ثم يدعو بعد بما شاء .. ٤٤٧

سمعت أعرابيا يقول : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه
يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قرأ بالتين
والزيتون فانهى الى آخرها فليقل : وأنا على ذلك من
الشاهدين ، ومن قرأ (لا أقسم بيوم القيامة) فانهى الى
آخرها : (ليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ؟) فليقل :
بلى ، ومن قرأ (والمرسلات) فبلغ (فبأى حديث بعده
يؤمنون) فليقل : آمنا بالله .. ٥٦٢

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يقول
الله تعالى : ابن آدم لا تعجزني من أربع ركعات من أول نهارك
أكفك آخره .. ٥٣١

سمعت أبي يقول : كنا تنصرف في رمضان من القيام
فنتعجل الخدم بالسحور مخافة الفجر .. ٥٢٨

سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت
بخمسة يقول : ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم
وصالحهم مساجد إلا فلا تتخذوا القبور مساجد إني
أنهاكم عن ذلك .. ١٦٤

سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح
(إذا زلزلت الأرض) في الركعتين كلها فلا أدري أنسى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك عمدا .. ٣٤٧

سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر
(والليل إذا عسعس) .. ٣٤٧

سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بالطور
في المغرب .. ٣٤٥

سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المشاء

- بالتين والزيتون وما سمعت أحدا أحسن منه صوتا أو
قراءة ٣٤٦
- سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : المؤمنون
أطول الناس أعنقا يوم القيامة ٨٦
- سمع معاوية على المنبر يقول - وتناول قصة من شعر
كانت في يد حرسى : يا أهل المدينة أين علماءكم ؟ سمعت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول :
إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذها نساؤهم ١٤٨
- سمعنى أبى وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال :
أى بنى إياك والحدث فأنى صليت مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ومع أبى بكر وعمر وعثمان فلم أسمع رجلا
منهم يقوله ، فإذا قرأت قل الحمد لله رب العالمين ٣٠٠
- سمى عتيقا لعتقه من الجبابة فلم يسلطوا على انتهاكه
ولم يملكه أحد من الخلق ١٥٨
- السنة إذا انتصف الشهر من رمضان إن تلعن الكفرة
في الوتر بعدما يقول سمع الله لمن حمده ثم يقول : اللهم
قاتل الكفرة قال أبو عبد الله الربيرى يقتل في جميع السنة
شبهتمونا بالكلب والحمار ؟ ٣٢٩-٢٢٩
- شفلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملا الله بيوتهم
وقبورهم نارا ٦٤
- شكا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مشقة السجود عليهم فقال : استعينوا بالركب ٤٠٨
- شكا إليه رجل القحط وهو يخطب فرفع يديه ودعا
فسقوا في الحال ودام المطر إلى الجمعة الأخرى فقال رجل :
يا رسول الله تهدمت البيوت وتقطعت السبل فادع الله يرفعه
عنا فرفع في الحال ٥٦٦
- شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء
فلم يشكنا قال زهير لأبى إسحاق : أفى الظهر ؟ قال :
نعم قلت : أفى تمجيلها ؟ قال : نعم ٦٣-٣٩٧
- الصبح أربعاً ٥٥٠
- صبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير بكرة
وقد خرجوا بالمساحى فرفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يديه وقال : الله أكبر خربت خير ٤٨٨

- ٥٢٩ ذلك ركعتان يصليهما من الضحى
- ٥٦-٥٤ أصبحوا بالصبح فانه اعظم للأجر
- ١٥٨ صبروا عليه ذنوبا من ماء
- انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلاة
 جهر فيها بالقراءة فقال : هل قرأ معي أحد منكم ؟ فقال
 رجل : نعم يا رسول الله ، قال : انى اقول : ما لى انازع
 القرآن فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فيما جهر فيه بالقراءة من الصلوات حين
 سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
- ٣٢٤-٣٢١-٣٢٠
- ٣٢٦
- ٢٦٩ صف القدمين وواضع اليد على اليد من السنة
 صلاة الصبح من صلاة الليل قالوا : وللصائم ان
 يأكل حتى تطلع الشمس
- ٤٧ صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه
 الا المسجد الحرام
- ١٩٦-١٩٣ صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فاوتر
 بواحدة
- ٥١٨-٥١٢-٥٠٤
- ٥٤٩-٥٤٠
- ٤٨ صلاة النهار عجماء
- صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه (سبح اسم ربك
 الأعلى) فلما انصرف قال : ايكم قرأ ؟ اويكم القارىء ؟
 فقال رجل : انا يا رسول الله فقال : قد ظننت ان بعضهم
 خالجهما
- ٣٥٥
- صلى النبي صلى الله عليه وسلم ليالى في رمضان في
 المسجد - غير المكتوبات
- ٤٧٣
- صلى النبي صلى الله عليه وسلم ليالى فصلوها معه ثم
 تاخر وصلى في بيته باقى الشهر
- ٥٢٥
- صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد العصر
 فسأله عن ذلك فقال : انه أتاني ناس من عبد القيس
 بالاسلام من قومهم فشتلونى عن الركعتين اللتين بعد الظهر
 فهما هاتان الركعتان بعد العصر
- ٥٣٣
- وصلى بى جبريل العصر حين صار ظل كل شيء مثله
 صلى بى المرة الأخيرة حين صار ظل كل شيء مثله
- ٢٩-٢٥

صلى بي العصر في اليوم الاول = قبله

صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصبح بمكة
فاستفتح سورة (المؤمنون) حتى جاء ذكر موسى وهارون
او حتى جاء ذكر عيسى اخذت النبي صلى الله عليه وآله
وسلم سبعة فرسخ ٣٤٧

صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر فلما
انصرف انا رجل من بني سلمة فقال : يا رسول الله انا
نريد ان تنحر جزورا لنا ونحب ان تحضرها فانطلق وانطلقنا
معه فوجدنا الجزور لم تنحر فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها
ثم اكلنا قبل ان تغيب الشمس ٥٧ - ٥٨

صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر فقام
من اثنين ولم يجلس فلما قضى صلاته سجد سجدتين بعد
ذلك ثم سلم ٤٢٩

صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض الصلاة
التي يجهر فيها بالقراءة فقال : لا يقرآن احد منكم
اذا جهرت بالقراءة الا بأم القرآن ٣٢٥

صلى المغرب عند اشتباك النجوم ٣٨

صلى العصر والشمس بيضاء تقية قدر ما يسير الراكب
ثلاثة فراسخ ٥٨

صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين ولم
يقرا فيهما الا بفاتحة الكتاب ٣٥٤

صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاتين
بمزدلفة باقامة ٩٤

صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثوب واحد
يتقى بفضوله حر الأرض وبردها ٤٠١

صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه بالناس
وأبو بكر رضى الله عنه يستمعهم التكبير ٣٦٧-٣٦٦-٢٥٦

صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم المغرب في اليوم
الثاني قبل ان يغيب الشفق ٣٤

صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل بيت
المقدس ستة عشر شهرا او سبعة عشر شهرا وكان يعجبه
ان تكون قبلته قبل البيت وانه اول صلاة صلاها صلاة
العصر وصلى معه قوم فخرج رجل ممن صلى معه فمر
على اهل مسجد وهم راكعون فقال : اشهد بالله لقد صليت

- مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل حكة فداروا
 ١٩٤ كما هم قبل مكة ..
- أصلى في مريض الغنم ؟ قال : نعم قال : أصلى في
 ١٦٦ مبارك الأبل ؟ قال : لا ..
- صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى
 ٢٣٥ جنب ..
- أتصلى المرأة في ذرع وخمار ليس عليه أزار ؟ قال :
 ١٧٨ اذا كان الذرع سابغا يغطي ظهور قدميها ..
- صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان
 ٢٦٥ لا يتم التكبير - يعنى اذا خفض واذا رفع ..
- صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الصبح فقرا في أول
 ٢٤٧ ركعة (والنخل باسقات لها طلع نضيد) او ربما قال : قد
 صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة
 فافتتح البقرة فقلت : يركع عند المائة ثم مضى فقلت : يصلى
 بها في ركعة فمضى فقلت : يركع بها ثم افتتح النساء
 فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها يقرأ مترسلا اذا مضى
 بآية فيها تسبيح سبح ، واذا مر بآية سؤال سأل واذا مر
 بتعوذ تعوذ ٥٦٣
- صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجدتين
 قبل الظهر وسجدتين بعدها وسجدتين بعد المغرب
 وسجدتين بعد العشاء وسجدتين بعد الجمعة ، فاما
 المغرب والعشاء ففي بيته ٤٧٣-٥٠١
- صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابى بكر
 وعمر وعثمان رضى الله عنهم فلم أسمع احدا منهم يقرأ بسم
 الله الرحمن الرحيم ٢٩١-٣٠٠
- صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العبدین غیر
 مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة ٨٤
- صليت الى جنب سعد بن مالك فجعلت يدي بين
 ركبتي وبين فخذي وطبقتهما فضرب بيدي وقال : اضرب
 بكفك على ركبتيك وقال : يا بنى انا قد كنا نفعل هذا
 فأمرنا ان نضرب بالاكف على الركب ٣٧٦
- صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابى بكر
 وعمر رضى الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم الا عند افتتاح
 الصلاة ٣٦٩

- صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقرا البقرة فما مر بآية رحمة الا سال ولا بآية عذاب الا استعاذ ٥٦٢
- صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ٢٧٨-٣٠٠-٣٠٧
- صليت خلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقلت بعد الركوع ورفع يديه وجهه بالدهاء ٤٧٩
- صليت خلف المعتمر بن سليمان ما لا أحصى صلاة المغرب والصبح فكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها وسمعت المعتمر يقول : ما آلو أن اقتدى بصلاة انس بن مالك وقال انس : ما آلو أن اقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٣٠٦
- صلى معاوية بالمدينة يجهر فيها بالقراءة فقرا بسم الله الرحمن الرحيم لام القرآن ولم يقرأ بها للسور التي بعدها حتى قضى تلك القراءة ولم يكبر حين يهوى حتى قضى تلك الصلاة فلما سلم ناداه من شهد من المهاجرين من كل مكان : يا معاوية اسرقت الصلاة ام نسيت ؟ فلما صلى بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم التي بعد ام القرآن وكبر حين يهوى ساجدا ٣٠٥-٣٠٦
- صلى الناس وناموا اما انكم في صلاة ما انتظرونها ٥٩
- تصلى المرأة في ثلاثة اثواب درع وخمار واوار ١٧٧
- الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات ما بينهن اذا اجتنبت الكبائر ٤٩٧
- الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغش الكبائر ١٠٠
- صلوا ايها الناس في بيوتكم فان افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة ٤٧٢
- صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين ١٦٦-١٦٧
- صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة : لمن شاء ٥٠٢
- صلوا كما وايتموني أصلى ٤٥٦-٤٦٢
- يصلون لكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطاوا فلكم وعليهم ٣٥١

صليت مع ابن الزبير صلاة الفجر فصلى بغلس وكان يسفر بها فلما سلم قلت : لابن عمر ما هذه الصلاة ؟ وهو الى جانبي فقال : هذه صلاتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما قتل عمر اسفر بها عثمان رضي الله عنه

٥٥

صليت مع ابن عمر رضي الله عنهما الصبح فلم يقنت فقلت له : الا اراك تقنت ؟ فقال : ما احفظه عن احد من اصحابنا

٤٨٤

صليت الى جنب ابي فطقت بين كفي ووضعتهما بين فخذي فنهاني ابي وقال : كنا نفعله فنهينا عنه وامرنا ان نضع ايدينا على الركب

٢٧٨

صليت انا وعمران بن الحصين خلف علي بن ابي طالب رضي الله عنه فكان اذا سجد كبر واذا رفع راسه كبر واذا نهض من الركعتين كبر فلما انصرفنا اخذ عمران بيدي ثم قال : لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم او لقد ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

٣٦٥

صلى بنا ابو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع راسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين حتى قضى صلاته على ذلك وقال : اني رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلي

٢٦٦

صليت خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة فقلت لابن عباس : انه احمق فقال : تكلتك امك سنة ابي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم

٢٦٦

صليت مع ابي هريرة العتمة فقرا (اذا السماء انشقت) فسجد فقلت له فقال : سجدت خلف ابي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم

٢٤٦

صلى وراء ابي بكر الصديق رضي الله عنه المغرب فقرا في الركعتين الاوليين بام القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت حتى ان كان تمس ثيابي ثيابه فسمعتة قرا بام القرآن ، وهذه الآية (وبنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب)

٢٤٦

صليت وراء ابي هريرة رضي الله عنه فقرا بسم الله

- الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم الكتاب حتى إذا بلغ : ولا الضالين
قال : آمين وقال الناس : آمين . ويقول كلما سجد : الله
أكبر وإذا قام من الجلوس من الاثنين قال : الله أكبر ثم
يقول إذا سلم : والذي نفسي بيده اني لأشبهكم صلاة
برسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٠٢
- صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى
دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلت :
يا عم ما هذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كنا نصلي معه .. ٥٧
- صمتا - وأشار الى اذنيه - ان لم أكن سمعت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يقوله ١٨٠
- تصوم النهار ؟ قلت : نعم قال : وتقوم الليل فقلت :
نعم قال : لكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام ، وآتي النساء
فمن رغب عن سنتي فليس مني ٥٣٤
- ضعوها في سورة كذا = كان ينزل عليه الآية فيقول
أعتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى رقد
الناس واستيقظوا ورددوا واستيقظوا ورددوا واستيقظوا
فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : الصلاة ، فخرج
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : لولا أن أشق
على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا ٥٩
- أعتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى نام
أهل المسجد فخرج فصلى فقال : انه لوقتها لولا أن أشق
على أمتي ٥٩
- أعتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعشاء حتى
ناداه عمر رضي الله عنه : الصلاة ، تام النساء والصبيان
فخرج وقال : ما ينتظرها من أهل الاسلام غيركم وكانوا
يصلون فيما بين أن يفيب الشفق الى ثلث الليل الأول .. ٥٩
- أيعجز أحدكم أن يتقدم او يتأخر عن يمينه او عن
شماله في الصلاة ؟ يعني النافلة ٤٧٣
- اعتدلوا في السجود ولا يبسط أذراعهم انبساط
الكلب ٤٠٧
- عرسنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يستيقظ
حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليأخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا موضع حضرتا فيه
شيطان ١٦٨

٥٥١	عرضت النجم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
٥٥١	فلم يسجد منا أحد
٤٦٧-٤٦٦	معقبات لا يخيب قائلهن أو فاعلهن دبر كل صلاة مكتوبة ثلاثا وثلاثين تسبيحة وثلاثا وثلاثين تحميدة وأربعا وثلاثين تكبيرة
٤٥٣	علمني دعاء أدعوه في صلاتي فقال صلى الله عليه وآله وسلم قل : اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم
٤٧٣-٤٧٦-٤٧٩	علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر فقال : قل اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، انك تقضي ولا يقضى عليك ، انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت
١٠٣	علمه النبي صلى الله عليه وسلم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة
١١	علموا صبيانكم الصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها ابن عشر سنين
٢٣٨	عليك بكثرة السجود
١٧٢	عورة الرجل ما بين سرقته الى ركبته
٥٣٩	استمعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبالقيلوله على قيام الليل
١٩	العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر غزا صلى الله عليه وآله وسلم خيبر فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاقه ثم حصر الأزارع عن فخذه حتى اني لأنظر الى بياض فخذه نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
١٧٥	غط فخذه فان الفخذ من العورة
١٧٠	يستغفر له كل رطب ويابس
١١٩	أفتى انس بالقنوت بعد الركوع
٤٨٦	وفرقوا بينهم في المضاجع
١٢	أفضل الصلاة بعد الفريضة الصلاة في جوف الليل
٥٢٢-٥٣٣	أفضل الصلاة طول القنوت
٦٤	

- أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة ١٩٨-٥٣٩
- أفضل من صلاته في مسجدي هذا - يعنى الصلاة في المسجد الحرام ١٩٨
- افتقدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فظننت انه ذهب الى بعض نسائه فتعسست ثم رجعت فاذا هو راكم او ساجد يقول : سبحانك وبحمدك لا اله الا انت ، فقلت : بأبى وامى انى لقي شأن وانك لقي شأن آخر ٢٨٥
- افلح ان صدق ٢-٥١٥-٥٥٦
- فما أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلناه لكم وما أخفاه أخفيناه لكم ٣٠١-٣٥٤
- الفء مثل الشراك ٢٣
- فاتته صلى الله عليه وسلم أربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب ٢٨٨
- فاته الصبح في السفر حتى طلعت الشمس فتوضأ ثم سجد سجدتين ثم اقيمت الصلاة فصلى الفداة .. ٥٣٣
- في كل صلاة قراءة ٣٠١
- في كل صلاة يقرأ فما اسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعناكم وما أخفى عنا أخفينا وان لم تزد على أم القرآن أجزاء وان زدت فهو خير لك ٣٥٤
- استقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القبلة وتهاى ورفع يديه وقال : اللهم أهد أوسا وأت بهم .. ٤٨٩
- أقبلت بحجر ثقيل أحمله وعلى أزار خفيف وانحل ازارى ومعى الحجر لم أستطع أضعه حتى بلغت به الى موضعه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ارجع ثوبك فخذ ولا تمسحوا عراة ١٧١
- أقبلت راكباً على حمار أتان ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس يمينا الى غير جدار فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت وارسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك على احد ٢٣٠
- واستقبل باطراف اصابعه القبلة ٣٧٨
- مستقبلي القبلة وغير مستقبليها تفسر ابن عمر لقوله تعالى (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) ٢١١-٢١٢
- قد تمت صلاته وقضيت ٤٦٢
- قد سمعناك يا بلال وانت تقرأ هذه السورة ، ومن هذه

- الورقة قال : كلام طيب يجمع الله بعضه الى بعض فقال
النبى صلى الله عليه وآله وسلم : كلكم قد أصاب .. ٣٥٨ ..
قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان
يؤخر العصر مادامت الشمس تقية .. ٥٧ ..
قرأ النبى صلى الله عليه وآله وسلم في المغرب الاعراف
قرأ النبى صلى الله عليه وآله وسلم على أبى بن كعب
(لم يكن الذين كفروا) السورة وقال : أمرنى الله تعالى أن
أقرأها عليك .. ٥١٤ ..
قرأت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(والنجم) فلم يسجد ولم تسجد فيها .. ٥٥٦ ..
أقرانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس
عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل ، وفي الحج
سجدتان .. ٥٥٣ ..
تقرأ أم القرآن فقال : الحمد لله رب العالمين .. ٢٩١ ..
قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم بعدها آية
الحمد لله رب العالمين آيتين ، الرحمن الرحيم ثلاث آيات
مالك يوم الدين أربع آيات وقال هكذا : آياك نعبد وآياك
نستعين وجمع خمس أصابعه .. ٣٠٣ ..
قرأ بالاعراف فرقها في الركعتين .. ٣٦ ..
قرأ في الصبح بالواقعة .. ٣٤٨ ..
قرأ في العشاء الآخرة سورة الجمعة والمنافقين وقرأ
في الأولين من المغرب بقصار المفصل .. ٣٤٤ ..
قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في ركعتين .. ٣٤٥ ..
قرأ النبى صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم
في أول الفاتحة في الصلاة وبعدها آية .. ٢٩٢ ..
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء
٢٣٨-٤٠٩ ..
يقطع الصلاة الحمار والمرأة والكلب الأسود .. ٢٢٩-٣٢٩ ..
قام يدعو ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده
اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع
إبهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته .. ٤٣٢-٤٣٣ ..
قام بين السجدين مقترشا قدمه اليسرى .. ٤١٦ ..
كنت صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع .. ٤٨٦ ..
كنت صلى الله عليه وآله وسلم شهرا متتابعاً في الظهر

- والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة اذا قال :
سمع الله لمن حمده في الزكاة الآخرة يدعو على احياء من
بنى سليم على رعل وذكوان وعصية ويؤمن من خلفه فانزل
الله تعالى (ليس لك من الامر شيء) ٤٨٦-٤٨٤-٤٨٢
- قنت صلى الله عليه وآله وسلم شهراً يدعو عليهم ثم
ترك فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا .. ٤٨٥-٤٨٤-٤٧٣
- قنت صلى الله عليه وآله وسلم في غير الصبح عند نزول
النازلة حين قتل أصحابه القراء ٤٧٥
- قنت على رضى الله عنه في الفجر ٤٨٤
- قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأعلمنك سورة
هى اعظم السور في القرآن قبل أن تخرج من المسجد فاخذ
بيدى فلما أراد أن يخرج قلت له : ألم تقل : لأعلمنك سورة
هى اعظم سورة في القرآن قال : الحمد لله رب العالمين هى
السبع المثاني والقرآن العظيم الذى أوتيته .. ٢٨٧
- قال ابن عباس في قوله تعالى (ولقد آتيناك سبعاً من
المثاني) قال : هى فاتحة الكتاب قال : فأين السابعة ؟
قال : بسم الله الرحمن الرحيم ٢٩٣-٢٩٢
- قال صلى الله عليه وسلم للمسيء صلواته انه لا يتم
صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء ٤٠١
- قلت : يا رسول الله عورائنا ما نأتى منها وما نذر ؟
قال : احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك ،
قال : قلت : يا رسول الله اذا كان القوم بعضهم في بعض
قال : ان استطعت أن لا يرينها أحد فلا ترينها أحداً قلت :
يا رسول الله اذا كان أحداً خالياً قال : الله أحق أن
يستحيا منه من الناس ١٧١
- قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : في الحج
سجدتان ؟ قال : نعم ومن لم يسجدتهما فلا يقرأهما
قلت بأبى وأمى يا رسول الله في سكاتك بين التكبير
والقراءة ما تقول ؟ قال : أقول : اللهم باعد بينى وبين خطاياى
كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقنى من الخطايا كما
ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسل خطاياى بالماء
والثلج والبرد ٢٧٦
- قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أى الدعاء
أسمع ؟ قال : جوف الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات
٤٦٥

- قلت لانس قنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ٤٨٦ في الصبح ؟ قال : نعم بعد الركوع يسيرا
- قال رجل لعلى رضى الله عنه : انى صليت ولم اقرأ :
 ٢٨٥ اتممت الركوع والسجود ؟ قال : نعم قال : تمت صلاتك
- قال صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ حين طول في
 العشاء : يا معاذ اذا اتممت الناس فاقرا بالشمس وضحاها
 ٣٤٦ وسبح اسم ربك الاعلى واقرا بسم ربك والليل اذا يفشى
- قال زيد بن ثابت لمروان : اقرأ في المغرب بقل هو الله
 احد وانا اعطيناك الكوثر ؟ قال : نعم قال - يعنى زيدا -
 فمحلوفة لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
 ٣٤٥ فيها بأطول الطولين (المص)
- قال ابن عباس : وجهها وكفيها في قوله تعالى
 ١٧٣ (ولا يبدن زيتن الا ما ظهر منها)
- قام فصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذى هو له
 اهل وفرغ قلبه لله الا انصرف من خطبته كهيبته يوم ولادته
 ٤٩٣ امة
- اقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل ان يخرج
 الينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتى رسول
 ٢٣٥ الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا اقام في مضلاه
- قمت مع النبى صلى الله عليه وسلم ليلة فقام فقرا
 سورة البقرة ولا يمر بآية رحمة الا وقف وسأل ولا يمر بآية
 عذاب الا وقف وتعوذ ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه :
 سبحانك ذا الجبروت واللكوت والكبرياء والمظمة ثم قال
 في سجوده مثل ذلك ثم قام فقرا بال عمران ثم قرأ سورة
 ٣٥٧-٣٨٥-٣٨٦ سورة
- استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة
 ٥٦٣ ولن يحافظ على الوضوء الا مؤمن
- ٤٩٦
- ١١٢ قام على المسجد
- اكتب : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة
 العصر وقوموا لله قانتين قالت عائشة : سمعتها من رسول
 ٦٥ الله صلى الله عليه وآله وسلم
- اكثر ما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ٤٧١ ينصرف عن يمينه

- ١٦٥ تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة من عمر وابن عباس رضي الله عنهم
- ٢٣١ كره عثمان رضي الله عنه أن يستقبل وهو يصلي الرجل
- ٤٧ يكره أن لا يميل بكفيه الى القبلة اذا سجد
- ٤٩٧ كل عمل ابن آدم يضاعف ، الحسنة بعشر أمثالها الى سبعمائة ضعف قال الله تعالى (الا الصوم فانه لى وانا اجزى به يدع شهوته وطعامه من اجلي)
- ٤٩٧ كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لى وانا اجزى به والصوم جنة وللصائم فرحتان يفرحهما اذا افطر فرح بفطره واذا لقي ربه فرح بصومه
- ٤٩٧ كلكم راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في اهله ومسئول عن رعيته
- ١٣ تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة
- ١٢١ كان صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر صلاة العشاء الآخرة
- ٢٩ كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم
- ٣٠٢ كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا تلا غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال : آمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول
- ٣٢٩-٣٢٨ كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاءه جبريل عليه السلام فقرا بسم الله الرحمن الرحيم علم انها سورة
- ٢٩٣ كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس افترش اليسرى ونصب اليمنى ووضع ايهاه عند الوسطى وأشار بالسبابة ووضع اليسرى على فخذه اليسرى
- ٤٣٥-٤٣٢ كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في الاوليين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى واذا جلس في الاخير يجلس على اليثية وجعل بطن قدمه اليسرى تحت مابض اليمنى ونصب قدمه اليمنى
- ٤٤٥ كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في الاوليين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى وينهى عن عقب الشيطان
- ٤٣٠-٤٢٩ كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل الصلاة كبر ورفع يديه واذا ركع رفع يديه ، واذا قال : سمع الله لمن

حملة رفع يديه ، واذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع
ابن عمر ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٤٢٦-٤٢٧

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة قال :
وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيقا وما انا
من المشركين الى آخره واذا ركع قال : اللهم لك ركعت وبك
آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي
وعصبي ، واذا رفع قال : اللهم ربنا لك الحمد ملء
السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من
شيء بعد ، واذا سجد قال : اللهم لك سجدت وبك آمنت
ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه
وبصره تبارك الله أحسن الخالقين ٣٨٥

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل العشر الاواخر
من رمضان أحيا الليل ٥٣٥

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا رفع رأسه من
السجدة استوى قائما بتكبيرة ٤١٨

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا رفع يديه في الدعاء
لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه ٤٨٠

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا ركع فرج أصابعه
واذا سجد ضم أصابعه ٤٠٧

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد جافى عضديه
من جنبه ٤٠٥

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد جافى عضديه
من جنبه حتى ناوى له ٤٠٥-٤٠٦

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد ضم أصابعه
وجعل يديه جدو منكبيه ٤٠٦

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد قال : اللهم
لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي
خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن
الخالقين ٤٠٩-٤١٠

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد وضع أصابعه
تجاه القبلة ٤٠٦

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد وضع ركبتيه
قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه ٣٩٥

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا سافر فأراد أن

- ٢١٤-٢١٢ يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه
ركابه
- ٤٧١-٤٧٠ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم قام النساء حين
يقضى سلامه فيمكث يسرا قبل أن يقوم
- ٤٧١ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام النساء حين
يقضى تسليمه ومكث يسرا فأرى والله أعلم أن مكثه لكي
ينفذ النساء قبل أن يدركهن من انصرف من القوم
- ٤٦٧ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال :
اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر
لا إله إلا أنت
- ٦٢- ٦١ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا اشتد البرد بكر
بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة
- ٤٣٤ لا يحركها كان صلى الله عليه وآله وسلم يشير بأصبعه إذا دعا
.. .. .
- ٤٦٦ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا انصرف من صلاته
استغفر ثلاثا قال : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت
يا ذا الجلال والإكرام
- ٥٢٤ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى ركعتي الفجر
فإن كنت مستيقظة جدتني وألا اضطجع
- ٢٦٥-٢٦٣-٢٦٢ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من
الركوع
- ٢٧٧-٢٧٦ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال :
سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله
غيرك ، وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا
وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي
لله رب العالمين
- ٢٧٦ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة لم
ينظر إلا إلى موضع سجوده
- ٥٣٣ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا فاتته الصلاة من
الليل من وجع أو غيره صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة
- ٤٠٦ كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى فرج بين يديه
حتى يبدو وضح ابطنه من ورائه

آية كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قرأ يقطع قراءته آية
٣٠٣

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قعد في التشهد
وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى
على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة
كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قعد في الصلاة وضع
قدمه بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى ووضع يده
اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذه
اليمنى وأشار بأصبعه
٤٣٢

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قعد يدعو وضع يده
اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى
ووضع ابهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى
ركبته
٤٣٢-٤٣٣

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قعد في الصلاة جعل
قدمه اليسرى بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى
٤٣٠

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر
حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول : سمع الله لمن حمده
حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك
الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه
ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر
حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل ذلك في
الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد
الجلوس
٣٦٥-٣٦٣

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة رفع
يديه حتى يكونا خدو منكبيه ثم كبر
٥٣٦

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام من الليل ليصلي
افتتح صلاته بركعتين خفيفتين
٥٣٦

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة
اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه فاذا اراد
أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم قال : الله
أكبر ورفع ثم اعتدل فلم يصب رأسه ولم يقنع ووضع
يديه على ركبتيه ثم قال : سمع الله لمن حمده ورفع يديه
واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا ثم هوى الى
الأرض ساجدا ثم قال : الله أكبر ثم جاف عضديه عن ابطنيه
وفتح أصابع رجله ثم ثنى رجله اليسرى وقعد عليها ثم

- اعتدل حتى يرجع كل عظم موضعه معتدلاً ثم هوى ساجداً ثم قال : الله أكبر ثم ثنى رجله وقعد واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه ثم نهض ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى إذا قام من السجدة كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى الركعة التي تنقضي فيها صلاته آخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركا ثم سلم قالوا : صدقت ، هكذا صلى الله عليه وآله وسلم
- ٣٧٧-٣٧٢-٣٧٠
- ٢٦٥-٢٦٣
- كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر رفع يديه
- كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بها أذنيه
- ٢٦٣
- كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاهن بعدها
- ٥٠١
- كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا مر بالسجدة كبر وسجد
- ٥٥٩
- كان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعا في الأذان والإقامة
- ١٠٣
- كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الشتاء لسبع يبقی من الليل وفي الصيف لنصف سبع
- ٩٧
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمر مؤذنه به في السحر
- ١٣٨
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نرسل الأذان ونحذر الإقامة
- ١١٨
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يؤمننا فيأخذ شماله بيمينه
- ٢٦٩
- كان بين مصلی رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الجدار ممر الشاة
- ٢٢٥
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم بمكة وكان أهل مكة يدعون مسيلمة (الرحمن) فقالوا ان محمدا يدعو الى اله اليمامة فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخفاها فما جهر بها حتى مات
- ٣٠١-٣٠٠
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يستحب أن يؤخر العشاء
- ٥٦

كان صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيامن في شأنه كله

٤٧١

كان صلى الله عليه وآله وسلم يخفف من الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى انى لأقول : هل قرا بام الكتاب

٥٢٣

كان صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك

٣٧٥-٣٧٠

كان صلى الله عليه وآله وسلم يدعو في الصلاة (اللهم) انى اعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، واعوذ بك من فتنة الحيا والمات ، اللهم انى اعوذ بك من المائم والمفرم ، فقال له قائل : ما اكثر ما تستعيز من المائم والمفرم ؟ فقال : ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف

٤٥٣

كان صلى الله عليه وآله وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه

٥٢٦-٥٢٥

كان ابن عمر رضي الله عنهما يرمى الجمرة سبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يستقبل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيستقبل ويقوم طويلاً يدعو ويرفع يديه ثم يرمى الجمرة ذات العقبة ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل

٤٨٨

كانت الصلاة تقام فينطلق احدنا الى البقيع فيقضى حاجته ثم ياتي اهله ثم يرجع الى المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى

٣٩٤

كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكتتان : سكتة اذا قرا بسم الله الرحمن وسكتة اذا فرغ من القراءة

٣٦٢-٣٠٧

كانت الصلاة تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ مصافهم قبل أن يقوم مقامه

٢٣٥

كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ، ويصلى قبل العصر أربعاً : يفصل كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والنبيين ومن معه من المؤمنين

٤٥٦

- كان صلى الله عليه وآله وسلم يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٤٥٩
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ٤٥٥-٤٦٠-٤٦١
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يسلم عن يمينه وعن شماله يرى بياض خده : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ٤٥٥-٤٥٦-٤٦٠
- كان صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن شقيه ٤٧١
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الصبح فينصرف الرجل فيعرف جلسه ، وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين الى المائة ٣٤٦-٣٤٧
- كان صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا نزلت الشمس والعصر والشمس حية والمغرب اذا غابت الشمس والمشاء اذا رأى في الناس قلة آخر واذا رأى كثرة عجل والصبح بقلبي ٥٥
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر اذا دحضت الشمس ٥٥-٥٧
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الداهب الى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة ٥٧
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى صلاته من الليل وأنا معترضة بين يديه فاذا بقى الوتر أيقظني فاوترت ٨٠-٥٠٨-٥٠٩ ٥١٥
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ويوتر من ذلك بخمس يجلس في الآخرة ويسلم وأنه أوتر بسبع وبخمس لا يفصل بينهما بسلام ولا كلام ٥٤٠-٥٤١
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى بنا الظهر فنسمع منه الآيات بعد الآيات من سورة لقمان والذاريات ٢٤٥
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه وبمما هاجر الى المدينة ستة عشر شهرا ثم صرف الى الكعبة ١٩٤
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى تسع ركعات

- لا يجلس فيها الا في الثامنة ثم ينهض ولا يسلم فيصلى
التاسعة ثم يسلم ٥٤١
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى سجدتين خفيفتين
اذا طلع الفجر ٥٠١
- اكان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الضحى ؟ قالت :
لا الا ان يجيء من مغيبه ٥٣٠
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الضحى اربعا
ويزيد ما شاء الله ٥٣٠
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى قبل العصر اربع
ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن
يتبعهم من المسلمين والمؤمنين ٤٦١
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى العصر ركعتين ٥٠١
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى وبينه وبين
القبلة قدر ممر العنز قدر ثلاثة أذرع ٢٢٤
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فذكرت صلاة
الليل ثم قالت : فاذا سكنت المؤذن من صلاة الفجر وتبين
له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ، ثم اضطجع على
شقه الايمن حتى يأتيه المؤذن للاقامة ٥٢٣
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى قبل العصر اربعا
يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين ومن
معه من المؤمنين ٥٠١
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الوتر على راحلته
ولا يصلى عليها المكتوبة ٥١٦-٥١٧
- كان ابن مسعود يصلى فوضع يده اليسرى على اليمنى
فرآه صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على
اليسرى ٢٦٩
- كان صلى الله عليه وآله وسلم مضطجعا في بيته
كاشفا عن فخذه او ساقيه فاستاذن ابو بكر فاذن له وهو
على تلك الحال فتحدث ثم استاذن عثمان ١٧٥
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يطول القيام اكثر من
الركوع والسجود ٢٣٩
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يعرض راحلته فيصلى
اليها وكان ابن عمر يفعله ٢٢٧

كان صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا
السورة من القرآن ، فيقول قولوا : التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا
اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ٤٣٥-٤٣٦-٤٣٩

كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا عمل عملا أثبته وكان
اذا نام من الليل أو مرض صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة ،
قالت : وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام
ليلة حتى الصباح ، وما صام شهرا متتابعاً الا رمضان ٥٣٨

كان عمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ديمة ٥٣٨
كان صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور
كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : اذا هم أحدكم
بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم اني
استخيرك بعلمك ، واستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك
العظيم ، فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وانت علام
الغيب . اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني
ومعاشي وعاقبة أمري أو قال : عاجل أمري وآجله ، فاقدره
لي ويسره لي ثم بارك لي فيه ، اللهم ان كنت تعلم أن هذا
الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل
أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير
حيث كان ثم أرضني به ، ويسمى حاجته ٥٤٦

كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ دبر الصلاة بهؤلاء
الكلمات : اللهم اني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك من أن أرد
إلى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب
القبر ٤٦٧

كان صلى الله عليه وآله وسلم يفلس بالفجر ٥٦
كان صلى الله عليه وآله وسلم في الركعتين الأوليين كأنه
على الرضف قالوا : حتى يقوم ٤٤٢

كان صلى الله عليه وآله وسلم يفتتح القراءة بيسم الله
الرحمن الرحيم ٣٠٣

كان صلى الله عليه وآله وسلم يفتح أصابع رجله
كان صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بالتكبير
والقراءة بالحمد لله رب العالمين ٢٦١-٣٠٠

كان صلى الله عليه وآله وسلم ينفلت من صلاة الفداة
حين يعرف الرجل جليسه ، وكان يقرأ بالسنتين إلى المائة ٥٥

٥١٢-٥٠٥	كان صلى الله عليه وآله وسلم يفصل بين الشفع والوتر
٥١٢	كان صلى الله عليه وآله وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعتها
٥٥١	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا القرآن فإذا مر بسجدة كبر وسجد وسجدنا معه
٣٤٤	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح (إذا زلزلت الأرض)
٣٥٠-٣١٩	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ويسمعا الآية أحيانا وكان يطيل في الأولى ما لا يطيل في الثانية ، ويقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب في كل ركعة
٣١٩	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ويسمعا الآية أحيانا ويقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب
٣٤٤-٣١٩	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الأخيرين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الأخيرين قدر نصف ذلك
٣٤٤	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الظهر بالليل إذا غشى وفي العصر بنحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك
٣٤٥	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق ونحوهما من السور
٣٤٦	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها
٣٤٧	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة (ألم تنزل) السجدة و (هل أتى على الإنسان)
٣٤٧	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الفجر ب (ق والقرآن المجيد) وكان صلاته بعد تخفيفا
٣٤٤	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بقصص المفصل
٣٥٨	كانت قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالليل يخفض طوراً ويرفع طوراً

١٧٥	كان صلى الله عليه وسلم قاعدا في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبتيه أو ركبتيه فلما دخل عثمان غطاها ..
٤٧٦	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهذه الكلمات
٤٨٤	كان صلى الله عليه وسلم يقنت في الصبح والمغرب ..
٣٨٥	كان صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي
٤١٣-٤١٤	كان صلى الله عليه وسلم يقول بين السجدين : اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني وعافني وارزقني واهدني
٤٠٩-٤١٠	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول في سجوده : سبح قدوس رب الملائكة والروح
٥٦٠	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول في سجود القرآن : سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
٣٨٥	كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبح قدوس رب الملائكة والروح
٤٦٥-٤٦٦	كان صلى الله عليه وسلم يقول : لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند
٥٢٧	كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثلاث وعشرين ركعة
٢٥١	كان يكبر للاحرام
٣٦٦	كان صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما
٤٠	كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها يعني العشاء
٣٨٥	كان صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك ربنا اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي
٢٦٨	كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه في الصلاة
٥٦٤	كان صلى الله عليه وآله وسلم ينشر أصابعه في الصلاة نشرًا

- كان صلى الله عليه وآله وسلم يتنفل على الراحلة وهو
٢٦٥ قاعد
- كان صلى الله عليه وآله وسلم ينهض في الصلاة على
٤٢٣ صدور قدميه
- كان صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن عقب الشيطان
٤١٦ كان صلى الله عليه وآله وسلم ينهى أن يفتش الرجل
٤٠٧ ذراعيه افتراش السبع
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يهلل في أثر كل صلاة
يقول : لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد
وهو على كل شيء قدير ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، ولا
نعبد الا اياه ، وله النعمة ، وله الفضل ، وله الثناء
الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون
٤٦٥-٤٦٦ كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث ، يسلم فيها
٥٠٥-٥٢١ ويقتل قبل الركوع
- كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلّي ركعتين في
٥٠٣ بيته
- كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلم ختم السورة
٢٩٣-٢٩٤ حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم
- كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يدع أربعاً قبل الظهر
٥٠١ ثم يخرج ويصلي بالناس ثم يدخل فيصلّي ركعتين
- كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتل الا أن يدعو لاحد
أو يدعو على أحد كان اذا قال : سمع الله لمن حمده قال :
٤٧٤ ربنا لك الحمد وذكر الدعاء
- كانت عائشة رضي الله عنها اذا تشهدت قالت :
التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله ، أشهد أن لا اله
الا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
٤٣٧-٤٤١ كان الزبير يؤمن ويؤمنون وراءه حتى أن للمسجد للجة
٣٢٧-٣٣٠ كان ابن الزبير اذا قام في الصلاة كأنه عود وحدث أن
أبا بكر رضي الله عنه كان كذلك قال : فكان يقال : ذلك
٤٩٣ الخشوع في الصلاة
- كان ابن عمر اذا رأى رجلاً لا يرفع يديه اذا ركع واذا
٣٧٥ رفع رماه بالحصى
- كان ابن مسعود يرفع يديه في القنوت
٤٩٠

- كان أبو هريرة إذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله
الرحمن الرحيم ، قال أبو هريرة هي آية من كتاب الله أقرأوا
ان شئتم فاتحة الكتاب . فانها الآية السابعة ٣٠٢
- كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا
من الأعمال تركه كفر غير الصلاة ١٩
- كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته ٤٠١
- كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصلون في المسجد الجامع فمن كان بيته من قبل بني تميم
أنصرف عن يساره ومن كان بيته مما يلي بني سليم أنصرف
عن يمينه يصلى بالبصرة ٤٧٠
- كان انس بن مالك رضى الله عنه إذا قيل قد قامت
الصلاة وثب ٢٣٢
- كان بلال يؤذن إذا دحضت ولا يقيم حتى يخرج النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فاذا خرج أقام الصلاة حين يراه ٢٣٥
- كان على بن أبى طالب رضى الله عنه يأمر الناس بقيام
شهر رمضان ويجعل للرجال اماما وللنساء اماما فكنت
أنا امام النساء ٥٢٨
- كان عمر رضى الله عنه يرفع يديه في القنوت ٤٩٠
- كان بالشام رجل يقال له أبو محمد قال : الوتر واجب
فرحت أسأل عبادة بن الصامت فقال : كذب أبو محمد ٥١٦
- كان بيتى أطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن عليه
الفجر ١١٤
- كان جالسا في نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم فقال أبو حميد السامدي أنا كنت أحفظكم لصلاة
منكبيه الحديث ٣٧٧
- النبي صلى الله عليه وسلم رآته إذا كبر جعل يديه حذاء
كان لى ثوب فيه صورة فكنت أبسطه وكان صلى الله
عليه وسلم يصلى اليه فقال لى : أخريه عنى فجعلت منه
وسادتين ١٨٤
- كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها صلى
الله عليه وآله وسلم أميطى عنا قرأكم فإنه لا تزال تصاويره
تعرض على فى صلاتى ١٨٤
- كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون

- الصلوات ليس ينادى بها فتكلموا يوما في ذلك فقال بعضهم
 اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم
 بل بوقا مثل قرن اليهود فقال عمر أولا تبثون رجلا ينادى
 بالصلاة فقال صلى الله عليه وآله وسلم : يا بلال قم فناد
 بالصلاة ٨١
- كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى ينزل
 بسم الله الرحمن الرحيم ٢٩٣
- كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون
 بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها .. ٢٦١-٢٩١
- كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه في
 شهر رمضان بعشرين ركعة وكانوا يقومون بالمائتين وكانوا
 يتوكانون على عصيتهم في عهد عثمان من شدة القيام .. ٥٢٧-٥٢٨
- كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسير فأنتهوا
 الى مضيق وحضرت الصلاة فمطرت السماء من فوقهم
 والبلية من اسفل منهم فاذن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وهو على راحلته واقام فتقدم على راحلته فصلى بهم
 يومئذ ايماء يجعل السجود أخفض من الركوع .. ١١٢
- كنت ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن
 يمينه وعن يساره حتى ارى بياض خده .. ٤٥٩
- كنت انسحر في اهلى ثم يكون سرعة بى أن أدرك صلاة
 الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .. ٥٥
- كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالتكبير ٤٦٥-٤٦٨
- كنت رديف الفضل على اثنان فجئنا والنبي صلى الله عليه
 وسلم يصلى بأصحابه بمنى فنزلنا عنها فوصلنا الصف فمرت
 بين أيديهم فلم تقطع صلاتهم ٢٣٠
- كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبل
 ابو بكر رضى الله عنه أخذنا بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما صاحبكم فقد غامر
 فسلم ١٧٥
- كنت مع ابن عمر فثوب رجل في الظهر والمصر فقال :
 اخرج بنا فان هذه بدعة ١٠٦
- كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قلنا : السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان
 وفلان فالتفت الينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال : الله هو السلام فاذا صلى أحدكم فليقل : التحيات
 للصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة

- الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فاتكم
إذا قلتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض ،
أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم
ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو ٤٣٦-٤٤٣
- كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا :
السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار
بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
علام تؤمنون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس إنما يكفي
أحدكم أن يضع يديه على فخذه ثم يسلم على أخيه من
على يمينه وشماله ٣٧٣-٣٧٤-٤٦٠
- كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم أحبينا
أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه فسمعته يقول في
قنوته رب قنبي عذابك يوم تبث أو تجمع عبادك ٤٧٢
- كنا نصلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر
وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يفتتحون بأم القرآن
فيما يجهر به ٣٠٨
- كنا نصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم تنحر الجزور فتقسم عشر قسم فناكل لحما نضيجا
قبل مغيب الشمس ٥٧
- كنا نصلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركعتين بعد غروب الشمس قيل المقرب فقلت : أكان
النبي صلى الله عليه وسلم صلاها ؟ قال : كان يرانا نصلّيها
فلم يأمرنا ولم ينهنا ٥٠٢
- كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم المقرب إذا
توارت بالحجاب ٣٨
- كنا نصلى وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما
رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده فقال رجل
وراءه : ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما
انصرف قال : من المتكلم ؟ قال : رأيت بضمة وثلاثين ملكا
يبتدونها أيهم يكتبها أول ٣٩٤
- كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة
الحر فإذا لم يستطع أحدا أن يمكن وجهه من الأرض
يسط ثوبه فيسجد عليه ٤٠١
- كنا بالمدينة وإذا أذن المؤذن بصلاة المقرب ابتدروا
السواري فركعوا ركعتين حتى أن الرجل الغريب ليدخل

المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من
يصلها ٥٠٢

كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أصرينا
حتى كنا في آخر الليل وأقعدنا وقعة ولا وقعة أحلى عند
المسافر منها فما أيقظنا إلا حر الشمس فلما استيقظ
النبي صلى الله عليه وسلم شكوا إليه ما أصابهم فقال : لا ضمير
لا ضمير ارتحلوا فارتحلوا فساروا غير بعيد ثم نزل فدعا
بالوضوء فتوضأ ونودي بالصلاة فصلى بالناس ٧١

كنا نضع الركبتين قبل اليدين ٣٩٦
كنا في مسير فأصابنا غيم فتحيرنا في القبلة فصلى كل
رجل على حدة وجعل أحدنا يخط بين يديه فلما أصبحنا
إذا نحن قد صلينا لغير القبلة فقال صلى الله عليه وسلم
قد أجزت صلاتكم ٢٢٣

كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكنا إذا أشرفنا على
واد هللنا وكبرنا ارتفعت أصواتنا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم فانكم لا تدعون
أصم ولا غافيا أنه معكم سميع قريب ٤٦٩

كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة
مظلمة ، فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل منا حياله فلما
أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل
(فأينما تولوا فثم وجه الله) ٢٢٣

كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه
وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن إلى بيوتهن
حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الفليس ٥٥

كيف أنت إذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن وقتها ؟
قال : فما تأمرني به ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ثم اذهب
لحاجتك فان أقيمت الصلاة وأنت في المسجد فصل ٥٠

كيف تقول في الصلاة ؟ قال : أتشهد وأقول : اللهم
أني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار أما أناي لا أحسن
دندنتك ولا دندنة معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم
حولهما دندن ٤٥٣

كيف تقرأ أم القرآن ؟ فقال أبي : الحمد لله رب العالمين ٢٩٧

لاصلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
يرفع يديه إلا مرة ٣٦٩

- لعن الله الواشحات والمستوشحات والمتنصحات
والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله فقالت له امرأة في ذلك
فقال : وما لي لا ألعن من لعنة صلى الله عليه وسلم وهي
في كتاب الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
عنه فانتهوا) ١٤٨-١٤٩
- لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة
لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها
بأطول الطولين (المص) ٣٣ ١٤٧-١٤٨
- لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلما
صلى الفداة رفع يديه يدعو عليهم - يعني على الذين
قتلوهم ٤٨٧-٤٧٩
- لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم
مطير وهو يتقى الطين اذا سجد بكساء عليه يجعله دون
يديه ٤٠١
- التقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم التاذين
بنفسه فقال قل : الله أكبر الله أكبر ٩٨
- ألقه على بلال فانه أندى منك صوتا ١١١
- لم يرفع النبي صلى الله عليه وسلم اليد الا في ثلاثة
مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة ٤٨٣
- لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يجهر ببسم الله
الرحمن الرحيم في السورتين حتى قبض ٣٠٦-٣٠٤-٣٠٢
- لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة
لم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ٥٥٤ ٣٠٨
- لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل
أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر ٥٢٢
- لما امر صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به
للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا
في يده فقلت : يا عبد الله اتبيع الناقوس ؟ فقال وما تصنع
به ؟ فقلت نعوذ به الى الصلاة قال : أفلا أدلك على ما هو
خير من ذلك ؟ فقلت بلى فقال تقول : الله أكبر الله أكبر الى
آخر الأذان ثم استأخر عني ثم قال : ثم تقول اذا أقيمت
الصلاة : الله أكبر الله أكبر الى آخر الإقامة ، فلما أصبحت
أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت
فقال : انها رؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال فآلق عليه

- ما رأيت فليؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته
فخرج يجر رداءه يقول : والذي بعثك بالحق يا رسول الله
لقد رأيت مثل ما رأى فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : قلله الحمد .. ٨٢
- لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء بلال
يؤذن بالصلاة فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس .. ١٣٣
- لما دخل صلى الله عليه وسلم الكعبة خرج فصلى إليها
وقال : هذه القبلة .. ٢٠٣
- لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر
رجلا فاستقبل نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم القبلة
ثم مد يديه فجعل يهتف بربه ماذا يديه حتى سقط
رداؤه عن منكبيه .. ٤٨٨
- لن يلبح النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
يعنى الفجر والعصر .. ٤٩٨
- لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الإثم لكان
أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه .. ٢٢٨
- لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا
إلا أن يستهموا عليه لاستهموا .. ٨٦ - ٨٧
- لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا .. ٤٣
- لو كنت مؤذنا لما باليت أن لا أجاهد ولا أحج ولا أعتصر
بعد حجة الاسلام .. ٨٤
- لو كنت أطيع الأذان مع الخلافة لأذنت .. ٨٦
- لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة
ولاخرت العشاء إلى نصف الليل .. ٥٩
- لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك
عند كل صلاة .. ٥٤ - ٥٨
- ليس الوتر بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه ستة ستة سنها رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم .. ٥١٦
- ما أجزاء ركعة قط من المكتوبات .. ٥١٨ - ٥١٩
- ما أسفل من الكعبين من الأزار ففي النار .. ١٨٣
- ما بال هذا ؟ فقالوا يا رسول الله يتشبه بالنساء فامر
به فنفى إلى النقيع فقالوا يا رسول الله ألا تقتله ؟ فقال :
إني نهيت عن قتل المصلين .. ١٥ - ٢٠

- ٢٣١ ما باليت أن الرجل لا يقطع صلاة الرجل
- ٢٠٢ ما بين المشرق والمغرب قبلة
- ٣٠٠ ما جهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة مكتوبة بيسم الله الرحمن الرحيم ولا أبو بكر ولا عمر
- ٥٢٨ ما أدركت الناس وهم يلعنون الكفر في رمضان قال : وكان القاريء يقوم بسورة البقرة في ثمان ركعات ، وإذا قام بها في اثنتي عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف
- ٥٣٧ ماذا أنزل من الخزائن ؟ من يوقظ صواحب الحجرات ؟
- ٥٠٢ ما رأيت أحدا يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
- ٥٣٠ ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح سبحه الضحى قط وأناى لأسبحها وإن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليدع العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم
- ٥٤ ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغفر ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء يجمع معنى المزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها
- ٢٢٧ ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الى عود ولا عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يعمد له
- ٥٢٢ ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من النوافل أسرع منه الى الركعتين قبل الفجر
- ٣٤٥ ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فلان قال سليمان : كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر ويخفف الأخيرتين ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار الفصل ويقرأ في العشاء بوسط الفصل ويقرأ في الصبح بطوال الفصل
- ٢٩٢ ما اضحكك يا رسول الله ؟ قال : أنزلت على سورة فقرا بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيناك الكوثر
- ٤٨٤ ما كنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من صلاته
- ١٨٣ ما كان أسفل من الكعبين فهو في النار ومن جر أزاره بطرا لم ينظر الله اليه

- مالك تقرأ في المغرب بقصار ؟ وقد سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقرأ بأطول الطويلين ... ٣٢٠-٣٤٥
- مالى أراكم رافعى أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ،
اسكنوا في الصلاة ... ٣٧٠
- مالى أنزع القرآن فأنهى الناس عن القراءة مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما جهر فيه بالقراءة من
الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ... ٣٢٠-٣٢٤-٣٢٦
- ٣٢٧
- ١٦٧ ... ما من نبى الا رعى الفثم ...
- ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن
وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت كفارة لما قبلها من
الذنوب ما لم يؤت كبيرة وذلك الدهر كله ... ٤٩٢
- ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلى
ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة
مثل المصلى مثل التاجر لا يخلص له ربحه
حتى يخلص رأس ماله ، كذلك المصلى لا تقبل ناقلته حتى
يؤدى الفريضة ... ٥٥١
- مثل البيت الذى يذكر الله تعالى فيه والبيت الذى
لا يذكر فيه مثل الحى والميت ... ٥٤٠
- مر صلى الله عليه وسلم برجل وقد اقيمت صلاة الصبح
فكلمه بشيء لا تدري ما هو فلما انصرفنا احطنا به نقول :
ما قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : يوشك
أحدكم أن يصلى الصبح أربعاً ... ٥٥٠
- مر صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال : انهما يعدبان
وما يعدبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله
وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة ... ١٤٠
- مر صلى الله عليه وسلم بعمر وهو يصلى رافعا صوته
فلما اجتمعا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم : مررت بك يا أبا بكر وأنت
تخفض من صوتك قال : قد أسمعت من ناجيت يا رسول
الله وقال لعمر : مررت بك وأنت تصلى رافعا صوتك فقال :
يا رسول الله أوقظ الوستان وأطرد الشيطان فقال النبي
صلى الله عليه وسلم : يا أبا بكر أرفع من صوتك شيئا
وقال لعمر أخفض من صوتك شيئا ... ٣٥٧-٣٥٨

	مررت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي
	ازاري استرخاء فقال يا عبد الله أرفع أزارك فرفعت ثم
	قال : زد فزدت فما زلت اتحراها بعد فقال بعض القوم
١٨٣	الى أين ؟ قال : الى أنصاف الساتين
٢٢٥	ممر العنز قدر ثلاثة أذرع
٢٢٦	يمرون الناس من ورائها
	أمسك راحتيه على ركبتيه كالقباض عليهما وفرج بين
٣٧٦	أصابعه
	مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها
٢٥٠-٢٦٠-٢٦١	السلام
٤٥٥	
٤٥٥	مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم
	مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله
	وسلم لصلاة العشاء الآخرة فخرج إلينا حين ذهب ثلث
	الليل أو بعده فلا ندرى شيء شغله في أهله أو غير ذلك ؟
	فقال حين خرج : انكم تنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين
	غيركم ، ولولا أن تثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة
٥٨-٥٩	ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى
	مكثه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر جهراً وأحسبه
٤٦٩	صلى الله عليه وآله وسلم لم يمكث الا ليذكر سرا
١١٠	الملك في قریش والقضاء في الانصار والاذان في الحبشة
٤٤٩	من آل محمد ؟ فقال : كل مؤمن تقى
	من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم فيصلى من الليل
	فقلبتة عينه حتى يصبح كتب له ما نوى وكان نومه
٥٢٨	صدقة عليه من ربه
	من أذن اثنتى عشرة سنة وجبت له الجنة وكتبت له
٨٦	بتأذینه في كل يوم ستون حسنة ولكل اقامة ثلاثون حسنة
٢٩١-٢٩٧	من تركها فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية
١٨٣	من جر أزاره بطرا لم ينظر الله اليه
	من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة قالت
	أم سلمة فكيف يصنع النساء بديولهن ؟ قال : يرخين
	شيرا فقالت : اذن تنكشف أقدامهن قال : فيرخينه ذواها
١٧٨	ولا يزدن عليه
١٠٦	من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد

٥٣٠	من حافظ على شقعة الضحى غفر له ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر
٥٠١	من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم على النار
٥١٤-٥٠٩-٥٠٦	من خاف ألا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يوتر آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل
٤٩-٤٥-٣١	من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
٦٨-٦٥	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة
٦٦	من يدعو فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له
٥٣٩	من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمده ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين وقال تمام المائة : لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياه وان كانت مثل زبد البحر
٤٦٧	من السنة اذا نهض الرجل الى الصلاة المكتوبة من الركعتين الاوليين أن لا يعتمد بيديه على الأرض الا أن يكون شيخا كبيرا لا يستطيع
٤٢٣	من السنة اذا قال المؤذن في اذان الفجر : حي على الفلاح قال : الصلاة خير من النوم ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله
٩٦	من السنة أن يخفى التشهد
٤٤٤	من سنة الصلاة أن تمس اليتاك عقبك بين السجدين
٤١٥	من السنة في الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة
٢٧٠	من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم تقبل له صلاة مادام عليه ، ثم أدخل أصبعيه في أذنيه وقال : صمتا ان لم أكن سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوله
١٨٥	من صلى البردين دخل الجنة
٤٩٨-٢١	من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة
٢٢٤	من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج الا ان يكون وراء الامام
٢٩١-٢٨٧-٢٨٥	
٣٢٥-٣٢٤	

- من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج
يقولها ثلاثا أي غير تمام : فقيل لابي هريرة ان تكون وراء
الامام فقال : اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال الله تعالى : قسمت
الفاتحة بيني وبين عبدى نصفين نصفها لى ونصفها لعبدى
فاذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين قال الله : حمدنى
عبدى ، واذا قال : الرحمن الرحيم قال : اثنى على عبدى ،
واذا قال : مالك يوم الدين قال : مجدنى عبدى فاذا قال :
اياك نعبد واياك نستعين قال : هذا بينى وبين عبدى
ولعبدى ما سبيل فاذا قال : اهدانا الصراط المستقيم
صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
قال : هذه لعبدى ولعبدى ما سأل ٢٨٥-٢٨٧-٢٩١
- من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى
تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمرة
تامة تامة تامة ٤٦٨
- من صلى الصبح والعصر فهو في ذمة الله فانظر يا ابن
آدم لا يطالبك الله من ذمته بشيء ٤٩٨
- من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج فقيل
لابى هريرة وانا تكون وراء الامام فقال : اقرأ بها في نفسك
من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف
اجر القائم ومن صلى نائما فله نصف اجر القاعد ٢٣٩-٢٤٠
- من غير خوف ولا مطر ٢٥
- من قرأ وراء الامام فلا صلاة له ٢٢٤
- من قرأ بأم الكتاب اجزأت عنه ٢٨٧
- من قال حين يسمع المؤذن اشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ، رضيت بالله ربنا
وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبيه ويطت له شفاعتى
يوم القيامة ١٢٢-١٢٤
- من قال في دبر كل صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن
يتكلم : لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ، عشر مرات كتب
له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر
درجات وكان يومه ذلك كله في حرر من كل مكروه وأخرس
من الشيطان ولم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم الا
الشرك بالله تعالى ٤٦٨
- من كانت له حاجة الى الله تعالى او أحد من بنى آدم

- فليتوضأ فليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثن على
الله عز وجل وليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ثم ليقل : لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم سبحانه الله رب
العرش العظيم الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات
رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر ، والسلامة من
كل اثم لا تدع لى ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة
هى لك رضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين ٥٤٧-٥٤٨
- من كل ليلة قد اوتر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم والثلث والرابع والخمس حتى بلغ العشر ٤٩٣
- من اوله وآخره وانتهى الى السحر ٥٠٩
- منكم من يصلى الصلاة كاملة ومنكم من يصلى النصف
من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما ٥٣٣
- من مؤذنونكم فقال : موالينا او عبيدنا فقال : ان
ذلك لنقص كبير ١٠٩
- من مر وراء ذلك - في سائر المصلى - ٢٥٥
- من مات وهو يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة ٢٠
- من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا
فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم ليعد الصلاة
التي صلاها مع الامام ٧٣-٧٦
- من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ٥٣٢
- من وقف بعرفة فقد تم حجه ٢٣٤
- من يوقظ صواحب الحجرات يارب كاسية في الدنيا
عارية في الآخرة ٥٣٧
- انبئني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قالت : السنت تقرا يا ايها المزمع ، فذكرته الى ان قالت
فصار قيام الليل تطوعا بعد ان كان فريضة ٤
- نيس الصحابة رضى الله عنهم قبر ابي رغال
واستخرجوا منه قضيب الذهب الذي اعلمهم النبي صلى
الله عليه وسلم انها مدفونة معه ١٦٥
- ينزل ربنا تبارك وتعالى في كل ليلة حين يبقى من ثلث
الليل الاخر يقول : من يدعو فاستجب له من يسألني
فاعطيه من يستغفرني فاغفر له ٥٣٩
- انزل الله تعالى (ولا تجهر بصلاتك) فيسمع المشركون

	فيهزأون (ولا تخافت بها) عن أصحابك فلا تسمعهم (وابتغ بين ذلك سبيلا) فخفض النبي صلى الله عليه وآله
٣١٢ وبسّم الله الرحمن الرحيم
٣٤١ نزل القرآن على سبعة أحرف
٤٦٩	نزلت (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها في الدعاء) نزلت في المؤذنين (ومن أحسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا)
٨٤ تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
١٤٠-١٣٩ لانظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف يصلي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرفع يده حتى حاذى اذنيه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرصغ والساعد ..
٢٦٧-٢٦٩	.. نعم اهل البيت عبد الله وابو عبد الله وام عبد الله ..
٤٠ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن البتراء
٥١٨ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن دخول ديار المعذنين ، وهم ثمود واصحاب الرس خشية أن يصيب الداخل ما اصابهم قال : الا أن تكونوا باكين ..
١٦٥ نهى صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة
١٨٢-١٨٣ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن اشتغال الصماء وان يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء
١٨١ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن الصماء واشتمال اليهود
١٧٩ نهى عن القنوت في الصبح
٤٨٤ نهى المرأة الحرام عن لبس القفازين والنقاب
١٧٣ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال في الصلاة
٣٦٢ نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قراءة القرآن وأنا راكع أو ساجد
٣٨٦ نهى صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يديه
٤٢٤ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن الاتقاء أى يقمى اتقاء القردة
٤١٣ نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة
٤٢٣ نهى أن يغطى الرجل فاه في الصلاة
١٨٤ نهى أن يكون الامام مؤذنا
٨٧

- ٢٣٧ نهى أبو بكر الصديق وحذيفة رضى الله عنهما عن
التعلق بالجبال ونحوها في صلاة النفل لطولها ..
- هل قرا معي أحد منكم ؟ فقال رجل : نعم يا رسول الله
قال : انى أقول : ما لي أنزع القرآن فأنتهى الناس عن
القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجر
فيه بالقراءة من الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم .. ٣٢٤-٣٢١-٣٢٠
٣٢٧-٣٢٦
- الوتر أمر حسن جميل عمل به النبي صلى الله عليه
وآله وسلم والمسلمون من بعده وليس بواجب .. ٥١٦
الوتر ثلاث توتر النهار : المغرب .. ٥١٨
- الوتر حق على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس
فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب
أن يوتر بواحدة فليفعل .. ٥١٤-٥١٢-٥٠٥
٥١٩-٥١٧
- الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا ، الوتر حق فمن لم
يوتر فليس منا ، الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا .. ٥٢١-٥١٥
- الوتر ركعة من آخر الليل .. ٥١٨
أوتروا قبل أن تصبحوا .. ٥١٥
- وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا
وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي
للرب العالمين .. ٢٧٦-٢٧٢-٢٧١
٢٨٥-٢٧٧
- وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال : فركع واعتدل ولم يصب رأسه ولم يقنعه .. ٢٧٦
- وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال : إذا سجد فرج بين رجليه .. ٤٠٦
- وصف صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس
في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى
وقعد على مقعدته .. ٤٣١-٤٣٠
- وصف لنا البراء بن عازب رضى الله عنهما - يعنى
السجود - فوضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجزته
وقال : هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يسجد .. ٤١٣

- أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت : صوم ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى والأناة على وتر ٥٣٠-٥٠٩
- وضع صلى الله عليه وسلم مرفقه الأيمن على فخذة اليمنى ثم عقد أصابعه الخمسة والتي تليها ، وحلق حلقة بأصبعه الوسطى على الإبهام ورفع السبابة ورايته يشير بها ٤٣٢
- وضع صلى الله عليه وآله وسلم يده اليمنى وأشار بأصبعه ولا يجاوز أشارته ٤٣٥
- وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط ٤٠-٣٩
- وقت الظهر ما لم تحضر العصر وصلى المغرب عند سقوط الشفق ٦٥- ٢٥
- وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق ٣٩- ٣٤
- لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ٤٦٦-٤٦٥
- ولا يبالي من وراء ذلك ٢٢٥
- لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حتى ولا ميت ١٧٠
- لا يثوبن في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر ١٠٦
- لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع ٣٨٢
- لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته لا يرى إلا أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه ، لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً ينصرف عن يساره ٤٧١
- لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ١٦٩
- لا جناح فيما بينه وبين الكعبين ، ما كان أسفل من الكعبين فهو في النار ١٨٣
- لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث : الثيب الزان والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ١٩
- لا حول ولا قوة إلا بالله ولا نعبد إلا إياه وله النعمة وله الفضل والثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ٤٦٦-٤٦٥
- لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة ١٢٥
- لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ٥٤٨
- لا يخلص له ربحه حتى يخلص رأس ماله كذلك المصلى ٥٥١
- لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الظهر والعصر أم لا ٣١٨
- لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن من افتتاح الصلاة

٢٧٠	وفي استقبال القبلة وعلى الصفا والمروة ويعرفات وجمع في
٤٧٤	المقامين وعند الجسرين
٢٣٤-٢٣٣	لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن
١٨٤-١٨٣	لا تسبقني بآمين
٥١٨-٥١٣-٥٠٥	لا اسبال في الازار والقميص والعمامة من جر شيئاً
	خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة
	لا يسلم في ركعتي الوتر
١١٩- ٨٦	لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء
١٩٣	الا شهد له يوم القيامة
٣١٩	لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد - الى آخره
٣٥٤-٣٢٤-٣١٩	لا صلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب
٤٧٣	لا صلاة لمن يقرأ بآم القرآن
٢٨٦	لا يصلى الامام في الموضع الذي فيه حتى يتحول
٢٨٥	لا صلاة الا بقراءة
٢٣١	لا صلاة الا بقرآن
	لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث
١٨٠	لا يصلين احداكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه
٢٤١	شيء فان لم يجد ثوبا يطرحه على عاتقه طرح جبلا حتى
	لا يخلو من شيء
	لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل
٤٦	لا يفركم اذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح
٣٢- ٣٩- ٤٠	حتى يستطير
٤٢٥	لا يغلبنكم الاعراب على اسم صلاة المغرب وتقول
١٧١	الاعراب هي العشاء
٤٤٥	ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع من السجود
١٨٢	لا يقبل الله صلاة جائف الا بخمار
١٣٩	لا يقبل الله صلاة الا بطهور لا يقبل الله صلاة الا بطهور
٥٥١	لا يقبل الله صلاة الا بطهور وبالصلاة على
٢٢٥-٢٢٤	لا يقبل الله صلاة رجل مسبل ازاره
	لا يقبل الله صلاة غير طهور ولا صدقة من غلول
	لا تقبل نافلة حتى يؤدي الفريضة
	لا يقطع صلاة المرء شيء وادراوا ما استطعتم
	لا يمنعن احداكم او واحدا منكم اذان بلال من سحوره
	فانه يؤذن او ينادي ليلى ليرجع قائمكم وليتنبه نائمكم
	وليس ان يقول الفجر او الصبح وقال بأصابعه ورفعها الى

- فوق وطأها الى أسفل حتى يقول هكذا وقال بسبابتيه
 ٩٩- ٩٥- ٤٦ احدهما فوق الأخرى ثم مدهما عن يمينه وشماله
 لا يمنعنكم من سجودكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل
 ٤٦ ولكن الفجر المستطير في الأفق
 ١٧٣ ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين
 لا توتروا بثلاث أوتروا بخمس أو بسبع ولا تشبهوا
 ٥١٩ بصلاة المغرب
 لا وتران في ليلة
 ٥٢١-٥٠٩ يا أبا بكر أرفع من صوتك شيئا وقال لعمر : اخفض
 ٣٥٨-٣٥٧ من صوتك شيئا
 يا أمير المؤمنين انما صليت ركعة فقال : انما هي
 ٥٦ تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص
 يا أيها الناس انما نمر بالسجود من سجد فقد أصاب
 ٥٥٦ ومن لم يسجد فلا اثم عليه ولم يسجد
 يا أهل المدينة أين علماؤكم سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول : انما هلك
 ١٤٨ بنو اسرائيل حين اتخذها نساؤهم
 ١١٢ يا بلال قم فناد
 يا حصين كم تعبد اليوم الها ؟ قال : ستة في الأرض
 وواحدا في السماء قال : فأبهم تعبد لرغبتك ورهبتك ؟
 قال : الذي في السماء ، قال : يا حصين أما انك لو أسملت
 لعلمتك كلمتين ينفعانك قال فلما أسلم قال : يا رسول الله
 ٢٣٦ علمني الكلمتين
 ٥٣٧ يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة
 يا رسول الله علمني الكلمتين اللتين وعدتني قال :
 ٢٣٦ قل : اللهم الهمني رشدی وأعدني من شر نفسي
 يا رسول الله ان ابنتي أصابتها الحصبة فتمزق
 شعرها وانى زوجتها فأفصل فيه فقال : لعن الله الواصلة
 ١٤٨ والموصولة
 ١٢٨ يا رسول الله انى أرى الرؤيا ويؤذن بلال قال : فاقم انت
 يا رسول الله رأيت هذه الليلة فيما يرى النائم كائى
 أصلى خلف شجرة وكائى قرأت سجدة فسجدت فرأيت
 الشجرة تسجد لسجودى فسمعتها تقول وهى ساجدة :

اللهم اكتب لى بها عندك اجرا وضع عنى بها وزرا واجعلها لى عندك ذخرا وتقبلها منى كما تقبلتها من هيدك داود ٥٦٠

يا رسول الله ارايت امورا كنت اتحنث بها فى الجاهلية من صدقه أو اعتاق أو صلة رحم أفيها أجر ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : أسلمت على ما أسلفت من خير ٦

يا رسول الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال صلى الله عليه وسلم : والله ما صليتها فقمنا الى بطحان فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب ٧٤

يا رسول الله انفسنا بيد الله فاذا شاء أن يبعثنا بعثنا فانصرف حين قلت ذلك ثم سمعته وهو مول يضرب فخذه وهو يقول : (وكان الانسان أكثر شيء جدلا) ٥٣٧

يا رسول الله هذا الله فما لى ؟ قال : قل : اللهم أرحمنى وارزقنى وعافنى واهدنى فلما قام قال هكذا بيده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما هذا فقد ملا يده من الخير ٣٣٤-٣٣٧

يا عباس يا عماء ألا منحك إلا أحبوك ، ألا افعل بك عشر خصال إذا فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وآخره قديمه وحديثه خطاه وعمده صفيره وكبيره سره وعلايته أن تصلى أربع ركعات تقرا فى كل ركعة بفاحة الكتاب وسورة ، فاذا فرغت من القراءة فى أول ركعة وأنت قائم قلت : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم تركع وتقولها وأنت راكع عشرا وترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ثم تهوى ساجدا فتقولها وأنت ساجد عشرا ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرا ثم تسجد فتقولها عشرا فذلك خمس وسبعون فى كل ركعة تفعل ذلك فى أربع ركعات ان استطعت ان تصلها كل يوم فافعل فان لم تفعل ففى كل جمعة مرة فان لم تفعل ففى كل شهر مرة فان لم تفعل ففى كل سنة مرة فان لم تفعل ففى كل عرك مرة ٥٤٧

يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل ٥٣٨

يا معاذ لا تدعهن دبر كل صلاة تقول : اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ٤٦٧

يوشك احدكم أن يصلى الصبح أربعاً ٥٥٠

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

٤٧ والشمس تطلع كل آخر ليلة
حمراء تبصر لونها تتوقد
أمية بن أبى الصلت

٤٨ فلما اضيأت لنا سدة
ولاح لنا من الصبح خيط أنارا
أبو داود الأيادي

٢٥٧ ان الذى رفع السماء بنى لنا
بيتاً دعائمه أعز وأطول
الفرزدق

٢٩٥ اذا مت كان الناس نصفين شامت
وأخر مثنى بالذى كنت أصنع
شاعر

٣٦٣ ملك ان تركع بـ_____وما
والدهر قد رفعه _____
شاعر

٤٠٨ يا ساقا دم عالم بـ_____حرا
قد طار في أقصى الممالك صيته
بالله قل لى يا ظلوم ولا تخف
من كان يحيى الدين كيف تميته
على بن أبى القاسم البيهقى

زفات الدين والاسلام يحيى
بمحيى الدين مولانا ابن يحيى
كان الله رب العرش يلقى
عليه حين يلقى الدرس وحيها
شاعر

رابعاً : الأعلام

- ٢٧٤ آدم (عليه السلام)
 ٢٧٢ ، ١٩٤ ابراهيم (الخليل عليه السلام)
 ٢١٢ ، ٢١١ ابراهيم التيمي
 ٢٢٧ ابراهيم بن عبد الرحمن بن اسماعيل السككي
 ٢٢٢ ابراهيم المروزي
 ابراهيم النخعي = ابن يزيد بن قيس امام الكوفة ٨ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ١٠٥ ،
 ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٨٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٢٩٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٦٥ ،
 ٤٠٠ ، ٤٢٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٥٤ ، ٥٥٧ ، ٥٦٦ ،
 ٥٦٩
 ابي بن كعب = ابو المنذر ويقال ابو الفضل رضي الله عنه ٢٩١ ، ٢٩٧ ،
 ٢٩٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٦٢ ، ٤٧٧ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ،
 ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨
 ابن الاثير الجزري = ابو السعادات مبارك
 ٢٣٦ ، ٢٤٦
 احمد بن حنبل الشيباني (الامام) ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ١٩ ، ٣٨ ، ٤٤ ،
 ٤٩ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،
 ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ،
 ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٨٣ ،
 ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ،
 ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ،
 ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ،
 ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٤٦٥ ، ٣٦٨ ،
 ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ،
 ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ،
 ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٦ ،
 ٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٣٣ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ،
 ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩
 ٨٨ احمد السيارى = احمد بن محمد بن احمد بن سيار السيارى
 ٢٣٧ احمد بن منيع
 ٤٠٦ احمد بن جزء
 ٥٤١ الاحنف بن قيس
 ٣٠٢ ادريس بن الملاء بن عبد الرحمن بن يعقوب
 ٢٩٨ الأزرق بن قيس
 ١٤٣ ، ١١٨ ، ١٠٠ ، ٨١ ، ٤٨ ، ٤٥ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٩٨ ، ١٤٣ ،

١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٤٠٥ ،
٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٨ ،
الاسفرايينى ابو يوسف صاحب المستظهرى فى الامامة والخلافة ١٤٦ ،
٣٩٩ ، ٤٧٥ ، ٤٩٦ ، ٤٧٧

اسامة بن زيد : ٦٤ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ،
اسحاق بن ابراهيم بن راهويه الحنظلى = ١٩ ، ٢٤ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥٤ ،
٦٠ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١٦٣ ، ٢٢٣ ، ٢٣٨ ،
٢٥٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ،
٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٣٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ،
٤٠٠ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٥٠ ، ٤٦٣ ، ٤٨٦ ،
٤٨٧ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،
٥٦٨ ، ٥٦٩

ابو اسحاق السبيعي = السبيعي

ابو اسحاق الشيرازى = الشيرازى

ابو اسحاق المروزي ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ١٢٦ ، ١٤٢ ،
١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٨ ،
٢٧٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٦٩ ، ٣٩٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ،
٤٥٦ ، ٥٢٠ ، ٥٢٢ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٥٧

اسماء بنت ابى بكر ذات النطاقين ام عبد الله رضى الله عنها ١٤٨ ، ٣٣٠ ،
اسماعيل (عليه السلام) ١٠٥

اسماعيل بن أمية ٢٢٥ ، ٥٦٣

اسماعيل الضرير الأستاذ ابو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله ٥٦١

اسماعيل بن عبيد الله ١٢٣٦

اسماعيل بن عليّة ٢٥١ ، ٤٢٩

الاسماعيلي = أبو بكر

الاسود بن يزيد بن قيس النخعي ابو عمر الكوفي ٥٢٧

أبو أسيد الساعدي البدرى (رض) ٣٦٨

أصبغ بن الفرج المالكي ١٩٦

الاصبهاني ابو عيسى اليهودى مؤسس فرقة العيسوية ١٠٧

الاصطخرى = أبو سعيد

الاصمى أبو سعيد عبث الملك بن قريب بن على بن أصمع ٤٤ ، ١٧٩ ،
١٨١ ، ٣٤٨ ، ٣٩١ ، ٤٨٢

الاصم أبو بكر ٢٥١ ، ٢٨٥

ابن الاعرابي ١١٨ ، ١٧٧

الاعرج = عبد الرحمن بن هرمز ٥٢٨

الاعمش سليمان بن مهران ٤١ ، ٤٧ ، ٨٤ ، ٣١١ ، ٥٢٠

افا خان ١٠٥

٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢١

ابن اكيمة

امامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٥٧ ، ١٥٦

ابو امامة (صدى بن عجلان الباهلي) ١٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٤٦٥

ابو امامة (اسعد بن سهل بن حنيف) ٥٧

امام الحرمين (ابو المعالي عبد الملك الجويني) صاحب النهاية ٣١ ، ٤١

٥٩ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦

٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨

١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٦ ، ١٨٩ ، ١٩٩ ، ٢٠٣

٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨

٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٩ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣

٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩ ، ٣٧٩

٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٥

٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩

٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٩٩ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥٢٦

٥٤٣ ، ٥٥٢ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٧

ابن الانباري (ابو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الانباري النحوي

صاحب التصانيف في النحو والادب) ٢٣ ، ٢٧٥ ، ٤٠٩

انس بن مالك رضي الله عنه ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩

٦١ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٢٣ ، ١٧٥ ، ٢١٤

٢١٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣

٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٢

٣٢٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٩

٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨

٥٠٢ ، ٥٢٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٤٨ ، ٥٦٦

الاودني (ابو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن نصر بن ورقا الاودني امام

اصحاب الشافعي واصحاب الحديث) ٢٤٢

الاوزاعي ابو عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو ٢٤ ، ٢٨ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٩٠

٩٨ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٣٥ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ، ١٨٧ ، ٢٥٢

٢٦٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧

٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٢٠ ، ٤٤٢

٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٨٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٦

ابن ابي اوفى = عبد الله بن ابي اوفى

ابو اوفى (طلحة بن خالد ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٩٨ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨

٣٤٠ ، ٣٩٣ ، ٤٠١

ابو ايوب الانصاري رضي الله عنه (واسمه خالد بن زيد) ٦٤ ، ٥٠٤

٥٠٥ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٥٠

أيوب السخثاني (أبو بكر أيوب بن أبي تيممة) ٤٢٤ ، ٤٨٦ ، ٥٢٠ .

الباشاني (علي الباشاني) ٤٨٠ .

الباقلائي القاضي أبو بكر محمد بن الطيب البصري الأشعري ١٦٩ ، ٢٩٣ .

بحينة رضي الله عنها وهي أم عبد الله واسمها عبدة ٤٠ ، ٤٢٩ .

البخاري (محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المنيرة بن بردزبه الجمفي)

٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ ،

٣٨ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ،

٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ،

١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ ،

١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ،

١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ،

١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،

٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ،

٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،

٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ،

٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ،

٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ،

٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ،

٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ،

٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ،

٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٣ ،

٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ،

٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،

٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ،

٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ،

٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ،

٥٣٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٣ ،

٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ،

٥٦٦

البراء بن عازب رضي الله عنه ١٩٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ،

٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤٧٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٥٢٠ ،

٥٦٦

أبو بردة بن أبي موسى الأشعري (رض) ٢٩ ، ٣٩٢ ،

أبو بركة فضلة بن عبيد الأسلمي ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ،

بريدة بن الحبيب ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٤٩ ، ٢٩٨ ، ٣٤٦ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ،

١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٩٥ ،
١٩٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٣٥٨

٣٠٣. البلخي (أبو حفص البلخي)

٤٨٤ البلخي (أبو عبد الله أو عبد الله بن محمد بن علي)

٧٢ ، ٧١ ، ٧٠. البلخي (أبو يحيى زكريا بن أحمد بن يحيى)

٤٦٨ البلقيني (سراج الدين عمر)

البندنجي (= محمد بن حمد بن خلف حنقس (أبو بكر) صاحب

الدخيرة) ٩ ، ٢٨ ، ٦٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٢ ، ١٣١ ،

١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ،

١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ،

٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣١٦ ، ٣٢١ ، ٣٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٩٩ ،

٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ ، ٤٧٦ ، ٥٥٢ ،

٥٥٤ ، ٥٦٠ ، ٥٦٧

١٧١ بهز بن حكيم بن معاوية

البويطي (أبو يعقوب يوسف بن يحيى) ١٧ ، ٢٩ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ١٠١ ،

١٠٨ ، ١٣٢ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٨٢ ، ٢١٤ ، ٢٥٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٣٢٠ ،

٣٤٩ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤٤٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٥٢ ، ٥٦٧

البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي) ٣٤ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٥ ،

٧٠ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ،

١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٨ ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٧٣ ، ١٨٢ ، ٢٢٤ ،

٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٦ ،

٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣١٩ ،

٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،

٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ،

٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ،

٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ،

٤٤٦ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،

٤٨٧ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ ، ٥١٣ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٧ ،

٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦٠ ،

ابن البيع (الحاكم أبو عبد الله) = الحاكم صاحب المستدرک

الترمذي (محمد بن عيسى بن سورة) ١١ ، ١٩ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٣٥ ،

٤٦ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ،

١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ،

١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ٢٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ،

٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٥٠ ، ٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ،

٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ،

٣٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ،

٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ،
 ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ،
 ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٦ ،
 ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣ ،
 ٥٤٧ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤

٥٦٠. أبو يعفر الترمذى (محمد بن أحمد بن نصير الفقيه الشافعى)

تمام بن بزيع

تميم بن أوس أبو رقية الدارى رضى الله عنه

٢٣١

التميمى (صاحب التحرير)

٢٦٧

التوامة بنت أمية بن خلف

٤٢٣

ثعلب (الامام أبو العباس أحمد بن يحيى)

٣٢٩ ، ١٧٩

أبو الشتاء الأرموى (صاحب مطالع الأنوار) ٣ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ٣٦٣ ،

٤٣٨ ، ٤٩٦

ثوبان (مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٩٦

أبو ثور (الامام) إبراهيم بن خالد بن ابن اليمان ٢٤ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٤٥ ،

٧٥ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٩ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ،

١٧٥ ، ٢٠٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٦٨ ، ٤٠٠ ، ٤٣٠ ،

٤٣٧ ، ٤٥٤ ، ٤٦٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٥٠ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ،

٥٦٩

الثورى (سفيان بن سعيد أبو عبد الله) ١٩ ، ٢٤ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٤ ،

٥٤ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٩٦ ، ٢٢٣ ، ٢٦٨ ،

٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ،

٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ،

٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ،

٤٥٤ ، ٤٦٣ ، ٥٠٤ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٥٤

زيد بن ثابت رضى الله عنه الأنصارى التجارى أبو خارجة أو أبو سعيد

أو أبو عبد الرحمن ٣٣ ، ٥٥ ، ٢٣١ ، ٢٨٦ ، ٣٢٤ ، ٣٤٥ ، ٥٣٩ ، ٥٥١ ،

٥٥٦

جابر الجعفى (بن يزيد بن الحارث بن عبد يثوث)

٤٠١

جابر بن زيد (أبو الشعثاء التابعى الأزدي البصرى) ٢٦ ، ٢٩٨ ، ٥٥٧ ،

جابر بن سمرة بن جندة بن جندة (رضى الله عنهما) ٢٠ ، ٥٥ ، ٥٧ ،

٥٩ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ،

١٦٦ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٧ ، ٢٩٨ ،

٣١٨ ، ٣٢٤ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ،

٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٧٥ ، ٤٨٩ ،

٤٩٦ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٤ ، ٥٣٨ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦

جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري (رضي الله عنهما) ٣٦٩ ، ٤٠٨ ،

٤٤٨

الجبائي (أبو علي محمد بن عبد الوهاب صاحب مقالات المعتزلة) ١٦٩

جبر بن مطعم (رضي الله عنه) ٣٤٥

أبو حنيفة وهب بن عبد الله (رضي الله عنه) ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ،

٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٣١٢ ، ٤٢٣

الجديلي أبو عبد الله (نسبة إلى جديلة) ٣١١

الجرجاني (القاضي أبو العباس أحمد بن محمد) صاحب التحرير ٢٥٧

الجرجاني (محمد بن الحسن) ٤٢ ، ٦٠ ، ١٠٨ ، ١٦٥ ، ٢٠٤ ، ٤٠٢ ،

٤٦١

الجرجاني (أبو عبد الله الخثني) = الخثني

جرهد (بن رزاح بن عدي الأسلمي أبو عبد الرحمن رضي الله عنه) ١٧٠

أبن جريج (عبد العزيز بن عبد الملك) ٤١ ، ١٠٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،

٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٢٩ ، ٣٨٥

جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه ٦٥

جرير (بن حازم) ٣٨٤ ، ٣٠٤

جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي رضي الله عنهم ١٠٥ ، ٢٩٩ ،

٣٢٨

جندب بن عبد الله البجلي (رضي الله عنه) ١٦٤ ، ٤٩٨

جندب = أبو ذر القفاري رضي الله عنه

أبو الجهم الأنصاري (رضي) ٣٢٨

أبن الجوزي (أبو الفرج) ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٩٦ ، ٥٤٧ ،

الجوهري (صاحب الصحاح) الحسن بن علي ١١ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٤٥ ،

٧٤ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ١٢٠ ، ١٤١ ، ١٦٨ ، ١٨٢ ، ٢٦٧ ، ٣٢٠ ، ٣٦٣ ،

الجويني (الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف والد إمام الحرمين) ٦٦ ،

٦٧ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٨٧ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٤٣ ، ٢٠١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٧ ،

٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٧٦ ، ٢٩٩ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ،

٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٠ ،

٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٣١ ، ٤٥١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٥

أبو حاتم الرازي (محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران مولى

تميم بن حنظلة الفطافاني) ١٨٣ ، ٣١٢ ، ٤١٣ ، ٤٨٥

أبو حاتم بن حبان (هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي) =

أبن حبان

أبن أبي حاتم (عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي) ٢٣٤ ،

٤٠١

الحارث الأعور (هو ابن عبد الله الهمداني الخارقي أبو زهير الكوفي) ٢٨٥ ،

٣٠٥ ، ٣٢٠

ابن حزم (أبو محمد على بن حزم الظاهري صاحب المحلى والجللى
والاحكام) ٧٦

الحسن البصرى ٢٩ ، ٤٤ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٣ ،
١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٢٨١ ،
٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ،
٣٦٨ ، ٣٩٩ ، ٤٤٣ ، ٤٦٣ ، ٤٧٩ ، ٥١٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ،
٥٥٠ ، ٥٥٤ ، ٥٥٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩

٤٠١ حسان بن سياره
٣٦٦ الحسن بن عمران
١٨٤ الحسن بن ذكوان
٢٩٨ الحسن بن زيد
٤٦٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٢ ، ١٠٥ الحسن بن صالح
٤٧٦ ، ٤٧٣ ، ٤٧٠ ، ٤٤٩ الحسن بن على بن الحسين رضى الله عنهم
٤٨٣ ، ٥١٠

الحسن بن عمران = أبو عبد الله السقلاني

٢٨٦ ، ٢٧٣ الحسن بن الفضل
٩٥ أبو الحسن بن القطان
٣٦٨ الحسن بن مسلم
القاضي حسين (حسين بن محمد) ٢٧ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٦٠ ،
٦٦ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٤ ، ١٢٦ ،
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ،
٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٩٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ،
٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٨٣ ، ٤٨٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ،
٤٤١ ، ٤٧٧ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٩٤ ، ٥٠٥ ، ٥٢٦ ، ٥٤٦ ، ٥٦١ ،
الحسين بن على الطبرى صاحب المدة شرح ابانة الفوراني ١٢ ، ١٧ ،
٦٠ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
١٣٨ ، ١٨٥ ، ١٩١ ، ٢٨٨ ، ٣٢٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٥١ ، ٣٨٤ ، ٤٠٢ ،
٤٠٤ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٤١ ، ٤٤٧ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥

٤٤٩ ، ٣٨٥ ، ٢٩٨ الحسين بن على رضى الله عنهما

٣٢٩ الحسين بن الفضل البلخي
الحسين بن عبيد الخزاعي (هو ابن خلف بن عبيد بن نهم بن حديفة)

٢٣٦ حفصة بنت عمر ام المؤمنين وبنت امير المؤمنين الفاروق رضى الله عنهما
٥٠١

٤٥٧ ، ٤٥٦ أبو حفص بن الوكيل

٣٢٩ الحكم بن أبى خالد

٦
١٧١
٢٨٦
٤٣٩
٣١١
٣٠٦
حماد بن أبي سليمان ٨ ، ٧٠ ، ١١٣ ، ٢٥٢ ، ٢٩٩ ، ٣١١ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠

٤٨٠
٨٦
٣٢٩
٥٢٠ ، ٤٨٩ ، ٣٠٧
أبو حميد (عبد الرحمن وقيل : المنذر بن عمرو البصري الساعدي)
٢٦٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧

١٤٨
٣٦٨
الحميد بن عبد الله بن الزبير القرشي شيخ البخاري
٢٥٠ ، ٢٢٦
أبو حنيفة (النعمان بن ثابت الإمام) ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٥ ، ٧٠ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢

٢٧٤
٥١٣
٤٢٤ ، ٤٢٣
٥٤٥
خواء
خارجة بن حذافة السهمي رضي الله عنه
خالد بن الياس
خبيب بن عدي رضي الله عنه
الختن (أبو عبد الله محمد بن الحسن بن ابراهيم الجرجاني ختن الفقيه أبي بكر الاسماعيلي)
٤٦٤ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦

٩٦
١٠٢
٥١٧
٣١١
خديجة أم المؤمنين
الخرقي (صاحب متن الفقه الحنبلي)
الخررجي (صاحب تذهيب الكمال)
خزيمة بن ثابت

ابن خزيمة (الامام الكبير ابو بكر محمد بن اسحاق) ٢٤ ، ٥٤ ، ٩٥ ،
٩٩ ، ١٠١ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ،
٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٥٤٧

٢١٤

الخضري ابو عبد الله

ابن الخضر (ابو منصور موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر) ٢٣ ،
الخطابي (ابو سليمان الخطابي) ٣٤ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ١١٩ ، ١٦٧ ، ١٧٨ ،
١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢١ ،
٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٣٨٧ ، ٣٩٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ،
٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٨

٤٨٦

خفاف بن ايماء الفقاري

٣٢٠

خلاد بن رافع رضي الله عنه

الخليل بن احمد ٤٥ ، ٤٨ ، ١٠٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٣٦٤ ، ٤١٠

٢٨٤

خواب بن اجير

٣٠٦

ابن خيثم

٣٤٦

ابن ابي خيثمة

٣٦٥ ، ٨٨ ، ٦٥

ابن خيران (ابو علي)

١٥

ابن الخيار (عبد الله بن عدي)

الدارقطني (ابو الحسن علي بن عمر الحافظ صاحب السنن) ٤٨ ،
٥٨ ، ٦٥ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١١٨ ، ١٨٤ ، ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،
٢٧٦ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ،
٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ،
٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٦١ ،
٤٦٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥١٩

الدارمي الفقيه صاحب الاستذكار ومجمع الجوامع (محمد بن عبد الواحد

المكنى بابي الفرج) ٤١ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ،
١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٧٦ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢١٣ ، ٢٩٨

٣٧٢ ، ٣٧١

الدارمي (ابو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي)

الدارمي المحدث ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن

٥٤١

عبد الصمد الدارمي التميمي السمرقندي

٤٨

ابو داود الايادي

داود (هو ابن علي الظاهري) ٥ ، ١٤ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٠ ،
٧٥ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١١٤ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥٥ ، ١٧٢ ،
١٧٥ ، ١٩٩ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ،
٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ،
٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ، ٤٤٣ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٦ ،
٥٦٩

الرافعي (عبد الكريم بن محمد عبد الكريم) ١١ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ،
 ٣١ ، ٤٢ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ،
 ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
 ١٨٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ،
 ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ،
 ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٣١٣ ،
 ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٢ ،
 ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٨٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ،
 ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٥٠٢ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٢٢ ،
 ٥٢٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٥٢ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٥

٦٣

٤٥٨ ، ٣٠٦

الربيع بن أنس

الربيع بن سليمان المرادي

الربيع بن سليمان الجيزي

ربيع بن أبي عبد الرحمن (المعروف بريعة الرأي) ١٦٣ ، ٥٢٨

١٦٥

أبو رغال

٥٧

رفاعة بن رافع بن خديج

رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن عامر بن زريق الأنصاري

الزرق أبو معاذ ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٣٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ،
 ٤٠١ ، ٤٠٨ ، ٤٢٤ ، ٤١٨

الركبي (ابن بطل الشافعي) ٣ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ١٢٣ ، ١٥٩

رملة بنت أبي سفيان = أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها بنت أبي سفيان

ابن حرب بن صخر بن حرب وقيل اسمها هند كُتبت باسمها حبيبة بنت
 عبد الله بن جحش ٥٠١

الرويانى (صاحب البحر وغيره اسماعيل بن أحمد بن محمد) ٣١ ، ٣٥ ،

٧٩ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢٨١ ، ٤٠٢ ، ٤٣٣ ،
 ٤٣٩ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥٢٩ ، ٥٤٦ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩

٤٥ ، ٢٩

الزبيدي

ابن الزبير = عبد الله

الزبيرى أبو عبد الله ٤٢ ، ٦٠ ، ٢٤١ ، ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥٢٠

الزجاج (أبو اسحاق إبراهيم بن السري النحوي) ٦٥ ، ٢٧٢ ، ٤٣٨

٥٥٧ ، ٣٦٣

زاد بن حبيش

أبو زرعة الرازي = الرازي

٣٧٣ ، ٣٣

الزعفراني (أبو الحسين بن محمد)

٤٥ ، ٥٠ ، ٧٥ ، ٥٦٩

زفر (صاحب أبي حنيفة)

٤٢٣

ابن أبي زكريا

٢٨٤

زهير بن حرب

٦٧٣

٢٢ - المجموع ج ٢

الزهرى (أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب) ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٤ ،
١٢٢ ، ١٦٣ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٣٣ ، ٢٥١ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ،
٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٤١ ، ٣٧٥ ، ٣٩٤ ، ٤٤٣ ، ٤٧٠ ، ٤٧١

زهير بن معاوية ٣٧٢

ابن زيد النحوى ٢٩ ، ٨٤ ، ٥٣٥

الشيخ أبو زيد (من قدماء أصحاب الشافعى) ٢١٤

رياد بن الحارث الصدائى (واسم الصدائى يزيد بن حرب) ١١٥ ،
١٢٨ ، ١٢٩

زياد بن علاقة ٣٤٧

زيد بن أرقم ٣١٢ ، ٥٢٩

زيد بن ثابت (رضى الله عنه) ٤٧٢

زيد بن خالد ٥٨

زيد بن على بن الحسين ٢٩٨

زيد بن وهب ٢٨٢ ، ٤٧٨

الساجى (أبو نصر المؤمن بن أحمد بن على) ٢٨

سالم بن أبى الجعد ٤٩٦

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ١٦٣ ، ٢٣٣ ، ٢٩٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ،
٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ٤٨٦ ، ٥٣٨ ، ٥٦٨

السائب بن أخت نمير ٤٧٣

السائب بن يزيد ٥٢٨

سبرة بن معبد ويقال سبرة بن عوسجة الجهنى أبو ثربة وقيل كنيته
أبو الربيع ١٢ ، ٢٢٧

ابن السبكي تاج الدين بن تقي الدين بن عبد الكافي ٤٠٧

السبيعى (أبو إسحاق عمرو بن عبد الله) ٣٩٧ ، ٤١٣ ، ٥٥٧

السدى (اسماعيل بن عبد الرحمن المفسر) ٨٤

السرخسى صاحب التعليقات والاملاء عبد الرحمن بن أحمد بن محمد

الاستاذ أبو الفرج بن الرزاز السرخسى ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٨ ،
١٣٦ ، ٣٢٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٣٦٢

ابن سريج (أبو العباس أحمد بن عمر) ١٣ ، ١٧ ، ٤٢ ، ٧٠ ، ٧١ ،

٧٩ ، ١٣٤ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ،

٢١٠ ، ٢٥٤ ، ٣١٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٥٠٠ ، ٥١٠ ،

٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٦٧

ابن سعد هو محمد صاحب الطبقات الكبرى كاتب الواقدي ٣٤١ ، ٤٢٩

سعد بن طارق ٤٨٤ ، ٤٨٥

سعد القرظ ٩٧ ، ١٠٥

سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه ويقال سعد بن مالك ١٢٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨

٣٩٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٦٦
 أبو سعيد الاصطخرى ١٤ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ،
 ٤٥ ، ٤٦ ، ٨٨ ، ١٤٢ ، ١٧٤ ، ٢١٩ ، ٢٥٩
 سعيد بن جبير ١٤٠ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ،
 ٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٥٢٠ ، ٥٤٣ ،
 ٥٥٧ ، ٥٥٠ ، ٥٤٩

سعيد بن الحارث
 ٣٦٦
 أبو سعيد بن الحارث
 ٣٦٦
 أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه ٦ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١١٩ ، ١٤٠ ،
 ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ،
 ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٨ ، ٣١٩ ،
 ٣٢٣ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٣٦٨ ، ٣٨٨ ، ٤٢٤ ، ٤٤٦ ،
 ٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨

سعيد بن عبد العزيز
 ٥٥٠ ، ٣٦٤
 سعيد بن أبى عروبة
 ٣١٢ ، ٣٠٣
 سعيد بن المسيب ١٠٣ ، ١٦٣ ، ٢٥٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٢٧ ، ٤٠٨ ،
 ٥٥٤ ، ٥٦٨

سعيد المقبرى
 ٣٩٦
 سعيد بن وهب
 ٣٩٧ ، ٦٣
 سفيان الثورى = الثورى
 سفيان بن عيينة = ابن عيينة
 السكرى (أبو زكريا السكرى)
 ٥٠٢

ابن السكن قيس
 ٣٤٧
 ابن السكيت
 ٥٣٥ ، ٣٩٧ ، ٣٢٩
 السلماى (عبدة بفتح العين وكسر الباء)
 ٥٢٠ ، ٤٨٦ ، ٦٤
 سلمان الفارسى رضى الله عنه
 ٥٥٦ ، ٤٨٧ ، ٣٤١
 أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها ١٧٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ،
 ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٥٦١

ابن أبى سلمة
 ١٨٠
 سلمة بن الاكوع
 ٤٦٣ ، ٤٦١ ، ٣٢٨ ، ١٧٩ ، ٣٨
 أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 ٢٨٦ ، ٢٨٥
 السلمى أبو عبد الرحمن السلمى (محمد بن الحسين بن موسى النسابورى)
 ٥٥٧ ، ٣٦٣ ، ٣٨٢

سليمان التيمى (ابن إبراهيم)
 ٢٩٩
 أبو سلمة سعيد بن زيد
 ٣١٠
 سلمة بن كهيل
 ٣٩٦ ، ٣٢٨

- ٤٥٤ سلمة بن هشام
٥٤٥ سليك الفطاني
٢٣٣ سليمان بن خبيب الحاربي
٥٢٨ سليمان بن أبي حثمة
سليم الرازي (أبو الفتح بن أيوب) ٤٢ ، ٦٠ ، ٩٢ ، ١٢٥ ، ٢٩٧ ، ٣٣٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦٥
٤٨٥ سماك بن حرب
٣١١ السمان أبو صالح ذكوان = أبو صالح
سمرة بن جندب رضى الله عنه ٤٦ ، ٩٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٢٢ ، ٣٦٢ ، ٤١٤ ، ٤٣٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٥ ، ٤٦١
سمرة بن معمر = أبو محدورة
سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن المخزومي أبو عبد الرحمن المدني ٤٠٨
سنجر بن ملكشاه السلجوقي ٤٠٧
السنجى (الشيخ أبو على الحسين بن شعيب بن محمد) ٣٧ ، ٣٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٩٦ ، ١٧٠ ، ٢٤٧ ، ٣٧١
سهل بن أبي حثمة ٢٢٥ ، ٢٢٤
سهل بن سعد الساعدي ٥٥ ، ٢٢٤ ، ٢٦٨ ، ٣٦٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦١
٤٨٩ ، ٤٩٧
سهل بن أبي صالح ٤٠٨
ابن سيده صاحب الحكم ١٨٢ ، ٢٣
ابن سيرين (محمد مولى أنس بن مالك) ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٦٦ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٣٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٩٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٦٣ ، ٤٨٦ ، ٥١٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٥٠ ، ٥٥٤ ، ٥٦٩
السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن) ١٧٣
القشاشي (أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الامام فخر الاسلام) صاحب
المعتمد ١٨ ، ٦٠ ، ١١٧ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٧٦ ، ٢٠٤ ، ٢٢٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣١٦ ، ٣٣٣ ، ٣٥١ ، ٣٦٥ ، ٤٢٥ ، ٥٦٧
القشافى (الامام محمد بن ادريس المطلبى) ٤ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ،
 ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ،
 ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ،
 ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ،
 ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ،
 ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٤ ،
 ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ،
 ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ،
 ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ،
 ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١٦ ،
 ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣٥ ، ٥٤١ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٦ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ،
 ٥٦٤

شدد بن اوس رضى الله عنه ٢٩٨ ، ٤٤٤
 شريك بن عبد الله القاضي ٣٩٥ ، ٣٠٦
 الشيباني (عبد الرحمن بن زياد بن انعم ابو ايوب) ٤٤٣
 شعبة بن الحجاج العتكي ٤٢٣ ، ٣٣٤ ، ٣٢٨ ، ٣١١
 الشعبي (عامر بن شراحيل) ٣٩٣ ، ٣٢٣ ، ٣١١ ، ١٦٥ ، ١٦٣ ، ١٣٩ ، ٥٥٠ ، ٤٦٣ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩

شعيب بن شبة ٢٣٦
 شعيب لعله ابن الليث بن سعد صاحب رواية وفتوى وابوه امام مصر ٣٦٤
 شقيق بن عبد الله العقيلي التابعي ٢٠ ، ١٩
 ابن شهاب الزهري = الزهري محمد بن مسلم بن شهاب ابو بكر
 شهر بن حوشب ٣١٠
 ابن ابي شيبة (هو ابو بكر عبد الله بن محمد بن ابي شيبة) ٤٢٣ ، ٤٠١ ، ٤٢٤

الشيرازي (الشيخ ابو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي
 مصنف المذهب والتنبيه واللمع وغيرها) ١٧ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٠ ،
 ٩٢ ، ١٠٨ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٤٤ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٦ ، ٤٠٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٥٥٤ ، ٥٦٢ ،
 ابو صالح ذكوان السمان ٨٤ ، ٢٢٨ ، ٤٥٣ ، ٤٦٦ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ،
 صالح مولى التوامة ٤٢٤
 صالح بن تبهان المدني ٤٢٣
 ابن الصباغ (ابو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد) صاحب
 الشامل ٦٣ ، ٨٩ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣١ ،
 ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٨٢ ، ٣٣٥ ، ٣٥٢ ،
 ٣٥٣ ، ٣٨٤ ، ٤١٤ ، ٤٢٠ ، ٤٣٣ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٩ ،
 ٥٠٠ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٥٤ ، ٥٦٤

7YA

الطوسي (أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن يوسف) ٥٠٢
طلق بن علي ٥٢١ ، ٥١٢ ، ٥٠٩ ، ٤٦

عائكة بنت عبد الله (أم مكتوم والدة عمرو) ٩٦
عاصم بن كليب ٤٨٦ ، ٤٣٣ ، ٣٦٣

أبو عاصم العبادي (محمد بن أحمد بن محمد الهروي القاضي) ١٤٢ ، ٤٩٨ ، ٢٣٥

أبو العاص (مهشم وقيل لقيط وقيل ياسر وقيل القاسم بن الربيع بن
عبد العزيز بن عبد مناف القرشي) ١٥٦

أبو العالية (الرياحي هو رفيع بن مهران) ٥٥٧
عامر بن ربيعة رضي الله عنه ٢٣٦ ، ٢٢٣

عائذ بن عمرو رضي الله عنه ٥٢١

عائشة (أم المؤمنين الصديقة ابنة الصديق رضي الله عنها) ٤ ، ٧ ، ٢٩ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، ١٣٢ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٢٢ ، ٣٤٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٧ ، ٣٨٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٥ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠ ، ٥٦٠ ، ٥٦١

عبادة بن الصامت ٢٠ ، ٤٤ ، ٥٩ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٥١٦

عباد بن بشر ١٤٣

العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه ٥٤٧ ، ٣٨

عباس العنبري ٣٨٥

أبو العباس المبرد ١٣٦

عبد الله بن أبي أوفى (واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث وكنية
عبد الله أبو ابراهيم) ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٩٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٩٣ ، ٤٠١

عبد الله ابن ببيعة ٥٥٠ ، ٤٣٠ ، ٤٢٨ ، ٤٠٦ ، ٣٢٧

عبد الله بن أبي بكر (رض) ٥٢٨

عبد الله بن جابر البياضي (رض) ٣٦٩ ، ٣٦٤

عبد الله بن جعفر ٢٩٨

عبد الله بن الحارث ١٣٨

أبو عبد الله الحكم ٢٩٩

٢٩٨ ، ١٨٣

٣٦٨

عبد الله بن الحسن

عبد الله بن دينار

عبد الله بن الزبير (أبو خبيب ويقال أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام
القرشي الأسدي) ٥٤ ، ٥٥ ، ١٥٨ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ،
٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٤٣٢ ،
٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٤٣٠ ، ٤٩٣

عبد الله الزبيري = الزبيري

٤٦٨ ، ٤٦٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٠

عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري

عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤

١١٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩

٣٤٧

عبد الله بن السائب

٥٥٠

عبد الله بن سرجس

٣٩٦

عبد الله بن سعيد المقبري

٣٢٣ ، ٦٤

عبد الله بن شداد

٥٣٠

عبد الله بن شقيق

٨٦

عبد الله صالح

٢٢٩

عبد الله بن الصامت

٢٩٨

عبد الله بن صفوان

عبد الله بن عباس (حبر الأمة وترجمان القرآن) ٢١ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٩ ،

٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٥ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٨٤ ، ١٠٩ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ،

١٥٨ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،

٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ،

٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ،

٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٣ ،

٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ،

٤٥٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٨٧ ، ٥٠٤ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ،

٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ،

٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠

ابن عبد البر أبو عمر (الحافظ الأندلسي) ٤٠ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨ ،

٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٩ ، ٣٩٧

٣٦٥

عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي

١١٩

عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة

٣٥٠

عبد الله بن عثمان بن خيثم

١٥

عبد الله بن عدي الأنصاري

٣٦٥

أبو عبد الله العسقلاني

عبد الله بن معقل (بكسر القاف) ٤٨٤
 عبد الله بن معقل (أبو سعيد المزني) ٣٢ ، ١٦٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،
 ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٢٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤
 عبد الله بن أبي مليكة ٣٠٣
 عبد الله بن نافع ٤٨٥
 عبد الله بن يعقوب بن اسحاق ٢٣١
 عبد الجبار بن وائل (وكنيته وائل أبو هنيذة) ١١٢ ، ٢٦٣ ، ٣٩٥

٤٢٤

الشيخ عبد الحق ٤٨٠
 عبد الرحمن بن أبي ٣٦٢
 عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي ٢٧٠
 أبو عبد الرحمن السلمي = السلمي
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ٧٠
 عبد الرحمن بن أبي ليلى = ابن أبي ليلى
 عبد الرحمن بن عبد القاري ٤٣٦
 عبد الرحمن بن مهدي (الامام) ٤٨٥ ، ٣٦٩
 عبد الرحمن بن محمد الفوراني = الفوراني
 عبد الرحمن بن يزيد ٤٢٤
 عبد الرحمن بن يعقوب ٣٠٢
 عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف في الحديث ٣٠٥ ،

٤٢٤ ، ٤٠١

عبد الكريم أبو أمية ٢٣١
 عبد الكريم الجزري ٢٣١
 عبد المجيد بن عبد العزيز ٣٠٥
 عبد المطلب بن عبد مناف ٤٥٠
 عبد الملك بن محمد بن أيمن ٢٣١

العبدري (محمد بن سعدون بن مرجى الحافظ أبو عامر) صاحب الكفاية

١٧ ، ٩٠ ، ١٣٥ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٣٢٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ،
 ٣٨٣ ، ٥٥٤

عبد الملك بن مروان ١٠٦
 عبد الواحد بن نافع ٥٧
 عبده بن أبي لبابة ٢٧٧
 العبدى = محمد بن ثابت

أبو عبيد (القاسم بن سلام) ٢٧٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٤١٦ ، ٤٥١

أبو عبيدة (ابن حروبويه) ٤٨٢

أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهذلي ٤٤٢ ، ٤١٦ ، ٧٣

عبيد الله بن عمر ٤٧٨ ، ٣٦٨

٦٨٢

٢٦٣ ، ٥١٧

عبيد الله بن عبد الله العتكي أبو المنيب

٢٦٣

المبيدي

٤٠٦

عتبة بن أبي حكيم

٥٤٨

عتبان بن مالك

٢٨٣ ، ١٣٦ ، ١٣٤

عثمان بن أبي العاص

عثمان بن عفان رضي الله عنه ٥٤ ، ٥٦ ، ١٣٠ ، ١٧٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،

٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٧٣ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣ ،

٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٩ ، ٥٥١

٥٢٨ ، ٤٩٠ ، ٤٧٨ ، ٢٣٤

أبو عثمان النهدي

١٩٥

عثمان بن أبي شيبة

المجلى (يحيى بن علي بن الطيب الدسكري) ٣٤ ، ٣١١ ، ٣٥٨ ، ٣٩٦ ،

٤٤٣ ، ٤٠١ ، ١٨٣

ابن عدي

٢٣٣

عراك بن مالك

٥٥٠ ، ٥٢٨ ، ٣٤١ ، ١١٤ ، ١٠٧

عروة بن الزبير

٥٢٨

عرفجة الثقفي

٤٧٠

العز بن عبد السلام (الإمام)

ابن عساكر = علي بن الحسن

٣٤٦

ابن عسيلة

عطاء بن أبي رباح ٨ ، ٩ ، ٢٤ ، ٣٨ ، ٦٣ ، ٩٠ ، ١١٤ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ،

١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٩٨ ،

٣٠٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٦٨ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤٦٣

٥٦٨ ، ٥١٧ ، ٤٧٣ ، ٤٤١

عطاء الخراساني

٤٢٨

عطاء بن السائب

٤٢٥ ، ٤٢٤

عطية العوفي

٢٣١

العظيم آبادي (الشيخ عبد الحق الهندي)

عفيف بن الحارث اليماني (وقيل غضيف بن الحارث الشمالي) ٣٥٨

عتبة بن عامر الجهني رضي الله عنه ٣٨ ، ٣٥٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ،

٤٦٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٢ ، ٥٠٢ ، ٥٥٨

٥٤٧

العقيلي

عكرمة مولى بن عباس ٦٣ ، ٨٤ ، ١٨٧ ، ٢٢٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،

٣١٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٥٦٨

٥٢١ ، ٤٦٣

علقمة بن خالد

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب
على بن الحسن الدمشقي (أبو القاسم بن عساكر)

على بن الحسين

أبو على السنجي = السنجي

على بن أبي طالب كرم الله وجهه ٧ ، ١٩ ، ٤٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١١٨ ، ١٥٧ ،
١٧٠ ، ١٨١ ، ٢٠٣ ، ٢٥٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ،
٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ،
٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤٢٣ ،
٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ،
٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ،
٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢١ ،
٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦

على بن عبد الله بن عباس

على بن حمير

على بن أبي القاسم البيهقي

على بن موسى القمشي

أبو على النيسابوري

على بن المديني

ابن عليّة = اسماعيل ابن عليّة وهو اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم

عمار بن أبي عمار

عمارة بن رؤبة الثقفي

عمار بن ياسر

عمران بن الحصين

عمران أبو نجيد

العمراني (يحيى بن سالم أبو الخير صاحب البيان)

عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص

عمر بن عتبة

عمر بن حفص المكي

عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص

عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص

عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص

عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص

عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص

عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص

عمر بن الخطاب رضى الله عنه ٤٤ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٣ ،
 ٧٤ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١١٩ ،
 ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٥٨ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ،
 ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ،
 ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣ ، ٣٤١ ،
 ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٥ ، ٤٣٦ ،
 ٤٤٣ ، ٤٥٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ،
 ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٣ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ،
 ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٥٠ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٧٧ ،
 ٥٦٦

العوام بن حمزة
 العوام بن حوشب
 عمرو بن سلمة
 عمرو بن شمر
 عمرو بن دينار
 عمرو بن عاصم
 أبو عمر الزاهد
 عمر بن عبد العزيز ٤٥ ، ٨٤ ، ١٠٣ ، ١٦٥ ، ١٨٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ،
 ٢٩٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٤٢٣ ، ٤٦٣ ، ٤٨٦ ، ٥٢٠ ،

عمرو بن عطاء
 أبو عمرو بن العلاء
 أبو عمرو بن عبد البر = ابن عبد البر
 عمرو بن علي
 عمرو بن ميمون
 عتبسة بن عبد الرحمن
 عتبس (لعله الذي قبله)
 عوف بن مالك
 ابن عون (عبد الله بن عون الفقيه)
 عون بن أبي جحيفة
 عون بن عبد الله بن عتبة
 عياش بن أبي ربيعة
 عياض (بن موسى اليحصبي المعروف بالقاضي عياض) ٦٤ ، ٨١ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٤٩ ، ١٦٥ ، ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٧ ، ٤١٠ ، ٤٧٧ ، ٥١٩ ،
 ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ،
 عيسى ابن مريم عليه السلام
 ٤٢٩

٣٦٨

عيسى بن موسى

٢٣١

عيسى بن ميمون

ابن عيينة (سفيان بن عيينة بن ابي مهران الهلالي) ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٣٢٣ ، ٣٧٢ ، ٣٦٩ ، ٣٧٥

الفزالي (الامام ابو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي صاحب الوجيز والوسيط واليسيط (الاحياء) ١٠ ، ١٨ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٨٣ ، ٩٧ ، ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨٦ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٥٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩١ ، ٥٠٨ ، ٥٢٦ ، ٥٤٣

٢٧٧

الفساني ابو على الفساني

ابن فارس (احمد بن فارس بن زكريا) صاحب المجمل ١٦ ، ٢٩ ، ٤٥ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ٤١٠

٤٢

الفارسي (ابو بكر احمد بن الحسن الفارسي)

الفارسي (ابو على الحسن بن احمد الفارسي) ٢٣ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٧٦

٨١

٤٤٩ ، ١٥٧

فاطمة رضي الله عنها

٥٤٧ ، ٤٠١

فايد بن عبد الرحمن بن ابي الورقاء

ابو الفتح سليم بن ابوب الرازي = سليم الرازي

ابو الفتح (الشيخ نصر المقدسي) ٤٢ ، ٦٠ ، ٩٢ ، ١٣٣ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٤٠٢ ، ٤٤٧ ، ٤٦٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٥٠٣

ابو الفتوح = القاضي ابو الفتوح يحيى بن ابي السعادات بن سعد الله

٣٨٠ ، ١٧٤ ، ١٠٩

التكريتي

٤٣٧ ، ٢٧٣ ، ٤٥

الفراء (يحيى بن زياد النحوي)

٢٥٧

الفرزدق

٥٤

ام فروة الصحابية رضي الله عنها

٤٤٧

فضالة بن عبيد

٢٣٠

الفضل بن عباس

٥٤٥ ، ٥١٠

ابو الفضل بن عبدان

٣٤٥

ام الفضل (لبابة الكبرى بنت الحارث بن حزن الهلالية)

٥١٧ ، ٤٨٥

الفلاس (عمرو بن علي)

الفوراني (صاحب الابانة عبد الرحمن بن محمد بن احمد بن فوران

الفوراني (٨٩ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٥٠ ، ٣٥٣ ، ٤١٩ ، ٥٠٦ ، ٥٤٣)

القاسم بن عبد الرحمن
٤٢٧
٤٣٨ أبو القاسم القشيري (الأستاذ)

ابن القاسم (هو عبد الرحمن الفقيه صاحب مالك وابن عبد الحكم) ٢٦٨
٢٩٩ أبو القاسم بن المسلمي

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٤٣٧ ، ٥٦٨
ابن القاص (أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري) صاحب التلخيص
٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٤٠٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٩١ ، ٥٠٣ ، ٥٢٦

٦٤ قبيصة بن ذؤيب

قتادة بن دعامة السدوسي ٩ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ١١٣ ، ١٥٨ ، ١٨٧ ، ٢٥٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٤٢٣ ، ٥٦٩

أبو قتادة (الحارث بن ربيع وقيل النعمان بن ربيع ، وقيل عمرو بن ربيع) ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٢٣٣ ، ٢٩٨ ، ٣١٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٣٢

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ١٨١ ، ٤٣٨
٢٣١ القرظي (محمد بن كعب)

ابن قسيط (يزيد بن عبد الله بن قسيط بن أسامة بن عمير الليثي المدني
١٣٣ ، ١٣٢ أبو عبد الله)

قطبة بن مالك الثعلبي
٢٣١ القعني (عبد الله بن مسلمة بن قعنب)

القفال (محمد بن علي بن اسماعيل الشاشي) ١٨ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ١١٦ ، ١٣٥ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٣١٥ ، ٣٦٥ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٩١ ، ٥٠٧

أبو قلابة الجرمي ١٦٣ ، ٢٣٣ ، ٢٦٥ ، ٢٩٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٤

٣٣٠ القلمي
١٠٩ قيس بن أبي حازم التابعي

٣٦٨ قيس بن سعيد

٣٦٤ قيس بن عباد

٢٩٨ قيس بن مالك

٣٧٠ الكاساني الحنفي صاحب بدائع الصنائع

ابن كنج (القاضي أبو القاسم) ٨٥ ، ٨٧ ، ٢٣٧ ، ١٤٣ ، ٢٤٠ ، ٢٥٣ ،
٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٣٩

الكرخي (أبو الحسن محمد بن أبي طالب) ٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٤٥٠ ،
الكسائي (أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الاسدي الكوفي امام
٣٢٩ القراء)

كعب بن سميذ ٣٦٨

كعب بن عجرة رضي الله عنه (هو أبو محمد ويقال أبو عبد الله ويقال
أبو اسحاق بن عجرة الأنصاري السلمي) ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٦٦

كعب بن عمر = أبو الليث
كعب بن مالك ٥٤٦ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦

الكلبي (أبو النظر محمد بن السائب بن مبشر بن عمرو الكلبي صاحب
التفسير) ٦٤

ابن كليب ٣٩٥

الكوفي (أبو اسماعيل الكوفي) ٢٥٢

الكلبي الهراسي ١٣٥

الكلبي لهيعة = عبد الله بن لهيعة ٥٥٨ ، ٣٧٨

الليث بن سعد الفهمي المصري الامام ٢٤ ، ٨٦ ، ١٤٩ ، ٢٦٨ ، ٢٩١ ،
٣٢٢ ، ٣٦٩ ، ٥٥٤ ، ٥٦٦

ابن أبي ليلى (محمد بن عبد الرحمن) = محمد بن عبد الرحمن

ابن أبي ليلى (عبد الرحمن الفقيه الكوفي) ٤٤ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ٢٨٢ ،
٣٠٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٤٧٦ ، ٤٨٥ ، ٥٢٠

ابن ماجه (القزويني أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي الحافظ) ٧ ،
٣٨ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٥٨ ، ٢٢٥ ، ٣٤٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ،
٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٤١٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٧٢ ، ٤٩٦ ،
٥٠٤ ، ٥١٢ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧

الماوردي (علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن البصري) اقضى القضاء

وامام اصحابنا العراقيين ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ،
٦٤ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ،
١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ،
١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ،
٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ،
٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٣١٤ ، ٣٣١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٩ ، ٤١٠ ،
٤٢٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ ، ٤٨١ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٢٩

ابن المبارك (عبد الله) ١٩ ، ٤١ ، ١٠٣ ، ٢٠٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٩ ، ٣٢٣ ،

٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٤٤٣ ، ٤٦٣ ، ٤٨٠ ، ٥٠٤ ، ٥٤٧

المبرد أبو العباس = أبو العباس
 المتولي (أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري) صاحب التتمة
 ١١٠ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ،
 ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ،
 ١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨ ،
 ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٢٩ ، ٣٣٨ ،
 ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ٣٨١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ،
 ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤٢٠ ، ٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ،
 ٤٨١ ، ٤٩٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٦١

المثنى بن الصباح
 القاضي مجلى بن جميع بن نجا المخزومي (أبو المعالي) (صاحب الذخائر)
 ٣٠ ، ٣١ ، ٨٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦

أبو مجاز
 مجاهد بن جبر ٨ ، ٩ ، ٦٣ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٨٧ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٩٨ ، ٣٦٨ ، ٤٢٥ ، ٤٣٥ ، ٤٩٣ ، ٥٥٠ ،
 الحاملي (أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم صاحب المجموع) ٤٢ ،
 ٦٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩١ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ،
 ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ٢٠٤ ،
 ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ، ٣١٦ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،
 ٤١٩ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٤١ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٥٤

المخاري (سليمان بن حبيب)
 أبو محذورة (سمرة بن معير ويقال أوس) مؤذن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٩

محمد بن أبان الأنصاري
 محمد بن إبراهيم التيمي
 محمد بن إسحاق بن سيار
 محمد بن إسماعيل = (البخاري)

محمد بن أبي بكر القدسي
 محمد بن ثابت العبدي
 محمد بن جابر السحمي
 محمد بن جابر التيمي
 محمد بن جرير الطبري
 ٢٤ ، ١٣٩ ، ١٧٥ ، ١٩٦ ، ٢٦٦

محمد بن الحسن (الشيباني صاحب ابن حنيفة الفقيه الكوفي الإمام)
 ٢٤ ، ٧٥ ، ١٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٤١ ، ٣٥١ ،
 ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥٣٣ ، ٥٦٩

محمد ابن الحنفية بن علي بن ابي طالب ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٨ ، ٤٢٩ ،
 ٤٧٦

٣٠٦ محمد بن ابي النري السقلاني

٢٢٥ محمد بن سعد

٣٦٨ محمد بن سلام

٣٧٢ محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى

٤٢٤ محمد بن عبد الملك القزالي

محمد بن علي = محمد ابن الحنفية

٣٥٠ ، ٣٥١ محمد بن علي بن سهل (أبو الحسن الماسرجسي)

٣٧٠ محمد بن عمرو بن عطاء

٣٧٧ ، ٢٩٨ محمد بن عمر بن علي

محمد بن عيسى = الترمذي

٣٢٨ محمد بن كثير الصبدي

٢٣٣ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٤٨٠ ، ٥١٨ محمد بن كعب القرظي

٣٧٥ محمد بن المثني

٣٦٨ محمد بن مسلمة البدرى

٢٩٨ محمد بن المنكدر

٤٠٧ محمد بن الموفق الخوشاني

٢٩٩ محمد بن نصر المروزي

محمد بن يحيى بن منصور (الامام المظلم الشهيد النيسابوري) ٢٤١ ،

٢٥٧ ، ٤٠٧ ، ٤٧٧

٤٨٥ محمد بن يعلى السلمى الكوفي

٥٢٨ محمد بن يوسف

١٠٥ ابن محيرز

٥١٦ المحدثي

٤٨٤ ابو مخلد

٢٢٦ مسدد بن مسرهد

١٠٧ ، ٢٣ مراد فرج اليهودي

١٦٥ ، ١٦٤ ابو مرثد

٥٢٣ ، ٢٤٥ ، ٢٢٩ ، ٣٢ مروان بن الحكم

٢٦٢ المروزي (أبو الحسن أحمد بن سيار)

المروزي أبو اسحاق = أبو اسحاق

المروزي (القاضي أبو حامد) ٢٥٤ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩

0. Y 6. 849. 6. 399

232

००५

الزنى (الامام اسماعيل بن يحيى) ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ،
٣٠ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٨ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٣٧ ،
١٤٥ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٢٨٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٢١٨ ،
٢٢٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ ، ٣٣٥ ، ٤٠٧ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٧٦ ، ٥٣٣

00. 6 388

10. 6 117 6 128 6 382 6 00

۲۹۵

[illegible]

119

المسوز بن مقرمة رضى الله عنه
 المسيح عيسى ابن مريم
 مسيلمة الكذاب الحنفي
 مصعب بن الزبير
 مصعب بن سعد بن أبي وقاص
 مطرف بن عبد الله
 معاذ بن جبل رضى الله عنه ٦٣ ، ١٠٣ ، ٣٢٣ ، ٤٥٣ ، ٤٦٧ ، ٥١٦ ،

٥٢٠

أبو معاذ النحوى
 معاوية بن الحكم
 أبو معاوية
 معاوية بن أبي سفيان (رض) ٨٤ ، ٨٦ ، ١٤٨ ، ١٧١ ، ٢٩٨ ، ٣٦٥ ،
 ٤٦٥ ، ٥١٩
 ابن معبد
 المعتمد بن سليمان
 أبو معشر
 أبو سعيد بن المعلى
 أبو معمر
 معمر بن راشد
 مغيث بن سمي
 المفرة بن شعبة رضى الله عنه
 مقاتل بن حيان
 المقداد بن الأسود

المقدسى (الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسى
 الدمشقى) ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ،
 ٣٣٦ ، ٣٥٣ ، ٥٤٩

أبو الكارم عرفة بن على بن الحسن البندنجى
 ابن أم مكتوم عمرو بن قيس وقيل عبد الله بن زائدة القرشى المامرى
 ٩٨ ، ١١٤ ، ١٣٠ ، ١٣١
 مكحول ٤٤ ، ١٠٣ ، ٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٦٨ ،
 ٤٢٣ ، ٥٥٠

ابن أبي مليكة
 ابن منده (عبد الرحمن بن محمد الحافظ)
 ابن المنذر (أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى) ٢٥ ، ٣٤ ،

٢٨ ، ٤٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١٣٥ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ،
 ١٧٥ ، ١٨٣ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ،
 ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٣ ، ٣٣٤ ، ٣٦٤ ،
 ٣٦٨ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٧ ، ٤٤٣ ، ٤٥٠ ،
 ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٨٦ ، ٤٧٨ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ،
 ٥٥٤ ، ٥٥٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٩

١٩

منصور الفقيه

٥١٠ ، ٣٨٤ ، ٢٤٢

أبو منصور بن مهران

١٠٦

أبو جعفر المنصور

٢٨٤ ، ٢٠٣

منصور بن أبي مزاحم

١١٤

المهاجر بن قنفذ

١٠٥

المهدي عبيد الله

٤١

ابن مهدي (عبد الرحمن بن مهدي)

٢٦٧

المطلب بن أبي صفرة

٢١ ، ٢٨ ، ٢٥ ، ٢٢ ، ٢٠ ، (عبد الله بن قيس)
 ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ١٢٥ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٢٢٥ ، ٣٦٨ ، ٣٨٥ ،
 ٣٩٣ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٦٩ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ،
 ٥٢٧ ، ٥٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٥٧

٣٢٢

موسى بن أبي عنبسة

٤٥٩

موسى بن قيس الحضرمي

٤٦٣

نافع بن عبد الحارث

٤٨٥ ، ٤٤٣ ، ٤٢٦ ، ٣٧٥ ، ٢٩٨ ، ٢٦٨ ، ٢١١ ،
 (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن
 دينار الخراساني النسائي) ١٩ ، ٧ ، ٣٦ ، ٧٣ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٣ ، ١١٤ ،
 ١٦٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٧٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ،
 ٣١٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ،
 ٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٧ ،
 ٤٦٨ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٩٣ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ،
 ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٣٧ ، ٥٤٩ ، ٥٢٥ ، ٥٦٠ ، ٥٦٣

٢٧٤ ، ١٧٧

النضر بن شميل

٥٨

النعمان بن بشر رضي الله عنه

٤٠٨ ، ٣٦٨

النعمان بن أبي عياش

أبو نعيم (أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران
 الأصفهاني الصوفي) صاحب الحلية ٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٧٤ ، ٤٠١ ، ٥١٧

٣٠٢

نعيم بن عبد الله المجرم

ابن عبد الواحد (القاضي أبو منصور أحمد بن محمد بن محمد بن
عبد الواحد)

١٦٩

٥٠٣ ، ٤٣٥

الواقدي

٢٩٨

أبو وائل

، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٣ ، ١١٢ هـ
، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٦ ، ٣٩٥ ، ٣٧٠ ، ٣٦٨ ، ٣٢٨ ، ٢٧٠
، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٤٠ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠

٤١

وكيع بن الجراح

٤٩٠ ، ٤٩٨ ، ٤٥٤

الوليد بن الوليد المخزومي

٣٢٨

أبو الوليد الطيالسي

٥١٠

أبو الوليد النيسابوري

٤٤٣ ، ٣٦٨ ، ٢٦٩

ابن وهب

١١٣

وهب بن عبد الله السوائي

٣٧٣

يحيى بن آدم

٥١٧

يحيى بن أبي حية

١٦٣

يحيى بن سعيد الانصاري

٥٥٠ ، ٤٤٣ ، ٣٦٩

يحيى بن سعيد القطان

٣٩٦

يحيى بن سلمة بن كهيل

، ٣٢٨ ، ٣٢٦ ، ٣١١ ، ٢٧٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣١ ، ١٨٤ ، ١٨٣
، ٤٨٥ ، ٤٤٩ ، ٤٢٤ ، ٤٠٨ ، ٣٩٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧١ ، ٣٦٩ ، ٣٤٦

٥١٧

٥٢٠

يحيى بن وثاب

٣٦٩ ، ١٠٣

يحيى بن يحيى

٥٢٧

يزيد بن رومان

٣٧٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧١

يزيد بن أبي زياد

٤٨٧

يزيد بن أبي مرزيم

٤٩٣

أبو اليسر (كعب بن عمر)

٢٣

يعقوب عليه السلام

٣٢٧ ، ٣٠٥

يعقوب بن سفيان

٤٤٣

يعقوب بن أبي شيبة

٢٢٣ ، ١١٤

يعلى بن مرة

٤٠٩

أبو يعلى الموصلي

، ٢٦٠ ، ٢٤٣ ، ٢٣٣ ، ١٧٢ ، ١٢٨ ، ٩٨ ، ٤٤ ، ٢٤
، ٥٦٩ ، ٥٣٣ ، ٥٢٨ ، ٥١٤ ، ٤٥٤ ، ٣٩٩ ، ٣٩٣ ، ٣٤١ ، ٢٧٩ ، ٢٦١

خامساً : الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣	كتاب الصلاة	١٠	وأما الحائض والتنفاء فلا يجب عليهما فعل الصلاة ولا قضاؤها بالاجماع
٤	اجمعت الأمة على أن الصلاة فرض عين	١١	(فرع) لو سكر ثم جن ثم أفاق وجب قضاء المدة التي قبل الجنون
٤	ولا يجب ذلك إلا على مسلم	١١	ولا يؤمر أحد ممن لا تجب عليه الصلاة بفعلها إلا الصبي
٥	أما الكافر المرتد فيلزمه الصلاة في الحال	١٢	أمر الصبيان بالصلاة لسبع سنين وضرهم عليها لعشر سنين
٥	وقال جمهور الأصوليين الكافر مخاطب بها كأصل الإيمان	١٣	فإن دخل في الصلاة ثم بلغ في اثنتائها يلزمه الإتمام ويستحب له أن يعيد
٥	الجمع بين قولي الأصوليين وعلماء الفروع	١٤	حاصل ما ذكره مسألتان
٥	(فرع) لا يصح من كافر أصلي ولا مرتد صلاة	١٤	(أحدهما) إذا بلغ في أثناء الصلاة بالسنة
٦	(فرع) إذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم	١٤	(الثانية) صلى وفرغ منها وهو صبي ثم بلغ في الوقت
٦	قال الشافعي إذا أسلم المرتد قضى كل ما فات	١٤	(فرع) مذهبا أن الصبي إذا بلغ في أثناء الوقت وقد صلى لا يلزمه الإعادة
٧	(فرع) إذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر وجبت عليه الصلاة	١٤	ومن وجبت عليه الصلاة وامتنع من فعلها
٧	وأما الصبي فلا تجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم (رفع القلم) الحديث	١٥	الكلام على كفر تارك الصلاة
٧	وأما من زال عقله بجنون أو غمء أو مرض	١٦	أما حكم الفصل ففيه مسائل
٨	وإن زال عقله بمحرم قال الشافعي (رض) : السكران من أخل كلامه المنظوم وباح بسره المكتوم	١٦	(أحدهما) إذا ترك الصلاة جاحدا لوجوبها
٩	(فرع) يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة	١٦	(فرع) من جحد وجوب صنوم رمضان أو الزكاة أو الحج أو نحوها من واجبات الإسلام
٩	(فرع) إذا لم يعلم كون الشراب مسكرا أو كونه مزيلا للعقل لم يحرم تناوله	١٦	(المسألة الثانية) من ترك الصلاة غير جاحد قسما
٩	(فرع) لو وثب من موضع فزال عقله فإن فعله لحاجة فلا قضاء وإن كان عبثا فعليه القضاء	١٧	(المسألة الثالثة) لا يقتل حتى يستتاب

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٧	(الرابعة) الصحيح المنصوص في البويطى أنه يقتل بالسيف	٢٨	كما بدأ الشافعى والأصحاب تأسيساً بأمامة جبريل
١٧	(فرع) إذا قتل فالصحيح أنه يفصل ويصلى عليه	٢٨	بدأ الشافعى فى الجديد بالظهر وفى القديم بالصحيح
١٧	(فرع) إذا أراد السلطان قتله فقال : صليت فى بيتى تركه	٢٨	(فرع) إذا زالت الشمس وجبت الظهر ويستحب فعلها حينئذ
١٨	(فرع) لو امتنع من فعل الوضوء قتل على الصحيح	٢٨	(فرع) فى معرفة الزوال وهو ميل الشمس عن كبد السماء بعد انصاف النهار
١٨	(فرع) لو امتنع من صلاة الجمعة وقال أصلها ظهراً بلا عذر فقد جزم الفزالي أنه لا تقبل	٢٩	قائمة الإنسان ستة أقدام ونصف يقدم نفسه
١٨	(فرع) لو قتل انسان تارك الصلاة مدة الاستتابة ياتم ولا ضمان عليه	٢٩	وأول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله
١٨	(فرع) فى مذاهب العلماء فيمن ترك الصلاة تكاسلاً مع اعتقاده وجوبها	٣١	حدث جبريل إنما يذكر وقت الاختيار لا وقت الجواز للعصر خمسة أوقات
٢٠	(فرع) فى الإشارة الى بعض ما جاء فى فضل الصلوات الخمس	٣١	وقت فضيلة
٢١	باب مواقيت الصلاة	٣١	وقت اختيار
٢١	أول وقت الظهر إذا زالت الشمس	٣٢	وقت جواز بلا كراهة
٢٣	جبر وميك اسمان أضيفا الى ايل	٣٢	وقت جواز وكراهة
٢٣	وأما لفظ الظهر فمشتق من الظهور لأنها ظاهرة فى وسط النهار	٣٢	وقت عذر
٢٤	وأما آخر وقت الظهر فهو إذا صار ظل الشيء مثله	٣٣	وقت الاختيار الى اصفران الشمس
٢٥	واحتج أصحابنا بحديث عبد الله ابن عمرو	٣٣	وأول وقت المغرب إذا غابت الشمس
٢٥	وأما الجواب عن حديث (صلى بي العصر فى اليوم الأول حين صار ظل الشيء مثله الحديث)	٣٣	والاعتبار بسقوط قرصها بكماله وحكى الزعفرانى من رواية القديم أن للمغرب وقتاً واحداً
٢٦	واحتج لآبى حنيفة بحديث ابن عمر	٣٣	واختلف أصحابنا المصنفون على طريقين
٢٧	قال امام الحرمين وعمدتنا حديث جبريل ولا حجة للمخالف الا حديث ساقه صلى الله عليه وسلم مساق ضرب الأمثال	٣٣	(الطريق الأول) ان لها وقتاً واحداً
٢٧	(فرع) للظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر	٣٣	(الطريق الثانى) على قولين
٢٧	(فرع) بدأ المصنف بصلاة الظهر	٣٥	وأما حديث صلاة جبريل عليه السلام فى اليومين فجوابه من ثلاثة أوجه
		٣٦	(فرع) أنكر الشيخ أبو حامد على أصحابنا المتقدمين وغيرهم قولهم: هل للمغرب وقت أم وقتان ؟
		٣٧	الصلوات كلها لها وقت واحد غير

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	ان المغرب وقتها يقصر وغيرها يطول	٤٤	(الخامسة) يكره النوم قبل
٣٧	أجاب الشيخ ابو على السنجي على انكار الشيخ ابي حامد في كتابه شرح التلخيص	٤٤	العشاء والحديث بعدها للحديث (فرع) في مذاهب العلماء في الشفق وآخر وقت العشاء الشفق عند العرب الحمرة قال الفراء : سمعت بعض العرب يقول عليه ثوب مصبوغ كالشفق ووقت الصبح اذا طلع الفجر الثاني
٣٧	(فرع) قال القاضي حسين : ان قيل كيف قلتم للمغرب وقت واحد على الجديد مع انه يجوز الجمع ومن شرط الجمع وقوع الصلاتين في أحدهما	٤٥	قال أصحابنا الفجر فجران الفجر الأول وهو الكاذب والآخر وهو الصادق
٣٨	(فرع) في مذاهب العلماء في وقت المغرب	٤٦	وفي الثاني يخرج وقت العشاء ويدخل الصوم وينقضي الليل صلاة الصبح من صلوات النهار وحكى عن الأعمش أن قبل طلوع الشمس من الليل يحل فيه الأكل للصائم
٣٩	(فرع) يكره تسمية المغرب عشاء	٤٦	مناقشة القائلين بأن آية النهار الشمس لقوله تعالى (وجعلنا آية النهار مبصرة)
٣٩	وأول وقت العشاء اذا غاب الشفق	٤٧	(صلاة النهار عجماء) ليس حديثا وإنما هو قول بعض الفقهاء (فرع) لصلاة الصبح اسمان الفجر والصبح
٤٠	(المسألة الثانية) في أسماء الرجال ونسب عبد الله بن عمرو بن العاص الأعمش روى عن ابن عيينة مع انه من شيوخه	٤٧	لا كراهة في تسميته الفداة لو دخل في الصبح أو العصر وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته (فرع) ثبت في صحيح مسلم عن النواس بن سمعان وفيه قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة اكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : لا ، اقدروا له قدره
٤١	(المسألة الثالثة في الأحكام) اجبعت الأمة على أن وقت العشاء مغيب الشفق	٤٨	تجب الصلاة في أول الوقت وجوبا موسعا ويستقر الوجوب بإمكان فعلها
٤٢	وأما آخر وقت العشاء المختار ففيه قولان	٤٨	بحث مقارن بين مذهبينا ومذهب أبي حنيفة في أول الوقت وآخره ووجوبها
٤٣	(فرع) للعشاء أربعة أوقات فضيلة واختيار وجواز وعذر	٤٩	كل وقت لصلاتها هو وقت لوجوبها عندنا
٤٣	قال صاحب التتمة : في بلاد المشرق نبواح تقصر لياليهم فلا يغيب الشفق	٤٩	
٤٣	(فرع) قيل : ان ما بين المغرب والعشاء مقدار سدن الليل يطول بطوله ويقصر بقصره	٤٩	
٤٣	(المسألة الرابعة) يستحب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة	٥٠	
٤٣	مناقشة الأحاديث الواردة بتسميتها عتمة وعلة تسميتها بذلك	٥٠	
٤٤	واعلم انه يجوز أن يقال العشاء الآخرة والعشاء فقط من غير وصف	٥٠	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥١	والجواب عن قياسهم على الزكاة أن تعجيل الزكاة يجوز رخصة للحاجة	٦٢	فيح جهنم غليانها ولهبها وانتشار وهيجها
	قال أمام الحرمين في الأساليب : الوجه أن نقول لهم : استسلمون الواجب الموسع أم تنكرونها	٦٣	حديث خباب بن الارت [شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء فلم يشكنا] منسوخ وأكد الصلوات في المحافظة عليها الصلاة الوسطى
٥٢	(فرع) إذا دخل وقت الصلاة وأراد تأخيرها إلى أثناء الوقت أو آخره هل يلزمه العزم على فعلها ؟	٦٤	واحتج القائلون أنها العصر بحديث على ومما استدلل به البيهقي أنها الصبح وليست العصر قول عائشة لكاتب مصحفها
٥٢	(فرع) إذا أخر الصلاة وقتنا : لا يجب العزم أو أوجبناه وعزم ثم مات وسط الوقت فجأة فهل يموت عاصيا	٦٥	ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت
٥٢	ومتى فعل ما يجوز له كيف يمكن تصميته	٦٦	وحيث قلنا : الجميع قضاء أو البعض لم يجز للمسافر قصر تلك الصلاة على قولنا : لا تقصر المقضية
٥٢	إذا جوزتم تأخيرها أبدا ولا يعصى بالموت فلا معنى لوجوبه	٦٦	حديث (أول الوقت وضوان الله وأخره عفو الله) ضعيف رواه الترمذي من رواية ابن عمر والدارقطني عنه وعن غيره وأسانيده كلها ضعيفة
٥٣	قلنا : تحقق الوجوب بأنه لم يجز التأخير إلا بشرط العزم	٦٧	ولا يعذر أحد من أهل الفرض بتأخير الصلاة عن وقتها إلا نائم أو ناس أو مكروه
٥٣	والأفضل فيما سوى الظهر والعشاء التقديم في أول الوقت	٦٨	إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء أو أفاق المجنون أو المغمى عليه
٥٦	(فصل) وأما الظهر في غير شدة الحر فمدهبنا تعجيلها في أول الوقت أفضل	٦٩	قال أصحابنا : وشروط الوجوب بركعة أو تكبيرة أن تمتد السلامة من المانع
٥٧	وأما العصر فتقدمهما في أول الوقت أفضل	٧٠	(فرع) عادة أصحابنا يسلمون هؤلاء أصحاب الأعداء
٥٨	(فصل) وأما المغرب فتعجيلها أفضل	٧٠	(فرع) قد ذكرنا إن الصحيح عندنا أنه يجب على المذنب الظهر بإدراك ما تجب به العصر
٥٨	(فصل) وأما العشاء ففيهما القولان	٧٠	فأما إذا أدرك جزءا من أول الوقت ثم طرأ العذر
٦٠	(فرع) فيما يحصل به فضيلة أول الوقت في جميع الصلوات	٧١	إذا طرأ العذر الذي يمكن طرأته فإن كان الماضي من الوقت دون قدر الفرض
٦٠	(فصل) فيما يحصل به فضيلة أول الوقت في جميع الصلوات ثلاثة أوجه		
٦١	(فرع) قال أصحابنا : إذا كان يوم قيم استحب أن تؤخر الصلاة حتى آخر الوقت		
٦١	(فرع) هذا المذكور من أول الوقت تستثنى منه صور		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧١	ولو كان الرجل مسافراً فطراً جنوناً أو أغماً أو كانت مسافراً فطراً الحيض	٧٩	بالواقيت هل يجوز اعتماده في دخول الوقت (فرع) الديك الذي جربت أصابته في صياحه للوقت يجوز اعتماده في دخول الوقت
٧٢	وأعلم أن الحكم بوجوب الصلاة إذا أدرك من وقتها ما يسعها	٨٠	(المسألة الثانية) قال الشافعي : الوقت للصلاة وقتان وقت مقام ورفاهية ووقت عذر وضرورة (الثالثة) إذا دخل في الصلاة المكتوبة في أول وقتها أو غيره حرم قطعها (الرابعة) يستحب إيقاف النائم للصلاة لاسيما إن ضاق الوقت باب الأذان
٧٢	مثاله : أفاق الجنون في انثناء الوقت وعاد إليه جنونه في الوقت	٨٠	الأذان الإعلام والأذان للصلاة يقال فيه الأذان والأذين والتأذين قال القاضي عياض : أعلم أن الأذان كلام جامع لمقيدة الإيمان مشمئط على نوعه من العقليات والسمعيات (فرع) الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٢	مثاله : أفاق مغفى عليه بعد أن مضى من العصر ما يسع الظهر (فرع) قول المصنف سقط الوجوب مجاز والمراد امتنع الوجوب	٨١	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٣	أما حديث فوات أربع صلوات يوم الخنديق فضعيف ويقنى عنه حديث جابر	٨١	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٤	البداية لعن عند أهل العربية وصوابه البداءة بضم الباء والمد	٨٢	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٤	الصوم الفائت من رمضان كالصلاة فإن كان معذوراً في فواته كان على التراخي ما لم يحضر رمضان السنة القابلة	٨٣	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٥	وإن ترك الترتيب أو قدم المؤداة على القضية أو قدم المتأخرة على الفوائت جاز	٨٣	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٥	(فرع) في مذاهب العلماء في قضاء الفوائت	٨٣	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٦	(فرع) أجمع العلماء الذين يعتد بهم على أن من ترك صلاة عمداً لزمه قضاؤها	٨٣	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٦	وإن نسي صلاة ولم يعرف عينها لزمه أن يصلي خمس صلوات	٨٣	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٨	(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) إذا اشتبه عليه وقت الصلاة	٨٤	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٨	قال في التثمة : لو ظن دخول الوقت فصلى بالظن بغير علامة	٨٤	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٨	ولو كان في بيت مظلم وقدر على الخروج لرؤية الشمس فهل له الاجتهاد ؟	٨٤	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه
٧٩	(فرع) المؤذن الثقة العارف	٨٤	الاذن الأصل في الأذان ما روى عن عبد الله بن عمر كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون والأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس ومطابقة رؤيا عمر لرؤيا عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري ولا تشرع الأذان ولا الإقامة لغير الخمس أما قول صاحب ذخائر : أن المنذورة يؤذن لها إذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع فلفظ منه

الصفحة	الأحكام	الصلوة	الأحكام
	امناء فارشد الله الائمة وغفر للمؤذنين ليس اسناده بقوى ضمه ابن المدنى والبخارى	٩١	(اما حكم المسألة) فاذا أراد قضاء فوائت دفعة واحدة اقام لكل واحدة بلا خلاف
٨٥	نص الشافعى فى الام أن الاذان افضل من الإقامة	٩٢	واعلم أنه لا يشرع توالى اذنين الا فى صورتين (احدهما) اذا أخروا المؤداة الى آخر وقتها فاذنوا وصلوا ثم دخلت فريضة اخرى (فرع) فى مذاهب العلماء فى الاذان للفائتة
٨٦	حجج القائلين بان الإقامة افضل		(فرع) المنفرد فى صحراء او بلد يؤذن على المذهب والمنصوص
٨٦	حديث مالك بن الحويرث		وأن جمع بين صلاتين فان جمع بينهما فى وقت اولى منهما اذن واقام للأولى واقام للثانية
٨٦	حديث معاوية (رضى) (المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة)	٩٢	وأن بدأ المصر اذن لها وهل يؤذن للظهر ؟ فيه ثلاثة أقوال
٨٦	وحديث أبى هريرة (لو يعلم الناس ما فى النداء والصف)	٩٣	ولا يجوز الاذان لغير الصبح قبل دخول الوقت لأنه يراد للأعلام
٨٧	(فرع) قال كثير من اصحابنا : يكراه أن يكون الإمام هو المؤذن	٩٤	واسم ابن مكتوم عمرو بن قيس وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة مرة فى غزواته لا يجوز لغير الصبح قبل وقتها حديث سعد القرظ (كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الشتاء لسبع يلقى من الليل) باطل غير معروف عند أهل الحديث
٨٧	قلت : وإذا لم يثبت فى الجمع بينهما نهى فكراهيته خطأ	٩٥	وأما الإقامة فلا يصح تقديمها على وقت الصلاة
٨٧	فإن تنازع جماعة فى الاذان وتشاحوا أقرع بينهم	٩٥	(فرع) قال أصحابنا : السنة أن يؤذن للصبح مرتين احدهما قبل الفجر والأخرى عقب طلوعه
٨٨	الصقع والسقع والرقع ثلاث لفات هى الناحية والكورة	٩٦	(فرع) فى مذاهب العلماء فى الاذان للصبح وغيرها والاذان تسع عشرة كلمة الله أكبر
٨٨	وشعائر الاسلام هى متعبدات الاسلام ومعامله الظاهرة مأخوذة من شعرت أى علمت فهى ظاهرات معلومات	٩٦	من السنة اذا قال المؤذن فى الفجر حى على الفلاح قال : الصلاة خير من النوم
٨٨	(اما حكم المسألة) فى الاذان والإقامة ثلاثة أوجه أصحها أنها سنة	٩٧	ملهيها أن الاذان تسع عشرة كلمة بإثبات الترجيع
٨٩	فإن كان البلد كبيراً وجب أن يؤذن فى كل موضع بحيث ينتشر الاذان فى جميعهم	٩٧	
٨٩	فإن قلنا : هو فرض كفاية فاتفق أهل بلد أو قرية على تركه وطولبوا به فامتنعوا وجب قتالهم	٩٨	
٩٠	والقول فى الإقامة كالقول فى الاذان فى جميع ما ذكرنا	٩٨	
٩٠	(فرع) فى مذاهب العلماء فى الاذان والإقامة	٩٩	
٩٠	وهل يسن للفوائت ؟ فيه ثلاثة أقوال قال فى الام : يقيم لها ولا يؤذن	١٠٠	
٩١	أيام الخندق خمسة عشر يوماً		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٠	الترتيب شرط والترجيح مستحب	١١٠	(الثالثة) ينبغي أن يكون المؤذن عدلا
١٠١	ويشرع في أذاني الصبح سواء ما قبل الفجر وما بعده	١١٠	وينبغي أن يكون عارفا بالمواقيت والمستحب أن لا يكون صبيا
١٠٢	المذهب أن الإقامة إحدى عشرة كلمة	١١١	والمستحب أن يكون على طهارة
١٠٢	(فرع) في مذاهب العلماء في الفاظ الأذان	١١٢	أما أحكام الفصل ففيه مسائل (أحداها) يستحب أن يؤذن على طهارة
١٠٢	(فرع) في مذاهبهم في التثويب	١١٢	(فرع) في مذاهب العلماء في الأذان بغير طهارة
١٠٢	(فرع) في مذاهبهم في الإقامة	١١٢	الزهرى لم يدرك أبا هريرة
١٠٣	وقد اتفقنا نحن وأصحاب أبي حنيفة على أن حديث أبي مخذومة لا يعمل بظاهره	١١٤	(الثانية) يستحب أن يؤذن على موضع عال من منارة أو غيرها
١٠٤	قال البيهقي : أجمعوا على أن الإقامة ليست كالأذان في عدد الكلمات	١١٤	(الثالثة) السنة أن يؤذن قائما مستقبل القبلة
١٠٥	قال الشافعي : الرواية في الأذان تكلف لأنه خمس مرات في اليوم واليلة في المسجدين	١١٥	والسنة أن يلتفت في الحيعتين يمينا وشمالا ولا يستدير
١٠٥	يكره التثويب في غير الصبح	١١٦	(فرع) في مذاهب العلماء في الالتفات في الحيعتين والاستدارة
١٠٥	وحكى القاضي أبو الطيب أنه يستحب في أذان العشاء	١١٦	وأما حديث الحجاج فجوابه من أوجه
١٠٦	(فرع) يكره أن يقال في الأذان : حتى على خير العمل	١١٦	(أحدها) أنه ضعيف لأن الحجاج ضعيف ومدلس والمدلس إذا قال عن لا يحتج به ولو كان عدلا ضابطا
١٠٦	ولا يصح الأذان إلا من مسلم عاقل وفيه مسائل (أحداها) لا يصح أذان الكافر وهبل يكون أذانه اسلاما ؟	١١٦	(والجواب الثاني) أنه مخالفه لرواية الثقات عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه
١٠٧	(المسألة الثانية) لا يصح أذان المجنون ولا المغمى عليه لأنه عبادة وهما ليسا من أهل العبادة	١١٦	(الثالث) أن الاستدارة تحمل على الالتفات جنما بين الروايات
١٠٨	(الثالثة) يصح أذان الصبي المميز كما تصح أمامته	١١٧	(الرابعة) السنة أن يجعل أصبعيه في صماخي أذنيه
١٠٨	(الرابعة) لا يصح أذان المرأة للرجل	١١٧	(فرع) لو أذن راكبا وأقام الصلاة راكبا أجزأه ولا كراهة فيه
١٠٩	والمستحب أن يكون المؤذن حرا بالغا	١١٧	والمستحب أن يترسل في الأذان ويدرج الإقامة
١٠٩	وأما الأحكام ففيها مسائل (أحداها) يصح أذان العبد والحر أولى	١١٨	جاء في الترسل حديثان أحدهما عن جابر والثاني عن علي
١١٠	(الثانية) يصح أذان الصبي والبالغ أولى	١١٨	والبقي هو المبالغة في رفع الصوت وإدراج الإقامة هو أن يصل بعضها ببعض ولا يترسل ترسله للأذان

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١٨	بيت المقدس فيه لفتان مشهورتان فتح الميم وسكون القاف وضم الميم وفتح القاف والدال المشددة	١٢٧	المشهور انه يكره للمصلي متابعتها في الصلاة
١١٩	والمستحب ان يرفع صوته في الأذان لحديث [يغفر للمؤذن مدى صوته]	١٢٨	والمستحب ان يقعد بين الأذان والاقامة قعدة ينتظر فيها الجماعة
١٢٠	ويجب ان يرتب الأذان لانه اذا نكسه لا يصلح السامع ان ذلك اذان	١٢٨	اتفق اصحابنا على استحباب هذه القعدة قدر ما تجتمع الجماعة
١٢١	ولو رأى اعمى يخاف وقوعه في بئر أو حية تدب الى غافل	١٢٩	والمستحب ان يكون المقيم هو المؤذن لحديث (ان أبا صداء اذن ومن اذن فهو يقيم) وهو حديث فيه ضعف
١٢٢	قال الشافعي : ما كرهت له من الكلام كنت له في الاقامة اكره	١٢٩	قال الشافعي : اذا اذن المؤذن احببت ان يتولى الاقامة لشيء يروي
١٢٣	والمستحب لمن سمع المؤذن ان يقول مثل ما يقول الا في الحيلتين فانه يقول : لا حول ولا قوة الا بالله	١٢٩	كان اذان زياد بن الصديقي للنبي صلى الله عليه وسلم في السفر في صلاة الصبح ولم يكن بلال حينئذ حاضرا
١٢٤	أما أحكام الفصل فقال اصحابنا :	١٣٠	ويستحب لمن سمع الاقامة ان يقول مثل ما يقول الا في الحيلة
١٢٥	يستحب للمؤذن ان يقول بعد فراغه ويستحب ان يتابع المؤذن في كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها ولا يقارنه	١٣٠	والمستحب ان يكون المؤذن للجماعة اثنين
١٢٥	قال اصحابنا : ويستحب متابعتها لكل سامع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير واستثنى المصلي ومن على الخلاء والجماع	١٣١	قال الشافعي : لا تضيق ان يكون المؤذنون اكثر من اثنين
١٢٦	واتفقوا انه لا يتابعه اذا كان يقرأ الفاتحة في الصلاة	١٣١	(فرع) اذا كان للمسجد مؤذنان فاكثر اذنوا واحدا بعد واحد
١٢٦	(فرع) اذا سمع مؤذنا بعد مؤذن هل يختص استحباب المتابعة بالأول	١٣٢	(فرع) اختلف اصحابنا في الأذان للجمعة
١٢٧	(فرع) مذهبا ان المتابعة سنة ليست بواجبة	١٣٢	ويجوز استدعاء الامراء الى الصلاة لاستدعاء بلال للنبي صلى الله عليه وسلم
١٢٧	(فرع) مذهبا ومذهب الجمهور انه يتابع المؤذن في جميع الكلمات	١٣٣	ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما قُتل رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بلال
١٢٧	(فرع) من رأى المؤذن وعلم انه يؤذن ولم يسمعه ليعد أو صم	١٣٣	وان وجد من يتطوع بالأذان لم يرزق المؤذن من بيت المال
١٢٧	(فرع) لمن سمع المؤذن ولم يتابعه حتى فرغ	١٣٤	قال الشافعي في الام : احب ان يكون المؤذنون متطوعين وليس للامام ان يرزقهم من ماله
١٢٧	(فرع) قد ذكرنا ان مذهبا هنا	١٣٥	(فرع) في جواز الاستئجار على

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	الاذان ثلاثة أوجه أصحها يجوز من بيت المال		دم القمل والبراغيث وما أشبههما فإنه يعفى عن قليلة وفي كثيره وجهان وأما دم نفسه فضرمان
١٣٦	(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) يستحب أن يكون	١٤٣	أحدهما : ما يخرج من بشرة
١٣٦	الاذان بقرب المسجد	١٤٣	الثاني : ما يخرج منه لا من البشرات بل من الدماميل والقروح وموضع الفصد والحجامة
١٣٦	(الثانية) يكره أن يخرج من المسجد بعد الأذان قبل أن يصلى إلا لعذر	١٤٣	(فرع) لو كان في صلاة فإصابه شيء جرحه وخرج الدم يدفق ولم يلوث البشرة أو كان التلوث قليلا
١٣٦	(الثالثة) يستحب أن لا يكتفى أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم	١٤٤	(فرع) في مذاهب العلماء في الدماء
١٣٦	(الرابعة) يستحب أن يقف المؤذن على أواخر الكلمات في الأذان لأنه روى موقوفا	١٤٤	إذا كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ما يغسلها به صلى وأعاد
١٣٦	حركة الرء في أكبر	١٤٤	(أما حكم المسألة) فإذا كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها وعجز عن إزالتها
١٣٧	(الخامسة) لو زاد في الأذان ذكرا أو زاد في عدد كلماته لم يبطل أذانه	١٤٥	وإن جبر عظمه بعظم نجس فإن لم يخف التلف من قلمه قلمه
١٣٧	(السادسة) قال الشافعي في الأم : وواجب على الإمام أن يتفقد أحوال المؤذنين ليؤذنوا في أول الوقت	١٤٥	وإذا انكسر عظمه وجب جبره بعظم طاهر
١٣٧	(السابعة) قال في مختصر المزني : وترك الأذان في السفر أخف منه في الحضر	١٤٦	مداواة الجرح بدواء نجس وخياطته بخيط نجس كالوصل بعظم نجس يجب خلعه ونزعه
١٣٧	(الثامنة) قال صاحب الحاوي لو أذن بالفارسية أن كان يؤذن لصلاة جماعة لم يجز	١٤٦	(فرع) إذا شرب خمرا أو غيرها من النجاسات أو أكره على أكل محرم
١٣٨	(التاسعة) لو لقن الأذان أجزاء لحصول الإعلام	١٤٧	(فرع) قال في المختصر : ولا تصل المرأة بشعرها شعر إنسان ولا شعر ما لا يؤكل لحمه بحال
١٣٨	(العاشرة) قال الشافعي : إذا كانت ليلة مطيرة أو ذات ريح وظلمة يستحب أن يقول (صلوا في رحاكم)	١٤٩	(فرع) هذا الذي ذكرناه من تحريم الوصل في الجملة هو مذهبا ومذهب جماهير العلماء
١٣٩	باب طهارة البدن وما يصلى فيه وعليه	١٤٩	ذكر القاضي عياض أن وصل الشعر من المعاصي الكبائر
١٣٩	وأما طهارة البدن من النجاسة فهي شرط في صحة الصلاة	١٤٩	وأما طهارة الثوب الذي يصلى فيه فهي شرط في صحة الصلاة
١٣٩	حديث (تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه)	١٥٠	(فرع) لو كان معه ثوب طهره نجس وليس معه ماء يغسله به
١٤١	والنجاسة ضربان دماء وغير دماء		
١٤١	وأما الدماء فينظر فيها فإن كان		

- ١٥٠ (فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد الا ثوبا واحدا
١٥٠ فان اضطر الى لبس الثوب لحر أو برد صلى فيه وأعاد اذا قدر
١٥١ وان قدر على غسله وخفى عليه موضع النجاسة لزمه أن يفسل الثوب كله
١٥١ وان كان معه ثوبان طاهر ونجس واشتبه عليه تحرى وصلى في الطاهر
١٥٢ (الشرح) فيه مسائل
١٥٢ (احداها) اذا اشتبه ثوب نجس بثوب طاهر لزمه التحرى فيهما
١٥٢ (الثانية) اذا اجتهد فتحير ولم يظهر له بالاجتهاد شيء لزمه أن يصلى
١٥٣ (الثالثة) اذا أدى اجتهاده الى طهارة احدهما ففسل الآخر
١٥٤ (فرع) لو ظن بالاجتهاد طهارة ثوب من ثوبين أو أثواب وصلى فيه
١٥٥ وان كان عليه ثوب طاهر وطرفه موضوع على نجاسة كالعمامة
١٥٥ وان كان في وسطه جبل مشدود الى كلب صغير لم تصح صلاته
١٥٦ وانفقت طرق الأصحاب على أنه لو جعل طرف الجبل تحت رجله صحت صلاته
١٥٦ وان حمل حيوانا طاهرا في صلاته صحت صلاته
١٥٧ (أما حكم المسألة) فاذا حمل حيوانا طاهرا لا نجاسة على ظاهره في صلاته صحت صلاته
١٥٧ اما اذا حمل قارورة مصممة الرأس برصاص أو تحوه وفيها نجاسة فلا تصح صلاته على الصحيح
١٥٧ (فرع) لو حمل المصلى مستجمرا بالأحجار لم تصح صلاته في أصح الوجهين
- ١٥٨ طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط في صحة الصلاة
١٥٨ (أما حكم المسألة) فطهارة الموضع الذي يلافيه في قيامه وقعوده وسجوده شرط في صحة صلاته فان صلى على بساط عليه نجاسة غير معفو عنها
١٥٩ فان صلى على أرض فيها نجاسة فان عرف موضعها تجنبها
١٦٠ (الشرح) في هذه القطعة مسائل (احداها) اذا كان على الأرض نجاسة في بيت أو صحراء
١٦٠ (الثانية) اذا خفى عليه موضع النجاسة من أرض ان كانت واسعة (الثالثة) اذا كانت النجاسة في أحد بيتين تحرى كالثوبين وان حبس في حش ولم يقدر أن يتجنب النجاسة في قعوده وسجوده .
١٦٢ اذا فرغ من الصلاة ثم رأى على ثوبه أو بدنه أو موضع صلاته نجاسة غير معفو عنها نظرت
١٦٢ (أما حكم المسألة) فاذا سلم من صلاته ثم رأى عليه نجاسة يجوز انها كانت في الصلاة
١٦٣ (فرع) في مذاهب العلماء فيمن صلى بنجاسة نسيها أو جهلها ولا يصلى في مقبرة لما روى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٤ (أما حكم المسألة) ان تحقق ان المقبرة منبوذة لم تصح صلاته فيها
١٦٥ (فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة في المقبرة
١٦٥ (فرع) تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة
١٦٥ (فرع) يكره أن يصلى في مزبلة فوق حائل طاهر
١٦٥ (فرع) في نبش قبور الكفار لطلب المال المدفون معهم

- ١٦٦ ولا يصلى في الحمام لحديث
أبي سعيد
- ١٦٦ وتكره الصلاة في أعطان الأبل ولا
تكره في مراح الغنم
- ١٦٧ ويكره أن يصلى في مأوى الشيطان
- ١٦٨ وأعلم أن بطون الأودية لا تكره فيها
الصلاة
- ١٦٩ ولا يجوز أن يصلى في أرض
مفصوبة
- ١٦٩ (فرع) في مسائل تتعلق بالبواب
- ١٦٩ (أحداها) قال أصحابنا : لا تكره
الصلاة على الصوف واللبود
والبسط والطنافس ولا يكره فيها
أيضا
- ١٧٠ (الثانية) قال الشافعي
والأصحاب : تجوز الصلاة في ثوب
الحائض وثوب الجساع إذا لم
تتحقق فيه نجاسة
- ١٧٠ باب ستر العورة
- ١٧٠ ستر العورة عن العيون واجب
- ١٧٢ (أما حكم المسألة) فستر العورة
شرط لصحة الصلاة
- ١٧٢ (فرع) في مذاهب العلماء في ستر
العورة في الصلاة
- ١٧٣ وعورة الرجل ما بين السرة والركبة
والسرة والركبة ليستا من العورة
- ١٧٣ (أما حكم المسألة) ففي عورة
الرجل خمسة أوجه
- ١٧٤ عورة أم الولد كالحرّة في الصلاة
عند مالك
- ١٧٤ والذي قطع به الجمهور أنها
كالقنّه لأن معظم أحكام الرق جارية
عليها
- ١٧٤ (فرع) في مذاهب العلماء في
العورة
- ١٧٥ الدلالة في حديث دخول أبي بكر
على النبي صلى الله عليه وسلم
وهو كاشف عن فخذه أو ساقه
لأنه مشكوك في المكشوف
- ١٧٦ وحكى الحسن أن الأمة المزوجة
- التي أسكنها الزوج منزله كالحرّة
الصلاة بساتر رفيع يشف لون
البشرة مبطل لها
- ١٧٦ ولو وصف حجم العورة وستر
لونها وكان صفيقا صحت الصلاة
وغلط صاحب البيان في الحكم
بابطالها
- ١٧٧ ولو وقف في جب وهو الخائبة
وصلى على جنازة مكشوف العورة
فإن كان يرى هو أو غيره صورته
لم تصح صلاته
- ١٧٧ والمستحب للمرأة أن تصلى في
ثلاثة أثواب خمار ودرع وملحفة
- ١٧٧ اختلاف علماء العربية في معنى
الخمار
- ١٧٧ خطأ رقم التعليق (١) تكفت وصوابه
وضعه عند تكشف سطر ١٦
فليحذر
- ١٧٨ من جر ثوبه خيلاء بقيد الخيلاء لم
ينظر الله إليه يوم القيامة
- ١٧٨ ويستحب للرجل أن يصلى في
ثوبين قميص ورداء أو قميص
وازار أو قميص وسراويل
- ١٧٩ ويستحب للرجل أن يصلى في
أحسن ثيابه المتيسرة ويتقصر
ويتعمم
- ١٧٩ وأن أراد أن يصلى في ثوب
فالقميص أولى لأنه أعم في الستر
- ١٨٠ فإن كان الأزار ضيقا أتزر به وأن
كان واسعا التحف به ويخالف بين
طرفيه على عاتقه
- ١٨١ ويكره اشتمال الصماء وهو أن
يلتحف بثوب ويخرج يده من قبل
صدره
- ١٨١ ويكره أن يسدل في الصلاة وفي
غيرها وهو أن يلقى طرفي الرداء من
الجانبين
- ١٨٢ فهورهم كلمة ببطية عربت
- ١٨٢ (أما حكم المسألة) فالسدل إذا
كان للخيلاء فهو حرام وإن كان
لغير الخيلاء فهو مكروه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٢	قال الخطابي : رخص بعض العلماء في السدل في الصلاة كمطاء ومكحول والزهرى والحسن وابن سمين ومالك	١٨٨	صلى عريانا ولا يترك القيام وقال المزني . يلزمه الصلاة قاعدا فان صلى عريانا ثم وجد السترة لم تلزمه الإعادة لأن العري عذر عام
١٨٣	وممن رخص فيه ابن عمر وجابر وعبد الله بن الحسن ورخص النخعي في القميص وكراهة في الأزار احتج أصحابنا بحديث (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة)	١٨٨	في هذه القطعة مسائل (أحداها) إذا عدم السترة الواجبة فصلى عاريا أو ستر بعض العورة ويعجز عن الباقي فلا إعادة عليه
١٨٤	تنويه الإمام النووي بما أورده في كتابه رياض الصالحين في المسألة ويكره أن يصلى الرجل وهو مثلثم ويكره للمرأة أن تنتقب في الصلاة ولا يجوز للرجل أن يصلى في ثوب حرير ولا على ثوب حرير لحرمته استعماله في غير الصلاة	١٨٨	(الثانية) إذا وجد السترة في أثناء الصلاة لزمه السترة بلا خلاف لأنه شرط لم يأت عنه يبطل من صلى بالتيمن ورأى الماء في أثناء الصلاة
١٨٤	إذا صلى في ثوب حرير صحت صلاته عندنا وعند الجمهور وفيه خلاف أحمد في الدار المقصوبة	١٨٨	(الثالثة) يستحب للأمة أن تستر في صلاتها ما تستره الحرّة
١٨٥	(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة في ثوب الحرير وثوب مقصوب وعليهما حديث (من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم تقبل له صلاة مادام عليه) ضعيف في رواته رجل مجهول	١٨٩	(فرع) إذا قال لامته : إذا صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس أن كان في حال عجزها عن سترة صحت صلاتها وعفت والا صحت صلاتها ولا تمتق
١٨٥	إذا لم يجد ما يستر به العورة ووجد طينا ففیه وجهان (أحدهما) يلزمه أن يستر به العورة وإن وجد ما يستر به بعض العورة ستر به القبل والدبر لأنهما أغلظ من غيرهما	١٨٩	وإن اجتمع جماعة عراة قال في القديم : الأولى أن يصلوا فرادى إذا اجتمع رجال عراة صحت صلاتهم جماعة وفرادى
١٨٦	الخنثى يستر آلة الذكورة إذا كان نساء وآلة الأنثى إذا كان رجالا إذا أوصى انسان بثوبه لأحوج الناس إليه في الموضع الفلاني فتقدم المرأة على الخنثى والخنثى على الرجل	١٩٠	الامام يصلى للمرأة وسطهم فان خالف ووقف قدامهم صحت صلاتهم وغضوا ابصارهم
١٨٧	وإن لم يجد شيئا يستر به العورة	١٩٠	أما إذا اجتمع نساء عرايات فالجماعة مستحبة لهن بلا خلاف لأن أمانتهن تقف بينهن ولو في حالة اللبس
		١٩٠	وإن اجتمع جماعة عراة ومع انسان كسوة استحباب أن يعمهم فان لم يفعل لم يفسد عليه لصحة صلاتهم من غير سترة
		١٩١	لا يلزم من كان معه ثوب اهارة العارى للصلاة وإنما يستحب ذلك

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩٠	كما لا يلزمه بذل الماء للوضوء بخلاف المطشان	١٩٦	فان دخل البيت وصلى فيه جاز لانه متوجه الى جزء من البيت
١٩١	واذا ضمننا مسألة العارية الى الهبة حصل فيها اريضة اوجه	١٩٦	قال اصحابنا والنفل في الكعبة افضل منه في خارجها
١٩١	واذا رجع المعير في العارية اثناء الصلاة نزعها وبني على صلته ولا اعاده عليه بلا خلاف	١٩٧	(فرع) في قاعدة مهمة صرح بها جماعة من اصحابنا وهي ان المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان العبادة
١٩٢	(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) اذا وجد سترة تباع او توجر وقدر على الثمن او الاجرة لزمه الشراء او الاستئجار بثمن المثل واجرته	١٩٨	وان صلى النفل في بيته فانه افضل من المسجد مع شرف المسجد
١٩٢	(الثانية) اذا لم يجد العاري الا ثوبا فان امكن استئذان صاحبه فيه فعل	١٩٨	حديث (سبعة مواطن لا يجوز فيها الصلاة) وهو حديث عمر ضعيف وسبق بيانه في باب طهارة البدن ولو وقف على ابي قبيس او غيره من المواضع المرتفعة صحت صلاته بلا خلاف
١٩٢	(الثالثة) اذا لم يكن معه الا ثوب طرفة نجس ولا يجد ماء يغسله به فان كان يدخل بقطعه من النقص بقدر اجرة المثل قطعة	١٩٩	ولو استقبل خشيشا تابتا عليها او خشبة او عصا مفروزة غير مسمرة فوجهان
١٩٢	(الرابعة) لو كان معه ثوب واتفق بعد دخول الوقت لغير حاجة عصي ويصلى عاريا وفي وجوب الاعادة الوجهان فيمن اراق الماء سفها	٢٠٠	وان لم يكن بحضرة البيت نظرت - فان عرف القبلة صلى اليها (فرع) قال اصحابنا : اذا صلى في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمحراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه كالكعبة
١٩٢	(الخامسة) قال الدارمي لو قدر العربي ان يصلى في الماء ويسجد في الشط لا يلزمه	٢٠١	وان كان غائبا عن مكة اجتهد في طلب القبلة
١٩٣	باب استقبال القبلة	٢٠٢	الصف الطويل مع طول المسافة تظهر المسامحة والاستقبال كالنار على جبل وتحوها
١٩٣	استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا في حالين	٢٠٣	(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك الصحيح عندنا اصابة عين الكعبة وقال ابو حنيفة الواجب الجهة (فرع) في تعلم أدلة القبلة ثلاثة اوجه
١٩٤	واعلم ان المسجد الحرام قد يطلق ويراد به الكعبة فقط	٢٠٣	وان كان في ارض مكة فان كان بينه وبين البيت حائل اصلى كالجبل فهو كالفائب من مكة
١٩٤	(فرع) في بيان اصل استقبال الكعبة	٢٠٣	فان اجتهد رجلا فاختلغا في جهة القبلة لم يقلد أحدهما صاحبه
١٩٤	فان كان بحضرة البيت لزمه التوجه الى عينه	٢٠٤	
١٩٤	ذرع ما بين الركن الاسود والمقام وما بين جدار الكعبة الى الوادي (اما حكم المسألة) فان كان بحضرة الكعبة لزمه التوجه الى عينها	٢٠٤	لتمكنه منه
١٩٥			

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٠٥	وان صلى بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت صلاة أخرى ففيه وجهان	٢٠٩	(احداها) قد سبق بيان الخلاف في أن تعلم أدلة القبلة فرض عين أم كفاية ؟
٢٠٥	فان اجتهد للصلاة الثانية فأداه اجتهاده الى جهة أخرى صلى الصلاة الثانية الى الجهة الثانية	٢١٠	(الثانية) اذا لم يعرف القبلة وكان ممن لا يتأتى منه التعلم لعدم أهليته
٢٠٥	في الفصل ثلاث مسائل	٢١٠	(الثالثة) اذا عرف الأعمى القبلة باللمس بأن لمس المحراب في الموضع الذي يجوز اعتماده
٢٠٥	(احداها) لو صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى فاجتهد لها سواء أوجينا الاجتهاد ثانيا أم لا	٢١٠	(الرابعة) اذا دخل الأعمى والجاهل الذي هو كالأعمى في الصلاة بالتقليد ثم أبصر الأعمى أو عرف الجاهل الأدلة
٢٠٦	(الثانية) لو تغير اجتهاده في أثناء الصلاة ففيه وجهان مشهوران أحدهما : يستأنف والثاني : يبنى	٢١٠	(الخامسة) اذا لم يجد من فرضه التقليد من يقلده
٢٠٦	(الثالثة) اذا دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك فيه ولم يترجع له شيء	٢١٠	وكان ممن يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه لظلمة أو غيم
٢٠٦	وان صلى ثم تيقن الخطأ ففيه قولان	٢١١	(الشرح) اذا خفيت الأدلة على المجتهد ففيه أربع طرق
٢٠٦	اذا صلى بالاجتهاد ثم ظهر له الخطأ فله أحوال	٢١١	(أصحابها) فيه قولان (أصحابها) لا يقلد
٢٠٦	(أحدها) أن يظهر الخطأ قبل الشروع في الصلاة	٢١١	(والطريق الثاني) يقلد قطعا
٢٠٧	(الحال الثاني) أن يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فان تيقنه ففيه مسألة الكتاب	٢١١	(والثالث) لا يقلد قطعا
٢٠٧	(الحال الثالث) أن يظهر الخطأ في اثنائيه وهو ضربان	٢١١	(والرابع) أن ضاق الوقت فلدن والا فلا
٢٠٨	هذا كله اذا ظهر الخطأ في الجهة أما اذا ظهر الخطأ في التيامن والتياسر وقلنا الفرض جهة الكعبة أو عين الكعبة ؟	٢١٢	وأما في شدة الخوف والتحام القتال فيجوز
٢٠٨	(فرع) لو اجتهد جماعة في القبلة واتفق اجتهادهم فأهمهم أحدهم ثم تغير اجتهاد مأموم لزمه المفارقة وينحرف الى الجهة الثانية	٢١٢	يجوز في حال شدة الخوف الصلاة الى أي جهة أمكنه
٢٠٨	ولو شرع المقلد في الصلاة بالتقليد فقال له عدل : أخطأ بك فلان فله حالان	٢١٣	وأما النافلة فينظر فيها - فان كان يمكنه أن يدور على ظهرها كالعمارية والمحمل الواسع لزمه أن يتوجه الى القبلة
٢٠٩	وان كان ممن لا يعرف الدلائل نظرت	٢١٤	(أما حكم المسألة) فإذا أراد الراكب في السفر نافلة نظر - أن أمكنه أن يدور على ظهر الدابة ويستقبل القبلة
٢٠٩	(الشرح) فيه مسائل	٢١٥	ثم ينظر فان كان واقفا - نظرت - فان كان في قطار لا يمكنه أن يدور الدابة الى القبلة صلى حيث توجه قال أصحابنا : وليس عليه وضع

- ٢١٩ الجبهة في ركوعه وسجوده على السرج والاكاف
- ٢١٦ فان صلى على الراحة متوجها الى مقصده فعدلت الى جهة القبلة جاز
- ٢١٦ ينبغي للمتفل ماشيا أو راكبا أن يلزم جهة مقصده
- ٢١٦ وان غلبته الدابة فانحرف بجماعها ففي بطلان صلاته وجهان
- ٢١٧ (فرع) اذا انحرف المصلي على الأرض فرضا أو نفلا عن القبلة نظر
- ٢١٧ وان كان المسافر ماشيا جاز أن يصلي النافلة حيث توجه كالراكب
- ٢١٧ ويشترط أن يركع ويسجد على الأرض وبه قطع المصنف وسائر المراقبين
- ٢١٨ وان دخل الراكب أو الماشي الى البلد الذي يقصده وهو في الصلاة اتم صلاته الى القبلة
- ٢١٨ قال أصحابنا رحمهم الله : يشترط لجواز التنفل راكبا وماشيا دوام السير والسفر ويتم الأركان
- ٢١٨ قال صاحب الحاوي : المصلي سائرا الى غير القبلة يلزمه العدول الى القبلة في أربعة مواضع :
- ٢١٨ أحدها : اذا دخل بلدته أو مقصده الثاني : اذا نوى الإقامة فيلزمه الاستقبال فيما بقي
- ٢١٩ الثالث : أن يصل المنزل لاقطاع سير وان عد مسافرا
- ٢١٩ الرابع : أن يقف عن السير بغير نزول لاستراحة أو انتظار رفيق ونحو ذلك
- ٢١٩ (فرع) لو دخل بلدا في أثناء طريقه ولم ينو الإقامة لكن وقف على راحلته لانتظار شغل
- ٢١٩ وأما اذا كانت النافلة في الحضر لم يجز أن يصلها الى غير القبلة
- ٢١٩ (الشرح) في تنفل الحاضر أربعة أوجه
- ٢١٩ الصحيح المنصوص : لا يجوز للماشي ولا للراكب
- ٢١٩ والثاني : يجوز لهما وكان أبو سعيد الاصطخري محتسبا بفداد يطوف بالسكك وهو يصلي على دابته
- ٢١٩ والثالث : يجوز للراكب دون الماشي لأن الماشي يمكنه أن يدخل مسجدا والرابع : يجوز بشرط استقبال القبلة في كل الصلاة
- ٢٢٠ (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحدها) شرط جواز التنفل في السفر راكبا وماشيا أن لا يكون سفر معصية
- ٢٢٠ (الثانية) يشترط أن يكون ما يلاقي
- ٢٢٠ (الثالثة) يشترط ترك الأفعال التي لا يحتاج اليها فان ركض بالدابة فلا بأس
- ٢٢١ (الرابعة) اذا كان المسافر راكبا تعاسيف وهو الهائم الذي يستقبل قارة ويستدير قارة وليس له مقصد معلوم فليس له التنفل على الراحة
- ٢٢١ (الخامسة) اذا كان متوجها الى مقصد معلوم فتغيرت نيته وهو في الصلاة فنوى السفر الى غيره فليصرف وجهه دابته
- ٢٢١ (السادسة) لو كان ظهره في طريق مقصده الى القبلة فركب الدابة مقلوبا فوجهان (أحدهما) لا تصح لأن وجهته طريقه
- ٢٢١ (السابعة) حيث جازت النافلة على الراحة وماشيا فجميع النوافل سواء في الجواز
- ٢٢١ (الثامنة) شرط الفريضة المكتوبة أن يكون مصليا مستقبلا القبلة مستقرا في جميعها فلا تصح الى غير القبلة في غير شدة الخوف
- ٢٢٢ (فرع) قال أصحابنا : اذا صلى الفريضة في السفينة لم يجوز له

- ترك القيام مع القدرة كما لو كان في البر
- ٢٢٢ (فرع) قال أصحابنا : ولو حضرت الصلاة وهم سائرون وخاف لو نزل ليصليها على الأرض إلى القبلة انقطاعا عن وقتها
- ٢٢٣ (فرع) المريض الذي يعجز عن استقبال القبلة ولا يجد من يحوله
- ٢٢٣ (التاسعة) إذا تيقن الخطأ في القبلة لزمه الإعادة في أصح القولين
- ٢٢٤ الحديثان في إجازته صلى الله عليه وسلم الصلاة لغير القبلة فنزل (فأيما تولوا فثم وجه الله) وقوله صلى الله عليه وسلم (قد أجزت صلاتكم)
- ٢٢٤ (العاشرة) قال الشافعي في الأم : لو اجتهد فدخل في الصلاة فعمي فيها أتمها ولا إعادة لأن اجتهاده الأول أولى من اجتهاد غيره
- ٢٢٤ المستحب لمن يصلي إلى سترة أن يدنو منها لحديث سهل بن أبي حنمة
- ٢٢٥ سهل بن أبي حنمة توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين وسهل بن سعد الساعدي توفي سنة ٩١ وهو ابن مائة سنة
- ٢٢٦ أما أحكام الفصل ففيه مسائل
- ٢٢٦ (أحداها) السنة للمصلي أن يكون بين يديه سترة ويدنو منها
- ٢٢٦ اتفاق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام
- ٢٢٧ (فرع) قال الشافعي في البويطي : ولا يستتر بامرأة ولا دابة
- ٢٢٧ (فرع) قال البغوي وغيره : يستحب أن يجمل السترة على حاجبه الأيمن أو الأيسر
- ٢٢٧ (المسألة الثانية) إذا صلى إلى سترة حرم على غيره المرور بينه وبين السترة ولا يحرم وراء السترة
- ٢٢٨ (فرع) إذا وجد الداخل فرجة في الصف الأول فله أن يمر بين يدي الصف الثاني
- ٢٢٨ (فرع) قال إمام الحرمين : النهي عن المرور والأمر بالدفع إنما هو إذا وجد المار سبيلا سواه
- ٢٢٩ (المسألة الثالثة) إذا صلى إلى سترة فمر بينه وبينها وجعل أو امرأة أو صبي أو كافر أو كلب أسود أو حمار أو غيرها لا تبطل صلاته عندنا
- ٢٣٠ (المسألة الرابعة) يكره أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه
- ٢٣١ (فرع) لا تكره الصلاة إلى النائم وتكره إلى المتحدثين الذين يشتغل بهم
- ٢٣١ (فرع) إذا صلى الرجل وبجنبه امرأة لم تبطل صلاته ولا صلاتها سواء كان أماما أو ماموما
- ٢٣٢ باب صفة الصلاة
- ٢٣٢ إذا أراد أن يصلي في جماعة لم يقم حتى يفرغ الإمام من الإقامة لحديث أبي أمامة (رضى الله عنه)
- ٢٣٢ حديث أبي أمامة أن بلالا أخذ في الإقامة فلما قال : قد قامت الصلاة قال صلى الله عليه وآله وسلم : أقامها الله وأدامها الخ ضعيف جدا
- ٢٣٣ (أما حكم المسألة) فلهذا أنه يستحب للإمام والمأموم أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الإقامة والجواب عن حديث بلال من وجهين أحسنهما وهو جواب البيهقي والمحققين أنه مرسل
- ٢٣٤ الحجاج بن فروخ مجهول ضعيف
- ٢٣٤ (فرع) قد ذكرنا أن مذهبا أنه يستحب للمأموم والإمام أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
- ٢٣٥ (فرع) لو دخل المسجد وأراد

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٤١	(أما حكم المسألة) فالتية فرض لا تصح الصلاة الا بها	٢٣٥	الشروع في تحية المسجد او غيرها فشرع المؤذن في الإقامة فليستمر قائما ولا يشرع في التحية
٢٤١	(فرع) اختلف أصحابنا في النية هل هي فرض أم شرط ؟	٢٣٥	(فرع) إذا أقيمت الصلاة وليس الإمام مع القوم
٢٤٢	ويجب أن تكون النية مقارونة للتكبير	٢٣٥	والقيام فرض في الصلاة المفروضة
٢٤٣	قال الشيخ أبو حامد في تعليقه في هذا الموضع قال الشافعي في الكفارة : وينوي مع التكبير أو قبله	٢٣٦	لحديث عمران بن الحصين (صل قائما فان لم تستطع فعلى جنب)
٢٤٣	فان كانت فريضة لزمه تعيين النية فينوي الظهر أو العصر لتمييز من غيرها	٢٣٦	(أما حكم المسألة) فالقيام في الفرائض فرض بالاجماع
٢٤٣	إذا أراد فريضة وجب قصد أمرين بلا خلاف	٢٣٦	(فرع) في مسائل تتعلق بالقيام
٢٤٣	(أحدهما) فعل الصلاة حتى تمتاز عن سائر الأفعال	٢٣٦	(أحدها) : قال أصحابنا يشترط في القيام الانتصاب وهل يشترط الاستقلال بحيث لا يستند ؟ فيه أوجه أصحها لا يشترط
٢٤٣	(والثاني) تعيين الصلاة المأتي بها هل هي ظهر أم عصر أم غيرها	٢٣٧	إما الانتصاب المشروط فهو نصب فقار الظهر وليس للقادر أن يقف مائلا الى أحد جانبيه
٢٤٤	واختلفوا في اشتراط أمور أحدها : الفريضة	٢٣٧	(فرع) في مذاهب العلماء في الاعتماد على شيء حال القيام
٢٤٤	الثاني : الإضافة الى الله	٢٣٨	(المسألة الثانية) لو قام على إحدى رجليه صحت صلاته مع الكراهة
٢٤٤	الثالث : القضاء والأداء	٢٣٨	(فرع) في الترويح بين التمدين في القيام
٢٤٥	لو ظن أن وقت الصلاة قد خرج فصلاها بنية القضاء فيأن أنه باق (فرع) قال البندنجي وصاحب الحاوي العبادات ثلاثة أضرب نية الفعل دون الوجوب ونية الفعل والوجوب ونية الفعل والوجوب والتعيين	٢٣٨	(الثالثة) تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود لحديث جابر سئل أي الصلاة أفضل ؟
٢٤٥	قال أصحابنا : التوافل ضربان (أحدهما) ما لها وقت أو سبب (والثاني) التوافل المطلقة فيكفي فيها نية فعل الصلاة فقط	٢٣٩	(الرابعة) والواجب من القيام قدر قراءة الفاتحة ولا يجب ما زاد
٢٤٦	وان أحرم ثم شك هل نوى أم لا ؟	٢٣٩	(الخامسة) لو جلس للزكاة رقيب يرقب العدو فأدركته الصلاة ولو قام لرآه العدو
٢٤٧	الاسلام والصلاة يبطلان بالخروج منهما وبالتردد في أنه يخرج أو يبقى	٢٣٩	(السادسة) يجوز فعل النافلة ، قاعدا مع القدرة على القيام بالاجماع
٢٤٨	(الضرب الثاني) الحج والعمرة فاذا نوى الخروج منهما ونوى قطعهما لم ينقطعا بلا خلاف	٢٤٠	ثم ينوي والنية فرض من فروض الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم (انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى)
٢٤٨	(الضرب الثالث) الصوم والاعتكاف		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٤٨	فإذا جزم في اثناهما بنية الخروج منهما ففى بطلانها وجهان (الضرب الرابع) الوضوء فان نوى قطعه في اثناها لم يبطل ما مضى منه	٢٥٤	قال صاحب الجاوى : اذا لم يحسن العربية وأحسن الفارسية ففيه ثلاثة أوجه
٢٤٩	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج من الصلاة	٢٥٥	وان كان بلسانه خبيل أو خرس حركه بما يقدر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم : (اذا أمركم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)
٢٤٩	فان دخل في الظهر ثم صرف النية الى العصر بطل الظهر لأنه قطع نيتها ولم يصح العصر	٢٥٦	ويستحب للامام ان يجهر بالتكبير ليسمع من خلفه
٢٥٠	(فرع) في مسائل تتعلق بالنية :	٢٥٦	(فرع) في مسائل تتعلق بالتكبير (أحداها) يجب أن يكبر للاحرام قائما حيث يجب القيام
٢٥٠	(أحداها) لو عقب النية كقوله : ان شاء الله بقلبه أو لسانه فان قصد به التبرك ووقوع الفصل بمشيئة الله لم يضره وان قصد التعليق لم يصح	٢٥٧	اذا وقع بعض تكبيرة الاحرام في غير حالة القيام لم تنعقد صلاته (الثانية) ذكر الأزهرى وغيره في قوله أكبر قولين
٢٥٠	(الثانية) لو صلى الظهر والعصر ثم ييقن أنه ترك النية في أحدهما وجهل عينها لزمه أعادتهما	٢٥٨	(الثالثة) لو كبر للاحرام أربع تكبيرات أو أكثر دخل في الصلاة بالأوتار وبطلت بالاشفاق
٢٥٠	(الثالثة) لو قال له انسان : صل الظهر لنفسك ولك على دينار فصلها بهذه النية أجزائه ولا يستحق الدينار	٢٥٨	(الرابعة) نص الشافعى والأصحاب انه لو أخل بحرف واحد من التكبير لم تنعقد صلاته (الخامسة) أنه يستحب أن يأتى بتكبيرة الاحرام بسرعة ولا يمدّها لئلا تزول النية
٢٥٠	ثم يكبر والتكبير للاحرام فرض لحديث على (مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها السلام)	٢٥٨	(السادسة) يجب على السيد ان يعلم مملوكه التكبير وسائر الأذكار المفروضة وما لا تصح الصلاة الا به
٢٥٠	(اما حكم المسألة) فتكبيرة الاحرام ركن من أركان الصلاة لا تصح الا بها .	٢٥٨	(السابعة) يجب على المكلف ان يتعلم التكبير وسائر الأذكار الواجبة (الثامنة) في بيان ما يترجم عنه بالعجمية وما لا يترجم أما الفاتحة وغيرها من القرآن فلا يترجم بلا خلاف
٢٥٢	(فرع) قد ذكرنا أن تكبيرة الاحرام لا تصح الصلاة الا بها	٢٥٩	(فرع) اذا أراد الكافر الاسلام فان لم يحسن العربية أتى بالشهادتين بلسانه
٢٥٢	والتكبير أن يقول : الله أكبر فان قال : الله أكبر أجزائه	٢٦٠	(التاسعة) في مذاهب العلماء في التكبير بالعجمية
٢٥٣	فان قال : أكبر الله ففيه وجهان (أحدهما) يجزيه كما لو قال : عليكم السلام والثاني لا يجزيه فان كبر بالفارسية وهو يحسن بالعربية لم يجزئه	٢٦٠	(العاشرة) تنعقد الصلاة بقوله : الله
٢٥٤	وان عجز عن اللفظ فنطق بلسانه جاز اذا ضاق الوقت عن التعلم		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	أكبر بالإجماع وتنفق عند أبي حنيفة بأي ذكر		السرة ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل
٢٦٢	(الحادية عشرة) تكبيرة الاحرام واحدة ولا تشرع زيادة عليها	٢٧٠	(فرع) اما تغميض العين في الصلاة ثم يعرا دعاء الاستفتاح وهو سنة والأفضل أن يقول ما رواه على وهو يتناول الفرض والنفل
٢٦٢	ويستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام حذو منكبيه	٢٧١	قال الواحدى : اختلفوا في اشتقاق العالم فقيل مشتق من العلامة وقوله (الشر ليس اليك) فيه خمسة اقوال للعلماء
٢٦٣	(فرع) في مذاهب العلماء في محل رفع اليدين	٢٧٣	(أحدها) لا يتقرب به اليك (والثاني) لا يضاف اليك على انفراده
٢٦٤	ويفرق بين أصابعه لما روى أبو هريرة رضى الله عنه	٢٧٤	(والثالث) معناه والشر لا يصعد اليك
٢٦٤	(فرع) للأصابع في الصلاة احوال ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهائه مع انتهائه	٢٧٤	(والرابع) والشر ليس شرًا بالنسبة اليك
٢٦٤	(أصحابها) ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير	٢٧٤	(والخامس) كقوله فلان الى بنى فلان اذا كان عداده فيهم أو صفوه اليهم
٢٦٥	(والثاني) يرفع بلا تكبير ثم يتدئء التكبير مع إرسال اليدين	٢٧٤	(أما حكم المسألة) فيستحب لكل مصل من امام ومأموم ومفترض وامرأة وصبي ومسافر ومفترض ومتنفل وقاعد ومضطجع وغيرهم الجنابة ليس فيها دعاء استفتاح والمسبوق الذي يدرك الامام في غير القيام
٢٦٥	(والثالث) يرفع بلا تكبير ويداه قارنان	٢٧٤	(فرع) في دعاء الاستفتاح احاديث كثيرة
٢٦٥	(والرابع) يتدئء بهما معا	٢٧٥	(فرع) في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به
٢٦٥	(والخامس) يتدئء الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحباب في الانتهاء	٢٧٥	ثم يتعوذ فيقول : اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم
٢٦٥	فان لم يمكنه رفعهما أو امكنه رفع احدهما أو رفعهما الى دون المنكب رفع ما امكنه	٢٧٦	أما حكم الفصل فهو أن التعوذ مشروع في أول ركعة
٢٦٦	(فرع) في مسائل منثورة تتعلق بالرفع	٢٧٦	(فرع) في مسائل متعلقة بالتعوذ (أحدها) قال في الام : لو ترك التعوذ عمدا أو سهوا استحب في الثانية بلا خلاف
٢٦٦	(فرع) اختلف العلماء في الحكمة في رفع اليدين	٢٧٦	(الثانية) في استحباب التعوذ
٢٦٧	فاذا فرغ من التكبير فالمستحب أن يضع اليمين على اليسار فيضع اليمنى على بعض الكف وبعض الرسغ	٢٧٨	
٢٦٧	السنة أن يقبض بكف اليمنى كوع اليسرى وبعض رسغها وساعدها	٢٧٩	
٢٦٨	(فرع) في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى	٢٨٠	
٢٦٩	(فرع) في مذاهبهم في محل موضع اليدين	٢٨٠	
٢٧٠	حديث على في وضع اليدين تحت	٢٨١	

- ٢٨١ (الثالثة) قال الشافعي والأصحاب يستحب التعمد في كل صلاة فريضة أو نافلة أو مندورة
- ٢٨١ (الرابعة) التعمد يستحب لكل من يريد الشروع في قراءة صلاة أو غيرها
- ٢٨١ (فرع) في مذاهب العلماء في التعمد ومحلّه وصفته والجهر به وتكراره في الركعات
- ٢٨٣ ثم يقرأ فاتحة الكتاب وهو فرض
- ٢٨٣ (فرع) قد ذكرنا أن قراءة الفاتحة متعينة في كل صلاة فرضاً ونفلًا
- ٢٨٣ (فرع) في مذاهب العلماء في القراءة
- ٢٨٥ (فرع) في مذاهبهم في أصل القراءة
- ٢٨٥ حديث لا صلاة إلا بقرآن حديث ضعيف عند أبي داود
- ٢٨٦ (فرع) لفاتحة الكتاب عشرة أسماء أحدها : فاتحة الكتاب
- ٢٨٦ الثاني : سورة الحمد
- ٢٨٦ الثالث والرابع : أم القرآن وأم الكتاب
- ٢٨٦ قال ابن دريد : آم في كلام العرب الراية ينصبها الأمير للمسكر يفزعون إليها في حياتهم وموتهم
- ٢٨٧ الخامس : الصلاة لحديث مسلم
- (قسمت الصلاة بيني وبين عبدي)
- ٢٨٧ السادس : السبع المثاني للحديث الصحيح
- ٢٨٧ السابع : الوافية لأنها لا تنقص فيقرأ بعضها في ركعة وبعضها في أخرى
- ٢٨٧ الثامن : الكافية ، لأنها تكفي عن غيرها
- ٢٨٧ التاسع : الأساس روى عن ابن عباس
- ٢٨٧ العاشر : الشفاء
- ٢٨٧ فإن تركها ناسيا ففيه قولان
- ٢٨٧ أثر عمر وتركه القراءة وسؤاله عن الركوع والسجود ضعيف
- ٢٨٨ (أما حكم المسألة) ففيمن ترك
- الفاتحة ناسيا حتى سلم أو ركع قولان مشهوران أصحهما وهو الجديد لا تسقط عنه القراءة وحكمه حكم أي ركن نسيه في الصلاة
- ٢٨٨ ويجب أن يتدبّرها بسم الله الرحمن الرحيم فاتحها آية منها والدليل عليه ما روته أم سلمة رضي الله عنها
- ٢٨٩ (أما حكم المسألة) فمذهبن أن بسم الله الرحمن الرحيم آية كاملة من أول الفاتحة بلا خلاف
- ٢٨٩ (فرع) في مذاهب العلماء في إثبات السجدة وعدمها
- ٢٩١ واحتج من نفاه في أول الفاتحة وغيرها بأن القرآن لا يثبت بالظن واحتج أصحابنا بأن الصحابة أجمعوا على إثباتها في المصحف في أوائل السور جميعا سوى براءة بخط المصحف بخلاف الأعشار وتراجم السور
- ٢٩٣ حدث كان النبي صلى الله عليه وسلم يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه (بسم الله الرحمن الرحيم) وفيه ثلاثة أحاديث
- ٢٩٣ أولها : كان إذا جاءه جبريل فقرأ عليه بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة
- ٢٩٣ الثاني : كان صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢٩٣ الثالث : كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢٩٣ فهذه الأحاديث متعاضدة محصلة للظن القوي والمطلوب هنا هو الظن لا القطع
- ٢٩٣ وأما الجواب عن قولهم : لا يثبت القرآن إلا بالتواتر فمن وجهين
- ٢٩٤ وأما الجواب عن حديث قسمت الصلاة بيني وبين عبدي فمن أوجه ذكرها

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الإحكام
٢٩٤	(أحدها) أن البسملة لم تذكر لاندراجها في الآيتين بعدها	٣٠٢	(الوجه الثالث) ما رواه الدارقطني من طريقين عن منصور بن أبي مزاحم
٢٩٤	(الثاني) أن يقال معناه فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين	٣٠٣	وأما حديث أم سلمة فرواه جماعة من الثقات عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته بسم الله الرحمن الرحيم
٢٩٤	(الثالث) أن يقال : المقسموم ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة	٣٠٤	وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني والحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
٢٩٥	(الرابع) لعله قاله قبل نزول البسملة	٣٠٤	قال أبو محمد المقدسي : فحصل لنا والحمد لله عدة أحاديث عن ابن عباس صححها الأئمة
٢٩٥	(الخامس) جاء ذكر البسملة في رواية الدارقطني والبيهقي وأساندها ضعيف	٣٠٥	(الوجه الثاني) أن في صحيح مسلم عن أنس وفيه (أنزلت على أنفا : بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيناك الكوثر)
٢٩٥	فان قيل قد أجمعت الأمة على أن الفاتحة سبع آيات	٣٠٥	(الوجه الثالث) ما اعتمده الإمام الشافعي من إجماع أهل المدينة في عصر الصحابة
٢٩٥	فالجواب من أوجه	٣٠٥	(الوجه الرابع) ما رواه الدارقطني عن أنس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم
٢٩٦	وأما الجواب عن حديث شفاعة تبارك هو أن المراد ما سوى البسملة لأنها غير مختصة بهذه السورة	٣٠٧	وأما الجواب عن استدلالهم بحديث أنس كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين وعن حديث عائشة فهو أن المراد كانوا يفتتحون سورة الفاتحة بالسورة
٢٩٧	وأما الجواب عن حديث مبدا الوحي	٣٠٨	(الطريقة الثانية) أن ترجح بعض ألفاظ هذه الروايات المختلفة على باقيةا وترد ما خالفها
٢٩٧	وأما الجواب عن نقل أهل المدينة وإجماعهم	٣٠٩	(الطريقة الثالثة) أن يقال ليس في هذه الروايات ما ينافي أحاديث الجهر الصحيحة
٢٩٧	(فرع) في مذاهب العلماء في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم	٣٠٩	(الطريقة الرابعة) رجحها الإمام ابن خزيمة وهي رد جميع الروايات
٣٠٠	وأحتج من يرى الأسرار بحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين	٣١٠	(الطريقة الخامسة) أن يقال نطق أنس بكل هذه الألفاظ المروية في مجالس متعددة
٣٠١	وقال بعض التابعين : الجهر بها بدعة		
٣٠١	وأحتج أصحابنا والجمهور على استحباب الجهر بأحاديث وغيرها جميعها ولخصها الشيخ أبو محمد المقدسي		
٣٠١	(الوجه الأول) ما هو مستنبط من متفق على صحته		
٣٠٢	(الوجه الثاني) حديث نعيم بن المجرم صليت وراء أبي هريرة فقرا بسم الله الرحمن الرحيم		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١٠	وقد علل حديث أنس بثمانية أوجه	٣١٩	واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة في حديث المسوء
٣١٠	وأما الجواب عن حديث ابن عبدالله ابن مقفل	٣٢١	(أما حكم المسألة) فقراءة الفاتحة واجبة على الامام والمنفرد في كل ركعة
٣١١	وقال ابن عبد البر : ابن عبد الله مجهول لا تقوم به حجة	٣٢٢	(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة المأموم خلف الامام
٣١٢	وأما قول سعيد بن جبير الجهر منسوخ فلا حجة فيه	٣٢٣	وقال ابو حنيفة : لا تجب على المأموم
٣١٣	ويجب أن يقرأها مرتبا فان قرأ في خلالها ناسيا ثم أتى بما بقى منها اجزاء	٣٢٤	واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم (لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن)
٣١٣	قال الرافعي : ينبغي أن يقال : إن كان يعتبر الترتيب مبطلا للمعنى تبطل صلاته كما إذا تعمده	٣٢٤	فان قيل : هذا الحديث من رواية محمد بن اسحاق بن سيار عن مكحول ومحمد بن اسحاق مدلس فجوابه
٣١٤	وان أتى في أثناء الفاتحة بتهيل أو تكبير أو تسبيح أو غيرها	٣٢٥	والجواب عن الأحاديث التي احتج بها القائلون بإسقاط القراءة
٣١٤	(فرع) قال امام الحرمين اذا كرر الفاتحة أو آية منها كان شيخي يقول : لا بأس به	٣٢٥	واحتج القائلون بالقراءة في السرية دون الجهرية
٣١٥	وقال ابن سريج : يجب استئناف الفاتحة	٣٢٦	واحتج أصحابنا بالأحاديث السابقة في الاحتجاج على المأمنين مطلقا
٣١٥	وان قرأ الامام الفاتحة فأمّن والمأموم في أثناء الفاتحة فأمّن بتأمينه ففيه وجهان	٣٢٦	وأما حديث الزهري عن ابن أبي اكيمه عن أبي هريرة (ما لي أنزع القرآن)
٣١٥	قال أصحابنا : اذا أتى في أثناء الفاتحة بما ندب اليه لمصلحة الصلاة	٣٢٧	فاذا فرغ من الفاتحة أمّن وهو سنة
٣١٦	وينكر على المصنف شيان (أحدهما) قياصة على السؤال في آية الرحمة (والثاني) اضافته عدم الانقطاع الى القاضي أبي الطيب وحده	٣٢٧	وأما المأموم فقد قال في الجديد : لا يجهر وقال في القديم : يجهر الذي اختاره أقدم الأحاديث الواردة في التأمين فيحصل منها بيان
٣١٦	وأعلم أن الخلاف مخصوص بمن أتى بذلك عامدا عالما ، أما من أتى به سهوا أو جاهلا	٣٢٧	قال البخاري في تاريخه : أخطأ شعبة أنما هو جهر بها
٣١٧	ويجب قراءة الفاتحة في كل ركعة	٣٢٨	وأما لقائه ففى أمين لفتان مشهورتان أفصحهما وأجودهما أمين بالمد
٣١٧	(أما حكم المسألة) فقراءة الفاتحة واجبة في كل ركعة الا ركعة المسبوق	٣٢٩	وحكى الواحدى لغة ثلاثة بالمد والإمالة
٣١٨	(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة في كل الركعات		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٢٩	وحكى لغة الشد القاضي عياض وهي شاذة منكورة مردودة	(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن	
٣٣٠	(اما حكم الفصل) ففيه مسائل :	٣٣٩	ولم يحسن الذكر بالعربية وأحسنه بالمعجمة
٣٣٠	(احداها) التأمين سنة لكل مصل فرغ من الفاتحة	(فرع) اذا أتى ببدل الفاتحة من قراءة أو ذكر حيث يجزآن بالشرط السابق	
٣٣١	(الثانية) ان كانت الصلاة سرية أسر الإمام وغيره بالتأمين بلا خلاف	٣٤٠	(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولا من الذكر ولا أمكنه التعلم
٣٣٢	(الثالثة) يستحب أن يقع تأمين المأموم مع تأمين الإمام لا قبله ولا بعده	٣٤٠	(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل صاحبان
٣٣٣	(فرع) قال الشافعي في الأم : ولا يقال آمين الا بعد أم القرآن	٣٤٠	عبد الله بن أبي أوفى هو وأبوه
٣٣٣	(فرع) ذكر أصحابنا أو جماعة منهم أنه يستحب أن لا يصل لفظة آمين بقوله : ولا الضالين	٣٤٠	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لا يحسن الفاتحة كيف يصلّي اذا لم يحسن التعلم
٣٣٣	(فرع) السنة في التأمين أن يقول آمين وقد تقدم بيان لفاتها	٣٤٠	وان قرأ القرآن بالفارسية لم تجزه
٣٣٤	(فرع) في مذاهب العلماء في التأمين	٣٤١	مذهبنا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها
٣٣٤	فان لم يحسن الفاتحة وأحسن غيرها قرأ سبع آيات	٣٤٢	وأما الجواب عن الآية الكريمة فهو أن الأئمة يحصل
٣٣٤	وان أحسن آية من الفاتحة وأحسن غيرها	٣٤٢	ترجمة القرآن ليست قرآنا باجماع المسلمين
٣٣٦	وان كان يحسن سبع آيات بالشروط فوجهان (أحدهما) لا تجزئه المتفرقة	٣٤٢	الصلاة مبناها على التعمد والانقطاع والإتباع والنهي عن الاختراع
٣٣٧	(والثاني) يجب تكرار ما يحفظه من الفاتحة حتى يبلغ قدرها	٣٤٣	(فرع) لو قرأ الفاتحة بلفظ لبعض العرب غير اللفظ المقرء بها لم تصح
٣٣٧	وأعلم أن الأحوط والمستحب لمن يحفظ آية من الفاتحة أن يكررها سبع مرات	٣٤٣	ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة وذلك سنة
٣٣٨	واحتج أصحابنا في الذكر على ثلاثة أوجه	٣٤٤	(الشرح) الذي اختاره جملة من الأحاديث الواردة في السورة بعد الفاتحة
٣٣٨	واحتج لأبي على الطبري بحديث ابن أبي أوفى	٣٤٧	وأما الجمع بين سورتين في ركعة واحدة ففيه حديث أبي وائل
٣٣٩	(فرع) اذا عجز عن القرآن وانتقل الى الأذكار فيجزئه التسبيح والتهليل	٣٤٨	المفصل سمي بذلك لكثرة الفصول
٣٣٩	(فرع) شرط الذكر الذي يأتي به أن لا يقصد به شيئا آخر		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٤٩	(أما الأحكام) فانه يستحب أن يقرأ الإمام والمنفرد	٣٥٧	(فرع) في الأحاديث الواردة في الجهر والإسرار في صلاة الليل
٣٤٩	(فرع) فيما يتعلق بالسورة للتوافل	٣٥٨	(فصل) في مسائل مهمة تتعلق بقراءة الفاتحة وغيرها في الصلاة (أحداها) قال أصحابنا وغيرهم :
٣٤٩	يستحب في ركعتي الصبح التخفيف	٣٥٨	تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع
٣٥٠	وإن كان مأموما نظرت فإن كان في صلاة يجهر فيها بالقراءة	٣٥٨	(الثانية) تجب قراءة الفاتحة في الصلاة بجميع حروفها وتشديداتها
٣٥٠	وإن كانت الصلاة تزيد على ركعتين	٣٥٨	(الثالثة) وإذا لحن في الفاتحة لحننا بخل المعنى بأن ضم تاء انعمت أو كسرهما
٣٥١	(أما الأحكام) فهل يسن قراءة السورة في الركعة الثالثة والرابعة فيه قولان مشهوران	٣٦٠	(الرابعة) في دقائق مهمة ذكرها الشيخ أبو محمد الجويني
٣٥٢	(فرع) قال صاحب التتمة : المتنفل بركعتين تستحب له السورة	٣٦٠	ومن تمام التلاوة أشمام الحركة الواقعة على الحرف الموقوف عليه اختلاسا لا أشیاما
٣٥٢	(فرع) المسبوق بركعتين من الرابعة نص عليه الشافعي يأتي بالفاتحة وسورتين	٣٦١	وأما غير الفاتحة فالخلل في تلاوته أن غير المعنى وهو متعمد كرفع الله في (إنما يخشى الله) و (فاقطعوا أيمانها) و (ثلاثة أيام متتابعات) (وأقيموا الحج والعمرة) بطلت صلاته
٣٥٣	(فرع) لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة أجزأته الفاتحة ولا تحسب له السورة على المذهب	٣٦١	قال صاحب التتمة : (وإن كان في الشاذة يغير معنى بطلت بالعمد والا فلا ويسجد للسهو)
٣٥٣	(فرع) في مذاهب العلماء في السورة بعد الفاتحة	٣٦١	(السادسة) شرط القراءة وغيرها أن يسمع نفسه أن كان صحيح السمع
٣٥٤	ويستحب للإمام أن يجهر بالقراءة في الصبح والأوليين من المغرب والأوليين من العشاء والدليل عليه نقل الخلف عن السلف	٣٦١	(السابعة) قال أصحابنا : على الآخرس أن يحرك لسانه بقصد القراءة بقدر ما يحركه الناطق فسقط ما عجز عنه وهو النطق ووجب ما قدر عليه وهو تحريك اللسان
٣٥٥	السلف في اللغة هم المتقدمون والمراد هنا أوائل هذه الأمة	٣٦٢	(والثامنة) يستحب عندنا أربع سكتات في الجهرية
٣٥٥	(أما حكم المسألة) فالسنة الجهر في ركعتي الصبح والمغرب والعشاء وفي صلاة الجمعة	٣٦٢	(الأولى) عقب تكبيرة الإحرام بقول دعاء الاستفتاح
٣٥٥	قال صاحب الحاوي : حد الجهر أن يسمع من يليه وحد الإسرار أن يسمع نفسه	٣٦٢	(والثانية) بين قوله ولا الضالين وآمين سكتة لطيفة
٣٥٦	الخثنى هو الذي لا يخلص إليه الحكم بذكوريته أو أنوثيته وكلام الأطباء في هذا		
٣٥٦	(فرع) لوجهر في موضع الإسرار أو عكس لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه		
٣٥٧	(فرع) في حكم التوافل في الجهر		

- ٣٦٢ (والثالثة) بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة
- ٣٦٢ (الرابع) بعد فراغه من السورة سكتة لطيفة جدا ليفصل بها بين القراءة وتكبيرة الركوع
- ٣٦٢ (والتاسعة) يستحب ترتيب القراءة وتدبرها لقوله تعالى (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته)
- ٣٦٣ (والعاشرة) أجمع المسلمون على أن الموعدين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن ثم يركع وهو فرض من فروض الصلاة لقوله عز وجل : (اركعوا واسجدوا)
- ٣٦٣ الركوع في اللقطة الانحناء أو الخضوع
- ٣٦٤ (فرع) في مذاهب العلماء في تكبيرات الانتقال
- ٣٦٤ اعلم أن الصلاة الرباعية يشرع فيها اثنتان وعشرون تكبيرة
- ٣٦٦ (فرع) يسن للامام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها
- ٣٦٧ ويستحب أن يرفع يديه حين منكبته للركوع وللرفع منه
- ٣٦٧ (فرع) في مذاهب العلماء في رفع اليدين للركوع وللرفع منه
- ٣٦٧ وقد صنف البخاري كتابا كبيرا في اثبات الرفع
- ٣٦٨ اعلم أن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام باجماع من يعتد به ثابتة
- ٣٦٨ قال البخاري ولم يثبت عن أحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه
- ٣٦٩ وقال أبو حنيفة والثوري وابن أبي ليلى وسائر اصحاب الرأي : لا يرفع يديه في الصلاة الا لتكبيرة الاحرام
- ٣٧٠ واحتج اصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر
- ٣٧١ قال القاضي أبو الطيب : قال أبو
- ٣٧١ على : روى الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثون من الصحابة وأما الجواب عن حديث البراء فهو حديث ضعيف باتفاقهم
- ٣٧١ يزيد بن أبي زياد غلط في حديث البراء بن عازب
- ٣٧٢ (والجواب الثاني) انه لو صح وجب تأويله على أن معناه لا يعود الى الرفع
- ٣٧٢ (الجواب الثالث) أن أحاديث الرفع أولى لأنها اثبات وهذا نفى
- ٣٧٣ (والرابع) أن أحاديث الرفع أكثر فوجب تقديمها
- ٣٧٤ قال البخاري : وأما احتجاج بعض من لا يعلم بحديث جابر بن سمرة فانما كان في الرفع عند السلام وقد نسي ابن مسعود كيفية قيام الاثنين خلف الامام ونسي نسخ التطبيق وغير ذلك
- ٣٧٥ روى البخاري في كتاب رفع اليدين أن ابن عمر كان اذا رأى رجلا لا يرفع يديه اذا ركع رماه بالحصى
- ٣٧٦ وينحني الى حد أن يبلغ راحته ركبتيه لانه لا يسمى بما دونه واكما اذا قام من الركعتين رفع يديه من التشهد الاول
- ٣٧٨ (اما الفاظ الفصل) فالتطبيق هو أن يجعل بطن كفيه على بطن الأخرى ويجعلهما بين ركبتيه وفخذه
- ٣٧٩ (أما أحكام الفصل) قال اصحابنا أقله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه لو أراد وضعهما عليهما
- ٣٧٩ أما ركوع المصلي قاعدا فأكمله أن ينحني بحيث يحاذي وجهه ما وراء ركبتيه من الأرض وأكمله أن ينحني بحيث تحاذي جبهته موضع سجوده
- ٣٧٩ ولو سقط من قيامه بعد فراغ القراءة فارتفع من الأرض الى حد الراكعين لم يجزه بلا خلاف

- ٣٨٠ فاما اكمل الركوع في الهيئة فان ينحني بحيث يستوى ظهره وعنقه ويمدهما كالصفحة وينصب ساقيه ولا يثنى ركبتيه ٣٨٨
- ٣٨٠ قال أصحابنا : ولو كان اقطع من الزندين لم يبلغ بزنده ركبتيه وفي الرفع يرفع زنده حذو منكبيه ٣٨٩
- ٣٨١ (فرع) قال الشافعي في الام والشيخ ابو حامد وصاحب التتمة : لو ركع ولم يضع يديه على ركبتيه ورفع ثم شك هل انحني قدرا ٣٨٩
- ٣٨١ (فرع) في مذاهب العلماء في حد الركوع وعن زيد بن وهب عن حذيفة راي رجلا لا يتم ركوعه وسجوده قال : ما صليت ولو مت مت على غير الفطرة ٣٩٠
- ٣٨٢ (فرع) في الركوع اتفق العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على كراهة التطبيق والمستحب ان يقول : سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادنى الكمال ٣٩١
- ٣٨٣ (واما حكم المسألة) فانه يستحب التسبيح في الركوع ٣٩٢
- ٣٨٤ قال أصحابنا والزيادة على ثلاث تسبيحات تستحب للمنفرد (فرع) قال الشافعي والأصحاب وسائر العلماء : قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد وغير حالة القيام لحديث (الا اني نهيت أن اقرأ القرآن راكعا أو ساجدا أما ركوع الخ) ٣٩٢
- ٣٨٧ (فرع) في التسبيح وسائر الأذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد والتكبيرات وقال اسحاق بن راهوية : التسبيح واجب ان تركه عمدا بطلت صلاته واحتج الشافعي والجمهور بحديث المسئء صلاته ٣٩٣
- ٣٨٨ (فرع) التسبيح في اللغة معناه التنزيه وسبحان الله منصوب على المصدر أي سبحانا سبحته ثم يرفع رأسه ويستحب أن يقول : سمع الله لمن حمده لما ذكرناه من حديث أبي هريرة في الركوع قوله سمع الله لمن حمده أي تقبل الله منه حمده وجازاه به ٣٨٩
- ٣٩٠ ولا ينفع ذا الجد منك الجد أي لا ينفع ذا الحظ والغنى منك غناه ولا يمنعه من عقابك (أما أحكام الفصل) فالاعتدال من الركوع غرض وركن من أركان الصلاة لا تصح الا به ٣٩١
- ٣٩٠ ولو أتى بالركوع الواجب فعرضت له علة منعه من الانتصاب سجد من ركوعه وسقط عنه الاعتدال قال الشافعي والأصحاب : من قال (من حمد الله سمع له) أجزاءه قال الشافعي والأصحاب : يستحب في استحباب هذه الأذكار كلها الامام والمأموم والمنفرد يستحب للامام أن يجهر بقوله : سمع الله لمن حمده كما يجهر بالتكبير ويسر بقوله (ربنا لك الحمد) ٣٩٢
- ٣٩٢ (فرع) ذكر صاحب التتمة في اشتراط الاعتدال في صلاة النفل وجهين ٣٩٢
- ٣٩٢ (فرع) في مذاهب العلماء في الاعتدال مذهبنا أنه ركن وبهذا قال احمد وداود وقال ابو حنيفة : لا يجب وعند مالك روايتان كالمذهبين ٣٩٢
- ٣٩٣ وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم (واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد) فمعناه قولوا ربنا لك الحمد مع ما قد علمتموه من قول سمع الله لمن حمده ٣٩٤
- ٣٩٤ (فرع) ثبت عن رفاعة بن رافع

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	السجود بثقل رأسه وعنقه حتى تستقر جبهته	رضي الله عنه قال (كنا نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده فقال رجل وراءه : ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه الحديث)	٣٩٤
٣٩٨	إذا سجد على كلب عليه ثوب ظاهر أو حمار أو شاة بغير حائل عليهما صح سجوده	ثم يسجد وهو فرض لقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) وأصل السجود النظام والميل	٣٩٤
٣٩٩	إذا سجد على كور عمامته أو كمة أو نحوهما بطل سجوده أن تعمده وبطلت صلاته وإن كان ساهيا لم تبطل	وقد أوجب أحمد تكبيرات الانتقال على أصح الروايتين عنه	٣٩٥
٣٩٩	(فرع) السنة أن يسجد على أنفه مع جبهته	والمستحب أن يضع ركبته ثم يديه ثم جبهته لحديث وأئل (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبته قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبته)	٣٩٥
٣٩٩	(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب وضع الجبهة والأنف على الأرض	الكلام على أحاديث السجود والنهوض منه وأقوال النقاد والحفاظ من القدماء فيها	٣٩٦
٤٠٠	(فرع) في مذاهب العلماء في السجود على كمة وذيله ويده وكوز عمامته وغيرها مما يتصل به	(فرع) قال الشافعي في الأم : أحب أن يتدبأ التكبير قائما وينحط وكأنه ساجد	٣٩٦
٤٠١	والعلماء مجمعون على أن المختار مباشرة الجبهة الأرض	ويسجد على الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين لحديث ابن عمر (إذا سجدت فمكن جبهتك من الأرض ولا تنقره تقرا)	٣٩٧
٤٠٢	وأما السجود على اليدين والركبتين والقدمين ففيه قولان (أشهرهما) لا يجب لانه لو وجب لوجب الإيماء إذا عجز كالجبهة	حديث ابن عمر وحديث جابر (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر) ضعيفان غريبان	٣٩٧
٤٠٢	قال الشيخ أبو حامد : ونص في الاملاء أن وضعها مستحب لا واجب	وأما خباب بن الارت فكانت يده أبو عبد الله شهد بذكره مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من كبار الصحابة والسابقين إلى الإسلام	٣٩٧
٤٠٣	وصحح جماعة قول الوجوب ومنهم البندنجي وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي	(أما حكم المسألة) فالسجود على الجبهة واجب فإن اقتصر على ما يقع عليه الاسم منها أجزاء	٣٩٨
٤٠٣	قال في الأم (كمال السجود أن يسجد على جبهته وأنفه وراحته وركبتيه وقدميه)	ولا يكفي في وضع الجبهة الأساس بل يجب التحامل على موضع	
٤٠٤	ثم اختلفوا في صورة المسألة إذا قلنا : لا يجب وضع هذه الأعضاء الستة		
٤٠٤	قال أصحابنا : فإذا قلنا : يجب وضع هذه الأعضاء كفي وضع أدنى جزء من كل عضو منها		
٤٠٥	(فرع) لو تعذر وضع أحد الكفين أو أحد القدمين لقطع أو غيره فحكم		

الخراسانيون : التنكس في السجود
شرط لصحته

(الثانية) أن تكون أعاليه أرفع من
أسافله

(الثالثة) أن يستوى أعاليه
وأسافله لارتفاع موضع الجبهة
وعدم رفعه الأسفل ففي صحة
صلاته وجهان الصحيح لا تصح

ثم يرفع رأسه ويكبر ثم يجلس
مفترياً رجله اليسرى ويجلس
عليها

وأما حديث الإقعاء فرواه البيهقي
باسناد ضعيف

(أما حكم الفصل) فالجلوس بين
السجدين فرض والطمأنينة فيه
فرض

ويستحب أن يقول (اللهم اغفر لي
وأرحمني وعافني وأهـمـدني
وارزقني وأجرني وارفعني)
والخيار أنه بالكلمات السبع

فرع في الإقعاء
قال البيهقي : فهذا الإقعاء المرضى
فيه

والمسنون على ما روينا عن ابن
عباس وضع أصابع رجله على
الأرض واليته على عقبه وركبته
على الأرض

هذا آخر كلام البيهقي رحمه الله
ولقد أحسن وأجاد وأتقن وأفاد
وأوضح إضاحاً شافياً وحرر
تحريراً وأفياً

وأما الجمع بين حديثي ابن عباس
وابن عمر وأحاديث أبي حميد
ووائل

(فرع) في مذاهب العلماء في
الجلوس بين السجدين والطمأنينة
منه

ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى
وصفة السجدة الثانية مثل الأولى

المسألة كما سبق ولا فرض في
المتدرة

٤٠٥ ويستحب أن يجافي مرفقيه عن
جنبه وهو التجزية

٤٠٦ ويفرج بين رجله لأن أبا حميد
وصف صلاة النبي صلى الله عليه
وسلم فقال (إذا سجد فرج بين
رجليه)

وحديث أبي حميد في أسناده بقية
ابن الوليد وعتبة بن أبي حكيم

٤٠٧ استقبال القبلة بأصابع اليدين
والرجلين

٤٠٨ (فرع) قال صاحب التتمة : إذا
كان يصلي وحده وطول السجود

ولحقه مشقة بالاعتماد على كفيه
الطمأنينة واجبة في السجود عندنا

٤٠٨ لحديث رقاعة بن رافع بن مالك
والمستحب أن يقول سبحان ربي

٤٠٩ الأعلى ثلاثاً وذلك أدنى الكمال
حديث ابن مسعود « إذا سجد

أحدكم فقال في سجوده سبحان
ربي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده »
ضعيف

٤١٠ (أما حكم المسألة) فقال الشافعي
والأصحاب : يستحب التسبيح في

سجوده والاجتهاد في الدعاء أن
يقول : اللهم لك سجدت وبك
آمنت

٤١٠ قال أصحابنا : ولا يزيد الإمام على
ثلاث تسبيحات إلا أن يرضى القوم

المحضورون
٤١١ فإن أراد أن يسجد فوقه على

الأرض ثم انقلب فأصابت جبهته
الأرض

٤١١ بشرط لصحة السجود أن
لا يقصد بهويه إليه غيره ولو سقط

٤١٢ (فرع) في مسائل تتعلق بالسجود
٤١٢ (أحداها) قال أصحابنا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤١٨	ثم يرفع رأسه مكبرا قال الشافعي فإذا استوى قاعدا نهض	٤٢٨	من متقدمي أصحابنا في زمن ابن سريج وطبقته
٤١٩	(أما حكم الفصل) فيسن التكبير إذا رفع رأسه من السجدة الثانية	٤٢٩	ثم يسلي الركعة الثانية مثل الأولى إلا في النية ودعاء الاستفتاح
٤١٩	وهل تسن جلسة الاستراحة ؟ فيها ثلاثة طرق	٤٢٩	فإن كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس في الركعتين للتشهد لنقل الخلف عن السلف عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو سنة لحديث عبد الله ابن يحيى
٤١٩	(أحدها) استحبابها في حال المرض	٤٢٩	(فرع) قال أصحابنا : لا يتعين للجلوس في هذه الواضع هيئة للأجزاء بل كيف وجد أجزاء سواء تورك أو افترش
٤١٩	(الثاني) القطع باستحبابها لكل أحد	٤٢٩	والسنة التورك في آخر الصلاة والافتراش فيما سواه
٤١٩	(الثالث) فيه قولان أحدهما : يستحب والثاني : لا يستحب	٤٢٩	(فرع) في مذاهب العلماء في حكم التشهد الأول والجلوس له
٤٢٠	ولو سجد المصلي للتلاوة لم تشرع جلسة الاستراحة بلا خلاف	٤٣٠	(فرع) في مذاهبهم في هيئة الجلوس في التشهدين
٤٢٠	واعلم أنه ينبغي لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث	٤٣٠	واحتج أصحابنا بحديث أبي حميد في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
٤٢١	(فرع) في مذاهب العلماء في استحباب جلسة الاستراحة	٤٣١	(فرع) قال أصحابنا : الحكمة في الافتراش في التشهد الأول والتورك في الثاني أنه أقرب إلى تذكر المصلي وعدم اشتباه عدد الركعات
٤٢١	حديث (إذا قام في صلاته وضع يديه كالعاجن) باطل لا أصل له	٤٣١	(فرع) المسبوق إذا جلس مع الإمام في آخر صلاة الإمام فيه وجهان
٤٢٣	(فرع) في مذاهبهم في كيفية النهوض إلى الركعة الثانية وسائر الركعات	٤٣٢	(فرع) قال أصحابنا : يتصور أن يتشهد أربع مرات في صلاة المغرب
٤٢٥	(فرع) قال القاضي أبو الطيب والشافعي : يكره أن يقدم إحدى رجليه حال القيام ويعتمد عليها	٤٣٢	والمستحب أن يسطر أصابع يده اليسرى على فخذه اليسرى وفي اليمنى ثلاثة أقوال أحدها : وهو المشهور أن يضعها مقبوضة الأصابع إلا السبحة
٤٢٥	ولا يرفع اليدين إلا في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه	٤٣٣	(أما الفاظ الفصل) فالمسبحة هي السبابة سميت مسبحة لأشارتها إلى التوحيد والتنزيه وهو التسبيح
٤٢٥	وقال آخرون من أصحابنا : يستحب الرفع عند القيام من التشهد الأول لحديث حميد الساعدي في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم		
٤٢٧	وقال صاحب التهذيب : لم يذكر الشافعي رفع اليدين إذا قام من الركعتين ومذهبه اتباع السنة وقد ثبت ذلك		
٤٢٧	(فرع) ذكر المصنف هنا ابن المنذر وهو الإمام المشهور أبو بكر محمد ابن إبراهيم بن المنذر النيسابوري		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٣٣	(أما أحكام المسألة) فقال الشافعي والأصحاب : السنة في التشهدين جميعا أن يضع يده اليسرى على فخذة اليسرى واليمنى على فخذة اليمنى	٤٤٠	قال في الأم : وإن ترك الترتيب لم يضر لأن المقصود يحصل مع ترك الترتيب
٤٣٥	(فرع) في مسائل تتعلق بالإشارة بالمسبحة	٤٤١	وحاصل ما ذكره ثلاث مسائل (أحداها) استحباب الإشارة بالمسبحة وقد سبق بيان هذه المسألة
٤٣٥	(أحداها) أن تكون إشارته بها إلى جهة القبلة واستدل البيهقي بحديث ابن عمر	٤٤١	(الثانية) لفظ التشهد متعين فلو أبدله بمعناه لم تصح صلاته أن كان قادرا على لفظه بالعربية
٤٣٥	(الثانية) ينوي بالإشارة الإخلاص والتوحيد	٤٤١	(الثالثة) هل تشرع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعقب التشهد الأول ؟
٤٣٥	(الثالثة) يكره أن يشير من السبابتين من اليدين لأن بسط اليسرى سنة	٤٤٢	(فرع) قال أصحابنا : يكره أن يزيد في التشهد الأول على لفظ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٤٣٥	(الرابعة) لو كانت اليمنى مقطوعة سقطت هذه السنة فلا يشير بغيرها	٤٤٢	ثم يقوم إلى الركعة الثالثة معتمداً بيديه على الأرض
٤٣٥	(الخامسة) أن لا يجاوز بصره إشارته	٤٤٢	وينكر على المصنف كونه ترك ذكر التكبير وهو سنة للأحاديث الصحيحة التي سبق ذكرها في فصل الركوع
٤٣٧	هذه الأحاديث الواردة في التشهد وكلها صحيحة وأشدّها صحة باتفاق المحذّنين حديث ابن مسعود ثم حديث ابن عباس وتشهد ابن عباس أفضل	٤٤٣	فاذا بلغ آخر الصلاة جلس للتشهد وتشهد وهو فرض لحديث ابن مسعود
٤٣٧	(وأما الفاظ الفصل) فسمى التشهد لما فيه من الشهادتين	٤٤٤	(فرع) أجمع العلماء على الأسرار بالتشهدين وكرهة الجهر منهما لحديث ابن مسعود (من السنة أن يخفى التشهد)
٤٣٨	السلام عليك أيها النبي فيها قولان أحدهما : اسم السلام أي اسم الله عليك	٤٤٥	والسنة في هذا القعود أن يكون متوركا فيخرج رجله من جانب وركه الأيمن ويضع يتيه على الأرض
٤٣٨	والثاني : سلم الله عليك تسليما ومن سلم الله عليه سلم من الآفات كلها وعباد الله جمع عبد وهو القائم بحقوق الله تعالى وحقوق عباده التي عليه	٤٤٥	فاذا فرغ من التشهد صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو فرض في هذا الجلوس
٤٣٩	(أما حكم المسألة) فأكمل التشهد عندنا تشهد ابن عباس بكماله ويقوم مقامه في الكلام تشهد ابن مسعود ثم ابن عمر	٤٤٦	خبر أبي مسعود البدرى أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد أمرنا الله
٤٤٠	(فرع) وقع في المذهب في التشهد سلام عليك سلام علينا بالتنكير وهو جائز		

- عز وجل أن تصلى عليك يا رسول الله
- ٤٤٧ أما كعب بن عجرة فهو أبو محمد ويقال أبو عبد الله ويقال أبو اسحاق شهد بيعة الرضوان
- ٤٤٧ (أما أحكام المسألة) فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير فرض بلا خلاف
- ٤٤٧ وفي وجوبها على الآل وجهان (الصحيح) المنصوص أنها لا تجب
- ٤٤٨ وأما أقل الصلاة فقال الشافعي والأصحاب : هو أن يقول : اللهم صل على محمد فلو قال صلى الله على محمد فوجهان والصحيح أنه يجزئه
- ٤٤٨ (فرع) في بيان آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المأمور بالصلاة عليهم وفيهم ثلاثة أوجه لأصحابنا (الصحيح) في المذهب أنهم بنو هاشم وبنو المطلب ، وهو الذي نص عليه في حرملة
- ٤٤٨ (والثاني) أنهم عترته الذين ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم وهم أولاد فاطمة ونسبهم أبدا
- ٤٤٨ (والثالث) أنهم كل المسلمين التابعين له صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة واختاره الأزهرى وآخرون ورواه البيهقي عن جابر ابن عبد الله وسفيان الثوري وغيرهما
- ٤٤٩ واحتج القائلون بهذا بقوله تعالى (ادخلوا آل فرعون أشد العذاب) والمراد جميع أتباعه
- ٤٤٩ وقال البيهقي ويحتج لهم بقوله تعالى (قيل يا نوح إنه ليس من أهلك أنه عمل غير صالح) فأخرجه بالفرق عن أن يكون من أهل نوح
- ٤٤٠ وأجاب الشافعي رحمه الله بقوله الذي نذهب إليه : أنه ليس من أهلك الذين أمرناك بحملهم
- لقوله تعالى (وأهلك الآل من سبق عليه القول منهم)
- ٤٤٩ قصة لف الثوب في حديث وائلة بن الأسقع وقوله قلت يا رسول الله وأنا من أهلك ؟ قال : وأنت من أهلي
- ٤٤٩ حديث : آل محمد كل تقي ضعيف لا يحل الاحتجاج به لأن أبا هرير كذبه يحيى بن معين
- ٤٥٠ مذهب الشافعي أن الآل هم بنو هاشم وبنو المطلب
- ٤٥٠ (فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير
- ٤٥٠ أولى الأحوال في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم هي حال الصلاة
- ٤٥٠ ثم يدعو بما أحب لحديث أبي هريرة : (إذا تشهد أحدكم فليتعوذ من أربع عذاب النار وعذاب القبر وفتنة الحيا والممات وفتنة المسيح الدجال ثم يدعو لنفسه بما بدا له) (فرع) في ادعية صحيحة بين التشهد والتسليم وفي غير ذلك من أحوال الصلاة
- ٤٥٣ الاستعاذة من المأثم والمغرم أن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف
- ٤٥٣ قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم (أما إني لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ) وجواب النبي صلى الله عليه وسلم (حولنهما دندن)
- ٤٥٤ (فرع) في جواز الدعاء بكل ما يجوز الدعاء به خارج الصلاة من أمور الدنيا والآخرة
- ٤٥٥ وإن كانت الصلاة ركعة أو ركعتين جلس في آخرها متوركا ويكره أن يقرأ في التشهد
- ثم يسلم وهو فرض في الصلاة

- لحديث : مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها السلام
 ٤٥٥ قال في القديم أن قل الناس سلم تسليمه واحدة وأن كثر الناس كثر اللفظ فيسلم تسليمتين
 ٤٥٧ التتوين لا يقوم مقام ألف واللام ولا يسد مسده في المسموم والتعريف وغيره
 ٤٥٨ وأما أكمله فإن يقول السلام عليكم ورحمة الله
 ٤٥٨ وهل يسن تسليمه واحدة ؟ فيه ثلاثة أقوال
 ٤٥٨ (الصحيح) يسن تسليمتان
 ٤٥٨ (والثاني) تسليمه واحدة قاله في القديم
 ٤٥٨ (والثالث) قاله في القديم أن كان منفردا أو في جماعة قليلا ولا لفظ عندهم فتسليمه واحدة والا فثنتان
 ٤٥٩ (فرع) يستحب أن يقول : السلام عليكم ورحمة الله ووقع في كتاب المدخل لزاهر السرخسي والنهاية والحلية زيادة : وبركاته
 ٤٥٩ أنكار ابن الصلاح زيادة وبركاته
 ٤٥٩ تصحيح الإمام النووي لحديث هذه الزيادة لصحة أسناده عند أبي داود
 ٤٦٠ التسليمه تلقاء وجهه غير ثابتة عند أهل النقل
 ٤٦١ وأما الأحاديث فيما يروى بالسلام
 ٤٦٢ (فرع) في مذاهب العلماء في وجوب السلام وقال أبو حنيفة : لا يجب السلام ولا هو من الصلاة
 ٤٦٢ (فرع) في مذاهبهم في استحباب تسليمه أو تسليمتين
 ٤٦٣ (فرع) مذهبا الواجب تسليمه واحدة ولا تجب الثانية
 ٤٦٣ (فرع) يستحب أن يدرج لفظ السلام ولا يمدّها
 ٤٦٣ (فرع) ينبئ للمأموم أن يسلم بعد سلام الإمام
 ٤٦٤ (فرع) اتفق أصحابنا على أنه يستحب للمسبوق أن لا يقوم حتى يفرغ الإمام من التسليمتين (فرع) إذا سلم الإمام التسليمه الأولى انقضت قدوة المأموم الموافق المسبوق والموافق بالخيار يسلم بعده أو يطيل الجلوس للدعاء (فرع) قال الشافعي والأصحاب : إذا اقتصر الإمام على تسليمه يسن للمأموم تسليمتان لأنه خرج عن متابعتها (فرع) قال صاحب العدة : لو شرع في الظهر فتشهد بعد الركعة الرابعة ويستحب لمن فرغ من الصلاة أن يذكر الله تعالى وعن ابن عباس أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ٤٦٦ حديث ذهب أهل الدثور بالأجور يا معاذ والله أنى لأحبك أو صيكت يا معاذ لا تدعهن دبر كل صلاة
 ٤٦٨ (فرع) قال القاضي أبو الطيب : يستحب أن يبدأ من هذه الأذكار بحديث الاستفجار
 ٤٦٨ الأصل قال للفرع لم أحدثك بهذا جزم بعض الأصوليين بالمنع فسقط (فرع) قد ذكرنا استحباب الذكر والدعاء للإمام والمأموم والمنفرد وهو مستحب عقب كل الصلوات
 ٤٦٩ (فرع) وأما هذه المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح والعصر (فرع) يستحب الإكثار من الذكر أول النهار وآخره وفي الليل وعند النوم والاستيقاظ
 ٤٧٠ إذا أراد أن ينصرف - فإن كان خلفه فساء استحباب له أن يثبت حتى ينصرف
 ٤٧٠ الحكمة في الانصراف بوجهه حتى لا يدخل غريب فيظنه في الصلاة فيقتدى به

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٧٢	(فرع) إذا أراد أن يتفعل في المحراب ويقبل على الناس جاز أن يتفعل كيف شاء	٤٨٢	(السابعة) في الفاظ الفصل القنوت في اللفظة له معان منها الدعاء
٤٧٢	(فرع) قال أصحابنا : السنة أن يرجع إلى بيته لفعل النافلة إذا كانت مما يتفعل بعدها	٤٨٣	(فرع) في مذاهب العلماء في إثبات القنوت في الصبح
٤٧٣	والسنة في صلاة الصبح أن يقنت في الركعة الثانية	٤٨٤	ومن صحح حديثه البيهقي والحاكم والحافظ البخاري والدارقطني والجواب عن الاعتراضات
٤٧٤	وأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا	٤٨٥	(فرع) في القنوت في غير الصبح إذا نزلت نازلة
٤٧٤	وأما رفع اليدين في القنوت فليس فيه نص	٤٨٦	(فرع) في مذاهبهم في محل القنوت
٤٧٤	(الشرح) في الفصل مسائل :	٤٨٧	(فرع) في مذاهبهم في رفع اليدين في القنوت
٤٧٤	(أحدها) القنوت في الصبح بعد رفع الرأس من الركعة الثانية سنة	٤٨٧	(فرع) في استحباب رفع اليدين في الدعاء خارج الصلاة وبيان جملة من الأحاديث الواردة فيه
٤٧٥	(الثانية) القنوت قبل الركوع عند المالكية وعندنا بعد الركوع	٤٨٨	التهافت برفع الصوت بالدعاء وغيره
٤٧٥	(الثالثة) السنة لفظ القنوت اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت	٤٨٩	حديث الطفيل وصاحبه الذي جرح يديه ومات فراه الطفيل في المنام وقال : قيل لن يصلح منك ما أفدت من نفسك
٤٧٨	(الرابعة) هل يستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت ؟ وجهان	٤٩٠	والفرض مما ذكرنا أربعة عشر النية ولكبرية الإحرام والقيام الخ واختلفوا في نية الخروج من الصلاة والأصح أنها سنة وليست بواجبة
٤٧٩	الصحيح يستحب	٤٩١	(فرع) قال : أصحابنا : للصلاة أركان وأبعض وهيئات وشروط
٤٧٩	(فرع) قال بغوي : يكره إطالة القنوت كما يكره إطالة التشهد الأول	٤٩٢	(فرع) في مسائل تتعلق بصفة الصلاة
٤٧٩	(الخامسة) هل يستحب رفع اليدين في القنوت ؟ فيه وجهان مشهوران	٤٩٢	(أحدها) يستحب دخوله فيها بنشاط وأقبال عليها وأن يتدبر القراءة والأذكار
٤٧٩	والصحيح الذي رجحه الشارح وخالف فيه المصنف استحبابه	٤٩٣	(المسألة الثانية) قال الشافعي في الأم : أرى في كل حال للأمام أن يرتل التشهد والتسبيح والقراءة
٤٨٠	مسح الوجه بعد الدعاء في الصلاة لم يثبت والأولى أن لا يفعله	٤٩٤	(الثالثة) يشترط لصحة الصلاة العلم بأنها فرض ومعرفة أعمالها
٤٨١	(السادسة) إذا قنت الإمام في الصبح هل يجهر بالقنوت ؟	٤٩٤	(الرابعة) في التنبيه على حفظ أشياء سبقت مبسوطة
٤٨١	عند صاحب الحاوي يسر بالقنوت كالتشهد والأصح استحباب الجهر وأما المنفرد فيسر به بلا خلاف		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٩٥	(الخامسة) قال في المختصر : ولا فرق بين الرجال والنساء في عمل الصلاة الا أن المرأة تضم بعضها الى بعض	٥٠٢	(فرع) في استحباب ركعتين قبل المغرب
٤٩٥	[باب صلاة التطوع]	٥٠٣	(فرع) يستحب أن يصلى قبل العشاء الآخرة ركعتين فصاعدا
٤٩٦	أفضل عبادات البدن الصلاة	٥٠٤	(فرع) السنة لمن صلى أربعاً قبل الظهر أو بعد أن يسلم من كل ركعتين لحديث على « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى »
٤٩٦	المذهب أن الصلاة أفضل من الصوم وسائر عبادات البدن	٥٠٤	وما يقبل قبل هذه الفرائض من هذه السنن يدخل وقتها بدخول وقت الغرض
٤٩٧	وقال آخرون الصلاة بمكة أفضل والصوم بالمدينة أفضل	٥٠٥	وأما الوتر فهو سنة لحديث أبي أيوب الوتر حق وليس بواجب فمن أحب أن يوتر بخمس الخ
٤٩٨	ويستدل لترجيح الصلاة بما ذكره المصنف من كونها تجمع العبادات وتزيد عليها لأنه يقتل بتركها	٥٠٦	ومحل القنوت في الوتر بعد الرفع من الركوع
٤٩٨	(فرع) قال أبو عاصم العبادي : الاشتغال بحفظ ما زاد على الفاتحة من القرآن أفضل من صلاة التطوع	٥٠٦	الوتر عندنا سنة بلا خلاف وأقله ركعة بلا خلاف
٤٩٨	(فرع) اعلم أنه ليس المراد بقولهم : الصلاة أفضل من الصوم أن صلاة ركعتين أفضل من صيام أيام أو يوم فإن الصوم أفضل من ركعتين بلا شك	٥٠٨	(فرع) في وقت الوتر أما أوله ففيه ثلاثة أوجه (الصحيح) أنه يدخل بفراغه من فريضة العشاء (الوجه الثاني) يدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء وله أن يصليه قبلها
٤٩٩	وتطوعها ضربان ضرب تسن له الجماعة وضرب لا تسن له فما سن له الجماعة صلاة العيدين والكسوف والاستسقاء	٥٠٨	(والثالث) أن أوتر بأكثر من ركعة دخل وقته بفعل العشاء وأن أوتر بواحدة فشرط صحتها أن يتقدمها نافلة بعد فريضة العشاء
٤٩٩	وأما التراويح فبسبب اختلافهم قول الشافعي في المختصر : وأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحب الى منه	٥٠٩	(فرع) إذا أوتر قبل أن ينام ثم قام وتهجد لم ينقض الوتر على الصحيح المشهور
٥٠٠	(فرع) قال صاحب الحاوي : صلاة كسوف الشمس أكد من صلاة كسوف القمر	٥٠٩	(فرع) إذا استحبنا الجماعة في التراويح استحباب الجماعة أيضاً في الوتر بعدها باتفاق الأصحاب
٥٠٠	(فرع) قد ذكرنا أن صلاة الكسوفين أفضل من صلاة الاستسقاء بلا خلاف	٥١٠	(فرع) في موضع القنوت في الوتر
٥٠٠	وأما ما لا يسن له الجماعة فضربان راتبة وغير راتبة	٥١٠	(فرع) قال أصحابنا : لفظ القنوت هنا كهو في الصبح ولفظه (اللهم اهدني)
٥٠٢	(أما حكم المسألة) فلاكمل في الرواتب مع الفرائض غير الوتر ثمان عشرة ركعة	٥١١	(فرع) حكم الجهر بالقنوت ورفع اليدين ومسح الوجه كما سبق
		٥١١	(فرع) يستحب لمن أوتر بثلاث

- ٥١٤ أن يقرأ بعد الفاتحة الأعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الصمد والمعوذتين
- ٥١١ (فرع) يستحب أن يقول بعد الوتر (سبحان الملك القدوس ، اللهم اني أعوذ برضائك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك الخ)
- ٥١١ إذا أوتر ثم أراد أن يصلي نافلة أم غيرها في الليل جاز بلا كراهة
- ٥١٢ (فرع) في بيان الأحاديث في فضل الوتر
- ٥١٢ (الأول) حديث أبي أيوب مرفوعا (الوتر حق على كل مسلم الحديث)
- ٥١٢ (الثاني) حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة
- ٥١٢ (الثالث) حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر الأول الأعلى والثانية الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد
- ٥١٢ (الرابع) حديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعتها
- ٥١٣ (الخامس) يشبه أن يكون اختصارا لحديثها السابق (الثاني)
- ٥١٣ (السادس) حديث قنوت عمر بن الخطاب أن عمر جمع الناس على أبيه وأنه قنت في النصف الآخر منه وهو ضعيف رواية مجهول
- ٥١٣ (الثامن) حديث خارجة بن حذافة أن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم
- ٥١٤ (التاسع) حديث جابر (من خاف الا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع الحديث)
- ٥١٤ (فرع) في لفات ألفاظ الفصل
- ٥١٤ الوتر بفتح الواو وكسرهما لفتان
- ٥١٤ (فرع) في مذاهب العلماء في حكم الوتر
- ٥١٥ واحتج أصحابنا بحديث طلحة بن عبيد الله هو حديث ضمام بن ثعلبة كان بالشام رجل يقول الوتر واجب فرحت الى عبادة بن الصامت فقال : كذب أبو محمد
- ٥١٦ لو كان واجبا لم يصح على الراحلة دون المكتوبة
- ٥١٧ وأما الأحاديث التي احتجوا بها فمحمولة على الاستحباب المتأكد
- ٥١٧ (فرع) في مذاهبهم في فعل الوتر على الراحلة في السفر
- ٥١٨ (فرع) في مذاهبهم في وقت الوتر واستحباب تقديمه وتأخيره
- ٥١٨ (فرع) في مذاهبهم في عدد ركعات الوتر
- ٥١٨ واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر مرفوعا (صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فوتر بواحدة) والجواب عما احتجوا به من حديث البتراء أنه ضعيف ومرسل
- ٥١٩ (فرع) في مذاهبهم فيما يقرأ من أوتر بثلاث ركعات
- ٥٢٠ (فرع) في مذاهبهم فيمن أوتر بثلاث هل يفصل الركعتين
- ٥٢٠ (فرع) في مذاهبهم في القنوت في الوتر
- ٥٢٠ (فرع) في مذاهبهم في محل الوتر
- ٥٢١ (فرع) في مذاهبهم في نقض الوتر وأكد هذه السنن الراتبة مع الفرائض سنة الفجر والوتر
- ٥٢٢ (أما حكم المسألة) فأفضل النوافل التي لا تسن لها الجماعة الراتبة
- ٥٢٢ (فرع) في مسائل تتعلق بالسنة الراتبة
- ٥٢٢ (أحداها) قد سبق أنه إذا صلى أربعا
- ٥٢٣ (الثانية) يستحب تخفيف سنة الفجر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٢٣	(الثالثة) السنة أن يضطجع على شقه الأيمن بعد صلاة سنة الفجر	٥٣٣	(فرع) ذكرنا أن الصحيح عندنا قضاء النوافل الراتبة وبه قال محمد والمزني وأحمد في رواية وأما غير الراتبة فهي الصلوات التي يتطوع الإنسان بها في الليل والنهار
٥٢٥	(الرابعة) يستحب فعل الراتبة في السفر ولكنها في الحضر أكد	٥٣٣	قال العلماء : التهجّد أصله الصلاة بعد النوم وقال المفسرون وأهل اللغة الهجوع النوم في الليل
٥٢٥	(الخامسة) من واطب على ترك الراتبة أو تسبيحات الركوع ردت شهادته لتهاوته بالدين	٥٣٤	(أما حكم المسألة) فقيام الليل سنة مؤكدة
٥٢٥	ومن السنن الراتبة قيام رمضان وهو عشرون ركعة بعشر تسليمات	٥٣٥	(فرع) في مسائل مهمة تتعلق بصلاة الليل
٥٢٦	(فرع) يدخل وقت التراويح بالفراغ من صلاة العشاء ويبقى إلى طلوع الفجر	٥٣٦	(أحداها) يسن لكل من استيقظ في الليل أن يسمح النوم من وجهة ويتسوك وينظر إلى السماء ويقرأ أو آخر آل عمران
٥٢٧	(فرع) في مذاهب العلماء في عدد ركعات التراويح	٥٣٦	(الثانية) السنة أن يفتتح صلاة الليل بركعتين خفيفتين ثم يصلي بعدهما كيف شاء
٥٢٧	(فرع) قال صاحبها الشامل والبيان وغيرهما : ليس لغير أهل المدينة أن يفعلوا في التراويح فعل أهل المدينة فيصلوها ستا وثلاثين	٥٣٦	(الثالثة) السنة أن يسلم من كل ركعتين
٥٢٨	(فرع) فيما كان السلف يقرأون في التراويح	٥٣٦	(الرابعة) تطويل القيام عندنا أفضل من تطويل السجود والركوع وغيرهما
	(فرع) عن عروة بن الزبير أن عمر ابن الخطاب جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أبي بن كعب والنساء على ابن أبي حثمة	٥٣٦	(الخامسة) هل يستحب الجهر بالقراءة في صلاة الليل أم الأسرار أم التوسط
٥٢٨	(فرع) التراويح في جماعة أفضل من الأفراد	٥٣٦	(السادسة) إذا نعل في صلاته فليتركها وليرقد حتى يذهب عنه النوم
٥٢٩	(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا صلاة الضحى سنة مؤكدة وأقلها ركعتان	٥٣٦	(السابعة) يستحب للرجل إذا استيقظ لصلاة الليل أن يوقظ لها امرأته
٥٣٠	(فرع) في مختصر من الأحاديث في صلاة الضحى	٥٣٧	(الثامنة) يستحب لمن أراد قيام الليل ألا يعتاد منه إلا قدرا يغلب على ظنه بقرائن
٥٣١	(فرع) ذكر المصنف أن صلاة الضحى من السنن الراتبة وأكثر عليه صاحب البيان وكلام الشارح في التوفيق بينهما	٥٣٧	حديث عائشة (خذوا من الأعمال ما تطيقون فوالله لا يعمل الله حتى تملوا)
٥٣٢	ومن فاته من الراتبة شيء ففيه قولان (أحدهما) لا تقضى (والثاني) تقضى لقوله صلى الله عليه وسلم (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها)		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٣٨	(التاسعة) ينبغي له أن ينوي عند نومه قيام الليل نية جازمه ليحوز ما يثبت في الحديث (من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم فيصلي من الليل فقبلته عينه)	٥٤٣	(والرابع) يجوز في كل ركعتين وفي كل ركعة وهو ضعيف أو باطل لا خلاف أنه يجوز الإقتصار على تشهد واحد آخر الصلاة
٥٣٨	(العاشرة) يستحب استحبابا متأكدا أن يكثر من الدعاء والاستغفار في ساعات الليل كلها وأكده النصف الأخير وأفضله عند الأسحار	٥٤٣	(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك ويستحب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحية للمسجد
٥٣٩	(فرع) الصحيح المتصوص في الأم والمختصر أن الوتر يسمى تهجدا	٥٤٤	(فرع) لو تكرر دخوله في المسجد في الساعة الواحدة مرارا
٥٣٩	(فرع) عن أبي موسى الأشعري مرفوعا (إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا)	٥٤٤	(فرع) قال أصحابنا : إنكره التحية في حالتين أحدهما : إذا دخل والإمام في المكتوبة (والثانية) إذا دخل المسجد الحرام فلا يشتغل بها عن الطواف
٥٣٩	(فرع) عن ابن عباس قال صلى الله عليه وسلم (استمعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبالقيلوله على قيام الليل) ضعيف	٥٤٥	(فرع) لو جلس في المسجد قبل التحية وطال الفصل فانت ولا يشرع قضاؤها
٥٣٩	وأفضل التطوع بالنهار ما كان في البيت لما روى زيد مرفوعا (أفضل صلاة المرء صلاته في بيته إلا المكتوبة)	٥٤٥	(فصل) في مسائل تتعلق بباب صلاة التطوع
٥٤٠	والسنة أن يسلم من كل ركعتين	٥٤٥	(أحداها) يستحب ركعتان عقب الوضوء للأحاديث الصحيحة منها
٥٤١	(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا : التطوع هو الذي لا سبب له ولا حصر له	٥٤٦	(الثانية) من السنن ركعتا الإحرام وركعتا الطواف إذا قلنا بالأصح : لا بجان
٥٤٢	وفي التشهد أربعة أوجه	٥٤٦	(الثالثة) السنة للقادم من سفره أن يصلي ركعتين في المسجد أول قدومه لحديث كعب بن مالك
٥٤٢	(الصحيح) الذي قطع به العراقيون وآخرون أنه يجوز التشهد في كل ركعتين وله أن يتشهد في كل أربع أو ست ولا يتشهد في كل ركعة	٥٤٦	(الرابعة) صلاة الاستخارة سنة وهي لمن أراد أمرا صلى ركعتين بنية الاستخارة ثم يدعو بما ورد في حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن
٥٤٢	(الثاني) لا يجوز الزيادة على تشهدين بحال من الصلاة الواحدة ولا يجوز أن يكون بين التشهدين أكثر من ركعتين إن كان شفعاً	٥٤٦	(الخامسة) قال القاضي حسين وصاحب التهذيب والتممة والرويان في أواخر الجنائز من البحر : يستحب صلاة التيسيع وفي هذا الاستحباب نظير لأن
٥٤٣	(والثالث) أنه لا يجلس إلا في الآخرة وهو غلط	٥٤٦	

- حدثها ضعيف وفيها تغيير لنظم الصلاة
٥٤٧ وقد رأى ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم صلاة التسبيح وقال العقيلي : ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت
٥٤٧ ابن حجر يحسن حديثها والسيوطي يحكم بشذوذه لشدة الفردية
٥٤٧ (السادسة) صلاة الحاجة وهو حديث ابن أبي أوفى رواه الترمذي وضعفه
٥٤٨ (السابعة) يكره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة لحديث مسلم (لا تختصوا ليلة الجمعة بصلاة من بين الليالي)
٥٤٨ (التاسعة) ينبغي لكل أحد المحافظة على النوافل والاكثار منها
٥٤٨ (العاشرة) الصلاة المعروفة بصلاة الرغائب وهي ثلث عشرة ركعة تصلى بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة في رجب وصلاة ليلة النصف من شعبان بدعتان ومنكران قبيحتان
٥٤٩ (فرع) في مذاهب العلماء في كيفية ركعة التطوع
٥٤٩ (فرع) مذهبنا أن الأفضل في نفل الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين
٥٥٠ (فرع) أنه إذا أقيمت الصلاة كره أن يشتغل بنافلة أو تحية المسجد
٥٥٠ (فرع) تصح النوافل وتقبل وأن كانت الفرائض ناقصة
٥٥١ ~~باب سجود التلاوة~~
٥٥١ ~~باب سجود التلاوة~~ مشرووع للقارئ والمستمع لحديث ابن عمر (سجد وسجدنا معه)
٥٥١ (أما حكم المسألة) فسجود القراءة سنة للقارئ والمستمع بلا خلاف
٥٥٢ (فرع) المصلي أن كان منفردا سجد لقراءة نفسه فلو قرأ
- السجدة فلم يسجد ثم بدا له أن يسجد لم يجز لتلبسه بالفرض وإذا سجد الإمام لزم المأموم السجود معه فإن لم يسجد بطلت صلاته
٥٥٢ لو سجد المأموم لقراءة نفسه أو لقراءة غير إمامه بطلت صلاته
٥٥٣ وسجدة التلاوة أربع عشرة سجدة
٥٥٥ وأما سجدة داود صلى الله عليه وسلم فهي عند قوله تعالى (وخر راکما وإنا ب) فليست من سجدة التلاوة
٥٥٦ (فرع) في مذاهب العلماء في سجود التلاوة
٥٥٧ (فرع) في مذاهبهم في عدد سجدة التلاوة
٥٥٨ وأما حديث عقبة بن عامر بإسناد الله في الحج سجدة واحدة قال نعم ليس إسناده بالقوي وابن لهيعة متفق على ضعف روايته
٥٥٨ وحكم سجود التلاوة حكم صلاة النفل
٥٥٩ وان كان في غير الصلاة كبر لحديث ابن عمر (كان إذا مر بالسجدة كبر وسجد)
٥٦٠ وهل يستحب لمن أراد السجود أن يقوم فيستوي قائما
٥٦٢ ويستحب لمن مرت به آية رحمة أن يسأل الله تعالى
٥٦٣ حديث اسماعيل بن أمية سمعت أعرابيا يقول : سمعت أبا هريرة الأعرابي مجهول
٥٦٤ ويستحب لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة أو اندفعت عنه نقمة ظاهرة أن يسجد شكرا
٥٦٤ (فرع) اتفق أصحابنا على تحريم سجود الشكر في الصلاة فإن سجدها فيها بطلت صلاته بلا خلاف
٥٦٤ (فرع) في صحة سجود الشكر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	على الراحة وجهان أصحهما الجواز وكذلك التلاوة	٥٦٨	ويستحب تأخير السجود حتى يسلم
٥٦٥	(فرع) لو تصدق من تجددت له النعمة أو اندفعت عنه النعمة أو صلى شكراً لله تعالى فكان حسناً مع سجدة الشكر	٥٦٨	(السادسة) مذهبن أنه لا يكره سجود التلاوة في أوقات النهي عن الصلاة
٥٦٥	(فرع) لو خضع إنسان لله تعالى فتقرب بسجدة بغير سبب يقتضى سجود شكر فقيه وجهان	٥٦٨	(السابعة) لا يقوم الركوع مقام السجود في حال الاختيار عندنا
٥٦٥	(فرع) لو فاتت سجدة الشكر فهل يشرع قضاؤها ؟ فيه طريقان	٥٦٨	(الثامنة) إذا سجد المستمع مع القارئ لا يربط به ولا ينسوي الاقتداء به وله الرفع من السجود قبله
٥٦٥	(فرع) في مذاهب العلماء في سجود الشكر	٥٦٩	(التاسعة) لو سجد لتلاوة سجدة أخرى لم يسجد ثانياً
٥٦٧	(فصل) في مسائل تتعلق بسجود التلاوة	٥٦٩	(العاشرة) لو قرأ في صلاة الجنازة سجدة لا يسجد فيها وهل يسجد بعد فراغها ؟
٥٦٧	(أحداها) إذا قرأ آيات السجدة في مكان واحد سجد لكل سجدة	٥٦٩	(الحادية عشرة) لو أراد أن يقتصر على قراءة آية أو آيتين فيهما سجدة ليسجد لم أر لأصحابنا فيه كلاماً
٥٦٧	(والثانية) ينبغي أن يسجد عقب قراءة السجدة أو استماعها وهل تقضى ؟	٥٦٩	(الثانية عشرة) لو سمع رجلاً قراءة امرأة السجدة استحب له السجود
٥٦٧	(والثالثة) لو قرأ السجدة في الصلاة قبل الفاتحة سجد بخلاف ما لو قرأها في الركوع والسجود والتشهد فإنه لا يسجد لأنه ليس محلاً للقراءة	٥٦٩	(فرع) في فضل سجود التلاوة حديث أبي هريرة إذا سجد ابن آدم اعتزل الشيطان يبكي يا ويلاه
٥٦٨	(الرابعة) لو قرأ آية السجدة بالفارسية لم يسجد عندنا	٥٦٩	(فرع) إذا كان المسافر قارئاً فقرا السجدة في صلاة منجد بالإيماء وإن كان في غير صلاة سجد أيضاً بالإيماء على المذهب
٥٦٨	(الخامسة) قال أصحابنا : لا يكره قراءة السجدة عندنا للامام والمنفرد		

تنبيه : لتقويم عبارة في الصفحة ٣٥٥ صوابها هكذا :
السلف في اللغة هم المتقدمون والمراد هنا أوائل هذه الأمة وهم السابقون
لن قبلهم في الخير والعلم والفضل والخلف بفتح اللام ويقال أسكانها لفتان
الفتح أفصح وأشهر وقوله الخ .

الخطا	الصواب	الصفحة	السطر
يرتد	يرتد	٦	٢١
سروة	سروه	٢٣	٢٥
بحمل	يحمل	٣١	٢٣
وكنيه	وكنية	٣٣	٥
وعيره	وغيره	٦٣	١٢
قبيصه ابن	قبيصه بن	٦٤	٦
جرير ابن عبد الله	جرير بن عبد الله	٦٥	١٠
ضمناه	ضمناه	٨٤	٢٢
وقبل	وقيل	٨٥	٤
صحابنا	أصحابنا	٨٩	٤
الاسكنازين	الاشكنازيم	١٠٦	٢٦
واستقل	واستقبل	١١٢	١٠
ابن اطا	بن أرطاة	١١٦	٢٧
فيه	فيها	١١٧	١٧
التغنى	البغى	١١٧	٢١
الفرض	الفرض والثالثة لا يتابعه	١٢٧	٢٣
من الاذان	من موضع الاذان	١٢٨	٢
اصحاب	وأصحاب	١٢٨	٢
غيره	موضع غيره	١٦٥	٢٣
عنقها	عنقها	١٧٤	٩
البشر	البشرة	١٧٦	٤
لون	ولون	١٧٦	٧
(١) سطر ٢١	(١) سطر ١٦	١٧٧	١٦
داود	أبي داود	١٧٧	٢٨
شيئا	شيئا	١٨٣	٩
٢ ذراعا	٢٩ ذراعا	١٩٤	٢٣
الاقول	الاقوال	٢١٣	٢٨
أجراته	أجزاته	٢٢٤	٢٤
خلقه	خلقه	٣٢٤	٣
الرابعة	الرابعة والخامسة	٣٦٠	٣

الصواب والخطا

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٥٨	١٥	جربير ابن عبد الله	روى
٦٥		واستقل	جربير بن عبد الله
١١٢	١٠	اصحاب	واستقبل
١٦٥	٢٣	داود	واصحاب
١٨٣	٩	خلقه	ابى داود
٣٢٤	٣	عبد الله ابن مسعود	خلفه
٤٨٣	٢٢	كما	عبد الله بن مسعود
٤٨٧	٢٦	بنى عمرو ابن عوف	كلما
٤٩٨	٦	الرجل	بنى عمرو بن عوف
٥٢٨	١٧		الرجال